



الجزء الخامس من نيل الاوطار من أسرار منتقى
 الاخبار لآمام المهققين شيخ الاسلام
 والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
 نفع الله به القاصي
 والداني

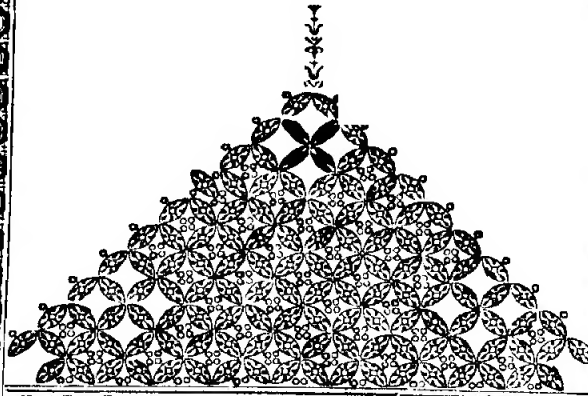
٢

وبها مشه كتاب عون الباري - لعل الله بالبخاري للسيد الامام العلامة الملائكة المؤيد
 من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فسمح الله
 تعالى في مدته وهو مشرح كتاب التحرير والصريح لأحاديث الجامع الصحيح للعلامة
 شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشمرجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
 وأسكنه فسيح جناته

الغزوات في تاريخ الإسلام

• (بسم الله الرحمن الرحيم)
(باب فضل ليلة القدر)

بفتح القاف وادغام الدال
سميت بذلك لعظم قدرها أي
ذات القدر العظيم انزول القرآن
فيها ووصفها بأنها خير من ألف
شهر أو ما يحصل له فيها بالعبادة
من القدر الجسيم أو لأن الأشياء
تقدر فيها وتقتضى أقوله تعالى
فيها يشرق كل أمر حكيم وتقدير
الله تعالى سابق فهي ليلة الظهار
الله تعالى ذلك التقدير لأنه لا تركة
ويجوز فتح الدال على أنه مصدر
قدر الله الشيء قدرا وقدر الغتان
كالنور والنور وقال سهل بن
عبد الله لأن الله بقدر الرجة فيها
على عبادة المؤمنين وعن الخطيب
ابن أحمد لأن الأرض تضيق فيها
على الملازمة من قوله ومن قدر
عليه رزقه وعن مالك كفاي
الموطأ قال سمعت من أنقوبه
يقول إن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أرى أعمار الناس
قبله أو ما شاء الله من ذلك فكانه
تقاسم أعمار أمته أن لا يافوا
من العمل مثل ما بلغ غيرهم في
طول العمر فأعطاه الله تعالى
ليلة القدر وجعلها خيرا من
ألف شهر قال وقد خص الله
تعالى بهذه الأمة فلم تكن
لغيرها من قبله - م على الصحيح المشهور
وهل هي باقية أو رفعت حكى
السلطاني المتول عن الروافض



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
قال المصنف رحمه الله تعالى

• (كتاب البيوع)

• (أبواب ما يجوز بيعه وما لا يجوز)

• (باب ما جاء في بيع النجاسة وآلة المعصية وما لا تنفع فيه)

(عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله حرم بيع الخمر والميتة
والخنزير والأصنام فقيل يا رسول الله أريت نحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن
بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عند ذلك قاتل الله اليهود إن الله لم يحرم شعورهم ما جلودهم يباعوه فأكلوا ثمنه رواه الجماعة
• وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم شحونهم
ففسأوها رواه أبو داود وهو حجة في تحريم بيع الدهن النجس حديث ابن عباس في
التنزيه عنها وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فبقي على الخلاف في خطاب الكافر
بالفروع قوله والميتة بفتح الميم وهي ما زالت عنه الحياة لا بد كآلة شرعية ونقل ابن
المنذر أيضا الاجماع على تحريم بيع الميتة والظاهر أنه يحرم بيعها بجميع أجزائها قيل
ويستثنى من ذلك السمك والجراد وما لا تحل الحياة قوله والخنزير فيه دليل على تحريم
بيعه بجميع أجزائه وقد حكى صاحب الفتح الاجماع على ذلك وحكى ابن المنذر

وحكى القاهناني انما خاصة بسنة واحدة و وقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم وهل هي ممكنة في جميع السنة وهو قول مشهور عن الخنفية أو مختصة بـرمضان ممكنة في جميع أيامه رواه ابن أبي شيبة عن عمر بن الخطاب صحيح ورواه عنه أبو داود من نواع ورجمه السبكي في شرح المنهاج أو هي أول ليلة من رمضان رواه أبو عاصم ٣ من حديث أنس أول ليلة النصف منه

حكاه ابن الملقن في شرح العمدة وفي قول حكاه النرطبي في المقهم انما ليلة نصف شعبان أو هي ليلة سبع عشرة رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم أو مهمة في العشر الأوسط حكاه النووي أول ليلة ثمان عشرة ذكره ابن الجوزي أول ليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن علي أو أول ليلة من العشر الاخر واليه مال الشافعي أو هي ليلة اثنتين وعشرين أو ثلاث وعشرين رواه مسلم أول ليلة أربع وعشرين رواه الطيالسي عن أبي سعيد مر فوجا أو خمس وعشرين رواه ابن العربي في العارضة أو سبع وعشرين رواه مسلم وغيره أو تسع وعشرين أول ليلة الثلاثين أو في أوتار العشر أو تنتقل في العشر الاخير كما قاله أبو قتادة وقبل غير ذلك قال في الفتح وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافا كثيرا وتحصل انما من مذاهم في ذلك أصح من أربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة وقد اشتهر في اخفاء كل منهن ما يقع الجدل في طلبها ثم ذكر تلك الأقوال واحداً واحداً وبلغ الى القول

عن الاوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية الترخيص في القليل من شهره والعلة في تحريم بيعه وبيع الميتة هي الخاصة عند جمهور العلماء فيتعدي ذلك الى كل نجاسة ولكن المشهور من مالك طهارة الخنزير قوله والاصنام جمع صنم قال الجوهرى هو الوثن وقال غيره الوثن ما له جثة والصنم ما كان مصوراً فينمى ما على هذا عموم وخصوص من وجه ومادة اجتماعهما ما اذا كان الوثن مصوراً والعلة في تحريم بيعها عدم المنفعة المباحة فان كان ينتفع بها بعد الكسر جاز بيعها عند البعض ومنعه الاكثر قوله رأيت شعوم الميتة الخ أى فهل بيعها ما ذكر من المنافع فانها مقتضية لصحة البيع كذا في الفتح قوله ويستصحبها الامس الاستصباح استعمال من المصباح وهو السراج الذى يشتعل منه الضوء قوله لاهو حرام الاكثر على أن الضمير راجع الى البيع وجعله بعض العلماء راجعاً الى الانتفاع فقال يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء ولا ينتفع من الميتة بشئ الا ما خصه دليل كالجمل المدبوغ والظاهر ان مرجع الضمير للبيع لانه المذكور صريحاً والكلام فيه ويؤيد ذلك قوله في آخر الحديث فباعوها وتحريم الانتفاع يؤخذ من دليل آخر كحديث لا تنفع عوام الميتة بشئ وقد تقدم والمعنى لا تنفعوا وان هذه المنافع مقتضية لجواز بيع الميتة فان بيعها حرام قوله جلوه بفتح الجيم والميم أى أذابوه يقال جلوه اذا به والجيل الشحم المذاب وفي رواية للبخارى جلوهها ثم باعوها وحديث ابن عباس فيه دليل على ابطال الخيل والوسائل الى المحرم وان كل ما حرمه الله على العباد فبيعه حرام لتحريم غنمه فلا يخرج من هذه الكمية الا ما خصه دليل والتنصيص على تحريم بيع الميتة في حديث الباب شخص اعموم منه فهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما حرم من الميتة أكلها وقد تقدم وقوله ليس الله اليه وداد في سنن أبي داود ثلاثاً (وعن أبي حنيفة انه اشترى حماراً فامر فكسرت محاجه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم ثمن الدم وثن الكلب وكسب البغي ولعن الواشمة والمستوشمة وأكل الربا وموكله ولعن المصورين متفق عليه وعن أبي مسعود عقبة ابن عمرو قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب ومهر البغي وعلوان الكاهن رواه الجماعة وعن ابن عباس قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وقال ان جاء يطلب ثمن الكلب فاملا كفه تراباً رواه أحمد وأبو داود وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور رواه أحمد ومسلم وأبو داود) حديث ابن عباس مكت عنه أبو داود والمنذرى والمناظري التلخيص ورجاله ثقات لان أبا داود رواه من طريق عبيد الله بن عمرو والرقى وهو من رجال الجماعة

الخامس والاربعين ثم قال وجميع هذه الأقوال التي حكيناها بعد الثالث ولم يجر امتنقة على امكان حصولها والحث على التماسها اه قال الشوكاني في نيل الاوطار وأرجح هذه الأقوال هو القول الخامس والعشرون أعنى انما في أوتار العشر الاواخر قال المناظري في الفتح ودليله حديث عائشة وكذلك حديث ابن عمر واليه ذهب أبو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من

علم المذاهب وأرجاها عند الجهور ليلة سبع وعشرين ٨١ (عن ابن عمر رضي الله عنهم أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله قال في الفتح لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء (أو ليلة القدر في المنام) ليالي (السبع الأواخر) ظاهر الحديث أن رؤياهم كانت قبل دخول السبع الأواخر فليتصرها في السبع الأواخر ثم يحفل انهم رأوا

ليلة القدر وعظمت أنوارها ونزول الملائكة فيها وإن ذلك كان في ليلة من السبع الأواخر ويحتمل أن قالوا قال الله -م هي في كذا وعين ليلة من السبع الأواخر ونسبت أو قال إن ليلة القدر في السبع فهي ثلاثة احتمالات (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم أرى) أي أعلم (رؤياكم قد نوطات) أي توافقت (في) رؤيتي في ليالي (السبع الأواخر) فكان مخرجها أي طالعها أو قاصدها (فليتصرها في) ليالي (السبع الأواخر) من رمضان من غير تعيين وهي التي آخره أو السبع بعد العشرين والحل على هذا أولى ثم تناوله إحدى وعشرين وثلاثا وعشرين بخلاف الحل على الأول فأنهم لا يداخلون ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين على الثاني وتدخل على الأول وفي حديث علي مرفوعا عند أحمد فلا تغلبوا في السبع البواقى ولمسلم عن ابن عمر التمسوها في العشر الأواخر فأنضف أحدكم أو عجزه فلا يغلبن على السبع البواقى وهذا السياق يرجح الاحتمال الأول من تفسير السبع وظاهر

عن عبد الكريم بن مالك الجزري وهو كذلك عن قيس بن حبر بن فتح الخاء الملهمة واسكان الموحدة وفتح الفوقية وهو من ثقات التابعين كما قال ابن حبان وحديث جابر هو في مسلم بلفظ سألت جابرا عن ثمن الكلب والسنة ورفقا قال زهير النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وقد أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الهر وقال الترمذي غريب وقال النسائي هذا حديث منكر اه وفي أسناده عمر بن زيد الصنعالي قال ابن حبان يتفرد بالمناكير عن المشاهير حتى خرج عن حد الاحتجاج به وقال الخطابي قد تكلم بعض العلماء في إسناد هذا الحديث وزعم أنه غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن عبد البر حديث بيع السنور لا يثبت رفعة وقال النووي الحديث صحيح رواه مسلم وغيره انتهى ولم يخرج مسلم من طريق عمر بن زيد المذكرة بل رواه من حديث معقل بن عبد الله الجزري عن أبي الزبير قال سألت جابرا وقد أخرج الحديث أيضا أبو داود والترمذي من طريق أخرى ليس فيها عمر بن زيد الصنعالي باللفظ الذي ذكره المصنف ولكن في أسناده اضطراب كما قال الترمذي قوله حرم ثمن الدم اختلاف في المراد به فقيل أجرة الجحامة فيكون دليلا من قال بأنها غير حلال وسبأ في الكلام على ذلك في باب ما جاء في كسب الجحامة من أبواب الأجرة وقبل المراد به ثمن الدم نفسه فيدل على تحريم بيعه وهو حرام إجماعا كما في الفتح قوله وثن الكلب فيه دليل على تحريم بيع الكلب وظاهره عدم الفرق بين المملوك وغيره سواء كان مملوكا أو حرا لا يجوز واليه ذهب الجهور وقال أبو حنيفة يجوز وقال عطاء الخضر يجوز بيع كلب الصيد دون غيره ويدل عليه ما أخرجه النسائي من حديث جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد قال في الفتح ورجال أسناده ثقات إلا أنه طعن في صحته وأخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة لكن من رواية أبي المهرزم وهو ضعيف فينبغي حمل المطلق على المقيد ويحتمل كون المهرزم يبيع ما عدا كلب الصيدان صلح هذا المقيد للاحتجاج به وقد اختلفوا أيضا هل تجب القيمة على متاعه فن قال بتحريم بيعه قال بعدم الوجوب ومن قال بجوازه قال بالوجوب ومن فصل في البيع فصل في لزوم القيمة وروى عن مالك أنه لا يجوز بيعه وتجب القيمة وروى عنه أن بيعه مكروه فتقط قوله وكسب البني في الرواية الشانية ومهر البني والمراد ما تأخذ الزانية على الزنا وهو يجمع على تحريمه والبني يقع الموحدة وكسر المجمة وتشديد التثنية وأصل البني الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الإسناد واسم تدل به على أن الأمة إذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها وفي وجهه للشافعية يجب لصيد الحكم قوله ولعن الواشمة والمستوشمة -بأني الكلام على هذا في باب

ما الحديث أن طلبها في السبع مستندة الرؤيا وهو مشكل لأنه إن كان المعنى أنه قيل لكل واحد في السبع فشرط ما التوصل القبيز وهم كانوا أياما وإن كان معناه أن كل واحد رأى الحوادث التي تكون فيها في المنام في السبع فلا يلزم منه أن تكون في السبع كالأرواق حيث حوادث القياصة في المنام في ليلة فانه لا تكون تلك الليلة محل لقيامها وأجيب بأن الاستناد

الى الرؤيا انما هو من حيث الاستدلال بها على أمر وجودي غير مخالف لقاعدة الاستدلال والحاصل ان الاستناد الى الرؤيا
هنا في أمر ثبت استحبابه مطلقا وهو طالب ليله القدر وانما ترجح السبع الاواخر لسبب الرؤيا الدالة على كونه في السبع
الاواخر وهو استدلال على أمر وجودي لزمه استحباب شرعي مخصوص ٥ بالنسبة الى هذه اللبالي لانها

ثبت بها حكم أو ان الاستناد الى
الرؤيا انما هو من حيث اقراره
صلى الله عليه وآله وسلم لها
كأخذ ما قيل في رؤيا الاذان
وهذا الحديث أخرجه مسلم في
الصوم والنسائي في الرؤيا قال
في الفتح وفي هذا الحديث دلالة
على عظم قدر الرؤيا وجواز
الاستناد اليها في الاستدلال على
الامور لوجودية بشرط أن لا
يخالف القواعد الشرعية اه
(عن أبي سعيد) سعد بن مالك
الحذري (رضي الله عنه قال
اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم العشر الاوسط من
رمضان) ذكره وكان حقه أن
يقول الوسطى بالتأنيث اما
باعتبار لفظ العشر من غير نظر
الى مفرداته ولفظه مذكر فيصح
وصفه بالوسط واما باعتبار
الوقت والزمان أي ليلتي العشر
التي هي الثلث الاوسط من
الشهر (نخرج) صلى الله عليه
وآله وسلم (صبيحة عشرين
نخطبنا وقال اني أريت ليلة
القدر) من الرؤيا أي اهلتها
او من الرؤية أي أبصرتها (ثم
انسيها) أي انساها الله ايها
(أرسيها) والشك من الراوي
والمراد انه نسي علم تعيينها

ما يكره من تزين النساء من كتاب الولاية ان شاء الله قوله وآكل الربا وموكله يأتي ان شاء
الله الكلام على هذا في باب التشديد في الربا من أبواب الربا قوله ولعن المصورين فيه ان
التصوير من أشد المحرمات لان الله لا يكره الا على ما هو كذلك وقد تقدم ما يحرم من
التصوير وما لا يحرم في أبواب اللباس قوله ولعن الكاهن الخلون بضم الخاء المهملة
مصدر حلوته اذا عطينته قال في الفتح وأصله من الخلاوة وشبهه بالشيء الخلون من حيث انه
يؤخذ من بلا كلفة ولا مشقة والخلوان أيضا الرشوة والخلوان أيضا ما يأخذه الرجل
من مهربته لنفسه والكاهن قال الخطابي هو الذي يدعى مطالمة علم الغيب ويخبر
الناس عن الكوائن قال في الفتح ولعن الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من أخذ العوض
على أمر باطل وفي معناه التخصيم والضرب بالخصم وغير ذلك مما يتعاناها العرافون من
استطلاع الغيب قوله فاملا كسه ترابا كناية عن منعه من الثمن كما يقال للطالب الخائب
لم يحصل في كفه غير التراب وقبل المراد التراب خاصة جلال الحديث على ظاهره وهذا وجود
لا ينبغي التعويل عليه ومثله حمل على حمل حديث حشو التراب في وجوه المادحين على
معناه الحقيقي قوله والسنور بكسر السين المهملة وفتح النون المشددة وسكون الواو
بدهاراه وهو الهروفيه دليل على تحريم بيع الهروفيه قال أبو هريرة ومجاهد وجابر بن
زيد حكى ذلك عنهم ابن المنذر وحكاها المنذري أيضا عن طاوس وذهب الجمهور الى جواز
بيعه وأجابوا عن هذا الحديث بما تقدم من تضعيفه وقد عرفت دفع ذلك وقيل انه يحمل
المنهي على كراهة التنزيه وان بيعه ليس من مكارم الاخلاق ولا من المروآت ولا ينبغي
ان هذا اخرج المنهي عن معناه الحقيقي بلا مقتض

• (باب المنهي عن بيع فضل الماء) •

(عن ابي اس بن عبد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء رواه الخليفة
الا بن ماجه وصححه الترمذي وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله رواه أحمد
وابن ماجه) حديث اياس قال القشيري هو على شرط الشيخين وحديث جابر هو في صحيح
مسلم ولفظه حديث اياس وكذا أخرجه النسائي والحديثان يدلان على تحريم بيع
فضل الماء وهو الفاضل عن كفاية صاحبه وظاهره أنه لا فرق بين الماء السالك في أرض
مباحة أو في أرض مملوكة وسواء كان للشرب أو لغيره وسواء كان لحاجة الماشية أو للزرع
وسواء كان في فلاة أو في غيرها وقال النزيل في ظاهر هذا اللفظ المنهي عن نفس بيع الماء
الفاضل الذي يشرب فانه السابق الى الغنم وقال النووي حايكاه أصحاب الشافعي انه
يجب بذل الماء في الفلاة بشرط احدها أن لا يكون ماء آخر يستغنى به الثاني أن يكون

في تلك السنة لا رفع وجودها لانه أمر بالقاسمها حيث قال (فالتسوها) أي ليلة القدر (في العشر الاواخر في الوتر) أي في
أوتار تلك الليالي وأولها ليلة الحادي والعشرين الى آخر ليلة التاسع والعشرين ليلية اشغاعها وهذا لا ينافي قوله التسوها
في السبع الاواخر لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدث بمقتضاها ما جازم به الا قول وهو انصارها في اوتار العشر الاخير

قوله حكاه القاضي عياض وغيره قال الحنابلة وتطلب في ليلة العشر الاخير وليالي الوتر كذا قال الشيخ تقي الدين بن تيمية .
 رحمه الله الوتر يكون باعتبار الماضي فتطلب ليلة القدر ليلة احدى وعشرين من ليلة ثلاث وعشرين الخ وتكون باعتبار
 الباقي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ٦ لتاسعة تبقى فان كان الشهر ثلاثين يكون ذلك ليلة الاثني عشر فليدة الثانية تاسعة

تبقى ليلة الرابعة سابعة تبقى
 كما فسره أبو سعيد وان كان
 الشهر ناقصا كان التاريخ
 بالباقي كالتاريخ بالماضي اه
 وأما القول بانحصارها في السبع
 الاواخر فلا يعرف قائل به
 وميل الشافعي الى انها ليلة
 الحادي والعشرين أو الثالث
 والعشرين لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم في حديث أبي سعيد
 وفيه فوكف المسجد في مصلي
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ليلة احدى وعشرين وحديث
 عبد الله بن أنس عنده مسلم انه
 صلى الله عليه وآله وسلم قال أريت
 ليلة القدر ثم أنيتم واراني
 في صبيحتها اجمعت في ماء وطين
 قال فماتت ليلة ثلاث وعشرين
 وعبارة الشافعي في الام كانقله
 البيهقي في المعرفة وتطلب ليلة
 القدر في العشر الاواخر من شهر
 رمضان قال وكأني رأيت
 واقه أعلم أقوى الاحاديث فيه
 ليلة احدى وعشرين ليلة
 ثلاث وعشرين وقال الحنابلة
 وارجى الاونار ليلة سبع
 وعشرين قال في الانصاف وهذا
 المذهب وعليه جواهر الاصحاب
 وهو من المفردات اه وبه جزم
 أبي بن كعب وحلف عليه كافي

المسند للحاجة الماشية لانساق الزرع البالث أن لا يكون ما ليكه محتاجا اليه ويؤيد
 ما ذكرنا من دلالة الحديثين على المنع من بيع الماء على العموم حديث أبي هريرة عند
 الشيخين مر فوعا بلفظ لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلا وذكره صاحب جامع الاصول
 بلفظ لا يباع فضل الماء وهو لفظ مسلم وسواء في هذا الحديث وما في معناه في باب النهي
 عن منع فضل الماء من كتاب احياء الموات ويؤيد المنع من البيع أيضا احاديث الناس
 شركا في ثلاث في الماء والكلا والنار وسنأتي في باب الناس شركا في ثلاث من كتاب
 احياء الموات أيضا وقد حمل الماء المذكور في حديثي الباب على ماء الفعل وهو مع كونه
 خلاف الظاهر مردود بما في حديث جابر الذي أشار اليه المصنف فانه في صحيح مسلم بلفظ
 نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع فضل الماء وعن منع ضرب الفعل
 وقد خصص من عموم حديثي المنع من البيع للماء ما كان منه محرز في الآية فانه
 يجوز بيعه قياسا على جواز بيع الخطب اذا أحرزه الخاطب لحديث الذي أمره صلى
 الله عليه وآله وسلم بالاحتطاب ليستغني به عن المسئلة وهو متفق عليه من حديث أبي
 هريرة وقد تقدم في الزكاة وهذا القياس بعينه صحيح على مذهب من
 جوز التخصيص بالقياس والخلاف في ذلك معروف في الاصول ولكنه يشكل على النهي
 عن بيع الماء على الاطلاق ما ثبت في الحديث الصحيح من ان عثمان اشترى نصف بئر
 لرومة من اليهودى وسبيله الامسين بعد ان سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من
 يشترى بئر لرومة فهو بيع بها على المسلمين وله الجنة وكان اليهودى يبيع ماءها لحديث فانه
 كما يدل على جواز بيع البئر نفسها وكذلك العين بالقياس عليها يدل على جواز بيع الماء
 لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لليهودى على البيع ويجاب بان هذا كان في صدر الاسلام
 وكانت شوكة اليهود في ذلك الوقت قوية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم صالحهم في مبادئ
 الامر على ما كانوا عليه ثم استقرت الاحكام وشرع لامته تحريم بيع الماء فلا يعارضه
 ذلك التقرير وأيضا الماء هنا دخل تبعه البيع البئر ولا نزاع في جواز ذلك

• (باب النهي عن غن عيب الفعل) •

(عن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غن عيب الفعل رواه أحمد
 والبخاري والنسائي وأبو داود • وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع
 ضرب الفعل رواه مسلم والنسائي • وعن أنس ان رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عن عيب الفعل فنهاه فقال يا رسول الله انا بطرق الفعل فنكرم فرخص له
 في الكرامة رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب) في الباب عن أنس غير حديث

مسلم وفي حديث ابن عمر عندهما مر فوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين وحكاها لسانى من الشافعية في الحلية الباب
 عن أكثر العلماء به قال ابن عباس واستحسنه عمر وقال ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة وقد
 وافقه ان قوله فيها هي سابع كلمة بعد العشرين واستنبطه بعضهم من وجه آخر فقال ليلة القدر تسعة أحرف وقد عيدت

في السورة ثلاث مرات وذلك سبع وعشرون وعن مالك انها منتقلة في العشر الاخر من رمضان وعن أبي حنيفة انها في رمضان تنقدم وتتأخر وعن أبي يوسف ومحمد لا تنقدم ولا تتأخر لكن غير معينة وقيل هي عندهما في النصف الاخير من رمضان وقال أبو بكر الرازي هي غير مخصوصة بشهر من الشهور وبه قال ٧ الحنفية وفي فتاوى قاضي خان المشهور

عن أبي حنيفة انها تدور في السنة كلها وقد يكون في رمضان وفي غيره وصح ذلك عن ابن مسعود وعن ابن خزيمة انها تنقل في كل سنة الى ليلة من ايام العشر الاخير واختاره النووي وقيل غير ذلك مما يطول استقصاؤه وذكر طر فامها القسطلاني في هذا المقام وغيره في غيره (وانى رأيت انى اجبتي ما وطن فمن كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرجع) الى معتكفه وفيه التفات اذا اصل ان يقول اعتكف معي (فرجعنا) الى معتكفنا (وما ترى في السماء قرعة) بفتح القاف اي قطعة رقيقة من السحاب (جفت سحابة فطرت) بفتح الطاء (حتى سال سقف المسجد) من باب ذكر المحل وارادة الحال اي قطر الماء من سقفه (وكان) السقف (من جريد النخل) سقفه الذي جرد عنه خوصه (وأقيمت الصلاة) صلاة الصبح (فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت اثر الطين في جبهته) الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم زادني رواية على الانف في الطين تصديق رؤياه وحله

الباب عند الشافعي وعن علي عليه السلام عند الحاكم في علوم الحديث وابن حبان والبخاري وعن البراء عند الطبراني وعن ابن عباس عنده أيضا قوله عيب الفعل بفتح العين المهملة واسكان السين المهملة أيضا وفي آخره موحدة ويقال له العيب أيضا والفعل المذكور من كل حيوان فرسا كان أو جلا أو نيسا أو غير ذلك وقد روى النسائي من حديث أبي هريرة عن عيب التيس واختلاف فيه فقيل هو ماء الفعل وقيل أجرة الجاع ويؤيد الا قول حديث جابر المذكور في الباب واحاديث الباب تدل على أن بيع ماء الفعل واجابته حرام لانه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه واليه ذهب الجمهور وفي وجهه للشافعية والمثابله وبه قال الحسن وابن سيرين وهو مروى عن مالك انها تجوز اجارة الفعل للضراب مدة معلومة واحاديث الباب ترد عليهم لانها صادقة على الاجارة قال صاحب الافعال أعيب الرجل عيبا كثيرا منه فلا ينزبه ولا يصح القياس على تلقح النخل لان ماء الفعل صاحب عجز عن تسليمه بخلاف التلقح قال في الفتح وأما عاربه ذلك فلا خلاف في جوازه قوله فرخص له في الكرامة فيه دليل ان المعبر اذا اهدى اليه المستعير هدية بغير شرط حلت له وقد ورد الترغيب في اطراق الفعل أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعا من اطرق فرسا فاعقب مكان له كاجر سبعين فرسا

• (باب النسي عن بيع الغر) •

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي عن بيع الحصاة وعن بيع الغر رواه الجماعة الا البخاري • وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشروا السمك في الماء فانه يغرر واه • وعن ابن عمر قال نسي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع جبل الحبله رواه أحمد ومسلم والترمذي • وفي رواية نسي عن بيع جبل الحبله وجبل الحبله ان تفتح الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تجب رواه أبو داود وفي لفظ كان أهل الجاهلية يتبعون لحوم الجزو رالى جبل الحبله وجبل الحبله ان تفتح الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تجب فنهاهم صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك متفق عليه وفي لفظ كانوا يتبعون الجزو رالى جبل الحبله فنهاهم صلى الله عليه وآله وسلم عنه رواه البخاري) حديث ابن مسعود في اسناده يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود قال البهي في ارسال بين المسيب وعبد الله والصحيح وقفه وقال الدارقطني في العلل اختلاف فيسه والموقوف أصح وكذلك قال الخطيب وابن الجوزي وقد روى

الجمهور على الاثر الخفيف لكن يعكرك عليه قوله في بعض طرقه ووجهه مما يلي طينا وفي الحديث ترك مسج جبهة المصلي والسجود على الخائل والامر بطلب الاولى والارشاد الى تحصيل الافضل وان النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا تنقص ولا تنقص عليه في ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تبليغه وقد يكون ذلك في مصلحة تتعلق بالشريعة كإتيان السجود في الصلاة

وبالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة لأن ليلة القدر لو عرفت في ليلة بعينها حصل الاقتصار عليها ففادت العبادة في غيرها وفيه استحباب الاعتكاف في رمضان وترجيح اعتكاف العشر الاخير وان من الرؤيا ما يقع تعبيرا مطابقا لترتيب الاحكام على رؤيا الانبياء قال في الفتح ليلة القدر ٨ منصرف في رمضان ثم في العشر الاخير منه ثم في اوتارها في ليلة منه بعينها

وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الاخبار الواردة فيها وقد ورد لليلة القدر علامات كثيرة اكثرها لا يظهر الا بعد ان غضى منها في صحيح مسلم عن ابي بن كعب ان الشمس تطلع في صبيحتها لا شعاع لها وفي رواية لا حدة مثل الطست ونحوه لاحد عن ابن مسعود وزاد صافية وعن ابن عباس عند ابن خزيمعة مرفوعا ليلة القدر طلقة لاحارة ولا باردة تصبح شمس يومها حرا مضيفة ولا حدة من حديث عبادة بن الصامت مرفوعا انها صافية بلجة كان فيها قرا سطعا ساكنة صاحبة لاحرفها ولا برد ولا يصل لكوكب يرى به فيها وان من اول امارات ان الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر لا يهل للشیطان ان يخرج معها يومئذ ولا بن أبي شيبه من حديث ابن مسعود ايضا ان الشمس تطلع كل يوم بين قرني الشيطان الا صبغة ليلته القدر وله من حديث جابر بن سمرة مرفوعا ليلة القدر ليس له مطر وريح ولا بن خزيمعة من حديث جابر مرفوعا في ليلة القدر وهي ليلته طلقة بلجة لاحارة ولا باردة تنضح كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى يغشى فجرها ومن طريق

أبو بكر بن أبي عامر عن ٤٢٠٠ عن ابن عباس حديثا مرفوعا وفيه النهي عن بيع السمك في الماء فهو شاهد لهذا قوله نهى عن بيع الحصة اختلاف في تفسيره فقبل هو ان يقول بذلك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحصة ويرى الحصة أو من هذه الارض ما انتت اليه في الري وقبل هو ان بشرط الخيار الى أن يرى الحصة وقبل هو ان يجعل نفس الري بيعا ويؤيده ما أخرجه البزار من طريق حفص بن غاصم عنه انه قال يعني اذا ذف الحصة فقد وجب البيع قوله وعن بيع الغرر بفخ المجعة وبرائين مهمتين وقد ثبت النهي عنه في أحاديث منها المذكور في الباب ومنها عن ابن عمر عند أحمد وابن حبان ومنها عن ابن عباس عند ابن ماجه ومنها من نهى عن بيع السمك عند الطير ومن جملة بيع الغرر بيع السمك في الماء كما في حديث ابن مسعود ومن جملة بيع الطير في الهواء وهو مجمع على ذلك والمعدوم والمجهول والابق وكل ما دخل فيه الغرر بوجه من الوجوه قال النووي النهي عن بيع الغرر أصل من أصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جدا ويقتضي من بيع الغرر أن أحدهما ما يدخل في البيع تبعا بحيث لو افرط لم يصح بيعه والثاني ما يباح مثله اما لحاقه أو لامتزاجه أو لغيره أو بعينه ومن جملة ما يدخل تحت هذين الأمرين بيع اساس البناء والقبر في ضرع الدابة والجل في بطنها والقطن المشوي في الجبة قوله جيل الحبل ليل الحبل بفتح الحاء المهملة والباء وغلط عياض من سكن الباء وهو مصدري حبل الحبل بفتح الحاء المهملة والباء مثل ظلمة وظالم وكتبة وكتاب والهاء فيه للمبالغة وقبل هو مصدر يسمى به الحيوان والاحاديث المذكورة في الباب تغضي بطلان البيع لان النهي يستلزم ذلك كما تقر في الاصول واختلاف في تفسير حبل الحبل فتم من تفسيره بما وقع في الرواية من تفسير ابن جرير كما جزم به ابن عبد البر وقال الامام علي والطبيب هو من كلام نافع ولامة اظا بين الروايين ومن جملة الذاهبين الى هذا التفسير مالك والشافعي وغيرهما وهو ان يبيع لحم الجزور بنحو مؤجل الى أن يلد ولد الناقة وقيل الى أن يحمل ولد الناقة ولا يشترط وضع الحمل وبه جزم ابو اسحق في التنبيه ونسك بالتفسيرين المذكورين في الباب فانه ليس فيه ما ذكر ان يلد الولد وانما وقع في رواية متفق عليها باللفظ كان الرجل يتبع الى أن تلج الناقة ثم تفتج التي في بطنها وهو صريح في اعتبار ان يلد الولد ويشتمل على زيادة فبيع وقال أحمد واسحق وابن حبيب المالكي والترمذي وأكثراهل اللغة منهم أبو عبيدة وابو عبيد هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال فتكون علة النهي على القول الاول جهالة الأجل وعلى القول الثاني بيع الغرر لكونه معدوما وبجهول لا غير مقدور على تسليمه ويرجع الاول قوله في حديث الباب لحوم الجزور وكذلك قوله يتابعون الجزور

أبي قتادة عن ابن معينة عن أبي هريرة مرفوعا وان الملائكة تلك الليلة أكثر في الارض من عدد الحمى قال وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها دابة ومن طريق المصالح يقبل الله التوبة فيها من كل تائب وتفتح فيها ابواب السماء وهي من غروب الشمس الى طلوعها وذكر الطبري عن قوم ان الاشجار تلك

الليلة تسقط الى الارض ثم تعود الى منابتها وان كل شيء يسجد فيها وان المياه المالحه تعذب تلك الليلة انتهى وقال القسطلاني
وقد جاء ان ليلة القدر علامات تطهر فقل يرى كل شيء ساجدا وقل ترى الانوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة
وقيل يجمع سلاما من الملائكة وقل علامتها استجابة دعاء من وقعت له ولا يلزم ٩ من تخلف العلامة عدمها فرب قائم فيها

لم يحصل له منها الا العبادة ولم ير شيئا
من كرامة علاماتها وهو عند
الله افضل من رآها وأي كرامة
افضل من الاستقامة التي هي
عبارة عن اتباع الكتاب والسنة
واخلاص النية انتهى بلفظه
وأما قول ابن العربي الصحيح انها
لا تعلم فانكره الذوي بان
الاحاديث قد تظهرت بإمكان
العلم بها وأخبر به جماعة من
اصالحين فلا معنى لانكار ذلك
وقد جزم ابن حبيب من المالكية
ونقله الجمهور وحكا صاحب
العمدة من الشافعية وريحان
ليلة القدر خاصة بهذه الامة ولم
تكن في ارضهم ومعتز
بحديث أبي ذر عند النسائي
حدث قال فيه قلت يا رسول الله
اتكون مع الانبياء فاذا ماتوا
رفعت قال بل هي باقية وعمدتهم
قول مالك السابق بلغني ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
تقاصر أعمار أمته الى آخره وهذا
محتمل للتأويل فلا يدفع الصريح
في حديث أبي ذر كما قاله الحفاظ
ابن حجر في فتح الباري وابن كثير
في تفسيره (عن ابن عباس
رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال التمسوا
أي ليلة القدر (في العشر

قال ابن التين محصل الخلاف هو المراد البيوع الى أجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل
المراد بالاجل ولادة الام أم ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول أو جنين
الجنين فصارت أربعة اقوال كذا في الفتح قوله ان نتج بضم أوله وسكون ثانيه وفتح
ثالثه والفاعل الماتة قال في الفتح وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعزل
المستند الى المتعول قوله الجزور بفتح الجيم وضم الزاي وهو العسير ذكر اكان أو أثنى
(وعن شهر بن حوشب عن أبي سعيد قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شراء
ما في بطون الانعام حتى تضع وعن بيع ما في شروعه الا بكبر وعن شراء العمد وهو أبوق
وعن شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى تشبص وعن ضرب الغنم رواه
احمد وابن ماجه وللتريدي منه شراءها ثم وقال عريبه وعن ابن عباس قال نهى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المغنم حتى تقسم رواه النسائي وعن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يملك بواحد أو ابدا ورواه عن ابن عباس قال نهى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع غنم حتى يطعم أو يصف على ظهر أو يبنى ذرع أو يمن
في لبن رواه الدارقطني حديث أبي سعيد أخرجه أيضا البزار والدارقطني وقد ضعف
الحافظ اسناده وشهر بن حوشب فيه مقال تقدم وقد حسن الترمذي ما أخرجه عنه
ويشهد لأكثر الاطراف التي اشغل عنها احاديث أخر منها الحديث النهي عن بيع الغنم
وما ورد في النهي عن بيع الملاقيع والمضامين وما ورد في حبل الحبله على أحد التفسيرين
وحديث أبي هريرة في اسناد أبي داود رجل مجهول وحديث ابن عباس الآخر أخرجه
أيضا البيهقي وفي اسناده عمر بن فروخ قال البيهقي تفرد به وليس بالتقوى انتهى ولكنه قد
وثقه ابن معين وغيره وقد رواه عن وكيع مرسل أبو داود في المراسيل وابن أبي شيبة في
مصنفه قال ووثقه غيره على ابن عباس وهو المحفوظ وأخرجه أيضا أبو داود من طريق
أبي اسحق عن عكرمة والشافعي من وجه آخر عن ابن عباس والطبراني في الاوسط من
طريق عمر المذكور وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد
وفي باب عن عمران بن حصين مر فوجا عند أبي بكر بن أبي عاصم بالنظر نهى عن بيع ما في
شروع الماشية قبل ان تحلب وعن الجنين في بطون الانعام وعن بيع السمك في الماء
وعن المضامين والملاقيع وحبل الحبله وعن بيع الغنم قوله عن شراء ما في بطون الانعام
فيه دليل على أنه لا يبيع شراء الحبل وهو يجمع عليه والعللة الغرر وعدم القدرة على
التسليم قوله وعن بيع ما في شروعه هو أيضا يجمع على عدم صحة بيعه قبل انفصالها
فمن الغرر والجهالة الا أن يبيعه منه كيلا نخو أن يقول بعث من ذلك ما عمن حبيب

٢ نيل ح (الواخر من رمضان) أي (ليلة القدر في ثمانية تبتى) وهي ليلة احدى وعشرين
لان الحق المقطوع بوجوده بعد العشرين تسعة أيام لا حقال أن يكون الشهر تسعة وعشرين وليوافق الاحاديث الدالة
على أنها في الاوتار (في سابعة تبتى) وهي ليلة ثلاث وعشرين (في خامسة تبتى) وهي ليلة خمس وعشرين وانما يصح معناه

ويرافق ليلة القدر ورواها من الباب على ما ذكر في الأحاديث إذا كان الشهر ناقصا فما إذا كان كاملا فلا تكون إلا في شفع
 لأن الذي يبقى بعد هاتين فتكون التسعة الباقية ليلة اثنتين وعشرين والسابعة الباقية بعد ست ليلة أربع وعشرين
 والحادية الباقية بعد أربع ليال ليلة السادس ١٠ والعشرين وهذا على طريقة العرب في التاريخ إذا جاوزوا نصف

الشهر فأنما يؤرخون بالبابي
 منه لا بالماضي منه (وعنه) أي
 عن ابن عباس (رضي الله عنه
 في رواية قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم هي) أي
 ليلة القدر (في العشر) ولا يؤيد
 والوقت زيادة الأواخر (هي في تسع
 عشرين) من المضي وهو بيان
 للعشر أي هي في ليلة التاسع
 والعشرين (أو في سبع ليلة) من
 البقاء أي في ليلة الثالث
 والعشرين أو مبهمة في إبداء
 السبع ولكنهم في عشرين فتكون
 ليلة السابع والعشرين (يعني
 ليلة القدر) واختلف في رفع هذه
 الجلالة ووقفها فخرج عند البخاري
 الرفع فخرج عنه وأعرض عن
 الموقوف وقد أطال الحفاظ ابن
 حجر في هذا المقام في بيان أقوال
 أهل العلم في تعيين ليلة القدر
 وحكمة اختفائها وذكر علاماتها
 طولاً وحذراً لا يطول بذكرها هنا
 فمن شاء الاطلاع على تفاصيل
 ذلك فليراجع فتح الباري يتضح له
 ما قيل فيها وما لها وما عليها
 (عن عائشة رضي الله عنها قالت
 كان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا دخل العشر) أي
 الأخير كما صرح به في حديث علي
 عن ابن أبي شعبة من رمضان

بقري فان الحديث يدل على جواز لا ارتفاع الغرور والجهالة قوله وعن شراء العبد
 الأبق فيه دليل على أنه لا يصح بيعه وقد ذهب إلى ذلك الهادي والشافعي وقال أبو
 حنيفة وأصحابه والمؤيد بالله وأبو طالب أنه يصح موقوفاً على التسام واستدلوا بعموم
 قوله تعالى وأحل الله البيع وهو من التمسك بالعام في مقابلة ما هو أخص منه مطلقاً
 وعلة النهي عدم القدرة على التسليم إن كانت عين العبد الأبق معلومة والأفيموج
 الجهالة والغرور وعدم القدرة على التسليم قوله وشراء الغانم مقتضى النهي عدم صحة
 بيعها قبل القسمة لأنه لا مملك على ما هو الظاهر من قول الشافعي وغيره لا حرم من الغانم
 قبلها فيكون ذلك من أكل أموال الناس بالباطل قوله وعن شراء الصدقات فيه دليل
 على أنه لا يجوز للمصدق عليه بيع الصدقة قبل قبضها لأنه لا يملكها إلا به وقد خصص
 من هذا العموم المصدق فتبطل يجوز له بيع الصدقات قبل قبضها وهو غير مقبول إلا
 بدليل يخص هذا العموم وجعل التولية إليه بمنزلة القبض دعوى مجردة وعلى تسليم
 قيامها مقام القبض فلا فرق بينهما وبين غيره قوله وعن ضربة الغائص المراد بذلك أن
 يقول من يعتاد الغوص في البحر غير ما أخرجه في هذه الغوصة فهو لك بكذا من الثمن
 فان هذا لا يصح لما فيه من الغرور والجهالة قوله نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع
 نمر حتى يباع سبأ في الكلام على هذا في باب النهي عن بيع النمر قبل بدو صلاحه قوله
 أو صوف على ظهره فيه دليل على عدم صحة بيع الصوف مادام على ظهر الحيوان وإلى
 ذلك ذهب الأئمة والفقهاء وأعله الجهالة والتأدية إلى الشجار في موضع القطع قوله أو
 عن ابن يعني لما فيه من الجهالة والغرور (وعن أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عن الملامسة والمنازمة في البيع والملازمة لمس الرجل نوب الآخر يده
 بالليل أو بالهار ولا يقابله والمنازمة أن يقبض الرجل إلى الرجل بشو به وينبذ الآخر بشو به
 ويكون ذلك بينهما من غير نظر ولا تراض متفق عليه وعن أنس قال نهى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمخاضرة والمنازمة والملازمة والمنازمة رواه البخاري
 قوله عن الملامسة والمنازمة هما منسيران بما ذكر في الحديث ذكر البخاري ذلك في الباب
 عن الزهري وقد فسرا بأن الملامسة أن يمس النوب ولا ينظر إليه والمنازمة أن يطرح
 الرجل نوبه بالبيع إلى الرجل قبل أن يقبله وينظر إليه وهو كالنفسير الأول قال في الفتح
 ولا يبي عوانة بن يونس أن يتبايع القوم الساع لا ينظرون إليها ولا يجربون عنها أو يتنابد
 القوم السلع كذلك فهو إذا من أبواب القمار وفي رواية لابن ماجه من طريق سفيان عن
 الزهري المنازمة أن يقول ألق إلى ما علك وألق إلي ما ماعى وللشافعي من حديث أبي هريرة

(ثم تزره) بكسر الميم أي أزاره ولم يجد وشد المتزروه كناية عن شدة الجود والاجتهاد في العبادة كما يقال
 فلان بشد وسطه ويسعى في كذا وفيه نظر فأنما قالت جود وشد المتزروه طقت شد المتزروه على الجود والعطف يقتضي التغير والصحيح
 أن المراد به اعتزاله للنساء وبذلك فسره الساف والشمعة المتزروه من وجزم به عبد الرزاق عن النوري واستشهد بقول الشاعر

قوم اذا حاربوا واشدوا ما زوهم • عن النساء ولو باتت باطهار وعن ابي بر بن عياض نحوه وقال الخطابي المعنى شهر للعبادة ويحتمل أن يراد الاعتزال والتشهير معا فلا ينافي شدة التزحزحة وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصيب من أهله في العشر من رمضان ثم يعتزل النساء ويتفرغ لطلب ليلة القدر في العشر الاواخر ١١ وعند ابن أبي عاصم بإسناد مقارب عن عائشة

كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان رمضان قام ونام فإذا دخل له عشر شدة التزحزح واجتنب النساء وفي حديث أنس عن الطبراني قال صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل العشر الاواخر من رمضان طوى فراشه واعتزل النساء (وأحيانا ليلة) استغفره بالسهر في الصلاة وغيرها وأحيانا عظمتها أقولها في الصبح ما علمته قام به له حتى الصباح وهذا من باب الاستعارة شبه القيام فيه بالحياة في حصول الانتفاع التام أي أحيانا به بطاعة أو أحيانا بنفسه بالسهر فيه لان النوم أخو الموت وإصابه الى الليل اتساعا لان الناس إذا أحيى باليقظة حيي إليه بحبانه وهو نحو قوله لا تجعلوا بيوتكم قورا أي لا تناموا فتكونوا

كالموات فتكون بيوتكم كقبور (وايقظ أهله) أي للصلاة والعبادة وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضا في الصوم وأبو داود في الصلاة وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه في الصوم * (بسم الله الرحمن الرحيم أبواب الاعتكاف في المساجد كلها) •

قديمه الذي يصح في غيرها وجع

الملازمة أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر أحدهما الى ثوب الآخر ولكن يمسك لسانه المناذرة أن يقول أبيعك ثوبي بثوبك فيشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كم مع الآخر وروى أحمد عن معمر أنه فسر المناذرة بأن يقول إذا ابتذت هذا الثوب فقد وجب البيع والملازمة أن يمس بيده ولا ينشره ولا يقبله إذا مسه وجب البيع واسلم عن أبي هريرة الملازمة أن يمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذرة أن يبتذل واحد منهما ثوبه الى الآخر لم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه قال الحافظ وهو هذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة أقعد بالنظر الملازمة والمناذرة لانهما فاعله فتستدعي وجود الفعل من الجانبين قالوا واختلف العلماء في تفسير الملازمة على ثلاث صور هي أو جهه للشافعية أحدها أن يأتي بشوب مطوى أو في ظلة فيلبيس المستام فيقول له صاحب الثوب بعتك بكذا بشرط أن يقوم لمكان مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيت به وهذا موافق للتفسير الذي في الأحاديث الثاني أن يجعل لنفسه اللبس بغير صيغة رائدة الثالث أن يجعله لا للفس شرط في قطع خيار الجاهل والبيع على التأويلات كلها باطل ثم قال واختلفوا في المناذرة على ثلاثة أقوال وهي ثلاثة أو جهه للشافعية أحدها أن يجعل لنفسه التبت بغير صيغة وهو الموافق للتفسير المذكور في الأحاديث والثاني أن يجعله التبت بغير صيغة والثالث أن يجعله التبت قاطعا للخيار هكذا في الفتح والعلة في السعي عن الملازمة والمناذرة لغير وجهان وأبطال خيار الجاهل وحديث أنس يأتي الكلام على ما شغل عليه من المحلة والمناذرة في باب النسي عن بيع الثوب قبل بدو قصاصه وأما المخاضرة المذكورة فهي بالظاهر وانضاد المجهتين وهي بيع الثمرة خضرا قبل بدو صلاحها وسأني الخلاف في ذلك

• باب النسي عن الاستيفاء في البيع (الآن يكون معلوما) •

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئى عن المحاقلة والمزابنة والشفية الا ان نعلم رواه النسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه مسلم بالنظر في الشفيا وأخرجه أيضا بزيادة لأن تعلم النسائي وابن حبان في صحيحه وغلط ابن الجوزي فزعم ان هذا الحديث متفق عليه وليس الامر كذلك فان البخاري لم يذكر في كتابه الشفيا وهو يدل على تحريم المحاقلة والمزابنة وسأني الكلام عليهما والشفيا بضم الشين وسكون النون المراد بهما الاستيفاء في البيع نحو أن يبيع الرجل شيئا ويشتري بفضله فان كان الذي استثناه معلوما فهو أن يستقنى واحدة من الاشجار أو منزلا من المنازل أو موضعا معلوما من الارض صح بالاتفاق وان كان مجهولا فهو أن يستقنى شيئا غير معلوم لم يصح البيع

المساجد وأكد بها بلفظ كاهلهم جميعها خلا من خصه بالمساجد الثلاثة ومن خصه بمسجدي ومن خصه بمسجد تقام فيه الجمعة وهذا الأخير قول مالك في المدونة وهو مذهب الحنابلة وعن أبي حنيفة لا يجوز الا في مسجد تصلي فيه الصلوات الخمس لان الاعتماد عبارة عن انتظار الصلاة فلا بد من اختصاصه بمسجد تصلي فيه الصلوات الخمس والاول هو قول الشافعي

في الجدي ومالك في الموطأ وهو المشهور من مذهبه قوله قال محمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في الفتح
الاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه وشرعا المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة وليس بواجب
اجتماع الاعلى من نذر وكذا بن شرع فيه ١٢ فقطعه عامدا عند وقوع واختلاف في اشتراط الصوم له وانفرد سو بدين عقلة

بأشراط الطهارة له (عن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم أن النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم كان يمتكف العشر
الاواخر من رمضان حتى توفاه
الله) تعالى وفيه دليل على أنه
لم يفسخ وأنه من السنن المؤكدة
خصوصا في العشر الاواخر من
رمضان لطلب ليلة القدر الحمد
والجهاد في العبادة وروى أبو
الشيخ بن حبان من حديث
حسين بن علي مرفوعا اعتكاف
عشر في رمضان مجتهد وعمر بن
وهو ضعيف (ثم اعتكف
أزواجه من بعده) فيه دليل
على أن النساء ~~كك~~ الرجال
في الاعتكاف وقد كان صلى الله
عليه وآله وسلم أذن لبعضهن
وأما نكاحه علي بن الاعتكاف
بعد الاذن كما في الحديث الصحيح
فلهي آخر فقبل خوف أن يكن
غير مختصات في الاعتكاف بل
أردن القرب منه لغيرته عليه
أو ذهاب المقصود من الاعتكاف
بكونهن معه في المعتكف أو
اتصيقهن المسجد بأبنيتن
وعند أبي حنيفة انما يصح
اعتكاف المرأة في مسجد بيتها
وهو الموضع المهيأ في بيتها لصلاتها
واتفق العلماء على مشروطة

وقد قيل أنه يجوز أن يستثنى مجهول العين اذا ضرب لاختياره مدة معلومة لانه
بذلك صار كالعلوم وبه قالت الهادوية وقال الشافعي لا يصح ما في الجهة التحال البيوع من
الغرر وهو الظاهر لدخول هذه الصورة تحت عموم الحديث واخراجها يحتاج الى دليل
مجرد كون مدة الاختيار معلومة وان صار به على بصيرة في التعيين بعد ذلك لكنه لم يصح
به على بصيرة حال العقد وهو المعتبر واحكامه في الهبة عن استئنا المجهول
ما يتضمنه من الغرر مع الجهالة

• (باب بيعتين في بيعة) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من باع بيعتين في بيعة فله
أو كسهما أو الربا رواه أبو داود وفي لفظ نسى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين
في بيعة رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه وعن معاذ عن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن مسعود عن أبيه قال نسى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صفقتين في صفقة
قال سمنا هو الرجل يبيع بالبيع فيقول هو يئسا بكدا وهو يئسا بكذا وكذا رواه أحمد
حديث أبي هريرة قال لفظ الاول في أسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد نكح فيه غير واحد
قال المذري والمشهور عنه من رواية الدراوردي ومحمد بن عبد الله الانصاري أنه صلى
الله عليه وآله وسلم نسى عن بيعتين في بيعة انتهى وهو باللفظ الثاني عند من ذكره
المصنف وأخرجه أيضا الشافعي ومالك في رواية عنه وحديث ابن مسعود وأورده الحافظ
في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد وثقات وأخرجه أيضا البزار
والطبراني في الكبير والوسط وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني وابن عبد البر قوله
من باع بيعتين فسر سمنا بكدا رواه المصنف عن أحمد وعنه وقد وافقه على مثل ذلك
الشافعي فقال بأن يقول بعتك بألف نقدا أو ألفين الى سنة فخذاهم ما شئت أنت وشئت
أما وقتل ابن الرفعة عن القاضي أن المسئلة متروضة على أنه قبل على الاجام اطالوق قال
قيل بألف نقدا أو بألفين بالنسيئة صح ذلك وقد سمر ذلك الشافعي بتفسير آخر فقال
هو أن يقول بعتك ذاك العبد بألف على أن تبيعهني دارك بكذا أي اذا وجب لك عندي
جبي عندي وهذا يصلح تفسير الرواية الاخرى من حديث أبي هريرة لا للاولى فان
قوله فله أو كسهما يدل على أنه باع الشيء او احد بيعتين بيعة بأقل وبيعة بأكثر وقيل
في تفسير ذلك هو أن يسأله دينار في قفيز منطة الى شهر فلما حل الاجل وطالبه بالمنطة
قال يعني القفيز الذي لك على الشهرين بتقفيزين فصار ذلك بيعتين في بيعة لان البيع
الثاني قد دخل على الاول فيرد اليه أو كسهما وهو الاول كذا في شرح السنن لأب

المسجد للاعتكاف الا حم بن عمار لادابة المالكي فاجاره في كل مكان وقال الجمهور بيعه في كل مسجد
الامن تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعي في الجامع واتفقوا على أنه لا حلا كثره واختلفوا في أقله فن شرط فيه الصيام قال أقله
يوم وقال بعضهم يصح في دين اليوم وعن مالك بشرط عشرة أيام وعنه يوم أو يومان ومن لم يشترط الصوم قال أقله ما يطبق

عليه اسم لبث ولا يشترط القعود وقيل يكفي المرور مع النية كوقوف عرفة وروى عبد الرزاق عن زكريا بن أمية الصحابي قال اني لامكت في المسجد الساعة وما امكت الا لامكتكف (وعنها) ابن عثينة (رضي الله عنها) قالت وان كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يدخل على رأسه وفي رواية عنها يصفي ١٣ الى رأسه أي يدي ويدي (وهو) مجاور ومعتكف (في المسجد) والاني

رسلان قوله فلهما أو كهما أي انتصهما قال الخطابي لأعلم احدا قال بظاهر الحديث وصحح البيهقي باوكس الثمنين الاما حكى عن الاوزاعي وهو مذهب فاسد انتهى ولا ينبغي ان ما قاله هو ظاهر الحديث لان الحكم لا يلاو كس يستلزم صحة البيهقي به قوله أو الربا يعني أو يكوب قد دخل هو وما حجه في الربا المحرم اذ لم يأخذ الاوكس بل أخذ الاكثر وذلك ظاهر في التفسير الذي ذكره ابن رسلان وأما في التفسير الذي ذكره أحمد عن مالك وذكره الشافعي ففيه مقتضى ان قال يحرم بيع الشيء أكثر من سعر يومه لاجل لئلا وقد ذهب الى ذلك زين العابدين علي بن الحسين والناصر والمنصور بالله والهادوية والامام يحيى وقالت الشافعية والحنفية وزيد بن علي والمؤيد بالله والجمهور انه يجوز لعدم الادلة القاضية بجوازها وهو الظاهر لان ذلك المتكسك هو الرواية الاولى من حديث أبي هريرة وقد عرفت ما في راويها من المقال ومع ذلك فالشهور عنه اللفظ الذي رواه غيره وهو النهي عن بيعتين في بيعة ولا يهجه فيه على المطلوب ولو سلمنا ان تلك الرواية التي تفرد بها ذلك الراوي صالحة للاحتجاج لكان احتمالها لنفسه يخرج عن محل النزاع كما سلف عن ابن رسلان فادع في الاستدلال بها على المتنازع فيه على أن غاية ما فيها الدلالة على المنع من البيع اذا وقع على هذه الصورة وهي أن يقول نقدا بكذا ونسيئة بكذا اذا قال من أول الامر نسيئة بكذا فقط وكان أكثر من سعر يومه مع أن المتكسكين بهذه الرواية ينعون من هذه الصورة ولا يدل الحديث على ذلك فالدليل أخصر من الدعوى وقد جعنا رسالة في هذه المسئلة وسميناها شفاء الغلل في حكم زيادة الثمن لجرد الاجل وحققتا ما تحققتا لم نسبق اليه والعلة في تحريم بيعتين في بيعة عدم استقرار الثمن في صورة بيع الشيء الواحد بثمانين والتعليق بالشرط المستقبل في صورة بيع هذا على أن يبيع منه ذلك ولزوم الربا في صورة القفيز الحنطة قوله أو صفتين في صفة أي بيعتين في بيعة

باب النهي عن بيع العربون

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع العربان رواه أحمد والذهاقي وأبو داود وهو مالك في الموطأ) الحديث منقطع لانه من رواية مالك انه بلغه عن عمرو بن شعيب ولم يذكره فيه منهما وأوليسم وسماه ابن ماجه فقال عن مالك عن عبد الله بن عامر الزبلي وعبد الله لا يخرج بحدِيثه وفي اسناد ابن ماجه هذا أيضا حبيب كاتب الامام مالك وهو ضعيف لا يحتج به وقد قيل ان الرجل الذي لم يسم هو ابن لهيعة ذكر ذلك ابن عدي وهو أيضا ضعيف ورواه لدارقطني والخطيب عن مالك

الحجرة وعند أحمد كان ياتي وهو معتكف في المسجد فمكت على باب حجر في فاعل رأسه وسائر في المسجد (فارجله) أي فامشط مشمره وأسرحه وفي رواية وأما حاضر وفيه ان اخراج البعض لا يجري مجرى الكل ويقتضى عليه ما لو حلف لا يدخل بيتا فادخل بعض اعضائه كراهه لم يحنث وبه صرح الشافعية وفيه جواز التنظف والتطيب والغسل والخلق والتزين الخافا بالغرجيل والجمهور على أنه لا يكره فيه الا ما يكره في المسجد وعن مالك ذكره فيه الصنائع والحرف حتى طلب العلم وفي الحديث استخدام الرجل امرأته برضاها وفي اخراجه رأسه دلالة على اشتراط المسجد للاعتكاف (وكان لا يدخل البيت الا الحاجة) قد رها الزهري راويه بالبول والغائط واتفق على استغنائهما واختلقا في غيرهما من الحاجات كالاكل والشرب ولو خرج لهما فتوضأ خارج المسجد لم يبطل ويلتحق بهما التي والفضدان احتاج اليه وعند أبي داود عن عائشة قالت السنة على المعتكف أن لا يعوذ مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يبشرها ولا يخرج الا الحاجة الا لما لبده منه وعن علي والتقي والحسن البصري ان شهد جنازة او عاد مريضا أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجملة وقال الثوري والشافعي وامهني ان شرط شي من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه بهله وهو رواية عن أحمد (اذا كان معتكفا) فيه أنه يخرج لحاجته قربت

داره أو بعدت ولا يكف فعل ذلك في سقاية المسجد لما فيه من شرم المروءة ولا في داره وديقه بجوار المسجد دلالة (عن
عمر رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله (و لم قال كنت نذرت في الجاهلية) لم يذكركم كان السؤال وفي النذور من
وجه آخر أن ذلك كان بالجعرانة ما رجهوا ١٤ من حنين ويسد فتاد منه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع

عن عمرو بن الحزن عن عمرو بن شعيب وفي أسنادهما الهيثم بن العيمان وقد ضاع عنه
الازدي وقال أبو حاتم صدوق ورواه البيهقي موصولاً من غير طريق مالك وأخرج عبد
الرزاق في مصنفه عن زيد بن أسلم أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العربان
في البيع فاحله وهو مرسل وفي أسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف قوله العربان
بضم العين المهملة واسكان الراء ثم موخدة مخففة ويقال فيه عربون بضم العين والباء
ويقال بالهمزة مكان العين قال أبو داود قال مالك وذات فيما تروى والله أعلم أن يشتري
الرجل العبد أو يتكاري الدابة ثم يقول أعطيتك ديناراً على أن تترك السلعة
أو الكراع فأعطيتك لك أنتى وبمثل ذلك فسر عبد الرزاق عن زيد بن أسلم والمراد أنه
إذا لم يختر السلعة أو أكثرى الدابة كان الدينار أو نحوها للمالك بغية يرضى وان اختارهما
أعطاه بقية القيمة أو الكراع وحديث الباب يدل على تحريم البيع مع العربان وبه قال
الجمهور وخالف في ذلك أحمد فما جازه وروى نحوه عن عمرو بن عبد الله ويدل على ذلك حديث
زيد بن أسلم المتقدم وفيه المقال المذكور والاولى ما ذهب اليه الجمهور لأن حديث عمرو
ابن شعيب قد ورد من طرق يقوى بعضها بعضاً ولأنه يتضمن الحظر وهو أرجح من
الاباحة كما تقرر في الاصول والعلّة في النهي عنه اشتماله على شرطين فاسدين أحدهما
نشرط كون ما فعه اليه يكون مجانياً ان اختار ترك السلعة والثاني شرط الرد على البائع
إذا لم يقع منه الرضا بالبيع

• (باب تحريم بيع العبيد من يخذ خيراً وكل يبيع أغان على معصية) •

• (عن أنس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخمر عشرة عاصرها
ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة اليه وساقها وبائعها وآكل ثمرها والمشترى لها
والمشترقة رواه الترمذي وابن ماجه • وعن ابن عمر قال لعنت الخمر على عشرة وجوه
لعنت الخمر بعينها وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها وحاملها
والمحمولة اليه وآكل ثمرها وشاربها وساقها وبائعها وآكل ثمرها والمشترى لها
والمشترقة رواه الترمذي وابن ماجه • وأبو داود بنحوه لكنه لم يذكروا كل
عنهما ولم يقل عشرة) الحديث الاول قال الحافظ في التلخيص ورواه ثقات والحديث
الثاني في أسناده عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس قال يحيى لأخيه وقال
قوم هو معمر بن روف وصحبه ابن السكن وفي الباب عن أبي هريرة عن عبد الله بن داود وعن ابن
عباس عن عبد بن حبان وعن ابن مسعود عن عبد الخاكم وعن بريدة عن عبد الطبراني في الاوسط
من طريق محمد بن أحمد بن أبي خيثمة بالفظ من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيعه
من يهودى أو نصراني أو ممن يخذ خرافة قد تم النار على بصيرة حسنة الحافظ في بلوغ

من الصيام في الليل لأن غزوة
حنين متأخرة عن ذلك وزاد مسلم
فلما سألت سألت وفيه رد على
من زعم أن المراد بالجاهلية
ما قبل فتح مكة وأنه انما نذر
في الاسلام وأصرح من ذلك
ما أخرجه الدارقطني عن
عبيد الله بالفظ نذر عمران يعتكف
في الثمر (أن اعتكف ليلة)
استدل به على جواز الاعتكاف
بغير صوم لأن الليل ليس ظرفاً
للاصوم فلو كان شرطاً لأمروا على
الله عليه وآله وسلم به وتعتب
بأن في رواية شعبة عن عبيد الله
عند مسلم يوم ما يدل ليلة وجمع ابن
حبان بين الروايتين بأنه نذر
اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق ليلة
أراد بيومها ومن أطلق يوماً أراد
بليالته وقد ورد الأمر بالصوم
في رواية عمرو بن دينار عن ابن
عمر بن الخطاب لكن أسنادهما
ضعيف وقد زاد فيها أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال له
اعتكف وصم أخرجه أبو داود
والنسائي وفيه عبد الله بن بديل
وهو ضعيف وذكر ابن عدي
والدارقطني أنه قد روي بذلك عن
عمرو بن دينار ورواية من روى
يوماً شاذة وقد وقع في رواية سليمان
ابن بلال فاعتكف ليلة فدل

على أنه لم يزد على نذر شيأ وان الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له عدمه (في المسجد الحرام) أي المرام
حول الكعبة ولم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا في بكره حول البيت وبينها أبواب لدخول الناس
فوضعه عمر رضي الله عنه بدور اشتراها وهدمها واتخذها للمسجد داراً لصناديق القمامة ثم تابع الناس على عمارته

ونوسه حتى بلغت الآن الى ما بلغت وزاد عمرو بن دينار في روايته عند الكعبة (قال صلى الله عليه وآله وسلم له) (اوف بنذرنا)
الذي نذرته في الجاهلية أي على سبيل الذنب وليس الامر للابواب لعدم اهلية الكافر للتقرب فعمله على الذنب أولى اذ لا يحسن
تركه بالاسلام ما عزم عليه في الكفر من الخير وعند الحنابلة يصح النذر ١٥ من الكافر ومذهب الشافعية والحنابلة ان
الاعتكاف لا يصوم فيه وعن

المرام وآخر جه البهي بن زياد أو بمن يعلم ان يتخذ خرا وقد استدلل المصنف رحمه الله
بحديثي الباب على تحريم بيع العبيد ممن يتخذ خرا وتحريم كل بيع أعان على معصية
قياسا على ذلك وليس في حديثي الباب تعرض لتحريم بيع العنب ونحوه ممن يتخذ خرا
لأن المراد بلعن بائعها واكل ثمنها بائع الخمر واكل ثمن الخمر وكذلك بقية الضمان المذكورة
هي للغير ولو مجازا كما في عاصرها ومعتصرها فإنه يقول المصنوع الى الخمر والذي يدل على
مراد المصنف حديث بريدة الذي ذكرناه لترتيب الوعيد الشديد على من باع العنب الى
من يتخذ خرا ولكن قوله ليس وقوله أو بمن يعلم ان يتخذ خرا يدلان على اعتبار
القصد والتعمد للبيع الى من يتخذ خرا ولا خلاف في التحريم مع ذلك وامامه علمه
فذهب جماعة من أهل العلم الى جواز منعه من الهادوية مع الكراهة ما لم يعلم انه يتخذ
لذات وليكن الظاهر ان البيع من اليهود والنصراني لا يجوز لانه مظنة لبيع العنب
خرا ويؤيد المنع من البيع مع ظن استعمال المبيع في معصية ما أخرجه الترمذي وقال
غريب من حديث أبي امامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبيعوا
القيينات المغنيات ولا تشتروهن ولا تعلقوهن ولا خير في تجارة فيهن وثمنهن حرام
(باب النهي عن بيع ما لا يملككم بعض في شتره ويسلمه) *

(عن حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي
ما أبيع منه ثم ابتاعه من السوق فقال لا تبيع ما ليس عندك رواه النخعي) الحديث
أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن
حكيم انتهى وفي بعض طرقه عبد الله بن عصة زعم عبد الحق انه ضعيف جدا ولم يتفق عليه
ابن القطان بل نقل عن ابن حزم انه مجهول قال الحفاظ وهو جرح مردود وقد روى عنه
ذلك ثلاثة كما في التلخيص وقد احتج به النسائي وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جدته عن داود الترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يبيع ليل ولا يبيع ولا شيطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس
عنده قول ما ليس عندك أي ما ليس في ملكك وقدرتك والظاهر أنه يصدق على العبد
المغصوب الذي لا يدر على انتزاعه ممن هو في يده وعلى الابن الذي لا يعرف مكانه والطير
المنقذات الذي لا يعتاد رجوعه ويدل على ذلك معنى عند لغة قال الرضي انها تستعمل في
الحاضر القريب وما هو في حوزتك وان كان بعيدا انتهى فيخرج عن هذا ما كان غائبا
خارجا عن الملك أو داخلا فيه خارجا عن الحوزة وظاهره أنه يقال لما كان حاضرا وان
كان خارجا عن الملك فعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع ما ليس عندك أي ما ليس

أحمد أيضا لا يصح بغير صوم
والاول هو الصحيح عندهم
وعليه أصابهم وقال المالكية
والحنفية لا يصح الا بصوم
واحتجوا بأنه صلى الله عليه وآله
وسلم لم يعتكف الا بصوم وفيه
نظر لما في لفظ آخر عند البخاري
انه اعتكف في شوال وهذا
الحديث أخرجه مسلم في الايمان
والنذور وكذلك ابو داود
والترمذي وأخرجه النسائي فيه
وفي الاعتكاف وابن ماجه في
الصيام (عن عائشة رضي الله
عنها ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أراد أن يعتكف في العشر
الاول من رمضان فلما انصرف
الى المكان الذي أراد أن يعتكف
فيه (اذا خبيبة) مضروبة
في المصدأ أحدها (خباء عائشة
و) الثاني (خباء حفصة و) الثالث
(خباء زينب فقال صلى الله عليه
 وآله وسلم (آلبر تقولون) أي
ظنون (بمن) فأجرى فعل القول
بمجرى فعل الظن على اللغة
المنهورة أي أنظنون أنهم ظنين
البر وخالص العمل والخطاب
للحاضر من شأبل للنساء والرجال
(ثم انصرف فلم يعتكف) ذلك
النهر (حتى اهتكف عشر من

شوال) أول يوم العيد قضاء عما تركه من الاعتكاف في رمضان على سبيل الاستحباب لانه اذا غل علائقته ولو كان لا وجوب
لاعتكف معه نسائه أيضا في شوال ولم ينقل وفي رواية عندهم لم حتى اعتكف الاول من شوال قال الامام علي فيه دليل على
جواز الاعتكاف بغير صوم لان أول شوال هو يوم العيد وصومه حرام واعتراض ابن المعنى كان ابتداءه في العشر الاول وهو

صادق بما اذا ابتدأ باليوم الثاني فلا دليل فيه لما قاله قال ابن المنذر وغيره في الحديث ان المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها وانما اذا اعتكفت بغير اذنه كان له أن يخرجها وان كان باذنه أنه أن يرجع فيمنعها ومن أهل الرأي ان أذن لها الزوج ثم منعها اثم بذلك وامتنعت وعن مالك ليس له ذلك ١٦ وهذا الحديث حجة عليهم وفيه جواز ضرب الاخيرة في المسجد وان الافضل

للنساء أن لا يعتكفن في المسجد وفيه جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه وأنه لا يلزم بالنية ولا بالشروع فيه ويستتبع منه سائر التطوعات خلافاً لمن قال بالازم وفيه ان أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الاوزاعي والماليت والثوري وقال الأئمة الاربعة وطائفة يدخل قبل غروب الشمس وأولو الحديث على انه دخل من أول الليل ولكن انما يختل بنفسه في المكان الذي اعده لنفسه بعد صلاة الصبح وهذا الجواب يشكك على منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وانما هم به ثم هر ضله المانع المذكور فتركه فعله هذا فاللازم أحد الأمرين اما أن يكون شرع في الاعتكاف فيدخل على جواز الخروج منه واما أن لا يكون شرع فيدخل على أن أول وقته بعد صلاة الصبح وفيه ان المسجد شرط للاعتكاف لان النساء شرعن لهن الاحتجاب في البيوت فلم يكن المسجد شرطاً ما وقع

حاضر عندك ولا غائبة في ملكك وتحت حوزتك قال البغوي النهي في هذا الحديث عن بيعوع الاعيان التي لا يملكها أما يبيع شيء موصوف في ذمته فيجوز فيه السلم بشرطه فلو باع شيئاً موصوفاً في ذمته عام الوجود عند المحل المشروط في البيع جاز وان لم يكن المبيع موجوداً في ملكه حالة العقد كالسلم قال وفي معنى يبيع ما ليس عنده في السداد بيع الطير المنفقات الذي لا يعتاد رجوعه الى محله فان اعتاد الطائر أن يعود ليلام يصح أيضاً عند الأكثر الا الخل فان الاصح فيه العصة كما قاله النووي في زيادات الروضة وظاهر النهي تحريم ما لم يكن في ملك الانسان ولا دخل تحت مقدورته وقد استفتي من ذلك السلم فتكون أدلة جوازه مخصصة لهذا العموم وكذلك اذا كان المبيع في ذمة المشتري اذ هو كالحاضر المقوض

(باب من باع ساعة من رجل ثم من آخر)

(عن معمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيما امرأة زوجها وولياها فهي لأول منهما وأما رجل باع بيعاً من رجلين فهو للأول منهما ما رواه الخمسة الا أن ابن ماجه لم يذكر فيه فصل النكاح وهو يدل بعمومه على فساد بيع البائع المبيع وان كان في مدة الطييار الحديث هو من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعة منه خلاف قد تقدم وقد حسنه الترمذي وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم قال الحافظ وصحته متوقفة على ثبوت سماعة الحسن من سمرة ورجالها ثقات ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر قال الترمذي الحسن عن سمرة في هذا أصح قوله فهي للأول منهما وفيه دليل على أن المرأة اذا عقد لها وولياها الزوجين كانت لمن عقد له أول الوليين من الزوجين وبه قال الجمهور وسواء كان قد دخل بها الثاني أم لا وخالف في ذلك مالك وطاوس والزهري وروى عن معمر فقالوا انما تكون للثاني اذا كان قد دخل بها لان الدخول اقوى والخلاف في تفاصيل هذه المسئلة بين المفسرين طويل قوله وايمار رجل باع الخ فيه دليل على أن من باع شيئاً من رجل ثم باعه من آخر لم يكن للبيع الاخر حكم بل هو باطل لانه باع غير ما يملك اذ قد صار في ملك المشتري الاول ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الطييار او بعد انقراضها لان المبيع قد خرج عن ملكه بمجرد البيع

(باب النهي عن بيع الدين الدين وجواز بالعين من هو عليه)

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكاكي بالكاكي رواه الدارقطني وعن ابن عمر قال انبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت اني أبيع الابل بالبقيع فابيع بالدينار واخذ الدراهم وأبيع بالدراهم واخذ الدينار فقال لا بأس أن

تأخذ من الاذن والمنع ولا كفائهم بالاعتكاف في مساجد بيوتهم وقال ابراهيم بن عدي في قوله تأخذ البرتوت دلالة على أنه ليس لهن الاعتكاف في المسجد اذ منه ومه أنه ليس ببرهن وليس ما قاله بواضح وفيه شؤم الغيرة لانها ناشئة عن الجسد المقضي الى تركه الافضل لاجله وفيه ترك الافضل اذا كان فيه مصلحة وان من خشى على عمله الرياء جازله

تركه وقطعه وفيه ان الاعتكاف لا يجب بالنية وفيه ان المرأة اذا اعتكفت في المسجد استحب لها ان تجعل لها ما يسترها ويشترط ان تكون اقامتها في مكان لا يضيئ على المصلين وفي الحديث بيان مرتبة عائشة في كون حفصة لم تستأذن الا بواسطة ما ويحتمل ان يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة (عن صفية ١٧ زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ورشى عنها انها جاءت رسول الله

تأخذ بغير يومها ما لم تفتقر فاولئك كاشي رواه الخمسة وفي افظ بعضهم اسم ابيع بالدنانير واخذ مكانها الورق وبيع بالورق واخذ مكانها الدنانير وفيه دليل على جواز التصرف في الثمن قبل قبضه وان كان في مدة الخيار وعلى أن خيارا لا يدخل في الصرف (الحديث الاول صحيحه الحاكم على شرط مسلم ونعقب بانه تدرجه موسى بن عبيدة الرضى كما قال الدارقطني وابن عدى وقد قال فيه احمد لان نقل الرواية عنه عنده ولا اعرف هذا الحديث عن غيره وقال ليس في هذا ايضا حديث يصح ولكن اجماع الناس على انه لا يجوز بيع دين بدين وقال الشافعي اهل الحديث يوهنون هذا الحديث اه ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع كلى بكلى دين بدين ولكن في اسناده موسى المذكور فلا يصلح شاهدا والحديث الثاني صحيحه الحاكم واخرجه ابن حبان والبيهقي وقال الترمذي لا نعرفه مرفوعا الا من حديث مالك بن حرب وذكر انه روى عن ابن عمر موقوفا واخرجه النسائي موقوفا عليه ايضا قال البيهقي والحديث تفرد برفعه مالك بن حرب وقال شعبه رفعه لاهل البيت وانا افرقه قوله الكالى بالكلى هو موز قال الحاكم عن أبي الوليد حسن هو بيع النسبمة بالنسبمة كذا نقله ابو عبيد في الغريب وكذا نقله الدارقطني عن اهل اللغة وروى البيهقي عن نافع قال هو بيع الدين بالدين وفيه دليل على عدم جواز بيع الدين بالدين وهو اجماع كما حكاه احمد في كلامه السابق وكذا لا يجوز بيع كل معدوم بمعدوم قوله لا يبيع قال الحافظ بالياء الموحدة كما وقع عند البيهقي في بقيق الغرق قال النووي ولم يكن اذ ذلك قد كثرت فيه القور وقال ابن باطيس لم آر من ضبطه والظاهر أنه بالنون حكى ذلك عنه في التلخيص وابن رسلان في شرح المتن قوله لا بأس الخ فيه دليل على جواز الاستبدال عن الثمن الذي في الذمة بغيره وظاهره انه ما غير حائرين جميعا بل الحاضر أحدهما وهو غير اللازم فيدل على أن ما في الذمة كالحاضر قوله ما لم تفتقر فاولئك كاشي فيه دليل على أن جواز الاستبدال مقيد بالتقاضي في المجلس لان الذهب والنضة ما لان رويان فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر الا بشرط وقوع التقاضي في المجلس وهو محكي عن عمر وابنه عبد الله رضي الله عنهما والحنبل والحكم وطاوس وزهري ومالك والشافعي وابي حنيفة والثوري والاوزاعي واحمد وغيرهم وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسهيد بن المسيب وهو أحد قولي الشافعي انه مكروه أى الاستبدال المذكور والحديث يردعاهم واختاف الاولون فمنهم من قال بشرط أن يكون بغير يومها كما وقع في الحديث وهو مذهب احمد وقال ابو حنيفة والشافعي انه يجوز بغير يومها واغنى وارخص وهو خلاف ما في الحديث من قوله بغير يومها وهو اخص من حديث اذا اختلفت هذه

صلى الله عليه وآله (وسلم تزوره في اعتكافه) وفي رواية البخاري في حفصة ابليس فانيته أنزوره املا (في المسجد في العشر الاواخر من رمضان فتحدثت عنده ساعة) زاد في الادب من العشاء (ثم قامت تنقلب) اي ترد الى منزلها (فقام النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم معها ليلتها) اي يرد لها الى منزلها (حتى اذا بلغت باب المسجد عنده باب أم سلمة مر رجلان من الانصار) في الفتح لم أقف على تسميتهما في شيء من كتب الحديث الا أن ابن العطار قال في شرح العمدة هما أسيد بن حذيفة وعباد ابن بشر ولم يذكر ذلك مستقدا وفي رواية هشام كان بيتهما في دار اسامة فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم معها فلقبه رجلان من الانصار وظاهره أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج من باب المسجد والا فلا فائدة في قوله انها في حديث هشام هذا لا تعجلى حتى انصرف معك ولا فائدة لقلها الباب المسجد فقط لان قلها انما كان لبعديتها وعند عبد الرزق فذهب معها حتى أدخلها في بيتها (فسلمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) وفي رواية معمر بن نظرا الى

٣ نيل خا انبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أجازا أي ضيا وعبدان مبان فلما رأيا استصميا فرجعا (فقال لهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم) امشيا (على رسلكما) بكسر الراء أى على هيئة مسكك فليس شيء تذكره انه وفي رواية معمر فبال لهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعاليا قال الداودي أي قفا وانكروا ابن التين وقال أخرجه عن معمر بغير دليل وفي رواية سفيان فلما

الاصناف في بيعها كيف شئتم اذا كان يدا بيد فيبني العام على الخاص
 (باب من سئ المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه) •
 (عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ابتعت طعاما فلا تتبعه حتى
 تستوفيه رواه احمد ومسلم • وعن ابي هريرة قال سئ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ان يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفى رواه احمد ومسلم • واسلم ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يكالاه • وعن حكيم بن حزام قال قال
 يا رسول الله اني اشترى ببيع عافا يحل لي منها وما يحرم علي قال اذا اشتريت شيئا فلا تتبعه
 حتى تستوفيه رواه احمد • وعن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئ ان يباع
 السلع حيث يتباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم رواه ابو داود والدارقطني • وعن ابن
 عمر قال كانوا يدا بيد الطعام حين يباع على السوق فنهى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسعد بن ابى وقحة حتى يقولوا رواء الجماعة الا الترمذي وابن ماجه وفي انط في الصحيحين
 حتى يحولوه • وللجماعة الا الترمذي من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه ولا يحد من
 اشترى طعاما بكيل او وزن فلا يبيعه حتى يقبضه ولا يحد من اشترى او وزن والنسائي سئ ان يبيع
 احد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه • وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا احسب كل ثمن الا منه له
 رواه الجماعة الا الترمذي وفي انط في الصحيحين من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يكالاه
 حديث حكيم بن حزام اخرجه ايضا الطبراني في الكبير وفي اسناده العلاء بن خالد لو اسقط
 وثقه ابن حبان وضعفه موسى بن اسمعيل وقد اخرج النسائي بعضه وهو طرف من
 حديثه المتقدم في باب النسي عن بيع مال لا يملكه وحديث زيد بن ثابت اخرجه ايضا
 الحاكم وصححه وابن حبان وصححه ايضا قوله اذا ابتعت طعاما وكذا قوله في الحديث
 الثاني سئ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ وكذا قوله من اشترى طعاما وكذا
 بقية ما فيه التصريح بتطابق الطعام في حديث الباب في جميعها دليل على انه لا يجوز ان
 اشترى طعاما ان يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الحزاف وغيره الى هذا المذهب
 الجمهور وروى عن عثمان بن عيسى انه يجوز بيع كل شئ قبل قبضه والاحاديث ترد عليه فان
 النسي يقتضي التحريم بحقيقةه ويدل على اسناد المرادف للبطلان كما تقرر في الاصول
 وحكي في المتن عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الحزاف وغيره فاجاز بيع الحزاف
 قبل قبضه وبه قال الاوزاعي والشافعي واحتجوا بان الحزاف يرى فيه كفاية في التغطية

فلما ان الشيطان مجري الخ وفي رواية ابن ابي حنيفة ما اقول لكم هذا ان تسكونا نظمان نمر او اسكن قد عات والاسية فقام
ان الشيطان مجري من ابن آدم مجري الدم (وانى خشيت ان ينفذ) الشيطان (فى النوبكاشيا) ولمسلم ثم اولى يكن صلى الله
عليه وآله وسلم بهم ما انهم ما يظن ان به رؤا الماتة رر عنده من صدق ايمانهم ما ولكن خشى عليهم ما ان يؤوس اهما الشيطان

ذلك لانهم ما غيره مقصود من فقه ينقض بهما ذلك الى الله لا فقه ادراك الى اعلامهم احسن الادلة وانما يقال له ما ذلك لانه خاف عليهم ما
وقد روى الحاكم ان الشافعي كان في مجلس ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث فقال الشافعي انما قال له ما ذلك لانه خاف عليهم ما
الكثير ان ظنا به التهمة فبادر الى اعلامهم ما نصيحة له ما قبل ان يقذف ١٩ الشيطان في نفوسهم ما شيا به لكان به قال

في الفتح وهو بين من الطرق التي

اسلفتها وغفل البزار في حديث

صفية هذا واستبعد وقوعه ولم

يأت بطائيل اه وفي طقبات

العبادي ان الشافعي سئل عن

خير صفة فقال انه على سبيل

التعليم علما اذا حدثنا حمارنا

أو ساءنا على الطريق أن نقول

هي محرم حتى لانهم وقال ابن

دقيق لعبد فيه دليل على

التحرز بما يقع في الوهم نسبة

الانسان اليه لا ينبغي وهذا

متاكد في حق العلماء ومن

يقدرى بهم فلا يجوز لهم ان

يفعلوا فعلا يوجب ظن سوء

بهم وان كان لهم فيه مخاض لان

ذلك سبب الى ابطال الاتفاقيات

بهمهم ومطابقة الحديث للترجمة

في قوله فقام النبي صلى الله عليه

وآله وسلم بقاءهم اوفى رواية هشام

الدلالة على جواز خروج

المعتكف لما جازته من أكل

وشرب وبول وغائط واذان على

منارة المسجد اذا كان راتبا

ومرض تشق الإقامة معه في

المسجد وخوف سلطان وصلاة

جمعة يمكن الاظهار بطا لانه

يجزوجه لهما لانه كان يمكنه

الاعتكاف في الجامع ودفن

ميت تعين عليه كفله واداء

والاستيفاء انما يكون في مكيل او موزون وقد روى احمد من حديث ابن عمر مرفوعا
من اشترى طعاما بمكيل او وزن فلا يبيعه حتى يقبضه وروا ابو داود والنسائي بلقط من
أن يبيع احد طعاما اشتراه بمكيل حتى يستوفيه كاذ كره المصنف ولادار قطن من حديث
جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع
البائع وصاع المشتري ونحوه للبزار من حديث ابى هريرة قال في الفتح باسناد حسن قالوا
وفي ذلك دليل على أن القميص انما يكون شرطا في المكيل والموزون دون الجزاف
واستدل الجوهري بطلاق احاديث الباب وبصر حديث ابن عمر مرفوعه صرح فيه بانهم
كانوا يبتاعون جزافا الحديث ويدل لما قالوا حديث حكيم بن حزام المذكور لانه يعلم كل
مبيع ويحجب عن حديث ابن عمر وجابر اللذين احتج بهما مالك ومن معه بان التنصيص
على كون الطعام المنهى عن بيعه مكبلا او موزونا لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في غيره
نعم لو لم يوجد في الباب الا احاديث التي فيها الطلاق لكانت الطعام لا يمكن أن يقال انه
يحمل المطلق على المقيد بالمكيل والوزن وما بعد التصريح بالتهنى عن بيع الجزاف قبل
قبضه كافي حديث ابن عمر فيخص المصير الى أن حكم الطعام يتحدد من غير فرق بين الجزاف
وغيره ويرجع صاحب ضوء المنار ان هذا الحكم اعني تحريم بيع الشيء قبل قبضه مختص
بالجزاف دون المكيل والموزون وسائر المبيعات من غير الطعام وحكي هذا عن مالك
ويحجب عنه بما تقدم من اطلاق الطعام واتصريح بها هو اعلم منه كافي حديث حكيم
والتنصيص على تحريم بيع المكيل من الطعام والموزون كافي حديث ابن عمر وجابر
وما حكاه عن مالك خلاف ما حكاه عنه غير فان صاحب الفتح حكى عنه ما تقدم وهو
مقابل لما حكاه عنه وكذلك روى عن مالك ما يخالف ذلك ابن دقيق العيد وابن القيم وابن
رشد في نهاية المحتمد وغيرهم وقد سبق صاحب ضوء المنار الى هذا المذهب ابن المنذر
واكتفى به لم يخص بعض الطعام دون بعض بل سوى بين الجزاف وغيره ونفى اعتبار
القبض عن غير الطعام وقد حكى ابن القيم في بدائع الفوائد عن أصحاب مالك كقول ابن
المنذر ويكتفي في رد هذا المذهب حديث حكيم فانه يشمل بعمومه غير الطعام وحديث
زيد بن ثابت فانه مصرح بالتهنى في البيع وقد استدل من خصص هذا الحكم بالطعام بما في
البخاري من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى من عمر بكرا كان ابنه
راكبا عليه ثم وهبه لابنه قبل قبضه ويحجب عن هذا بانه خارج عن محل النزاع لان البيع
معاوضة بعوض وكذلك الهبة اذا كانت بعوض وهذه الهبة لو اقرعه من النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يست على عوض وغاية ما في الحديث جواز التصرّف في المبيع قبل
قبضه بالهبة غير عوض ولا يصح الخلاف للبيع وسائر التصرفات بذلك لانه مع كونه فاسدا

شهادة تعين ادائها عليه وخوف عدو فاهر وغسل من احتلام قال في الفتح وفي الحديث من القوائد جواز اشتغال المعتكف
بالامور المباحة من تشييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره وبابحة خلو المعتكف بالزوجة وزيارة المرأة للمعتكف وبيان
شفقة صلى الله عليه وآله وسلم على أمته وإرشادهم الى ما يدفع عنهم الاثم وفيه التحرز من التعرض لسوء الظن والاحتياط من

كيد الشيطان والاعتذار من ثم قال بعض العلماء ينبغي للعالم أن يبين للمعكوم عليه وجه الحكم إن كان خافياً فمياً للثمة
ومن هنا يظهر خطأ من يتظاهر بظاهر السوء ويعتذر بأنه يحرب بذلك على نفسه وقد عظم البلاهية هذا الصنف والله اعلم وفيه
إضافة بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهن وفيه جواز خروج المرأة ليلاً وفيه قول سبحانه الله عند التعجب

وقد وقعت في الحديث لتعظيم
الأمر وتمويله وللقيام من ذكره
كما في حديث أم سليم واستدل
به لابي يوسف ومحمد في جواز
تقاضي المعتكف إذا خرج من
مكان اعتكافه لحاجته وأقام
زماناً يبرأ من الحاجة ما لم
يستغرق أكثر اليوم ولادلالة
فيه أنه لم يثبت أن منزل صفة
كان بينه وبين المسجد فاصل زائد
وقد حده بعضهم السبع بنصف يوم
وليس في الحديث ما يدل عليه
وهذا الحديث أخرجه البخاري
في الأدب وفي صفة بليس اللعين
وفي الأحكام وأخرجه مسلم في
الاستئذان وأبو داود في الصوم
وفي الأدب والنسائي في الاعتكاف
وابن ماجه في الصوم (عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يعتكف في كل رمضان عشرة
أيام) وعند النسائي يعتكف
العشر الاواخر من رمضان (فما
كان الامام الذي قبض فيه
اعتكف عشرين يوماً) لأنه صلى
الله عليه وآله وسلم علم بانتضاء
أجله فأراد أن يستكثر من
الاعمال الصالحة فشرع بالامته
أن يجتهدوا في العمل إذا بلغوا
أقصى العمر ما أتوا الله على خير

الاعتبار قيام مع الفارق وإيضاً قد تقر في الأصول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا
أمر الأمة أو غيرها أمر أو نهى ما خاضعاً له فمما لا يحد ذلك ولم يقد دليل يدل على التام
في ذلك أنه فعل مخصوصه كان اختصاصه لأن هذا الأمر أو النهي الخاصين بالأمة في مسئلة
مخصوصة هما اخص من إله التامى العامة مطلقة فيبقى العام على الخاص وذهب بعض
المؤرخين إلى تخصيص التصرف الذي نهى عنه قبل القبض بالبيع دون غيره قال فلا يحل
البيع ويحل غيره من التصرفات وأراد بذلك الجمع بين أحاديث الباب وحديث شرائه
صلى الله عليه وآله وسلم للبكر ولكنه يعكز عليه أن ذلك لا يلزم الحاق جميع التصرفات
التي بعوض وبغير عوض بالهبة بغير عوض وهو الحق مع الفارق وأيضاً الحاقها بالهبة
المذكورة دون البيع الذي وردت بمنعه الأحاديث تحكم والأولى الجمع الحاق التصرفات
بعوض بالبيع فيكون فعلها قبل التصرف غير جزو الحاق التصرفات التي لا عوض فيها
بالهبة المذكورة وهذا الرابع ولا يثبت كل عليه ما قدم من أن ذلك الفعل يختص
بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن ذلك إنما هو على طريق التناول مع ذلك القائل بعد
فرض أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم يخالف ما دلت عليه أحاديث الباب وقد عرفت أنه
لا مخالفة فلا اختصاص ويثبت ما ذهبنا إليه إجماعهم على صحة الوقف والعق قبل
القبض ويثبت له أيضاً ما عمل به النسي فإنه أخرجه البخاري عن طاوس قال قلت لابن
عباس كيف ذاك قال دراهم بدرهم والطعام مرجاً استفهمة عن سبب النهي فأجاب بأنه
إذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكانه باع دراهم بدرهم وبين ذلك
ما أخرجه مسلم عن ابن عباس أنه قال لما سأل طاوس ألا تراهم يبتاعون بالذهب والطعام
مرجاً وذلك لأنه إذا اشترى طعاماً بمائة دينار ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع
الطعام إلى آخر جماعة وعشرين مثلاً فلا يكمله اشترى بذهباً كثيراً ولا يحق أن
مثل هذه الالة لا ينطبق على ما كان من التصرفات بغير عوض وهذا التعليل أجود
ما عمل به النهي لأن الصحابة أعرف بمقاصد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا شك أن المنع
من كل تصرف قبل القبض من غير فرق بين ما كان بعوض وما لا عوض فيه لا دليل عليه
إلا الحاق لسائر التصرفات بالبيع وقد عرفت بطلان الحاق ما لا عوض فيه بما فيه
عوض وبجهد صدق اسم التصرف على الجميع لا يجهله من غالا قياس عارف بعلم الأصول
قوله حتى يحوزها التجار إلى رحالهم فيه دليل على أنه لا يكفي مجرد القبض بل لابد من
تحويله إلى المنزل الذي يسكن فيه المشتري أو يضع فيه بضاعته وكذلك يدل على هذا قوله
في الرزية الأخرى حتى يحولوه وكذلك ما وقع في بعض طرق مسلم عن ابن عمر بلفظ كان
فبتاع الطعام فبعث عليهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يابراً بآلة من المذكان

اعمالهم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتمد من جبريل عليه السلام أن يعارضه بالقرآن في كل عام مرة واحدة فلما الذي
عارضه في العام الأخير مرتين اعتكف فيه مثلي ما كان يعتكف وهذا موضع الترجمة لأن الظاهر من إطلاق العشرين أنها
متوالية والعشر الاخرى من غير أن يلزم دخول العشر الاوسط فيها قال ابن بطال مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على الاعتكاف

تدل على انه من السنن المؤكدة وقد روى ابن المنذر عن ابن شهاب انه كان يقول بحجة المسايين تركوا الاعتكاف والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله اه وقال مالك انه لم يعلم احدا من السلف اعتكف الا ابا بكر بن عبد الرحمن وان تركهم لذلك فيمنع من الشدة وهذا آخر ربيع العبادات وتقام ٢١ اجزاء اثلاث من فتح الباري من مجزئة

عشرة ويتلوه الجزء الرابع أو له كتاب البيوع فرغت منه يوم الاربعاء رابع رجب سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرة على صاحبها الصلاة والتحية

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب البيوع)

جمع بيع وجمع لاختلاف أنواعه كبير العين وبيع الدين وبيع المنفعة والصحيح والناسد وغير ذلك وهو نقل ملك الى الغير بثمن والشر قبوله ويطلق كل منهما على الاتحداً جمع المسلمون على جواز البيع والحكمة تقتضيه لان حاجة الانسان تتعقد بما يذصاحبه غالباً وصاحبه تد لا يسئل له في تشريع لبيع وسيلة الى بلوغ الغرض من غير حرج وقوله بهانه أحل الله البيع أصل في جوازه ولله الماء فيها أقوال أحكمها انه عام مخصوص فان اللفظ لفظ العموم فيتناول كل بيع فيقتضي إباحة الجميع لكن قد منع الشارع ببيعاً أخرى وسرهما فهو عام في الإباحة مخصوص بما يدل الدليل على منعه وقيل عام أريد به الخصوص وقيل يحمل بينته السنة وكل هذه الأقوال تقتضي ان المفرد المحل بالألف واللام يعم وقوله تعالى الا

الذي ابتعناه فيه الى مكان سواء قبل أن يبيعه وقد قال صاحب الفتح انه لا يعتبر الا يوا الى الحال لان الامر به خرج بخارج الغالب ولا ينبغي ان يهدد ويحتاج الى برهان لانه مخالف لمأهور الظاهر ولا عذران قال انه يحمل المطلق على المقيد من المصير الى مادات عليه هذه الروايات قوله جزافاً بتبليغ الجهم والكسر أقصع من غيره وهو ما لم يقدره على التفصيل قال ابن قدامة يجوز بيع الصبرة جزافاً لانعلم فيه خلافاً اذا جهل البائع والمشتري قدرها قوله ولا أحسب كل نبي الا مثله استعمل ابن عباس التماس وعله لم يباغ النصف المقتضى ان يكون سائر الاشياء كالطعام كما سلف قوله حتى يكاله قيل المراد بالا كتيبال القبض والاستيفاء كما في سائر الروايات والكنه لما كان الاغلب في الطعام ذلك صرح بلفظ الكيل وهو خلاف الظاهر كما عرفت والظاهر ان من اشترى شيئاً مكايلاً أو موازنة فلا يكون قبضه الا بالكيل أو الوزن فان قبضه جزافاً كان فاسداً وبهذا قال الجمهور وكما حكاه الحافظ عنهم في الفتح ويدل عليه حديث اختلاف الصاعين

(باب النسي عن بيع طعام حتى يجري فيه الصاعان)

(عن جابر قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع طعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري رواه ابن ماجة ودارقطني وعن عثمان بن كثر ابتاع القرن بطن من اليهود يقال له م يوفيه قناع وأبعده بربح فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا عثمان اذا ابتعت فاكل واذا بعت فكل رواه أحمد والبخاري منه بغير اسناد كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي وفي اسناده ابن أبي ليلى قال البيهقي وقد روى من وجه آخر وفي الباب عن أبي هريرة عند البزار باسناد حسن وعن أنس وابن عباس عند ابن عدى باسنادين ضعيفين جداً كما قال الحافظ وحديث عثمان أخرجه محمد بن الرزاق ورواه الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي عن الحسن بن النسي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل قال البيهقي روى موصولاً من أوجه اذ اضم بعضهم الى بعض قوى وقال في جمع الزوائد اسناده حسن واستدل بهذه الأحاديث على أن من اشترى شيئاً مكايلاً وقبضه ثم باعه الى غيره لم يجز تسليمه بالكيل الاول حتى يكيله على من اشترى ثانياً او اليه ذهب الجمهور وكما حكاه في الفتح عنهم قال وقال عطاء يجوز بيعه بالكيل الاول مطلقاً وقيل ان باعه بنقد جاز بالكيل الاول وان باعه بنسيئة لم يجز بالاول والظاهر ما ذهب اليه الجمهور من غير فرق بين بيع وبيع لاحاديث المذكورة في الباب التي تفيد بعمومها ثبوت الحجة وهذا انما هو اذا كان الشراء مكايلاً واما اذا كان جزافاً فلا يعتبر الكيل المذكور عند أن يبيعه المشتري

أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم أو اوهناك على إباحة البيوع الموجهة وآخرها على إباحة التجارة في البيوع الحاضرة والمعتبر فيه مجرد التراضي وحقه مقته لا يعاملها الا الله تعالى والمراد هنا ما رتبته كالإيجاب والقبول على الوجه المذكور فيه وكاتبها الى عند القائل به وعليه أهل العلم وينقد بالاشارة والكناية من قادر على النطق ولم يرد ما يدل على ما اعتبر به بعض

النفقة هو العلم من الفاظ مخصوصة وأنه لا يجوز البيع بغيرها وفي قوله تعالى تجارة عن تراض دلالة على أن مجرد التراضي هو المفاط فلا يتبر غير ذلك ولا بد من الدليل عليه بلفظ أو تاج بآي لفظ وقع وعلى أي صفة كان وبأي لغة مفيدة حصل (عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال ٢٣ لما قدمنا المدينة أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيني وبين سعد بن

الربيع) الانصاري الخزرجي النقيب البدرى وأخى بالمداي جمعنا أخوين وكان ذلك بعد قدومه المدينة بخمسة أشهر وكانوا يوارقون بذلك دون القرابة حتى نزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض (فقال سعد بن الربيع) لعبد الرحمن بن عوف (اني أكثر الانصار مالا فأقسم لك نصف مالي وانظر رأي زوجتي هويت) بلفظ المثني المضاف الى ياء المتكلم واسم احدى زوجتيه عمرة بنت حزم كما ساءل اسمعيل القاضي في احكامه والاخرى لم تسم وهويت بمعنى أحييت (نزلت لك عنها) أي طلقها لاجل ذلك (فاذا حلت) أي انقضت عدتها قال ابن التين كان هذا القول من سعد قبل أن يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الانصار أن يكفوا المهاجرين العمل ويعطوهم نصف الثمرة (تزوجتها) فقال لعبد الرحمن لاجل ما في ذلك هل من سوق فيه تجارة) هذا موضع الترجمة والله وفي ذكر ويؤث (قال) سعد (سوق قينقاع) غير معروف على اربعة القبيح له وبالصرف على ارادة الحى وحكى في النفقة تشابهاً فونه وهم بطن

• (باب ما جاء في التفريق بين ذوى المحارم) •

(عن أبي أيوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة ورواه أحمد والترمذى * وعن علي عليه السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما وفرقت بينهما وقد كنت ذلك له فقال ادركهما فارجعهما ولا تبعهما الا بغير عار واه أحمد وفي رواية وهب لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلامين أخوين فبعتهما أحدهما فأتى لي على ما فعل غلامك فاخبرته فقال رده رده ورواه الترمذى وابن ماجه * وعن أبي موسى قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فرق بين الوالد وولده وبين الاخ وأخيه ورواه ابن ماجه والدارقطنى * وعن علي عليه السلام انه فرق بين جارية وولدها فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ورواه البيهقي وابن ماجه * حديث أبي أيوب أخرجه أيضا الدارقطنى والحاكم وصححه وحسنه الترمذى وفي اسناده يحيى بن عبد الله المعافى وهو مختلف فيه وله طريق أخرى عند البيهقي وفيها انقطاع لانها من رواية العلامة كثير الاسكندراني عن أبي أيوب ولم يذكر له طريق أخرى عند الدارمى وحديث أبي موسى اسناده لا بأس به فان محمد بن عمرو بن الهياج صدوق وطابق بن عمران مقبول وحديث علي الاول رجل اسناده ثقات كما قال الحافظ وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان وحديث الثاني هو من رواية ميمون بن أبي شبيب عنه وقد أعله أبو داود وبالانقطاع بينهما وأخرجه الحاكم وصححه اسناده ورجمه البيهقي لشواهده وفي الباب عن أنس عم ابن عدي بلفظ لا يولهن والد عن ولده وفي اسناده مبش بن عبيد وهو ضعيف ورواه من طريق أخرى فيها اسمعيل بن عياش عن الجاهلي بن اوطاة وقد تفرد به اسمعيل وهو ضعيف في غير الشافعيين وعن أبي سعيد عند الطبراني بلفظ لا يولهن والدته وولدها وأخرجه البيهقي باسناد ضعيف عن الزهري مرسل والا حديث المذكور في الباب فيها دليل على تحريم التفريق بين الوالد وولده وبين الاخوين اما بين الوالد وولده فقد حكى في البحر عن الامام يحيى انه اجماع حتى يستغنى الولد بنفسه وقد اختلف في انعقاد البيع فذهب الشافعي الى أنه لا ينعقد وقال أبو حنيفة وهو قول لشافعي انه ينعقد وقد ذهب بعض الفقهاء الى أنه لا يحرم التفريق بين الاب والابن وأجاب عليه صاحب البحر بأنه مقيس على الام ولا يخفى ان حديث أبي موسى المذكور في الباب يشهد الاب فانه عويل عليه ان صح أرلى من التعويل على القياس وأما بقية القرابة فذهب الهادوية والخنفية الى أنه يحرم التفريق بينهم قياسا وقال الامام يحيى

من اليهود أضيف اليهم السوق قال (فقد اياه) أي الى السوق (عبد الرحمن فاني باق) ابن جامد معروف والشافعي (ومن) انتم اهما منه قال (ثم تابع الغدق) بلفظ المصدر أي تابع الذهاب الى السوق لتجارة (فقال لعبد الرحمن عليه اثر صفة) أي الطبيب الذي اتبعه عند الرفاق (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) له (تزوجت قال نعم قال) صلى الله

عليه وآله وسلم (ومن) أي من التي تزوجتها (قال) تزوجت (امرأة من الانصار) هي ابنة أبي الحيسم انس بن رافع الانصاري
الاوسي ولم تسم (قال كم سقت) أي كم أعطيت لها مهرا (قال) سقت (زينة نواة) أي خمسة دراهم (من ذهب) وعن بعض المالكي
هي ربع دينار وعن أحمد ثلاثة دراهم وثلاث (او نواة من ذهب) شك الراوي ٢٣ (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

أولم) اتخذوا ليلة وهي الطعام
لأهمن نديا قياسا على الاضحية
وسائر الولائم وفي قول وجوبا
لظاهر الامر (ولو بشاة) أي مع
القدرة والافتقار ولم صلى الله
عليه وآله وسلم على بعض نسائه
بعد من من شعيرة كما في البخاري
وعلى صفة بقر ومن وافق
والغرض من هذا الحديث هنا
اشتغال بعض الصحابة بالتجارة
في زمن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ونقر به على ذلك وفيه ان
الكسب من التجارة ونحوها
أولى من الكسب من الهبة
ونحوها ورواه هذا الحديث
كلهم مدينون وظاهره الارسال
لكنه متصل على الصحيح (عن
النعمان بن بشير رضي الله عنهما
قال قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الحلال بين) واضح
لا يخفى حله وهو ما علم ملكه
بقينا (والحرام بين) واضح
لا يخفى حرمة وهو ما علم ملكه
لغيره (وبينهما) أي الحلال
والحرام الواضحين (أمر
مشتبه) بفتح التاء وكسر الباء
بلفظ التوحيد أي مشتبه على
بعض الناس لا يدري أي من
الحلال أم من الحرام لانها
في نفسها مشتبه لان الله تعالى

والشافعي لا يحرم والذي يدل عليه النص هو تحريم التفريق بين الاخوة واما بين من
عدهم من الارحام فالساقه بالقياس فيه نظر لانه لا يحصل منهم بالانزاحة مشقة كما يحصل
بالمقارنة بين الوالد والولد وبين الاخ وأخيه فلا الحاق لوجود الفارق فينبغي الوقوف على
ما تنسأله النص وظاهر الحديث انه يحرم التفريق سواء كان بالبيع أو غيره مما فيه
مشقة تساوي مشقة التفريق بالبيع الا التفريق الذي لا اختيار فيه للمعزق كالقسمة
والظاهر أيضا انه لا يجوز التفريق بين من ذكر لاقبل البلوغ ولا بعده وستأتي بيان
ما استدلل به على جواز بعده البلوغ (وعن سلمة بن الأكوع قال خرجنا مع أبي بكر أقره
عليه السلام - ول الله صلى الله عليه وآله وسلم فغزو فغزونا فزارة فلما دنونا من الماء أمرنا أبو بكر
فعرسنا فعرسنا الصبح أمرنا أبو بكر فشننا الغارة فقتلنا على الماء من قتلنا ثم نظرت الى
عنق من الناس فيه الدرية والنساء نحو الجبل وأنا أعدو في أثرهم فخفت أن يسبقوني
الى الجبل فرميت بسهم فوقع بينهم وبين الجبل قال فخفت بهم اسوقهم الى أبي بكر وفيهم
امرأة من فزارة عليها قشع من آدم ومعهما ابنة لها من أحسن العرب وأجمل فتلقاني أبو
بكر فبنتهما فلم أكشف لهما ثوبا حتى قدمت المدينة ثم تبتم فلم أكشف لهما ثوبا فاقبني النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في السوق فقال يا سلمة هب لي المرأة فقلت يا رسول الله لقد أعجبني
وما كشفت لهما ثوبا فاسكت وتركني حتى اذا كان من الغد لقيني في السوق فقال يا سلمة هب
لي المرأة فقلت هي لك يا رسول الله قال فبعث بها لي أهل مكة وفي أيديهم اسارى
من المسلمين ففنداهم بتلك المرأة رواته احمد ومسلم وابوداود) قوله فعرسنا التعريس
النزول آخر الليل للاستراحة قوله شننا الغارة شن الغارة هو اتيان العدو من جهات
متفرقة قال في القاموس شن الغارة عليهم صهام من كل وجه كاشتم اقول قد عنق أي جماعة
من الناس قال في القاموس العنق بالضم وبضمين وكأمره وصرده الجسد ويؤت الجمع
اعناق والجماعة من الناس والرؤساء قوله قشع من آدم أي نطع قال في القاموس القشع
بالفتح النزع والخلق ثم قال ويثت والمطع او قطعة من نطع قوله فلم أكشف لهما ثوبا كناية
عن عدم الجماع وقد استدل بهذا الحديث على جواز التفريق وبوب عليه ابوداود بذلك
لان الظاهر ان البنت قد كانت بلغت قال المصنف رحمه الله وهو حجة في جواز التفريق
بعد البلوغ وجواز تقديم القبول بصيغة الطلب على الايجاب في الهبة ونحوها وفيه ان
ما ملكه المسلمون من لرقب يجوز زوجه الى الكفار في الفداء اه وقد حكى في الغيث
الاجماع على جواز التفريق بعد البلوغ فان صح فهو المستند لاهذا الحديث لان كون
بلوغها وظاهره غير مسلم الا ان يقال انه حصل الحديث على ذلك للجمع بين الأدلة وقد

بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم مبينة لامة جميع محتاجونه في دينهم كذا قرره البرماوى كالكرماني قال في الفتح فيه
تقسيم الاحكام الى ثلاثة اشياء وهو صحيح لان الشيء اما ان ينص على طلبه مع لوعده على تركه أو ينص على تركه مع الوعيد على
فعله أو لا ينص على واحد منهما فالاول الحلال البين والثاني الحرام البين ففي قوله بين أي لا يحتاج الى بيانه أو يشترط في معرفته

كل أحد والثالث مشتبه خلفائه فلا يدري هل هو حرام أو حلال وما كان هذا سبيله ينبغي اجتنابه لانه ان كانت في نفس الامر حراما فقد يدري من تبعه وان كانت حلالا فقد أبر على تركها بهذا القصد لان الاصل في الاشياء المختلف فيه حظر او اباحة والاولان قد يردان جميعا فان علم المتأخر ٢٤ منه ما والا فهو من حيز القسم الثالث والمراد أنهم امشبهه على بعض الناس

روى عن المنصور بالله والناصر في أحد قوايه ان أحد تحريم القفر يفي الى سبع وقد استدل على جواز التفريق بين البالغين بما أخرجه المدارق طي والحاكم من حديث عبادة ابن الصامت بأنه لا تفرق بين الام وولدها قيل الى متى قال حتى يبلغ الفلام وتحضر الجارية وهذا نص على المطلوب صريح لولان في اسناده عبد الله بن عمرو الواقفي وهو ضعيف وقد رماه على بن المديني بالكذب ولم يروه عن سعد بن عبد العزيز وغيره وقد استشهد له المدارق طي بحديث سالمه المذكور ولا شك ان مجموع ما ذكر من الاجماع وحديث سالمه وهذا الحديث منتهى الاستدلال به على التفرقة بين الكبير والصغير

(باب النهي أن يبيع حاضر لباد)

(عن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد رواه البخاري والنسائي) وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد عوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض رواه الجماعة الا البخاري وعن أنس قال نهى أن يبيع حاضر لباد وان كان أخاه لبيه وأمه متفق عليه ولا يبي داود والشافعي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد وان كان أباه أو أخاه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبيع حاضر لباد فقيل لابن عباس ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسار رواه الجماعة الا الترمذي قوله حاضر لباد الحاضر ساكن الحاضر والبادى ساكن البادية قال في القساموس الحاضر والحاضرة والحضارة وتفتح خلاف البادية والحضارة الاقامة في الحضر ثم قال والحاضر خلاف البادى وقال البدو والبادية والباديات والبادوة خلاف الحضر وتبدى أقام بها وتبادى تشبه بأهلها والنسبة بدوى وبدوى وبداءة قوم خرجوا الى البادية انتهى قوله دعوا الناس الخ في مسند أحمد من طريق عطاء بن السائب عن حكيم بن ابى يزيد عن أبيه حديث أبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا استقصى الرجل فليضع له ورواه البيهقي من حديث جابر مثله قوله لا تعلقوا الركبان سياقى الكلام عليه قوله سمسار بسينين مهملتين قال في الفتح وهو في الاصل اقيم بالامر والحافظ ثم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره وأحاديث الباب تدل على أنه لا يجوز للحاضر أن يبيع للبادى من غير فرق بين أن يكون البادى قريبا له أو أجنبيا وسواء كان في زمن الغلاء أو لا وسواء كان يحتاج اليه أهل البلد أم لا وسواء باعه له على التدرج أم دفعة واحدة وقالت الحنفية انه يختص المنع من ذلك بزمن الغلاء وبما يحتاج اليه أهل المصر وقالت الشافعية والحنبلة ان المنوع انما هو أن يبيع البلد بسلمة يريد

بإيجال قوله لا يبيعها كذا يرمي الناس وقد تواردا كثيرا لثمة الخروج بيزله على ايراده في كتاب البيوع لان الشبهة في المعاملات تقع فيها كذا يراوله تعلق أيضا بالنكاح وبالصيد والذبايح والاطعمة والاشربة وغير ذلك مما لا يخفى وفيه دليل على جواز الجرح والتعديل قاله البغوى في شرح السنة واسقط منه بعضهم منع اطلاق الحلال والحرام على ما لانص فيه لانه من جملة ما لم يستبين لكن قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيعها كثير من الناس يشعر بانهم يبيعها اذ وقال ابن المنبر فيه بل على بقاء الجملة بعد النهي صلى الله عليه وآله وسلم خلافاً لمنع ذلك وتأول ذلك من قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وانما المراد ان اصول البيان في كتاب الله تعالى فلا مانع من الاجال والاشتباه حتى يستلزم له البيان ومع ذلك قد يتعذر البيان ويبنى التعارض فلا يطاع على ترجيح فيكون البيان حينئذ الاحتياط والاستبراء للعرض والدين والاخذ بالاشد على قول أو يتخير المحدث على قول أو يرجع الى البراءة الاصلية وكل ذلك بيان

يرجع اليه عند الاشتباه من غير ان يجحد الاجال أو الاشكال قال الحافظ ابن حجر وفي الاستدلال بدلائل نظر بيعها الا ان أراد به جمل في حق بعض دون بعض أو أراد الرد على منكري القياس فيحتمل ما هاله والله أعلم (فن ترك ما شبهه عليه من الاثم) بعضهم الشين وكسر الباء المشددة (كان لما استبان) أى ظهر تحريمه (أتركه ومن اجتأ) من الجراءة (على ما يشك) بفتح

أوله وضم ثانيه وبالعكس مبنيا للمفعول (فيه من الائم أو شك) أى قرب (أن يواقع ما استبان) أى ظهر حرمته فينبغي اجتناب ما اشبهه قال في الفتح ان الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الاباحة أو يشك فيه فالاول كالصيد فانه يحرم أكله قبل ذكائه فاذا شك ليزل التحريم الايقين والثاني كالتطهارة اذا حصلت لارتفع الايقين الحدث ٢٥ ومن أمثلته من له زوجة او عبد

وشك هل طلق أو أعتق فلا عبرة بذلك وهو ما على ما بينك والثالث ما لا يتحقق أصله وتردد بين الخطر والاباحة فالاولى تركه اه وزاد في حديث الأوزاعي لكل ملك حي (والمعاصي) التي حرمها كالاقتل والسرقعة (حي الله من يرتع حول الحمى يوشن) أى يقرب (أن يواقع) أى يقع فيه لان متعاطي الشبهات قد يصادف الحرام وان لم يعتد به أو يقع فيه لاعتباره المتاهل شبهة لم تكلف بالراعى والنفس البهيمية بالانعام والمشبهات بما حول الحمى والمعاصي بالحمى وتناول المشبهات بالرنع حول الحمى فهو تشبيه بالمحسوس الذى لا يخفى حاله ووجه التشبيه حصول العقاب بعدم الاحتراف في ذلك كما ان الراى اذا جرد رعيه حول الحمى الى وقوعه استحق العقاب لذلك فكذلك ما أكثر من المشبهات وتعرض لها ما وقع في الحرام فاستحق العقاب قال في فتح الباري واختلاف في حكم المشبهات فقبل التحريم وهو مردود وقبل الوقف وهو كالخلاف فيما قبل الشرع وحاصل ما فسره العلماء ان المشبهات أربعة أشياء أحدها تعارض الأدلة ثانيها اختلاف

بيها بسبب الوقت في الحال فيما قبله الحاضر فيقول يضعه عندي لا يبعه لك على قدر شح بأعلى من هذا السعر قال في الفتح فجعلوا الحكم منوطا بالبادى ومن شاركه في معناه قالوا وانما ذكر البادى في الحديث لكونه الغالب فالحق فيه من شاركه في عدم معرفته السعر من الحاضر بن وجعلت المال كية البداة وقيدوا عن مالك لا يتحقق بالبدوى في ذلك الامن كان يشبههم فاما أهل القري الذين يعرفون اثمان السلع والاسواق فليسوا داخلين في ذلك وسكى ابن المنذر عن الجمهور ان النسي للتحريم اذا كان الباقع عالما والمبتاع عاتم الحاجة اليه ولم يعرضه البدوى على الحضرى ولا يخفى أن تخصيصه العموم بمثل هذه الامور من التخصيص بمجرد الاستنباط وقد ذكر ابن دقيق العيد فيه تفصيلا حاصله انه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى لا حيث يكون خفيا فاتباع اللفظ أولى والسكنة لا يطعن الخاطر الى التخصيص به مطلقا فالجواب على ظواهر النصوص هو الاولى فيكون بيع الحاضر للبادى محرما على العموم وسواء كان باجرة أم لا وروى عن البخارى انه حمل النهى على البيع باجرة لا بغيره فانه من باب النصيحة وروى عن عطاء ومجاهد وأبي حنيفة أنه يجوز بيع الحاضر للبادى مطلقا وتعمدوا بأحد حديث النصيحة وروى مثل ذلك عن الهادى وقالوا ان أحاديث الباب منسوخة واستظهروا على الجواز بالقياس على توكيل البادى للحاضر فانه جائز ويجب ان يعمدوا بحديث النصيحة بانها عامة تخصصة بأحد حديث الباب فان قيل ان أحاديث النصيحة وأحاديث الباب بينهما عموم وخصوص من وجه لان بيع الحاضر للبادى قد يكون على غير وجه النصيحة فيحتاج حينئذ الى الترجيح من خارج كما هو شأن الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال المراد بيع الحاضر للبادى الذى جعلناه أخص مطلقا هو البيع الشرعى ببيع المسلم للمسلم الذى بينه الشارع للازمة وليس ببيع الغش والتداعى داخل فى معنى هذا البيع الشرعى كما انه لا يدخل فيه ببيع الربا وغيره مما لا يحل شرعا فلا يكون البيع باعتباره ما ليس ببيع معاشر عيا أعم من وجه حتى يحتاج الى طلب مرجع بين العمومين لان ذلك ليس هو البيع الشرعى ويجب ان يدعو الفسخ بانها غش تصح عند العلم بتأخر النسخ ولم ينقل ذلك وعن القياس بأنه فاسد الاعتبار اصادمته النص على ان أحاديث الباب أخص من الأدلة الباطنية بجواز التوكيل مطلقا فيبنى اعمام على الخاص واعلم انه كما لا يجوز أن يبيع الحاضر للبادى كذلك لا يجوز أن يشتري له بوجه قال ابن سبويه والخضرى وعن مالك روايتان ويدل لذلك ما أخرجه أبو داود عن أنس بن مالك أنه قال كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهى كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يبتاع له شيئا ولكن فى استناده أبو هلال محمد بن سليم لراسبى وقد تكلم فيه غير واحد وأخرج أبو

٤ نيل خا العلماء وهى منتزعة من الاولى ثالثها ان المراد به القسم المسكرو لانه يجتنب فيه جانب الفسوخ والتوكيل رابعها المراد بها المباح ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على تساوى الطرفين فيزول كمر خارج وقد حمله على ما يكون من قسم خلاف الاولى بأن يكون متساوى الطرفين باعتبار ذاته رابعها

كان بعضهم يقول المكره عقبة بين العبد والحرام فمن استكثر من المكره نظر في الحرام والمباح عقبة بين العبد وبين المكره وبغى استكثر منه نظر في المكره ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومكي وكوفي وبخاري وانما كرر طريقه ردا على ابن مزين حيث حكى عن أهل المدينة ٢٦ ان العجمان لم يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج حديثه

هذا الحميدي في مسنده عن ابن عيينة فصرح فيه بتحديث أبي فروة له وبسماع أبي فروة من الشعبي وبسماع الشعبي من النعمان وبسماع النعمان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان عتبة بن أبي وقاص هو الذي كسر ثنية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رقعة أحد فمات على شركه وقد ذكر ابن الأثير في أسد الغابة ما يقتضي انه أسلم قاله أعلم قاله الحفاظ زين الدين العراقي وقال في الإصابة لم أرم ذكره في الصحابة الا ابن مسعود وقد اشتد انكار أبي نعيم عليه في ذلك قال ما علمت له اسلا ما بل روى عبد الرزاق عن متهم ان عتبة كسر رباعية النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا عليه أن لا يحول عليه الحول حتى يموت كافرا فما حال عليه الحول حتى مات كافرا الى النار وحينئذ فلا معنى لآياده في الصحابة (مهـد) اي أودى (الى أخيه سعد بن أبي وقاص) أحد الشجرة وهو أول من رمى بهم في سبيل الله وأحد من فداء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأبيه وأمه (ان ابن وليدة ذرية) بن قيس العامري

عونة في صحيحه عن ابن سيرين قال اقبلت أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لباد أم يبيع أن يبيعوا أو يتبعوا أو يبعوا لهم قال نعم قال محمد صدق انما كلمة جامعة ويقوى ذلك العلة التي نبه عليها صلى الله عليه وآله وسلم بقوله دعوا الناس يزرق الله بعضهم من بعض فان ذلك يحصل بشرا من لاخذ برة بالاعتماد كما يحصل ببيعه وعلى فرض عدم ورود نص بقضى بان الشراء حكمه حكم البيع فقد تقرر ان لفظ البيع يطلق على الشراء وانه مشترك بينهما كما كان لفظ الشراء يطلق على البيع لكونه مشتركا بينهما والخلاف في جواز استعمال المشترك في معنييه أو معانيه معروف في الأصول والحق الجواز ان لم يتناقضا

(باب النهي عن النجش)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد وأن يتناجشوا وعن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النجش متفق عليه ما) قوله النجش بفتح النون وهو كون الحيم بعدها مبهمة قال في الفتح وهو في اللغة تنفير الصيد واستثارته من مكان ليعاد يقال نجشت الصيد أن نجش به بالضم نجشا وفي الشرع الزيادة في السلعة ويقع ذلك بمواطأة البائع فيشر كان في الاثم ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش وقد يختص به البائع كمن يخبر بابه اشترى سلعة باكثر مما اشترى ما به ليغير غيره بذلك وقال ابن قتيبة النجش الخل والتدعية ومنه قيل للصابغ ناجش لانه يحتل الصيد ويحتال له قال الشافعي النجش ان تحضر السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شرائها ليقبض به السواق فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسه واسومه قال ابن بطال أجمع العلماء على ان الناجش عاص بشعله واختل وافي البيع اذا وقع على ذلك ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع اذا وقع على ذات وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور وعند الحنابلة اذا كان بمواطأة لبائع أو صنعة والمشهور وعند المالكية في مثل ذلك ثبوت الطيأ وهو وجه للشافعية قياسا على المصنف انما الأصح عندهم صحة البيع مع الاثم وهو قول الحنفية والهادوية وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم وقيد ابن عبد البر وابن حزم وابن العربي التحريم بان تكون الزيادة المذكرة فوف عن المثل ووافقهم على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وهو تقييد النجش بغير مقتض للتقييد وقد ورد ما يدل على جواز لعن الناجش فاخرج الطبراني عن ابن أبي أوى مرفوعا الناجش آكل رباخائن ماعون وأخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منه ورموه وقامه تنصيرين على قوله آكل الرباخائن

(باب النهي عن تلقى الركب)

قال الرويحي لم يسمع واسم ولدها صاحب القصة عبد الرحمن وزمعة بفتح الزن وسكون الميم ولا يذري بفتحين (عن) تاتين في خلال ذلك فاذا استغاضه وأصل هذه القصة كما في الفسطاطي انه كانت لهم في الجاهلية امامتين وكانت السادة ملدعية السيدور بما يدعيه الزاني فاذا مات السيدولم يكن ادعاء ولا أنكره

فادعاه ورثته لحق به الا انه لا يشاركه مستلقه في ميراثه الا ان يستلقه قبل القصة وان كان السيد اذكره لم يلحق به وكان
لزمعة بن قيس والد سودة أم المؤمنين أمة على ما وصف وعليها ضريبة وهو يلم بها انظر بها جاحل كان سيدها يظن انه من عتبة
أخي سعد فعهد عتبة الى أخيه سعد قبل موته أن يستلق الجاحل الذي بأمة زمعة ٢٧ (قالت عائشة) فلما كان عام الفتح

أخذته أي الولد (سعد بن أبي
وقاص وقال) أي سعد هو (ابن
أخي) عتبة (قد عهد الى فيه) أن
استلقه به (فنام عبد بن زمعة)
بغير ضافة ابن قيس بن عبد شمس
القرشي العامري أسلم يوم الفتح
وهو أخو سودة أم المؤمنين
(فقال) هو (أخي وابن وليدة
أبي) أي جاريته (ولدى على فراشه
فتمسكها) أي فتمسكها بعد
تخاضهم ما وتنازعها في الولد
(لى النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) فقال سعد يا رسول الله) هو
(ابن أخي) عتبة كان (قد عهد
الى فيه) ان استلقه به (فقال
عبد بن زمعة) هو (أخي وابن
وليدة أبي وليدة على فراشه فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) هو) أي الولد (لئلا يعبد
ابن زمعة) وفيه قولان أحدهما
معناه هو أخوك أما بالاستلحاق
وأما من القضاء بعلمه لان زمعة
كان صهره صلى الله عليه وآله
وسلم والد زوجته وبؤيده ما في
الغازي عند البخاري هو لك فهو
أخوك يا عبد وأما ما عند أحمد
في مسنده والنسائي في سننه من
زيادة ليس للذي باخ فاعلمها البيهقي
وقال المنذري انه زيادة غير ثابتة
والثاني ان معناه هو لك ملكا لانه

(عن ابن مسعود قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تلقى البيوع متفق عليه
وعن أبي هريرة قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتلقى الجلب فان تلقاه انسان
فابتاعه وصاحب السلعة فيها بالخيار اذا ورد السوق رواه الجماعة الا البخاري وفيه دليل
على صحة البيوع) في الباب عن ابن عمر عند الشيخين وعن ابن عباس عندهما أيضا قوله
نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تلقى البيوع فيه دليل على ان التلقى محرم وقد
اختلف في هذا النهى هل يقتضى الفساد أم لا فتقيل يقتضى الفساد وقيل لا وهو الظاهر
لان النهى ههنا لا مر خارج هو لا يقتضيه كما نقرر في الاصول وقد قال بالفساد المراد
للبطلان بعض المالكية وبعض الخنابلة وقال غيرهم بعدم الفساد لما ساق ولقوله
صلى الله عليه وآله وسلم فإصاحب السلعة فيها بالخيار فإنه يدل على انعقاد البيوع ولو كان
فساد لم ينعد وقد ذهب الى الاخذ بظاهر الحديث الجمهور فقالوا لا يجوز تلقى الركبان
واختلفوا هل هو محرم أو مكروه فقط وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة انه أجاز التلقى
وتعقبه الحافظ بان الذي في كتب الحنفية انه يذكره التلقى في حالتين ان يضر بأهل البلد
وان يلبس السعير على الواردين اهـ والتفصيل على الركبان في بعض الروايات خرج
مخرج الغالب و أن من يجلب الطعام يكون في الغالب رابكا وحكم الجلب المائى
حكم الرابك ويدل على ذلك حديث أبي هريرة المذكور فان فيه النهى عن تلقى الجلب
من غير فرق وكذلك حديث ابن مسعود المذكور فان فيه النهى عن تلقى البيوع قوله
الجلب يفتح اللام مصدر بمعنى امم المنعول الجلوب يقال جلب الشئ جلبه من بلد الى
بلد للتجارة قوله بالخيار اختلفوا هل يثبت له الخيار مطلقا أو بشرط أن يقع له في البيع
عين ذهبت الخنابلة الى الاول وهو الاصح عند الشافعية وهو الظاهر وظاهره ان النهى
لاجل صنعة البائع وازالة الضرر عنه ومسايقته ممن يخدعه قال ابن المنذر ووجه مالك
على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة والى ذلك جنح الكوفيون والاوزاعي قال
والحديث حجة للشافعي لانه أثبت الخيار للبائع لاهل السوق اهـ وقد احتج مالك ومن
معه بما وقع في رواية من النهى عن تلقى السلع حتى تهبط الاسواق وهذا لا يكون دليلا
لادعاهم لانه يمكن أن يكون ذلك رعاية لمنه هذه البائع لانها اذا هبطت الاسواق عرف
مقدار السعر فلا يخدع ولا مانع من أن يقال العلة في النهى مراعاة نفع البائع ونفع أهل
السوق واعلم انه لا يجوز تلقيم البيوع منهم كما لا يجوز لأمرهم لان العلة التي هي
مراعاة نفع الجالب وأهل السوق او الجبيع حاصلة في ذلك ويدل على ذلك ما في رواية
للبخاري بلانظ لا يبيع فانه يتناول البيوع لهم والبيع منهم وظاهر النهى المذكور في الباب
عدم الفرق بين أن يتلقى الجالب بطلب الشراء أو البيع او العكس وبشرط بعض

ابن وليدة آيت من غيره لان زمعة لم يقرب ولا شهد عليه فلم يبق الا انه عبدت بما لاهمه وهذا قاله ابن جرير (ثم قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) (ولم الولد) تابع (للفراش) أي اصحاب الفراش زوجا أو سيدا وهو لفظ عام ورد على سبب خاص وهو معتبر
إليه محرم عند الاكثر نظر الظاهر للفظ وقيل هو مقصور على السبب لو ورد فيه والاول أولى ثم ان صورة السبب التي ورد عليها

الولد والحديث انما هو في نفيه عنه (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم زادة بنت زوجه النبي صلى الله عليه وآله (والم
احتمى منه) أي من ابن زمة المتنازع فيه (ياسودة) والامر للتدب والاحتياط والافتة ثبتت نسبه واخوته لها في ظاهر
الشرع (لمرأى) صلى الله عليه وآله وسلم (من شبهه) أي الولد المتخاصم فيه ٢٩ (بعقبة) بن أبي رفاص (فمأراها) عبد الرحمن
المستطوق (حق ابي الله عز وجل)

أن مات والاحتياط لا ينافي
ظاهر الحكم وفيه جواز استلحاق
الوارث نسبا للمورث وان
الشبه وحكم القافة انما يعقد
اذ لم يكن هناك أقوى منه
كما مر اش فلذلك لم يمتد لشبهه
الواضح وهذا موضع الترجمة
لان الحاقه بزمة يقتضى أن لا
تحتجب منه سودة والشبه بعقبة
يقتضى أن تحتجب والمشبهات ما
أنهت الحلال من وجهه والحرام
من وجهه فندفع اعتراض الداودي
حيث قل ليس هذا الحديث من
هذا الباب في نفي وقال ابن
القصار انما يجب سودة منه لان
للزواج أن يمنع زوجته من أخيها
وغیره وقال غيره بل وجب ذلك
لفاظ أمر الحجاب في حق أزواج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولو انق مثل ذلك غيره لم يجب
الاحتجاب كما وقع في حق الاعرابي
الذي قال له لعله نزع عرق وهذا
الحديث أخرجه البخاري في
مواضع ومسلم والذاني في
الطلاق والله أعلم (وعنها)
أي عن عائشة (رضي الله عنها)
قالت ان قوما قالوا يا رسول
الله ان قوما يأوتون بالعم لاندري
أذكروا اسم الله عليه) عند

تكون فاهية وأشبهت الكسرة كقراءة من قرأ انه من يتقى ويصبر وهكذا ثبتت المياه في
بشمة ألفاظ الباب قوله الآن بأن له يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين ويحتمل أن
يختص بالخير والخلاف في ذلك وبيان الرابع مستوفى في الاصول ويدل على الثاني في
خصوص هذا المقام رواية البخاري التي ذكرناها قوله لا يخطب الرجل الخ سياتي
الكلام على الخطبة في انكاح ان شاء الله قوله ولا يسوم صورته أن يأخذ شيئا يشتره
فيقول المالك رده لا يبعك خيرا منه بثمنه أو مثله بآخر أو يقر للمالك ان يترده لا يشتره
منك باكثر وانما يمنع من ذلك بعد استقرار الثمن وركون أحدهم الى الآخر فان كان
ذلك نصري يحاقد في الفتح لا خلاف في التصريح وان كان ظاهرا ففيه وجهان للشافعية
وقال ابن حزم ان لفظ الحديث لا يدل على اشتراط الركون وتعقب بأنه لا بد من أمر
مبين لموضع التصريح في السوم لان السوم في السعة التي تباع فيمن يريد لا يحرم اتفاقا كما
حكاه في الفتح عن ابن عبد البر فتعين ان السوم المحرم ما وقع فيه قدر زاد على ذلك وأما
صورة البيع على البيع والمراء على المراء فهو أن يقول لمن اشترى سعة في زمن
الخيار افسخ لا يبعك بانقص أو يقول للبائع افسخ لا تشترى منك بزيد قال في الفتح وهذا
يجمع عليه وقد اشترط بعض الشافعية في التصريح أن لا يكون المشتري مغفورا غبنا فاحشا
والاجزالي يبيع على البيع والسوم على السوم لحديث الذين النصيحة وأجيب عن ذلك
بان النصيحة لا تنصرف في البيع على البيع والسوم على السوم لانه يمكن أن يعرفه ان
قيمتها كذا فيجمع بذلك بين المصطلحين كذا في الفتح وقد عرفت ان أحاديث النصيحة أعم
مطلقا من الاحاديث الخاصة بتصريح أنواع من البيع فيبني العام على الخاص
واختلفوا في صحة البيع المذكور فذهب الجمهور الى صحته مع الانم وذهب الحنابلة
والمالكية الى فساد في احدي الروايتين عنهم وبه جزم ابن حزم والخلاف يرجع الى
ما تقر في الاصول من أن النهي المقتضى للفساد هو النهي عن الشيء لذاته ولو وصف
بلازم لا الخارج قوله وحاسا بكسر الحاء المهملة وسكون اللام كسائر قتيق يكون تحت
برذعة البعير قاله الجوهري والحاس البساط أيضا ومنه حديث كن حلس يترك حق
يأتيك يد خاطئة أو مينة قاضية كذا في النهاية قوله فيمن يزد فيه دابل على جواز بيع
المزايمة وهو البيع على الصفة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سلف وحكى
البخاري عن عطاء أنه قال أدركت الناس لا يرون بأسا في بيع المغنم فيمن يزد ووصله ابن
أبي شيبة عن عطاء ومجاهد وروى هو وسعيد بن منصور عن مجاهد قال لا بأس ببيع من
يزيد وكذلك كانت تباع الاخماس وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور والعامل
على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بابا يبيع من يزيد في الغنم والموارث قال ابن

الذبح (أم لا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) هو الله عليه وكاره) واستدل به على ان التسمية ليست شرطا للصحة
الذبح وغرض البخاري هنا بيان ورع المتوسمين كن بمنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لاندان ثم انذات منه
وكن يترك ثمره ما يحتاج اليه من مجهول لا يدري اعلاه حرام أم حلال وابست ههنا علامة تدل على الحرمة وكن يترك تناول

الشيء الخبر وزد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ويكون دليل الاباحه قويا وتأويله يمنع أو مستبعد وهذا الحديث أصل في تحسين الظن بالمسلم وان أموره محمولة على الكمال ولا سيما أهل ذلك العصر قال الغزالي الورع أقسام ورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بغيرية القوة على العبادة ٣٠ وورع المقتنين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجبر الى الحرام

وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق اليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقف فان لم يكن فهو ورع الموسوسين قال ورواه ذلك ورع النهم وهو ترك ما يسهل قط الشهادة أي أهم من أن يكون ذلك المتروك حراما أم لا اه (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال ياتي على الناس زمان لا يبالي بالمرء ما أخذ منه أمن الحلال أم من الحرام ولا احد ياتين على الناس زمان ولنساق من وجهه آخر ياتي على الناس زمان ما يبالي الرجل مرأين أصاب المال من حلال أو حرام قال ابن التين أخبرني صلى الله عليه وآله وسلم بهذا تحذيرا من فتنه المال وهو من بعض دلائل بقوته صلى الله عليه وآله وسلم لاخباره بالامور التي لم تكن في زمانه ووجه الذم من جهة التسوية بين الامرين والا فخذ المال من الحلال ليس مذموما من حيث هو والله أعلم كذا في النسخ ونسب القائل الى هذا القول الى السنداقسي وبالجملة في الحديث ذم ترك التحري في المكاسب (عن زيد بن أرقم والبراء بن عازب رضي الله عنهما

العربي لا معنى لاختصاص الجواز بالغنمة والميراث فان الباب واحد والمعنى مشترك اه واهلهم جعلوا تلك الزيادة التي زادها ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني قيد الحديث أنس المذكور ولكن لم يتقل ان الرجل الذي باع عنه صلى الله عليه وآله وسلم القدح والجلس كفا معه من ميراث أو غنمة فظاهر الجواز مطلقا ما لا ذلك واما للاحاق غيرهما ما ويكون ذكرهما خارجا مخرج الغالب لانهم ما الغالب على ما كانوا يعتادون لبيع فيه مزايده ومن قال باختصاص الجواز بهما الارزعي واسحق وروى عن النخعي أنه كره بيع الزايده واحتج بحديث جابر الثابت في الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في مدبر من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم واعترضه الاسماعيلي فقال ليس في قصة المدبر بيع الزايده فان بيع الزايده أن يعطى به واحد ثم يعطى به غير زيادة عليه نعم يمكن الاستدلال له بما أخرجه البراء بن حديث سفيان بن وهب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن بيع الزايده ولكن في اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف

• (باب البيع بغير اشهاد) •

(عن عمارة بن خزيمة ان عمه حدثه وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ابتاع فرسا من اعرابي فاستبعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليعتضيه فممن فرسه فاسرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشى وأبطا الاعرابي فطفق رجال يعترضون الاعرابي فيساومونه بالفرس لا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابتاعه فنادى الاعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان كنت مبتاعا هذا الفرس فابتعه والابتعته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين سمع نداء الاعرابي أوليس قد ابتعته منك قال الاعرابي لا والله ما بهتك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلى قد ابتعته فطفق الاعرابي يقول لهم شهيدا قال خزيمة أنا شهيد أنك قد ابتعته فاقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خزيمة فقال بم تشهد فقال بتصديقك يا رسول الله فجعل شهادة خزيمة شهادة رجلين رواه أحمد والسناني وأبو داود الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده عند أبي داود ثقات وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک قوله ابتاع فرسا قيل هذا الفرس هو المرتجز المذكور في أنفاس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمى بذلك لحسن صهيله كله بصهيله يشد رجز الشعر الذي هو أطيبه وسمي أبيض وقيل هو الطرف بكسر الطاء وقيل هو العجيب قوله من اعرابي قيل هو - واهن الحرث وقال

الدهبي

قالا كانا جرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

والله (وسلم عن الصرف) وهو بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة أو أحدهما بالآخر (فقال ان كان يدا يبيد) أي متنا يضيئ في الجليس (فلا يأس) به (وان كان نساء) بفتح النون والسين محدودا وفي رواية نسبا بكسر السين ثم يامهم وزا أي من آخر (فلا

يقص (واشتراط القبض في الصرف متفق عليه وانما الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد وموضع الترجمة قوله وكذا
تاجرين والحديث رواه مسلم والنسائي في البيوع) (عن أبي موسى رضي الله عنه قال استأذنت علي عمر) بن الخطاب رضي
الله عنه وفي رواية ذكرها البخاري في الاستئذان ثلاثا (فلم يؤذن لي وكأنه) ٣١ أي عمر (كان مشغولا) بأمر من أمور

المسلمين (فرجعت ففرغ عمر)
من شغله (فقال ألم أسمع صوت
عبد الله بن قيس) أبي موسى
الشعري (أذنوا له) بالدخول
(قبل قدر رجوع) فبعث عمر ورائي
لحضرت (فدعاني) وقال لم رجعت
(فقلت كما نؤمر بذلك) أي
بالرجوع حين لم يؤذن للمستأذن
(فقال) عمر (تأتيني على ذلك) أي
على الأمر بالرجوع (بالبيعة) زاد
مالك في الموطأ فقال عمر لابي
موسى أما اني لم أتمم معك ولكن
خشيت أن يقول الناس علي
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وحينئذ فلا دلالة في طلبه
البيعة علي أنه لا يمتنع بخبر الواحد
بل أراد سد الباب خوفا من غير
أبي موسى ان يختلق كذبا علي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عند الرغبة والرغبة (فانطلقت
الى مجلس الانصار فسألهم) عن
ذلك (فقالوا لا يشهد ذلك علي هذا)
الذي أنكره عمر (الأصغر نأبو
سعيد) سعد بن مالك (الخدري)
أشاروا الى انه حديث مشهور
بينهم حتى ان أصغرهم سمعه من
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(فذهبت يابي سعيد الخدري)
الى عمر فاخبره أبو سعيد بذلك
(فقال عمر أخفي علي هذا من أمر

الذهبي هو سواء بن قيس المحاربي قوله فاستتبعه السنين للطلب أي أمره أن يتبعه الى
مكانه كما استخدمه اذا أمره أن يخدمه وفيه ثمر السبعة وان لم يكن الثمن حاضرا
وجواز تأجيل البائع بالثمن الى أن ياتي الى منزله قوله فطفق بكسر الفاء على اللغة
المشهورة وبفتحها على اللغة القليلة قوله بالقر من الباء زائدة في المفعول لان المساومة
تعمد بنفسيها تقول سمعت الشيء قوله لا يشعرون الخ أي لم يقع من العصابة السوم
المنهي عنه بعد استعرا البع والنهي انما يعلق عن علم لان العلم بشرط التكليف قوله
لا والله ما بهتلك قبل انما أنكر هذا الصحابي البيع وحلف على ذلك لان بعض المنافقين
كان حاضرا فأمره بذلك وأعلمه ان البيع لم يقع صححوا وانه لانهم عابيه في الحلف على أنه
ما بابه فاعتقه دمه كلامه لانه لم يظهر له نفاقه ولو علم ما اغتربه وهذا وان كان هو
اللائق بحال من كان صحابيا ولكن لا مانع من أن يقع مثل ذلك من الذين لم يدخل حب
الايمن في قلوبهم وغير مستدكر ان يوجد في ذلك الزمان من يؤثر العاجلة فانه قد كان
بهذه المثابة جماعة منهم كما قال تعالى حذركم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة
والله يغفرنا أولهم قوله هلم هلم بضم اللام وبناء الآخرة على الفتح لانه اسم فعل وشبهه
منصوب به وهو فاعل أي هلم شاهد ازيد النسائي فقال النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم قد ابتغى منكم فطغى الناس يلوذون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والاعرابي
وهما يتراجعا ووطنق الاعرابي يقول هلم شاهدا أي قد بعتمك قولهم تشهد أي بأي
شيء تشهد علي ذلك ولم تكن حاضرا عند وقوعه وفي رواية للطبراني بهم تشهد ولم تكن حاضرا
والحديث استدل به المصنف علي جواز البيع بغير شاهد قال الشافعي لو كان الاشهاد
حكما لم يابح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني الاعرابي من غير حضورهم مادة
ومراده أن الأمر في قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم ليس علي الوجوب بل هو علي الندب
لان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرينة صارفة للأمر من الوجوب الى الندب وقيل
هذه الآية منوخة بقوله تعالى فان آمن بعضكم ببعض وقيل بحكمة والأمر علي
الوجوب قال ذلك أبو موسى الأشعري وابن عمر والضحاك وابن المسيب وجابر بن زيد
ومجاهد وعطاء والشعبي والنخعي وداود بن علي وابنه أبو بكر والطبري قال الضحاك هي
عزيمة من الله ولو علي باقة بقل قال الطبري لا يحل لمسلم اذا باع أو اشترى أن يترك الاشهاد
والأصح ان يخالف الكتاب الله قال ابن العربي وقول العلماء كما انه علي الندب وهو
الظاهر وقد ترجم أبو داود علي هذا الحديث باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد
يجوز له أن يحكم به وبه يقول شريح وفي البخاري ان مروان قضى بشهادة ابن عمر وحده
وأجاب عنه الجمهور بأن شهادة ابن عمر كانت علي جهة الاخبار ويجب أيضا عن شهادة

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ان بعض الاحكام قد كان يحق علي بعض كبار الصحابة كالخليفة الراشد فكيف بمن دونه
من الصحابة والتابعين والائمة المهتمدين وقد ذكر في كتابي الجنة بالاسوة الحسنة بالسنة طرفا من هذا الباب فراجع (الهائي)
إي شغلي (الصنف بالاسواق يعني) عمر رضي الله عنه بذلك (الخروج الى تجارة) وفي رواية الى التجارة أي شغله ذلك وأطلق عمر

على الاشتغال بالتجارة فهو الاثم الهتمة عن ملازمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الاوقات حتى حضر من هو
أصغر مني مالم أحضره من العلم وفيه ان طالب الدنيا يمنع من استنادة العلم وقد كان احتياجه عرا الى السوق لاجل الكسب
لعماله والتفتت عن الناس وهذا موضع الترجمة ٣٢ وفي ذلك رد على من يتطعم في التجارة فلا يحضر الاسواق ويخرج منها

لكن بمقتل أن يخرج من يتخرج
لغلبة المنكرات في الاسواق في
هذه الازمنة بخلاف الصدر الاول
ويؤيده قوله تعالى فانتشروا
في الارض وابغوا من فضل الله
وهو طاب الرزق والله ومطاعنا
ما يلهي سوا كان حراما
أو حلالا وفي الشرع ما يحرم فقط
وفي الحديث اباحه الخروج
للتجارة وان قول الصحابي كنا
نؤمر بذلك حكم الرفع وهذا
الحديث أخرجه أيضا في
الاعتصام ومسلم في الاستئذان
وأبو داود في الادب (ع) أنس
ابن مالك رضى الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يقول من سره أي
أفرجه (أن يسطله في رزقه أو
يفسأ) أي يؤخر (له في أثره) أي
في بقية عمره (فليس رزقه)
أي كل ذي رحم محرم أو الواو
أو القريب وقد يكون
بالمال وبالخدمة وبالزينة قال
العلامة في البسط في الرزق
البركة فيه وفي العسر وحصول
القوة في الجسد لان صدقة
أقاربه صدقة والصدقة تربي
لمال وتزيد فيه فينموها ويزكو
لن رزق الانسان يكتب وهو
في بطن أمه فلذلك احتج الى

خرجة بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعلها بشاية شهادة رجلين فلا يصح
الاستدلال بها على قبول شهادة الواحد وذكر ابن تين أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال
نازع لما جعل شهادة بشايتين لا تعد أي تشهد على مالم تشهدا وقد أجيب عن ذلك
الاستدلال بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما حكم على الاعراب بعلمه وجرت شهادة
خرجة في ذلك بحري التوكيد وقد عكس بهما الحديث جماعة من أهل البدع فاستحلوا
الشهادة لمن كان معروفا بالصدق على كل شيء ادعاه وهو عكس باطل لان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بمنزلة لا يجوز أن يحكم بغيره بتقاربتا فضلا عن مساواتها حتى يصح
الالحاق

• (أبواب بيع الاصول والثمار) •

• (باب من باع نخلا مؤبرا) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع نخلا بعد أن يؤبر فمترها
للذي باعها الا يشترط المبتاع ومن ابتاع عبد الغناله للذي باعه الا يشترط المبتاع
رواه ابن ماجه • وعن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن ثمرة
النخل لمن أبرها الا يشترط المبتاع وقضى أن مل المملوك لمن باعه الا يشترط المبتاع
رواه ابن ماجه وعبد الله بن أحمد في المسند) حديث عباد في اسناده انقطاع لانه من
رواية اسحق بن يحيى بن الوليد بن عباد بن الصامت عن عباد لم يدركه قوله نخلا اسم
جنس يذكروا يؤنث والجمع نخيل قوله بعد أن يؤبر التأبير التشقيق والتلفيح ومعناه شق
طلع النخلة التي لا يذوقها شيء من طلع النخلة المذكور وفيه دليل على أن من باع نخلا وعليها
ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستقر على ملك البائع ويدل بنفسه ومعه على انه اذا
كانت غير مؤبرة تدخل الثمرة في البيع بل تستقر على ملك البائع ويدل بنفسه ومعه على انه اذا
الاوراعى وأبو حنيفة فقالا لا تكون للبائع قبل التأبير وبعد وقول ابن أبي ليلى تكون
للمشتري مطلقا وكلا الاطلاقين يخالف الحديث الباب الصحيحين وهذا اذا لم يقع شرط من
المشتري بانه اشترى الثمرة ولان البائع بانه استثنى لنفسه الثمرة فان وقع ذلك كانت الثمرة
للمشتري من غير فرق بين أن تكون مؤبرة أو غير مؤبرة قال في الفتح لا يشترط في التأبير أن
يؤبره أحد بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به قوله الا أن يشترط
المبتاع أي المشتري بقرينة الاشارة الى البائع بقوله من باع وظاهره أنه يجوز له أن يشترط
بعضها أو كلها وقال ابن القاسم لا يجوز اشتراط بعضها ووقع الخلاف فيما اذا باع نخلا
بعضه قد أبر وبعضه لم يؤبر فقال الشافعي الجميع للبائع وقال أحمد الذي قد أبر للبائع

هذا التاويل أو المعنى انه يكتب مقيد بشرط كأن يقال ان وصل رحمه فله كذا والاف كذا والمعنى بقاء والذي

ذكره الجليل بعد الموت فكان له لم يمت وأغزب الحكيم الترمذي فقال المراد بذلك قلة البقاء في البرزخ وقال ابن قتيبة بمقتل أن
يكتب أجل العبد مائة سنة وتزكوة عشرين فان وصل رحمه زاده التزكية وقال غيره المكتوب عند الملك المولك به غير المعلوم

عند الله عز وجل فالاول يدخل فيه التغير وتوجيه ان المعاملات على الظواهر والمعلوم الباطن حتى لا يعاق عليه الحكم
فذلك الظاهر الذي اطلع عليه الملك هو الذي تدخله الزيادة والنقص وهو الاثبات والحكمة فيه ابلاغ ذلك الى المكلف
ليه لم فصل البروشوم القطيعة وفي كتاب الترغيب والترهيب للعائظ أبي ٢٣ موسى المديني من حديث عبد الله بن عمرو بن

العاصي عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انه قال ان
الانسان ليصل رحمه وما بقي
من عمره الا ثلاثة ايام فيزيد الله
تعالى في عمره ثلاثين سنة وان
الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من
عمره ثلاثون سنة فينقص الله
تعالى من عمره حتى لا تبقى منه الا
ثلاثة ايام ثم قال هذا حديث
حسن ومن حديث اسمعيل بن
عماس عن داود بن عيسى قال
مكتوب في التوراة صلوا الرحم
وحسن الخلق وبروا القرابة يعمر
الديار ويكثر الاموال ويزيد في
الآجال وان كان القوم كفارا
قال أبو موسى يروى هذا من
طريق أبي سعيد الخدري مرفوعا
عن التوراة (عن أنس) بن مالك
(رضي الله عنه انه مضى الى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فحضر
شعبه واهاله) بكسر الهمزة الالية
أرما أذيب من النعم فوكل
ما يؤتد به من الادهان والدم
الجامد على المرقعة (مخضة) بفتح
السين وكسر النون وفتح المجهمة
أى متغيرة الرائحة من طول
المكث وروى زخفة بالزاي كذا
في القسطلاني فقال (ولقد رهن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
درعاه) من حديث تسمى ذات

والذي ليؤبر المسترى وهو الصواب قوله ومن اجتماع عبد الخ بيه دليل على ان العبد
اذا ملكه سيد ما ملكه وبه قال مالك والشافعي في القديم وقال في الجديد وأبو حنيفة
والهادوية ان العبد لا يملك شيئا أصلا والظاهر الاول لان نسبة المال الى المملوك تقتضي
انه يملكه وتأويله بان المراد أن يكون شيء في يد العبد من مال سيده وأضيف الى العبد
للاختصاص والاتفاق لا للملك كما يقال الجمل للفرس خلاف الظاهر واستدل بالحدِيثين
على ان مال العبد لا يدخل في البيع حتى الحلقة التي في اذنه والخاتم الذي في اصبعه
والعمل التي في رجله ولباس التي على يده وقد اختلف في الثياب على ثلاثة أقوال الاول
انه لا يدخل شيء منها وهو الذي نسب به الماوردي الى جميع الفقهاء وصححه النووي قال
الماوردي لكن العادة جارية بالعقود عنها فيما بين التجار الثاني انه تدخل في مطلق
البيع للعادة وبه قال أبو حنيفة وكذلك قالت الهادوية في ثياب البذلة الثالث يدخل
قد وما يستر العورة والمذهب الاول هو الاول والتخصيص بالعادة مذهب مرجوح قوله
ان مال المملوك يملكه التوبة بين العبد والامة واعلم ان ظاهر حديثي الباب يخالف
الاحاديث التي ستأتي في التمسك عن بيع الثمرة قبل صلاحها لانه يقتضي بجواز بيع الثمرة
قبل التأبير وبعد قال في الفتح والجمع بين حديثي التأبير وحديث التمسك عن بيع الثمرة
قبل بدو صلاحها هو ان الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث التمسك
وهذا واضح جدا اه

• (باب التمسك عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها
البائع والمبتاع رواه الجماعة الا الترمذي وفي لفظه عن أبي يعقوب النخعي عن
بيع السنبلي حتى يبيض ويأمن العاهة رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه وعن أبي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبايعوا الثمار حتى يبدو صلاحها
رواه أحمد ومسلم والشافعي وابن ماجه وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى
عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع السب حتى يشهد رواه الجماعة الا الساق وعن
أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى ترهى قالوا وما ترهى قال
تحمروا قال اذا منع الله الثمرة فبم تسفل مال خيل اخرجاه حديث أنس الاول أخرجه
أيضا ابن حبان والحاكم وصححه قوله يبدو بغير همزة أى يظهر والثمار بالثنية جمع غرة
بالضمة وهي أعم من الرطب وغيره قوله صلاحها أى حرمها وصرتها وفي رواية لم
ما صلاحها قال تذهب عاهتها واختلف السلف هل يكفي بدو صلاح في جنس الثمار حتى

• نيل خا الفضول وهي ما يلبس في الحرب (بالمدنية عندهودي) هو أبو النعمان كان في سنة ثمان وأربعين ومئتين
الخطيب ورواه البيهقي قبل زعماله يرهنه عند أحد من مياسير الصحابة حتى لا يبق لأحد عليه منه لو أبرأ منه (وأخذ منه شعيرا)
ثلاثين صاعا أو عشرين أو أربعين أو وسقا واحدا من شعير الاول عن عبد البخاري من حديث عائشة والثاني في أخرى عنده

والثالث عند البزار عن ابن عباس والرابع عند عبد الرزاق (لا اله) أي لازواجه المطهرات وكن نسائها قال أنس (ولقد سمعته) صلى الله عليه وآله وسلم (يقول) وهذا من كلام أنس قاله في الفتح وقيل من كلام قتادة والضمير في سمعته لأنس قاله البرماوي كالكرماني وانتصر له العيني لأن نسبة ٣٤ ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم نوع اظهار بعض الشكوى واظهار

الافتاء على سبيل المباحة وليس ذلك يذكروا في حقه صلى الله عليه وآله وسلم وأقول قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مظهرا للباب في شرائه إلى أجل كذا وكذا حقيقة الحال ولم يرد به الشكوى حتى يرد عليه ما قاله العيني وهو خارج للسياق عن ظاهره بغير دليل (ما مضى عند آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم صاح بر ولا صاح حب) تهميم بعد تخصيصه قال البرماوي وآل مقحمة (وان عنده لتسع نسوة) وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من التقليل من الدنيا اختصارا منه وفي الحديث جواز البيع إلى أجل وهو عام له الود وان كانوا يا كلون أموال الربا كما أخبر الله تعالى عنهم ولكن مباهتهم وأكل طعامهم ما ذون لنا فيه بإباحة الله تعالى وفيه معاملة من يظن أن أكثر ما له حرام مالم يتيقن أن المأخوذ به منه حرام وجواز الرهن في الحضرة وان كان في التنزيل مقيدا بالافرو رجال هذا الحديث كلهم بصريون (عن المقدم) بكسر الميم وسكون القاف ابن سعد يكره الكندي (رضي الله عنه) عن

لو بدأ المصالح في بستان من البلغم لأجريت جميع البساتين وأولادهم بدأوا صلاح في كل بستان على حدة وأولادهم بدأوا صلاح في كل جنس على حدة أوفي كل شجرة على حدة على أقوال والاول قول الليث وهو قول المالكية بشرط أن يكون متلاصقا والناسي قول أحمد والثالث قول الشافعية والرابع رواية عن أحمد قوله نهى البائع والمبتاع أما البائع فله لا ياب كل مال أخيه بالباطل وأما المشتري فله لا يبيع له ويساعد البائع على الباطل قوله نهى يقول زها لخل يزها إذا ظهرت غمرته وأزهى يزهي إذا احمر وأصفر هكذا في الفتح وقال الخطابي أنه لا يبال في الخل يزها إذا ظهرت غمرته وأزهى يزهي إذا احمر وأصفر ترد عليه قوله عن بيع السبيل حتى يبيض بضم السين وسكون الذون وضم الباء الموحدة سبيل الزرع قال النووي معناه يشتد حبه وذلك بدو صلاحه قوله ويأمن العاهة هي الآفة تصيبه فيفسد لانه إذا أصيب بها كان أخذ غنمه من أكل أموال الناس بالباطل وقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة مرفوعا إذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن كل بلد وفي رواية رفعت العاهة عن الثمار والنجم هو الثريا وطلوعها صباحا يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وإذا نهض الثمار أخرج أحمد بن طريق عثمان بن عبد الله بن مرقاة سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قلت ومنى ذلك قال حتى نطلع الثريا قوله حتى يسود زائد لك في الموطأ فإنه إذا سود ينجون العاهة والآفة واشتد إذا حلب قوته وملا بته قوله إذا منع الله الثمرة الخ صرح أنه رقطني بأن هذا مدرج من قول أنس وقال رفعه خطأ ولكنه قد ثبت مرفوعا من حديث جابر عند مسلم بلقظ أن بعث من أخينا غمرا فاصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم أخذ مال أخيك بغير حق وسأقي وفيه دليل على وضع الجوائح لأن معناه أن الثمر إذا تلف كان الثمن المدفوع بلا عوض فكيف يأكله البائع بغير عوض وسأقي الكلام على وضع الجوائح والأحاديث المذكورة في الباب تدل على أنه لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحه أو قد اختلف في ذلك على أقوال الاول أنه باطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والنوري وهو ظاهر كلام الهادي والثالث قال في الفتح وهو من نقل الإجماع فيه الثاني أنه إذا شرط القطع لم تبطل والباطل وهو قول الشافعي وأحمد ورواية عن مالك ونسبه الحافظ إلى الجمهور وحكام في البصر من المزيدي بالله الثالث أنه يصح أن لم بشرط التيقن وهو قول أكثر الحنفية قالوا والنهي محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلا وقد سكت صاحب البصر الإجماع على عدم جواز بيع الثمر قبل خروجه وحكي أيضا الاتفاق على عدم جواز بيعه قبل صلاحه بشرط البقاء وحكي أيضا عن الإمام يحيى أنه خص جواز البيع بشرط القطع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال ما أكل أحد طعاما) وعندنا لا سماعي ما أكل أحد من بني آدم الإجماع طعاما (قط خيرا) أي أكل خيرا (من أن يأكل من عمل يده) فيكون أكله من طعام ليس من كسب يده معنى التفضيل على أكله من كسب يده وهو واضح ويحتمل أن يكون صفة لطعاما فيحتاج إلى تأويل أيضا وذلك لأن الطعام في هذا التركيب مفضل على

تس أكل الانسان ان عمل يده بحسب الظاهر وليس المراد فيقال في ناوله الحرف الما تدرى وصاته به في مصدوره اذ به
المنهول أي من ما كوله من عمل يده فتأله ووجهه لطيفة ما فيه من اصال النفع الى المكاسب والى غيره والسلامة عن البطالة
المؤدية الى النضول واكسر النفس به ولتتعف عن السؤال (وان نبى الله داود ٣٥ عليه السلام كان يأكل من عمل يده)

في الدروع من الحديد ويبيع به
لقوته وخص داود بالذكر لان
اقتصاره في أكله الى ما به عمل
بيده لم يكن من الحاجة لانه كان
خافعة في الارض وانما يتغنى
الاكل من طريق الافضل وهذا
أورد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قصته في مقام الاحتجاج
بعماله الى ما قدمه من أن خير
الكسب عمل اليد وهذا بد
تقرير أن شرع من قبلنا شرع لنا
ولا سيما اذا ورد في شرعة امده
وتحسينه مع عموم قوله تعالى
فبهذا هم اقصدوه وقد كان بيننا
صلى الله عليه وآله وسلم يأكل
من سعيه الذي يكسبه من أموال
الكتار بالجهاد وهو أنكر
المكاسب على الاطلاق لما فيه
من اعلاء كلمة الله تعالى وشذلان
كلمة أعدائه والنفع الاخرى
ووقع في المستدرك عن ابن عباس
بسنده انه كان داود زرادا وكان
آدم حراثا وكان نوح نجارا وكان
ادريس خياطاً وكان موسى راعياً
وفي هذا الحديث فضيل العمل
باليد وقدم ما يثمره الشخص
بنفسه على ما يثمره غيره وفيه
ان التكسب لا يقدم في التوكل
وان ذكر الشئ بدليله أو وقع في
نفس سامعه قال في الفقه وقد

الاجماع وحكي عنه أيضاً انه يصح البيع بشرط القطع اجماعاً ولا يخفى ما في دعوى بعض
هذه الاجماع من المجازفة وحكي في البحر أيضاً عز زيد بن علي والمؤيد بنات ولا مام يحيى
وأبي حنيفة والشافعي انه يصح بيع الثمر قبل الصلاح تمسكاً به وم قوله تعالى وأحل الله
البيع بعد الصلاح فهو يفسر بالقطع والمنهم ومن مذهب الشافعي هو ما قدمنا فاما
البيع بعد الصلاح فيصح مع شرط القطع اجماعاً وينسب لمع شرط البقاء اجماعاً ان
جهلت المدة كذا في البحر قال الامام يحيى فان علمت صح عندنا فاسمية اذا غرر وقال
المؤيد بالله لا يصح للنهي عن بيع وشرط واعلم ان ظاهراً حديث الباب وغيرها المنع من
بيع الثمر قبل الصلاح وان وقوعه في تلك الحالة باطل كما هو مقتضى النبي ومن ادعى
ان مجرد شرط القطع يصح البيع قبل الصلاح فهو يحتاج الى دليل يصلح التقييد
أحاديث النبي ودعوى الاجماع على ذلك لوجهين اما ما عرفت من ان أهل القول الاول
يقولون بالباطل ان شرطاً لا يخلو الجوزون مع شرط القطع في الجوز على علل مستنبطة
فيها لوها مقيدة للنهي وذلك مما لا يقيد من لم يبيع بمفارقة النصوص لجرد خيالات
عارضة وشبههاية تنار بايدي ريشيك فالحق ما قاله الاولون من عدم الجواز مطلقاً
وظاهر انه وص أيضاً ان البيع بعد شرطه وصلاحه صحيح سواء شرط البقاء أم لم يشترط
لان الشارع قد جعل النبي محمداً الى غاية بدو الصلاح وما بعد الغاية شالفاً لمقابلها
ومن ادعى ان شرط البقاء فسد فعليه الدليل ولا يفتقه في المقام ما ورد من النبي عن
بيع وشرط لانه يلزمه في تجوز بيعه قبل الصلاح مع شرط القطع وهو بيع وشرط
وأيضاً ليس كل شرط في البيع منهياً عنه فان شرط جابر بعد بيعه الجمل أن يكون له
ظهره الى المدينة قد صحه الشارع كما ياتي وهو شرط الذي فسخ بصدده وتقدم
أيضاً جواز البيع مع الشرط في الخل والعبد لاقوله الا ان يشترط المبتاع وأما دعوى
الاجماع على انه لا بد بشرط البقاء كما لما فدعوى فاسدة فانه قد حكي صاحب الفتح عن
الجهور انه يجوز البيع بعد الصلاح بشرط البقاء لم يحك الخلاف في ذلك الا عن أبي
حنيفة وأما بيع الزرع أخضروه والذي يقال له القصد بل فقال ابن رسلان في شرح
السنن اتفق العلماء المشهورون على جواز بيع القصيل بشرط القطع وخالف سفيان
الثوري وابن أبي ليلى فقال لا يصح بيعه بشرط القطع وقد اتفق الكل على انه لا يصح
بيع القصيل من غير شرط القطع وخالف ابن حزم الظاهري فاجز ببيع بغير شرط تمسكاً
بان النبي انه أورد عن السبل قال ولم يات في منه بيع الزرع مذنبت الى أن يسئل نص
أصله وروى عن أبي اسحق الشيباني قال سألت كرمه عن بيع القصيل فقال لا بأس
فقلت انه يسئل فكبره اه كلام ابن رسلان والحاصل ان الذي في الاحاديث النبي

اختلف العلماء في افضل المكاسب قال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والتجارة واصنعة والاشبه بمذهب الشافعي ان
أطيبها التجارة قال والاربع عندي ان أطيها الزراعة لانها أقرب الى التوكل وتعقبه الثوري بمديث المقدام الذي في لباب وان
الصواب ان أطيبها المكسب بما كان يعمل اليد قال فان كان زراعاً فهو أطيب المكاسب لما يشغل عليه من كونه على اليد وما

فيه من التوكل ولما فيه من النفع العام لا آدمي والدواب ولأنه لا يدق في العادة أن يؤكل منه بغير حوص قلت وفوق ذلك من عمل اليد ما يكتسب من أموال الكثر بالجهاد وهو مكسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو اشرف المكاسب لما فيه من اعلا كلمة لله وخذلان كلمة اعدائه والنفع ٣٦ الاخرى قال قال ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه افضل لما ذكرنا قلت وهو

عن بيع الحب حتى يشتد وعن بيع السبل حتى يبيض فما كان من لزوع قد سبل أو ظهر فيه الحب كان بيعه قبل اشتداد حبه غير جائز وما قبل أن يظهر فيه الحب والسبل فان صدق على بيعه حينئذانه مخاضرة كما قال البعض انه ابيع الزرع قبل ان يشتد لم يصح بيعه لوروده التي عن المخاضرة كما تقدم في باب النهي عن بيع الغرر لان التفسير المذكور صادق على الزرع الاخضر قبل ان يظهر فيه الحب والسبل وهو الذي يقال له القصيل ولكن الذي في القاموس ان المخاضرة بيع الثمار قبل بدو صلاحها وكذا في كثير من شروح الحديث فلا يتناول الزرع لان الثمار حمل الشجر كما في القاموس وسواء في تقدير المحاقلة عند البعض ما يرشد الى انه ابيع الزرع قبل ان تغلظ سوقه فان صح ذلك فذلك لا كان الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقا (ومن جابر قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي عن بيع الفر حتى يدو صلاحه وفي رواية حتى يطيب وفي رواية حتى يطعم وعن زيد بن أبي ابيبة عن عطاء عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي عن المحاقلة والمزابنة والمخبرة وان ينرى الخل حتى يشقه والاشقاء ان يحمر أو يصفق أو يؤكل منه شيء والمحاقلة ان يباع الحقل بكيل من الطعام معلوم والمزابنة ان يباع الحقل باوساق من الغرر والمخبرة ان يباع والربيع واشباه ذلك قال زيد قلت لعطاء ما سمعت جابرا يذكر هذا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم متفق على جميع ذلك الا الاخير فانه ليس لاحد قوله الله قل قد اختلف في تفسيرها فهم من فسرهما بما في الحديث فقال هي بيع الحقل بكيل من الطعام معلوم وقال ابو عبيد هي بيع الطعام في سنبلة والحقل الحرن وموضع الزرع وقال الليث الحقل الزرع اذا نشب من قبل ان تغلظ سوقه واخرج الشافعي في المختصر عن جابر ان المحاقلة ان يبيع الرجل الرجل الزرع بمائة فرق من الخنطة قال الشافعي وتفسير المحاقلة والمزابنة في الاحاديث يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن يكون من رواية من روى في الشافعي عن رافع بن خديج والطبراني عن مهمل بن سعد أن المحاقلة مأخوذة من الحقل جمع حقلة قال الجوهرى وهي الساحت جمع ساحة وفي القاموس الحقل قراح طيب يزرع فيه كالحقلة ومنه لا ينبت البقلة الا الحقلة والزرع قد نشب ورقة وظهر وكثر أو اذا تجمع خروجه نباته أو مادام اخضر وقد أحقل في الكل والمحقل المزروع والمحاقلة بيع الزرع قبل بدو صلاحه أو بيعه في سنبلة بالخنطة أو المزابنة بالثلث أو الربيع أو أقل أو أكثر أو أكثر الارض بالخنطة اه وقال مالك المحاقلة أن تسكرى

مبني على ما بحث فيه من النفع المتعدي ولم ينحصر النفع المتعدي في الزراعة بل كل ما يعمد بالبد فنتفعه متعد لما فيه من تهيئة اسباب ما يحتاج الناس اليه والحق ان ذلك يختلف المراتب وقد تختلف باختلاف الاول والاضراس والعلم عند الله تعالى قال ابن المنذر انما يفضل عمل اليد على سائر المكاسب اذا نفع العامل كما جاء مصرح به في حديث أبي هريرة قلت ومن شرطه أن لا يمتد ذلك الزرع من الكسب بل من الله تعالى بهذه الواسطة ومن فضل العمل باليد التخل بالامر المباح عن البطالة والله هو وكسر النفس بذات والتعفف عن ذلة السؤال والحاجة الى الغير (عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رحم الله رجلا سمعا) باسكان الميم من السهاحة وهي الجود قال في الفتح المراد بالسهاحة ترك المضاجرة ونحوها كلما كسبه في ذلك (اذاباع واذا اشترى واذا اقتضى) أي طلب قضاء حقه به وله وهذا يحتمل الدعاء والخبر وبالأول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطال

ورجحه الداودي ويؤيد الثاني ما روى الترمذي عن زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المنكر في هذا الحديث الارش بلفظ غفر الله لرجل كان قبلكم كان لا اذاباع الحديث وهذا يشهد بأنه قصه درجلا به منه في حديث الباب قال الكرماني فظهره الاخبار لكن قرينة الاستقبال المستفاد من اذا تجعله دعاء تقديره رجلا لا يكون سهوا وقد يستفاد العموم من

ثُمَّ يَدْعُوهُ بِالنَّمْرِ ط قَالَ الْقِسْطُ لَافِي قَالَهُ الْبَرْمَاوِيُّ وَغَيْرُهُ فِي زَوَايَا حُكَّاهَا ابْنُ السَّيْنِ وَأَذَاقُضِيَ أَيُّ أُعْطِيَ الَّذِي عَلَيْهِ بِسْمُولُهُ
مِنْ غَيْرِ مَطْلٍ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَكَذَا ابْنُ مَاجَةَ فِي التَّجَارَاتِ ٥٨ وَلِلْتِّرْمِذِيِّ وَالْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
مَرْفُوعًا أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ سَمْعَ الْبَيْعِ سَمْعَ الشَّرَاءِ سَمْعَ الْقَضَاءِ وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ ٣٧ عُمَرَانُ رَفَعَهُ أَدْخَلَ اللَّهُ الْجَنَّةَ رَجُلًا كَانَ

سَمَلاً شَتْرِيًا وَبَانِعًا وَقَاضِيًا
وَمُقْتَضِيًا وَلَا حُدْنَ مِنْ حَدِيثِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَنَحْوِهِ وَفِيهِ
الْحُضُّ عَلَى السَّمَاحَةِ فِي الْمَعَامَلَةِ
وَأَسْتَعْمَالِ مَعَالِي الْأَخْلَاقِ
وَتَرْكِ الْمَشَاحَةِ وَالْحُضُّ عَلَى تَرْكِ
التَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ فِي الْمَطَالِبَةِ
وَأَخَذِ الْمَعْفُو مِنْهُمْ (عَنْ
حَدِيثِ) بَنِ الْعِمَانِ (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ) قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَلَقَّتْ
الْمَلَائِكَةُ أَيُّ اسْتَقْبَلَتْ (رُوحُ
رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ) عَنْهُ
الْمَوْتُ (قَالُوا) أَيُّ الْمَلَائِكَةِ
(أَعْمَاتُ مِنَ الْخَبَرِ شَيْئًا) زَادَنِي
رَوَايَةٌ فَقَالَ مَا أَعْلَمُ قِيلَ انْظُرْ
(قَالَ كُنْتُ أَمْرَ قِيَانِي) جَمَعَ قِي
وَهُوَ الْخَادِمُ حَرًّا كَانَ أَوْ عَمَلًا
(أَنْ يَنْظُرُوا) أَيُّ يَهْمُ الْخَادِمِ
الْإِنْتِظَارِ (الْمَعْسُورُ وَتَجَارُزُوا)
أَيُّ يَتَسَامَحُوا فِي الْإِسْتِغْنَاءِ (عَنْ
الْمَوْسِرِ) وَاخْتَلَفَ فِي حَدِّ الْمَوْسِرِ
فَقِيلَ مِنْ عِنْدِهِ مَوْثِقَةٌ وَمَوْثِقَةٌ مِنْ
تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ
الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَاصْبِقْ مِنْ عِنْدِهِ
خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ
فَهُوَ مَوْسِرٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ قَدْ
يَكُونُ الشَّخْصُ بِالْدِّرْهَمِ غَنِيًّا مَعَ
كِسْبِهِ وَقَدْ يَكُونُ بِالْأَلْفِ فَقِيرًا مَعَ
ضَعْفِهِ فِي نَفْسِهِ وَكَثْرَةِ عِيَالِهِ وَقِيلَ

الْأَرْضُ يَحْضُ مَا يَنْبَغُ مِنْهَا وَهِيَ الْخَبْرَةُ وَاصْبِقْ يَدْعُوهُ إِذَا عَطِفَ الْخَبْرَةُ عَلَيْهَا فِي
الْأَحَادِيثِ قَوْلُهُ وَالْمَزَابِئَةُ بِالزَّيِّ وَالْمَوْحِدَةُ وَالزُّونُ قَالَ فِي الْقِتْعِ هِيَ مَفَاعِلَةٌ مِنَ الزُّبْنِ
يَفْتَحُ الزَّيُّ وَكَوْنُ الْمَوْحِدَةِ وَهُوَ الدَّفْعُ الشَّدِيدُ وَمِنْهُ سَمِعْتُ الْحَرْبَ الزُّبُونُ أَشَدُّ الدَّفْعِ
فِيهَا وَقِيلَ لِلْبَيْعِ الْخَصُوصُ مِنْ أَيْتَةٍ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ يَدْفَعُ صَاحِبَهُ عَنْ حَقِّهِ
أَوْ لَأَن أَحَدَهُمَا إِذَا وَقَفَ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْغَبْنِ أَرَادَ دَفْعَ الْبَيْعِ أَوْ فَسْخَاحَهُ وَأَرَادَ الْأَسْرَدَفَةَ
عَنْ هَذِهِ الْإِرَادَةِ بِإِسْمَاءِ الْبَيْعِ ٥٨ وَقَدْ فَسَّرْتُ بِمَا فِي الْحَدِيثِ أَعْنَى بَيْعِ الْخَلِّ بِالسَّاقِ
مِنَ الْقُرُوفِ فَسَّرْتُ بِهَذَا بِبَيْعِ الْعَنْبِ بِالزَّيْبِ كَمَا فِي الْعَمِيصِيِّنَ وَهَذَا أَوَّلُ الْمَزَابِئَةِ وَالْحَقُّ
الشَّافِعِيُّ بِذَلِكَ كُلِّ بَيْعٍ مَجْهُولٍ أَوْ مَعْلُومٍ مِنْ جَنْسٍ يَجْرِي الرِّبَا فِي تَقْدِيمِهِ بِذَلِكَ قَالَ الْجَهْوَرُ
وَوَقَعَ فِي الْخَبَرِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ الْمَزَابِئَةَ أَنْ يَبْيَعَ التَّمْرَ بِكَيْلٍ أَوْ زَادَنِي وَأَنَّ تَقْدِيمَهُ فَعَلَى
وَفِي سَمْعٍ عَنْ نَافِعٍ الْمَزَابِئَةُ بِبَيْعِ تَمْرِ الْخَلِّ بِالتَّمْرِ كَيْلًا وَبَيْعِ الْعَنْبِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا وَبَيْعِ
الزُّورِ بِالْحَنْظَةِ كَيْلًا وَكَذَا فِي الْخَبَرِ وَقَالَ مَالِكٌ أَنَّهُ يَبْيَعُ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْبَزَائِفِ لَا يَبْعُ
كَيْلَهُ وَلَا وَزَنَهُ وَلَا عِدَّهُ إِذَا بَيْعَ شَيْءٌ مَسْمُومٌ مِنَ الْكَيْلِ وَغَيْرِهِ سَوَاءً كَانَ يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا
أَمْ لَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ نَظَرْتُ مَالِكًا فِي الْمَزَابِئَةِ لُغَةً وَهِيَ الْمَدْفَعَةُ قَالَ فِي الْقِتْعِ وَفَسَّرَ
بَعْضُهُمُ الْمَزَابِئَةَ بِأَنَّهَا بَيْعُ التَّمْرِ قَبْلَ دَفْعِ صَاحِبِهِ وَهُوَ خَطَأٌ قَالَ وَالَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ
الْأَحَادِيثُ فِي تَقْدِيمِهَا أَوَّلَى وَقِيلَ إِنَّ الْمَزَابِئَةَ الْمَزَارَعَةُ وَفِي الْقَامُوسِ لَزْبِنُ بَيْعِ
كُلِّ شَيْءٍ عَلَى شَجَرَةٍ بِتَمْرٍ كَيْلًا وَقَالَ وَالْمَزَابِئَةُ بِبَيْعِ الرُّطْبِ فِي رُؤُسِ الْخَلِّ بِالتَّمْرِ وَعَنْ مَالِكٍ
كُلِّ جَزْأٍ لَا يَدْعُ كَيْلَهُ وَلَا وَزَنَهُ وَلَا عِدَّهُ أَوْ بَيْعِ مَجْهُولٍ مَجْهُولٍ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ هِيَ
بَيْعُ الْمَغَابِئَةِ فِي الْجَنْسِ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ الْغَبْنُ ٥٩ قَوْلُهُ وَالْمَعَاوِمَةُ هِيَ بَيْعُ الشَّجَرِ
أَعْوَامًا كَذَبْرَةٍ وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْعَامِ كَمَا أَهْرَقَ مِنَ الشَّهْرِ وَقِيلَ هِيَ أَكْثَرُ الْأَرْضِ
سَنِينَ وَكَذَلِكَ بَيْعُ السَّنِينَ هُوَ أَنْ يَبْيَعَ تَمْرَ الْخَلِّ لَا كَثْرَتُهُ مِنْ سَنَةٍ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بَيْعٌ غَرَرٌ لِكُونِهِ بَيْعٌ مَالٍ يَوْجَدُ دَرَكُ الرَّافِعِي وَغَيْرِهِ لِدَلَالَتِهِ تَفْسِيرًا آخَرَ وَهُوَ أَنْ
يَقُولَ بَعْتُكَ هَذَا سَنَةً عَلَى أَنَّهُ إِذَا انْقَضَتِ السَّنَةُ فَلَا يَبْيَعُ يَتَنَاوَرَّدُ أَنَا الْفَتْنُ وَتَرَدَّ أَتَتْ
الْمَبْيَعِ قَوْلُهُ وَالْخَبْرَةُ سَبَابُ تَفْسِيرِهَا وَالْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ قَوْلُهُ
حَتَّى يَطِيبَ هَذِهِ لِرَوَايَةِ وَمَا بَعْدَهَا مِنْ تَوَلُّهِ حَتَّى يَطِيبَ يَفْتَحِي أَنْ يَقْدِمَ بِهَا سَائِرَ الرُّوَايَاتِ
الْمَذْكُورَةِ قَوْلُهُ حَتَّى يَشَقَّ بِضَمِّ أَوَّلِهِ تَمَشُّبٌ مَجْمُوعَةٌ تَمَّ قَافٍ وَفِي رَوَايَةِ لِلْخَبَرِ يَشَقُّ
وَهِيَ الْأَصْلُ وَالْهَاءُ بَدَلُ مِنَ الْخَاءِ وَاشْتِقَاقُ الْخَلِّ أَحْمَرُهُ وَاصْفَرُّهُ كَمَا فِي الْحَدِيثِ وَالْأَمَمِ
الشَّقِيقَةُ بِضَمِّ الشِّينِ الْمَجْمُوعَةُ وَسُكُونُ الْقَافِ بَعْدَهَا مَهْمَلَةٌ وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ
وَنَحْوِهَا عَلَى تَحْرِيمِ الْمَقَاظِلِ وَالْمَزَابِئَةِ وَمَا شَارَكَهَا فِي أَوَّلِهِ قِيَاسًا وَهِيَ أَمَّا ظَنُّهُ الرِّبَا
لَعَدَمِ عِلْمِ التَّسَاوِيِ أَوْ الْغَرَرِ وَعَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ السَّنِينَ وَعَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ التَّمْرِ قَبْلَ صَاحِبِهِ

الْمَوْسِرِ وَالْمَعْسُورِ بِرَجْمَانٍ إِلَى الْعَرَفِ فَنَ كَانَ حَالُهُ بِالْغَبَةِ إِلَى مَثَلِهِ يَعْدِي سَائِرُهُ مَوْسِرٌ وَعَكْسُهُ وَهَذَا هُوَ الْمَعْقَدُ قَالَهُ فِي الْقِتْعِ (قَالَ
فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ) يَفْتَحُ الْوَاوُ فِي رَوَايَةِ بَكْرِ الْوَاوِ عَلَى الْأَمْرِ هَذَا مِنْ قَوْلِ اللَّهِ لَمَلَائِكَةِ كَذَلِكَ الْقِسْطُ لَافِي وَلَعَلَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ
عَلَى رَوَايَةِ الْكَسْرِ بِدُونِ تَاءٍ أَمَّا بِأَقْبَالِ الْقِتْعِ لَا غَيْرَ فِي لَفْظِ الْمَسْمُومِ مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ بِالْفَتْحِ أَيُّ اللَّهُ يَعْبُدُ مِنْ عِبَادَةِ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا

فَقَالَ لَهُ مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا قَالَ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا قَالِ يَا رَبِّ آتَيْتَنِي مَا لَا فِكْرَ لِي بِإِيجَابِ النَّاسِ وَكَانَ مِنْ خَلْقِي الْجَوَازِفَ كُنْتُ
أَسِيرَ عَلَى الْمَوْسَى وَأَنْظَرُ الْمَصْرَ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَمَا أَحَقُّ بِذَلِكَ تَجَارُزُوا عَنْ عَبْدِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرِ الْجَمْهَنِيِّ وَأَبُو مَسْعُودٍ
الْأَنْصَارِيِّ هَكَذَا مَعَهُ نَامٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ٣٨ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَلِلْجَزَائِرِيِّ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ وَسَلَّمَ أَيْضًا أَنْ رَجُلًا كَانَ قَبْلَهُ

وقد قدم الكلام عليه وقد وقع الاتفاق على تحريم بيع الرطب بالقر في غير العراق
وعلى تحريم بيع الخنطة في سائر بلاد الخنطة منسلة وعلى تحريم بيع العنب بالزبيب ولا
فرق عند جمهور أهل العلم بين الرطب والعنب على الشجر وبين ما كان مقطوعاً عنهم وأجوز
أبو حنيفة بيع الرطب المقطوع بغيره من اليابس

• (باب الثمرة المستقرة بالحقها بالإنحة) •

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضع الجوانح رواة أحد والنسائي وأبو داود
وفي لفظ مسلم أسرو وضع الجوانح . وفي لفظ قال ان بعث من الخبيث ثم اصابها
جائحة فلا يحمل لك أن تأخذ منه شي . بأسم تأخذ مال أخيك بغف . يرحق رواة مسلم وأبو داود
والنسائي وابن ماجه) وفي الباب عن عائشة عند البيهقي نحوه وفي اسناده حارث بن أبي
الرجل وهو ضعيف . ولكنه في الصحيحين عنهما مختصرا وعن أنس وقد تقدم . في باب بيع
التمر قبل بدو صلاحها قوله الجوانح جمع جائحة وهي الآفة التي تصيب التمر افرتم لها
يقال جاحهم الدهر واجتاحهم بتقديم الجيم على الحاء فيهم ما اذا أصابهم . ثم عكروه عظيم ولا
خلاف ان البر والقسط والعطش جائحة وكذلك كل ما كان آفة . سماوية وأطماعا كان
من الآدميين كما سرقة فتيبه خلاف منه . ثم لم يره جائحة لقوله في الحديث السابق عن
أنس اذا منع الله التمر ومنه . ثم من قال انه جائحة تشبها بالآفة السماوية وقد اختلف
أهل العلم . في وضع الجوانح اذا بيعت التمرة بعد بدو صلاحها . وسألهما الباقع لاشترى
بالفضية ثم تلفت بالجائحة قبل أن وان الجذاذ فقال الشافعي وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين
والأبث لا يرجع المشتري على البائع بشئ قالوا وانما ورد وضع الجوانح فيما اذا بيعت
التمر قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيجعل مطابق الحديث في رواية جابر على ما قد
به في حديث أنس المتقدم واستدل الطحاوي على ذلك بحديث أبي سعيد أصيب رجل في
نمار ابتاعها فكثر دينه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تصدقوا عليه . فلم يبلغ ذلك
وقام دينه فقال خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما
لم يطل دين الغرماء بذهاب النمار بالعاهات ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثمن
من باعها منه دل على ان وضع الجوانح ليس على عومه وقال الشافعي في القديم هي من
ضمن البائع ف يرجع المشتري عليه بما دفعه من الثمن وبه قال أحمد وأبو عبيد القاسم بن
سلام وغيرهم قال القرطبي وفي الأحاديث دليل واضح على وجوب اسقاط ما جتمع من
التمر عن المشتري ولا ياتفت الى قول من قال ان ذلك لم يثبت مرفوعا الى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لانه من قول أنس بل الصحيح رفع ذلك من حديث جابر وأنس وقال مالك
ان اذ عت بالجائحة دون الثلث لم يجب الوضع وان كان الثلث فاكثروا ببقوله صلى الله

كان قبلكم أناء المالك ليعقب
روحه فقبل له هل علمت من خير
قال ماء - لم قبل له انظر قال
ماء علم ش - ما غير اني كنت أبايع
الناس في الدنيا فاجازهم فانظر
الموسر واتجوز عن المعسر فادخله
الله الجنة قال المظاهري - ذا
السؤال منه كان في القبر وقال
الطبيبي بحقه - أن يكون فقبل
مسند الى الله تعالى وان شاء
عاطفة على مقدري أناء المالك
لعله - ض روحه فقبض فيه ثم الله
تعالى فقتل له فاجابه فادخله الله
الجنة وعلى قول المظاهري
فقبض وأدخل القبر فتنزع
ملائكة الرحمة وملائكة
العذاب فيه فقبل له ذلك وينصر
هذا قوله في الرواية الاخرى
تجاوزوا عن عبيدي وحديث
الباب أخرجه البزار في
الاستقراض وفي ذكره
اسرائيل وم - لم في البيوع وابن
ماجه في الاحكام (عن حكيم
ابن حزام رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم البيعان) بفتح الباء الموحدة
ونشديد الباء المنخاة الضميمة
(بالخيار) في المجلس (مالية تفرقا أو
قال حتى يتفرقا) أي يباذلهما
عن مكانهما الذي تبايعا فيه

والخلف من الراوى (فان صدقا) كل واحد منهما عما يتعاو به من الثمن ووصف المبيع والمخوذك (وبينا) ما يحتاج عليه الى بيان من عيب ونحوه في السلة والثمن (بورلكه ما في يدهما) أى كترفع المبيع والثمن (وان كفنا) أى كنتم البائع عيب السلة والمشتري عيب الثمن (وكذبا) في وصف السلة والثمن (محقت بركة يدهما) أى ذهب زيادته ونقصه وان فعله

أحد همدون الاخر محنت بركة يبعه وحده ويحتمل أن يعود شؤم أحده ما على الآخر بان تنزع البركة من المبيع اذ وجد
الكذب أو الكتم قال ابن بطال أصل هذا الباب أن نصيحة المسلم واجبة وهذا الحديث أخرجه في البيع وكذا مسلم وأبو داود
والترمذي والنسائي فيه وفي الشروط (عن أبي سعيد رضى الله عنه قال كذا ٢٩ زرق غراب الجمع) يفتح الجيم وسكون الميم أى
نعطى وكان هذا العطاء مما كان

عليه وآله وسلم الثالث والثالث كثير قال أبو داود لم يصح في الثالث نهي عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وهو رأى أهل المدينة والرجح الوضع مطلقاً من غير فرق بين القليل
والكثير وبين البيع قبل بدو الصلاح وبعده وما حقيق به الأولون من حديث أنس المتقدم
يجاب عنه بان التخصيص على الوضع مع البيع قبل الصلاح لا ينافي الوضع مع البيع بعده
ولا يصلح مثله التخصيص ما دل على وضع الجوانح ولا التقييد وأما ما حقيق به الطحاوى
فغير صالح للدلالة على محل النزاع لانه لا تصرح فيه بان ذهاب غرة ذلك الرجل
كالبعاهات وماوية وأيضاً عدم نقل تضمين بائع الثمرة لا يصلح للاستدلال به لانه قد نقل
ما يشعر بالتضمن على العموم فلا ينافيه عدم النقل في قضية خاصة وسبأى حديث أبي
سعيد في كتاب القلائس وباقى في شرحه بقية الكلام على الوضع

• (أبواب الشروط في البيع) •

• (باب اشتراط منفعة لمبيع وما في معناها) •

(عن جابر انه كان يبيع على جبل له قد أعماقاً أراد أن يبيعه قال ولحقني النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فدعا على وضربه وسارس برالم يسر مثله فقال بعنيته فقلت لا ثم قال بعنيته فبعته
واستأنفت حملانه الى أملى متفق عليه • وفي انظر لاحد والجاري وشروط ظهوره الى
المدينة) قوله أعماق الاعياء التوب والجزع عن السير قوله بعنيته زاد في رواية متفق عليها
بوقية وفي أخرى بضم واو وفي أخرى أيضاً بوقيتين ودرهم أو درهمين وفي بعضها
باربعة دنانير وفي بعضها بمائة درهم وفي بعضها بثمانين ديناراً وقد جمع بين هذه
الروايات بما لا يخالف من تكافؤ واستدل بهذا على جواز طلب البيع من المالك قبل
عرض المبيع للبيع قوله حملانه بضم الحاء المهملة والمراد الحمل عليه ونظام الحديث في
الصحيحين فلما باغت أميته بالجمل فقتلني عنه ثم رجعت فارس في أثرى فقال أتراني
ما كنتك لا خذ جملك خذ جملك ودرهمك فهو لك والحديث أفاط فيها اختلاف كثير
وفي بعضها طول وهو يدل على جواز بيع مع استثناء الر كوب وبه قال الجمهور وجوز
مالك اذا كانت مسافة لسفر قريبة وحدها بثلاثة أيام وقال الشافعي وأبو حنيفة
وآخرون لا يجوز ذلك سواء كانت المسافة أو كثرت واحتجوا بحديث النبي عن بيع
وشروط وحديث النبي عن الثنا وأجابوا عن حديث الباب بأنه قصة عين تدخلها
الاحتمالات ويجاب بان حديث النبي عن بيع وشروط مع ما فيه من المقال هو أعم من
حديث الباب مطلقاً فيبقى العام على الخاص وأما حديث النبي عن الثنا فقد تقدم
تعيينه بقوله الان يعلم وللحديث قوائد مطولة في مطولات شروح الحديث

فلا يصح بيعه كغنزير ميتة ونحوهما وجوز أبو حنيفة بيع الكلاب وكل غنم أو أنها تضمن بالقيمة عند الاتلاف وعن مالك
روايتان وقال الحنابلة لا يجوز بيعه مطلقاً قال الشوكاني في نيل الاوطار وظاهر الحديث عدم الفرق بين المعمل وغيره سواء كان
مما يجوز اقتناؤه أو مما لا يجوز واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يجوز وقال عطاء والشافعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره

وبدل عليه ما أخرجه الترمذي من حديث جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نمن الكلب الا كلب صيد قال
في الفتح رجال اسنادهم ثقات الا انه طعن في صحته وأخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة لكن من رواه أبي الموهزم وهو
ضعيف فينبغي حل المطلق على المقيد ٤٠ ويكون الهرم بيع ما عدا كلب الصيد صلح هذا المقيد للاحتجاج به وقد اختلفوا

• (باب النهي عن بيع شرطين من ذلك) •

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لا يبيع سلف
وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع مالم يضمن عندك رواه الجماعة الا ابن
ماجه فان له منه ربح مالم يضمن ولا يبيع مالم يضمن عندك قال الترمذي هذا حديث حسن
صحيح الحديث صححه أيضا ابن خزيمة والحاكم وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضا بلفظ
لا يبيع سلف ولا شرطان في بيع وهو هذا وهو لا يبيع مالم يضمن عندك رواه الجماعة الا ابن
عن أبيه عن جده ووجد في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب عن عبد الله بن عمرو بن واد
والصواب اثباتها وأخرجه ابن حزم في المحلى والمطابقي في المعالم والطبراني في الاوسط
والحاكم في علوم الحديث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ نهى عن
بيع وشرط وقد استغربه الثوري وابن أبي القوارس قوله لا يبيع سلف ولا يبيع قال
البيهقي المراد بالسلف هنا القرض قال أحمد وهو أن يقرضه قرضاً ثم يبيعه عليه يبيعه
يزداد عليه وهو فاسد لانه انما يقرضه على أن يعاينه في الثمن وقد يكون السلف بيعاً في
السلم وذلك مثل أن يقول أبيعك عبدي هذا بالف على أن تسلفني مائة في كذا وكذا أو يسلم
اليه في شيء ويقول ان لم يتيها المسلم فيسه عندك فهو بيع لك وفي كتب جماعة من أهل
البيت عليهم السلام ان السلف والبيع صورته ان يريد الشخص أن يشتري السلعة بأكثر
من ثمن الاجل النساء وعنده ان ذلك لا يجوز فيحتال فيه بقرضه الثمن من البائع ليحمله
اليه حيلة والاولى تفسير الحديث بما تضمنه الحققة الشرعية أو اللغوية أو العرفية
أو المجازة عند هذا الحال على الحقيقة لا بما هو معروف في بعض المذاهب غير معروف في
غيره وقد عرفت الكلام في جواز بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لاجل النساء قوله ولا
شرطان في بيع قال البيهقي هو ان يقول بعتك هذا العبد بالف فقد أو بالقبض نسيئة فهذا
بيع واحد تضمن شرطين يختلفان في المصروفية بما خلا فيهما ما لا يفرق بين شرطين وشرط
وهذا التفسير مروى عن زيد بن علي وأبي حنيفة وقيل معناه ان يقول بعتك ثوبي بكذا
وعلى قصارته وخياطته فهذا فاسد عند أكثر العلماء وقال أحمد انه صحيح وقد أخذ بظاهر
الحديث بعض أهل العلم فقال ان شرط في البيع شرط واحد أصح وان شرط شرطين أو
أكثر لم يصح فيه يصح منه لأن يقول بعتك ثوبي على أن اخيطه ولا يصح أن يقول على أن
اقصره واخيطه ومذهب الاكثر عدم الفرق بين الشرط والشرطين واتفقوا على عدم
صحته ما فيه شرطان قوله ولا ربح مالم يضمن يعني لا يجوز أن يأخذ ربحاً لم يضمنها
مثل أن يشتري متاعاً ويبيعه الى آخر قبيل قبضه من البائع فهذا البيع باطل وشرحه

أيضا أهل تجب القيمة على مثله
نمن قال بغيره قال بغيره
الوجوب ومن قال بجوازها قال
بالوجوب ومن فصل في البيع
فصل في لزوم القيمة اه وقال
في السيل وفي اسناده الحسن بن
أبي جعفر قال يحيى بن معين
ليس بشيء وضعفه أحمد وقال
ابن حبان لا أصل له وأخرج نحوه
الترمذي من حديث أبي هريرة
وفي اسناده أبو الموهزم وهو ضعيف
متروك فلم يصح الاستئذان بدليل
تقوم به الطهارة اه (ومن الدم)
أي أجرة الحجامة وأطلق عليه
الثمن تجوزا قال الحافظ الشوكاني
وقد استدلل بذلك من قال بغيره
كسب الحجام ويؤيده هذا التهمة
ذلك مختصاً كما في حديث أبي
هريرة بلفظ من السحت مهر
البيهقي وأجرة الحجام أخرجه
الحازمي في التامع والمنسوخ
ومذهب الجمهور الى أنه حلال
واجتنبوا الحديث أنس وابن
عباس الا تبين قريبا وجلا
النهي على التنزيه لان في كسب
الحجام دناءة والله يحب معالي
الامور ولان الحجامة من الاشياء
التي تجب للمسلم على المسلم للاعانة
له عند الاحتياج اليها ويؤيده هذا
اذنه صلى الله عليه وآله وسلم لما

سأله عن أجرة الحجامة ان يطعم منها فاضحه ورقيقه ولو كانت حراما لما جاز الانتفاع بها بجمال ومن أهل هذا القول لا يجوز
من زعم ان النهي مدفوع وجب الى ذلك الطحاوي وقد عرفت ان صحة النسخ متوقفة على العلم بتأخر النسخ وعدم امكان
الجمع بوجه الاول غير ممكن هنا والثاني ممكن بجملة النهي على كراهة التنزيه بقرينة اذنه صلى الله عليه وآله وسلم بالانتفاع بها

في بعض المنافع وباعطائه صلى الله عليه وآله وسلم الاجر لمن حججه ولو كان حراما لما مكنته منه ويمكن ان يجعل النهي عن كسب الحرام على ما يكتسبه من بيع الدم فقد كانوا في الجاهلية يا كونه ولا يبعد أن يشترطوا كل فيكون حراما ولا يمكن الجمع بهذا الوجه بعيدة عن المصير الى الجمع بالوجه الاول ويبقى الاشكال ٤١ في صحة اطلاق اسم الخبث والسحت على

المكروه تنزيها قال في القاموس الخبيث ضد الطيب وقال السحت بالضم وبضمة في الحرام أو ما خبث من المكاب فلزم عنه العار انتهى وهذا يدل على جواز اطلاق اسم الخبث والسحت على المكاب الغيبة وان لم تكن محرمة والطهارة كذلك فيزول الاشكال انتهى ويطرد ذلك في كل ما يشبهه من تكاثر وغيره (ونهي) صلى الله عليه وآله وسلم نهى تحريم (عن الواشمة) الفاعلة للوشم (والموشومة) أي عن فعلها والوشم ان يغرز الجلود بارة ثم يحشى بكحل أو نيلة فيزرق أثره أو يخضر وانما نهى عن ذلك لما فيه من تغيير خلق الله تعالى قال في الروضة لوشق موضعها في بدنه وجعل فيه دما ووشم يده أو غيرها فانه نجس عند الفرز وفي تعليق الفراء انه يزال الوشم بالعلاج فان كان لا يمكن الا بالجرح لا جرح ولا اثم عليه بعد (ونهي) أيضا عن فعل (آكل الربا) عن فعل (موكله) لانهم ما شري كان في الفعل (واهن المصور) للعيوان لا الشجر فان الغشقة فيه أعظم وهو حرام بالاجماع وهذا الحديث من

لا يجوز لان لم يبيع في ضمان البائع الاول وليس في ضمان المشتري منه لعدم القبض قوله ولا يبيع ما ليس عنده ذلك قد قدمنا الكلام عليه في باب النهي عن بيع ما لا يملكه

• (باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتقه)

(عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة لعتق فاشتروا ولا هافد كرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اشترها وأعتقها فانما الولاء لمن أعتق متفق عليه ولم يذكر البخاري لظنة اعتقها) قوله بريرة هي بفتح الباء الواحدة وبراءين بينهما تحتية بوزن فعيلة شتقة من البر يروو غير الاراك وقيل انها فاعلة من البر بمعنى مفعولة أي مبرورة أو بمعنى فاعلة كرحمة أي بارة وكانت للناس من الانصار كما وقع عند أبي نعيم وقيل للناس من بني هلال قاله ابن عبد البر وقد ذكر المصنف رحمه الله هنا هذا الطرف من الحديث للاستدلال به على جواز البيع بشرط العتق وسيأتي الحديث بكامله قريبا قال النووي قال العلماء الشرط في البيع أقسام أحدها يفتيه اطلاق العقد كشرط تسليمه الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اذا تأمنا الثالث اشترط العتق في العبد وجوز عند الجمهور وهذا الحديث الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستئنا منفعته فهو باطل

• (باب ان من شرط الولاء أو شرط فاسد القاصح العقد)

(عن عائشة قالت دخلت على بريرة وهي مكتوبة فقالت اشتريني فاعتقني قلت نعم قالت لا يبيعهوني حتى يشترطوا ولا في قالت لا حاجة لي فيك فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه فقال ما شأن بريرة فذكرت عائشة ما قالت فقال اشترى فاعتقها ويشترطوا ما شاؤوا قالت فاشتريتها فاعتقتم واشترط أهلها ولا هافد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لمن أعتق وان شرطوا ما شرط رواه البخاري ولمسلم معناه وللبخاري في لفظ آخر حديثها واشترطوا لهم الولاء فافاء الولاء لمن أعتق وعن ابن عريان عائشة أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها فبيعهن كما على ان ولا هافد كرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يعتقن ذلك فان الولاء لمن أعتق رواه البخاري والنسائي وأبو داود وكذا لمسلم لكن قال فيه عن عائشة جعله من مسندها • وعن أبي هريرة قال أرادت عائشة أن تشتري جارية تعتقها فابى أهلها الا أن يكون الولاء لهم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يجمعك ذلك فان الولاء

٦ قيل ما أفراده وأخرجه أيضا في البيوع والطلاق واللباس (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الخلف) بفتح الخاء وكسر اللام اليمين الكاذبة (منفعة) بفتح الهمزة والنون يكون الثاني من نفي البيع اذا راج ضد كسدي أي من يده (السلعة) بكسر السين المتاع وما يتجر به (محقة) من الحق أي مذهبة (البركة)

وأُسند الفعل إلى الخلف استلزاماً لاجازيلانه سبب في رواج السامعة ونفاقها وفي الحديث ان الخلف الكاذب وان زاد في المال فانه يعمد البركة والنماء والزيادة وكذلك قوله تعالى يعق الله الرباى يعق البركة من البيع الذى فيه الربا وان كان العدد زائدا لكن يعق البركة يقضى الى الضم لال ٤٢ العدد في الدنيا أو الى الضم لال الاخر في الآخرة فامر به بول الى تله وتخص

وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذلك أبو داود والشافعي (عن خباب رضي الله عنه قال كنت قينا في الجاهلية) القين الحداد قال ابن ديدم صار كل صانع عند العرب قينا قال الزجاج القين الذي يصلح الاسنة وأما قول أم أيمن أما قنت عائشة فعن زينة قال الخليل التميمي التزوين ومنه سميت المغنية قينة لان من شأنها الزينة (وكانت على العاصي بن وائل) هو والد عمرو بن العاصي الصحابي المشهور (دين فانيته انقاضه) أي أطلب منه ديني وبين في رواية انه أجرة سيف عمله (قال لا اعطيك) حقت (حتى تكفر بمحمد) صلى الله عليه وآله وسلم قال خباب (فقلت) له (لا أكفر بمحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (حق عبيدك الله ثم تبعك) زاد في رواية الترمذي قال وانى لميت ثم مبعوث فقلت نعم واستش كل كون خباب علق الكفر ومن علق الكفر كفر والجواب ان الكفر لا يتصور حينئذ بعد البعث لما ينسب الآيات الباهرة الملقاة الى الاعيان اذ ذلك فكانه قال لا كفر أبداً أو انه خاطب العاصي بما يعتقد من كونه

لمن اعتق رواه مسلم قوله اشترى بها في ذلك دليل على جواز بيع المكاتب اذ رضى ولولم يجهز نفسه وبه قال أحمد وريبعة والاوزاعي والليث وأبو ثور ومالك والشافعي في أحد أقواله واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهم ما على تناسيلهم في ذلك كذا في الفتح والمثل ذلك ذهب الهادي وأتباعه وقال أبو حنيفة والشافعي في أصح القواين عنه وبعض المالكية انه لا يجوز بيعه مطلقا ويرى عن ابن مسعود وأجابوا عن حديث الباب بأن بريرة عجزت نفسها بدليل استعانتها عائشة كما في كثير من الروايات ويحاج بأن لا يبر في استعانتها عائشة ما يستلزم العجز قوله ويشترطوا ما شاءوا فم دليل على ان شرط البائع للعبد أن يكون الولاء له لا يصح بل الولاء لمن اعتق بإجماع المسلمين قوله وان اشترطوا مائة شرط قال النووي أي لو شرطوا مائة مرة توكيداً لشرط باطل وانما جعل ذلك على التوكيد لان الدليل قد دل على بطلان جميع الشروط التي ليست في كتاب الله فلا حاجة الى تقييدها بالمائة فانها لو زاد عليها كان الحكم كذلك قوله واشترطى لهم الولاء استشكل صدور الاذن منه صلى الله عليه وآله وسلم بشرط فاسد في البيع واختلف العلماء في ذلك فذهب من أنكر الشرط في الحديث فروى الخطابي في العالم بسنده الى يعقبي أن أكنتم انه أنكر ذلك وعن الشافعي في الامم الاشارة الى تضعيف هذه الرواية التي فيها الاذن بالاشترط اكرهه انفرادها هشام بن عروة دون أصحاب أبيه وأشار غيرهم الى أنه روى بالمعنى الذي وقع له وليس كما ظن واثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا رجة لردّه ثم اختلفوا الى توجيه ذلك فقال الطحاوي ان اللام في قوله لهم بمعنى على كقوله تعالى وان أسأتم فلها وقد أسند هذا البيهقي في المعرفة عن الشافعي وجرم به الخطابي عنه وهو مشهور عن المازني وقال النووي ان هذا تأويل ضعيف وكذلك قال ابن دقيق العيد وقال آخرون الامر في قوله اشترطى للاباحية أي اشترطى لهم أو لا فان ذلك لا ينفعهم ويترى هذا قوله ويشترطوا ما شاءوا وقيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كان أعلم الناس ان اشترط الولاء باطل واشتهر ذلك بحيث لا يخفى على أهل بريرة فلما أرادوا أن يشترطوا مات تقدم لهم العلم بطلانه أطاق الامر مريدا به التأكيد كقوله تعالى اعملوا ما شئتم فكانه قال اشترطى لهم الولاء فمعلون ان ذلك لا ينفعهم ويؤيد هذا ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك ما بال رجال يشترطون شروطا الخ فوجههم بهذا القول مشيراً الى أنه قد تقدم منه بيان ابطاله اذ لو لم يتقدم منه ذلك لبداً ببيان الحكم لا بالتوبيخ اعدم المقضى له اذ هم لم يكونوا بالبراءة الاصلية وقال الشافعي انه أذن في ذلك لقصد ان يعمل عليهم شروطهم لم يردعوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم وكان ذلك من باب الادب وقيل

لا يقر بالبعث فكانه علق على محال (قال) العاصي (دعني حتى أموت وأبعث) على البناء للمفعول معنى (فسأوتى ما لا أولاد فأقضيك فترات) هذه الآية (أقرأيت الذي كفر بآياتنا وقال لا تؤتينا ما لا أولاد فأقضيك فترات) أي أقدم بلغ من شأنه الى أن ارتقى الى علم الغيب الذي توحيد به الواحد القهار حتى ادعى أن يؤتى في الآخرة ما لا أولاد (أم اتخذ عند

لرحمى عهدا) بذلك فانه لا يتوصل الى العلم به الا باحد هذين الطريقين وقيل العهد كلمة اشهاد والعمل الصالح فان وعد الله
 بالثواب عليهما كانه عهد عليه وهـ هذا الحديث أخرجه البخارى أيضا في المطالم والتفسير: الاجارة ومـ لم يذكر المتألفين
 والترمذى في التفسير وكذا الأتساق والغرض من هـ هذا الحديث هـ ٤٣ ان فيه ذكرا لقين والحداد (عن أنس بن مالك

رضى الله عنه ان خطاطا) لم يسم
 (دعاه) ولله (ول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لم يطعمه صنعه قال
 أنس بن مالك فذهبت مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله (وسلم
 الى ذلك الطعام فقرب) الخطاط
 (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خبزا) قال الامام علي
 كان من شعير (ومر فافيه دبا)
 بضم الدال وتشديد الباء مدودا
 الواحدة دباة فهم زنه منقلبة عن
 حرف دله وخطا الجهد الجوهرى
 حيث ذكره في المقصور أى فيه
 قرع (وقد يد فرأيت النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يفتح الدباء
 من حوالى القصعة) يفتح القاف
 (قال) أنس (فلم زل أحب الدباء
 من يومئذ) قال الخطاطي فيه
 جواز الاجارة على الخطاطة زدا
 على من أبطلها بهلة أنهم ليست
 بأعيان مرتبة ولا صفات
 معلومة وفي صنعة الخطاطة معنى
 ليس في سائر ما ذكره البخارى
 من ذكرا لقين والصاقع والتجار
 لان هؤلاء الصنائع انما تكون
 منهم الصنعة المختصة فيما يصنعه
 صاحب الحديد والخشب والفضة
 والذهب وهى أمور من صنعة
 يوقف على حدها ولا يخط بها
 غيرها والخطاط انما يخط الثوب

مـ فى اشتراطى اتركى محالنتهم فيما يشترطونه ولا تظهري نزاعهم فيما دعوا اليه مراعاة
 لتصير العتق لشوف الشرع اليه وقال الروى أقوى الاجوبة ان هـ هذا الحكم خاص
 بعائنة في هذه القصة وان سببه المباغة في الزجر عن هذا الشرط لمخالفتهم حكم الشرع
 وهو كمنع الحج الى العمرة كان خاصا بذلك الجعة مباغة في الزالة ما كانوا عليه من منع
 العمرة في أشهر الحج وبسببها منه ارتكاب أخف المقتدين اذا استلزم الزالة أشدها
 وتعقب بأنه استدلال بمختلف فيه على مختلف فيه وتعقبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص
 لا يثبت الا بدليل وقال ابن الجوزى ليس في الحديث ان اشتراط الولاء للعتق كان
 مقارنا لاعتق فحصل على أنه كان سابقا لاعتق فكون الامر بقوله اشتراطى مجرد وعد ولا
 يجب الوفاء به وتعقب بما تبعه اذ ان الأمر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم شخصان بعد
 مع علمه بأنه لا يني بدلات الوعد وقال ابن حزم كان الحكم ثابتا لجواز اشتراط الولاء لغير
 المعتق فوقع الامر باشتراطه في الوقت الذى كان ذلك جائزا فيه ثم نسخ بخطبته صلى الله
 عليه وآله وسلم وهو بعيد قوله فانما الولاء لمن أعنتق فيه اثبات الولاء للمعتق ونفيه
 عما عداه كما تقتضيه انما الحصرية واسـ تدل بذلك على أنه لا ولا ان أـ لم على يديه رجل
 أو وقع بينه وبين رجل بمخالفة ولا لامة قط وسـ يأتى الكلام على بقية هـ هذا الحديث
 فى كتاب العتق ان شاء الله تعالى

• (باب شرط السلامة من الغبن) •

(عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه يجتدع في البيع فقال
 من بايعت فقل لا خلاية متفق عليه • وعن أنس ان رجلا على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يبيع وكان في عقه دابة يعنى في عقه ضمة فأتاه النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فذموا يار ول الله يجرع على فلان فانه يبيع وفي عقه دابة ضمة فدعاه
 وراه فقال يا نبي الله انى لا أصبر عن البيع فقال ان كنت غير تارك للبيع فقل هاوها ولا
 خلاية رواه التلمذ وصححه الترمذى وفيه صحة الجرع على الدابة لانهم - ألوه ياء وطلبوه
 منه وأقرهم عليه ولولم يكن معروفا عندهم لمسا طلبوه ولا انكر عليهم • وعن ابن عمر ان
 منقذ ذاقع في رأسه في الجاهلية ما مومة نخبات اسانه فكان اذا بايع يجتدع في البيع
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بايع وقل لا خلاية ثم أتت بالخيل اربثا فقال ابن
 عمر فسمعه ببائع ويقول لاخذ دابة لاخذ ذابة رواه الجدي في مسنده فقال حدثنا
 شعبان عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر فذكره • وعن محمد بن يحيى بن حبان قال

في الاغلب بصيوط من عنده فيجتمع الى الصنعة لا لثوابها - معناه الاجارة وحصة احداهما لا تتجزئ
 الاخرى وكذلك هذا في ثمار الزا والصباغ اذا كان بصيوطه وبصبغ هذا يصبغه على العادة لمعنا - فبما بين الصنائع وجميع ذلك
 فابعد في القياس الا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجدهم على هذه العادة أول زمن الشريعة فلم يغيرها ذلوليو ابغية

لشق عليه - ثم فصار بمنزل من موضع القياس والعمل به ماض صحيح لما فيه من الاتفاق انتهى قال في الفتح وقبه دلالة على أن الخطأ لا تنافي المروية انتهى والحديث أخرجه أيضا في الاطعمة وكذلك أبو داود والترمذي وقال - سنن صحيح (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال كنت مع ٤٤ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة) قيل هي ذات الرقاع كما في طبقات

هو - حدى - منقذ بن عمرو كان رجلا قد أصابته آفة في رأسه فكسرت لسانه وكان لا يدع على ذلك التجارة وكان لا يزال يغيب فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال ذاك أنت بايعت فقل لا - لاية ثم أنت في كل سنة ابنة بالخيار ثلاث ليال ان رضيت فام - لك وان مضت فاردها إلى صاحبها رواه البخاري في تاريخه وابن ماجه والدارقطني) حديث أنس أخرجه أيضا الحاكم ومحدث ابن عمر الثاني أخرجه أيضا البخاري في تاريخه والحاكم في مستدركه وفي إسناده محمد بن إسماعيل وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند الشافعي وابن الجارود والحاكم والدارقطني وفيه أن الرجل اسمه حبان ابن منقذ وأخرجه أيضا عنه الدارقطني والطبراني في الاوسط وقيل ان القصة مقلدة من الدحمان كما في حديث الباب قال النووي وهو الصحيح وبما جزم عبد الحق وجزم ابن الطلاع بأنه حبان بن منقذ وتورد الخطيب في المهمات وابن الجوزي في التلخيص قال ابن الصلاح وأما رواية الاشتراط فمكرر لا أصل لها قوله لا خلافة بكسر الميم وتخييف اللام أي لا خديعة قال العلماء لقنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول ليعتق به عند البيع فيطلع به صاحب به على أنه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة ويرى له ما يرى لنفسه والمراد أنه إذا ظهر غش رد الثمن واسترد المبيع واختلف العلماء في هذا الشرط هل كان خاص بهذا الرجل أم يدخل فيه جميع من شرط هذا الشرط فعند أحمد ومالك في رواية عنه والمنصور بالله والامام يحيى أنه يثبت الرد لكل من شرط هذا الشرط وينبغي رد بالغش لمن لم يعرف قيمة الساع وقبده بعضهم - يكون الغش فاحشاً هو ثلث القيمة عنده قالوا إجماع المدعي الذي لا جله أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الرجل الخيار وأجيب بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما جعل لهذا الرجل الخيار لضعف الذي كان في عقله كما في حديث أنس المذكور فلا يلحق به إلا من كان مثله في ذلك بشرط أن يقول هذه المقالة ولهذا روى أنه كان إذا غش يشهد رجل من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعل بالخيار ثلاثاً فخرج في ذلك وجه - ذاية من أنه لا يصح الاستدلال بهذه القصة على ثبوت الخيار لكل مغبون وان كان صحيح العقل ولا على ثبوت الخيار لمن كان ضعيف العقل إذا غش ولم يقل هذه المقالة وهو - ثم ادرك الوجه وهو الحق واستدل بهذه القصة على ثبوت الخيار لمن قال لا خلافة سواء غش أم لا وسواء جد غشاً أو عيباً أم لا ويؤيده حديث ابن عمر الآخر والظاهر أنه لا يثبت الخيار إلا إذا وجدت خلافة لا إذا لم توجد لان السبب الذي ثبت الخيار لاجله هو وجود ما فيه من الخيار لا وجوده فلا خيار واستدل بذلك أيضاً على جواز الخيار للسفاهة

ابن سعد وسيرة ابن هشام وابن سعد الناس وفي البخاري كانت في غزوة تبوك وفي مسلم من حديث جابر قال أقبلنا من مكة إلى المدينة فيكون بالديسية أو عمرة القضية أو في الفتح أو جهة الوداع لكن جهة الوداع لأنهم غزوة بل ولا عمرة القضية ولا الديسية على الراجح فتعين الفتح وبه قال الباقين في (قابط أبي جلي وإعياء) أي تعب وكل يقال أعياء الرجل أو البعير في المشي ويستعمل لازماً وتعدى تقول أعياء الرجل وأعياء الله (فأتى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال جابر فقلت نعم (قال ما شأنك) أي ما حال وما جرى لك حتى تأخرت عن الناس (قلت أبطأ على جلي وأعياء فتخلفت عنهم) (نزل) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (يخبره) مضارع مجزئ أي يجذبه (يخبره) أي بهمه الموجهة من رأسها كالصولجان مع دلالة يلقطه به الراكب ما يلقط منه (ثم قال اركب فركبت فاقدر أيتها) أي الجمل (أكفه) أممه (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حتى لا يتجارزه (قال تزوجت قلت نعم قال بكرا) تزوجت (أم ثيباً)

بالمثنية وقد تطلق على البالغة وان كانت بكراً تجاوزاً ونساء والمراد بها الأم ذراه (قلت بل) تزوجت (ثيباً) هي سبيلة بنت مود الأوسية (قال أفلا) تزوجت (جارية) بكراً (تلاعها وتلاعبك) وفي رواية قال ابن أنس من (ثيباً) هو لعابها وفي أخرى فلا تزوجت بكراً انضاحك ونضاحكها وتلاعبك وتلاعها وقوله لعابها بكسر اللام وضبطه بعض

رواية البخاري بضمها أو قد تفسر الجهم ورواية الأعم أو تلاعبك باللعب المعروف ويؤيده رواية الغصن وجعله بعضهم من
اللاعب وهو الرقيق وفيه حصة على تزويج البكر وفضله تزويج الأبقار وملاعبة الرجل أهله (قلت ان لي اخوات) ولمسلم ان
عند الله ثلاثون تسعة نيات وإن كرهت أن آتين أو أجيبن عنهن ٤٥ (فأحيت ان أتزوج امرأتهم عنهن وعشطنهن)

بضم الشين أي تسرح شعرهن
(وتقوم عليهن) زاد مسلم
وتصلهن (قال) صلى الله عليه
وآله وسلم (أما) حرف تنبيه (أنك
قادم) على أهلك (فإذا قدمت)
عليهم (فالكيس الكيس) بفتح
الكاف والنصب على الأغصان
والكيس الجماع قال ابن الأعرابي
فيكون قد حضمه عليه لما فيه وفي
الاعتسال منه من الأجر لكن
فسره البخاري في موضع آخر من
جامعه هذا بأنه الولد واستشكل
وأجيب بأنه أما أن يكون قد
حضمه على طلب الولد واستعمال
الكيس والرفق فيه إذا كان جابر
لأولاده إذا ذك أو يكون قد أمره
بالتحفظ والتوقي عند أساية
الأهل مخافة أن تكون
حائضا فيقدم عليها الطول الغيبة
وامتداد الغربة والكيس شدة
المحافظة على الشيء قاله الخطابي
وقيل الولد العقل لما فيه من
كثير جماعة المسلمين ومن
القوائد الكثيرة التي يحافظ
على طلبها ذوو العقل (ثم قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (أن يبيع
جملك قلت نعم فاشترامني بأوقية)
وكانت في القديم أربعين درهما
وزنهما أفعولة والجمع الأوقا
مشدد أو قد تخفف ويجوز فيها

كما أشار إليه المصنف وغيره وهو استدلال صحيح لكن بشرط أن يطلب ذلك من الإمام
أو الحاكم قرابة من كان في نصرته سقمه كما في حديث أنس قوله في عقدة العقدة العقل كما
يشعر بذلك التفسير المذكور في الحديث وفي التلخيص العقدة الرأى وقيل هي العقدة
في اللسان كما يشعر بذلك ما في رواية ابن عمر أنهم أخذوا لسانه وكذلك قوله فكسرت لسانه
وعدم أفصاحه بلفظ الخلابة حتى كان يقول لا خذابة بادل اللام ذالام مجعمة وفي رواية
لمسلم أنه كان يقول لا خذابة بادل اللام نونا ويدل على ذلك أيضا قوله تعالى واحلل
عقدة من لسانى ولم يذكر في القاموس الا عقدة اللسان قوله سنع بالسين المهملة ثم الفاء
ثم العين المهملة أي ضرب والمأمومة التي بلغت أم الرأس وهي الدماغ أو الجلدة الرقيقة
التي عليه قوله ثم أنت بالخيار ثلاثا استدل به على أن مدة هذا الخيار ثلاثة أيام من دون
قيادة قال في الفتح لأنه ~~حكم~~ ورد على خلاف الأصل فيقصره على أقصى ما ورد فيه
ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع وأغرب بعض
المالكية فقال إنما قصره على ثلاث لأن معظم بيعه كان في الرقيق وهذا يحتاج إلى دليل
ولا يكفي فيه مجرد الاحتمال انتهى قوله وعن محمد بن يحيى بن حبان بفتح الحاء المهملة
وعن غيره صاحب الصحيح المعروف بابن حبان بكسر الحاء

(باب اثبات خيار الجاس)

(عن حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيعتان بالخيار ما لم يتفرقا وقال
حق يتفرقان صدقا وينا بورك لهما في بيعهما ما وان كدبا وكتمان تحت بركة بيعهما
وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول
أحدهما ما أحبه اختار وما قال أو يكون بيع الخيار وفي لفظ إذا تباع الرجلان فكل
واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا أو كانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فان خيرا أحدهما الآخر
فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد ان تباعا ولم يتفرقا أحدهما الآخر ففقد
وجب لبيع متفق على ذلك كله وفي لفظ كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا لا بيع الخيار
متفق عليه أيضا وفي لفظ المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا
البيع الخيار وفي لفظ إذا تباع المتبايعان بالبيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه
ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار فإذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب قال نافع
وكان ابن عمر رحمه الله إذا باع رجلا فاراد أن لا يقبله قام فشى هنية ثم رجع آخرجهما
قوله البيعتان بتشديد التثنية يعني البائع والمشتري والبيع هو البائع أطلق على

وقية بغير الاء وهي لغة عامرية وفي رواية بخمس أوقا وزادني أوقية وفي أخرى بأوقيتين ودرهم أو درهمين وفي أخرى بأوقية
ذهب وفي أخرى بأربعة دنانير وفي أخرى بعشرين دينارا قال البخاري وقول الشعبي بوقية أكثر قال عياض سبب اختلاف
الروايات أنهم رويها بالفتح فالمراد أوقية ذهب كما فسره سالم بن أبي الجعد عن جابر ويحمل عليه رواية من روى أوقية وأطلق ومن

روى خمسة أرواق فالمراد من الفضة فهي قيمة وقية مذهب ذلك الوقت فالأخبار عن وقية الذهب هو أخبار عمر بن الخطاب
وأرواق الفضة أخبار عمر بن الخطاب أصله الوفاة ومحمد بن أن يكون هذا كله زيادة على الأوقية كما جاز في رواية فلان لم يذكر في رواية فلان
فيحصل أنها كانت يومئذ أوقية ورواية ٤٦ أوقيتين يحتمل أن أحدهما من والآخر زيادة كما قال وزادني أوقية وقوة

المشتري على سبيل التغليب أولان كل واحد من اللغتين يطلق على الآخر كما سلف قوله
بالخيار بكسر اللام المجهمة اسم من الاختيار أو التخيير وهو طلب خبر الأصغر من أصغره
البيع أو فضله والمراد بالخيار هنا خيار المجلس قوله ما لم يقتض فاقداً يختلف هل المقتضى
التفرق بالأبدان أو بالأقوال فابن عمر رحمه الله على التفرق بالأبدان كما في الرواية المذكورة
عنه في الباب وكذلك رحمه الله أبو برزة الأسدي حكى ذلك عنه أبو داود قال صاحب الفتح
ولا يعلم أنه ما خالف من الصحابة قال أيضاً ونقل فعاب عن الفضل بن سنان أنه يقال افتقرنا
بالكلام وتفرقنا بالأبدان ورواه ابن العربي بقوله وما تفرق الذين أوتوا الكتاب فانه ظاهر
في التفرق بالكلام لانه بالاعتقاد وأجيب بأنه من لازمه في الغالب لأن من خالف آخر
في عقيدته كان مستعداً لمعارفته أيام يدينه ولا يخفى ضعف هذا الجواب والحق
حاصل كلام الفضل على الاستعمال بالحقيقة وإنما استعمل أحدهما في موضع
الآخر اتساعاً انتهى وبقيت حمل التفرق على تفرق الأبدان ما رواه البيهقي من حديث
عمر بن شبيب عن أبيه عن جده بإفظ حتى ينفردا من مكانهما وروايات حديث
الباب بعضها بإفظ التفرق وبعضها بإفظ الافتراق كما عرفت فإذا كانت حقيقة
كل واحد منهما مخالفة للحقيقة لاخر كما سلف فينبغي أن يحمل أحدهما على
الماز توسماً وقد دل الدليل على إرادة حقيقة التفرق بالأبدان فيحمل ما دل على التفرق
بالأقوال على معناه المجازي ومن الأدلة الدالة على إرادة التفرق بالأبدان قوله في حديث
ابن عمر المذكور ما لم ينفردا وكانا جميعاً وكذلك قوله وان تفرقا بعد ان تبايا ما لم ينفردا
واحد منهما البيع فقد وجب البيع فان فيه البيان الواضح ان التفرق بالبدن قال
الخطابي وعلى هذا وجدنا أمر الناس في عرف اللغة وظاهر الكلام فاذا قيل تفرق
الناس كان المفهوم منه التفرق بالأبدان قال ولو كان المراد تفرق الأقوال كما يقول
أهل الرأي لخلا الحديث عن الفائدة وسقط معناه وذلك ان العلم محط بان المشتري
ما لم يوجده منه قبول المبيع فهو بالخيار وكذلك البائع خياره في ملكه ثابت قبل أن
يقبل البيع وهذا من العلم العام الذي استقر به قال وثبت ان المتبايعين هما
المتعاقدان والبيع من الأسماء المشتقة من أفعال الفاعلين ولا يقع حقيقة الأبعد
حصول الفعل منهم كمقاولهم زمان وسارق وإذا كان كذلك فقد صح ان المتبايعين هما
المتعاقدان وليس بعد العقد تفرق الا التفرق بالأبدان انتهى فتعروا ان المراد بالتفرق
المذكور في الباب تفرق الأبدان وبهذا تمسك من أثبت خيار المجلس وهم جماعة من
الصحابة منهم علي بن أبي طالب وأبو برزة الأسدي وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة
وغیرهم ومن التابعين شريح والشعبي وطاوس وعطاء بن أبي مليكة نزل ذلك عنهم

ودرهما أو درهماين موافق
لقوله في بعض الروايات وزادني
قيراطاً ورواية عشرين ديناراً
محمولة على دينار صغير كانت أهم
على أن الجمع بهذا الطريق فيه
بعض في بعض الروايات ما لا يقبل
شيئاً من هذا التأويل وقال
الحافظ الشوكاني في نيل الأوطار
وقد جمع بين هذه الروايات بما
لا يخلو عن تكلف قال السهيلي
وروى من وجه صحيح انه كان يزيد
درهما مدرهما وكما زاده درهما
يقول قد أخذته بكذا والله يفقر
لك فكان جابر انصد بذلك كثرة
استغفار النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وفي رواية قال بعني بأوقية
فبعته واستثنت جلالة إلى أهلي
وفي أخرى أنفرت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ظهره إلى
المدينة وفي أخرى لك ظهره إلى
المدينة قال البخاري الاشتراط
أكثر وأصح عندي واحتج به أحد
على جواز بيع دابة بشرط البائع
لنفسه ركوبها إلى موضع معلوم
قال المرداوي وعليه الأصحاب
وهو المعمول به في المذهب وهو
من المفردات وعنه لا يصح وقال
مالك يجوز إذا كلت المسافة
قريبة وقالت الشافعية والحنفية
لا يصح سواء بعدت المسافة أو

قريب لحديث النبي عن بيع وشرط وأجابوا عن حديث جابر بأنه واقعة عين تنطرق إليه الاحتمالات البخاري
لانه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يعطيه الثمن هبة ولم يرد حقيقة البيع بدليل آخر القصة أو أن الشرط لم يكن في نفس العقد
بل سابقاً فلم يؤثر ويحاج بان حديث النبي عن بيع وشرط مع ما فيه من المقال هو أعم من حديث الباب مطلقاً فيبيّن العام

على الخاص أقاده الحافظ الشوكاني في نهج الاوطار وفي رواية النفساني أخذته كذا وأمرتك ظهره الى المدينة فزال
الاشكال ولكن انتصرا الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقفة من تظاهر حديث الباب وأجاب عن أجوبة المخالفين له
جوابا شافيا لا يحتفل به هذا المقام بسطه فراجع به بتضحك الحق الاحق ٧٤ بالاتباع (ثم قدم رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) المدينة (قبلي) وقد مدت

بالغداة فختنا (أى هو وغيره من
الصباية (الى المسجد فوجدته)
صلى الله عليه وآله وسلم (على باب
المسجد فقال الآن قدمت قلت
نعم قال فدع) أى اترك (جلالك
فأدخل) أى المسجد (فصل
ركعتين) فيه (فدخلت) المسجد
(فصلت) فيه ركعتين وفيه
استحبها ما عند القدوم من سفر
(فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم
(بلا لأن ينزلنى أوقية فوزن لى
بلال فارجح) لى (فى الميزان) وهو
محمول على أذنه صلى الله عليه
 وآله وسلم له فى الارجاج له لأن
الوكيل لا يرجح الا بالاذن
(فانطلقت حتى ولدت) أى أدبرت
(فقال ادع لى جابرا قلت الآن
يرد على الجبل ولم يكن شئ أبغض
الى منى) أى من رد الجبل (قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (خذ
جلالك ولا تخف) وفى هذا الحديث
مباشرة الكبير والشريف شرا
المواضع وان كان له من يكتفيه
اذا فعل ذلك على سبيل التواضع
ولا قداده بالنبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فلا يشك أحدا أنه كان
له من يكتفيه ما يريد من ذلك
ولكنه كان يفعله تعليميا وتشريعا
كذا فى الفتح وهذا الحديث

البخارى ونقل ابن المدينى القول به أيضا عن سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبي ذئب
من أهل المدينة وعن الحسن البصرى والاوزاعى وابن جريج وغيرهم وبالع ابن حزم
فقال لا يعرف له مخالف من التابعين الا الضعيف وحده ورواية مكذوبة عن شريح
والصحيح عنه القول به ومن أهل البيت الباقر والصادق وزيين العابدين وأحمد بن عيسى
والناصر والامام يحيى نقل ذلك عنهم صاحب الجرح وحكاه أيضا عن الشافعى وأحمد
واسحق وأبى نوروذهبت المالكية لابن حبيب والخنفية كاهم وابراهيم الضعيف الى أنها
اذا وجبت الصفقة فلا خيار وحكاه صاحب الجرح عن النورى والابن والامامية
وزيد بن على والقاسمية والغنيمى قال ابن حزم لا نفعل لهم سلفا لابراهيم وحده وهذا
المخلاف انما هو بعد التفرق بالاقوال واما قبله فالتحليل ثابت اجماعا كما فى الجرح ولاهل
القول الاخر أجوبة عن الاحاديث القاضية بنبوت خيار المجلس فمن من رده
لكونه معارض لما هو أقوى منه فهو قوله تعالى واشهدوا اذا اتى بكم عليه ثم قالوا لو ثبت
خيار المجلس كانت الرتبة غير مفيدة لان الشاهد ان وقع قبل التفرق لم يطابق الامر
وان وقع بعد التفرق لم يصادف محلا وقوله تعالى تجارة عن تراض فانما تبدل على
أن بمجرد الرضا يتم البيع وقوله تعالى اوفوا بالعقود لان الرافع عن موجب العقد
قبل التفرق لم يقبضه ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمون على شروطهم
والخيار بعد العقد يفسد الشرط ومنه حديث التحالف عند اخذ خلاف المتبايعين
لاقتضائه الحاجة الى العين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت خيار المجلس لكان كافيا
فى رفع العقد ولا يفتنى ان هذه الادلة على فرض شمولها للمجلس النزاع اعم مطلقا فيبقى
العام على الخاص والمصير الى الترجيح مع امكان الجمع غير جائز كما تقر فى وضعه
ومن أهل القول الثانى من أجاب عن احاديث خيار المجلس بأنها منسوخة بهذه
الادلة قال فى الفتح ولا جهة فى شئ من ذلك لان النسخ لا يثبت بالاحتمال والجمع بين الحديثين
مهما أمكن لا يصارعه الى الترجيح والجمع هنا ممكن بين الادلة المذكورة غير
تعسف ولا تكلف انتهى وأجاب بعضهم بأن اثبات خيار المجلس مخالف للقياس الجلى
فى الحاق ما قبل التفرق بما بعده وهو قياس فادى الاعتبار لصادق النص وأجاب
بعضهم بأن التفرق بالابدان محمول على الاستصحاب تحسبنا المعاملة مع المسلم ويحجب
عنه بأنه خلاف الظاهر فلا يصار اليه الدليل وهكذا يجاب عن قول من قال انه
محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف وقيل انه يحمل التفرق المذكور فى الباب
على التفرق فى الاقوال كفى عقد النكاح والاجارة قال فى الفتح وتعقب بأنه قياس مع
ظهور الفارق لان البيع ينقل منه ملك رقبته المبيع ومنه مخلاف ما ذكر وقيل

أخرجه البخارى فى نحو عشرين موضعا وأخرجه مسلم وابودود والترمذى والشافعى الفاظ مختلفة وأسانيد متغايرة
(عن) عبد الله (بن عمر رضى الله عنه انه اشترى ابلاهما) يكسر الهاء وسكون الياء جمع أهيم وهما وهى الابل التى جأ
الهيام وهو دأب شبيه الاستسقاء تشرب منه فلا تروى وقال فى القاموس الهيم الابل العطاش والهيام العطاش الموسون

وكسحاب ما لا يتألك من الرمل فهو ينال ابد او هو من الرمل ما كان ترابا قاطبا يساو يضمن ورجل هاتم وهو يوم تمسح و هيان
عطشان والهيام بالضم كالجنون من العشق والهيام المفاضة بلا ما هو داء يصيب الابل من ما تشربه مستنقعا فهي هيام (من
رجل) اسمه نواس يفتح النون وتشديد ٤٨ الواو وبعد الالف سين مهـ له وللقابسي كـ ما في الفتح بكسر النون

والتحفيف (وله فيها شريك)
قال في الفتح لم أقف على اسمه (بخاء)
شريكه الى ابن عمر فقال له
ان شريكى باعك ابلا هياما ولم
يعرفك (بكون العين أو بتشديد
الراء من التعريف أى لم يعلمك
انها هيم (قال) اى ابن عمر
لنواس (فاستنقعا) فعل امر
من الاستيقاق وزاد في رواية ابن
ابى عمر قال فاستنقعا اذ اى ان كان
الامر كما تقول فارفعهما قال
(فلما ذهب) أى نواس (يستاقها)
اى ليرفعهما استدرج ابن عمر
(قال دعها) اى اتركها
(رضينا بقضاء رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أى بحكمه
(لاعدوى) قال الخطابي لا عرف
للاعدوى هنا معنى الآن يكون
الهيام داء من شأنه أن من وقع به
اذا رعى مع الابل حصل لها مثله
وقال غيره لها معنى ظاهر اى
رضيت بهذا البيع على ما فيه من
العيب ولا أعدى على البائع كما
واختاره هذا التأويل ابن التين
ومن تبعه قال الداودى معناه
التمس عن الاعتماد والظلم وقال
أبو على الهجرى في النوادر الهيام
داء من ادواء الابل يحدث عن
شرب الماء النجل اذا كثر طعمه
ومن علامة حدوثه اقبال البعير

المرا ديا المتبايعين المتساومين قال في الفتح ورد بأنه مجاز فالجل على الحقيقة أو ما يقرب
منها أولى وقد احتج الطحاوى على ذلك بآيات وأحاديث استعمل فيها المجاز وتعقب
بأنه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع استعماله في كل موضع قال البيضاوى ومن
نفى خيار المجلس اتركه كـ مجازين لـ له التفرق على الاقوال وحـ له للمتبايعين
على المتساومين وأيضا فكلام الشاوع يمان عن الحمل عليه لانه يصير نقـ ديره ان
المساومين ان شاء الله البيع وان شاء الله يعقدها وهو يحصل حاصل لان كل أحد
يعرف ذلك ولاهـ لى القول الآخر أجوبة غير هذه منها ما سأتى في آخر الباب ومنها
غيره وقد بسطها صاحب الفتح وأجاب عن كل واحد منها وقد ذكرنا هنا ما كان
يحتاج منها الى الجواب وتركنا ما كان ساقطا فن أحب الاستيفاء فليرجع الى المطولات
وقد اختلف القائلون بأن المراد بالتفرق تفرق الأبدان هل له حد ينتهى اليه أم لا
والمشهور الرابع من مذاهب العلماء على ما ذكره الحفاظ أن ذلك موكول الى
العرف فكل ماعد في العرف تفرق فاحكم به وما لا فلا قوله فان صدقنا أى صدق
البائع في اخبار المشتري وبين العيب ان كان في السلعة وصدق المشتري في قدر الثمن
وبين العيب ان كان في الثمن ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وذكر
أحدهما تأكيذا كبدل الآخر قوله محقت بركة بيعهما ما يحتمل أن يكون على ظاهره وان شؤم
التدليس وان كذب وقع في ذلك العقد فحق بر كته وان كان أجورا والكاذب
ما زورا ويحتمل أن يكون ذلك مختصا بمن وقع منه التدليس بالعيب دون الآخر
ورجح ابن ابي حزة قوله أو بـ قول أحدهـ صاحبـه اختاروا بما قال أو يكون بيع
الخيار قد اختلف العلماء في المراد بقوله لا يبيع الخيار فقال الجمهور هو استنقاع من
امتداد الخيار الى التفرق والمراد انه ما ان اختار امضاء البيع قبل التفرق
فقد لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق فالتقدير الا البيع الذى جرى فيه الخيار
وقبل هو استنقاع من انقطاع الخيار بالتفرق والمراد بقوله أو بخير أحدهما الآخر
اى في شرط الخيار مدة معينة فلا ينقض الخيار بالتفرق بل يبقى حتى تضى المدة حكماء
ابن عبد البر عن أبي ثور ربح الاول بأنه أقل في الاضمار ولا يخفى ان قوله في هذا الحديث
فان خير أحدهما الآخر فتبايها على ذلك فقد وجب البيع معين لاحتمال الاول
وكذلك قوله في الرواية الاخرى فاذا كان بينهما عن خيار فقد وجب وفي رواية لانساق
الا ان يكون البيع كان عن خيار فان كان البيع عن خيار وجب البيع وقيل هو
استنقاع من اثبات خيار المجلس والمعنى أو خير أحدهما الآخر فيضار عدم ثبوت خيار
المجلس فينتفى الخيار قال في الفتح وهذا ضعف هذه الاحتمالات وقيل المراد بذلك انها

على الشمس حيث دارت واستقرت على كاهه وشربه وبدنه يقص كالدائب فاذا أرا صاحبـه
استبانة أمره استبان له فان وجد ربحه مثل ربح الخمرة فهو أهيم فن شرب بوله أو بهره أصابه الهيام انتهى قال في الفتح وبهذا
يتضح المعنى الذى شنى على الخطابي وابداه احتمالا والحديث على هذا التأويل يصير في حكم المرفوع أى لا هدى ولا طيرة

وعلى تأويل ابن التين يصير موقوفا من كلام ابن عمرو على الذي اختزنه جري الجدي في جمعة وفي الحديث جواز بيع الشيء المعيب اذا بينه البائع وورق به المشتري سواء بينه قبل العقد أو بعده ولكن اذا أخر بمانه عن العقد ثبت الخيار للمشتري وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه وتوقى ظلم الرجل الصالح وذكر الجدي في آخر ٤٩ الحديث قصة قال وكان نواس يجالس ابن

عمرو وكان يضضكه فقال له يوما وددت أن لي أبا قبيس ذهبا فقال له ابن عمر ماتت ضنعه به قال أموت عليه (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال حجم أبو طيبة) بفتح الطاء المهمله وسكون النحسة وقع الموحدة واهمه نافع على الصحيح فعند أحمد وابن السكن والطبراني من حديث حميدة ابن مسعود أنه كان له غلام حجام يقال له نافع أبو طيبة فأنطق إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن خراجته الحديث وحكى ابن عبد البر أنه ديار ورواه في ذلك لأن ديار الحجام تابعي فعند ابن منده من طريق بسام الحجام عن ديار الحجام عن أبي طيبة الحجام قال حجت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في الكنى أن ديار الحجام بروى عن أبي طيبة لأنه أبو طيبة نفسه وذكر البغوي في الصحابة بإسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة وقال العمدة كرى الصحيح أنه لا يعرف اسمه (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فأمر له بصاع من غروا أمرا له وفي رواية وكلم مواليه وهم بنو حارثة على الصحيح ومولاه منهم محبصة بن مسعود وأما جيع على طريق

بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا ولو قبل التفرق والأأن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق قال في الفتح وهو قول يجمع التأويلين ويؤيده ما وقع في رواية للبخاري باللفظ لا يبيع الخيارا ويقول لصاحبه اختران حلت أو على التقسيم لا على الشك قوله أو يخير باسكان الرأى اعطاه على قوله ما لم يتفرقا ويحتمل نصب الرأى على أن أو عني إلا أن كما قيل إنما كذلك في قوله أو يقول أحدهما لصاحبه اختر قوله قال نافع وكان ابن عمر هو موصول بإسناد الحديث ورواه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب إلى أن التفرق المذكور بالابدان كما تقدم (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستعيله رواه الخمسة إلا ابن ماجه ورواه الدارقطني وفي لفظ حتى يتفرقا من مكانهما وعن ابن عمر قال بعث من أمير المؤمنين عثمان مالا بالوادي بمال له بصير فلما تباعدنا رجعت على عتي حتى خرجت من بينه خشية أن يراذني البيع وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يفرقا رواه البخاري وفيه دليل على أن الرؤية حالة العقد لا تشترط بل كفي الصنة أو الرؤية المتقدمة) حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا البيهقي وحسنه الترمذي وفي الباب عن أبي برزة عند أبي داود وابن ماجه بإسناد رجاله ثقات أن رجلا باع فرسا بعلام ثم أقام بقبضة يومهما وأبليت ما يعني البائع والمشتري فلما أصبحا من الغد حضر الرجل فقام الرجل إلى فرسه يسرجه فقدم فاقى الرجل وأخذ به بالبيع فابى الرجل أن يدفعه إليه فقال يني وبينك أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتيا أبا برزة فقال أترضيان أن أقضي بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا زاد في رواية أنه قال ما أرا كما افترقتما وفي الباب أيضا عن سمرة عند النسائي وعن ابن عباس عن ابن جابر عن جابر عن عبد البر أنهما كانا في الجاهلية فحدث قوله صفقة خيار بالرفع على أن كان تامة وصفة فاعلها والتقدير الآن توجد أو تحدث صفقة خيار والنصب على أن كان ناقصة واسمها مضمر وصفة خبر والتقدير الآن تكون الصفقة صفقة خيار والمراد أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه اختر أمضاه البيع أو فضضه فاختارا أحدهما ثم البيع وإن لم يتفرقا كما تقدم قوله خشية أن يستعيله بالنصب على أنه مقول له واستدل بهذا القائلون بعدم ثبوت خيار المجلس وقد تقدم ذكرهم قالوا الآن في هذا الحديث دليل على أن صاحبه لا يملك الفسخ إلا من جهة الاستقالة وأجيب بأن الحديث حجة عليهم لا لهم ومعناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن

٧ نيل خا الجاز كما يقال بنو فلان قتلوا رجلا ويكون القتال واحدا وأما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني بياضة فهو وهم فإن مولاهم آخره قال له أبو هند (أن يخففوا من خراجهم) بفتح الخاء المعجمة ما يقرده السيل على عبده أن يؤديه إليه بكل يوم أو شهرا أو نحو ذلك وكان خراجهم ثلاثة أصع فوضع عنه صاعا كما في حديث رواه الطحاوي وغيره وفيه جواز إطعامه

وأخذ الأجرة عليها وحديث النسي عن كسب الخجاء محمول على التنزيه والكراهة انما هي على الخجاء لا على المستعمل له
 اضروته الى الجعامة وعدم ضرورة الخجاء لكثرة غير الجعامة من الصنائع ولا يلزم من كونها من المكاسب الدينية ان لا تشرع
 قال كساح أي الكساح أسوأ حالا من ٥٠ الخجاء ولو توأما الناس على تركه لا مبرهم قاله الحافظ في الفتح وقد تقدم تحقيق

الكلام في ذلك وهذا الحديث
 أخرجه أبو داود في البيوع
 (عن ابن عباس رضي الله عنهما
 قال احتجيم النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وأعطى الذي حجه)
 أي صاعا من تمر كافي الحديث
 السابق (ولو كان) أي الذي
 أعطاه من الأجرة (حراما لم يعطه)
 وهو نص فيباحه أجرة الخجاء
 وفيه استبعاد الأجر من غير
 تسببه أجرة وإعطائه قدرها
 وأكثر أو كان درهما ولو ما فوق
 العمل على العادة وأخرجه
 أيضا في الأجرة وأبو داود في
 البيوع (عن عائشة رضي
 الله عنها أنها شترت غرقة) ضم
 النون والراء وبكسرهما وبالفتح
 المفتوحة وسادة صغيرة (فيها
 تصاوير) حيوان (فلما رآها رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قام على الباب فلم يدخله قالت
 فعرفت في وجهه) صلى الله عليه
 وآله وسلم (الكراهة فتلت
 يارسول الله أتوب الى الله والى
 رسوله ماذا أذنت) فيه جواز
 التوبة من الذنوب كلها أجمالا
 وان لم يستحضر التائب خصوص
 الذنب الذي حصلت به مؤاخذته
 (فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ما بال هذه الفرقة قلت
 اشترىتم الله لتعبد عليها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أصحاب هذه الصور المصويرين أيضا
 ماله روح على أي وجهه كان كاتبا أو بالعكس في الحادثة في هذا الزمان وغيرها (يوم القيامة يعذبون فيقال لهم) على سبيل
 النسيك والتجيز (أحيوا) بفتح الهمزة (ما خلقتم) صوريتم كصورة الحيوان (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان البيت الذي

يحتار فيه البيع فالمراد بالاستقالة فسخ النادم منها للبيع وعلى هذا حله الترمذي وغيره
 من العلماء قالوا ولو كانت الفرقة بالكلام لم يكن له بار بعد البيع ولو كان المراد حقيقة
 الاستقالة لم تنفعه من المفارقة لانها تختص بعلم السارق وقد أثبت في أول الحديث
 الخيار ومده الى غاية التفرق ومن العلوم ان من له الخيار لا يحتاج الى الاستقالة فتعين
 حملها على الفسخ وحلوا في الحل على الكراهة لانه لا يبق بالمرور وحسن معاشرة المسار
 لان اختيار الفسخ حرام قوله رجعت على عقبي الخ قيل لعلمه لم يبلغ ابن عمر حديث عمرو
 ابن شعيب المذكور في الباب ويمكن ان يقال انه بلغه ولكنه عرف انه لا يدل على التحريم
 كما تقدم والمراد بقوله بالوادي وادي القرى قوله ان يراذني بتشديد الدال وأصله يراذني
 أي يطلب مني استداده قوله وكانت السنة الخ يعني ان هذا هو السبب في خروجه من
 بيت عثمان وانه فعل ذلك ليجب البيع ولا يبقى لعثمان خيار في فسخه

(أبواب الربا)

قال لم يخشع في الكشف كذب بالواو على لغة من يشغى كما كتبت الصلاة والزكاة
 وزيدت الالف بعدها شبيه بابو الجع وقال في الفتح الربا منه وروى عنه وهو شاذ وهو
 من ربا يربو في كذب بالالف ولا يكون وقع في خط الله ما خف بالواو اه قال الثراء انما كتبه
 بالواو لان أهل الجب زعموا الخط من أهل الحيرة ولفظهم الربوا فعملهم الخ خط على صورة
 لغتهم قال وكذا قرأ أبو جهم العدي بالواو وقرأ حمزة والكسائي بالالف بسبب
 كسرة الراء وقرأ الباقون بالتخفيف لفتح الباء قال ويجوز كنبه بالالف والواو والياء اه
 وثبتته ديوان وأجاز الكوفيون كتابة تنقيته بالياء بسبب الكسرة في أوله وغلطهم
 البصريون قال في الفتح وأصل الربا الزيادة اما في نفس الشيء كقوله تعالى اهتزت وربت
 واما في مقابله كدرهم بدرهمين فقول هو حقيقة ثم علة ويطلق الربا على كل مبيع محرم اه
 في الثاني زاد ابن مريج انه في الثاني حقيقة ثم علة ويطلق الربا على كل مبيع محرم اه
 ولا خلاف بين المسلمين في تحريم الربا وان اختلفوا في تفاصيله

(باب التشديد فيه)

(عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن آكل الربا وموكله وشاهديه
 وكاتبه رواد الخمسة وصحبه الترمذي غير ان لفظ الفاسق آكل الربا وموكله وشاهديه
 وكاتبه اذا عملوا ذلك معا ونون على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة وعن
 عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درهم ربا
 يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زينة رواء أحمد) حديث ابن مسعود أخرجه

أبو داود في البيوع (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال احتجيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الذي حجه)
 أي صاعا من تمر كافي الحديث السابق (ولو كان) أي الذي أعطاه من الأجرة (حراما لم يعطه)
 وهو نص فيباحه أجرة الخجاء وفيه استبعاد الأجر من غير تسببه أجرة وإعطائه قدرها
 وأكثر أو كان درهما ولو ما فوق العمل على العادة وأخرجه أيضا في الأجرة وأبو داود في
 البيوع (عن عائشة رضي الله عنها أنها شترت غرقة) ضم النون والراء وبكسرهما وبالفتح
 المفتوحة وسادة صغيرة (فيها تصاوير) حيوان (فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قام على الباب فلم يدخله قالت فعرفت في وجهه) صلى الله عليه وآله وسلم (الكراهة فتلت
 يارسول الله أتوب الى الله والى رسوله ماذا أذنت) فيه جواز التوبة من الذنوب كلها أجمالا
 وان لم يستحضر التائب خصوص الذنب الذي حصلت به مؤاخذته (فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ما بال هذه الفرقة قلت اشترىتم الله لتعبد عليها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أصحاب هذه الصور المصويرين أيضا
 ماله روح على أي وجهه كان كاتبا أو بالعكس في الحادثة في هذا الزمان وغيرها (يوم القيامة يعذبون فيقال لهم) على سبيل
 النسيك والتجيز (أحيوا) بفتح الهمزة (ما خلقتم) صوريتم كصورة الحيوان (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان البيت الذي

فيه) هذه (المور لا تدخل الملائكة) عام مخصوص فالمراد غير الحفظة أما الحفظة فلا يفارقون الانسان الا عند الجماع والخلاء
كما عند ابن عدي وضمنه والمراد بالصورة صورة الحيوان فلا بأس بصورة الاشجار والحيال ونحو ذلك مما لا روح له ويدل له قول
ابن عباس في مسلم لرجل ان كنت ولا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لا نفس له **واما الصورة التي تقع في البساط والوسادة**
وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة

بسيهم السكن قال الخطابي انه عام
في كل صورة اه واذا حصل
الوعيد لم يصانعها فهو حاصل
لمستعملها لانها لا تصنع
الاتمستعمل فاصانع سبب
والمستعمل مباشر فيكون أولى
بالوعيد ويستفاد منه انه لا فرق
في تحريم النمر وغيره ان تكون
صورة لها طل أولا ولا بين أن
تكون مدهونة أو منقوشة أو
منقورة أو منقوشة أو معكوسة
خلا فالمن استغنى النسخ وادعى
انه ليس بتصوير ووجه المطابقة
بين الحديث والترجمة من جهة
ان الثوب الذي فيه الصورة
يشترك في المنع منه الرجال
والنساء فحديث ابن عمر يدل على
بعض الترجمة وحديث عائشة
على جمعها وقال الكرماني
الاشترائهم من التجارة فكيف
يدل على المنع الذي هو التجارة
التي عقد عليها عقد الباب وأجاب
بان حرمة الجز مستلزمة لحرمة
الكل فهو من باب اطلاق الكل
وارادة الجز وقال ابن المنير الظاهر
ان البخاري أراد الاستشهاد على
صحة التجارة في النمارق المصورة
وان كان استعملها مكرها
لانه صلى الله عليه وآله وسلم انما

ايضا ابن حبان والحاكم وصححه وأخرجه مسلم من حديث جابر بلفظ ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لعن آكل الربا وعقوله اهدى لهم سواء في الباب عن علي عليه
السلام عنه داود السائي وعن أبي جحينة تقدم في أول البيع وحديث عبد الله بن حنظلة
وأخرجه أيضا الطبراني في الأوسط والكبير قال في جمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح
ويشهد له حديث البراء عند ابن جرير بلفظ الربا ثلثان وستون بابا أدناها مثل اتيان الرجل
أمه وحديث أبي هريرة عند البيهقي بلفظ الربا سبعون بابا أدناها الذي يقع على أمه
وأخرج ابن جرير عنه نحوه وكذلك أخرجه عنه نحوه ابن أبي الدنيا وحديث عبد الله بن
مسعود عند الحاكم وصححه بلفظ الربا ثلثة وسبعون بابا يسرها مثل أن يتكلم الرجل
أمه وان أربى الربا عرض الرجل المسلم قوله أكل الربا بعد الهزيمة وموكله بسكون الهزيمة
بعد الميم ويجوز ابد الهاو أو أي ولعن مطعمه غير مسمى أخذ المال آكله ودافعه مؤكلا
لان المقصود منه الاكل وهو أعظم منافعه وسببه اتلاف أكثر الاشياء قوله وشاهده
رواية أبي داود بالافراد والبيهقي وشاهده أو شاهده قوله وكاتبه فيه دليل على تحريم
كتابة الربا اذا علم ذلك وكذلك الشاهد لا يحرم عليه الشهادة الامع العلم فاما من كتب أو
شهد غير عال فلا يدخل في الوعيد ومن حمله ما يدل على تحريم كتابة الربا وشهادته وتحليل
الشهادة والكتابة في غيره قوله تعالى اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وقوله
تعالى واشهدوا اذا تباعدتم فامروا بالكتابة والشهادة فيها أحله وفهم منه تحريمها فيها
حرمة قوله أشهد من ست وثلاثين الخ يدل على ان معصية الربا من أشد المعاصي لان
المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي في غاية الفظاعة والشناعة بقدر العدد المذكور
بل أشد منها لاشك انهم قد تجاوزت الحد في القبح وأقبح منها استطالة الرجل في عرض
أخيه المسلم ولهذا جعلها الشارع أربى الربا وبعد الرجل يتكلم بالكلمة التي لا يجد لها المدة
ولا تزيد في ماله ولا جاهد فيكون انما عند الله أشد من انهم من زنى ستا وثلاثين مرة هذا ما لا
يصنع به بنفسه عاقل نسأل الله تعالى السلامة آمين آمين

• (باب ما يجزى فيه الربا) •

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب الا
مثلا بمثل ولا تنهوا بعضهم الى بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تنهوا
بعضهم على بعض ولا تتبعوا منهم ما عاتبوا به من متفق عليه * وفي لفظ الذهب بالذهب
والفضة بالفضة والبر بالبر والعبير بالعبير والقر بالقر والمخ بالمخ مثلا بمثل لا يحدف زاد
أو استزاد فقد أربى الاخذ والمأطى فيه سواء روى أحمد والبخاري * وفي لفظ لا تتبعوا

أنكر على عائشة استعمالها ولم يأمرها بفسخ البيع والحديث أخرجه أيضا في النكاح واللباس وبدء الخلق ومسلم في اللباس
قال في الفتح وفي بعض طرق الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نكح عائشة بعد ذلك والنوب الذي فيه الصورة يشترك
في المنع منه الرجال والنساء (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر) قال في الفتح لم أقف

على تعيينه (فكنت على بكر) بفتح الباء وسكون الكاف ولد الناقة أول ما يركب (صعب) أي نقور ما يكون لم يذل وكان (لعمري)
ابن الخطيب رضي الله عنه (فكان يغلبني في تقديم أمام القوم فيجزه عمر ويرده ثم يقدم فيجزه عمر ويرده) ذكر ذلك بيانا لصعوبة
هذا البكر فلماذا ذكره بالغاء (فقال) (م) التي صلى الله عليه وآله (وسلم) لعمري بعينه قال (عمر) هولاء يا رسول الله قال

بعينه فباعه من رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) زادني
الهبة فاشترى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم (فقال النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم هو) أي الجمل
(لثيا عبد الله بن عمر) - نعبه
ماشت) من أنواع التصرفات
وهذا وضع الترجمة فانه صلى
الله عليه وآله وسلم وهب
ما يتاعه من ساعتها ولم ينكر
البائع فكان قاطع الخيارات لان
سكونه نزل منزلة قوله أمضيت
وقال ابن التيمي هذا تعسف
من البخاري ولا يظن بالنبي صلى
الله عليه وآله وسلم انه وهب
ما فيه لاحد خيار ولا انكار لانه
انما بعث مبيها وجوابه انه صلى
الله عليه وآله وسلم قد بين
ذلك بالأحاديث المصرحة بخيار
المجلس والجمع بين حديث الباب
وبين الأحاديث المصرحة بخيار
المجلس ممكن بان يكون بعد
المقدار فارق عمر بان تقدمه
أو تأخر عنه مثل ثلاث وربع
في الحديث ما يثبت ذلك ولا يقيده
فلا معنى للاحتجاج بهذه
الواقعة العينية في ابطال
ما دلت عليه الأحاديث المصرحة
من اثبات خيار المجلس فانها ان
كانت متقدمة على حديث

الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وزنا بوزن مثله ل سواي ورواه أحمد ومسلم
وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب وزنا بوزن مثله
بمثل والنضة بالنضة وزنا بوزن مثله ل سواي ورواه أحمد ومسلم والنسائي وعن أبي هريرة
أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القربا القربا والخنطة بالخنطة والشعر بالشعر
والمخ بالمخ مثله ل سواي قد فن زاداً واستزاد فقد أربى الا ما اختلفت ألوانه ورواه مسلم
وعن فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعة والذهب بالذهب الا
وزنا بوزن ورواه مسلم والنسائي وأبو داود قوله الذهب بالذهب يدخل في الذهب جميع
أنواعه من مضروب ومنقوش وجيد ودي وكسبر وحلي وتبر وخالص
ومغشوش وقد نقل النووي وغيره الاجماع على ذلك قوله الامثلة مثل هو مصدر في
موضع المال أي الذهب يباع بالذهب وزنا بوزن أو مسمى كد أي بوزن وزنا
بوزن وقد جمع بين المثل والوزن في رواية مسلم المذكورة قوله ولا تشقوا بضم أوله وكسر
الشين المججمة وتشديد الفاء باي من أشف والشف بالكسر الزيادة يطلق على النقص
والمراد هنا لا تنقصوا قوله بناجر بالنون والميم وزنا أي لا تبعة وما وجب لاجمال
ويحتمل أن يراد بالعائب أعم من المؤجل كالتعائب عن المجلس مطلقاً ما وجب لاجمال أو حالا
والناجر الحاضر قوله والنضة بالنضة يدخل في ذلك جميع أنواع الفضة كما سطر في الذهب
قوله والبر بالبر بضم الباء وهو الخنطة والشعر بفتح أوله ويجوز الكسر وهو معروف
وفيه رد على من قال ان الخنطة والشعر صنف واحد وهو مالك والليث والاوزاعي
وقسكوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام كاسيا في رواية الكلام على ذلك
قوله فن زاد الخ فيه التبريم بفتح الهمزة وهو مذهب الجمهور وللأحاديث الكثيرة
المذكورة في الباب وغيرها فانها قاضية بتبريم بيع هذه الاجناس بعضها ببعض
متفاضلا وروى عن ابن عمر انه يجوز بالفضة ثم يرجع عن ذلك وكذلك روى عن ابن
عباس واختلاف في رجوعه فروى الحاكم انه رجع عن ذلك لما ذكره أبو سعيد حديثه
الذي في الباب واستغفرا لله وكان ينهى عنه أشد النهي وروى مثله قولها عن أسامة
ابن زيد وابن الزبير وزيد بن أرقم وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير واستدلوا على جواز
ربا الفضل بحديث أسامة عنده الشيخين وغيرهما بالنظر في ما روي في النسبة زاد مسلم
في رواية عن ابن عباس لا ربا فيما كان يدايد وأخرج الشيخان والنسائي عن أبي المنهال
قال سألت زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن الصرف فقالا لا نهى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً وأخرج مسلم عن أبي نضرة قال سألت ابن

البيهان بالخيار فثبت البيعان فاض عليهما وان كانت متأخرة عنه حل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى
بالبیان السابق واستقدمته ان المشتري اذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك قاطعاً لما روي البائع كما فهمه البخاري
واقه أعلم وقال ابن بطال اجمعوا على ان البائع اذا لم ينكر على المشتري ما أبعده من الهبة والعقوى انه يبيع جائزاً واختلفوا فيها

إذا أنكر ولم يرض فالذين يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التفريق بالابدان يجوزون ذلك ومن يرى التفريق بالابدان لا يجيزه والحديث حجة عليهم اه وليس الامر على ما ذكره من الاطلاق بل فرقوا بين البيعين واتفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه واختلقوا فيما عدا الطعام على مذاهب أحدها لا يجوز بيع شيء ٥٣ قبل قبضه مطلقا وهو قول الشافعي ومحمد

ابن الحسن ثانياً يجوز مطلقاً الا الدور والارض وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ثالثاً يجوز مطلقاً الا المكيل والموزون وهو قول الاوزاعي وأحمد وأصح رابعاً يجوز مطلقاً الا المأكول والمشروب وهو قول مالك وأبي ثور واختيار ابن المنير واختلقوا في الاعتناق فالجمهور على أنه يصح الاعتناق ويصير قبضاً سواء كان للبائع حق الحبس بأن كان الثمن حالاً ولم يدفع له أم لا والاصح في الوقف أيضاً صحته وفي الهبة والرهن خلاف والاصح عند الشافعية أنه لا يصحان وحديث الباب حجة لمقابله ويمكن الجواب عنه بأنه يحقل أن يكون ابن عمرو كيلاً في القبض قبل الهبة وهو اختيار البغوي قال إذا أذن المشتري للموهوب له في قبض المبيع كفي وتم البيع وحصلت الهبة بعده لكن لا يلزم من هذا انحصار القابض والمقبض لأن ابن عمر كان راكباً البعير حينئذ وقد احتج به المالكية والحنفية في أن القبض في جميع الاشياء بالقبض واليسته أو ما البخاري وعند الشافعية والحنابلة تكفي القلبية في الدور والاراضي

عباس عن الصرف فقال لا يد ابيد قلت نعم قال فلا بأس فأخبرت أبا سعيد فقال أو قال ذلك أنا من كتب اليه فلا يفتيك موهوله من وجه آخر عن أبي نضر سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً واني لقا عديداً من أبي سعيد فسألتهم عن الصرف فقال ما زاد فهو ربا فأنكرت ذلك لقولهم ما فذكر الحديث قال فحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه فذكره قال في الفتح واتفق العلماء على صحة حديث أسامة واختلقوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقبيل ان حديث أسامة منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقيل المعنى في قوله لا ربا بالربا لا غلط الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد الا زيد مع ان فيها علما غيره وانما التصديق الاكمل لانني الاصل وأيضاً انني تحريم ربا الفضل من حديث أسامة انما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد لان دلالة بالمنطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الاكبر اه ويمكن الجمع أيضاً بان يقال مفهوم حديث أسامة عام لانه يدل على نفي ربا الفضل عن كل شيء سواء كان من الاجناس المذكورة في احاديث الباب أم لا فهو أعم منها مطلقاً فيخص هذا المفهوم بمنطوقه وأما أخرجه مسلم عن ابن عباس انه لا ربا فيما كان يد ايده كما تقدم فلمس ذلك مروياً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تكون دلالة على نفي ربا الفضل منطوقه ولو كان مرفوعاً لارجع ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد بذلك كما تقدم وقد روى الحازمي رجوع ابن عباس واستغفاره عنه شأنه مع عمر بن الخطاب وابنه عبيد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يدل على تحريم ربا الفضل وقال حفظهما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم احفظ وروى عنه الحازمي أيضاً انه قال كان ذلك برأيي وهذا أبو سعيد الخدري يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتركت رأيي الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى تسليم ان ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو عام مخصوص باحاديث الباب لانها أخص منه مطلقاً وأيضاً الاحاديث القاضية بتحريم ربا الفضل ثابتة عن جماعة من الصحابة وغيرهما قال الترمذي بعد أن ذكر حديث أبي سعيد وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة وهشام بن عامر والبراء بن زيد بن أرفصه وفضالة بن عبيد وأبي بكر بن عمرو وأبي الدرداء وبلال اه وقد ذكر المصنف بعض ذلك في كتابه هذا وخرج الحافظ في التلخيص بعضها فلو فرض معاوضة حديث أسامة لها من جميع الوجوه وعدم امكان الجمع أو الترجيح بما سلف له كان الثابت عن الجماعة أرجح من الثابت عن الواحد قوله ولا الورق بالورق يفتح الواو وكسر الراء وباسكانها على المشهور ويجوز فتحها ما كذا في الفتح وهو القضة وقيل بكسر الواو والمضروبة وبفتحها المال والمراد هنا جميع أنواع القضة مضروبة وغير

وما أشبههم مادون المنقولات وقال ابن قدامة ليس في الحديث نص صريح بالبيع فيجتمل أن يكون قول عمر هو لك أي هبة وهو الظاهر فإنه لم يذكر ثمناً قلت وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعض طرق هذا الحديث عند البخاري فاشترأه فعلى هذا هو بيع وكون الثمن لم يذكر لا يلزم أن يكون هبة مع النص صريحاً بالخبر كما لم يذكر

الثنى بمثل أن يكون القبض المشروط وقع وإن لم ينقل قال الهب العاشر بمثل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساقه بعد العقد كما ساقه أولادوه وقبض له لأن قبض كل شيء بحسبه كذا في الفتح وهذا الحديث أخرجه البزار في البنية (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه أن رجلا) ٥٠ هو حبان بن منقذ كما رواه ابن الجارود والحاكم وغيرهما وجرم به النووي

في شرح مسلم وهو بفتح الحاء وتشديد الباء الموحدة ومنقذ بكسر القاف العصباني ابن العصباني الأنصاري وقيل هو منقذ بن عمرو كما وقع في ابن فاجه وتاريخ البخاري وصححه النووي في مهماته وكان حبان قد شتم أحد أومابها وتوفي في زمن عثمان رضي الله عنه (ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه يتخذ في البيوع) على البناء لا معول وعند الشافعي وأحمد وابن خزيمة والدارقطني أن حبان بن منقذ كان ضعيفا وقد شج في رأسه مأمومة وقد نقل أسانه وفي رواية وكان في عقده يعني في عقله ضعف رواه الخمسة وصححه الترمذي قال الحفاظ الشوكاني في نيل الأوطار العدة العقل كما يشعر بذلك التفسير المذكور في الحديث وفي التلخيص العدة الرأي وقيل هي العدة في اللسان كما يشعر بذلك ما في رواية ابن عمر أنها أخبات أسانه وكذلك قوله فكسرت لسانه وعدم إفصاحه بألفظ الخلافة حتى كان يقول لا خذابة بأبدال اللام ذال لا مجمعة وفي رواية لمسلم أنه كان يقول لا خذابة بأبدال اللام فونا ويدل

مضروبة قوله الأوزن بوزن مثلما جعل سوا بسوا الجمع بين هذه الألفاظ لقسمة النأ كيد أو لا بالغة قوله إلا ما اختلفت ألوانه المراد أنه ما اختلف في اللون اختلافا يصير به كل واحد منهم ما جنس آخر جنس مقابل فمعناه معنى ما ساق من قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعه وكيف شئتم وسند كذا أن شاء الله ما يستفاد منه (وعن أبي بكره قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب الأسوا بسوا وأمرنا أن نشتري الفضة بالذهب كيف شئنا ونشتري الذهب بالفضة كيف شئنا أخرجاه وفيه دليل على جواز الذهب بالفضة بمجازفة وعن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالورق ربا ورها والبر بالبر ربا والآه ورها والشعير بالشعير ربا والآه ورها والتمر بالتمر ربا والآه ورها ما متفق عليه * وعن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلما جعل سوا بسوا ما يبدى فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعه وكيف شئتم إذا كان يدايد رواه أحمد ومسلم وللناسق وابن ماجه وأبي داود ونحوه وفي آخره وأمرنا أن نبيع البر بالشعير والشعير بالبر يدايد كيف شئنا وهو صحيح في كون البر والشعير جنسين * وعن معمر بن عبد الله قال كنت أسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الطعام بالطعام مثلما جعل وكان ط. ما يوزن مثلما جعل سوا بسوا وعن الحسن عن عباد بن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما وزن مثل ما وزن مثل ما وزن إذا كان نوعا واحدا وما كيل مثل ذلك فإذا اختلف النوعان فلا بأس به رواه الدارقطني حديث أنس وعبادة أشار إليه في التلخيص ولم يتكلم عليه وفي إسناده الربيع بن صبيح وثقه أبو زرعة وغيره ورضي عنه جماعة وقد أخرج هذا الحديث البزار أيضا ويشهد له حديث عبادة المذكور أولا وغيره من الأحاديث قوله كيف شئنا هذا الإطلاق مقيد بحديث حديث عبادة بن نوفله إذا كان يدايد ولا بد في بيع بعض الربويات ببعض من التقابض ولا سيما في الصرف وهو بيع الدراهم بالذهب وعكسه فإنه متفق على اشتراطه وظاهره هذا الإطلاق والتعويض إلى المشيئة أنه يجوز بيع الذهب بالفضة والعكس وكذلك سائر الاجناس الربوية إذا بيع به ضمايه من غير تقييد بصفة من الصفات غير صفة القبض ويدخل في ذلك بيع الجوز وغيره قوله الآه ورها بالماء فيهما وقع الهمزة وقيل بالكسر وقيل بالسكون وحكى القصر بغير همز وخطأها الخطأ بن ورد عليه النووي وقال

على ذلك أيضا قوله تعالى واحال عقدة من لسانى ولم يذكر في القاموس الا عقدة اللسان (فقال) له النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا بايعت فقل لا خلافة) بكم الخ. متفق على اللام أى لا خذبة في الدين لان الدين النصيحة فلا ينبغي الجس وخبرها محذوف قال النووي شتى لقوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول ليمتلف به عند البيع ليطمع به صاحبه على أنه ليس من

ذوى البصائر من معرفة الساع وما دبر القيمة فيها يرى له كما يرى لنفسه وكان الناس في ذلك اعداء لا يفتنون اخاهم المسلم وكانوا ينظرون له كما ينظرون لانفسهم اه واستعماله في الشرع عبارة عن اشتراط خيار الثلاث وقد زاد البيهقي في هذا الحديث باسناد حسن ثم أتت بالخيار في كل ساعة ابتم ثلاث ايام وفي رواية ٥٥ الدارقطني عن عمر فجعل له رسول الله صلى الله عليه وآله

عليه وآله وسلم عهدت ثلاثة أيام
زاد ابن ابي حنيفة في رواية يونس
ابن بكير فان رضى فامسك وان
سخط فاردد ففي حقه ادرك
زمن عثمان وهو ابن مائة وثلاثين
سنة فكثير الماس في زمن عثمان
فكان اذا اشترى شيئا فقبل له انك
غبت فيه رجع به فيشهد له الرجل
من الصحابة بان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قد جعله بالخيار ثلاثة
ايام فتردله وراهم واستدل به لاجد
على انه يرد بالغبن الفاسح لمن لم
يعرف قيمة الساعة وحدثه بعض
الحنابلة بثلاث القيمة وقيل
بسدسها وأجاب الشافعية
والحنفية والجمهور بانهم اواقعة
عين وحكاية حال فلا تصح دعوى
العموم فيها عند أحد وقال
البيهضاوى حديث ابن عمر هذا
يدل على أن الغبن لا يفسد البيع
ولا يثبت الخيار لانه لو افسد
البيع أو أثبت الخيار لينته
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ولم يأمره بالشرط اه وفيه
اشتراط الخيار من المشتري فقط
وقدس به البائع ويصدق ذلك
باشتراطهم مادام قال في القح
واستدل به على ان أمه الخيار
المشترط ثلاثة أيام من غير زيادة
لانه حكم ورد على خلاف الاصل

هي صحيحة لكن قليلة والمأني خذوها وحكي بزيادة كاف م كسورة ويقال هاء بكسر
الهمزة بمعنى هات وبقعهاء بمعنى خذ وقال ابن الاثير ما وهاه هو ان يقول كل واحد من
البيوعين هاء فيه عطية ما في يده وقيل معناها اخذوا عط قال وغير الخطابي يجوز فيه السكون
وقال ابن مالك هاء اسم فعل بمعنى خذ وقال الخليل هاء كلمة تستعمل عند المناولة والمقصود
من قوله هاه وهاء ان يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فية تقاضان في المجلس
قال فاتقدير لا تبيعوا الذهب بالورق الامعقولا بين المتعاقدين هاه وهاء قوله فاذا اخذت
هذه الاصناف الخ ظاهر هذا انه لا يجوز بيع جنس ربوي بجنس آخر الامع القبض ولا
يجوز مؤجلا ولو اخذنا في الجنس والتقدير كالخطة والشعير بالذهب والنضة وقيل
يجوز مع الاختلاف المذكور وانما يشترط التقاض في الشيعين المختلفين جنسا المختلفين
تقدير كالنضة بالذهب والبر بالشعير ان لا يعقل التفاضل والاستواء الا فيما كان كذلك
ويجيب بان مثل هذا لا يصلح تخصيص النصوص وتعيينها وكون التفاضل والاستواء
لا يعقل في المختلفين جنسا وتقدير اعموع والسند ان التفاضل معقول لو كان الطعام
يوزن أو النقود تسكال ولو في بعض الأزمان والبلدان ثم انه قد يبلغ غن الطعام الى مقدار
من الدراهم كثير عند شدة الغلاء بحيث يعقل ان يقال الطعام أكثر من الدراهم وما
المانع من ذلك وأما الاستدلال على جواز ذلك بحديث عائشة عند البخاري ومسلم
وغیرهما قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يهودي طعاما بثلاثة وأعطاه
درعاه رهننا فلا يخفى أن غاية ما فيه أن يكون مخصصا للنص المذكور بصورة الرهن فيجوز
في هذه الصورة لا في غيرها لعدم صحة الحاق ما لا عوض فيه من الثمن بما فيه عوض عنه
وهو الرهن ثم ان صح الاجماع الذي حكاه المغربي في شرح بلوغ المرام فانه قال واجمع
العلماء على جواز بيع الربوي بر بوي لا يشاركه في العلة متفاضلا ومؤجلا كبيع الذهب
بالخطة وبيع الفضة بالشعير وغيره من المكيل اه كان ذلك هو الدليل على الجواز عند
من كان يرى بطلان الاجماع وأما اذا كان الربوي يشاركه مقابلة في العلة فان كان بيع
الذهب بالفضة أو العكس فقد تقدم انه يشترط التقاض اجماعا وان كان في غير ذلك من
الاجناس كبيع البر بالشعير أو بالقر أو بالعكس فظاهر الحديث عدم الجواز واليه ذهب
الجمهور وقال أبو حنيفة وأصحابه وابن عابدة لا يشترط والحديث يرد عليه وقد عرفت مالكا
بقوله الايدابيدو بقوله الذهب بالورق وبالاهاء وهاء على انه يشترط القبض في الصرف
عند الايجاب بالكلام ولا يجوز التراخي ولو كانا في المجلس وقال الشافعي وأبو حنيفة
والجمهور ان الاعتبار بالتقاض في المجلس وان تراخي عن الايجاب والظاهر الاول ولكنه
أخرج عبد الرزاق وأحمد وابن ماجه عن ابن عمر انه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فقد قصر به على أقصى ماورد فيه ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع النص وجاز أقل منها بالاولى واستدل به على ان من قال عند العقد لاخلية انه يصير في تلك الصفقة بالخيار سوا وجد فيه عيباً أو غيبنا أم لا وبالغ ابن حزم في جوده فقال لو قال لاخذ بعة أو لاغش أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لاخلية ومن أسهل ما رديده عليه

انه ثبت في صحيح مسلم انه كان يقول لا شئ بانه وكان له كان لا يفتخ باللام للشفعة لسانه ومع ذلك لم يفتخ بالحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعله بالخيار قد دل على انهم اكنة وفاق ذلك بالمعنى واستدل به على أن الكبير لا يجبر عليه ولو تبين سقمه ٥٦ وفيه نظر واستدل به على البيع بشرط الخيار وفيه ما كان أهل ذلك العصر

عليه من الرجوع الى الحق وقبول خبر الواحد في الحقوق وغيرها وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في ترك الحيسل وأبو داود والنسائي في البيوع (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغزو جديش) أي يقصد (الكعبة) اضر يها (فاذا كانوا يبيداه من الارض) ولمسلم عن أبي جعفر الباقر هي يبيداه بالمدينة اه والبيداه مكان معروف بين مكة والمدينة وفي رواية أخرى ان أم سلمة قالت ذلك زمن ابن الزبير وفي أخرى ان عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلمة قال والله ما هو هذا الجيش (يخسف باواهم وآخرهم) وزاد الترمذي في حديث صفية ولم ينج أوسطهم ولم في حديث حفصة فلا يفي الا الشريد الذي يخبر عنهم واستغنى به عن تكاف الجواب عن حكم الاوسط وان المرف يقضى بدخوله فيمن هلك أوله يكونه آخره بالنسبة الى أول وأولا بالنسبة لآخر فيدخل (قالت عائشة) قالت يا رسول الله كيف يخسف باواهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم) جمع

فقال اشتر الذهب بالنضة فاذا أخذت واحدا منهم ما فلا تفارق صاحبك وبينك ما ليس فيمكن ان يقال ان هذه الرواية تدل على اعتبار الجنس قوله ان يبيع البر بالشعر الخ فيه كما قال المصنف تصريح بان البر والشعر جنسان وهو ذهب الجمهور وروى عن مالك والليث والاوزاعي كما تقدم أنهم ما جنس واحد وبه قال معظم علماء المدينة وهو محكي عن عمر وسعد وغيرهما من السلف وقد كوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام كما في حديث معمر بن عبد الله المذكور ويحجب عنه بما في آخر الحديث من قوله ولو كان طعاما يوما مثل الشيرفانه في حكم التقييد لهذا المطلق وأيضا التصريح بجواز بيع أحدهما بالآخر ممتضا فلا كما في حديث عبادو وكذلك عطف أحدهما على الآخر كما في غيره من أحاديث الباب مما لا يبيح معه ارتباط في أنهم ما جنسان واعلم انه قد اختلف هل يلحق به في الاجتناس المذكور في الاحاديث غيره فمكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والنساء مع الاتفاق في الجنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في العلة فقالت الظاهرية انه لا يلحق بهما في ذلك وذهب من عداهم من العلماء الى انه يلحق بهما ما يشاركهما في العلة ثم اختلفوا في العلة ما هي فقال الشافعي هي الاتفاق في الجنس والطعم فيماعد النقيدين وأما ما فلا يلحق بهما غيرهما من الموزونات واستدل على اعتبار الطعم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام وقال مالك في النقيدين كقول الشافعي وفي غيرهما العلة الجنس والتقدير والاقبيات وقال ربيعة بل اتفاق الجنس ووجوب الزكاة وقالت العترة جميعا بل العلة في جميعها اتفاق الجنس والتقدير بالكيل والوزن واستدلوا على ذلك بكرو صلى الله عليه وآله وسلم بالكيل والوزن في أحاديث الباب ويدل على ذلك أيضا حديث أنس المذكور فانه حكم فيه على كل موزون مع اتحاد نوعه وعلى كل مكيل كذلك بانه مثل مثل فاشعر بان الاتفاق في أحدهما مع اتحاد النوع موجب لتحريم التفاضل بعموم النصر لا بالقياس وبه يرد على الظاهرية لانهم انما منعوهم من الالتحاق لفهم للقياس وما يوجب ذلك ما سألني في حديث أبي سعيد وأبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الميزان مثل ما قال في المكيل على ما سمي به المصنف ان شاء الله تعالى والى مثل ما ذهب اليه العترة ذهب أبو حنيفة وأصحابه كما حكى ذلك عنه المهدي في البحر وحكى عنه انه يقول العلة في الذهب الوزن وفي الاربعة الباقية كونها مطعومة موزونة أو مكيلة والحاصل انه قد وقع الاتفاق بين من عدا الظاهرية بان جبر العلة الاتفاق في الجنس واختلافوا في تعيين الجزء الآخر على تلك الاقوال ولم ينعهم برأى أحدهم العلة مع اعتبار الشارع له كما في رواية من حديث أبي سعيد ولا درهمين بدرهم وفي حديث عثمان عند مسلم لا يبيعوا الدينار بالدينارين

سوق وعليه ترجم البخاري والتقدير أهل أسواقهم الذين يبيعون ويشتررون كما في المدن وفي مستخرج أبي نعيم وفيهم (وعن اشراقهم بالمهجة والرامو القاء في رواية محمد بن بكر عتد الاسماعيلي وفيهم سواهم بدل أسواقهم وقال رواة البخاري أسواقهم أي بالقاف وأظنه تصحيفا فان الكلام في الخسف بالناس لا بالاسواق وتوقعه في فتح الباري بأن لفظ سواهم تصحيف

قائه بمعنى قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري ثم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبي نعيم وليس في لفظ أسواقهم ما يمنع أن يكون الخلف بالناس لا بالأسواق والمراد بالأسواق أهلها أي يخسف بالمقاتلة ومن ليس من أهل القتال كالباعة ويحتمل أن يكون المراد بالأسواق هنا الرعايا قال ابن الأثير ٥٧ السوقة من الناس الرعية من دون الملوك

وأكثروا من الناس بطنون السوقة أهل الأسواق اه قال في اللامع كالتمقيح لكن هذا يتوقف على أن السوقة يجمع على أسواق وذكر صاحب الجامع أنها تجمع على سوق كقوله ثم قال في المصباح لكن البخاري إنما فهم منه أنه جمع سوق الذي هو محل البيع والشراء فينبغي أن يحرر النظر فيه اه ونبهه على أن الحديث أبشع البلاء إلى الله أسواقها المروى في مسلم ليس من شرطه وفي رواية لمسلم فقلنا إن الطريق يجمع الناس قال نعم فيهم المستبصر أي المتبين لذلك التامس دلائل مقاتلة والمجرب رأى المذكر وابن السبيل أي آلات الطريق معهم وليس منهم والغرض كله أنها استشكلت وقوع العذاب على من لا إرادة له في القتال الذي هو سبب العقوبة فوقع الجواب بأن العذاب يقع عاماً لحضور أجالهم كما قال صلى الله عليه وآله وسلم يخسف بأولهم وآخرهم لشوم الانحرار (ثم يهتدون) بعد ذلك (على نياتهم) فيعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده وفي رواية مسلم لم يكن له ملك واحد وبصدد دون مصادر شتى وفي

(وعن أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلاً على خبير فجاهم فخرجني فقال اكل تمر خبير هكذا قال انالنا أخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال لا تفعل ببع الجمع بالدراهم ثم اتبع بالدراهم جنباً وقال في الميزان مثل ذلك رواه البخاري) الحديث أخرجه أيضاً مسلم قوله رجلاً صرح أبو عوانة والدارقطني أن اسمه سواد بن غزبة بجمجمة فزاي فيا مشددة كعطية قوله جنب بفتح الجيم وكسر التون وسكون التحتية وآخره موحدة اختلف في نفسه يره فقبل هو الطيب وقيل الصاب وقيل ما أخرجه منه حشفه ورديته وقيل ما لا يحتلط به غيره وقال في القاموس إن الجنب عرجيد قوله ببع الجمع بفتح الجيم وسكون الميم قال في الفتح هو القرم المختلط بغيره وقال في القاموس هو الدقل أو صنف من القرم والحديث يدل على أنه لا يجوز بيع ردى الجنس بجيده متفاضلاً وهذا أمر مجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه وأما سكوت الرواة عن فسح البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع أما ذهولا وأما اكتفاء بان ذلك معلوم وقد ورد في بعض طرق الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا هو الرافد فرده كاتبه على ذلك في الفتح وقد استدل أيضاً بهذا الحديث على جواز بيع العينة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أن يشتري بثمن الجمع جنباً ويمكن أن يكون بائع الجنب منه هو الذي اشتري منه الجمع فيكون قد عادت إليه الدراهم التي هي عين ماله لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بأن يشتري الجنب من غير من باع منه الجمع وترك الاستقصال بنزل منزلة العموم قال في الفتح وتعب بانه مطلق والمطلق لا يشمل فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به في غيره فلا يصح الاستدلال به على جواز الشراء من باع منه تلك السلعة بعينها انتهى وسأني الكلام على بيع العينة قوله وقال في الميزان مثل ذلك أي مثل ما قال في المكيل من أنه لا يجوز بيع بعض الجنس منه ببعضه متفاضلاً وان اختلفا في الجودة والرداءة بل يباع رديته بالدراهم ثم يشتري بها الجديد والمراد بالميزان هنا الموزون قال المصنف رحمه الله وهو حجة في جريان الرافى الموزونات كلها لأن قوله في الميزان أي في الموزون والافتقار للميزان ليست من أموال الرابا انتهى

(باب في أن الجهل بالتساوي كالعلم بالفاضل) •

(عن جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة من القرم لا يعلم كيلها بالكيل المسمى من القرم رواه مسلم والشافعي وهو يدل بغيره ومعه على أنه لو باعها بخمس غيراً (قوله الصبرة قال في القاموس والصبرة بالضم ما جمع من الطعام ولا كيل ووزن انتهى) قوله لا يعلم كيلها صفة كاشفة للصبرة لأنه لا يقال لها صبرة إلا إذا

٨ نيل خا حديث أم سلمة عند مسلم فقلت يا رسول الله كيف بمن كان كارهاً قال يخسف به ولكنه يبعث يوم القيامة على نية قال المهلب في هذا الحديث أن من كفر وساد قوم في المعصية مختاراً أن العقوبة تلزمه معهم اه وفيه التذخير من مصاحبة أهل الظلم ومجانبتهم وقد كثيروا دهم وأخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة وفيه أن الأهل يبيعون بنية العامل

وَيُتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي مَصَاحِبَةِ التَّاجِرِ لَاهِلِ الْفَنَنِ هَلْ هِيَ آعَانَةٌ عَلَى ظَلَمِهِمْ أَوْ هِيَ مِنْ ضَرُورَةِ الْبَشَرِيَّةِ ثُمَّ يُعْتَبَرُ كُلُّ أَحَدٍ بِنَيْتِهِ وَعَلَى
الْثَّانِي يَدُلُّ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَقَالَ ابْنُ التِّينِ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْجَيْشُ الَّذِينَ يُخَسِّفُ فِيهِمْ هُمُ الَّذِينَ يَهْدُمُونَ السَّكْبَةَ فَيَنْتَقِمُ مِنْهُمْ
فَيُخَسِّفُ فِيهِمْ وَتَعْقِبُ بَانَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ ٥٨ هَذَا مَسْلَمٌ أَنَّ أَنَسًا مِنْ أُمَّتِي وَالَّذِينَ يَهْدُمُونَ مِنْ كَفَّارِ الْخَبَشَةِ وَأَيْضًا فَتَقْضَى

كَلَامُهُ أَنَّهُمْ يُخَسِّفُ فِيهِمْ بَعْدَ أَنْ
يَهْدُمُوا وَيَرْجِعُوا وَظَاهِرُ الظَّاهِرِ
أَنَّهُمْ يُخَسِّفُ فِيهِمْ قَبْلَ أَنْ يَصْلُوا
الْيَسَاءَ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي السُّوقِ
فَقَالَ رَجُلٌ لِمِيسَمٍ يَا أَبَا الْقَاسِمِ
فَالْتَقَتِ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ الرَّجُلُ (أَعْمَا
دَعَوْتَ ذَا) أَيُّ شَيْءٍ آخِرٍ
غَيْرُكَ (فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَوَا) وَفِي نُسْخَةٍ
تَسْمَعُوا (بِاسْمِي) مُحَمَّدٌ وَأَحَدٌ
(وَلَا تَكُونُوا) بِالزُّنُوفِ الْمَشْدُودَةِ
(بِكُنْيَتِي) أَبِي الْقَاسِمِ هُوَ مِنْ بَابِ
عُطِفَ الْمُنَى عَلَى الْمُنْتَبِ وَالْأَمْرِ
وَالنَّهْيِ هُنَا لَيْسَ بِالْجَوَابِ
وَالْتَّعْرِيمِ فَقَدْ جُوزَ مَا لَكَ مَطْلَقًا
لأنه أَعْمَا كَانَ فِي زَمَنِهِ لَا لِيَبَاسٍ
ثُمَّ نَسَخَ فَلَمْ يَبْقَ التَّيْبَاسُ وَقَالَ جَعَلَ
مِنْ السَّاقِ النَّهْيُ مُخْتَصَرٌ عَنْ
اسْمِهِ مُحَمَّدٌ وَأَحَدٌ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ
أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ
وَالْفَرَضُ مِنَ الْحَدِيثِ هُنَا قَوْلُهُ
كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ فِي السُّوقِ وَقَدْ أُخْرِجَ بِهِ
أَيْضًا فِي كِتَابِ الْأَسْتِثْذَانِ (عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
(وَسَلَّمَ فِي طَائِفَةٍ مِنَ النَّهَارِ) أَيُّ

كَانَتْ مَجْهُولَةُ الْكَيْلِ وَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَبَاعَ جَنْسٌ بِجَنْسِهِ
وَأَحَدُهُمَا مَجْهُولُ الْمَقْدَارِ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِاتِّسَاوِيٍّ مَعَ الْإِتِّفَاقِ فِي الْجَنْسِ شَرْطٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالسَّيِّعِ
بِدُونِهِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْجَهْلَ بِكُلِّ الْبَدَائِنِ أَوْ بِأَحَدِهِمَا فَقَطْ مُظَنَّةٌ لَزِيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ وَمَا كَانَ
مُظَنَّةً لِلْعَرَامِ وَجِبَّ تَجَنُّبِهِ وَتَجَنُّبُ هَذِهِ الْمُظَنَّةِ أَعْمَا يَكُونُ بِكَيْلِ الْمَكِيلِ وَوِزْنِ الْمَوْزُونِ
مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَدَائِنِ

* (بَابُ مَنْ بَاعَ ذَهَبًا وَغَيْرَهُ بِذَهَبٍ) *

(عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ اشْتَرَيْتُ فَلَادَةً يَوْمَ خَيْبَرَ بِأَثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا فِيهِ أَذْهَبٌ وَخَرَزٌ فَقَصَلْتُمَا
فَوُجِدَتْ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ أَثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ
لَا يَبَاعُ حَتَّى يَفْصَلَ رِوَاةُ مَسْلَمٍ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَفِي الْفَتْحِ أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِقِلَادَةٍ فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ بِتَأْعَاهَا رَجُلٌ بِتِسْعَةِ دَنَانِيرٍ أَوْ سَبْعَةٍ
دَنَانِيرٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا حَتَّى تَعِزَّيْنَهُ وَيُنْتَهُ فَقَالَ أَعْمَا أُرِدْتُ الْحِجَارَةَ
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا حَتَّى تَعِزَّيْنَهُمَا قَالَ فَرَدَّهُ حَتَّى مِيزَ بَيْنَهُمَا رِوَاةُ أَبِي دَاوُدَ
الْحَدِيثُ قَالَ فِي التَّلْخِصِ لَهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ طَرِيقٌ كَثِيرَةٌ جَدًّا فِي بَعْضِهَا قِلَادَةٌ فِيهَا
خَرَزٌ وَذَهَبٌ وَفِي بَعْضِهَا ذَهَبٌ وَجَوْهَرٌ وَفِي بَعْضِهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ وَفِي بَعْضِهَا خَرَزٌ وَفَقْدَةُ
بِذَهَبٍ وَفِي بَعْضِهَا بِأَثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا وَفِي بَعْضِهَا بِتِسْعَةِ دَنَانِيرٍ وَفِي أُخْرَى بِسَبْعَةِ دَنَانِيرٍ
وَأَجَابَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ هَذَا الْإِخْتِلَافِ بِأَنَّهُمَا كَانَتْ يَبِيعُ عَائِشَةُ هَاتِيكُلَا قَالَ الْحَافِظُ وَالْجَوَابُ
الْمُسَدَّدُ عِنْدِي أَنَّ هَذَا الْإِخْتِلَافَ لَا يُوجِبُ ضَعْفَ بَابِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْأَسْتِثْذَالِ مُحْفُوظٌ
لَا إِخْتِلَافَ فِيهِ وَهُوَ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَفْصَلَ وَأَمَّا جَنْسُهُمَا وَقَدْ رُفِعَتْهَا فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي هَذِهِ
الْحَالِ مَا يُوجِبُ الْحُكْمَ بِالْإِضْطِرَابِ وَحِينَئِذٍ يَنْبَغِي التَّرْجِيحُ بَيْنَ رَوَاتِهِمَا وَإِنْ كَانَ الْجَمِيعُ ثِقَاتٍ
فَيَحْكُمُ بِصَحَّةِ رِوَايَةِ احْتِفَظَهُمْ وَاضْطَبَّطَهُمْ فَيَكُونُ رِوَايَةُ الْبَاقِيْنَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ شَاذَةً أَتَاهِيَ
وَبَعْضُ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الطَّبْرَانِيُّ فِي صَحِّحِ مَسْلَمٍ وَسَنَنِ أَبِي دَاوُدَ قَوْلُهُ فَقَصَلْتُمَا
بِقَشْدٍ الصَّادِ الْحَدِيثُ اسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الذَّهَبِ مَعَ غَيْرِهِ بِذَهَبٍ حَتَّى يَفْصَلَ
مِنْ ذَلِكَ الْغَيْرِ وَيُعِزَّزَ لِيَعْرِفَ مَقْدَارَ الذَّهَبِ الْمُتَّصِلِ بِغَيْرِهِ وَمِثْلُهُ الْقِصَّةُ مَعَ غَيْرِهَا بِنُصْخَةٍ
وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَجْنَاسِ الرَّبُوبِيَّةِ لَا تَحْدُثُ فِي الْعِلَّةِ وَهِيَ تَحْرِيْمُ بَيْعِ الْجَنْسِ بِجَنْسِهِ
مُتَفَاضِلًا وَمِمَّا يَرُشِدُ إِلَى اسْتِثْنَاءِ الْأَجْنَاسِ الرَّبُوبِيَّةِ فِي هَذَا مَا نَقَدْتُ مِنَ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ
الصَّبْرَةِ مِنَ الْقُرَى بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ الْقُرَى وَكَذَلِكَ نَهْيُهُ عَنْ بَيْعِ الْقُرَى بِالطَّبْخِ خَرَصًا أَعْدَمَ
الْمُتَمَكِّنَ مِنْ مَعْرِفَةِ التَّسَاوِيٍّ عَلَى النَّصِّيقِ وَكَذَلِكَ فِي مِثْلِ مَسْئَلَةِ الْقِلَادَةِ تَعْدُّهَا لِلْوُقُوفِ
عَلَى التَّسَاوِيٍّ مِنْ دُونِ فَصْلِ وَلَا يَكُنِي مَجْرَدُ الْفَصْلِ بَلْ لَا يَدْرِي مِنْ مَعْرِفَةِ مَقْدَارِ الْمَنْصُولِ

فِي قِطْعَةٍ مِنْهُ وَقَالَ الْبَرْمَوِيُّ كَالْكَرْمَانِيِّ فِي بَعْضِهَا صَائِقَةُ النَّهَارِ أَيْ حَرَّ النَّهَارِ يُقَالُ يَوْمٌ صَائِقٌ أَيْ حَارٌّ وَالْمُقَابِلُ
الْعَبْقِيُّ وَهُوَ الْأَوْجُهُ كَذَا قَالَهُ وَالْمَدَارُ عَلَى الْمُرُورِ لَكِنْ حَكَاهُ فِي الْفَتْحِ عَنْ الْكَرْمَانِيِّ وَلَمْ يَنْكُرْهُ فَقَالَ أَعْلَمُ (لَا يَكْطُمُ) لَعَلَّهُ كَانَ
مَشْغُولًا بِوَسْخٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَلَا أَكْثَرُ) تَوْقِيرُهُ وَهَيْبَتُهُ مِنْهُ وَكَانَ ذَلِكَ شَأْنًا لِلصَّحَابَةِ إِذَا لَمْ يَرَوْا مِنْهُ نَشَاطًا (حَتَّى أَتَى سُبُوحٌ فِي قَبْلَقَاعِ)

أي ثم انصرف منه (فجاءت فاطمة) ابنته والفناء بكسر الهمزة اسم للموضع المنسح الذي امام البيت (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انتم لكع أنتم لكع) اسم يشابه المكان البعيد وهو ظرف لا يتصرف فلذا غلط من اعربته مفعولا لقوله رأيت ثم رأيت قال الخطابي اللكع على معنيين أحدهما الصغير والآخر اللثيم ٥٩ والمراد هنا الاول والمراد بالثاني ما ورد في

حديث أبي هريرة أيضا يكون أسعد الناس بالدين لكع بن لكع قال ابن التين زاد ابن فارس ان العبد أيضا يقال له لكع انتهى ولعل من أطلقته على العبد أراد أحد الامرين المذكورين وعن الاصمعي اللكع الذي لا يهتدي لمنطق ولا غيره مأخوذ من الملاكيك وهي التي تخرج من السلي قال الازهرى وهذا القول أرجح الاقوال هنا لانه أراد ان الحسن صغير لا يهتدي لمنطق ولم يرد انه لثيم ولا عبد (فجاءته) أي منعت فاطمة الحسن من المبادرة الى الخروج اليه صلى الله عليه وآله وسلم (شيأ) قال أبو هريرة (فظننت أنما اتلبسه) أي ان فاطمة تلبس الحسن (مضابا) بكسر الهمزة قال الخطابي قد لاد من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة أو هي من قرقة بل أو خيط من خرز يلبسه الصبيان والجواري قاله الداودي وقال ابن أبي عمير أحد رواة الحديث الضباب شيء يعمل من الخنظل كالقميص والوشاح (أو ثغله) بالتحديد والتخفيف (فجاء) الحسن (يشد) يسرع (حتى عاتقه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والمقابل له من جنسه والى العمل بظاهر الحديث ذهب عمر بن الخطاب وجماعة من السلف والشافعي وأحمد واسحق ومحمد بن الحكم المالكي وقالت الخنقية والثوري والحسن بن صالح والعمدة انه يجوز اذا كان الذهب المنفرد أكثر من الذي في القلادة ونحوها الامثلة ولادونه وقال مالك يجوز اذا كان الذهب تابعا لغيره بان يكون الثلث فما دون وقال حماد بن أبي سليمان انه يجوز ببيع الذهب مع غيره بالذهب مطلقا سواء كان المنفصل مثل المتصل أو أقل أو أكثر واعتذرت الخنقية ومن قال بقوله من عن الحديث بان الذهب كان أكثر من المنفصل واستدلوا بقوله فقصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينار والثلث ما سبعة أو تسعة وأكثر ما روى انه اثنا عشر وأجيب عن ذلك بما تقدم عن البيهقي من ان القصة التي شهدها فضالة كانت متعددة فلا يصح الفصل بما وقع في بعضها واهار البعض الآخر وأجيب أيضا بان العلة هي عدم الفصل وظاهر ذلك عدم الفرق بين المساوي والأقل والاكثر والغنية وغيرهما وبهذا يجاب عن الخطابي حيث قال ان سبب النهي كون تلك القلادة كانت من الغنائم مخافة أن يقع المساوون في بيعها وقد أجاب الطحاوي عن الحديث بأنه مضطرب قال السبكي وليس ذلك باضطراب قاذح ولا ترد الاحاديث الصحيحة بمثل ذلك انتهى وقد عرفت مما تقدم انه لا اضطراب في محل الحجة والاضطراب في غيره لا يقدح فيه وبهذا يجاب أيضا على ما قاله مالك رأ ما مذهب البه حماد بن أبي سليمان فردود بالحديث على جميع التقادير واهله يعتذر عنه بمثل ما قال الخطابي أولم يلقه قوله حتى تميز بضم تاء الخطاب في أوله وتشد يد الياء المكسورة بعد الميم قوله انما أردت التجارة يعني الخرز الذي في القلادة ولم أرد الذهب

(باب مرد المكيل والوزن)

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن أهل مكة رواه أبو داود والشافعي) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى وأخرجه أيضا ابن زويعه ابن حبان والدارقطني وفي رواية لابي داود عن ابن عباس مكان ابن عمر قوله المكيال مكيال أهل المدينة الخ فيه دليل على انه يرجع عند الاختلاف في الكيل الى مكيال المدينة وعند الاختلاف في الوزن الى ميزان مكة ما مقدار ميزان مكة فقال ابن حزم بحثت غاية البحث عن كل من وثقت بتمييزه فوجدت كلا يقول ان دينار الذهب بمكة ثورنه اثنتان وثمانون حبة وثلاثة اعشار حبة بالحب من الشعير والدرهم سبعة اعشار المنقال فوزن الدرهم سبع وخمسون حبة وستة اعشار حبة وعشر عشر حبة فالرطل مائة وعمانية وعشرون درهما بالدرهم المذكور وأما مكيال المدينة فقد قدمنا تحقيقه في

(وقبله) وفي رواية ورفاهة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيده هكذا أي مدها فقال الحسن بيده هكذا فالتزمه (وقال اللهم احببه وأحب من يحبه) وفي الحديث بيان ما كان الصحابة عليه من توقير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمشي معه وما كان عليه من التواضع من الدخول في السوق والجلوس بفناء الدار ورجة الصغير والمزاح معه ومعاذته وتقبيله ومنقبه للحسن

ابن علي وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في اللباس ومسلم في الفضائل والنسائي في المناقب وابن ماجه في السنة (عن ابن عمر رضي الله عنهما منهم كانوا يشترون طعاما من الركان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) جمع راكب والمراد به جماعة أصحاب الابل في السفر ٦٠ (فيبحث عليهم من بينهم أن يبعوه حمت) أي من البيع في مكان (اشتروه حتى

ينقلوه حيث يساع الطعام) في الاسواق لان القبض شرط وبالنقل المذكور يحصل القبض ووجهه فيه عن بيع ما يشتري من الركان الابعاد القوي وفي موضع يريد أن يبيع فيه الرفق بالناس ولذلك ورد النهي عن تلقى الركان لان فيه ضررا لغيرهم من حيث السعر فلذلك أمرهم بالنقل عند تلقى الركان ليوسفوا على أهل الاسواق (وقال ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يساع الطعام إذا اشتراه حتى يستوفيه) أي يقبضه وفيه أنه لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي بأسانيد مختلفة وألفاظ متباينة (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ما استل عن صفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في التوراة) لانه كان قد قرأها (فقال) عبد الله (أجل) حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للمخبر واعلاما لمستخبر ووعده الطالب فيقع بعد فقو قام ونحو أقام زيد ونحو اضرب زيدا أي يصحكون بعد انظروا بعد الاستفهام والطالب وقيل يختص بالخبر وهو قول الزمخشيري وابن

القطر ووقع في رواية لابي داود من طريق الوليد بن مسلم عن حنظلة بن أبي سفيان الجمعي قال وزن المدينة وميكايل مكة والرواية المذكورة في الباب من طريق سفيان الثوري عن حنظلة عن طاوس عن ابن عمر وهي أصح وأما الرواية التي ذكر أبو داود عن ابن عباس فرواها أيضا الدارقطني من طريق أبي أسامة الزبيري عن سفيان عن حنظلة عن طاوس عن ابن عباس ورواه من طريق أبي نعيم عن الثوري عن حنظلة عن سالم بن عبد الله عن ابن عباس قال الدارقطني أخطأ أبو أسامة فيه

• (باب النهي عن بيع كل رطب من حب أو تمر بياضه) •

(عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المزابنة أن يبيع الرجل غمر حائطه إن كان فحلا بتمر كيل أو أن كان كرم أن يبيعه بزيب كيل أو أن كان زرع أن يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله متفق عليه • وسلم في رواية وعن كل تمر بخرمه • وعن سعد بن أبي وقاص قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأل عن اشتراء التمر بالرطب فقال إن حوله أيتقص الرطب إذا ييس قالوا نعم فنهى عن ذلك رواه الترمذي وصححه (ترمذي) حديث • • • أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وصححه ورواه أيضا ابن المديني وأخرجه الدارقطني والبيهقي وقد أخرجه جماعة منهم الطحاوي والطبري وابن خزم وعبد الحق بن أبي أسامة زيدا بآب عياض وهو مجهول قال في التلخيص والجواب أن الدارقطني قال أنه ثقة ثبت وقال المنذري وقد روى عنه ثقات واعتمده مالك مع شدة نقده وقال الحاكم لا أعلم أحدا ممن فيه قوله عن المزابنة قد تقدم ضبطها في باب النهي عن بيع التمر قبل بدو صلاحه قوله غمر حائطه بالملئة وفتح الميم قال في الفتح والمراد به الرطب خاصة قوله بتمر كيل بالملئة من فوق وسكون الميم والمراد بالكرم الغناب قال في الفتح وهذا أصل المزابنة وألحق الجمهور بذلك كل بيع مجهول بمجهول أو بعلوم من جنس يجزى فيه لربا قال فاما من قال اخمن لك صبرتك هذه به شرين صاعا مثلا فمما زاد في وسائقه فعلى فهو من القمار وايس من المزابنة ونعقبه الحافظ بأنه قد ثبت في البخاري عن ابن عمر تفسير المزابنة ببيع التمر بكيل أرزاد في وان نقص فعلى قال فثبت أن من صور المزابنة هذه الصورة من القمار ولا يلزم من كون القمار أن لا تسمى مزابنة قال ومن صور المزابنة بيع الزرع بالخطئة بما أخرجه مسلم في تفسير المزابنة عن نافع بن غنظ المزابنة ببيع غمر الخيل بالتمر كيل أو ببيع الغناب بزيب كيل أو ببيع الزرع بالخطئة كيل وقد أخرج هذا الحديث البخاري كما ذكره المصنف ههنا ولم ينفرد به مسلم وقد قدمنا مثل هذا في باب النهي عن بيع التمر قبل بدو صلاحه وقد قدمنا أيضا ما نُسب به مالك المزابنة

مالك وقيد المالقي الخبر بالثبت والطالب بغير النهي قال في التمام هو جواب كنتم الا انه أحسن منه في التصديق قوله ونعم أحسن منه في الاستفهام انتهى وهذا قاله الاخفش كما في المغني لابن هشام قال الطبري وفي الحديث جاء جوابا بالامر على تأويل قرأت التوراة هل وجدت صفة صلى الله عليه وآله وسلم فيها فآخبرني قال أجل (والله انه موصوف في التوراة ببعض

صفته في القرآن) أكد كلامه بمؤكدات الحلف بالله والجملة الاسمية ودخول ان عليهم او دخول لام التأكيد على الخبر (يا أيها النبي انا أرسلناك شاهدا) لامتك المؤمنين بتصديقهم وعلى الكافرين بكذبهم (ومبشرا) للمؤمنين الموحدن المتبعين (ونذيرا) للكافرين المشركين المقلدين أو مبشرا للمطيعين بالجنة والعصاة بالنار ٦١ أو شاهد المرسل قبله بالبلاغ وهذا كله في القرآن في سورة الاحزاب

(وحزنا) أي حسنا (للاميين) للعرب يخصصون به من غوائل الشيطان أو من سطوة الهمم وتغلبهم وسعوا أميين لان أغلبهم لا يقرؤن ولا يكتبون (أنت عبدى ورسولى سميتك المتوكل) على الله لقناعته باليسير من الرزق واعتماده على الله في النصر والصبر على انتظار الفرج والاخذ بما من الاخلاق واليقين بنجام وعده الله فتوكل عليه فسماه المتوكل (ليس ينظ) سبي الخلق جافيا (ولا غليظ) قامى القلب وهذا موافق لقوله تعالى فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك وهذا لا يعارض قوله سبحانه وتعالى واغلظ عليهم لان النبي محمول على طبعه الذي جبل عليه والامر محمول على المعالجة أو النبي بالنسبة للمؤمنين والامر بالنسبة للكفار والمنافقين كما هو مصرح به في نفس الآية ويحتمل أن تكون هذه آية أخرى في التوراة لبيان صفته (ولامضاب) بتشديد الخاء وهي لغة اثبتا القراء والمصناب بالصاد أشهر أي لا يرفع صوته على الناس له وخلقه ولا يكثر الصياح عليهم

قوله أيقص الاستفهام ههنا ليس المراد به حقيقة أعنى طلب انهم لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان عالما بأنه ينقص اذا يسبل المراد تنبيه السامع بان هذا الوصف الذي وقع عنه الاستفهام هو فعله النبي ومن المشعرات بذلك انه في قوله فتمس عن ذلك ويستفاد من هذا عدم جواز بيع الرطب بالرطب لان نقص كل واحد منهما لا يحصل العلم بأنه مثل نقص الآخر وما كان كذلك فهو مظنة للربا وقد ذهب الى ذلك الشافعي وجهور أصحابه وعبد الملك بن الماجشون وأبو حنيفة العكبري من الحنابلة وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد في المشهور عنه والمزني والرويانى من أصحاب الشافعي الى أنه يجوز قال ابن المنذر ان العلماء اتفقوا على جواز ذلك الا الشافعي ويدل على عدم الجواز ان الاسماعيلي في مستخرجه على البخاري روى حديث ابن عمر بانظ نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمرة بالثمرة وذلك يشمل بيع الرطب بالرطب

• (باب الرخصة في بيع العرايا) •

(عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حمزة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزانية بيع الثمر بالتمر الا أصحاب العرايا فانه قد أذن لهم رواه أحمد والبخاري والترمذي وزاد فيه وعن بيع العنب بالزبيب وعن كل ثمر بخرصه • وعن سهل بن أبي حمزة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمر بالتمر ورخص في العرايا ان يشتري بخرصها يا كلها أهلها رطبا متفق عليه • وفي لفظ عن بيع الثمر بالتمر وقال ذلك الربانلة المزانية الا انه رخص في بيع العربية النخلة والتخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها عرايا كالونهم رطبا متفق عليه • وعن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين اذن لاهل العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول السوق والوسقين والثلاثة والاربعة رواه أحمد • وعن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا ان يباع بخرصها كيه لارواه أحمد والبخاري وفي لفظ رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخرصها عرايا كالونهم رطبا متفق عليه • وفي لفظ آخر رخص في بيع العربية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك أخرجه • وفي لفظ بالتمر والرطب رواه أبو داود) حديث جابر أخرجه أيضا الشافعي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي الباب عن أبي هريرة عن عبد الشخين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا بخرصها فبيها دون خمسة أو سق أو خمسة أو سق قوله يبيع الثمر بالتمر الاول بالثلاثة وفتح الميم والشافعي بالثلاثة الفوقية وسكون الميم والمراد بالاول ثمر النخلة وقد صرح بذلك مسلم في رواية

(في الاسواق) بل يدين جانبه لهم ويرفق بهم وفيه ذم أهل السوق الذين يكونون بالصفة المذمومة من الصخب واللغط والزيادة في المدح والدم لا يتابعونه والايمان الحائثة ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لم نشر البقاع الاسواق لما يخلب على أهلها من هذه الاحوال المذمومة (ولا يدفع بالسبقة السبقة) هو كقوله تعالى ادفع بالتي هي أحسن السبقة (ولكن يعفو ويغفر)

فالم تنهك حرمان الله تعالى (ولن يقبضه الله) بعينه (حتى يقبضه الله العوجاء) ملة ابراهيم فانها قد اوجت في أيام الفترة
فزيت ونقصت وغيرت عن استقامتها واميلت بعد قوامها وما زالت كذلك حتى قام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
فقامها بنفي ما كان عليه العرب من الشرك ٦٢ وثابت التوحيد جزاء الله عن أمته خيرا وافرأ (بان يقولوا لا اله الا الله

وبفتحها) أى بكلمة التوحيد
الخالص (أعينا عينا) ولاتنأى
بين هذا وبين قوله تعالى وما أنت
بمادى العصى عن ضلالهم لانه
دل ايلاء الفاعل المعنوى حرف
النفي على أن الكلام فى الفاعل
وذلك أنه تعالى نزل له لخصه على
ايمان القوم منزلة من يدعى
استقلاله بالهداية فقال له أنت
لست بمسئول فيه بل انت اثمى
الى صراط مستقيم باذن الله
تعالى وتفسيره وعلى هذا فيفتح
معطوف على قوله يقبض أى يقبض
الله تعالى بواسطة الملة العوجاء
بان يقولوا لا اله الا الله ويفتح
بواسطة هذه الكلمة اعينا عينا
(وأذا ناصها وقلوا غافلا) واستدل
به المؤلف على كراهية السخب
فى السوق وهو رفع الصوت
بالخصام وغيره قال فى الفتح
وأخذت السخب كراهة من نفي
الصفة المذكورة عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كما ثبتت
عنه صفة الفظاظة والغلظة
ويستفاد منه أن دخول الامام
الاعظم فى السوق لا يبط عن
مرتبة لان النبي انما ورد فى ذم
السخب فيها لا عن أصل الدخول
اهـ (عن جابر رضى الله عنه قال
نوفى عبد الله بن عمرو بن حرام

فقال غر الخلة وليس المراد التمر من غير الخخل لانه يجوز بيعه بالتمر بالمئة والسكون
قوله الا أصحاب العرا يجمع عربية قال فى الفتح وهى فى الاصل عطية غر الخخل دون الرقبة
كانت العرب فى الجذب تتطوع بذلك على من لا غرله كما يتطوع صاحب الشاة أو الابل
بالمنيحة وهى عطية اللبن دون الرقبة ويقال عربيت الخلة بفتح العين وكسر الراء تعرى
إذا فردت عن حكم اخواتها بان اعطاها المالك فقيرا قال مالك العربية ان يعرى الرجل
الرجل الخلة أى يهب له أو يهب له ثمرها ثم يأذى بدخوله عليه ويرخص الموهوب له
للوهاب ان يشتري وطما منه بتمر يابس هكذا علقه البخارى عن مالك ووصله ابن
عبد البر من رواية ابن وهب وروى الطحاوى عن مالك ان العربية الخلة للرجل فى حائط
غيره فبكره صاحب الخخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول أنا أعطيتك بخمر ص فخلت
غرا فيرخص لى ذلك فشرط العربية عند مالك أن يكون لاجل التضرر من المالك
بدخول غيره الى حائطه أو لرفع الضرر عن الآخر اقيام صاحب الخخل بما يحتاج اليه
وقال الشافعى فى الام وحكا عنه البيهقى ان العرايان يشتري الرجل غر الخلة بخمر ص
من التمر بشرط التقاض فى الحال واشترط مالك ان يكون التمر مؤجلا وقال ابن ابي
فى حديثه عن ابن عمر عن ابي داود والبخارى تعليقا ان يعرى الرجل الرجل أى يهب له
فى ماله الخلة والخلتين فيشقى عليه أن يقوم عليهما فيبيعهما بمئة بل يخرصها وأخرج الامام
أحمد عن سفيان بن حسين ان العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون
أن ينظروا بها فرخص لهم ان يبيعوها بما شاؤا من التمر وقال يحيى بن سعيد الانصارى
لعربية أن يشتري الرجل غر الخلات ليطعم أهل رطبها بخمر ص غرا قال القرطبي كأن
الشافعى اعتمد فى تفسير العربية على قول يحيى بن سعيد وأخرج أبو داود عن عبد ربه
ابن سعيد الانصارى وهو أخو يحيى المذكور أنه قال العربية الرجل يعرى الرجل الخلة
أو الرجل يستثنى من ماله الخلة يأكلها رطبها فيبيعها بمئة أو يخرج ابن ابي شيبة فى مصنعه
عن وكيع قال معناه فى تفسير العربية انها الخلة يعرى بها الرجل للرجل ويشترى بها
فى بستان الرجل وقال فى القاموس واعرا الخلة وهبه ثمره عامها والعربية الخلة المعراة
والى كل ما عليها وقال الجوهرى هى الخلة التى يعريها صاحبها رجا لاحتياجها بان
يجعل له ثمرها عامها من عرا اذا قصده قال فى الفتح صور العربية كثيرة منها أن يقول
رجل لصاحب الخخل يعنى ثمر الخلات باعيا نهم بخمر ص امن الثمر فيخرصها ويهبها ويقبض
منه التمر ويسلم له الخلات بالخلة فيقتطع رطبها ومنها أن يهب صاحب الحائط لرجل
خلات أو غر خلات معلومة من حائطه ثم يضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشترى رطبها
بقدر خرصه تمر مجمل ومنها ان يهبه اياها فيضرر الموهوب له بالتضرر من رطوبة الرطب

وهو أبو جابر هذا (وعليه دين فاستعنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من الاستعانة وفى رواية فاستشفعت من غرا
الشفاعة (على غرماثة أن يضعوا) أى يتركوا (من دينه) شها (فطلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهم فلم ينعلموا) أى لم
يتركوا شيئا (فقال لى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فاصنافا) أى اعزل كل صنف على حدة اجعل (الهجرة)

وهي ضرب من أجود القرب بالمدينة (على حدة وعذوق زيد على حدة) بفتح العين وسكون الذا ل مضافا الى شخص يسمى زيد وهو نوع من التمر ردي قال الجوهرى العذوق بالفتح الخلة وبالكسر الكاسة فاصناف تمر المدينة كثيرة جدا فذكر أبو محمد الجويني في القروى انه كان بالمدينة قبلة منهم عدوا عند أميرها صنوف الاسود خاصة ٦٣ فزادت على الستين قال والتمر الاحمر

أكثر عندهم من الاسود (ثم أرسل الى) بلفظ الامر قال جابر (ففعلت) ما أمرني به صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أرسلت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي تجاؤ وجلس (على اعلاه) أي أعلى التمر (أوفى وسطه) ثم قال كل للقوم (أمر من كال بكيل) فكلمتهم حتى أوفيتهم الذي لهم وبقي غري كأنه لم ينقص منه شيء) وفيه معجزة ظاهرة صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقته للترجمة من جهة أن الكيل على المعطى بانه كان أموفيا للدين أو غير ذلك وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي قال في الفتح وياتحق في ذلك بالكيل الوزن فبما وزن من السلع وهو قول فقهاء الامصار وكذلك مونة وزن الثمن على المشتري لا النقد الثمن فهو على البائع على الاصح عند الشافعية اه وأخرجه أيضا في الاستقراض والوصايا والمغازي وعلايات النبوة والنسائي في الوصايا (عن المقدم ابن معدي كرب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال كبلوا طعماكم أي عند البيع (يبارك لكم) أي فيه بالخزم جوابا للامر قال ابن بطال

تمر ولا يحب أكلها رطبا لاحتياجه الى التمر فيبيع ذلك الرطب بخمره من الواهب أو من غيره بتمر يأخذه مجحلا ومنها أن يبيع الرجل غر حائطه به بدو صلاحه ويستثنى منه فخلات معلومة يقيمها لنفسه أو لغيره وهي التي عني لعن غرضها في الصدقة وصحبت عرايا لانهم اعربت عن ان تخرص في الصدقة فخرص لاهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من تمر قوتهم ان يتناووا بذلك التمر من رطب تلك الفخلات بخمرها وبعنا بطلق عليه اسم العربية أن يعرض رجل الغر لفخلات يبيع لها كلها والتصرف فيها وهذه هبة محضة ومنها أن يعرض عامل الصدقة لصاحب الحائط من حائط فخلات معلومة بخمره في الصدقة وهاتان صورتان من العرايا لا يبيع فيها جميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجوهرى وقصر مالك العربية في البيع على الصورة الثانية وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور البيع وأراد به رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشترونها لتجارة ولا ادخار ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العربية على الهبة وهي أن يعرض الرجل الرجل غر فخله من فخله ولا يسلم ذلك ثم يدوله أن يرتجع تلك الهبة فخرص له أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخمره تمر أو حله على ذلك أخذه بعموم النهي عن بيع التمر بالتمر ونعتب بالتصريح باستثناء العرايا في الاحاديث قال ابن المنذر الذي رخص في العربية هو الذي نهى عن بيع التمر بالتمر في انظر واحد من رواية جماعة من الصحابة قال ونظر ذلك الاذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبع ما ليس عندك قال ولو كان المراد الهبة لما استثنيت العربية من البيع ولانه عبر بالرخصة والرخصة لا تكون الا في شيء ممنوع والمنع انما كان في البيع لا الهبة وانهما قد ثبت بخمسة أوسق والهبة لا تنقيد وقد احتج أصحاب أبي حنيفة لمذهبه بأشياء تدل على أن العربية العطية ولا حجة في شيء منه لانه لا يلزم من كون أصل العربية العطية أن لا تطلق شرعا على صور أخرى وقالت الهادوية وهو وجه في مذهب الشافعي أن رخصة العرايا مختصة بالحاويج الذين لا يجدون رطبا فيجوز لهم ان يشتروا منه بخمره تمر أو اسد ولو اجماعا أخرجه الشافعي في مختلف الحديث عن زيد بن ثابت انه سمى رجلا محمدا جين من الانصار شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نقد في أيديهم يتناوون به رطبا ويأكلون مع الناس وعندهم فضول قوتهم من التمر فخرص لهم أن يتناووا العرايا بخمرهم من التمر ويحجب عن دعوى اختصاص العرايا بهذه الصورة اما أولا فبالقدح في هذا الحديث فانه أنكره محمد بن داود الظاهري على الشافعي وقال ابن حزم لم يذكر الشافعي له اسد نادا فبطل وأما ثانيا فعلى تسليم صحة لامنافة بينه وبين الاحاديث الدالة على أن العربية أهم من الصورة التي اشتمل عليها والحاصل ان كل صورة

الكيل منسوب اليه فيما يفقه المرء على عياله وهي الحديث أخرجه أبو بكر معلوم يبلغكم الى المادة التي قدرتم مع ما وضع الله من البركة في مداهل المدينة بدعوتيه صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل ولا معارضة بين هذا حديث عائشة كان عندي شرطه بآكل كل منه حتى طال على فكلته ففني الحديث لان معناه

أنها كانت تخرج قوتها وهو شئ يسير فيغير كيل فبورك لها فيه فلما كالتة في وعنه دابن ما جبه فلما زلنا أنا كل منه حتى كالتة الحاربة فلم يلبث أن فني ولولم تكمله رجوت أن يبقى أكثر لأن حديث الباب أن يكال عند شرائه أو دخوله إلى المنزل وحديثها عند الاتفاق منه فالكيل الأول ٦٤ ضروري لدفع الغرر في البيع ونحوه والناثي لجرد القنوط والاستكثار لما خرج

منه ذكره القسطلاني وقال
الحب الطبري لما أمرت عائشة
بكيل الطعام فاطرة إلى مقتضى
العادة عافله عن طلب البركة
في ذلك الحالة ردت إلى مقتضى
العادة اه قال في الفتح والذي
يظهر لي أن حديث المقدم
محمول على الطعام الذي يشتري
فالبركة تحصل فيه لا مثقال أمر
الشارع وإذا لم يمتثل الأمر فيه
بالاكتسبال نزعته منه لشوم
العصيان وحديث عائشة محمول
على أنها كالتة للاختبار فلذلك
دخله النقص وهو شبهه بقول
أبي رافع لما قال له النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في الثالثة ناولني
الذراع فقال وهل لأشأن إلا
ذراعان فقال لولم تقل هذا
لما واثني مادمت أطلب منك
تخرج من شوم المعارضة
ويشبه لما قلته حديث لا تخصي
فخصي الله عليك والحاصل أن
الكيل بمجرد لا تحصل به البركة
قال ينضم إليه أمر آخر وهو
امتثال الأمر فيما يشرع فيه
الكيل ولا تنزع البركة من الكيل
بجوز الكيل ما لم ينضم إليه
أمر آخر كالمعارضة والاختبار
والله أعلم ويحتمل أن يكون
معنى قوله كي لو اطعمكم أي إذا

من صور العرايا ورد به حديث صحيح أو ثبتت عن أهل الشرع أو أهل اللغة فهي جائزة
لدخولها تحت طاق الأذن والتنصيص في بعض الأحاديث على بعض الصور لا يتأني
ما ثبت في غيره قوله بخبره بفتح الخاء لمجة وأشار ابن التميمي إلى جواز كسرها وجزم
ابن العربي بالكسر وأنكر الفتح وجوزهما النووي وقال الفتح أشهر قال ومعناه بقدر
ما فيه إذا صار قرأ فن فتح قال هو اسم الفعل ومن كسر قال هو اسم للشئ المخروص قال
في الفتح والمخروص هو التضمين والحدس قوله يقول الوسق والوسقين الخ استدلالهم بذا من
قال أنه لا يجوز في بيع العرايا إلا دون خمسة أوسق وهم الشافعية والحنابلة وأهل الظاهر
قالوا لأن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ بما يفتق فيه الجواز وبقي ما وقع
فيه الشك ولكن مقتضى الاستدلال بهذا الحديث أن لا يجوز مجاوزة الأربعة الأوسق
مع أنهم يجوزونهم إلى دون الخمسة بقدر ريسرو الذي يدل على ما ذهبوا إليه حديث أبي
هريرة الذي ذكرناه لقوله فيه فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق فيلحق الشك وهو
الخمس ويعمل بالمتيقن وهو ما دونهم وقد حكى هذا القول صاحب البحر عن أبي حنيفة
ومالك والظاهر وأبي العباس وقد عرفت ما سلف من تحقيق مذهب أبي حنيفة في العرايا
وحكى في الفتح أن الأراجح عند المالكية الجواز في الخمسة إلا برواية الشك واحتج لهم
بقول سهل بن أبي حنيفة أن العربية ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة قال في الفتح ولا حجة فيه
لأنه موقوف وحكى المساوردي عن ابن المنذر أنه ذهب إلى تحديد ذلك بالأربعة الأوسق
وتعقبه الحفاظ بأن ذلك لم يوجد في شيء من كتب ابن المنذر وقد حكى هذا المذهب ابن
عبد البر عن قوم وهو ذهب إلى ما فيه حديث جابر من الاقتصار على الأربعة وقد ترجم
عليه ابن حبان الاحتياط لا يزيد على أربعة أوسق قال الحفاظ وهذا الذي قاله يمين
المعبر إليه وما جعله حد لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح اه وذلك لأن دون الخمسة
المذكورة في حديث أبي هريرة يقتضي بجواز الزيادة على الأربعة لأن يجعل الدون
بجملتين بالاربعة كأن وضعا ولكنه لا يخفى أنه لا جبال في قوله دون خمسة أوسق
لأنها تنافي أول ما صدق عليه الدون لغة وما كان كذلك لا يقال له بجمل ومنهوم العدد
في الأربعة لا يعارض المنطوق الدال على جواز الزيادة عليها لقوله ولم يرخص في غير ذلك
فيه دليل على أنه لا يجوز شراء الرطب على رؤس النخل بغير القنوط والرطب وفيه أيضا
دليل على جواز الرطب المخروص على رؤس النخل بالرطب المخروص على الأرض وهو
رأى بعض الشافعية منهم ابن خيران وقيل لا يجوز وهو رأي الاصطخري منهم ومعه
جماعة وقيل إن كانوا عاوا حدا لم يجز إلا حابة البعوان كانوا عاوا جاز وهو رأي أبي
الحق ومعه ابن أبي عصرون وهذا كله فيما إذا كان أحداهما على النخل والاخر

ادخره طابا من الله البركة واثقين بالاجابة وكان من كاله بعد ذلك انما يكيه ليعرف مقداره فيكون ذلك شكاً على
في الاجابة فيما فيه بسرعة نقاده قال المحب الطبري ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل سبب السلامة من سوء الظن
بالخادم لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرج وهو لا يشرف فيهم من تولى أمره بالأخذ منه وقد يكون برياً وإذا كاله

أمن من ذلك اه قلت ولا مانع من جعل الحديث على جميع هذه المعاني فانه صلى الله عليه وآله وسلم قد أوتي جوامع الكلم وقد قيل في مسند البزار ان المراد بكيل الطعام تصغير الارغفة قال الحافظ ابن حجر رحمه الله ولم يتحقق ذلك ولا خلافه اه وهذا الحديث من افراد البخاري وأكثروا له شاميون ورواه ابن ماجه أيضا (عن عبد الله بن زيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال ان ابراهيم) الخليل عليه الصلاة والسلام (حرم مكة) بصرم الله (ودعها وحرم المدينة) أن يصاد فيها (كحرم ابراهيم مكة ودعوت لها في مدها وماعها) أن يبارك ١٦٥ فيما كبل فيها (مثل ما دعا ابراهيم) عليه السلام (لمكة) قال في الفتح ايراد المصنف هذه الترجمة أي باب

بركة صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقب التي قبلها ايتهر بان البركة المذكورة في حديث مقدم مقيدة بما اذا وقع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه ويحتمل أن يتعدى ذلك الى ما كان موافقا له الى ما يحالفهما والله أعلم (عن ابن عمر رضى الله عنهما) قال رأيت الذين يشترون الطعام شراء (مجازفة) أي حال كونهم بمجازفة من أي من غير كيل ولا وزن ولا تقدير (يضر بون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كراهة (أن يبيعه حتى يؤوه الى حاله) أي يقبضوه وعن الشافعي بيع الصبرة من المنطة والتمر مجازفة صحيح وليس بحرام وهل هو مكرره فيه قولان أصحهما مكرره كراهة تنزيه لانه قد يقع في الندم وعن مالك لا يصح البيع اذا كان يافع الصبر بجزا فاعلم قدرها قال الشوكاني في نيل الاوطار وفي هذا

على الارض وأما في غير ذلك فقد قدمنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا

• (باب بيع اللحم بالحيوان) •

(عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه مالك في الموطأ) الحديث أخرجه أيضا الشافعي من مسند ابن عمر بن الخطاب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بضعه وصوب الرواية المرسله المذكورة وتبعه ابن عبد البر وله شاهد من حديث ابن عمر عند البزار وفي اسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف وأخرجه أيضا من رواية أبي أمية بن يعلى عن نافع أيضا وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن حمزة عند الحاكم والبيهقي وابن خزيمة وقد اختلف في صحة سماعه منه وروى الشافعي عن ابن عباس ان جزورا انحرت على عهد أبي بكر فجاء رجل بعاق فقال اعطوني منها فقال أبو بكر لا يصلح هذا وفي اسناده ابراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف ولا يحتمل ان الحديث ينتقض للاحتجاج بمجموع طرقه فيدل على عدم جواز بيع اللحم بالحيوان الى ذلك ذهب العترة والشافعي اذا كان الحيوان مأكولا وان كان غير مأكول جاز عند العترة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوايه لاختلاف الجنس وقال الشافعي في أحد قوايه لا يجوز لعموم النهي وقال أبو حنيفة يجوز مطلقا واستدل على ذلك بعموم قوله تعالى وأحل الله البيع وقال محمد بن الحسن الشيباني ان غلب اللحم جاز ليقابل الزائد منه الجلود

• (باب جواز التفاضل والنسيئة في غير المكبل والموزون) •

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى عبدا بدينار ورواه الخمسة وصححه الترمذي ولمسلم معناه) وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفية بسبعة أرؤس من دحية الكلبي رواه أحمد ومسلم وابن ماجه (قوله ولمسلم معناه واقضه عن جابر قال جاء عبد فباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الهجرة ولم يشتره عبد فباعه سيده يريد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعته واشتره بدينارين ثم لم يبايع أحدا بعد حتى يسأله أبده وهو في الحديثين دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا اذا كان يدايدوه) انما الخلاف فيه وانما الخلاف في بيع الحيوان بالحيوان ونسيئة

٩ نيل خا الحديث وكذا حديث علم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفي وكذلك بقية ما فيه التصريح بمطلق الطعام دليل على انه لا يجوز لمن اشترى طعاما أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجزاف وغيره والى هذا ذهب الجمهور وروى عن عثمان البستي انه يجوز بيع كل شيء قبل قبضه والا حاد يترد عليه فان النهي يقتضي التحريم بصحة قوله ويدل على الفساد المرادف البطلان كما تقر في الاصول وحكي في الفتح عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الجزاف وغيره فأجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الاوزاعي والشافعي واحتجوا بان الجزاف يرى فيه كفاية في التخليئة

والاستيفاء انما يكون في مكيل أو موزون وقد روى أحمد بن محمد بن عمار عن ابن عمر عن قوام عن ابي بكر بن ابي رافع عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يبيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ونحوه للبرار من حديث ابي هريرة قال في الفتح بابنا حسن قالوا وفي ذلك دليل على ان القبض انما يكون شرطا في المكيل والموزون دون الجزاف واستدل الجمهور ٦٦ باطلاق الاحاديث وبمن حديث ابن عمر فانه صرح فيه بانهم كانوا يتاعون الطعام

جزافا وبذل لما قالوا حديث كيم بن حزام قال قلت يا رسول الله اني اشتري بيوعا فيجعل لي منها وما يحرم علي قال اذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه روافد احمد لانه يعم كل بيع ويجاب عن حديث ابن عمر وجابر اللذين احتج بهما مالك ومن معه بأن التخصيص على كون الطعام المنهي عن بيعه مكيلا أو موزونا لا يلتزم عدم ثبوت الحكم في غيره نعم لو لم يوجد في الباب الا الاحاديث التي فيها اطلاق انظر الطام لا يمكن أن يقال يحتمل المطلق على المقيد بالمكيل والموزون وأما بعد التصريح بالنهي عن بيع الجزاف قبل قبضه كما في حديث ابن عمر فيتحتمل المصير الى أن حكم الطعام مقيد من غير فرق بين الجزاف وغيره انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري في المحاربين ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والنسائي (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لم ينهي أن يبيع الرجل طعاما حتى

وسماني وقصة صفية أشار اليها البخاري في البيوع وذكرها في غزوة خيبر (وعن عبد الله بن عمر قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبعث جيشا على ابل كانت عندنا قال حملت الناس عليهم حتى نفدت الابل ولقيت بقية من الناس قال فقلت يا رسول الله الابل قد نفدت وقد بقيت بقية من الناس لا ظهر لهم فقال لي ابعث عليهم الابل بقية من ابل الصدقة الى محاربا حتى تنفذ هذا البعث قال وصكت اتباع البعير بقولهم وثلاث قلائص من ابل الصدقة الى محاربا حتى تنفذ ذلك البعث فلما جاءت ابل الصدقة أدار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روافد احمد وأبو داود والدارقطني عنهما . وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه باع حملا يدعى عصفيرا بعشرين بعيرا الى أجل روافد مالك في الموطأ للشافعي في مسنده . وعن الحسن بن عرفة قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن يبيع الحيوان بالحيوان نسبة روافد الخمسة وصححه ترمذي وروى عبد الله بن أحمد مثله من رواية جابر بن سمرة) حديث ابن عمر وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقوى الحافظ في الفتح اسناده وقال الخطابي في اسناده مقال وله يعني من أجل محمد بن اسحق ولكن قد روافد البهيقي في سننه من طريق عروة بن شعيب عن أبيه عن جده وأثر على عليه السلام هو من طريق الحسن بن محمد بن علي عن علي عليه السلام وفيه انقطاع بين الحسن وعلي وقد روى عنه ما يعارض هذا فافأخرج عبد الرزاق من طريق ابن المسيب عنه انه كره بيعا يبيع بعيرين نسبة وروى ابن أبي شيبة عنه نحوه وحديث سمرة صححه ابن الجارود ورجال الثقات كما قال في الفتح الا انه اختلف في سماع الحسن بن سمرة وقال الشافعي هو غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث جابر بن سمرة عزاه صاحب الفتح الى زيادات المسند لبعيد الله بن أحمد كما فعل المصنف وسكت عنه وفي الباب عن ابن عباس عند البزار والطحاوي وابن حبان والدارقطني بنحو حديث سمرة قال في الفتح ورجال الثقات الا انه اختلف في رصده وارسله فخرج البخاري وغير واحد رساله انتهى قال البخاري حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسبة من طريق عكرمة عن ابن عباس رواه الثقات عن ابن عباس موقوفا وعن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل في الباب أيضا عن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني

يستوفيه (أي يقبضه) (قيل) القائل طاوس (لابن عباس كيف ذلك) أي ما سبب هذا النهي (قال ذلك درهم بدرهم) وعنه أي اذا باع المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكانه باع درهم بدرهم (والطعام مرجا) أي مؤخر والمعنى أن يشتري من انسان طعاما يدار الى أجل ثم يبيعه منه أو من غيره قبل ان يقبضه يدارين مثلا فلا يجوز لانه في التقدير يبيع ذهب بذهب والطعام غائب فكانه قد باعه دينار الذي اشتري به الطعام يدارين فهو ربا ولانه يبيع غائب بآخر (عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم قال الذهب بالذهب) ولا يوزن ذرو الوقت بالوقت بفتح الواو

وكسر الراء وهي رواية أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر أصحاب الزهري أي بيع الذهب بالذهب أو بالورق (ربا)
 بالتنوين من غيرهمز (الاهاء وهاء) بالمذوق فتح الهـ ز فقيم ما على الافصح الا شهر وهي اسم فعل بمعنى خذ تقول هاهـ رهماي خذ
 درهمي والمعنى بيع الذهب بالذهب ربا في جميع الحالات الاحال الحضور والتفويض فكفى عن التقاض بقوله هاهـ وهاء لانه
 لازمه قاله الطيبي وعبر بذلك لان المعطى قابل خذ لانه ان الحال سواء وجد معه باسان المقال أولا فلا نسبة بانه مرغ من الخبز
 (والبر بالبر) وهو الخنطة أي بيع أحدهما بالآخر (ربا الا) مقولا عنده ٦٧ من المتعاقدين (هاهـ وهاء) أي خذ (والقر

وعنه أيضا عند مالك في الموطأ والشافعي انه اشترى راحلة بأربعة أبعرة يوفيهما صاحبها
 بالربعة وذكره البخاري تعليقا وعنه أيضا عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة انه سئل عن
 بيع يمينين فكرهه وروى البخاري تعليقا عن ابن عباس ووصله الشافعي انه قال قد
 يكون البعير خير من البعيرين وروى البخاري تعليقا أيضا عن رافع بن خديج ووصله
 عبد الرزاق انه اشترى ببعيرين فاعطاه أحدهما وقال آتيك بالآخر غدا وروى
 البخاري أيضا ومالك وابن أبي شيبة عن ابن المسيب انه قال لا ربا في الحيوان وروى
 البخاري أيضا عبد الرزاق عن ابن سيرين انه قال لا بأس ببيع يمينين قوله حتى نفذت
 الابل بفتح النون وكسر الفاء وفتح الدال المهملة وآخره تاء التانيث قوله بة لانه قال
 ابن رسلان جمع قلوص وهي الناقة الشابة قوله حتى نفذت ذلك البعث بفتح النون
 وتشديد الفاء بعدها الـ مبهمة ثم تاء المتكلم أي حتى تجهز ذلك الجيـش وذهب إلى مقصده
 والاحاديث والآثار المذكورة في الباب متعارضة كما ترى فذهب الجمهور إلى جواز
 بيع الحيوان بالحيوان نسبة متفاضلة مطلقا وشرط مالك أن يختلف الجنس ومنع من
 ذلك مطلقا مع النسبة أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وغيرهم من الكوفيين والهادوية
 وتمسك الاولون بحديث ابن عمر وما ورد في معناه من الآثار وأجابوا عن حديث سمرة
 بما فيه من المقال وقال الشافعي المراد به النسبة من الطرفين لان اللفظ يحتمل ذلك كما
 يحتمل النسبة من طرف واحد اذا كانت النسبة من الطرفين فهي من بيع الكالئ بالكالئ
 وهو لا يصح عند الجميع واحتج المانعون بحديث سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس وما في
 معناه من الآثار وأجابوا عن حديث ابن عمر وبأنه مذـوخ ولا ينبغي ان النسخ لا يثبت
 الا بعد تقرر تناقض النسخ ولم ينقل ذلك فلم يسبق ههنا الا الطلب لطريق الجمع ان أمكن ذلك
 أو المصير إلى التعارض قيل وقد أمكن الجمع بما سلف عن الشافعي ولكنه متوقف على
 صحة اطلاق النسبة على بيع المعلوم بالمعلوم فان ثبت ذلك في لغة العرب أو في اصطلاح
 الشرع فذاك والا فلا شك ان احاديث النهي وان كان كل واحد منها لا يخلو عن مقال
 لكنها ثبتت من طريق ثلاثة من الصحابة سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس وبعضها يقوى
 بعضها فهي أرجح من حديث واحد غير حال عن المقال وهو حديث عبد الله بن عمرو ولا
 سيما وقد صحح الترمذي وابن الجارود حديث سمرة فان ذلك مرجح آخر وأيضاً قد تقرر في

بالقر) أي بيع أحدهما بالآخر
 (ربا الا) مقولا عنده من المتعاقدين
 (هاهـ وهاء) والشعر بالشعر بفتح
 الشين على المنهـور وقد تكسر
 قال ابن مكي الصقلي كل فعيل
 وسطه حرف حلق مكسور يجوز
 كسر ما قبله في لغة تميم قال وزعم
 الليث ان قوما من العرب يقولون
 ذلك وان لم تكن عينه حرف حلق
 فهو كبير وجليل وكريم والمعنى
 ان يبيع الشعر بالشعر (ربا الا)
 مقولا عنده من المتعاقدين (هاهـ
 وهاء) أي يقول كل واحد منهما
 للآخر خذو يؤخذ منه ان البر
 والشعر صنفان وبه قال الشافعي
 وأبو حنيفة وفقهاء المحدثين
 وغيرهم وقال مالك والليث
 ومهزم علماء المدينة والشافعي
 وغيرهم من المتقدمين انهما
 صنف واحد واتفقوا على ان الذرة
 صنف والارز صنف الا الليث بن
 سعد وابن وهب المالكي فقالا
 ان هـ هذه الثلاثة صنف واحد
 ولم يذكر البخاري في شيء من هذه
 الاحاديث التي أوردها الحنكرا
 المترجم بها الباب قال في الفتح

وكانه استنبط من الامر بقبول الطعام الى الرحال ومنع بيع الطعام قبل استيـدانه فلو كان الاحتكار حراما لم يأمر بما يؤول
 اليه وكانه لم يثبت عنده حديث عمر بن عبد الله مرفوعا لا يحتمل كرا لا خطي أخرجه مسلم لكن بمجرد ادعاء الطعام الى الرحال
 لا يستلزم الاحتكار لان الاحتكار الشرعي اسمك الطعام عن البيع وانتظار الغلام مع الاستغناء عنه وحاجة الناس اليه
 وقيل غير ذلك وقد ورد في ذم الاحتكار احاديث كحديث عمر مرفوعا من احتـكر على المسلمين طعامهم ضرب به الله بالجدام
 والافلام أخرجه ابن ماجه باسناد حسن وعنده والحاكم باسناد ضعيف عنه مرفوعا الجبابرة يزرعون والخصـيـرون

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد) مثاعا يقدم به من البادية ليبيعه بسعر يومه بأن يقول له أي الحاضر اتركه عندي لا يبيعه لك على التدرج باغلي (و) قال (لا تاجعشوا) من النخس وهو أن يزيد في الثمن بالارغبة بل لا يفرغ غيره (ولا يبيع الرجل على بيع أخيه) بأن يقول لمن اشترى سلعة في زمن خيار المجلس أو خيار الشرط افسح لا يبيعك خيرا منه بمثل ثمنه أو مثله بانقص فانه حرام وكذا الشراء على شرائه بأن يقول للبائع افسح لا اشترى منك بازيد وكذا السوم على سومه بأن يقول ٦٨ لمن اتفق مع غيره في بيع ولم يعقداه أنا اشتره بازيدا وأنا أبيعك خيرا منه

الاصول ان دليل التحريم أربع من دليل الاباحة وهذا أيضا مرجح ثالث وأما الآثار الواردة عن الصحابة فلا حجة فيها وعلى فرض ذلك فهي مختلفة كما عرفت

• (باب ان من باع سلعة بنفسه لا يشترى ما باقلا مما باعها) •

(عن ابن امصق السبيعي عن امرأته انهم دخلت على عائشة فدخلت معها أم ولد يزيد بن أرقم فقالت يا أم المؤمنين اني بعت غلاما من زيد بن أرقم بمائة درهم نسيئة واني ابتعته منه بمائة درهم فادفقت له ساعا عائشة بنفس ما اشترت وئس ما نريت ان جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بطل الآن يتوب رواء الدارقطني) الحديث في اسناده الغالية بفت ائنيح وقد روى عن الشافعي انه لا يصح وقرر كلامه ابن كثير في ارشاده وفيه دليل على انه لا يجوز لمن باع شيئا بمن نسيئة أن يشترى به من المشتري بدون ذلك الثمن نقدا قبل قبض الثمن الا قول اما اذا كان المقصود التحمل لاخذ النقد في الحال ورا أكثر منه بعد أيام فلا شك ان ذلك من الربا المحرم الذي لا يقع في تحمله الحيل الباطلة وسيأتي الخلاف في بيع العينة في الباب الذي بعده هذا الصورة المذكورة هي صورة بيع العينة وليس في حديث الباب ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هذا البيع ولكن تصریح عائشة بان مثل هذا الفعل موجب لبطلان الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدل على انه قد علمت تحريم ذلك بنص من الشارع اما على جهة العموم كالا حاديث الفاضية بتحريم الربا الشامل لمثل هذه الصورة أو على جهة الخصوص كحديث العينة الآتي ولا ينبغي أن يظن بها انها قالت هذه المقالة من دون أن تعلم بدليل يدل على التحريم لان مخالفة الصحابي لرأي صحابي آخر لا يكون من الموجبات للاحباط

• (باب ما جاء في بيع العينة) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا اذناب البقرة وتركو الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلا ولا يرفعهم حتى يراجعوا دينهم رواه أحمد وأبو داود ولفظه اذا تبايعتم بالعينة وأخذتم اذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركو الجهاد ساط الله عليكم ذلا لا ينزعكم حتى ترجعوا الى دينكم)

بأرخص منه فيحرم بعد استقرار الثمن بالتراضي صريحا وقبل العقد فلم يلزم له المالك بالاجابة بان عرض بها أو سكت أو كانت الزيادة قبل استقرار الثمن بأن كان المبيع اذ ذلك ينشأ عنه طلب الزيادة لم يحرم حتى ياذن له البائع أو يترك اتفاقه مع المشتري فلا يحرم لان الحق لهما وقد اسقطاه هذا ان كان الاذن مال الكافان كان وليا أو وصيا أو وكيلافلا عبرة بأذنه ان كان فيه ضرر على المالك ذكره الاذرى قال في الفتح وقد استثنى بعض الشافعية في تحريم البيع والسوم على الآخر ما اذا لم يكن المشتري مغبونا غشنا فاحشا وبه قال ابن حزم واحتج بحديث الدين النصيحة لكن لم تخصص النصيحة في البيع والسوم فله أن يعرفه أن قيمتها كذا وان كان بيعتها بكذا مغبون من غير أن يزيد فيها فيجمع بذلك بين المصلحتين وذهب الجمهور الى صحة البيع المذكور مع تأييم فاعله وعند المالكية راحة الحائيلة

في فساد روايتان وبه جزم أهل الظاهر والله أعلم (ولا يخطب على خطبة أخيه) بكسر الخاء المعجمة وصورته الحديث أن يخطب الرجل المرأة فتركن اليه ويتفقا على صداق معلوم ويتراضيا وليبق الا العدة فيجئ آخر ويخطب ويزيد في الصداق والمعنى في ذلك الايذاء وهو خبر بمعنى النهي (ولا تنال المرأة طلاقا اختها) خبر بمعنى النهي على الحقيقة أي لا تنال امرأة زوج امرأتها بطلاق فوجته ويتزوج بها ويكون لها النفقة والمعاشرة ما كان لها وهو معنى قوله (التكفأ) أي تقلب (ما في اناسها) والحديث أخرجه البخاري في النكاح والبيع وكذا أبو داود وفيه ما يعضه والترمذي والشافعي وابن ماجه

في الشكاح والتجارات عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم ان رجلا اعتق غلامه عن ذبر) اسم الرجل أبو مذكور الانصاري
 كما في مسلم واسم الغلام يعقوب كما في مسلم والنسائي والمدير بضم الدال أي قال له أنت سر بهدموني (فاحتاج) الرجل إلى ثمنه
 (فاخذته النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني) نعرضه للزيادة ليستقصي فيه لأحفلس الذي باعه عليه (فاشتراه
 نعيم بن عبد الله) بضم النون التحام العدوى القرشي ووصف بانهم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دخلت الجنة
 فسمعت نعمة نعيم فيها والنعمة السهلة أسلم قديما وأقام بمكة إلى قبيل الفتح ٦٩ وكان قومه يمنة منه ومن الهجرة لشرفه

الحديث أخرجه أيضا الطبراني وابن القطان وصححه قال الحافظ في بلوغ المرام ورجاله
 ثقات وقال في التلخيص وعندى ان اسناد الحديث الذي صححه ابن القطان معلول لانه
 لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحا لان الاعمش مدلس ولم يدكر سماعة من عطاء
 وعطاء يحتمل أن يكون هو عطاء الخراساني فيكون فيه تدليس التسوية بأسقاط نافع
 بين عطاء وابن عمر انتهى وانما قال هكذا لان الحديث رواه أحمد وأبو داود من طريق
 أبي بكر بن عمار عن الاعمش عن عطاء عن ابن عمر ورواه أحمد وأبو داود من طريق عطاء
 الخراساني عن نافع عن ابن عمر وقال المنذرى في مختصر السنن ما لفظه في اسناده اسحق
 ابن أسيد أبو عبد الرحمن الخراساني نزيل مصر لا يحتاج بهدينه وفيه أيضا عطاء الخراساني
 وفيه مقال انتهى قال الذهبي في الميزان ان هذا الحديث من مناهج كبره وقد ورد انتهى عن
 العينة من طرق عدة لها البيهقي في سننه بإساق فيه جميع ما ورد في ذلك وذكره علاله وقال
 روى حديث العينة من وجهين ضعيفين عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر بن
 الخطاب قال روى عن ابن عمر موقوفاته كره ذلك قال ابن كثير وروى بن وجهه ضعيف
 أيضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا وبعضه حديث عائشة يعني المتقدم في
 الباب الذي قبل هذا وهذه الطرق يشذ بعضها بقوله بالعينة بكسر العين المهملة ثم
 ما تحتية ساكنة ثم فون قال الجوهري العينة بالكسر الساف وقال في القاموس وعين
 أخذ بالعينة بالكسر أي الساف أو أعطى بها قال والناس يبيعون به ثمن إلى أجل ثم
 اشتراها منه بأقل من ذلك الثمن انتهى قال الرازي وبيع العينة هو أن يبيع شيئا من
 غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن أقل من ذلك القدر
 انتهى قال ابن رسلان في شرح السنن وصحبت هذا المبيعة عينة لحصول النقل لصاحب
 العينة لان العين هو المال الحاضر والمستترى انما يشترى بالبيعها بعين حاضرة تصل
 اليه من فوره ليصل به إلى مقصوده اه وقد ذهب إلى عدم جواز بيع العينة مالك
 وأبو حنيفة وأحمد والهادوية وجوز ذلك الشافعي وأصحابه مستدلين على الجواز بما
 وقع من ألقاظ البيهقي التي لا يراد بها حصول مضمونه وطرحوا الأحاديث المذكورة
 في الباب واستدل ابن القيم على عدم جواز العينة بما روى عن الأوزاعي عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يأتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع قال وهذا

فيهم لانه كان يثق عليهم فقالوا
 أقم عندنا على أي دين شئت ولما
 قدم على النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم اعتنقه وقبله واستشهد بيوم
 اليرموك سنة خمس عشرة (بكذا
 وكذا) ثمانمائة درهم (فدفعه
 اليه) أي دفع صلى الله عليه وآله
 وسلم الثمن الذي يبيع به المدير
 المذكور لمديره أو دفع المدير
 لمشتريه نعيم وفي الحديث جواز
 بيع المدير وهو قول الشافعي
 وأحمد وذهب أبو حنيفة ومالك
 إلى المنع والحديث بجهة عليهم
 وفيه جواز يبيع المزايدة وورد
 في البيهقي في حديث أنس
 انه صلى الله عليه وآله وسلم باع
 حلا وقد حاد وقال من يشتري
 هذا الحلاس والقدر فقال رجل
 أخذته ما بدرهم فقال من يزيد
 على درهم فأعطاه رجل درهمين
 فبهم ما منه أخرجه أحمد
 وأصحاب السنن مطولا ومختصرا
 واللفظ للترمذي وقال حسن
 وأما حديث سفيان بن وهب
 سمعت النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم نهى عن بيع المزايدة فقد

أخرجه البزار في اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور والعمل على هذا عند بعض أهل
 العلم لم يروا بأسا يبيع من يزيد في الغنائم والحواري قال ابن العربي لا معنى للاختصاص فان الباب واحد والمعنى مشترك اه
 قال في الفتح ويلحق بهم ما غيرهم الا شتر في الحكم وقد أخذ بظاهره الأوزاعي واسحق نخسا الجوازي يبيعهما وعن ابراهيم النخعي
 انه كره يبيع من يزيد اه والحديث بجهة على كل من يترك جوازا ويرى كراهته وأخرجه البخاري أيضا في الاستقراض وكذا
 مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

نهي عن بيع جبل الحبلة أي نهي تحريم قال نافع أو ابن عمر كاجزئيه ابن عبد البر (وكان) بيع جبل الحبلة (يبعا ببيعها) أهل الجاهلية كان الرجل منهم (يتباع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاي وهو البعيرة كرا كان أو أنقى (الي أن تبيع الناقة) مبنيا للمفعول من الأفعال التي لم تسمع إلا كذلك فوجن وزهي علي أي تكبر أي تضع ولدها فولدها تاج بكسر النون من تسمية المفعول بالمصدر يقال تيجت الناقة بالبناء للمفعول تساجا أي ولدت (ثم تبيع التي في بطنها) ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد وصفتها هذا الشافعي ومالك أن يقول ٧٠ البائع بعثك هذه السلعة بثمن مؤجل إلى أن تبيع هذه الناقة ثم تبيع التي في بطنها

الحديث وإن كان مرسل لا فانه صالح للاعتضاد به بالاتفاق وله من المسندات ما يشهد له وهي الأحاديث الدالة على تحريم العينة فانه من المعلوم أن العينة عند من يستعملها انما يسميها ببيعها وقد اتفقوا على حقيقة الربا الصريح قبل العقد ثم غيرها إلى المعاملة وصورتها إلى التسايع الذي لا قصد له ما فيه البتة وانما هو حيلة ومكر وخديعة لله تعالى فمن اسهل الحيل على من أراد فعله أن يعطيه مثلا ألة الادره ما باسم القرض ويبيعه خروقة تساوي درهمه انجمه مائة درهم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال بالنيات أصل في ابطال الحيل فان من أراد أن يعامله معاملة يعطيه فيها الف بائف وخسمائة انما نوى بالاقرض فخصيل الربح لزانة الذي أظهر انه غش الثوب فهو في الحقيقة اعطاء ألفا حالة بائف وخسمائة مؤجلة وجعل صورة القرض وصورة البيع محلالا لهذا المحرم ومعلوم أن هذا لا يرفع التحريم ولا يرفع المفسدة التي حرّم الربا لاجلها بل يزيد حاقوة وتأكيدا من وجوه عديدة منها انه يقدم على مطالبة الغريم المحتاج من جهة السلطان والحكام اقداما لا يفعله المربي لانه واثق بصورة العقد الذي يحيل به هذا معنى كلام ابن القيم قوله واتبعوا اذئاب البشر المراد الاشتغال بالحرف وفي الرواية الاخرى واخذتم اذئاب البقرة ورضيتم بالزرع وقد حرّض هذا على الاشتغال بالزرع في زمن يتعين فيه الجهاد قوله وتركو الجهاد أي المتعين فعله وقد روى الترمذي بأسناده صحيح عن ابن عمر قال كنا بمدينة الروم فخرجوا اليها صناديقا عظيما من الروم فخرج اليهم من المسلمين منهم أو أكثر وعلى أهل مصر عتبة بن عامر وعلى الجماعة فضالة بن عبيد فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى دخل بينهم فصاح المسلمون وقالوا سبحان الله ياتي بيده إلى التهلكة فقام أبو أيوب فقال يا أيها الناس انكم اتأولون هذا التأويل وانما نزلت هذه الآية لما عز الله الاسلام وكثر ناصروه فقال بعضهم البعض سرا ان أموالنا قد ضاعت وان الله قد أعز الاسلام وكثر ناصروه فلو أقمنا في أموالنا وأصلحنا ما ضاع منها فانزل الله على نبيه ما يرد علينا فقال ولا تأقوا بأيديكم إلى التهلكة فكانت التهلكة الاموال واصلا حها وتركوا الغزو قوله فلا يضم الدال المحجمة وكسرها أي صغارا ومسكنة ومن أنواع الدال الخراج الذي يسألونه كل سنة ملاك الارض وسبب هذا الدال والله أعلم انهم لما تركوا الجهاد في سبيل الله الذي فيه عز الاسلام وظاهره على كل دين عاملهم الله بنقيضه وهو ازال

لان الاجل فيه مجهول وقيل هو ببيع ولد الناقة في المال بان يقول اذا تيجت هذه الناقة ثم تيجت التي في بطنها فقد بعثك ولدها لانه يبيع ما ليس بمملوك ولا مملوم ولا مدور على تسايه فيدخل في بيع الغر وهذا الثاني تفسير أهل اللغة وهو أقرب لفظا وبه قال أحمد والاول أقوى لانه تفسير الراوي وهو ابن عمر وهو أعرف وليس مخالفا للظاهر فان ذلك هو الذي كان في الجاهلية والنهي وارد عليه قال النووي ومذهب الشافعي ومحمدي في الاصوليين ان تفسير الراوي مقدم اذ لم يخالف الطاهر ومحصل الخلاف كما قاله ابن التين هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد ببيع الجنين الاول أو ببيع جنسين الجنين فصارت أربعة أقوال اه ولم يذكر البخاري بيع الغر صريحا لكن يبيع جبل الحبلة نوع منه وهو انواع كثيرة فهو من باب

التنبيه بنوع مخصوص معلول بعلة على كل نوع توجد فيه تلك العلة وقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن بيع الدلة المغر من حديث أبي هريرة وابن عباس عن ابن ماجه وسهل بن سعد عن أحمد وحديث الباب أخرجه أبو داود والنسائي في البيوع قال النووي النهي عن بيع الغر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جدا ويستثنى من بيع الغر ما من أحد ما يدخل في البيع تبعا لما أورد لم يصح بيعه كبيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل والنائي ما يباع الناس بثلثه ابل الحقارته أو المشتقة في تغييره وتعيينه كالجبة المشوة والنزير من السقاء قال ومن بيع الغر

فما اعتاده الناس من الاستعجار من الاسواق بالاوراق مثلافه لا يصح لان الثمن ليس حاضرا فيكون من المعاطاة ولم توجد
 صيغة يصح بها العقد اهـ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اشترى غنما مصراة)
 أى التى صرى لبنها وحقن فى الثدي وجع فلم يحلب وأصل التصرية حرس الماء وهذا قول أبي عبيدوا كثيرا هل اللغة وقال
 الشافعي هو ربط أخلاف الناقة أو الشاة وترك حالبها حتى يجفح لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادتفا فيزيد في غنم الماشي
 من كثرة لبنها (فاحتالها) ظاهر الحديث أن الخيار لا يثبت الا بعد الحلب ٧١ والجهر ورعى أنه اذا علم بالتصرية ثبت له

الخيار ولو لم يحلب لكن لما كانت
 التصرية لا تعرف غالباً الا بعد
 الحلب ذكر قيد فى ثبوت الخيار
 فلوظهورت التصرية بعد الحلب
 فالحكم سار ثابت (فان رضيا
 أمسكها) أى أبقاها على ملكه
 وهو مقتضى صحة بيع الممرأة
 وأثبت الخيار للمشتري ولو طلع
 على عيب بعد الرضا بالتصرية
 فرداه هل يلزم الصاع فيه خلاف
 والاصح عند الشافعية وجوب
 الرد وعند المالكية قولان

(وان اضطرها فى حلبتها) يسكون
 اللام (صاع من تمر) ظاهره ان
 الصاع فى مقابلة المصرة سواء
 كانت واحدة أو أصغر أو اقوله
 من اشترى غنما لانه اسم مؤنث
 موضوع للجنس ثم قال فى
 حلبتها صاع من تمر ونقل ابن
 عبد البر عن استعمال الحديث
 وابن بطال عن أكثر العلماء ابن
 قدامة عن الشافعية والحنبلة
 وعن أكثر المالكية يرد عن كل
 واحدة صاعا واستدل به على
 وجوب رد الصاع مع الشاة اذا
 احتار فسح البيع ولو كان اللبن

الدلة بهم فصاروا يشون خلف أذنان البقر بعد ان كانوا يركبون على ظهور الحيل التى
 هى اعز مكان قوله حتى ترجعوا الى دينكم فيه زجر بليغ لانه نزل الوقوع فى هذه
 الامور من نزلة الخروج من الدين وبذلك غسك من قال بتحريم العينة وقيل ان دلالة
 الحديث على التحريم غير واضحة لانه قرن العينة بالاخذ باذنان البقر والاستغفال بالزرع
 وذلك غير محرم وتوعد عليه بالذل وهو لا يدل على التحريم ولكنه لا يخفى ما فى دلالة
 الاقتران من الضعف ولا نسلم ان التوعد بالذل لا يدل على التحريم لان طلب أسباب العزة
 الدنيوية وتجنب أسباب الذلة الممازية للدين واجبان على كل مؤمن وقد توعد على ذلك
 بانزال البلاء وهو لا يكون الا للذنوب شديد وجعل الفاعل لذلك بمنزلة الخارج من الدين
 المرتد على عقبه وصرح عائشة بانه من المحبطات للجهاد مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم كفى الحديث السالف وذلك انما هو شأن البكائر

• (باب ما جاء فى الشهات) •

(عن النعمان بن بشير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحلال بين والحرام بين وبينهما
 أمور مشبهة فنترك ما يشبهه عليه من الاثم كان لما استبان اترك ومن اجترأ على ما يشك
 فيه من الاثم أو شك أن يواقع ما استبان والمماضى حتى الله من يرتع حول الحى يوشك
 أن يواقع ممتنع عليه) قوله الحلال بين الخ فيه تقسيم للاحكام الى ثلاثة أشياء وهو
 تقسيم صحيح لان الشئ إما أن ينص الشارع على طلبه مع الوعيد على تركه أو ينص على
 تركه مع الوعيد على فعله أو لا ينص على واحد منهما فالاول الحلال البين والثانى الحرام
 البين والثالث المشبهة ظفاته فلا يدري أحلال هو أم حرام وما كان هذا سيئله فيبقى
 اجتنابه لانه ان كان فى نفس الامر حراما فتدبرى من التبعة وان كان حلالا فقد
 استحق الاجر على الترك لهذا القصد لان الاصل مختلف فيه حظرا وإباحة وهذا التقسيم
 قد وافق قول من قال عن سبأ أن المباح والمكروه من المشبهات ولكنه يشكل عليه
 المندوب فانه لا يدل فى قسم الحلال البين على ما زعمه صاحب هذا التقسيم والمراد
 بكون كل واحد من القسمين الاولين بينا انه مما لا يحتاج الى بيان أو مما يشك فى معرفته
 كل أحد وقد يرد ان جميعا أى ما يلى على الحل والحرمه فان علم المتأخر منه ما فذلك

باقيا ولم يغير فاردده هل يلزم البائع قبوله فيه وجهان أحدهما لا لذهاب طراوته واختلاطه بما تجدد عند المبتاع والتقصيص
 على القر يقتضى تعيينه وقال الحنفية لا يجوز رد المصرة مع انها ولا مع صاع تمر قالوا وهذا الحديث مخالف لقوله تعالى
 فناعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال الحافظ ابن حجر رحمه الله فى فتح البارى وقد أخذ بظاهر هذا الحديث
 جمهور أهل العلم وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحمى
 عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن احتلب قليلا أو كثيرا ولا بين أن يكون القمح نوى أو لا ولا خوف فى أصل المسئلة

أكثر الخفية في فروعها وآخرون وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور إلا أنه قال يتخير بين صاع قرأ ونصف صاع بر وكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية إلا أنهم قالوا لا يتعين صاع التمر بل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا يتعين قوت البلد قياسا على زكاة الفطر واعتذر الخنفية عن الأخذ بحديث المصراع بقا عذارشتي فمنهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كآب مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ به وأما مخالفا للقياس الجلي فهو كلام آذى قائله بنفسه وفي كتابه ٧٢ غنى عن تكلف الرد عليه وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة

والأكل ما ورد فيه من القسم الثالث قوله أمور مشبهة أي شئت به يره مما لم يتبين حكمه على التعيين زاد في رواية للجاري لا يعلمها كثير من الناس أي لا يعلم حكمها وجاء واضح في رواية للترمذي وأفظه لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام ومفهوم قوله كثر أن معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون فالشبهات على هذا في حق غيرهم وقد تنوع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين قوله والمعاصي حتى أنه في رواية للجاري وغيره إلا أن حتى الله تعالى في أرضه محارمه والمراد بالمحارم والمعاصي فعل النهي المحرم أو ترك المأمور الواجب والحجى المسمى أطلق المصدر على اسم المفعول وفي اختصاص التمثيل بالحجى ذكرته وهي أن أولئك العرب كانوا يحرمون لمراعى مواشيهم أما كن شخصية يتوعدون من رعى فيها بغير ذنهم بالعقوبة الشديدة فقتل لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عما هو مشهور عندهم فالتأفف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحجى خشية أن تقع مواشيهم في شئ من نفسه فيعده أسلم له وعزائمه المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه فلا يأمن أن يقع فيه بعض مواشيهم بغير اختياره وربما أجذب المكان الذي هو فيه ويقع الخصب في الحجى فلا يملك نفسه أن يقع فيه فالتعجب سبحانه هو الملك حقا وجاه محارمه وقد اختلف في حكم الشبهات فقبل التحريم وهو مردود وقيل الكراهة وقيل الوقف وهو كالحلاف فيما قبل الشرع واختلف العلماء أيضا في تفسير الشبهات فمنهم من قال إنها ما تعارضت فيه الأدلة ومنهم من قال إنها ما اختلف فيه العلماء وهو منتزع من التفسير الأول ومنهم من قال إن المراد به قسم المكروه لأنه يجتذبه جانب الفعل والترك ومنهم من قال هي المباح ونقل ابن المنير عن بعض مشايخه أنه كان يقول المكروه عقبة بين العبد والحرام فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه ويؤيده هذا ما وقع في رواية لابن حبان من الزيادة لفظ اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال من فعل ذلك استبرأ عرضه ودينه قال في الفتح بعد أن ذكر التفاسير للشبهات التي قدمناها من النظم والذي يظن رجلي رجاء الوجه الأول قال ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً ويختلف ذلك باختلاف الناس فالعالم انطقن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك إلا في الاستكثار من المباح أو المكروه ومن دونه

وأما له كما في الوضوء بنيد التمر ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك وأظن لهذه النسكة أورد البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوفق حديث أبي هريرة بالخولان خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي قال ابن السمعاني في الاصطلاح التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة وقد اختص أبو هريرة بمزيد الحفظ لدعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له يعني قوله إن أخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصنق بالأسواق وكنت أؤزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنشد إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا الحديث وهو في كتاب العلم وأول البيوع أيضا عند البخاري ثم مع ذلك لم يقر أبو هريرة برواية هذا الأصل فقد أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر والطبراني من وجهه

آخر عنه وأبو يعلى من حديث ابن أبي عمير عن عوف المزني وأحمد من رواية رجل تقع من الصحابة لم يسم وقال ابن عبد البر هذا الحديث يجمع على صمته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذه بأشياء لاحقة لها ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذلك الترفيع تارة والقمع أخرى واللبن أخرى واعتباره بالصاع تارة وبالمثل أو المتلبن تارة وبالأناة أخرى والجواب أن الطرق العجيبة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح ومنهم من قال هو معارض لعموم القرآن بقوله تعالى وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عاقبتم به وأجيب بأنه من ضمان المتلفات والعقوبات

والاتفاقات تضمن بالمثل وبغير المثل ومنهم من قال هو منسوخ وتعقب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال ولا دلالة على التسخير مع مدعيه لانهم اختلفوا في النسخ ما هو اختلاف كبير او كله متعقب ومنهم من قال هو خبر واحد لا يفيد الا الظن وهو مخالف لقياس الاصول المقطوع به فلم يلزم العمل به وتعقب بأن التوقف في خبر الواحد انما هو في مخالفة الاصول لافي مخالفة قياس الاصول وهذا الخبر انما خالف قياس الاصول بدليل ان الاصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة هما الاصل والاخران مردودان اليهما فالسنة اصل والقياس فرع ٧٢ فكيف يرد الاصل بالفرع بل الحديث الصحيح اصل بنفسه فكيف

يقال ان الاصل بخلاف نفسه وعلى تقدير التسليم يكون قياس الاصول يقيد بالقطع وخبر الواحد لا يفيد الا الظن فتناول الاصل لما يخالفه هذا الخبر الواحد غير مقطوع به بل جواز استثناء محله عن ذلك الاصل قال ابن دقيق العيد وهذا أقوى متمسك به في الرد على هذا المقام وقال ابن السمعاني متى ثبت الخبر صار أصلاً من الاصول ولا يحتاج الى عرضه على أصل آخر لانه ان وافقه فذاك وان خالفه لم يجز رد احدهما لانه رد للخبر بالقياس وهو مردود بالاتفاق فان السنة مقدمة على القياس بخلاف اه وقد بسط الحافظ ابن حجر رحمه الله القول في بيان هذه المسئلة وأدلتها وورد من خالفها بسطاً بطول ذكره وكذا الحافظ ابن القيم رحمه الله في الاعلام وجاء بما يدهش المناظر ويسر خاطر المنصف الناظر وكذا الشوكاني رحمه الله في نيل الاوطار وكذا غيره هؤلاء

تقع له الشهادة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الاحوال ولا يخفى ان المستكثر من المكروه تصير فيه جراً على ارتكاب المنهي في الجملة أو يحمله اعتياده لارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم أو يكون ذلك لسرفيه وهو أن من تعاطى ما منهي عنه يصير مظالم القلب لفقدان نور الوجود فيقع في الحرام ولو لم يجز الوقوع فيه ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم من ترك ما يشبه عليه من الانم الخ. واعلم أن العلماء قد عظموا أمر هذا الحديث فعدوه رابع أربعة تدور عليها الاحكام كما نقل عن أبي داود وغيره وقد جمعها من قال

عمدة الدين عندنا كلمات * مستندات من قول خير البرية

اترك المشبهات وازهد ودع ما * ليس بعينك واعيان فيسه

والاشارة بقوله ازهد الى حديث ازهد فيما بي أيدي الناس أخرجه ابن ماجه وحسن اسناده الحافظ وصححه الحاكم عن سهل بن سعد مر فوعا باللفظ ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما عند الناس يحبك الناس وله شاهد عند أبي نعيم من حديث أنس ورجاله ثقات والمشهور عن أبي داود عدد حديث ما نهيتكم عنه فاجتنبوه مكان حديث ازهد المذكور وعد حديث الباب بعضهم ثالث ثلاثة وحذف الثاني وأما ابن العربي انه يمكن أن ينتزع منه وحده جميع الاحكام قال القرطبي لانه اشقل على التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلوق جميع الاعمال بالقلب فن هذا يمكن أن ترد جميع الاحكام اليه وقد ادعى أبو عمر الداني اه هذا الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير النعمان بن بشير فان أراد من وجهه صحيح فسلم وان أراد على الاطلاق فرد دوافقه في الاوسط للطبراني من حديث ابن عمر وعمار وفي الكبيrole من حديث ابن عباس وفي الترغيب للاصبهاني من حديث واثلة وفي اسانيد هامقال كما قال الحافظ (وعن عطية السعدي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به - ذكر المسألة بالاسم واه الترمذي وعن أنس قال ان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصيب القرعة فيقول لولا أي أخشى انهم من الصدقة كلتم امتني عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فاطعمه طعماً فليأكل كل من طعمه ولا يسأله عنه وان سقاها شرباً من شربه فليشرب من

قول لاحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأننا من كان وأينما كان وعن كان واذا جاء نهر الله بطل نهر معقل وأين القياس وان كان جلياً من السنة المطهرة انما يصار اليه عند فقد الاصل من الكتاب والخبر لا مع وجود واحد منهما فبقا الله المحب من آراء هؤلاء قبالوا السنة بالقياس ولم يستقيموا من الله تعالى ورسوله في هذه المخالفة اين تذهب بهم عقولهم هم الى الحق أم الى الباطل دعوا كل قول عند قول محمد * فما آمن في دينه كخاطر (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه أنه

سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا زنت الأمة فتمين زناها (بالبينة أو بالحل أو بالقرار) فليجلدها (سيداها فقيهه ان السيد يقيم الحد على رقبته خلا لابي حنيفة رحمه الله وزاد أيوب بن موسى الحد لكن قال ابو عمر لا نعلم أحدا ذكر فيه الحد غيره) (ولا يثرب) أي يوجها ولا يقرعها بالزنا بعد الحد لارتفاع الوهم بالحد قال في المصابيح وفيه نظر وقال الخطابي معناه انه لا يقتص على الثريب بل يقام عليها الحد (ثم ان زنت) ثانيا (فليجلدها ولا يثرب ثم ان زنت الثالثة فليجلدها) بعد جلد واحد الزنا استحبابا ولم يذكره اكتفاء بما قبله (ولو) ٧٤ كان البسيع (يجل من شعر) وهذا ما بالغه في التصريض على بيعها وقيده

بالشعر لانه الاكثر في حبالهم وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحدود والنساق وشاهد الترجمة آخر الحديث فليجلدها الخ فانه يدل على جواز بيع الزاني ويشعر بأن الزنا عيب في المبيع قال ابن بطال فائدة الامر ببيع الأمة الزانية المبالغه في تقبيح فعلها والاعلام بان الأمة الزانية لاجزاء لها الا البسيع أبدا وانما لا تبني عند سيدها زجر الهاعن معاودة الزنا ولعلمه أن نستعف عند المشتري بأن يزوجه أو يعنفها بنفسه أو يصونها ببيتة أو بالاحسان اليها كذا في الفتح وقال شريح بن الحرث الكندي القاضي ان شاء المشتري رد الرقب المبتاع ذكر اكان أو أتى ولو صغيرا من الزنا صادرا منه ما قبل العدة وان لم يكره لانه قص القيمة ولو تاب لان تممة الزنا لا تزول ومذهب الحنفية في الزنا عيب في الأمة دون العبد فتد الأمة لان الغالب ان الافتراض مقصود فيها وطالب الولد والزنا يخل بذلك وفي الامالي الزناني

شرا به ولا يسهله عنه رواه أحمد . وعن أنس بن مالك قال اذا دخلت على مسلم لا يتهم فكل من طعامه واشرب من شرابه ذكره البخاري في صحيحه حديث عطية السعدي حسنه الترمذي واخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء نحوه ولفظه تمام التقوى أن يتقى الله حتى يترك ما يرى انه حلال خشية أن يكون حراما وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي اسناده مسلم بن خالد الزنجي ضعفه الجمهور وقد وثق قال في جمع الزوائد وبقية رجال أحمد رجال الصحيح هذه الاحاديث ذكرها المصنف رحمه الله للاشارة الى ما فيه شبهة كحديث أنس والى ما لا شبهة فيه كحديث أبي هريرة وقد ذكر البخاري في تفسير الشبهات حديث عقبة بن الحرث في الرضاع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد قيل وحديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم واغتصبني منه يا سودة فان الظاهر ان الامر بالمقارعة في الحديث الاول والاحتساب في الثاني لاجل الاحتياط وتوقي الشبهات وفي ذلك نزاع يأتي بيانه ان شاء الله تعالى قال الخطابي ما شككت فيه فالورع اجتنابه وهو على ثلاثة أقسام واجب ومستحب ومكروه فالواجب اجتناب ما يسهل التزم ارتكاب المحرم والمنذور اجتناب معاملته من أكثر ما له حرام والمكروه اجتناب الرخص المشروعة اه وقد أرشد الشارع الى اجتناب ما لا يتيقن المرء حله بقوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك ان أخرجه الترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهم وفي الباب عن أنس عن عمار بن عبد الله عن ابن عمر عن الطبراني وعن أبي هريرة ورواه ابن الاسقع ومن قول ابن عمر وابن مسعود وغيرهما وروى البخاري وأحمد وابو نعيم عن حسان بن أبي سنان البصري أحد العباد في زمن التابعين انه قال اذا شككت في شيء فانزكه ولا ينعيم من وجهه آخره اجمع يونس بن عبيد وحسان بن أبي سنان فقال يونس ما عالجت شيئا أشد علي من الورع فقال حسان ما عالجت شيئا أهون علي منه قال كيف قال حسان تركت ما يريبني الى ما لا يريبني فاستترحت قال الغزالي الورع أقسام ورع الصديقين وهو ترك ما لم يكن عليه بينة واضحة وورع المتقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجزى الى الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يطرئ اليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فان لم يكن فهو ورع

الموسوسين

الجارية عيب وان لم يعد عند المشتري للعرق العار باولادها وفي حديث آخر

عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني الصحابي المدينى رضى الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الأمة اذا زنت ولم تحصن قال اذا زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فبيعوها ولو بضع فيرواه البخاري والضعيف رحيل مقتول او منسوخ من الشعر وهذا على جهة التهديد فيها وليس من اضاءة المسال بل هو حث لها على مجانبة الزنا والمباعدة انما توجهت على البايع لانه الذي لدغ فيها مرة بعد أخرى ولا بدغ المؤمن من بحر واحد من تين ولا كذلك المشتري فانه

بعد لم يجرب منها سوا فليست وظيفة في المبيعة كالبائع فلا يقال كيف يتصور نصيحة الجاهل وكيف يقع البيع إذا
 انتصا صاعداً (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الركبان) جمع راكب أى
 لا تستقبلوا الذين يحملون المتاع إلى البلد لا تشتروا منهم قبل أن يقدموا الأسواق ويعرفوا الأسعار (ولا يبيع حاضر لباد)
 هو أن يقول الحاضر لمن يقدم من البادية بمتاع ليبيعه بسعر يومه أو كعقدى لا يبيعه لك بأعلى (قال) طائوس بن كيسان (قلت
 لابن عباس ما) معنى (قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسار) بكسر الهمزة وباءين ٧٥ أى دلالة وهو في الأصل القيم بالامر
 والحافظ له ثم استعمل في متولى

الموسوسين قال ووراء ذلك ورع اليهود وهو ترك ما يسقط الشهادة أى اعم من أن
 يكون ذلك المتروك حراماً أم لا اه وقد أشار البخارى إلى أن الوساوس ونحوها ليست
 من المشبهات فقال باب من لم ير الوساوس ونحوها من المشبهات قال في الفتح هذه الترجمة
 معقودة لبيان ما يكره من التقطع في الورع

(أبواب أحكام العيوب)

(باب وجوب تبين العيب)

(عن عتبة بن عامر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول المسلم لم أخو المسلم
 لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً وفيه عيب إلا بينه له رواه ابن ماجه * وعن واثله قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لأحد أن يبيع شيئاً إلا بين ما فيه ولا يحل لأحد
 يعلم ذلك إلا بينه رواه أحمد * وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرب رجل
 يبيع طعماً ما فادخل يده فيه فإذا هو مبلول فقال من غشنا فليس منا رواه الجماعة إلا
 البخارى والنسائي * وعن العلاء بن خلد بن هوزة قال كتب إلى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم كتاباً هذا ما اشتري العلاء بن خلد بن هوزة من محمد رسول الله اشتري منه عبداً

أو أمة لاداء ولا غائلة ولا خبيثة بيع المسلم المسلم رواه ابن ماجه والترمذى حديث عتبة
 أخرجه أيضاً أحمد والدارقطنى والحاكم والطبرانى من حديث أبي شماس عنه ومداؤه
 على يحيى بن أيوب وتابعه ابن لهيعة قال في الشيخ واسناده حسن وحديث واثله أخرجه
 أيضاً ابن ماجه والحاكم في المستدرک وفي اسناد أحمد أبو جعفر الرازى وأبو سباع والأول
 مختلف فيه والثاني قبل أنه مجهول وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً الحاكم وفيه قصة
 وادعى أن مسلماً لم يخرجها فلم يصب وقد أخرج نحوه أحمد والدارمى من حديث ابن عمر
 وابن ماجه من حديث أبي الجراء والطبرانى وابن حبان في صحيحه من حديث ابن مـعود
 وأحمد من حديث أبي بردة بن نيار والحاكم من حديث عمير بن سعيد عن عمه وحديث
 العلاء أخرجه أيضاً النسائي وابن الجارود وعلقه البخارى قوله لا يحل لمسلم الخ وكذلك
 قوله لا يحل لأحد الخ فيهما دليل على تحريم كتم العيب ووجوب تبينه للمشترى قوله

والحافظ له ثم استعمل في متولى
 البيع والشراء غيره وظاهر
 الحديث يدل على أنه لا يجوز
 للحاضر أن يبيع للبادى من غير
 فرق بين أن يكون البادى قريباً
 له أو أجنبياً وسواء كان في زمن
 الغلاء أو لا وسواء كان يحتاج
 إليه أهل البلد أو لا وسواء باعه
 له على التدرج أم دفعة واحدة
 واستنبط البخارى منه تخصيص
 النهى عن بيع الحاضر للبادى
 إذا كان بالاجر وقوى ذلك بعموم
 حديث النصح لكل مسلم لأن
 الذى يبيع بالاجر لا يكون غرضه
 نصح البائع غالباً وإنما غرضه
 تحصيل الاجرة فاقضى ذلك
 اجازة بيع الحاضر للبادى بغير
 أجر من باب النصيحة قال
 الحافظ وبؤيده ما في بعض طرق
 الحديث المعلق في البخارى وكذلك
 ما أخرجه أبو داود من طريق
 سالم المكي أن أعرابياً حدثه أنه
 قدم بجلوبة له على طلحة بن
 عبيد الله فقال له إن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع
 حاضر لباد ولكن اذهب إلى

السوق فانظر من يبيع لك فشاوري حتى آمر لك أو أناله وخصه الحنفية بزمن القبط لأن فيه اضراراً بأهل البلد فلا يكره
 زمن الرخص ونسكوا بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الدين النصيحة وزعموا أنه ناخ حديث النهى وسمي الجمهور
 حديث الدين النصيحة على عمومها إلا في بيع الحاضر للبادى فهو خاص بقضى على العام قال الشرح = انتهى في نيل الاوطار
 واستظهر الحنفية بالقياس على تركيل البادى للحاضر فإنه جائز ويجاب عن تمسكهم بالحديث النصيحة بأنها علمة مخصوصة
 بالحديث الباب فان قيل ان أحاديث النصيحة وأحاديث الباب بينهما عموم وخصوص من وجه لأن بيع الحاضر للبادى قد

يكون على غير وجه النصيحة فيحتاج حينئذ الى الترجيح من خارج كما هو شأن الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال المراد ببيع الحاضر للبادي الذي جعلناه أخص مطلقا هو البيع الشرعي ببيع المسلم للمسلم الذي ينفه الشارع للامة وليس ببيع الغش والخداع داخل في معنى هذا البيع الشرعي كما انه لا يدخل فيه ببيع الربا وغيره مما لا يحل شرعا فلا يكون البيع باعتبار ما ليس ببيع شرعا عمدا من وجه حتى يحتاج الى طلب ترجيح بين العمومين لان ذلك ليس هو البيع الشرعي ويحتاج عن دعوى النسخ بانها انما تصح عند العلم بتأخر النسخ ٧٦ ولم يتدل ذلك وعن التماس بانه فاسد الاعتبار اصادمته النص على ان احاديث

الباب أخص من الادلة القاضية بجواز التوكيل مطلقا فيبني العام على الخاص اه وصورة بيع الحاضر للبادي عند الشافعية والحنبلة أن يمنع الحاضر للبادي من بيع متاعه بان يأمره بتركه عنده لم يبيعه له على التدرج بمن عال والبيع مما تم حاجة أهل البلد اليه فلو اتقى عموم الحاجة اليه كأن لم يفتح اليه الا قادر او عمت وقصد البدوي بيعه بالتدرج فساله الحاضر أن ينوضه اليه أو قصد بيعه بسعر يومه فقال أتركه عندي لابيعة كذلك لم يحرم لانه لم يضر بالتماس ولا سبيل الى منع المالك منه لما فيه من الاضرار به ولو قال البدوي للحاضر ابتداء أتركه عندك لتبيعه بالتدرج لم يحرم أيضا وجعل المالكية البدوة قيما فجعلوا الحكم منوطا بالبادي ومن شاركه في معناه ايكونه الغالب فالحق به من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر فاضرار أهل البلد بالاشارة عليه بان لا يبادر بالبيع

فليس من انظر مسلم فليس مفي قال النووي كذا في الاصول ومعناه ليس ممن اهتدى بهدي واقتدى بعلي وعلي وحسن طريقتي كما يقول الرجل لولده اذ لم يرض فعله است مفي وهكذا في نظائره مثل قوله من حل علينا السلاح فليس منا وكان سفيان بن عيينة يكره تفسير مثل هذا ويقول بئس مثل القول بل يترك عن تاويله ليمكن وقوع في النقوس وأبلغ في الزجر اه وهو يدل على تحريم الغش وهو مجموع على ذلك قوله العداء بفتح العين المهملة وتشديد الدال المهملة أيضا وآخره همزة بوزن الفعل وهو ذة هو ابن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة والعداء صوابي قليل الحديث أسلم بعد حنين قوله لاداء قال المطرزي المراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال وقال ابن المنير لاداء اي يكتمه البائع والافلو كان بالعبد داء وبينه البائع كان من بيع المسلم للمسلم ومحصله انه لم يرد بقوله لاداء في الداء مطلقا بل في داء مخصوص وهو ما لم يطاع عليه قوله ولا غائله قيل المراد بها لابق وقال ابن بطال هو من قولهم اغتالني فلان اذا احتال بحيلة سلب ما لي قوله ولا خيشة بكسر الميم وبضمها وسكون الموحدة وبعدها ملئمة قيل المراد الاخلاق الخبيثة كالابق وقال صاحب العين هي الدنية وقيل المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب وقيل الداء ما كان في الخلق بفتح الحاء والخيشة ما كان في الخلق بضمها واغائله سكوت البائع عن بيان ما يمسلم من مكروه في المبيع قاله ابن العربي

(باب أن الكسب الطاهر لا يمنع الرد بالعيب)

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن الخراج بالضمان رواه الخمسة وفي رواية ان رجلا ابتاع غلاما فاستغله ثم وجد به عيبا فردّه بالعيب فقال البائع غله عبيدي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم العلة بالضمان رواه احمد وأبو داود وابن ماجه وفيه حجة لمن يرى تلف العبد المشتري قبل القبض من ضمان المشتري) الحديث أخرجه أيضا الشافعي وأبو داود والطحاوي وصححه الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان ومن جعله من صحيح ابن خزيمة كما حكى ذلك عنه في بلوغ المرام وحكى عنه في التلخيص أنه قال لا يصح وضعفه البخاري وهذا الحديث في سنن أبي داود ثلاث طرق

اثنان

السابع

وهن مالك لا يلتحق بالبدوي في ذلك الامن كاليتهمه قال فاما أهل القرى الذين يعرفون أئمان الساع والاسواق فليسوا داخلين في ذلك وحكى ابن المنذر عن الجمهور ان النهي للتحريم اذا كان البائع عالما والمبتاع مما تم الحاجة اليه ولم يعرضه البدوي على الحضري قال الحضري قال الشوكاني في نيل الاوطار ولا يخفى أن تخصيص العموم بمثل هذه الامور من التخصيص بمجرد الاستنباط وقد ذكر ابن دقيق العمد تخصيصه لاحاطة به يجوز التخصيص به حيث يظهر الماهية لا حيث كان خفيا فاتباع اللفظ أولى واكتنه لا يطمئن الخاطر الى التخصيص به مطلقا فالبقاء على ظواهر النصوص هو الأولى فيكون بيع الحاضر للبادي

محرما على العموم سواء كان بأجرة أم لا وروى عن البخاري انه جعل النهي على البيع بأجرة لا بغير أجرة فانه من باب النصيحة
 اه وقال الحافظ في الفتح قال ابن دقيق العيد أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع اللفظ والمعنى والذي ينبغي أن يتطرق في المعنى
 الى الظهور والاختلاف في بظهوره فخصص النص أو نعيمه وحيث ينبغي فاتباع اللفظ أولى فاما اشتراط أن يلتزم البدوي ذلك
 فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فان الضرر الذي عطل به النهي لا يفتقر الحال فيه بين سؤال البدوي
 وعدمه وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة اليه فتوسط ٧٧ في الظهور وعدمه وأما اشتراط ظهور الساعة
 في البلد فكذلك أيضا لاحتمال

أن يكون المقصود مجرد تقريب
 الرخ والرزق على أهل البلد وأما
 اشتراط العلم بالنهي فلا اشكال
 فيه وقال السبكي شرط حاجة
 الناس اليه معتبر ولم يذكروا جماعة
 عومها واعاذكه الراجعي تبعها
 للبعوى ويحتاج الى دليل
 واختلوا أيضا فيما اذ وقع البيع
 مع وجود الشروط المذكورة
 هل يصح مع التحريم ولا يصح
 على القاعدة المشهورة كذا في
 الفتح وغيره وهذا الحديث أخرجه
 البخاري أيضا في الاجارة ومسلم
 وأبو داود في البيوع وابن ماجه
 في التجارات (عن ابن عمر رضي
 الله عنهما أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا يبيع
 بعضكم على بيع بعض) عدى
 بعلى لانه ضمن معنى الاستعلاء
 (ولا تملقوا السلع) بكسر السين
 جمع ساعة وهي المتاع (حتى يهبط)
 أى ينزل (بها الى السوق) ومطلق
 النهي يتناول طول المسافة
 وقصرها وهو ظاهر الطلاق
 الشافعية وقيد المالكية محل

انتمت رجاله ما رجال الصحيح والثالثة قال أبو داود اسنادها ليس بذلك ولعل سبب ذلك
 أن فيه مسلم بن خالد الرضحي شيخ الشافعي وقد وثقه يحيى بن معين وتابعه عمر بن علي
 المقدمي وهو متفق على الاحتجاج به قوله ان المراج باضمان المراج هو الدخول والمنفعة
 أى يملك المشتري المراج الحاصل من المبيع بضمان الاصل الذي عليه أى بسببه قالوا
 للسببية فاذا اشترى الرجل أرضا فاستغلها أو دابة فركبها أو عبدا فاستخدمه ثم وجد به
 عيبا قد عافاه الرد ويستحق الغلة في مقابلة الضمان للمبيع الذي كان عليه وظاهر
 الحديث عدم الفرق بين الذوائد الاصلية والقرعية وإلى ذلك ذهب الشافعي وفصل
 مالك فقال يستحق المشتري الصوف والشعور دون الولد وفرق أهل الرأي والهادوية بين
 الذوائد القرعية والاصلية فقالوا يستحق المشتري القرعية كالكرام دون الاصلية كالولد
 والتمر وهذا الخلاف انما هو مع انفصال الفوائد عن المبيع وأما اذا كانت متصلة
 وقت الرد وجب رد عا بالاجماع قيل ان هذا الحكم مختص بعلم مالك في العين التي اتفق
 بخراجها كالمشتري الذي هو سبب ورود الحديث وإلى ذلك مال الجمهور وقالت الحنفية
 ان الغاصب كالمشتري قياسا ولا ينبغي ما في هذا القياس لان المالك فارق يمنع الاطلاق
 والاولى أن يقال ان الغاصب داخل تحت عموم اللفظ ولا عبرة بخصوص السبب كما تردد
 في الاصول قوله فاستغله بالغين المجهة وتشديد اللام أى أخذ غلته

(باب ما جاء في المصرة)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا الابل والغنم في ابتاعها
 بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضيتها أمسكها وان خطها ردها وصاعا
 من تمر متفق عليه والبخاري وأبو داود من اشترى غنما مصرة فاحتلبها فان رضيتها
 أمسكها وان خطها ففي حلبتها صاع من تمر وهو دليل على ان الصاع من التمر في مقابلة
 اللبن وان أخذ طامن الثمن وفي رواية اذا ما اشترى أحدكم اقة مصرة أو شاة مصرة
 فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها اما هي والا فلا يرد لها وصاعا من تمر رواه مسلم وهو دليل
 على انه عيب بغير أرض وفي رواية من اشترى مصرة فهو منها بالخيار ثلاثة أيام ان شاء

النهي بحد مخصوص ثم اختلفوا فيه فقيل ميل وقيل فرسخان وقيل يومان وقيل مسافة القصر وهو قول النووي وأما
 ابتداءها فالتقى الى أعلى السوق جائز فان خرج عن السوق ولم يخرج من البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل في النهي
 وحده لا ابتداء عند الخروج من البلد والمعروف عند المالكية اعتبار السوق مطاوعا كما هو ظاهر الحديث وهو قول أحمد
 وأصح ومن اللبس كراهة التلقي ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلعة السوق وقال الباجي يمنع قربا بعدا
 واذا وقع بيع التلقي على الوجه المنهي عنه لم يفسخ البيع فقد ورد من حديث أبي هريرة عن جماعة البخاري فان تلقاه

انسان فصاحبه بالخيار اذا ورد السوق قال في المنتقى وفيه دليل على صحة البيع قال الشوكاني في نيل الاوطار اختفا واهل
يثبت له الخيار مطلقا أو بشرط أن يقع له في البيع غبن ذهب الخنا بلة الى الاول وهو الاصح عند الشافعية وهو الظاهر
وظاهره ان النهي لاجل منفعة البائع وازالة الضرر عنه وصحته عن يخذعه قال ابن المنذر وحله مالك على نفع أهل السوق
لا على نفع رب الساعة والى ذلك جرح الكوفيون والاوزاعي قال والحديث حجة للشافعي لانه أثبت الخيار للبائع لاهل السوق
اه وقد احتج مالك ومن معه بما وقع ٧٨ في رواية من النهي عن تلقي السلع حتى يطيبها الى الاسواق وهذا لا يكون دليلا

لمدعاهم لانه يمكن أن يكون ذلك
رعاية لمنفعة البائع لانها اذا
هيأت الاسواق عرف مقدار
السعر فلا يجحد ولا مانع من أن
يقال العلة في النهي مراعاة نفع
البائع ونفع أهل السوق ه
ومن مررت به ساعة ومنزله على
نحو ستة أميال من المصر اتى
تجلب اليها تلك الساعة فانه يجوز
له شراؤها اذا كان محتاجا اليها
للاجارة اه وهذا الحديث
ناخرجه مسلم وأبو داود والنفائي
وابن ماجه في التجارات (وعنه)
اي عن ابن عمر (رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم نهى) نهى تحريم (عن
المزابنة) مناعلة من الزين وهو
الدفع الشديد لان كل واحد من
المتبايعين يزين صاحبه عن حقه
أى يدفعه أولان أحدهما اذا
وقف على ما فيه من الغبن أراد
دفع البيع عن نفسه وأراد
الاخر دفعه عن هذه الارادة
بامضاء البيع وفي الجامع للقرائ
المزابنة كل بيع فيه غرر وأصله
ان المغبون يريد أن يفسخ البيع
ويريد الغائب أن لا يفسخه فيترابان عليه أى يدفعه ان قال ابن عمر (والمزابنة بيع الثمر) بالمشقة وفتح
الميم أى الرطب على النخل وهو المراد هنا (بالتمر) اليابس بالمشقة وسكون الميم (كيلا) أى من حيث السكيل وذكر السكيل ليس
قيما في هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلامفهوم له اوله مفهوم ولكنه مفهوم موافقة لان المسكوت عنه أولى
بالمتمتع من المنطوق (وبيع الزبيب بالكرم كيلا) وهو شجر العنب والمراد العنب نفسه وفي رواية مسلم وبيع العنب بالزبيب كيلا
وفي الحديث جواز تسميته العنب كرم ما فتح الكاف وسكون الراء وحديث النهي عن تسميته به محمول على التنزيه وذكره هنا

أمسكها وان شاع ردها ومعهما صاعان تمر لا ممرار واه الجماعة لا البخارى وعن أبي
عقمان النهدي قال قال عبد الله من اشتى تمرى محفلة فردها فليرد معها صاعا واه البخارى
والبرقاني على شرطه وزاد من تمر) قوله لا تصر واضم أوله وفتح الصاد المهملة وضم
الراء المشددة من صريت اللبن في الضرع اذا جمعت وطن بعضهم انه من صمرت فقيده
بفتح أوله وضم ثانيه قال في الفتح والاول أصح قال لانه لو كان من صمرت لقليل مصرورة
أو مصرورة لا مصرارة على انه قد سمع الامران في كلام العرب ثم استدل على ذلك
بشاهدين عربيين ثم قال وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانيه بغير واو على البناء المعجول
والمشهور الاول اه قال الشافعي التصريه هي ربط اختلاف الشاة أو الناقة وترتد حليبها
حتى يجمع لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادتهم فيزيد في غنم الما يرى من كثرة لبنها
وأصل التصريه حبس الماء يقال منه صريت الماء اذا حبسته قال أبو عبيدة واكثر أهل
اللغة التصريه حبس اللبن في الضرع حتى يجمع وانما اقتصر على ذكر الابل والغنم دون
البقر لان غالب ما شئهم كانت من الابل والغنم والحكم واحد خلا فالداود قوله فن
ابتاعها بعد ذلك أى اشتراها بعد التصريه قوله بعد أن يحلم اظاها ره ان الخيار لا يثبت
الا بعد الحلب والجهور على انه اذا علم بالتصريه ثبت له الخيار على الفور ولو لم يحلب
ليكن لما كانت التصريه لا يعرف غالبها الا بعد الحلب جعل قيدان ثبوت الخيار قوله
ان رضيا أمسكها استدل بهذا على صحة بيع المصر اجمع ثبوت الخيار قوله وصاعان
تمر الواو عاطفة على الضمير في ردها ولكنه يعكز عليه ان الصاع مدفوع ابتداء لا مردود
ويمكن أن يقال انه مجاز عن فعل يشمل الامرين نحو سألها او ادفعها كما في قول الشاعر
عافتم فنبنا وما بارداه أى ناواته او يمكن أن يقدر فعل آخر يناسب المعطوف أى ردها
وسلم أو أعط صاعان تمر كما قيل ان التقدير في قول الشاعر المذكور وسقيتم امانا باردا وقيل
يجوز أن تكون الواو بمعنى مع ولكنه يعكز عليه قول جمهور النحاة ان شرط المقبول
معه أن يكون فاعلا في المعنى نحو جئت أنا وزيدا وقت أنا وزيد انهم جعله مفعولا معه
صحيح عندهم قال يجوز ان صاحبته للمفعول به وهم القليل وقد استدل بالتنصيص على
الصاع من التمر على انه لا يجوز رد اللبن ولو كان باقيا على صفته لم يتغير ولا يلزم البائع
قبوله لذهاب طراوته واختلاطه بما تجدد عند المشتري قوله اقعة هي الناقة الحلوب أو

ويريد الغائب أن لا يفسخه فيترابان عليه أى يدفعه ان قال ابن عمر (والمزابنة بيع الثمر) بالمشقة وفتح
الميم أى الرطب على النخل وهو المراد هنا (بالتمر) اليابس بالمشقة وسكون الميم (كيلا) أى من حيث السكيل وذكر السكيل ليس
قيما في هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلامفهوم له اوله مفهوم ولكنه مفهوم موافقة لان المسكوت عنه أولى
بالمتمتع من المنطوق (وبيع الزبيب بالكرم كيلا) وهو شجر العنب والمراد العنب نفسه وفي رواية مسلم وبيع العنب بالزبيب كيلا
وفي الحديث جواز تسميته العنب كرم ما فتح الكاف وسكون الراء وحديث النهي عن تسميته به محمول على التنزيه وذكره هنا

ليان الجواز وهذا على تقدير ان نفسه المزانية صادر عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم اما على القول بانه من الصحابي فلا
خجة على الجواز ويحمل انتهى على الحقيقة وهذا أصل المزانية وألحق الشافعي بذلك بيع كل مجهول أو مجهول أو معلوم من جنس
يجري الربا في نفسه ومن صور المزانية أيضا بيع الزرع بالخطة وقال مالك المزانية كل شيء من الخزانة لا يعلم كبله ولا وزنه ولا
عدده اذا بيع بشئ مسمى من الكيل وغيره سواء كان من جنس يجري الربا في نفسه أو لا وسبب النهي عنه ما يدخله من القمار
والغرر قال ابن عبد البر نظر مالك الى معنى المزانية لغة وهي المدافعة ويدخل ٧٩ فيها القمار والخاطرة وفسر بعضهم المزانية

بانهم يبيع الثمر قبل بدو صلاحه

وهو غلط فالغاية بينهما ظاهرة

وقيل هي المزارعة على الجزء

وقيل غير ذلك والذي تدل عليه

الاحاديث في تفسيرها أولى وهذا

الحديث أخرجه مسلم والنسائي

أيضا (عن مالك بن اوس) بن

الحديثان المدني له رواية (رضي

الله عنه أنه التمس صرفا) من

الدرهم (بمائة دينار) ذهباً

كانت معه قال فدعا في طلحة بن

عبد الله (بالتصغير أحد العشرة

فقر وضنا) أي تجارينا حديث

البيع والشراء وهو ما بين

المتبايعين من الزيادة والنقصان

لا ركل واحد منهما ما يروض

صاحبه وقيل هي المواضعة

بالسبعة بان يصف كل منهما ما

سأله لا آخر (حتى اصطرف

مضى) ما كان معي (فاخذ الذهب

يقلمه في يده) ضمن الذهب معني

العدد المذكور وهو المائة فأنه

لذلك (ثم قال) اصبر (حتى يأتي

خازني من الغابة) وكان الطلحة

بهم امال من فخل وغيره وانما قال

ذلك لظنه جوازه كسائر البيوع

وما كان بلغه حكمه (ثم قال) (وعمر)

بن الخطاب رضي الله عنه (يسمع ذلك فقال)

(عمر مالك بن اوس) (والله لا تفارقه حتى

تأخذ منه) عوض الذهب (في رواية الليث والله تعطينه ورقه)

(قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالذهب

الاهاهاهاه) أي الاحال الحضور والتقايض فكفى عن التقايض بقوله هاهاهاه لانه لازمه قال الحافظ ويدخل في الذهب جميع

اصنافه من مضروب ومنقوش جيد وردي وصحيح ومكسر وحلي وتبر وخالص ومفشوش ونقل النورى به ما غيره في ذلك الاجماع

اه (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) ولفظه والبر بالبر بالاهاهاه والشعير بالشعير بالاهاهاه والتبر بالتبر بالاهاهاه

التي تجت قوله ثلاثة أيام فيه دليل على امتداد الخيار وهذا المقدار فقيده بهذه الرواية
الروايات القاضية بان الخيار بعد الطلب على الفور كما في قوله بعد ان يحلمها والى هذا
ذهب الشافعي والهادي والناصر وذهب بعض الشافعية الى ان الخيار على الفور
وجاء رواية الثلاث على ما اذا لم يعلم انهم مصر اقبل الثلاث قالوا وانما وقع التنصيص
عليه لان الغالب انه لا يعلم بالتصريف فيها ونها واختلوا في ابتداء الثلاث فتقيل من
وقت بيان التصريف والماله ذهبت الخسالة وقيل من حين العقد وبه قال الشافعي وقيل
من وقت التفرق قال في الفتح ويلزم عليه أن يكون الفور أوسع من الثلاث في بعض
الصور وهو ما اذا تأخر ظهور التصريف الى آخر الثلاث ويلزم عليه أن تحسب المدة قبل
التمكن من الفسخ وان يقوت المقصود من التوسيع بالمدة اه قوله من غير لاسمراء
لفظ مسلم وأبي داود من طعام لاسمراء ينبغي أن يحمل الطعام على الثمر المذكور في هذه
الرواية وفي غيرها من الروايات ثم لما كان المتبادر من لفظ الطعام القمح فناه بقوله
لاسمراء وبشكل على هذا الجمع ما في رواية للبخاري بل لفظ صاع من بر لاسمراء وأجيب عن
ذلك بأنه يحتمل أن يكون على وجه الرواية بالمعنى لما طن الراوى ان الطعام مساو للبر غير
عنه بالبر لان المتبادر من الطعام البر كما سلف في الفطرة وبشكل على ذلك الجمع أيضا ما في
مسند أحمد باسناد صحيح كما قال الحافظ عن رجل من الصحابة بل لفظ صاع من طعام أو صاعا
من تمر فان التخيير يقتضي المغايرة وأجاب عنه في الفتح باحتمال أن يكون شكاً من
الراوى والاحتمال قادح في الاستدلال فينبغي الرجوع الى الروايات التي لم تختلف
فيشكل أيضا ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر باقظردها ووردها مثل او مثلى
لبنها فهاهاه وأجاب عن ذلك الحافظ بأن اسناد الحديث ضعيف قال وقال ابن قدامة انه
متروك الظاهر بالاتفاق قوله محفلة بضم الميم وفتح الحاء المهملة والفاء المشددة من
التفصيل وهو التجميع قال أبو عبيد سميت بذلك لانه يكون اللب يكثر في ضرعها وكل شيء
كثرت فقد حفلته تقول ضرع حافل أي عظيم واحفل القوم اذا كثر جمعهم ومنه سمي
الحفل وقد أخذ بنظر الحديث الجهور قال في الفتح واقى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا
مخالف له في الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يخصص عدده ولم ينفروا
بين أن يكون اللب الذي احتلب قلبه لا كان او كثيرا ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد

وما كان بلغه حكمه (ثم قال) (وعمر) بن الخطاب رضي الله عنه (يسمع ذلك فقال) (عمر مالك بن اوس) (والله لا تفارقه حتى تأخذ منه) عوض الذهب (في رواية الليث والله تعطينه ورقه) (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالذهب الاهاهاهاه) أي الاحال الحضور والتقايض فكفى عن التقايض بقوله هاهاهاه لانه لازمه قال الحافظ ويدخل في الذهب جميع اصنافه من مضروب ومنقوش جيد وردي وصحيح ومكسر وحلي وتبر وخالص ومفشوش ونقل النورى به ما غيره في ذلك الاجماع اه (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) ولفظه والبر بالبر بالاهاهاه والشعير بالشعير بالاهاهاه والتبر بالتبر بالاهاهاه

❦ (عن أبي بصير) نفي عن الحسن بن الحسن (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) لا تتبعوا الذهب بالذهب (مضروبا) كان أو غير مضروب (الاسواء بسواء) أي الامتساو بين كطعام بطعام مع باقي الشروط وهما الحلول والتفاضل قبل التفرق وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وعن مالك لا يجوز الصرف الا عند الإيجاب بالكلام ولو اتقلا من ذلك الموضع إلى آخر لم يصح تقابضهما فلا يجوز عنده تراخي القبض في الصرف سواء كانا في المجلس أو تفرقا ولا يصح بيع مائتي دينار بصدقة أو دينة أو وسط بمائة ٨٠ دينار جيدة ومائة دينة أو وسط أو بمائة دينة ومائة وسط وهذا

من فائدة مدعجوة ودرهم بمدعجوة ودرهم وهو ان تشتمل الصفة على ربوي من البائنين يعتبر فيه التماثل ومعه غيره ولو من غير نوعه (و) لا تتبعوا (الفضة بالفضة) سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة (الا سواء بسواء) متساويين مع الحلول والتفاضل في المجلس (وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب) وغير ذلك مما يحتج فيه الجنس كخدة بشعر (كيف شتم) أي متساويا مائة ماضلا بعد التقابض في المجلس والحاصل نزل التفاضل مع الحلول والتفاضل فلو اختلفت العملة في الربويين كالذهب والحنطة أو كان أحدهما عوضين أو كلاهما غير ربوي كذهب ونوب وعبد ونوب حل التفاضل والنسب والتفرق قبل القبض وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي أيضا ❦ (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل) أي الاحال

أم لا وخالف في أصل المسئلة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون اما الحنفية فقالوا لا يرد بعيب التصرية ولا يجب رد الصاع من القرو خالفهم زفر فقال بقول الجمهور الا انه قال بخير بين صاع من القرو ونصف صاع من برو كذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية الا انهما قال لا يتعين صاع القرو بل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك ولكن قالوا يتعين قوت البالد قياسا على زكاة النطر وحكي البغوى انه لا خلاف في مذهب الشافعية انه مالو تراخي بغير القرو من قوت أو غيره كفي وأثبت ابن كج الخلاف في ذلك وحكي الماوردي وجهين فيما اذا عجز عن القرو هل يلزمه قيمته يبلده أو بأقرب البلاد التي فيها القرو اليه وبالثاني قالت الحنابلة ١٥ كلام الفتح والهادوية يقولون ان الواجب رد البائنان كان باقيا وان كان نالنا غنله وان لم يوجد المثل فالقيمة وقد اعتذر الحنفية عن حديث المصراة باعذار بسطها صاحب فتح الباري وسفسف إلى ما ذكره باختصار ونزيد عليه ما لا يجوز عن فائدة العذر الاول الطعن في الحديث بكون روايته أبا هريرة قالوا ولم يكن كائن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بغير روايته اذا كان مخالفا للقياس الحلي وبطلان هذا العذر أوضح من أن يشتغل ببيان وجهه قال أبا هريرة رضي الله عنه من أحفظ الصحابة وأكثروا حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لم يكن أحفظهم على الإطلاق وأوسعهم رواية لاختصاصه بدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له بالحفظ كما ثبت في الصحيحين وغيره ما في قصة بسطه لردائه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن كان به هذه المنزلة لا يشكر عليه تفرد به بشي من الاحكام الشرعية وقد اعتذر رضي الله عنه عن تفرد به بكثير مما لا يشار كفيه غير بما ثبت عنه في الصحيح من قوله ان أصحابي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالاسواق وكنت ألزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأشهد اذا غابوا وأحفظ اذا ناسوا وأبضا لو سلم ما ادعوه من انه ليس كغيره في الفقه لم يكن ذلك قادحا في الذي يتربيه لان كثيرا من الشريعة بل أكثرها وارد من غير طريق المشهورين بالفقه من الصحابة فطرح حديث أبي هريرة لم يلزم طرح شطر الدين على ان أبا هريرة لم يتفرد برواية هذا الحديث عن رسول الله بل رواه معه ابن عمر كما أخرج ذلك من حديثه أبو داود والطبراني وأنس كما أخرج ذلك من حديثه أبو يعلى وعمرو بن عوف المزني كما أخرج ذلك عنه البيهقي ورجل

كونهم مائتين أي متساويين موزونا بموزون وزاد مسلم الاوزان بوزن سواء بسواء من أي ومع الحلول والتفاضل في المجلس (ولان شفو) بضم التاء وكسر الشين وضم الفاء من الاشفاق أي لا تفضلوا قال في الفتح وهو رباعي من أشف والشف بالكسر الزيادة وتطلق على النقص (بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق) بكسر الراء فها القضة بالفضة (الا) حال كونها (مثلا بمثل ولا تشفوا بعضا على بعض ولا تتبعوا امنها غائبا) أي مؤجلا (بناجز) أي مجاض رأي فلا بد من التفاضل في المجلس والحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا الترمذي والنسائي قال ابن بطال

فيه جهة للشافعي فبين كان له على رجل دراهم ولا آخر عليه فان لم يجز أن يقاس أحدهما الآخر فإنه لا يدخل في معنى
الذهب بالورق دينا لأنه إذا لم يجز غائب بنابر فاحرى أن لا يجز غائب بغائب (وعنه) أي عن أبي سعيد الخدري (رضي الله
عنه قال الديتار بالدينار والدرهم بالدرهم) فإسالم مثلا بمنزل من زاد وأزاد فدأربني (فقل له) القائل أبو صالح ذكوان
الزيات (ان ابن عباس لا يقوله) أي لا يقول بان الربا ما هو فيها إذا كان أحد العوضين بالنسيئة وما إذا كانا متعاضلين فلا
ربا فيه أي لا يشترط عنده المساواة في العوضين بل يجوز بيع الدرهم بالدرهمين ٨١ (فقال أبو سعيد لابن عباس سمعته من

النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أو وجدته في كتاب الله تعالى قال
كل ذلك لا أقول) برفع كل أي
لم يكن السماع ولا الوجهان
وقيل بالنصب قال في الفتح فالتقي
هو المجموع انتهى وحيفت
فيكون لسلب الكل بخلاف وجه
الرفع فإنه لا عموم السلب وهو
أبلغ وأعم من سلب الكل على
مالا يخفى وهو مراد ابن عباس
لأنه ليس مراده في المجموع من
حيث هو مجموع حتى يكون
البعض قابلا بل مراده في كل
واحد من الأمور أي لم أسمع
من رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ولا وجدته في كتاب
الله وفيه دلالة على أن القرآن
والحديث هما الأصل في الأحكام
فاذا وجد الحكم في واحد منهما
فهو حجة وإن لم يوجد في أحدهما
فليس بحجة (وأنت أعلم برسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم) (والمعنى)
أي لأنكم كنتم بالغين كاملين
عند ملازمة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وأنا كنت صغيرا
وهذا فيه غاية لانصاف منه

من الصعوبة لم يسم كما أخرجه أحدنا صحيح وابن ماجة أخرجه الاسماعيلي وان
كان قد خالفه الاكثر ورواه موقوفا عليه كما فعله البخاري وغيره وتبعهم المصنف ولكن
مخالفة ابن ماجة للقياس الجلي مشهورة بثبوت حديث أبي هريرة قال ابن عبد البر وفيه
ما قال ان هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذه بأشياء
لاحقة لها العذر الثاني من أعذار الحنفية الاضطراب في متن الحديث قالوا الذكر التمر
فمنه تارة والقمح أخرى واللين أخرى واعتبار الصاع تارة والمثل أو المثلين أخرى
وأجيب بأن الطرق العجيبة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح العذر الثالث
انه معارض له عموم قوله تعالى وان عاقبتهم فاعقبوا بمنزل ما عوقبتهم واجيب بأنه من
ضمان المتلفات لا المقوبات ولو سلم دخوله تحت العموم فالصاع مثل لأنه عوض المتلف
وجعله مخصوصا بالتمر دفعا للشجار ولو سلم عدم صدق المثل عليه فعموم الآية مخصوص
به هذا الحديث اما على مذهب الجهة ورفضها واما على مذهب غيرهم فلأنه مشهور وهو
صالح لتخصيص العمومات القرآنية العذر الرابع ان الحديث قد روي وأجيب بأن
النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال ولو كفي ذلك لردين شاء ما شاء واختلافوا في تعيين النسخ
فقال بعضهم هو حديث ابن عمر عند ابن ماجه في النهي عن بيع الدين بالدين وذلك لان
ابن المصراة قد صاردنا في ذمة المثل ترمى فاذا ألزم بصاع من تمر صار دين بالدين كذا قال
الطحاوي وتعقب بأن الحديث ضعيف باتفاق المحدثين ولو سلمت صحته فكيف يكون مانع
فيه من بيع الدين بالدين ممنوع لأنه يرد الصاع مع المصراة حاضرة الانبيسة من غير فرق بين
ان يكون الدين موجودا او غير موجود ولو سلم انه من بيع الدين بالدين فحديث الباب
مخصص لعموم ذلك النهي لأنه اخص منه مطلقا وقال بعضهم ان ناسخه حديث الخراج
بالضمان وقد تقدم وذلك لان الدين فضله من فضلات الشاة ولو توافقت لكانت من ضمان
المثل ترمى فتكون فضلاته الواجب بأن المغموم هو ما كان فيه ما قبل البيع لا الحادث
وايضاح حديث الخراج بالضمان بعد تسليم ثبوته لحل النزاع عام مخصوص بحديث
الباب فكيف يكون ناسخا وايضا لم ينقل تأخره والنسخ لا يتم بدون ذلك ثم لو سلمنا مع
عدم العلم بالتاريخ يجوز المصير الى التعارض وعدم لزوم بناء العلم على الخاص لكان
حديث الباب أرجح اكونه في الصحيحين وغيرهما ولنا أيده بما ورد في معناه عن غيره واحد

١١ نيل
رضا الله عنه وهو الاثر باصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن تبعهم
باحسان قال في الفتح وفي السابق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من

من احوال حيث ولم يذكر أوله كأن سئل عن القرب بالذهب أو الذهب بالقصة متناظرا لافعال انما الرباني النسبة وهو صحيح
لاستلاف الجنس وقد رجع ابن عباس عن ذلك فروى الحاكم من طريق حيان العدوي وهو بالحاء المهملة والحقبة قال
سألت أبا جاز عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا بعين يدايد وكان يقول انما الرباني
النسبة فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه القرب بالتمر والحنطة بالحنطة والشعر بالشعر والذهب بالذهب والفضة
بالفضة يدايد مثلا بمثل فن زاد فهو ربا ٨٢ فقال ابن عباس استغفر الله واتوب اليه فكان يتم وعنه أشد انتهى انتهى

من الصحابة وقال بعضهم - ما نأخذ الأحاديث الواردة في رفع العلم - فوبة بالمال هكذا قال
عيسى بن ابان وتلقب به الطحاوي بأن التصريفة انما وجدت من البائع فلو كان من ذلك
الباب لكات العقوبة له والعقوبة في حديث المصراة لا مشترى فافترقا وأيضاً عوم
الأحاديث القاضية بمنع العقوبة بالمال على فرض ثبوتهم انحصاراً بحديث المصراة
وقد قدمنا البحث في التآديب بالمال مبسوطاً في كتاب الزكاة وقال بعضهم - ما نأخذ حديث
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وقد تقدم وبذلك أجاب محمد بن شعاع ووجه الدلالة ان الفرق
قاطعة للخيار من غير فرق بين المصراة وغيرها وأجيب بأن الحنفية لا يثبتون خيار
المجاس كإسلاف فكيف يحتجون بالحديث المنبئ له وأيضاً بدلت لم صحة احتجاجهم به وهو
مخصص بحديث الباب وأيضاً قد ائتمروا بخيار العيب بعد التفرق وما هو جوابهم فهو
جوابنا العذر الخامس ان الخبر من لا أحادوهي لا تفيد الا الظن وهو لا يعمله بل إذا
خالف قياس الأصول وقد تقرر ان المأني يضمن عسله والقيمي بقيمته من أحد التقديرين
فكيف يضمن بالتمر على الخصوص وأجيب بأن التوقف في خبر الواحد انما هو اذا كان
مخالفاً للأصول لا لقياس الأصول والأمور الكتاب والسنة والاجماع والقياس
والاولان هما الاصل والاخران مردودان اليهما فكيف يرد الاصل بالفرع ولو سلم ان
الاتحادى يتوقف فيه على الوجه الذي زعموا فلا أقل لهذا الحديث الصحيح من صلاحيته
تخصيص ذلك القياس المدعى وقد أجيب عن هذا العذر بأجوبة غير ما ذكره ولكن
أمثاله ما ذكرناه ومن جملة ما خالف فيه هذا الحديث القياس عندهم ان الأصول
تقتضى أن يكون الضمان بقدر التالف وهو مختلف وقد قدره هنا بما قد مر من وهو
الصاع وأجيب بمنع التعميم في جميع المضمونات فان الموضحة أرشها مع اختلافها
بالكبر والصغر وكذلك كثير من الجنائيات والغرة مقدرة في الجنين مع اختلافه والحكمة
في تقدير الضمان ههنا بما قد ائتمروا واحداً لقطع التباين لما كان قد اختلفت اللبن الحادث بهد
القد باللبن الموجود قبله فلا يعرف مقداره حتى يسلم المشتري نظيره والحكمة في التقدير
بالتمر انه أقرب الاشياء الى اللبن لانه كان قوتهم اذ ذاك التمر ومن جملة ما خالف به
الحديث القياس عندهم انه جعل الخيار فيه فلا تسمع ان خيار العيب لا يقدر بالثلث
وكذلك خيار الرؤية والمجلس وأجيب أنه حكم المصراة تفرد بأصله عن مماثلة فلا

والصرف دفع ذهب وأخذ فضة
وعكسه قال في الفتح وله شرطان
منع النسبة مع اتفاق النوع
واختلافه وهو المجموع عليه ومنع
التفاضل في النوع الواحد منهما
وهو قول الجمهور وخالف فيه ابن
عمر ثم رجع وابن عباس واختلف
في رجوعه انتهى قال الشوكاني
في نيل الاوطار قال الحافظ
في الفتح واتفق العلماء على صحة
حديث اسامة واختلفوا في
الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد
ف قيل ان حديث اسامة منسوخ
لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال
وقيل المعنى في قوله لا ربا بالاعط
الشديد التحريم المتنوع عايشه
بالعقاب الشديد كما نقول العرب
لا عالم في البلد الا زيد مع أن فيها
علماء غيره وانما المقصد نفي الاكل
لأننى الاصل وأيضاً نفي تحريم
ربا الفضل من حديث اسامة
انما هو بالمفهوم فيقدم عليه
حديث أبي سعيد لان دلالة
بالمنطوق وحديث اسامة عام
لانه يدل على نفي ربا الفضل عن
كل شئ سواء كان من الاجناس

المذكورة في أحاديث الباب ام لا فهو اعم مطلقاً فيخص هذا العموم بمنطوقها واماماً أخرجه يستغرب

مسلم عن ابن عباس انه قال لا ربا فيما كان يدايد فليس ذلك مروياً عن رسول الله صلى الله عليه وآله بل حتى تكون
دلالتهم على نفي ربا الفضل منطوقة ولو كان مرفوعاً لما رجع ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد وقد روى الحازمي
رجوع ابن عباس واستغفاره عند أن سمع عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عائيل على تحريم الفضل وقال حفظاً من رسول الله ما لم أحفظ وقد روى عنه الحازمي أيضاً انه قال كان ذلك برأيي وهذا

أبو سعيد الخدرى يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتركت رأيي إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى تسليم أن ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو وعام مخم من با حديث رب الفضل لأنهم أخص منه مطاقتي قال في السجل ولوسلنا التعارض تنزلا كانت الأحاديث المصرحة بتحريم رب الفضل أوجب لشبوتهم في العصبة وغيرهما من طريق جماعة من الصحابة قال الترمذي بهدان ذكر حديث أبي سعيد المصرح بالأجناس المثبت بالفضل وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة وهشام بن عامر والبراء وزيد بن أرقم وفضالة ٨٣ بن حميد وأبي بكر وأبي الدرداء

وإلال وبما ذكرناه يرتفع الإشكال

على كل تقدير انتهى وفي هذا

الحديث ثلاثة من الصحابة

وأخرجهم مسلم والنسائي وابن

ماجه في البيوع (عن البراء

ابن عازب وزيد بن أرقم رضي الله

عنه ما منهم ما سئل عن الصرف)

السائل يسأل عن سلامة الرياحي

البصري المكنى بأبي المنهال

والصرف يبيع أحد النقادين

بالآخر وسمى به لصرفه عن

مقتضى البياعات في جواز

التفاضل فيه وقيل من الصرف

وهو توصيته - ما في الميزان (فكل

واحد منهما) أي من البراء وزيد

(يقول هذا خير مني فكلاهما

يقول نعمي رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم عن بيع

الذهب بالورق ديناً) أي غير حال

حاضر في المجلس قال في الفتح

البيع كله أما بالنقد أو بالعرض

حالا أو موقفاً فهي أربعة

أقسام فبيع النقد أمثله وهو

المراطلة أو بئذ غير وهو

الصرف وبيع العرض بالنقد

يسمى النقد غنا والعرض هو ضا

بسمه تعالي يتروى بوصف يحالف غيره وذلك لأن هذه المدة هي التي يتبين بها البين الفرر
بجلا في خيار الرؤية والعيب والمجاس فلا يحتاج إلى مدة ومن جملة ما خالف به القياس
عندهم أنه يلزم من الأخذ به الجمع بين العوض والمعرض فيما إذا كان قيمة الشاة صاعاً
من تمر فإنها ترجع إليه مع الماع الذي هو مائة دارغما وأجيب بأن التمر عوض اللين
لا عوض الشاة فلا يلزم ما ذكر ومن جملة ما خالف به القياس عندهم أنه إذا استرد مع
الشاة صاعاً وكان ثم الشاة صاعاً كالقديع شاة وصاعاً صاعاً فيلزم الربا وأجيب بأن
الربا غايمة تفرق في العقود في الفسوخ بدليل أنه ما لو تبايعا ببيعة ففسخا لم يجز أن يتفرقا
قبل القبض ولو تأقلا في هذا العقد بعينه جاز التفريق قبل القبض ومن جملة المخالفة أنه
يلزم من الأخذ به ضمان الاعيان مع بقاءها فيما إذا كان اللين موجوداً وأجيب بأنه
تعذر رده لا ختمه لا طه باللين الحادث وتعذر تغييره فاشبهه الأبق بعد الغصب فإنه يضمن
قيمه مع بقاءه بعينه لتعذر رده ومنها أنه يلزم من الأخذ به إثبات الرد بغير عيب ولا شرط
وأجيب بأن أسباب الرد لا تنصرف في الأمرين المدكورين بل له أسباب كثيرة منها الرد
بالتدليس وقد أثبت به الشارع الرد في الركن إذا تعلقوا كالمسلف ولا يخفى على منصف
أن هذه القواعد التي جعلوها هذا الحديث مخالفاً لها لو لم أنهم قد قامت عليها الأدلة
لم يقصر الحديث عن الصلاحية لتخصيصه في الله العجب من قوم يبلغون في الهامة عن
مذاهب أسلافهم وابتدعوا على السنة المطهرة المصرية الصحيحة إلى هذا الحد الذي
يسمونه بليس وينفق في حصول مثل هذه القضية التي قل طمعه في مثلها لا سيما من
علماء الإسلام القم والنقيس وهكذا فلتكن ثمرات القذوبات وتقليد الرجال
في مسائل الحرام والحلال العذر السادس أن الحديث محمول على صورة مخصوصة وهي
ما إذا اشترى شاة بشرط أنها تتحلب مثلاً خمسة أوطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد
فإن انقضاء على اسقاطه في مدة الخيار صرح العقدة وإن لم يتفق بابطال ووجب رد الصاع من
التمر لأنه كان قيمة اللين يومئذ وأجيب بأن الحديث معلق بالتصيرية وما ذكره يقتضي
تعلقه بفساد الشرط سواء وجدت تصيرية أم لا فهو تأويل متعسف وأيضاً لو سلم أن
ما ذكره من جهة صور الحديث فالقصر على صورة معينة هي فرد من أفراد الدليل لا بد
من إقامة دليل عليه قال في الفتح واختلف القائلون بالحديث في أشياء منها لو كان عالماً

و يبيع العرض بالعرض يسمى مقايضة والحلول في جميع ذلك جائز وأما التاجمى فان كان النقد بالنقد موقفاً فلا يجوز
وان كان العرض غنماً موقفاً لا يجوز وان كان العرض مؤخران هو السلم وان كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائز الا
في الحوالة عند من يقول انه يبيع بالعرض حال والله أعلم وفي الحديث ما كان العصابة عليه من التواضع وانصاف بعضهم
بعضاً ومعرفة أحدهم حق الآخر واستظهار العالم القمباً بظهور في العلم (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الثمر) بالملئنة وفتح الميم (حتى يبدوا صلاحه) أي يظهر ويبدوا صلاحه في كل شيء هو صيرورته

الى الصفه التي يطالب فيها غالباً (ولا تباعوا الثمر بالقر) الاول بالثلثة والثاني بالثمن (قال سالم) (وأخبرني عبد الله بن عمر بن الخطاب عن زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بعد ذلك) أي بعد النهي عن بيع الثمر بالقر (في بيع العربية) بكسر الراء وتشديد الياء واحد العربا وهي أن تخرص ثخلات فيكون رطبها اذا اجفت ثلاثة أوسق مثلاً (بالرطب) على الارض (أو بالقر) بالثلثة وهذا أصرح ما ورد في ردعي من حمل من الخنفيه النهي على عمومه ومنع ان يكون بيع العربا ممتنعاً تثني منه وزعم انه ما حكاه ٨٤ مختلجان ورد في سياق واحد وكذلك من زعم منهم أن بيع العربا ممتنع

بالنهي عن بيع الثمر بالقر لان المذوخ لا يكون بعد النسخ (ولم يرخص في غيره) مقتضاه جواز بيع الرطب على النخل بالرطب على الارض وهو وجه عند الشافعية فتكون التخيير والجهود على المذبح فيتاوون هذه الرواية بانهم امن شك الراوي أي ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم وما في أكثر الروايات يدل على أنه إنما قال القر فلا يعول على غيره وقد وقع عند النسائي والبخاري عن الزهري ما يدل على أن التخيير لا لا شك ونقظه بالرطب والقر وقيس العنب بالرطب يجتمعان كلا منهما كوى يمكن خرصه ويدخر يابسه وكالرطب اليسر بعددو صلاحه لان الحاجة اليه كهي الى الرطب ذكروه الماوردي والرواية وما غير الرطب والعنب من الثمار التي تجفف كالشمس وغيره فلا يجوز لام امتة رقة مسخرة بالاوراق فلا يتأتى الخرص فيها بخلاف ثمرة النخل والكرم فانها متدلية فظهر

بالنهي عن بيع الثمر بالقر لان المذوخ لا يكون بعد النسخ (ولم يرخص في غيره) مقتضاه جواز بيع الرطب على النخل بالرطب على الارض وهو وجه عند الشافعية فتكون التخيير والجهود على المذبح فيتاوون هذه الرواية بانهم امن شك الراوي أي ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم وما في أكثر الروايات يدل على أنه إنما قال القر فلا يعول على غيره وقد وقع عند النسائي والبخاري عن الزهري ما يدل على أن التخيير لا لا شك ونقظه بالرطب والقر وقيس العنب بالرطب يجتمعان كلا منهما كوى يمكن خرصه ويدخر يابسه وكالرطب اليسر بعددو صلاحه لان الحاجة اليه كهي الى الرطب ذكروه الماوردي والرواية وما غير الرطب والعنب من الثمار التي تجفف كالشمس وغيره فلا يجوز لام امتة رقة مسخرة بالاوراق فلا يتأتى الخرص فيها بخلاف ثمرة النخل والكرم فانها متدلية فظهر

باب النهي عن التسعير

(عن أنس قال غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله لو سعرت فقال ان الله هو الغالب الباطل الرزق المسعر وانى لارجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطعن أحد بعظمه ظمأها اياه في دم ولا مال رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي) الحديث أخرجه أيضا الدارمي والبخاري وأبو يعلى قال الحفاظ واسناده على شرط ولم يصححه أيضا ابن حبان وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد وإسحاق وأبو داود قال جابر بن

وهذا الحديث أخرجه مسلم (عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) (عن أنس قال غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله لو سعرت فقال ان الله هو الغالب الباطل الرزق المسعر وانى لارجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطعن أحد بعظمه ظمأها اياه في دم ولا مال رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي) الحديث أخرجه أيضا الدارمي والبخاري وأبو يعلى قال الحفاظ واسناده على شرط ولم يصححه أيضا ابن حبان وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد وإسحاق وأبو داود قال جابر بن

فقال يارسول الله سمرق قال بل ادعوا الله ثم جا' آخر فقال يارسول الله سمرق قال بل الله
بمخاض ويرفع قال الحافظ واسناده حسن وعن أبي سعيد عند ابن ماجه والبخاري والطبراني
شيوخ حديث أنس ورجالهم رجال الصحيح وحسنه الحافظ وعن علي عليه السلام عند
البخاري نحوه وعن ابن عباس عند القبراني في الصغير وعن أبي جحينة عند في الكبير قوله
لو عرفت التسعير هو أن يأمر الساطان أن يؤتاه أو كل من رزق من أدور المسلمين أمر أهل
السوق أن لا يبيعوا أو متعتهم إلا بسعر كذا فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة قوله
المعروفة دليل على أن المسعر من أسماء الله تعالى وإنه لا يخص في التسعة والتسعين
المعروفة وقد استدلل بالحديث وما ورد في معناه على تسمية التسعير وأنه مظلمة ووجهه أن
الناس مساطون على أموالهم والتسعير حرام عليهم والامام ما هو برعاية مصلحة المسلمين
رأى نظره في مصلحة المتبري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن
وإذا تقابل الأمران وجب تمكين القرية من الاجتهاد لانفسهم والزام صاحب
الساعة ان يبيع بما لا يرضى به مناف اتقوله تعالى الا أن تكون تجارة عن ترانس والى هذا
ذهب جمهور العلماء وروى عن مالك انه يجوز للامام التسعير وأحاديث الباب ترد عليه
وظاهر الاحاديث انه لا فرق بين التسعة وحالة الرخص ولا فرق بين المجلوب وغيره
والى ذلك مال الجمهور وروى وجهه للشافعية جواز التسعير في حالة الغلاء وهو مردود وظاهر
الاحاديث عدم الفرق بين ما كان قولا لا لادعى وغيره من الحيوانات وبين ما كان من غير
ذلك من الادامات وسائر الامتعة وجوز جماعة من متأخري ائمة الزيدية جواز التسعير
فيما عدا قوت الادى واليهيمة كما حكى ذلك منهم صاحب الغيث وقال شارح الانصار ان
التسعير في غير القوتين اهنة اتفاق واتخصيص يصح ارجاعه الى دليل والمناسب الملقى لا ينتمض
اتخصيص صرائح الادلة بل لا يجوز له حمل به على فرض عدم وجود دليل كما تقر في
الاصول

الامول

الثالث وسبب الخلاف ان النهي
من المزابنة هل ورد مع تقدم ما ثم وقعت
الرخصة في العرايا أو وقع النهي
عن بيع المزابنة مقرولا بالرخصة

في بيع العرايا على الاول لا يجوز الخسة للشك في رفع التحريم وعلى الثاني يجوز لا شك في قدر التحريم والاول ارجح وحكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قال واحتجوا بحديث جابر ثم قال ولا اختلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعه ما في جواز العرايا في أكثر من أربعة أسوق ما لم يبلغ خمسة أسوق ولم يثبت عندهم حديث جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخصرها يقول الوسق والوقين والثلاثة والأربعة انتهى قلت حديث جابر أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وترجم عليه ابن حبان الاحتياط أن لا يزيد على أربعة أسوق قال في الفتح وهذا

الذي قال يعز المصير اليه وأما جملته - لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح ومن فروغ - هذه المسئلة مالوزا في صفة على خمسة
أوسق فان البيع يبطل في الجميع انتهى (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي في زمنه وأيامه) يتعاون الثمار بالمثناة جمع غمرة بالضم هي أعم من الرطب وغيره ولم يحزم البخاري بحكم المسئلة
أي بيع الثمار قبل بدو صلاحها لقوة الخلاف فيها وقد اختلف في ذلك على أقوال فقبل - ط - ل مطلقا وهو قول ابن أبي ايلي
والثوري ووههم من نقل الاجماع على البطلان ٨٦ وقيل يجوز مطلقا ولو بشرط التيقن وهو قول زيد بن أبي حبيب ووههم

من نقل الاجماع فيه وقيل ان شرط
القطع لم يبطل والابطال وهو قول
الشافعي وأحمد والجمهور رواية
عن مالك وقيل يصح ان لم يشترط
التيقن والنهي محمول على بيع
الثمار قبل ان توجد أصلا وهو
قول أكثر الحنفية وقيل هو على
ظاهره لكن النسي فيه للتنزيه
وحديث زيد هذا يدل على الأخير
وقد يحمل على الثاني قال الشوكاني
في نيل الاوطار وظاهر الاحاديث
المنع من بيع الثمر قبل الصلاح وان
وقوعه في تلك الحالة باطل كما هو
مقتضى النهي ومن ادعى أن
يجرد شرط القطع يصح البيع
قبل الصلاح فهو محتاج الى دلائل
يصلح لتقييد احاديث النهي
ودعوى الاجماع على ذلك لا صحة
لها وقد عول الجوزون مع شرط
القطع على عمل مستنبطة فعملوها
معيبة لانهم في ذلك عمالا يفتيد
من لم يسمع بفارقة النصوص
بمجرد خيالات عارضة وشبه واهية
تنهار بأيسر تشكيك فالخلق ما قاله
الاولون من عدم الجواز مطلقا
(فاذا جدد الناس) بفتح الجيم

والدال المهملة وقال الحافظ ابن حجر والعين بالدال المعجمة أي قطعوا ثمر النخل وهذا قاله في الصحاح المهملة
في باب الدال المعجمة وقال في باب الدال المهملة جدد النخل بجد أي صرمه وأجدد النخل حان له أن يجدد وهذا من الجدد
والجدد اسم للصرم والصرم والعموي والمستقلى أجدد قال السفاقي أي دخل في الجدد كأنه إذا دخل في الظلام وهو
أكثر الروايات (وذكرناهم) بالاضاد المعجمة أي طابهم (قال المبتاع) أي المشتري (انه أصاب الثمر) بالمثلثة (الدمان)
بفتح الدال وتخفيف الميم هكذا ضبطه أبو عبيد والصفاني والجوهري وابن فارس في الجمل وضبطه الخطابي بضم أوله قال

عباس وهما صهيان والضم رواية الفايدي والفتح رواية السرخسي قال ورواه بعضهم بالكسر وقال ابن الاثير وكان الضم
أشبهه لان ما كان من الادواء والعاهات فهو بالضم كالمعال وان كان مفسره أبو عبيد بن قيس الطلع وتعنفه وسواده وقال
القرنفلي فساد النخل قبل ادراكه وانما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة اسود معقونا (أصابه مرض) بضم الميم كصداع اسم
جميع الامراض وهو داء يقع في القرنفليات (أصابه قشام) بضم القاف وتخفيف الشين قال الطحاوي نبي يصيبه حق
لا يرطب وقال الاصمعي هو أن يذوق من غير النخل قبل أن يصير بطا وهذه الامور ٨٧ الثلاثة (عاهات) عيوب وآفات تصيب
التمر جمع عاهة والعاهة العيب

والآفة والمراسم اهانما يصيب
التمر عما ذكر (يحتجون بها) قال
البرماوي كالمكرمانى جمع
الضمير باعتبار جفس المبتاع
الذى هو مفسره وقال العيني
فيه نظر لا يخفى وانما جسه
باعتبار المبتاع ومن معه من أهل
الخصومات بقريضة يتبعون
(فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لما كثرت عنده
الخصومة في ذلك فاملا) أى
فلا تتركوا هذه المباشرة
(فلا تبايعوا حتى يبايوا صلاح
التمر) بأن يصير على الصفة التى
تطلب فيها غالبا فى التمار ظهور
أول الحلاوة فى غير المتلون
بأن يمتدوه ويلين وفى المتلون
بأنقلاب اللون كان اجزا واصفرا
اواسود وفى نحو القاء بأن يجنى
منه غالبا للكل وفى الحبوب
باشتمادها وفى ورق التوت
بتناهيته (كالشورة) بفتح
الميم وضم الشين واسكان الواو
على وزن فعولة ويجوز سكون
الشين وفتح الواو قال ابن سيده

المهولة وكون النظار المجهمة أى يمكن عظيم من النار قوله حكمة بضم الحاء المهولة
وسكون الكاف وهى حبس السلع عن البيع وظاهر أحاديث الباب ان الاحتكار
محرم من غير فرق بين قوت الآدمى والدواب وبين غيره وتصريح بلفظ الطعام فى بعض
الروايات لا يصلح للتقييد بقيمة الروايات المطلقة بل هو من التنصيص على فرد من الافراد
التي يطلق عليها المطلق وذلك لان نفي الحكم عن غير الطعام انما هو لمقهوم اللقب وهو غير
معمول به عند الجمهور وما كان كذلك لا يصلح للتقييد على ما تقررى فى الاصول وذهبت
اشافعية الى ان المحرم انما هو احتكار الاقوات خاصة لا غيرها ولا مقدار الكفاية منها
والى ذلك ذهبت الهادوية قال ابن رسلان فى شرح السنن ولا خلاف فى أن ما يدخره
الانسان من قوت وما يحتاجون اليه من سمن وعسل وغير ذلك جائز لا بأس به انتهى
ويدل على ذلك ما ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعطى كل واحد من زوجاته
مائة وسق من خبز قال ابن رسلان فى شرح السنن وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يدخر لاهله قوت سنتهم من غر وغيره قال أبو داود قيل اسع يدعى ابن المسبب فانك
تحتكر قال ومعه مر كان يحتكر وكذا فى صحيح مسلم قال ابن عبد البر وآخرون انما كانا
يحتكران الزيت وجملا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة اليه وكذلك حله
الشافعي وأبو حنيفة وآخرون ويدل على اعتبار الحاجة وقصد اغلاء السعر على المسلمين
قوله فى حديث معقل من دخل فى شئ من أسرار المسلمين ابغى عليه عليهم وقوله فى حديث
أبي هريرة يريد ان يغلى بها على المسلمين قال أبو داود سألت أبا عبد الله الحكة قال ما فيه
عيش الناس أى حياتهم وقوتهم وقال الاثرم سمعت أبا عبد الله يعنى أحمد بن حنبل يستل
عن أى شئ الاحتكار فقال اذا كان من قوت الناس فهو الذى يكره وهذا قول ابن عمر
وقال الاوزاعي الممكر من يعترض السوق أى ينصب نفسه للتردد الى الأسواق يشتري
منها الطعام الذى يحتاجون اليه ليحتكره قال المسبكي الذى ينبغى أن يقال فى ذلك انه ان
منع غيره من الشراء وحصل به ضيق حرم وان كانت الاسعار رخيصة وكان القدر الذى
يشترى به لا حاجة بالناس اليه فليس لمنعه من شرائه وادخاره الى وقت حاجة الناس اليه
معه فى قال الشافعي حيز الروايات ويرى ما يكون هذا حسنة لانه يمنع به الناس وقطع
الهماملى فى المقنع باستحبابه قال أصحاب الشافعي الاولى يبيع الفضل عن الكفاية قال

هى على وزن مفعلة لاعلى وزن فعولة لانهم مصدروا المصدر ولا يجزى على مثال فعول وزعم صاحب التنقيف والعلامة
الحريرى ان الاسكان من لحن العامة وفى ذلك نظر فقد أثبتوا الجامع والصحاح والمحكم والمراد به هذه المشورة ان لا يشتروا شيئا
حتى يتكامل صلاح جميع هذه الثمرة لتلاقي المنازعة قال فى الفتح وهذا التعليق لم اره موصولا من طريق الليث وقد روى
سعيد بن منصور عن ابي الزناد عن ابيه نحو حديث الليث واخرجه ابو داود والطحاوي من طريق يونس بن يونس عن ابي الزناد
واخرجه البيهقى من طريق يونس (يشير بها) عليهم (لكثرة خصوصتهم) قال أبو الزناد واخبرني خارجة بن زيد بن ثابت ان ابا

فيدين ثابت لم يكن يبيع ثمار ارضه حتى تطلع اثريا النجم المعروف وهي تطلع مع النجم اول فصل الصيف عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتهدا منضج التمار والمعتبر في الحقيقة المنضج وما يلوخ النجم علامة له وقد ينه بقوله فيعتبين الاصفر من الاحمر وفي حديث ابي هريرة عند ابي داود مرفوعا اذا طلع النجم صباحا رفعت العاهات عن كل بلد وقوله كالمشورة يشيرهم اقال الداودي هذا تمار يدل بعض ثقل الحديث وعلى تقدير ان يكون من قول زيد بن ثابت فلعن ذلك كان في اول الامر ثم ورد الحزم بالنهي بكايته حديث ابن عمر وغيره قال ابن المنير ٨٨ فيه ايماء الى ان النهي لم يكن عزيمة وانما كان مشورة وذلك يقتضي

السبكي اما امساك حالة استغناء اهل البلد عنه رغبة في ان يبيعه اليهم وقت حاجتهم اليه فينبغي ان لا يكره بل يستحب والاصل ان العلة اذا كانت هي الاضرار بالمسلمين لم يحرم الاحتكار الاعلى وجه يضربهم ويستوى في ذلك القوت وغيره لا هم يتضررون بالبيع قال الغزالي في الاحياء ما ليس يتوت ولا معين لمية فلا يتبعه سدى الى اليه وان كان مطعوما ما يعين على القوت كاللحم والذواكه وما ييسر مدد شي من القوت في بعض الاحوال وان كان لا يمكن المداومة عليه فهو في محل النظر فمن العلماء من طرد التحريم في السمن والعسل والتمر والخبز واللبان والزيت وما يجري مجرا وقال السبكي اذا كان في وقت تحط كان في ادخال العسل والسمن والتمر والخبز وامثالها اشرا فينبغي ان يقتضى بتحريمه واذا لم يكن اشرا فلا يحل الاحتكار الاقوات عن كراهة وقال القاضي حسين اذا كان الناس يحتاجون الثياب والخمور والسدة البراءة واستراة العورت فيكره لمن عنده ذلك امساكه قال السبكي ان اراد كراهة تحريم فظاهر وان اراد كراهة تنزيه فبعد وحكى ابو داود عن قتادة قال ليس في التمر حكمة توحى ايضا عن سفيان انه سئل عن كبس القث فقال كانوا يكرهون الحكة وكبس الكبس بفتح الكاف وامكان الموحدة والقث بفتح القاف وتشديد القاف والقوة وهو اليابس من القصب قال الطيبي ان القصيد بالاربعةين اليوم غير مراد به التحديد انتهى ولم يجد من ذهب الى العمل بهذا العدد

• (باب النهي عن كسر سكة المسلمين الامن باس) •

(عن عبد الله بن عمر والمازني قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تكسر سكة المسلمين الجائزة فيهم الامن باس رواه احمد وابوداود وابن ماجه) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک وزاد نهى أن تكسر الدراهم فتجعل فضة وتكسر الدنانير فتجعل ذهباً وضعفه ابن حبان واهل وجه الضعف كونه في اسناده محمد بن فضال بفتح الفاء والاضاد المجبة لازدى الحمصي البصري اعبر للزنا قال المنذرى لا يبيح بيعه قوله سكة بكسر السين المهملة أى الدراهم المضروبة على السكة الحديد المنقوشة التي تطبع عليها الدراهم والدنانير قوله الجائزة يعنى المأففة فى عاملة من قول الامن باس كان تكون زيوفاً فى معنى كسر الدراهم كسر الدنانير والفلوس التى عليها سكة الامام لاسيما

الجواز الا انه اعتميه بأن زيدا راوى الحديث كان لا يبيعهما حتى يبدوا صلاحها واحديث النهي بعد هذا مبنية فمكانه قطع على الكوفيين احتجاجهم بحديث زيد بأن فعله يعارض روايته ولا يرد عليهم وذلك ان فعل احمد الجائز لا يدل على منع الاخر وحاصله ان زيدا امتنع من بيع ثماره قبل بدو صلاحها ولم يقسم امتناعه هل كان له حرام او كماله غير مسلمة في حقه انتهى (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تباع التمرة حتى تشقى) بضم التاء وفتح الشين وتشديد القاف المكسورة آخره حاء مهملة وضبطه العيني كالبزماوى بسكون الشين وتخفيف القاف قال فى الفتح من الرباعى بقل أشقى غير الخلة يشقى أشقة اذا حمر أو احمر والامم الشقة بضم المعجمة وسكون القاف وقال الكرماني انتشيق تغير اللون الى الصفرة أو الحمر بفتح الفتح

ابن باب افعال والمكرمانى من باب التفعيل وقال فى التوضيح واللامع وضبطه ابو ذر بفتح القاف قال اذا بياض فان كان هذا فيجب أن تكون القفاف شدة والتمام فتقوحة فتعمل منه (فقل وما تشقى قال) عبيد بن ميناء او جابر (تحمز وتضمار) من باب الافعال من الثلاثى الذى زيدت فيه الالف وانتضعف لان اصلها حمر وصفر قال الجوهرى حمر الشئ واحمر بمعنى وقال فى القاموس حمر اصار حمر كاحمر وقرق الحقيقة قون بين اللون الثابت واللون العارض كما نقله فى المصباح كالنتيجه فقالوا الحمر فيما ثبت حمرته واستقرت واحمر فيما تحول حمرته ولا تثبت انتهى وقال الخطا بى اراد بالاحمر

والاصغر ارغاه وراواثل الحرة والصغر تقبل ان يشجع وانما يقال تفعل من اللون الغير المنة كن قال العيني وفيه نظر لانهم اذا ارادوا في لفظ حرم بالغه يقولون احمر فيزيدون على اصل الكلمة الالف والتضعيف ثم اذا ارادوا المبالغه فيه يقولون احمر فيزيدون فيه العين والتضعيف واللون الغير المنة هو الثلاثي المجرد اعني جرفاذا تمكّن يقال احمر واذا ازداد في التمكّن يقال احمر لان الزيادة تدل على التكثير والمبالغه (ويؤكل منها) وهذا التفسير من قول سعيد بن مسية كما بين ذلك احمد في روايته لهذا الحديث وعند الامام علي ان السائل سعيد والمفسر جابر وفيه دليل على ٨٩ أن المراد بيد والصلاح قدر زائد على ظهور

التمرة وسبب النهي عن ذلك خوف الضرر الكثرة الجوائح فيها وقدين ذلك في حديث أنس فاذا احمرت وأكل منها أمنت العاهة عليها أي غالباً (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع التمار حتى ترهى) من أرهى يزهى وصوبها الخطابي ونهى ترهى بالواو واثبت بعضهم ما نقاه فقال زها اذا طال واكمل وأزهى اذا احمر واصفر (فتبيل له وما ترهى) زاد القسائي والطحاوي يارسل الله وهذا صريح في الرفع لكن رواه اسمعيل ابن جعفر وغيره عن جده موقوفاً على أنس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم أو أنس (حتى تحمر فقال رأيت) أي اخبرني وهو من باب الكتابة حيث استوفهم وأراد الامر (اذا نزع الله الثمرة) بالمثلثة بأن تلفت بهم يأخذ أحدكم مال أخيه) باطلا لانه اذا تلفت الثمرة لا يبقى له شيء في مقابلة ما دفعه شيء وفيه اجراء الحكم على الغالب لان تطرق

اذا كان التعامل بذلك جارياً بين المسلمين ككثير او الحكمة في النهي ما في الكسر من الضرر باضاعة المال لما يحصل من النقصان في الدراهم ونحوها اذا كسرت وأبطلت المعاملة ثم قال ابن رسلان لو أبطل السلطان المعاملة بالدراهم التي ضرب بها السلطان الذي قبله وأخرج غديرها جز كسر تلك الدراهم التي أبطلت وسببها لخراج الفضة التي فيها وقد يحصل في سببها كسر هاريج كثير لفاعله انتهى ولا يخفى ان الشارع لم يأذن في الكسر الا اذا كان بهم أباس ومجرد الابدال لنفع البعض ربما أفضى الى الضرر بالكثير من الناس فالجزم بالجواز من غير تقييد بانتفاء الضرر لا ينبغي قال أبو العباس بن سريج انهم كانوا يقرضون أطراف الدراهم والدنانير بالمقرض ويخرجون منها عن السعر الذي يأخذونه مما به ويجههون من تلك القراضه شيئاً كثيراً بالسبب كما هو معهود في المملوكه الشامية وغيرها وهذه النعلة هي التي نهى الله عنها قوم شعيب بقوله ولا تبخسوا الناس أشياءهم فقالوا أئتمنا فان فعل في أموالنا هذه في الدراهم والدنانير ما نشاء من القرض ولم يفتوا عن ذلك فأخذتهم الصيحة (فاتدة) قال في البحر مسئله الامام يحيى لو باع بقرض ثم حرم السلطان التعامل به قبل قبضه فوجهان يلزم ذلك النقد اذا عتد اعليه الثاني يلزم قيمته اذا صار كساد كالعرض انتهى قال في المزارو كذلك لو صار كذلك يعني النقد لعارض آخر وكثيرا ما وقع هذا في زمننا فساد الضرر به لاهمال الولاة النظر في المصالح والاطهر ان اللازم القيمة لما ذكره المصنف انتهى

باب ما جاء في اختلاف المتبايعين *

(عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اختلف البيعان وليس بينهما ما ينفق فالقول ما يقول صاحب السلعة أو يقران رواه أحمد وأبو داود والنسائي وزاد فيه ابن ماجه والبيع قائم بعينه وكذلك أحمد في رواية والسلعة كما هي وللدارقطني عن أبي وائل عن عبد الله قال اذا اختلف البيعان والبيع مستهلك فالقول قول البائع ووقع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا جد والنسائي عن أبي عبيدة وانه رجلان تباعا سلعة فقال هـ ذا أخذت بكذا وكذا وقال هذا بعت بكذا وكذا فقال أبو عبيدة آتى عبد الله في مثل هذا فقال حضرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذا

١٢ نيل هنا التاف الى ما بد اصلاحه يمكن وعدم تطرقه الى ما لم يبد اصلاحه يمكن فنيط الحكم على الغالب في الطالين واختلاف في هذا الجملة هل هي مرفوعة أو موقوفة فصرح مالك بالرفع وقال الدارقطني خالف مالك جماعة منهم ابن المباركة قال في الفقه وليس في جميع ما تقدم من يكون التقدير مرفوعاً علان مع الذي رفعه زيادة علم على ما عده الذي وقفه وأيسر في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه وقدرى لم يما يوى رواية الرفع من حديث أنس واقظه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو بعت من أخيك ثم افاضه عاهة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئاً بما تأخذ مال أخيك بغير حق

واسند يدل على وضع الجوائح في الثريد شري بعد بدو صلاحه ثم نصيبه جائحة فقال مالك يضع عنه الثلث وقال أحمد وابن
عبد ربه مع الجميع وقال الشافعي والليث والكويتون لا يرجع على البائع بشئ وقالوا نعم وروى وضع الجائحة فيما إذا بيعت
الثمرة قبل بدو صلاحها بفرض القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قبله في حديث أنس والله أعلم واسند
الطحاوي بحديث أبي سعيد أصيب رجل في غار ابتاعها فكثرت فيه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فلم يبايع
ذلك وفاء دينه فقال خذوا ما وجدتم ٩٠ وليس لكم الا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما لم يطل دين الغرماء بذهاب

الثمار وفيه ما عثم ولم يؤخذ
الثلث منهم دل على ان الامر بوضع
الجوائح ايسر على عومه كذا
في الفتح وذهب الشوكاني في الدرر
المهية والنيل الى وجوب وضع
الجوائح مطلقا من غير فرق
بين القليل والكثير وبين
البيع قبل بدو الصلاح وبعده
واخرج بحديث جابر وعائشة في
الصحيحين وهو عند أبي حنيفة
على الاستصحاب وكذا عند الشافعي
في الجديد وفي القديم على الوجوب
وهو ظاهر الاحاديث (عن أبي
سعيد الخدري روى هريرة رضى
الله عنهم ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم استعمل) أي
أمر (رجلا) هو سواد بن غزية
بوزن عطية كما سمعناه ابو عوانة
والدارقطني (على خير بخام يقر
جنيب) بوزن عظيم بالخير وكسر
النون وبعد الثمانية الساكنة
موحدة نوع جيد من انواع الثمر
قال مالك هو الكيس وقال
الطحاوي هو الطيب وقيل
الصلب وقيل الذي اخرج منه
حشوه وريشه وقيل هو الذي

فأمر بالبائع أن يستخلف ثم يخير المبتاع ان شاء أخذ وان شاء ترك) الحديث روى عن
عبد الله بن مسعود من طرق بالفاظ ذكر المصنف رحمه الله بعضها وقد أخرجه أيضا
الشافعي من طريق سعيد بن سالم عن ابن جريج عن اسمعيل بن أمية عن عبد الملك بن عمار
عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود وقد اختلف فيه على اسمعيل بن أمية ثم على
ابن جريج وقد اختلف في صحة سماع أبي عبيدة من أبيه ورواه من طريق أبي عبيدة أحمد
والنسائي والدارقطني وقد صححه الحاكم وابن السكن ورواه أيضا الشافعي من طريق
سفيان بن عجلان عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود وفيه أيضا انقطاع لان
عون لم يدرك ابن مسعود ورواه الدارقطني من طريق القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن مسعود عن أبيه عن جده وفيه اسمعيل بن عياش عن موسى بن عقبة ورواه أبو داود
من طريق عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده عن ابن
مسعود وأخرجه أيضا من طريق محمد بن أبي ابي عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن مسعود عن أبيه عن ابن مسعود ومحمد بن أبي ابي لا يخرج به وعبد الرحمن لم يسمع من
أبيه ورواه ابن ماجه والترمذي من طريق عون بن عبد الله أيضا عن ابن مسعود وقد
سبق انه منقطع قال البيهقي واضح اسناد روى في هذا الباب رواية أبي العباس عن
عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده ورواه أيضا الدارقطني
من طريق القاسم بن عبد الرحمن قال الحافظ ورجاله ثقات الا أن عبد الرحمن اختلف في
سماعه من أبيه ورواية الترادرواها أيضا مالك بالإجازة والترمذي وابن ماجه بإسناد منقطع
ورواه أيضا الطبراني بلفظ البيهقي اذا اختلف في البيع تراد قال الحافظ رواه ثقات
لكن اختلف في عبد الرحمن بن صالح يعني الراوي له عن فضيل بن عياض عن منصور
عن ابراهيم عن عاقمة عن ابن مسعود قال وما أظنه حنظلة فقد جزم الشافعي ان طرق
هذا الحديث عن ابن مسعود ليس فيها شيء موصول ورواه أيضا النسائي والبيهقي
والحاكم من طريق عبد الرحمن بن قيس بالاسناد الذي رواه عنه أبو داود كما سلف وصححه
من هذا الوجه الحاكم وحسنه البيهقي ورواه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند من طريق
القاسم بن عبد الرحمن عن جده بلفظ اذا اختلف المتبايعان والسلامة قائمة ولا يئنه
لاحدهما تحالفا ورواه من هذا الوجه الطبراني والدارمي وقد انفرد بقوله والسمعة

لا يخلط بغيره بخلاف الجمع (فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أكل خير هكذا قال (الرجل) لا والله قائمة
بارسول الله انما أخذ الصاع من هذا) أي من الجنيب (بالصاعين) زاد في رواية من الجمع بفتح الجيم وسكون الميم الثمر الردي
(والصاعين) من الجنيب (بالثلاثة) من الجمع وفي رواية بالثلاث وهما جائزان لان الصاع يذكرون ثلث (فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) لا تفضل بيع الجمع) أي الثمر الردي (بالدراهم ثم ابتع) اشترى (بالدراهم) ثمرا (جنيبا) ليكونا صفتين فلا يدخله
الربا وبه اسند الشافعية على جواز البيع له في بيع الربوي بجنسه متفاضلا كببيع ذهب بذهب متفاضلا بان يبيعه من صاحبه

بدراهم او عرض ويشتري منه بالدراهم او بالعرض الذهب بعد التقابض او ان يفرض كل منه ما صاحبه ويبرئه او ان يتواهب او يهب الفاضل مال السكك لصاحبه بعد شرائه منه ما عدا ما يساويه وكل هذا جائز اذا لم يشترط في بيعه واقراره وهبته ما يفعله الاخر نعم هي مكروهة اذا نوي ذلك لان كل شرط افسد التصريح به العقد اذا نوى كره كالوتر وجهها بشرط ان يطلقها لم ينعقد ويقصد ذلك كره ثم ان هذه الطرق ليست حيلة في بيع الربوي بجنسه متفاضلا لانه حرام بل حيلة في تملكه لتصيل ذلك ففي التعبير بذلك تسامح وقد زاد سليمان في روايته لهذا الحديث بعد قوله لا تفعل ٩١ وليكن مثلاً بمنزل أى بيع المنزل بالمثل وزاد في آخره وكذلك الميزان أى في

قائمة محمد بن أبي إيلي ولا يمتحج به كما عرفت لسوء حفظه قال الخطابي ان هذه اللفظة يعنى والسلعة قائمة لا تصح من طريق النقل مع احتمال أن يكون ذكرها من التغليب لان أكثر ما يعرض النزاع حال قيام السلعة كقوله تعالى في حجوركم ولم يفرق أكثر الفقهاء في البيوع الفاسدة بين القائم والمثاق انتهى وأبو وائل الراوي لقوله والبيع مستهلك كما في حديث الباب هو عبد الله بن بصير شيخ عبد الرزاق الصنعاني القاص وثقه ابن معين وقال ابن حبان يروي الحجاب التي كانت سامعة ولا يمتحج به وليس هذا المذكور عبد الله بن بصير ابن ريشان فإنه ثقة وعلى هذا فلا يقبل ما تقدم به أبو وائل المذكور أو ما قوله فيه تحالفا فقال المافظ لم يقع عند أحد منهم وإنما عندهم والقول قول البائع أو يتراد أن البيع انتهى قال ابن عبد البر ان هذا الحديث منقطع لأنه مشهور بالأصل عند جماعة فلقوه بالقبول وبنوا عليه كثيرا من فروعه وأعله ابن حزم بالانقطاع وتابعه عبد الحق وأعله هو وابن النطان بالجله انتهى عبد الرحمن وأبيه وجداه وقال الخطابي هذا حديث قد اصطلح الفقهاء على قبوله وذلك يدل على أنه أصلا وان كان في اسناده مقال كما اصططحو على قبوله لا وصية لوارث واسناده فيه ما فيه انتهى قوله البيعان أي البائع والمشتري كما تقدم في التليار ولم يذكر الأمر الذي فيه الاختلاف وحذف المتعلق مشعر بالتعميم في مثل هذا المقام على ما تقدم في علم المعاني فيم الاختلاف في المبيع والنحن وفي كل أمر يرجع اليهما في سائر الشروط المعبرة والتصريح بالاختلاف في الفن في بعض الروايات كما وقع في الباب لا ينافي هذا العموم المستفاد من حذف قوله صاحب السلعة هو البائع كما وقع التصريح به في سائر الروايات فلا وجه لما روي عن البعض ان رب السلعة في الحال هو المشتري وقد استدل بالحديث من قال ان القول قول البائع اذا وقع الاختلاف بينهما وبين المشتري في أمر من الأمور المتعلقة بالعقد وان كان مع يمينه كما وقع في الرواية الاخرى وهذا اذا لم يقع التراضي بينهما على التراضي فراضيا على ذلك جاز بلا خلاف فلا يكون له ما خلاص عن النزاع الا التفاضل وحلف البائع والظاهر عدم الفرق بين بقاء المبيع وتلفه لما عرفت من عدم انتهاض الرواية المصرح فيه بأبشترائط بقاء المبيع للاحتجاج والتراخي مع التلف يمكن بأن يرجع كل واحد منهما بما بمنزل المثل وقيمة القيمي اذا تم ذلك ما يدل عليه هذا الحديث من كون القول قول البائع من غير فرق

يباع ما يوزن من المقتات بمنزله قال ابن عبد البر كل من روى من عبد الجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك وهو أمر يجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه كل يقول على أصله ان كل ما دخل الراب من جهة التفاضل فالكيل والوزن فيه واحد لكن ما كان أصله الكيل لا يباع الا كيلا وكذا الوزن ثم ما كان أصله الوزن لا يباع ان يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله الكيل فان بعضهم يجيز فيه الوزن ويقول ان المعاملة تدرك بالوزن في كل شيء قال واجهوا على ان القربا لا يجوز بيع بعضه ببعض الا مثلا بمنزل وسواء فيه الطيب والدون وأنه كله على اختلاف أنواعه جنس واحد وأما سكوت من سكت من الرواة من فسح البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع اما ذهولا واما اكتفاء بان ذلك معلوم وقد ورد القضيخ من طرق أخرى عند مسلم بلفظ فقال هذا الربا فردوه ويحفل تعدد القصة وان التي لم يقع فيها

الرد كانت قبل تحريم ربا الفضل والله أعلم وقد احتج بحديث الباب من أجاز بيع العينة وهو ان يبيع الطعام من رجل نقد او يتبع منه طعاما قبل الافتراق وبعده لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخص فيه بآتاع الطعام ولا مبيتاه من غيره وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة ومنعه المالكية وأجابوا عن الحديث بان المطلق لا يشمل وان كان يشيع فاذا هل به في صورة فقط سقط الاحتجاج به فبما عداها باجتماع من الأصوليين وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل وابتع من اشتري الجمع بل خرج الكلام غير متعرض لعين البائع من هو فلا يدل ولا يصح الاستدلال به على جواز الشريط بمن باعه تلك السلعة بعينها وقبل وجه الاستدلال به لذلك

من جهة ترك الاستفصال ولا يخفى ما فيه وقال القرطبي استدل بهذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع الا ان بعض صور هذا البيع يؤدي الى بيع القربا بالقرم متفاضلا ويكون الثمن اغوا ولا حجة في هذا الحديث لانه لم ينص على شراء القربا الثاني من باعه القربا الاول ولا يتاوله ظاهرا السياق بعده ومه بل باطلا وهو المطلق يحقل التقييد اجالا فوجب الاستفسار واذا كان كذلك فتمتد منه بادي دليل كاف وقد دل الدليل على سد الذرائع فانك هذه الصورة ممنوعة واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين ان عمر ٩٢ خطب فقال ان الدرهم بالدرهم سواء بسواء ايده فقال له ابن عوف فيعطى

الجنيب و ياخذ غيرة قال لا ولكن ابتع به هذا عرضا فاذا قبضته وكان له فيه نية فاهضم ما شئت وخذ اي نقتل شئت واستدل ايضا بالاتفاق على ان من باع الساعة التي اشتراها من اشتراها منه بعد مدة فالبيع صحيح فلا فرق بين التجهيل في ذلك والتأجيل فدل على ان المعتبر في ذلك وجود الشرطي اصل العقد وعدمه فان تشارطا على ذلك في نفس العقد فهو باطل أو تبسله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح ولا يخفى الورع قال بعضهم لا تضر ارادة الشراء اذا كان بغير شرط وهو كمن اراد ان يزني بامرأة ثم عدل عن ذلك وخطبها وتزوجها فانه عدل عن الحرام الى الحلال بكلمة الله التي اباحها وكذلك البيع والله اعلم وفي الحديث جواز اختيار طيب الطعام وجواز الوكالة في البيع وغيره وفيه ان البيوع الفاسدة ترد وفيه حجة على من قال ان بيع الربا جائز باصله من حيث انه بيع ممنوع بوصفه من حيث انه ربا فعلى هذا سقط الربا بضع البيع فله القرطبي قال ووجه الرد انه لو كان كذلك لما رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الصفة ولا امره برد الزيادة على الصاع وفي الحديث قيام عذوس لا يعلم التحريم حتى يعلم وفيه جواز الرق عليه وآله وسلم هذه الصفة ولا امره برد الزيادة على الصاع وفي الحديث قيام عذوس لا يعلم التحريم حتى يعلم وفيه جواز الرق

فاعلم أنه لم يذهب الى العمل به في جميع صور الاختلاف أحد فيما اعلم بل اختلفوا في ذلك اختلافًا طويلا على حسب ما هو مبني وطى في القروع ووقع الاتفاق في بعض الصور والاختلاف في بعض وسبب الاختلاف في ذلك ما سياتى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه لانه يدل بعمومه على ان اليمين على المدعي عليه والبيعة على المدعي من غير فرق بين أن يكون أحدهما بائعا أو لا آخر مشتريا أو لا وحديث الباب يدل على ان القول قول البائع مع يمينه والبيعة على المشتري من غير فرق بين أن يكون البائع مدعيا أو مدعي عليه فبين الحديثين عموم وخصوص من وجه فبما عارضان باعتبار مادة الاتفاق وهي حيث يكون البائع مدعيا فينبغي ان يرجع في الترجيح الى الامور الخارجة وحديث ان اليمين على المدعي عليه عزاه المصنف في كتاب الاقضية الى أحمد ومسلم وهو اضاف صحيح البخاري في الرهن وفي باب اليمين على المدعي عليه وفي تفسير آل عمران وأخرجه الطبراني بلنظ البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه وأخرجه الاسماعيلي بلنظ ولكن البيعة على الطالب واليمين على المطلوب وأخرجه البيهقي بلنظ لو يعطى الناس بدعواهم لادى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن البيعة على المدعي واليمين على من أنكر وهذه الالفاظ كلها في حديث ابن عباس فمن رام الترجيح بين الحديثين لم يصعب عليه ذلك بعد هذا البيان ومن أمكنه الجمع بوجه مقبول فهو المتعين

(كتاب السلم)

(عن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في التمار السنة والسنتين فقال من أسلف فليدفع في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم رواه الجماعة وهو حجة في السلم في منقطع الجنس حالة العقد) قوله كتاب السلم هو بفتح السين المهملة واداء كالسلف وزنا ومعنى وحكى في الفتح عن الماوردي ان السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم قال في الفتح والسلم شرعا بيع موصوف في الذمة وزيد في الحديث يدل على عاجلا وفيه نظر لانه ليس داخل في حقيقة قال واتفق العلماء على مشروعيته الا ما حكى عن ابن المسيب واختلفوا في بعض شروطه واتفقوا على انه يشترط له ما يشترط للبيع او على تسليم رأس المال في المجلس واختلاف اهل هو عذر غرض الحاجة أم لا اه قوله

حيث انه يبيع ممنوع بوصفه من حيث انه ربا فعلى هذا سقط الربا بضع البيع فله القرطبي قال ووجه الرد انه لو كان كذلك لما رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الصفة ولا امره برد الزيادة على الصاع وفي الحديث قيام عذوس لا يعلم التحريم حتى يعلم وفيه جواز الرق عليه وآله وسلم هذه الصفة ولا امره برد الزيادة على الصاع وفي الحديث قيام عذوس لا يعلم التحريم حتى يعلم وفيه جواز الرق

بما ليس من صلاحه قال في الفتح قال أبو عبيد هو بيع الطعام في سنة بل بالبر وقال الليث الخقل الزرع اذا شعب من قبل ان يغلق
سوقه والمنهي عنه بيع الزرع قبل ادراكه وقيل ببيع الثمرة قبل بدو صلاحها وقيل ببيع ما في رؤس الخقل بالترو عن مالك هي
الكراء الارض بالخطئة أو بكيل طعام أو دابة والمشهور ان المحاقلة كراء الارض ببيع ما يفت ٨١ (و) نهى أيضا عن
(الحاضرة) وهي مفاعلة من الخطئة والمراد ببيع الثمار والحبوب قبل بدو صلاحها قال يونس بن القاسم هو بيع الثمار قبل
ان تطعم وبيع الزرع قبل ان يشد ويعمل منه وحكي الطحاوي عن عمر بن يونس ٩٣ قال فسرى ابي قال لا اشترى ثمر الخقل

حتى يوقع محرا أو مصفرا وبيع
الزرع الاخضر مما يصعد بطن
بعد بطن مما يمتعرفة الحكم
فيه وقد أجازة الحنفية مطلقا
وبثبت الخيار اذا اختلف وعقد
مالك يجوز اذا بدا صلاحه
ولا اشترى ما يتجدد منه بعد ذلك
حتى يقطع ويغفر الغرر في ذلك
للحاجة وشبهه جوار كراء خدمة
العبد مع انها تتجدد وتختلف
وكراء المرضعة مع ان ابنها يتجدد
ولا يدرك كم يشرب منه الطفل
وعند الشافعية يصح بعد بدو
الصلاح مطلقا وقبله يصح بشرط
القطع ولا يصح ببيع الحب في سنبله
كالجوز واللوز وقال القسطلاني
لا يجوز بيع زرع لم يشد حبه ولا
بيع بقول وان كانت تجذر ارا
الابشرط القطع أو القلع أو مع
الارض كالقمرع الشبرقان اشد
حب الزرع لم يشترط القطع ولا
القلع كالتمر بعد بدو صلاحه قال
الزرع كشي وقباس ما من من
الاكتفاء في التأخير بطلع واحدة
وفي بدو صلاح بصية واحدة
الاكتفاء هنا بأشدة اداسه

يسلمون بضم أوله قول السني والسني في رواية البخاري عامين أو ثلاثة والسنة بالنصب
على الظرفية أو على المصدر وكذلك لفظ سنين وعامين قوله في كيل معلوم احتراز بالكيل
عن السلم في الاعيان وقوله معلوم عن الجمهور من المكيل والموزون وقد كانوا في المدينة
حين قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسلمون في غار نخيل باعيانهم اهتم عن ذلك لما
فيه من الغرر اذ قد تصاب تلك النخيل بهامة فلا تثمر شيئا قال الحافظ واشترط تعيين المكيل
فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكيال الآن لا يكون في البلد
سوى كيل واحد فانه ينصرف اليه عند الاطلاق قوله الى أجل معلوم فيه دليل على
اعتبار الاجل في السلم واليه ذهب الجمهور وقالوا لا يجوز السلم حالا وقات الشافعية
يجوز قالوا لانه اذا جاز مؤجلا مع الغرر بخوازه حالا أولى وليس ذكر الاجل في الحديث
لاجل الاشتراط بل معناه ان كان لاجل فليكن معلوما وتعقب بالكتابة فان التأجيل شرط
فيها واجيب بالفرق لان الاجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالبه واستدل الجمهور
على اعتبار التأجيل بما أخرجه الشافعي والحاكم وصححه عن ابن عباس انه قال اشهد ان
السلف المضمون الى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ يا أيها الذين آمنوا اذا
تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ويجاب بان هذا يدل على جواز السلم الى أجل ولا
يدل على انه لا يجوز الامؤجلا وبما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه قال لا تسلف
الى العطاء ولا الى الحصاد واضرب أجلا ويجاب بان هذا ليس بحجة لانه موقوف عليه
وكذلك يجاب عن قول أبي سعيد الذي علمه البخاري ووصله عبد الرزاق بالفظ السلم بما
يقوم به السعربا ولكن السلف في كيل معلوم الى أجل وقد اختلف الجمهور في مقدار
الاجل فقال أبو حنيفة لا فرق بين الاجل القريب والبعيد وقال أصحاب مالك لا بد من
أجل تتغير فيه الاسواق وأقله عندهم ثلاثة أيام وكذا عند الهادوية وعند ابن القاسم
خمس عشرة يوما وأجاز مالك السلم الى العطاء والحصاد ومقدم الحاج ووافقه أبو ثور واختار
ابن خزيمة تأقيته الى الميسرة واحتج بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث
الى يهودى ابعت الى ثوبين الى الميسرة وأخرجه النسائي وطعن ابن المنذر في صحته
وايس في ذلك دليل على المطلوب لان التنصيص على نوع من أنواع الاجل لا يثنى غيره وقال
المنصور بأقله أربعون يوما وقال الناصر أقله ساعة والحق ما ذهب اليه الشافعية

واحدة وكل ذلك مشكل ٨١ وكذا لا يصح بيع الجزر والفجل والثوم والبصل في الارض لاستنار مقصودها ويجوز بيع
ورقها الظاهر بشرط القطع كالبقول قال الامام الشوكاني في السيل والنيل وما يبيع الزرع الاخضر قبل ان يسفل ويظهر
فيه الحب وهو الذي يقال له القصيل فقال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود اتفق العلماء المشهورون على جواز بيع القصيل
بشرط القطع وخالف سفيان الثوري وابن أبي ليلى فقال لا يصح بيعه بشرط القطع قال وقد اتفق الكل على انه لا يصح بيع
القصيل من غير بشرط القطع وخالف ابن حزم الظاهري فاجاز بيعه من غير بشرط القطع ٨١ ولا يصدق على بيع القصيل انه

فما كان من الزرع قد سبق أو ظهر فيه الحب كان بيعه قبل اشتداد حبه غير جائز وأما قبل ان يظهر فيه الحب والسنابل فان صدق على بيعه حينئذ انه محاضرة كما قال البعض انها بيع الزرع قبل ان يشتد لم يصح بيعه لورود النهي عن المحاضرة لان التفسير المذكور صادق على الزرع الاخضر قبل ان يظهر فيه الحب والسنابل وهو الذي يقال له القصيل ويمكن الذي في القاموس ان المحاضرة يبيع الثمار قبل بدو صلاحها وكذا في كثير من شروح الحديث فلا يتناول الزرع لان الثمار محل الشجر كما في القاموس وسأني في تفسير المقالة عند البعض ما يرشد الى انها بيع الزرع قبل ان يغاظ سوقه فان صح ذلك فهذا والا كان الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقا اهـ (و) نهى عن (الملاسة) بان يأس ثوباً مطوياف في ظلمة ثم يشتريه على ان لا يخبره اذ اراد أو يقول اذ المسته فقد بعته كك (والمنايدة) القوال المجعلة بان يجعلا النبيذ بها

(والمزانية) يبيع القوم المائيس بالرطب
عائشة رضى الله عنها قالت هند بالله
ان اباسه ان رجل شحيم) بضم السين
ما يكفين) لنفسك وبنيك (بالعروف
ليس فيه شك يدشرى وكان قوله صلى

To: www.al-mostafa.com

الغائب بل قال الله لي انه كان حاضر اسؤلها فقال أنت في حل مما أخذت قال ابن المنير المقصود به هذا اثبات الاعتماد على العرف وانه يقضى به على ظواهر الانفاظ ولأن رجلا وكل رجلا على بيع سلعة فباعها بغير النقد الذي هو عرف الناس لم يجز وكذا الوباغ موزونا ومكيلا بغير الكيل والوزن المعتاد وذكر القاضي حسين ان الرجوع الى العرف أحد القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه فتم الرجوع الى العرف في معرفة أسباب الاحكام من الصفات الاضافية كصغر ضبة الفضة وكبرها ونجاب الكفاية في العبة ونادرها وقرب منزله وبعده ٩٥ وكثرة فعل او كلام وقتلته في الصلاة وغن منهل ومهر منهل وكفت من كحاح

السبب المهم له وتخفيف اللام من الاسلاف وقد تشدد اللام مع فتح السين من التسليم قوله ما كنا نسألهم عن ذلك فيه دلائل على انه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون عند المسلم اليه وذلك مستناد من تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم مع ترك الاستفصال قال ابن رسلان وأما المعلوم عند المسلم اليه وهو موجود عند غيره فلا خلاف في جوازه قوله وما نراه عندهم لفظ أبي داود الى قوم ما هو عندهم أي ليس عندهم أصل من أصول الحنظلة والشعير والقر والزبيب وقد اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس بوجوده في وقت السلم اذا أمكن وجوده في وقت حلول الاجل فذهب الى جوازه الجمهور قالوا ولا يضرك انقطاعه قبل الحلول وقال أبو حنيفة لا يصح فيما ينقطع قبله بل لا بد أن يكون موجودا من العقد الى الحل ووافقه الثوري والاوزاعي فلو سلم في شيء فأنقطع في محله لم ينقص عنده الجمهور وفي وجهه الشافعية ينسخ واسدل أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر ان رجلا أسلف رجلا في نخل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاختصم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لم تسجل ماله اردد عليه ماله ثم قال لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه وهذا نص في القرو وغيره قياس عليه ولو صح هذا الحديث لكان المصير اليه أولى لانه صريح في الدلالة على المطلوب بخلاف حديث عبد الرحمن بن ابري وعبد الله بن أبي أوفى فليس فيه الا مظنة التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم مع ملاحظة تنزيل ترك الاستفصال منزلة العموم ولكن حديث ابن عمر هذا في اسناده رجل مجهول فان أبا داود رواه عن محمد بن كثير عن قتيان عن أبي اسحق عن رجل فخراني عن ابن عمر ومثله هذا لا تقوم به حجة قال القائلون بالجواز ولو صح هذا الحديث لحل على بيع الاعيان أو على السلم الحال عند من يقول به أو على ما قرب أجبه قالوا وما يدل على الجواز ما تقدم من أنهم كانوا يفتون في الثمار السنتين والثلاث ومن المعلوم ان الثمار لا تبقى هذه المدة ولو اشترط الوجود لم يصح السلم في الرطب الى هذه المدة وهذا أولى ما يتمسك به في الجواز قوله فلا يصرفه الى غيره الظاهر أن الضمير راجع الى المسلم فيه لا الى ثمنه الذي هو رأس المال والمعنى انه لا يجعل جعل المسلم فيه ثمن الشيء قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض أي لا يصرفه الى شيء غير عقد السلم وقيل الضمير راجع الى رأس مال السلم وعلى ذلك حله ابن رسلان في شرح السنن وغيره أي ليس له صرف رأس المال في عوض آخر كأن يجعله ثمن الشيء آخر فلا يجوز له ذلك

ومؤنة كسوة وسكنى وما يليق بحال الشخص من ذلك ومنها الرجوع اليه في المقادير كالحيض والطهر وأكثرمدة الحمل وسن اليأس ومنها الرجوع اليه في فعل غير منضبط تترتب عليه الاحكام كاحياء الموات والاذن في الضيافة ودخول بيت قريب وتبسط مع صديق وما يعد قبضا وايداعا وهديته وغصبا وحفظ ودبعة وانقضاءها بعارية ومنها الرجوع اليه في أمر مخصص كاتفاظ الايمان وفي الوقف والوصية والتقويض ومقادير المكاييل والموازين والتقود وغير ذلك اه وترجم البخاري لحديث الباب بلانظ من أخرى أمر أهل الامصار على ما تعارفون بينهم في البيوع والاجارة والميكال والوزن وستهم على حسب نيتهم ومذاههم المشهورة أي فيما لم يأت فيه نص من الشارع (عن جابر رضي الله عنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم الشفعة) بضم الشين من شفعت الشيء اذا ضمته وسميت شفعة انضم نصيب الى نصيب (في كل مال لم يقسم) عام مخصوص لان المراد العقار المحتمل للشفعة وهذا كالأبجاع وشذعاء فاجرى الشفعة في كل شيء حتى في الثوب وأما ما لا يحتمل الشفعة كالحمام ونحوه فلا شفعة فيه لانه بقسمته تبطل المنفعة ولا شفعة الا لشيء لم يقسم فلا شفعة لجان خلافا للشفعة واحتجهم بما رواه الطحاوي باسناد صحيح من حديث أنس مرفوعا جازا الدار أحق بالدار وفيه بحث ونظر يطول ذكره ما لا شك في ذلك رسالة مستقلة حقق فيها الحق وأبطل شفعة الجار وكذا في نيل الاوطار والسيل

الجرار (فأذا وقعت الحدود) أي صارت مقسومة (وصرفت الطرق) أي بينت مصارف الطرق وشوارعها (فلا تشقة) حيثئذ لانها بالقسمة تكون غير مشاعة قال ابن المنير أدخل في هذا الباب حديث الشقة لان الشريك يأخذ النقص من المشتري قهرا بالثمن فاخذه له من ثمر يكمه مبايعة جازة قطعا وهذا الحديث أخرجه في الشركة والشقة وترك الحليل وابوداود في البيوع والترمذي في الاحكام وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هاجر ٩٦ ابراهيم عليه السلام بسارة) بخفيف الراء وقيل بتشديد هاء أي سافر بها

(فدخل بها قرية) هي مصر وقال ابن قتيبة الاردن (فيها ملك من الملوك) هو صاروق وقيل سنان بن ملوان وقيل عمرو بن امريء القيس بن سببا وكان على مصر (اوجبا من الجبارة) شك من الراوى (ف قيل) له (دخل ابراهيم بامرأة هي من أحسن النساء) وقال ابن هشام وثني به حنظل كان ابراهيم يمتار منه (فارسى) الملك (اليه أن يا ابراهيم من هذه) المرأة (التي معك قال اختي) يعني في الدين (ثم رجع) ابراهيم عليه السلام (اليها فقال لا تكذبني حديثي) فاني أخبرتكم أنك اختي (اختلف في السبب الذي حمل ابراهيم على هذه التوصية مع أن ذلك الجبار كان يريد اغتصابها على نفسها اختا) كانت اوزوجة فقيل كان من دين ذلك الجبار ان لا يتعرض الا لذوات الأزواج أي فيقتلهم فاراد ابراهيم عليه السلام دفع

حق يقضه الى ذلك ذهب مالك وابو حنيفة والهادي والمؤيد بالله وقال الشافعي وزفر يجوز ذلك لانه عوض عن مستقر في الذمة بخاز كمالو كان قرضا ولانه مال عاد اليه بنفسه العقد على فرض تعذر المسلم فيه بخاز أخذ العوض عنه كالثمن في المبيع اذا فسخ العقد قوله فلا يشترط على صاحبه غير قضاءه فيه دليل على انه لا يجوز ثني من الشروط في عقد السلم غير القضاء واستدل به المصنف على امتناع الرهن وقدرى عن سعيد بن جبيران الرهن في السلم هو الرهن بالمضنون وقدرى نحو ذلك عن ابن عمر والاوزاعي والحسن وهو احدى الروايتين عن أحمد ورخص فيه الباقر واستدلوا بما في الصحيح من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طعاما من يهودى نسيته ورهنه درعاً من حديد وقد ترجم عليه البخاري باب الرهن في السلم وترجم عليه أيضا في كتاب السلم باب الكفيل في السلم واعترض عليه الامعاء على بانه ليس في الحديث ما ترجم به واهله أراد الخلق الكفيل بالرهن لانه حق ثبت الرهن به بخاز أخذ الكفيل به واختلف في الكفيل كالاخلاف في الرهن قوله فلا يأخذ الا ما أسلف فيه الخ فيه دليل ان قال انه لا يجوز صرف رأس المال الى شيء آخر وقد تقدم الخلاف في ذلك

• (كتاب القرض) •

• (باب فضيلته) •

(عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مريئا الا كان كصدقة مريئة رواه ابن ماجه) الحديث في اسناده سليمان بن بشير وهو متروك قال الدارقطني والصواب انه موقوف على ابن مسعود وفي الباب عن انس عند ابن ماجه مرفوعا الصدقة بعشرة امثالها والقرض بشانية عشر وفي اسناده خالد بن يزيد ابن عبد الرحمن الشامي قال انساق ليس بشقة وعن أبي هريرة عن مسلم مرفوعا من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله ببعده كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والاخرة والله في عون العبد ما كان في عون أخيه وفي فضيلة القرض احاديث وعمومات الادلة القرآنية والحديثية القاضية بفضل المعاونة وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربته وسد فاقته شاملة له ولا خلاف بين المسلمين في مشروعيته قال ابن رسلان ولا خلاف في جواز سؤاله عند الحاجة ولا نقص على طالبه

أعظم الضررين بارتكاب أخفهما وذلك ان اغتصابه اياها واقع لا محالة لكن ان علم ان لها زوجا ولو

في الحياة حالته الغيرة على قتلها واعدامه أو حبسه واضرارها بخلاف ما اذا علم ان لها أخافان الغيرة حيثئذ تكون من قبل الاخ خاصة لان قبل الجبار فلا يسأل به وقيل المراد ان علم أنك امرأتى ألزمتى باطلاق (والله ان على الارض) هذه التي نحن عالمها (مؤمن) أي من مؤمن (غيبى وغيبك) واستشكل بكون لوط كان معه كما قال تعالى فآمن له لوط والجواب لم يكن معه لوط اذ ذلك بالارض التي وقع فيها ما وقع كما قدرته بهذه التي نحن فيها ولم يكن معه لوط اذ ذلك

(فارسل) الخليل عليه السلام (بسم الله) أي بسارة إلى الجبار (فقام إليه) (فقامت) سارة حال كونها (توضاً) وفيه أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة (ووصلت فقامت اللهم ان كنت بك وبرسولك) إبراهيم ولم تكن شاكّة في الإيمان بل كانت قاطعة به وانما ذكرته على سبيل الفرض هضمًا لنفسها وقال في الامع الاحسن ان هذا ترجم وتوسل بآياتهم القضاة سؤلها (واحصنت فرجى الاعلى زوجي) إبراهيم (فلا تسلط على) هذا (الكافر فقط) بضم الفين أي اخذ بعماري نفسه حتى مع له غمايط (حتى ركض برجله) أي حركها وضرب بها ٩٧ الأرض وفي رواية مسلم فقام إبراهيم إلى الصلاة فلما دخلت عليه أي على

الملك لم يبق لك ان بسط يده اليها فقبضت يده قبضة شديدة وقد روى انه كشف لإبراهيم عليه السلام حتى رأى حالها للثلاث

بخامر قلبه امر وقيل صار قصر الجبار لإبراهيم كالتقارورة الصافية فسرأى الملك وسارة وسمع كلامهما والله اعلم قال أبو هريرة (ظاهره انه موقوف عليه) (فالتهم ان يمت) هذا الجبار (يقال هي قتلتها) وذلك موجب لتوقعها مسامحة خاصة الملك (فارسل) الجبار أي أطاق مما عرض له (ثم قام إليها) ثانياً (فقامت توضاً وتصلّى وتقول اللهم ان كنت آمنت بك وبرسولك) إبراهيم (واحصنت فرجى الا على زوجي) إبراهيم (فلا تسلط على هذا الكافر فقط) الجبار معنى الخلق حتى صار كالصروع (حتى ركض) ضرب (برجله) الأرض (قال أبو هريرة) رضى الله عنه (فقامت اللهم ان يمت) هذا الجبار (فيقال هي قتلتها) فارسل أي اطلق الجبار (في

ولو كان فيه شيء من ذلك لما استعف النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في البصير وموقعه أعظم من الصدقة إذ لا يقتضى الاحتياج اهـ ويدل على هذا حديث أنس المذکور وفي حديث الباب دليل على أن فرض النبي مرتين يقوم مقام الصدقة مرة * (باب استقرار الحيوان والقضاء من الجنس فيه وفي غيره) * (عن أبي هريرة) قال استقرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ستما فاعطى ستما خيراً من ستمه وقال خياركم أحسنكم قضاء روى أحمد والترمذي وصححه * وعن أبي رافع قال استلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر الخجامة إلى الصدقة فامرني أن أقضي الرجل بكره فقلت اني لم أجدي الا بل ابيع لا خياراً روى عياض قال أعطاه أياماً فان من خير الناس احسنهم قضاء روى الجماعة الا البخاري * وعن أبي سعيد قال جاء اعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتقاضاه ديناً كان عليه فارسل إلى خولة بنت قيس فتدلى لها ان كان عندك غرة فأفرضيها حتى يأتيها غرة فتضيق مختصر بن ماجه) حديث أبي هريرة هو في الصحيحين بلفظ كان لرجل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحق فأعطاه ففهم به أصحابه فقال دعه فان صاحب الحق مقاديرهم اشترى له ستما فاعطوه اياه فقالوا انا لا نجد الاسنأ هو خير من ستمه قال فاشتروه وأعطوه اياه فان من خيركم أو خيركم أحسنكم قضاء وسيأتي وفي الباب عن العرياض بن سارية عند النسائي والبخاري قال بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر أو أتيته اتقاضاه فقلت اقض عن بكري فقال لا أقض لك الا نجية فدعاني فاحسن قضائي ثم جاء اعرابي فقتل اقض بكري فقاضاه بعير أو - حديث أبي سعيد في اسناده عند ابن ماجه بن أبي عبيدة عن أبيه وهما ثقتان وبقية اسناده ثقات قوله أحسنكم قضاء جمع احسن ورواية الصحيحين أحسنكم كما سلف وهو النصيح ووقع في رواية لابي داود بحسنكم بالميم كطالع ومطالع قوله بكر ابيض الباء الموحدة وهو النقي من الابل قال الخطابي هو في الابل بنزلة الغلام من الذكور والقلوص بنزلة الجارية من الاناث قوله رباعياً بفتح الراء وتخفيف الموحدة وهو الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة وفي الحديثين دليل على جواز الزيادة على مقداره او اقراض من المستقرض وسيأتي الكلام على ذلك قال الخطابي وفي حديث أبي رافع من الغنم جوز تقديم

١٤ نيل خا الثانية أو في الثالثة) شك الراوى (فقال) الجبار عقب اطلاقه في المرة الثانية او الثالثة لجماعته (والله ما رسلتم إلى الا شيطانا) أي مقترداً من الجن وكانوا قبل الاسلام يعظمون أمر الجن جدوا ويرون كل ما يقع من الخوارق من فعلهم وتصرفهم وهذا يناسب ما وقع له من الخلق الشيعي بالصرع (ارجعوها) أي ردها (إلى إبراهيم عليه السلام) ورجع يأتي لازماً ومتعدياً (واعطوها) امرأى أعطوا سارة (أجر) وكان أبو آجر من ملوك القبط من حقن قرية بصرى (فرجعت إلى إبراهيم عليه السلام) زاد في احاديث الانبياء فاته أي إبراهيم وهو قائم يصلي فأرما بيدهم هيم أي ما الخبر (فقامت اشعرت)

أى أعانت (أن الله كذب الكافر) أى صرعه لوجهه وأخرأه وأرده خائباً وأغاطه وأذله (وأخذ دم وليدة) الوليدة الجارية للخدمة سواء كانت كبيرة أو صغيرة وفي الأصل الوليد الطفل والانثى وليدة والجمع ولاندوموضع الترجمة قوله أعطوها أجر وقبول سارة منه وأما إبراهيم الكافر وقبول هدية السلطان الظالم وابنة الصالحين لرفع درجاتهم وفيه إباحة المعارض وإنه امتدوحة عن الكذب وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الهبة والاكراه وأحاديث الانبياء (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه ٩٨ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا يشكن)

بإلام التوكيد المتوحيحة (أن ينزل فيكم) أى في هذه الأمة (ابن مريم) أى ليس عن أوليقرين نزول ابن مريم من السماء ينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق واضعاً كفيه على أجنحة ملكين (حكماً) يفهمن أى حاكماً (مقاماً) عادلاً يقال أقسط إذا عدل وقسط إذا جازى أى حاكماً من أحكام هذه الأمة بهذه الشريعة المحمدية لا بغير الشريعة المحمدية وشريعة نوح (فيكم) الصائب) الذي تعظمه النصارى (ويقتل الخنزير) أى يأمر بإعدامه مبالغة في تحريم أكله وفيه بيان أنه نجس لأن عيسى عليه السلام أنما يقتله بحكم هذه الشريعة المحمدية والشئ الطاهر المنتفع به لا يباح إتلافه وهذا موضع الترجمة على مالا يخفى كذا في القسط طلاني قال الامام الشوكاني في السبيل الجرار استدل القائلون بنجاسته بقوله تعالى أولحم خنزير فإنه رجس ويجب عنه بأن المراد بالرجس هنا

الصدقة قبل محالها وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا فضل له الصدقة فلا يجوز أن يقضى من ابل الصدقة شيئاً كان استلافه لنفسه فدل على انه استلافه لاهل الصدقة من أرباب المال وهذا استدلال اشافى وقد اختلف العلماء في جواز تقديم الصدقة عن محل وقتها فاجازه الارزاقى وأبو حنيفة وأصحابه وابن حنبل وابن راهويه وقال الشافى يجوز أن يعجل الصدقة سنة واحدة وقال الشافى (١) لا يجوز أن يخرجها قبل حلول الحول وكرهه سفيان الثوري وقد تقدم في الزكاة كرمائل على الجواز وفي الحديثين أيضاً جواز قرض الحيوان وهو مذهب الجمهور ومنع من ذلك الكوفيون والهادوية قالوا لانه نوع من البيع مخصوص وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان كما لم يجب بان الاحاديث متعارضة في المنع من بيع الحيوان بالحيوان والجواز وعلى تسليم ان المنع هو الرابع فحديث أبي هريرة وأبي رافع والعرباض ابن سارية خاصة عموم الهى وأما الاستدلال على المنع بان الحيوان مما يظم فيه التفاوت فمنوع وقد استفتى مالك والشافى رجاءه من إعماله قرض الولاد فقالوا لا يجوز لانه يؤدي الى عارية الفرج وأجاز ذلك مطلقاً داود والطبري والنزى ومحمد بن داود وبعض الحاراسانيين وأجازوه بعض المالكية بشرط أن يرده غير ما استقرضه وأجازوه بعض أصحاب الشافى وبعض المالكية فيحرم وطؤه على المستقرض وقد حكى امام الحرمين عن الشافى والغزالي عن الصحابة النهى عن قرض الولاد وقال ابن حزم مانع في هذا أصلاً من كتاب ولا من رواية صحيحة ولا سقيمة ولا من قول صاحب ولا إجماع ولا قياس اهـ وحديث أبي سعيد المذكور فيه دليل على انه يجوز لمن عليه دين أن يقضيه بدين آخر ولا خلاف في جواز ذلك فيما أعلم

• (باب جواز الزيادة عند الوفاء والنهى عنها قبله) •

(عن أبي هريرة قال كان لرجل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سن من ابل فجاءه بتمامة فقال أعطوه فطلبوا منه فلم يجدوا الا سناً ففها فقال أعطوه فقال أوفيتنى أوفال الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان خيركم أحسنكم قضاءً ومن جابر قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان لي عليه دين فقضاني وزادني متفقاً عليه ما وعني أنس

وسئل

الحرام كما يقضى بدمه سابق الآية ولمقه ودمه ما فأنهم أوردت فيما يحرم أكله لا فيما هو نجس

فان الله سبحانه قال قل لا أجد فيما أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً ولحم خنزير فإنه رجس أى حرام ولا تلازم بين التحريم والنجاسة فقد يكون الشئ حراماً وهو طاهر كما في قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم ونحو ذلك واستدلوا أيضاً بحديث أبي ثعلبة الخشني وفيه الامر بغسل آنية أهل الكتاب مع اللادلال بانهم يطبخون فيها الخنزير وينتربون فيها اللحم وقد علمنا ان إيجاب الغسل لازالة ما يحرم أكله وشربه لا لانه نجس فان ذلك حكم آخر غير مقصود

للاشارة وعلى تقدير الاحتمال تنزلا فلا ينتقض المحقق للاحتجاج به على محل النزاع اهـ فكذا الامر بقوله لا يدل على نجاسته
فليتأمل وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيع الخنزير (ويضع الجزية) عن ذمتهم أى يرفعها وذلك بان يحسم
الذاس على دين الاسلام فيسلمون وتسقط عنهم الجزية وقيل يضعها يضربهم اعليم ويلزمهم اياها من غير محاباة وهذا قاله
عياض احتمالا وتعبه الذوى بأن العوالب ان عيسى عليه السلام لا يقبل الا الاسلام والجزية وان كانت مشروعة في
هذه الشريعة الا ان مشروعيتهما تنقطع بمن عيسى عليه السلام وليس عيسى ٩٩ بناسخ حكمها بل نبيها هو المبين للنسخ

بتوله هذا (ويفيض) أى يكثر
(المال حتى لا يقبله أحد) لكثرة
واسد تغناه كل أحد بما في يده
بسبب نزول البركات وتوالى
الحجرات بسبب العدل وعدم
الظلم وتخرج الارض كنوزها
وتقل الرغبات في اقتناء المال
اعلمهم بقرب الساعة وهذا
الحديث أخرجه في أحاديث
الانبياء ومسلم في الايمان
والترمذى في التتمين وقال حسن
صحیح (عن ابن عباس رضى
الله عنهما انه اتاه رجل) لم يسم
(فتال يا ابن عباس انى انسان
انما يعيش من صنعة يدي وانى
أصنع هذه التصاوير فتال له
(ابن عباس لا أحد ذلك الا ما
سمعت من رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم سمعته يقول
من صور صورة فان الله معه
بها) (حق ينفع فيها) أى فى الصورة
(الروح وليس ينفع فيها) الروح
(أبدا) فهو يعد أبدا (قربا
الرجل) أصابه الربو وهو مرض
يعلم منه التنفس ويضيق الصدر
أودعروا متلاخوفا أو انتفخ

وسئل الرجل من اقرض اخاه المال فيمضى اليه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا اقرض احدكم قرضا فاهدى اليه ارجله على الدابة فلا يركبها ولا يتقبله الا أن
يكون جري يمينه ويمنه قبل ذلك رواه ابن ماجه * وعن انس عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال اذا اقرض فلا يأخذ هدية رواه البخارى في تاريخه * وعن ابي بردة بن ابي
موسى قال قدمت المدينة فلما كنت عبد الله بن سلام فقال لي انك بارئ فيها الربا فاش فاذا
كان لك على رجل حق فاهدى اليك حل تين أو حل شعير أو حل قت فلا تأخذ منه ربا
رواه البخارى في صحيحه) حديث انس في اسناده يحيى بن أبى اسحق الهنائى وهو مجهول
وفى اسناده أيضا عتبة بن حميد الضبي وقد ضعفه أحمد والراوى عنه اسمعيل بن عياش
وهو ضعيف قوله من أى جل لهن معين وفى حديث أبى هريرة دليل على جوار المصالبة
بالدين اذا حل أجل وفيه أيضا دليل على حسن خاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وتواضعه وانصافه وقد وقع في بعض النماط الصحيح ان الرجل أغلظ على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فهم به أصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا كما تقدم وفيه دليل على
جواز قرض الحيوان وقد تقدم الخلاف في ذلك وفيه جواز رد ما هو أفضل من المنزل
المقترض اذا لم تقع شرطية ذلك في العتق وبه قال الجمهور وعن المالكية ان كانت
الزيادة بالعدد لم يجز وان كانت بالوصف جرت ويرد عليهم حديث جابر المذكور في الباب
فانه صرح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زاده واطاها ان الزيادة كانت في العدد وقد
ثبت في رواية للبخارى ان الزيادة كانت قيراطا وما اذا كانت الزيادة مشروطة في العقد
فبحرم اتفاقا ولا يلزم من جواز الزيادة في القضا على مقدار الدين جواز الهدي ونحوها
قبل القضا لانها تنزل الرشوة فلا تحل كأيدي على ذلك حديثنا انس المذكور في الباب
وأثر عبد الله بن سلام والماصل ان الهدية والعارية ونحوها اذا كانت لاجل التذنين
في أجل الدين أو لاجل رضى صاحب الدين أو لاجل أن يكون لصاحب الدين نفع في
قابل دينه فذلك مشروم لانه امانوع من الربا أو رشوة وان كان ذلك لاجل عادة جارية
بين المقرض والمستقرض قبل التدين فلا بأس وان لم يكن ذلك لغرض اصلا فالظاهر
لمنع لا لطلاق انتهى عن ذلك واما الزيادة على مقدار الدين عند القضا بغير شرط ولا انقضاء

(ربوة شديدة) بتفليت الرأ (واصف وجهه) بسبب ما عرض له (فقال) له ابن عباس (ويحك) كلمة ترحم كأن ويحك كلمة
عذاب (ان أبيات الآن تصنع) ما ذكرت من التصاوير (فعلبك بهذا الشجر) ونحوه (كل شئ ليس فيه روح) لا بأس
بتصويره وكذا فى صحيح مسلم فاصنع الشجر وما لا نفس له وهذا هو مذهب الجمهور واستنبطه ابن عباس من قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم فان الله معه ذنبه حتى ينفع فدل على ان المصور انما يستحق هذا العذاب لكونه قد باشر تصوير حيوان يحصى بالله
عز وجل وتصوير جاد ليس فى معنى ذلك لا بأس به ووجه استدلال البخارى به على كراهة بيع التصاوير وغيرها واضح وليس

لـ عبد بن الحسن الراوى عن ابن عباس وهو أخو الحسن البصرى فى البضارى موصول سوى هذا الحديث (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل ثلاثة) أى من الناس (أفأخصهم يوم القيامة رجل أعطى بي) أى أعطى العهد باسمي واليمين بي قال ابن التبيين وذكر الثلاثة ليس للتخصيص لانه سبحانه وتعالى خصم الجميع الظالمين ولا يمكنه أراد ان لا يدعى هؤلاء الثلاثة وانما خصم يقع على الواحد فافرقه والمذكروا المؤنث باللفظ واحد (ثم غدر) نقض العهد الذى عليه ولم يف به (ورجل باع حراً) ١٠٠ عالمته مدار فأكل غنمه) وخصم الاكل بالذكر لانه أعظم مقصود

وفى حديث عبد الله بن عمر عند أبي داود مر فوجا ورجل اعتبره محسرا وهو أهم من الاول فى الله على وأخص منه فى المفعول به واعتقاد الحر كما قاله الخطابي يقع بأمرين إما بأن يعتقه ثم يكتن ذلك أو يبعده وإما بأن يستخدمه كره بعد العتق والاول أشدهما قال فى الفتح قات وحديث الباب أشد لان فيه مع كتم العتق أو بجهده العمل بقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فن ثم كان الوعيد عليه أشد وقال المهاب انما كان انما شديدا لان المسامحة كفاة فى الحرية فن باع حراً فقد منعه التصرف فيما أباح الله له وألزمه الذى أنفذ الله منه قال ابن الجوزى الحر عبد الله فن جنى عليه فخصمه بيده قال ابن المنذر لم يختلفوا فى ان من باع حراً انه لا تطع عليه يعنى اذا لم يسرقه من حرز مثله الا ما يروى عن علي تقطع يد من باع حراً قال وكان فى جواز بيع الحر خلاف قديم ثم ارتفع فروى عن علي قال من أقر على نفسه بانه

فالظاهر الجواز من غير فرق بين الزيادة فى الصفة والمقدار والقليل والكثير لحديث أبي هريرة وأبي رافع والعرباض وجابر بن هويرة - تحب قال المحاملى وغيره من اشد فعية يستحب للمستهقرض أن يرد أجود مما أخذ للحديث الصحيح فى ذلك يعنى قوله ان خيركم أحسنكم قضاء وشايدل على عدم حل القرض الذى يجر الى المقرض منه مما أخرجه ليبقى فى المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفاً بالنظر كل قرض جر منفعة فهو وحده من وجوه الربا ورواه فى السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفاً عليهم ورواه الحرث بن أبي أسامة من حديث علي عليه السلام بالنظر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قرض جر منفعة وفى رواية لكل قرض جر منفعة فهو ربا وفى اسناد سوار بن مصعب وهو متروك قال عمر بن زيد فى المغنى لم يصح فيه شئ ورواه امام الحرمين والغزالي فقالا انه صحيح ولا خيرة له - حاجب هذا المتن وأما اذا مضى المقرض المقرض دون حقه وحلله من البقية كان ذلك جائز وقد استدل البخارى على جواز ذلك بحديث جابر فى دين أبيه وفيه فالتهم أن يقبلوا غرة حاططى ويحلوا أبي وفى روايه للبخارى أيضاً ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل له غريمه فى ذلك قال ابن بطلان لا يجوز أن يقضى دون الحق بغير محالة ولو حلله من جميع الدين جز عند العلماء وكذلك اذا حلله من بعضه اه قولنا وحلقت بفتح القاف ونشريد القاء الماشد وهو الخاف من الثبات المعروف بالانصصة بكسر الفاءين واهمال الصادين فما دام رطباً فهو الانصصة فاذا جف فهو القتب والانصصة ذهى القضب المعروف وسمى بذلك لانه يجزى ويقطع والقى كلمة فارسية عربت فاذا قطعت الانصصة كبست وضم بعضها على بعض الى أن تجف وتباع لعاقب الدواب كما فى بلاد مصر ونواحيها

(كتاب الرهن)

(عن أنس قال رهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درعاه عندهم ودى بالمدينة وأخذ منه شعيراً لاهل روماً أحدهم البخارى والنسائى وابن ماجه * وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طعماً من يهودى الى أجل ورهنه درعاً من حديد وفى لفظ توفى ودرعه مرهونة عندهم ودى بثلاثين صاعاً من شعير أخرجهما * ولا جد والنسائى

عبدفه وعبد قلت يحتمل أن يكون محله فيمن لم تعلم حربته لكن روى عن قتادة ان رجلاً باع نفسه فقضى وابن حجر بانه عبد وجعل غنمه فى سبيل الله وعن زرارة بن أبي أدنى أحد التابعين انه باع حراً فى دين ونقل ابن الحزم ان الحر كان يباع فى الدين حتى نزلت وان كان ذوقه نظرة الى ميسرة ونقل عن الشافعى مثل قول زرارة ولا يثبت ذلك أكثر الاصحاح واستقر الاجماع على المنع (ورجل استأجر أجراً فاستوفى منه) العمل (ولم يعطه أجره) وهذا كاستخدام الحر لانه استخدمه بغير عوض فهو عين الظلم وهذا الحديث من أفراد البخارى (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة) سنة ثمان من الهجرة (ان الله ورسوله حرم بيع الخمر و) حرم بيع (الميتة والخنزير) انجاستما
 فيتعدى الى كل نجاسة والميتة ما زالت عنها الحياة لا بد كآفة شرعية ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع على تحريم بيعها ويستثنى
 من ذلك السمك والجراد قال النووي كان في نيل الاوطار وقد حكى صاحب الفتح الاجماع على تحريم بيع الخنزير وحكى
 ابن المنذر عن الاوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية الترخيص في التلبيل من شعره والعلة في تحريم بيعه وبيع الميتة هي
 النجاسة عند جمهور العلماء فيتمدى ذلك الى كل نجاسة وليكن المشهور ١٠١ عن مالك طهارة الخنزير اه والذي حقه

في السيل طهارة الخنزير ولا يلزم
 من عدم صحة بيعه النجاسة
 (و) حرم بيع (الاصنام) جمع صنم
 قال الجوهرى هو الوثن وقال في
 النهاية الوثن كل ماله جنة
 معمول من جواهر الارض أو
 من الخشب أو من الحجارة كمصورة
 الآدمي تعمل وتوصف قهقهة
 والصنم الصورة بالجنة قال وقد
 يطلق الوثن على غير الصورة وقال
 في النسخ بينهما عموم وخصوص
 من وجه فان كان مصورا فهو
 وثن وصنم لعدم المنفعة المباحة
 فيه افيتمدى الى معدوم الانتفاع
 شرعا فيبيعها حرام مادامت على
 صورتها ولو كسرت وأمكن
 الانتفاع برضاها جاز بيعها
 عند الشافعية وبعض الحنفية
 نعم في بيع الاصنام والصور
 المنخدة من جوهر نفيس وجهه
 عند الشافعية بالصحة والمذهب
 المنع مطاوعا وبه أجاب عامة
 الاصحاب (فقبل) لم يسم القائل
 وفي رواية فقال رجل (يا رسول
 الله أرايت) أخبرني (نحوم
 الميتة فانها يطلى بها السفن

وابن ماجه مثله من حديث ابن عباس وفيه من الفقه جواز الرهن في الحضر ومعاملة
 أهل الذمة) حديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي وصححه وقال صاحب الاقتراح
 هو على شرط البخاري قوله رهن الرهن بفتح أوله وسكون الهاء في اللغة الاحتباس من
 قولهم رهن الشيء اذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع جعل مال
 وثيقة على دين ويطلق أيضا على العين المرهونة تسمية للامنة عول به باسم المصداق وأما
 الرهن بضمين فالجمع ويجمع أيضا على رهان بكسر الراء ككتب وكتاب وقرئ بهم اقوله
 عندهم ودى هو أبو الشعم كناية عن الشافعي واليه في من طريق جمع بن محمد عن أبيه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم رهن درعاه عند أبي الشعم اليهودي رجل من بني ظفر في
 شهر اه وأبو الشعم بنتج المجهمة وسكون المهمله كنيته وظفر بنتج الظاه والقاء بطن
 من الاوس وكان حليفاهم وضبطه بعض المتأخرين بهمزة مدودة وموحدة مكسورة
 سم فاعل من الانباء وكناه التبس عليه با آبي اللعم الصماني قوله بثلاثين صاعا من شعير في
 رواية الترمذي والنسائي من هذا الوجه بعشرين واعله صلى الله عليه وآله وسلم رهنه
 أول الامر في عشرين ثم استزاده عشرة ففروا الراوى تارة على ما كان الرهن عليه أولا
 وتارة على ما كان عليه آخره وقال في الفتح له كان دون الثلاثين بغير الكسر تارة
 وألفي الجبر أخرى ووقع لابن حبان عن أنس ان قيمة الطعام كانت ديناراً وزاد أحـد في
 رواية فاجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يفتكها به حتى مات والاحاديث
 المذكورة فيها دليل على مشروعية الرهن وهو مجمع على جوازه وفيه أيضا دليل على صحة
 الرهن في الحضر وهو قول الجمهور والتقييد بالسفر في الآية خرج مخرج الغالب فلا
 مذهب له لدلالة الاحاديث على مشروعية الرهن في الحضر وأيضاً السفر مظنة فقد الكاتب
 فلا يحتاج الى الرهن غالباً الا فيه وخالف مجاهد والضحك فقال لا يشترع الا في السفر
 حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر والاحاديث ترد عليهم وقال ابن حزم
 ان شرط المرتهن الرهن في الحضر لم يكن لذلك وان تبرع به الراهن جاز وجعل أحاديث
 الباب على ذلك وفيه أيضاً دليل على جواز معاملته الكفار فيما لم يتحقق تحريم العيين
 المتعامل فيها وجواز رهن السلاح عند أهل الذمة لا عند أهل الحرب بالاتفاق وجواز
 الشراء بالثمن المؤجل وقد تقدم تحقيق ذلك قال العلماء والحكمة في عدوله صلى الله

ويدهن به الخلود ويستصبح به الناس) أى يجعلونهم اى سرجههم ومصلحتهم يستضيئون بها انه ليجل يبيعها لئلا يكره
 المنافع فانها مقتضية لصحة البيع كالحرام الاهلية فانما حرم أكلها يجوز بيعها المنافع (فقال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (لا تبيعوها) أى بيعها (حرام) وقال النووي كان في نيل الاوطار قوله لا هو حرام الا كثر على أن الضمير راجع الى
 البيع وجعله بعض العلماء راجعاً الى الانتفاع فقال يصح الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء فلا ينتفع من الميتة بشئ الا ما
 خصه دليل كجلد المذبوح والظاهر ان مرجع الضمير البيع لانه المذكور صريحاً والكلام فيه ويؤيد ذلك قوله في آخر

الحديث فباعوه وهاو تحريم الانتفاع يؤخذ من دليل آخر كحديث لا تفتقروا من الميتة بشئ والميتة لا تفتقروا أن هذه المنافع مقتضية لجواز بيع الميتة فإن بيعها حرام ونقل ابن المنذر أيضا الاجماع على تحريم بيع الميتة والظاهر أنه يحرم بيعها بجميع أجزائها وأما المتنجس الذي يمكن تطهيره كالشرب والخشبة فيجوز بيعه لأن جوهره طاهر (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك) أي عند قوله حرام (كان الله اليهود) أي أنهم (إن الله حرام) عليهم (شعورهما) أي أكل شعور الميتة (جملوه) أي المذكور وعند الصنفين اجملوه ١٠٢ والاولى أفصح أي إذا بوه واستخبروا دهنه (ثم باعوه فأكوا منه) وهذا

الحديث أخرجه أيضا في المغازي وأبو داود والترمذي وابن ماجه قال في الفتح قال جمهور العلماء العلة في منع بيع الميتة والخنزير النجاسة ولكن المشهور عن مالك طهارة الخنزير والظاهر أن انتهى عن بيعها للمباغلة في التفتير عنها ويتحقق في الحكم الصلابة التي يعظمها النصارى ويحرم تحت جميع ذلك وصنعتة ورنس بعض العلماء في القليل من شعر الخنزير للخرز حكاه ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية ويستثنى من الميتة عند بعض العلماء ما لا تله الحياة كالشعر والصوف والوبر فإنه طاهر فيجوز بيعه وهو قول أكثر المالكية والحنفية وزاد بعضهم العظم والسن والقرن والظلف وقال بنجاسة الشعور الحسن والليث والأوزاعي ولكنكم تطهروا عندهم بالفسل وكأنها متنجسة عندهم بما يتعلق بهم من وطوبات الميتة لا نجسة العين ونحوه قول ابن القاسم في عظم الفيل أنه يطهر إذا سلق

عنده وآله وسلم عن معاملة الميتة ليعصاية إلى معاملة الميتة وما يمان الجواز أولانهم يمكن عندهم إذا كانت طعام فاضل عن حاجتهم أو خشي أنهم لا يأخذون منه غنا أو عوضا ليرد التضييق عليهم (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول الظهر يركب بنفقته إذا كان مروه وناولن الدريش يركب بنفقته إذا كان مروه ونا وعلى الذي يركب وينسب النفقة واه الجماعة الامسلاو النسا في هو في لفظ إذا كانت لدابة مروه فنعلى المرتين علفها ولبن الدريش يركب وعلى الذي يشرب بنفقته رواه أحمد) الحديث له انما ذكره المصنف ومنها باللفظ الرهن موكوب ومحبوب رواه الدارقطني والحاكم وصححه من طريق الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا قال الحاكم لم يخرجناه لأن سفيان وغيره وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الاعمش وغيره ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي وقال ابن أبي ساتم قال أبي رفاعه يعني أبيامعاوية مرة ثم ترك الرفع بعد ورجح البيهقي أيضا الوقت قوله الظهر أي ظهر لدابة قوله يركب بضم أوله على البناء للمجهول لجميع الرواة كما قال الحافظ وكذلك يشرب وهو خمر في معنى الأمر كقوله تعالى والوالدات يرضعن وقد قيل إن فاعل الر كوب والشرب لم يتعين فيكون الحديث مجعلا وأجيب بأنه لا جبال بل المراد المرتين بتريسة أن انتفاع الراهن بالعين المروهنة لأجل كونه ملكا والمراد هنا الانتفاع في قابلية النفقة وذلك يختص بالمرتين كما وقع التصريح بذلك في الرواية الأخرى ويؤيده ما وقع عند حادين سلمة في جامعها باللفظ إذا مرتين ثم يشرب المرتين من لبنها بقدر علفها فان استفضل من اللبن بعد من العلف فهو ربا فسيه دليل على أنه يجوز للمرتين الانتفاع بالرهن إذا قام بهما يحتاج اليه ولو لم يأت المالك وبه قال أحمد وإسحق والليث والحسن وغيرهم وقال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء لا ينتفع المرتين من الرهن بشئ بل التوائد الراهن والمؤمن عليه قالوا والحديث ورد على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجوز لغير المالك أو يركب ويشرب بغير إذنه والثاني تضمنه ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترد أمول مجمع عليها وأما ثابته لا يختلف في صحته أو بدل على نفسه حديث ابن عمر عند البخاري وغيره

بالماء وفي الحديث أن العاصي وفيه إبطال الحيل والوسائل إلى الهرم وفيه دليل على أن بيع المسلم باللفظ بالخمر من الذي لا يجوز وكذلك قيل المسلم الذي في بيع الخمر واما تحريم بيعها على أهل الذمة فينبى على الخلاف في خطاب الكافر بالشروع وفيه استعمال القياس في الأشياء والنظار واستدل به على تحريم بيع جنة الكافر إذا قبله وأراد الكسرة بشرائه وعلى تحريم بيع كل نجس ولو كان فيه منفعة كاسرقين وأجاز ذلك الكوفيون وذهب بعض المالكية إلى جواز ذلك للمشتري دون البائع لا يحتاج المشتري دونه (عن أبي سعيد الانصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وآله (وسلم) عن ثمن الكلب (المعلم وغيره) مما يجوز اقتناؤه ولا يجوز وظاهره في التحريم ومن لازم ذلك أن لا قيمة على متلفه وبذلك قال الجمهور وقال مالك لا يجوز بيعه وتجب القيمة على متلفه وعنه كالجهور وعنه كقول أبي حنيفة يجوز وتجب القيمة وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره وروى أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وقال إن جاء يطلب ثمن الكلب فأملأ كفه تراباً واسفاده صحيح وروى أيضاً بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً لا يحل ثمن الكلب والله في تحريمه ١٠٣ عند الشافعي نجاسة الكلب مطلقاً وهي قائمة في المعلم وغيره والله المتع عند

من لا يرى نجاسة ثمنه النبي من اتخاذه والامر بقتله ولذلك خص منه ما أذن في اتخاذه وبديل عليه حديث جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب الكلب صبيداً أخرجه النسائي بإسناد رجاله ثقات إلا أنه طعن في ضعفه قال القسطلاني الحديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث كما بينه النووي في شرح المهذب وغيره اه وقد وقع في حديث ابن عمر عند أبي حاتم بإلفظ نهي عن ثمن الكلب وإن كان ضارباً بعني مما يصيد وسنده ضعيف قال أبو حاتم هو مكرور في رواية لا حديث عن ثمن الكلب وقال طعنة جاهلية ونحوه للطبراني من حديث ميمونة بنت سعد وقال القرطبي مشهور ومذهب مالك جواز اتخاذ الكلب وكراهية بيعه ولا يفسخ إن وقع لكن الشارع نهي عن بيعه تنزيهاً لأنه ليس من مكارم الأخلاق (و) نهي عن (مهر البغي) أي ما تأخذ الزانية على

بالمثل لا تحاب ما شئت امرئ بغير إذنه ويحجب عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للأصول بأن السنة الصحيحة من جملة الأصول فلا ترد إلا بعارض أرجح منها بعد تعدد الجمع وعن حديث ابن عمر بانه عام وحديث الباب خص فيبقى العام على الخاص وانسخ لا يثبت الإبداء يقضي بتأخر النسخ على وجه يهذمه الجمع لا مجرد الاحتمال مع الامكان وقال الأوزاعي والليث وأبو ثور أنه يمين حل الحديث على ما إذا امتنع الراهن من الاتساق على المرهون فيباح حينئذ لئلا يترتب وأجروا ما يحتج به للجمهور حديث أبي هريرة لا تأتي وسنة عرف الكلام عليه قوله الدار بفتح الدال المهملة وتشديد الراء مصدر عن الدارقة أي ابن الدارقة ذات الضرع وقيل هو ههنا من إضافة الشيء إلى نفسه كقوله تعالى حب الحصيد (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه رواه الشافعي والدارقطني وقال هذا إسناد حسن متصل) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وأبي يعقوب وابن حبان في صحيحه وأخرجه أيضاً ابن ماجه من طريق أخرى وصحح أبو داود والبخاري والدارقطني وابن القطان إرساله عن سعيد بن المسيب بدون ذكر أبي هريرة قال في التلخيص وله طرق في الدارقطني والبيهقي **كله** ضعيفة وقال في بلوغ المرام إن رجاله ثقات إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله اه وساقه ابن حزم من طريق قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن إبراهيم حدثنا يحيى بن أبي طالب الأنطاكي وغيره من أهل الثقة حدثنا نصر بن عاصم الأنطاكي حدثنا شاذبية عن ورقاء عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلق الرهن الرهن إن رهنه له غنمه وعليه غرمه قال ابن حزم هذا إسناد حسن وتعقبه الحافظ بان قوله نصر بن عاصم ضعيف وانما هو عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي وله أحاديث منه **مكررة** وقد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر المذكور وصحح هذه الطريق عبد الحق وصحح أيضاً وصله ابن عبد البر وقال هذه اللفظة يعني له غنمه وعليه غرمه اختلاف الرواة في ردها ووقفها ورفعها ابن أبي ذئب ومعه من غيرهم أو وقفها غيرهم وقد روى ابن وهب هذا الحديث بخوده وبين أن هذه الملاحظة من قول سعيد بن المسيب وقال أبو داود في المراسيل قوله له غنمه وعليه غرمه من كلام

الزنا وسماها بالكوبة على صورته وهو حرام بالاجماع وجمع البغي بغايا والبغاء الزنا والفجور وأصل البغي الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد واستدلاله على أن الأمة إذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها وفي وجهه للشافعية بسبب للسيد الحكم (و) نهي عن (حلوان الكاهن) بضم الحاء وسكون اللام مصدر حلوته حلواناً إذا أعطته وأصله من الخلاوة وشبهه بالنسب المحلوم حيث أخذ حلواناً للإبلا كافة ومشقة يقال حلوته إذا أطعمته الحلو والمراد هنا ما أخذ الذي يدعى مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكواكب وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور فيهم من كان يزعم أنه رتيان الجن

وتابعة يلقي اليه الاخبار ومنهم من كان يدعي انه يستدرك الامور بفهم اعظمه ومنهم من كان يسمى عرافا وهو الذي يزعم انه يعرف الامور بمقدرات يستدل بها على مواقعها كالشي يسرق فيعرف المظنون به السرقة وتتهم المرأة فيه عرف من صاحبها ومنهم من يسمى المخيم كاهنا فالحديث شامل لهؤلاء كاهن قاله القسطلاني قال الخطابي واخذ العوض على مثل هذا وان لم يكن متبايعا عنه فهو من اكل المال بالباطل ولان الكاهن يقول ما لا يفتق به ويعان بما يده طاه على ما لا يحل قال القرطبي واما التسوية في النهي بين الكلب وبين مهر البغي ١٠٤ ولوان الكاهن يمول على الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه وعلى

تقدير العموم في كل كلب فالتنهي في هذه الثلاثة للقدرا المشترك من الكراهة وهو اعم من التحريم والتنزيه اذ كل واحد منها منهي عنه ثم يؤخذ خصوص كل واحد منها من دليل آخر فانا عرفنا تحريم مهر البغي ولوان الكاهن من الاجماع لا من مجرد التنهي ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه اذ قد يعطف الامر على التنهي والايجاب على التنهي وهذا بناء على ما قاله من ان المشهور جواز اتخاذه مطاقا ما على ما شهره الشيخ خليل فلا قال في الفتح حلوان الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من اخذ العوض على امر باطل وفي معناه التخصيم والضرب بالخصاوغ غير ذلك ما يتعانه العرافون من استطلاع الغيب والحلوان ايضا اخذ الرجل مهر ابنته لنفسه اه قات ومنه ما باخذه المشايخ من مرديهم على التعاويذ والتمائم والرقى ونحوها وقد اخبر الله سبحانه وتعالى عن حال هؤلاء

سعيد بن المسيب نقله عنه الزهري قوله لا يباقي الرهن يحفل أن تكون لانفاية ويحفل أن تكون ناهية قال في القاموس غلق الرهن كفرح استحققه المرتين وذلك اذ لم يفتكه في الوقت المشروط اه وقال الازهري الغلق في الرهن ضد الفك فاذا فلك الرهن فقد أطلقه من وثاقه عند مرتته وروى عبد الرزاق عن معمر انه فسر غلق الرهن ما اذا قال الرجل ان لم آت بك بمالك قال الرهن لا قال ثم بلغني عنه انه قال ان هلك لم يذهب حتى هذا انما هلك من رب الرهن له غفوة وعليه غرمه وقد روى ان المرتين في الجاهلية كان يتلك الرهن اذ لم يؤذ الراهن اليه ما يستحقه في الوقت المضروب فابطله الشارع قوله له غفوة وعليه غرمه فيه دليل لمذهب الجمهور المتقدم لان الشارع قد جعل الغرم والغرم للراهن ولكنه قد اختلف في وصله وارسله ورفع ووقفه وذلك مما يلوجب عدم اتهاضه لمعارضته في صحيح البخاري وغيره كما سلف

• (كتاب الحوالة والضمان) •

• (باب وجوب قبول الحوالة على المولى) •

(عن أبي هريرة قال قال مطلق الغنى ظلم واذا اتبع احدكم على مولى فليتبعر رواء الجماعة وفي افطلاحهم من احيل على مولى فليحتل • وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مطل الغنى ظلم واذا احلت على مولى فاتبعه رواء ابن ماجه) حديث ابن عمر اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا اسمعيل بن توبة حدثنا هاشم بن عيسى عن يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر في ذكره واسمعيل بن توبة قال ابن أبي حاتم صدوق وبقيته رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه ايضا الترمذي واحمد قوله الحوالة هي بفتح الحاء المهملة وقد تكسر قال في الفتح مشتقة من التحويل أو من الحول يقال حال عن العهدة انقل عنه حولا وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة الى ذمة واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقبل هي عقد ارفاق مستقبل وبشرط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف والمحال عند الاكثر والمحال عليه عند بعض ويشترط ايضا تماثل التقدين في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالتقدين ومنعه في الطعام لانها بيع طعام قبل أن يستوفي اه قوله مطل الغنى من

اضافة

فقال ان كثير من الاحبار والرهبان لياكلون أموال الناس بالباطل الآية ونحوه ما باخذه

الوعاظ على وعظهم وتذكيرهم وأكلهم الضيافات بهذا التقرير فكل ذلك لا يخلو عن كراهة تحريم أو تنزيه على اختلاف الاحوال والافعال والاشخاص وما هذا عند امعان النظر الاحلوان الكاهن أو كل الحبر والراهب أموال الناس بالباطل بما أشبه الالهة بالبارحة وهذا الحديث أخرجه ايضا في الاجارة والطلاق والطب ومسلم في البيوع وكذا أبو داود وأخرجه الترمذي فيه وفي الذكاح والنسائي فيه وفي الصيدواين ماجه في التجارات والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) • (كتاب السلم) • بفتح السين واللام السلف وزناؤه عن وذكر الماوردي ان السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم قال النووي ذكرنا في حد السلم عبارات أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة يدل يعطى عاجلا بمجلس البيع سمي تسليم رأس المال في المجلس وسلفا لتقديم رأس المال وأورد عليه ان اعتبار التجبيل بشرط لصحة السلم لا ركن فيه وأجيب بان ذلك رسم لا يقدح فيه ما ذكره أجمع المسلمون على جواز السلم اه قال في الفتح اتفق العلماء على ١٠٥ مشروعية الاما حكي عن ابن المسيب واختلافنا في بعض شروطه

إضافة المصدر الى الذاعل عند الجمهور والمعه في انه يحرم على الغنى القادر أن يعطل صاحب الدين بخلاف العاجز وقيل هو من إضافة المصدر الى المفعول أي يجب على المستدين أن يوفي صاحب الدين ولو كان المستحق للدين غنيا فان مطالته ظلم فيكيف اذا كان فقيرا فانه يكون ظلما بالاولى ولا يخفى بعد هذا كما قال الحافظ والمطل في الاصل المد وقال الأزهرى المدافعة قال في الفتح والمراد هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر قوله واذا اتبع باسكان التاء المثناة الفوقية على البناء المجهول قال النووي هذا هو المشهور في الرواية واللغة وقال القرطبي اما تتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبنيا لما لم يسم فاعله عند الجميع واما قلته تتبع فالأكثر على التخفيف وقدمه بعضهم بابتداءه بالاول أجود وأعقب الحافظ ما ادعاه من الاتفاق بقول الخطابي ان أكثر المحدثين يقولونه يعني اتبع بتشديد التاء والصواب التخفيف والمعنى اذا أحيل فليحتل كما وقع في الرواية الاخرى قوله على ملى قبل هو بالهمزة وقيل بغير همز ويدل على ذلك قول الكرماني الملى كالمعنى لفظا ومعنى وقال الخطابي انه في الاصل بالهمزة ومن رواه بتركها فقد مدله قوله فاتبعه قال في الفتح هذا بتشديد التاء بخلاف الحديثان يدلان على انه يجب على من أحيل بقبضه على ملى أن يحتال والى ذلك ذهب أهل الظاهر وأكثروا الحنابلة وأبو نوري وابن جرير وجه الجمهور على الاستحباب قال الحافظ ووجه من نقل فيه الاجماع وقد اختلف هل المطل مع الغنى كبيرة أم لا وقد ذهب الجمهور الى أنه موجب للفسق واختلاف اهل ينسق بمرأة ويشترط التكرار وهل يعتبر الطلب من المستحق أم لا قال في الفتح وهل ينصف بالمطل من ليس القدر الذي عليه حاضر عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلا أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطاوعا وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب والا فلا اه والظاهر الاول لان القادر على التكسب ليس على الوجوب انما هو عليه فقط لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية

• (باب ضمان دين الميت المذنب) •

(عن ابن الاكوع قال كنا عند النبی صلی الله علیه وآله وسلم فأتى بجنازة فقالوا يا رسول الله صل عليها قال هل ترك شيئا قالوا لا فقال هل عليه دين قالوا ثلاثة دنانير قال

واختلافنا في بعض شروطه واتفقوا على انه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلافنا واهل هو عقد غرر وجوز للمراجعة أم لا انتهى قال القسطلاني وفيه نظر فان في مذهب المالكية يجوز تأخيرها كله أو بعضها الى ثلاثة أيام على المشهور لخلفه الامر في ذلك وقيل لا يجوز للدين بالدين وفي التلويح كره طائفة السلم وروى عن أبي حنيفة ابن عبد الله بن مسعود انه كان يكرهه والاصل في جوازه قوله اه الى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه قال ابن عباس أشهد ان السلف المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه ثم تلا الآية وفيه ما يدل على ذلك وهو قوله تعالى الا أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم فليس عليكم جناح أن لا تكتبوها وهذا في البيع التاجر فدل على ان ما قبله في الموصوف غير التاجر (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بجنازة فقالوا يا رسول الله صل عليها قال هل ترك شيئا قالوا لا فقال هل عليه دين قالوا ثلاثة دنانير قال

١٤ نيل وآله وسلم المدينة والناس يسلمون) من أسلف (في التمر) بالثلاثة وفتح الميم (العام والعامين) بالنصب على الظرفية أو قال عامين أو ثلاثة شك اسعيل بن عتبة ولم يشك سفيان فقال وهم يسلمون السنتين والثلاثة (فقال من أسلف) وفي رواية من سلف بتشديد اللام والاول أشمل لدخول السليوان فيصح السلم فيه خلافا للحنفية وقد ثبت في حديث م لم أنه صلى الله عليه وآله وسلم افترض بكر أو قيس عليه السلم وعلى البكر غيره من ماثر الحيوانات وحديث الهبي عن السلف في الحيوان قال ابن الهيثماني غير ثابت وان خرج به الحاكم (في تمر) بالثلاثة وقال البرماوي والعيني كالكرماني غير بالثلاثة

والظاهر انهم اتبعوا في ذلك قول النووي في شرح مسلم وفي بعضهم بالثلثة وهو اعم لكن الكلام في رواية البخاري هل فيها بالثلثة قاله آلم وفي رواية زيادة كيل (فليس في كيل معلوم) فيما يكال كالقمح والشعير (ووزن معلوم) فيما يوزن وكذا عتد فيما عتد كالحيوان وذرع فيما يذرع كاثوب انظر في جوابه صلى الله عليه وآله وسلم هذا مع أن المعيار الشرعي في القير بالثلثة الكيل لا الوزن قاله في المصباح والجواب أن الواو بمعنى أو والمراد اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن وقال النووي في شرح مسلم معناه أن آلم كيلاً ١٠٦ أو وزناً فلا يمكن معلوماً وفيه دليل لجواز السلم في المكيل وزناً وهو جائز بلا

خلاف وفي جواز السلم في الموزن كيلاً وجهان للشافعية أحدهما جوازه كحكمه وهذا بخلاف الربويات لأن المتصودين معرفة القدر وهذا المماثلة بعبادة عهده صلى الله عليه وآله وسلم وحمل الامام اطلاق الاصحاب جواز كيل الموزن على ما بهد الكيل في مثله ضابطاً حتى لو آلم في ثقات المسك والعنبر ونحوهما كيلاً لم يصح لأن القدر لا يدبر منه مائة كثيرة لا بعد ضابطاً فيه وهذا الحديث أخرجه أيضاً في السلم ومسلم في البيوع وكذا أبو ارد والترمذي وأخرجه النسائي فيهم وفي الشرط وابن ماجه في التجارات ولو آلم في مائة صاع حنطة على أن وزنها كذا لم يصح لأن ذلك يغير وجوده ويشترط الوزن في البطح والباذنجان ولقناه والسفرجل والرمان فلا يكتفى فيه الكيل لأنها تنجاني في الكيل ولا العدة لكثرة التفاوت فيها والجمع فيها بين العدد والوزن مفسد ويصح السلم في الجوز والوزن بالوزن في نوع يقل

صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه صلى عليه رواء أحمد والبصري والنسائي دروي الخلة الأبداد وهذه القصة من حديث أبي قتادة وصححه الترمذي وقال فيه النسائي وابن ماجه فقال أبو قتادة أنا أنكرت له وهذا صريح في الانشاء لا يحفل الاخبار بما مضى وعن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي على رجل مات عليه دين فأتى بجيت فسأل عليه دين قالوا نعم ديناران قال صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة صلوا على يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله على رسوله قال أنا أولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك ديناً فعلى ومن ترك مالا فلورثته رواء أحمد وأبو دارد والنسائي حديث أبي قتادة أخرجه أيضاً ابن حبان وحديث جابر أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم في الباب عن أبي سعيد عند الدارقطني والبيهقي بإسناد قال الحافظ ضعيفة بالفظ كذا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وآله وسلم هل على صاحبكم من دين قالوا نعم درهمان قال صلوا على صاحبكم فقال صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن فقام يصلي ثم أقبل على علي عليه السلام فقال جزاك الله عن الاسلام خير أوفك رهانك كما فككت رهان أخيك ما من مسلم لم فذرهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة فقال بعضهم هذا الذي رضى الله عنه خاصة للمسلمين عامة فقال بل للمسلمين عامة وعن أبي هريرة عند الشيخين وغيره ما أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته من خاف مالا أو حقاً فلورثته ومن خلف كلاً أو ديناً فركله إلى دينه على وعن سلمان عند الطبراني بنحو حديث أبي هريرة وزادوه على الولاة من بعدى من بيت مال المسلمين وفيه إسناده عند الله بن سعيد الانصاري متروك ومتهم وعن أبي امامة عند ابن حبان في ثقافته قوله ثلاثة دنانير في الرواية الاخرى ديناران وفي رواية لابن ماجه وأحمد وابن حبان من حديث أبي قتادة سبعة عشر درهماً وفي رواية لابن حبان من حديث ثمانية عشر وهران دون دينارين وفي رواية لابن حبان أيضاً من حديثه ديناران وفي رواية له أيضاً من حديث أبي امامة نحو ذلك وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري أن الدين كان درهماً ومن ويجمع بين رواية الدينارين والثلاثة بان الدين كان دينارين وشرطاً فن قال ثلاثة جبر الكسر

اختلافه بغلط قشوره ورقمها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح ويجمع في الدين بكسر الموحدة بين العدد والوزن ومن بان يقول مائة أبنية وزن كل أبنية واحدة رطل (وفي رواية عنه) أي عن ابن عباس (الاجل معلوم) قال النووي وليس ذكر الاجل في الحديث لاشتراط الاجل بل معناه أن كان أجل فليكن معلوماً (عن ابن أبي أوفى) عبد الله (رضي الله عنه) قال أنا كنا نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (و) أي في زمن حياته وأيام حياته الشريعة (و) على عهد (ابن بكر ووعر) الخليفة من بعده صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنه (في الحنطة والشعير والزبيب والقمح) بالثلثة وذكروا أربعة أشياء من

المسكيات ويقاس عليه اسائرهما ما يدخل تحت المسكيل وسئل ابن ابي ابري أحد صغار الصحابة عن ذلك فقال مثل ما قال ابن ابي أوفى واجمعوا على انه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره وكأنه لم يذكر في الحديث لانهم كانوا يعلمون به وانما تعرضوا لذكر ما كانوا يعلمونه وكان البخاري ذهب بإيراد هذا الحديث الى أن ما يوزن لا يسلم فيه كيلا يواكبس وهو واحد الوجهين للشافعية والاصح عندهم الجواز وحله امام الحرمين على ما بعد المسكيل في مثله ضابطا وانفقوا على اشتراط تعيين المسكيل فيما يسلم فيه من المسكيل كصاع الجواز وقفيز العراق واراد بمصر ١٠٧ بل مكاييل هذه البلاد في نفسها المختلفة فاذا

اطاق سرف الى الاغلب (وفى رواية عنه) اي من عبد الله بن أبي أوفى (قال كنانة بن نبط) بفتح النون وكسر الباء وسكون الحاء أهمل الزيادة وقيل قوم ينزلون البطائح وسماويهم لا هتدائمهم الى استخراج المياه من البياض السبع لكثرة معالجهم من التلاحة وقيل نصارى الشام الذين عمروها (أهل الشام) وفى رواية سفيان الثوري عن ابي اسام قال فى الفتح وهم قوم من العرب دخلوا فى الجحيم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم وكان الذين اختلطوا بالجحيم منهم ينزلون بين العراقين والذين اختلطوا بالروم ينزلون بوادى الشام ويقال لهم النبط بفتح النون والنبط والانباط فى الحنطة والشعير مما يكال (والزيت) مما يوزن وهذا يدل قوله فى الرواية السابقة الزبيب ويقاس عليه الشيرج والسمن ونحوهما (فى كيل معلوم) الى أجل معلوم قال ابن بطال أجمعوا على انه ان كان فى السلم ما يكال ويوزن فلا بد فيه من ذكر المسكيل

ومن قال ديناران الغام أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته ديناراً وبقي عليه ديناران فن قال ثلاثة فباعته بالاصل ومن قال ديناران فباعته بما رماق من الدين والاول الباقى كذا فى الفتح ولا يخفى ما فى ذلك من التعسف والاولى الجمع بين الروايات كلها ابتعدد القصة وأحاديث الباب تدل على انها تصح الضمنية عن الميت ويلزم الضمنية ما ضمن به وسواء كان الميت غنياً أو فقيراً الى ذلك ذهب الجمهور وأجاز مالكاً للضامن الرجوع على مال الميت اذا كان له مال وقال أبو حنيفة لا تصح الضمانة الا بشرط أن يترك الميت وفاء دينه والالم يصح والحكمة فى ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من عليه دين تحريض الناس على قضاء الديون فى حياتهم والتوصل الى البراءة لثلاثة وتهم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى الفتح وهل كانت صلته صلى الله عليه وآله وسلم على من عليه دين محرمة عليه أو جائزة وجهان قال النووي الصواب الجزم بجوازها مع وجود الضامن كما فى حديث مسلم وحكى القرطبي أنه ربما كان يمتنع من الصلاة الى من اذن ديناً غير جائز وامان استمدان لأمروها جازماً كان يمتنع وفيه نظر لان فى حديث أبي هريرة ما يدل على التعميم حيث قال فى رواية للبخارى من توفى وعليه دين ولو كان المال مختلماً بالبينه صلى الله عليه وآله وسلم نعم جاء فى حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل عليه السلام فقتل انما الظالم فى الديون التى حلت فى البغى ولا سراة فاما المتعفف وذو العيال فانا ضامن له أودى عنه فصلى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك وقال من ترك ضياعاً الحديث قال الحافظ وهو ضعيف وقال الحازمي بعد ان أخرجه لا بأس به فى المبيعات وليس فيه ان التفصيل المذكور كان مستقراً ونما فيه انه طاراً بعد ذلك وانه السبب فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك ديناً فعلى وفى صلته صلى الله عليه وآله وسلم على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه اشعاراً به كال يقضيه من مال المصالح وقيل بل كان يقضيه من خالص ملكه وهل كان القضا واجباً عليه أم لا فيه وجهان قال ابن بطال وهكذا يلزم المتولى الأمر المسامحة أن يقبله بمن مات وعليه دين فان لم يفعل فالانتم عليه ان كان حق الميت فى بيت المال ينفى بقدر ما عليه والافقة قوله فعلى قال ابن بطال هذا ما صح لترك الصلاة على من مات وعليه دين وقد حكى الحازمي اجماع الامّة على ذلك

المعلوم والوزن المعلوم فان كان فيما يكال ولا يوزن فلا بد فيه من عدد معلوم قلت أودع معلوم والعدد والذرع يلحقان بالمسكيل والوزن للجامع بينهم ما هو عدم الجهالة بالمقدار ويجرى فى الذرع ما تنفذ من شرطه فى المسكيل والوزن من تعيين الذراع لاجل اختلافه فى الاماكن (فقيل له) أى لابن أبي أوفى والقاتل محمد بن أبي مجالد (الى من كان أصله عنده) أى المسلم فيه (قال ما كنا نسألهم عن ذلك) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستفصال وتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وآخر هذا الحديث ولم نسألهم ألهم حرث أم لا حرث لهم واستدل بهذا الحديث على صحة السلم اذ لم يذكر مكان القبض وهو قول احمد وامحق وأبي نوب

وبه قال مالك وزادوا يقبضه في مكان السلم لم فإن اختلفا فالقول قول البائع وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي لا يجوز السلم فيما له حمل وموثة إلا أن يشترط في تسليمه مكانا معلوما واستدل به على جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الجمهور ولا يضر انتطاعه قبل الحل وبهذه عندهم وقال أبو حنيفة لا يصح فيما ينقطع قبله ولو أسلم فيما يعم فانتقطع في محل لم ينقطع البيع عند الجمهور وفي وجهه للشافعية بنقح واستدل به على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث ١٠٨ وهو قول مالك إذا كان بغير شرط وقال الشافعي والكويتيون يفسد بالافتراق

قبل القبض لأنه يصير من باب الدين بالدين وفي حديث ابن أبي أوفى جواز مبايعة أهل الذمة والسلم اليهم ورجوع المختلفين عند التنازع إلى السنة والاحتجاج بتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن السنة إذا وردت بتقرير حكم كان أصلا برأسه لا يعتبر بخالفه أصلا آخر كذا في الفتح قال القاضي محمد الشوكاني في المختصر وشرحه السلم أن يسل رأس المال في محاسن العتد على أن يعطيه ما يترضا به أن عليه معلوما إلى أجل معلوم ولا يأخذ إلا ما سماه أو رأس ماله ولا يتصرف فيه قبل قبضه وقد شرط في السلم جماعة من أهل العلم شروطا لم يبدل عليهم أدليل اهـ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب الشفعة) •

بضم المجمة وسكون الذاء وحكى ضمها وقال بعضهم لا يجوز غير السكون وهي في اللغة الضم على الأشهر من شفعت الشيء ضمته فهي ضم نصيب إلى نصيب ومنه شفع الأذن وفي الشرع حق غلظ

• (باب في أن المضمون عنه انما يبرأ بإدائه الضامن لا بمجرد ضمه) •

(عن جابر قال توفي رجل فغسلناه وحططنا وكفنناه ثم أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا صلى عليه فخطا خطوة ثم قال عليه دين قلنا ديناران فانصرف ففعلهما ما أبوت قتادة فأتينا فقال أبو قتادة الديناران على فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أوفى الله حق العريم وبرئ منه الميت قال نعم فصلى عليه ثم قال بعد ذلك يوم ما فعل الديناران قال انما مات أمس قال فعاد اليه من العتد فقال قد قضيت ما فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن بردت عليه جلده رواه أحمد وأحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني وصححه ابن حبان والحاكم قوله أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم زاد الحاكم ووضعهما حيث نوضع الجنازة عندهم جبريل عليه السلام قوله فانصرف لفظ البخاري في حديث أبي هريرة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لو ألقى صاحبكم وتقدم نحوه في حديث سارة قوله الآن بردت عليه فيه دليل على أن خلوص الميت من ورطة الدين وبرائة ذمته على الحقيقة ورفع لعذاب عنه انما يكون بالقضاء عنه لا بمجرد التحمل بالدين باللفظ الضمانة ولهذا سارع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى سؤال أبي قتادة في اليوم الثاني عن القضاء وفيه دليل على أنه يستحب لإمام أن يحض من تحمل جملة عن ميت على الامراع بالقضاء وكذلك يستحب لساكن المسلمين لأنه من المعافاة على التام وفيه أيضا دليل على صحة التبرع بالضمانة عن الميت وقد تقدم الكلام على ذلك

• (باب في أن ضمان ذلك المبيع على البائع إذا خرج مستحقا) •

(عن الحسن عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به ويتبع البيع من باعه رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي لفظ إذا سرق من الرجل متاع أو ضاع منه فوجد به يد رجل بعينه فهو أحق به ويرجع المشتري على البائع بالثمن رواه أحمد وابن ماجه) سمع الحسن من سمرة فيه خلاف قد ذكرناه وبقية الاسماء أدراجها ثقات لأن أبا داود رواه عن عمرو بن عوف الواسطي الحافظ شيخ البخاري

قهرى ثبت للشرع القديم على الحوادث فيما ملك بعوض واتفق على مشروعية خلافا لما نقل عن أبي بكر الأصم من أن انكارها للمعنى في الشفعة دفع ضرر موثة القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة إليه كصعد ومنور وبالوعة وسيمها الانتزاع في ثمن ولو منقولا فاذا وقعت القسمة والحدود وصرفت الطرق وشوارعها فلا شفعة لأنه لا مجال لها بعد ان تميزت الحقوق بالقسمة وحديث جابر أملى في ثبوت الشفعة وقد أخرجه مسلم باللفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شئ لم يقسم زبعة أو حائط ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به

(عن أبي رافع) أسلم القبطي (رضي الله عنه مولى النبي صلى الله عليه وآله) وسلم انه جاء الى سعد بن أبي وقاص فقال له (أي سعد) (ابتع) أي اشتر (مف يتي في دارك فقال سعد) لابي رافع (والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجعة أو) قال (مقطعة) وهما بمعنى أي مؤجلة والشك من الراوي وفي رواية سفيان أربعة مائة منة لوهو يدل على ان المنقال اذ ذاك كان بعشرة را هم (قال أبو رافع) لقد أعطيتهم خمسة مائة دينار ولولا أني سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول الجار أحق بسقبة) يفتح السين المهملة والقاف ويجوز ابدال السين صاد القرب والملاصقة أو الشريك ١٠٩ وفي حديث عند الترمذي في نظريه اذا كان غائباً اذا كان طريقتهما

واحد قال ابن بطال استدله أبو حنيفة وأصحابه على اثبات الشفعة للجار وأولاه غيرهم على ان المراد الشريك بناء على ان أبا رافع كان شريك سعد في البيتين لذلك دعاه الى الشراء منه قال وأما قوله هم انه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جارا فردود فان كل شيء قارب شيا قليل له جار وقد قالوا لأمراً تجارة لما بينهم من المخالطة اه وقواه الشوكاني في الدراري المضية ثم في شرح المتن في ثم في رسالة مستقلة وهو الحق والاحاديث الواردة في مطلق شفعة الجار مقيدة بعدم القسمة لان الجار كما يصدق على الملاصق يصدق على المخالط وأما تقييد شفعة الجار باتحاد الطريق فهو يؤيد ما قلناه من انه لا شفعة الا لعليل لان الطريق اذا كانت واحدة فالمخالطة كائنه فيها ولم تقع القسمة الموجبة لبطلان الشفعة لعدم تضرع الطريق فالحق ان سبب الشفعة واحد وهو الشريك قبل القسمة فما قبل من

عن هشيم عن موسى بن السائب وثقه أحمد عن قتادة عن الحسن قوله من وجد عين ماله يعني المغصوب أو المسروق عند رجل أو امرأة فهو وأحق به من كل أحد اذا ثبت انه ملكه بالبيضة أو صدقه من في يده العين ثم ان كانت العين يجوز له مع أخذ العين المطالبة بشفعتها مدة بقائه في يده سواء تنفع به ام كانت في يده أم لا واذا كانت العين قد نقصت بغير استعمال كتعنت الثوب وعى العبد وسقوط يده بأفة ثقيل يجب أخذ الارش مع أجرته سلميا سابقا لالنقص وناقصا لما بعده وكذلك لو كان النقص بالاستعمال قوله البيهقي بتشديد التحتية مكسورة وهو المشترى أي يرجع على من باع تلك العين منه ولا يرجع عند الهادوية الا اذا كان ثلثا المبيع الى مستحقه باذن البائع أو بحكم الحاكم بالبيضة أو يعلم الا اذا كان الحكم مستندا الى اقرار المشتري أو نكوله فلا يرجع على البائع ثم ان كان المشتري علم بان تلك العين مغصوبة فبوجه عليه من المطالبة كل ما توجه على الغاصب من الابرة والارش وان جهل الغصب ونحوه كانت يده عليه ما يدا مائة كلوديمة وقيل يد ضمانه راكن يرجع بما غرم على البائع قوله بائنا يعني الذي دفعه الى البائع

(كتاب التعليل)

(باب ملازمة المولى واطلاق المعسر)

(عن عمرو بن الشريد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لي الواحد ظلم يحل عرضه وعقوبته رواه الخمسة الا الترمذي قال أحمد قال وكبيع عرضه شكايته وعقوبته - به) الحديث أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وابن حبان وصححه وعلمه البخاري قال الطبراني في الاوسط لا يروي عن الشريد الا بهذا الاسناد ترويه ابن أبي دالية قال في الفتح واسناده حسن قوله التعليل هو مصدر فاعلمته أي نسبته الى الافلاس والمفلس ثم عا من يز يدنيه على وجوده معنى مفا لانه صار ذا لوس بعد ان كان ذا دراهم وذنير شارة لي انه صار لا يملك الا أدنى الاموال وهي الفلوس أو سمى بذلك لانه يمنع التصرف الا في الشيء التامه كذا لوس لانهم ما كانوا يملكون في الاشياء الخطيرة أو انه صار الى حلة لا يملك فيها انه لي هذا فاعلمه مزة في أفلس السلب قوله لي الواحد الذي بالفتح وتشديد الياء المائل والواحد بالهمز المعنى من الواحد بالغنى في القدرة قوله يحل بضم أوله أي

ان من أسباب الاشتراك في الطريق والاشترار الذي قراره التمر أو مجاري الماء هو راجع الى السبب الذي ذكرناه لان الاشتراك في طريق الذي اوفى سواقه واشترار الذي بهض ذلك الشيء وقد حقه ذلك المقام في كتابنا هداية السائل الى ادلة المسائل بالفارسية فراجعهم ورد ط الكلام هما على ذلك يتدعى طولاً مفرداً (ما اعطيتكها) أي البعثة الجامعة للبيتين (باربعة آلاف وانا عطى بها خمسة مائة دينار فاعطاهما) قال في معام السنن وقد احتج به ذان يرى الشفعة بالجار وأولاه غيرهم على ان المراد الجار حق بسقبة اذا كان شريكاً فيكون معنى الحديثين على الوفاق دون الاختلاف واسم الجار قد يقع على الشريك لانه قد يجاوره وشريكه

ويسا كنه في الدار المشتركة بينهم ما كالمراة تسمى جارة لهذا المعنى قال ويحتمل أنه اراد احق بالبر والمودة وما في معناها ٥١ وانما عدل عن الحقيقة في تفسير السبق الى الجواز لان لفظ احق في الحديث يقتضي شركة في نفس الشفعة والذي له حق الشفعة الشريك والجارع على مذهب القائل به ولا ريب أن اشرك احق من غيره فكيف يرجح الجارع عليه مع وجود تلك التمهوض الصحيحة في عمل الجارع على الشر يك جمعاً بين حديث جابر المصريح باختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبي رافع اذ هو مصروف الظاهر اتفاقاً قالان ١١٠ الذين قالوا بشفعة الجوار قدموا الشر يك مطلقاً ثم المشارك في الطريق ثم على

من ليس بجوار ومن ثم تعين التأويل وقال الخطابي بعد أن ساق حديث أبي رافع عن عبد الله بن داود تكلم بعضهم في إسناده هذا الحديث واضطراب الرواية ثم ذكر وجوه الاضطراب قال ولا حديث التي جاءت في ان لشفعة الا للشر يك اسانية لها جواد وليس في شيء منها اضطراب اه قات ولا يضرب الاضطراب حيث رواه البخاري في جامعه الصحيح فالاولى حمل الجارع على معنى الشر يك وهو الذي ذهب اليه المحققون من اهل الحديث وقال به الفقههاء المول عليهم في القديم والحديث واخرج من لم يثبت في شفعة الجوار أيضاً بان الشفعة بنيت على خلاف الاصل المعنى مع عدم في الجار وهو ان الشر يك ربما دخل عليه شريكه فتأذى به فعدت الحاجة الى مقاصته فيدخل عليه الضرر بثمن قيمة ملكه وهذا لا يوجد في المقسوم والله أعلم وهذا الحديث أخرجه أيضاً البخاري في ترك الحيل وأخرجه أبو داود في

يجوز وصوفه بكونه ظاهراً وروى البخاري والبيهقي عن سفيان مثله التفسير الذي رواه لمصنف عن أحمد عن وكيع وادخله بالحديث على جواز حبس من عليه الدين حتى يقضيه اذا كان قادراً على القضاء ناديه له ونشيداً عليه لا اذا لم يكن قادراً لقوله الواحد فانه يدل على ان المعسر لا يحل عرضه ولا عقوبته والى جواز الحبس للواحد ذهبت الحنفية وزيد بن علي وقال الجمهور يبيع عليه الحاكم لماسياً في من حديث هاذو أما غير الواحد فقال الجمهور لا يحبس لكن قال أبو حنيفة يلزمه من له الدين وقال شريح يحبس والظاهر قول الجمهور وروى يثبده قوله تعالى فنظره الى ميسرة وقد اختلف هل يفسو الماثل أم لا واختلف أيضاً في تهدير ما يفسو به والكلام في ذلك مبسوط في كتب الفقه (وعن أبي سعيد قال أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثمار ابتاعها فكثرت دينه فقال تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم امرأته خذوا ما وجدتم وايس لكم الا ذلك رواه جماعة الا البخاري) قول في ثمار ابتاعها هذا يدل على ان الثمار اذا اصبحت مضمونة على المشتري وقد تقدم في باب وضع الجوائح ما يدل على انه يجب على البائع أن يضع عن المشتري بتدريماً أصابته الجائحة وقد جمع بينهما ما بان وضع الجوائح محمول على الاستحباب وقيل انه خاص بما يبيع من الثمار قبل بدو صلاحه وقيل انه يؤقول حديث أبي سعيد هذا بان التصديق على الغريم من باب الاستحباب وكذلك قضاء دين غرمائه من باب التعرض لمكارم الاخلاق وليس التصديق على جهة العزم ولا انقضاء للغرماء على جهة الحميم وهذا هو الظاهر ويدل عليه قوله في حديث وضع الجوائح لا يحل لك ان تأخذ منه شيئاً ثم تأخذ مال أخيك فانه صريح في وجوب الوصع في استصحابه وكذلك قوله في هذا الحديث وليس لكم الا ذلك فانه يدل على ان الدين غير لازم ولو كان لازماً لماسقط الدين بمجرد الاعسار بل كان اللازم الاظهار الى ميسرة وقد قدمنا في باب وضع الجوائح عدم صلاحية حديث أبي سعيد هذا الاستدلال به على عدم وضع الجوائح لوجهين ذكرناهما هنا لا وقد استدل بالحديث على ان المفسد اذا كان له من المال دون ما عليه من الدين كالواجب عليه اغرمائه تسليم المال ولا يجب عليه ائتم شيء غير ذلك وظاهره ان الزيادة ساقطة عنه ولو أيسر بعد ذلك لم يطالب بها

البيوع وابن ماجه في الاحكام عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله ان لي جارين فالي أيهما أهدي (باب قال الى أقربهم مائتاً باباً) وايس في الحديث ما يدل على ثبوت شفعة الجوار لان عائشة رضي الله عنها انما سألت عن تبدلها من جيرانهم بالهدية فاخبرها بان من قرب أولى من غيره لانه ينظر الى ما يدخل دار جاره وما يخرج منها فاذا رأى ذلك أحب ان يشاركه فيه والله أعلم بمرع اجابة لجاره عند الثواب العارضة له في أوقات الغفلة فلذلك بدى به على من بعد قال ابن بطال رخصة في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة لما يحمله من الضرر بشاركة الغير الاجنبي بغير خلاف الشر يك في نفس الدائم للاصباح للدار

وترجم البخاري لهذا الحديث بقوله أي الجوار أقرب وفيه اشعار إلى أن البخاري يختار مذهب الكوفيين في استحقاق الشفعة بالجوار لكنه لم يترجم له وإنما اعقب بهذا الحديث ليدل بذلك على أن الأقرب جواراً أحق من الأبعد لكنه لم يصرح في الترجمة بأن غرضه الشفعة واستدل أن توربشتي بإيراد البخاري حديث الجوار أحق بشفعة على تقوية شفعة الجوار وإبطال ما تأوله الخطابي • شنعاً عليه • (بسم الله الرحمن الرحيم) • (كتاب الإجارة) • بكسر الهمزة على المشهور وروحى الراعى ضعها • وصاحب الاستعذب فقها وهي لغة أمم للأجرة والاثابة يقال أجرته بالماء ١١١ وغير الماء إذا أثبته وشرعاً تعد على منفعة

مقصودة معلومة قابلة للبدل
والإباحة بعوض معلوم فخرج
بمنفعة العين وبمنفعة التافه
كتفاحه لا شئ وبمنفعة الأراض
والجمالة على عمل مجهول وبقابلية
للبدل والإباحة البضع وبعوض
هبة المنافع والوصية بها والشركة
والإعارة وبمعلوم المساقاة
والجمالة على عمل معلوم وبعوض
مجهول كالخج بالرزق ثم يرد عليه
بيع حق الممر ونحوه والجمالة
على عمل معلوم وبعوض معلوم
وفي النسخ الإجارة اصطلاحاً قلنا
منفعة رقبة بعوض • (عن أبي

موسى) عبد الله بن قيس الأشعري
(رضي الله عنه قال أقيمت إلى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ومعى رجلان من الأشعريين
لم يسميا وقد سمى من الأشعريين
الذين قدموا مع أبي موسى في
السفينة كعب بن عاصم وأبو
مالك وأبو عامر وغيرهم (فقلت
ما علمت أنهم يطلبان العمل)
كذا أساقه مختصراً ونقطته في
استنابة المرتدين في باب حكم
المرتد والمرتدة ومعنى رجلان من

• (باب من وجد سعة باعها من رجل عنده وقد أفلس) •

(عن الحسن بن حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجد متاعه عنده فملى
بعينه فهو أحق به روى أحمد • وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من
أدرك ماله بعينه عنده رجل أفلس أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره روى الجماعة
• وفي لفظ قال في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه صاحبه الذي باعه
رواه مسلم والنسائي • وفي لفظ أبيع الرجل أفلس فوجد رجل عنده ماله ولم يكن افتضى من
ماله شيئاً فهو له روى أحمد • وعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال أبيع الرجل باع متاعاً فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من
تتمه شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء
رواه مالك في الموطأ وأبو داود وهرمس وقرطبي • عنده أبو داود من وجه ضعيف) حديث
• مرة أخرجه أيضاً أبو داود قال في النخ واسناده حسن وهو من رواية الحسن البصري
عنه وفي سماعه منه خلاف معروف قد قدمنا الكلام فيه ولكنه يشهد لصحته حديث
أبي هريرة المذكور بعده ويشهد لصحته أيضاً ما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه
والحاكم وصححه عن أبي هريرة أنه قال في مفلس أتوم به لأقضي فيكم بقضائ رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وفي
أسناده أبو المعقر قال أبو داود والطحاوي وابن المنذر هو مجهول ولم يذكره ابن أبي حاتم
الاروايا واحداً ذكره ابن حبان في الثقات وهو للدارقطني والبيهقي من طريق أبي داود
الطيالسي عن ابن أبي ذئب وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن هو مرسل كما ذكره المصنف
لأن أبا بكر تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه أبو داود من طريق أخرى
فقال عن أبي بكر المذكور عن أبي هريرة وهي ضعيفة كما قال المصنف وذلك لأن فيها
إسماعيل بن عياش وهو ضعيف إذا روى عن غير أهل الشام ولكنه ههنا روى عن الحارث
الزبيدي وهو شامي قال الحافظ وقد اختلف على اسمعيل فأنخرجه ابن الجارود من وجه
عنه عن موسى بن عقبة عن الزهري وموسى • وقال الشافعي حديث أبي المعتمر أولى من
هذا وهذا منقطع وقال البيهقي لا يصح وصله ووصله عبد الرزاق في مصنفه وذكر ابن حزم

الأشعريين أحدهما عن عيسى والآخر عن يسارى ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستألف كلاهما سأل أي العمل فقال
يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس قال قلت والذي به مثلك بالحق ما أطلعاني على ما في أنفسهما وما شعثت أنهما ما يطلبان العمل
فكانا انظر إلى سواك فحث شفقتك قلت أي انزوت (فقال إن أو) قال (لا) بالانف شئت من الراوى (نستعمل على عملنا من
أراد) لمناقبه من التهمة بسبب حرصه ولأن من سأل الولاية وكل إليها ولا يعان عليها ولما كان في الغالب أن الذي يطلب العمل
أنما يطلبه لأجرة طاب في ذلك ما ترجم له وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الإجارة والأحكام وفي استنابة المرتدين ومسلم في المغازي

وأبو داود في الحدود والفتاى في القضاء (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم فقال أصحابه وأنت أي وأنت أيضا رعيتهما) فقال نعم كنت أراهم على قراريط لأهل مكة (قال سفيان بن عيينة يعني كل شاة يقرطها يعني القيراط الذي هو جز من الدينار أو الدرهم وهو نصف الدنانير أو نصف عشرة الدينار أو جز من أربعة وعشرين جزا) وقال أبو إسحق الحاربي قراريط اسم موضع بمكة وصحبه ابن الجوزي كابن ناصر وأيده مغلطاي بأن العرب لم تكن تعرف القراريط قال في المنع ١١٢ لكن الأرجح الأول لأن أهل مكة لا تعرف بها مكانا يقال له قراريط اه وقال بعضهم لم تكن العرب تعرف

ان عرابين مالك رواه أيضا عن أبي هريرة في غرائب مالك وفي التهذيبان بعض أصحاب مالك وصلة قال أبو داود والمرسل أصح وقد روى المرسل الشيخان بنقط من أدركه ماله بعينه عنده رجل قد أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق من غيره ووصله ابن حبان والدارقطني وغيرهما من طريق الثوري عن أبي بكر عن أبي هريرة بنحو لفظ الشيخين قوله بعينه فيه دليل على ان شرط الافتقار أن يكون المثل باقيا بعينه لم يتغير ولم يقبل فان تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلا أو في صفة من صفاتها فهي آفة للغرماء ويؤيد ذلك قوله في الرواية الثانية ولم يفرقه ذهب الشافعي والهادوية الى ان البائع أولى بالعين بعد التغير والنقص قوله فهو أحق به أي بن غيره كذا ابن كان وارتأوا غير ما وصي به إذا قال الجوهري وروى لفت الختمية في ذلك فتألو الا يكون البائع أحق بالعين المبيعة التي في يد المثلوس وتألو الحديث بأنه خبر واحد مخالف للاصول لان السامع صار بالبائع مالكاً للمشتري ومن ضمانه واستحقاق البائع أخذها منه نقض المذمة وجعلوا الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو عارية أو انقطة وقد قبض به ولو كان كذلك لم يقبل بالافلاس ولا جعل البائع أحق بالمذمة فيه صيغة أفعل من الاشتراك وأيضا يرد ما ذهبوا اليه قوله في حديث أبي بكر أي يارجل يا عفا فان فيه التصريح بالبائع وهو نص في محل النزاع وقد أخرجه أيضا في بيان في جامع ابن حبان وابن خزيمة عن أبي بكر عن أبي هريرة بنحو لفظ اذا ابتاع رجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها وفي لفظ لابن حبان اذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته وفي لفظ لم يفسد في انه لصاحبه الذي باعه كما ذكره المصنف وعند عبد الرزاق بن عوف من باع سلعة من رجل قال الما فظ فظهر به ان الحديث وارد في صورة البيع ويقتضيه القرض وسائر ما ذكره في من العارية والوديعة بالاولى والاعتذار بان الحديث خبر واحد مردود بانه مشهور ومن غرضه من ذلك ما تقدم عن حمزة وابي هريرة وابي بكر بن عبد الرحمن ومن ذلك ما أخرجه ابن حبان بأسناد صحيح عن ابن عمر مر فوها بنحو أحاديث الباب وقد قضى به عثمان كما رواه البخاري والبيهقي عنه حتى قال ابن المنذر لا يعرف لعثمان مخالفا في الصعابة والاعتذار بانه مخالف للاصول اعتذرا فاسدا ما عرفنا لمن ان السنة الصحيحة هي من جله الاصول فلا يترك العمل بها الا ما هو انتمض منها ولم يرد في المقام ما هو كذلك وعلى تسليم انه ورد ما يدل على أن السلة

القراريط الذي هو من النقد ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم كما في الصحيح تفقحون ارضا بذكر قيم القراريط لكن لا يلزم من عدم معرفتهم انها ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف ذلك والمذمة في الهامهم رعى الغنم قبل النبوة ليحصل لهم من القرن برعيها على ما يكافون من القيام بأمر أمته ولان في مخالطهم زيادة العلم والشفقة لانهم اذا صبروا على مشقة الرعي ردوه واعانها السباع الضاربة والايدي الخاطئة وعلو الاختلاف طباعها وتفاوت عقولها وعرف فواضعها واحتياجها الى النقل من مرعى الى مرعى ومن مسرع الى مراح رفقوا بضاعتها واحسنوا تعاهدها فهو توطئة لتعريفهم سياسة امهم وخص الغنم لانها اضعف من غيرها ولان فقرها اكثر من فقر الابل والبقرة لا يمكن ضبط الابل والبقرة بالربط دونها وفي الحديث دليل على جواز الاجارة على رعي الغنم

ويطلق بها في الجوز غيرهما من الحيوانات وفي ذكره صلى الله عليه وآله وسلم لم يلد له بعد ان علم انه اشرف خلق الله ما فيه نصير من التواضع والتصرع بعينه عليه وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في التجارات (عن ابي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال مثل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل اساء تأجر قوما هم اليهود وهو من باب القلب أي كمثل قوم استأجرهم رجل أو هو من باب تشبيه المركب بالمركب لا تشبيه المذموم بالمعروف فلا اعتبار بالاجلهم وعين اذ التقدير مثل الشارع معكم كمثل رجل مع آخر (يعملون له عملا يوما الى الليل على أجر معلوم) أي على غير اطن (فنه لواله الى نصف النهار فقالوا لا حاجة لنا الى اجرنا الذي شيرطت لنا) إشارة الى انهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم وهو ما من اطلاق القول وإرادة لايضه

لان لازمه ترك العمل المهربه عن ترك الايمان (وما عملنا باطل) اشارة الى احباط عملهم بكفرهم بعيسى اذ لا ينفعهم الايمان بموسى وحده بعد بعثة عيسى (فقال لهم لا تفعلوا) ابطال العمل وترك الاجر المشروط (أكلوا بقية عملكم وخذوا أبركم كاملا فأبوا وتركوا واستأجروا آخرين) وهم النصارى (بعدهم فقال) لهم (أكلوا بقية يومكم هـ ذاولكم شرطت لهم) أى لليهود (من الاجر) وهو القيراطان (فعملوا حتى اذا كان حين صلاة العصر قالوا لك ما عملنا باطل ولك الاجر الذى جعلت لنا فيه) فكفروا وتولوا وحبط عملهم كاليهود (فقال لهم ١١٣ أكلوا بقية عملكم فان ما بقى من النهار شئ

يسير) بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقى من الدنيا (فأبوا) أن يعملوا وتركوا جرهم وفى حديث ابن عمر انه استأجر من اليهود من اول النهار الى نصفه والنصارى منه الى العصر فبين الحديثين مغايرة واجيب بان ذلك بالنسبة الى من يجز عن الايمان بالموت قبل ظهور دين آخر وهذا بالنسبة الى من ادرك دين الاسلام ولم يؤمن به والظاهر انها مقضيةتان وقال ابن رشد ما حصله ان حديث ابن عمر سبق مثالا لاهل الاعذار قوله فمجزوا فاشار الى ان من يجز عن استيفاء العمل من غير ان يكون له صنيع فى ذلك يحصل له الاجر تاما بفضل الله قال وذ كر حديث ابى موسى مثالا لمن اخر لغير عذر والى ذلك الاشارة بقوله عنهم لا حاجة لنا الى اجرك فاشار بذلك الى ان من اخره عامدا لا يحصل له ما حصل لاهل الاعذار اه وفى رواية اخرى عن ابن عمر فى باب من ادرك ركعة من العصر ما وافق رواية أبى موسى وهو يدل على

تصير بالبيع ملكا لا يشتري فما ورد فى الباب أخص مطلقا فيبقى العام على الخاص وحل بعض الحقيقة المحديث على ما اذا أفلس المشتري قبل ان يقبض السلعة وتعب بقوله فى حديث سمرة عند مفلس وبقوله فى حديث ابى هريرة عند رجل وفى لفظ لابن حبان ثم أفلس وهى عنده ولا يبيع اذا أفلس الرجل وعنده متاع وقال جماعة ان هذا الحكم أعنى كون البائع اولى بالساعة التى بقيت فى يد المفلس مختص بالبيع دون القرض وذهب الشافعى وآخرون الى ان المقترض اولى من غيره واحتج الاولون بالروايات المتقدمة المصرحة بالبيع قالوا فتحمل الروايات المطلقة عليهم اولئك لا يمتنع أن التصريح بالبيع لا يصلح لتفصيل الروايات المطلقة لانه انما يدل على أن غير البيع بخلافه بمفهوم اللقب وما كان كذلك لا يصلح للتفصيل الا على قول ابى نوركات فى الاصول وربما يقال ان المصرح به هنا هو الوصف فلا يكون من مفهوم اللقب قوله ولم يكن اقتضى من ماله شيئا فيه دليل لما ذهب اليه الجمهور من ان المشتري اذا كان قد قضى بهض الثمن لم يكن البائع اولى بمالم يسلم المشتري عنه من المبيع بل يكون اسوة الغرماء وقال الشافعى والهادوية ان البائع اولى به والحديث يرد عليهم قوله وان مات المشتري الخ فيه دليل على أن المشتري اذا مات والسلعة التى لم يسلم المشتري عنها باقية لا يكون البائع اولى بها بل يكون اسوة الغرماء والى ذلك ذهب مالك وأحمد وقال الشافعى البائع اولى بها واحتج بقوله فى حديث ابى هريرة الذى ذكرناه من أفلس او مات الخ ورجعه الشافعى على المرسل المذكور فى الباب قال ويحتمل ان يكون آخره من رأى ابى بكر بن عبد الرحمن لان الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت وكذلك الذين رووه عن ابى هريرة غيره لم يذكروا ذلك بل صرح بعضهم عن ابى هريرة بالتسوية بين الافلاس والموت كما ذكرنا قال فى الفتح فتعين المصير اليه لانه زيادة مقبولة من ثقة قال وجزم ابن العربي بان الزيادة التى فى مرسل مالك من قول الراوى ورجع الشافعى ايضا بين الحديثين بحمل مرسل ابى بكر على ما اذا مات مليا وحل حديث ابى هريرة على ما اذا مات مفلسا وقد استدل بقوله فى حديث ابى هريرة او مات على ان صاحب السلعة اولى بها ولو اراد الورثة أن يعطوه ثم لم يكن لهم ذلك ولا يلزمه القبول وبه قال الشافعى وأحمد وقال مالك يلزمه القبول وقالت الهادوية ان الميت اذا خلف الوفا لم يكن البائع اولى بالسلعة وهو خلاف الظاهر لان الحديث يدل على أن الموت من

٤٥ نيل خا ان مبلغ الاجر لليهود له مل النهار كله قيراطان واجر النصارى لانه نصف الباقي قيراطان فلما تجزوا عن العمل قبل تمامه لم يصيبوا الا قدر عملهم وهو قيراط (واستأجروا) هم المسلمون (أن يعملوا له بقية يومهم) فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس واستكملوا اجر القريتين (اليهود والنصارى) كليهما) بايمانهم بالانبياء الثلاثة محمد وموسى وعيسى (فذلك مثلهم) اى المسلمين (ومثل ما قبلوا من هـ هذا النور) الحمدى وللسماعى فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا اما امرهم الله به واستدل به على ان بقاء هذه الامة يزيد

على الألف لأنه يقتضى ان مدة اليهود نظير مدتي النصارى والمسلمين وقد اتفق أهل النقل على ان مدة اليهود الى البعثة الحمديّة كانت أكثر من ألفي سنة ومدة النصارى من ذلك ستمائة سنة وقيل أقل مدة المسلمين أكثر من ألف سنة قطعاً قاله في الفتح وقد حقه ذلك المقام في كتاب القصة العجالة مما عسى اليه حاجة الانسان بما لا يتصور ان يزيد عليه وفي الحديث تفضيل هذه الامة وتوفير أجرها مع قلة عملها (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم - ما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انطاني ثلاثة رهط) قال الجوهرى ١١٤ الرهط مائة والعشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة قال تعالى وكان

موجبات استحقاق البائع لاسلامه ويؤيد ذلك عطفه على الافلاس واستدلال بالحديث الباب على حلول الدين الموجب للافلاس قال في الفتح من حيث ان صاحب الدين ادرك متاعه بعينه فيه يكون أحق به ومن لو ازم ذلك انه يجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور ولكن الرابع عند الشافعية ان المؤجل لا يحمل بذلك لان الاجل حق قصوده فلا يشترط وهو قول الهاديّة واستدل أيضاً بالحديث الباب على ان صاحب المتاع ان يأخذ من غيره حكم ما حكم قال في الفتح وهو الاصح من قول العلماء وقيل يتوقف على الحكم

(باب الحجر على المدين ويبيع ماله في قضاء دينه)

(عن كعب بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجر على ماله وباعه في دين كان عليه رواء الدارقطني * وعن عبد الرحمن بن كعب قال كان معاذ بن جبل شاباً خفياً وكان لا يمشي شياً فم يزل يذات حتى اغرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلّمه ايكلّم غرامه فلو تركوا الاحد لتركو المعاذ لاجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماله حتى قام معاذ في يرشئ رواه سعيد في سننه هكذا مرسل) حديث كعب أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وصححه ومروى عن عبد الرحمن بن كعب أخرجه أيضاً أبو داود وعبد الرزاق قال عبد الحق المرسل أصح وقال ابن الاطلاع في الاحكام هو حديث ثابت وقد أخرجه الحديث الطبراني ويشهد له ما عند مسلم وغيره من حديث أبي سعيد قال أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم وقد تقدم وقد استدلل بحججه صلى الله عليه وآله وسلم على معاذ على انه يجوز الحجر على كل مدين وعلى انه يجوز للعالم بيع مال المدين لقضاء دينه من غير فرق بين من كان ماله مستغراً بالدين ومن لم يكن ماله كذلك وقد حكى صاحب البحر هذا عن العترة الشافعية ومالك وأبي يوسف ومحمد وقيدوا الجواز بطالب أهل الدين للبحر من الحاكم وروى عن الشافعية انه يجوز قبل الطلب للمصلحة وحكى في البصر أيضاً عن زيد بن علي والناصر وأبي حنيفة انه لا يجوز الحجر على المدين ولا يبيع ماله بل يحبس به الحاكم حتى يقضى واستدل لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل مال امرئ مسلم

في المدينة تسعة رهط فجمع وائس له واحد من انطه مثل ذود (من كان قبلكم حرق أو والميت) موضع البيت (الى غار) كهف في جبل (فخذ له فاحذر) هبطت (صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار فقالوا انه لا يفيكم) من الانجباء أي لا يخلصكم (من هذه الصخرة الا أن تدعوا الله بالصالح أعملكم فقال رجل منهم لهم كان لي أبوان شيخان كبيران هو من باب التغليب اذا اراد الاب والام (وكنتم لا أغيب قبلكم) والغيب شرب العشي أي ما كنت أقدم عليهم ما شرب نصيبهم - ما من اللبن (أهلاً) أقارب (ولامالا) رقيقاً (فتأى) كسبى أي بعد (في طاب شئ) بعد (يوماً فلم أرح) من أراح رباعياً أي لم أرجع (عليهما) أي على أبوي (حتى ناما فخلت) وفي رواية فخلت بالميم (لهما) غبوقهما ما فوجدهما نائمين وكرهت ان اغيب قبلكم - ما أهلاً أو ما لا فلبنت والقح على يدي

على التثنية (انظر استيفاء ما حتى برق الفجر) أي ظهر ضياؤه (فاستيقظا فشربا غبوقهما اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاه ورجعت فخرج عننا ما نحن فيه من هذه الصخرة فانقرضت شيئاً لا يستطيعون الظهور) منه (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال الآخر اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس الى فأردتها عن نفسها) أي بسبب نفسها أو من جهتها والعموى والمسقى على نفسها أي مستعملة عليها وهو كناية عن طلب الجماع (فامتنعت مني حتى أملت) أي نزلت (بها سنة من السنين) المقسطة فاجوبتها (لجاءتني فاعطيتها عشرين ومائة دينار) وفي البيوع مائة دينار أو التخصيص بالعدد

لا ينافي الزيادة أو المائة كانت بالمائة أو العشرون تبرعاً منه كرامة لها (على أن تخلى بيني وبين نفسي ما ففعلت) ذلك (حتى إذا قدرت عليها) وفي رواية فلما قدمت بين رجاها (قالت لأجل لك) بفتح الهمزة وبضمه من الإحلال (أن ترض الخاتم الابحثة) أي لا يحصل لك إزالة البكارة إلا بالإحلال وهو التكاثر الشرعي المذموم للوطء (فتخرجت) أي تجنبت واحتترزت من الإثم الناشئ (من الوقوع عليها) بغير حق (فانصرفت عنها وهي أحب الناس إلى وتركزت الذهب الذي أعطيتها) قال العيني وفي رواية أبي ذر التي والذهب يذكرون وث (اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاءاً ١١٥ وجهك فافرج عنا ما نحن فيه) أي من هذه

الصخرة (فانقرجت الصخرة غير

أنهم لا يستطيعون الخروج منها

قال النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم) وقال الثالث اللهم ام

استأجرت أجراً) بضم الهمزة

جمع أجير (فاعطيتهم أجراً غير

رجل واحد) منهم (ترك) أجره

(الذي له وذهب فتمسرت) أي

كثرت (أجره حتى كثرت منه

الاموال فجاءني بعد حين فقال

يا عبد الله أدى إلى أجري) بيا

ثابتة بعد الدال والصواب

حذفها (فقلت له كل ما ترى من

أجرك) وفي رواية من أجلك

(من الإبل والبقر والغنم

والرقيق) بيان لقوله ما ترى

(فقال يا عبد الله لا تسهزئي بي)

بجزو ما على الأمر (فقلت له

إني لا أستهزئي بك فاخذه كله

فاستأفه فلم يترك منه شيئاً اللهم فان

كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك

فاخرج عنا ما نحن فيه) من هذه

الصخرة (فانقرجت الصخرة

نخرجوا) من الغار (يعشون)

وقد تعقب المهلب البخاري بأنه

ليس في الحديث دليل لما ترجم له

فان الرجل انما التجري أجراً بغيره ثم اعطاه له على سبيل التبرع فانه انما كان يلزمه قدر العمل خاصة انتهى (عن أبي سعيد

رضي الله عنه) سعد بن مالك الخدري (قال انطلق نحر) هو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الرجال لكن عند ابن ماجه أنهم كانوا

ثلاثين وكذا عند الترمذي ولم يسم أحد منهم وعنده أحمد بن حنبل في نسخة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثين رجلاً (من أصحاب

النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم في نسخة سافروها) أي في سرية علياً أبو سعيد الخدري كما عنده الدارقطني ولم يعينها أحد من أهل

المغازي فيما وقف عليه الحافظ ابن جرير رحمه الله (حتى نزلوا) أي ليلاً كما في الترمذي (على من أحباه العرب) قال في الفتح

الحديث وهو مختصر بحدوث معاذ المذكور وأما ما ادعاه امام الحرمين حاكياً لذلك عن العلماء وتبعه الغزالي ان حجر معاذ لم يكن من جهة استدعاء غمراته بل الاشبه به انه جرى باستدعائه فقال الحافظ انه خلاف ما صح من الروايات المشهورة في المراسيل لا يداود التصريح بان الغمراء التمه واذلك قال وأما ما رواه الدارقطني ان معاذ أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلمه ليكلم غمراته فلاحظ فيه ان ذلك لالتماس الحجر وانما فيه طلب معاذ الرفق منهم وبيد ان يجتمع الروايات انتهى وقد روى الحجر على المديون واعطاء الغمراء ماله من فعل عمر كافي الموطأ والدارقطني وابن أبي شيبه والبيهقي وعبد الرزاق ولم ينقل انه أنكر ذلك عليه أحد من الصحابة

• (باب الحجر على المذنب) •

عن عروة بن الزبير قال ابتاع عبد الله بن جعفر بيعة فافق على رضى الله عنه لاثنتين عثمان

فلا حجرن عليك فأعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال ما شريكك في بيعتك فأتى عثمان رضى

الله عنهم فقال تعال أجبر على هذا فقال الزبير أنا شريكك فأتى عثمان أجبر على رجل

شريكك الزبير ورواه الشافعي في مسنده) هذه القصة رواها الشافعي عن محمد بن الحسن

عن أبي يوسف القاضي عن هشام بن عروة عن أبيه وأخرجها أيضاً البيهقي وقال يقال

ان أبا يوسف قد رده وليس كذلك ثم أخرجهما من طريق الزهري المدي القاضى عن

هشام بن عروة ورواه أبو عبيد في كتاب الاموال من عثمان بن مسعود عن حماد بن زيد عن

هشام بن عثمان عن ابن جعفر عن عثمان بن جعفر عن عثمان بن جعفر عن عثمان بن جعفر عن عثمان بن جعفر

أخيه عن عثمان بن جعفر عن عثمان بن جعفر عن عثمان بن جعفر عن عثمان بن جعفر عن عثمان بن جعفر

يغلي وقد ساق النص البيهقي فقال اشترى عبد الله بن جعفر أرضاً بسخة فباع ذلك علماً

عليه السلام فعزم على ان يسأل عثمان الحجر عليه فجاءه عبد الله بن جعفر الى الزبير فذكر

ذلك له فقال الزبير أنا شريكك فلا سأل على عثمان الحجر على عبد الله بن جعفر قال كيف

أجبر على من شريكك الزبير وفي رواية للبيهقي أن الثمن سقاة ألف وقال الرافي الثمن

ولا تون ألفاً قال الحافظ لعنه من غلط النسخ والصواب يستين يعني ألفاً انتهى وروى

القصة ابن حزم فقال يستين ألفاً قد استدلل به هذه الواقعة من أجازا الحجر على من كان سيئ

فان الرجل انما التجري أجراً بغيره ثم اعطاه له على سبيل التبرع فانه انما كان يلزمه قدر العمل خاصة انتهى (عن أبي سعيد

رضي الله عنه) سعد بن مالك الخدري (قال انطلق نحر) هو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الرجال لكن عند ابن ماجه أنهم كانوا

ثلاثين وكذا عند الترمذي ولم يسم أحد منهم وعنده أحمد بن حنبل في نسخة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثين رجلاً (من أصحاب

النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم في نسخة سافروها) أي في سرية علياً أبو سعيد الخدري كما عنده الدارقطني ولم يعينها أحد من أهل

المغازي فيما وقف عليه الحافظ ابن جرير رحمه الله (حتى نزلوا) أي ليلاً كما في الترمذي (على من أحباه العرب) قال في الفتح

ولم أفت على تعيين الحى الذى نزلوا به من أى القبائل هم (فاستضافوهم) أى طلبوا منهم الضيافة (قابوا ان يضيفوهم فلدغ)
 أى اسع مبيلا للمفعول (سيد ذلك الحى) أى به قرب كفى الترمذى ولم يسم سيد الحى (فسعوا له بكل شئ) مما جرت العادة ان
 يتداووا به من لدغة العقرب وفى رواية الكشي فى فشفو أى طلبوا له الشفاء أى عالجوه بما يشفيه وقد زعم السفاقي أنها
 بصيف (لا ينفعه شئ) فقال بعضهم (لبعض) لو أنتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا عندكم لعل له أن يكون عند بعضهم شئ يداويه
 (فأتوهم فقالوا يا أيها الرهط ان سيدنا لدغ ١١٦ وسعينا له بكل شئ لا ينفعه) وفى رواية معبد بن سيرين ان الذى جاءهم

جارية منهم ففعل على أنه كان
 معها غيرها (فهل عند أحد منكم
 من شئ) زاد أبو داود من هذا
 الوجه ينفع صاحبنا وزاد البزار
 فقالوا لهم قد بلغنا ان صاحبكم
 جاء بالنور والشفاء قالوا نعم (فقال
 بعضهم) هو أبو سعيد الخدري
 كفى بعض روايات مسلم (نم والله
 انى لا رقى ولكن والله لقد
 استشفناكم فلم تضيفونا فانا
 براق لئكم حتى تجعلوا لنا جعلا)
 بضم الجيم وسكون العين ما يعطى
 على العمل (فصالحوهم) أى
 وافقوهم (على قطيع من الغنم)
 وفى رواية النسائي ثلاثون شاة
 وهو مناسب لعدد السرية كما مر
 فكانهم اعتبروا عددهم فجعلوا
 لكل واحد شاة (فانطلق) الرافى
 الى الملدوغ وجعل (يتقل عليه)
 أى ينفع نفسه معه أدنى بزق قال
 ابن أبي جيرة فى جملة النفوس محل
 التقل فى الرقية بهـ القرارة
 تحصل بركة الرقى فى الجوارح
 التى يمر عليها فتصل البركة فى الرقى
 الذى يتقله (ويقرا الحمد لله رب
 العالمين) الفاتحة الى آخرها وفى

التصرف وبه قال على عليه السلام وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن جعفر
 وشريح وعطاء الشافعى ومالك وأبو يوسف ومحمد هكذا فى البصر قال فى الفتح والجهود
 على جواز الجرع على الكبير وخالف أبو حنيفة وبهض الظاهرية ووافق أبو يوسف
 ومحمد قال الطحاوى ولم أر عن أحد من الصحابة منع الجرع على الكبير ولا عن التابعين
 الا عن ابراهيم وابن سيرين ثم حكى صاحب البحر عن العترة أنه لا يجوز سلطة او عن أبي
 حنيفة أنه لا يجوز أن يسلم اليه ماله بعد خمس وعشرين سنة ولهم ان يجيبوا عن هذه
 القصة بأنها وقعت عن بعض من الصحابة والخجعة انما هو اجماعهم والاصل جواز
 التصرف لكل مالك من غير فرق بين أنواع التصرفات فلا يمنع منها الا ما قام الدليل
 على منعه ولكن الظاهر ان الجرع على من كان فى تصرفه نفسه كان أمرا معروفا
 عند الصحابة مألوفا بينهم ولو كان غير جائزا لذكره بعض من اطالع على هذه القصة
 وان كان الجواب من عثمان رضى الله عنه عن على عليه السلام بأن هذا غير جائز وكذلك
 الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الامر غير جائزا لكان لهما عن تلك الشركة
 من دوحه والعجب من ذهب العترة الى عدم الجواز مطلقا وهذا امامهم وسيدهم
 أمير المؤمنين على كرم الله وجهه يقول بالجواز مع كون أكثرهم يجهل قوله بحجة تبعة
 يجب المصير اليها وتصلح لمعارضة المرفوع واما اعتذار صاحب البحر عن ذلك بان عليا
 عليه السلام لم يفعل ذلك فى غايته من السقوط فان الجرع لو كان غير جائزا لذهب الى
 عثمان وسأل منه ذلك واما اعتذاره أيضا بان ذلك اجتهاد فحاشا لمساكنى عليه فى كثير
 من الاجتهادات من الجزم بان قول على حجة من غير فرق بين ما كان للاجتهاد فيه مصرح
 وما ليس كذلك على ان ما لا مجال للاجتهاد فيه لافرق فيه بين قول على عليه السلام وغيره
 من الصحابة ان له حكم الرفع وانما محل النزاع بين أهل البيت عليهم السلام وغيرهم
 فيما كان من موطن الاجتهاد وكثيرا ما ترى جماعة من الزيدية فى مؤلفاتهم يجزمون
 بحجة قول على عليه السلام ان وافق ما يذهبون اليه ويعتدرون عنه ان خالف بأنه
 اجتهاد لا حجة فيه كما يقع منهم ومن غيرهم اذا وافق قول أحد من الصحابة ما يذهبون
 اليه فانهم يقولون لا تخاف له من الصحابة فكان اجماعا ويقولون ان خالف ما يذهبون
 اليه قول صحابي لا حجة فيه وهكذا يحتجون باقية المصلى الى الله عليه وآله وسلم ان كانت

رواية جابر ثلاث مرات وفى رواية الامش سبع مرات والحكم للزائد (فكانما نشط) أى حل (من عقار) موافقة

بكسر العين حبل يشديه ذراع البهية لكن قال الخطابي ان المشهور أن يقال فى الحل انشط بالهمزة وفى العقد انشط وقال ابن
 الاثير وكثيرا ما يجيىء فى الرواية كانما نشط من عقار وليس بصحيح يقال نشطت العقدة اذا عقتها وانشطت اذا حلتها وفى
 القاموس كالصاح كنصر عده كنشطه وانشطه وحله ونقل فى المصابيح عن الهروى أنه رواه كانما أنشط وعن السفاقي أنه
 كذلك فى بعض الروايات ههنا (فانطلق) الملدوغ حال كونه (عشى وما به قلبه) بهركات أى حله ومعنى بذلك لان الذى تصيبه

ينقلب من جنب الى جنب ليهلم موضع الدائمة ونقل من خط الدباطى انه داما خوذ من القلاب ياخذ البعير فيشتكي منه قلبه فيموت من يومه (قال قافوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه) وهو الثلاثون شاة (فقال بعضهم اتسموا فقال الذي رقى لاتفعلاوا) ما ذكرتم من القصة (حتى نأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنذكر له الذي كان) من أمرنا هذا (فننظر ما يأمرنا) به فنتبعه وفي رواية الا عشم فلما قبضنا الغنم عرض في انفسنا منها شيء (فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المدينة (فذكروا له) القصة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٧ للراقى (وما يدريك أنها) أى الفاتحة (رقية)

بضم الراء وسكون القاف وعند الدار قطنى وما علمك أنها رقية قال حق أأتى الى فى روى (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (قد أصبتم) فى الرقية أوفى نوقفكم عن التصرف فى الجعل حتى استاذنتمونى أو أعم من ذلك (اتسموا) الجعل بينكم (واضربوا) أى اجعلوا (لى معكم) منه (سهما) أى نصيبا والامر بالقصة من باب مكارم الاخلاق والا فالجميع للراقى وانما قال اضربوا تطييبا لقلوبهم ومبالغة فى أنه حلال لا شبهة فيه (فصحت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ومطابقته للترجمة واضحة قال ابن عباس مرفوعا حق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله وحيه هذا تمت الجمهور فى جواز الاجرة على تعليم القرآن ومنع ذلك الخفية فى التعليم لانه عبادة والاجر فيها على الله تعالى وهو القياس فى الرقى الا أنهم أجازوه فى الرقى لهذا الخبر وقال الشافعى لا يشترط المعلم على من يعلمه اجرة الا أن يعطى شيئا فليقبله وقال الحكم لم اسمع

موافقة للمذهب ويعدون عنها ان خالفت بانها غير معلومة الوجه الذى لاجله وقعت فلا تصلح للعبة فليكن هذا منك على ذكر فاته من المزايق التى يتبين عندها الانصاف والاعتداف وقد قدمنا التنبيه على مثل هذا ذكرنا ما فيه من التصدير عن الاعتدال بذلك ومن الأدلة الدالة على جواز الحجر على من كان بعد البخل أو غش التصرف قول الله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم قال فى الشافى السفهاء المبدرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينفعى ولا يدى لهم باصلاحها وتتميرها والتصرف فيها أو الخطاب الاولياء وأضاف الاموال اليهم لانهم من جنس ما يقيم به الناس معايشهم كما قال ولا تنقلوا أنفسكم فمما ملكت أيمانكم من قيماتكم المؤتمنات والدليل على أنه خطاب للاولياء فى أموال اليتامى قوله وارزقوهم فيها أو اكروهم ثم قال فى تفسير قوله تعالى وارزقوهم فيها واجعلوا مكنانا لرزقهم بأن تتجروا فيها وترجوا حتى تكون نذمتهم من الارباح لا من صلب المال فلا يأكلها الاتفاق وقيل هو أمر لكل أحد أن لا يخرج ماله الى أحد من السفهاء قريب أو اجنبى رجل أو امرأة يعلم أنه يضعه فيما لا ينفعى ويسد ما انتهى وقد عرفت به هذا عدم اختصاص السفهاء المذكورين بالصبيان كما قال فى الجرحانه تخصيص ما تملكه الميعة بالأخصص ومما يؤيد ذلك نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الاسراف بالماء ولو على نهر جار ومن المؤيدات عدم انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على قرابة حبان لما سألوه أن يحجر عليه ارضه ثبوت ذلك وقد تقدم الحديث بجمع طرقه فى البيع وقد استدلل على جواز الحجر على السفهاء أيضا برده صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذى تصدق بأحد نوابه كما أخرجه أصحاب السنن ومصحح الترمذى وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من حديث أبي سعيد وأخرجه الدار قطنى من حديث جابر وعما أخرجه أبو داود ومصحح ابن خزيمة من حديث جابر أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رد البيضة على من تصدق بها ولا مال له غيرها وبرده صلى الله عليه وآله وسلم عتق من اعتق عبدا لله عن دبر ولا مال له غيره كما أشار الى ذلك البخارى وترجم عليه باب من رد أمر السفهاء والضعيف العقل وان لم يكن يحجر عليه الامام زمن جلة ما استدلل به على الجواز قول ابن عباس وقد سئل متى ينقض يثم اليتيم فقال لعمرى ان لرجل اتعبت لحيمته والله لضعيف

أحدا من الفقهاء كره اجر المعلم وأعطى الحسن البصرى دراهم عشرة أجرة المعلم ولم ير ابن سيرين باجر القسام بأى اذا كان بغير اشتراط اما مع الاشتراط فكان يكرهه وقال ابن سيرين كان يقلل السهت الرشوة فى الحكم وكانوا يعطون الاجرة على انخرص أى نظارص الثمرة وحمل بعضهم الاجر فى هذا الحديث على الثواب وشيخ القصة التى فى الحديث بأى هذا التأويل وادعى بعضهم نسخه بالاخبار الواردة فى الوعيد على أخذ الاجرة على تعليم القرآن وقد رواها أبو داود وغيره وتعب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال وبأن الاجاديت القاضية بالمنع وقائع محتملة للتأويل لتوافق الاجاديت الصحيحة بحديث الباب

وبأنهم ساءلوا قوم به الحجة فلا تقوى على معارضة ما في الصحيح وقد عرفت مما سبق أنها تنتمض للاحتجاج على المطلوب والجمع ممكن إما بجملة الاجراء المذكور على الشواب ويرد بان سباق القصة يابى ذلك أو المراد أخذ الاجر على الرقية فقط كما يشعر به السياق فيكون محضه بالأحاديث القاضية بالمنع أو يحصل الاجر هنا على عمومه فيشمل الاجر على الرقية والتلاوة والتعليم ويخص أخذها على التعليم بالأحاديث المتقدمة ويجوز ما عداه وهذا أظهر وجوه الجمع فينبغي المصير إليه قاله الامام في نيل الاوطار والسبيل الجرار وفي هذا الحديث اذ رجاله ١١٨ كما هم مذكورون بالكفى وهو غريب جدا وكاهم بصريون غير أبي عروانة

فواسطى وأخرجه البخارى أيضا في الطب وكذا لم وأخرجه أبو داود وفيه وفي البيوع والترمذى فيه وكذا النسائي وابن ماجه في التجارات قال الحافظ ابن حجر وفي الحديث جواز الرقية بكتاب الله ويتحقق به ما كان بالذكر والدعاء المأثور وكذا غير المأثور مما لا يخالف ما في المأثور وأما الرقى بما سوى ذلك فليس في الحديث ما يثبت ما يثبت ولا ينفيه وفيه مشروعية الضيافة على أهل البوادي والنزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراعية وفيه مقابلة من امتنع من المكرمه بغير صنعه لما صنعه الصحابي من الامتناع من الرقية في مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم وهذه طريقة موسى عليه السلام في قوله لو شئت لخذت عليه أجرا ولم يذخر الخضر عن ذلك الا بامر خارجي عن ذلك وفيه أيضا ما ياتزمه المشرع على نفسه لان آباؤه يد التزم أن يرقى وان يكون الجعل له ولا صحابه وأمره النبي صلى الله

الاستدلال نفسه ضعف العطاء فاذا أخذ لنفسه من ما لم يأخذ للناس فقد ذهب عنه اليتم حكاية في الفتح والحكمة في الطبر على السفيه ان حفظ الاموال حكمة لانها مخلوقة للانتفاع بها بالاتباع ولهذا قال تعالى ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين قال في البحر فصل والسفه المقتضى للسر عند من أثبتته وصرف المال في الفسق او فيما لا مصلحة فيه ولا غرض ديني ولا دنيوي كشر ما يساوى درهمين بمائة لاصرفه في أكل طيب ولبس نفيس وفاخر المشهور لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآية وكذا لو أنفقته في القرب انتهى

• (باب علامات البلوغ) •

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل رواه أبو داود • وعن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأما ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأما ابن خمس عشرة فاجازني رواه الجماعة • وعن عطية قال عرضنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم قرظة فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله وكنت ممن لم ينبت فخلى سبيلي رواه الجماعة وصححه الترمذى وفي لفظ من كان محتلما أو انبت عانته قتل ومن لا ترك رواه أحمد والنسائي • وعن مرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم والشرخ الغلمان الذين لم ينبتوا رواه الترمذى وصححه حديث علي عليه السلام في اسناده يحيى بن محمد المدني الحارثي منسوب الى الحارث الجهم والراء المهمل بلدة على الساحل بالقرب من مدينة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال البخارى يتكلمون فيه وقال ابن حبان يجب التمسك عما انفرد به من الروايات وقال العقيلي لا يتابع يحيى المذكور على هذا الحديث وفي الخلاصة أنه وثقه الهبلى وابن عدى قال المنذرى وقد روى هذا الحديث من رواية جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وليس فيها شيء يثبت وقد أعل هذا الحديث أيضا عبد الحق وابن القطان وغيرهما وحسنه النووي مقسكا بسكوت أبي داود عليه ورواه الطبراني في الصغير بسند آخر عن علي عليه السلام ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده وأخرج نحوه الطبراني

عليه وآله وسلم بالوفاء بذلك وفيه الاشتراك في الموهوب اذا كان أصله مملوكا وجواز طلب الهدية ممن في يدهم رغبته في ذلك واجابته اليه وفيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحل وترك التصرف فيه اذا عرضت فيه شبهة وفيه الاجتهاد عند فقد النص وعقامة القرآن في صدور الصحابة خصوصا القاتحة وفيه أن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو في يده منعه عن قسم له لان أولئك منعوا الضيافة وكان الله قسم للصحابة في مالهم نصيبا فنعوهم فسبب لهم لدغ العقرب حتى سبق لهم ما قسم لهم وفيه الحكمة بالافسة حيث اختص بالعقاب من كان رأسا في المنع لان عادة الناس الاتجار بما كبرهم

فلما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم جزاء وفاء انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما) ما قال غيبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عيب الفعل) بفتح العين وسكون السين والفعل الذي كرم من كل حيوان فرسا كان أو تيساً أو جمل أو غيره ذلك والمعنى غيبي عن كراته والمشهور في كتب الفقه أن عيب الفعل ضرابه وقيل أبجرة ضرابه وقيل ماؤه وعلى الثاني أي أبجرة الجماع جرى المؤلف ويؤيده حديث جابر بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رواية الشافعي غيبي عن عيب الفعل والحاصل أن بذل المال عوضاً عن الضراب إن كان ١١٩ بهما باطل قطعاً لأن ما الفعل غير مفهوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وكذا أن كان الجارة على الأصح ويجوز أن يهمل صاحب النسخ صاحب الفعل شيئاً على سبيل الهدية لما روى الترمذي وقال حسن غريب من حديث أنس أن رجلاً من كلاب سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عيب الفعل فقال يا رسول الله أنا طرقت الفعل فنكحتم فرخص في الكرامة وهذا مذهب الشافعي والجمهور وقال المصنف في الكرامة وهو أن يستأجر منه فله ضرب الأنثى حتى تحمل ولا تنكح في جهالة ذلك لأنها قد تحمل من أول مرة فيغيب من صاحب الأنثى وقد لا تحمل من عشرين مرة فيغيب صاحب الفعل فإن استأجره على نزوات معلومة ومدة معلومة جاز قال في نيل الأوطار والأحاديث ترد عليه - م لأنها صادقة على الجارة قال صاحب الأفعال عيب الرجل عيباً كثيراً منه فلا ينزوه

في الصغير عن حنظلة بن حذيفة عن جده واسناده لا بأس به وأخرج نحوه أيضاً ابن عدي عن جابر وحديث ابن عمر زاد فيه البيهقي وابن حبان في صحيحه بعد قوله لم يجزني ولم يرني بلغت وبعد قوله فاجازني ورأيت بلغت وقد صحح هذه الزيادة أيضاً ابن خزيمة وحديث عطية القرظي صحيحه أيضاً ابن حبان والحاكم وقال على شرط الصحيحين قال الحافظ وهو كما قال الأئمة ما لم يخرج بالعطية وماله إلا هذا الحديث الواحد وقد أخرج نحوه حديث عطية الشيجان من حديث أبي سعيد بلفظ فكان يكشف عن مؤثر المراهقين في أنثى منهم قتل ومن لم ينبت جعل في الذراري وأخرج البزار من حديث سعد بن أبي وقاص - حكم على بني قريظة أن يقتل منهم كل من جرت عليه المراسي وأخرج الطبراني من حديث أسلم بن جبير الأنصاري قال جعلني النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أسارى قريظة فكنت أنظر في فرج الغلام فإن رأيته قد أنبت ضربت عنقه وإن لم أره قد أنبت جعلته في مفاتيح المسلمين قال الطبراني لا يروى عن أسلم إلا بهذا الإسناد قال الحافظ وهو ضعيف وحديث سمرة أخرجه أيضاً أبو داود وهو من رواية الحسن عن سمرة وفي معجمه منه مقال قد تقدم وفي الباب من أنس عند البيهقي بلفظ إذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله وما عليه وأقيمت عليه الحدود قال في التلخيص وسنده ضعيف وعن عائشة عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم بالنظر رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الجنون حتى يفيق وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وأحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة عن علي عليه السلام من طرق وفيه قصة جرت له مع عرقلة البصري في الطريق عن أبي ظبيان عنه بالحديث واقصة ومنها عن أبي ظبيان عن ابن عباس وهي من رواية جرير بن حازم عن الأعمش عنه وذكره الحاكم عن شعبة عن الأعمش كذلك لكنه وقفه وقال البيهقي تفرد جرير بن حازم قال الدارقطني في العلل وتفرد به عن جرير عبد الله بن وهب وخالفه ابن فضال ووكيع فرواه عن الأعمش موقوفاً وكذا قال أبو حصين عن أبي ظبيان وخالفهم عمار بن رزيق فرواه عن الأعمش ولم يذكر فيه ابن عباس وكذا قال عطية ابن السائب عن أبي ظبيان عن علي وعمر رضي الله عنهما مرفوعاً قال الحافظ وقول وكيعة وابن فضال أشبه بالصواب وقال النسائي حديث أبي حصين أشبه بالصواب. ورواه أيضاً أبو داود من حديث أبي

ولا يصح القياس على تأقيح النخل لأن ما الفعل صاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التأقيح انتهى قال في الفتح وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازها فان أهدي للمعبر هدية من المستعير بغير شرط جاز انتهى وقد ورد الترغيب في أطراف الفعل أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي بصير عن فروة عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في البيوع أقول هذا آخر كتاب الأجوبة في قوله تعالى في قصة موسى وشعب عليه السلام يا آتيت استأجره دلالة على مشروعية الاجارة مطلقاً ومشرعية بتسليم نفسه للخدمة وتدل أيضاً على أنه ان أطلق الخدمة

فهي محمولة على المتعارف ولا يضرها الجهة في الجملة وهي تجوز على كل عمل لم يمنع منة مانع شرعي لا إطلاق الأدلة الواردة في ذلك وتكون الاجرة معلومة عند الاستحجار لحديث أبي سعيد المتقدم فان لم تكن أجرة معلومة استحق الاجير مقداره له عند اهل ذلك العمل وهو الاقرب الى العدل وقد ورد النهي عن كسب الحرام ومهر البغي وحلوان الكاهن واجرة المؤذن وقفيز الطحان ويجوز الاستحجار على تلاوة القرآن ويحذر ان يكرى العين مدمة معلومة باجرة معلومة ومن ذلك الارض بشرط ما يخرج منها ومن افسد ما استوفى عليه او اتلف ١٢٠ ما استاجر ضمن الحديث على اليد ما اخذت حتى تؤديه اخرجها احمد واصحاب

السنن والحاكم وصححه ومجمل
بسط ذلك كتب الفروع والله اعلم
(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الخوالات)

بالجمع وفتح الحاء وقد تكسر جمع
حواله مشتق من التحويل او
من الخوول يقال حال عن الهد
اذا انتقل عنه حولا وهي
عند الفقهاء نقل دين من
ذمة الى ذمة اخرى واختلفوا
هل هي بيع دين بدين رخص
فيه فاستثنى من النهي عن
بيع الدين بالدين او هي استيفاء
وقيل هي عقد ارفاق مستعمل
ويشترط في صحته ارضا المبيع
بلا خلاف والتمثال عند الأكثر
والتمال عليه عند بعض من
ويشترط أيضا تماثل الحقيقتين في
الصفات وأن يكون في شيء معلوم
ومنه من خصها بالنقد دين
ومنعها في الطعام لانها لا يبيع
طعام قبل أن يستوفى (عن
أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
مطل) المديان (الغنى) القادر
على وفاء الدين ربه بعد استحقاقه

الضحى عن علي عليه السلام بالحديث دون القصة وأبو الضحى قال أبو زرعة حديثه
عن علي مرسل ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن يزيد عن علي قال أبو زرعة وهو
مرسل أيضا ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري قال أبو زرعة أيضا وهو
مرسل لم يسمع الحسن من علي شيئا وروى الطبراني عن أبي ادريس الخولاني قال أخبرني
غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان ومالك بن شداد وغيرهما
فذكر نحوه وفي اسناده يزيد بن سنان وهو مختلف فيه قال الحافظ وفي اسناده مقال في
اتصاله ورواه الطبراني أيضا من طريق مجاهد عن ابن عباس واسناده ضعيف كما قال
الحافظ قوله لا يتم بعد احتلام استدلاله على أن الاحتلام من علامات البلوغ وتعقب
بأنه بيان أغاية مدة البتة وارتناع البتة لا يستلزم البلوغ الذي هو مناط التكليف لان
البتة يرتفع عند ادراك الصبي اصالح دنياه والتكليف انما يكون عند ادراكه لمصالح
آخريه والاولى الاستدلال بما رقع في رواية لاحد وابي داود والحاكم من حديث علي
عليه السلام بالنظر وعن الصبي حتى يحتمل ويؤيد ذلك قوله في حديث عطية فن كان محتال
وقد حكى صاحب البحر الاجماع على أن الاحتلام مع الانزال من علامات البلوغ في
الذكر ولم يجعله المنصور بالله علامة في الاثني قوله ولا سمات الخ الصمات السكون قال
في القاموس وما ذقت صماتا كصاحب شيبان لا صمت يوم الى الليل أى لا صمت يوم تام
انتهى قوله فلم يجزنى وقوله فاجزنى المراد بلا جازة الاذن بالخروج للقتال من اجازته اذا
أمضاه وأذن له لامن الجائزة التي هي العطية كما فهمه صاحب ضوء النهار وقد استدلل
بحديث ابن عمر هذا من قال ان مضي خمس عشرة سنة من الولادة يكون بلوغا في الذكر
والاثنى واليه ذهب الجمهور وتعب ذلك الطحاوى وابن القصار وغيرهما بأنه لا دلالة في
الحديث على البلوغ لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتعرض لاسمه وان فرض خطأ وذلك
بإل ابن عمرو رده هذا التعقب مذكرنا من الزيادة في الحديث أعني قوله ولم يرفى بلغت
وقوله ورأى بلغت والظاهر أن ابن عمر لا يقول هذا مجرد الظن من دون ان يصدر منه
صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على ذلك وقال ابو حنيفة بل مضي ثمان عشرة سنة للذكر
وسبع عشرة للاثني قوله فيمكن من أن ثبت الخ استدلاله من قال ان الانبات من علامات
البلوغ واليه ذهبت الهاديوية وقيدوا ذلك بأن يكون الانبات بعد التسع وتعقب بأن قيل

(ظلم) محرم عليه وخروج بالغنى العاجز عن الوفاء والمطل أصله المد والمراعاة هنا ناخير ما استحق أداءه من
بغير عذر ولفظ المطل يشعر بتقدم الطلب فيؤخر خدمته ان الغنى لو أخر الدفع مع عدم طلب صاحب الحق له لم يكن ظالما قال
امام الحرمين والسهماني وعز الدين بن عبد السلام لا يجب الاداء الا بعد الطلب وهو مفهوم قبيح في التنوير في التفليس
بالطلب والجمهور على انه من اضافة المصدر للمفعول والمعنى انه يحرم على الغنى التاخير ان يطالب بالدين بعد استحقاقه بخلاف
العاجز وقيل هو من اضافة المصدر للمفعول والمعنى انه يجب وفاء الدين وان كان مستحقه غنيا ولا يكون سببا لتأخير حقه عنه

واذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى قال الحافظ زين الدين العراقي وهذا فيه تعسف ونكاف وقال الحافظ ابن حجر ولا يخفى بعد هذا التأويل قال الحافظ في الفتح وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذي عليه حاضر اعنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلاً أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقاً وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب والا فلا انتهى قال الشوكاني في نيل الأوطار ولظاهر الأول لأن القادر على التكسب ليس على الوجوب إنما هو عليه فقط لأن تعاقب الحكم بالوصف مشعر بالعالية ١٢١ انتهى وعند الفسائي وابن ماجه

المطل ظلم والمعنى أنه من الظلم وأطلق ذلك للمبالغة في التمييز من المطل (فاذا أتبع أحدكم مبيئاً للمفعول (على ملى) قال الكرماني الملى كالمعنى لفظاً ومعنى وقال الخطابي أنه في الأصل بالهمز وضبطها الزكشي أيضاً بالهمز من الملاءة قال في المصابيح وظاهره أن الرواية كذلك فيمنعني تحريرها ولم نظفر بشئ قال القسطلاني والذي في الفرع وجميع ما وقف عليه من الأصول المعتمدة بدون الهمز وهو الذي روينا وقال الحافظ في الفتح والملى بالهمز مأخوذ من الأملاء يقال ملأ الرجل بضم اللام أى صار ملياً وقال الكرماني الملى كالغنى لفظاً ومعنى فاقضى أنه بغير همز وليس كذلك فقد قال الخطابي أنه في الأصل بالهمز ومن رواه بتركة كما فقد سمع له انتهى وقال الشوكاني في نيل الأوطار قيل هو بالهمز وقيل بغير همز ويدل على ذلك قول الكرماني الملى كالغنى لفظاً ومعنى وقال الخطابي الخوذة كرهه الجملة عتب

من أنبت ليس لأجل التكليف بل لدفع ضرره ليكون منظمه للضرر كقتل الحية ونحوها ورد هذا التعقب بأن القتل لمن كان كذلك ليس إلا لأجل الكفر لا لدفع الضرر والحديث أصرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وطالب الإيمان وإزالة المانع منه فرع التكليف يؤيده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغزو إلى البلاد البعيدة كتمولنو وأمر بغزو أهل الأقطار الثانية مع كون الضرر بمن كان كذلك مأموناً وكون قتال الكفار لكفرهم هو مذهب طائفة من أهل العلم وذهبت طائفة أخرى إلى أن قتالهم لدفع الضرر والقول بهذه المقالة هو منشأ ذلك التعقب ومن القائلين بهذا الشيخ الإسلام ابن تيمية حفيد المصنف وله في ذلك رسالة قوله شرخهم بفتح الشين المججمة وسكون الراء المهملة بعدها خاء مججمة قال في القاموس هو أول الشباب انتهى وقيل هم الغلمان الذين لم يبلغوا وحده المصنف على من لم ينبت من الغلمان ولا بد من ذلك للجمع بين الأحاديث وإن كان أول الشباب يطلق على من كان في أول الأنبات والمراد بالأنبات المذكور في الحديث هو أنبات الشعر الأسود المتجدد في العانة لأن أنبات مطلق الشعر فانه موجود في الأطنال

(باب ما يحل لولي اليتيم من ماله بشرط العمل والحاجة)

(عن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً) نأيا كل بالمعروف إن أنزلت في ولي اليتيم إذا كان فقيراً أنه يأكل منه مكان قيامه عليه بالمعروف وفي لفظ أنزلت في والى اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله أن كان فقيراً كل منه بالمعروف أخرجاهما وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إني فقير ليس لي شيء ولي يتييم فقال كل من مال يتييمك غير مصرف ولا مبادر ولا متأمل رواه الخمسة إلا الترمذي ولا يترجم في سننه عن ابن عمر أنه كان يزكي مال اليتيم ويستقرض منه ويدفعه مضاربة حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود وأشار المنذرى إلى أن في أسناده عمرو بن شعيب وفي سماع أبيه من جده مقال قد تقدم التنبيه عليه وقال في الفتح أسناده قوى والآية المذكورة تدل على جواز كل ولي اليتيم من ماله بالمعروف إذا كان فقيراً ووجوب الاستعفاف إذا كان غنياً وهذا إن كان المراد

١٦ نيل خا ما قبلها يشعر بان الأمر بقبول الحوالة معطل بكون مطل الغنى ظماً قال ابن دقيق العيد وأهل السبب فيه أنه إذا تقرر كونه ظماً والظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه فيكون ذلك سبباً للأمر بقبول الحوالة عليه لأن به يحصل المقصود من غير ضرر المطل ويحتمل أن يكون ذلك لأن المولى لا يتعذر استيفاء الحق منه عند الامتناع بل يأخذ هذه الحاکم قهراً وبوفيه ففي قبول الحوالة عليه يحصل الغرض من غير مفسدة في الحق قال والمعنى الأول أرجح لما فيه من بقاء معنى التعليل بكون المطل ظماً وعلى هذا المعنى الثاني تكون العلة عدم وفاء الحق لا الظلم انتهى وعلى المعنى الأول اقتصر الرافعي وقال ابن

الرفعة في المطلب وهذا اذا كان الوصف بالغنى يعود الى من عليه الدين وقد قيل انه يعود الى من له الدين وعلى هذا الاحتجاج أن
يذكر في التقديرين الغنى انتهى قال البرماوى وقد يدعى ان في كل منهما بقاء التعديل بكون المطلب ظاهرا لانه لا بد في كل منهما من
حذف بذكره يحصل الارتباط فيقدر في الاول مطلق الغنى ظاهرا والمسلم في الظاهر بجمته في اتبع على غنى فينبغي أن يتبعه وفي
الثاني مطلق الغنى ظاهرا والظلم تزيلا للحكام ولا تفرق من اتبع على ملى فليست بجمع ولا يتبع من المطلق ويشبه كما قال الاذرى انه يعتبر
في استصحاب قبولها على ملى كونه وفيها ١٢٢ وكون ماله طيبا يخرج المماطل ومن في ماله شبهة (فليست بجمع) اذا أحيل بالدين

بالغنى والفقير في الآية ولي اليتيم على ما هو المشهور وقيل المعنى في الآية اليتيم أى ان
كان غنيا فلا يسرف في الانفاق عليه وان كان فقيرا فلا يطعمه من ماله بالمعروف فلا
يكون على هذا في الآية دلالة على الأكل من مال اليتيم أصلا وهذا التفسير رواه ابن
التين عن ربيعة ولا يكن المتعين المصير الى الاول لقول عائشة المذكور وقد اختلف أهل
العلم في هذه المسئلة فروي عن عائشة انه يجوز لأولى أن يأخذ من مال اليتيم قدر مما لته
وبه قال عكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل منه الا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال
عبد بن عمر وسعيد بن جبير ومجاهد اذا أكل ثم ايسر قضي وقيل لا يجب القضاء وقيل
ان كان ذهباً وفضة لم يجز له أن يأخذ منه شيئا الا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز
بقدر الحاجة وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس وبه قال الشعبي وأبو العباس وغيرهما
أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره وقال هو يوجب القضاء مطلقا واتصل به وقال
الشافعي يأخذ ذلك الأمرين من أجره ودفقته ولا يجب الرد على الصحيح عنده والظاهر
من الآية والحديث جواز الأكل مع القربى بقدر الحاجة من غير اسراف ولا تبذير
ولانائل والاذن بالا كل يدل اطلاقه على عدم وجوب الرد عند التمكن ومن ادعى الوجوب
فعليه الدليل قوله غير مسرف ولا مبادر وهذا مثل قوله تعالى ولانا كلوها اسرافا
وبادرا أى مسرفين ومبادرين كبر الايتام أولا اسرافكم ومبادرتكم كبرهم يفرطون
في انفاقهم اريفة ولون تنفق كما شئت من قبل ان يكبر اليتم فينتزعوها من أيدينا ولفظ
أيها داود وغير مسرف ولا مبادر قوله ولا متائل قال في القاموس أثل ماله تأثلا زكاه
وأصله وملكه عظمه والاهل كساهم أفضل كسوة وأحسن اليهم والرجل كثر ماله انتهى
والمراد هنا انه لا يدخر من مال اليتيم لنفسه ما يزيد على قدر ما يأكله قال في الفتح المتائل
بمنفعة ثم مثلثة مشددة بينهما موزة هو المتخذ والتائل اتخاذ أصل المال حتى كأنه عنده
قديم وأثله كل شئ أصله قوله انه كان يزكى مال اليتيم الخ فيه ان ولى اليتيم يزكى ماله
ويعامله بالقرض والمضاربة وما شابه ذلك

باب مخالطة الولي اليتيم في الطعام والشراب

(عن ابن عباس قال المائزات ولا تقربوا مال اليتيم الا بالحق هي أحسن عزلوا أموال
اليتامى حتى جعل الطعام يفسد واللعن يمتن فذكر ذلك للأنبي صلى الله عليه وسلم وآله

الذى له على مؤثر فليعتل ندبا
قال في الفتح الامر للاستصحاب
عنه الجهور ورواهم من نقل فيه
الاجماع وقيل هو أمر باحة
وارشاد وهو شاذ وجهه أكثر
الحنا بلة وأبو ثور وابن جرير وأهل
الظاهر على ظاهره وبعبارة
الخرق ومن أحيل بحقه على ملى
فواجب عليه أن يحتال واليه
مال البخارى حيث قال اذا أحيل
على ملى فليس له رد وقوله ظلم
يشعر بكونه كبيرة والجهور على
ان فاعله يفسق لكن هل يثبت
فسقه مرة واحدة أم لا قال
الذوى مقتضى مذهبنا التكرار
ورده السبكي في شرح المنهاج
بان مقتضى مذهبنا عدمه
واستدل بان منع الحق بعد
طلبه واتقاء المذنب عن أدائه
كما الغصب والغصب كبيرة
وتسميته ظلما يشعر بكونه كبيرة
والكبيرة لا يشترط فيها التكرار
لكن لا يحكم عليه بذلك الا بعد
أن يظهر عدم عذره انتهى
واختلفوا هل يفسق بالتأخير مع
القدرة قبيل لطلب أم لا قال في

الفتح والذي يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لان المطلب يشعر به ويدخل في المطلب كل من لزمه حق فنزلت
كالزوج لزوجته والسيد لعبده والحاكم لرحمته وبالعكس واستنبط منه ان المعسر لا يجلس ولا يطالب حتى يوسر قال الشافعي
لو جازت مؤاخذه لكل ظلما والقرض انه ليس بظالم للجزء وقال بعض العلماء انه لا يجلس به وقال آخرون له أن يلزمه
واستدل به على ان الحوالة اذا صحت ثم تعذر القرض بحدوث حادث كوث أو فاس لم يكن للمعتال الرجوع على المهيمل لانه لو كان
له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة فلما شرطت علم انه انتقل اتقا لا الرجوع له كما لو عوضه عن دينه بعوض ثم تلف العوض

في يد صاحب الدين فليس له رجوع وقال الحنفية يرجع عند التعذر وشبهوا الضمان واستدل به على ملازمة المماطل والزامه يدفع الدين والتوصل اليه بكل طريق وأخذ منه قهرا واستدل به على اعتبار رضا الهيل والاحتال دون الحال عليه لكونه لم يذكري الحديث وبه قال الجمهور وعن الحنفية أيضا وبه قال الاصطخري من الشافعية وفيه الارشاد الى ترك الأسباب القاطعة لاجتماع القلوب لانه زجر عن المماطلة وهي تؤدى الى ذلك والله أعلم والحديث أخرجه أيضا في الحواله وسلم في البيوع وكذا النسائي والترمذي وابن ماجه (عن سلمة بن الأكوع) ١٢٣ سنة ثمان المدي ثم دعيعة الرضوان (رضي الله عنه) انه

(قال كتاب لوساء عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ أتى بجنازة فقالوا صل عليها) يا رسول الله قال في الفتح لم أقف على اسم صاحب الجنازة ولا على الذي بعده وفي حديث جابر عند الحاكم مات رجل فغسلناه وكفناه وحفظناه ووضعناه حيث توضع الجنازة عند مقام جبريل ثم أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم به (فقال هل عليه) أي على الميت (دين) لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان قبل أن تنفع عليه القنوج اذ أتى محمد بن لا وفاقه لدينه قال لا صحابه صلوا عليه ولا يصلي هو عليه فحذيراهن الدين وزجرهن المماطلة (قالوا لا) دين عليه (قال فهل ترك شيئا قالوا لا) أي لم يترك شيئا (فصل عليه) زاده الله شرفا لدية (ثم أتى بجنازة أخرى فقالوا يا رسول الله

فتركت وانفخ الطومر فآخو انكم والله يعلم المصالح قال في الطومر رواه أحمد والفسافي وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي اسناد عطاء بن السائب وقد تفرد بوضله وفيه مقال وقد أخرج له البزارى مقرنا وقال أيوب ثقة وتكلم فيه غيره واحد وقال الامام أحمد من سمع منه قديما فهو صحيح ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيئا ووافقه على ذلك يحيى بن معين وهذا الحديث من رواية جوير بن عبد الحميد عنه وهو ممن سمع منه حديثا ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء موصولا وزاد فيه وأما حملهم خلطهم ورواه عبد بن حميد عن قتادة وسلا ورواه الثوري في تفسيره عن سعيد بن جبير مرسل أيضا قال في الفتح وهذا هو الحق مع ارساله وروى عبد بن حميد من طريق السدي عن حدثه عن ابن عباس قال الخاططة أنه تشرب من لبنه ويشرب من لبنه وتأكل من قصعته ويأكل من قصعتك والله يعلم المصالح من يتعمدا كل مال اليتيم ومن يجنبه وقال أبو عبيد المراد بالخاططة أن يكون اليتيم بين عمال الوالى عليه فيشق عليه إفرا زطعامه فبأخذ من مال اليتيم قدر ما يرى أنه كافيه بالتحري فيخاطه بشفقة عياله ولما كان ذلك قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا منه فوسع الله لهم وقد ورد التنفير عن كل أموال اليتامى والتشديد فيه قال الله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيحبلون سعيدا وثبت في الصحيح ان كل مال اليتيم أحد السبع الموبقات فالواجب على من ابتلى ببيتيم أن يقف على الحد الذي أباحه له الشارع في الاكل من ماله ومخاططة لان الزيادة عليه ظلم يصلى به فاعله سعيدا ويكون من الموبقين نسال الله السلامة

(كتاب الصلح وأحكام الجوار)

(باب جواز الصلح عن المعلوم والجهول والتحليل منهم ما)

صل عليها قال هل عليه دين قيل نعم قال فهل ترك شيئا لدينه (قالوا) ترك (ثلاثة دنائيم) ولما كن عن جابر ديناران وعند الطبراني عن أسماء بنت يزيد كانا دينارين

(عن أم سلمة قالت جاورجلان يختصمان الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواريت بينهما قد درست ليس بينهما بينة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم تختصمون الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما أنا بشر وامل بعضكم ألحن بحجته من بعض وانما أقضى بينكم على نحو مما اسمع فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما أقطع

وشطر او جمع في الفتح بين هذابان من قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال دينارين ألفاه أو كان أصلا ما ثلاثة فوفى قبل موته دينار وبقى عليه ديناران فن قال ثلاثة فباعته بالاصل ومن قال ديناران فباعته بما بقي (فصل عليها) ولعله صلى الله عليه وآله وسلم علم أن هذه الدنائيم الثلاثة تبقى بدينه بقراثن الحال أو غيرها (ثم أتى بالثلاثة فقالوا صل عليها) يا رسول الله (قال هل ترك) الميت (شيئا قالوا لا قال فهل عليه دين قالوا) نعم عليه (ثلاثة دنائيم قال صلوا على صاحبكم قال أبو قتادة) الحارث بن ربي الأنصاري (صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصل عليه) ولفظ ابن ماجه فقال أبو قتادة أنا أتكفل به وزاد الحاكم في حديث جابر

فقال هم عليك وفي مالك والميت منهم ما يرى قال نعم فصل عليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذ التي ابا فتادة يقول ما صنعت الدين ان حق كان آخر ذلك ان قال قد قضيت ما يارسول الله قال الآن حين بردت عليه جلده وقد ذكر في هذا الحديث ثلاثة احوال وترك الرابع وهو من لادين عليه وله مال وحكم هذا انه كان يصلي عليه وله انما يذكرك لكونه كان كثير الالكونه لم يقع ولم يسم احد من الموتى الثلاثة ومطابقته للترجمة ظاهرة من قول أبي قتادة على دينه وفي الرواية الاخرى انا اتركه له به وقوله عليه الصلاة والسلام هم عليك ١٢٤ وفي مالك والميت منهم ما يرى والى هذا ذهب الجمهور وفصموا هذه الكفالة من

غير رجوع في مال ميت وعن مالك له ان يرجع ان قال انما صنعت لا يرجع فان لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له وعن أبي حنيفة ان ترك الميت وفاء جاز الضامن بقدر ما ترك وان لم يترك وفاء لم يصح وهذا الحديث جهة للجمهور وصلاته صلى الله عليه وآله وسلم عليه وان كان الدين باقيا في ذمة الميت لكن صاحب الحق عاد الى الرجاء به بالباس واطمأن بان دينه صار في مأمن تخف خطئه وقرب من الرضا في هذا الحديث اشعار بصعوبة أمر الدين وانه لا ينبغي تحمله الا من ضرورة وفيه وجوب الصلاة على الجنازة وهذا الحديث أخرجه أيضا في الكفالة وهو سابع ثلاثياته وأخرجه النسائي أيضا في الجنائز (من أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قيل له) القائل حاصم بن سليمان المعروف بالاحول (أبلغك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لاحلف بكسر الحاء اي لاعهد في الاسلام) على الاشياء التي كانوا يعاهدون عاين في الجاهلية (فقال) أنس له

لقطعة من النار يأتي بها أسطما في عنقه يوم القيامة فيبكي الرجلان وقال كل واحد منهما حتى لا يخفى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما اذا قلتم فاذهب انما قسمنا ثم توخينا الظن ثم استمنا ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه رواه أحمد وأبو داود وفي رواية لأبي داود انما قضى بينكم رأيي فيما لم ينزل على فيه) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والندوي وفي اسناده اسامة بن زيد بن أسلم المدني مولى عمر قال النسائي وغيره ليس بالقوي وأصل هذا الحديث في الصحيحين وسياق في باب ان حكم الحاكم ينقذ ظاهر الا باطن من كتاب الاضية قوله انكم تحقن صمونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني في الاحكام قوله وانما أنا بشر البشر يطلق على الواحد كما في هذا الحديث وعلى الجمع فهو قوله تعالى نذير للبشر والمراد انما أنا بشر في البشرية وان كان صلى الله عليه وآله وسلم زائدا عليهم بما أعماه الله تعالى من المعجزات الظاهرة والاطلاع على بعض الغيوب والحصر ههنا يجازي أي باعتبار علم الباطن وقد حققه علماء المعاني وأشرنا الى طرف من تحقيقه في كتاب الصلاة قوله ألحن أي افطن واعرف ويجوز أن يكون معناه أفصح تعبيراتها وأظهر احتجاجها بما جاء بعبارة تجل الى السامع انه محقق وهو في الحقيقة مبطل والظاهر أن يكون معناه أبلغ كما في رواية في الصحيحين أي أحسن ايراد الكلام وأصل اللين الميل عن جهة الاستقامة يقال لحن فلان في كلامه اذا مال عن صحيح النطق ويقال لحن فلان اذا قلت له قولاً لا يهتبه ويخفى على غيره لانه بالتورية ميل كلامه عن الواضح المفهوم قوله وانما قضى الخ فيه دليل على ان الحاكم انما يحكم بظاهر ما يسمع من الالفاظ مع جواز كون الباطن خلافه ولم يعبد بالبحث عن البواطن باستعمال الاشياء التي تفضي في بعض الاحوال الى ذلك كنوع السياسة والمداواة قوله فلا يأخذ فيه ان حكم الحاكم لا يحل به الحرام كما زعم بعض أهل العلم قوله قطعة بكسر القاف أي طائفة قوله أسطما بضم الهمزة وسكون السين المهملة قال في القاموس السطام بالكسر المسحار ليدية مبطوطة تحرك بها النار ثم قال والاسطام المسحار اه والمراد هنا الحديد التي تسعير بها النار أي ياتي يوم القيامة حاملا لها مع أنقاله قوله حتى لا يخفى فيه دليل على صحة هبة الجمهور وهبة المدعي قبل ثبوته وهبة الشر بكسر الشين قوله اما اذا قلتم فاذهب أي داود اما اذ فعلتما

(قحطاف) أي آخر (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بن قريش والانصار في داري أي بالمدينة على الحق والنصرة يا والاخذ على يد الظالم كما قال ابن عباس رضي الله عنه الا النصر والنصيحة والرفادة أي المعاونة ويوصى له وقد ذهب الميراث قال الطبري ما استل به أنس على اثبات الحلف لا ينافي حديث جبير بن مطعم في نفسه فان الاخاء المذكور كان في أول الهجرة وكانوا يتوارثون به ثم نسخ من ذلك الميراث وبقي ما لم يطله القرآن وهو التعاون على الحق والنصر والاخذ على يد الظالم وبطل منه ما خالف حكم الاسلام مما كانوا يتواضعونه بينهم بآرائهم الفاسدة في الجاهلية وبقي ما عهد على حاله واختلفت الصحابة في الحد

الفصل بين الحلف الواقع في الجاهلية والاسلام فقال ابن عباس ما كان قبل نزول الآية جاهلي وما بعده اسلامي يعني قوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم فاتوهم نصيبهم وعن علي ما كان قبل نزول لا يلاف قريش جاهلي وعن عثمان كل حلف كان قبل الهجرة جاهلي وما بعدها اسلامي وعن عمر كل حلف كان قبل الحديبية فهو مشرك ودود وكل حلف بعده منقوض قال في الفتح ويمكن الجمع بان المذكورات في رواية غير عمر ما يدل على تاكده حلف الجاهلية والذي في حديث عمر ما يدل على نسخ ذلك وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاعتصام ومسلم في الفضائل وأبو داود في الفرائض ١٢٥ (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قد جاء مال البصرين موضع بين البصرة ومكان أي لو تحقق الجحى قد أعطيتك هكذا وهكذا) زاد في الشهادات فبسط يديه ثلاث مرات (فلم يحن مال البصرين حتى قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما جاء مال البصرين) هو مال الجزية وكان عامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على البصرين العلاء بن الحضرمي (أمر أبو بكر) الصديق رضي الله عنه رجلا فنادى من كان له عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدة أي وعد (أودين فلما تناهى) قال جابر (فاتيت به ومطابقته لترجمة من جهة ان أبا بكر رضي الله عنه لما قام مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بما كان عليه من واجب أو طوع فلما التزم ذلك لزمه ان يوفي جميع ما عليه من دين أو عدة وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب الوفاء بالوعد فنقد أبو بكر ذلك وقد عدا بعض الشافعية من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم

ما فعلتها فاقسم قال في شرح السنن اما بتخفيف الميم يحتمل أن يكون بمعنى حقا واذلة لم يل قول فاقسم ما فيه دليل على أن الهبة انما تملك بالقبول لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهما بالاقسام بعد ان وهب كل واحد نصيبه من الآخر قوله ثم توخيا بفتح الواو وانحاء المنجحة قال في النهاية أي أقصدا الحق فيما تصنعان من القسمة يقال توخيت الشيء أتوخاه اذا قصدت اليه وتعمدت فعله قوله ثم امرهما أي لما أخذ كل واحد منهما ما تخرج به القرعة من القسمة ليعقبنهم كل واحد منهما كما عن الآخر وفيه الامر بالقرعة عند المساواة والمشاحسة وقد وردت القرعة في كتاب الله في موضعين أحدهما قوله تعالى اذ يبايعون اقلامهم والثاني قوله تعالى فسامهم فكان من المدحذين وجاءت في خمسة أحاديث من السنة الاول هذا الحديث الثاني حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد سفر اقرع بين نسائه الثالث انه صلى الله عليه وآله وسلم أقرع في ستة مملوكين الرابع قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول لاستموا عليه الخامس حديث الزبير ان صفية جاءت بشو بين لتكفن فيها حجرة فوجدنا في جنبه قتيلا فقلنا الحرة ثوب وللانصارى ثوب فوجدنا أحد الثوبين أوسع من الآخر فاقرعنا عليهم ما ثم كفتنا كل واحد في الثوب الذي خرج له والظاهر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على هذا وقرره لانه كان حاضر اهلنا وبيعه ان يخفى عليه مثل ذلك في حق حرة وقد كانت العصاية تعقد القرعة في كثير من الامور كما روى انه تشاح الناس يوم القادسية في الاذان فاقرع بينهم سعد قوله ثم ليحل الخ أي ليسأل كل واحد منكما صاحبه ان يجعله في حل من قبله ببراءة ذمته وفيه دليل على انه يصح البراء من الجهول لان الذي في ذمة كل واحد منهما غير معلوم وفيه أيضا صحة الصلح بمعلوم عن مجهول ولكن لا بد مع ذلك من التحليل وحكي في البحر عن الناصر والشافعي انه لا يصح الصلح بمعلوم عن مجهول قوله برأي هذا ما استدلل به اهل الاصول على جواز العمل بالقياس وانه حجة وكذا استدلو به حديث بعث معاذا المعروف (وعن عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وزاد المسامون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح)

وجوب الوفاء بالوعد اخذ من هذا الحديث ولادلالة في سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب (فقلت) لاني بكر (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا وكذا الخ) أبو بكر رضي الله عنه (حشية) بفتح الحاء قال ابن قتيبة هي الحفنة وقال ابن فارس ملء الكفين وفيه قبول خبر الواحد العدل من العصاية ولو جرد ذلك نفعا لنفسه لان أبا بكر لم يلتمس من جابر شاهدا على صحة دعواه ويحتمل أن يكون أبو بكر علم ذلك فقضى له بعلمه فيستدل به على جواز مثل ذلك للحاكم (فعددتها فاذا هي خمسمائة وقال خدمتها أي مثلى خمسمائة فالجمله ألف وخمسمائة وذلك لان جابر الما قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا

وكذا وكذا ثلاث مرات حنبله أبو بكر حنبله فقامت خمسة مائة فقال خذ مني ثلاث مرات كما وعدني صلى الله عليه وآله وسلم
وهذا الحديث أخرجه أيضا في الخس والمغازي والشهادات ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستدل البخاري
بهذا الحديث على أن من تكلم عن ميت دينه فليس له أن يرجع عن الكفالة لانها لازمة له واستقر الحق في ذمته ثم أورد
حديث سلمة بن الأكوع المتقدم ثم حديث الباب واستدل به على جواز ضمان ما على الميت من دين ولو لم يترك وفاء وهو قول
الجمهور بخلاف أبي حنيفة وقد بالغ ١٢٦ الطحاوي في نصرة قول الجمهور والكفالة كما قاله الماوردي تكون في النفوس

الحديث أخرجه أيضا الحسكاه وابن حبان وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف
عن أبيه وهو ضعيف جدا قال فيه الشافعي وأبو داود وهوركن من أركان الكذب
وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن حبان له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وتركه أحمد
وقد نقض الترمذي في تصحيح حديثه قال الذهبي اما الترمذي فروى من حديثه الصلح
جائز بين المسلمين وصحة فلهم لا يعقد العلماء على تصحيحه وقال ابن كثير في إرشاده
قد نقض أبو عيسى يعني الترمذي في تصحيحه هذا الحديث وما شاكاه اه واعتذر له
الحافظ فقال وقد كان له اعتبار بكثرة طرقه وذلك لأنه روى أبو داود والحاكم من طريق
كثير بن زيد عن الوائلي بن رباح عن أبي هريرة قال قال الحاكم على شرطهما وصحة ابن حبان
وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا الحسكاه من حديث أنس وأخرجه أيضا من حديث
عائشة وكذلك الدارقطني وأخرجه أحمد من حديث سليمان بن بلال عن العلامة عن أبيه
عن أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء مرسله وأخرجه البيهقي موقوفا على عمر
كتبه إلى أبي موسى وقد صرح الحافظ بأن اسناد حديث أنس واسناد حديث عائشة
واحيان وضعف ابن حزم حديث أبي هريرة وكذلك ضعفه عبد الحق وقد روى
من طريق عبد الله بن الحسين المصيصي وهو ثقة وكثير بن زيد المذكور قال أبو زرعة
صدوق وثقه ابن معين والوليد بن رباح صدوق أيضا ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة
والطرق يشهد بعضها البعض فاقول أحوالها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسنا
قوله الصلح جائز ظاهر هذه العبارة العموم فيشمل كل صلح الاما استثنى ومن ادعى عدم
جواز صلح زائد على ما استثناه الشارع في هذا الحديث فعليه الدليل والى العموم ذهب
أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور وحكي في البصر عن العترة والشافعي وابن أبي ليلى أنه
لا يصح الصلح عن انكار وقد استدللهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ
مسلم الا بطيبة من نفسه وبقوله تعالى ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ويجوز
بأن الرضا بالصلح مشعر بطيبة النفس فلا يكون أكل المال به من أكل أموال الناس
بالباطل واحتج لهم في الجبر بأن الصلح معاوضة فلا يصح مع الانكار كالبيع وأجيب
بأنه لا وجه في الانكار في البيع لعدم ثبوت حق لاحدهما على الآخر يتحقق به الانكار
قبل صدور البيع فلا يصح القياس قوله بين المسلمين هذا خرج مخرج الغالب لان الصلح

والضمان في الأموال والحالة
في الديات والزعماء في الأموال
العظام قال ابن حبان في صحيحه
الزعم لغماهل المدينة والحمل
لغة أهل مصر والكفيل لغة
أهل العراق وهي التزام حتى ثابت
في ذمة الغير أو احضار من هو
عليه أو عين مضمنة والله أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (كتاب الوكالة) •

بفتح الواو ويجوز كسر هاء هي
في اللغة التفويض والحفظ
تقول وكلت فلانا اذا استخفظته
وركت الامر اليه بالتخفيف
اذا فوضته اليه وفي الشرع
اقامة الشخص غيره مقام نفسه
مطلقا ومقيدا وقال القسطلاني
تفويض شخص أمره إلى آخر
فيما يقبل النيابة والاصل فيها
قبل الاجماع قوله تعالى فابعثوا
أحدكم بورقكم هذه وقوله تعالى
اذهبوا بقميصي هذا وهو شرع
من قبلنا وورد في شرعنا ما يقرره
كقوله تعالى فابعثوا احكاما من
أهل الآية (عن عقبة بن عامر
رضي الله عنه أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم اعطاه غنما) للضيحايا (يقسمها على صحابته) بعد ان وهب جلته لهم (في عتود) بفتح العين وضم الناء جائز
الصغير من المعز اذا قوى أو اذا اتى عليه حول وقيل اذا قدر على السقادر (فذكره لأنني صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضع أنت)
وعلم منه انه كان من جملة من كان له نصيب من هذه القصة فكانه كان شريكا لهم وهو الذي قوى القصة بينهم وفي الاضاحي
من طريق أخرى بل انطه قسم بينهم ضحايا فدل على أنه عين تلك الغنم للضيحايا فوهب لهم جلته ثم امر عقبة بقسمتها فيصنع
الاستدلال به لما ترجم له قال في المصابيح ينبغي ان يضاف الى ذلك ان عقبة كان وكيله على القسم يتوكل به في تلك الضحايا

التي قسمها حتى يتوجه ادخال حديثه في ترجمة وكالة الشريك الشريك في القسم وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الضحايا
والشركة ومسلم في الضحايا والترمذي والنسائي وابن ماجه فيه أيضا (عن كعب بن مالك) الانصاري أحد الثلاثة الذين نيب
عليهم (رضي الله عنه انه كانت لهم غنم) شامل للضأن والمعز (ترعى بسباع) بفتح السين جبل بطيبة (فابصرت جارية لنا) لم يعرف
اسمها (بشاة من غنمنا موافكسرت حجرا) يجرح كاسكين (فذهبتم به) فيه جواز ذبيحة الحرة والامة والذبح بكل جراح الا
السن والظفر وورد استقناؤهما (فقال لهم) كعب (لاتأكلوا) منها شيئا ١٢٧ (حق) الى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم

أو) قال حتى (أرسل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من يسأله) عن ذلك شك الراوى (وانه سأل النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم عن ذلك) عن ذبح الشاة (أو أرسل) الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من يسأله (فأمره) صلى الله عليه وآله وسلم يا كاهن (وفي هذا الحديث تصديق الراوى والوكيل فيما اتفقنا عليه حتى يظهر عليه دليل الخيانة والكذب قال في عمدة القارى وهو قول مالك وجعاسة وقال ابن القاسم اذا خاف الموت على شاة فذبحها لم يضمن ويصدق ان جامعها مذبوحة وقال غصير يضمن حتى يبين ما قال وقال ابن القاسم اذا نزى على اثان الماشية بغير اذن مالكها فهلكت فلا ضمان عليه لانه من صلاح المال وغناؤه وقال أشهب عليه الضمان ومطابقة الترجمة للحديث في مسألة الراوى لان الجارية كانت راعية للغنم فلما رأت ان شاة منها تموت ذبحتها ولم ارفع

جائز بين الكفار وبين المسلم والكافر ووجه التخصيص أن المخاطب بالاحكام في الغالب هم المسلمون لانهم المنة ادون لها قوله الاصله بانصب على الاستثناء وفي رواية لابي داود والترمذي بالرفع والصلح الذي يحرم الحلال كصالحه الزوجية للزوج على أن لا يطلعه أو لا يتزوج عليها أو لا يبيت عند ضرتها أو الذي يحلل الحرام كأن يصالحه على وطء أمة لا يحلل له وطؤها أو كل مال لا يحلل له أكله أو نحو ذلك قوله المسلمون على شروطهم أى ثابتون عليها لا يرجعون عنها قال المنذرى وهذا في الشروط الجارية دون النافذة ويدل على هذا قوله الاشرط احرم حلالا الخ ويؤيده ما ثبت في حديث بريذة من قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وحديث من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو مردود الشرط الذي يحلل الحرام كأن يشترط نصرة الظالم أو الباغى أو غزو المسلمين والذي يحرم الحلال كأن يشترط عليه أن لا يبطأ أمة أو زوجته أو نحو ذلك (وعن جابر ان أباه قتل يوم أحد شهيدا وعليه دين فاشتد الغرماء في حقهم قال فانيت

لنبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألهم ان يقبوا غنمة حاططى ويحملوا أبي قابول فلم يعطهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاططى وقال سنغدو عليكم فغدأ علينا حين أصبح فطاف في الخسل ودعا في غمرها بالبركة فجددتها فقصيتهم وبقى لنا من غمرها وفي لفظ ان أباه توفى وترك عليه ثلاثين وسقا الرجل من اليهود فاستنظره جابر فأتى أن ينظره فكلما جابر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشفع له اليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكام اليهودى ليأخذ غنمة فخله بالذى له فأتى فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخيل فثنى فيها ثم قال لجابر جده فأوف له الذى له فجده بعد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأوفاه ثلاثين وسقا وفضلت سبعة عشر وسقا رواها البخاري) قوله فجددتها بالجيم ودالين مهملتين والجدة اصبرام الخيل والحديث فيه دليل على جواز المصالحة بالجهول عن المعلوم وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل الغريم أن يأخذ غنما حاطط وهو مجهول القدر في الاوساق التي له وهى معلومة ولكنه ادعى في البحر الاجماع على عدم الجواز فقال ما لفظه مسألة ويصح بمعلوم عن مجهول اجماعا ولا يصح بمجهول اجماعا ولو عن مجهول كأن يصالح شئ عن شئ أو عن ألف بما يكسبه هذا العام اه فينبغي أن ينظر

أمرها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها كاهن لم يذكر على من ذبحها وأمامه مثله الوكيل فله حقه بها لان يد كل من الراعى والوكيل يدامانة فلا يضمن لان الإجماع فيه مصلحة ظاهرة ولا يمنع من ذلك كون الجارية كانت ملكا لصاحب الغنم لان الكلام في جواز الذبح الذى تضمنته الترجمة لاني الضمان والحديث أخرجه أيضا في الذبايح وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا) لم يسم (أق النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يتقاضاه) أى يطلب منه قضائين وهو بهير له من معين (فاغلق) لاني صلى الله عليه وآله وسلم لكونه كان يهوديا أو كان مساسا وشدة في المطالبة من غير قدر زائد يقتضى كغرا بل جرى

على مادة الاعراب من الجفافة في الخطابة وهذا أولى ويدل له ما رواه أحمد عن عبد الرزاق عن سفيان بن عمار عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهيرا ووقع في ترجمة بكر بن سهل من المجهم الاوسط للطبراني عن العرباض بن سارية ما يفهم انه هو لكن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضي انه غيره وكان القصة وقعت للأعرابي ووقع للعرباض نحوها (فهم به أصحابه) صلى الله عليه وآله وسلم ورضي الله عنهم أي أرادوا أن يؤذوا الرجل المذكور بالقول أو بالفعل لكنهم لم يفعله لذلك أدبهم صلى الله عليه وآله وسلم ١٢٨ (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دهوه) أي اتركوه

ولا تتعرضوا له وهذا من حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم وكرمه وقوة صبره على الجفافة مع قدرته على الانتقام منهم (فإن له الحق مالا أي صولة الطالب وقوة الحجة لكنه على من يظله أو يسي المعاملة لكن مع رعاية الأدب الم شروع) ثم قال أعطوه سنة مثله سنة قالوا يا رسول الله لا نجد هذا (الا أمثل) أي أفضل (من سنة فقال أعطوه فإن خيركم أحسنكم قضاء) ترجم له البخاري بالوكالة في قضاء الديون ومطابقته لها ظاهرة وفيه أيضا جواز وكالة الحاضر بالبلد بغير عذر وهو مذهب الجمهور ومنعه أبو حنيفة إلا بعذر مرض أو سفر أو برضا الخصم واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة وهذا لو قبل منه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم مريضاً ولا غائباً قال الحافظ ابن حجر وموضع الترجمة منه لو كالة الحاضر واضح وأما الغائب فيستفاد منه بطريق الأولى

في حصة هذا الإجماع فإن الحديث مصرح بالجواز وقال المهلب لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين غمره بمجازفة بدنه لما فيه من الجهل والغرر وإنما يجوز أن يأخذ بمجازفة في حقه أقل من دينه إذا علم الأخذ بذلك ورضى اه وهكذا قال الدمياضي ونعقبه ما ابن المنير فقال بيع المعلوم بالجهول من ابنة فإن كان غمرا نحو مجازفة وربا لكن اغتفر ذلك في الوفاء وتبعه الحافظ على ذلك فقال انه يقتصر في القضاء من المعاوضة ما لا يغتفر ابتداء لان بيع الرطب لا يجوز في غير العرايا ويجوز في المعاوضة عند الوفاء قال وذلك بين في حديث الباب انتهى والحاصل ان هذا الحديث مخصص للعمومات المتقدمة في البيع القاضية بوجوب معرفة مقدار كل واحد من البديلين المتساويين جنسا وتقدير افيجوز القضاء مع الجهالة اذا وقع الرضا ويؤيده هذا حديث أم سلمة السالف فانه ما وقعت فيه المصالحة بمعلوم عن مجهول والمواريث الدارسة تطلق على الاجناس الربوية وغيرها فهو يقتضى بعومه انها تجوز المصالحة مع جهالة أحد العوضين وان كان المصالح به والمصالح عنه ربويين ولكن لا بد من وقوع التحليل كما هو مصرح به في الحديثين وقد استدل المقلبي في الأبحاث بهذا الحديث على جواز صرف الفضة بالفضة مع التصريح بتطبيب الزائد وأنه لا يلزم من ذلك إبطال المقصد الشرعي في الربا لان كل حيلة توصل بها إلى السلامة من الاثم فهي جائزة وإنما الحرمان الحيلة التي توصل بها إلى إبطال مقصد شرعي قال فعلى هذا يجوز الصرف للقروش بالخلقة وهما ضربتان كبيرة وصغيرة ونحو ذلك مما دعت الضرورة إليه قال ونحو ذلك رخص في بيع العربية والأفك يمكن بيع القمر بالدرهم ثم ثرا رطب بالدرهم أما لو كان الغرض طلب التجارة والأرباح كالمصارفة فلا يجوز إلى آخر كلامه وصرح أيضا بأنه لا حاجة في الصرف إلى تكلف شراء ساعة ثم بيعها كما في حديث تراجيع والجنيب السالف قال لان ذلك يلحق بالممنوع للضرورة إليه في أكثر الأحوال وغالبها نفعه غاية المشقة وأنت خير بان الحديث ورد على خلاف ما تقتضيه الأصول فلا يجوز أن يجاوز به موده وهو ضرورة القضاء فلا يصح القياس وهذا على فرض عدم حصة الإجماع على خلاف ما يقتضيه الحديث قال صرح فاعمل به في تلك الصورة المخصوصة لا يجوز فكيف يصح إلحاق غيرها بها وأيضا خبر الثلاثة السالف مشعر بعدم جواز بيع الفضة بالفضة وان وقعت

وقال الكرماني لفظ أعطوه يتناول وكلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حضورا وغيبا وقال ابن المنير المراضاة فقه هذه الترجمة انه ربما توهم متوهم ان قضاء الدين لما كان واجبا على الفور امتنعت الو كالة فيه لانها تأخير من الموكل إلى الوكيل فبين ان ذلك جائز ولا يعدم مطلقا (عن المسور بن مخرمة رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام حين جاء وفد هوازن) حال كونهم (مسلمين) لم يتعرض الحافظ ابن حجر ولا القسطلاني لهذا القيام لا معنى كان وعلى أي جهة وقع والقاهر انه كان لاسماعيل بكلام وتسماء لالة عظيم والاكرا م لورود انتهى عنه في أحاديث وكونه من دين العجم

وكرهته صلى الله عليه وآله وسلم له وهذا كان العصاية لا يقومون له في المجلس وبالجلة كان فيهم تسعة نفر من أشرفهم (فسأله أن يرد إليهم أموالهم وسبيهم) وعند الواقدي كان فيهم أبو برقان السعدي فقال يا رسول الله ان في هذه الخطايا ما أراد أمهاتك وخالاتك وحواضنك ومرضعاتك فامتن علينا من الله عليك (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحب الحديث إلى أمدة فاختاروا) أن أرد إليكم (أحدى الطائفتين أما السبي وأما المال وقد كنت استأيت أي انتظرت (بكم) وفي لفظهم) وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتظرهم) ليحضروا ١٢٩ (بضع عشرة ليلة) (بضع عشرة ليلة) (بضع عشرة ليلة) وتركة

بالجرانة (حين قفل) أي رجع (من الطائف) إلى الجمرانة قسم الغنائم بها وكان توجهه إلى الطائف فحاصرها ثم رجع عنها فجاءه وفد هو وزن بعد ذلك فبين لهم أنه آخر القسم ليحضروا فابطوا (فما تبين لهم) أي ظهر لو وفد هو وزن (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير راد إليهم إلا أحدى الطائفتين) المال أو السبي (قالوا فانا نختار سبينا) وفي ما زى ابن عقيبة قالوا خيرتنا

يا رسول الله بين المال والسبي فالحسب أحب إلينا ولا نتكلم في ما أؤا بهير (فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في المسكن فأتى على أقباه هو وأهله ثم قال أما بعد فإن أخوانكم هؤلاء وفد هو وزن (قد جاؤنا نائبين واني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم) هذا موضع الترجمة لأن الوفد كانوا وكلاء شفعاء في رد سبيهم فشفعهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم فإذا طلب الوكيل أو الشفيع لنفسه وأغيره فاعطى ذلك في حكمه

المراضة والمباراة فهذا القياس الذي عول عليه فاسد الاعتبار فان قال ان صرف الدراهم بالقروش يحتاج إليه كل أحد وتدعو الضرورة إليه بخلاف بيع الفضة التي ليست بضرورية مثلها فانه قول هذا تخصيص بمجرد الحاجة والمشقة ومثل ذلك لا ينتهض لتخصيص النصوص ولا سيما مع امكان التخصيص من تلك الورطة بأن يشترى بأحد البدلين منها ويبيعها بالثمن الآخر كما أرشد إليه الشارع في قضية تفر الجوع والجنب فان هذه الورطة تقتضي الضرورة الحاملة على ارتكاب ما لا يحل ولو كان مجرد حصول المشقة يجوز المخالفة الدليل ومسوغا للمعصية لكان في ذلك معذرة لمن لا رغبة له في القيام بالواجبات لان كثير منها مصوب بالمشقة كالخروج الجهاد ونحوها (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضة أو شيء فليصل منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه رواه البخاري وكذلك أحد الترمذي وصححه وقال فيه مظلمة من مال أو عرض) قوله مظلمة بكسر اللام على المشهور وحكى ابن قتيبة وابن التيزي والجوهرى فتحها وأنكره ابن القوطية وحكى القزاز انضم قوله أو شيء هو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال بأصنافه والبحراحت حتى اللطمة ونحوها قوله قبل أن لا يكون دينار ولا درهم أي يوم القيامة كاثبت في رواية الاسماعيلي قوله أخذ من سيئات صاحبه أي صاحب المظلمة لحمل عليه أي على الظالم وفي رواية مالك فطرح عليه وقد أخرج هذا الحديث مسلم من وجه آخر وهو أوضح سياقا من هذا لفظه المقام من أمق من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وسفك دم هذا وأكل مال هذا فبعضى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان قيدت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار ولا تمارض بين هذا وبين قوله تعالى ولا تزوروا زناكم ولا تزوروا زناكم أخرى لانه إنما يعاقب بسبب فعله وظلمه ولم يعاقب بغير جنابة منه بل بجنابته فقط وبات الحسنات بالسيئات على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عبادته وفي الحديث دليل على صحة الإبراء من الجهول لا إطلاقه وزعم ابن بطال أن في هذا الحديث دليلا على اشتراط التعيين لان قوله مظلمة يقتضى أن تكون معلومة ان قدر مشارا إليها قال الحافظ ولا يخفى

١٧ نيل خا حكمهم قاله ابن بطال وقال الخطابي فيه ان اقرار الوكيل على موكله مقبول لان العرفاء بمنزلة الوكلاء فيما أقيموا له من أمرهم وبهذا قال أبو يوسف وقيدوه أبو حنيفة ومحمد بالخاكم وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى لا يصح اقرار الوكيل عن الموكل وليس في الحديث جهة للجواز لان العرفاء ليسوا وكلاء وانما هم كالأمراء عليهم فقبول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الخاكم في حق من هو خاكم عليه (فن أحب منكم أن يطيب بذلك) من التطيب أو من طاب يطيب والمعنى من أحب أن يطيب بدفع السبي إلى هو وزن نفسه مجانا من غير عوض (فليفعل ومن أحب منكم أن يكون على

حظه) أي نصيبه من السبي (حتى نعطيها إياه) أي عوضه (من أول ما بيني وبين الله ما نلت مني) من أفاني بما يحصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد وأصل التي أربوع كنه كان في الأصل أنهم فرجهم اليهم ومنه قيل للظن الذي بعد الزوال في لانه يرجع من جانب أقرب إلى جانب الشرق واستدل به على القرض إلى أجل مجهول (فقال الناس قد طردنا ذلك) بتشديد التخصية أي جهلناه طيبا من حيث كونهم ربه وبذلك وطابت نفوسهم به (رسول الله) أي لاجله (صلى الله عليه وآله) (وسلم لهم) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) لا أدرى من أذن منكم في ذلك من لم يذن فارجعوا حتى يرفعوا) بالواو على لغة كلوني البراغيث (البناعر فاؤكم أمركم) جمع عربف ١٢٠ وهو الذي يعرف أمور القوم وهو القريب ودون الرئيس وأراد صلى الله

عليه وآله وسلم بذلك التفصي
عن أمرهم استطابة لنفوسهم
(فرجع الناس فكلمهم عرفاؤهم)
في ذلك فطابت نفوسهم به (ثم
رجعوا) أي العرفاء (إلى رسول
الله صلى الله عليه وآله) (وسلم
فاخبروه أنهم) أي القوم (قد
طيبوا) ذلك (وأذنوا) لرسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
يرد السبي إليهم وهذا الحديث
أخرجه أيضا في الخمس والمغازي
والعتق والهبة والالام
وأخرجه أبو داود في الجهاد
والنسائي في البرقة قصة العرفاء
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال وكفى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يحفظ زكاة
رمضان) أي فطر الصوم (فأتاني
آت) كفاض (لجعل يحضو) أي
ياخذ بكفيه (من الطعام) وعند
الناس أن كان على عمر الصدقة
فوجد أثر كف كانه قد أخذ منه
وفي رواية فاذا انقر قد أخذ منه
ملء كف (فأخذ منه) أي الذي
حتم من الطعام زاد في رواية أبي
المتوكل أن أبا هريرة شكك في

ما فيه قال ابن المنذر انما وقع في الحديث التفسير حيث يقتصر المعلوم من الظالم حتى
أخذ منه بقدر حقه وهذا متفق عليه والخلاف انما هو فيما إذا أسقط المظالم حتمه في
الديار هل يشترط أن يعرف قدره أم لا وقد أطلق ذلك في الحديث نعم قام الإجماع على صحة
التصديق من المعتبرين المعلوم فان كانت العين موجودة صحت هبتها دون الأبرار منها وفي
الحديث أيضا دليل على أن من حال خصمه من مظنة لارجوعه في ذلك اما المعلوم فلا
خلاف فيه وأما المجهول فممنه من يجيزه قال في الفتح وهو فيها مضي باتفاق وأما فيما
سابق منه الخلاف

• (باب الصلح عن دم العمد بأكثر من الدية وأقل) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل متعمدا
دفع إلى أولياء المقتول فارتشوا أو اقفلوا أو شأوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون
جذعة وأربعون خلفه وذلك عقل العمد وما صالحو عليه وهو لهم وذلك تشديد العقل
رواه أحمد وابن ماجه والترمذي الحديث حسنه الترمذي وفي اسناد أحمد على بن زيد
ابن جندب وفيه مقال عن يعقوب السدوسي ويقال فيه عقبه بن أوس عن ابن عمرو
وروى البيهقي بإسناداه إلى ابن خزيمة قال حضرت مجلس المزي يوما وسأله سائل من
العراقيين عن ثبوت العمد فقال السائل إن الله وصف القتل في كتابه من غير عمد
وخطأ فلم قلتم أنه على ثلاثة أصناف فاحتج المزي بحديث ابن عمرو فقال له ينظره أفتحتج
بعلي بن زيد بن جندب فسكت المزي فقلت انظره قد روى هذا الحديث عن غير علي بن
زيد فقال من رواه غير فقلت أيوب السختياني وجابر الخداف قال لي فبن عقبه بن أوس
قلت رجل من أهل البصرة روى عنه ابن سيرين علي بن جندب فقال للمزي أنت تنظر أم
هذا فقال إذا جاء الحديث فهو ينظر لانه أهل به في اه فدل كلام ابن خزيمة هذا على
أن علي بن زيد قد توبع وأيضاً الترمذي رواه عن أحمد بن سعيد الدارمي عن حبان بن
هلال عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب قوله خلفه أي حامله
ووقع في رواية أربعة وخمسة في بطونها أولادها واستشكل ذلك لأن الخلقة هي التي في
بطن أولادها وأجيب بأنه تفسير لا تقييد وقيل تأكيده وإيضاح وقيل في ذلك والحديث
بأن الكلام على ما شتم عليه في أبواب الديات وانما إياه المصنف ههنا للاستدلال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولاً فقال له إن أردت أن تأخذ فقل سبعين من حضرة محمد بقوله

قال فقلتم فاذا أمانه قاسم بين يدي فأخذته (وقلت والله لا نرفعك) من دفع الخصم إلى الحاكم أي لا ذنب لك (إلى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) ليحكم عليك بقطع اليد لانت سارق (قال أنى محتاج) لما أخذه (وعلى عمال) أي نفقة عمال أو على جمعي
لي وفي رواية فقال إنا أخذناه لأهل بيت فقرا من الحن (ولي حاجة شديدة قال) أبو هريرة (فأصحت فقال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) لما أتيت (يا أبا هريرة فاعمل أسيرك البارحة) سمي أسيرا لانه كان مربوطا بسير لان عادة العرب يرطون

الاسير بالقد قال الداودي وفيه اطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم على الغيبات وفي حديث معاذ عند الطبراني أن جبريل جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم بذلك (قال) أبو هريرة (قلت يا رسول الله شككنا حاجة شديدة وعي الأفرجته فخلت سبيله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أما) حرف استفتاح (انه قد كذبك) في قوله انه محتاج (وسيعود) الى الأخذ (فعرفت أنه سيعود لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سيعود فرصدته) أي ترقبته (لخاف يحشون الطعام فاخذته فقات لا رفقته الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال دعني فاني محتاج) للاخذ ١٢١ (وعلى عيال لأعود فرجته فخلت سبيله فاصبحت

فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا هريرة ما فعلك (قلت يا رسول الله شككنا حاجة شديدة وعي الأفرجته فخلت سبيله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أما) حرف استفتاح (انه قد كذبك) في قوله انه محتاج (وسيعود) الى الأخذ (فعرفت أنه سيعود فرصدته) أي ترقبته (لخاف يحشون الطعام فاخذته فقات لا رفقته الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال دعني فاني محتاج) للاخذ ١٢١ (وعلى عيال لأعود فرجته فخلت سبيله فاصبحت

بقوله فيه وما ملأ أرواحه فهو له - فانه يدل على جواز الصلح في الدماء باكثر من الدنيا
 (باب ما جاء في وضع خشب في جدار الجدران كره)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبه في جداره ثم يقول أبو هريرة ما لي أراكم عنكم مرضين والله لا يمنع بها بين أكناسكم رواء الجماعة إلا الناس) وعمر ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار والرجل أن يضع خشبه في حائط جاره وإذا اختلفتم في الطريق فاجعلوا سبعة أذرع وعن عكرمة بن ربيعة أن أخوين من بني المغيرة أعتق أحدهما أرا لا يفرز خشب في جداره فندبا جمع بن يزيد الأنصاري ورجالا كثيرا فوالوا شهيدان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل لا يمنع جار جاره أن يفرز خشب في جداره فقال الخلف أي أخى قد علم - أن لا مفضل للعلو وقد خلعت فاجعل اسطوا فادون جداري ففعل الآخر ففرز في الاسطوان خشبه رواهما أحمد وابن ماجه) أما حديث ابن عباس فانخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن كثير أما حديث لا ضرر ولا ضرار فرواه ابن ماجه عن عباد بن الصامت وروى من حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري وهو حديث مشهور اه وهو أيضا عند ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث أبي سعيد وعند البيهقي أيضا من حديث عباد وعنده الطبراني في الكبير وأبي نعيم من حديث ثعلبة بن مالك القرظي وما فيه من جعل الطريق سبعة أذرع ثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة كما ساقى وأما حديث جمع فانخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي وسكت عنه الحفاظ في التلخيص وعكرمة بن ربيعة المذکور مجهول قوله لا يمنع بالجزم على النبي وفي رواية لا جد لا يمنع وفي لفظ للجاري بالرفع على التبرية وهي في معنى النبي قوله خشبه قال انقاضي عياض رويناه في مسلم وغيره من الأصول بصيغة الجمع والافراد ثم قال وقال عبد المغني بن سعيد كل الناس يقول بالجمع إلا الطحاوي فانه قال من روي عن ابن جريج سالت أبا زيد والحريث بن كبريؤن بن عبد الأعلى عنه فقالوا كانهم خشبه بالتثنية ورواية مجمع تشهد لم رواه بلانظ الجمع ورواها أيضا مرواه البيهقي من طريق ثوريك عن سماعة عن عكرمة عن ابن عباس بلانظ

(قال إذا أويت) آتيت (الى فراشك) للنوم وأخذت مضجعه وفي رواية عند الصباح وللسماع فانرا آية الكرسي الله لا اله الا هو الى القيوم حتى تختتم الآية) زاد ما ذكر في رواية عند الطبراني وخاتمة سورة لقراءة آمن الرسول الى آخرها) فانك ليرى لك من الله) أي من منده أو من جهة أمر الله أو من قدرته أو من بأس الله ونقمته (حافظ) يحفظك (ولا يقربك شيطان حتى تصبح فخلت سبيله فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما فعلك (قلت يا رسول الله شككنا حاجة شديدة وعي الأفرجته فخلت سبيله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أما) حرف استفتاح (انه قد كذبك) في قوله انه محتاج (وسيعود) الى الأخذ (فعرفت أنه سيعود فرصدته) أي ترقبته (لخاف يحشون الطعام فاخذته فقات لا رفقته الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال دعني فاني محتاج) للاخذ ١٢١ (وعلى عيال لأعود فرجته فخلت سبيله فاصبحت

قائراً آية الكرسي من أولها حتى تختم الله لاله الا هو الحي القيوم وقال في ان يرال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح وكانوا اى العصاة (أحرص نبي على) تعلم (الخبر) وفعله وكان الاصل أن يقول وكألكنه على طريق الالتفات وقيل هو مدرج من كلام بعض رواة وبالجملة فهو وسوق للاعتذار عن تخلفه سبيله بعد المرة الثالثة حرصاً على تعلم ما ينفع (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اما قد صدقتك) بتخفيف الدال في نفع آية الكرسي ولما أثبت له الصدق أوهم المدح فاستدركه بصيغة نفيد المبالغة في الذم بقوله ١٣٢ (وهو كذوب) وفي حديث معاذ بن جبل صدق الحديث وهو كذوب (تعلم

من تخاطب منذ ثلاث ليل بالياً
هريرة قال لا أعلم (قال ذلك
شيطان) من الشياطين وكان
على صفة آدميين فلم يكن في
امساكه مضاهة الملك سليمان ولا
منافة الحديث ان شيطاناتا قلت
على البارحة الحديث لاحتمال
ان الذي هم به النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أن يوثقه رأس
الشياطين وقد وقع لابي بن
كعب عند السلفي رأبى ابوب
الانصارى عند الترمذى وأبى
أسيد الانصارى عند الطبراني
وزيد بن ثابت عند ابن أبي الدنيا
قصص في ذلك الا أنه ليس فيها ما
يشبه قصة أي هريرة اذ قصة
معاذ وهو محمول على التعداد
وموضع الترجمة قوله تخليت
سبيله لان أباهريرة وان لم يكن
وكيلاً في الاعطاء فهو وكيل في
الجملة ضرورة انه وكيل في حفظ
الزكاة وقد تركه ما وكل به نظره
شياً وأجاز صلى الله عليه وآله
وسلم فعله فقد طابقت الترجمة قطعاً
نم في أخذ اقراض الوكيل الى
أجل مسمى من هذا الحديث

اذا سأل أحدكم جاره أن يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه قال القرطبي وانما اعتق
هؤلاء الأئمة بتحقيق الرواية في هذا الحرف لان امر الخشب الواحدة يخف على الجار
المساهمة به بخلاف الاخشاب الكثيرة والاحاديث تدل على انه لا يحمل الجار ان يمنع جاره
من غرز الخشب في جداره ويجبره الخاكم اذا امتنع وبه قال أحمد وإسحق وابن حبيب
من المالكية والشافعية في القديم وأهل الحديث وقالت الحنفية والهادوية ومالك
والشافعية في أحد قوليه وبالجملة ورأيه يشترط اذن المالك ولا يجبر صاحب الجدار اذا
امتنع وحملوا الثمن على التعزير بما بينهما وبين الادلة القاضية به لا يحمل حال امرئ
معلم الا بطبيعة من نفسه ونعقب بان هذا الحديث أخص من تلك الأدلة مطلقاً فينبغي
العام على الخاص قال البيهقي لم نجد في السنن العجيبة ما يعارض هذا الحكم الا هو مات
لا يستكران يخصه وحمل بعضهم الحديث على ما اذا تقدم استئذان الجار كما وقع في
رواية لابي داود بلغة اذا استأذن أحدكم أخاه في رواية لأحمد من سأل جاره وكذا في
رواية لابن حبان فاذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار المنع الا اذا لم يتقدم قوله في جداره
الظاهر هو الضمير الى المالك أي في جدار نفسه وقبل الضمير يعود على الجار الذي يريد
الغرز أي لا يمنعه من وضع خشبه على جدار نفسه وان تضر به من جهة منع الضوء
مثلاً ووقع لابي هروانة من طريق زياد بن سعد عن الزهري أنه يضع جذعه على جدار
نفسه ولو تضر به جاره والظاهر الاقل وبوقيد قوله في حديث ابن عباس في حائط جاره
وكذلك قوله في الحديث الآخر فاجعل اسطوانا دون جداري قبل وهذا الحكم
مشروط عند القائلين بانه يجب ذلك على الجار بحاجة من يريد الغرز اليه وعدم تضرر
المالك فان تضرر لم يقدم حاجة جاره على حاجته ولكنه لا يمتنع ان يطلق الاحاديث
فاض بعدم اعتبار عدم تضرر المالك ولكنه يجب على من يريد الغرز أن يتوفى الضرر
بما أمكن فان لم يكن الا باضرار وجب على الغارز اصلاحه وذلك كما يقع عند فتح الجدار
لغرز الجذوع وأما اعتبار حاجة الغارز الى الغرز فامر لا بد منه قوله ما لي أراكم هنا
معرضين أي عن هذه المقالة التي جاءت بها السنة أو عن هذه الوصية أو الموعظة قوله
والله لا رمين بها بين أكاكم بالتاء الفوقية أي لا قرعتمكم بها كما يضرب الانسان بالنش
بين كفيه ليدفعه من غفلته قال القاضي عياض وابن عبد البر وقد رواه بعض رواة

نظروا لا يمتنع ما في ذلك من التكلف والضعف وفي الحديث أن الشيطان قديم ما ينتفع به المؤمن وأن الموطأ
الحكمة قديماً ما الكافر الفاجر فلا ينتفع به او تؤخذ عنه فيمتنع به وان الشخص قديم لا يعمل به وان الكافر
قديم صدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمناً وان الكذوب قديم صدق وان الشيطان من شأنه أن يكذب وانه
قديم صور بعض الصور فتكن رؤيته وان من أقبح في حفظ شيء يسمى وكذا لان الجن يأكلون من طعام الانس وانهم
يظهرون للانس وانهم يتكلمون بكلام الانس وانهم يسرقون ويخدعون وفيه فضل آية الكرسي وفضل آخر سورة البقرة

وان الحق يصيبون من الطعام الذي لا يذ كراسم الله عليه وفيه ان الارق لا يقطع في الجماعة ويحتمل أن يكون القدر المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للصحابي المعصوم عنه قبل تبليغه الى الشارع وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق وفيه اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الغيبات باعلام الله سبحانه الهاماً ووحياً ووقع في حديث معاذ بن جبل جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم بذلك وفيه جواز جمع زكاة الفطر قبل ليلة الفطر وتوكيل البعض لحفظها وتفرقتها (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال جاء بلال) رضي الله عنه ١٣٣ (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتمر برني) قال

الجوهري ضرب من التمر زاد في المحكم انه أصغر مدور وهو أجود والقر وفي مسند أحمد مرفوعاً خير تمر كم البرني يذهب الداء (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أين هذا) التمر البرني قال بلال كان عندنا تمر ردي (برنية فعيل من ردا الشيء يردأ ردة فهو ردي أي فاسد وأردأته أفدته قاله الجوهري) فبعت منه صاعين بصاع أبي طم بلال (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي لفظ انظم بالنون وفي بعضه اطعم بالميم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأله (وسلم عند ذلك) القول الصادر من بلال المؤذن (أوه) هذا (عين الربا) هذا (عين لربا لا تفعل) بتكرير أوه وعين الربا وأوه بتشديد الواو بمعنى التحزن قال السقاسقي وانما تأوه ليكون أبلغ في الزجر وقاله ما تألم من هذا الفعل وامام من سوء الفهم زاد مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحوه هذه القصة فردوه ومعلوم أن بيع الربا مما يجب رده (ولكن

الموطأ كذا فيكم بالنون والكشف الجانب ونونه مفتوحة والمعنى لا صرخن بها بين جماعةكم ولا أكتها أبداً وقال الخطابي معناه ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعدوا له راضين لاجتماعها أي الخشية على رقابكم كارهين أراد بذلك المبالغة وفي تعاليق القاضي حسين ان أباهريرة قال ذلك حين كان متولياً بعمكة أو المدينة وكانت فالة لما رآهم توفةوا عن قبول هذا الحكم كما وقع في رواية لابي داود انهم تكسوا رؤسهم لما سمعوا ذلك قوله لا ضر ولا ضرار هذا فيه دليل على تحريم الضرر على أي صفة كان من غير فرق بين الجار وغيره فلا يجوز في صورة من الصور الابدليل يخص به هذا العموم فعليك بطالبة من جواز المضارة في بعض الصور بالدليل فان جاءه قبالة ولا ضربت به هذا الحديث وجهه فانه قاعدة من قواعد الدين تشهد له كليات وجزئيات وقد ورد الوعيد لمن ضار غيره فخرج أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه من حديث أبي صرمة **مسار الصاد** المهمة مالك بن قيس الانصاري وهو ممن شهد بدراً وما بعدهما من المشاهد قال ابن عبد البر لا خلاف قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضار الله بغيره ومن شاق شاق الله عليه واختلفوا في الفرق بين الضر والضرار فقبل ان الضر فعل الواحد والضرار فعل الاثنين فصاعداً وقبل الضرار ان تضره من غير أن تنتفع والضرر أن تضره وتنتفع أنت به وقيل الضرار الجزاء على الضر والضر الابتداء وقيل هما بمعنى قوله وللمرجل أن يضع خشبه في حائط جاره فيه دليل على جواز وضع الخشبة في جدار الجار واذا جاز للفرز جاز الوضع بالاولى لانه أخف منه قوله فاجعلوه سبعة أذرع هذا محمول على الطريق التي هي مجرى عامة المسلمين باعمالهم ومواسمهم فاذا شاجر من له أرض يتصل بها مع من له فيها حق جعل عرضها سبعة أذرع بالذراع المتعارف في ذلك البلد بخلاف بنيات الطريق فان الرجل اذا جعل في بعض أرضه طريقاً مسبلة للمارين كان تقديرها الى خيرة والافضل توسيعها وليس هذه الصورة مراد الحديث لان المقروض أن هذه لا مدافعة فيها ولا اختلاف وسيأتي تمام الكلام على الطريق في الباب الذي بعده هذا قوله أعق أحدهما أي حلف بالعق

• (باب في الطريق اذا اختلفوا فيه كم فجعل) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه

اذا أردت أن تشترى) القر الجيد (فبيع التمر) الردي (فبيع آخرتم اشتد) الجيد (به) أي بمن الردي حتى لا تقع في الربا وفي الحديث البحث عما يسره الشفص حتى يشكف حاله وفيه النص على تحريم ربا الفضل واهتمام الامام بامر الدين وتعليله لمن لا يعلمه وأرشاده الى التوصل الى المباهات وغيرها واهتمام التابع بامر متبوعه واهتمام الجيد له من أنواع المطعومات وغيرها وفيه ان صدقة الر بالانصاع وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا النسائي (عن عتبة بن الحرث رضي الله عنه قال جئ بالنعيمان أو ابن النعمان) وهو ممن شهد بدراً وكان من أصحابي به (شاربا) مسكراً أي متصفا بالشرب لانه حين جئ به لم يكن شاربا

حقيقة قبل كان سكران ويدل له ما في الحدود بلانظ وهو سكران (فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان في البيت أن يضربوا قال) عقبة بن الحرث (فكنت أنا فبين ضربه فضر بنا بالمال والجريد) وفيه أن الامام لما يقول إقامة المدينة نفسه وولى غيره كان ذلك بمنزلة توكيله لهم في إقامته ولا يصح عند الشافعية التوكيل في إثبات الحدود لبيانهم على الدرهم قد ينع انبائهم بالوكلية ما بان يقذف شخص آخر فيطأ به بجد القذف فله أن يدركه عن نفسه بإثبات زناه ولو كلفه فادان ثبت أقيم عليه الحدود يستفاد من الحديث كما قال الخطابي ١٣٤ أن حد الحر لا يثنأ به إلا فاقعة كحد الحمل لتضع حملها قاله ما فظ ابن حجر فيفتح

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (ما جاء في الحرث) •

أى الزرع (وإن زاعة) وهى المعاملة على الأرض يبيعها ما يخرج منها ويكون البذر من مالها فان كان من المال فهى مخبرة وهى ما أنفردنا عن المساقاة باطنة للتمسك عن المزارعة فى مسلم وعن المخبرة فى الصحيحين ولان تحديد مساحة الأرض ممكنة بالإجارة فلم يجز العمل عليها ببعض ما يخرج منها كالمواشى بخلاف الشجر فإنه لا يمكن عقد الإجارة على الجوزت المساقاة واختار فى الروضة تبعاً لابن المنذر وابن خزيمة والخطابي جميعهم ما وجد أخبار النخيل على ما إذا شرط لأحد مزارع قطعة معينة ولا آخر أخرى وقد ذكر البضارى فى صحيحه عن الساف آثاراً وله أنه أراد بذلك الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم الخلاف فى الجواز خصوصاً أهل المدينة وقد تملك بالاحاديث المذكورة

سبعة أذرع روى الجماعة إلا الشافعى وفى لفظ لا سبعة إذا اختلفوا فى الطريق رفع من بينهم سبعة أذرع • وعن عطاء بن الساجد أن النبی صلى الله عليه وآله وسلم لم يقضى فى الرحبة تكور فى الطريق ثم يريد أهلها الميثاء فيه ما ذهبوا أن يتركوا الطريق سبعة أذرع ركعت لك الطريق يسمى الميثاء رآه عبد الله بن أحمد فى مسنده أبيه • حديث عبادة أن رجلاً أضاف الطريق إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الطريق الميثاء الحديث والروى له عن عبادة صحفى بن يحيى ولا يدركه وينهله ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبی صلى الله عليه وآله وسلم لم يلفظ إلا الاختلاف فى الطريق الميثاء فاجبه لهما سبعة أذرع وسأخرجه ابن عدى من حديث أنس باقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فى الطريق الميثاء أنى توفى من كل مكان فذكر الحديث قال فى الفتح وفى كل من الأيدى الميثاء مقال اهـ ولكنه يقوى بعضهم بعضاً فاصطاحم للاحتجاج بها كما لا يخفى بقوله إذا اختلفتم فى لفظ الميثاء إذا اثنى شبر أو ثلاثاً ما عيل إذا اختلف الناس فى الطريق رزاد المسقى بعد ذكر الطريق فقال الميثاء قال الحافظ ولم يتابع عليه وأبى بن مخنف فى حديث أبي هريرة وانما ذكرها البخارى فى الترجمة مشيراً إليها فى الأحاديث التى ذكرناها كما جرت بذلك قاعدة قوله سبعة أذرع قال فى الفتح الذى يظهر أن المراد بالذراع ذراع الأدمى فبعضه بركب بالمتعد وقيل المراد ذراع البنان المتعارف والممكن هذا المقدار انما هو فى الطريق التى هى بحرى عامة المسلمين للعمال وسائر المواشى كما أسلفناه الطريق المشروعة بين الاملاك والطرق التى يربى بها بنو آدم فقط ويدل على ذلك القصة المذكورة فى الأحاديث المذكورة والميتاء جميع مكسورة وتحتلها ما كنهه وبعد ما فوقية ومدبوزن من الاعيان والميتاء زائدة قال أبو عمرو والشيبانى الميتاء أعظم الطرق وهى التى يكثر مرور الناس فيها وقال غيره هى الطرق الواسعة وقيل العامة • وكفى فى البحر عن الهادى أنه إذا التبس عرض الطريق بين الاملاك أو كان حولها أرض موات بقى لما يجتازها العماريات اثناء من ذراعاً ولا يوفى سبعة وفى المنسدة مثل عرض باب فيه انتهى وبهذا التفسير فالت هادوية والحكمة فى ورود الشرع بتقدير الطريق سبعة أذرع هى أن تملكها الاحمال والائتال دخولاً وخرجاً وتنع ما لا بد منه كما يطرح عند الابواب قوله الرحبة بفتح الحاء المهملة وتسكن على ما فى

التاموس

فى باب إجماعه من السلف قال الحازمى روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه

وعبد الله بن مسعود وهما بن ياسر وسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب الزهري ومن أهل رأى أبو يوسف القاضى ومحمد بن الحسن فقلوا تجوز المزارعة والمساقاة فيمنع من القرا والزرع قالوا ويجوز العدة على المزارعة والمساقاة محقة متين فيساقية على الفحل ويزارعه على الأرض كما جرى فى خيبر ويجوز العقد على كل واحدة منهم ما منفردة وأجابوا عن الأحاديث القاضية بالنهى عن المزارعة بانهم المحولة على التنزيه أو على ما إذا اشترط صاحب الأرض

ناحية معينة منها أو شرط ما ثبت على النهر صاحب الأرض ما في كل ذلك من الغرور والجهالة وعليه تعمل الأحاديث الواردة في النهي عن الخبارة كما هو شأن حمل المطلق على المنيد ولا يصح حملها على الخبارة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خيبر لما ثبت من أنه صلى الله عليه وآله وسلم استقر عليه إلى موته واستقر على مثل ذلك جماعة من الصحابة ويؤيد هذا تصريح رافع بجواز المزارعة على شيء معلوم مضمون ولا يشك كل على جواز المزارعة يجوز مع معلوم حديث أسيد بن ظهير فإن النهي فيه ليس بموجه إلى المزارعة بالنصف والثالث والرابع فقط بل إلى ذلك مع اشتراط ١٣٥ ثلاثة جداول والقصارة وما سبق في الربيع ولا شك أن مجموع ذلك غير الخبارة التي أجابها صلى الله عليه وآله وسلم لم رفعها في خيبر نعم حديث رافع عند أبي داود والنسائي وابن ماجه باطل من كانت له أرض فليزرعها أو وليزرعها ولا يكرها ثلث ولا ربع ولا بطعام مسعى وكذلك حديثه أيضا عند أبي داود بإسناده فيه بكر بن عامر الجبلي الكوفي وهو متكلم نبيه قال أنه زرع أرضا فربى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسقيها قال له لمن الزرع ولمن الأرض فقال زرعي ييـذري وعـلى ولي الشطر ولبنى فلان الشمار فقال أريه بما فرد الأرض على أهلها وخذ نفقتك ومثله حديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخبارة قلت وما الخبارة قال أن يأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع فيم ادبيل على المنع من الخبارة يجوز مع معلوم حديث أسيد بن ظهير على فرض أنه نهى عن المزارعة يجوز مع معلوم

أقاموس وهي المكان بناحية وصتـعه ومن الوادي مسيل مائه من جانيه والمراد هنا المكان بجانب الطريق كافي الحديث

(باب إخراج الميازيب المطر إلى الشارع)

(عن عبد الله بن عباس قال كان للعباس ميازيب على طريق عرفة ليس ثيابه يوم الجمعة وقد كان ذبح للعباس فرخان فلما وافى الميازيب صب ما عديم الفرخين فاهم عمر بقلعه ثم رجع فطرح ثيابه وأبس ثيابه غير ثيابه ثم جاء ففعل بالناس فاتاه العباس فقال والله لا أوضع الذي وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففعل عمر للعباس وأبنا من عليك لما صعدت على ظهري حتى تضعه في الموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعل ذلك العباس) الحديث لم يذكر المصنف من خبره كافي التمسك العتيقة من هذا الكتاب وفي نسخة أنه أخرجه أحد وهو في نسخة أحمد باللفظ كان للعباس ميازيب على طريق عمر فليس ثيابه يوم الجمعة فاصابه منه ما عديم فاتاه العباس فقال والله لا أوضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعل عمر بقلعه لما صعدت على ظهري حتى تضعه في الموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أبا عنه فقال هو خطأ ورواه البيهقي من أوجه أخر ضعيفة أو منقطعة وألفظ أحدها والله ما وضعه حيث كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يده وأورده الحاكم في المستدرک وفي إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف قال الحاكم لم ينجح الشيخان بعبد الرحمن ورواه أبو داود في المراسيل من حديث أبي هريرة المدني قال كان في دار العباس ميازيب فذكره والحديث فيه دليل على جواز إخراج الميازيب إلى الطرق لكن بشرط أن لا تكون محدثة تضر بالمسلمين فإن كانت كذلك منعت لأحاديث المنع من الضرر قال في البحر مسئلة المـتـرة ويمنع في الطريق الغرس والبناء والحفر ومروء إحمال الشوك ووضع الحطب والذبح فيها وطرح القمامة والرماد وفنر الموزر وأحداث السواحل والميازيب وربط الكلاب الضارية لما فيها من الأذى اهـ ثم كفى في البحر أيضا عن أبي حنيفة والهادوية أنها لا تضيق قرار السكك النافذة ولا هوأها بشيء وأن اتسعت أذالها واتابع للقرار في كونه حقا كتيبة هوأها الملك لقراره وعن الشافعي والمؤيد بالله في أحد قوايه انما حق الماس في القرار لا الهوا فيجوز الروشن والساباط

وعلم تقييده بما فيه من كلام أسيد من قوله بالنصف والثلث والرابع ويشترط ثلاثة جداول والقصارة وما سبق في الربيع ولكنه لا سبيل إلى جعلها ناضجة لما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في خيبر لموته وهو مستمر على ذلك وتقريره لجماعة من الصحابة عليه ولا سبيل إلى جعل هذه الأحاديث المشتملة على النهي منسوخة بفعله وتقريره لصدور النهي عنه في أثناء مدة معاملته ووجوع جماعة من الصحابة إلى رواية من روى النهي والجمع ما يمكن هو الواجب وقد يمكنه العمل النهي على ما إذا كان مع اشتراط جزمه من الأرض والجداول والقصارة وما سبق في الربيع ولا شك أن مجموع ذلك غير الخبارة التي أجابها

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يمكن الجمع بحمل النبي على الكراهة لانا نقول الحديث لا ينتقض للاحتجاج به للمقال الذي فيه ولا سيما مع ما رخصته للاحاديث الصحيحة الثابتة من طرق متعددة الواردة يجوز استعمالها بحجتها لموم وكيف يصح أن يكون ذلك ربا وقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومات عليه جماعة من أجداد الصحابة بل يبعد أن يعامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المعاملة المكروهة ويموت عليه ما لا يمكنه الجأنا إلى القول بذلك الجمع بين الاحاديث وهذا ما ترجحه في هذه المسئلة ولا يصح الاعتدال من الاحاديث ٣٦ القاضية بالجلو اربانها محتصة به صلى الله عليه وآله وسلم لما تقر من انه

صلى الله عليه وآله وسلم اذ انما هي عن نفي نهيها محتصة بالامة وفعل ما يخالفه كان ذلك مختصا به لانا نقول اولاً النبي غير محتص بالامة وثانياً انه صلى الله عليه وآله وسلم قر ربيعة من الصحابة على مثل معاملته في خيبر الى عند موته وثالثاً قد استقر على ذلك بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من اجداد الصحابة فيبعد كل البعد أن يخفى عليهم مثل هذا اهل المختص من نيل الاوطار للمحافظة الشوكاني رحمه الله ومثله في السيل (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مسلم يغرس غرساً به من المغروس أى شجراً (أو يزرع زرعاً) مزروعاً أو أولئتنويع لان الزرع غير الغرس (فيما كل منه طير أو انسان أو بهيمة الا كان له به صدقة) والتعبير بالمسلم يرج الكافر فيقتصر الثواب في الآخرة بالمسلم دون الكافر لان القرب انما تصح من المسلم فان تصدق الكافر أو فعل شيئاً من

حيث لا ضرر وكذلك المزاب قال المؤيد بالله ويجوز تضيق النافذة المسجلة بما لا ضرر فيه لمصلحة عامة باذن الامام وكذلك يجوز تضيق هوائها بالاولى والى مثل ما ذهب اليه المؤيد ذهب الهادوية وقالوا يجوز أيضاً التضيق لمصلحة خاصة في الطرق المشروعة بين الاملاك

• (كتاب الشريعة والمضاربة) •

(عن أبي هريرة رفته قال ان الله يقول انا فالت الشريكين ما لم يكن أحدهما صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهما رواه ابو داود) الحديث صحيحه الحاكم واهله ابن القطن بالجهل بحال سعيد بن حيان وقد ذكر ابن حبان في الثقات واهله أيضاً ابن القطن بالارسال فلم يذكر فيه أباه هريرة وقال انه الصواب ولم يسنده غير أبي همام محمد بن الزبرقان وسكت أبو داود والمنذري عن هذا الحديث وأخرج نحوه أبو القاسم الاصمعي في الترغيب والترهيب عن حكيم بن حزام قوله كتاب الشركة بكسر الشين وسكون الراء وحكى ابن باطيش فتح الشين وكسر الراء وذكر صاحب الفتح فيها أربع لغات فتح الشين وكسر الراء وكسر الشين وسكون الراء وقد اتخذ في الهاء وقد يفتح أوله مع ذلك قوله والمضاربة هي ما أخذتم من الضرب في الارض وهو السفر والمشي والعامل مضارب بكسر الراء قال الرافعي ولم يشق للمالئمة اسم فاعل لان العامل يختص بالضرب في الارض فعلى هذا تكون المضاربة من المذاهل التي تكون من واحد مثل عاقبت الامس قوله انا فالت الشريكين المراد ان الله جل جلاله يضع البركة للشريكين في مالهما مع عدم الخيانة ويعدهما بالرعاية والمعونة ويتولى الحفظ لمالهما قوله خرجت من بينهما أى نزلت البركة من المال زاد رزين وجاء الشيطان ورواية الدارقطني فاذا خان أحدهما صاحبه رفعها عنهما معنى البركة (وعن السائب بن أبي السائب انه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كنت شريكاً في الجاهلية فكنت خير شريك لا تداري ولا تغاري رواه ابو داود وابن ماجه ولفظه كنت شريكاً ونعم الشريك كنت لا تداري ولا تغاري) الحديث أخرجه أيضاً النسائي والحاكم وصححه وفي لفظ لابي داود وابن ماجه أن السائب الخزرمي كان شريكاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال مرحباً بأخي وشريكي لا تداري ولا تغاري وفي لفظ ان السائب قال أنبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وآله

وجوه البر لم يكن له أجر في الآخرة نعم ما كل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا

كما ثبت دليله وأما من قال يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج الى دليل وفي حديث عائشة عند مسلم قلت يا رسول الله ابن جسدان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين فهل ذلك نافعه قال لا ينفعه انه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين يعني لم يكن مصداقاً بالبعث ومن لم يصدق به كافر ولا ينفعه عمل ونقل عياض الاجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفف عنهم عذاب لكن بعضهم أشد عذاباً من بعضهم بحسب جرائمهم وأما حديث أبي أيوب

الانصارى عند أحمد مر فوجا مامن رجل يغرس غرسا وحديث مامن عبد قظا هرهما بتناول المسلم والكافر ~~ال~~كن يحمل المطلق على المقيد والمراد بالمسلم الجنس فتدخل المرأة المسلمة قال في الفتح وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحض على عمارة الارض ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها وفيه فساد قول من أنكروا ذلك من المتزهدة وحمل ما ورد من التفسير عن ذلك على ما إذا أشغل عن أمر الدين فنه حديث ابن مسعود مر فوجا لا تقضوا الضيعة فترغبوا في الدنيا الحديث قال القرطبي يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاشتغال به عن أمر الدين ١٣٧ وحمل حديث الباب على اتخاذها

بالكفاف وانفع المسلمين بها وتخصيل نواحيها وفي رواية لمسلم الا كان له صدقة الى يوم القيامة ومقتضاه ان اجر ذلك يستمر مادام الغرس أو الزرع ما كولا منه ولومات زارعه أو غارسه ولو اتقل ملكه الى غيره وظاهر الحديث ان الاجر يحصل للتعاطي الزرع والغرس ولو كان عمله لغيره لانه اضافها الى أم مبشر ثم سألها عن غرسه وقد تقدم الكلام على أفضل المكاسب في كتاب اليسوع اه قال ابن العربي في سعة كرم الله أن ينسب على ما بعد الحياة كما كان ينسب ذلك في الحياة وذلك في ستة صدقة جارية أو علم فتفع به أو ولد صالح يدعو له أو غرس أو زرع أو رباط فللمرابط ثواب عمله الى يوم القيامة اه قال القسطلاني ثم ان حصول هذه الصدقة المذكورة يتناول حتى من غرسه لعماله أوله فقطه لان الانسان ينسب على ما سرق له وان لم ينو نوايه ولا يختص حصول ذلك بمن ياشتر الغرس أو الزراعة بل يتناول من استأجر عمل ذلك والصدقة

وآله وسلم الخوايفون على ويذكرون في فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا أعلمكم به فقلت صدقت يا بني أنت وأخي كنت شريكي فنعى الشريك لاندارى ولا تغارى ورواه أبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير من طريق قيس بن السائب وروى أيضا عن عبد الله بن السائب قال أبو حاتم في العلم وعبد الله ليس بالقوى وقد اختلف هل كان الشريك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم السائب المذكور أو ابنه عبد الله واختلف أيضا في اسلام السائب وصحبه قال ابن عبد البر هو من المؤلفة قلوبهم ومن حسن اسلامه وعاش الى زمن معاوية وروى ابن هشام عن ابن عباس انه من هاجر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطاه يوم الجعرانة من غنائه حنين وقال ابن اسحق انه قتل يوم بدر كافر وقيل ان اسمه السائب بن يزيد وهو وهم ويقال السائب بن غيلة قوله لا تداريني ولا تغاريني أي لا تمنعني ولا تحاورني وفي الحديث بيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حسن المعاملة والرفق قبل النبوة وبعدها وفيه جواز السكوت من المدوح عند سماع من عدجه بالحق (وعن أبي المنال ان زيدا بن أرقم والبراء بن عازب كانا شريكين فاشترى افاضة بنقد ونسيئة فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاصرهما أن ما كان بنقد فاجيزوه وما كان بنسيئة فردوه رواء أحمد والبخاري بمعناه) لفظ البخاري ما كان يدايد نخذه وما كان نسيئة فردوه والحديث استدله على جواز تفريق الصفقة فيصح الصحيح منها ويطل ما لا يصح وتعقب باحتمال أن يكونا عقدا عقدين مختلفين ويؤيده ما في البخاري في باب الهجرة الى المدينة عن أبي المنال المذكور فذكر هذا الحديث وفيه قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ونحن نتبايع هذا البيع فقال ما كان يدايد فليس به بأس وما كان نسيئة فلا يصح فعني قوله ما كان يدايد نخذه أي ما وقع لكم فيه التقابض في المجلس فهو صحيح فأمضوه وما لم يقع لكم فيه التقابض فليس بصحيح فآزر كونه ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعا في عقد واحد واستدل بهذا الحديث أيضا على جواز الشركة في الدراهم والدنانير وهو اجماع كما قال ابن بطال ~~لكن~~ لا بد ان يكون نقد كل واحد منهما مثل نقد صاحبه ثم يخطا ذلك حتى لا يتميز ثم يصرفا جميعا الا أن يقيم كل واحد منهما الآخر مقام نفسه وقد حكى أيضا ابن بطال ان هذا الشرط يجمع عليه واختلفوا اذا كانت الدنانير من أحدهما والدراهم من الآخر

١٨ نيل حا حاصلة حتى يما عجز عن جمعه كالسبل المجموز عنه بالحصد فنيا كل منه حيوان فانه مندوح تحت مذكول الحديث واستدل به على أن الزراعة أفضل المكاسب وقال به كثيرون وقيل الكسب باليد وقيل التجارة وقد يقال كسب اليد أفضل من حيث الحل والزرع من حيث عموم الانتفاع وحينئذ فينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الحال فحيث احتج الى الاوقات أكثر تكون الزراعة أفضل للتوسعة على الناس وحيث احتج الى المتعبر لاقطاع الطرق تكون التجارة أفضل وحيث احتج الى المنافع تكون أفضل والله أعلم وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الادب والترمذي في الاحكام

﴿عن أبي امامة الباهلي﴾ صدى بن عمران آخر من مات من الصحابة بالشام وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخرين في الاطعمة والجهاد (رضي الله عنه انه رأى سكة) بكسر السين وتشديد الكاف الحديدية التي يحرق بها الارض (وشيأ من آلة الحرث فقال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يدخل هذا بيت قوم) يعملون بها انفسهم (الا أدخله الذل) فلو كان لهم من يعمل لهم وادخلت الآلة دارهم لفظ فليس مراداً وهو على عرومه فان الذل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يئز من مطالبه آخره ولا سيما اذا كان ١٣٨ المطالب من ظلمة الولاية وفي مستخرج أبي نعيم الا أدخلوا على انفسهم ذلاً

لا يخرج عنهم الى يوم القيامة أي لما يلزمهم من حقوق الارض التي يزعمونها ويطلبهم بها الولاية بل وياخذون منهم الا أن فوق ما عليهم بالضرب والحبس بل ويجهلونهم كالعبيد أو أسوأ من العبيد فان مات أحد منهم أخذوا ولده عوضه بالغصب والظلم وربما أخذوا الكثير من ميراثه ويهرمون ورثته بل ربما أخذوا من يبلد لزراع فجعلوه زراعاً وربما أخذوا ماله كاشاهدنا للاحول ولا قوة الا بالله وكان العمل في الاراضي أول ما افتتحت على أهل الذمة فكان أصحابه يكرهون تعاطي ذلك قال ابن التين هذان اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالمغيبات لان المشاهد الآن أكثر الظلم انما هو على أهل الحرث قال في الفقه وقد أشار البخاري بالترجمة الى الجمع بين حديث أبي امامة والحديث السابق في فضل الزرع والغرس وذلك باحد أمرين اما أن يحمل ما ورد من الازم على عاقبة ذلك ومحل الاشتغال به فضيع بسببه

فذهب الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون الاثوري واختلفوا بأهل نصح الشركة في غير النقدين فذهب الجمهور الى الصحة في كل ما يملك وقيل يختص بالنقد المضروب والاصح عند الشافعية اختصاصه بالمثل وحديث اشتراك الصحابة في ازوادهم في غزوة الساحل كما في حديث جابر عند البخاري وغيره يرد على من قال باختصاص الشركة بالنقد لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قررهم على ذلك وكذلك حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري وغيره أنهم جمعوا ازوادهم ودعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم فيها بالبركة ويرد على الشافعية حديث أبي عبيدة الا في حديث روي في الخصائص أن الأصل الجواز في جميع أنواع الاموال فمن ادعى الاختصاص بنوع واحد أو بأنواع مخصوصة ونفى جواز ما عداها فله عليه الدليل وهكذا الأصل جواز جميع أنواع الشركة المفصلة في كتب الفقه فلا تقبل دعوى الاختصاص ببعض الابدان (وعن أبي عبيدة عن عبد الله قال اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر

قال فخام سعد بأسيرين ولم أجد أحق أنا وعمار بشئ رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وهو حجة في شركة الابدان وتلك المباحات روى عن ربيعة بن ثابت قال ان كان أحدنا في زمن رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أخذنضوا خيبر على أن له النصف مما يغنم ولنا النصف

وان كان أحدنا بالطير له النصف والریش وللأخوال القدر رواه أحمد وأبو داود الحديث الأول منقطع لان أبي عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود والحديث الثاني في اسناده أبو داود وشيبان بن أمية القتيبي وهو مجهول وبقيته رجاله ثقات وقد أخرجه الشافعي من غير طريق هذا المجهول باسناد رجاله كلهم ثقات قوله النص وهو الميزول من الابل والنصل حديث السهم والریش هو الذي يكون على السهم والقدر بكسر القاف السهم قل أن برأش وينصل استدلل به حديث أبي عبيدة على جواز شركة الابدان كما ذكره المصنف وهي أن يشترك العاملان فيما يبعده لانه فيموت كل واحد منهم ما صاحبه أن يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم مما استوجر عنه ويعينان الصنعة وقد ذهب الى ههنا مالك بشرط اتحاد الصنعة والى ههنا ذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه وقال الشافعي شركة الابدان كاهاباطلة لان كل واحد منهم ما تميز يده ومناقبه فيختص بفوائده وهذا

ما أمر بحفظه واما أن يحمل على ما اذا لم يضيع الا أنه جاوز الحديث من افراد البخاري ﴿عن أبي هريرة﴾ كما رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أمسك كلباً فانه يفتص كل يوم من) أجر (عله قيراط) وعند مسلم قيراطان والحكم لازاً لانه حفظ ما لم يحفظه الاخر أو انه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن لا ينقص قيراط واحد فسمعه الراوى الاول ثم أخبرنا بانه ينقص قيراطين زيادة في التأكيد للتفسير عن ذلك فسمعه الثاني أو ينزل على حاليين فنقص القيراطين باعتبار كثرة الاضرار بالتخاذه ونقص الواحد باعتبار قلته قال ابن عبد البر فيه ما يشير الى أن اتخاذها ليس بمحرم لان ما كان اتخذ

بحرما امتنع اتخاذه على كل حال . وانقص الاجر اوله ينقص فدل ذلك على أن اتخاذهامكروه لاحرام اه قال في الفتح بحمل
أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يعمل من الخير لولم يتخذ الكلب ويحتمل ان يكون الاتخاذ
حراما والمراد بالنقص ان الائم الحاصل بالتخاذه يوازن قدر قيراط أو قيراطين من أجره فينتص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب
عليه من الائم بالتخاذه وهو قيراط أو قيراطان وقيل يحتص بنقص القيراطين بمن اتخاذهما بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما
عداها وقيل يلحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى ويحتص القيراط ١٢٩ بأهل البوادي وهو يلحق الى معنى

كثرة التأذي وقلة وقيل غير ذلك
وقد حكى الرويانى فى البحر
اختلافا فى الاجر هل ينقص من
العمل الماضى أو المستقبل وفى
حمل نقصان القيراطين فقبل من
عمل النهار قيراط ومن عمل الليل
آخر وقيل من الفرض قيراط ومن
النفل آخر والقيراط هنا مقدار
معلوم عند الله تعالى والمراد بنقص
جزء أو جزأين من اجزاء عمله وهل
اذ تعددت الكلاب تعدد
القيراط وسبب النقص امتناع
الملائكة من دخول بيته أولا
يلحق المارين من الأذى أو ذلك
عقوبة اهم لاتخاذهم مانهى
عن اتخاذه أولا لان بعضهم اشياطين
أولولو غها فى الاوانى عند غفلة
صاحبها (الكلب حرث أو ماشية)
فيجوز وللتنبيع للاستريد
واصح عند الشافعية اباحة
اتخاذ الكلاب لحفظ الدور
والدروب قياسا على المنصوص
بما فى معناه كما أشار اليه ابن عبد البر
واستدل المالكية بجواز اتخاذهما
على طهارتهما فان ملابستهما مع
الاختراز عن مس ثوب منها أمر

كألو اشتركا فى ما شيتهما وهى متميزة ليكون الدر والنسل بينهما فلا يصح وأجاب
الشافعية عن هذا الحديث بان غنائم بدر كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدفعها
لمن يشاء وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة وغيره من قال ان الو كالة فى المباحات لا تصح
والحديث الثانى يدل على جواز دفع أحد الرجلين الى الآخر راحلته فى الجهاد على
أن تكون الغنمة بينهما والاحتجاج بهذين الحديثين انما هو على فرض أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم اطلع وقرر وعلى فرض عدم الاطلاع والتقرير لا حجة فى أفعال الصحابة
وأقوالهم الآن يصح اجماعهم على أمر (وعن حكيم بن حزام صاحب رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم انه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه مالا مقارضة بضرب له به أن لا يجعل
ماله فى كبد رطبة ولا تحمله فى بحر ولا تنزل به بطن مسيل فان فعلت شيئا من ذلك فقد ضمت
ماله رواه الدارقطى) الاثر أخرجه أيضا البيهقي وقوى الحافظ اسناده وفى تجويز
المضاربة آثار عن جماعة من الصحابة منها عن علي عليه السلام عند عبد الرزاق انه قال
فى المضاربة الوضعية على المال والربح على ما اصططوا عليه وعن ابن مسعود عند
الشافعي فى كتاب اختلاف العراقيين انه اعطى زيد بن جليدة مالا قارضة وأخرجه عنه
أيضا البيهقي وعن ابن عباس عن ابيه العباس انه كان اذا دفع مالا مضاربة فذ كر قصة
وفيه انه رفع الشرط الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاجازه أخرجه البيهقي بإسناد
ضعيف والطبرانى وقال تفرد به محمد بن عتبة عن يونس بن أرقم عن أبي الجارود وعن جابر
عند البيهقي انه سئل عن ذلك فقال لا بأس به وفى اسناده ابن لهيعة وعن عمر عند الشافعي
فى كتاب اختلاف العراقيين انه اعطى مال يقيم مضاربة وأخرجه أيضا البيهقي وابن أبي
شيبه وعن عبد الله وعبيد الله ابني عمر أنهم ما لقيا اباموسى الاشعري بالبصرة منذ عرفهما
من غزوة فم ما وند فتسلفا منه مالا وابتاعا منه متاعا وقدماه المدينة فباعاه ورجعا فيه
وأراد عمر أخذ رأس المال والربح كله فقالوا لو كان تلف كان ضمانه عينا فكيف
لا يكون ربحه لنا فقال رجل يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا قال قد جعلته قراضا واخذ
منه ما نصف الربح أخرجه مالك فى الموطأ والشافعي والدارقطى قال الحافظ اسناده
صحيح قال الطحاوى يحتمل أن يكون عمر شاطرها فيه كما شاطرها له أموالهم وقال البيهقي
تأول الترمذى هذه القصة بأنه سألهما لبره الواجب عليهما ان يجعلاه **ك** له للمسلمين

شاق والاذن فى الشيء اذن فى مكملات مقصوده كما أنى المنع من لوازمه مناسبة للمنع منه وأجيب بعده وم الخبر الوارد فى
الامر من فسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستنكر اذا سوغه لدليل قال ابن المنير أراد البخارى
اباحة الحرث بدليل اباحة اقتناء الكلاب انتهى عن اتخاذهما لاجل الحرث فاذا رخص من أجل الحرث فى الممنوع من اتخاذه
كان أقل درجته أن يكون مباحا (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه فى رواية الا كلب غنم أو حرث أو صيد) وعند مسلم
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو كلب غنم فقيل لابن عمر ان باهريرة يقول

أوكب زرع فقال ابن عمران لابي هريرة زرعنا قال في الفتح ويشال ان ابن عمر اراد بذلك الاشارة الى تثبيت رواية ابي هريرة وان سبب حفظه لهذه الزيادة دونه انه كان صاحب زرع ومن كان مشتغلا بشئ احتاج الى تعرف أحكامه وقد وافق أبا هريرة على ذكر الزرع سفيان بن زهير وعبد الله بن مغفل وهو عنده مسلم اه قال ابن عبد البر في هذا الحديث اباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية وكذلك الزرع لان زيادة حافظ ذكر اهة اتخاذها للغير ذلك الا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها جلب المنافع ونفع المضار قياسا ١٤٠ فيختص كراهة اتخاذها للغير حاجتها لمصلحة من ترويع الناس وامتناع دخول

الملائكة للبيت الذي هي فيه قال ووجه الحديث عندي ان الممانى المتعبد بها في الكلاب من غسل الانامس بها لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يحفظ منها فربما دخل عليه باتخاذها ما ينقص أجره من ذلك اه (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه في رواية أخرى الكلاب صيدا وماشية) وافقتوا على ان المأذون في اتخاذها ما يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب العقور وأما غير العقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقا أم لا واستدل به على جواز تربية الجرو الصغير لاجل المنفعة التي يولأمره اليها اذا كبر ويكون القصد لذلك فائدا مقام وجود المنفعة كما يجوز بيع ما لا يفتن به في الحال وفي هذا الحديث أيضا الحث على تكثير الاعمال الصالحة والتحذير من العمل بما ينقصها والتنبية على أسباب الزيادة فيها والنقص منها التجنب أو تركه كسب ويان لطف الله تعالى بحلقه في اباحة ما لهم به نفع وتبليغ نبيهم

فلم يجيباه فلما طلب النصف اجاباه عن طيب انفسهم ما وعن عثمان عند البيهقي ان عثمان اعطى ما للمضاربة فهذه الآثار تدل على ان المضاربة كان الصحابة يتعاملون بها من غير تكبير فكان ذلك اجماعا منهم على الجواز وليس فيها شيء مرفوع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا ما أخرجه ابن ماجه من حديث صهيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث فيهن البركة البيع الى أجل والمقارضة واخلاق البر بالشعير للبيت لا للبيع لكن في استاده نصر بن القاسم عن عبد الرحيم بن داود وهم المجهمون لان وقد يوجب أبو داود في سننه للمضاربة وذكر حديث عروة البارقي الذي سبأني ولادلالة فيه على جوازها لان القصة المذكورة فيه ليست من باب المضاربة كما ستعرف ذلك قريبا قال ابن حزم في مراتب الاجماع كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب والسنة حاشا القراض فواجب دلاله أصلا فيهما البينة ولكنه اجماع صحيح مجرد والذي يقطع به انه كان في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلم به وأقره ولو لا ذلك لما جاز انتهى وقال في البحر انما كانت قبل الاسلام فاقرها انتهى وأحكام المضاربة مبسطة في كتب الفقه فلا تشتغل بالنظر بل بها لان موضوع هذا الشرح الكلام على ما يتعلق بالحديث قوله أن لا تجمل ما في كبد طيبة أي لا تشتري به الحيوانات وانما سمعنا عن ذلك لان ما كان له روح عرضة للهلاك بطرق الموت عليه

(كتاب الوكالة) *

* (باب ما يجوز التوكيل فيه من العقود وايضا الحقوق

واخراج الزكوات واقامة الحدود وغير ذلك) *

(قال أبو رافع استسلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر الخيانت ابل الصدقة فأمرني أن أقضي الرجل بكره وقال ابن أبي أوفى أئيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة مال أبي فقال اللهم صل على آل أبي أوفى وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الخازن الامين الذي يعطى ما أمر به كاملا موفرا طيبة به نفسه حتى يدفعه الى الذي أمر به أحد المتصدقين وقال واغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجهاه وقال على عليه السلام أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم على بدنه واقسم جلودها وحلائلها

لهم أمور معاشهم ومعادهم وفيه ترجيح المصلحة الراجحة على المنسدة لوقوع استثناء ما يفتن به مما حرم اتخاذها (وعنه) وقال أي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (يا بني ما جلي) لم يسم (راكب على بقرة اتفقت اليه) أي البقرة وفي رواية أخرى فتكلمت (فقلت لم اخلق لهذا) أي للركوب بقرة بقية قوله (كعب خلقت للعرافة) وفي ذكر بني اسرائيل عن سفيان بن زهير يسوق بقرة اذ ركبهم فاضربها فقالت انما لم تخلق لهذا انما خلقتنا للعرث فقال الناس سبحان الله بقرة تكلم (قال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (آمنت به) أي بطق البقرة وفي ذكر بني اسرائيل فاني أو من هذا

أى إذا كان يستغفرونه ويحبون منه فأنى لاستغفريه وأومن به (أما وأ بكر وعمر) واستدل به على أن الدواب لا تستعمل
 إلا بما جرت العادة باستعمالها فيه ويحتمل أن يكون قولها إنما خلقنا للعرش إشارة إلى تعظيم ما خلقت له ولم يرد الحصر في ذلك
 لأنه غير مصرح إذا اتفاقا لأن من جملة ما خلقت له أنها تذبج وتوكل بالاتفاق قال ابن بطال في هذا الحديث حجة على من منع كل
 الخيل مستدلاً بقوله تعالى أتركوهما وزيته فإنه لو كان ذلك الأعلى منع كل الدل هذا الخبر على منع كل البقر قوله إنما
 خلقنا للعرش وقد اتفقوا على جواز كلهما فدل على أن المراد بالعموم المستفاد ١٤١ من جهة الامتنان في قوله أتركوهما

والمستفاد من صيغة إنما عموم
 مخصوص (وأخذ الذب شاة
 فتبعها الراعي) لم يسم وأراد
 البخاري للحديث في ذكر بني
 إسرائيل فيه اشعار بأنه عذبه عن
 كارتيل الإسلام نعم وقع كلام
 الذب لاهبان بن أوس كما عذبه
 أبي نعيم في الدلائل (فقال الذب)
 وفي ذكر بني إسرائيل ينفارجل
 في غنمه أذعدا الذب فذهب
 منها شاة فطلبه حتى أه
 استغذها منه فقال له الذب
 هذا السننة بذتماني (من لها
 يوم السبع) أى للشاة والسبع
 المنقر من الحيوان وجمعه سبع
 وسباع كافي القاموس (يوم
 لأراعى لها غيرة) أى إذا أخذها
 السبع لم تقدر على خلاصها منه
 فلا يرعاها حينئذ غيرى أى أنك
 تهرب منه وأكون أنا قريصاً منه
 أراعى ما يفضل لى منها أو أراد من
 لها عذبة الفتن حتى تترك بلاراع
 نية للسباع فجعل السبع لها
 راعياً أذ هو منفرد بها أو أراد يوم
 أكلى لها يقال سبع الذب الغنم
 أى أكلها والسبع يضم الباء

وقال أبو هريرة وكفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حفظ زكاة رمضان وأعطى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عتبة بن عامر غنماً يقسمها بين أصحابه) هذه الأحاديث لم يذكر
 المصنف في هذا الموضوع من خرجها وحديث أبي رافع قد تقدم في باب استقراض
 الحيوان من كتاب القرض وأورده ههنا للاستدلال به على جواز التوكيل في قضاء
 القرض وحديث ابن أبي أوفى قد تقدم في باب تفرقة الزكاة في بلد هامن كتاب الزكاة
 وذكره المصنف ههنا للاستدلال به على جواز توكيل صاحب الصدقة من يوصلها إلى
 الإمام وحديث الخازن ذكره المصنف في باب التعاملين على الصدقة من كتاب الزكاة
 وسذكر الأحاديث الواردة في تصرف المرأة في مال زوجها والعبد في مال سيده والخازن
 في مال من جعله خازناً في آخر كتاب الهبة والعتبة وذكر حديث الخازن ههنا للاستدلال
 به على جواز التوكيل في الصدقة لقوله فيه الذى يعطى ما أمر به كاملاً وقوله أغدياً ليس
 سياقى في كتاب الحدود وفيه دليل على أنه يجوز للأمام توكيل من يقيم الحد على من وجب
 عليه وحديث على عليه السلام تقدم في باب الصدقة بالجود من أبواب الضحايا والهدايا
 وفيه دليل على جواز توكيل صاحب الهدى لرجل أن يقسم جلودها ووجلاها وحديث
 أبي هريرة هو في صحيح البخاري وغيره وقد أورد في كتاب الوكالة وبوب عليه باب إذا وكل
 رجل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجاز له الموكل فهو جائز وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز
 وذكر فيه مجيئ السارق إلى أبي هريرة وأنه شكاه إليه الحاجة فتركه يأخذ فكانه أسلفه إلى
 أجل وهو وقت إخراج زكاة القطر وحديث عتبة بن عامر تقدم في باب السن الذى
 يجزئ في الأصحية وفيه دليل على جواز التوكيل في قسمة الضحايا وهذه الأحاديث تدل
 على صحة الوكالة وهي بفتح الواو وقد تكسر التفويض والحفظ تقول وكلت فلاناً إذا
 استخفطته ووكلت الأمر إليه بالتخفيف إذا فوضته إليه وهي في الشرع إقامة
 الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً ومقيداً وقد استدل على جواز الوكالة من القرآن
 بقوله تعالى فابعدوا أحداً ركم بورقكم وقوله تعالى اجعلنى على خزائن الأرض وقد دل
 على جوازها أحاديث كثيرة منها ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أورد البخاري في
 كتاب الوكالة ستة وعشرين حديثاً مستقلة ومعلقة والباقية موصولة وقد حكى صاحب
 البحر الإجماع على كونها من روعة وفي كونها نيابة أو ولاية وجهان فقيـل نيابة لتعريف

ويجوز فقها رسكونها وقال ابن العربي هو بالاسكان والضم تصحيف وقال ابن الجوزى هو بالسكون والمحدثون يروونه بالضم
 وقال في القاموس السبع بسكون الموحدة الموضع الذى يكون فيه الحشر أى من لها يوم القيامة ويعكر على هذا قول الذب
 لأراعى لها غيرة والذب لا يكون راعياً يوم القيامة أو يوم السبع عبيد لهم في الجاهلية كانوا يشتغلون فيه ببله وهم عن كل
 شئ قال ويرى يضم الباء انتهى أى يغفل الراعى عن غنمه فيمكن الذب منها وإنما قال ليس لأراعى غيرة مبالغة في تمكنه منها
 (قال) صلى الله عليه وآله وسلم لما تعجب الناس حيث قالوا سبحان الله ذب ينسلكم كما في ذكر بني إسرائيل (أمنت به) أى ينسلكم

الذئب) أنا وأبو بكر وعمر قال الراوى عن أبي هريرة) وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن (وما هما) أى العميران (يومئذ فى القوم) أى لم يكونا حاضرين قال القسطلانى ونطق البقر والذئب جائز على أى النطق اللفظى والنفسى معا غير أن النفسى يشترط فيه العقل وخلافه فى البقر والذئب جائز وكل جائز أخبر به صاحب المجيزة أنه واقع علمنا أنه واقع ولا يحمل توقف المتوقفين على أنهم شكوا فى الصدق ولكن استبعدوا استبعادا عاديا ولم يعلموا علمنا كتمان آخرى العادة فى زمن النبوات يكاد أن يكون عادة فلا يجب إذا وهذا الحديث أخرجه أيضا ١٤٢ فى المناقب وبقى إسرائيل ومسلم فى الفضائل والترمذى فى المناقب مقطوعا (وهنه)

المخالفة وقيل ولاية لجواز المخالفة إلى الأصل كالباع بهل وقد أمر به وحل (وعن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا رافع مولا له ورجلا من الأنصار فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج رواجه مالك فى الموطأ وهو دليل على أن تزوجه به أسبق إحرامه وأنه خفى على ابن عباس • وعن جابر قال أردت الخروج إلى خيبر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتيت وكيلى فخذ منه خمسة عشر وسقا فان ابتغى منك آية فضع يدك على رقوته رواجه وأبو داود والدارقطنى • وعن يعلى بن أمية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أتت رسل فاعطهم ثلاثين درهما وثلاثين بعيرا فقال له العاربية مؤدافيا رسول الله قال نعم رواجه أحمد وأبو داود وقال فيه قالت يا رسول الله عاربية مضمونة أو عاربية مؤداة قال بل مؤداة الحديث الاول أخرجه أيضا الشافعى وأحمد والترمذى والنسائى وابن حبان وقد اعلم ابن عبد البر بالاقطاع بين سليمان بن يسار وأبي رافع لأنه لم يسمع منه وتلقب بانه قد وقع التصريح بسماعه فى تاريخ ابن أبى خيثمة فى حديث نزول الإبطح وروح ابن القطان انصالة وروح ابن مولى سليمان سنة سبع وعشرين وروفاة أبي رافع سنة ست وثلاثين فيكون سنه عند موت أبي رافع ثمان سنين وقد تقدم الكلام على رواجه صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة واختلاف الأحاديث فى ذلك فى كتاب الحج فى باب ما جاء فى نكاح المحرم وفيه دليل على جواز التوكيل فى عقد النكاح من الزوج والحديث الثانى على البخارى طرفا منه فى الخمس وحسن الحافظ فى التلخيص استناده ولكنه من حديث محمد بن اسحق فإنه قال ابتغى منك آية أى علامة قوله ترقوته بفتح المشاقم فوق وضم القاف وهى أعظم الذى بين نقرة النحر والعاتق وهما ترقوتان من الجانبين وفى الحديث دليل على صحة الوكالة وان الامام له أن يوكل ويقيم عاملا على الصدقة فى قبضها وفى دفعها إلى مستحقيها وإلى من يرسله إليه بأمانة وفيه أيضا دليل على جواز العمل بالأمانة أى العلامة وقبول قول الرسول إذا عرف المرسل إليه صدقه وهل يجب الدفع إليه قبل لا يجب لان الدفع إليه غير مبرئ لاحتمال أن ينكر الموكل أو المرسل إليه وبه قال الهادى وأتباعه وقيل يجب مع التصديق بأمانة أو نحوها لكن له الامتناع من الدفع إليه حتى يشهد عليه بالقبض وبه قال أبو حنيفة ومحمد

أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه قال قالت الانصارى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) حين قدم المدينة يا رسول الله (أقسم بيننا وبين اخوتنا) أى المهاجرين (التخيل) بكسر الخاء جمع تخيل كالبيد جمع عبده وهو جمع نادر (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) أقسم واما أى ذلك لانه علم أن الفتوح ستفتح عليهم فمكره أن يخرج عنهم شيئا من رقبته فخيلاه م الذى جاء قوام أمرهم شفقة عليهم فافاهم الانصار ذلك جمعوا بين المصلحة بين امثال ما أمرهم به صلى الله عليه وآله وسلم وتجميل مواساة اخوانهم المهاجرين (فقالوا) أى الانصار له المهاجرين (تكفونا المؤنة) فى التخيل بتعهدهم بالسقى والتربية (ونشرككم) بفتح أوله وثالثه قال فى الفتح حسب (فى الثمرة) أى ويكون المتحصل من الثمرة مشتركا بيننا وبينكم قال المهلب وهذه هى المساهاة بعينها وتعقبه ابن التسين بان المهاجرين كانوا مأكلا من الانصار نصيبا

من الارض والمال باشرط النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الانصار مواساة المهاجرين ليلة العقبة قال فليس ذلك من المساواة فى شئ قال الحافظ وما ادعاه مردود لانه شئ لم يقيم عليه دال ولا يلزم من اشتراط المواساة ثبوت الاشتراك فى الارض ولو ثبت بمجرد ذلك لم يبق اسؤالهم لذلك ورده عليهم معنى قال هذا واضح جمعه الله تعالى انتهى وزاد القسطلانى لكن لم يبينوا مقدار الانصاء لى وقعت والمقرر ان الشركة اذا أجمعت ولم يكن فيها جرم معلوم كانت نصفين أو كان نصيب المعامل فى المساهاة معلوما بالعرف المضبوط فتركوا النص عليه اعتمادا على ذلك العرف (قالوا) أى الانصار والمهاجرون كلهم (سمعتنا وأطعنا)

أى امتثانا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أشار إليه قاله العيني وهذا الحديث أخرجه أيضا في الشروط وكذا النسائي
 (عن رافع بن خديج) بفتح الخاء الانصارى رضى الله عنه (قال كذا أكثر أهل المدينة مزدرا) هو مكان الزرع
 أو مصدر أى كثر أهل المدينة زرعاً (كأنكرى الأرض) من الأكرأ (بالناحية منها مسمى) القياس مسملة لكن ذكره
 باعتبار أن ناحية الشيء بعضه أو باعتبار الزرع (لسيد الأرض) أى مالكها تزيلا لها منزلة العبد وأطلق السيد عليه
 (قال) رافع بن خديج (قما) أى كثيرا وما للكشميين فهم ما والاول أولى ١٤٣ وانما لا يناسب الا بالتعسف (يصاب

ذلك) البعض أى تقع عليه
 مصيبة ويتلف ذلك (وتسلم
 الأرض) أى باقيا (ومما يصاب
 الأرض ويسلم ذلك) البعض
 (فمننا) عن هذا الأكرأ على
 هذا الوجه لأنه موجب لحرمان
 أحد الطرفين فيؤدى الى الأكل
 بالباطل (وأما الذهب والورق)
 بكسر الراء القضة (فلم يكن
 يومئذ) يكرى به ما لم يردنى
 وجودهما وأوجه الحديث من
 حيث ان من أكرأ أى أرضا
 لمدة فله أن يزرع ويغرس فيها
 ماشاء فإذا تمت المدة فإصاحب
 الأرض طاب له بقلعها فهو من
 أباحة قطع الشجر وهذا كاف
 في المطابقة وفيه ان كراء الأرض
 يجوز مما يخرج منها منسى عنه
 وهو مذهب أبى حنيفة ومالك
 والشافعى وفي هذا الحديث
 رواية تاجبى عن تابعي عن الصاحب
 وأخرجه البخارى أيضا في
 المزارعة والشروط وسلم في
 البيوع وكذا أبو داود وأخرجه
 النسائي في المزارعة وابن ماجه
 في الأحكام (عن عبد الله

وفي الحديث أيضا دليل على استحباب اتخاذ علامة بين الوكيل وموكله لا يطلع عليها
 غيرهما البعده الوكيل عليها في الدفع لأنها أسهل من الكتابة فقد لا يكون أحدهما ممن
 يحسنه ما ولان الخط يشبهه والحديث الثالث أخرجه أيضا النسائي وسكت عنه أبو داود
 والمنذرى والحافظ في التلخيص وقال ابن حزم انه أحسن ما ورد في هذا الباب وقد ورد
 في معناه أحاديث يأتى ذكرها في العارية عند الكلام على حديث صفوان ان شاء الله
 وفيه دليل على جواز التوكيل من المستعير لبعض العارية قوله العارية مؤداة سياق
 الكلام على هذا في العارية ان شاء الله تعالى

• (باب من وكل في شراء شئ فاشتري بالثمن أكثر منه وتصرف في الزيادة) •

(عن عروة بن أبى الجهد البارقي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً يشتري به
 له شاة فاشتري له به شاتين فباع أحدهما بدينار وجاءه بدينار وشاة فدعاه بالبركة في بيعه
 وكان لو اشترى التراب لم يبع فيه رواء أحد البخاري وأبو داود • وعن حبيب بن أبى
 ثابت عن حكيم بن حزام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعته ليشتري له أضيعة بدينار
 فاشتري أضيعة فابيع فيها ديناراً فاشتري أخرى مكانها لاجل الأضيعة والدينار الى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح بالشاة وتصدق بالدينار رواء الترمذى وقال
 لا تعرفه الا من هذا الوجه وحبيب بن أبى ثابت لم يسمع عنه سوى من حكيم ولا بى داود
 نحوه من حديث أبى حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم) الحديث الاول أخرجه
 أيضا الترمذى وابن ماجه والدارقطنى وفي اسناد من عبد البخارى سعيد بن زيد أخو
 حماد وهو مختلف فيه عن أبى اسيد السائى بن زبار وقد قيل انه مجهول لكنه قال الحافظ انه
 وثقه ابن سعد وقال حرب سمعت أبا حنيفة عليه السلام وقال في التكريب انه ناصب جلد قال
 المنذرى والنووى اسناده صحيح لم يثبت من وجهين وقد رواه البخارى من طريق ابن عيينة
 عن شبيب بن غرقم سمعت الحى يحدثون عن عروة ورواه الشافعى عن ابن عيينة وقال
 ان صح قلت به ونقل المزي عن ابن عيسى بن ثابت عنه قال البيهقى انما ضعه لان الحى غير
 معروفين وقال في موضع آخر هو مرسل لان شبيب بن غرقم لم يسمعه من عروة وانما سمعه
 من الحى وقال الراقى هو مرسل قال الحافظ الصواب انه متصل في اسناده منهم

ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عامل) أهل (خبيبر بظهر) بنصف (ما يخرج منهم من غر) بالثلثة
 اشارة الى المساقاة (أو زرع) اشارة الى المزارعة (فكان يعطى أزواجه) رضى الله عنهن (مائة وسق) بفتح الواو وكسرها كافى
 التالين والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم منها ثمانون وسق عمرو منها (عشرون وسق شعير) الحديث
 وهذا الحديث عمدة من أجاز المزارعة والخبرة لتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك واستقراره في عهد أبى بكر الى ان
 اجلاهم هو رضى الله عنه وبه قال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وصنف فيهما ابن خزيمة جزأين فيه علل الاحاديث الواردة

بالنهي عنهما وجمع بين أحاديث الباب ثم تابعه الخطابي وقال ضعف أحمد بن حنبل حديث النهي وقال هو مضطرب وقال الخطابي وأبطلها مالك وأبو حنيفة والشافعي لأنهم لم ينفقوا على علقته قال فالزراعة جائزة وهي عمل المسلمين في جميع الأمصار لا يطل العمل بها أحد قال القسطلاني والختار جواز الزراعة وتأويل الأحاديث على ما إذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولا آخر أخرى والمعروف في المذهب إبطالهما فتى أفردت الأرض بمخبرة أو من زرع بطل العقد وإذا بطلت فتكون الغلة لأصاحب البذر لأنها من ماله فإن كان ١٤٤ البذر للعامل فالصاحب الأرض أجرتها أو المالك فالعامل عليه أجره مثل عمله وعمل ما يتعلق به من آلاته

كالبحر أن حصل من الزرع شيء أولهما فعلى كل منهما أجره مثل عمل الآخر بنفسه وآلاته في حصته لذلك فإن أراد أن يكون الزرع بينهما على وجه مشروع بحيث لا يرجع أحدهما على الآخر بشيء فليس تأجر العامل من المالك نصف الأرض بنصف منافعه ومنافع آلاته ونصف البذر إن كان منه وإن كان البذر من المالك استأجر المالك العامل بنصف البذر ليزرع له نصف الأرض ويحضره نصف الأرض الآخر وإن شاء استأجره بنصف البذر ونصف منقعة تلك الأرض ليزرع له باقيه في باقيها وإن كان البذر لهما أجره نصف الأرض بنصف منفعته ومنقعة آلاته أو أعاره نصف الأرض ونبرع العامل بمنفعة بدنه وآلاته فيما يخص المالك أو أكره نصفها بدنياً من مثلاً وأكثر العامل ليعمل على نصيبه بنفسه وآلاته بدنياً رتبة ما في الحديث أيضاً جواز المساقاة في النخل

والحديث الثاني منقطع في الطريق الأولى لعدم سماع حبيب من حكيم وفي الطريق الثانية في أسناده مجهول قال الخطابي إن الخبرين معا غير متصلين لأن في أحدهما وهو خبر حكيم رجلاً مجهولاً لا يدري من هو وفي خبر عمرو أن الخبي حدثوه وما كان هذا سبيله من الرواية لم تقم به الحجة وقال البيهقي ضعف حديث حكيم من أجل هذا الشيخ وفي الحديثين دليل على أنه يجوز للوكيل إذا قال له المالك اشتريه هذا الدين أو شاة ووصفها أن يشتري به شاتين بالصفة المذكورة لأن مقصود الموكل قد حصل وزاد الوكيل خيراً ومثل هذا لو أمره أن يبيع شاة بدرهم فباعها بدرهمين أو بان يشتريها بدرهم فاشتراها بنصف درهم وهو الصحيح عند الشافعية كما نقله النووي في زيادات الروضة قوله فباع أحدهما بدنياً فيه دليل على صحة بيع الفضولي وبه قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه والشافعي في القديم وقواه النووي في الروضة وهو مروي عن جماعة من أئمتهم على عليه السلام وابن عباس وابن مسعود وابن عمر والمه ذهب الهادوية وقال الشافعي في الجديد وأصحابه والناس إن البيع الموقوف والشراء الموقوف باطلان للحديث المتقدم في البيع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبع ما ليس عندك وأجابوا عن حديثي الباب بما فيهما من المقال وعلى تقدير الصحة فيمكن أنه كان وكيلاً بالبيع بقربة ففهمها منه صلى الله عليه وآله وسلم وقال أبو حنيفة أنه يكون البيع الموقوف صحيحاً دون الشراء والوجه أن الأخراج عن ملك المالك مقفلة قرأ إلى أنه بخلاف الإدخال ويجاب بأن الإدخال للمبيع في الملك يستلزم الأخراج من الملك للثمن وروى عن مالك العكس من قول أبي حنيفة فإن صح فهو قوي لأن فيه جماعين الأحاديث قوله فاشتري أخرى مكانها فله دليل على أن الاضحية لا تصير أضحية بمجرد الشراء وأنه يجوز البيع لأبدال مثل أو أفضل قوله وتصدق بالدينار جعل جماعة من أهل العلم هذا أصلاً فقالوا من وصل إليه مال من شبهة وهو لا يعرف له مستحقاً فإنه يتصدق به ووجه شبهة ههنا أنه لم يأذن لعروة في بيع الاضحية ويحتمل أن يتصدق به لأنه قد خرج عنه للقربة لله تعالى في الاضحية فكروا كل غنا

• (باب من وكل في التصديق بماله فدفعه إلى ولد الموكل) •

(عن معن بن يزيد قال كان أبي خرج بدنانير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد

والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن ينثر كالحوخ والمشمس بجزءه يوم يجعل للعامل من الثمرة جفت وبه قال الجمهور وخصه الشافعي في الجديد بالنخل وكذا شجر العنب لأنه في معنى النخل بجماع وجوب الزكاة وتأني الخرص في ثمرته الجوز المساقاة فيه ما سعى في تنقيح ما رفقاً بالمالك والعامل والمساكين واختار النووي في تصحيحه صحتها على سائر الأشجار المثمرة وهو القول القديم واختاره السبكي فيها أن احتاجت إلى عمل ومحل المنع أن تفرق بالمساقاة فإن ساقاه عليها تبعاً لنخل أو عنب صحت كالزراعة وألحق المقل بالنخل أشبهه وخصه داود بالنخل وقال أبو حنيفة وزفر لا تجوز المساقاة بحال لأنما

اجارة بقرعة مائة أو بجهولة وجوزها أبو يوسف ومحمد بن يوسف في المال يهض غنائه فهو كالضاربة لان المضارب يعمل في المال يجز من غنائه وهو معدوم وبجهول وقد صح عقد الاجارة مع ان المانع مع مائة ومائة وكذلك هنا أيضا فالقياس في نصر أو اجماع على من يرى هيبته مردود (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يره من الكرام) أي عن الزرع على طريق الخبارة ولا يقال هذا يعارض النبي عنه لان النبي كان فيما يشترطون فيه شرطاً فاسداً وعدمه فيما لم يكن كذلك أو المراد بالاثبات نهي التنزيه وبالنفي نهي التحريم ١٤٥ (ولكن قال ان يخرج أحدكم أخاه خيرا

من ان يأخذ عليه خراجا معلوما) أي اجرة مع مائة ومائة مناسبة الحديث للباب من جهة ان فيه للعامل جزاء معلوما وهذا الجزاء للعامل مالك الارض وهذا الجزاء للعامل كان خيرا له من ان يأخذ منه وفيه جواز أخذ الاجرة لان الاولوية لثاني الجواز وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الباب بما فيه مقتنع لمن تأمله وهذا الحديث أخرجه أيضا في المزارعة والهبة ومسلم وأبو داود في البيوع والتمذي وابن ماجه في الاحكام والنسائي في المزارعة (عن عمر رضي الله عنه قال لولا آخر المسلمين ما قتلت قرية الا قسمتها بين أهاليها) الغنائم وفي رواية ما اقتح المسلمون قرية من قرى الكفار الا قسمتها لهم ما ما (كقاسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيبر) لكن النظر لاخر المسلمين يقتضي ان لا قسمها بل اجعلها مائة على المسلمين ومذهب الشافعية في الارض المفتوحة عنوة انه يلزم قسمتها الا ان يرضى بوقية ثم امن غنها وعن مالك نصير

لجنت فاخذتها فاقبته بها فقال والله ما يالك اردت بهم انفسهم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لك مانويت يا يزيد ولا يا معن ما اخذت رواء احمد والبخاري قوله عند رجل قال في الفتح لم اقف على اسمه قوله فاقبته بم اي ايت أي بالذات المذكورة قوله والله ما يالك اردت يعنى لو اردت انك تأخذها لاعطيتك ياها من غير توكيل وكأنه كان يرى ان الصدقة على الولد لا تجزى أو تجزى واحدة من الصدقة على الاجنبي افضل لقوله لك مانويت أي انك نويت ان تصدق به على من يحتاج اليها وانك محتاج فقد وقعت موقعها وان كان لا يحطريه لك أنه يأخذها ولا يملك ما أخذ لانه أخذها محتاجا اليها واستدل بالحديث على جواز دفع الصدقة الى كل أصل وفرع ولو كان ممن يلزمه نفقته قال في الفتح ولا حجة فيه لانها واقعة حال فاحتمل أن يكون ممن كان مستقلا يلزم اياه نفقته والمراد بهذه الصدقة التطوع لا صدقة الفرض فانه قد وقع الاجماع على انه لا تجزى في الولد كما تقدم في الزكاة وفي الحديث جواز التوكيل في صرف الصدقة ولهذا الحكم ذكر المصنف هذا الحديث ههنا

• (كتاب المساقاة والمزعة) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج من تمر او زرع رواء الجماعة) وعنه أيضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ظهر على خيبر سألته ليهود ان يقرهم بها على ان يكون عملها اولهم نصف الثمرة فقال لهم نعم فقرهم بها على ذلك ما شئنا متفق عليه وهو حجة في انها قد جائز للبخاري اعطى يهود خيبر ان يعملوها ويرزعوها ولهم شرط ما يخرج منها وسلم وأبو داود والنسائي دفع الى يهود خيبر ثقل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرط ثمرها قلت وظاهر هذا ان البذر منهم وان تسمية صيب العامل تقضى عن تسمية نصيب رب المال ويكون الباقى له وعن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل يهود خيبر على أن يخرجهم متى شئنا رواء احمد والبخاري بعناه وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفع خيبر أرضها ونخلها مقاسمة على النصف رواء احمد وابن ماجه وعن أبي هريرة قال قالت الانصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اقسم بيننا وبين اخواتنا الغنم قال لا فقالوا تكفونا

١٩ نيل خا وقضا بقس الفتح وعن أبي حنيفة والثوري يخير الامام بين قسمتها او فقيتها وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والجهاد وأبو داود في الخراج (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعمار أرضا) من الثلاث المزيد قال عياض كذا رواء أصحاب البخاري والصواب عمر من الثلاث قال تعالي وعروها كثر عما عروها الا ان يريد انه جعل فيها عمارا قال ابن بطال ويمكن أن يكون أصله اهتمر أرضا اتخذها وسقط الثامن الاصل قال في المصابيح وهذا رد لا اتفاق الرواة بمجرد احتمل يجوز أن يكون وان لا يكون وأكثر ما يعقده هو غنم على مثل هذا ايا لا أرضي لاحد ان يقع فيه اه

وأجيب بان صاحب العتق ذكر انه يقال ان حمر الارض أى وجدت ما حمره ويقال ان حمر الله بك منزلك وحمر الله بك منزلك وعورض بان الجوهري بعد ان ذكر حمر الله بك منزلك وحمر الله بك ذكر انه لا يقال ان حمر الرجل منزله بالالف وقال الزركشي ضم الهمزة أجود من الفتح قال في المصباح يفتقر ذلك الى ثبوت رواية فيه وظاهر كلام القاضي ان جميع رواية البخاري على الفتح اه وعن أبي ذر اعور بضم الهمزة أى حمره غيره وكان المراد بالغير الامام والمعنى من حمر أرضا (ليست لاحد) بالاحياء (فهو أحق) بهامن غيره والمراد أرض موات غير معمورة ١١٦ في الاسلام أو حمرت جاهلية ولا هي حريم لمع مور بالزرع أو الغرس أو السقي أو

البناء فهي له وسيت مواتا تبها لها بالميثة الغير المنتفع بها ولا يشترط في نفي العمارة التحقق بل يكفي عدم تحققها بان لا يرى أثرها ولا دليل على ما من أصول شهر ونهر وجدروا وتاد ونحوها ورأى احياء الموات على بن أبي طالب في أرض الخراب بالكوفة وقال عمر بن الخطاب من أحياء أرضا ميثة فهي له أى بمجرد الاحياء سواء أذن له الامام أم لا اكتفا بما ذن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وهذا قول الجمهور ومذهب الشافعي وأبي يوسف ومحمد نعم يستحب استئذنه خروجاً من خلاف أبي حنيفة حيث قال ليس له أن يهي مواتاً مطلقاً الا باذنه وسواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد وعن مالك فيما قرب وضابط القرب ما باهل العمران اليه حاجة من رعى أو فوضه واحتج الطحاوي للجمهور مع حديث الباب بالقياس على ماء البحر والنهر وما يصاد من طير وحيدوان فانهم اتفقوا على ان من اخذهم او صاده

العمل وقشر ككم في الثمرة فقالوا سمعنا أو طعمنا رواه البخاري وعن طاوس ان معاذ ابن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان على الثلث والرابع فهو يعمل به الى يومك هـ داروا ابن ماجه هـ قال البخاري وقال قيس بن مسلم من أبي جعفر قال ما بالدينه أهل بيت هجرة الا يزعمون على الثالث والرابع وزارع على عليه السلام وسعد بن مالك وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل علي وآل عمر قال وعامل عمر الساس على ان جاء حمر بالبذر من عنده فله الشطرون جاءوا بالبذر فلهم كذا حديث ابن عباس رواه ابن ماجه من طريق اسمعيل بن توبة وهو صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح وحديثه معاذ رجال اسناده رجال الصحيح ولكن طاوس لم يسمع من معاذ وفيه نكارة لان معاذ مات في خلافة عمر ولم يذكر أيام عثمان قوله كتاب المساقاة والمزارعة المساقاة ما كان في الفحل والكرم وجميع الشجر الذي يخرج من ثمره لحوم من الثمرة لا جذير واليه ذهب الجمهور وخصمها الشافعي في قوله الجدي بالنخل والكرم وخصمها اود بالنخل وقال مالك تجوز في الزرع والشجر ولا تجوز في البقول عند الجميع وروى عن ابن دينار انه أجازها فيه والحاصل ان من قال اسم او اورد على خلاف القياس قصرها على مورد النص ومن قال انها اوردت على القياس الحق بالمنصوص غيره والمزارعة مفاعلة من الزراعة قاله المطرزي وقال صاحب الاقليد من الزرع والخبرة مشتقة من الخيرة على وزن العليم وهو الاكاريم حزمة مفتوحة وكاف مشددة ورأى مهمله وهو الزراع والفلاح الحراث والى هذا الاشتقاق ذهب أبو عبيد والاكثرون من أهل اللغة واللهما وقال آخرون هي مشتقة من الخبار بفتح الخاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة وهي الأرض الرخوة وقيل من الخبر بضم الخاء وهو النصيب من ملك او لهم وقال ابن الاثير هي مشتقة من خيبر لان أول هذه المعاملة فيها وفسر أصحاب الشافعي الخبرة بانها العمل على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل وقيل ان المساقاة والمزارعة والخبرة بمعنى واحد والى ذلك يشير كلام الشافعي فانه قال في الام في باب المزارعة واذا دفع رجل الى رجل أرضاً يضيها على ان يزرعها المدفوع اليه فما خرج منها من شيء فله منه جزء من الاجزاء فهذه المفاعلة والخبرة والمزارعة التي

يملكه سواء قرب ام بعد اذن الامام او لم ياذن وهذا الحديث من افراد البخاري ونصف اسناده الاوّل مصريون ينسبوا اليهم والثاني مديون (عن ابن عمر رضى الله عنه انه قال أبلى حمر) بالميم اى اخرج (الى ود والنصارى من أرض الجاز) لانه لم يذكر اسم عهد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بقائهم في الجاز وانما بل كان موقفاً على مشيئته والجاز كما قاله الواقدي من المدينة الى تبوك ومن المدينة الى طريق الكوفة وقال غير ممكة والمدينة والعلامة ونحوها قال ابن عمر عمهما موصول له (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المظهر) أى غلب (على خيبر) اذ اخرج اليه ود منها وكانت الأرض

حين ظهر) اي غلب صلى الله عليه وآله وسلم (عليه الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمين) كانت خير فتح بعضها صلحا وبعضها عنوة فالذي فتح عنوة كان جميعه لله ورسوله وللمسلمين والذي فتح صلحا كان لله ورسوله وللمسلمين بقدر الصلح (واواد اخراج اليهود منها) اي من خيبر (فسأت اليه ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليقرهم بها) اي ليسكنهم بخيبر (ان) اي بان (بكفة واجملها) اي بكفاية عمل فخلها وصرعها والقيام بتعهداتها فانها من مديرة (ولهم نصف الغنم) الحاصل من الاشجار (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقركم بها على ذلك) ١٤٧ الذي ذكرتموه من كفاية العمل ونصف

الغرة لكم (ما شئنا) استدله الظاهرية على جواز المساقاة مدة مجهولة واجاب عنه الجمهور بان المراد ان المساقاة ليست مقدما قرا كالببيع بعد انقضاء مدتها ان شئنا عندنا قد انقضى وان شئنا اخرجناكم (فقر واجبا) اي سكنوا بخيبر (حتى اجلاهم) اي اخرجهم (عمر) بن الخطاب رضي الله عنه منها (الى تيماء) قرية من امهات القرى على البحر من بلاد طي (واربعا) بسكون التثنية قرية من الشام سميت باريحها من المك بن ارنفشد ابن سام بن نوح وانما اجلاهم عمر لانه صلى الله عليه وآله وسلم عهد عند موته ان يخرجوا من جزيرة العرب ومناسبة الحديث للباب في قوله نقركم بها على ذلك ما شئنا (من رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال صلى الله عليه وآله وسلم عن امره) كان بارافقا اي ذارفا (قلت) الظاهر (ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو حق)

ينهي عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه والى نحو ذلك يشير كلام البضاري وهو وجه الشائعية وقال في القاموس المزارعة المعاملة على الارض يبيع من ما يخرج منها ويكون البذر من مالها وقال الخبابة ان يزرع على النصف ونحوه اه قوله بشرط ما يخرج فيه جواز المزارعة بالجزء المعلوم من نصف اربع او ثمن او نحوها والشرط هنا بمعنى النصف وقد يأتي بمعنى العود والقصد ومنه قوله تعالى قول وجهك شطار المسجد الحرام اي نحو قوله نقركم بها على ذلك ما شئنا المراد اننا نمكنكم من المقام الى ان نشاء اخرجكم لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان عازما على اخراجهم من جزيرة العرب كما أجيز ذلك عند موته واستدل به على جواز المساقاة مدة مجهولة وبه قال اهل الظاهر وخالفهم الجمهور وتاويل الحديث بان المراد مدة العهد وانما اخراجكم بعد انقضائه ولا يفتى بعده وقبل ان ذلك كان في اول الامر خاصة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا يحتاج الى دليل قوله ما بلدينة اهل بيت هجرة الخ هذا الاثر اورد البضاري ووصله عبد الرزاق قوله وزار على عليه السلام الخ اما اثره على عليه السلام فوصله ابن أبي شيبة واما اثر ابن مسعود وسعد بن مالك فوصلهما ابن أبي شيبة واما اثر عمر بن عبد العزيز فوصله ابن أبي شيبة أيضا واما اثر القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر فوصله عبد الرزاق واما اثر عروة وهو ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة واما اثر آل أبي بكر وآل علي وآل عمر فوصله ابن أبي شيبة أيضا وعبد الرزاق واما اثر عمر في معاملة الناس فوصله ابن أبي شيبة أيضا والبيهقي وقد ساق البضاري في صحيحه عن السلف غير هذه الآثار ولعله أراد بذلك الإشارة الى أن أصحابه لم ينقل عنهم الخلاف في الجواز خصوصا اهل المدينة وقد تقدم ذلك بالاحاديث المذكورة في الباب جماعة من السلف قال الحارثي روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود وعمر بن الخطاب وعبد بن المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب الزهري ومن اهل الرأي ابو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن فقالوا تجوز المزارعة والمساقاة بجزء من الثمر والزرع قالوا ويجوز العقد على المزارعة والمساقاة بحقة متين فتساقبه على العمل وتزرعه على الارض كما جرى في خيبر ويجوز العقد على كل واحدة منهما مئة فردة وأجابوا عن الاحاديث القاضية بالنهي عن المزارعة بانها محمولة على التنزيه وقيل انها محمولة على ما اذا اشترط صاحب الارض ناحية

لانه ما ينطق عن الهوى (قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فلما أتيتهم (قال ما تصنعون بما اقلكم) اي بزارحكم قال ظهير (قلت فزاجرها على الربيع) بضم الراء وفي لفظ علي الربيع تصغير الربيع وفي رواية على الربيع بفتح الراء وهو النهر الصغير اي على الزرع الذي هو عليه قال الحافظ وهذا هو المشهور في حديث رافع والمعنى انهم كانوا يكرهون الارض ويشترون لانفسهم ما ينبت على النهر (وعلى الاوسق من القروا الشعير) والواو بمعنى أو (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تخطلوا) وهذه صيغة النهي المذكورة اول الحديث حيث قال لقد بينا (ان زرعوها) انتم (أو يزرعوها) أي اخطلها فغيركم يزرعها بخير اجرة

(أو أمسكوها) أي أتركوها معطلة أو لا تخيير لائسك (قال رافع قلت معا وطاعة) أي أسفع كلامك معهما وأطيعك طاعة
 أي كلامك وأمر لك مع أي مسعور وفيه مباغة وكذلك طاعة بعض مطاع أو أنت مطاع فيما تأمر به وهذا الحديث أخرجه
 مسلم في البيوع والنفاء في المزارعة وابن ماجه في الأحكام (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يكرى) من أكرى أرضه
 يكرىها (من أزرعه على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان) أي أيام خلافتهم (وصدر من أمارعة معاوية)
 ولم يقل خلافة لان ابن عمر كان لا يسابع ١٤٥ إن لم يجتمع عليه الناس ومعاوية كذلك ولذلك يسابع لابن الزبير ولا يعبد المثلث

في حال اختلافهما ولم يترك على
 ابن أبي طالب فيجتمه أن يكون
 لانه لم يزرع في أيامه (ثم حدث)
 ابن عمر (عن رافع بن خديج أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 نهى عن كراء المزارع فذهب
 ابن عمر إلى رافع فسأله فقال
 رافع (نهي النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن كراء المزارع
 فقال ابن عمر قد علمت) يا رافع
 (أنا كنا نكرى مزارعنا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم بها) ثبت (على الأربعاء)
 جمع ربيع وهو النور والصغير
 (وبني من التبن) وحاصل
 حديث ابن عمر أنه ينكر على
 رافع إطلاقه في النهي عن كراء
 الأراضي ويقول الذي نهى عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي
 كانوا يدينون فيه الشرط القاسد
 وهو أنهم يشترون ماء على
 الأربعاء وطائفة من التبن وهو
 مجهول وقد يسلّم هذا وتعييب غيره
 آفة أو بالعكس فتقع المزارعة
 ويبقى المزارع أو رب الأرض بلا
 شيء ومطابقة الحديث لترجمة من

منهم مبنية وقال طاوس وطائفة قليلة لا يجوز كراء الأرض مطلقا لا يجرى من الثمر
 والطعام ولا ذهب ولا فضة ولا يغير ذلك وذهب إليه ابن حزم وقوا واحججه بالأحاديث
 المطابقة في ذلك وسأني وقال الشافعي وأبو حنيفة والعترة وكثيرون أنه يجوز كراء
 الأرض بكل ما يجوز أن يكون فمنا في المبيعات من الذهب والفضة والعروض وبالطعام
 سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره لا يجرى من الخارج منها وقد أطلق ابن
 المنذر أن العصاة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة ونقل ابن بطال اتفاق
 فقهاء الأمصار عليه وتمسكو بما سألني من النهي عن المزارعة يجرى من الخارج وأجابوا
 عن أحاديث الباب بأن خير فتحت حنوة فكان أهلها يعيد الله صلى الله عليه وآله وسلم فما
 أخذ من الخارج منها فهو له وما تركه فهو له وروى الحارثي هذا المذهب عن عبد الله بن
 عمر وعبد الله بن عباس ورافع بن خديج وأسميد بن حضير وأبي هريرة ونافع قال وإليه
 ذهب مالك والشافعي ومن الكوفيين أبو حنيفة اه وقال مالك أنه يجوز كراء الأرض
 بغير الطعام والقر لا بهما الثلاث يصير من يبيع الطعام بالطعام وحل النبي على ذلك هكذا
 حكى عنه صاحب الفتح قال ابن المنذر ينبغي أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكري
 به من الطعام جزءا مما يخرج منها فاما إذا كترها بطعام معلوم في ذمة المكري أو بطعام
 حاضر يقضيه المالك فلا مانع من الجواز وقال أحمد بن حنبل يجوز جارة الأرض بجزء
 من الخارج منها إذا كان البذر من رب الأرض حكى ذلك عنه الحارثي وأعلم أنه قد وقع
 لجماعة لا سيما من المتأخرين اختباط في نقل المذهب في هذه المسئلة حتى أفضى ذلك إلى
 أن بعضهم يروى من العالم الواحد الأمرين المتناقضين وبعضهم يروى قول العالم وآخر
 يروى عنه نقضه ولا يجرى فالمسئلة باعتبار اختلاف المذهب في تعيين راجحهما من
 مرجوحهما من المعضلات وقد جعت فيها رسالة مسئلة وسأني تحقيق ما هو الحق
 وتفصيل بعض المذهب والاثارة إلى جهة كل طائفة ودفعها

• (باب فساد العقد إذا شرط أحدهما لنفسه التبن أو بقعة بعينها أو نحوه) •

(عن رافع بن خديج قال كآ كثر الانصار حقا فلا تنكرى الأرض على ان لنا هذه ولهم
 هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فاما عن ذلك فاما لورق فلم ينهنا أخرجه وفي لفظ
 كآ كثر أهل الأرض من درها كنا نكرى الأرض بالناحية منها تسمى لسيد الأرض قال

حيث ان رافع بن خديج لما روى النهي من كراء المزارع يلزم منه عادة ان أصحاب الأرض انما يزرعون بانفسهم فربما
 أو ينفصون بها لمن يزرع من غير بدل تحصل فيه المواساة (ومنه) أي من ابن عمر (رضي الله عنه كنت أعلم في عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الأرض تنكرى) بضم أوله وفتح الراء (ثم خشي عبد الله بن عمر (أن يكون النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قد أحدث في ذلك شيئا لم يكن يعمل) أي حكم بما هو نافع لما كان يعلم من جواز الكراء (فترك كراء الأرض)
 وقد أخرج حديث من كره اجابة الأرض بجزء مما يخرج منها وهذا الحديث سألته عن يحيى وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي

مطولا (من أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يوما يحدث أصحابه (وعنده قد رجل من أهل البادية) لم يسم (ان رجلا من أهل الجنة استأذن ربه) عز وجل أي يستأذن ربه فاخبر عن الامر الحق الاتي بلفظ الماضي (في) أن ينام (الزرع) يعني سألته تعالى أن يزرع (فقال) ربه تعالى (له ألت فيعاشئت) من المشتريات (قال بلى) الامر كذلك (ولكني أحب أن أزرع) فاذن له (قال فبذر) أي ألق البذر على أرض الجنة (فبادر الطرف بانه واستواؤه واستعماده) من الحصد وهو قلع الزرع (فكان امثال الجبال) يعني انه لم يبذر لم يكن ١٤٩ بين ذلك وبين استواء الزرع ونحوا امره كله من الحصد والتذرية والجمع الا

فربما يصاب ذلك ولم يزرع في الارض وربما يصاب الارض ويسلم ذلك فمنها فاما الذهب والورق فلم يكن يومئذ رواه البخاري وفي لفظ قال انما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما على الماديات واقبال الجداول واشياء من الزرع في ذلك هذا ويسلم هذا ويسلم هذا ولم يكن للناس كرى الا هذا فاذن لزرعه فاما ما في معلوم مضمون فلا بأس به رواه مسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية عن رافع قال حدثني حماد بنهم اكانا بكرة في الارض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما ينبت على الاربعاء وبشيء يستثنيه صاحب الارض قال فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك رواه أحمد والبخاري والنسائي وفي رواية عن رافع ان الناس كانوا يكرهون المزارع في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالماديات وما يسقى الربيع وشيء من التبن فذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كرى المزارع بهدا ونهى عنها رواه أحمد قوله - فلا أي أهل من ارضة قال في القاموس الماقل المزارع والمحاولة يسع الزرع قبل بدو صلاحه أو يسعه في سبيله بالخطبة أو المزارعة بالثلث والربع أو أقل أو أكثر أو كراء الارض بالخطبة اه قوله فثم انا عن ذلك أي عن كرى الارض على ان لنا هذه وله - هذه في صلح القسك - هذا المذهب من قال ان النهي عنه انما هو هذا النوع ونحوه من المزارعة وقد حكى في القمع عن الجمهور ان النهي محمول على الوجه المقتضى الى الفرور والجهالة لان اكرامهم اطلاقا حتى بالذهب والفضة قال ثم اختلف الجمهور في جواز اكرامهم بغيره مما يخرج منها فن قال بالجواز محل احاديث النهي على الترتيبه قال ومن لم يميز اجازته بغيره مما يخرج قال النهي عن كرائمهم محمول على ما اذا اشترط صاحب الارض ناحية منها أو شرط ما ينبت على النهر لصاحب الارض لما في كل ذلك من الفرور والجهالة اه قوله فاما الورق فلم يمت الا منافاة بين هذه الرواية وبين الرواية الثانية أي قوله فاما الذهب والورق فلم يكن يومئذ لان عدم النهي عن الورق لا يستلزم وجوده ولا وجود المعاملة به وفي رواية عن رافع عند البخاري انه قال ليس بها بأس بالدينار والدرهم قال في القمع فيحتمل أن يكون رافع قال ذلك باجتهاده ويحتمل أن يكون علم ذلك بطريق التنصيص على جوازه أو - لم أن النهي عن كرى الارض ليس على اطلاقه بل بما اذا كان بشيء مجهول وهو ذلك فاستنبط

كلم البصر وكان كل حبة منه مثل الجبل وفيه ان الله تعالى أغنى أهل الجنة فيها من تصبغ الدنيا ونصبها (فيقول الله تعالى دونك) أي خذ (يا ابن آدم فاه) أي فان الشأن (لا يشبهك شيء) فقال الاعرابي أي ذلك الرجل الذي من أهل البادية (والله لا يجده الا قرشيا او انصاريا فانهم) أي قريشا والانصار (اصحاب ذرع وأمان) أي أهل البادية (فلسنا بصحاب زرع فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال ابن المنير ادخل هذا الحديث هنا لفتنه على ان احاديث المنع من الكراء انما جاءت على السند لا على الايجاب لان العادة فيها بحرص عليه ابن آدم انه لا الحرص أن لا يمنع من الاستمتاع به وبقاء حرص هذا الحرص من أهل الجنة على الزرع وطلب الانتفاع به حتى في الجنة دليل على انه مات على ذلك لان المريموت على ما عاثر عليه ويحت على ما مات

عليه فدل ذلك على ان آخر عهدهم من الدنيا جواز الانتفاع بالارض واستثمارها ولو كان كراؤها مكرها عليه لفظم نفسه من الحرص عليه حتى لا يثبت هذا القدر في ذهنه هذا الثبوت اه وفي هذا الحديث من القوائد ان كل ما شتهى في الجنة من امور الدنيا يمكن فيها قال المذهب وفيه وصف الناس بغالب عاداتهم قال ابن بطال وفيه ان النفوس جبلت على الاستكثار من الدنيا وفيه اشارة الى فضل القناعة وظم الشرم وفيه الاخبار عن الامر الحق الاتي بلفظ الماضي (بسم الله الرحمن الرحيم) (كتاب الشرب) (بكمي الشين المجهمة أي كتاب الحكم في قسمة المال والشرب في الامس)

التصيب والحظ من الماء (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقدرح) فيه ماء أول ابن شبيب (فشرب منه وعن عبيدة بن جهم القوم) هو ابن عباس كافي مسند ابن أبي شبيب (والاشياخ) وفيهم خالد بن الوليد (عن يساره فقال يا غلام أتأذن لي أن أعطيه الاشياخ قال) الغلام (ما كنت لا وثر بفضل منك أحد يا رسول الله فاعطاه إياه) وفي الحديث مشروحة قصة الماء وأنه يملك لأولئك المساجز فيه القصة (عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال حليت لرسول الله صلى الله عليه وآله ١٥٠ (وسلم شافداجن) هي التي تألف البيوت وتقيم بها ولم يقل داجنة اعتبارا

بتأنيث الموصوف لان الشاة تذكر وتؤنث وفي النهاية هي التي تعطف في المنزل (وهي) أي الداجن (في دار أنس بن مالك) رضي الله عنه (وشيب) أي خلط (لبن الجاهل من البئر التي في دار أنس فاعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم القدح فشرب منه) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى إذا نزع القدح) أي قلعه (من فيه) من بعض من (وهي يساره أبو بكر) الصديق رضي الله عنه (وعن عبيدة بن جهم) قبل أن يقاتل له اعرابي (فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه) (وخاف أن يعطيه) أي يعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم القدح (الاعرابي) أعطى أبوبكر يا رسول الله عندك) قاله تذاكير الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأما ما للاعرابي بجلالة الصديق (فاعطاه) صلى الله عليه وآله وسلم (الاعرابي الذي على يمينه ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم قدموا (الاين فالايين) قال

من ذلك جواز الكرى بالذهب والفضة ويرجح كونه صرفا عما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح عنه قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمزبنة وقال انما يزرع ثلاثة رجل له أرض ورجل منح أرض ورجل اكثري أرضا يذهب أو فضة لكن بين الناس من وجه آخر ان المرفوع منه النبي عن المحاقلة والمزبنة وان بقيته مدرج من كلام سعيد بن المسيب وقد أخرج أبو داود والنسائي ما هو أظهر في الدلالة على الرفع من هذا وهو حديث سعيد بن أبي وقاص الآتي قوله جاء على الماذنات بذال معجمة مكسورة ثم مشددة فتحية ثم أف ثم فون ثم أف ثم مشددة فوقية هذا هو المشهور وحكي القاضى عياض عن بعض الرواة فتح الغال في غير صحيح مسلم وهي ما ثبتت على حافة التهرور ما يل المماولى ست مربعة الكتمان سوادية وهي في الأصل مسابيل المياه فتسمية الثابت عليها بابها كما وقع في بعض الروايات بلغة يؤا جرون على الماذنات بمجاز مرسل والعلاقة بالمجاورة والحالية والحالية قوله وأقبال الجدول بفتح الهمزة وسكون القاف وتخفيف الموحدة أي أو اقل والجدول السواق جمع جدول وهو النهر الصغير قوله واشياء من الزرع يعني مجهول المقدار ويدل على ذلك قوله في آخر الحديث فاما نبي معلوم مضمون فلا بأس به قوله فيم لك بكسر اللام أي فربما يملك قوله زجر عنه على البناء للمجهول أي نبي عنه وذلك لما فيه من الغرر المؤدى الى التشاؤم وكل أموال الناس بالباطل قوله على الاربعاء جمع ربيع وهو النهر الصغير كني وأنبياء وجمع أيضا على ربهان كصبي وصبيان قوله يستغني عن الاستغناء كأنه يشير الى استغناء الثالث والرابع كذا قال في الفتح واستدل على ان هذا هو المراد برواية أخرى ذكرها البخاري ولكنه يتأني هذا التفسير قوله في الرواية الاولى فاما نبي معلوم مضمون فلا بأس به وهذا الحديث يدل على تحريم المزارعة على ما يعضى الى الغرر والجهالة ويوجب المشاجرة وعليه فحصل الاحاديث الواردة في النبي عن المخاربة كما هو شأن حمل المطلق على المقيد ولا يصح حملها على المخاربة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خير لما ثبت من أنه صلى الله عليه وآله وسلم استقر عليها الى موته واستقر على مثل ذلك جماعة من الصحابة ويؤيد هذا تصريح رافع في هذا الحديث بجواز المزارعة على من معلوم مضمون ولا يشكل على جواز المزارعة بمجرد معلوم حديث أسيد بن ظهير الآتي فان النبي فيه ليس بمتموجه الى المزارعة بالنصف

أنس فهي سنة فهي سنة أي تقدمه الاين وان كان مفضولا لا خلاف في ذلك نعم خالف ابن حزم فقال والثالث لا يجوز منارلة غير الاين الا باذن الاين وأما حديث ابن عباس عند أبي يعلى الموصلي بإسناد صحيح قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سقى قال أبدو وأيا لكبراء أو قال بالأكبر فمحول على ما إذا لم يكن على جهة يمينه أحد بل كان الحاضرون تلقاه وجهه مثلا وانما استأذن صلى الله عليه وآله وسلم الغلام في الحديث السابق ولم يستأذن الاعرابي هنا التلافا لقلب الاعرابي وتطميأ لنفسه وشقة أن يسبق الى قلبه نبي يملك به تقرب عهده بالجاهلية ولم يجعل للغلام ذلك لانه قرأته وسنه دون

المشقة فاستأذنه عليهم ناديا ولثلايو خشمهم بتهديهم عليهم وتعلمنا بانه لا يدفع الى غير الايمن الا باذنه وهذا الحديث اخرجه البخاري ايضا في الاثرية وكذا لم يوافقوا داود والترمذي وابن ماجه (عن ابي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع فضل الماء أن يمنع به الكلال) بفتح الكاف واللام بعدها همزة متصورة العشب يابس ورطبه واللام في لمنع لأم العاقبة ومعنى الحديث ان من شق ماء بغلاة وكان حول ذلك الماء كلاليس حوله ما غيره ولا يوصل الى رعيه الا اذا كانت المواشي ترد ذلك فمنهى صاحب الماء ان يمنع فضل مائه لانه اذا منع ١٥١ منع رعي ذلك الكلال والكلال لا يمنع لما في منعه من الاضرار بالناس

ويلاحظ به الرعاة اذا احتاجوا الى الشرب لانهم اذا منعوا من الشرب امتنعوا عن الرعي هناك ويحقل أن يقال يمكنهم حمل الماء لانفسهم اقله ما يحتاجون اليه منها بخلاف البهائم والصحيح الاول ويلحق بذلك الزرع عند المالكية والصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية وفرق الشافعي فيما حكاه المازني عنه بين المواشي والزرع بان الماشية ذات ارواح يحتمل من عطشهم او تم الجفاف الزرع وبهذا الجواب النووي وغيره واستدل المالكية بحديث جابر عندهم لم ينس عن بيع فضل الماء لاطلاقه وعدم تقييده وتعقب بانه يحتمل على المقيد وعلى هذا لو لم يكن كلال رعى فلا يمنع من المنع لانتفاء العلة قال الخطابي والنهي عند الجمهور لا تنزيه وهو محتاج الى دليل يصرف النهي عن معناه الحقيقي وهو التعريم قال في الفتح وظاهر الحديث وجوب بذله بما نا وبه قال الجمهور وقيل لصاحبه

والثالث والرابع فقط بل الى ذلك مع اشتراط ثلاث جهات اولها القصد وما بقي الربيع ولا شك ان مجموع ذلك غير المخبرة التي اجازها صلى الله عليه وآله وسلم وفعله في خيبر نعم حديث رافع عند ابي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ من كانت له أرض فليزرها أو ليزرها ولا يكرها بثلاث ولا ربيع ولا بطعام مسمي وكذلك حديثه أيضا عند ابي داود بإسناد فيه بكربن عامر البجلي الكوفي وهو متكلم فيه قال انه زرع أرضا فريه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسميها سافلها لمن الزرع ولمن الأرض فقال زرع رعي يذرى وعلى رلى الشطر ولبنى فلان الشطر فقال أريبتا فرد الأرض على أهلها وخذت ثقتك ومثله حديث زيد بن ثابت عند ابي داود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المخبرة قات وما المخبرة قال أن يأخذ الأرض نصف أو ثلث أو ربع فيها دليل على المنع من المخبرة يجوز معلوم ومثل هذه الاحاديث حديث أسيد الا في على فرض انه نهى عن المزارعة يجوز معلوم وعدم تقييده بما فيه من كلام أسيد كما سيأتي ولا يمكنه لا سبيل الى جعلها فاحصة لما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في خيبر لموته وهو مقر على ذلك وتقريره جماعة من العصاة عليه ولا سبيل الى جعل هذه الاحاديث المشتقة على النهي منسوخة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم وتقريره لصدور النهي منه في اثناء مدة معامته ورجوع جماعة من العصاة الى رواية من روى النهي والجمع ما يمكن هو الواجب وقد أمكن هنا جعل النهي على معام الجاهزي وهو الكراهة ولا يشك على هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم أو يبتاع في حديث رافع المذكور وذلك بان يقال قد وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه المعاملة بانه ربا ورأى بالاجماع فلا يمكن الجمع بالكراهة لانا نقول الحديث لا يفتى في الاحتجاج به لانه قال الذي فيه ولا سيما مع معارضته للاحاديث العشرة الثابتة من طرق متعددة الواردة بجواز المعاملة يجوز معلوم وكيف يصح أن يكون ذلك ربا وقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومات عليه جماعة من أجلاء العصاة بل يبعد ان يعامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المعاملة المكروهة ويعت علم اولئك اننا الى القول بذلك الجمع بين الاحاديث وهذا ما ترجمه في هذه المسئلة ولا يصح الاعتذار عن الاحاديث القاضية بالجواز بانهم محتصة به صلى الله عليه وآله وسلم لما قرروا من انه صلى الله عليه وآله وسلم اذا نهى عن شيء نهى بمختصا بالامة وقيل ما يخالفه كان ذلك الفعل مختصا

طلب القيمة من المحتاج اليه كافي طعام المضطر وتعقب بانه يلزم منه جواز البيع حال امتناع المحتاج من بذل القيمة ورد منع الملازمة فيجوز ان يقال يجب عليه البذل وتثبت له القيمة في ذمة المبدول له فيكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ذلك اه قال الشوكاني في نيل الاوطار ولكنه لا يخفى ان رواية لا يباع فضل الماء ورواية النهي عن بيع فضل الماء يدلان على تعريم المنع ولو جاز له أخذ العوض لكان له البيع اه وهذا محمول عند أكثر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم على ماء البئر المنقورة في الملك أو في الموات بقصد التملك أو الارتفاق خاصة فالأولى وهي التي في ملكه أو في موات بقصد التملك بملك ماؤها على الصحيح عند الشافعية

ونص عليه الشافعي في القديم والثانية وهي المحفورة في موات بقصد الارثفاق لا يملك الخافر ما هانم هو أولى به الى ان يرتحل
 فاذا ارتحل صار كغيره ولو عاد بعد ذلك وفي كالا الحائز يجب عليه بذل ما يفضل من حاجته والمراد بحاجته نفسه وعياله وما يشته
 وزرعه لكن قال امام الحرمين وفي الزرع احفال على بعد اما البئر المحفورة للمارة لهاؤها مشتركة بينهم والخافر كاحدهم ويحوز
 الاستقامتها للشرب وسقى الزرع فان ضاق عنها ما اشرب أولى وكذا المحفورة بالقصد على أصح الوجهين عند الشافعية وأما
 المحرز في اناء فلا يجب بذل فضله على الصحيح ١٥٢ لغير المضطر ويملك بالاحراز هذا كلام الشافعية وكلام الحنفية والحنابلة

في ذلك متقارب في الاصل
 والمدرن وان اختلفت تقاضيا لهم
 وجعل المالكية هذا الحكم في
 البئر المحفورة في الموات وقالوا
 في المحفورة في الملك لا يجب عليه
 بذل فضلها وقالوا في المحفورة في
 الموات لا تباع وصاحبها ورثته
 أحق بكفائتهم وهذا النهي
 للتحريم عند مالك والشافعي
 والاوزاعي والليث وقال غيرهم
 هو من باب المعروف ومطابقة
 الحديث للباب من حيث ان
 فضل الماء يدل على ان صاحب
 الماء أحق به عند عدم الفضل
 وأخرجه البخاري أيضا في ترك
 الحبل وسلم في البيوع والنسائي
 في احكام الموات وأبو داود
 والترمذي وابن ماجه (وفي رواية
 عنه) أي من أبي هريرة (رضي
 الله عنه ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا تمنعوا
 فضل الماء لتعروا به فضل الكل)
 والمنهي عنه منع الفضل لا يمنع
 الاصل وهل يجب عليه بذل
 الفضل من حاجته لزراع غيره
 الصحيح عند الشافعية وبه قال

به لاننا نقول أولا انتهى غير مختص بالامة وثانيا انه صلى الله عليه وآله وسلم قر جماعة
 من العصابة على مثل معاملته في خيبر الى عند مونه وثالثا انه قد اسقر على ذلك بعد
 موته صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من أجلاء العصابة وبه كل البعد أن يخفى عليهم مثل
 هذا ومن أوضح ما استدلل به على كراهة المزارعة مجهز معلوم حديث ابن عباس الآتي
 (وعن أسيد بن ظهير قال كان أحدنا اذا استغنى من أرضه أو أتمقر اليها أعطاهما بالنصف
 والثالث والرابع ويستمر ثلاث جداول والقصار وما يبقى الربع وكان يعمله في
 حملا شديدا ويصيب منها منفعة فانما رافع بن خديج فقال نهي النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن أمر كان لكم نافعا وطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير لكم
 نعمكم عن الحقل رواه أحمد وابن ماجه والقصار بقية الحب في السنبلي به - دما يداس)
 الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي بدون كلام أسيد بن ظهير ورجال اسناد
 الحديث رجال الصحيح قوله والقصار قال في القصار وس والقصار باضم والقصري
 بالكسر والقصر والقصرة محركاتين والقصري كبشري ما يبقى في الحقل بعد الاتخاذ
 أو ما يخرج من القف بعد الدوسة الاولى والقشرة العليا من الحبة اه قوله عن الحقل
 بفتح الحاء المهملة واسكان القاف أصله كما قال الجوهري الحقل الزرع اذا تشعب ورقه
 قبل ان تغلظ سوقه فالحقل القراح الطيب يعني من الارض الصالحة للزراعة والحقل
 مواضع الزراعة كان المزارع مواضعها وقديين البخاري الحساقل التي نهي عنها صلى
 الله عليه وآله وسلم من رواية رافع قال قبسه ما تصنعون بمعاقلكم قالوا أو ابرها على
 الربع وعلى الاوسق من القروا الشعر قال لا تفعلوا والحديث يدل على عدم جواز إطلاق
 المزارعة ولكنه ينبغي ان يقيده بما في اوله من كلام أسيد من ضم الاشتراط المقتضى للقصاد
 وعلى فرض عدم تقييده بذلك فيعمل على كراهة التنزيه لما أسلفنا (وعن جابر قال كان
 يخاف على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنصيب من القصري ومن كذا
 ومن كذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كاله أرض فليزرعها أو ليحرثها أخاه
 والافليدعها رواه أحمد ومسلم والقصري القصار) قوله والقصري قد سبق ضبطه
 وتفسيره قوله فليزرعها بفتح التنية والراء أي بنفسه قوله وليحرثها بضم التنية وكسر

الرافع
 الحنفية لا يجب وقال المالكية يجب عليه اذا خشي عليه الهلاك ولم يضر ذلك بصاحب الماء قال

الابي أبوعبد الله والحديث حجة لنا في القول بسد الذرائع لانه انما ينهي عن منع فضل الماء لما يتردى اليه من منع الكلا
 اه وقد ورد النهي عن منع الكلا صريحاً في بعض طرق الحديث وصححه ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غفار عن أبي
 هريرة ولفظه لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا الكلا فيزيل المال ويجوع العيال وهو محمول على غير المملوك وهو الكلا النبات
 في الموات فمنعهم بجرم نظم اذا الناس فيه سواء اما الكلا النبات في أرضه المملوك كاله بالاحياء فذهب الشافعية جوازه وفيه

لا ينظر اليه ولا يكلمه ولم من
حدث وأثن بن هرو وهو عنه
معرض وعنه دأبى داود من
حدث عمران فليتبوأ مقعده
من النار (فأنزل الله تعالى أن
الذين يشكروا) يستبدلون
(بمهادقه) بما عاهدوا الله عليه
من الأيمان بالرسول والوفاء
بالأمانات (وإيمانهم) وبما
حلفوا عليه (ثم أقبله الآية
فما لا اشعث) بن قيس الكندى
من المكان الذى كان فيه إلى
المجلس الذى كان عبد الله
يحدثهم فيه (فقال ما حدثكم
أبو عبد الرحمن) يعنى ابن مسعود
وفى رواية قال فحدثناه قال فقال
صدق (فى أنزلت هذه الآية
كانت لى بئر أرض ابن عم لى)
أعمه معادن بن الأود بن
معد يكرب الكندى واقبه
الجف شيش (فقال لى) رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم (ثم ودك)
أى أقم شهودك على حقتك قلت
ما لى ثم ودك قال) صلى الله عليه
وآله وسلم (فبينه) أى فاطلب
عنه أى فالحمة القاطعة بشكا

الراء أي يجعلها من رعة لآخيه بلا عوض وذلك بأن يعمد أياها ويرثه هذا المعنى الرواية
الآتية بافظ لان يخ أحكم أخاه أي يجعلها من رعة له والمخة العارية وفيه دليل على المنع
من مؤاجرة الأرض مطلقا لقوله والاولى مدعها ولكن ينبغي ان يحتمل هذا المطلق على
المقيد بما سلف في حديث رافع او يكون الامر للندب فقط لما سلفنا ولما سألني وقد ذكره
بعض العلماء تعطيل الأرض عن الزراعة لان فيه تضيق المال وقد نهي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن اضعاف المال وقد تم في هذا الحديث زراعة الأرض من المال بنفسه سألني
 ذلك من الفضيلة فان الاشتغال بالعمل فيها والاستغناء عن الناس بما يحصل من القرب
 الفعلي مع ما في ذلك من الاشتغال عن الناس والتزهد في ما طمتم هم التي هي لا سيما في
 مثل هذا الزمان سم قاتل وشغل عن الرب جل جلاله شاغل اذا لم يكن في الاقبال على
 الزراعة تنبسط عن شيء من الامور الواجبة كالجهد او قد ورد البخاري في صحيحه حديثا
 في فضل الزرع والغرس وترجم عليه باب فضل الزرع والغرس ورواه مسلم من حديث
 أنس (وعن سعد بن أبي وقاص ان اصحاب المزارع في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كانوا يكرهون من ارضهم ما يكون على السواقي وما سده بالماء مما حول النبت فجاءوا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاختصموا في بعض ذلك فنهاهم أن يكرهوا بذلك وقال
 اكرهوا بالذهب والفضة رواء أحمد وأبو داود والنسائي وما ورد من للنهي المطلق عن
 المخارة والمزارعة يحمل على ما فيه مفسدة كما يفتيه هذه الاحاديث أو يحمل على
 اجتماعها اندبا واستصحابا فاقدم جاء ما يدل على ذلك فروى عرو بن دينار قال قال اطوار
 لو تركت المخارة فانهم يزعمون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنها فقال ان اعلمهم
 يعني ابن عباس اخبرني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عنها وقال لان يخ أحكم
 أخاه خيره من أن يأخذ عليه اخر اجامه لو رواء أحمد والبخاري وابن ماجه وأبو داود
 وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم المزارعة ولكن أمر أن يرفق
 بعضهم ببعض رواء الترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من كانت له ارض فليزرعها أو ليحرمها أخاه فان أبي فليسك أرضه أخرجه

٢٠ نيل شا عيينه (قات يا رسول الله اذ يخاصف فذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا الحديث) وهو قوله من حلف على معين الى آخره (فانزل الله ذلك) أى قوله تعالى ان الذين يشتركون به عهدا لله الآية (تصديقا له) صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه ايضا فى الاشخاص والشهادات والايمان والنذور والتفسير والشركة ومسلم فى الايمان وكذا أبو داود والنسائى فى القضاء وابن ماجه فى الاحكام (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يملك من الناس (لا يتطرقه اليهم يوم القيامة) فان من خط على غيره واستهان به أعرض عنه (ولا يزكهم) ولا يلقى عليهم ولا يطلعهم

(واهم عذاب أليم) مؤلم على مائة ملو (وجل كان له فضل ماء) زائد عن حاجته (بالماء يرق قنعه) أي القاضل من الماء (من ابن السبيل) وهو المسافر (و) الثاني من الثلاثة (رجل يبيع اماما) أي عاقدا الامام الاعظم (لا يبايعه الا لينا فان أعطاه منها رضى) الفاء تفسيرية (وان لم يعطه منها مضطو) الثالث (رجل أقام سلعته) من قامت السوق اذا انققت (بعد العصر) ليس يقيد بل يخرج مخرج الغالب لان الغالب ان مثله كان يقع في آخر النهار حيث يريدون الفراغ عن معاملتهم نعم يحتمل أن يكون تخصيص العصر لكونه وقت ارتفاع الاعمال ١٥٤ (فقال والله الذي لا اله غيره لقد أعطيت بها) بفتح الهـ مرة أى دفعت

لداقها بسبب ما وفي نسخة أعطيت بضم الهـ مرة مبنيا للهـ قول أي أعطاني من يريد شراها (كذا وكذا) غناها (فصدقه رجل) واشترها بذلك الثمن الذي حلف انه أعطاه أو أعطيه اعتمادا على حلفه الذي أكده بالتوحيد واللام وكلية قد التى هي هنا للتصديق (ثم قرأ) صلى الله عليه وآله وسلم الآية (ان الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا) والتخصيص على العدد في قوله ثلاثة لا ينفي الزائد (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يئازجـلى) قال في القمع لم أفـ على اسمه (يشى) زاد مائة قلاة وفي رواية يشى بطريق مكة (فاشدد عليه العطش فتنزل بئرا فشرب منها ثم خرج) من البئر (فاذا هو بكلب) حال كونه (يلهث) أي يرتفع نفسه بين أضلاعه أو يخرج لسانه من العطش حال كونه (يا كل الترى) أي يكدم بفيه الارض

وبالاجماع تجوز الاجارة ولا تجب الاعارة فعلم أنه أراد الذنب) حديث سعد سكت عنه أبو داود والبخاري قال في القمع ورجاله ثقات الا أن محمد بن عكرمة الخزاز لم يرو عنه الا ابراهيم بن سعد قوله وما سعد بفتح السين وكسر العين المهملة قيل معناه ما جاء من الماء سبعا لا يحتاج الى ساقية وقيل معناه ما جاء من الماء من غير طلب وقال الازهرى والسعيد النهر ما خوذ من هذا وسواء عند النهر التي تنصب اليه ما خوذت من هذا وفي رواية ما سعد باصا بديل السين أي ما ارتفع من النبت بالماء دون ما سفل منه قوله بالذهب والفضة فيه رد على طاوس حيث كره اجارة الارض بالذهب والفضة كما روى عنه مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال كان طاوس يكره أن يـاجر أرضه بالذهب والفضة ولا يرى بالثالث والرابع بأسا فقال له مجاهد اذهب الى ابن رافع بن خديج فاسمع حديثه عن أبيه فقال لو أعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه لم أفـله ولكن حدثني من هو أعلم منه ابن عباس فذكر الحديث الذي ذكره المصنف وللنسائي أيضا من طريق عبد الكريم عن مجاهد قال أخذت يدي طاوس فدخلته الى ابن رافع بن خديج فحدثته عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كراء الارض فابى طاوس وقال سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأسا وهذه الرواية عن طاوس تدل على انه كان لا يمنع من كراء الارض مطلقا وقد سكت صاحب القمع عنه انه يمنع مطلقا كما قدمنا وقد استدل بهذا الحديث من يجوز كراء الارض بالذهب والفضة وقد تقدم ذكرهم والحقوا به ما غيرهم من الاشياء المعلومة لانهم رأوا ان محل النهي في حال يمكن معلوما ولا مضمونا وفي هذا الحديث أيضا رد على من منع من كراء الارض مطلقا كما تقدم قوله وما ورد من النهي الخ مثل حديث جابر عند أبي داود بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من يئذر الخبارة فليؤذن بحرب من الله ورسوله وحديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخبارة وقد تقدم ومثل حديث جابر أيضا عند مسلم وأبي داود وابن ماجه بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخبارة والمزاينة والخبارة الحديث ومثل حديث ثابت بن الضحـال عند مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزارعة وحديث رافع عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كراء الارض وأصله في الصحيحين ونحو

الثدي (من العطش) وفي رواية من العطاش بالضم قال في القاموس هو داء لا يروى صاحبه وقال هذه السفاسف داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهذا موضع ذكر هذه الرواية وسها الحافظ ابن حجر فذكرها في فتح الباري وتبعه العيني عند اشتداد العطش على الرجل وعبارته في قوله فاشدد عليه العطش كذا لا كذا هو في الموطأ ووقع في رواية المستقلى العطاش قال ابن التين هو داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصحح على تقدير ان العطش يحدث عنه هذا الداء كلز كما قلت في سياق الحديث يا باه فظاهره ان الرجل سقى الكلب حتى روى ولذلك تجوزى بالمغفرة

فتأمله (فقال) الرجل (لقد بلغ هذا) أي الكلب (مثل الذي بلغني) أي من شدة العطش وزاد ابن حبان من وجه آخر عن أبي صالح فرجه (لما شفه) ولا ابن حبان فنزع أحد خفيه (ثم أمسكه بفيه) ليصعد من البئر بعد المرتقى منها (ثم رقى) منها كصعد وزناومعني وذكر ابن التين بوزن مضى وأنكره وقال عياض في المشرق وهي لغة طي مثل بقي ورضي يرضى يأتون بالفقصة مكان الكسرة فتقلب المياه الفاء هذا أجسم في كل ما هو من هذا الباب اه قال في الفتح والاول أفصح وأشهر (فسيق الكلب) حتى أرواه أي جعله ريان (نشكر الله) أننى علمه او قبل عمله ذلك ١٥٥ او اظهر ما جزاه به عند ملائكته (ففسر له) وفي رواية فادخله الجنة بدل

ففسر له (قالوا) أي العصابة وتسمى منهم مراقبة بن مالك فيمارواه أحد رواة امامه وحبان (يا رسول الله) اذكر كذا كرت (وان لنا في) سقي (البهايم) أو الاحسان اليها (اجرا) أو بالالاستفهام المؤكد للتعجب (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (في) ارواه (نكل) ذى (كبد) بفتح الكاف وكسر الباء ويجوز سكونها وكسر الكاف وسكون الباء (رطوبة) برطوبة الحياة من جميع الحيوانات اوهو من باب وصف الشيء باعتبار ما يؤهل اليه فيكون معناه في كل كبد حرا لمن سقاها حتى تصير رطبة والكبد يذكروا بوزن (أجر) حاصل أو كائن قال النووي ان عمومها مخصوص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل اشواب بسقيه ويلحق به اطعامه وغير ذلك من وجوه الاحسان اليه اه وقال الداودي هو عام في جميع الحيوان وقال أبو عبد الله

هذه الاحاديث الواردة بالنهي عن الاطلاق وقد ذكر المصنف في هذا الباب طرفا منها واوردنا بعضها من ذلك في سالف وكلام المصنف هذا كلام حسن ولا بد من المصير اليه للجمع بين الاحاديث المختلفة وهو الذي رجحناه فيما سلف قوله لم ينه عنها هذا الا ينافي رواية من روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لان الميثاق مقدم على النافي ومن علم حجة على من لم يعلم ولا يمكن قوله لان ينفي أحدكم أخاه خيره الخ يصلح جعله قرينة لصرف النهي عن التبريم الى الكراهة كما سلف وقوله ينفي بفتح النسيبة وسكون الميم وفتح النون بعدها اسم موله ويجوز كسر النون والمراد يجعلها منيعة أي عطية وعارية كما تقدم وهكذا يدل على ان النهي ليس على حقيقة ما في الرواية الثانية عن ابن عباس من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم المزارعة ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض قوله فلا يزرعها أو يجرعها أفدتق دم الكلام على هذا قوله فليترك أرضه قد قدمنا ان بعض العلماء كره تعطيل الارض عن الزراعة لما ورد من النهي عن اضياع المال وهذه الرواية والتي سلفت في حديث جابر يدلان على جواز ترك الارض بغير زراعة وقد جمع بين الرواية القاضية بالنهي عن ذلك وبين ما هنا يحمل النهي عن الاضياع على اضياع عين المال أو المنفعة التي لا يخلقهها منفعة والارض اذا تركت بغير زرع لم تعطل منفعتها قائمها قد ثبت من الحطب والحشيش وسائر الكلا ما ينفع في الرعي وغيره وعلى تقدير ان لا يحصل ذلك فقد يكون التأخير للزرع عن الارض اصلا حلالا فتضاف في السنة التي تأجل مال له فان في سنة الترتك وهذا كله ان حمل النهي على عمومها فاما لو حمل على ما كان مأوفا لهم من السكران فيخرج منها ولا سيما اذا كان غير معلوم فلا يلزم ذلك تعطيل الاتفاقيات في الزراعة بل يكره بالذهب أو الفضة كما قرر ذلك قوله وبالاجماع تجوز الاجارة الخ استدلال المصنف رحمه الله بما ذكره من النذب لان العارية اذا لم تكن واجبة بالاجماع من غير فرق بين المزارعة وغيره فالم يجب على الانسان أن يزرع أرضه بنفسه أو بغيره ما يعطله ابل يجوز له أمر رابع وهو الاجارة لانها اجازة بالاجماع والعارية لا تجب بالاجماع فلا تجب عليه واذا اتى الوجوب بقى النذب

• (أبواب الاجارة) •

• (باب ما يجوز الاستئجار عليه من الفع المباح) •

هذا الحديث كان في بني اسرائيل واما الاسلام فقد أمر يقتل الكلاب حال ابن التين لا يمنع اجراؤه على عمومه فيسقى ثم يقتل لاننا امرنا بان نقتل من القتل ونهينا عن المثلثة واستدل به على طهارة سور الكلب والجواب انه فعل بعض الناس ولا يدري هل هو ممن كان يقتدى به ام لا واجب بانه اذا ساقه امام شرعنا ساق المذبح ولم يقيده بقيد صحيح الاستدلال به وفي الحديث جواز السفر منفردا او بغير زاد وحمل ذلك في شرعنا ما اذا لم يحض على نفسه الهلاك وقبح الخلف على الاحسان الى الناس لانه اذا حصلت المغفرة بسبب سقي الكلب نسى المسلم اعظم اجرا واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشر كين

ويجب ان يكون محله ما اذا لم يوجد هناك مسلم فالمسلم احق وكذا اذا دار الامر بين البيهقي والادبي المحترم واستويا في الحاجة فلا ادبي احق قال القسطلاني وفيه ان الماسن اعظم القربات وعن بعض الصالحين من كثرت ذنوبه فعليه بسقي الماء والحديث أخرجه ايضا في المظالم والادب ومسلم في الحيوان وابوداود في الجهاد (وعنه) اي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال والذي نفسي بيده لا ذودن) اي لا طردن (رجالا عن حوضي) المسقود من نهر الكوثر (كما تذا) اي تطرد الناقة (الغريفة من الابل عن الحوض) ١٥٦ اذا ارادت الشرب والحكمة في الذود انه صلى الله عليه وآله

وسلم يريد ان يرسل كل احد الى حوض نبيه لما ورد ان لكل نبي حوضا وان المذودين هم المنافقون او المتبدعون او المرتدون الذين بدلوا ومناسبة الحديث بالباب قوله حوضي فانه يدل على انه احق بحوضه وبما فيه وهذا الحديث ذكره البخاري معناه واخرجه مسلم موصولا في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) اي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال ثلاثة من الناس لا يكلمهم الله يوم القيامة) عبارة عن غضبه عليهم وتعرض بجرمانهم حال مناباتهم في الكرامة والرفق من الله وقيل لا يكلمهم بما يصحون ولكن يصور قوله اخذوا فيمولا تمكثون (ولا ينظر اليهم) نظرا رحمة ازلهم (رجل حلف على سلعة الله اعطى) بفتح الهمزة اي لمن اشتراعه منه (بها) اي بسببها وفي رواية لا يذرا اعطى بضم الهمزة وكسر الطاء مبنيا لامفعول اي اعطاه من يريد

(عن عائشة في حديث الهجرة قالت واس- تاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر رجلا من بني المذيل هاديا خريتا واخرت الماشهر بالهداية وهو على دين كفار قريش وأمناء فدفعها اليه راحلتهم ما واعداه قار قور بعد ثلاث ايام فاتاهما براحتهم ما صبيصة ليل ثلاث قار قور رواه أحمد والبخاري) قوله واستاجر الواد ثابته في نفس الحديث الطويل لان هذه القصة معطوفة على قصة ثباتها وقد ساقها البخاري مستوفاة في الهجرة قوله الدليل بالكسر للذال حي من عبدا القيس ذكره صاحب القاموس في مادة دول وذكر في مادة دال أنه يطلق على قبائل وأنه يأتي بفتح الدال وبضمها وكعنب قوله خريتا بكسر المجهمة وتشديد الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مشناة فواقية وقوله الماشهر بالهداية مدرج من قول الزهري قوله وأمناء بفتح الهمزة وكسر الميم المخففة ضد الخليفة قوله غار قور هو الغار المذكور في التنزيل ونور جبل بمكة وليس هو الجبل الذي في المدينة المذكور في الحديث الصحيح ان المدينة حرام ما بين غير الى نور وقد سبق الاختلاف فيه في كتاب الحج والحديث فيه دال على جواز استئجار المسلم للكافر على هداية الطريق اذا أمن اليه وقد ذكر البخاري هذا الحديث في كتاب الاجابة وترجم عليه باب استئجار المشركين عند الضرورة واذا لم يوجد أهل الاسلام فكأنه أراد الجمع بين هذا وبين قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تستعين بمشرك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال ابن بطال الغنمها يميزون استئجارهم يعني المشركين عند الضرورة وغيره لما في ذلك من الدلالة لهم وانما الممنوع ان يؤجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من الازلال اه (وعن أبي هريرة

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بعث الله نبيا الا رعى الغنم فقال أصحابه وأنت قال نعم كنت أرعاهما على قراريط لاهل مكة رواه أحمد والبخاري وابن ماجه وقال سويد ابن سعيد يعني كل شاة بقراط وقال ابراهيم الحربي قراريط اسم موضع) قوله على قراريط في رواية ابن ماجه كنت أرعاهما لاهل مكة بالقراريط وكذا رواه الامام علي وقد صوب ابن الجوزي وابن ناصر التفسير الذي ذكره ابراهيم الحربي لكن رجح تفسير سويد بان أهل مكة لا يعرفون به امكانا فماله قراريط وقد روى الفسافي من حديث نصر بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها نون قال اقتضوا أهل الابل والغنم فقال

شراهما (اكثرهما اعطى) أي دفع له أكثرهما أعطى زيد الذي استامه (وهو كاذب) جلة خالية رسول (و) الثاني (رجل حلف على عين كاذبة) أي مخلوف بين فسمى عينا جازا لا لا بسنة بين ما والمراد ما شأنه أن يكون محل لوعا عليه والافهوقيل العين ليس محل لوعا عليه فيكون من مجاز الاستعارة (بعد العصر) قال الخطابي خصه بتعظيم الانم فيه وان كانت العين الفاجرة محرمة كل وقت لان الله عظم هذا الوقت وقد روى ان الملائكة تجتمع فيه وهو ختام الاعمال والامور بخواتيمها فغلظ العقوبة فيه اثلا يقدّم عليها (ليقطع بها مال رجل مسلم) أي لياخذ قطعة من ماله (و) الثالث (رجل منع

كان الشريف في الجاهلية إذا
نزل أرضاً في حيه استعوى كاباً
فحمى مدى هو الكاب
لا يشاركه فيه غيره وهو يشارك
القوم في سائر ما يعنون فيه
فنهى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم عن ذلك وأضاف الحمى إلى
الله ورسوله أي ما يحتمى للقبيل
التي ترصد للجهاد والابل التي
يحمل عليها في سبيل الله تعالى
وابل الزكاة وغيرها والحمى هو
المكان المحمى وهو خلاف
المباح والمراد بالحمى منع الرمي
في أرض مخصوصة من المباحات
فيعملها الإمام مخصوصة برمي
بها ثم الصدقة مثلاً واستدل
به الطحاوي لمذهبه في اشتراط
إذن الإمام في أحباء الموات
وتعقب بالفرق بينهما فإن الحمى
أخص من الأحياء ﴿عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وآله (وسا)
قال الخيل لرجل أجرة (أي قوا)
(ولرجل ستر) أي سائر أقر
وحاله (وعلى رجل زبد) أي إنهم
ووجهه المحصر في هذه أن الذي

يَقْتَنِي الخليل اما أن يقتنيه الركوب أو للتجارة وكل منهما اما أن يقتن به فعل طاعة الله وهو
عن ذلك وهو الثاني (خاما) الاول (الذي) هي (له أجر فربطها في سميل الله) أي أعدته
واسعة فيها كالكثير (أوروضة) شك من الراوي (فما أصابت في طيله اذ لك) بكسر الطاء وفي
الها ترمي ويقال طول بالواو المفتوحة بدل الياء (من المرج أو الروضة كانت له) أي اصاح
فاستفت) أي عدت بهرج ونشاط أي رفعت يديه او طرحتهما معا (شرفا وشرفين) أي شرف

يَقْتَنِي الخليل اما ان يقتنيها للركوب او للتجارة وكل منهما اما ان يقتن به فعل طاعة الله وهو الاول او مصلحته وهو الاخير او يتجرد
عن ذلك وهو الثاني (فاما الاول) الذي هي (له اجر فرجل ربطها في سميل الله) أي أعدها للجهاد (فاطال به في مرج) أرض
واسعة فيها كذا كثير (أوروضة) شت من الراوى (فما أصابت في طيلها ذلك) بكسر الطاء وفتح الياء الخبل الذي يربط به ويطول
الها تسمى ويقال طول بالواو المفتوحة بدل الياء (من المرج أو الروضة كانت له) أي صاحبها (حسنات ولو انه انقطع طيلها
فاستنت) أي عدت بمرح ونشاط أي رفعت يدها وطرحتمها معا (شرفا وشرفين) أي شوطا وشوطين وسمى به لان الغازي

يشرف على ما يتوجه اليه وقال في المصاييح كالنتقيج الشرف العالي من الارض (كانت آثارها) في الارض بجوارها عند
خطواتهم (واروائها احسنات) أي لصاحبها (ولوانهم امرت بنهر) بفتح الهاء ومكونها الغتان فصيحتان (فشربت منعه) من
غير قصد من صاحبها (ولم يردان يسقى كان ذلك) أي شربها وعدم ارادته ان يسقيها (حسنات له فهي لذلك اجر) لرابطها وهذا
موضع الترجمة وهي شرب الناس وسقى الدواب من الانهار (و) الثاني الذي هي له ستر (رجل ربطها تغصبا) أي استغناء عن
الناس بطاب تاجها (وتغصنا) عن سؤالهم ١٥٨ فيصرفها او يتردد عليها متاجرة او مزارعة (ثم لم يفسد حق الله)

معمودة تقدم في كتاب اللباس وحديث رافع بن رفاعه اسناده ثقات واكنه قال أبو
القاسم الدمشقي الحافظ في الاثر اتي عقب هذا الحديث رافع هذا غير معروف وقال
غيره هو مجهول وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة لكن بدون قوله الا
ما عات يديها الخ قوله وبخرمة بفتح الميم وسكون الميمه وفتح الراء وهو حليف بني
عبد شمس قوله بن بفتح الباء الموحدة بعدها زاي مشددة وهو الغياب وهو بفتح الهاء
والجيم وهي مدينة قرب البحر بينهما وبينها عشر مراحل قوله سر او يل معرب جاء على
لفظ الجمع وهو واحد أشبهه ما لا ينصرف قوله بالاجر أي بالجرة وفيه دليل على جواز
الاستقمار على الوزن لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الوزان أن يزن ثمن
السراويل قال أصحاب الشافعي واجر وزان الثمن على المشتري كما أن أجرة وزان
السلعة إذا احتج الباع على البائع قوله وأرجح بفتح الهمزة وكسر الجيم أي أعطه راجعا
وفيه وفي حديث جابر الذي بعده راييل على استعجاب ترجيح المشتري في وزن الثمن
ويقال عليه ترجيح البائع في وزن المبيع أو كيله وفيه ما يضاف دليل على جواز هبة
المشاع وذلك لان مقدار الربحان هبة منه للبائع وهو غير متميز من الثمن وفيه ما يضاف
جواز التوكيل في الهبة المجهولة ويحتمل على ما يعارفه الناس كما قال المصنف وقد
ذكره هذا طرفا من حديث جابر وقد تقدم طرف منه في البيع قوله من كسب الامه
الكسب في الاصل مصدر تقول كسبت المال أكسبه كسبا والمراد به هنا المكسب
وفي الموطأ عن عثمان انه خطب فة ال لا تكلفوا الامه غيرة ذات الصلعة فانكم متى ما
كافتموها ذلك كسبت بفرجها ولا تكلفوا الصغير الكسب فانه اذا لم يجد سرق
وفي حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كسب الامه مخافة أن تبغى وقد كانت
الجاهلية تجعل عليا من ضرائب فيوقعه في الزنا ورجعا كرهوه من عليه فاما جاء
الاسلام نهى عن ذلك ونزل قول الله تعالى ولا تكرر هو اقبياكم على البغاء الآية
قوله وقال هكذا باصابعه يعني الثلاث والخميس بفتح الخاء وسكون الباء بعدها زاي يعني
هن الصبيان وخبزه والغزل فزل الصوف والقطن والسكان والشعر وقد روى الطبراني
في الاوسط عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنزلوهن الغرف
ولا تطلعوهن الكتابية وعلوهن الغزل وسورة النور في اسناده محمد بن ابراهيم الشامي قال

المقروض (في رقابها) فيؤدي
زكاة تجارتهم ما عند من يقول
بالزكاة فيها (ولا) في (ظهورها)
فيركب عليها في سبيل الله ولا
يحملها ما لا تطيقه (فهو لذلك)
المذكور (ستر) لصاحبها أي
سائرة لغيره وطاله (و) الثالث
الذي هي له وزر (رجل ربطها
تغرا) أي لاجل اغفر أي تعاطفا
(ورياء) أي اظهارا للطاعة
والباطن بخلاف ذلك (وفواء)
بكسر الفاء وفتح الواو ومدودا
أي عداوة لاهل الاسلام (فهو
على ذلك) الرجل (وزر) مثل
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم عن الحر) أي عن صدقتها
كما قال الخطابي والسائل هو
صعصعة بن فاجية جد الفريزدق
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
ما انزل على فيها شي منصوص
(الاهذه الآية الجامعة) أي
الجامعة الشاملة (الفائدة) بالذات
المهية أي القليلة المثل المنفردة
في معناها فانها تقتضي ان من
أحسن الى الحر رأى احسانه في
الاخرة ومن أساء اليه او كلفها

فوق طاقتهم رأى اساءة لها في الاخرة (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة
شريرا يره) والذرة الغلة الصغيرة وقيل الذر ما يرى في شعاع الشمس من الهباء وقال الزركشي قوله الجامعة حجة ان قال بالعموم
في من وهو مذهب الجمهور قال في المصاييح وهو وجه أيضا في عموم النكرة الواقعة في سياق الشرط فحتم على صاحبها قلته
وهذا الحديث أخرجه أيضا في الجهاد وفي علامات النبوة والتفكير والاعتصام ومسلم في الزكاة والسائق في الخليل (عن علي
ابن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال أصبت شارفا) المسنة من النوق قاله الجوهرى وغيره وعن الاسمعي يقال للذكر شارف

(فرجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) خال كونه (يقهر) أي إلى ورائه زاد في أخراجهاد وجهه لجزء خشية أن يزداد عيبه في حال سكره فينتقل من القول إلى الفعل فأراد أن يكون ما يقع منه مما رأى منه ليدفعه أن وقع منه شيء وعند ابن أبي شيبة أنه أغرم جزه عنهم ما وحمل النهي عن القهقري أن لم يكن عذو (حقي خرج عنهم) أي عن جزه ومن معه (وذلك) أي المذكور من هذه القصة (قبيل تحريم الخمر) فلذلك عذر صلى الله عليه وآله وسلم فيما قال وفعل ولم يؤاخذ به رضي الله عنه وموضع الترجمة منه قوله وأما إريدان أجل ١٦٠ عليه ما ذكره الآية فانه دال على ما ترجم به من جواز الاحتطاب

والاحتشاش وهذا الحديث آخر جسه في المغازي واللباس والخمس ومسلم وأبو داود واستنبط منه فوائد كثيرة (عن أنس رضي الله عنه قال أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقطع) الانصار (من البحرين) بلفظ التسمية ناحية معروفة قال الخطابي يحتمل أنه أراد الموت منها ليقطع كونه بالاحياء وأراد أن يخصهم بتناول جزيتا وبه جزم أصحابه بل القاضي وابن قرقول قال الحافظ الذي يظهر لي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يخص الانصار بما يحصل من البحرين أما النابز يوم عرض ذلك عليه وهو الجزية لأنهم كانوا صالحوا عليها وأما بعد ذلك إذا وقعت الفتوح فخراج الأرض أيضا وتوقع منه ذلك صلى الله عليه وآله وسلم في عدة أرائي بعد فتحها وقبل فتحها منها أقامه جميعا الداريت إبراهيم فلما فتحت في عهد عمر فجز ذلك لقيم واسم في أيدي ذريته من ابنته رقية ويده كتاب من

في مجمع الزوائد أيضا ورجال أحمد رجال الصحيح وقال في حديث جابر الذي ذكرناه أن رجاله رجال الصحيح قوله البني بفتح الموحدة وكسر المجمة وتشديد الياء فاعلة أو مفعولة وهي الزانية ومنه قوله تعالى ولا تسكروا فتبأكم على البغاء أي على الزنا وأصل البني الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في طلب الفساد والزنا والمراد ما تكتبه الأمة بالقبور لا بالامتناع الجائرة وقد قدمنا في أول كتاب البيع أنه مجمع على تحريم مهر البني قوله ونعم الكل قد قدم الكلام عليه في أول البيع وقد استدل بأحاديث الباب من قال به يريم كسب الجاهل وهو بعض أصحاب الحديث كافي البحر لأن النهي حقيقة في التحريم والخبيث حرام ويؤيد هذا تسمية ذلك حتما كافي حديث أبي هريرة الذي ذكرناه وذهب الجمهور من العترة وغيرهم إلى أنه حلال واحتجوا بحديث أنس وابن عباس الاتيين وحملوا النهي على التنزيه لأن في كسب الجاهل دناءة والله يحب معالي الأمور ولأن الجاهل من الأشياء التي تجب للمسلم على المسلم للاعانة له عند الاحتياج اليه ما يؤيد هذا أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما سأله عن أجرة الجاهل أن يطعم منها أخصه ورقية ولو كانت حراما لما جاز الانتفاع بها بحال ومن أهل هذا القول من زعم أن النهي منسوخ وجنح إلى ذلك الطحاوي وقد عرفت أن صحة النسخ متوقفة على العلم بتأخر النسخ وعدم إمكان الجمع بوجهه والأول غير ممكن هنا والثاني يمكن بحمل النهي على كراهة التنزيه بقرينة أنه صلى الله عليه وآله وسلم بالانتفاع به في بعض المنافع وبإعطائه صلى الله عليه وآله وسلم الجاهل من حقه ولو كان حراما لما مكنته منه ويمكن أن يحمل النهي عن كسب الجاهل على ما يكتبه من بيع الدم فقد كانوا في الجاهلية يأكلونه ولا يبعد أن يشتروه لئلا كل فيكون غنمه حراما لكن الجمع بين هذا الوجه وبين حديثين المصير إلى الجمع بالوجه الأول ويقتضي الأشكال في صحة إطلاق اسم الخبيث والسبب على المكسور وتنزيهها قال في القاموس الخبيث ضد الطيب وقال السحت بالضم وبضمهين الحرام أو ما خبيث من المكاسب فلزم عنه العار انتهى وهذا يدل على جواز إطلاق اسم الخبيث والسحت على المكاسب الدنية وإن لم تكن محرمة والجاهل كذلك فيقول الأشكال وجمع ابن العربي بين الأحاديث بأن محل الجواز إذا كانت الأجرة على عمل معلوم ومحل الجزع على ما إذا كانت على عمل مجهول وحكى صاحب الفتح عن

أحمد

أحمد (فقال الانصار) لا تقطع لنا (حتى تقطع لآخراتنا من المهاجرين مثل الذي تقطع لنا) زاد البيهقي في روايته فلم يكن ذلك عنده أي ليس عنده ما يقطع منه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (سترون بعدى أثرة) بفتح الهمزة والناو يضم الأولى وسكون الأخرى أي يستأثر عليكم بأموال الدنيا بفضل غيركم أنفسكم عليكم ولا يجعل لكم في الأمر نصيبا وهذا من أعلام نبوته فان فيه إشارة إلى ما وقع من استئثار الملوك من قریش على الانصار بالأموال والتفضيل في العطاء وغير ذلك (فأصبروا

تحتي (لقول) أي يوم القيامة زاد في غزوة الطائف على الخوض وفي الحديث أن لأمام أن يقطع من الأرض التي تحت يده لمن يراه أهلاً لذلك قال في الفتح المراد بالقطع ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات فيخصص به وبصيراً ولي بأحيائه عن لم يسبق إلى أحيائه واختصاص الاقطاع بالموات متفق عليه في كذا الشافعية وحكي أن الاقطاع تسويغ الإمام من مال الله شأ لمن يراه أهلاً لذلك قال وأكفر ما يستعمل في الأرض وهو ان يخرج منها لمن يراه مما يجوز له اما ان يملكه اياه فيه ماله واما بأن يجعل له غلته مدة انتهى قال السبكي والثاني هو الذي يسمى في زماننا ١٦١ اقطاعاً ولم أر أحداً من أصحابنا يذكره وتخرجه على طريق فقهي

مشكل قال والذي يظهر أنه يحصل للقطاع بذلك اختصاص كاختصاص المتجر ولكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى وبهذا جزم المذهب الطبري وادعى الأذري نفي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بفئة أرض إذا كان مستحقاً لذلك والله أعلم انتهى والحديث أخرجه أيضاً في البرية وفضل الانصار قال القسطلاني قبل في الحديث ان الانصار لا تكون فيهم الخ لانه جاءهم تحت المصير الى يوم القيامة والصبر لا يكون الا من مغلوب محكوم عليه وفيه فضله ظاهر لا انصار حيث لم يستأثروا بشئ من الدنيا دون المهاجرين (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول من ابتاع نخلاً بعد أن تبرأ فتمرتها للبائع) فلا حق الاستطراق لا قطفها وليس للمشتري أن يمنع من الدخول اليه الا ان له حقاً يصل اليه الا به

أحد وجماعة الفرق بين الحر والعبد فكرهوا الحر الاحتراف بالجماعة وقالوا يحرم عليه الاتفاق على نفسه منها ويجوز له الاتفاق على الرقيق والدواب منها وأباحوها للعبد مطلقاً وعدهم حديث محببة لانه أذن له صلى الله عليه وآله وسلم ان يعطى منه ناضجاً والناضج اسم للبعير والبقرة التي ينضج عليها من البئر والنهر ورواية الموطأ وطعمه نضجك بضم النون وتشديد الصاد جمع ناضج قال ابن حبيب النضج الذين يسقون النخيل واحده ناضج من الغلمان ومن الابل وانما يترقون في الجمع لجمع الابل ناضج والغلمان نضج (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم بحممة أبو طيبة وأعطاه صاعين من طعام وكلم مواليه فغفروا عنه متفق عليه وفي لفظ دعا غلاماً من حممة فاعطاه أجرة صاعاً وصاعين وكلم مواليه أن يخففوا عنه من ضر بيته رواه أحمد والبزارى وعن ابن عباس قال احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الجمام أجرة ولو كان محتالاً يعطه رواه أحمد والبزارى وسلم وافقه بحم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد لبنى بياضة فاعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجرة وكلم سيده فغف عنه من ضر بيته ولو كان محتالاً يعطه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله أبو طيبة بفتح الطاء الموهلة وسكون التنية بعدها صوحدة واسمه نافع قوله وأعطاه صاعين من طعام في الرواية الاخرى صاعاً وصاعين وفي رواية أبي داود فامر له بصاع من تمر وفي رواية لمسلم فامر له بصاع أو مد أو مدين على الشك قوله وكلم مواليه في رواية أبي داود فامر أهله والمراد بمواليه ساداته وجعل لكونه كان يملكو كالجماعة كما يدل على ذلك روايته لمسلم النبي عبد لبنى بياضة قوله فغفروا عنه في الكلام حذف والتقدير كلم مواليه ان يخففوا عنه فغفروا عنه في الرواية الاخرى ولفظ أبي داود فامر أهله أن يخففوا عنه من فرائجه وفيه جواز الشفاعة للعبد الى مواليه في تخفيف الخراج عنه قوله ولو كان محتالاً قد تقدم ضبطه وتفسيره معناه في شرح الاحاديث التي قبل هذا وفي رواية للبزارى ولو علم كراهة لم يعطه بمعنى كراهة تحريره وفي رواية أيضاً لو كان حراً ما لم يعطه وذلك ظاهر في الجواز قوله من ضر بيته الضر بيته تطلق على أمور منها غلة العبد كما في القاموس وهي بفتح الميم فبيلة بمعنى مفعولة ووجهها ضرب أثب ويقال لها خراج وغلة وأجر والحديثان

٢١ نيل خا (الا ان يشترط المبتاع) ان تكون الثمرة وبوافقه البائع فتكون للمشتري (ومن ابتاع) اشترى (عبد اوله) أي للعبد (مال فله الذي باعه) لان العبد لا يملك شيئاً أصلاً لانه مملوك فلا يجوز ان يكون مملوكاً في مال غيره خفيفة وهو رواية عن أحمد وقال مالك وأحمد وهو القول القديم لاشي لو ملك سيده ما لملك له ثمرة ولما لا فاضاه اليه لكنه اذا باعه بهذا كان ماله للبائع وتناول الماتعون قوله مال بان الاضافة للاختصاص والانتفاع لا الملك كما في الجمل الدابة ويرج الخرس ويملكه قوله غلة للبائع فاضاف المال اليه مالى البائع في حالة واحدة ولا يجوز ان يكون الثمن الواحد

كله ملكا لاثنين في حالة واحدة فثبت أن إضافة المال إلى العبد يجازى أي للاختصاص وإلى المال في حقيقة أي للمالك وقال
 الشوكاني في نيل الأطار وفي الحديث دليل على أن العبد إذا ملكه سيده فماله ملكه وبه قال مالك والشافعي في القديم وقال
 في الجديد وأبو حنيفة والهادوية أن العبد لا يملك شيئا أصلا والظاهر الأول لأن نسبة المال إلى المملوك تقتضي أنه يملك
 وتأويله بأن المراد أن يكون شيء في يد العبد من مال سيده وأضيف إلى العبد للاختصاص والانتفاع للمالك كما يقال الجمل للقرص
 خلاف الظاهر انتهى (الآن يشترط المبتاع) ١٦٢ كون المال جميعه أو جزء معين منه له فيصح لأنه يكون قد ماع شيئا من

يدلان على أن أجرة العجامة حلال وقد قدمنا الخلاف في ذلك وما هو الحق

• (باب ما جاء في الأجرة على القرب) •

(عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرأوا القرآن ولا تغفلوا
 فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكفروا به رواه أحمد • وعن عمران بن حصين عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرأوا القرآن واسألوا الله به فإن من بعدكم قوم يقرؤون
 القرآن يسألون به الناس رواه أحمد والترمذي • وعن أبي بن كعب قال علمت رجلا
 القرآن فاهدي لي قوسا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أخذتها
 أخذت قوسا من نار فردتها رواء ابن ماجه ولا يداود وابن ماجه ثم وذلك من حديث
 عبادة بن الصامت قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان بن أبي العاص لا تأخذ مؤذنا
 ياخذ على أذنه أجرا) أما حديث عبد الرحمن بن شبل فقال في مجمع الزوائد رجال أحمد
 ثقات وأخرجه أيضا البزار ويشهد له أحاديث منها حديث عمران بن حصين وأبي بن
 كعب المذكوران في الباب • ومنها حديث جابر عند أبي داود قال خرج علينا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نقرأ القرآن وفيما الأعرابي واليهمي فقال اقرأوا فكل
 حسن وسيجيء أقوام يقيمونه كما يقيم القدح يتجأونه ولا يتأجلونه • ومنها حديث سهل
 ابن سعد عند أبي داود أيضا وفيه • أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرأوه قبل أن
 يقرأه قوم يقيمونه كما يقيم السهم يتجمل أجره ولا يتأجله • وأما حديث عمران بن حصين
 فقال الترمذي • بعد أخرجه هذا حديث حسن ليس أسنده بذلك • وأما حديث أبي بن
 كعب فأنخرجه أيضا البيهقي والرويان في مسنده قال البيهقي وابن عبد البر هو منقطع يعني
 بين عطية الكلعي وأبي بن كعب وكذلك قال المزي وبعضهم قال الحفاظ ٣ • بأن عطية
 ولد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعله ابن القطان بالجهل بحال عبد الرحمن بن سلم
 الراوي عن عطية وله طرق عن أبي قال ابن القطان لا يثبت منه شيء قال الحفاظ • وفيما قال
 نظروا ذكر المزي في الأطراف له طرقا منها أن الذي أقرأه أبي هو الطويل بن عمرو ويشهد له
 ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن الطويل بن عمرو والدوسي قال أقرأني أبي بن كعب
 القرآن فأهديت إليه قوسا فهداها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم حافظ قال

العبد والمال الذي في يده بمن
 واحد وذلك جائز ولو باع عبدا
 وعليه ثيابه لم تدخل في البيع بل
 تستمر على ملك المبتاع إلا أن
 يشترطها المشتري لأندراج
 الثياب تحت قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم وله مال ولأن اسم العبد
 لا يتناول الثياب وهذا أصح
 الأوجه عند الشافعية والثاني
 أنهم تدخلوا والثالث يدخل سائر
 الصورة فقط وقال المالكية
 تدخل ثياب المهنة التي عليه
 وقال الحنابلة يدخل ما عليه من
 الثياب المعتادة قال الشوكاني
 في النبل والمذهب الأول هو
 الأول والتخصيص بالعادة مذهب
 مرجوح انتهى ولو كان مال
 العبد دراهم والنن دراهم أو
 دنانير واشترط المشتري أن ماله
 موافقه للبائع فقال أبو حنيفة
 والشافعي لا يصح هذا البيع
 لمسايقه من الربا وهو من قاعدة
 مدحوة ولا يقال هذا الحديث
 يدل للعصية لأننا نقول قد علم
 البطلان من دليل آخر وقال
 مالك يجوز لأهل الحديث

وكانه لم يجعل لهذا المال حصة من الثمن ثم إن ظاهر قوله في مال العبد الآن يشترط المبتاع أنه لا فرق بين أن يكون النبي
 معلوما أو مجهولا لكن القياس يقتضي أنه لا يصح الشرط إذا لم يكن معلوما وقد قال المالكية أنه يصح اشتراطه ولو كان
 مجهولا وكذا قال الحنابلة إن فرغنا على أن العبد يملك بملك سيده صح الشرط وإن كان المالك مجهولا وإن فرغنا على أنه لا يملك
 اعتبره معلوما بشرط البيع إذا كان قصد العبد للمال لا يشترط ومقتضى مذهب الشافعي والجمهور حنيفة أنه لا بد أن
 يكون معلوما (بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب الاستقراض • وهو طلب القرض من غيره من الأغنياء أشهر

من كثير علمه بطلان اجتماعه في الشيء للقرض ومع قدر بعض الاقراض وهو قليل الشيء على ان يتكبد له وحى بطلان القرض
 يقطع المقرض قطعة من ماله ويسميه اهل الجواز سلما (والجهر) بفتح الحاء وسكون الجيم وهو في الشرع منع التصرف في المال
 (والنفيس) وهو في اللغة النداء على المفلس وشهرته بصفة الافلاس الماخوذ من القلوس التي هي اخس الاموال وشرعا جبر
 الحاكم على المفلس والمفلس لغة المعسرة يقال من صار ماله فلو ساو شرعا من جبر عليه ليقضى ماله عن دين لا دمي وجمع الموقوف بين
 هذه الامور الثلاثة لقلة الاحاديث الواردة فيها وتعلق بعضها ببعض ١٦٢ (عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم) قال يا رسول الله انار بما حضر طعامهم
 فاكنا فقال اما عمل لك فاكنا كاه بخلاقك واما ما عمل لغيرك فخرته فاكنا كاه بخلاقك
 باس وما أخرجه الاثرم في سننه عن ابي قال كنت اختلف الى رجل من قدامه قد اصابته
 علة قد استبس في بيته اقرته القرآن فيؤتي بطعام لا آكل مثله بالمدينة فخال في نفسه
 شي قد كثره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان كان ذلك الطعام طعامه وطعام أهله
 فكل منه وان كان بجهتك فلا تأكله واما حديث عبادة الذي اشار اليه المصنف فلفظه
 قال علمت ناسا من اهل الصفة الكتاب والقرآن فاهدي الى رجل منهم فوسا فقلت ليست
 بمال وارمى عليها في سبيل الله عز وجل لا تدين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فلا سالته فاتيته فقلت يا رسول الله انه رجل اهدي الى قوسا من كنت أعلمه الكتاب
 والقرآن وليست بمال وارمى عليها في سبيل الله فقال ان كنت تحب ان تطوق طوقا من
 نار فاقبلها وفي اسناده المغيرة بن زياد ابو هاشم الموصلي وقد وثقه ركيع ويحيى بن معين
 وتكلم فيه جماعة وقال الامام احمد ضعيف الحديث حدث باحاديث منها ~~كثير~~ وكل
 حديث دفعه فهو منكرو وقال ابو زرعة الرازي لا يحتج بحديثه ولكنه قد روى عن عبادة
 من طريق أخرى عند أبي داود بافظ فقلت ماترى فيها يا رسول الله فقال جرة بين كتفك
 فقلت ساء وتعلقتهما وفي هذه الطريق بقبية بن الوائد وقد تكلم فيه جماعة ووثقه الجمهور
 اذ روى عن الثقات وقد اورد الحافظ حديث عبادة هكذا في كتاب النقات من
 المنقيص وتكلم عليه فاي راجع في الباب عن معاذ عند الحاكم والبراز بنحو حديث
 أبي يعن أبي الدرداء عند الدارمي باسناد على شرط مسلم نحوه أيضا واما حديث عثمان
 ابن أبي العاص فقد تقدم الكلام عليه في الاذان وقد استدلل باحاديث الباب من قال
 انها لتحل الاجرة على تعليم القرآن وهو احمد بن حنبل وأصحابه وأبو حنيفة والهادوية
 وفيه قال عطاء والفضال بن قيس والزهرى وامحق وعبد الله بن شقيق وظاهره عدم
 الفرق بين أخذها على تعليم من كان صغيرا أو كبيرا وقالت الهادوية انما يحرم أخذها
 على تعليم الكبير لاجل وجوب تعليمه القدر الواجب وهو غير متعين ولا يحرم على تعليم
 الصغير لعدم الوجوب عليه وذهب الجمهور الى أنها تحل الاجرة على تعليم القرآن وأجابوا
 عن أحاديث الباب بأجوبة منها ان حديث أبي وعبد الله قضيتان في عين فيحتمل ان النبي

الله عليه وآله وسلم قال من
 أخذ أموال الناس (بطريق
 القرض أو غير موجه من وجوه
 المعاملات) يريد أداما أدى
 الله عنه) أي يسره ما يؤدى من
 فضله لحسن نيته وروى ابن ماجه
 وابن حبان والحاكم من حديث
 ميمونة مرفوعا من مسلم يذان
 ديننا يعلم الله أنه يريد أداما لا
 أدام الله عنه في الدنيا (ومن
 أخذ أي أموال الناس يريد
 انلاهما) على صاحبها (أنقله
 الله) في معاشه أي يذهب من يده
 فلا ينتفع به لسوء نيته وبيق عليه
 الدين فيعاقبه به يوم القيامة
 وعن أبي امامة مرفوعا من تدين
 بدين وفي نفسه وفاؤه ثم مات
 تحبوا الله عنه وأرضى غمره
 بماناه ومن تدين بدين وليس
 في نفسه وفاؤه ثم مات اقتصر الله
 تعالى لغمره يوم القيامة رواء
 الحاكم عن بشر بن قبيص وهو متروك
 عن القاسم عنه ورواه الطبراني
 في الكبير أطول منه وانقطعه
 قال من ادان ديناهو ينوي أن
 يؤديه أدام الله عنه يوم القيامة

ومن استدان ديناهو لا ينوي أن يؤديه ثم مات قال الله عز وجل يوم القيامة ظنفت اي لا أخذ لعبدي بحقه فيؤخذ من
 حسنة ففعل في حسنة الاخر فان لم يكن له حسنة أخذ من سيئات الاخر ففعل عليه من عاتية مرفوعا من حماد بن
 أمي دينا ثم جحد في قضائه ثم مات قبل ان يقضيه فانا ناوليه رواء احمد باسناد جيد وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الاحكام
 وفيه علم من اعلام النبوة انهم بالمعانية من تعاطى شيئا من الامرين وقيل المراد بالانقلاب عذاب الاخرة فلو كان ذلك
 فيمما ليس على تركه استكمال أموال الناس والترغيب في حسن التادية اليهم عند الحاجة لكانت احوالهم ايسر من حالهم

العمل وقال لا اؤذي فيه أن من عليه دين لا يعتق ولا يصح حتى وان فعل فدانته في حال في القبح وفي اخذ هذا من هذا بعد كبير
وقه الترغيب في تحسين النسبة والترهيب من ضد ذلك فان مدار الاعمال عليهم او في الترغيب في الدين لمن يتوى الوفاء وقد اخذ
بذلك عبد الله بن جعفر ومباروه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عنه أنه كان يستدين فيسئل فقال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله مع الذي يعطي دينه اسناده حسن لكن اختلف فيه على محمد بن علي فرواه الحاكم
أيضا من طريق القاسم بن الفضل عنه ١٦٤ من عائشة باللفظ ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه الا كان له من الله عون

قالت فانا النفس ذلك العون
وساق له شاهدا من وجه آخر
عن القاسم عن عائشة وفيه أن
من اشترى شيئا بدين وتصرف
فيه وأظهر أنه قادر على الوفاء
ثم تبين الأمر بخلافه ان البيع
لا يرد بل ينتظره حلول الاجل
لاقتصاص صلى الله عليه وآله
وسلم على الفداء عليه ولم يلزمه رد
البيع قاله ابن المنبر (عن أبي
ذر) جندب بن جنادة رضي الله
عنه قال كنت مع النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
قلما أبصر في أحد الجبل
المشهور (قال ما أحب أنه) أي
ان أحدا (فقول لي ذهبك
عندي منه) أي من الذهب
(دينار فوق ثلاث) من الليالي
(الدينار أروصه) من الارصاد
أي أعمده أو من رصده أي رقبته
(لدين ثم قال ان الاكثرين) مالا
(هم الاقلون) قوا (الامن قال
بالمال) أي الامن صرف المال
على الناس في وجوه البر والصدقة
(هكذا وهكذا) وأشار أبو شهاب
بين يديه وعن عيينه وعن شماله

صلى الله عليه وآله وسلم علم أنهم ما فعلوا ذلك خالصا لله فذكره أخذ الهوى عنه وأما من
علم القرآن على أنه لله وان يأخذ من المتعلم ما دفعه اليه بغير سؤال ولا استشراف نفس
فلا بأس به وأما حديث عمران بن حصين فليس فيه الا تحريم السؤال بالقرآن وهو غير
اتخاذ الاجر على تعليمه وأما حديث عبد الرحمن بن شبل فهو أخص من محل النزاع لان
المنع من التناكل بالقرآن لا يستلزم المنع من قبول ما دفعه المتعلم بطيبة من نفسه وأما
حديث عثمان بن أبي العاص فالقياس للتعليم عليه فاسد الاعتبار لما سيأتي هذا غاية
ما يمكن أن يجاب به عن أحاديث الباب ولكنه لا ينبغي ان ملاحظة مجموع ما تقضى به
يقصد ظن عدم الجواز فيقتض للاستدلال به على المطالب وان كان في كل طريق من
طرق هذه الاحاديث مقال فيه ضمايقوى بعضها وبقي ذلك ان الواجبات انما تفعل
لوجوبها والمحرمات انما تفعل لحرمة فعلها فنأخذ على شيء من ذلك أجزاؤه من الآكاف
لاموال الفقير بالباطل لان الاخلاص شرط ومن أخذ الاجرة غير مخلص والتسليخ
للاحكام الشرعية واجب على كل فرد من الافراد قبل قيام غيره به ومن جله ما أجاب به
المجوزون دعوى النسخ بحديث ابن عباس الاتي وسيأتي الجواب عن ذلك واستدلوا على
الجواز أيضا بما أخرجه الشيخان وغيرهما عن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام
وجلي فقال يا رسول الله زوجيها ان لم يكن لك ثم احاجة فقال صلى الله عليه وآله وسلم هل
عندك من شيء تصدقها اياه فقال ما عندي الا ازارى هذه فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ان أعطيتها ازارك جلست لا ازارك قال نعم شيئا فقال ما أجده شيئا فقال النفس
ولو خاتمنا من حديث قال نعم فلم يجده شيئا فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل معك من
القرآن شيء فقال نعم سورة كذا وسورة كذا اي سمعنا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قد زوجتكها بما معك من القرآن وفي رواية قد ملكتكها بما معك من القرآن وسلم
زوجتكها نعلها من القرآن وفي رواية لابي داود عليها عشرين آية وهي امرأتك ولا جد
قد أنككتكها على ما معك من القرآن وقد أجاب المانعون من الجواز عن هذا الحديث
باجوبة منها انه زوجها بغير صداق اكرامه لحفظه ذلك المقدار من القرآن ولم يجعل
التعليم صداقا وهذا مردود برواية مسلم وأبي داود المذكورة ومنها أن هذا مختص

بتلك
وفيه التعبير عن الفعل بالقول نحو قولهم قال بيده أي أخذ أو رفع وقال برجله أي مشى (وقليل
ما هم وقال صلى الله عليه وآله وسلم (مكافك) أي الزم مكانك حتى آتيك (وتقدم غير بعيد فسمعت صوتا فاردت أن آتبه)
صلى الله عليه وآله وسلم (ثم ذكرت قوله) الزم (مكافك حتى آتيك) فاما ما قلت يا رسول الله (ما هو) (الذي) سمعت (أو قال)
ما هو (الصوت الذي سمعت) شك من الراوي (قال وهل سمعت) استفتها على منيل الاستخبار (قلت نعم) سمعت (قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (أتاني جبريل عليه السلام فقال من مات من أمته لا يترك باله شيئا دخل الجنة قلت وان فعل كذا وكذا)

أَيُّ وَاقْتَرَفَ وَأَنْ لَرَقَى كَجَاهِ فِي الرَّاقِ مَقْتَرًا (طال نم) وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِقَوْلِهِ فِي قَوْلِهِ الْأَذْيَارُ أَرْضُهُ لَدَيْنَ مَنْ حَبِثَ
 أَنْ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْأَهْقَامِ بِأَدَاءِ الدِّينِ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ الْاسْتِغْرَاقِ فِي كَثِيرِ الدِّينِ وَالْاِقْتِصَارِ عَلَى الْبَسِيرِ مِنْهُ أَخَذَا
 مِنْ اِقْتِصَارِهِ عَلَى ذِكْرِ الدِّينَارِ الْوَاحِدِ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِائَةُ دِينَارٍ مِثْلًا لَمْ يَرُدِّ لَدَا مِثْلًا دِينَارًا وَاحِدًا أَنْتَهَى قَالَ فِي الْقِتْعِ وَلَا يَخْفَى
 مَا فِيهِ وَفِيهِ الْأَهْقَامُ بِأَمْرِ وَفَاءِ الدِّينِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الزَّهَادَةِ فِي الدُّنْيَا أَنْتَهَى وَفِيهِ الْبَشَارَةُ لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ
 عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ مِنَ الْعَصِيَانِ وَفِيهِ رَوَايَةُ التَّابِعِيِّ عَنِ التَّابِعِيِّ عَنِ الْعَصَابِيِّ ١٦٥ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي الْأَسْتِثْذَانِ وَالرَّقَاقِ وَبَدَأَ

الخلق ومسلم في الزكاة والترمذي
 في الايمان والنساق في اليوم
 واليلة (عن جابر بن عبد الله
 رضى الله عنه ما قال أتيت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وهو
 في المسجد بالمدينة قال مسهر
 الراوى أراد أى أظن أنه قال
 (ضحى فقال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (صل ركعتين)
 نحيمة المسجد (وكان لي عليه
 دين) وهو عن الرجل الذى اشتراه
 صلى الله عليه وآله وسلم منه
 لما رجع من غزوة تبوك أو ذات
 الرقاع واستثنى حملانه الى
 المدينة وكان اوقية (فقضاني)
 أى أذانى ذلك (وزادنى) عليه
 قبرا طاوروى ان جابرا قال قلت
 هذا القبر الذى زادنى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا يفارقنى ابدا فجعلته فى كيس
 فلم يزل عندى حتى جاء اهل
 الشام يوم الحرة فاخذوه فيما
 اخذوا ومطابقة الحديث لما
 ترجم به من حسن القضاء
 واضحة والحديث له الفاظ وطرق
 وقد سبق حديث نحوه فى قصة

بذلك المرأة وذلك الرجل ولا يجوز اغيهرها وبذل على ذلك ما أخرجه سعيد بن منصور وعن
 أبي النعمان الأزدي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج امرأة على سورة من القرآن
 ثم قال لا يكون لاحد بعد ذلك مهرا ومنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم لها مهرا ولم
 يعطها صداقا وأوصى لها بذلك عند موته ويؤيده ما أخرجه ابوداود ومن حديث عقبه
 ابن عامر أنه صلى الله عليه وآله وسلم زوج رجلا امرأة ولم يعرض لها مهرا ولم يعطها
 شيئا فأوصى لها عند موته بسهمه من خبير فباعته بمائة ألف ومنها أنها قضية فعزل
 لظاهر لها ومن جعله ما احتجوا به على الجواز حديث عمر بن الخطاب المتقدم فى الزكاة
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ما أتاكم من هذا المال من غير مسئلة ولا اشراف
 نفس فخذوا الحديث ويحجب عنه بأنه عموم مخصص باحدىث الباب (وعن ابن عباس
 أن نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مروا بعماء فيهم لديخ أو سليم فعرض
 لهم رجل من أهل الماء فقال هل فيكم من راق فان فى الماء رجلا لديغا أو سليما فأنطلق
 ورجل منهم فقرأ بقائمة الكتاب على شامخا بالشاء الى أصحابه فذكر هو ذلك وقالوا
 أخذت على كتاب الله أجرا حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله أخذت على كتاب الله
 أجرا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله رواه
 البخارى • وعن أبي سعيد قال انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فى سفر فسافروها حتى نزلوا على حى من أحياء العرب فاستضافوهم فإوا أن يضيقوهم
 فلم دغ سيد ذلك الحى فـ هو له بكل شئ لا ينفعه شئ فقال بعضهم لم لو أنتم هؤلاء الرهط
 الذين نزلوا لعلهم أن يكون عندهم بعض شئ فأتوهم فقالوا يا أيها الرهط ان سيدنا
 لدغ وسعيناه بكل شئ لا ينفعه فهل عند أحد منكم من شئ قال بعضهم انى والله لارقى
 ولكن والله انى قد استغنيناكم فلم تضيقونا فإنا نأبرأكم حتى نجعلوا الناجى ولا
 فصالحوهم على قطع من غنم فأنطلق يتفل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكانت مشط
 من عقال فأنطلق يمشى وما به قلبه قال فإفوفوهم جعلهم الذى صالحوهم عليه فقال
 بعضهم اقتسموا فقال الذى رقى لاتفه لواء حتى أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنذكره

الاعرابى وفي بعضها اعطوه أى من الأفضل فان من خيار الناس احسنهم قضاء وهذا من مكلام أخلاقه صلى الله عليه وآله
 وسلم وليس هو من قرض جر منفعة الى المقرض المنهى عنه لان المنهى عنه ما كان مشروطا فى القرض كشرط رد صحيح عن
 مكسر أو رده بزيادة فى القدر أو الصفة أو المعنى فيه ان موضوع القرض الارفاق فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن
 موضوعه فنتج منه فلو فعل ذلك بلا شرط كما هنا استحب ولم يكره ويجوز للمقرض أخذها لكن مذهب المالكية ان
 الزيادة فى العدم تنهى عنها (عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن الا وأنا أولى

أحق الناس (به في) كل شيء من أمور (الدنيا والآخرة) فإن شئتم قوله تعالى (الذي أولى بالذين آمنوا من أنفسهم) قال بعض الكبراء إنما كان صلى الله عليه وآله وسلم كذلك لأن أنفسهم تدعوهم إلى الهلاك وهو يدعوهم إلى النجاة قال ابن عطية ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنا اتخذ بحجزكم عن النار وأنتم تقتسمون فيه أويتقرب على كونه أولى بهم من أنفسهم أنه يجب عليهم إيتاء طاعته على شهوات أنفسهم وإن شئ ذلك عليهم وإن يحسبوا أكثر من محبتهم لأنفسهم ومن ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤمن أحدكم حتى يكون ٤٦٦ أحب إليه من نفسه وولده الحديث واستنبط بعضهم من الآية أنه

الذي كان قد نظر الذي يصرنا فقدموا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكروا له ذلك

فقال وما يدريك أنما رقية ثم قال قد أصبتم اقتسموا واضربوا إلى معكم سهما وضحك النبي

صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة إلا التماسي وهذا الخط البخاري وهو أتم قوله فيهم

لديخ اللديخ بالدهال المهضمة والغين المحجمة هو اللسيح وزناومعنى واللديخ اللديخ وأما

اللديخ بالدهال المهضمة والعين المهضمة فهو الاحراق الخفيف واللديخ المذكور في الحديث

هو ضرب ذات الحمة من حمة أو عقرب أو غيرهما وأكثر ما يستعمل في العقرب وقد

صرح الأعمش في روايته بالعقرب قوله أو سليم هو اللديخ أيضا لقوله إن أحق ما أخذتم

عليه أجرا كتاب الله استدل به الجمهور على جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن واجب

عن ذلك بأن المراد بالأجر هنا الثواب ويرد بان سياق القصة يبيّن ذلك وأدعى بعضهم نسخة

بالأحاديث السابقة وتعقب بأن النسخ لا يثبت بمجرد الاحتفال وبأن الأحاديث المتأخيرة

بالمنع وقائع أعيان محتملة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة كحديثي الباب وبأنهما

لا تقوم به الحجة فلا تقوى على معارضة ما في الصحيح وقد عرفت ما سلف أنها تنتمض

للاحتجاج به على المطالب والجمع ممكن أما يحمل الأجر المذكور هنا على الثواب كما سلف

وفيه ما تقدم أو المراد أخذ الأجر على الرقية فقط كما يشعره السياق فيكون خصصا

لأحاديث القاضية بالمنع أو يحمل الأجر هنا على عمومه فيشمل الأجر على الرقية والتلاوة

والتعليم ويخص أخذها على التعليم بالأحاديث المتقدمة ويجوز ما هذا وهذا يظهر

وجوه الجمع فينبغي المصير إليه قوله فاستضافوهم أي طلبوا منهم الضيافة وفي رواية

للترمذي أنهم تلافون رجلا قوله فلم يضيفوهم بالتشديد لا أكثر وبكسر الضاد المهجمة

مخففة لقوله فسعوا له بكل شيء أي عابرت العادة أن يتعدواى به من اللدغة قوله أنى

والله لا رقى ضبطة صاحب الفتح بكسر القاف والرقية كلام يستشفي به من كل عارض حال

في القاموس والرقية بالضم العودة الجمع رق ورتقا ورقيا ورقية فثبت في عودته قوله

جمع لا يضم الجيم وسكون المهمله ما يعطى على عمل قوله على قطيع قال ابن التين هو

المطاطعة من الغنم وتعقب بالذ القطيع هو الذي لا ينقطع من غنم كان أو من غيرها قال

بعضهم الغالب استعماله فيما بين العشرة والاربعين وفي رواية للبخاري أنا نعطيك

ثلاثين شاة وهو من باب العدد المزدك كورساقا كانهم جمع لوالكل رجل شاة قوله

صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذ

الطعام والشراب من مالكم ما

الاحتياج اليه ما اذا احتاج صلى

الله عليه وآله وسلم اليه ما وعلى

صاحب ما البذل ويقضى بمجته

مجة نبيه صلى الله عليه وآله

وسلم وأنه لو قصد صلى الله عليه

وآله وسلم ظالم وجب على من

حضره أن يبذل نفسه دونه ولم

يذكر صلى الله عليه وآله وسلم

عند نزول هذه الآية ماله في ذلك

من الخط وإنما ذكر ما هو

عليه فقال (فأيام مؤمن مات

وترك مالا) أي أوحقا وذكر

المال خرج مخرج الغالب فإن

الحقوق تورث كالمال (فأبهره

عصبته من مكانوا) عبر عن

الموصولة يوم أنواع العصبية

والذي عليه أكثر الترضيين

أنهم ثلاثة أقسام عصبية بنفسه

وهو من له ولا وكل ذكر نسب

يبدل إلى الميت بلا واسطة أو

بتوسط بعض الذكور وعصبية

بغيره وهو كل ذات نصف معها

ذكر يعصها وعصبية مع غيره وهو

أخت فأكثر أغيرام معها بنت

أوبنت ابن فأكتر (ومن ترك ديناً أو وصية) خضع المهجمة مصدر أطلق على اسم الفاعل للمبالغة كالعدل والصوم يفض

وبوزا بن الأثير الكسرة على أنه جمع ضائع بجمع جائع وأنكره الخطابي أي من ترك عيالا محتاجين (فليأتني فانا مولا)

أي يولي أولي أموره فإن ترك ديناً أو وصية عنه أو عيالا فانا كافلهم وأنى لحقوهم وملكوهم وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم في

صدرا الإسلام لا يولى على من عليه دين فلما فتح الله تعالى عليه الفتوح صار يولى عليه ويوفي دينه فصار ذلك تامضا لفعلة الأول

وهل كان ذلك محرما عليه أم لا فيه خلاف للشافعية كراه الرواية في الجرجانية وحكى خلافا أيضا أنه هل كان يجوز

له ان يصل مع وجود الضامن قال النووي المصواب الحزم يجوز مع وجود الضامن انتهى قال في شرح تاريب الاسانيد
والظاهر ان ذلك لم يكن محرما عليه وانما كان يفعله ليعرض الناس على قضاء الدين في حياتهم والتوصل الى البراءة منه لئلا
تقوتهم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهم فلما فتح الله تعالى عليه الفتوح صار يصل عليهم ويقضى دين من لم يختلف
وقاه كما مر وهو لم كان واجبا عليه اذ يفعله ذكر ما وتفضل عليه خلاف عند الشافعية ايضا والاشهر عندهم وجوبه وعدوم من
الخصائص وعنه ابن حبان وصححه ابا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه ١٦٧ فهو صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث
لنفسه بل يصرفه للمساكين وهذا

الحديث أخرجه ايضا في التفسير
(عن المغيرة بن شعبه) بن
مسعود الثقفي الصحابي المشهور
اسلم قبل الحديبية وولى امره
البصرة ثم المكوفة المتوفى سنة
خمسین على الصحيح أنه (رضي
الله عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ان الله حرم
عليكم عقوق الامهات) كذا حرم
عقوق الآباء وخص الامهات
بالذكر لان برهن مقدم على بر
الاب في الذم والاحول اضعفهن
فهو من تخصيص الشيء بالذكر
اظهار التعظيم موقعه (وواد
البنات) أي دفنن أحياء حين
يولدن وكان أهل الجاهلية
يفعلون ذلك كرامة فيهن وقيل
ان أول من فعل ذلك قيس بن
عاصم التميمي وكان بعض اعدائه
أغار عليه فامر ابنه فاخته ذها
لنفسه ثم حصل بينهم صلح فحجب
ابنته فاختتارت زوجها فأتى
قيس على نفسه ان لا تولد له بنت
الادفنها حية فتبعه العرب
على ذلك (ومنع) بفتحات بغير

يتقبل بضم الفاء وكسرها وهو تفتح معه قليل بزان وقد سبق تحقيقه في الصلاة قال ابن
أبي جرة محل التفضل في الرقية يكون بعد القراءة التحصيل بركة القراءة في الجوارح التي
يعملها الرق قوله ويقرأ الحمد لله رب العالمين في رواية أنه قرأها سبع مرات وفي أخرى
ثلاث مرات والزيادة أربع قوله لا بضم النون وكسر الميم من الثلاثي كذا الجميع
الرواية قال الخطابي وهو لغة والمشهد ورنشط اذا عقد وأنشط اذا حل واصله الانشطة
بضم الهمزة والميم بينهما نون ساكنة وهي الحبل والعقال بكسر الميم بعدها
قاف هو الحبل الذي يتد به ذراع البهيمة قوله وما به قلبه بفتح القاف واللام اي علة
وتجمل العلة قلبه لان الذي تصيبه يقاب من جنب الى جنب ايعلم موضع الداء قاله ابن
الاعرابي ومنه قول الشاعر وقد برئت فمنا بالصد من قلبه وحكى عن ابن الاعرابي
ان القلب داء ما خوذ من القلب ياخذ البعير فويله قلبه فيموت من يومه قوله فقال
الذي رقى القاف قوله وما يدريك أنما رقية قال الداودي معناه وما ادراكك ان
روى كذلك واهله هو المحفوظ لان ابن عيينة قال اذا قال وما يدريك فلم يعلم واذا
قال وما ادراك فقد علم وتعبه ابن التين بان ابن عيينة انما قال ذلك فيما وقع في القرآن
والافلا فرق بينهما في اللغة في نفي الدراية وهي كلمة تقال عندا تنجب من الشيء
وتستعمل في تعظيم الشيء ايضا وهو لا تنق هنا كما قال الحافظ وفي رواية بعد قوله وما
يدريك أم رقية قلت التي في روى ولدا رقتني قلت يا رسول الله شيء أتى في روى وذلك
ظاهر في أنه لم يكن عنده علم مدة لم مدة بدم مشروعية الرقية بالفاضة قوله ثم قال
قد أصبتم بحقل ان يكون صواب فعلمهم في الرقية ويحتمل أن يكون ذلك في نوقتهم
عن التصرف في الجعل حتى استاذنوه ويحتمل ما هو أعم من ذلك قوله واضربوا الى
معكم سهما أي اجعلوا منه نصيبا وكذا صلى الله عليه وآله وسلم اراد المبالغة في تانيهم
كما وقع في قصة الحمار الوحشي وغير ذلك وفي الحديثين دليل على جواز الرقية بكتاب الله
تعالى ويلحق به ما كان بالذكور والدعاء المأثور كذا في المأثور عما لا يخالف ما في المأثور
وأما الرقية بغير ذلك فليس في الاحاديث ما يشبهه ولا ما ينفقه الامام سيباقي في حديث
خارجة وفي حديث أبي سعيد مشروعية الضيافة على أهل البوادي والنزول على مياه
العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء وفيه عقاب من امتنع من المكرمة

صرف وفي رواية منها يكون النون مع تنوين العين أي وحرم عليهم منع الواجبات من الحقوق (وهات) بالبناء
على حذف حرف العلة قال القسطلاني فعل امر من الايتاء انتهى وفيه نظر فليتاؤل اي وحرم اخذ ما لا يحمل من احوال
الناس او يمنع الناس ردهم ياخذ ردهم (وكره لكم قيل) كذا (وقال) فلان كذا مما يتحدث به من فضول الكلام وكثرة
السؤال في العلم للاختان واظهار المراءاة ومنه قوله الذام امواهم او عالا يعني وربما يكره للمسؤل الجواب فيه ضي
الى سكونه فيجده عليه او يلجئ الى ان يكذب وعدمه قول الرجل لصاحبه اين كنت وما المسائل التي عنها في زمنه

صلى الله عليه وآله وسلم فكان ذلك تخوفاً ان يفرض عليهم ما لم يكن فرضاً وقد امتنعوا عنه (و) كره ايضا (اشاعة المال) التبرع في انفاقه كالتوسع في الاطعمة اللذيذة والملابس الحسنة وتقوية الاواني والسقوف بالذهب والقضبة لما يقتضيه ذلك من القسوة وظلم الطبع وقال سعيد بن جبيرة انفاقه في الحرام والاقوى انه ما اتقى في غيره وجهه المأذون فيه ثم اسواءه كانه دينية او نبوية فتعفف منه لان الله تعالى جعل المال قياماً لمصالح العباد وفي تبذيره هاتفت تلك المصالح اما في حق مضيه او امان في حق غيره ويستثنى ١٦٨ من ذلك كثرة انفاقه في وجوه البر لتخصيل ثواب الآخرة ما لم يفوت حقاً

بنظير صنعه وفيه الاشتراك في العطفية وجواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته في ذلك واجابته اليه (ومن خارجة بن الصلت عن عمه انه اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اقبل راجعاً من عنده فمر على قوم عندهم رجل يجنون موتق بالديد فقال اهله انا قد حدثنا ان صاحبكم هذا قد جاء بخير فهو ل عندك شيء تد اوبه قال فرقيته بقائمة الكتاب ثلاثة ايام كل يوم مرتين فبدا يعطوني ما اتى شاء فانيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته فقال خذها فلعمري من كل برقية باطل فقد اكلت برقية حق رواه احمد وابوداود وهـ وقد صح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج امرأة رجلاً على أن يعالها سوراً من القرآن ومن ذهب الى الرخصة اهذه الاحاديث محل حديث أبي وعادة على ان التعليم كان قد تعين عليهما وحل فيما سواهما من الامر والنهي على التدب والكرامة) حديث خارجة أخرجه أيضاً النسائي وسكت عنه ابوداود والمنذرى ورجل اسناده رجال الصحيح الا خارجة المذكور وقد وثقه ابن حبان رأى أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصححه وحديث تزويج المرأة قد ذكرناه في أول الباب قوله عن عـ هو علاقة بن حصار بضم الصاد ومحقفة الحاء المهملة النعماني الصحابي وقال خليفة هو عبد الله بن عذير بكسر العين المهملة وسكون المنة بعدها شاة تحتية مفتوحة ثم راعهم له وقيل اسمه ثلاثة ويقال حصار بالسين والاول كثر قوله ثلاثة ايام افطأ أبي داود ثلاثة ايام غدوة وعشية كلما ختمها جمع بزافه ثم نقل قوله فلعمري اقسم بحياته نفسه كما اقسم الله بحياته والعمر والعمر بفتح العين وضمها واحد الا أنهم خصوا القسم بالفتوح لا يثار الا خوف وذلك لان الخاف كثير الدور على أنفسهم ولذلك حذفوا الخبر وتقديره اعمركم بما أقسم كما حذفوا الفعل في قولك بالله قوله برقية باطل أي برقية كلام بالجيل فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والرقى الباطلة المذمومة هي التي كلامها كثر أو التي لا يعرف معناها كالاطلاس المجهولة المعنى قوله على أن يعالها سوراً من القرآن قد تقدم الجواب عن الاستدلال بهذا الحديث وتحقق ما هو الحق والاحاديث المذكورة في هذا الباب تدل على انه يجوز للانسان ان يستتر في ويحمل الحديث الوارد في الذين يدخلون الجنة بغير حساب وهم الذين لا يرقون ولا يسترقون على بيان الافضية واستحباب التوكل والاذن لبيان الجواز ويمكن أن

انزويها هو اهد منه والحاصل ان في كثرة الانفاق ثلاثة اوجه الاول انفاقه في الوجوه المذمومة شرعاً فلا شك في منعه والثاني انفاقه في الوجوه المحمودة شرعاً فلا ريب في كونه مطلوباً بالشروط المذكورة والثالث انفاقه في المباحات بالاصالة كذا لا النفس فهذا ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون على وجه يليق بمجال المنفق وبقدرة ما لهذا ليس باسراف والثاني ما لا يليق به عرفاً وهو ينقسم ايضا الى قسمين ما يكون لدفع مفسدة نائرة او متوقعة فليس هذا باسراف والثاني ما لا يكون يكون في حق من ذلك والجمهور على انه اسراف وذهب بعض الشافعية الى انه ليس باسراف قال لانه تقوم به مصلحة البدن وهو غرض صحيح واذا كان في غير معصية فهو صباح قال ابن دقيق العيد وظاهر القرآن يمنع ما قاله انتهى وقد صرح بالمنع القاضي حسين وتبعه الغزالي وجزم به الرافعي وصح

في الشرح الصغير والمهر رانه ليس بتبذير وتبعه النووي والذي يترج انه ليس مذموماً لانه لكنه يقضى بجمع غالباً الى ارتكاب المذمور كسؤال الناس وما ادى الى المذمور فهو محذور ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه ثلاثة تابعيون (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في الخصومات) جمع خصومة (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رجلاً يقرأ) قال الحافظ ابن حجر في المقدمة لم أعرف اسمه وقال في التمعن محفل أن يقصر بغير مرضى الله عنه (آية) في صحيح ابن حبان أنها من سورة الرحمن (مع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافاً لما أخذت يهه فأتيت به

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) زاد في رواية أخرى فاخبرته فعرفت في وجهه الكراهية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(كلا كما يحسن) ومعنى الاحسان راجع الى ذلك الرجل لقراءته والى ابن مسعود واسماعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ثم تحريه في الاحتياط والكراهية راجعة الى جداله مع ذلك الرجل كما فعله رضي الله عنه به شام لان ذلك مسبوق بالاختلاف
وكان الواجب عليه ان يقره على قراءته ثم يسأل عن وجهها وقال المظهرى الاختلاف في القرآن غير جائز لان كل لفظ منه اذا
جاز قراءته على وجهين او اكثر فلو انكر احد واحد من ذلك الوجهين ١٦٩ او الوجوه فقد انكر القرآن ولا يجوز

يجب مع جعل الاحاديث الدالة على ترك الرقبة على قوم كانوا يعتقدون نفعها واثارها
بطاعتها كما كانت الجاهلية يزعمون في أشياء كثيرة

• (باب النهي أن يكون النفع والاجر مجهولا
وجواز استخبار الاجير بطعامه وكسونه) •

(عن أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن استخبار الاجير حتى يبين
له أجره وعن النجش واللمس والقاء الجور رواه أحمد • وعن أبي سعيد أيضا قال نهى عن
عيب الفعل وعن قفيز الطعام رواه الدارقطني وفسر قوم قفيز الطعام بطحن الطعام
يجز منه • وطحنوا لما فيه من استحقاق طحن قدر الاجرة لكل واحد منهم • اعلى الدثار
وذلك • تناقض وقيل لا بأس بذلك مع العلم بقصد رده وانما المهيى عنه طحن الصبرة لا يدر
كيلها بقفيز منها وان شرط حبلا لان ما عداه مجهول فهو كبيعها الا فزائها • وعن عتبة
ابن الندر قال كان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقر أطس حتى بلغ قصة موسى عليه
السلام فقال ان موسى أجز نفسه ثمان سنين أو عشرين سنين على عفة روجه وطعام بطنه رواه
أحمد وابن ماجه • حديث أبي سعيد الاول قال في جمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح
الا ان ابراهيم النخعي لم يسمع من أبي سعيد فيما حسب اه • وأخرجه أيضا البيهقي وعبد
الرزاق واسحق في مسنده وأبو داود في المراسيل والشافعي في الزراعة غير مرفوع ولفظ
بعضهم من استأجر اجيرا فليس له أجرته وحديثه الثاني أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده
هشام أبو كليب قال ابن القطان لا يعرف وكذا قال الذهبي وزاد وحديثه منكر وقال
مغلطاي هو ثقة • وأورده ابن حبان في الثقات وحديث عتبة بن النضر يضم النون
وتشديد المهملة في اسناده مسلمة بن علي الحسني وهو متروك وقيل اسمه مسلم والاول أصح
قوله حتى يبين له أجره فيه دليل لمن قال انه يجب تعيين قدر الاجرة وهم العترة والشافعي
وأبو يوسف ومحمد وقال مالك وأحمد بن حنبل وابن شبرمة لا يجب للعرف واستحسن
المسكين قال في البصر قلنا لا نسلم بل الاجماع على خلافه اه • ويؤيد القول الاول القياس
على غن المبيع قوله وعن النجش الى آخر الحديث قد تقدم الكلام على ذلك في البيع
والقاء الجور هو بيع الحصاة الذي تقدم تفسيره واذا أخذ النهي عن النجش على عومه

في القرآن القول بالرأى لان
القرآن سنة متبعة بل عليه ما ان
يسأل عن ذلك عن هو اعلم منهما
(لا تخلفوا) في القرآن وفي مجمع
البغوي عن أبي جهيم بن الحرث
ابن الصمة انه صلى الله عليه وآله
وسلم قال ان هذا القرآن أنزل
على سبعة أحرف فلا تخلفوا في
القرآن فان المراءى به كفر (فان
من كان قبلكم اختلفوا فيها لئلا
وفي ان الاختلاف يورث الهلاك
ومطابقة الحديث للترجمة قال
العميني في قوله لا تخلفوا لان
الاختلاف الذي يوجب الهلاك
هو اشد المصومة وقال الحافظ
ابن حجر في قوله فاخذت بيده
فأثبت به رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال فانه المناسب للترجمة
اه • وما قاله الحافظ هو الصواب
لانه شامل للمصومة وللانفاس
الذي هو احضار الغريم من موضع
الى آخر والله اعلم (عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال استب
رجلان رجل من المساكين) هو ابو
بكر الصديق رضي الله عنه كما
أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه

٢٢ نيل خا وابن أبي الدنيا في كتاب البعث لكن في تفسير سورة الاعراف من حديث أبي سعيد الخدري التصريح بانه
من الانتصار فيجعل على تعدد القصة أو على انه من الانصار بالمعنى الاعم (ورجل من اليهود) زعم ابن بشكوال انه فخاص بكسر
الفاء وسكون النون وعزمه لابن اسحق قال في القمع والذي ذكره ابن اسحق لفخاص مع أبي بكر قصة أخرى في نزول قوله تعالى
لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فاعبرون نحن أخصيا (قال المسلم) أبو بكر رضي الله عنه أو غيره (والذي اصطنع محمد اعلى العالمين
فقال اليهودي والذي اصطنع موسى على العالمين) وفي رواية بين يدي يهودي يعرض سلعته أعطى بها شيئا كرهه فقال لا والذي اصطنع

مومني على البشر (فرجع المسلم يدع ذلك) أي عند سماع قول اليهودي والذي اصطنع مومني لما فهمه من عموم لفظ العالمين
 فيدخل فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقرر عند المسلم ان محمدا أفضل (فلطم وجهه اليهودي) عقوبة له على كذبه هذه
 (فذهب اليهودي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 المسلم فسأله عن ذلك فأخبره) وفي رواية فقال اليهودي يا أبا القاسم ان لي ذمة وعهدا غاليا فلان لطم وجهي فقال لم لطمت
 وجهه فذكره فغضب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى روى في وجهه (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تخبروني

على مومني) تخبيراً يؤدي الى تنقيصه أو تخبيراً يقضي بكم الى الخصومة أو قاله تواضعا أو قبل ان يعلم انه سيد ولد آدم (فان الناس يصعقون) بفتح العين من صعق بكسر هاء اذا غمي عليه من الفزع (يوم القيامة فاصعق معهم فاكون أول من يفيق) لم يبين في رواية الزهري محل الافاقة من أي الصعقتين وفي رواية عبد الله ابن الفضل فانه يندفع في الصور فيصعق من في السموات ومن في الارض الامن شاء الله ثم ينفع فيه أخرى فاكون أول من بعث (فاذا مومني باطش جانب العرش) آخذيناحية منه بقوة (فلا أدري أكان فيمن صعق فافاق قبلي) فيكون ذلك فضيلة ظاهرة (أو كان ممن استأنى الله) في قوله فصعق من في السموات ومن في الارض الامن شاء الله فلم يصعق فهي فضيلة أيضا والذي حقه الحفاظ ابن حجر في باب أحاديث الانبياء ان الصعق المذكور يكون في موقف الحشر وهو الغشيان من شدة الهول

مع الاستدلال به على عدم جواز الاستنجار عليه ولو كذب بعد ذلك عطف اللامس والقاء الجرع عليه قوله ثم شي عن عصب الفعل قد سبق ضبطه وتفسيره في البيع والمراد به الكراء كما قال الجوهرى يقال عصب الرجل أي أعطيته الكراء وقيل ماء الفعل نفسه ليدول زهير ولولا عصبه اتركتوه * وشتر منيحة فحل معار

وقد ذهبت الشافعية والحنفية والعترة الى انه لا يجوز تأجير الفعل للضراب وقال مالك وابن أبي هريرة يصح كالأجارة وهو قياس فاسد الاعتبار قوله وعن قتيبة الطحان حكى الحفاظ في التلخيص عن ابن المبارك أحد رواة الحديث بان صورته ان يقال للطحان طحن بكذا وكذا وزيادة فميز من نفس الطحين وقد استدل بهذا الحديث أبو حنيفة والشافعي ومالك والليث والناصري على انه لا يجوز أن تكون الاجرة بعض العمول بعد العمل وقالت الهادوية والامام يحيى والمزني انه يصح بمقدار منه معلوم وأجابوا عن الحديث بان مقدار القنيز مجهول أو انه كان الاستنجار على طحن صبرة بقتير منها بعد طحنها وهو فاسد عندهم قوله وطعام بطنه فيه ممة لمن قال يجوز الاستنجار بالنفقة ومثلها الكسوة وهو أبو حنيفة والامام يحيى وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد والهادوية والمنصور بانه لا يصح للجاهل

* (باب الاستنجار على العمل مياومة أو مشاهرة أو معاومة أو معاودة) *

(عن علي رضي الله عنه قال جعت مرة جوعا شديدا فخرجت لطلب العمل في عوالي المدينة فاذا أنا بامرأة قد جعت مدرا فظننت اني يدبها فقاطعتها كل ذنوب على قرعة فددت ستة عشر ذنوبا حتى مجلت يداي ثم أتيت ما فعدت لي ست عشرة قرعة فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته فاكل مني منها رواه احمد * وعن أنس لما قدم المهاجرون من مكة المدينة قدموا وليس بأيديهم شيء فكانت الانصار اهل الارض والعقار فقاسمهم الانصار على ان أعطوهم نصف ثمار أموالهم كل عام ويكفونهم العمل والمؤنة أخرجه قال البخاري وقال ابن عمر اعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمير بالشرط فكان ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابي بكر وصدر من خلافة عمر ولم يذكر ان أبا بكر وعمر جددوا الاجارة بعدما قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حديث علي عليه السلام جود الحفاظ

يعتري أهل الموقف في ذلك اليوم فميه يكون أول من يفيق ولا يلزم من ذلك فضله على نبينا صلى الله عليه وآله وسلم اسناده اذ قد يكون في المقبول حزية ليست في الفاضل لا تقتضي تفضيله بها على الفاضل وهذا الحديث أخرجه أيضا في التوحيد وفي الرقاق ومسلم في الغضائ وأبو داود في السنة والنسائي في التمهوت * (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه انه ان يهود يارض رأس جارية) أي دق ولم تسم هي ولا اليهودي ثم في رواية ابى داود انها كانت من الانصار (بين حجرين) وعند الطحاوي عند ابي يودي في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جارية فاخذوا ضاحا كانت عليها ارض خمر رأسها والواضح نوع من الخلي يعمل من

الفضة واسلم فرض رأسها بين جريرين ولترمذي خرجت تجارية عليها أوضح فأخذها يهودى فرض رأسها وأخذها عليه من الخلى
قال فادركت وبم ارمق فأتى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قيل من فعل هذا) الرض (بك افلان) فله اسم تفهام استنصارى
(افلان) فله قاله جريرين وفائدة انه يعرف المتهم ليطالب (حتى سمى) القتال (اليهودى قاومت) أى أشارت (برأسها) أى نعم
(فأخذها يهودى فاعترف) انه فعل بها ذلك (فامر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض رأسه بين جريرين) احتج به المالكية
والشافعية والحنابلة والجمهور على ان من قتل بشئ يقتل بمثله وعلى ١٧١ ان القصاص لا يختص بالحد بل يثبت بالقتل
خلاف الا لا يثبت بشفقة رحمه الله

حيث قال لأقصاص الا فى القتل
بمحدد وتمسك المالكية به
الحديث لمذهبهم فى ثبوت القتل
على المتهم بمجرد قول الجرير وهو
تمسك باطل لان اليهودى اعترف
بما ترى وانما قتل باعترافه قاله
النووى وقد تعقب بعض
المالكية ما شنع به النووى بان
المالكية لا يثبتون القتل
بمجرد قول الجرير بل انما
اعتبروه لو نال يدهم من قسامة
فصح الاستدلال على اعتباره اذ
لو كان لغو الما كان لسؤالهما عن
ولا طالب الخصم بسببه واما
اعترافه فقد أغنى عن القسامة
وحديثه قد دعوى البطلان هي
الباطلة اه وهذا الحديث
أخرجه البخارى أيضا فى الوصايا
والديات ومسلم فى الحدود وابن
ماجه فى الديات (حديث الاشعث
تقدم قريبا) فى المساقاة (وذكر
فيه انه اختصم هو ورجل من
أهل حضر موت وفى هذه الرواية
قال انه هو ويهودى) اسمه
الجشيش بالجيم

اسناده وأخرجه ابن ماجه بسند صحيح ابن السكن وأخرج البيهقي وابن ماجه من حديث
ابن عباس بلفظ ان عليا عليه السلام أجز نفسه من يهودى يسقى له كل دلو بقرة وعندهما
ان عددا القرسية عشر وفى اسناده حشش راويه عن عكرمة وهو ضعيف قوله ذنوبها هو الدلو
مطابقة أو اتى فيها ما هو والمثمنة أو التي هي غيرة مثمنة أقامه فى ذلك فى القاموس وقد
قدمنا التحفة فى أول هذا الشرح قوله مجازات بكسر الجيم أى غاظت وتنفطت وبفتح
الجيم غاظت فقط قال فى القاموس مجازات بكسر الجيم أى غاظت وتنفطت وبفتح
فجرت كالمجرات وقد أمجها العمل أو المجلى أن يكون بين الجلد والدم ماء أو الجلة جلد
رقية يجمع فيها ما من أثر العمل وحديث على عليه السلام فيه بيان ما كانت الصحابة
عليه من الحاجة وشدة الفاقة والمبر على الجوع وبذل الانفس واتعابها فى تحصيل القوام
من العيش للتعفف عن السؤال وتحمل المن وإن تأجير النفس لا يعد دناوة وإن كان
المستاجر غير شريف أو كافرا والاجر من اشرف الناس وعظماهم وأورده المصنف
للاستدلال به على جواز الاجارة معاددة يعنى ان يفعل الاجير عددا معلوما من العمل
بعدم معلوم من الاجرة وان لم يبين فى الابتداء مقدار جميع العمل والاجرة وحديث أنس
فيه دليل على جواز اجارة الارض بنصف الثمرة التجارية منها فى كل عام وكذلك حديث
ابن عمر وقد تقدم بسط الكلام على اجارة الارض وما يصح منها وما لا يصح فى المزارعة

• (باب ما يد كرى عتدا الاجارة بلفظ البيع) •

(عن سعيد بن مينا عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له فضل أرض
فايزرها أولي زرعها أو ليزرعها لاتباعه وها قبل لسعيد ما لاتباعه وها يعنى الكراء قال نعم رواه
أحمد ومسلم) قد تقدم الكلام على ما اشقل عليه الحديث فى المزارعة وأعاد المصنف ههنا
للاستدلال به على صحة اطلاق لفظ البيع على الاجارة وهو مجاز من باب اطلاق الحكم على
الشئ وهو لما هو من الاشياء التابعة له كاطلاق البيع هنا على الارض وهو لمنفعة ههنا

• (باب الاجير على عمل متى يستحق الاجرة وحكم سرية عمله) •

(عن ابن هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله عز وجل ثلاثة
أما خصهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا

(بسم الله الرحمن الرحيم) • (كتاب فى الاقطعة) • الشئ الذى يلتقط وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور وعند أهل
اللغة والمحدثين وقال مياض لا يجوز غيروه وقال الزحشمى فى الفائق الاقطعة بفتح القاف والعامة يسكنونها وبه جزم الخليل
قال واما بالفتح فهو الاقطعة وقال الأزهرى هذا الذى قاله هو القياس ولكن الذى سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث
الفتح ويقال لقاطعة بضم اللام ولقط بفتحها بلاهاه وقال ابن برى التصريك للمفعول نادى فاقضى ان الذى قاله الخليل هو القياس
قال فى ارشاد السارى وهي فى اللغة الشئ الملقوط وشرا عما وجد من حق ضائع محترم غير محرز ولا يمنع بقوته ولا يعرف الواجب

مستحقة وفي الالتقاط معنى الامانة والولاية من حيث ان الملتقط أمين فيما التقطه والشرع ولام حفظه كالولي في مال الطفل وفيه معنى الاكساب من حيث ان له القلان بعد التعريف اه (عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال وجدت صرة فيم امانة دينار فأتيت بها) (النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال) لي (عرفها حولا) أمر من التعريف كان يتأدى من ضاع له شيء فليطلبه عندي ويكون في الاسواق ويجمع الناس وابواب المساجد عند خروجهم من الجماعات ونحوها لان ذلك اقرب الى وجود صاحبها الا في المساجد كما لا تطلب النقطة ١٧٢ فيمن يجوز تعريضها في المسجد الحرام اعتبارا بالعرف ولانه يجمع الناس

وقضية التعليل ان مسجد المدينة والاقصى كذلك وقضية كلام النووي في الروضة تحريم التعريف في بقية المساجد قال في المهمات وليس كذلك فانتقل الكراهة وقد جزم به في شرح المهذب قال الا ذرعي وغيره بل المنقول والصواب التحريم للاحاديث الظاهرة فيه وفيه صرح الماوردي وغيره ولعل النووي لم يرد بطلاق الكراهة كراهة التنزيه ويجب أن يكون محل التحريم او الكراهة اذا وقع ذلك برفع الصوت كما اشارت اليه الاحاديث اما لو سأل الجماعة في المسجد بدون ذلك فلا تحريم ولا كراهة ويجب التعريف في محل النقطة ولو التقط في الصحراء وهناك قالة تتبعها وعرف فيها والافني بل يقصد ما قربت أم بعدت ويجب التعريف حولا كما ملأ ان أخذها للفقهاء بعد التعريف وتكون امانة ولو بعد السنة حتى يملكها والمعنى في كون التعريف سنة انها لا تتأخر فيها القرائل وتغضى فيها الازمنة

وأكل غنمه وورجل استاجر أجيرا فاستوى منه ولم يوفقه أجره رواه أحمد والبخاري وعن أبي هريرة في حديث له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يغفر لامته في آخر ليلة من رمضان قيل يا رسول الله أهى ليلة التقدر قال لا ولكن العامل انما يوفى أجره اذا قضى عمله رواه أحمد وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه حديث أبي هريرة الثاني أخرجه أيضا البزار وفي اسناده هشام بن زياد أبو المقدام وهو وضعيف وحديث عمرو بن شعيب قال أبو داود وبعد اخر اوجه هذا الميزوه الا الوليد بن مسلم لا يدرى هو صحيح أم لا وأخرجه النسائي مسندا ومنقطعاً وفي الباب عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي اطيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب قبل ذلك فاعنت فهو ضامن أخرجه أبو داود وفي اسناده مجهول لا يعلم هل له صحبة أم لا قوله ثلاثة أنا خصمهم قال ابن التين هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين الا انه أراد التشديد على هؤلاء بالتعريض والخصم يطلق على الواحد والاثنين وعلى أكثر من ذلك وقال الهروي الواحد بكسر أوله قال الفراء الاول قول الفصحاء ويجوز في الاثنين خصمان وفي الثلاثة خصوم وقوله ومن كنت خصمه خصمه هذه الزيادة ليست في صحيح البخاري ولكنه أخرجهما أحمد وابن حبان وابن خزيمة والاسماعيلي قوله اعطى بي ثم غدر المفعول محذوف والتقدير اعطى بيته في أي عاهد وحلف بالله ثم لم يف قوله باع حرا أو اكل غنمه خص الاكل لانه اعظم مقصود وفي رواية لابن داود ورجل اعتبه محرره وهو امم من الاول في الفعل وأخص منه في المفعول قال الخطابي اعتباد الحريه قمع بامر من ان يعقبه ثم يكتم ذلك أو يجهده والثاني ان يستخذه كرهامه العتق والاول أشدهما قال في الفتح والاول أشد لان فيه مع كتم الفعل أو جهده العمل بعقبة ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الوعيد عليه أشد قال المهلب وانما كان اعنه شديدا لان المسلمين اكفأ بالحريه فن باع حرا فقد منه التصرف فيما أباح الله له والزمه الذي انقذه الله منه وقال ابن الجوزي الحر عبد الله فمن جنى عليه فخصمه سبده قال ابن المنذوم يختلفوا في ان من باع حرا انه لا قطع عليه يعني اذا لم يسرقه من حرز مثله الامايروى عن علي عليه السلام انه تقطع يد من باع حرا قال وكان في جواز بيع الحر

الاوبعة ولو التقط اثنان لنقطه عرف كل منهما سنة قال ابن الرفعة وهو الاشبه لانه في النصف كملتقط واحد وقال خلاف السبكي بل الاشبه ان كلا منهما يعرفها نصف سنة لان النقطة واحدة والتعريف من كل منهما الكمال لان النصفها وانما تقسم بينهما عند التقاط ولا يشترط الفور للتعريف بل المعتبر تعريف سنة متى كان ولا الموالاة فلوفرق السنة كان عرف شهرين وترك شهرين كفا ذلك لانه عرف سنة ولا يجب الاستيعاب للسنة بل يعرف على العادة فينادى في كل يوم مرتين في طريقه في الابتداء ثم في كل يوم مرة ثم في كل اسبوع مرتين أو مرة ثم في كل شهر قال أبي بن كعب (فعرفتها) أي المصرة (حولها) بالهاء وفي بعض النسخ حولا

باسقاط الهاء بدل حوالها (فلم أجدهم يعرفها) بالتضغيت (ثم أتيت) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال عرفها حولاً فعرفتها لم أجده) من يعرفها (ثم أتيت) صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاثاً) أى مجموع أتياته ثلاث مرات لأنه أتى بعد المراتين الأولىين ثلاثاً وإن كان ظاهر اللفظ يقتضيه لأن ثم إذا اختلفت عن معنى التثنية يلا في الحكم والترتيب والمهلة تكون زائدة لا عاطفة البتة فإله الاخفش والكوفيون (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (احفظ وعامها) الذى تكون فيه اللقطة من جلد أو خرق أو غيره هما وهو بكسر الواو وبالهمزة ممدودا (وعدها زوكاه) بزنة وعاء الخيط الذى ١٧٣ يشديه رأس الصرة أو الكبس أو نحوهما

والمعنى فيه ليصرف صدق مدعى وأما الاحتفاظ بماله وليتنبه على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جارية بالقائه إذا أخذت اللقطة وهل الأمر للوجوب أو الذنب قال ابن الرفعة بالاول وقال الأذرى وغيره للذنب وكذا يندب كتب الاوصاف المذكورة قال الماوردى وأنه التقطها من موضع كذا فى وقت كذا (فان جاء صاحبها) أى فارددها اليه وعند أحمد والترمذى والنسائى من طريق الثورى وابن داود من طريق حماد كاهم عن سلمة بن كهيل فى هذا الحديث فان جاء أحد يخبرك بعددها وعائها ووكائها فاعطها اياه أى على الوصف من غير بينة وبه قال المالكية والحنابلة وقال الحنفية والشافعية يجوز للمتلقط دفعها اليه على الوصف ولا يجبر على الدفع لأنه يدعى مالاً فى يد غيره فيحتاج الى البينة لعدم قوله صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعى فيحتاج الى الامر بالدفع فى الحديث على الاباحة جمعاً بين

خلاف قديم ثم ارتفع فروى عن على رضى الله عنه انه قال من أقر على نفسه بانه عبد فهو عبد وروى ابن أبى شيبة عن طريق قتادة ان رجلاً باع نفسه فقضى عمر بانه عبد وجعل ثمنه فى سبيل الله ومن طريق زرارة بن اوفى احد التابعين انه باع حراً فى دين ونقل ابن حزم ان الحر كان يباع فى الدين حتى نزلت وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وتقبل عن الشافعى مثل ذلك ولا يشبهه أكثر أصحابه وقد استقر الاجماع على المنع قوله ولم يوفه اجره هو فى معنى من باع حراً أو أكل ثمنه لانه استوفى منفعتة بغير عوض فكأنه أكلها ولانه استخدمه بغير اجرة فكأنه استعبده قوله انما يوفى اجره اذا قضى عمله فيه دليل على ان الاجرة تستحق بالعمل واما المالك فعند العترة وابن حنيفة وأصحابه انها تملك بالتقيد فتتبعها أحكام الملك وعند الشافعى وأصحابه انها تستحق بالتقيد وهذا فى الصحة واما الفاسدة فقال فى البحر لا تجب بالعقد اجماعاً وتجب بالاستيفاء اجماعاً قوله فهو ضامن فيه دليل على ان من عاظمى الطب يضمن ما حصل من الخيانة بسبب علاجه واما من علم منه انه طبيب فلا ضمان عليه وهو من يعرف العلة ودواها وله مشايخ فى هذه الصناعة شهدوا له بالخلق فيها واجازوا له المباشرة

*(كتاب الوديعه والعارية) *

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ضمان على مؤتمن رواه الدارقطنى) الحديث قال الحافظ فى اسناده ضعف وأخرجه الدارقطنى من طريق أخرى عنه بلا ظن ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على المستودع غير المغل ضمان وقال انما روى هذا عن شرح غير مرفوع قال الحافظ وفى اسناده ضعيفان قوله الوديعه هى فى اللغة مأخوذة من السكون يقال ودع الشيء يدع اذا سكن فكأنهم اسما كنة عند المودع وقيل مأخوذة من الدعوه وهى خفض العيش لانهم لا يغيرون مكانهم بالانتفاع وفى الشرع العين التى يضعها مالكها عند آخر لحفظها وهى مشروعة اجماعاً والعارية بتشديد الياء قال فى النهاية كأنهم انسوية الى العار لان طلبها عار ويجمع على عوارى مستدداً وفى الشرع اباحة منافع العين بغير عوض وهى أيضاً مشروعة اجماعاً قوله لا ضمان على مؤتمن فيه دليل على انه لا ضمان على من كلف أميئناً على عين من الاعيان كالوديع والمستعير اما الوديع فلا يضمن فيه لاجماع الحنابلة منه على العين وقد حكى فى البحر

الحديثين قال الخطابى ان صحته هذه اللفظة يعنى فان جاء صاحبها يخبرك بعقد او عددها ووكائها فاعطها اياه والافهى لم تجز مخالفتها وهى قاعدة قوله اعرف عقاصها الخ والا فلا احتياط مع من لم ير الرد الى البينة قال الحافظ قد صححت هذه الزيادة فتعين المصير اليها اه قال الشوكانى فى نيل الاوطار وهـ هذا هو الحق فقدرة اللقطة لمن وصفها بالصفات التى اعتبرها الشارع وأما اذا ذكر صاحب اللقطة بعض الاوصاف دون بعض كان يذ كر العاقص دون الوكاه والعاقص دون العدد فقد اختلف فى ذلك فقيل لا تقيله الا بعرفه جميع الاوصاف المذكورة وقيل تدفع اليه اذا جاء به من اظهرها او ظهرها ان مجرد

الوصف يكفي ولا يحتاج الى العين وهذا اذا كانت اللقطة لها مفاصل وو كما هو عند دفان كان لها البعض من ذلك فالظاهر انه يكفي ذكره وان لم يكن لها شيء من ذلك فلا بد من ذكر اوصاف مختصة بها تقوم مقام وصفها بالامور التي اعتبرها الشارع فان اقام شاهدين بها وجب الدفع والام يجب ولو اقام مع الوصف شاهد ايم او لم يحلف معه لم يجب الدفع اليه فان قال له يلزمك تسليمها الي فلان لم يعلم صدقه الحلف انه لا يلزمه ذلك ولو قال تعلم انها ما لي فله الحلف انه لا يعلم لان الوصف لا يفيد العلم كما صرح به في الروضة لكن يجوز له بل يستحب ١٧٤ كما نقل عن النص الدفع اليه ان ظن صدقه في وصفها بما لا يظنه ولا يجب لانه

مدع فيحتاج الى حجة فان لم يظن صدقه لم يجوز ذلك ويجب الدفع اليه ان علم صدقه ويلزمه الضمان لان الزمة بتسليمها اليه بالوصف كما يرى ذلك كما لكي وحتملي فلا يلزمه العهد لعدم تقصيره في التسليم وان سلمها الى الوصف باختياره من غير الزام حكم له ثم تالت عند الوصف وأثبت بها آخر حجة وغرم الملتقط بدلها راجع الملتقط بما غرمه على الوصف ان سلم اللقطة له ولم يقر له الملتقط بالملك لحصول التالف عنده ولان الملتقط سلم بناء على ظاهره وقد بان خلافه فان اقر له بالملك لم يرجع عليه مؤاخذه له باقراره (والا) بان لم يبيح صاحبها (فاستمتع بها) اي بعد التالف باللفظ كتملكت وتمكني اشارة الاخر من كسائر العقود وكذا الكفاية مع النية كذا قيل ولكن لم أجده عليه دليلا قال ابي فاستمتعت اي بالصرة وهذا الحديث أخرجه مسلم في اللقطة وكذا أبو داود والترمذي في الاحكام والنسائي في اللقطة

الاجماع على ذلك وتناول ما حكى عن الحسن البصري ان الوديع لا يضمن الا بشرط الضمان بان ذلك محمول على ضمان التقريب لا الجناية المتعمدة والوجه في تضمينه الجناية انه صار بها خاتما والخاتم ضامن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا على المستودع غير المغل ضمان والمغل هو الخاتم وهكذا يضمن الوديع اذا وقع منه تعد في حفظ العين لانه نوع من الضمان واما العارية فذهب المعتز والخنفية والمالكية الى انها غير مضمونة على المستعير اذا لم يحصل منه تعد وقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وعزاه صاحب الفتح الى الجمهور وانهم اذا تلفت في يد المستعير ضمنوا الا فيما اذا كان ذلك على الوجه المأذون فيه وعن الحسن البصري والخنفية والاوزاعي وشريح والخنفية انها غير مضمونة وان شرط الضمان وعند المعتز وقتادة والعنبري انه اذا شرط الضمان كانت مضمونة وحكى في البحر عن مالك والبيهقي ان غير الحيوان مضمون والحيون غير مضمون واستدل من قال انه لا ضمان على غير المتعدى بما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المستعير غير المغل ضمان وبقره لا ضمان على مؤتمن وبما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر وبلفظ من أودع ودعة فلا ضمان عليه وفي اسناده المثنى بن الصباح وهو متروك وتابعه ابن ابي عمير فيما ذكره البيهقي وبما أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان من حديث أبي امامة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في حجة الوداع العارية مؤداة والزعيم غارم وتعقب بان التصريح بضمان الزعيم لا يدل على عدم ضمان المستعير واستدل من قال بالضمان بحديث مرة الآتي وبقره قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها ولا يخفى ان الامر بتأدية الامانة لا يستلزم ضمانا اذا تلفت واستدل من فرق بين الحيوان وغيره بحديث صفوان الآتي ولا يخفى ان دلالة علي أن غير الحيوان مضمون لا يستفاد منها ان حكم الحيوان بخلافه (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا لامانة الى من اتقنتك ولا تخن من حلتك رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي اسناده طلق ابن غنم عن شريك واسناده له الحاكم بحديث أبي التمايم عن أنس وفي اسناده أيوب ابن سويد يختلف فيه وقد تفرد به كمال الطبراني وقد استذكر حديث الباب أبو حاتم الرازي وأخرجه أيضا البيهقي ومالك وفي الباب عن أبي بن كعب عن عبد بن الجوزي

وابن ماجه في الاحكام قال الشوكاني ولقطة مكة المكرمة أشد تعريفا من غيرها ولا بأس بان ينتفع الملتقط بالشيء اليسير في الحقير كالعصا والسطر ونحوهما بعد التعريف به ثلاثا وتلقط ضالة الدواب الا الابل اقوله صلى الله عليه وآله وسلم مالك ولها معها احذروا وسقاؤه اترد الماموتة كل الشهر رواء البخاري عن زيد بن خالد الجهني اه ويلحق بالابل ما ينتفع بقوة من صغار السباع كالبقرة والقرص أو بعده كالارنب والظبي أو بطيراته كالحمام فهذا هو الحق لا يحل التقاطه عقارة لانه مصون بالامتناع عن أكثر السباع مستثنى بالرحى الى ان يجد مالها كذا اذا كان التقاطه له لذلك ويجوز له حفظ صيانه له من الخونة (عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال الى لا تغلب الى أهلي فاجسد القرة) يسكون الميم وأق بلفظ المضارع استحضار الصورة الماضية (ساقطة على فراشي فارتفعها لا كلها ثم أخشى ان تكون صدقة فالقيها) ظاهره انه تركها تورعا خشية أن تكون من الصدقة المولم يخش ذلك لا كلها ولم يذكر تعريفا فدل على ان مثل ذلك من المحقرات يملك بالاختزال لا يحتاج الى تعريف لكن هل يقال ان القطة وخص في تركها تعريفا أو ليست القطة لان القطة مامن شأنه ان يملك دون ما لا قيمة له
 (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المظالم) • جمع مظلمة بكسر اللام ١٧٥ وقصها حكام الجوهري وغيره والكسر

في العمل المتناهية وفي اسناده من لا يعرف وأخرجه أيضا الدارقطني وعن أبي امامة عند البيهقي والطبراني بسند ضعيف وعن أنس عند الدارقطني والطبراني والبيهقي وأبي نعيم وعن رجل من الصحابة عند أحمد وأبي داود والبيهقي وفي اسناده مجهول آخر غير الصحابي لان يوسف بن ماهك رواه عن فلان عن آخر وقد صححه ابن السكن وعن الحسن بن مسدد عند البيهقي قال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال ابن الجوزي لا يصح من جميع طرقه وقال أحمد هذا حديث باطل لا يعرفه من وجه يصح ولا يخفى ان وروده بهذه الطرق المتعددة مع تصحيح امامين من الأئمة المعتبرين لبعضها وتحويل امام ثالث منهم عما يصير به الحديث منتهض الالاحتجاج قوله ولا تخن من خانت فيه دليل على انه لا يجوز مكافأة الخائن بمثل فعله فيكون مخصوصا للعموم وقوله تعالى وبما نسيتم من مثلها وقوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما قوبلتهم وقوله تعالى ومن اعتدى عليكم فاعمدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والحاصل ان الأدلة القاضية بتكريم مال الآدمي ودمه وعرضه عموما مخصوص بهذه الثلاث الآيات وحديث الباب مخصوص بهذه الآيات فيحرم من مال الآدمي وعرضه ودمه ما لم يكن على طريق المجازاة فانهما أحلال الا لحيانة فانهما لا تحل ولكن لحيانة انما تكون في الامانة كما يشهد بذلك كلام القاموس فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث على انه لا يجوز ان تعذر عليه استيفاء حقه حبس حتى خصه على العموم كما فعله صاحب البحر وغيره انما يصح الاستدلال به على انه لا يجوز لانسان اذا تعذر عليه استيفاء حقه أن يحبس عنه ودية نخصه أو عارية مع ان الحيانة انما تكون على جهة الخديعة والخفية وليس محل النزاع من ذلك وما يؤيد الجواز انه صلى الله عليه وآله وسلم لم لا مرأة أبي سفيان أن تأخذها ولولدها من مال زوجها ما يكفيها كافي الحديث الصحيح وقد اختلف في مسئلة الحبس المذكورة فذهب الهادي الى انه لا يجوز مطلقا لمن الحبس ولا من غيره قال المؤيد بالله ان قول الهادي مسبق بالاجماع وقال الشافعي والمنصور بالله يجوز من الحبس وغيره وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله يجوز من الحبس فقط وقال الامام يحيى يجوز من الحبس ثم من غيره تعذره ديننا قال في البحر بعد حكاية الخلاف قلت الاقرب اشتماط الحاكم حيث يمكن للخبر يعني حديث الباب فان تعذر جاز الحبس وغيره لئلا تضيق الحقوق وظواهر الآي (وعن الحسن بن سمرق عن

أكثر ولم يضبطها ابن سبويه في سائر تصرفها الا بالكسر وفي القاموس والمظلمة بكسر اللام وكثامة ما يظلمه الرجل فلم يذكر فيه غير الكسر ونقل أبو عبيد عن أبي بكر بن القوطية لا تقول العرب مظلمة بفتح اللام انما هي مظلمة بكسر ها وهي اسم لما اخذ بغير حق والظلم بالضم قال صاحب القاموس وغيره وضع الشيء في غير موضعه (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا خاص المؤمنون) فجوا (من) الصراط المضروب على (الدار حيسوا بقنطرة) كائنة (بين الجنة) (والصراط الذي على متن النار) فيتم قصصون (من القصص والمعاد به تتبع ما ينهم من المظالم واسقاط بعضها ببعض وفي لفظه بالضاد المعجمة المنة وحة الخفقة) (مظالم كانت بينهم في الدنيا) من انواع المظالم المتعلقة بالابدان والاموال فيتم قصصون بالحسنات والسيئات فمن كانت مظلمته اكثر من مظلمة

احيه اخذ من حسناته ولا يدخل احد الجنة ولا احد عليه تباعة (حتى اذا انقوا) بضم النون والقاف المشددة من التنقية وفي لفظه صوا أي اكملوا النقص (وهذبوا) أي خلصوا من الآثام بقاصصة بعضها ببعض (أذن لهم بدخول الجنة) ويقتطعون فيها المنازل على قدر ما بقي لكل واحد من الحسنات (فوق) الله الذي نفس محمد بيده لا حدهم يسكنه في الجنة أدل بمنزله كان في الدنيا) وانما كان أدل لانهم عرفوا مساكنهم بتعريضها عليهم بالغداة والعشي والحديث أخرجه البخاري أيضا في الرقاق (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله يدين المؤمن) أي يقربه (فيضع عليه كنفه)

بفتح الكاف والنون اى حفظه فستره قاله ابن المبارك والاولى اجراء الكنف على ما جاء من غير تأويل ولا تكيف ولا تعطيل ولا تشبيه كما هو مذهب سلف الامة واتمها (ويستره) عن اهل الموقف (فيقول) تعالى له (اتعرف ذنبك كذا اتعرف ذنب كذا) مرتين (فيقول) المؤمن (نعم اى رب) اعرفه (حتى اذا قرره بذنوبه) جعله مقربا بان اظهر له ذنوبه والجلأ الى الانرار اى حتى يعرف منه الله عليه في سترها عليه في الدنيا وفي عقوبه عنه في الآخرة (ورأى في نفسه انه هلك) باستحقاقه العذاب (قال) تعالى له (سترتها) اى الذنوب (عليك في الدنيا ١٧٦) وانا اغفرها لك اليوم فيعطى (حينئذ) كتاب حسانته واما الكافر (بالافراد

(والمناقون) وفي لفظ المناق (فيقول الانهاد) جمع شاهد او شهيد من الملائكة والنبين وسائر الانس والجن (هو) الذين كذبوا على ربهم الائمة الله على الظالمين وفيه اشارة الى ان عموم قوله اغفرها لك مخصوص بحديث الجسد بعد الماضي (وعنه) اى عن ابن عمر (رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المسلم) سواء كان حرا او عبدا بالغا او لا (اخو المسلم) اى فى الاسلام (لا يظلمه) خبره معنى النهى لان ظلم المسلم للمسلم حرام (ولا يسهله) بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه لا يتركه مع من يذنبه بل يحمله وزاد الطبراني ولا يسهله فى مصيبة نزات به (ومن كان فى حاجة اخيه) المسلم (كان الله فى حاجته) وعنه مسلم من حديث ابى هريرة واقه فى عون العبد ما كان العبد فى عون اخيه (ومن فرج عن مسلم كربة) بضم الكاف وسكون الراء وهى النعم الذى ياخذ النفس اى من كرب الدنيا (فرج الله عنه كربة

الذى صلى الله عليه وآله وسلم قال على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواء الخمسة الاتساق زاد ابوداود والترمذى قال قتادة ثم نسي الحسن وقال هو أمينك لا ضمان عليه يعنى العارية) الحديث صحيحه لما كرمه سمع الحسن من سمرة فيه خلاف مشهور وقد تقدم وفيه دليل على انه يجب على الانسان رد ما أخذته يده من مال غيره باعارة او اجارة او غيرهما حتى يرد الى مالكه وبه استدلل من قال بان الوديع والمستعير ضمانان وقد تقدم الخلاف فى ذلك وهو صالح للاحتجاج به على التضمين لان المأخوذ اذا كان على اليد الاخذة حتى ترد فالمراد انه فى ضمانها كما يشهر لفظه على من غير فرق بين مأخوذ ومأخوذ وقال المقبلى فى المنار يحتجون بهذا الحديث فى مواضع على التضمين ولا اراه صريحا لان اليد الامينة ايضا عليها ما أخذت حتى ترد والا فليست بأمانة

ومستخير عن ميرالى تركته • بعميان من ليلى بغير يقين يقولون خبرنا فانت أميننا • وما أمان خبرتم -م بأمين

انما كلامنا هل يضمنه الوتلف بغير جنائية وليس الفرق بين المضمون وغير المضمون الا هذا او اما الحفظ فستره ترك وهو الذى تفيد على فعلى هذا لم ينس الحسن كما زعم قتادة حين قال هو أمينك لا ضمان عليه بعد رواية الحديث اه ولا يخفى عليك ما فى هذا الكلام من قلة الجسدى وعدم الفائدة ويبان ذلك ان قوله لان اليد الامينة عليها ما أخذت حتى ترد والا فليست بأمانة يقتضى الملازمة بين عدم الرد وعدم الامانة فيكون تلف الوديعه والعارية باى وجه من الوجوه قبل الرد مقتضى بالخروج الامين عن كونه امينا وهو بمنزلة فان المقتضى لذلك انما هو التلف بجنائية ولا نزاع فى أن ذلك موجب للضمان انما النزاع فى تلف لا يصير به الامين خارجا عن كونه امينا كالتلف باهر لا يطاق دفعه أو بسبب سهو أو نسيان أو بآفة سماوية أو مرقعة ارضيا ع بالاتفریط فانه يوجد التلف فى هذه الامور مع بقاء الامانة وظاهر الحديث يقتضى الضمان وقد عارضه ما سلفنا وقال فى ضوء النهار ان الحديث انما يدل على وجوب تأدية غير التلف والضمان عبارة عن غرامة التلف اه ولا يخفى ان قوله فى الحديث على اليد ما أخذت من المقتضى الذى يتوقف فهم المراد منه على مقدر وهو اما الضمان أو الحفظ أو التأدية فيكون معنى الحديث على اليد ضمان ما أخذت او حفظ ما أخذت او تأدية ما أخذت

من كربات يوم القيامة) بضم الكاف والراء جمع كربة (ومن ستر مسلما) رآه على معصية قد انقضت فلم يظهر ذلك للناس ولا فلور آه حال تلبسه بها واجب عليه الانكار لاسيما ان كان مجاهرا بها فان انتهى والارفعه الى الحاكم وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة (ستره الله يوم القيامة) وفى حديث ابى هريرة عند الترمذى ستره الله فى الدنيا والآخرة وفيه اشارة الى ترك الغيبة لان من اظهر مساوى أخيه فلم يستره وفى الحديث حض على التعاون وحسن التعاشير والآفة وفيه ان المجازاة تقع من جنس الطاعة وان من حلف ان فلانا أخوه واراد اخوة فى الاسلام لم يحنث وهذا الحديث أخرجه البخارى ايضا فى الاكرام

مسلم وأبو داود والترمذي في الحدود والنسائي في الرجم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النصر أخاك أي في الإسلام) ظالمًا كان (أو مظلوما) زادني الأكرام عن عبيد الله وحده فقال رجل يا رسول الله انصره إذا كان مظلوما فأريت إذا كان ظالما كيف أنصره قال تجزئه عن الظلم فإن ذلك أنصره أي منعه إياك من الظلم أنصره إياك على شيطانه الذي يغويه وعلى نفسه التي تأمره بالسوء وتطغيه (قال رجل يا رسول الله) ولم يسم هذا الرجل (هذا) أي الرجل الذي أنصره (حال كونه) مظلوما فكيف أنصره (حال كونه) ظالما ١٧٧ قال تأخذ فوق يديه) بالثنية وهو كناية عن

منعه عن الظلم بالفعل أن لم يمنع بالقول وعن بالفوقية الإشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة وقد ترجم البخاري بالفظ الإهانة وساق الحديث بالفظ النصير فاشار إلى ما ورد في بعض طرقه وذلك فيما رواه حديث بن معاوية وهو بالمعجمة وآخره جيم مصغرا عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا عن أنس بن مالك ظالم الحديث أخرجه

ابن عدي وأبو نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه عنه البخاري قال ابن بطال النصير عند العرب الإهانة وقد فسر صلى الله عليه وآله وسلم أن نصير الظالم منعه من الظلم لأنك إذا تركته على ظلمه أده ذلك إلى أن يقتص منه فذهلك له من وجوب القصاص نصرة له وهذا من باب الحكم بالشيء وتسميته بما يؤل إليه وهو من عجيب القصاحة ووجيز البلاغة وقد ذكر مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر حديث الباب بصفة فاد منه زمن وقوعه ونظمه اقتتل رجل من المهاجرين و غلام من الأنصار فتسدى المهاجري

ولا يصح ههنا تقدير التأدية لأنه قد جعل قوله حتى تؤديه غاية لها والشيء لا يكون غاية لنفسه وأما الضمان والحفظ فكل واحد منهما مما صالح للتقدير ولا يقدران معهما تقرر من أن المقضي لا عموم له فمن قدر الضمان أوجب على الوديع والمستعير ومن قدر الحفظ أوجب عليه - وأول ما يوجب الضمان إذا وقع التلف مع الحفظ الممتنع به وجه ذاته عرف أن قوله أنما يدل الحديث على وجوب التأدية تغير التلف ليس على ما ينبغي وأما مخالفة رأي الحسن لرأيه فقد تقرر في الأصول أن العمل بالرواية لا بالرأي (وعن صفوان بن أمية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استع رمنه يوم حنين أدر عاقلة اغصبا يا محمد قال بل عارية مضمونة قال فضاع بعضهم فعرض عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يضمها له فقال أنا اليوم في الإسلام أرغب رواء أجود وأودع وعن أنس بن مالك قال كان فزع بالمدينة فاستدأه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسامن أي طلحة يقال له المندوب فركبه فلما رجع قال ما رأيك يا نبي الله وإن وجدناه لبحر امتنق عليه) حديث صفوان أخرجه أيضا النسائي والحاكم وأورد له شاهدا من حديث ابن عباس وأظنه بل عارية مؤداة وفي رواية لابن داود أن الأذراع كانت ما بين اللذان إلى الأربعين ورواه البيهقي عن أمية بن صفوان مرسلًا وبيزار الأذراع كانت ثمانين ورواه الحاكم من حديث جابر وذكر أنه ما ثمة درع وأعل ابن حزم وابن القطان طرق هذا الحديث قال ابن حزم أحسن ما فيها حديث يعلى بن أمية وقد تقدم في كتاب الوكالة قوله اغصبا مع مول للفعل مقدر وهو مدخول الهمزة أي أنا أخذها غصبا لا ترددها على فأجاب صلى الله عليه وآله وسلم بقوله بل عارية مضمونة فن استدل بهذا الحديث على أن العارية مضمونة تجعل لفظ مضمونة صفة كاشفة لحقيقة العارية أي أن شأن العارية الضمان ومن قال أن العارية غير مضمونة جعل لفظ مضمونة صفة شخصية أي استعيرها منك عارية متصفة بانها مضمونة لا عارية مطلقة عن الضمان قوله فعرض عليه أن يضمها فيه دليل على أن الضياع من أسباب الضمان لا على أن مطلق الضياع تفريط وأنه يوجب الضمان على كل حال لاحتمال أن يكون تلف ذلك البهض وقع فيه تفريط قوله فزع أي خوف من عدو أو أبو طلحة المذكور هو زيد بن سهل زوج أم أنس قوله يقال له المندوب قيل سمى بذلك من الندب وهو الرهن عند السابق وقيل لندب كان في جسمه وهو أثر الجرح قوله وإن

٢٣ نيل خا يا الله مهاجرين ونادى الأنصاري بالأنصار فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما هذا دعوى الجاهلية قالوا إلا أن غلامين اقتتلا فكسع أحدهما الآخر فقال لا بأس ولينصر الرجل أخاه ظالمًا أو مظلوما الحديث وذكر الفضل الضبي في كتابه المقان أن أول من قال أنصر أخاك ظالما أو مظلوما جندب بن العنبر التميمي وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حجة الجاهلية لا على ما فسرته النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي ذلك يقول شاعرهم إذا نال أنصر أخى وهو ظالم على القوم لم أنصر أخى - بين يظلم قال ابن المغيرة في الحديث إشارة إلى أن التمسك كالنهج في باب الضمان وبفتح فروع كثيرة (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الظلم ظلمات يوم القيامة)

أى بأخذ مال الغير بغير حق أو التناول من عرضة أو نحو ذلك ظلمة على صاحبه فلا يهتدى يوم البعث بسبب ظلمه في الدنيا
 فربما وقع قدمه في ظلمة ظلمه فهو في حفرة من حفر النار وإنما غشا الظلم من ظلمة القلب لأنه لو استنار بنور الهدى لاعتبر فإذا
 سعى المتقون بنورهم الذى حصل لهم بسبب التقوى اكتشفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يغنى عنه ظلمه شيء قال ابن مسعود
 يورق بالظلمة فيوضعون في تابوت من نار ثم يزجون فيها - هذا الحديث أخرجه الترمذى في البرور - لم في الأدب ولفظه من
 حديث جابر أنقوا الظلم فان الظلم ظلمات ١٧٨ يوم القيامة واتفقوا الشرح الحديث قال ابن الجوزى الظلم يشتمل على معصيتين

أخذ حق الغير بغير حق ومبارزة
 الرب بالخسافة والمعصية فيسه
 أشد من غيره لأنه لا يقع غالباً
 إلا بالضعيف الذى لا يقدر على
 الانتصار (عن أبي هريرة رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم من كانت
 له مظلمة لأخيه) وفي رواية لأحد
 (من عرضة) بكسر العين المهملة
 موضع الذم والمدح منه سواء
 كان في نفسه أو أصلاً أو فرمه
 (أو نئى) من الاشياء كالأموال
 والبحراحت حتى اللطمة وهو من
 عطف العام على الخاص (فليتحلله
 منه اليوم) أى من أيام الدنيا
 لما بلغه بقوله (قل أن لا يكون
 دينار ولا درهم) فيؤخذ منه بدل
 مظلمته وهو يوم القيامة والمراد
 بالتحلل أن يسأله أن يحبه له في حل
 وإطلبه ببرائة ذمته وقال الخطابي
 معناه يستتوبه ويقطع دعواه
 عنه - لأن ما حرم الله من الغيبة
 لا يمكن تحلله وجامع رجل إلى ابن
 سيرين فقال اجعلنى في حل فقد
 اغتبتك فقال انى لأحل ما حرم
 الله وإمكن ما كان من قبله فأنات

وجدناه بصراً قال الخطابي ان هى المنايسة واللام يعنى الاى ما وجدناه الا بصر قال ابن
 التين هذا مذهب الكوفيين وعند البصريين أن ان مخففة من النقيلة واللام زائدة قال
 الأصمعى يقال للفرس بصر إذا كان واسع الجرى أو لان جريه لا ينفذ كما لا ينفذ البصر ويؤيده
 ما وقع في رواية للبخارى بلفظ فكان به - كذلك لا يجارى (وعن ابن مسعود قال كان أحد
 الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عارية للدلو والقدر ورواه أبو داود)
 الحديث سكنت عنه أبو داود وحسنه المنذرى وروى عن ابن مسعود وابن عباس أنهما
 فسرأ قوله تعالى ويعتصمون الماعون انه متاع البيت الذى يعطاه الناس بينهم من القناس
 والدلو والحبل والقار وما شبه ذلك وعن عائشة الماعون الماعون النار والمخ وقيل الماعون
 الزكاة قال الشاعر

قوم على الاسلام لما ينعوا * ماعونهم ويضيعوا التمهيدا

قال في الكشف وقد يكون منع هذه الاشياء محظوراً في الشريعة اذا استعيرت عن
 اضطرار وقبيحاً في الروفة في غير حال الضرورة وأخرج أبو داود والنسائي عن بهيسة بضم
 الموحدة وقع الهاء وسكون الياء التحية بعددها ستمائة - حلة الفزارية عن أبيها فأنات
 استأذن أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدخل بيته وبين قيصه فجعل يقبله ويلتزم ثم قال
 يا رسول الله ما الشئ الذى لا يحل منعه قال الماء قال يا نبي الله ما الشئ الذى لا يحل منعه
 قال الملح قال يا نبي الله ما الشئ الذى لا يحل منعه قال أن نعمل الخير خيراً وسيأتى حديث
 بهيسة - هذا في باب اقطاع المعادن من كتاب احياء الموات وروى ابن أبي حاتم عن قرعة بن
 دحوص النخري أنهم وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسالوا يا رسول الله
 ما نعه - هذا ما قال لا تقنعوا الماعون قالوا يا رسول الله وما الماعون قال في الحجر والحديد
 وفي الماء قالوا فأي الحديد قال قدوركم النحاس وحديد القناس الذى تتهنون به قالوا وما
 الحجر قال قدوركم الحجاره وهذا حديث غريب وروى عن حكومة ان رأس الماعون زكاة
 المال وأدناه الخنخل والدلو والابرة وروى ابن أبي حاتم ان الماعون العوارى وأصل الماعون
 من المعن وهو الشئ القليل فسميت الزكاة ماعوناً لأنها قليل من كثير وكذلك الصدقة
 وغيرها وهذه التفاسير ترجع كلها إلى شئ واحد وهو المعاونة بمال أو منفعة ولهذا قال محمد
 ابن كعب الماعون المعروف وفي الحديث كل معروف صدقة (وعن عائشة أنها قالت

في حل وما قال قبل أن لا يكون دينار ولا درهم كانه قبله - أيؤخذ عنه بدل مظلمته فقال (ان كان له) أى الظالم (عمل) وعليها
 صالح أخذ منه) أى من ثواب عمله الصالح (بقدر مظلمته) أى ظلمها ما صاحبه (وان لم يكن له) - منات أخذ من سيئات صاحبه)
 الذى ظلمه (فحمل عليه) أى على الظالم عقوبة سيئات الظالم قال المازرى زعم بعض المبتدعة ان هذا الحديث معارض لقوله
 تعالى ولا تزروا زرة وزراً أخرى وهو باطل وجهه البينة لأنه انما عاقب بجهله ووزره فتوجه عليه - حقوق لغريمه فدفعت اليه من
 حسنة فلما فرغت - مناته أخذ من سيئات خصه فوضعت عليه فحقبة العقوبة مسببة عن ظلمه ولم يعاقب بغير جناية منه
 وهذا الحديث قد أخرج - سلم معناه من وجه آخر وهو اوضح سياطاً من هذا ولفظه المفلس من أمتى من يأتى يوم القيامة بصلاة

وصيام وزكاة وبأني قد شتم هذا وسفك دم هذا وكل مال هذا فاعطى هذا من حسنة وهذا من حسنة فان فئت حسنة قبل
 أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار (عن سعيد بن زيد) القرشي أحد العشرة المبشرين بالجنة
 (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ظلم من الأرض شيئا فإلا أو كثر أو فخر أو رواية من أخذ
 شيئا من الأرض ظالما ولا حسنة من حديث أبي هريرة من أخذ من الأرض شيئا بغير حقته (طوقه من سبع أرضين) أي يوم
 القيامة قبل أن يطوق التكليف وهو أن يطوق جملها يوم القيامة ولاحد ١٧٩ من حديث يعلى بن مرة مرفوعا من أخذ

أرضاً بغير حقها كاف أن يحمل
 ثأبها إلى المحشر وفي رواية
 للطبراني في الكبير من ظلم من
 الأرض شيئا كاف أن يحقره حتى
 يبلغ به الماء ثم يحمله إلى المحشر
 وقيل أنه أراد أن يخسف به الأرض
 فتصير الأرض المغصوبة في عنقه
 كالطوق ويهظم قدر عنقه حتى
 يسع ذلك كما جافى غلاظ جلد الكافر
 وعظم ضرره قال البغوي وهذا
 أصح ويؤيده حديث ابن عمر
 الموقوف في هذا الباب ولفظه
 خسف به يوم القيامة إلى سبع
 أرضين وفي حديث ابن مسعود
 عند أحمد بإسناد حسن والطبراني
 في الكبير قلت يا رسول الله أي
 الظالم الظلم فقال ذراع من الأرض
 ينتقص المرء المسلم من حق أخيه
 فليس حصاة من الأرض يأخذها
 إلا طوقها يوم القيامة إلى قصر
 الأرض ولا يعلم قصرها إلا الله الذي
 خلقها والمراد بالظالم من الظالمين
 فيكون الظلم لازما في عنقه لزوم
 الظلم عنه وم قوله تعالى أليمناه
 طائفة في عنقه وهذا تهديد عظيم
 للغاصب خصوصا ما ينفعه به من

وعلمه أدرع قطري عن خمسة دراهم كان لي من درع علي محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما كانت امرأة تقيين بالمدينة الأرسات إلى تسعة مائة رواه أحمد والبخاري قوله
 درع الدرر قبض المرأة وهو مذ كره الجوهري ودرع الحديد مؤنثة وحكي أبو عبيدة
 أنه أبيض كروبوث قوله قطري بكسر القاف وسكون المهملة به سدا رواه وفي رواية
 المستمل والسرخسي بضم القاف وسكون المهملة وآخر منون والقطري نسبة إلى القطر
 وهي ثياب من غايظ القطر وغيره وقيل من القطن خاصة تعرف بالقطرية فيها حجرة قال
 الأزهرى الثياب القطرية منسوبة إلى قطر قرية من البحر ينكسروا القاف للنسبة
 وخففوا قوله عن خمسة دراهم ينصب عن بقدر فعل وخسة بالخفض على الإضافة أو
 برفع عن وخسة على حذف الضمير والتقدير عنه خمسة وروى بضم أوله وتشديد الميم على
 لفظ الماضي ونصب خمسة على نزع الخافض أي قوم بخسة دراهم قوله تقيين بالقاف
 والضمائية المشددة أي تزين من قان الشيء قيسانه أي أصله والقيمة يقال للماشطة
 وللغنية وحكي ابن التين أنه روى تقيين بالفاء أي تعرض وتجلى على زوجها قال في الفتح
 ولم يضبط ما بعد الفاء قال ورواه بخط بعض الحفاظ بمئة فواقية قال ابن الجوزي أرادت
 عائشة أنهم كانوا أولاً في حال ضيق فكان الشيء المحقر عندهم إذ ذل العظيم القدر وفي
 الحديث إن عارية الثياب تعرض أمر معجول به مرغ فيه وأنه لا يعد من التشبع
 (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من صاحب بيل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدى
 حقها إلا أقعد لها يوم القيامة بقصاع قرقر تطوؤه ذات الظلف بظلفها وتقطع به ذات
 القرن ليس فيها يومئذ جناح ولا مكسورة القرن فليأمر رسول الله وما حقه قال اطراق
 فليأمر وأما ردلوه وهو منكرها وحملها على الماء وحمل عليها في سبيل الله رواه أحمد وسلم
 الحديث قد سبق شرح بعض ألقاظه في أول كتاب الزكاة قوله اطراق فليأمر أي عارية
 الفعل لمن أراد أن يستعيره من مالك بطريق به على ما شئت قوله واعارة دلوه أي من
 حقوق الماشية أن يعير صاحبها الدلو الذي يستقي به إذا طلب منه من يحتاج إليه قوله
 ومضتها بالنون والمهملة والخفة في الأصل العطية قال أبو عبيدة الخفة عند العرب على
 وجهين أحدهما أن يعطى الرجل صاحبه فيكون له ولا آخر أن يعطيه طاقة أو شاة ينتفع
 بحاجتها أو وبرها أو منافعها والمراد بها عارية ذوات الألبان ليؤخذ لبنها ثم ترد لصاحبها

من بناء المدارس والربط ونحوه مما يظنون به القرب والذكر الجليل من غصب الأرض لذلك وغصب الآلات وأعمال
 العمال ظلماً وعلى تقدير أن يعطى فاعطى ظلماً الذي اكتسبه ظلماً الذي لم يقل أحد يجوز أخذه ولا الكفارة
 على اختلاف مللهم فيزداد هذا الظلم بآرائه الخيرة على زعمه من الله بعدد ما سمع هذا الظلم قوله صلى الله عليه وآله وسلم من
 ظلم من الأرض شيئاً طوقه من سبع أرضين وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في ما يروى عن ربه ثلاثة أمانهم يوم القيامة رجل
 أعطى بي العهد ثم غدر ورجل باع حراً أو كل غنمه ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه عمله ولم يعطه أجره رواه البخاري وفي الحديث
 تعزيم الظلم والغصب وتغليظ عقوبته وإمكان غصب الأرض وإنه من الجائر قاله القرطبي وكأثره فرعه على أن الكبير ما ورد

فيه وعبد شديد خلافا لابي حنيفة وأبي يوسف حيث قالوا الغصب لا يتحقق الا فيما ينقل ويحول لان ازالة اليد بالنقل ولا تنقل في العقار واذا غصب عقار ان هلك في يده لم يضمنه وقال محمد يضمنه وهو قول أبي يوسف الاول وبه قال الشافعي لتحقيق اثبات اليد ومن ضرورته زوال اليد المالك لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة فيتحقق الوصفان وهو الغصب فصار كمنقول ويجوز الودعة ولا يبي حنيفة وأبي يوسف ان الغصب اثبات اليد بازالة اليد المالك بقول في العين وهذا لا يتصور في العقار لان اليد المالك لا تنزل لا يخرجها ١٨٠ عنهم وهو فعل فيه لا في العقار قاله في الهداية قال ابن المنير وفيه دليل

على أن الحكم اذا تعلق بظاهر الارض تعلق بباطنها الى التحريم فمن ملك ظاهر الارض ملك بباطنها من حجارة وأبنية ومعادن وغير ذلك وان من ملك أرضا ملك أسفلها الى منتهى الارض فله أن يمنع من حفر تحتها بئر أو بئر بغير رضاه ومن حبس أرضا مسجدا أو غيره تعلق التحبيس بباطنها حتى لو أراد امام المسجد أن يفتقر تحت أرض المسجد وينني مطامير تكون أبوابها الى جانب المسجد تحت مصطبة له أو نحوها او جعل المطامير حوائث ومخازن لم يكن ذلك لان باطن الارض تعلق به الحبس كظاهرها فكما لا يجوز اخذ قطعة من المسجد حائطا كذلك لا يجوز ذلك في باطنها تعلق في الفتح وفيه ان الارضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض لانها لو فتقت لا كتفى في حق هذا الغاصب بطريق الذي فصمها انفصالها عما فتحها اشار الى ذلك الداودي وفيه ان الارضين السبع طباق كالسحوات وهو ظاهر قوله تعالى

*(كتاب احياء الموات) *

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من احيا أرضا ميتة فهي له روى أحمد والترمذي وصححه * وفي لفظ من أطع طاعة على أرض فهي له روى أحمد وأبو داود ولا حدة من رواية سمرة * وعن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق روى أحمد وأبو داود والترمذي * وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عمر أرضا ليست لاحد فهو أحق بها روى أحمد والبخاري * وعن أنس بن مضر قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبأنيته فقال من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له قال فخرج الناس يتعادون يقضاطون روى أبو داود) حديث جابر أخرجه به بخروا النساء وابن حبان وحديث سمرة أخرجه أيضا أبو داود والطبراني والبيهقي وصححه ابن الجارود وهو من رواية الحسن عنه وفي سماعة منه خلاف وانظره من أحاط طاعة على أرض فهي له وحديث سعيد أخرجه أيضا النسائي وحسنه الترمذي وأعله بالارسال فقال روى مراسلا ورجح الدارقطني ارساله أيضا رقه اختلاف مع ترجيح الارسال من هو الصحابي الذي روى من طريقه فقيل جابر وقيل عائشة وقيل عبد الله بن عمرو روى الحافظ الاول وقد اختلف فيه على هشام بن عروة اختلفا كثيرا ورواه أبو داود الطيالسي من حديث عائشة وفي استاذة زمعة وهو ضعيف ورواه ابن أبي شيبة والحق بن راهويه في مسندهما من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو ابن عوف عن أبيه عن جده وعاقبه البخاري وحديث أنس بن مضر من صحبه الضياء في الفخار وقال البغوي لا اعلم بهذا الاسناد غير هذا الحديث قوله من احيا أرضا ميتة الارض الميتة هي التي لم تعمش شهت عمارتها بالحياة وتعطيلها بالموت والاحياء ان يعسد

ومن الارض مثلها خلافا قال ان المراد بقوله سبع أرضين سبعة أقاليم لانه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شخص شبرا من اقليم آخر قاله ابن النين (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أخذ من الارض شيئا قل أو كثر (بغير حقه خسف به) أي بالآخذ غصبا تلك الارض المغصوبة (يوم القيامة الى سبع أرضين) فتصير له كاطوق في عنة بعد أن يطوله الله تعالى وان هذه الصفات تنوع لما حب هذه الجنابة على حسب قوة المفسد وتضعفها فيه مذهب بعضهم بهذا (وعنه) أي وعن ابن عمر (رضي الله عنه انه مر بقوم يأكلون تمرا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهى عن الاقتران) من الثلاث المزيد فيه قال عباس والصواب القتران وهو أن تقرن ثمرة بثمرة عند الإكل لان فيه

انما فاقه فبقه مع ما فيه من الشره المزرى بصاحبه نعم اذا كان القرملة كالهله أن يأكل كيف شاء وكذلك ان اذن له في ذلك جازا
لانه سقه فله أن يسقطه وهذا قوي مذهب من يصح هبة الجهول (الأن يستأذن الرجل منكم أخاه) فيما اذن له فانه يجوز لانه
حقه فله ان يقطعه وهل انتهى للتصريح أو للتنزيه فنقل عياض عن أهل الظاهر انه لا تصريح وعن غيرهم انه للتنزيه وهو صواب النووي
الفصل قال كان مشتهرا كأيديهم حرم الأبرصاهم والأقلا وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الأطعمة والشركة ومسلم وأبو
داود والترمذي وابن ماجه في الأطعمة والفساق في الولية (عن عائشة ١٨١ رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال ان ابغض الرجال الى
الله عز وجل (الالذخيم)
أفعل نفسه - يل من اللدد وهو
شدة الخصومة والخصم يفتح الخاء
وكسر الصاد المولع بالخصومة
الماهر فيها واللام في الرجال لاهذا
فالمراد الاخنس وهو منافق أو
المراد الالذ في الباطل المستحل له
أوهو تغليب في الزجر والحديث
أخرجه أيضا في الاحكام والتفسير
ومسلم في القدر والترمذي
والفساق في التفسير (عن أم
سلمة رضى الله عنها تزوج النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انه
سمع خصومة ياب حجرته) التي
هي سكن أم سلمة (أخرج اليهم)
أى الى الخصوم ولم يسموا (فقال
انما أنا بشر) من باب الحصر
المجازى لانه حصر خاص أى
باعتبار علم البواطن ويسمى عنه
علماء البيان قصر القلب لانه أقر
به لورد على من زعم أن من كان
رسولا يعلم الغيب فيطلع على
البواطن ولا يخفى عليه المظلم
ونحو ذلك فاشار الى أن الوضع
البشرى يقتضى أن لا يدرك من

تخصص الى أرض لم يبق دم ملك عليه الا احد فيصيح بالحقى أو الزرع أو الغرس أو البناء
فتصير بذلك ملكا كيدل عليه أحاديث الباب وبه قال الجمهور وظاهر الأحاديث المذكورة
انه يجوز الاحياء سواء كان باذن الامام أو بغير اذنه وقال أبو حنيفة لا بد من اذن الامام
وعن مالك يحتاج الى اذن الامام فيما قرب على أهل القرية اليه حاجة من مرغى ونحوه
وعنه قالت الهادوية قوله من أحاط حائطاً فم فيه ان الحائط على الأرض من جهة
ما يستحق به ملكها والمقدار المعتبر يسمى حائطاً في اللغة قوله وليس عرق ظالم حق قال
في الفتح رواية الاكثر بتقوين عرق وظالم نعم له وهو راجع الى صاحب العرق أى ليس
لذى عرق ظالم أو الى العرق أى ليس عرق ظالم ويرى بالاضافة ويكون الظالم صاحب
العرق ويكون المراد بالعرق الأرض وبالأول جزم مالك والشافعي والزهري وابن فارس
وغيرهم وبالعن الخطأ في رواية الاضافة وقال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهراً
ويكون باطناً فالباطن ما احتقره الرجل من الآبار واستخرج منه المعادن والظاهر
ما بناء أو غرسه وقال غيره الفرق الظالم من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير
حق ولا شبهة قوله من حفر أرضاً بفتح العين وتخفيف الميم ووقع في البخاري من أعمر بزيادة
الهمزة في أوله وخطئ راويها وقال ابن طال يمكن أن يكون أعمر فمقطت التاء من
التسبحة وقال غيره قد سمع فيه الرباعي يقال أعمر الله بك منزلك ووقع في رواية أبي ذر بن
أعمر بضم الهمزة أى أعمره غيره قال الحافظ وكان المراد بالغير الامام قوله يتعادون
يتضاطون المعاداة الاسراع بالسيرة والمراد بقوله يتضاطون يعاملون على الأرض علامات
بالخطوط وهي تسمى الخطوط واحدهم الخطبة كسر الخاء وأصل الفعل يتضاطون
فادغم الطاء في الطاء والتقييد بالمسلم في حديث أعمريه بان المراد بقوله في حديث
عائشة ليست لاحد أى من المسلمين فلا حكم لتقدم الكفار أما اذا كان حربياً وظاهراً وأما
الذى فقيه خلاف معروف

(باب النهي عن منع فضل الماء) *

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تمنعوا فضل الماء لتعوا به الكلاب)
متفق عليه. ولمسلم لا يساع فضل الماء ليعا به الكلاب وللبخاري لا تمنعوا فضل الماء
لتعوا به فضل الكلاب * وعن عائشة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يمنع

الامور الاظواهر ما فانه خالق خلق الاسلام من قضايا تنجبه عن حقائق الاشياء فاذا ترك على ما جبل عليه من القضايا البشرية ولم
يؤيد بالوحى السماوى طرأ عليه ما يطرأ على سائر البشر (وانه ياتى في الخصم) وفي الاحكام وانكم تفتنهمون الى (فأفعل بعضهم
أن يكون أبلغ) أى أحسن ايراد الكلام (من بعض) أى وهو كاذب وفي الاحكام ولعل بعضهم أن يكون الحق بحجته من بعض
أى السن وأقص وأين كلاماً أو أقدر على الحق وفيه اقتران خبر لعل التى اسمها جثة بان المدوية (فاحسب) بفتح السين وكسر ها
لعتان أى فاطن لفصاحته ببيان حجته (انه صدق فاقضى له بذلك) الذى سمعته منه (فن قضيت) أى حكمت (له بحق مسلم) أى
أودى او معاهداً فالتعير بالمسلم لانه هو له وانما خرج مخرج الغالب (فانما هى) أى القصة والحالة (قطعة) طائفة (من النار)

اي من قضيت له بظاهر يخاف الباطن فهو حرام فلا يأخذن ما قضيت له لانه يأخذ ما يقول به الى قطعة من النار فوضع المتعب
وهو قطعة من النار موضع السب وهو ما حكم له به (فلا يأخذها وأقبح كها) قال النووي ليس معناه التعذير بل هو للتعديد
والوعيد كقوله تعالى فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وكقوله تعالى فاعلموا ما كنتم تعملون اهـ ويحتمل أن الصيغة الأولى للتعديد أو
للاضرب وال الثانية على حقيقة فتا من الايجاب أي بل وليدعها والحديث أخرجه أيضا في الاحكام والشهادات وتروى للحليل
ومسلم في القضاء وأبو داود في الاحكام ١٨٢ (عن عتبة بن عامر رضى الله عنه قال قلنا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم)

انك تبعنا فنزل بقوم لا يشرونا
أي لا يضيئوننا (فترى فيه
فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(انسان نزلتم بقوم قاصر لكم)
بضم الهـ حزة وكسر الميم (عما
ينبغي للضيف فاقبلوا) ذلك منهم
(فان لم يفعلوا فخذوا منهم) أي
من مالهم (حق الضيف) فآخروه
الوجوب بحيث لو امتنعوا من
فعله له أخذ منهم فآخروا وقال به
الليث مطا وقال أحمد بالوجوب
على أهل البادية دون القرى
ومذهب أبي حنيفة ومالك
والشافعي والجمهور ان ذلك سنة
مؤكدة واجابوا عن حديث
الباب بجعله على المضطرين فان
ضيافتهم واجبة تؤخذ من مال
المتمتع بعوض عند الشافعي
او هذا كان في اول الاسلام
حيث كانت المواساة واجبة فلما
انسع الاسلام نسخ ذلك بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم جائزته
يوم واهل الجائزة تفضل وليست
بواجبة وهذا ضعيف لاحتمال
أن يراد بالتنضيل تمام اليوم
والليل لا أصل للضيافة او المراد

نقع البئر رواه أحمد وبن ماجه * وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال من منع فضل مائه أو فضل كائمه مائه الله عز وجل - ل فضله يوم القيامة
رواه أحمد * وعن عباد بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بين أهل
المدينة في الفل ان لا يمنع نفع بئر وقضى بين أهل البادية ان لا يمنع فضل ماء ليمنع به الكلاب
رواه عبد الله بن أحمد في المسند) حديث عمرو بن شعيب في استاده محمد بن راشد الخزاز
وهو ثقة وقد ضعفه به ضمهم لكن حديث أبي هريرة بثمة واحدة الاحاديث المذكورة بعده
ومما يشهد لصحة حديث جابر عن مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع
فضل الماء وحديث اياس بن عبد الله عن أبي السنين بنحوه وصححه الترمذي وقال أبو الفتح
القشيري هو على شرطه ما رواه لكن حديث عمرو بن شعيب في استاده ليث بن أبي سليم وقد
رواه الطبراني في الصغير من حديث الاعمش عن عمرو بن شعيب ورواه في الكبير من
حديث زائدة بن أبيه وأسناده ضعيف وحديث عائشة رواه ابن ماجه من طريق
عبد الله بن اسمعيل وهو ابن أبي خالد الكوفي قال أبو حاتم مجهول وكذا قال في التقريب
قولهم فضل الماء المراد به ما زاد على الحاجة ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد من حديث أبي
هريرة باللفظ ولا يمنع فضل ماء بعد ان يستغنى عنه قال في الفتح وهو محمول عند الجمهور وعلى
ماء البئر المحذورة في الأرض المملوكة وكذلك في الموات اذا كان لقصد التملك والصحيح عند
الشافعية ونص عليه في القديم وحرم له ان الحافر يملك ماءها وأما البئر المحذورة في الموات
اقصد الارض التي لا تملك فان الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به الى ان يرتحل وفي
الصورة يجب عليه بذل ما ينقل عن حاجته والمراد حاجة نفسه وعياله وزرعه وما شابهه
هذا هو الصحيح عند الشافعية وخص المالكية هذا الحكم بالموات وقالوا في البئر التي
لا تملك لا يجب عليه بذل فضلها وأما الماء المحرز في الاناء فلا يجب بذل فضله لغير المضطر على
الصحيح اهـ قال في البحر والماء على أن ضرب حق اجماعا كالاناء غير المستخرجة والسيول
وملأ اجماعا كما يجوز في الجرار ونحوها ومختلف فيه كما لا يروى العميون والقنا المحذورة
في الملك اهـ والفتاوى بفتح الفاء الكظامة التي تحت الأرض وسبأ في ذكر الخلاف في
ذلك قال ابن بطلان لا خلاف بين العلماء ان صاحب الحق أحق بمائه حتى يروى قال الحافظ
وما نقاه من الخلاف هو على القول بان الماء يملك فكذا ان الذين يذهبون الى انه يملك وهم

العمال المبعوثون من جهة الامام بدليل قوله انك تبعنا فساكن على المبعوث اليهم طعامهم ومركبهم وسكنائهم الجمهور
ياخذونه على العمل الذي يتولونه لانه لا مقام لهم الا بقامة هذه الحقوق - كما الخطابي وقال وكان هذا في ذلك الزمان اذ لم يكن
للمسلمين بيت مال فاما اليوم فارزاق العمال من بيت المال قال والى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على أهل نجران خاصة
وتعقب بأن في رواية الترمذي انما تقوم بأشياء الترمذي الى أنه محمول على من طلب الشراء تحت اجاقا متمتع صاحب الطعام فله
أن يأخذ منه كرها قال وروى نحو ذلك في بعض الحديث مفسرا وقيل انه خاص بأهل الذمة وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على
فصارى الشام ضيافة من نزل بهم وتعقب بأنه تخصيص يحتاج الى دليل خاص ولا حجة في ذلك فيما صنعه عمر لانه متأخر عن سؤال

عقبة أشار إلى ذلك النووي وعن الشيخ أبي الحسن المالكي أن المراد أن لكم أن تأخذوا من أراضهم بالسنتكم وثذكروا للناس عيهم وتعقبه المازري بأن الأخذ من العرض وذكر العيب نذب في الشرع إلى تركه لا إلى فعله وأقرى الأجوبة الأولى واستدل به البزارى على مسئلة الظفر وترجم بلفظ قصاص المظالم إذا وجد مال ظالمه هل يأخذ منه بقدر الذي له ولو بغير حكم الحاكم وهي مسئلة الظفر والمفتي به عند المالكية أنه يأخذ بقدر حقه أن أمن فتنه أو نسبة إلى رذيلة وهذا في الأموال وأما في العقوبات البدنية فلا يقتص منها نفسه وإن أمكنه الكثير الغوائل ١٨٣ وبمسئلة الظفر قال الشافعي لجزم بالأخذ فيما

إذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضي بأن يكون غريمه منكرا ولا يئنه صاحب الحق عند وجود الجلس فيجوز عنه أخذه ان ظفربه فان لم يجد الا غير الجلس جاز أخذه بقدره ويجتهد في التقويم ولا يحيف فان أمكن تحصيل الحق بالقاضي بأن كان مقسرا مما طلا أو منكرا وعليه يئنه أو كان يرجو إقراره لو حضر عنه الذاعى وعرض عليه اليمين فهل يستعمل بالأخذ أم يجب الرفع إلى القاضي فيه وجهان والأصح عند أكثرهم جواز الأخذ وعند المالكية الخلاف كما مر وجوز الحنفية في المثلي دون المقوم لما يخشى فيه من الحيف بهى يأخذ من الذهب والذهب ومن الغضة النضة ومن المكيل المكيل ومن الموزون الموزون ولا يأخذ غير ذلك وفى ستن أبي داود من حديث المقدام بن معدى كرب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيمارجل ضاف قوما فاصبح الضيف محروما

الجهورهم الدين لاخلاف عندهم في ذلك وقد استدلل بتوجه النهى إلى الفضل على جواز بيع الماء الذى لا فضل فيه وقد تقدم الكلام على ذلك في البيع قوله لا يمنع به الكلام بفتح اليكاف واللام بعدها حمزة مقصورة وهو النبات رطبها وباسه والمعنى أن يكون حول البئر كالأشجار من غير ما غيره ولا يمكن أصحاب المواشى رعيه الا إذا مكثوا من سقى بها منهم من تلك البئر لا يتضرروا بالعطش بعد الرعى فيستلزم منهم من الماء منهم من الرعى وإلى هذا التفسير ذهب الجمهور وروى على هذا يختص البذل بمن له ماشية ويلحق به الرعاة إذا احتاجوا إلى الشرب لأنه إذا منهم من الشرب امتنعوا من الرعى هناك ويحتمل أن يقال يكسهم محل الماء لا أنفسهم لقلة ما يحتاجون اليه منه بخلاف البهائم والصحيح الأول ويلحق بذلك الزرع عند مالك والصحيح عند الشافعية وبه قالت الحنفية الاختصاص بالماشية ووفق الشافعي فيما سلكه المازنى منه بين المواشى والزرع بأن الماشية ذات أرواح يخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع وبهذا أجاب النووي وغيره واستدل بمالك بحديث جابر المتقدم لاطلاقه وعدم تقييده وتعقب بأنه يحمل على المقيد وعلى هذا لو لم يكن هناك كلام يرى فلا يمنع من المنع لانتفاء العلة قال الخطاى والنهى عند الجمهور للتنزيه وهو محتاج إلى دليل يصرف النهى عن معناه الحقيقي وهو التحريم قال فى الفتح وظاهر الحديث وجوب بذله مجاناً وبه قال الجمهور وقيل لأصاحبه طلب القيمة من المحتاج اليه كما فى طعام المضطر وتعقب بأنه يلزم منه جواز البيع حاله امتناع المحتاج من بذل القيمة ورد منع الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وثبت له القيمة في ذمة المبدول له فيكون له أخذ القيمة منه متى أمكن وانك لا يخفى أن رواية لا يباع فضل الماء ورواية النهى عن بيع فضل الماء يدلان على تحريم البيع ولو جازله أخذ العوض لجازله البيع قوله نفع البئر أى الماء الفضل فيها عن حاجة صاحبها وفيه دلائل على أنه لا يجوز منع فضل الماء السائر في البئر كما لا يجوز منع فضل ماء النهر وإنه لا فرق بينهما ما والفتح بفتح النون وسكون القاف بعدها عين مهملة

باب الناس شركاء في ثلاث وشرب الارض العليا

قبل السقى إذا قل الماء واختلفوا فيه

عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع الماء والنار والكلا رواه

فان نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقوى يئنه من زرعهم وماله ورواه ابن ماجه بلفظ له الضيف واجب من أصبح بقائه فهو دين عليه فان شاء اقتضى وان شاء ترك فظاهره أنه يقتضى وبطال وبينصره المساوون ليصل إلى حقه لأنه يأخذ ذلك يئنه من غير علم أحد قال فى الفتح واتفقوا على أن يحمل الجواز في الأموال لا في العقوبات البدنية لكثرة الغوائل في ذلك وتحمل الجواز في الأموال أيضا ما إذا أمن الغائلة كنسبته إلى السرقة ونحو ذلك (عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع) بالجزم على أن لانهية وبالرفع على أنه خبر بمعنى النهى ولا سجد لا يمنع وهي توفد رواية الجزم أى لا يمنع (جارجاره) الماصق له (أن يعرر خشية) وفى لفظ خشية بالجمع (في جداره) واستدل به على أن الجدار

إذا كان لواحد وله جار فاراد أن يضع جذعه عليه جازواه أذن المالك أم لا فان امتنع اجبروه قال احمد واسحق وغيرهما من أصحاب الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعي في القديم ولا فرق في ذلك عندهم بين أن يحتاج في وضع الخشب الى نقب الجدار أم لا لان رأس الخشب يسد المنفذ ويقوى الجدار وعنه في الجديد قولان أشهرهما اشتراط اذن المالك فان امتنع لم يجبر وهو قول الحنفية وجعلوا الامر في الحديث على الذب والنهي على التنزيه جمعا بينهما وبين الاحاديث الدالة على تحريم مال المسلم الا برضاه قال الحافظ ١٨٤ وفيه نظر وجزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نصح

ابن ماجه وعن أبي خراش عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمون شركاء في ثلاثة في الماء والماء والنار رواه

احمد وأبو داود ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس وزاد فيه ونهيه حرام حديث أبي هريرة قال الحافظ اسناده صحيح وحديث بعض الصحابة رواه أبو نعيم في الصحابة في ترجمة أبي خراش ولم يذكر الرجل وقد سئل أبو حاتم عنه فقال أبو خراش لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وهو كما قال فقد سماه أبو داود في روايته حبان بن زيد وهو الشريعي تابعي معروف قال الحافظ في بلوغ المرام ورجاله ثقات وحديث ابن عباس فيه عبد الله بن خراش وهو متروك وقد صححه ابن السككن وفي الباب عن ابن عمر عند الخطيب وزادوا الملح وفيه عبد الحكم بن ميسرة ورواه الطبراني بسند حسن عن زيد بن جبير عن ابن عمر وله عنده طريق أخرى وعن بهيسة عن أبيه اعند أبي داود وقد تقدم لفظه في شرح حديث ابن مسعود من كتاب الوديعه والعارية وسياق في باب اقطاع المعادن وعن عائشة عند ابن ماجه انها قالت يا رسول الله ما الذي لا يحل منعه قال الملح والماء والنار الحديث واسناده ضعيف كما قال الحافظ وعن أنس عند الطبراني في الصغير بلقط خصتان لا يحل منعهما الماء والنار قال أبو حاتم في العلل هذا حديث منكر وعن عبد الله بن مرجس عند العقيلي في الضعفاء نحو حديث بهيسة قوله الماء فيه دليل على ان الناس شركة في جميع أنواع الماء من غير فرق بين الحرز وغيره وقد تقدم في الباب الاقول ان الماء الحرز في الجرار ونحوها ملك اجماعا ومن لازم الملك الاختصاص وعدم الاشتراك بين غير مختصين كما يقتضي به الحديث فان صح هذا الاجماع كان مخصوصا لاحاديث الباب وأما ما لا نهى عنه فقد تقدم أنه حق بالاجماع واختلف في ماء الآبار والعيون والكطائف فنهى الشافعية والحنفية وأبي العباس وأبي طالب أنه حق لملك واستدلوا باحاديث الباب وقال الامام يحيى والمؤيد بالله في أحد قوليه وبعض أصحاب الشافعي انه ملك وقاسوه على الماء الحرز في الجرار ونحوها ورد بانه بالسبيل أشبهه منه بما في البيرة ونحوها قال في البحر فقل ومن احتقر بئر أو نهر فهو حق بئره اجماعا وان بعدت منه أرضه ونوسط غيرها اه واختلف في ماء البرك فقل حق وقيل ملك قول والدارقيل المراد به الشجر الذي يحطبه الناس وقيل المراد بها الاستصباح

في البيوطى قال البيهقي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عومات لا تستدكر أن تخصها وقد جعله الراوى على ظاهره وهو اعلم بالمراد بما حدث به يشير الى قوله (ثم يقول ابو هريرة) أي بعد روايته لهذا الحديث محافضة على العمل بظاهره وتخصيصا على ذلك لما رآهم يوقنون واعنه (مالى اراكم عنها) أي عن هذه المقالة (معرضين) وعند أبي داود اذا استأذن احدكم اخاه أن يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه فتركسواروسهم فقال أبو هريرة مالى اراكم قد اعرضتم ولا جد فلما حدثهم ابو هريرة بذلك طأطأ رؤوسهم (والله لا رمين بها) أي بهذه السنة (بين اكنافكم) جمع كتف وفي رواية أبي داود لاقينها أي لا صرخن بالسنة المطهرة الثابتة او بالمقالة الحقة فيكم ولا وجعكمم بالتقرير بها كما يضرب الانسان بالشئ بين كتفيه يستمط من غفلته أو الضمير للخشبة والمعنى

ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لاجتماع خشبة على رقابكم كارهين وقصد بذلك المبالغة قاله الخطابي منها وبهذا التأويل جزم امام الحرمين تبعا لغيره وقال ان ذلك وقع من أبي هريرة حين كان يلى امرأة المدينة وقال الطيبي هو كناية عن الزامهم الحجة القاطعة على ما ادعاه اى لا أقول الخشبة ترمى على الجدار بل بين اكنافكم لاصحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبر والاحسان في حق الجار وسئل ائقاله وقال ابن عبد البر وبناه في الموطأ بالنون جمع كتف بفتحها وهو الجانب وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر لارمين بها بين أعينكم وان كرهتم وهذا يرجع التأويل المتقدم واستدل المهلب

من المالكية بقول أبي هريرة هذا بان العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب اليه أبو هريرة قال لانه لو كان على
الوجوب لما جهل الصحابة تأويله ولا عرضوا عن أبي هريرة حين حدثهم به فلو لأن الحكم قد تقرّر عندهم بخلافه لما جاز
عليهم جهل هذه القريضة فدل على أنهم لم يألوا الأمر في ذلك على الاستصحاب اه قال في الفتح وما أدري من أين له ان المعرضين
كانوا صحابة وانهم كانوا عددا لا يجهل مثلهم الحكم ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير قتها بل ذلك
هو المتعين والافلو كانوا صحابة أو قتها ما واجههم بذلك وقد قوى الشافعي ١٨٥ في القديم القول بالوجوب بان عمر قضى به
ولم يخالفه أحد من عصره فكان

اتفاقا منهم على ذلك اه ودعوى
الاتفاق هنا أقوى من دعوى
المهاب لان أكثر أهل عصر عمر
كانوا صحابة وغالب أحكامه
منتشرة اطول ولايته وأبو هريرة
انما كان على امرأة المدينة قتيبة
عن مروان في بعض الاحيان
وأشار الشافعي الى ما أخرجه
مالك ورواه هو بسند صحيح أن
الفضال بن خليفة سأل محمد بن
مسلم أن يسوق خليجا فيهر به في
أرض محمد بن مسلمة فامتنع محمد
ابن مسلمة فكلمه عمر في ذلك فأبى
فقال والله ليمرن به ولو على بطنك
فحمل عمر الأمر على ظاهره وعدها
الى كل ما يحتاج اليه الجار الى
انه تنذاع به من دار جاره وأرضه
وفي دعوى العمل على خلافه
نظريته في الفتح وهذا الحديث
أخرجه مسلم في البيوع وأبو داود
في القضاء والترمذي في الأحكام
وأخرجه ابن ماجه أيضا (عن
أبي سعيد الخدري رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال ياكم وبالخوس على

منها والاستضاء بضوئها وقيل المراد بها الحجارة التي توري النار اذا كانت في موات
الارض واذا كان المراد بها الضوء فلا خلاف انه لا يختص به صاحبه وكذلك اذا كان
المراد بها الحجارة المذكورة وان كان المراد بها الشجر فالخلاف فيه كالخلاف في الحطب
وسمياني قولك والكلالة قد تقدمت في الباب الذي قبل هذا وهو أعم من الخلا
والخشيش لان الخلا مختص بالرطب من الثبات والخشيش يختص باليابس والكلالة
بعمهما قيل المراد بالكلالة ما هو الذي يكون في المواضع المباحة كالأودية والجبال
والاراضي التي لا مال لها وأما ما كان قد أحرز بعد قطعه فلا شريك فيه بالاجماع كقيل
وأما الثبات في الارض المملوكة والمتصجرة ففيه خلاف فقبل ما جاز مطلقا ليه ذهبت
الهادوية وقيل تابع للارض فيكون حكمه حكمها واليه ذهب المؤيد بالله واعلم ان
أحاديث الباب تنهض بعمومها فتدل على الاشتراك في الامور الثلاثة مطلقا ولا يخرج
شي من ذلك الا بدليل يخص به عمومها لا جها هو أعم منها مطلقا كاحاديث الفاضية بانه
لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه لانهم اجمع كونها أعم انما انما لا يحتاج بها
بعد ثبوت الملك وثبوته في الامور الثلاثة محل النزاع (وعن عبادة ان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قضى في شرب الخمر من السبيل الاعلى يشرب قبل الاسفل ويترك الماء الى
الكعبين ثم يرسل الماء الى الاسفل الذي يابيه وكذلك حتى تنقضي الحوائط أو ينفي الماء
رواه ابن ماجه وعبد الله بن أحمد * وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قضى في سبل مهزور أن يسلك حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الاعلى الى
الاسفل ورواه أبو داود وابن ماجه) حديث عبادة أخرجه أيضا البيهقي والطبراني وفيه
انقطاع وحديث عمرو بن شعيب في اسناده عبد الرحمن بن الحرث الخزرجي المدني تكلم
فيه الامام أحمد وقال الحافظ في الفتح ان اسناده هذا الحديث حسن ورواه الحاكم في
المستدرک من حديث عائشة انه قضى صلى الله عليه وآله وسلم في سبل مهزور ان الاعلى
يرسل الى الاسفل ويجلس قدر الكعبين وأعله الدار قطي بالوقف وصححه الحاكم ورواه
ابن ماجه وأبو داود من حديث ثعلبة بن أبي مالك ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن أبي
حاتم القرطبي عن أبيه عن جده أنه سمع كبارهم يذكر ان رجلا من قريش كان له

٢٤ نيل لنا الطرقات) لان الجالس به الا يسلم غالباً من رؤية ما يكره وسماع ما لا يحل الى غير ذلك وترجم بالصعدات
ولفظ المتن الطرقات ليعلم تساويهما في المعنى نعم ورد بانظر الصعدات عند ابن حبان من حديث أبي هريرة وزعم ثعلبان
المراد بالصعدات وجبه الارض ولحققهم امامي معناه من الخوس في الحوائط وفي الشبائك المنزقة على المارة حيث
يكون في غير المعلوم (فقالوا ما لنا بد) اي عني عما (انما هي) أي الطرقات (بما اسنا تصدث فيها قال) عليه الصلاة والسلام (فاذا
أيتهم الا الجالس) من الاباء (فاعطوا الطريق حقتها قالوا) يا رسول الله (وما حق الطريق قال) صلى الله عليه وآله وسلم (غض
البصير) عن الجرام (وكف الاذى) عن الناس فلا تحة قمرهم ولا تغتائبهم الى غير ذلك (ورد السلام) على من يسلم من المارة

(وأمر بالعرف ونهى عن المنكر) ونحوهما معاذب اليه الشارع من الحسنات ونهى عن المقبحات وزاد أبو داود وأبو داود السبيل ونسبت العاطس والطبري من حديث عمرو غانم الملهوف وقد بين من سياق الحديث أن النهي للتعزيب لا يضعف الجأس عن أداء هذه الحقوق المذكورة وفيه حجة لمن يقول إن سد الذرائع بطريق الأولى لا على الحكم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أولاً عن الجلوس حسم الله أذنه فلما قالوا ما لنا بفسح لهم في الجلوس بهما على شريطة أن يهبطوا الطريق حقها وفسرهم بذلك المقاصد الأصلية فرج ١٨٦ أولاً عدم الجلوس على الجلوس وإن كان فيه مصلحة لأن القاعدة تقتضي

هم في بني قريظة فخاصم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مهزور السيل الذي يقسمون مائه فتضى بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الماء إلى الصكعين لا يجس الأعلى على الأسفل قوله مهزور بفتح الميم وسكون الهاء بعد هاء الزاي مضمومة ثم واوسا كنية ثم راهو وراوى بنى قريظة بالجواز قال البكري في المعجم هو واد من أودية المدينة وقيل موضع سوق المدينة وكان قد تصدق به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين فاقطعه عثمان الحرث بن الحكم أخا مروان وأقطع مروان فذلك وقال ابن لاثير والمنذرى إمام هريرة بن قيس الراى في موضع سوق المدينة وأحاديث الباب تدل على أن الأعلى تسحق أرضه الشرب بالسيل والغيل وماء البئر قبل الأرض التي تحتها وإن الأعلى يسلك الماء حتى يبلغ إلى الصكعين أى كعب بن جهميل الإنسان الكائن عنده منصل الساق والقدم ثم يرسله بعد ذلك وقال في لبحر أن الماء إذا كان قليلاً فحده أن يعم أرض الأعلى إلى الصكعين في الغيل وإلى الشراك في الزرع لقضائه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك في خبر عبادة يعنى المذكور في الباب قال وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبرأ حتى يساق أرضك حتى يبلغ الجدر فقبل عقوبة لخصمه وقيل بل هو المستحق وكان أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالفضل فإن كانت الأرض بعضها مطمئن ولا يبلغ في بعضها الصكعين الا وهو في المطمئن إلى الر كبتين قدم المطمئن إلى الصكعين ثم حسمه وسقى باقيها وقال أبو طالب العبرة بالكفاية للأعلى ٥ وهو المختار عند الهادوية قال ابن التين الجهورى أن الحكم أن يسلك إلى الصكعين وخصه ابن كثة بالفضل والشجر قال وأما لزراع الشراك وقال الطبري الأرضي مختلفه فيمسك لكل أرض ما يكسها وسأني بقية الكلام على هذه المسئلة في شرح حديث الزبير أن شاء الله تعالى وقد أورد المصنف رحمه الله في باب النهى عن الحكم في حال الغضب من كتاب الاقضية

• (باب المحى لدواب بيت المال) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حى النقيع للغيل خيل المسلمين رواء أحمد والنقيع بالنون موضع معروف • وعن الصعب بن جثامة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حى النقيع وقال لا حى الله ولرسوله رواء أحمد وأبو داود والبخاري منه لا حى إلا لله ولرسوله وقال بلغنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حى النقيع وإن عمر حى شرف

تقديم ذكر المفسدة على جاب المصلحة وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الاستئذان ومسلم فيه وفي اللباس وأبو داود في الأدب (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا تشاجرنا أى تخاصمنا (في الطريق الميما) بكسر الميم وهى الرحبة الواسعة تكون بين الطريق ثم يرد أهلها البنات فيترك منها الطريق (سبعة أذرع) ليسلكها الاحمال والاقبال دخولا وخروجاً وتسع ما يبدلهم من طرحة عند الابواب ويطلق بأهل البنات من قعد للبيع في حافة الطريق فإن كان الطريق أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود في الزائد وإن كان أقل منه منع ثلاثين الطريق على غيره وعند عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا اختلفتم في الطريق الميما فاجعلوها سبعة أذرع أى يجعل على قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يبق بعد ذلك لكل واحد من الشراك في الأرض قدر ما ينفع به ولا يضر غيره قال الزركشى تبعاً للآذرى وذهب الشافعى اعتبار قدر الحاجة والحديث محمول عليه فإن ذلك عرف والريضة المدينة صرح بذلك الماوردى والرويانى قال في الفتح والذي يظهر أن المراد بالذراع قدر ذراع الأذى فيه تبرئ ذلك بالمعادل وقبل المراد ذراع البنات المتعارف (عن عبد الله بن يزيد الانصارى رضى الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النهي) من التوب وهو أن ذمال المرأة الذي ليس له جهاز أو ثوب مال الغير غير جائز (والمثلة) العقوبة الناحشة في الاعضاء كجذع الانف وقطع الاذن ونحوهما قال عبادة بن الصامت الانصارى بإيعاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تنهب لانه كان من شأن الجاهلية انهاب ما يحصل لهم من الغارات فوكت البيعة على الزجر عن ذلك (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص

غيره قال الزركشى تبعاً للآذرى وذهب الشافعى اعتبار قدر الحاجة والحديث محمول عليه فإن ذلك عرف والريضة المدينة صرح بذلك الماوردى والرويانى قال في الفتح والذي يظهر أن المراد بالذراع قدر ذراع الأذى فيه تبرئ ذلك بالمعادل وقبل المراد ذراع البنات المتعارف (عن عبد الله بن يزيد الانصارى رضى الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النهي) من التوب وهو أن ذمال المرأة الذي ليس له جهاز أو ثوب مال الغير غير جائز (والمثلة) العقوبة الناحشة في الاعضاء كجذع الانف وقطع الاذن ونحوهما قال عبادة بن الصامت الانصارى بإيعاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تنهب لانه كان من شأن الجاهلية انهاب ما يحصل لهم من الغارات فوكت البيعة على الزجر عن ذلك (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص

(رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد) واقتطعت النساء من قتل دون ماله مظلوما فله الجنة وفي الترمذي وبقيّة أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ثم قال حديث صحيح وعنه ابن ماجه من أريد ماله ظمأ فقتل فهو شهيد قال النووي فيه جواز قتل من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قايلا أو كثيرا وهو قول الجمهور وشذ من أوجب له وقال بعض المالكية لا يجوز ١٨٧ إذا طلب الشيء الخفيف وقال القرطبي

والريضة وعن أسلم مولى عمر أن عمر استعمل مولى له يدعى هنيأ على الحى فقال يا هنيأ انهم جنأ على المسكين واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مستجابة وأدخل رب الصريفة ورب الغنمية وإياي ونعم ابن عوف ونعم ابن عثان فانهم ماتوا ثم لاك ما شيتهم ما يرجعهم إلى نخل وزرع ورب الصريفة ورب الغنمية انهم لاك ما شيتهم ما ياتيني بنبيه يقول يا أمير المؤمنين افتاركمهم أنا لا بالان قالوا والكلأ أيسر على من الذهب والورق وإيم الله انهم لا يرون اني قد ظلمهم انهم البلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الاسلام والذي تنسب بيده لولا المال الذي احل عليه في سبيل الله ما حيت عليهم من بلادهم شيأ رواه البخاري حديث ابن عمر أخرجه أيضا ابن حبان وحديث الصعب أخرجه أيضا المالكم قال البيهقي ان قوله حى النقيع من قول الزهري وروى الحديث النسائي فذكر الموصول فقط اعنى قوله لاحى الله ورسوله ويؤيد ما قاله البيهقي ان أبادا ودأ أخرجه من حديث ابن وهب عن يونس عن الزهري فذكره وقال في آخره قال ابن شهاب وبلغني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حى النقيع وقد وهم الحاكم فزعم ان حديث لاحى الله متفق عليه وهو من افراد البخاري وتابع الحاكم في وهمه ابو الفتح القشيري في الاسام وابن الرقعة في المطالب وأثر عمر أخرجه أيضا الشافعي عن الدراوردي عن زيد بن أسلم عن أبيه مثله وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسلأ قوله حى النقيع أصل الحى عند العرب ان الرئيس منهم كان اذا نزل منزلا مخصبا استعوى كلبا على مكان عال فالى حيث انتهى صوته حامد من كل جانب فلا يرى فيه غيره ويرى هو مع غيره فيما سواه والحى هو المكان المحمى وهو خلاف المباح ومعناه ان يمنع من الاحياء في ذلك المواضع ليتوفر فيه الكلأ وترعاه مواش مخصوصة ويمنع غيرها والنقيع هو بالنون كاذكر المصنف وحكى الخطابي ان بعضهم صحفه فقال بالوحدة وهو على عشرين فرسخا من المدينة وقد رمل في ثمانية أميال ذكر ذلك ابن وهب في موطئه وأصل النقيع كل موضع يستنقع فيه الماء وهذا النقيع المذكور في هذا الحديث غير نقيع الخضعات الذي جمع فيه أسعد بن زرارة بالمدينة على المشهور كما قال الحافظ وقال ابن الجوزي ان بعضهم قال انما واحد قال والاول أصح قوله لاحى الله ورسوله قال الشافعي يحتمل معنى الحديث شيئين

أحدهما الى قال فلا قطع قال رأيت ان قاتلنى قال قاتله قال رأيت ان قتلنى قال قاتلنى قال قاتله قال رأيت ان قتلته قال فهو في النار قال ابن بطال انما أدخل البخاري هذا الحديث في هذا الباب ليبين ان الانسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه فإنه اذا كان شهيدا اذا قتل لذلك فلا قود عليه ولا دية اذا كان هو القاتل (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه) هي عائشة قال الطبري وانما أبهت تفغيه الشأنا وأنه مما لا يخفى ولا يلتبس انما هي لان الهدايا انما كانت تهدي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيتها (فأرسات إحدى أمهات المؤمنين) هي صفية كما رواه أبو داود والنسائي أو حفصة رواه الدارقطني وابن ماجه وأم سلمة رواه الطبراني في الاوسط واسناده أصح من اسمعيل بن الدارقطني

سبب الخلاف عندنا هل الاذن في ذلك من باب تغيير المنكر فلا يقترب الحال بين القاتل والكثير أو من باب دفع الضرر فيقتلف الحال وحكى ابن المنذر عن الشافعي قال من أريد ماله أو نفسه أو حريمه فله الاختيار أن يكلمه أو يستغيث فان منع أو امتنع لم يكن له قتاله والا فله أن يدفعه عن ذلك ولو أتى على نفسه وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة وإنما ليس له عدة قتله قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم ان للرجل أن يدفع عما ذكر اذا أريد ظمأ بغير تفصيل الآن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالجمعي عن علي استثناء السلطان لا لا ما رواه قبالا مر بالصبر على جوره وترك القيام عليه وفرق الاوزاعي بين الحال التي للناس فيها جماعة وامام فعمل الحديث عليها وأما في حال الاختلاف والفرقة فليست له ولا يقاتل أحدا ويرد عليه ما وقع في حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ رأيت ان جارا رجلا يريد

وساقه بـ: صحيح وهو أصح ما ورد في ذلك ويحتمل التعدد (مع خادم) قال في الفتح لم أفق على اسم الخادم وأما المرسله فهي
 قريب بنت جحش ذكره ابن حزم في المحلى (بقصة فيها طعام) وفي الاوسط للطبراني بقصة فيها خبز ولحم من بيت أم سلمة
 (فضربت) عائشة (بيدها فكسرت القصعة) زاد أحمد بن حنبل وعنده النسائي من حديث أم سلمة بغلات عائشة ومعها فهور
 قتلقت القصعة (فذهبا) صلى الله عليه وآله وسلم أى القصعة وفي رواية بجمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلحق القصعة ثم جعل
 يجعل فيه الطعام الذي كان في القصعة ويقول ١٨٨ غارت أمكم ولا أحد فآخذ الكسرتين فضم أحدهما إلى الأخرى (وجعل

فيها الطعام) الذي انتم منها
 (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم
 لأصحابه الذين كانوا معه (كأوا
 وحبس الرسول) الذي جاء
 بالطعام (والقصعة حتى فرغوا)
 من الأكل وأنى بقصة من عند
 عائشة (فدفع القصعة الصحيحة)
 إلى الرسول ليُعطيها التي كسرت
 صحتها (وحبس) القصعة
 (المكسورة) في بيت التي كسرت
 زاد الشورى وقال أنا كناه
 وطعام كطعام قال ابن بطال
 احتج به الشافعي والكوفيون
 فيمن استهلك عروضا أو حيوانا
 فعليه مثل ما استهلك قال ولا
 يتضى بالقيمة إلا عند عدم المثل
 وذهب مالك إلى القيمة مطلقة
 وعنه في رواية كالأول وعنه ما
 صنفه الأدي فالمثل وأما
 الحيوان فالقيمة والأقائل وهو
 المشهور عندهم وما أطلقه عن
 الشافعي فيه نظر وإنما يحكم في
 الشيء بمنزله إذا كان متساوي
 الأجزاء وأما القصعة فهي من
 المتقومات لاختلاف أجزائها
 والجواب ما حكاه البيهقي بأن

أحدهما ليس لأحد أن يحصى للمسلمين إلا ما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم والآخر
 معناه الأعلى مثل ما جاء عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلى الأقل ليس لأحد من
 الولاة بعده أن يحصى وعلى الثاني يختص المحيى بن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وهو الخليفة خاصة قال في الفتح وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أن له في المسئلة
 قوانين والراجح عندهم الثاني والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ اه ومن أصحاب الشافعي من
 الحق بالخليفة ولادة الأقاليم قال الحافظ ومحل الجواز مطلقا أن لا يضر بكافة المسلمين اه
 وظاهر قوله في الحديث الأول للغير خيل المسلمين أنه لا يجوز للأمام على فرض الخاقه
 بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحصى لنفسه وإلى ذلك ذهب مالك والشافعية والخنفية
 والهادوية قالوا بل يحصى لنيل المسلمين وسائر أنعامهم ولا سيما أنعام من ضعف منهم عن
 الاتجاع كما فعله عمر في الأثر المذكور وقد ظن بعضهم أن بين الأحاديث القاضية بالمنع
 من المحي والاحياء القاضية بجواز الاحياء معارضة ومنشأ هذا الظن عدم الفرق
 بينهما وهو فاسد فان المحي أخص من الاحياء مطلقا قال ابن الجوزي ليس بين الحديثين
 معارضة فالحي المنهى عنه ما يحصى من الموات الكثيرة العشب لنفسه خاصة كنحل
 الجاهلية والاحياء المباح ما لا منفعة للمسلمين فيه شاملة فافترقا قال وانما تعد أرض
 المحي مواتا **ككونهم** لم يقدم فيها مالك لأحد لكنها شبه العامرة فإنا فيها من المنفعة
 العامة قوله وان عمر حى شرف لفظ البخاري الشرف بالتعريف قال في الفتح والشرف
 بفتح المجهمة والراء بعدها فاف في المشهور وروى كرعياض انه عند البخاري بفتح المهملة وكسر
 الراء وقال في موطن ابن وهب بفتح المهملة والراء قال وكذا رواه بعض رواة البخاري أو
 أصله وهو الصواب وأما شرف فهو موضع بقرب مكة ولا يدخله الألف واللام قوله
 والريضة بفتح الراء والموحدة بعدها زال مجمة موضع معروف بين مكة والمدينة وروى
 ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ان عمر حى الريضة أنعم الصدقة قوله هنيئا بضم الهاء وفتح النون
 وتشديد التهمينة قوله الصريفة تصغير صرمة وهي ما بين العشرين إلى الثلاثين من الأبل
 أو من العشر إلى الأربعين منها

*** (باب ما جاء في إقطاع المعادن) ***

(عن ابن عباس قال أقطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلال بن الحرث المزني

القصعين كآلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت زوجته فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسورة معادن
 في بيته وجعل القصعة في بيت صاحبتها ولم يكن هنا تعمين ويحتمل على تقدير أن تكون القصعتان لهما انه رأى في ذلك سدادا
 بينهما فافرضيتا بذلك ويحتمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال فعاقب الكاسرة بإعطاء قصعتها الأخرى قلت
 ويعد هذا التصریح بقوله أنا كناه وأما التوجيه الأول فيعبر عليه قوله في رواية ابن أبي حاتم من كسر شـ يا فهوره وعليه
 مثله زاد في رواية الدارقطني فصارت قضية وذلك يقتضى أن يكون حكما عاما بكل من وقع له مثل ذلك ويتيق دعوى من اعتذر
 عن القول به بأنها واقعة عين لا عموم فيها لئلا يكون محل ذلك ما إذا فسد المبكسر وما إذا كان المبكسر خفي فإمكن إصلاحه فعلى

الجاني أرضه والله أعلم وأمام مسئلة الطعام فهي محتملة لأن يكون ذلك من باب المعونة والاصلاح دون بت الحكم بوجوب المثل فيه لانه ليس للمثل معلوم وفي طرق الحديث ما يدل على ذلك وان الطعامين كانا مختلفين واحتج به الحنفية لقولهم اذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعتها زال ملك المغصوب عنها وما ~~كها~~ الغاصب وضمنها وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر لا يخفى وفي الحديث حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم وانصافه وحلمه قال ابن العربي كأنه انما لم يؤدب الحكامة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لما فهم ١٨٩ من ان التي أهدت أرادت بذلك أذى التي هو

في بيتها والمظاهرة عليها فاقترع على تغريمها للقصة قال وانما لم يغرمها الطعام لانه كان مهدي لهم فأناله قبول أو في حكم القبول وغنل رحمه الله عما ورد في الطرق الاخرى والله المستعان وبه التوفيق

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (في الشركة في الطعام) •

بفتح الشين وكسر الراء وهي لغة الاختلاط وشرعا يموت الحق في نفي اثنين فاكتر على جهة الشروع وقد تحدثت الشركة قهرا كالارث أو باختيار كالشراء وهي أنواع أربعة شركة الابدان كشركة الحمالين وسائر المحترفة ليكون كسبهم مائتة أو بأكثر متفاوتا مع اتفاق الصنعة واختلافها وشركة الوجوه كأن يشترك وجهان عند الناس ليمتاع كل منهما بما يؤجل ويكون المبتاع لهما فإذا باعا كان الناضل على الاعيان بينهما وشركة المفاوضة بأن يشترك اثنان بأن يكون بينهما كسبهما باموالهما أو بأبدانهم ما وعليهما ما يعرض من مغرم وصحبت مفاوضة

معادن القبلية جالسها وغور بها وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يعطه حق مسلم رواه أحمد وأبو داود ورواه أيضا من حديث عمرو بن عوف المزني وعن أبي بصير بن جلال أنه وفد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقطعه لمخ فقطع له فلما أذوى قال رجل من المجلس أتدري ما أقطعت له انما أقطعت له الماء العذب قال فانتزعه منه قال وسأله عما يحيى من الاراك فقال ما لم تفلح له خفاف الابل رواه الترمذي وأبو داود وفي رواية له اخفاف الابل قال محمد بن الحسن الخزومي يعني ان الابل تاكل من ثمر حتى رؤسها ويحمي ما فوقه وعن بهيسة قالت استأذن أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يدنو منه ويلتزمه ثم قال يا نبي الله ما الذي لا يحل منعه قال الماء قال يا نبي الله ما الذي لا يحل منعه قال الملح قال يا نبي الله ما الذي لا يحل منعه قال أن تفعل الخير خيرا رواه أحمد وأبو داود حديث ابن عباس في اسناده أبو أويس عبد الله بن عبد الله أخرجه لمسلم في الشواهد وضعه غيره واحد قال أبو عمرو هو غريب من حديث ابن عباس ليس يرويه عن أبي أويس غير ثور وحديث عمرو بن عوف الذي أشار إليه المصنف في اسناده ابن أبيه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وقد تقدم أنه لا يحتج بحديثه وحديث أبي بصير بن جلال أخرجه أيضا ابن ماجه والنسائي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وضعه ابن القطان ولعل وجه التضعيف كونه في اسناده السبائي المازني قال ابن عدي أحاديثه مظلمة منكرة وحديث بهيسة أنه عبد الحق وابن القطان يانها لاتعرف وتعتقب بانه ذكرها ابن حبان وغيره في الصحابة ولحديثها شواهد تقدمت في كتاب الوديعه والاربية عند الكلام على حديث ابن مسعود في الماعون قوله القبلية منسوبة إلى قبل بفتح القاف والموحدة وهي ناحية من ساحل البحرين أو بين المدينة خمسة أيام وفي رواية لابن داود معادن القبلية وهي من ناحية القراع وقد تقدم من هذا التفسير في باب ما جاء في الزرع والمعدن من كتاب الزكاة لان حديث اقطاع بلال تقدم هنالك بلغة غير ما هنا وقال في الناموس والقبل محركة نشز من الارض يستقبل أو رأس كل أكمة أو جبل أو مجمع رمل والنجمة الواضحة اه قوله جالسها بفتح الجيم وسكون اللام وكسر السين المهملة بعدها ياء النسب والجلاس كل مرتفع من الارض

من تفاوضا في الحديث شرعا فيه جميعا ونكرت العنان بكسر العين من عن الشيء ظهر اما لانها أظهر الانواع أو لانه ظهر لكل منهم مالمال الآخر وكلاهما باطله الا شركة العنان ظواهر الثلاثة الاول عن المال المشترك واكثر الغرر فيها بخلاف الاخيرة فهي الصحيحة ولها شروط العاقدان وشرطهما أهلية التوكيل والتوكل والصيغة ولا بد فيها من القيد على الاذن من كل منهما مالا يخفى التصرف بالبيع والشراء والمال المعقود عليه ويجوز التبرع في الدراهم والدنانير بالاجماع وكذا في سائر المنكبات كالبر والحديد لانها اذا اختلطت بجنسها ارتفع التميز فاشبهت النقدين وان يخطا قبل العقد ليحقق معنى الشركة كذا في القسط لاني قال الشويكان في السبيل الجرار وقد وقعت الشركة بين جماعة من الصحابة وهي مما قرره الاسلام مما كان في

الجاهلية ولكن هذه الأنواع التي ذكرها أهل الفروع وقالوا مقاضية وعنان وأبدان ووجوه ليست الأساس اصطلاحوا عليها وجعلوا لكل واحد منها ماهية وقيدوها بقيود وليس هذا العلم علم مواضعة ولا علم اصطلاح بل هو علم مبين فيه ما شرعه الله عز وجل لعباده من العبادات والمعاملات والشركة الشرعية توجد بوجود التراضي بين اثنين أو أكثر على أن يدفع كل واحد منهم من ماله مقدارا معلوما ثم يطلبون به المكاسب والأرباح على أن لكل واحد منهم بقدر ما دفعه من ماله مما حصل لهم من الربح وعلى كل منهم بقدر ذلك ١٩٠ مما يلزم في المون التي تخرج من مال الشركة فإذا حصل التراضي الذي هو المنط

ويطلق على أرض نجد كما في القاموس قوله وغور بها بفتح الغين المعجمة وسكون الواو وكسر الراء نسبة إلى غور قال في القاموس إن الغور يطلق على ما بين ذات عرق إلى البحر وكل ما فتحه مغربا عن تهامة وهو موضع منخفض بين القدس وحوران مسيرة ثلاثة أيام في عرض فرسخين وموضع في ديار بخت سليم وماء له في العداوية اه والمراد ههنا المواضع المرتفعة والمنخفضة من معادن القبلية قوله من قدس بضم القاف وسكون الدال المهملة بعدها سين مهملة وهو جبل عظيم بنجد كما في القاموس وقيل الموضع المرتفع الذي يصلح للزراعة كما في النهاية قوله العداوية بكسر العين المهملة وتشديد الدال المهملة أيضا قال في القاموس الماء الذي له مادة لا تنقطع كماء العين اه وجمعه أعداد وقيل العدا ما يجمع ويعدورده الأزهرى ورجح الأول وأما حديث الباب تدل على أنه يجوز للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن بعده من الأئمة إقطاع المعادن والمراد بالإقطاع جعل بعض الأراضي الموات مختصة ببعض الأشخاص سواء كان ذلك معدنا أو أرضا لما سبأ في مصير ذلك البعض أولى به من غيره ولكن بشرط أن يكون من الموات التي لا يختص بها أحد وهذا أمر متفق عليه وقال في الفتح حكى عياض أن الإقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك وأكثر ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يجوز ما بأن يملكه أيام فيعمره وأما ما بان يجعل له غلته مدة قال السبكي والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعا ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره وتخبر به على طريق فقهى مشكل قال والذي يظهر أنه يحصل للمقطوع بذلك اختصاص كاختصاص المتعبر ولكنه لا يملك الرقبة بذلك وبهذا جزم الطبري وادعى الأذري نفي الخلاف في جواز تخصيص بعض الجند بغلة أرضه إذا كان مستحقا لذلك هكذا في الفتح وحكى صاحب الفتح أيضا عن ابن التين أنه إنما يسمى إقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من التي لا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال وقد يكون الإقطاع تمليكًا وغير تمليك وعلى الثاني يحمل إقطاعه صلى الله عليه وآله وسلم الدور بالمدينة قال الحافظ كأنه يشير إلى ما أخرجه الشافعي من سلا ووصله الطبري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم المدينة أقطع الدور يعني أنزل المهاجرين في دور الانصار برضاهم قوله قال محمد بن الحسن الخزاز الخطابي وجه آخر فقال إنما يحتمى من الأول ما به دعن حضرة العمارة

في كل المعاملات فليس من شرط هذه الشركة أن يكون مال كل واحد منهم مساويا لمال من شاركه فإن العلم ينسب لكل واحد منهم وإن كان بعضهم أكثر وبعضها كثر يحصل به المطلوب من التخصيص في الغنم والغرم وهكذا الوجه لا شرط أخرج المال بادى بدا وخطه في تلك الحال بل المقصود الاتجار بجموعه حتى لو اشترى أحدهم بنة منه نوعا من أنواع العروض وقيل الآخرون مثله وقد حصل التراضي على أن أرباح تلك العروض المشتركة تكون للجميع بحسب الحصص والحصص على الجميع كانت هذه شركة صحيحة وهكذا لو أخرج كل واحد منهم عرضا وقد عرفه مدة رقيمة كل نوع من أنواع هذه العروض التي أخرجها كل واحد منهم وتراضوا على الاشتراك فيها حصل في الجموع من الأرباح والأغرام كانت هذه شركة صحيحة وهكذا لو حصل التراضي بين اثنين أو أكثر على أن يطلبوا أسباب الرزق من

بمجموع ما رزقهم الله كان بينهم ما على كذا فإن هذه شركة صحيحة ولو اشترى بعضهم في مشارق الأرض وبعضهم فلا في مغاريم أو قد استترك ابن مسعود وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص فيما يصيبون من المغنم في يوم بدر كما أخرج ذلك أبو داود والنسائي وابن ماجه ومعلوم أن مثل هذه الشركة في مثل هذا اليوم مع قلة المغنم لا تختص على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ورد ما يدل على أنه كان يقع ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه كما أخرج أحمد وأبو داود والنسائي عن ربيعة بن ثابت قال أن كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبأخذنوا أخيه على أن له النصف مما يغنم وإن كان أحدنا أطير له النصف والریش ولا آخر القدر وإذا تفقر لك هذا أغنالك عن هذا الكلام المدون في كتب الفروع والحاصل أن

التراضى على الاشتراك. واهلنا بالثقة ودوا الاعراض أو الابدان هو كاهن شرعية ولا يعتبر الا مجرد التراضى مع العلم بمقدار
حصنة كل واحد من الربح والخسر فان كان الخسر باعتبار مقدار مال الشركة أو بمقادير قيمة العروض فلا بد من معرفة المقدار
لترتب الربح عليه فان حصل التراضى على الاستواء في الربح مع اختلاف مقادير الاموال كان ذلك جائزا ما لم يوافقوا لو كان مال
أحدهم يسيرا ومال غيره كثيرا وليس في مثل هذا بأس في الشريعة فانها تجارة عن تراض ووساطة بطبيعة نفس اه وقال
في نيل الاوطار والحاصل ان الاصل جواز الشركة في جميع أنواع ١٩١ الاموال فمن ادعى الاختصاص بنوع واحد أو
بأنواع مخصوصة ونفى جوازها

عندها فاعليه الدليل وهكذا
الاصل جواز جميع أنواع
الشركة المفصلة في كتب الفقه
فلا يقبل دعوى الاختصاص
بالبعض الا بدليل اه (والله)
بكسر النون وبفتحها وهو
اخراج القوم نفقاتهم على قدر
عدد الرفقة وخلطها عند المرافقة
في السفر وقد يتفق رفقة
فيصنعونه في الحضر يقال
تضاهدوا وتضاهد بعضهم بعضا
قوله الازهرى وقال الجوهري
نحوه لكن قال على قدر نفقة
صاحبه ونحوه لابن فارس وقال
ابن سيده التمدد العون وطرح
نهم مع القوم أعانهم وخارجهم
وذلك يكون في الطعام والشراب
وقيل فذكر قول الازهرى وقال
عياض مثل قول الازهرى الا أنه
قيده بالسفر والخلط ولم يقيده
بالعدد وقال ابن التين قال جماعة
هو النفقة بالسوية في السفر
وغیره والذي يظهر ان أصله في
السفر وقد تتفق في الحضر رفقة
فيصنعونه وان لا يقيده بالتسوية

فلا تبلغه الا بل الرائحة اذا أرسلت في الرمي اه وحديث بهيمة يدل على انه لا يحل
منع الماء والملح وقد تقدم الكلام في الماء وأما الملح فظاهر الحديث عدم الفرق بين ما كان
في معدنه أو قد انفصل عنه ولا فرق بين جميع أنواعه الصالحة للاقتاع بها

• (باب اقطاع الاراضى) •

(عن أسماء بنت أبي بكر في حديث ذكرته قالت كنت أتفضل الدوى من أرض الزبير التي
أقطعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راسي وهو منى على ثلثي فرسخ متفق عليه
وهو حجة في سفر المرأة ليسير بغير محرم وعن ابن عمر قال أقطع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الزبير حضر فرسه وأجرى الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال أقطعه حيث بلغ
السوط رواه أحمد وأبو داود وعن عمرو بن حريث قال خطب لي رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم دارا بالمدينة يقوس وقال أزيدك رواه أبو داود وعن وائل بن حجر أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أقطعهم أرضا بجزيرة يقطعها أياه رواه
الترمذي وصححه وعن عروة بن الزبير ان عبد الرحمن بن عوف قال أقطعني رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا فذهب الزبير الى آل عمر
فاشترى نصيبه منهم فأتى عثمان بن عفان فقال ان عبد الرحمن بن عوف زعم ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أقطعهم وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا وانى اشتريت نصيب آل عمر
فقال عثمان عبد الرحمن جائز الشهادة وعليه رواه أحمد وعن أنس قال دعا النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الانصار ليقطع لهم البحرين فقالوا يا رسول الله ان فعات فكتب
لاخواننا من قريش بمنزلهم فلم يكن ذلك عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال انكم
سترون بعدى أثره فاصبروا حتى تملقوني رواه أحمد والبخاري) حديث ابن عمر في اسناده
عبد الله بن عمر بن حنضل بن عامر بن عمر بن الخطاب وفيه مقال وهو أخو عبيد الله بن
عمر العمري وحديث عمرو بن حريث سكت عنه أبو داود والمنذرى وحسن اسناده الحافظ
ولفظ ابن داود أزيدك أزيدك هرتين وحديث وائل بن حجر أخرجه أيضا أبو داود
والبيهقي وابن حبان والطبراني وحديث عروة بن الزبير لم أجده غير أحمد ولم أجده في باب

الاقضية وأما في الكل فلا تسوية لاختلاف حال الاكابر وأحاديث الباب تشهد لكل ذلك وقال ابن الاثير هو ما يخرج به
الرفقة عند المناهضة الى العدو وهو ان نفقتهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لأحدهم على الآخر فضل فزاده قيدا آخر وهو سفر
الغزو والمعروف انه خطأ الزاد في السفر مظنة وأشار الى ذلك البخاري حيث قال يأككل هذا بعضا وهذا بعضا وقال
القباسى هو طعام الصلح بين القبائل وهذا غير معروف فان ثبت فاعله أصله وذكر محمد بن عبد الملك التميمي ان أول من
أحدث التمدد حنين عهده ثم مضى مصغرا الرقابي قال وهو بعد لشبوتة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحسين لا مضية
له فان ثبت احق اوليته فيه في زمن مخصوص أو في فئة مخصوصة (والعروض) بضم العين جمع عرض بسكون الراءمة ابل

النقد وما يفتقها لجميع أصناف المال وما عدا النقد ويدخل فيه الطعام فهو من الخاص بعد العام ويدخل فيه الربويات ولكنه اغتفر في النقد بثبوت الدليل على جوازها واختلاف العلماء في صحة الشركة (عن - لمعة بن الاكوع رضى الله عنه قال خفت أزودة اليوم) أى في غزوة هو وزن كعند الطبراني (وأملقوا) أى افتتروا (قأنوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تحرايلهم فاذا لهم) في فخرها وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمة مستوية (فلاقيمهم عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (فاخبروه) بذلك ١٩٢ (فقال ما بقاؤكم بعد بليكم) اذا فخرتموها لان نوالى المشى قد يقضى الى الهلاك

الاقطاع من مجمع الزوائد مع انه يذكر كل حديث لا يخرج عن الامهات الست قوله من أرض الزبير الخ يمكن أن تكون هذه الأرض هي المذكورة في حديث ابن عمر المذكور بعده وفي البخاري في آخر كتاب الخس من حديث أسماء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير أرضا من أموال بني النضير وفي سنن أبي داود عن أسماء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير خلا قوله حضر فرسه بضم الحاء المهملة واسكان الضاد المجهمة وهو العدو وقوله وبعث معاوية أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله ليقطع لهم البحر من قال الخطابي يحتمل انه أراد الموات منها ليقطع كونه بالاحياء ويحتمل انه أراد العامر منها لئلا يكن في سقمة من الخس لانه كان ترك أرضها فلم يقسمها ونعقب بانهم افقت صلحا ونسبت على اهلها بالزينة فيحتمل ان يكون المراد انه اراد ان يخصهم بتناول جزية او به جزم اسمعيل القاضي ووجهه ابن بطال بان أرض الصلح لا تقسم فلا تلك قال في الفتح والذي يظهر لي انه صلى الله عليه وآله وسلم اراد ان يخص الانصار بما يحصل من البحر من أما النضير يوم عرض ذلك عليهم فهو الجزية لانهم كانوا صالحوا عليها واما بعد ذلك اذا وقعت الفتوح فخراج الأرض ايضا وقد وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في عدة اراض بعد فتحها وقبل فتحها منها باقطاعه فمما لا يرى بيت ابراهيم لما فكت في عهد عمر بن الخطاب ذلك لقيم واستقر في ايدي ذريته من ابنته ربيعة ويدهم كتاب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وابوعبيد في كتاب الاموال وغيرها ما قوله فلم يكن عنده ذلك يعني بسبب قلعة الفتوح واغرب ابن بطال فقال معناه انه لم يرد فعل ذلك لانه كان أقطع المهاجرين أرض بني النضير قوله اثره بفتح الهاء موزنة والمثناة على المشهور وراشار صلى الله عليه وآله وسلم بذلك الى ما وقع من استئثار المولى من قريش على الانصار بالاموال والتفضيل بالعطاء وغير ذلك فهو من اعلام تبوته وفيه ما كانت فيه الانصار من الاشارة على انفسهم كما وصفهم بذلك فقال يؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة واحديث الباب فيما ادبل على انه يجوز للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده من الائمة اقطاع الاراضى وتخصيص بعض دون بعض بذلك اذا كان فيه مصلحة وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الاقطاع غير احديث هذا الباب والباب الذي قبله منها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(فدخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما يتقاهم بعد ابلهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) نادى الناس فهم (ياأون بفضل أزوادهم فبسط لذلك نطح) بكسر النون وفتح الطاء ويجوز فتح النون وسكون الطاء (وجعلوه) أى فضل الأزواد (على النطح) فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا بركب (بتشديد الراء) أى على ما على النطح (ثم دعاهم باوعيتهم) جمع وعاء (فاحتق الناس) أى أخذوا حنية حنية وهى الاخذ بالكفين (حتى فرغوا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وأسلم أشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله) اشارة الى أن ظهور المعجزة مما يؤيد الرسالة وقد أخرجه في الجهاد وهو من أفراد (عن) أبى موسى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ان الاشعرين) نسبة الى الاشعر قبيلة من اليمن (اذا أوملوا في الغزو) أى فى أزوادهم

واصله من الرمل كلهم لصقوا بالرمل من القلة كما قيل ترب الرجل اذا افتقر كأنه لصق بالتراب قال قتلى أقطع مسكينا ذامتربة (أوقل طعام عيالهم بالمدينة فجعلوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم) فى اناء واحد بالسوية فهم منى وانما منهم) أى متصلون أو فعلوا فعلى في هذه المواساة وقال النووي معناه المبالغة في اتحاد طريقتهم واتفاقهم في طاعة الله تعالى وفيه منة عظيمة للاشعرين وفي الحديث استحباب خط الزاد سفر او حضرا وقول الحافظ ابن حجر فيه جواز هبة الجهول تعقبه العيني بأنه ليس في الحديث ما يدل له وليس فيه الامراساة بعضهم بعضا والاباحة وهذا لا يسمى هبة لان الهبة تملك المال والعقيد غير الاباحة وأيضا الهبة لا تكون الا بالايجاب والقبول ولا يذيقهم امن التبعض عند جهول العلماء ولا يجوز

فما يقسم الا بحوزة مقسومة قال الشوكاني في السبل الجرار الهبة هي أن يتكرم على غيره بنصيب من ماله عن طيبة نفس فاذا وقع هذا فهو الهبة الشرعية ولا يشترط في ذلك ايجاب ولا قبول ولا مجلس بل ان قبله الموهوب له ورضى بغيره اليه ولو بعد مدته ما كان الواجب باقيا على ذلك العزم فهذه هبة صحيحة وليس في الشرع ما يدل على النافذ مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ومن زعم أن في الشريعة ما يدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالبيان اه ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة والحديث أخرجه مسلم في الفضائل والسنن في السير وفي الحديث أيضا فضيلة الأئمة ١٩٣ والمواصلة كذا في الفتح (عن رافع بن

خديج رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنى الخليفة) زادهم لم من تهامة وهو يرد على النووي حيث قال تبعاً للقاضي انه المهرل الذي بقرب المدينة قال السفاقي وكان ذلك سنة ثمان من الهجرة في قضية حنين (فاصاب الناس جوع فاصابوا البلا وغنا) لا واحد له من لفظه بل واحد بغير (قال) رافع (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في آخريات القوم) بضم الهمزة للرفق بهم وحل المنقطع (فجبلوا وذبحوا) مما صابوه (ونصبوا القدور) بعد أن وضعوا اللحم فيها اللطبخ (فاصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لم بالقدر ان تكفأ (فاكثت) أي أمليت لفرغ ما فيها يقال كفأت الأمانه وأكفأته اذا ملته وانما أكثت لانهم ذبحوا الغنم قبل أن تقسم ولم يكن لهم ذلك قال النووي لانهم كانوا قد انتوا الى دار الاسلام والمحل الذي لا يجوز الاكل فيه من مال الغنمة المشتركة فان الاكل منها قبل القسمة انما

أقطع صخر بن أبي الهيلة الجبلي الاحمسي ما لبقي سليم لما هربوا عن الاسلام وتر كوا ذلك الماء ثم رده اليهم في قصة طويلة منذ كورة في سنن أبي داود ومنها ما أخرجه أبو داود عن سيرة بن معبد الجهني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نزل في موضع المسجد فحقت دومة فقام ثلثا ثم خرج الى بئره وان جهينة لحقوه بالرحبة فقال لهم من أهل ذي المروة فقالوا بئره فقام من جهينة فقال قد اقطعتم البقي رفاعا فاقسموها فقس من باع ومنهم من امسك فعمل ومنها عند أبي داود عن قيس بن عتبة بن جهمرة قالت قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقدم صاحبني يعني حريث بن حسان ورافد بكر بن وائل فبايعه على الاسلام عليه وعلى قومه ثم قال يا رسول الله اكتب بيننا وبين بني غيم بالدهناء أن لا يجاوزها اليها منهم ثم أحد الامم افرأو مجاور فقال اكتب له يا غلام بالدهناء فلما رأته قد أمر له بها شخص بي وهي وطني وداري فقلت يا رسول الله انه لم يسألك السوية من الارض اذ سألك انما هذه الدهناء عندك مقيد الجمل ومرعى الغنم ونساء بني غيم وابناؤها ورا ذلك فقال امسك يا غلام صدقت المسكينة المسلم أخو المسلم ليسعهما الماء والشجر ويتعاهوا وان على الفنان يعني الشيطان وأخرجه أيضا الترمذي مختصرا ومنها ما أخرجه البيهقي والطبراني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم المدينة أقطع الدور واقام ابن مسعود فبينما أقطع واستاده قوى

(باب الجلس في الطرقات المتبعة للبيع وغيره)

(عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اياكم والجلس في الطرقات فقالوا يا رسول الله ما لنا من مجالسنا يد نصعد فيها فقال اذا أبيت الا الجلوس فاعطوا الطريق حقه ما قالوا وما حق الطريق يا رسول الله قال غرض البصر وكف الاذى ورد السلام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر متفق عليه وعن الزبير بن العوام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لان يحمل أحدكم حبلأ فيحطط ثم يجي فيضعه في السوق فيبيعه ثم يستغني به فيمنعه على نفسه خير له من أن يسأل الناس اعطوه او منعه ورواه أحمد حديث الزبير أخرجه البخاري أيضا بصحوا هنا وقد اتفق الشيخان على مثل معناه من حديث أبي هريرة وقد تقدم في باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسئلة من ابواب

٢٥ نيل خا يباح في دار الحرب والمأمورية من الأراقة انما هو ان لا يرق عتوبة لهم واما اللحم فلم يتلقوه بل يحمل على انه جمع ورد الى المغنم ولا يظن بانه أناف مال الغنائم لانه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن اضعاء المال نعم في سنن أبي داود بسند جيد انه صلى الله عليه وآله وسلم كنا القدر بقوسه ثم جعل يزيل اللحم بالتراب ثم قال ان النبهة ليست باحل من الميتة او ان الميتة ليست باحل من النبهة شك هنا احذر وانه قد يجاب بانه لا يلزم من تركه اطلاقه لا مكان تداركه بالفسل ولكنه بعيد ويحتمل ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لانه ابلغ في الزجر ولوردها الى المغنم لم يكن فيه كبريز جوازا ما ينوب الواحد منهم من ذلك نريد سير فكان افسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بها وغلبة شهواتهم ابلغ في الزجر (ثم قسم) صلى الله عليه وآله وسلم (فعدل

عشرة) والـهـ و ابـ عشر (من الغنم يعير) اي سواها به وهو محمول على انه كان يصيب قيمته او مثله ولا يخالف هذا قاعدة الاضحية من اقامة بعيرة عام سبع شـ ياء لانه الغالب في قيمة الشياه والايل المعتدلة وهذا وضع الترجمة على ما لا يخفى (فتد) اي هرب وشرذ (منها يعير طـ) وقـ عـ ايهم) اي يحجزهم (وكر في القوم خيل يسيرة) اي قليلة (فهوى) اي مال وقصد (رجل منهم) اليه (سهم) اي فرما به (خبسة الله) اي بذلك السهم (تم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان لهـ هذه البهائم) اي الابل (أو ابد) جمع ابد بالمد وكسر الباء اي نوافرو وشوارد ١٩٤ (كأ و ابد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا) اي ارموه بالسهم كالصيد قال

رافع بن خديج (فقلت) يا رسول
 الله (ان اترجوا) ونخاف العدو
 غدا) والشك من الراوى والرجاء
 هنا - فى الخوف (ولست
 مدى) اى معنا كما فى نسخة
 والمضى بضم الميم وبالذال المهملة
 مقصورة منونة جمع مدينة سكن
 اى وان استمعنا لسيفوف فى
 الذبائح تكمل وتجزئ عندنا
 العا وعن المقاتلة بها (افنذ
 بالقصب) ولمسلم فخذ كى باللاط
 بكسر اللام وسكون الميم قطع
 القصب أو قشوره (قال) صلى
 الله عليه وآله وسلم (ما نهر
 الدم) اى صبه بكثرة وهو مشبه
 بجرى الماء فى النهر وروى بالزاي
 - كما فى القاضى عياض وهو غريب
 قال فى المصابيح وهذا تحريف
 فى النقل فان النامى قال فى
 المثارق ووقع الاصمبلى فى كتاب
 الصيدان ز بالزاي وليس بشئ
 والصواب ما نهره أنهر بلراء كما
 فى سائر المواضع فالقاضى انما
 حكى هذا عن الاصمبلى فى كتاب
 الصيد لان المدكان الذى نحن
 فيه وهو كتاب الشركة وكلام

الزكاة قوله اياكم وبالجلوس بالنصب على التحذير قوله ما نلتان من مجالسنا فيه دأبنا على
أن التحذير للارشاد لا للوجوب اذ لو كان للوجوب لم يراجعوه كما قال القاضي عياض وفيه
تمسك لمن يقول ان سدد الذرائع بطريق الاولى لا على الحتم لانه منى وأولاً عن الجلوس
في الامادة فلما قالوا ما نلتان من مجالسنا فيه المقاصد الاصلية للمنع فعرف ان النهي
الاول للارشاد الى الاصلح ويؤخذ منه ان دفع المائدة أولى من جلب المصلحة لديه أولاً
الى ترك الجلوس مع ما فيه من الاجرام عمل بحق الطريق وذلك ان الاحتياط في طلب
السلامة أكد من الطمع في الزيادة قال الحافظ ويحتمل انهم رجعوا وقوع الفسخ بتحقيقها
لما شكوا من شدة الحاجة الى ذلك يعني فلا يكون قواهم المذكور دليلاً على ان التحذير
الذي في قوة الامر للارشاد قال ابو يونس ان في مرسل يحيى بن زهير عن القوم انهم اعز به
قوله اذا ايتم الا المجلس في رواية للبخاري فاذا اتيت الى المجلس قوله غص البصر الخ زاد
ابوداود في حديث ابي هريرة وارشاد السبل وتشبهت العاطس اذا جرد زاد الطبراني من
حديث عروا غانة الملهوف وزاد ابن ابراهيم من حديث ابن عباس واعينوا على الجولة وزاد
الطبراني من حديث سهل بن حنيف وذكر الله كثيره وازاد الطبراني في ايضا من حديث
وحشي بن حرب واهدوا الاعيان واعينوا المظلوم وجاء في حديث أبي طلحة من الزيادة
وحسن الكلام وقد نظم الحافظ هذه الآداب فقال

جمعت آداب من رام الجوس على الطريق من قول خير اطلق انسا
 أفس السلام وأحسن في الكلام وشملت عاطيا وسلاما ردا حسنا
 في الجمل عاون ومطلوما آمن واغت * لهفان واهد سبلا واهد حيرانا
 بالعرف مروانه عن نكر وكف آذى * وغض طرفا وأكثرت كرمولانا

والعلة في التحذير من الجلوس على الطرق ما فيه من التعرض للفتنة بالنظر الى من يحرم النظر اليه وللعقوق لله وللمسلمين التي لا تلزم غير المأس في ذلك المحل وقد اشار في حديث الباب بغض النظر الى السلامة من التعرض للفتنة بمن يعرض النساء وغيرهن وبكف الاذى الى السلامة من الاحتكاك والفتنة وبرد السلام الى اكرام المأربا والمأربا المعروف والنهي عن المنكر الى استعمال جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع وعلى هذا الخط بقية الاكاد التي اشرنا اليها واسكل منها شاهد صحيح او حسن وقد استوفى ذلك الحافظ

الزكشي ظاهر في روايته في هذا المثل الخاص وهو تحريف بلا شك اه (وذكر اسم الله عليه فكلوه) هذا غلط في
من اشترط التسمية عند الذبح وهم المالكية والحنفية فانه عاق الاذن في الاكل بمجموع امرين والمعلق على شيتين يغني باتفاء
أ- لهما وأجاب الشافعية بأن هـ ذاععارض بحديث عائشة رضي الله عنها ان قومها قالوا ان قوميا باوتوا باللعن لا ندري اذكروا
اسم الله عليه أم لا فقال - هموا انتم وكوافه ومحمول على الاستصحاب قال الشوكاني في السيل الجرار ولا يخفى ان الاحاديث
الاصححة ذات على ترتيب يجوز الاكل على انتم ارا الدم وذكر اسم الله تعالى عليه فان ذلك يفيء ان التسمية شرط لا لتحل الذبيحة
بيد من اولئك قد ورد ما يدل على انه اذا التبس على الاكل هل ذكر اسم الله على الذبيحة أم لا فانه يسمى عليه اويا كل كما في البضاري

من حديث عائشة رضي الله عنها ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما ياتوننا بالعلم لاندري اذكروا اسم الله عليه أم لا فقال هو عليه
انتم وكلوا قالت وكانوا حديث عهد بالكفر فهدايل دلالة بينة على انه اذا التبس على الاكل هل وقعت التسمية من المذايح
أم لا أنه يكتب بالتسمية منه عند الاكل فالجواب ان التسمية فرض على المذايح واعادتها عند الاكل فرض على المتردد وليس
في الادلة ما يدل على ان التسمية سنة فقط كما قاله جماعة اه والضمير في كونه يعود على المذكي المفهوم من الكلام لان انما
الا لة لدم يدل على ثبوت امر ردمه ضرورة وهو المذكي ولكن لا بد من رابط ١٩٥ يعود على ما من الجملة أو لا يسهل ان يدور

هو مذكوف ملايس اى فكلوا
مذبوحه أو يوقه در ذلك مضافا
الى ما ولاكنه حذف فالتقدير

مذبوح ما انهم رادهم وذكر انهم
الله عليه فكلوه (ليس السن

والظفر) قال الزركشي والبرماوى

والكرمانى والعينى ليس هنا

للاستقناء يعنى الا وما بعد نصب

على الاستثناء قال فى المصاييح

والصحيح انما ناهضة وان اسمها

ضمير راجع للمض المفهوم عما

تقدم واستتماره واجب فلا يلزم اى

اللفظ الا المنصوب (وسا حد ثكم

عن ذلك) أى ما بين لكم علمه

وحكمته اتفقوا فى الدين (اما

السن فعظم) لا يقطع غا بارانما

يجرح ويبدى تفرق النفس من

غيرتين الذكاة وهـ ذابيل على

أن النسي عن الذكاة بالعظم كان

متقدما فاحال به ذاك القول على

معلوم قد سبق قال ابن الصلاح

ولم أجده بعد البحث أحد اذ كرك ذلك

بعـ فى يعقل قال وكأنه عندهم

تعبدى وكذا نقل عن الشيخ عز

الدين بن عبيد السلام انه قال

لشرع علل تعبدها كما أن له

أحكاما تعبدها اى وهذا من اوقال النوروى المعنى لا تذبحوا بالعظام لانها تنجس بالدم وقد نهيتم عن نجس العظام فى الاستنباه
لكونهم اذا اخوانكم من الجن اه قال فى جمع العدة وهو ظاهر قلت وتقويض الاله الى الشارع أولى وأحوط (واما الظفر

قدى الحبشة) ولا يجوز ان يشبه بهم ولا يشبههم لانهم كفار وهم يدمون المذبح باظفارهم حتى ترحق النفس خنقا وتعذبا
ويجلبونها محل الذكاة لذلك ضرب المتل وبهم أل فى الظفر للنجس فذلك وصفها بالجمع ونظيره قواهم أهللك الناس الدرهم البيض

والدينار الصفر قال النوروى ويدخل فيه ظفر الادمى وغيره متصل ومنه صلاطها أو نجسها وكذا السن وجوزة أبو حنيفة
وصاحباه بالمنقصلين اه والحديث حجة عليهم لانه ليس فيه ذلك التفصيل ولا يخصص لعمومه من النص والحديث أخرجه أيضا

فى الفتح فى كتاب الاستئذان وحديث الزبير قد سبق شرح ما اشغل عليه فى كتاب الزكاة
وذكره المصنف ههنا لقوله فيه فيضه فى السوق فيبذره فان فيه دليلا على جواز
الجلوس فى السوق للبيع ولا يخلو نأب الاسواق من كثرة الطرق فيه

• (باب من وجد دابة قد سبها أهلها رغبة عنها) •

(عن عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الحيرى عن الشعبي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال من وجد دابة فاجز عنها أهلها ان يعاقبها فسيبها فاحذرها فاحياها فهي له قال

عبيد الله فقالت له من هذا فقال عن غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

رواه ابوداود والدارقطنى وعن الشعبي يروى الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

قال من ترك دابة فله ملك فاحياها رجل فهي لمن احياها رواه ابوداود) الحديث الاول فى

استداه عبيد الله بن حميد وقد وثق وحكى ابن أبى حاتم عن يحيى بن معين انه مثل عنه فقال

لا عرفه يعنى لا عرف تحقيق امره واما جهالة العصاة الذين أنهمهم الشعبي فغير قادمة

فى الحديث لان مجهولهم مقبول على ما هو الحق وقد حقه بذلك فى رسالة مستقلة

والشعبى قد اتى جماعة من الصحابة على الذبى انه مع من ثمانية وأربعين من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحكى منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي انه قال

أدركت خمسة مائة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولون على وطلمة

والزبير فى الجنة والحديث الثانى مع ارساله فيه عبيد الله بن حميد المذكور قوله فسيبوها

وكذلك قوله من ترك دابة يؤخذ من الاطلاق انه يجوز مالك الدابة التسيب فى الصحراء

اذ اجز عن القيام بها وقد ذهبت المعتز والشافعى واصحابه الى انه يجب على مالك الدابة

أن يعاقبها او يبيدها او يسيبها فى مرة فان قرأ جبر وقال ابو حنيفة واصحابه بل يؤمر

استصلاحا لاحقا كالشجر واجيب بان ذات الروح تفارق الشجر والاولى اذا كانت

الدابة مما يؤكل لحمه أن يذبحها اما انكها او يطعمها المحتاجين قال ابن رسلان واما الدابة

التي تجزى عن الاستعمال لزم ونحوه فلا يجوز اصحابا تسيبها بل يجب عليه نفقتها

قوله فاحياها يعنى بسقيها وعاقبها وخدمتها وهو من باب المجاز كقوله تعالى ومن أحياها

فكأنها أحيا الناس جميعا قوله فهي له اخذ بظاهره أحمدا والليث والحسن واسحق

فقالوا من ترك دابة فله ملك فاحذرها انسان فاطمها وادعها وخدمها الى ان قويت على

في الجهاد والذبايح ومسئلم في الاضاحي وأبو داود في الذبايح والترمذي في الصيد والاضاحي وابن ماجه في الاضاحي والذبايح
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال من أعتق شقيصا (بفتح الشين أي نصيبا ورثنا ومنه
 من ملوكه) أي من عبد مشرك بينه وبين آخر قبله كان أو كثيرا ذكر كان أو أنثى (فعليه خلاصه في ماله) أي فعليه أداء قيمة
 الباقي من ماله ليخلص من الرق (فإن لم يكن له مال قوم المملوك) أي كاه (قيمة عدل) أي استواءه لزيادة قيمه أو لانه نقص (ثم
 استسعى) على البناء للمعتول أي (أزيم العبد ١٩٦) الاكتساب لقيمة نصيب الشريك ليهلك بقيمة رقبتهم من الرق (غير مشقوق)

أي مشدد (عليه) في الاكتساب
 اذا جهز ولم يذكر بعض الرواة
 السعاية فقيس لعل هي مدرجة في
 الحديث من قول قتادة ليست
 من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
 وبذلك صرح النسائي وغيره
 والقول بالسعاية مذهب أبي
 حنيفة وخالفه صاحباه والجمهور
 ومطابقة الحديث للترجمة لا تخفى
 وهي تقويم الاشياء بين الشركاء
 بقيمة عدل وقد أخرجه أيضا في
 العتق وكذا مسلم فيه وفي النذور
 وأبو داود فيه والترمذي في
 الاحكام والنسائي في العتق وابن
 ماجه في الاحكام قال ابن بطال
 لا خلاف بين العلماء ان قسمه
 العروض وسائر الامتعة بعد
 التقويم جائز وانما اختلفوا في
 قسمتها بغير تقويم فاجازه الاكثر
 على سبيل التراضي ومنعه
 الشافعي وحجته حديث ابن عمر
 فيمن اعتق بعض عبده فهو نص
 في الرقيق والحق الباقي به (عن
 النعمان بن بشير رضي الله عنهما
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه) قال مثل القائم على

المشي والحل وعلى الركوب ملكها الا أن يكون مال كها تركها الارغبة عنها بل يرجع
 اليها أو ضلت عنه والى مثل ذلك ذهبت الهادوية وقال مالك هي مال كها الاول وبغير
 ما أنفق عليها الاخذ وقال الشافعي وغيره ان ملك صاحبها يلزم عنها بالجور وسبيلها اسبيل
 اللقطة فاذا جازم اوجب على واجدها ردها عليه ولا يضمن ما أنفق عليها الا أنه لم يأذن
 فيه قوله عا كنه بضم الميم وفتح اللام اسم لما كان الاهلال وهي قراة الجهور في قوله تعالى
 ما من دنا مهلك أهله وقرأ أحفص بفتح الميم وكسر اللام

(كتاب الغصب وضمائفات)

(باب النهي عن جده وهزله)

(عن السائب بن يزيد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يأخذ
 أحدكم متاع أخيه جادا ولا لعبا وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه ورواه أحمد
 وأبو داود والترمذي وعن أنس ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل مال امرئ
 مسلم الا بطيب نفسه رواء الدارقطني وعموم حجة في اساحة الغصب يبنى عليها والعين
 تتغير صفتها انما لا تخلل وعن عبد الرحمن بن أبي ايلي قال حدثنا أصحاب النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم انهم كانوا يسبون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمما رجع منهم فانطلق
 بعضهم الى حبل معه فاخذهم ففزع فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لمسلم أن
 يروعه مسلما رواء أبو داود) حديث السائب حسنه الترمذي وقال غريب لا نعرفه الا
 من حديث ابن أبي ذئب اه وقد سكت عنه أبو داود والترمذي وأخرجه أيضا البيهقي
 وقال اسناده حسن وحديث أنس في اسناده الحرث بن محمد القهري وهو مجعول وله
 طريق أخرى عند الدارقطني أيضا عن حميد بن أنس وفي اسناده داود بن الزبرقان وهو
 متروك ورواه أحمد والدارقطني من حديث أبي حرة الراشدي عن عمه وفي اسناده علي بن
 زيد بن جدهان وفيه ضعف وأخرجه الحالك من حديث ابن عباس من طريق عكرمة
 وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس أيضا من طريق مقسم وفي اسناده العزمي
 وهو ضعيف ورواه البيهقي وابن حبان والحالك في صحيحهما من حديث أبي حميد
 الساعدي بالفظ لا يحل لامرئ أن يأخذ من أخيه بغير طيب نفس منه قال البيهقي

حدود الله) الآخر بالمعروف والناهي عن المنكر (والواقع فيها) أي في الحدود النازلة للمعروف والمترتب وحديث
 للمنكر (كمنل قوم استهموا) أي اقترعوا من القرعة (على سقينة) مشتركة بينهم بالاجارة أو الملك تنازعوا في المقام به اعلوا أو
 سقلا (فأصاب بعضهم بالقرعة) (أعلاها وبعضهم أسفلها) أي الذين في أسفلها اذا استقوا من الماء وما على من فوقهم
 وفي الشهادات فكان الذي في أسفلها يمرر بالماء على الذين في أعلاها فتأذوا به (فقالوا لوانا نخرقنا في نصيبنا خرقا لم نؤذ) أي
 لم نضر (من فوقنا) وفي الشهادات فاخذنا فاسأله ل ينقرأ أسفل السقينة فاقوه فقالوا مالك قال تأذيتني ولا بد لي من الماء فان
 يتركوه وما أرادوا) من الخرق في نصيبهم (هالكوا جميعا) أهمل الهاء والسفل لانه من لازم خرق السقينة غرقها واهلها (وان

أخذوا على أيديهم) منهم من الخرق (نجوا) أي اتخذون (ونجوا جميعا) أي جميع من في السفينة وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه والهلاك العاصي بالعصية والساکت بالرضايم أو مطابقة الحديث للترجمة غير خفية وهي هل يقرع في القسمة والاستهام فيه أي في أخذ المهر وهو النصيب أو القسمة بمعنى القسم والقسم اسم من أسماء الأقسام وفيه وجوب الصبر على أذى الجار إذا خشي وقوع ما هو أشد ضررا وأنه ليس لأصاحب السفن أن يحدث على صاحبه العلو ما يضر به وأنه ما أحدث عليه ضرر الزمه إصلاحه وإن لأصاحب العلو ١٩٧ منه من الضرر وفيه جواز قسمة العقار

المتفاوت بالقرعة قال ابن بطال والعلماء متفقون على القول بالقرعة إلا الكوفيين فأنهم قالوا لا معنى لها لأنها أشبه الأزام التي نهى الله عنها والجواب أن الذي نهى عن الأزام هو الذي أجاز وقرر القرعة فلا معنى لأنكارها إنما على قياس يصادم النص الصحيح المصريح فهو فاسد الاعتبار في مقابلة الدلائل الواضحة الذي ليس به خفاء وقد أخرج الترمذي هذا الحديث في الفتن

وحديث أبي حميد أصح ما في الباب وحديث ابن أبي ليلى سكت عنه أبو داود والمنذرى واسناده لا بأس به قوله منافع أخيه المتاع على ما في القاموس المنفعة والسلمة وما تمتعت به من الخواص الجع امتعة قوله ولا لاعتيا فيه دليل على عدم جواز أخذ متاع الإنسان على جهة المزح والهزل قوله لا يحمل مال امرئ مسلم الخ هذا امر مصرح به في القرآن الكريم قال الله تعالى ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تذاكر من أكل مال مسلم بغير طيبة نفسه أكل له بالباطل ومصرح به في عدة أحاديث منها حديث أنما أموالكم ودمائكم عليكم حرام وقد تقدم ومجمع عليه عند كافة المسلمين ومتوافق على معناه العقل والشرع وقد خص هذا العموم بأشياء منها أخذ الزكاة كرها والشفعة وأطعام المظفر والقريب المعسر والزوجة وقضاء الدين وكثير من الحقوق المالية قوله لا يحمل مسلم أن يروى مسانفيه دليل على أنه لا يجوز تزويج المسلم ولو بما صورته صورة المزح

• (باب اثبات غصب العقار) •

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ظلم شيئا من الأرض طوقه الله من سبع أرضين متفق عليه * وعن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أخذ شيئا من الأرض ظلما فانه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين متفق عليه * وفي لفظ لأحمد من سرق * وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع شيئا من الأرض بغير حقه طوقه الله يوم القيامة من سبع أرضين رواه أحمد * وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أخذ من الأرض شيئا بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين رواه أحمد والبخاري) حديث أبي هريرة هو في صحيح مسلم وفي الباب عن يعلى بن مرة عند ابن حبان في صحيحه وابن أبي شيبة في مسنده وأبي يعلى وعن المسور بن مخرمة عند الهيثمي في تاريخه الضعفاء وعن شداد بن أوس عند الطبراني في الكبير وعن سعد بن أبي وقاص عند الترمذي وعن أبي مالك الأشعري عند ابن أبي شيبة بإسناد حسن وعن الحكم بن الحرث السلي عند الطبراني وأبي يعلى وعن أبي شريح الخزامي عند الطبراني أيضا وعن ابن مسعود عنده أيضا وأحمد وعن ابن عباس عند الطبراني أيضا قوله من ظلم شيئا في رواية للبخاري قيدش به بكسر القاف وسكون

وقال حسن صحيح (عن عبد الله بن هشام رضى الله عنه وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قبل موته بست سنين فيما ذكره ابن مسنده (ودخلت به أمه زينة بنت جندب العنابية إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في النخ (فقال يا رسول الله بايعه فقال هو صغير فسخ رأسه ودعاه) بالبركة (وكان يخرج إلى السوق فيشتري الطعام فيلقاه ابن عمر وابن الزبير) رضى الله عنهم (فدعاه) (أي لابن هشام) (أشركا) أي اجعلنا شريكين لك في الطعام الذي اشتريته (فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد دعاه بالبركة فيشرکہم) في ذلك (فرعيا أصاب) أي من الریح (الراحلة تكاهي) أي يتقاهما (فبعث بهما إلى المنزل) والراحلة محقة ل أن يراد بها المحمول من الطعام وإن يراد بها الحامل والاولى لأن سياق الكلام وارد في الطعام وقد ذهب الظهري إلى الجموع حيث قال يعني رجلا يجدها في متاع على ظهرها فيشتري من الریح ببركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقة الحديث للترجمة في قوله اشركا لكونه ما طلب منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه فاجاب ما إلى ذلك وهسم من العصابة ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة والجمهور على صحة الشركة في كل ما يتملك ومن المالكة تبكره الشركة في الطعام والراجح عندهم الجواز كذا في الفتح (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن) •

في الحضر والرهن لغة الثبوت ومنه الحالة الرهنية أي الثابتة وقال الامام الاحتشاش ومنه كل نفس لما كسبت رهينة وشراجه مل عين مقولة وثيقة بدني يستوفي منها عند مذكرواته وبطاق أيضا على العين المرهونة تسمية للمفعول باسم المصدر قاله القسطلاني فأما الرهن بفتحين فالجمع ويجمع أيضا على رهنان ككتب وكتاب وقيد الحضر لا إشارة إلى ان التقييد بالسفر في الآية الكريمة خرج للغالب فلا مفهوم له دلالة الحديث على مشروعيته في الحضر وهو قول الجمهور واحتجوا لمن حيث المعنى بان الرهن شرع بوثيقة ١٩٨ على الدين لقوله تعالى فان آمن بعضكم بعضا فانه يشير إلى ان المراد بالرهن

الاستيثاق وانما قيد بالسفر لانه مظنة فقد الكتاب فخرجه تخرج الغالب وخالف في ذلك مجاهد والفضال فيما نقله الطبري فقه الا لا يشرع الا في السفر وحديث لا يوجد الكتاب وبه قال داود وأهل الظاهر وقال ابن حزم ان شرط المرتين الرهن في الحضر لم يكن لذلك وان تبرع به لراهن جزو حديث ارتهان النبي صلى الله عليه وآله وسلم درعه عند اليهودي على ذلك وحديث رهن النبي صلى الله عليه وآله وسلم درعه بالمدينة عند يهودي يرد على من اعترض بأنه ليس في الآية والحديث تعرض للرهن في الحضر (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وبه) الظاهر **يركب** أي الظاهر المرهون (بنفقته) أي يركب ويتفق عليه (اذا كان مرهونا وابن الدر) أي ذات الضرع (يشرب بنفقته اذا كان مرهونا) أي يركب الرهن ويشرب الأسبب لان له وقبها أو المراد المرتين وهذا

التحتمية أي قدر شرب وكأنه ذكر الشبر إشارة إلى استواء القليل والكثير في الوعيد كذا في الفتح قوله بطوقه بضم أوله إلى البناء للعجول قوله من سبع أرضين بفتح الراء ويجوز اسكانها قال الخطابي له وجهان أحدهما ان معناه انه يكافئ نقل ما ظم منها في القيامة إلى المشرق ويكون كاطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة الثاني ان معناه انه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين أي فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه اه ويؤيد الوجه الثاني حديث ابن عمر المذكور وقيل معناه كالاول لكن بعد أن ينقل جميعه بجميع كله في عنقه طوقا ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر وشو ذلك ويؤيد حديث يعلى بن مرة المشار اليه سابقا بالفاظ أيعارجل ظم شبرا من الارض كافة الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضي بين الناس وحديث الحكم السلمي المشار اليه أيضا قال الحافظ واسناده حسن والله من أخذ من طريق المسابين شبرا جاء يوم القيامة يحمل من سبع أرضين قال في الفتح ويحتمل أن يكون المراد بقوله بطوقه يكافئ أن يحفر له طوقا ولا يستطيع ذلك فيعذب به كما جاء في حق من كذب في مناه كذب ان بعه قد شيرة ويحتمل أن يكون التطويق تطويق الانم والمراد به ان الظلم المذكور لا زل في عنقه لزوم الانم ومنه قوله تعالى الرضا طائر في عنقه ويحتمل أن تنوع هذه الصفات لصاحب هذه المعصية وتنقسم بين من تلبس بها فيكون بعضهم معذبا ببعض وبعضهم بالبعض الآخر بحسب قوة المفسدة وضعفها هذا جعله ما ذكر من الوجوه في تفسير الحديث قوله من اقتطع فيه استعارته شبهة من أخذ ذلك غيره ووصله إلى ملك نفسه من اقتطع قطعة من شيء يجري فيه القطع الحقيقي وأحاديث الباب تدل على تغليظ عقوبة الظلم والغصب وان ذلك من الكفار وتدل على أن تخوم الارض تلك فيكون للمالك منع من رام أن يحفر تحتها حقيقة قال في الفتح ان الحديث يدل على ان من ملك أرضا ملك أسفلها إلى منتهى الارض ولان يمنع من حفر تحتها سريا أو بغير رضاء وان من ملك ظاهر الارض ملك باطنها بما فيه من حجارة وأبنية ومعادن وغير ذلك وان له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضرب عن بجاوره وفيه ان الارضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض لانها الوقت لا كتنفي في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانصافها عما تحتها أشار إلى ذلك الداودي وفيه أن الارضين السبع اطباق كالسموات وهو ظاهر

الاشهر قول أحمد وأحج له في المعنى بان نفقة الحيوان واجبة لمرتبه فيه حق وقد أمكنه استيفاء حق من غيره قوله الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه بخلاف ذلك كما يجوز للمرأة أخذ موزنها من مال زوجها عند امتناعه بغير إذن والنيابة عنه في الانتفاع بغيره أو قد قيل ان فاعل الركوب والشرب لم يتعين فيكون الحديث مجملا واجب بأنه لا اجمال بل المراد المرتين بقرينة الانتفاع الراهن بالعين المرهونة لاجل كونه مال الكا والمراد هنا الانتفاع في مقابلة النفقة وذلك يمتص بالمرتبه كما وقع التصريح بذلك في الرواية الاخرى قال في الفتح وفي الحديث حجة ان قال يجوز لمرتبه من الرهن الانتفاع بالركوب والطالب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيره الم مفهوم الحديث وأما دعوى الاجمال منه فقد دل منطوقه على إباحة

الانتفاع في مقابل الاتفاق وهذا يختص بالمرتهن لان الحديث وان كان محملا لكن يختص بالمرتهن لان انتفاع الراهن بالمرهون
 ان يكون مالا كرقبته لا ان يكون منقضا عليه وذهب الجمهور الى ان المرتهن لا ينتفع من المرهون بشئ وتأولوا الحديث ان يكونه ورد
 على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجوز في غير المالك ان يركب ويشرب بغير اذنه والثاني تضمنه ذلك بالنفقة قال ابن
 عبد البر هذا عند جمهور الفقهاء ترد أمول جمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ويدل على نسخه حديث ابن عمر في أبواب
 المظالم لا تحب ماشية امرئ بغير اذنه اه قال في المنيل ويجاب عن ١٩٩ دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للاصول

بان السخنة الصحيحة من جملة
 الاصول فلا ترد الا بحارص
 أرجح منها بعد تعذر الجمع وعن
 حديث ابن عمر بانه عام وحديث
 الباب خاص فيبقى العام على
 الخاص وانسخ لا يثبت الا
 بدليل يقتضي تأخر النسخ على
 وجهه يتعذر معه الجمع لا بمجرد
 الاحتقال مع الامكان اه وقال
 في السبيل وقد ورد اذا كانت
 الدابة مرهونة نهى عن المرتهن
 علقها ولبن الدار يشرب وعلى
 الذي يشرب نفقته فكانت هذه
 الرواية معينة للمراد بالحديث
 وهو ان الفوائد للمرتهن والمؤمن
 عليه ومما يؤيد هذا انه لا معنى
 لكون الراهن يركب ويشرب في
 مقابل النفقة فان الرهن ملكه
 فلا ينفق على ملكه بعوض ولا
 يعارض هذا حديث أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال لا يفتق الرهن من صاحبه
 الذي رهنه له غنمه وعمله غرمه
 أخرجه الشافعي والدارقطني
 وحسن اسناده والحاكم والبيهقي
 وابن حبان في صحيحه وله طرق
 ولكن محمل النسخة منه قوله له غنمة

قوله تعالى ومن الارض مثلهن خـ الا فان قال ان المراد بقوله سبع ارضين سبعة اقاليم
 لانه لو كان كذلك لم يمازق الغاصب شـ برامن اقليم آخر قاله ابن التين وهو الذي قبله مبني
 على ان العقوبة متعلقة بما كان سببها والافق قطع النظر عن ذلك لا يلزم بين ما ذكرناه
 وعن الاشعث بن قيس ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما الى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم في ارض باليمن فقال الحضرمي يا رسول الله ارضي اغتصبها هذا أبو
 فقال الكندي يا رسول الله ارضي ورثتها من أبي فقال الحضرمي يا رسول الله استخافه
 أنه ما به لم انم ارضي وارض والذي اغتصبها أبو فتمت الكندي لليمن فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يقطع عبدا أو رجلا بعينه مالا الا ان الله يوم يلقاه وهو
 أجدهم فقال الكندي هي ارضه وارض والده رواد احمد الحديث رواد ايضا الطبراني في
 الاوسط وفي اسناده محمد بن سلام المسيحي له غرائب وبقية رجاله رجال الصحيح ولا شعث
 أيضا حديث آخر أخرجه الطبراني في الكبير والوسط واسناده ضعيف وقصة الحضرمي
 والكندي سباني ذكرها في باب استلاف المنكر من كتاب الاقضية من حديث وائل بن
 حجر عنه مسلم في صحيحه والترمذي وصححه بنحو ما هنا اهـ له يأتي الكلام عليه هناك
 ان شاء الله قال في التلخيص والحضرمي هو وائل بن حجر والكندي هو امرؤ القيس بن
 عابس واسمه ربيعة اه وفيه نظر فانه سباني عن وائل بن حجر في كتاب الاقضية باللفظ جاء
 رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخ وهذا يشهد بان
 الحضرمي غـ يرواه وائل أيضا قال في البدرا المنبر اسم الحضرمي ربيعة بن عبدان وكذا جاء
 مسينا في احاديث رواتي صحيح مسلم وعبدان بكسر الميم له وبعد هام وحدة والحديث فيه
 دليل على انهما اطلبت بين العلم وجبت وعلى انه يستحب للقاضي أن يعظ من رام الحلف
 قوله انه لا يقطع عبدا الخ انظر الصحيحين من حديث الاشعث من حلف على يمين يقطع
 به امال امرئ مسلم هو فيها فاجرائي الله وهو عليه غضبان وسباني في كتاب الاقضية

• (باب ثلاث ذرع الغاصب بنفقة وقلم غرمه) •

(عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من زرع في ارض قوم بغير
 اذنهم فليس له من الزرع شئ وله نفقته رواد التمسة الا الشافعي وقال البخاري هو حديث

وعليه غرمه وقد اختلف في رفع هذه الزيادة ووقفها وصرح ابن وهب راوى هذه الزيادة بانهم من قول سعيد بن المسيب وهكذا
 صرح أبو داود في المراسيل انه من كلام سعيد قال رجوع الى الحديث الاول مع صحته هو المعتبر فيكون القوائد المخصوص
 عليها في الحديث للمرتهن ويلحق غـ يرهامن القوائد بهم بالقيام لعدم القارق والكسب من جملهم فلا وجه للفرق بينه وبينها
 فتكون كلها للمرتهن والمؤمن عليه من نفقة وغيرهما متدة واليه ساجدة المرتهن اه وقال الشافعي يشبه أن يكون المراد من
 رهن ذات در ظهر لا يمنع الراهن من دره اظهره رهنه في محبوبة ومركوبه كما كانت قبل الرهن اه فيبوز للراهن انتفاع
 لا ينقص المرهون كركوبه وكفى واستخدم وليس وانزاعه فيل لا ينقصه وقال الحنفية ومالك واجد في رواية عنه ليس للراهن

ذلك لانه ينال حكم الرهن وهو الحبس الدائم واحتج الطحاوي في شرح الايمان بان هذا الحديث يحمل لم يبين فيه من الذي يشرب اللبن ويركب فن أين جازاهم أن يجعلوه لراهن دون أن يجعلوه للمرتهن إلا أن يقارنه دليل من كتاب أو سنة أو إجماع قال ومع ذلك فقد روى هشيم هذا الحديث بلفظ إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها وعن الذي يشرب وعلى الذي يشرب نفقة ويركب فدل هذا الحديث أن المنة في الركوب وبشرب اللبن في الحديث الأول هو المرتهن لا الراهن فجعل ذلك له وجعلت النفقة عليه بدلا عما يتعوض منه مما ذكرنا ٢٠٠ وكان هذا عندنا في الوقت الذي كان الربا مباحا فلما حرم الربا حرمت أشكاله

حسن وعن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحيأ أرضا فهي له وليس امرئ ظالم حتى قال ولقد أخبرني الذي حدثني هذا الحديث أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غرس أحدهما نخلا في أرض الآخر ف قضى صاحب

الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها قال فلفه درأيتها وإنه المضرب أصولها بالقوس وإنه النخل غم رواء أبو داود والدارقطني حديث رافع ضعفه الخطابي ونقل عن البخاري تضعيفه وهو خلاف ما نقله الترمذي عن البخاري من تحسينه وضعفه أيضا البيهقي وهو من طريق عطاء بن أبي رباح عن رافع قال أبو زرعة لم يسمع عطاء من رافع وكان موسى بن هرون يضعف هذا الحديث ويقول لم يروه غير شريك ولا رواه عن عطاء غير أبي إسحق ولكن قد تابعه قيس بن الربيع وهو سني الحافظ وقد أخرج هذا الحديث أيضا البيهقي والطبراني وابن أبي شيبة والطحاوي وابن ماجه وأبو يعلى وحكى ابن المنذر عن أحمد بن حنبل أنه قال إن أبا إسحق زاد في هذا الحديث زرع بغير إذنهم وليس غيره يذكر هذا الخبر وحديث عروة سكنت عنه أبو داود والمنذري وحسن الحافظ في بلوغ المرام إسناده وفي رواية لابي داود فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأكثرتني أنه أبو سعيد الخدري فأنارت الرجل يضرب في أصول النخل وأول حديث عروة هذا قد تقدم في أول كتاب الأحياء من حديث سعيد بن زيد وأخرج أبو داود من حديث جعفر بن محمد بن علي عن أبيه الباقر عن سمرة بن جندب أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار قال ومع الرجل أهله قال وكان سمرة يدخل إلى نخله فينادي به الرجل ويشق عليه فطلب إليه أن يناقله فأبى فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك فطلب إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبعه فأبى فطلب إليه أن يناقله فأبى قال فبلى ولأن كذا وكذا امرأ رغبة فيه فأبى فقال أنت مضارفة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أنصاري أذهب فاقام نخله وفي سماع الباقر من سمرة بن جندب أنظر فقد نقل من مولده ووفاته سمرة ما يتعذر منه سماعة قوله ليس له من الزرع شيء فيه دليل على أن من غصب أرضا وزرعها كان الزرع للمالك للأرض وللغاصب ما غرمه في الزرع يسلم له مالك الأرض قال الترمذي والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وأبو إسحق قال ابن رسلان وقد استدل به كما قال الترمذي أحمد على أن من زرع بذرا في أرض غيره واسترجعها صاحبها فلا يخلو ما أن يسترجعها مالكها

وردت الأشياء المأخوذة إلى أيدى الناس ويقتلها وحرم بيع اللبن في الضرع فدخل في ذلك النهي عن النفقة التي يملكها المنفق لبنا في الضرع وتلك النفقة غير موقوف على حق دارها واللبن أيضا كذلك فارتفع بنسخ الربا أن تجب النفقة على المرتهن بالمنافع التي تجب له عوضا منها وبالنسبة الذي يحتل به ويشربه وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالأحتمال والشارح في هذا متعذر والجمع بين الأحاديث يمكن وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم أن اسمعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وإنه من تخليطه وتعقب بأن أحمد رواها في مسنده عن هشيم وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أيوب عن هشيم وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور إلى حله على ما إذا امتنع الراهن من الانتفاع بالمرهون قيباح يفتقد للمرتهن الانتفاع على الحيوان حفظ الحياة ولا بقاء

المالية فيه وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالركوب أو بشرب اللبن بشرط أن لا يريد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه وهي من جملة مسئلة الظفر وقيل إن الحكمة في المدول عن اللبن إلى الدابة إشارة إلى أن المرتهن إذا حلب جازله لأن الدابة ينتج من اللبن بخلاف ما إذا كان اللبن في أناملها ورهنه فإنه لا يجوز له المرتهن أن يأخذ منه شيئا أصلا كذا قال (وعلى الذي يركب) الظاهر (ويشرب) لبن الدابة (النفقة) عليه ما كان من كان هذا ظاهر الحديث وفيه حجة لمن قال يجوز للمرتهن من الرهن الانتفاع بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا يفتقر بغيرهما لمفهوم الحديث قاله الحافظ في الفتح وقال القاضي الشوكاني في المختصر وشريحته يجوز رهن ما يملكه الراهن في دين عليه والظاهر يركب واللبن يشرب بنفقته

ويأخذها

المرهون وما قالوا ان الحديث ورد على خلاف القياس فيجيب بأن القياس فاسد الاعتبار مبنى على شفا جرف هار لا يصح الاحتجاج به لان العام لا يرده الخاص بل يبنى عليه انتهى وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى اخذ أحد وغيره من أئمة الحديث بهذه السوى وهو الصواب وقال في اعلام الموقعين وهذا الحكم من أحسن الأحكام واعلموا ولا يصلح للراغبين غيره وما عداه ففساده ظاهر ثم اطال في تفريح القياس على وفق حديث الباب الى ما لا يسعه المقام ومن مسائل هذا الباب انه لا يعلق الرهن بما فيه حديث أبي هريرة عند الشافعي والدارقطني وحسنه والحاكم والبيهقي ٢٠١ وابن حبان في صحيحه عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غفقه وعليه غرمه قال الحافظ في بلوغ المرام رجاله ثقات الا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره ارساله انتهى (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان الميمن على المدعى او رده البخاري في باب اذا اختلف الراهن والمرتهن أى في أصل الرهن وبحوه فالبيئنة على المدعى والميمن على المدعى عليه واراد البخاري الجمل على عومه خلافا لمن قال ان القول في الرهن قول المرتهن مالم يجاوز قدر الراهن كاشاهد للمرتهن قال ابن القين جنح البخاري الى أن الرهن لا يكون شاهدا قال العلماء والحكمة في ذلك ان جانب المدعى ضعيف لانه يقول خلاف الظاهر فكلف الحجة القوية وهي البيئنة وهي لا تجلب لنفسه انفعالا ولا تدفع عنها ضررا فبقوى بهذا ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الأصل فراغ ذمته فاكفى فيه بحجة ضعيفة وهي الميمن لان

ويأخذها به مدح صاد الزرع أو يسترجعها أو الزرع قائم قبل ان يحصد فان اخذها مستحقها به مدح صاد الزرع فان الزرع لغاصب الارض لا يعلم فيها خلافا وذلك لانه عام ماله وعليه أجرة الارض الى وقت التسليم وضمن نقص الارض وتسوية حقها وان أخذ الارض صاحبها من الغاصب والزرع قائم فيم يملك اجبارا للغاصب على قلعه وخيرا للمالك بين أن يدفع اليه نفقته ويكون لزعه أو يترك الزرع للغاصب وبهذا قال أبو عبيد وقال الشافعي وأكثر الفقهاء ان صاحب الارض يملك اجبارا للغاصب على قلعه واستدلووا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لعرق ظالم حق ويكون الزرع للمالك البذر عندهم على كل حال وعليه كراء الارض ومن جله ما استدله الاولون ما أخرجه أحمد وأبو داود والطبراني وغيرهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى زرعاً في أرض ظهير فاجبجه فقال ما أحسن زرع ظهير فقالوا انه ليس اظهير ولا يكنه افلان قال فخذوا زرعكم وردوا عليه نفقته فدل على أن الزرع تابع الارض ولا يخفى ان حديث رافع بن خديج أخص من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لعرق ظالم حق مطابقة فيبقى العام على الخاص وهذا على فرض ان قوله ليس لعرق ظالم حق يدل على ان الزرع لرب البذر فيكون الرابع ما ذهب اليه أهل القول الاول من أن الزرع لصاحب الارض اذا استرجع أرضه والزرع فيها وأما اذا استرجعها بعد حصاد الزرع فظاهر الحديث أنه أيضا لرب الارض وليكنه اذا صح الاجماع على أنه للغاصب كان مخصوصا لهذه الصورة وقد روى عن مالك واكثر علماء المدينة من مل ما قاله الاولون وفي الجران مالكا والقاسم يقولان الزرع لرب الارض واحتج لما ذهب اليه الجمهور من ان الزرع للغاصب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الزرع للزراع وان كان غاصبا ولم أفق على هذا الحديث في نظريه وقال ابن رسلان ان حديث ليس لعرق ظالم حق ورد في الغرس الذي له عرق مستطيل في الارض وحديث رافع ورد في الزرع فيجمع بين الحديثين ويحمل بكل واحد منهما في موضعه ولكن ما ذكرناه من الجمع أرجح لان بناء العام على الخاص أولى من المصير الى قصر العام على السبب من غير ضرورة والمراد بقوله وله نفقته ما أنفقته للغاصب على الزرع من المؤنة في الحوت والسقي وقيمة البذر وغير ذلك وقيل المراد بالنفقة قيمة الزرع فقة وقيمتها ويساها المالك والظاهر الاول قولنا وليس لعرق ظالم حق فقدم ضبطه

٢٦ نيل خا الحالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة ثم قد تجعل الميمن في جانب المدعى في مواضع تستثنى لدليل كإيمان القسامة ودعوى القيمة في المتلفات ونحو ذلك كما هو مبسوط في كتب الفقه ومذهب الشافعية في مثله الرهن تصديق الراهن بيمينه حيث لا يبيئنة لان الأصل عدم رهن ما ادعاه المرتهن فان قال الراهن لم تكن الاثني بامو جودة عند العقد بل احدتها فان لم يتصور حدها ونهاية دمه فهو كاذب وطول بجواب الدعوى فان أصر على انكار وجودها عند العقد جعلنا كلا وحاف المرتهن وان لم يصبر عليه واعترف بوجودها وانكارهها قبلئنا منه انكاره لجواز صدقه في نفي الرهن وان كان قد بان كذبه في الدعوى الاولى وهي نفي الوجود وما اذا تصور حدها ونهاية العقد

فان لم يمكن وجودها عند صدق بغيره وان أمكن وجودها وعلمة عنده فاقول قوله بيمينه لما مر فان حلف فهي كالأشجار الحادثة بعد الرهن في القاع وسائر الأحكام وقد مر بيانها هذا ان كان رهن تبرع فان اختلف في رهن مشروط في بيع بان اختلف في اشتراطه فيه او اتفقا عليه واختلفا في شيء مما سبق فقالوا كسائر صور البيع اذا اختلف فيها انهم ان اتفقا على اشتراط فيه واختلفا في أصله فلا تخالف لانهم لم يختلفا في كيفية البيع بل يصدق الراهن وللموتمن الفسخ ان لم يرهن وهذا الحديث أخرجه أيضا في الشهادات وتفسير آل ٢٠٢ غمران ومسلم والترمذي وابن ماجه في الأحكام وأبو داود والنسائي في القضايا

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب في العتق وفضله)

والعتق بكسر الميم - حله - بمعنى الاعتاق وهو ازالة الملك عن الآدمي قال الأزهري هو مشتق من قواهم عتق الفرس اذا سبق وعتق الفرس اذا طار لان الرقيق يخص بالعتق ويذهب حيث شاء (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم إيمان رجل) وأي كلمة شرط دخلت عليها وفي لفظ إيمان مسلم (اعتق امرأة مسلمانا استمته قد الله تعالى) أي خلاص الله (بكل عضو منه عضو آمنه من النار) زاد في كنفارات الإيمان حتى فرجه بقرجه وخص الفرج لانه محل أكبر البكائر بعد الشرك وللناس في من حديث كعب بن مرة وإيمان امرئ مسلم (اعتق امرأتين مسلمانين كاتفاكا كمن النار عظيمين منهما بعظم وإيمان امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكا كها من النار اسناده صحيح ومثله لترمذي من حديث أبي امامة والطبراني من حديث

وتفسيره في أول كتاب الاحياء قوله وامر صاحب النخل الخ فيه دليل على انه يجوز الحكم على من غرس في أرض غيره غرسا بغير اذنه بقطعه ما قال ابن رشد في النهاية أجمع العلماء على أن من غرس نخلا أو غرسا بغير اذنه بقطعه ما قال ابن رشد في النهاية أجمع ما روى عن مالك في المشهور ان من زرع فله زرعته وكان على الزارع كراه الأرض وقد روى عنه ما يشبه قول الجمهور ثم قال وقرئ قوم بين لزراع والنخل إلى آخر كلامه قوله عم بضم الميم له وتشديد الميم جمع عيمة وهي الطويلة وفي القاموس ما يدل على انه يجوز فتح أوله لانه قال بعد تفسيره بالنخل الطويل وبضم

(باب ما جاء في غصب شاة فذبحها وشوها أو طبخها)

(عن عاصم بن كليب أن رجلا من الانصار أخبره قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما رجع استقبله داعي امرأة فجاءه وبكى بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فاكلوا فنظر أبواؤنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلوك لقمته في فمه ثم قال أجد لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها فقال المرأة يا رسول الله اني ارسلت لي البقيع يشتري لي شاة فلم أجد فارسلت الى جارتي وداشتري شاة أرسل بها اليها فلم يوجد فدارسلت الى امرأته فارسلت اليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اطعميها الاسارى رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وفي لفظ له ثم قال اني لا أجد لحم شاة ذبحت بغير إذن أهلها فقالت يا رسول الله أخى وابن من أعز الناس عليه ولو كان خيرا منهم لم يغير علي وعلى ان أرضيه بأفضل منها فإني أن يأكل منها وأمر بالطعام للاسارى) الحديث في اسناده عاصم بن كليب قال علي بن المديني لا يحتج به اذا انفرد وقال الامام أحمد لا بأس به وقال أبو حاتم الرازي صالح وقد أخرج له مسلم وأما جهالة الرجل العصامي فغير قاذحة لما قرئنا غير مرة من أن مجهول العصامة مقبول لان عموم الأدلة القاضية بانهم خير الخلق من جميع الوجوه أقل احوالها أن تثبت لهم بهذه الزينة أعني قبول مجاهيلهم لاندراجهم تحت عمومها ومن تولى الله وره له تعديله فالواجب حله على العدالة حتى يتكشف خلافها ولا انكشاف في المجهول قوله يلوك قال في القاموس اللوك أهون المضع أو مضغ صاب قوله لقمته بضم اللام وسكون لقاف ويجوز فتح اللام قال في القاموس اللقمته وقنقح

عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات وفي الحديث فضل العتق وان عتق الدكر أفضل من عتق الانثى خلافا لما من فضل عتق الانثى تحتها بان عتقها يستدعي ميرة ولها ماسوا تزوجها ماسوا عتقها في الفضل ان عتق الانثى غالباً يستلزم ضياعها ولان في عتق الدكر من الممانى العامة ما ليس في الانثى كصلاحية لقضاء وغيره مما يصلح لذلك ووردون الاناث قال الخطابي ويستحب عند بعض العلماء ان لا يكون العمد المعتق ناقص العضو بالعور أو الشال ونحوه مما لا يكون سليما ليكون معتقه قد نال الموعود في عتق اعضائه كلها من الدار بأعتاقه اياه من الرقي في الدنيا وقال وربما كان نقصان الاعضاء زيادة في الثمن كالمصطفى اذا صلح المالا يصلح لغيره من حفظ الحرم وغيره انتهى فقيهه اشارة الى أنه

يفتقر النقص المجهور بالمنفعة وما قاله في مقام المنع وقد استنكره النووي وغيره وقال لاشك ان في عتق الخصى وكل ناقص فضيلة لكن الكامل أولى وقال ابن المنير فيه اشارة الى أنه ينبغي في الرقبة التي تكون اكنافاً أن تكون مؤمنة لان الكفارة منقذة من النار فينبغي ان لا يقع الا بمنة من النار وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في كفارات الايمان ومسلم في العتق وكذا النسائي والترمذي (عن أبي ذر رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله) فروعاً لان الجهاد كان اذذاك أفضل الاعمال ٢٠٣ (قلت فاي الرقاب أفضل) اي لامتق (قال

أغلاها) بالمجته وروى بالهمزة (ثمنا) ولمسلم عن هشام أكثرها ثمناً وهو يبين المراد قال النووي محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة أماً لو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فإراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة بنفسه ورقبتين مفضولتين فائتمنان أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فان الواحدة السهمية افضل لان المطلوب هنا فك ارقبة وهناك طيب اللحم انتمى قال في الفتح والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد اذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به اضعاف ما يحصل من النفع بعتق أكثر عدد اضحى ورب محتاج الى كثرة اللحم ليفرقه على المحاييج الذين يتفقون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم والضابط ان ايها كان أكثر نفعاً كان افضل سواء قل أو أكثر واحتج به مالك في ان عتق الرقبة الكفارة اذا كانت أعلى ثمناً أفضل من المسامة وخافه اصبح وغيره وقال المراد

ما به باللقم قوله فلم يوجد بضم أوله وسكون الواو وكسر الجيم أي لم يعطى ما طلبته وفي القاموس أوجده أغناه وفلاناً ما ملو به أظفربه والحديث فيه دليل على مشروعية اجابة الداعي وان كان امرأته أو المدعو رجلاً أجنبيّاً اذ لم يعارض ذلك منسدة مساوية أو رابحة وفيه مجزة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ظاهرة لعدم اساغته لذلك اللحم واختياره هو الواقع من اخذها بغير اذن أهلها وفيه تجنب ما كان من المأكولات حراماً أو مشتبهاً وعدم الاتسكال على تجوز اذن ما لا يكره بعد اكله وفيه أيضاً أنه يجوز صرف ما كان كذلك الى من يأكله كالاسارى ومن كان على صفتهم وقد أورد المصنف هذا الحديث للاستدلال به على حكم من غصب شاة فذبحها وشواها أو طبخها كما وقع في الترجمة وقد اختلف العلماء في ذلك فحكى في البحر عن القاسمية وأبي حنيفة ان المسالك يخير بين طيب القيمة وبين اخذ العين كما هي وعدم لزوم الأرض لان الغاصب لم يستملك ما ينفرد بالقيمة وحكى عن المؤيد بالله والناصر والشافعي ومالك انه يأخذ العين مع الأرض كما لو قطع الاذن وهوها وعن محمد أنه يخير بين القيمة أو العين مع الأرض

(باب ما جاء في ضمان المتاع بجنسه)

(عن أنس قال أهدت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعماً ما في قصعة فضربت عائشة القصعة بيدها فالتقت ما فيها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام بطنهم طعامي وانما باناه رواء الترمذي وصححه وهو معناه لساير الجماعة الامسالية وعن عائشة انها قالت ما رأيت صانعة طعاماً مثل صفة أهدت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اناء من طعام فقامت نفسي ان كسرت به فقلت يا رسول الله ما كذا رثه قال اناء كانا وطعام كطعام رواء أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث الاول انظره في البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه فارسلت إحدى امهات المؤمنين مع خادمها بقصعة فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القصعة فضعها وجعل فيها الطعام وقال كادوا دفع القصعة العتجة للرسول وحبس المكسورة هذا أحد ألقاظ البخاري وله ألقاظ أخرى ليس فيه تسمية الضاربة وهي عائشة كما وقع في رواية الترمذي التي ذكرها المصنف والحديث الثاني في اسناده أفلت بن خليفة أبو حسان ويقال فليت

بقوله أغلاها ثمناً من المسكين وقد تقدم تقديمه بذلك في الحديث الاول (وانفسها عند أهلها) اي أكثرها رغبة عند مالكيها لمحبتهم فيها لان عتق مثل ذلك لا يقع الا بالخيار قلت فان لم افعل أي ان لم أقدر على العتق وللدرا قطف في الغرائب فان لم استطع (قال تعين صانعاً) من الصنعة أو صانعاً بالصاد من الضمير أي تعين ذاصباً من فقراء أو عيال أو حال قصر عن القيام بها وأطال القسط لاني في تصحيح الروايات بالمجته والمهمله وما قيل فيها ما جدد فراجع (او تصنع لخرق) وهو من لا يتحسن صنعة ولا يهتدى اليها (قال فان لم افعل قال تدع الناس من الشر) اي تكف عنهم شريك فيه دليل على ان الكف عن الشيء داخل في فعل الانسان وكسبه حتى يؤخر عليه ويعاقب غير ان الثواب لا يحصل مع الكف الامع النية والقصد

لامع الغفلة والذهول قاله الفرطى (فانهم باصدقة تصدق بها على نفسك) وفي الحديث ان الجهاد افضل الاعمال بعد
 الايمان والاجرة باختلاف احوال السائلين وفيه حسن المراجعة في السؤال وصبر المفتي والحلم على التلبذ
 ورقته به وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما عن ابي ذر حديثا طويلا يلقيه أسئلة كثيرة وأجوبته يشغل على فوائد كثيرة
 منها سؤاله أى المؤمنين أكمل وأى المسلمين أسلم وأى الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة افضل وفيه ذكر الانبياء وعددهم
 وما أنزل عليهم وآداب كثيرة من اوامر ونواه ٢٠٤ وغير ذلك قال ابن المنير وفي الحديث اشارة الى ان اعانة الصانع افضل

من اعانة الضائع لان غير الصانع
 منظمة الاعانة فكل احد يعينه
 غابا بخلاف الصانع فانه لشهرته
 بصنعه يغفل عن اعانته فهو
 من جنس الصدقة على المستور
 انتهى وهذا الحديث من أعلى
 حديث وقع عند البخاري وهو
 في حكم السلايات وأخرجه
 مسلم في الايمان والنسائي في العتق
 والجهاد وابن ماجه في الاحكام
 (عن عبد الله بن عمر رضى الله
 عنه - ما ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال من أعتق
 شركا في عبد) أى نصيبا سواه
 كان قليلا أو كثيرا والشرك
 في الاصل مصدر أطلق على
 متعلقه وهو المشترك ولا بد من
 انه ما رأى جزء مشترك لان
 المشترك في الحقيقة الجله (فكان
 له أى الذى أعتق (مال يبلغ) أى
 ثمن يبلغ (ثمن العبد) أى قيمة
 بقيته (قوم العبد قيمة عدل)
 بأن لا يزداد من قيمته ولا ينقص
 ولم والنسائي لاوكس ولا شطط
 والوكس النقص والشطط الجور
 (فأعطى شركا م حصصهم) أى

العامرى قال الامام أحمد ما أرى به بأسا وقال أبو حاتم الرازى شيخ
 اسناد الحديث مقال وقال في الفتح ان اسناده حسن قوله بعض أزواج النبي هي زينب
 بنت جحش كما رواه ابن حزم في المحلى عن أنس ووقع قريب من ذلك لما تشبهت مع ام سلمة كما
 روى النسائي عنه انتهى أنت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطعام في صحنة فقامت عائشة
 متزرة بكساء ومعهان هر ففعلت به الصفة الحديث والرواية المذكورة في الباب عن
 عائشة تشعر بأنه قد وقع لها مثل ذلك مع صفية وقد روى الدارقطني عن أنس من طريق
 عمران بن خالد نحو ذلك قال عمران أكره لظني أنما حنصة يعني التي كسرت عائشة صحفتها
 قال في الفتح ولم يصب عمران في ظنه أنما حنصة بل هي أم سلمة ثم قال نعم وقعت القصة
 لحنصة أيضا وذلك فيما رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه من طريق رجل من بنى سؤدة غير
 مسمى من عائشة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أم سلمة فصنعت له طعاما
 وصنعت له حنصة طعاما فسبى بنتى ففعلت للجارية انطاني فأكثت قصعتها ما كنا نأكلها
 فانكسرت وانذر الطعام فجعله على البطح فأكوه ثم بعث بقصعتها الى حنصة فقال
 خذوا ظرفه مكال ظرفكم وبقية رجله ثقات قال الحافظ وتحرر عن ذلك ان المراد به
 أنهم في حديث الباب هي زينب لجس الحديث من مخرجه وهو جيد عن أنس وما عدا
 ذلك فقصص اخرى لا تليق بمن تحقق أن يقول في مثل هذا فيل المرسل فلا تروى قبل
 فلا تروى من غير تحرير قول له انما ما فيه دليل على أن القبي يضمن بمثله ولا يضمن بالقيمة الا
 عند عدم المثل ويؤيده ما في رواية البخاري المقتضية بل فقط ودفع القصعة الصحيحة
 للرسول وبه اوجب الشغبي والكوفيون وقال مالك ان القبي يضمن بقيته مطلقا وفي
 رواية عنه كالمذهب الاول وفي رواية عنه اخرى ما صنعه الا دعى فالمثل وأما الحيوان
 فالقيمة وعنه أيضا ما كان مكبلا أو موزونا فالقيمة والا فالمثل قال في الفتح وهو
 المشهور عندهم وقد ذهب الى ما قاله مالك من ضمن القبي بقيته مطلقا جماعة من اهل
 العلم منهم الهاديون ولا خلاف في أن المثل يضمن بمثله وأجب القائلون بالقول الثاني
 عن حديث الباب وما في معناه بما حكاه البيهقي من أن القصعتين كانتا للنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في بيت زوجته عاقب الكاسرة فجعل القصعة المكسورة في بيتها وجعل
 القصعة في بيت صاحبتها ولم يكن هناك تضمين وتعقب بما وقع في رواية لابن أبي حاتم باللفظ

قيمة حصصهم أى ان كان له شرك فان كان اعطاه جميع الباقي وهذا لا خلاف فيه ولو كان مشتركين ثلاثة من
 فأعتق أحدهم حصته وهى الذات والثاني حصته وهى السدس فهل يرد قيمته على صاحب النصف بالسوية أو على
 قدر الحصص الجهور على الثاني وعند المالكية والحابلة خلاف كالخلاف في الشفعة اذا كانت لاثنتين فل يأخذان
 بالسوية أو على قدر المالك (وعتق عليه) العبد (والا) بان لم يكن موسرا (قد عتق منه ما عتق) أى حصته وظاهر الحديث
 العموم في كل رقيق لكن يستثنى الجاني والمهرهون ففيه خلاف والاصح في الرهن والجنابة منع السراية لانها باطل
 حر المهرين والجنفى عليه الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في العتق (عن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ان الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورهم) أي ما حدثت به أنفسهم وهو ما يحظر بالبال والوسوسة الصوت الخفي ومنه وسواس الخلق لا صواتهم وقيل ما يظهري في القلب من الخواطر ان كانت تدعو الى الرذائل والمعاصي تسمى وسوسة فان كانت تدعو الى الخصال المرضية والطاعات تسمى الهام ولا تكون الوسوسة الا مع التردد والتزلزل من غير ان يطمئن اليه او يستقر عنده (ما لم تعمل) في العمليات بالحوارج (او تسلك) في القوليات باللسان على وفق ذلك ومطابقه الحديث للترجمة من قوله ما وسوست لان ٢٠٥ الوسوسة لا اعتبار لها، فعدم التوطن فكذلك الخطي والنامي لا توطن

اهما (وهذه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أنه لما أقبل يريد (الاسلام) وكان مقدمه فيها قاله الفلاس عام خيبر وكان في الحرم سنة سبع وكان أسلامه بين المدينة وخيبر (ومعه غلامه) قال في الفتح لم يقف على اسمه (ضل) أي تاه (كل واحد منهما) من صاحبه (فذهب الى ناحية) (فاقبل) أي الغلام (بعد ذلك) رابو هريرة جالس مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يا أبا هريرة هذا غلامك قد اتاك فقال (أما) أي هنا (أنا) أشهدك أنه حر قال فهو حين يقول) أي الوقت الذي وصل فيه الى المدينة (بالسلة من طولها وعناثها) أي تمها ومشقتها (على أمها من دارة الكفر) أي الحرب (نجت) وهذا من بحر الطويل وفيه الحرم وهذا الشعر لابي هريرة أوله غلامه أو لابي مرشد الغنوي تمثل به أبو هريرة وفيه السلام من النصب

من كسر شيئا فهو له وعليه مثله وجه - ذار دعي من زعم أنها واقعة عين لا عوم فيها ومن جله ما أجابوا به عن حديث الباب وما في معناه بأنه يحتمل أن يكون في ذلك الزمان كانت العقوبة فيه بالمال فعاقب الكاسرة بإعطائه قصعتها الأخرى وتعقب بان التصريح بقوله انما بانه عذلا. قوله طعام بطعام قيل ان الحديث بذلك من باب المعونة والاصلاح دونت الحديث بوجوب المثل فيه لانه ليس له مثل معلوم قال الحافظ وفي طرق الحديث ما يدل على أن الطعامين كانا مختلفين في قوله فيما ليكت نفسي أن كسرت له لفظ أبي داود فأخذني أفكركم بفتح الهزلة واسكان التام وفتح الكاف ثم لام وزنه أفعل والمعنى أخذتني رعدة الافكركم وهي الرعدة من برد أو خوف والمراد هنا أنهم بالمسرات حسن الطعام غارت وأخذتهم مثل الرعدة

• (باب جنابة البهيمة) •

(قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم العجماء بحر - هاجبار - وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الرجل جبار رواء أبو داود) وعن حرام بن محبصة ان ناقة البراء بن عازب دخلت حائطا فادست فيه فضضى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ان على أهل الحوائط حفظها بالنهار وان ما فسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه • وعن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وقف دابة في سبيل من سبيل المسلمين أو في سوق من أسواقهم فاوطأت يدا رجل وهو ضامن رواء الدار قطف وهذا عند بعضهم فيما اذا وقفتها في طريق ضيق أو حيث تضر المار) حديث العجماء بحر - هاجبار أخرجه الجماعة من حديث أبي هريرة وقد تقدم في باب ما جاء في الركا والمعدن من كتاب الزكاة وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا النسائي وقال الدار قطف لم يروه غير سفيان بن حسين وخالفه الحافظ عن الزهري منهم مالك وابن عيينة ويونس ومعمّر وابن جرير وعقيل وليث بن سعد وغيرهم كلهم روه عن الزهري فقالوا العجماء والبرجبار والمعدن جبار ولم يذكر الرجل وهو الصواب وقال الخطابي قد تكلم الناس في هذا الحديث وقيل انه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ وقد روى آدم بن أبي اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن رسول

والسفر (عن حكيم بن حزام رضي الله عنه انه اعتق في الجاهلية) وهو مشرك (مائة رقبة وحمل على مائة بغير مال) أسلم حمل على مائة بغير واعق مائة رقبة) في الحج لما روى أنه حج في الاسلام ومعه مائة بديعة قد جلاها بالخيرة ووقف بمائة عبدة وفي أعناقهم أطواق الفضة ففكروا واعتق الجميع (قال) أي حكيم (فسأت رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) فقلت يا رسول الله وذكرك الحديث) أي باقية وهو رأي أي اخبرني أسماء كنت أصنعها في الجاهلية كنت أتخضع بها ليعني انبرأى اطلب بها البر والاحسان الى الناس والتعرب الى الله تعالى قال فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسلمت على ما سلف لك من خير (وقد تقدم في الزكاة) ليس المراد به حجة التقرب في حال الكفر بل اذا أسلم ينتفع بذلك الخير الذي فعله وانك بفعل ذلك

اكتسبت طباعا جميلة فانتفعت بذلك الطابع في الاسلام وتكون تلك العادة قد مهدت لآدمه ونهت على فعل الخير أو انك
 بركة فعل الخير هديت الى الاسلام لان المبادئ عنوان الغايات (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أغار على بني المصطلق) بطن من خزاعة (وهم غادون) جمع غاراي غائلون أي أخذهم على غرة (وانعامهم نسق
 على الماء فقتل مقاتلتهم) أي الطائفة الباغية (وسبي ذوارجهم) وفي هذا جواز لاغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة
 من غير انذار بالاغارة لكن الصحيح استحباب ٤٠٦ الا انذار وبه قال الشافعي والليث وابن المنذر والجمهور ورواه مالك

يجب الانذار مطلقا وفيه جواز
 استرقاق العرب لان بني المصطلق
 عرب من خزاعة وهذا قول
 الشافعي في الجديد وبه قال مالك
 وجهور أصحابه وأبو حنيفة
 وقال جماعة من العلماء لا يسترقون
 لشرفهم وهو قول الشافعي
 في القديم والاول أرفع (وأصاب
 يومئذ جويرية) بنت الحرث بن
 أبي ذر أبو اسيد
 قومه وقيل وقعت في سهم ثابت
 ابن قيس وكانت به نفسها فغنى
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم كاتبها وتزوجها فارسل
 الناس ما في أيديهم من السبايا
 المصطلمة ببركة مصاهرة النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فلا تعلم
 امرأة أكثر بركة على قومها منها
 (رضي الله عنها) عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال ما زلت أحب
 في عيم) بن مرة بن اد بن طابخة
 ابن الياس بن مضر (منذ ثلاث)
 أي ثلاث خصال (معت من
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول فيهم) أي في بني عيم
 (سمعتهم يقول هم أشد أمتي على

الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل جبار قال الدارقطني تفرد به آدم بن أبي اياس عن
 شعيب وسفيان بن حسين المذكور قد استشهد به البخاري وأخرج له مسلم في المقدمة
 ولم يحتج به واحد منهم ما أتاكم فيهم غير واحد وحديث حرام بن محبصة أخرجه أيضا
 مالك في الموطأ والشافعي والنسائي والدارقطني وابن حبان وصححه والحاكم والبيهقي قال
 الشافعي أخذناه لثبوته واتصاله ومعرفته رجاله قال الحافظ ومدار به على الزهري
 واختلف عليه فقبيل عن الزهري عن ابن محبصة ورواه معن بن عيسى عن مالك فزاد
 فيه عن جده محبصة ورواه معن عن الزهري عن حرام عن ابيه ولم يتابع عليه
 ورواه الاوزاعي وأحمد بن حنبل بن أمية وعبد الله بن عيسى كلهم عن الزهري عن حرام عن
 البراء قال عبد الحق وحرام لم يسمع من البراء وسبقه الى ذلك ابن حزم ورواه النسائي من
 طريق محمد بن أبي حنيفة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن البراء ورواه ابن عيينة
 عن الزهري عن حرام وسعيد بن المسيب ان البراء ورواه ابن جريج عن الزهري اخبرني
 ابو اسامة بن سهل ان ناقة البراء ورواه ابن أبي ذئب عن الزهري قال بلغني ان ناقة البراء
 وحديث النعمان قال في الجامع الكبير رواه البيهقي وضعفه قوله جبار يضم الجيم أي
 هدر قال في القاموس هو الهسدر والباطل وظاهره ان جناتية البهايم غير مضمونة
 ولكن المراد اذا فحمت ذلك بنفسها ولم تكن عتورا ولا فرط ما لكها في حفظها حيث
 يجب عليه الحفظ وذلك في الليل كما يدل عليه حديث حرام بن محبصة وكذلك في اسوان
 المسابن وطرقهم ومجامعهم كما يدل عليه حديث النعمان بن بشير قوله الرجل بكسر
 الراء وسكون الجيم يعني انه لا ضمان فيما جنته الدابة برجلها ولكن بشرط أن لا يكون
 ذلك بسبب من مالها كتوقيدها في الاسواق والطرق والجامع وطردها في تلك الامكنة
 كما يدل على ذلك حديث النعمان وبشرط ان لا يكون ذلك في الاوقات التي يجب على
 المالك حفظها فيها كالليل وهذا الحديث وان كان فيه المقال المتقدم ولكنه يشهد له
 ما في الحديث المتفق عليه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم جرحها جبار فان عومته
 يقتضي عدم الشرق بين جناتيتها برجلها او بفمها واسكلام في ذلك مبسوط في الكتب
 النكهيية قوله ضمان على أهلها أي مضمون على أهلها وفي حديث البراء وان حفظ
 المشية بالليل على أهلها وان على أهل المشية ما أصابت ماشيتهم بالليل وقد استدلل

بذلك
 الدجال) وعنده مسلم هم أشد الناس قتلا في الملاحم فيكون المراد باللاحم أود كر
 الدجال ليدخل غيره بطريق الاولى (قال وجاءت صدقاتهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه صدقات قومنا)
 لا جفاعة نسبهم بنسبه الشريف في الياس بن مضر (وكانت سبعة منهم عند عائشة) وعند الاسماعيلي وكانت على عائشة تسعة من
 بني اسمعيل قال في الفتح لم أقف على اسمها وعند أبي عوانة من رواية الشعبي وكان على عائشة محرروين الطبراني في الاوسط من
 رواية الشعبي المراد بالذي كان عليه اياه كان تذر او عنده في الكبير أنهم قالوا لاني الله انه تذر عنده من ولد اسمعيل فقال
 لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصبري حتى يجي في بني العنبر فدا الخاف في بني العنبر فقال لها اخذتي منهم أربع فخذت

منهم وروى يماورخيا وسيرة قسح النبي صلى الله عليه وآله وسلم على رؤسهم وترك عليهم قال في الفتح والى تعين لعنق عائشة من هؤلاء الاربعة امارديج واما زني في سنن ابى داود من حديث الزبيب ماريشد الى ذلك انتهى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أعقبيها) أى النسمة (فانهم امن ولدا سميل) وفيه دليل على جواز استرقاق العرب وعملكمهم كسائر فرق الهجم الا أن عتقهم افضل لكن قال ابن المنير ذلك العرب لابد عندي فيه من تفصيل وتخصيص للشرقاء فلو كان العربي مثلامن ولد فاطمة رضى الله عنها فلو فرضنا ان حسنيا أو حسينا تزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ٢٠٧ ولده قال واذا أفاد كون المسي من ولد

اسمعليل يقتضى استحباب اعتاقه

فالذى بالمشايبة التى فرضناها يقتضى

وجوب حريته حقا قال في الفتح

وفي الحديث ايضا فضيلة طاهرة

لبنى عيم وكان فيهم فى الجاهلية

وصدر الاسلام جماعة من

الاشراف والروساء وفيه الاخبار

عسائى من الاحوال الكائنة

فى آخر الزمان وفيه الرد على من

نسب جميع البن الى بنى اسمعيل

لتفرقة صلى الله عليه وآله وسلم

بين خولان وهم من البن وبين

بنى العنبر وهم من مضر والمشهور

فى خولان انهم من ولد كهلان بن

سبأ وقال ابن الكلبي خولان

من قضاة وهذا الحديث أخرجه

مسلم فى الفضائل عن زهير

❦ (وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى

الله عنه عن النبي صلى الله عليه

وآله (وسلم قال لا يقل أحدكم)

للملوك غيره (أطعم ربك) أمر من

الاطعام (وضئ ربك) أمر من

وضاء يوضئه (اسق ربك) أمر

من سقاء يسقيه وسبب النهي

عن ذلك ان حقيقة الربوبية لله

تعالى لان الرب هو المالك والقائم

بذلك من قال انه لا يضمن مالك البهيمة ما جنته بالنهار ويضمن ما جنته بالليل وهو مالك والشافعي والهادوية وذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أنه لا ضمان على اهل المشايبة مطلقا واحتجوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم جرهما جبارولا شك أنه عموم مخصوص بحديث حرام بن محصة والنعمان بن بشير قال الطحاوى الا أن تحقيق مذهب أبي حنيفة انه لا ضمان اذا أرساها مع حافظ واما اذا أرساها من دون حافظ ضمن انتهى ولا دليل على هذا التفصيل وذهب الليث وبعض المالكية الى أنه يضمن مالكها ما جنته ليل لا نهارا وهو اهدار للدليل العام والخاص وروى عن عمراته لا يضمن ما تلفته مما لا يقدر على حفظه ويضمن ما أمكنه حفظه وهو ايضا تفصيل لا دليل عليه ولا يشك على المذهب الاول قول الله تعالى اذفقت فيه غنم القوم فى قصة داود وسليمان على القول بأن شرع من قبلنا يلزمنا لان النفس انما يكون بالليل ككما جزم بذلك الشعبي وشريح ومسروق وروى ذلك البيهقي عنهم

❦ (باب دفع المائل وان أدى الى قتله وان المصل عليه يقتل شهيدا) ❦

(عن أبى هريرة قال جابر بن جبريل فقال يا رسول الله أرأيت ان جابر بن جبريل يريد أخذ مالي قال

فلا تعطيه مالك قال أرأيت ان قاتلنى قال قاتله قال أرأيت ان قتلنى قال فانت شهيد

قال أرأيت ان قتلته قال هو فى النار واما مسلم وأحمد وفى نسخة يا رسول الله أرأيت ان

أدى على مالي قال انشأ الله قال فان أبوا على قال أشد الله قال فان أبوا على قال قاتل

فان قتل فى الجنة وان قتل فى النار فيه من الفتحة انه يدفع بالاسهل فالاسهل ❦ وعن

عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد

متفق عليه وفى لفظ من اريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد رواه أبو داود والنسائي

والترمذى وصححه ❦ وعن سعيد بن زيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول

من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو

شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد رواه أبو داود والترمذى وصححه) حديث سعيد بن

زيد أخرجه ايضا بقبية اهل السنن وابن حبان والحاكم وقد أخرج احمد والنسائي وأبو

داود والبيهقي وابن حبان من حديث أبى هريرة من رواية قتادة عن النضر بن انس

بالشي ولا يوجد هذا حقيقة الاله تعالى قال الخطاى سبب المنع ان الانسان مريب متعبد باخلاص التوحيد لله تعالى وترك الاشراك معه فكبره المضاهاة بالاسم لا يدخل فى معنى الشرك ولا فرق فى ذلك بين الحر والعبد وأما من لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره أن يطلق ذلك عليه عند الاضافة كقوله رب الدار والثوب ورب النوع واما قوله تعالى اذكرنى عند ربك فانه ورد لبيان الجواز والنهي للدأب والتزويه دون التعريم والنهي عن الاكثار من ذلك واتخاذ هذه اللفظة عادة ولم ينه عن اطلاقها فى نادر من الاحوال وهذا الاختار القاضى عياض وتخصيص الاطعام وما بعده بالذ كر لغبلة استعمالها فى المخاطبات ويدخل فى النهي ان يقول السيد ذلك عن نفسه فانه قد يقول لعبد اسق ربك فيضع النياهر موضع الضمير على

سبل التظيم لنفسه بل هذا أولى بالنهي من قول العبد ذلك أو الاجنبى ذلك عن السيد قال في مصابيح الجامع ساق البخارى في آداب قوله تعالى والصالحين من عبادكم وامائكم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم قوموا الى سيدكم تنبيه على ان النهى انما جاء متوجها على جانب السيد اذ هو في مظنة الاستطالة وان قول الغير هذا عيذ يد وهذه امه خالدا جائز لانه بقوله اخبارا وتعرفنا واما في مظنة الاستطالة والآية والحديث مما يؤيد هذا الفرق وفي الحكايات المأثورة ان سائلا وقف ببعض الاحياء فقال من سيد هذا الحق فقال ٢٠٨ رجل انا فقال لو كنت سيدهم لم تقله وقال النووى المراد بالنهي من استعماله

على جهة التظيم لامن أراد التعريف انتهى ومجمله كما قال في الفتح اذ لم يحصل التعريف بدون ذلك استعمالا للادب في اللفظ كادل عليه الحديث (وليقبل سيدي ومولاي) وانما فرق بين السيد والرب لان الرب من أسماء الله تعالى اتفاقا واختلاف في السيد هل هو من أسماء الله تعالى ولم يأت في القرآن انه من أسماء الله تعالى نعم روى البخارى في الادب المفرد وأبو داود والنسائي وأحمد من حديث عبد الله بن الشخير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السيد الله فان قلنا انه ليس من أسماء الله فافرق واضح اذ لا التباس وان قلنا انه من أسماء الله تعالى فليس في الشهرة والاستعمال كاللفظ الرب فيحصل الفرق بذلك واما من حيث اللغة فالسيد من السودود وهو التقدم يقال ساد قومه اذا تقدم عليهم ولا شك في تقدم السيد على غلامه فلما حصل الافتراق جاز الاطلاق وأما المولى فقال النووى يقع على

عن بشير بن نعيم عنه بالفظ ولا قصاص ولا دية وفي رواية للبيهقي من حديث ابن عمر ما كان عليك فيه نبي وقد تعقب الحافظ في صلاة الخوف من التخصيص من زعم أن حديث ابن عمر بن العاص متفق عليه وقال انه من أفراد البخارى وفي هذا التعقب نظر فان الحديث في صحيح مسلم وفيه قصة وقد اعترف الحافظ في الفتح في كتاب المطالم والغصب بأن مسلما أخرج هذا الحديث من طريق ابن عمر ووذكر القصة وأما حديث الباب فيما دل على أنه يتجاوز مقاتلة من أراد أخذ مال انسان من غير فرق بين القليل والكثير اذا كان الاخذ بغير حق وهو مذهب الجمهور كما حكاه النووى والحافظ في الفتح وقال بعض العلماء ان المقاتلة واجبة وقال بعض المالكية لا تجوز اذا طلب الشيء الخفيف وامل متمسكا من قال بالوجوب ما في حديث ابي هريرة من الامر بالمقاتلة والنهي عن تسليم المال الى من رام خصمه واما القائل بعدم الجواز في الشيء الخفيف فعموم احاديث الباب يرد عليه ولكنه ينبغي تقديم الاخف فالأخف فلا يعدل المدافع الى القتل مع امكان الدفع بدونه ويدل على ذلك امره صلى الله عليه وآله وسلم بانشاء الله قبل المقاتلة وكما تدل الاحاديث المذكورة على جواز المقاتلة لمن اراد أخذ المال تدل على جواز المقاتلة لمن اراد اراقة الدم والفتنة في الدين والاهل وحكى ابن المنذر عن الشافعي انه قال من اريد ماله او نفسه او حر يمهله المقاتلة وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة قال ابن المنذر والذي عليه اهل العلم ان الرجل ان يدفع مما ذكر اذا اريد ظما بغير تفصيل الا ان كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالجمهور على استثناء السلطان لادثار الواردة بالامر بالصبر على جوره وترك القيام عليه انتهى ويدل على عدم لزوم القود والدية في قتل من كان على الصفة المذكورة ما ذكرنا من حديث ابي هريرة وحمل الاوراعى احاديث الباب على الحالة التي للناس فيها امام واما حالة الفرقة والاختلاف فليست تسلم المبغى على نفسه او ماله ولا يقتل احدا قال في الفتح ويرد عليه حديث ابي هريرة عند مسلم يعني حديث الباب واحاديث الباب مصرحة بان المقتول دون ماله ونفسه واهله ودينه شهيد ومقاتله اذا قتل في النار لان الاول محق والثاني مبطل قوله دون ماله قال القرطبي دون في اصلها ظرف مكان بمعنى تحت وتستعمل للخافية على الجواز ووجهه ان الذي يقتل عن ماله غالبا انما يجعله خفية أو

سنة عشر معنى منها الناصر والولى والمالك وحديث فلا بأس ان يقول مولاي أيضا سكن يعارضه حديث مسلم تحتها والثاني من طريق الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة في هذا الحديث لا يقل احدكم مولاي فان مولاكم الله واجيب بأن مسلما قد بين الاختلاف في ذلك على الاعمش وان منهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها قال اصح وقال القرطبي دوى من طرق متعددة مشهورة وليس ذلك مذكورا فيها فظهر ان اللفظ الاول أرجح وانما صرحنا بالترجيح للتعارض بينهما والجمع معذور العلم بالتاريخ من مقتود فلم يبق الا الترجيح وقد كان بعض اكابر العلماء يأخذون بذكره أن يخاطب أحدا باللفظ السيد أو كتابته قال في الفتح وبقا كد هذا اذا كان المخاطب غيرتي فعند ابي داود والبخارى في الادب المفرد من حديث

زبيدة من فوقه لا تقولوا للمنافق سيد الحديث ونحوه عند الحماكم (ولا يقل أحدكم عبيدي أمتي) لان حقيقة العبودية انما يستحقها الله تعالى ولان فيها تعظيما لا يليق بالخلق وقد بين صلى الله عليه وآله وسلم العلة في ذلك حيث قال في هذا الحديث عند مسلم والنسائي في عمل اليوم والليلة من طريق العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة لا يقول أحدكم عبيدي فان كلكم عبيد الله وكل نساءكم اماء الله وعند أبي اود والنسائي في عمل اليوم والليلة أيضا من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة فانكم المملوكون والرب الله فمضى عن التناول في اللفظ كما مضى عن ٢٠٩ التناول في الفعل (وليسل فتاى وفتاى

وغلامي) لان البيت دلالة على

الملك كدلالة عبيدي فارشد صلى

الله عليه وآله وسلم الى ما يؤدى

الى المعنى مع السلامة من

التعاطف مع انها تطلق على الحر

والمملوك لكن اضافته تدل على

الاختصاص قال الله تعالى واذا

قال موسى افتاه وهذا النهي

لمتنزه دون التحريم كما مر وهذا

الحديث أخرجه مسلم في الادب

وغيره (وعنه) أى عن أبي هريرة

(رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال اذا أتى

أحدكم خادمه بطعامه فان لم

يجلسه معه) وعند مسلم فليقعده

معه فليأكل وعند أحمد والترمذي

فليجلسه معه فان لم يجلسه معه

ولا ين ماجه فليدعه فليأكل كل

معه فان لم يفعل (فليأكله) من

الطعام (لقمة أو لقمتين) شك

من الراوى ورواه الترمذي باللفظ

لقمة فقط وفي رواية مسلم فليقبل

ذلك بما اذا كان الطعام فليأكله

(أو أكلة أو أكتين) يعنى لقمة

أو لقمتين (فانه) أى الخادم

(ولى علاجه) أى الطعام عند

تحصيل آلائه وتحمل مشقة

تحتمه ثم يقال عليه اه ولكنه يشك على هذا قوله في حديث سعيد بن زيد دون دينه دون دمه

• (باب في ان الدفع لا يلزم الموصول عليه ويلزم الغير مع القدرة) •

(عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يمنع أحدكم اذا جاء من

يريد قتله أن يكون مثل اخي آدم القاتل في النار والمقتول في الجنة رواه أحمد وعنه أبي

موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في النكحة كسر وافيها قسيكم وقطعوا

أو تارككم واضربوا سيوفكم بالحجارة فان دخل على أحدكم بيته فليكن كخبري بني آدم

رواه النسائي • وعن سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

انما استكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم خير من المائى والمائى خير من

الساعي قال أرايت ان دخل على بيتي فبسط يده الى ليلتي قال كن كابن آدم رواه أحمد

وأبو داود والترمذي • وعن سهل بن حنيف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من

أذل عند مد مؤمن فلم ينصره وهو بقدر على أن ينصره أذله الله عز وجل على رؤس الخلائق

يوم القيامة رواه احمد) حديث ابن عمر أورد الم حافظ في التلخيص وسكت عنه وأخرج

نحوه أبو داود من حديثه باللفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مشى

الى رجل من أمتي ليقتله فليقل هكذا أى فليدركه فليقتله فليقتل في النار والمقتول في الجنة

وحديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان وصححه القشيري في الافتراح على شرط

الشيخين وقال الترمذي حسن غريب اه وفي اسناده عبد الرحمن بن ثروان تكلم فيه

بعضهم ووثقه يحيى بن معين واحتج به البخارى وحديث سعد بن أبي وقاص حسنه

الترمذي وسكت عنه أبو داود والترمذي والم حافظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات الا

حسين بن عبد الرحمن الاتبعي وقد وثقه ابن حبان وحديث سهل بن حنيف أخرجه

أيضا الطبراني وفي اسناده ابن الهيثم وبقية رجاله ثقات يشهد لصحته حديث البراء بن عازب

عند البخارى وغيره وفيه الأمر بسبع وانهى عن سبع ومن السبع المأمور بجم النصر

المظلوم وحديث أبي موسى عند البخارى وغيره بلا نظر المؤمن للمؤمن كالبنابر يشهد

بعضه بعضا وحديث انصر أخاك ظالما أو مظلوما أخرجه البخارى وغيره وفي الباب عن

٢٧ نيل حا حره ودخانه عند الطبخ وتعلق به نفسه وشمر راحته واختلف في حكم الامر

بالاجلاس فقال الشافعي انه أفضل فان لم يفعل فليس بواجب أو يكون بالخيار بين أن يجاسه أو يناديه وقد يكون أمره

اختيارا غير حتم ورجح الرافعي الاحتمال الاخير وجل الاقول على الوجوب ومعناه ان الاجلاس لا يتعين لكن ان فعله كان

أفضل ولا يتعين المأولة ويحتمل ان الواجب أحدهما لا بعينه والثاني ان الامر للندب مطلقا وهذا الحديث أخرجه البخارى

أيضا في الاطعمة (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قاتل أحدكم فليجنب

الوجه) واللفظ مسلم فليمتق بديل فليجنب وقابل بمعنى قتل فاما ان لا يست على ظاهرها أو يؤيده حديث مسلم باللفظ اذا ضرب

ومثله للناس وأبي داود وفي الأدب المفرد إذا ضرب أحدكم خادمه ويحتمل أن تكون على ظاهرها للتناول ما يقع عند دفع الصائل مثلا فينهى دافعه عن القصد بالضرب إلى وجهه ويدخل في النهي كل من ضرب في حد أو تعزير أو تأديب وفي حديث أبي بكر وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجمها وقال ارجوها واتقوا الوجه وإذا كان ذلك في حق من تعين هلاكه فن دونه أولى وقد وقع في مسلم تعميل اتقا الوجه في حديث أبي هريرة من طريق أبي أيوب فإن الله خلق آدم على صورته ٢١٠ والاكثر على أن الضمير يعود على المضروب لما تقدم من الأمر

يا كرام وجهه ولولا أن المراد التعميل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباطا بما قبلها وقبل يعود على آدم أي على صفته فامر بالاجتناب كراما لا آدم لمشابهة لصورة المضروب ومراعاة لحق الآبوة وظاهر النهي التحريم ويؤيده حديث سويد بن مقرن عند مسلم أنه رأى رجلا طعم غلامه فقال أما علمت أن الصورة محرمة قال النوروى قال العلماء انما نهى عن ضرب الوجه لانه لطيف يجمع الحسن والجمال وأكثر ما يقع الادراك باعضائه فيخشى من ضربه أن يتطيل أو تنشوه كلها أو بعضها والشين فيها فاحش لبروزها وظهورها بل لا يسلم إذا ضرب غالب من شينها وهذا التعميل حسن والسكن الذي تقدم من رواية مسلم أولى وقال القرطبي أعاد بعضهم الضمير على الله متمكنا وأورد في بعض طرقه أن الله خلق آدم على صورة الرحمن قال وكان من رواه روى بالمعنى متمكنا أي توهمه فغلط في ذلك

أبي بكر بنحو حديث سعد بن أبي داود وعن أبي هريرة نحوه أيضا عند البخاري ومسلم وعن ابن مسعود بنحوه عند أبي داود وعن خريم بن فانك بنحوه أيضا عند أبي داود وعن أبي ذر عند أبي داود والترمذي بلفظ قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر قلت لبيك وسعدك قال كيف أنت إذا رأيت أحجار الزيت قد غرقت بالدم قلت ما خاف الله لي ورسوله قال عليك بن أنت منه قلت يا رسول الله أفلا أخذتني فاضعه على عاتقي قال شاركت القوم إذن قلت فما أنا مرفى قال تلزم يمينك قلت فان دخل على يميني قال فان خشيت أن يهرلك شعاع السيف قال فوبك على وجهك يوم بائعك وانعم وعن المقداد بن الأسود عند أبي داود قال أيم الله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ثلاثا أن السعيد لمن جنب الفتن ولمن ابتلى فصبغ فواها معنى قوله فواها التلهيف وعن أبي بكر غير الحديث الأول عند الشيخين وأبي داود والنسائي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا نواجه المسلمان بسيفيهما فاقاقل والمقتول في النار قال يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه أراد قتل صاحبه وعن خالد بن عرفطة عند احمد والحاكم والطبراني وابن قانع بلفظ ستكون بعدى فتنة واختلاف فان استطعت أن تكون عند الله المقتول لا القاتل فافعل وفي اسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وقد أخرجه الطبراني من حديث حذيفة ومن حديث خباب وعن أبي واقد وخرشة أشارا إلى ذلك الترمذي قوله كسر وافيها قسبكم قيل المراد الكسر حقيقة ليسد عن نفسه باب هذا القتال وقيل هو مجاز والمراد ترك القتال ويؤيد الأول واضربوا بسيفي وفككم الخجارة قال النوروى والاول أصح قوله القاعد فيها خير من القائم الخ عنه بيان عظم خطر الفتنة والحل على تجنبها والهرب منها ومن التسبب في شيء من أسبابها فان شرها وفتنها ما يكون على حسب التعلق بها قوله كن كائن آدم يعني الذي قال لاخيه لما أراد قتله لئن بسطت اليديك لتقتلني ما أنا يا سبيدي اليك لا قتال كما حكى الله ذلك في كتابه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية ترك المقاتلة وعدم وجوب المدافعة عن النفس والمال وقد اختلف العلماء في ذلك فقالت طائفة لا يقاتل في فتن المسلمين وان دخلوا عليه بيته وطلبوا قتله ولا تجوز له المدافعة عن نفسه لان الطائفة متأول وهذا مذهب أبي بكر الصديق وغيره وقال ابن عمر وعمران بن

وقد أنكر المازري ومن تبعه حجة هذه الزيادة ثم قال وعلى تقدير صحتها فعمل على ما يليق بالحسين بالباري سبحانه وتعالى قال لما فظ قلت وهذه الزيادة أخرجهما ابن أبي عاصم في السنة والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات وأخرجهما أيضا ابن أبي عاصم من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل واظلمه من قاتل فليجتنب الوجه فان صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن فتعين اجراما في ذلك على ما نقرر بين أهل السنة من امراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله وقال المازري غلط ابن قتيبة فاجرى الحديث على ظاهره وقال صورة كالمصور اه وقال حرب الكرماني في كتاب السنة سمعت إسحق بن راهويه يقول صح أن الله خلق آدم على صورة الرحمن

وقال الحق الكوسج سمعت أبا عبد الله يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتاب السنة حدثنا عبد الله بن أحمد قال قال رجل لابي ان رجلا قال خلق الله آدم على صورته أي صورة الرجل فقال كذب هذا قول الجهمية اه وعند البخاري في الادب واحد عن أبي هريرة مرفوعا لا تقولن فيج الله وجهك ووجه من أشبه وجهك ن الله خلق آدم على صورته وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في المسكاتب) اي الرقيق الذي يكتبه مولاه على مال يؤديه اليه فاذا أدام أعتق فان عجز رد ٢١١ الى الرق وبكسر التاء السمد الذي تقع منه المسكاتب والمسكاتب عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فاكثر وهي خارجة عن قواعد المعاملات عند من يقول ان العبد لا يملك لورانهما بين السيد ورقيقه ولانها يبيع ماله بجماله وكانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فافرها الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وقال الروياني انها اسلامية لم تكن في الجاهلية والاول هو الصحيح وأول من كتب في الاسلام بريرة ومن الرجال سلمان وهي لازمة من جهة السيد الا ان عجز العبد وجازته على الرابع وأول من كتب بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو أمية مولى عمر ثم سمر بن مولى أنس قال في الفتح واختلف في تعريف الكتابة وأحسنه تعليق عتق بصفة معلومة على جهة مخصوصة (عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة) وكانت تخدم عائشة قبل ان تستتر بها فلما كاتبها أهلها

الحسين وغيرهما لا يدخل فيه الكن ان قصد دفع عن نفسه قال النووي فهذان المذهبان متفقان على ترك الدخول في جميع فتن المسلمين قال القرطبي اختلف السلف في ذلك فذهب سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم الى أنه يجب الكف عن المقاتلة فتنهم من قال يجب عليه أن يلزم بيته وقالت طائفة يجب عليه التحول عن بلد الفتنة أصلا ومنهم من قال يترك المقاتلة حتى لو أراد قتله لم يدفعه عن نفسه ومنهم من قال يدفع عن نفسه وعن ماله وعن أهله وهو معذور ان قتل أو قتل وذبح بجهور العصاة والتابعين الى وجوب نصر الحق وقتال الباغي وكذا قال النووي وزاد أنه مذهب عامة علماء الاسلام واستدلوا بقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله قال النووي وهذا هو الصحيح وتناول لاحاديث على من لم يظهر له الحق أو على طائفتين ظالمتين لا تأويل لواحدة منهما ما قال ولو كان كما قال الاولون اظهر الفساد واستطال أهل البغي والمبطلون اه وقال بعضهم بالنفس سبيل وهو انه اذا كان القتال بين طائفتين لا امام لهم فالقتال ممنوع يومئذ وتنزل الاحاديث على هذا وهو قول الاوزاعي كما تقدم وقال الطبري انكار المنكر واجب على من يقدر عليه فن أعان الحق أصاب ومن أعان المخطئ أخطأ وان أشكل الامر فهي الحالة التي وردت في القتال فبينما ذهب البعض الى أن الاحاديث وردت في حق ناس مخصوصين وان النهي مخصوص بمن خوطب بذلك وقيل ان النهي انما هو في آخر الزمان حيث يحصل التحقق ان المقاتلة انما هي في طلب الملك وقد اتى هذا في حديث ابن مسعود فاخرج ابوداود عنه انه قال له وابصة بن معبد ومتى ذللت يا ابن مسعود فقال تلك ايام الهرج وهو حيث لا يأمن الرجل جلده ويؤذي ما ذهب اليه الجهور قول الله تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله تعالى وجرأ سيئة سيئة مثلها ونحو ذلك من الآيات والاحاديث ويؤيده ايضا الآيات والاحاديث الواردة في وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وسبأ في المقام زيادة تحقيق في باب ما جاء في توبة القتال من كتاب القصاص وحديث سهل بن حنيف وما ورد في معناه يدل على انه يجب نصر المظلوم ودفع من أراد اذلاله بوجه من الوجوه وهذا مما لا علم فيه خلافا وهو مندرج تحت ادلة التي عن المنكر

(جاءت اليها تسعة عثماني) مال (كاتبها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا) وعليها خمسة أواق نجمت في خمس سنين كافي رواية أخرى عند البخاري (قالت لها عائشة ارجعي الى أهلك) ساداتك (فان أحبوا ان أنقض عتقك كاتبك ويكون ولاؤك لي فعلت) ظاهره ان عائشة طابت أن يكون الولا لها اذا أدت جميع مال الكتابة وليس ذلك مراد او كيف تطلب ولا من أعتقه غيرها وقد زال هذا الاشكال ما في رواية أبي أسامة عن هشام حيث قال بعد قوله ان أعداءها هم عدة واحدة وأعتقك ويكون ولاؤك لي فعلت فتبين ان غرضها أن تستتر بها ثم اشترى من عتقها اذ عتق فرع ثبوت الملك (فذكرت ذلك) الذي قالته عائشة (بريرة لا لها فابوا) أي فامتنعوا أن يكون الولا لعائشة (وقالوا ان ثمان) عائشة (ان تحبس) (الاجر عليك) عند

ومنها الهدى المنقول الى الحرم ولا يقع اسم الهدية على العقار لامتناع نقله فلا يقال أهدي له دار أو أرضا بل على المنقول كالشباب والعبد أو أما الصدقة فهي تلك ما يعطى بلا عوض للمحتاج لنزول الآية فهدى غلثك بلا عوض خال عما ذكر في الصدقة والهدية بايجاب وقبول لفظا بأن يقول فهو وهبت لك هذا فيقول قبلت كذا في القسط لاني قال الشوكاني في السبل الالهية هو أن يتكرم على غيره بنصيب من ماله عن طيبة نفس فاذا وقع هذا القدر فهو الهبة الشرعية ولا يشترط في ذلك ايجاب ولا قبول ولا مجلس بل ان قبله الموهوب له ورضى بمصيره اليه ولو بعد ٢١٣ مدة هما كان الواهب باقيا على ذلك العزم

فوهبة صحيحة وليس في الشرع ما يدل على وجود اللفاظ مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ومن زعم ان في الشريعة ما يدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالبيان اه ولا يشترط ان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والتبعض من ذلك وكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس فلو حلف لا يهب له فتصدق عليه أو أهدي له حنث والاسم عند الاطلاق ينصرف الى الأخير واستعمل البخاري المعنى الاعم فانه ادخل فيها الهدايا (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا نساء المسلمين) وفي لفظ المؤمنات وقد رواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ يا نساء المؤمنات (لا تتحترن جارة) هدية مهدة (لجارتهن ولو) انما تهدي (فرس) شاة) عظم قليل اللحم وهو للبعير موضع الحافر من القرس ويطلق على الشاة مجازا وأشير بذلك الى المبالغة في اهداء النبي اليسير وقوله لا الى حقيقة القرس

واذنه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك بعد أمره بكسرهما قال ابن الجوزي أراد التغليب عليهم في طبعهم ما نهى عن أكله فلما رأى ادعائهم اقتصر على غل الاواني وفيه رد على من زعم ان ذناب الحرم لا سبيل الى تطهيرها مما يداخلها من الحرم فان الذي دخل القدر من الماء الذي طبخت به الحرم نظيره وقد أذن صلى الله عليه وآله وسلم في غسلها فدل على امكان تطهيرها

• (كتاب الشفعة) •

(عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل مال يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة رواه أحمد والبخاري وفي لفظ انما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة الحديث رواه أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه وفي لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة رواه الترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قسمت الدار وجدت فلا شفعة فيها رواه أبو داود وابن ماجه معناه وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط لا يحلل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك فأن باعه ولم يؤذنه فهو أحق به رواه مسلم واللساني وأبو داود) حديث أبي هريرة رجال اسناداه ثقات قوله قضى بالشفعة قال في الفتح الشفعة بضم المجهة وسكون الفاء وغلط من حركها وهي مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة وقيل من الاعانة وفي الشرح انتقال حصة شريك الى شريك كانت انتقلت الى أجنبي بمثل العوض المسمى ولم يختلف العلماء في مشروعيةها الا ما نقل عن أبي بكر الاصم من انكارها اه قوله في كل مال يقسم ظاهر هذا العموم نبوت الشفعة في جميع الاشياء وانما لا فرق بين الحيوان والجماد والمقتول وغيره وقد ذهب الى ذلك المترو وما لك وأبو حنيفة وأصحابه وسأني تفصيل الخلاف في ذلك قوله فاذا وقعت الحدود أي حصص قسمة الحدود وفي المبيع وانضمت بالقسمة مواضعها قوله وصرفت بضم الصاد وتخفيف الراء المكسورة وقيل بقسمة يداهما أي بينت مصارفها وكأنه من التصريف أو التصرف قال ابن مالك معناه خلصت وبات وهو

لانه لم تجر العادة باهدائه أي لا تمنع جارة من الهدية لجارتهما الموجود عند الاستقلال بل ينبغي أن تجوز لهما بما يصروا كان قلة لافه وخير من العدم واذا توصل القليل صار كثيرا وفي حديث عائشة المذكور يا نساء المؤمنات تهادوا ولو فرس شاة فانه يثبت المودة ويذهب الضغائن وحديث الباب أخرجه مسلم أيضا والترمذي من طريق أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يقل عن أبيه وزاد في أوله تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر الحديث وقال غريب وأبو معشر فيه ضعف ويحتمل أن يكون النهي انما وقع للمهدي اليها وانها لا تنقسم ما يهدي اليها ولو كان قلة لاقال في الفتح وجهه على الأعم من ذلك اولى وفيه استجلاب المودة واسقاط التكلف (عن عائشة رضى الله عنها انما قالت لعروة) بن الزبير (يا ابن أخي) وأم عروة

هي أمه بنت أبي بكر (ان كانا نظر الى الهلال ثم الهلال ثم الهلال ثلاثة أهلة) نكملها (في شهرين) باعتبار رؤية الهلال في أول الشهر الأول ثم رؤيته ثانياً في أول الشهر الثاني ثم رؤيته في أول الشهر الثالث فالمدّة ستون يوماً والمرق ثلاثة أهلة (وما أوقدت في آيات رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم نار) وفي رواية أخرى عنه - ما البخاري في الرقاق بلفظ كان يأتي علينا الشهر ما نوقد فيه ناراً ولا منفاة بينها وبين رواية الباب وعقد ابن ماجه عنها باللفظ لقد كان يأتي على آل محمد الشهر ما نرى في بيت من بيوت الدخان الحديث قال عروة (فقلت) ٢١٤ لعائشة رضي الله عنها (يا خالته ما كان يعش بكم) من أعاشه الله عيشة

قال الحافظ ابن حجر وفي بعض النسخ ما كان يغنيكم بسكون الغين المجهمة بعد هانوت مكسورة ثم تحتيه وهو يعني ما يعيشتكم وما تعقب به العيني ليس في محله (قالت الأسودان) أي كان يعيشنا (القر والماء) من باب التغليب كالعمرين والقمرين والافاناء لالونه ولذلك قالوا الايضان اللين والماء وانما أطلق على الفرس ودلانه غالب ثم المدينة (الا انه قد كان لرسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم جبران من الانصار) سعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن حرام وأبو أيوب خالد بن زيد وسعد بن زرارة وغيرهم (كانت لهم منافع) جمع منجعة أي غنم فيها لبن (وكانوا يعطون) أي يعطون (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من ألبانهم فيسقينها) وهذا موضع الترجمة وفي الهدية معنى الهبة وفي هذا الحديث ما كان للصحاب من التغلب من أمر الدنيا في أول الأمر وفيه فضل الزهد وإظهار الواجد لله عدم والاشتراف فيما في الأيدي وفيه جواز ذكر

مشتق من الصرف بكسر المهملة وهو الخالس من كل شيء يسمى بذلك لانه صرف عنه الخطأ فعلى هذا صرف مختلف الراوي على الأول أي التصريف والتصرف مشدد قوله فلاشعة استدلل به من قال ان الشعة لا تثبت الا بالخطا لا بالحوار وقد حكى في البحر هذا القول عن علي وعروة وعثمان وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيعة ومالك والشافعي والاوزاعي وأحمد وأصحق وعبيد الله بن الحسن والامامية وحكى في البحر ايضا عن العترة وابي حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين ثبوت الشعة بالحوار واجابوا عن حديث جابر بما قاله أبو حاتم ان قوله اذا وقعت الحدود والحدود الخ مدرج من قوله وقد ذلك بان الاصل ان كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الادراج بدليل وورد ذلك في حديث غيره مشعر بعدم الادراج كما في حديث أبي هريرة المذكور في الباب واستدل في ضوء النهار على الادراج بعدم اخراج مسلم لتلك الزيادة ويجاب عنه بأنه قد يقتصر بعض الأئمة على ذكر بعض الحديث والحكم للزيادة لاسيما وقد أخرجها مثل البخاري على ان معنى هذه الزيادة التي ادعى أهل القول الثاني ادراجها هو معنى قوله في كل ما لم يقسم ولا تفاوت الا يكون دلالة أحدهما على هذا المعنى بالمنطوق والآخر بالمفهوم احتج أهل القول الثاني بالأحاديث الواردة في اثبات الشعة بالحوار كحديث حمزة والشريد بن سويد وأبي رافع وجابر وسنن أبي وأما الأحاديث القاضية بنبوت الشعة لمطلق الشريك كما في حديث جابر المذكور من قوله في كل شركة وكما في حديث عباد بن الصامت الآتي فلا تصلح للاحتجاج بها على ثبوت الشعة للباراذل لشركة بعد القسمة وقد أجاب أهل القول الأول عن الأحاديث القاضية بنبوت الشعة للباراذل المراد به الجار الاخص وهو الشريك المظالم لان كل شيء قارب شيأ يقال له جار كما قيل لامرأة الرجل جارة لما بينهما من المظالم وبهذا يدفع ما قيل انه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جاراً قال ابن المير طاهر حديث أبي رافع الآتي انه كان يملك بيتين من جملة دار سعد لاشقة صاهاً ناعماً من منزل سعد ويدل على ذلك ما ذكره عمر بن شعبة ان سعداً كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منها مال أبي رافع فاشترها سعد منه ثم ساق الحديث الآتي فاقضى كلامه ان سعداً كان جاراً لأبي رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكاً

المروما كان فيه من الضيق بعد أن توسع الله عليه تذكيراً بنعمه وإيتاءً به غيره وفي هذا الحديث كذا الحديث والعنينة ورواه كلهم مدنيون ورواية الراوي عن خاتمه وثلاثة من التابعين على نسق واحد وأخرجه أيضاً مسلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال لودعيت الى ذراع) وهو الساعد وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب أكله لانه مبادئ الشاة وأبعد عن الأذى (أو كراع) بضم الكاف مادون الركبة من الساق (لا تحب) الداعي (ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبلت) وهذا يدل على جواز القليل من الهدية وأنه لا يرد والهدية في معنى الهبة لما فيه من التأنف وخمهم ما بال ذكر الجمع بين الحقيق والمطير (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال أنفجنا) أي اثرنا ونفرتنا (أدبنا)

من موضعه (بحر الظهور) وهو على مثال تنبيه ظهر من العلم المضاف والمضاف اليه موضع قريب من مكة على خمسة اميال الى جهة المدينة وقيل هو واد تقول العامة بطن مرويين مائة عشر ميلا به جزم البكري والارنب واحد الارانب اسم جنس يطلق على الذكر والانثى (فسمى القوم) نحو ابي صطادوه (فلقبوا) بفتح الفين وفي لفظ فتعربوا وهو معنى لغوي أي أعربوا قال انس (فادر كتما) أي الارنب (فاخذتها فاقبته) زوجها أم انس واسمها أم سليم (فذهبها وبعث بها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوركها) ما فوق الفخذ أو ونحذيها (الشك من الراوى ٢١٥) (فقبله) أي قبل المبعوث اليه (قات وأكل منه قال وأكل منه) وفيه

جواز قبول هدية الصيد وهذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم في الذبايح وأبو داود في الاطعمة والترمذي والنسائي وابن ماجه في الصيد (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أهدت أم حفيد) مصغرا واسمها هزيلة تصغير هزلة وهي أخت أم المؤمنين ميمونة (خالة ابن عباس الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطا) بفتح الهمزة وكسر القاف لبنا محففا (وسمنا وأضبا) بتشديد الباء جمع ضب دوية لا تشرب الماء وتعيش سبع مائة سنة فصاعدا ويقال انها تبول في كل اربعين يوما قطرة ولا يسقط لها سن (فاكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاقط والسمن وترك الضب تقذرا) أي لاجل الكراهة (قال ابن عباس فاكل) أي الضب (على ما تدر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ولو كان حراما ما أكل على ما تدر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال الشافعي هذا الحديث

كذا قال الحافظ وقال أيضا انه ذكر بعض الحنفية انه يلزم الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقته ومجازا ان يقولوا بشفعة الجار لان الجار حقيقة في الجوار مجازا في الشريك وأجيب بان محل ذلك عند التجرد وقد قامت القرينة هنا على المجاز فاعتبر الجمع بين حديثي جابر وابي رافع فحديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبي رافع مصروف الظاهر اتفاقا لانه يقتضي أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك والذين قالوا بشفعة الجوار قد مروا الشريك مطلقا ثم المشارك في الشرب ثم المشارك في الطريق ثم الجار على من ليس بجوار وأجيب بان المنضل عليه مقدرا في الجار أحق من المشتري الذي لا جوار له قال في القاموس الجار الجار والذى أجرة من أن يظلم والمجير والمستجير والشريك في التجارة وزوج المرأة وما قرب من المنازل والمقامم والخليف والناصر اهـ والحاصل ان الجار المذكور في الاحاديث الاربعة ان كان يطلق على الشريك في الشيء والجوار له غير شريك كانت مقتضية بعمومها ثبوت الشفعة لهما جميعا وحديث جابر وأبي هريرة المذكوران يدلان على عدم ثبوت الشفعة للجوار الذي لا شريك له فخصصان عموم أحاديث الجار ولكن يثبت كل على هذا حديث الشريدين سواء ينفان قوله ليس لاحد فيهما شريك ولا قسم الا الجوار مشعر بثبوت الشفعة للجوار وكذا ذلك حديث سمرة لقوله فيه جار الدار أحق بالدار فان ظاهره ان الجوار المذكور جوار لا شريك فيه ويحجب بأن هذين الحديثين لا يصلحان لمعارضته ما في الصحيح على أنه يمكن الجمع بما في حديث جابر الآخر بل ينفى اذا كان طريقتهما واحدا فانه يدل على ان الجوار لا يكون مقتضيا للشفعة الا مع اتحاد الطريق لا بمجرد ولا عذر لمن قال بحمل المطلق على المقيد من هذا ان قال بصفة هذا الحديث وقد قال بهذا أعني ثبوت الشفعة للجوار مع اتحاد الطريق بعض الشافعية ويؤيده أن شرعية الشفعة انما هي لدفع الضرر وهو انما يحصل في الاغلب مع المخالطة في الشيء المملوك أو في طريقه ولا ضرر على جار لم يشارك في أصل ولا طريق الا نادرا واعتبار هذا النادر يستلزم ثبوت الشفعة للجوار مع عدم الملاصقة لان حصول الضرر له قد يقع في نادر الحالات كجب الشمس والاطلاع على العورات ونحوهما من الروائح الكريهة التي تآذي بها ورفع الاصوات وسماع بعض المنكرات ولا يقال بثبوت الشفعة لمن

مواد حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم امتنع من أكل الضب لانه عابه لانه حرمه فاكل الضب حلال اهـ قال في الفتح استدلال ابن عباس صحيح من جهة التقرير أي تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقة الحديث للترجمة من قوله فاكل من الاقط والسمن لان أكله دليل على قبول الهدية وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاطعمة والاعتصام ومسلم في الذبايح وأبو داود في الاطعمة والنسائي في الصيد (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى بطعام زاد أحد وابن حبان من غير أهله) (سأل عنه أهدية أم صدقة فان قيل صدقة قال لا صحابه كانوا ولم يأكل) لانها حرام عليه (وان قيل هدية ضرب يده) أي شرع في الاكل مسرعا (صلى الله عليه وآله وسلم فاكل معهم) وأكله معهم يدل على

قبول الهدية ويؤخذ منه ان التحريم انما هو على الصدقة لا على العينة وفي قصة شاة أم عطية قال انها اى الشاة قد بلغت محلها اى صارت حلالا بالتقاهام من الصدقة الى الهدية ويؤيده الحديث الا فى بعد ذلك (عن انس بن مالك رضى الله عنه قال اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلطم) فقال عنه (فقبل تصدق) به (على بريرة قال هو لها صدقة ولها هدية) اى حيث اهدته بريرة لان الصدقة يسوغ للفقر التصرف فيها بالبيع وغيره كتصرف سائر المال في املاكهم واخرج هذا الحديث ايضا في الزهد ووصل في الزكاة وأبو داود والنسائي ٢١٦ (عن عائشة رضى الله عنها) ان رسول الله صلى الله عليه وآله

كان كذلك والضرر النادر غير معتبر لان الشارع علق الاحكام بالامور الغالبة وعلى فرض ان الجارية لا يطاق الا على من كان ملاصقا غير مشارك ينبغي تقييد الجوار بالتحاد الطريق ومقتضاها ان لا تثبت الشفعة بمجرد الجوار وهو الحق وقد زعم صاحب المنار ان الاحاديث تقتضى ثبوت الشفعة للجار والشريك ولا منافاة بينهما ووجه حديث جابر بتوجيه بارد والصواب ما حررنا، قوله في كل شركة في مسلم وسنن أبي داود في كل شرك وهو بكسر الشين المججمة واسكان الراء من أشركته في البيع اذا جعلته لك شركا ثم خفف المصـدر بكسر الاول وسكون الثانى فيتان شرك وشركة كما يقال كام وكلة قوله ربعة بفتح الراء وسكون الموحدة تأنيث ربعة وهو المنزل الذى يرتبكون فيه في الربيع ثم سمي به الدار والمسكن قوله لا يحل له أن يبيع الخ ظاهره انه يجب على الشريك اذا أراد البيع أن يؤذن شريكه وقد حكى مثل ذلك القرطبي عن بعض مشايخه وقال في شرح الارشاد الحديث يقتضى أنه يحرم البيع قبل العرض على الشريك قال ابن الرفعة ولم أظفر به عن أحد من أصحابنا ولا يحيد عنه وقد قال الشافعي اذا صح الحديث فاضربوا بوقول عرض الحائط وقال الزهرى كشيئ انه صرح به الفارق قال الاذرى انه الذى يقتضيه نص الشافعي وجعله الجهور من الشافعية وغيرهم على النذب وكراهة ترك الاعلام قالوا لانه يصدق على المكروه أنه ليس بحلال وهذا انما يتم اذا كان اسم الحلال مختصا بما كان مباحا أو منسوبا أو واجبا وهو ممنوع فان المكروه من اقسام الحلال كما تقر في الاصول فيلزم ان يبايعه ولم يؤذنه فهو أحق به فيه دأبل على ثبوت الشفعة للشريك الذى لم يؤذنه شريكه بالبيع وأما اذا أعلمه الشريك بالبيع فأذن فيه فباع ثم أراد ان يشريك أن يأخذه بالشفعة فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة والهادوية وابن أبي ليلى والبنى وجهه وأهل العلم ان له أن يأخذه بالشفعة ولا يكون مجرد الاذن مبطل لها وقال الثوري والحكم وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث ليس له أن يأخذ بالشفعة بعد وقوع الاذن منه بالبيع وعن أحمد روايتان كالمذهبين ودليل الاخرين مفهوم الشرط فانه يقتضى عدم ثبوت الشفعة مع الاذن من البائع ودليل الاولين لاحاديث الواردة في شفعة الشريك والجوار من غير تقييد وهى منطوقات لا يقاومها ذلك المذهب وموجب بان

(وسلم كن حزين) اى طائفتين (فحزب فيه عائشة) بنت ابي بكر (وحفصة) بنت عمر (وصفية) بنت حنيفة (وسودة) بنت زمعة (والحزب الاخر ام سلمة) بنت ابي امية (وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في بيت عائشة وميمونة بنت الحارث وام حبيبة بنت ابي سفيان وجويرية بنت الحارث (وكان المسلمون قد علموا حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائشة فاذا كانت عند أحدكم هدية يريد أن يهديها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخرها حتى اذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى بيت عائشة يوم نوبتها (بعث صاحب الهدية الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلهم حزب ام سلمة فقلن لها كلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكلم الناس فيه قول من اراد أن يهدي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هدية فليهدى اى الشئ المهدى اليه (حيث كان) صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم (من نسائه) اى من بيوت نسائه (فكلمته ام سلمة بما قلن) لها (فلم يقل لها) صلى الله عليه وآله وسلم شيئا المفهوم فساأنها) عما اجابها (فقات) ام سلمة (ما قال لى شيئا فقلن لها فكلمته) اى ام سلمة (حين دار اليها) اى يوم نوبتها (ايضا فلم يقل لها شيئا) فقات ما قال لى شيئا فقلن لها فكلمته حتى يكلمك فدار اليها فكلمته فقال لها لا تؤذني في عائشة) لفظة في ههنا لتعليل كقوله تعالى فذا لىكن الذى ائتمنى فيه (فان الوصى لم يأنى وانافى نوب امرأة الاعاشة قالت) اى ام سلمة (فقلت اتوب الى الله من اذ لك يا رسول الله ثم انتم) اى امهات المؤمنين الذين هم حزب ام سلمة (دعون) أى طلبن (فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارسلت) اى فاطمة (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو عند

عائشة (تقول) لم صلى الله عليه وآله وسلم (ان نساك يشدك الله) أي يشدك بالله وفي انظر يتشدك الله (العدل في بنت أبي بكر) عائشة قال في الفتح أي التسوية بينهم في كل شيء من المحبة وغيرها وقال الكيرماني في محبة القلب فقط لأنه كان يسوي بينهم في الأفعال المقدورة وقد اتفق على أنه لا يلزمه التسوية في المحبة لأنهم ليست من مقدور البشر (فكلمته) فاطمة رضي الله عنهم في ذلك وعند ابن سعد من مرسل علي بن الحسين أن التي خاطبت فاطمة بذلك من زينب بنت جحش وإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سألها أرسلتك زينب قالت زينب وغيرها قال أمي التي ٢١٧ وأبت ذلك قالت نعم (فقال يا بنته الاتحسين ما أحب قات بلي) زاد من لم قال

فاجي هذه أي عائشة (فرجعت) فاطمة (اليمن فاخبرتهن) الذي قاله (فقال ارجعي اليه قات) فاطمة (أن ترجعي) اليه (فارسان زينب بنت جحش فانتته) صلى الله عليه وآله وسلم (فأغلظت) في كلامها (وقالت ان نساك يشدك الله العدل في بنت ابن أبي قحافة) هو والد أبي بكر الصديق وأمه عثمان رضي الله عنهما (فرجعت) زينب (صوتها حتى تناوات عائشة) أي منها (وهي قاعدة فسيتم) أي سبت زينب عائشة رضي الله عنهما (حتى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لينظر إلى عائشة هل تكلم قال فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى اسكتتها قالت فنظر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى عائشة وقال انها بنت أبي بكر) أي انها شريفة عاقلة عارفة كابنها وكانه صلى الله عليه وآله وسلم أشار إلى أن أبي بكر كان عالمًا بمناقبه مضر ومنايلها ولا يستغرب من بنته تأتي ذلك منه

المفهوم المذکور صالح لتقييد تلك المطابقات عند من عمل بمفهوم الشرط من أهل العلم والترجيح انما بصار إليه عند جمع وقد أمكن ههنا جعل المطلق على المقيد (وعن عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة بين النمركة في الارضين والدور رواه عبد الله بن أحمد في المسند ويصححه معموه من أثبت النمركة فيما تضره الشفعة وعن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جابر الدار أحق بالدار من غيره رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وعن النضر بن سويد قال قلت يا رسول الله أرض ليس لاحد منكم ولا قسم الا الجوار فقال الجار أحق ببقعة ما كان رواه أحمد والنسائي وابن ماجه ولا ابن ماجه مختص النمركة أحق ببقعة ما كان) حديث عبادة أخرجه أيضا الطبراني في الكبير وهو من رواية اسحق عن عبادة ولم يدركه وتشميد أصحته الأحاديث الواردة في ثبوت الشفعة فيما هو أعم من الأرض والدار كحديث جابر المتقدم وكحديث ابن عباس عند أبيه في مرفوعه باللفظ الشفعة في كل شيء ورجاله ثقات الا انه اعلى بالارسال وأخرج الطحاوي له شاهد من حديث جابر بأسناد لا بأس برواه كما قال الحافظ ويشهد لحديث عبادة أيضا الأحاديث الواردة بثبوت الشفعة في خصوص الأرض كحديث الشريد بن سويد المذکور وفي خصوص الدار كحديث سمرة المذکور أيضا وهكذا تشهد له الأحاديث القاضية بثبوت الشفعة للجار على العموم وحديث سمرة أخرجه أيضا البيهقي والطبراني والضياعوني سماع الحسن بن سمرة قال معروف قد تقدم التنبية عليه ولكنه أخرج هذا الحديث أبو بكر بن أبي خزيمة في تاريخه والطحاوي وأبو يعل والطبراني في الاوسط والضياعوني عن أنس وأخرج ابن سعد عن الشريد بن سويد باللفظ حديث سمرة المذکور وحديث الشريد بن سويد أخرجه أيضا عبد الرزاق والطحاوي والدارقطني والبيهقي قال في المعالم ان حديث الجار أحق ببقعة لم يروه أحد غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر وتكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث قال وقد كلف الناس في اسناد هذا الحديث واضطراب الروايات فقال بعضهم من عمرو بن الشريد عن أبي رافع وقال بعضهم من أبيه عن أبي رافع وأرسله بعضهم والأحاديث التي جاءت في تقييده أسانيد جارية في شيء منها

٢٨ يلى • ومن يشابه أمة فاطمة والولد سر أبيه قال المهلب في الحديث انه لا حرج على الرجل في إظهار بعض نسائه بالتحف والطرف من المآكل واعترضه ابن المنبر انه لا دلالة في الحديث على ذلك وانما الناس كانوا يفعلون ذلك والزواج وان كان مخاطبا بالعدل بين نسائه فالله دون الاجانب ليس أحدهم مخاطبا بذلك فلهذا المية تقدم صلى الله عليه وآله وسلم إلى الناس بشيء في ذلك وأيضاً فليس من مكارم الاخلاق ان تعرض الرجل إلى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهدية ولا يقال انه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي يقبل الهدية فيقبلها كما فيلزم التخصيص من قبله لا نأقول المهدي لأجل عائشة كأنه ملك الهدية فينيرط فخصيص عائشة والقليل يتبع فيه مجير المالك مع ان الذي يظهر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يشركه في

في ذلك وانما وقعت المناقشة لكون العطية تصل اليهن من بيت عائشة ولا يلزم في ذلك تسوية قال في النسخ وفي الحديث منقية ظاهرة لعائشة وفيه قصد الناس بالهدايا اوقات المسرة ومواضعها ليزيد ذلك في سرور المهدى اليه وفيه تنافس الضرائر وتغايرهن على الرجل وان الرجل يسعه السكوت ان اتقاوا ولا يعمل مع بعض على بعض وفيه جواز التشكي والترسل في ذلك وما كان عليه أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مهاجرتهم والحياء منه حتى راسلته بأعز الناس عنده فاطمة وفيه سرعة فهمهن ورجوعهن الى الحق ٢١٨ والوقوف عنده وفيه ادلال زينة بنت جحش على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لكونها كانت بنت عمته كانت امها امة بنت عبد المطلب قال الداودي وفيه عذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لزينب قال ابن التين ولا أدري من أين أخذته قلت كأنه أخذ من مخاطبتها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لطلب العدل مع أهلها بأنه أعدل الناس لكون غلبت عليها الفرية فلم يؤخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالذکر لان فاطمة عليها السلام حامله رسالة بخلاف زينب فانها اشتركت في ذلك بل رأين لانها هي التي تولت ارسال فاطمة أولا ثم سارت بنفسها واستدل به على ان القسم كان واجبا عليه اه ورواه هذا الحديث كلهم مدينون وفيه رواية الاخ من أخيه والابن من أبيه (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرد الطيب لانه ملازم لمناجاة الملائكة ولذا كان لا يأكل

اصطراب قوله جابر الدار احق قال في شرح السنة هذه اللفظة تستعمل فيمن لا يكون غيره احق منه والشريك بهذه الصفة احق من غيره وليس غيره احق منه وقد استدل به هذا القائلون بقبول الشفعة للجار وأجاب الممانعون بأنه محمول على تعهد بالاحسان وغيره بسبب قرب داره كذا قال الشافعي ولا يخفى بعده ولا يكتفى بنفي ان يقيد بمسألة احق من اتحاد الطريق ومقتضاه عدم ثبوت الشفعة بمجرد الجوار قوله احق بسبقه بفتح السين المهملة والقاف وبعدها باء موحدة ويقال بالصاد المهملة بدل السين المهملة ويجوز فتح القاف واسكانها وهو القرب والجاورة وقد استدل به هذا الحديث القائلون بقبول شفعة الجار وأجاب الممانعون بمسألة قال البغوي ليس في هذا الحديث ذكر الشفعة فيحتمل أن يكون المراد به الشفعة ويحتمل أن يكون احق بالبر والمعونة اه ولا يخفى به وهذا الحل لا سيما بعد قوله ليس لاحد فيه اشراك والاولى الجواب بحمل هذا المطلق على المقيّد الا في من حديث جابر لا يقال ان نفي الشريك في ايدل على عدم اتحاد الطريق فلا يصح تقييده بحديث جابر الا في لانا نقول انما نفي الشريك عن الارض لا عن طريقها ولو سلم عدم صحة التقييد باتحاد الطريق فاحاديث اثبات الشفعة بالجوار مخصصة بمسألة ولو فرض عدم صحة التخصيص للتصريح بفي الشريك فهي مع ما فيها من المسائل لا تنتهض معارضة الاحاديث القاضية بنفي شفعة الجار الذي ليس بشارك كما تقدم (وعن عمرو بن الشريد قال وقفت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن مخرمة ثم جاء أبو رافع مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا سعد ابعثني في دارك فقال سعد والله ما ابتاعها فقال المسور والله لاتباعها فقال سعد والله ما أزيدك على أربعة آلاف نخبة أو مقطعة قال أبو رافع اقد أعطيت بها خمسة مائة دينار ولو لا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الجار احق بسبقه ما أعطيتكم بها أربعة آلاف وانا أعطيت بها خمسة مائة دينار فاعطاهما يا رواء البخاري) قوله ابعثني بلفظ التثنية أي البيتين الكائنين في دارك قوله فقال المسور في رواية ان أبا رافع سأل المسور ان يساعده على ذلك قوله منجمة أو مقطعة شك من الراوي والمراد موجهة على اقساط معلومة قوله أربعة آلاف في رواية للبخاري في كتاب ترك الحيل من صحيحه أربعة مائة مائة وهو يدل على ان المنقال

النوم ونحوه كذا قاله ابن بطال ومفهومة انه من خصائصه وليس كذلك وقد اقتضى به أنس في ذلك والحكمة فيه ما جاء في حديث أبي هريرة باسناد صحيح عند أبي داود والنسائي من فروع من عرض عليه طيب فلا يرد فانه خفيف الممل طيب الرائحة وعند الترمذي باسناد حسن من حديث ابن عمر مرة وعائلة لا ترد الوسائد والدهن واللبن قال الترمذي يعني بالدهن الطيب وحديث الباب أخرجه أيضا في اللباس والترمذي في الاستئذان وقال حسن صحيح والنسائي في الوضوء والزينة (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويشيب عليها) أي يعلى الذي يمسى لهدايا واستدل به بعض المالكية على وجوب الشراب على الهدية اذا أطلق الواهب وكان

عن يطلب مثله الثواب كالتفكير لا يفي بخلاف ما به الا على الادنى ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ومن حيث المعنى ان الذي يهدى قصدا ان يعطى أكثر مما يهدى فلا أقل ان يعوض بتطير هديته وبه قال الشافعي في الامم - ديم وقال في الجديد كالخففة الهبة للثواب باطلا لا تنفع لانها يسع بمن مجهول ولان موضوع الهبة التبرع فلما بطلناه لم يكن في معنى المعاوضة وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة فاستحق العوض اطلاق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة وأجيب بعض المالكية بان الهبة لو لم تنفع في الثواب أم لا لكانت بمعنى الصدقة ٢١٩ وليس كذلك فان الاغلب من حال الذي

يم - ديم انه يطلب الثواب ولا سيما اذا كان فقيرا كذا في الفتح وعبرة القسطلاني ومذهب الشافعية لا يجب بطلاق الهبة والهدية اذ لا يقتضيهما الاقظ ولا العادة ولو وقع ذلك من الادنى الى الاعلى كما في اعارته له الحاشا للاعيان بالمناقع فان ائامه المتب على ذلك فهبة مبتدأة واذ اقيدها المتعاقدان بثواب معلوم لا مجهول صح العقد بغير انظرا للمعنى فانه معاوضة مال بمال معلوم كالبيع بخلاف ما اذا قيداه بمجهول لا يصح اعتدله بغير هبة نعم المكافأة على الهدية والهبة مسخبة اقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم (عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال اعطاني أبي) بشير بن سعد بن ثعلبة الانصاري الطبراني (عطية) وكانت العطية غلاما سألت أم النعمان اياه أن يعطيه اياه من ماله كما في مسلم (فقات حرة) بفتح المهملة وسكون الميم (بنت رباحة) الانصارية أم النعمان لاييه (لا أرضى حق

اذا كان بعشرة درهم والحديث فيه مشروعية العوض على الشريك وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه أيضا ثبوت الشفعة بالحوار وقد ساف بيانه قال المصنف رحمه الله وفي الخبر واقع أعلم انما هو الحديث على عرض المبيع قبل البيع على الجار وقد قدمه على غيره من الزبون كما في حقه راوي فانه اعرف بما سمع اه الزين الدفع ويطلق على بيع المزانية وقد تقدم وعلى بيع المجهول بالمجهول من جنسه وعلى بيع الغائبة في الجنس الذي لا يجوز فيه الغبن افاد معنى ذلك في القاموس (وعن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاره ينظر بها وان كان غائبا اذا كان طريقتهما واحدا رواه النسائي) الحديث حسنه الترمذي قال ولانه لم أحدا روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن جابر وقد تمكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث اه وقال الشافعي يخاف أن لا يكون محفوفا وقال الترمذي سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال لا أعلم أحدا رواه عن عطاء بن عبد الملك تفرد به ويروي عن جابر خلاف هذا اه قال المصنف رحمه الله تعالى وعبد الملك هذا ثقة مأمون ولكن قد ذكر عليه هذا الحديث قال شعبة سمعته من عبد الملك فان روى حديثا منه له طرحت حديثه ثم تركت شعبة التصديق عنه وقال أحمد هذا الحديث منكر وقال ابن معين لم يروه غير عبد الملك وقد أنكره عليه قات وبتوى ضعفه رواية جابر الصفيّة المشهورة المذكورة في أول الباب اه ولا يخفى انه لم يكن في شيء من كلام هؤلاء الحفاظ ما يدح بطله وقد احتج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك بن أبي سليمان وأخرج له أحاديث واستشهد به البخاري ولم يخرج له هذا الحديث قوله ينتظر بهما يعني للمفعول قال ابن رسلان يحفل انتظار الصبي بالشفعة حتى يافع وقد أخرج الطبراني في الصغير والوسط عن جابر أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبي على شفعة حتى يدرك فإذا أدرك فان شاء أخذ وان شاء ترك وفي اسناد عبد الله بن بزيع قوله وان كان غائبا يمينه دليل على ان شفعة الغائب لا تبطل وان تراخى وظاهره انه لا يجب عليه ان يرمى بلغة للطلب أو البعث برسول كما قال مالك وعند الهادوية انه يجب عليه ذلك اذا كان مسافة فيتمه ثلاثة أيام فادونها وان كانت المسافة فوق ذلك لم يجب قوله اذا كان طريقتهما واحدا

تشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انك أعطيت ذلك على سبيل الهبة وغرضهم بذلك تثبيت العطية (فاني) بشير (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني أعطيت اخي) النعمان (من حرة بنت رباحة عطية فامرني ان اشهد لنبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انك أعطيت سائر ولدك مثل هذا الذي أعطيت النعمان (قال لا) وعند ابن حبان والطبراني عن الشعبي لا تشهد على جوروتك به أحد في وجوب العدل في عطية الا ولاهوان تفضيل أحدهم حرام وظلم وأجيب بان الجور هو الميل عن الاعتدال والمكرور أيضا جور وقد زاد مسلم أشهد على هذا غيري وهو اذن بالشهاد على ذلك وحينئذ قامت معه صلى الله عليه وآله وسلم من الشهادة على وجه الترتب واستضعف هذا ابن دقيق العبدان الصيغة وان كان ظاهرها الاذن بهذا الا انه

مشهرة بالتنفير الشديد عن ذلك الفعل حيث امتنع صلى الله عليه وآله وسلم من مباشرة هذه الشهادة مع لئلا يهاجور تنفير
 الصيغة عن ظاهر الاذن به هذه القرائن وقد استعملوا مثل هذا اللفظ في مقصود التنفير قلت ظاهر الحديث وجوب التسوية في
 عطية الاولاد وبه صرح البخاري حيث قال اذا اعطى بعض ولده شيئا لم يجز له ذلك حتى يعدل بينهم ويعطى الاخرين مثله
 ولا يثمنه عليه وقال صلى الله عليه وآله وسلم اعدلوا بين اولادكم في العطية اه وهو مذهب طاووس والثوري واحد واسحق
 وقال به بعض المالكية والاحاديث ٢٤٠ دالة على وجوب التسوية وان التفضل باطل جوهر يجب على فاعله استرجاعه

وذهب الجمهور الى ان التسوية
 مستحبة فقط واجابوا عن
 الاحاديث بما لا ينبغي الالتفات
 اليه كذا في الدراري للشوكاني
 وقال في السيل والحاصل انه
 ليس في المقام ما يدفع ما ذكرناه
 من الروايات الدالة على تحريم
 التخصيص وانه باطل مردود
 غير حق اه وهو الحق الرابع
 وحملوا الامر على التمدد
 وانتهى على التنزيه فيكره
 عندهم لا والدوان هل ان يجب
 لاحد ولديه أكثر من الآخر
 ولو ذكرنا لاي قضى ذلك الى
 العتوق وقارق الارث بان
 الوارث راض بما فرض الله له
 بخلاف هذا وان الذكر والانثى
 انما يختلفان في الميراث بالعصوبة
 أما بالرسم المجردة فهي مساواة
 كالاخوة والاخوات من الام
 والهبة للاولاد امر به اصله
 للرحم نعم ان تفاوتا حاجة قال
 ابن الرفعة فليس من التفضل
 والتخصيص المذكور السابق
 واذا اريد كسب التفضل المذكور
 فلاولى ان يعطى الاخرين

فيه دلائل على ان الجوارع مجردة لا تثبت به الشفعة بل لا يدع مع من اتحاد الطريق ويؤيد
 هذا الاعتبار قوله في حديث جابر وأبي هريرة المتقدمين فاذا وقعت الحدود وصرفت
 الطرق فلا شفعة وقد أسلفنا الكلام على الشفعة بمجرد الجوارع (فائدة) من الاحاديث
 الواردة في الشفعة حديث ابن عمر عن ابن ماجة والبخاري باللفظ لاشفعة لغائب ولا لصغير
 والشفعة لكل عقال وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني وله مناكير كثيرة وقال
 الطائفة ان اسناده ضعيف جدا وضعفه ابن عدي وقال ابن حبان لا أصل له وقال أبو
 زهرة منكره وقال البيهقي ليس بثابت وروى هذا الحديث ابن حزم عن ابن عمر أيضا باللفظ
 الشفعة لكل عقال فان قيدها بكانه ثبت حقه والا فاللوم عليه وذكره عبد الحق في
 الاسكام منه وتعليقه ابن القطان بانه لم يروه في المحلى واهله في غير المحلى وأخرج عبد الرزاق
 من قول شريح انما الشفعة لمن واثبها ذكره قاسم بن ثابت في دلائله ورواه القاضي أبو
 الطيب وابن الصباغ والماوردي بلا اسناد باللفظ الشفعة لمن واثبها أي بادر اليها ويروى
 الشفعة ككشط عقال

• (كتاب القطة) •

(عن جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العصا والسطوط والحبل
 واشباهه بالنقطة الرجل ينتفع به رواء جد وأبوه ود* وعن أنس ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مر بقرة في الطريق فقال لولا اني أخاف أن تكون من الصدقة لا كنت أخرجها
 وفيه اباحه المحترات في الحال) حديث جابر في اسناده المغيرة بن زياد قال المنذرى تكلم
 فيه غير واحد في التقريب صدوق له أو هام وفي الخلاصة وثقة وكيع وابن معين وابن عدي
 وغيرهم وقال أبو حاتم شيخ لا يحتج به قوله القطة بضم اللام وفتح القاف على المشهور
 لا يعرف المحدثون غيره كما قال الأزهرى وقال عياض لا يجوز غيره وقال الخليل هي بكون
 القاف وأما الفتح فهو كثير الالتقاط قال الأزهرى هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي
 مع من العرب واجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وقال الزمخشري في القاف بفتح
 القاف والعامة تسكنها قال في الفتح وفيه الغتان أيضا القطة بضم اللام ولقطة بفتحها
 قوله واشباهه يعز كل شيء غير قوله ينتفع به فيه دلائل على جواز الانتفاع بما يوجد في
 الطرقات من المحترات ولا يحتاج الى تعريف وقيل انه يجب التعريف بها ثلاثة أيام لما

ما يحصل به العدل ولو رجع جازبل سكي في الجوارع عليه قال لاسنوى وينبغي أن يكون محل - وانه أو - عليه به - أخرجه
 في الزائد عن أحد نصح التسوية ويجب ان يرجع وعنه يجوز التفاضل ان كان له سبب كان يحتاج الولد لزمانته أو دينه أو فهو
 ذلك دون الباين وقال أبو يوسف يجب التسوية ان قصد بالتفضل الاضرار (قال فاتقوا الله واعدوا بين اولادكم قال فرجع)
 بشير من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فرد عطيته) التي أعطاهما نعمان واستدل به على ان الاب ان يرجع فيما وهب لابنه
 وكذلك الام وهو قول أكثر الفقهاء الا ان المالكية فرقوا بين الاب والام فقالوا اللام ان ترجع ان كان ادب - مادون ما ذمات
 وقد وارجوع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً أو ينسكح وبذلك قال اسحق وقال الشافعي للاب الرجوع

مطلقا وقال أحمد لا يصلح لأواب أن يرجع في هبته مطلقا وقال الكوفيون إذا كان الموهوب صغيرا لم يكن للأب الرجوع وكذا إن كان كبيرا وقبضها قالوا وإن كان الهبة لزوج من زوجة أو بالعكس أو لذي رحم لم يجز الرجوع في شيء من ذلك ووافقه من استحق في ذي الرحم وقال للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج والاحتجاج لكل ذلك بطول وجه الجاهل وورق استثناء الأب إن الولد وماله لا يسه فليس في الحقيقة رجوع وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضته مصلحة التأديب وهو ذلك وفي الحديث أيضا التدب إلى التألف بين الأخوة وترك ما يوقع بينهم التفتنا ويورث العقوق للأب ٢٢١ وإن عطية الأب لابنه الصغير في حجره

لا يحتاج إلى قبض وإن الأشهاد فيها يغني عن القبض وقيل إن كانت الهبة ذهبا أو فضة فلا بد من عزلها وأفرادها وفيه كراهة تحتمل الشهادة فيما ليس بمباح وإن التمساد في الهبة مشروع وليس بواجب وفيه جواز الميل إلى بعض الأولاد والزوجات دون بعض وإن وجبت التسوية بينهم في غير ذلك وفيه إن لإمام الاعظم أن يتحمل الشهادة ويظهر فائدتها مما يحكم في ذلك بعلمه عند من يجيزه أو يؤيدها عند بعض نوابه وفيه مشروعية استئصال المال كم والماتق عما يحقل الاستئصال أقوله لأن ولد غيره فلما قال نعم قال أف كاهم أعطيت حنله فلما قال لا قال لا أنتم دفعتم منه أنه لو قال نعم أشهد وفيه تسمية الهبة صدقة وإن اللام كلاما والمبادرة إلى قبول قول الحق وأمر الحاكم والمفتي بتقوى الله تعالى في كل حال وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتنطع لأن حمرة لورضيت بما وهب زوجها لولده لما رجع فيه فلما شتمه حرصها

أخرجه أحمد والطبراني والبيهقي والجوزجاني واللفظ لأحمد من حديث يعلى بن مرة مرفوعا من التقط لقطعة بسيرة حبلا أو درهما أو شبه ذلك فباعه رفها ثلاثة أيام فإن كان فوق ذلك فباعه ستة أيام زاد الطبراني فان جاء صاحبها أو الألفية صدق بها وفي أسناده عمر ابن عبد الله بن يعلى وقد صرح جماعة بضعفه ولكنه قد أخرج له ابن خزيمة متابعه وروى عنه جماعة وزعم ابن حزم أنه مجهول وزعم هو وابن القطن أن يعلى وحكيمة التي روت هذا الحديث عن يعلى مجهولان قال الحافظ وهو محب منها لأن يعلى صحابي معروف الصحة قال ابن رسلان ينبغي أن يكون هذا الحديث معمولا به لأن رجال أسناده ثقات وليس فيه معارضة للأحاديث الصحيحة بتعريف سنة لأن التعريف سنة هو الأصل المحكوم به عزيمة وتعريف الثلاث رخصة تيسر للملتمط لأن الملتمط اليسير يشق عليه التعريف سنة مشقة عظيمة بحيث يؤدي إلى أن أحدا لا يلمط اليسير والرخصة لا تعارض العزيمة بل لا تكون إلا مع بقا حكم الأصل كما هو مقرر في الأصول ويؤيد تعريف الثلاث ما رواه عبد الرزاق عن أبي سعيد أن عليا جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدينار وجده في السوق فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرفه ثلاثا فاعلم فلم يجد أحدا يعرفه فقال كاهاه وينبغي أيضا أن يقدم مطلق الانتفاع المذكور في حديث الباب بالتعريف بالثلاث المذكور فلا يجوز للملتمط أن ينتفع بالحقة إلا بعد التعريف به ثلاثا جمالا لمطلق على المقيد وهذا لم يكن ذلك الشيء الحقير ما كولا فإن كان ما كولا جاز أ كاهه ولم يجب التعريف به أصلا كالثمرة ونحوها الحديث أنس المذكور لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدينه من أكل الثمرة الأخشمية أن تكون من الصدقة ولولا ذلك لا كاهاه وقد روى ابن أبي شيبة عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها رجعت ثمرة فاكلتها وقالت لا يجب الله الفساد قال في الفتح يعني أنه لو تركها لم تؤخذ فتوكل ففسدت قال وجوز ألا كل هو الجزم به عند الأكثر ويمكن أن يقال أنه يقيد بحديث الثمرة بحدوث التعريف ثلاثا كما يقيد به حديث الانتفاع ولكنكم لم تجزوا له ما بين عادة بمثل ذلك وأيضا الظاهر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا كاهاه بعد التعريف بها ثلاثا وقد اختلف أهل العلم في مدة دار التعريف بالحقة فحكى في البصر عن زيد بن علي والناسم والقاسمية

في تثبيت ذلك أقصى إلى بطلانه ونعقبه في المصاييم بأن إبطاله لا يرفع به جوهر وقع في القضية فليس ذلك من سوء العاقبة في شيء وقال المهلب فيه إن لإمام أن يرد الهبة والوصية ممن يعرف منه هروبا عن بعض الورثة اه (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (المائد) زوجا أو غيره (في هبته كالسكبي) ثم يعود في هبته زاد أبو داود قال ولا نعلم التي إلا حراما واحتج به الشافعي وأحمد على أنه ليس للأواب أن يرجع فيما وهب إلا الذي يملكه الأب لابنه وعند مالك له أن يرجع في الأجنبي الذي قصده منه الثواب ولم يهبه وبه قال أحمد في رواية وقال أبو حنيفة للأواب الرجوع في هبته ممن الأجنبي ما دامت قائمة ولم يعرض منها وأجاب عن الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل العائد في هبته كاهه تد في هبته

بجبار (قال نذوه نذره نخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (اليه وعليه قيامتها) ائمن الاقية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (خبأنا هذا) اقباء (لث قال) المسور (فنظر اليه) أى الى القباء مخزومة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رضى مخزومة) أى هل رضى ويحق كما قال ابن التين أن يكون من قول مخزومة ومطابقة الحديث لا ترجع من حيث أن نقل المتاع الى الموهوب له قبض واختلاف هل من شرط صحة الهبة القبض ام لا فالجمهور وهو قول الشافعي الجديد والكوفيون انه لا اعتكاف الا بالقبض لقول أبي بكر الصديق لعائشة رضى الله عنهما ٢٢٤ في مرضه فيما يجملها في صحته من عشرين وسقاً وددت انك حزنه أو قبضته وانما هو اليوم مال الوارث ولانه عقد

أرفاق كالقرض فلا اعتكاف الا بالقبض وفي القديم تصح بنفس العقد وهو مشهور مذهب المالكية وقالوا تبطل ان لم يقبضها الموهوب له حتى وهم الواهب لغيره وقبضها الانسان وهو قول ائمه ومحمد وعين ابن القاسم مثله وهو قول الغير في المدونة ولابن القاسم انه الاول قال محمد وليس بشئ والخائز أولى وقال المرادوى من الخسالة وتصح بعقد وعكافه أيضاً ولو بمطابقة فعل تجهيزه بجهيز الى الزوج تمليك وهو كبيع في تراخي قبوله وتقدمه وغيرهما وتزعم بقبض كبيع باذن واهب الا ما كان في يده متبهم فيلزم بعقد ولا يحتاج الى مضى مدة يتأتى قبضه فيها وعن أحمد يلزم في غير مكمل وموزون ومعدود ومنذوع بمجرد الهبة ولا يصح قبض الا باذن واهب اه وهذا الحديث أخرجه أيضاً في اللباس والشهادات والخمس والادب ومسلم في الزكاة وابوداود في اللباس

حفظ الجنس والصفة والقدر وهو الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والزرع فيما يزرع وقد اختلفت الروايات في بعضها معرفة العناص والوكا قبح ل التعريف كما في الرواية المذكورة في الباب وفي بعضها التعريف مقدم على معرفة ذلك كما في رواية البخاري بلفظ عرفها سنة ثم اعرف عناصمها ووكاها قال النووي يجب مع بين الروايتين بان يكون مأموراً بالمعرفة في حالتين فيعرف العلامات وقت الاتقاط حتى يعلم صدق واصفها اذا وصفها ثم يعرفها مرة أخرى بعد تعريفها سنة اذا اراد ان يتأكد اليه علم قدرها وصفتها اذا جاء صاحبها بعد ذلك فردها اليه قال الحافظ ويحق أن تكون ثم في الروايتين معنى الواو فلا تقتضى ترتيباً فلا تقتضى تحالفاً يحتاج الى الجمع ويقويه كون المخرج واحداً والقصة واحدة وانما يحسن الجمع بما تقدم لو كان المخرج مختلفاً أو تعددت القصة وليس الغرض الا ان يقع التعريف والتعريف مع قطع النظر عن أيهما يسبق قال واختلاف العلماء في هذه المعرفة على قوانين أظهرها الوجوب لظاهر الامر وقيل يستحب وقال بعضهم يجب عند الاتقاط ويستحب بعده قوله ثم عرفها بتشديد الراء وكسرها أى اذكرها للناس قال في الفتح قال العلماء محل ذلك الحافل كالبواب المساجد والاسواق ونحو ذلك يقول من ضاعت له دنقة ونحو ذلك من العبارات ولا يذ كر شيئاً من الصفات قوله سنة الظاهر أن تكون متوالية وليكن على وجه لا يكون على جهة الاستيعاب فلا يلزمه التعريف بالليل ولا استيعاب الايام بل على المعتاد فيعرف في الابتداء كل يوم مرتين في طرفي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع مرة ثم في كل شهر ولا يشترط ان يعرفها بنفسه بل يجوز له ان يوكل غيره ويعرفها في مكان وجودها وفي غيره كذا قال العلماء وظاهره أيضاً وجوب التعريف لان الامر يقتضى الوجوب ولا سيما وقد سمى صلى الله عليه وآله وسلم من لم يعرفها ضالاً كما تقدم وفي وجوب المبادرة الى التعريف خلاف مبناه هل الامر يقتضى الفور أم لا وظاهره أيضاً انه لا يجب التعريف بعد السنة وبه قال الجمهور ورواى في البصر الاجماع على ذلك ووقع في رواية من حديث أبي عند البخاري وغيره بلفظ وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال عرفها حولاً فعرفتها فلم أجدهم يعرفها ثم أتيتها ثانياً فقال عرفها حولاً فلم أجدهم أتيتها ثالثاً فقال احفظ وعامها وعددها ووكاها فان جاء صاحبها او افاستح بها

والترمذي في الاستئذان (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيت فاطمة بنته فاستفتت رضى الله عنها فلم يدخل عليها) وعند أبي داود وابن حبان قال وقتل كان يدخل الاباذن (وجاء على) زوجها فآها مهممة (فذكرت له ذلك) الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من عدم دخوله عليها (فذكره) على (لنبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفى رواية فقال يا رسول الله اشتد عليا انك جئت فلم تدخل عليا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انى رأيت على بابها ستراموشيا) يفتح الميم وسكون الواو وكسر المجمة وبعدها تحتية أى مخطط بالواو ان شق (فقال ما لي والديا فاناها على) رضى الله عنه (فذكر ذلك) الذي قاله صلى الله عليه وآله وسلم (لها فقال لي امرنى فيه) أى فى الستر (بما شاء قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لما باهه قولها

هذا (ترسل به) أي بالستر الموشى (إلى فلان أهل بيتهم حاجة) وليس ستر الباب حراما لكنه صلى الله عليه وآله وسلم كره
 لايقته ما كره لنفسه من نجس الطيبات قال الكرماني أولان فيه صوراة وثنا واستدل به البخاري على جواز هديته ما يكره
 إيسه وهذا الحديث أخرجه أبو داود في اللباس (عن علي بن أبي طالب) رضي الله عنه قال أهدى إلى النبي صلى الله عليه وآله
 وآله (وسلم حلة سبرام) بكسر السين وفتح الياء قال الخطيب ليس في الكلام فعلا بكسر أوله مع المد سوى سبرام وحولاه وهو الماء
 الذي يخرج على رأس الولد وعنباه همة في العنب وقوله حلة بالفتوين ٢٢٥ وقال عياض ضبطناه على الإضافة قال النووي
 انه قول المحققين ومثله في

فاستقمت فلقيت به بعد حكة فقال لا أدري ثم أتته أحوال أو حولاه وحدثنا كذا في البخاري
 وذكر البخاري الحديث في موضع آخر من صحيحه فزاد ثم أتته الرابعة فقال اعرف
 وعاءها الخ قال في الفتح القائل فلقيت به بعد حكة هو شعبة والذي قال لا أدري هو شيخه
 سلمة بن كهيل وهو الراوي لهذا الحديث عن سويد عن أبي بن كعب قال شعبة فسمعت
 بعد عشر سنين يقول عرفها عاموا واحدا وقد بين أبو داود الطيالسي في مسنده القائل
 فلقيت به والقائل لا أدري فقال في آخر الحديث قال شعبة فلقيت سلمة بعد ذلك فقال
 لا أدري ثلاثة أحوال أو حولاه وجمعا لا يتميز بطلان ما قاله ابن أبي شيبة الذي شك
 هو أبي بن كعب والقائل هو سويد بن غفلة وقد روي عن شعبة عن سلمة بن كهيل بغير شك
 جماعة وفيه ثلاثة أحوال الاحاد بسنة فان في حديثه عامين أو ثلاثة وجمع بعضهم بين
 حديث أبي هذا وحديث زيد بن خالد المذکور فيه سنة فقط بان حديث أبي محمول على
 مزيد الورع عن التصرف في اللقطة والمبالغة في التعفف عنها وحديث زيد على ما لا بد
 منه وجزم ابن حزم وابن الجوزي بأن الزيادة في حديث أبي غلط قال ابن الجوزي والذي
 يظهر لي ان سلمة أخطأ فيما ثبت واستقر على عام واحد ولا يؤخذ إلا بما يثبت فيه لا بما
 يشك فيه رآه وقال أيضا يحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم عرف ان تعرفهم لم
 يقع على الوجه الذي ينبغي فأمر ثانيا بإعادة التعريف كما قال للمسي صلواته أرجع فصل
 فانك لم تصل قال المافظ ولا يخفى بعد هذا على من أبي مع كونه من فقهاء الصحابة
 وفضلائهم قال المتدري لم يشك أحد من أئمة الفتوى ان اللقطة تعرف ثلاثة أعوام إلا
 شريح عن عمرو قد حكاه الماوردي عن شواذ من النخبة وحكى ابن المنذر عن عمر أربعة
 أقوال يعرف بها ثلاثة أحوال عاموا واحدا ثلاثة أشهر ثلاثة أيام وزاد ابن حزم عن
 عمرو ولا خامساره وأربعة أشهر قال في الفتح ويحمل ذلك على عظم اللقطة وتاثرها أقوله
 فان لم تعرف فاستغنى الخ قال يحيى بن سعيد الأنصاري لا أدري هذا في الحديث أم هو
 شيء من عند يزيد وإلى المنبعث يعني الراوي عن زيد بن خالد كما حكى ذلك البخاري عن
 يحيى قال في الفتح شك يحيى بن سعيد هل قوله ولكن ودبعة عنده مرفوع أم لا وهو
 القدر المشار إليه بما زادون ما قبله لثبوت ما قبله في أكثر الروايات وخلوها عن ذكر
 الودبعة وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى كما في صحيح مسلم بل فقط فاستغنى عنها

العربية وأنه من إضافة الشيء
 لصنفته كما قالوا ثوب خز قال مالك
 والسبرام هو لوشى من الحرير
 وقال الأصمعي ثياب فيه خطوط
 من حرير أو قز أو ما قيل لها سبرام
 لتبر الخطوط فيها وقيل الحرير
 أصافي وقيل نوع من البردي يخالطه
 حرير (فأبسته فأرأيت الغضب
 في وجهه) زاد مسلم فقال اني لم
 أبعث به اليك لتلبسها إنما بعثت
 به اليك تشقهها تخربا بين النساء
 (تشتقتم اباين نسائي) أي قطعتم
 فقرقتم اباين خربا جميع خمار
 ما تغطي به المرأة رأسها والمراد
 بقوله نسائي ما فسره في رواية أبي
 صالح حيث قال بين القواطع قال
 ابن قتيبة المراد بها فاطمة بنت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وفاطمة بنت أسد بن هاشم والدة
 علي ولا أعرف النسائية وذكرا أبو
 منصور الزهري انه فاطمة بنت
 حزة بن عبد المطلب وزاد عياض
 فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب
 وهي بنت شيبه بن ربيعة وقيل
 بنت شيبه بن ربيعة وقيل بنت

٢٩ نيل شا الوليد بن عتبة وموضع الترجمة قوله فرأيت الغضب في وجهه فانه قال على انه كره لبسها مع كونه أهلا
 وهذه الحلة كان أهلا صلى الله عليه وآله وسلم اكيد ودومة كما في مسلم والحديث أخرجه أيضا في النفقات واللباس ومسلم
 في اللباس والنسائي في الزينة (عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه ما قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثين
 ومائة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل مع أحد منكم طعام فاذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه فحين ثم جاء رجل مشرك
 قال في الفتح أقف على اسم صاحب الصاع (مشعان) بضم الميم (طويل) زاد المسمى جدا فوق الطول ويحتمل أن
 يكون تفسير المشعان وقال القزاز المشعان الحافي الثائر الرأس وقال غيره طويل شعر الرأس جدا البعيد العهـ بالدهن

الشعث وقال القاضي فان الراس متفرقة (بغض يسوقها انقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) له (ييعا) أى اتبيع ييعا وأخذ دفعها
بانعا (أم عطية أو قال أم هبة) والشك من الراوى (قال) المشرك (لا) ليس هبة (بل) هو (ييع) أى مبيع وأطلق عليه ييعا
باعتبار ما يؤلف اليه (فاشترى) صلى الله عليه وآله وسلم منه (أى من المشرك) ثاة (أى من الغنم ثاة) فمنعت (أى ذبحت
(وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) منها وهو كبدها أو كل ما فى بطنها من كبد وغيره الكبد الأول أبلغ فى
المهجرة أن يشوى وأيم الله ما فى الثلاثين ٢٢٦ والمائة) الذين كانوا معه صلى الله عليه وآله وسلم (الأوقد) صلى الله عليه وآله وسلم

عليه) وآله (وسلم) أى قطع (له
جرة) بضم الجاء أى قطعة (من
سواد بطنها) ان كان شاهدا اعطاها
ايام) قال فى الفتح أى اعطاء ايامها
فهو من القلب وقال العيني أى
أعطى الحرة الشاهد أى الحاضر
ولا حاجة الى دعوى القلب بل
العبارة ان سواه فى الاستعمال
(وان كان غائبا خاله) منها (جعل
منها) أى من الشاة (قصعتين
فاكوا أجمعون) فيكون فيه
مهجرة أخرى لكونه ما وسعتا
أيدي التوم كلهم أو المراد أنهم
أكلوا منه ما فى الجملة أعم من
الاجتماع والافتراق (وشبعنا
ففضلت القصعتان فخماناه)
أى الطعام الذى فضل (على
البعير أو كما قال) ذلك من الراوى
وفى هذا الحديث مهجرة تسكن
سواد البطن حتى وسع هذا
العدد وتكثير الصاع ولحم الشاة
حتى أشبعهم أجمعين وفضلت
منهم فضلة حملوها لعدم حاجة
اليها أورده البزارى فى باب جواز
قبول الهدية من المشركين لأنه
صلى الله عليه وآله وسلم سأل أهل

واتكروا دية عندك وكذلك جزم برفعها خالد بن محمد عن سليمان عن ربيعة عندهم سلم وقد
أشار البخارى الى رجحان رفعها فترجم باب اذا جاء صاحب اللقطة ردها عليه لأنها اودية
عنده والمراد بكونها اودية أنه يجب ردها فتجوز بذكر الودية عن وجوب ردها بعد
الاستئذان لانهم اودية حقيقة يجب ان تبقى عنهما لان المأذون فى استئذانه لا تبقى عنه
كذا قال ابن دقيق العيد قال ويحتمل أن تكون الواو فى قوله ولتكن ودية بمعنى أو أى
اما أن تستنفذها وتغرم بدلها امانا تتركها عندك على سبيل الودية حتى يحج صاحبها
فتهطىها أياما ويستهان من تسميتها اودية انه لو تلف لم يكن عليه ضمان قال فى الفتح
وهو اختيار البخارى تبع الجماعة من السلف قوله فان معها اذها وسقاها الحذاء
بكسر المهملة بعدها ذال معجمة مع المد أى أخذها والمراد بالبقايا جوفها وقيل
وأشار بذلك الى استغنائها عن الاحتفاظ بها بركب فى طباعها من الجلادة على العطش
وتناول لما كول بغير تعب لطول عنقها فلا تحتاج الى ملقطة قوله لك أولادك
فيه اشارة الى جواز أخذها كما قال فى ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك متردة
بين ان تأخذها أنت أو أخوك قال الحافظ والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملقطة
آخر والمراد بالذئب جنس ما ياكل الشاة من السباع وفيه حكمة على أخذها لانه اذا علم انها
اذ لم تؤخذ بقيت للذئب كان ذلك ادعى له الى أخذها وفيه رد على ما روى عن أحمد فى رواية
ان الشاة لا تملق وتغسلك به مالك فى انه يملكها بالاخذ ولا تلزمه غرامة ولو جاء صاحبها
واحتج على ذلك بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سوى بين الذئب والملقطة والذئب
لا غرامة عليه فكذلك الملقطة وأجيب بان اللام ليست للتأنيك لان الذئب لا يملك وقد
أجمعوا على انه لو جاء صاحبها قبل ان يأكلها الملقطة كان له أخذها فدل على انها باقية على
ملك صاحبها ولا فرق بين قوله فى اللقطة شأنك بها وأخذها وبين قوله لك أولادك أو
للذئب بل الاول أشبه بالتأنيك لانه لم يشرك معه ذئبا ولا غيره قوله فان جاء أحد يخبرك الخ
فيه دليل على انه يجوز للملقطة ان يرد اللقطة الى من وصفها بالعلامات المذكورة من
دون اقامة البيينة وبه قال المؤيد بالله والامام يحيى وبعض أصحاب الشافعى وأبو بكر
الرازى الحنفى قالوا لانه يجوز العمل بالظن لاعتماده فى أكثر الشريعة اذ لا تفيد البيينة
الا الظن وبه قال مالك وأحمد وحكى فى البصر عن القاسمية والحنفية والشافعية ان اللقطة

يبيع أدعى وفيه فساد قول من حمل رد الهديعة على الوثوق دون الكتاب لان هذا الاعرابى كان وثيا وفيه لا ترد
المواساة عند الضرورة وظهور البركة فى الاجتماع على الطعام قال فى الفتح ولم أر هذه القصة الا من حديث عبد الرحمن وقد ورد
تكثير الطعام فى الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة محل الاشارة اليها علامات النبوة (عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق
رضى الله عنهم ما قالت قدمت على (أى) اسمها اقبله مصغرا بنت عبد العزيز بن سعد زاد فى الادب مع ابنها واسمها كاذكره الزبير
الحارث بن مدركة قال فى الفتح ولم أره ذكر فى الصحابة فكانه مات مشركا وفى رواية أخرى قدمت فى الهدنة وكان أبو بكر طلقها
فى الجاهلية بمدايا زيب وسمي وقرط فابت اسماء ان تقبل هديتها وتدخلها بيتها (وهى مشركة فى عهد رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم) أي في زمنه (فاستقبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلت ان ابي قد مات وهي راغبة) في شيء
 تأخذه أو من دني أو في القرب مني ومجاورتي والتودد الى لانها ابتدأت أممها بالهدية ورغبت منها في المكافأة لا الاسلام لانه
 لم يقع في شيء من الروايات ما يدل على اسلامها ولو حمل قوله راغبة أي في الاسلام لم يستلزم اسلامها فلذا لم يصب من ذكرها في
 العصاة وأما قول الزركشي وروى راغبة بالميم أي كارهة للاسلام ساخطة له فيوههم انه رواية في البخاري وليس كذلك بل هي
 رواية عند أبي داود والاسماعيلي (أفأصل ابي قال نعم صلى الله عليه وآله زاد ٢٢٧ في الادب فانزل الله فيها لا ينهكم الله عن

الذين لم يقاتلواكم في الدين وعن
 السدي انه سألته في فاس من
 المشركين قلت ولا منافاة بينهما
 فان السبب خاص واللفظ عام
 فيتناول كل من كان في معنى
 والده أممها وقيل نسخ ذلك آية
 الامر بقتل المشركين حيث
 وجدوا والاول أولى وقال
 الخطابي فيه ان الرحم الكافرة
 توصل من المال ونحوه كما توصل
 المسلم ويستنبط منه وجوب
 نفقة الاب الكافر والام الكافرة
 وان كان الولد مسلما وفيه موادة
 أهل الحرب ومعاملتهم في زمن
 الهدنة والسفر في زيارة القريب
 وتحسرى أسماء في أمر دينها
 وكيف لا وهي بنت الصديق
 وزوج الزبير رضي الله عنهم
 (عن عبيد الله بن عمر رضي الله
 عنهم) ما انه شهد عند مروان لبقى
 صهيب) بضم الصاد وفتح الهاء
 ابن سنان الرومي لان الروم سبوه
 صغيرا وبنوه هم حزة وجيب
 وسعد وصالح وصبيعي وعبداد
 وعثمان ومحمد (أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أعطى

لا تردلوا وصف وان ظن الملقط صدقه اذ هو مدع فلا تقبل وحكي في الفتح عن أبي حنيفة
 والشافعي انه يجوز له الرد الى الواف ان وقع في نفسه صدقه ولا يصح على ذلك الايمنة
 قال الخطابي ان صحت هذه اللفظة يعنى قوله فان جاء صاحبها بيمين لم يجز تخالفها
 وهي فائدة قوله اعرف عقاصم الى آخره والاول لا احتياط مع من لم ير الرد الا بالينة قال
 ويتأولون قوله اعرف عقاصم اعلى انه أمره بذلك لئلا تختلط بجماله أو تكون الدعوى فيها
 معلومة وذكر غيره من فوائدها أيضا ان يعرف صدق المدعى من كذبه وان فيها تنبيهها
 على حفظ المال وغيره وهو الوعاء لان العادة جرت بالقائه اذا اخذت النفقة وانه اذا نيه
 على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ النفقة من باب الاولى قال الخافظ قد صحت هذه
 الزيادة فتعين المصدر اليها اه وهذا هو الحق فتدرا للقطعة لم وصفه بالصدقات التي
 اعتبرها الشارع وأما اذا ذكر صاحب اللقطة بعض الاوصاف دون بعض كأن يذكر
 العفاص دون الوكاه أو العفاص دون العدد فقد اختلف في ذلك فقيل لا شيء الا بعرفة
 جميع الاوصاف المذكورة وقيل تدفع اليه اذا جاء بعض ما ظاهر الحديث الاول وظاهره
 أيضا ان مجرد الوصف يكفي ولا يحتاج الى اليمين وهذا اذا كانت اللقطة لها عناصر ووكة
 وعدد فان كان لها البعض من ذلك فظاهر انه يكفي ذكره وان لم يكن لها شيء من ذلك فلا بد
 من ذكر أوصاف مختصة به تقوم مقام وصفها بالامور التي اعتبرها الشارع قوله والا
 فاستمع به الامر فيه للإباحة وكذا في قوله فاستنفذتها وقد اختلف العلماء فيما اذا تصرف
 الملقط في اللقطة بعد تعريضها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمن له أم لا فذهب الجمهور الى
 وجوب الرد ان كانت العين موجودة أو البديل ان كانت استهلك وخاف في ذلك
 الذكر ايسى صاحب الشافعي ووافقه صاحباه البخاري وداود بن علي امام الظاهرية
 لكن وافق داود الجمهور اذا كانت العين قائمة ومن أدلة قول الجمهور ومما قدم باللفظ
 واتمكن وديعة عنه ذلك فان جاء طالبها الخ وكذلك قوله فان جاء صاحبها فلا تكتم فهو أحق
 به الخ وفي رواية للبخاري من حديث زيد بن خالد اعرف عقاصم او وكاهتم كلها فان جاء
 صاحبها فادها اليه أي بدنها لان العين لا تبقى بعدا كلها وفي رواية لابن داود فان جاء باغيا
 فادها اليه والافاعرف عقاصم او وكاهتم كلها فان جاء باغيا فادها اليه فامر بادائها اليه
 قبل الاذن في أمكها وبعدة وفي رواية لابن داود أيضا فان جاء صاحبها فدفعها اليه

صهيبيتين وجمرة) وهي التي ادعى بها (فقاضى مروان بشهادة لهم) أي بشهادة ابن عمر وحده قال ابن بطال قضى لهم بشهادته
 ويمتنعهم وتعقب بانه لم يذ كر ذلك في الحديث بل عبر عن الخبر بالشهادة والخبر يؤكده القسم كثيرا وان كان السامع غيره فمكروا
 كانت شهادة حقيقية لاحتياج الى شاهد آخر ولا يخفى ما في هذا من تأمل والقاعدة المستمرة تنفي الحكم بشهادة الواحد فلا بد من
 اثنين أو شاهد وعين فالجل على هذا أولى من حمله على الخبر وكون الشهادة غير حقيقية وهذا الحديث تفرد به البخاري واستدل
 به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كشرج انه يكفي الشاهد الواحد اذا انضمت اليه قرينة تدل على صدقه وترجم له أبو
 داود في السنن باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له ان يحكم وساق قصة خزيم بن ثابت في سبب تسميته ذا

الشمادتين وهي مشهورة والجوهري على ان ذلك خاص بخزينة والله أعلم وقال ابن النجاشي يحتمل ان يكون مروان أعطى ذلك من يستحق عنده العطاء من مال الله تعالى فان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه كان تنقيذاً له فان لم يكن كان هو الماشق
 للعطاء قال وقد يكون ذلك خاصاً بالغنى كما وقع في قصة أبي قتادة حيث قضى لبدعواه وشهادته من كان هذه السلب كذا في الفتح
 (عن جابر رضي الله عنه قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرى) بضم العين وسكون الميم مأخوذة من العمر
 (انما) أي العمرى (لمن وهبت له) زاد مسلم ٢٢٨ لا ترجع الى الذي اعطاها لانه أعطى عطاه وقت فيه المواريث وله وهي

لمن أعر ولعقبه فلو قال ان مت عادلى أو الى ورتنى ان مت صحت الهبة وانما الشرط لانه فاسد ولاطلاق الحديث قال الخووي للعمرى ثلاثة أحوال أحدها ان يقول أنكرت هذه الدار فاذمت فهي لورثتك أو لعقبك فتصح بلا خلاف ويملك رقبة الدار وهي هبة فاذمات فالدار لورثته والا فليت المال ولا تعود الى الواهب بحال ثانياً ان يقتصر على قوله جعلت لك عمرى ولا يتعرض لما سواه في صحته قولان للثاني أحدهما وهو الجديد صحته ثالثها ان يزيد عليه بأن يقول فاذمت عادت الى ولورثتى ان مت صح وانما الشرط وقال أحمد تصح العمرى المطلقة دون المؤقتة وقال مالك العمرى في جميع الأحوال غلبت المنافع الدار من لا ولا تملك فيما رقيتم بها بل ومذهب أبي حنيفة كالشافعية ولم يذكر البخاري في الرقي في هذا الباب شيئاً فله يرى اتحادهما في المعنى كالجوهري وقد روى النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفة العمرى والرقي سواء وقد منعها مالك وأبو حنيفة ومحمد لا

والاعرفت وكأها وعقاصها ثم قبضها في مالك فان جاء صاحبها فادفعها اليه والمراد بقوله قبضها في مالك اجعلها من جملته مالك وهو باقاف وكسر الباء من الاقباض قال ابن رشد انشأ فتها الامصار مالك والثوري والاوزاعي وأبو حنيفة والشافعية ان له ان يتصرف فيها ثم قال مالك والشافعية ان يتملكها وقال أبو حنيفة ليس له الا ان يتصدق بها وروى مثل قوله عن علي وابن عباس وجماعة من التابعين وقال الاوزاعي ان كان مالا كثيراً جعله في بيت المال وروى مثل قول مالك والشافعية عن عمرو ابن مسعود وابن عمر وكلهم متفق على انه ان أكلفها فاعطى صاحبها الأهل الظاهر اه قال في البحر مثله ولا يضمن الملتقط اجاعاً لا تقريظ أو جناية اذ هو أمين حيث لم يأخذ لغرض نفسه فان جنى أو فرط فالأكثر يضمن ودادوا الكرايسى لا يضمن اقله صلى الله عليه وآله وسلم فان جاء صاحبها الطبر لم يدكر وجوب البذل قلنا أمر عليه السلام بغرامة الدينار في الطبر المئتم وروى خبر كم يحمل على من أيس من معرفة صاحبها اه وحديث على الذي أشار اليه أخرجه أبو داود عن بلال بن يحيى العباسي عنه انه التقط ديناراً فاشترى به دقيقاً فعرفه صاحب الدقيق فرد عليه الدينار فاخذته على فتقطع منه قيراطين فاشترى به لحماً قال المنذرى في سماع بلال بن يحيى من على بن دينار وقال الحافظ اسناده حسن ورواه أيضاً أبو داود عن أبي سعيد الخدري ان علي بن أبي طالب وسد ديناراً فاق به فاطمة فسألت عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال هو رزق الله فأكل منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأكل على فاطمة فلما كان بعد ذلك أتته امرأة تنشد الدينار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي أأد الدينار وفي اسناده رجل مجهول وأخرجه أبو داود أيضاً من وجه آخر عن أبي سعيد وذكره مطولا وفي اسناده موسى بن يعقوب الزمعي وثقه ابن معين وقال ابن عدى لا بأس به وقال النسائي ليس بالقوى وروى هذا الحديث الشافعية عن الدراوردي عن شريك بن أبي نجر عن عطام بن يسار عن أبي سعيد وزاد انه أمره ان يعرفه ورواه عبد الرزاق من هذا الوجه وزاد فجعل أجل الدينار وشبهه ثلاثة أيام وفي اسناده الزيادة أبو بكر بن أبي سبرة وهو ضعيف جداً وقد اعل اليه في هذه الروايات لا ضرابها واما عارضتها الاحاديث اشترط السنة في التعريف قال ويحتمل ان يكون انما باح له الاكل قبل التعريف لا لاضطرار او عن عبد الرحمن بن عثمان قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

للجهه ورواقتهم أبو يوسف والنسائي عن عطاه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العمرى والرقي قلت وآله وما الرقي قال يقول الرجل للرجل هي لك حياتك فان فعلتم فهو جائز أخرجه من سلا وعن ابن عمر مرفوعاً لا رقي في أعرشاً أو أرقبه فهو له حياته وماله ورجاله ثقات لكن اختلف في سماع حبيب له من ابن عمر فصرح به النسائي في طريق ونفاه في أخرى وأجيب بان مناه لا عمرى بالشرط الناسد على ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من الرجوع اى فليس اهم العمرى المعروفة عندهم المقتضية للرجوع فاحاديث النهى محمولة على الارشاد قال التوكانى في السيل الجرار قول الاحاديث الواردة في العمرى والرقي تدل على انها هبة للعمرى والمربوب ونورث عنه فمن ذلك ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العمري ميراث لاهلها وقال جازة وفي الصحيحين أيضا من حديث جابر قال
قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمري لمن وهبت له وفي مسلم وغيره من حديث جابر أنه سمعوا عليكم أمموا لكم
ولا تقسدوها فمن أعرع عري فهي للذي أعرعها وميتا وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث زيد بن ثابت قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعرع عري فهي للعمري وميتا ولا ترقبوا من أرقب شيئا فهو وسيل الميراث وأخرجه
أيضا ابن ماجه وابن حبان وفي لفظ لأحمد والنسائي من هذا الحديث جعل ٢٢٩ الرقي للذي أرقبها وفي لفظ لأحمد جعل

الرقي للوارث وأخرج أحمد
والنسائي من حديث ابن عباس
بإسناد صحيح العمري جازة لمن
أعرعها والرقي جازة لمن أرقبها
وأخرج أحمد والنسائي أيضا
بإسناد رجاله ثقات من حديث
ابن عمر قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا تعمروا ولا
ترقبوا فمن أعرع شيئا أو أرقبها فهو
له ميراثه وميتا فهذه الأحاديث
تدل على أن العمري المؤبد
والمطلق وكذا الرقي تقتضي
الملك وتورث عن جعته له وورث
ما يدل على أن العمري التي تكون
للمعمروا عقبه هي التي يقال فيها
له وعقبه أخرجه أحمد ومسلم
والنسائي وابن ماجه وفي لفظ
لابي داود والنسائي والترمذي
وصححه من حديث جابر أيضا
رجل أعرع عري له وعقبه فأنما
الذي يعطاها لا ترجع إلى الذي
أعطاه لأنه أعطى عطاه وقعت
فيه الموارث وفي لفظ لأحمد
ومسلم وأبي داود عن جابر قال
أنما التي أجازها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أن يقول هي
للك وعقبك فأنما إذا قال هي لك

وآله وسلم عن قطة الحاج رواه أحمد ومسلم وقد سبق قوله في بلد مكة ولا تحل إقطعت إلا
للمعرف واحتج بهم ما من قال لا تغلق لقطعة الحرم بحال بل تعرف أبدا الحديث الثاني قد سبق
في باب صيد الحرم وشجره من كتاب الحج قوله نهي عن لقطعة الحاج هذا النهي تأوله
الجمهور بأن المراد به النهي عن التقاط ذلك للملك وأما لا نشأ به فإلا بأس ويدل على
ذلك قوله في الحديث الآخر ولا تحل إقطعت إلا للمعرف وفي لفظ آخر ولا تحل إقطعت إلا
لنشد قوله إلا للمعرف قد استشهد كل تخصيص لقطعة الحاج بمثل هذا مع أن التعريف لا بد
منه في كل لقطعة من غير فرق بين لقطعة الحاج وغيره وأجيب عن هذا الاشكال بأن المعنى
أن لقطعة الحاج لا تحل إلا لمن يريد التعريف فقط من دون غلق فاما من أراد أن يعرفها ثم
يغلقها فلا وقد ذهب الجمهور إلى أن لقطعة مكة لا تملك بل للتعريف خاصة قال في
الفتح وإنما اختصت بذلك عندهم لا مكان أيضا لها إلى إربابها لأنها كانت للمكي فظاهر
وإن كانت للاتفاق لا يخفى لوافق غالبهم وأرداها فإذا عرفها وأجدها في كل عام بهل
التوصل إلى معرفة صاحبها قال ابن بطال وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية هي
كغيرها من البلاد وإنما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده
وقد لا يعود فاحتاج الملتصق لها إلى المبالغة في التعريف واحتج ابن المير لمذهبه بظاهر
الاستثناء لأنه في الحل واستثنى المشقة فدل على أن الحل ثابت للمنفعة لأن الاستثناء من
النهي أثبات قال ويلزم على هذا أن مكة وغيرها سواء والسبب يقتضي تخصيصها قال
الحافظ والجواب أن التخصيص إذا وافق الغالب لم يكن له منهجوم والغالب أن لقطعة مكة
يأمن مائة قطعتها من صاحبها وصاحبها من وجدانها التفرق الخلق في الاتفاق البعيدة وربما
دخل الملتصق الطمع في غلبتها من أول وهلة ولا يعرفها فنهي الشارع عن ذلك رأمر
أن لا يأخذها إلا من عرفها وقال أصحابنا هو رهاه به معنى قوله في الحديث إلا لشدة أي من
سمع بأشدة أو من رأى كذا فإنه يجوز لو وجدنا بقية أن يعرفها ليردها على صاحبها
وهو أصح من قول الجمهور لأنه قبيح للمعرفة دون حالة ويرد عليه قوله إذا عرف
والحديث ينسب بعضهم بعضا وقد حكى في البحر عن العترة وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد
قولي الشافعي أنه لا فرق بين لقطعة الحرم وغيره واحتجهم بأن الآية لم تفصل (وعن منذر
ابن جوير قال كنت مع أبي جوير بابوا زبيح في السواد فراح البقر فرأى بقره أنكرها

مأشت فأنما ترجع إلى صاحبها وفي رواية للنسائي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمري أن يهب الرجل
للرجل ولعقبه الهبة يريدونني أن حدث بك حدث وبعتبك فهي التي تولى عقي أنما لمن أعطى ولعقبه وأخرج أحمد بإسناد
رجالها الصحيح من حديث جابر أن رجلا من الأنصار أعطى أمه حديقته من فجل حباتها فأتته اخوته فقالوا نحن
فيه شرع سواء قال فإني فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقسمها بينهم ميراثا فهذه الروايات كلها من حديث
جابر ومن قوله قد اختلفت كما ترى فإن الروايات الأولى منه دلت على أن العمري التي تورث هي ما قبل فيه الهبة والعقبه والحديث
الآخر المروي من طريقه في الرجل الذي جعل لأمه الحديقة حياتها فحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأن الورثة

يبدل على خلاف ذلك فالخاصل انه اذا قيل في العمري والرقبي لآل واعقبك كانت تخليك لمن وقعت له ولمن بعده وان قال أعمرتك أو أرقبتك فظاهر الأحاديث التي ذكرناها ان تخليك له وتورث عنه وما روى عن جابر فقد اختلف ما هو مرفوع منه وما كان مدرجا فلا حجة فيه فيجب الرجوع الى سائر الأحاديث وهي كما عرفت مصرحة بانهم املك له ولورثته فكان حكم هذه المطلقة عن ذكر العقب حكم ما ذكره القريب وهكذا المؤبد اذا قال أعمرتك أبداً وأرقبتك أبداً فانهم امتلكك كما يدل عليه لفظ التأيد وما اذا كانت مقيدة بمدة معلومة كان ٢٣٠ يقول أعمرتك أو أرقبتك هذا عشر سنين أو عشر من سنة فانه لا يستحق الا ذلك

فقال ما هذه البقرة قالوا بقره طقت بالبقرة فامرهم فطردت حتى توارت ثم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يأوى الضالة الا ضال رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه *
ولما لث في الموطأ عن ابن نهب قال كانت ضوال الابل في زمن عمر بن الخطاب ابلامو به
تتناجح لا يسكنها أحد حتى اذا كان عثمان أمر بعرفتها ثم تباع فاذا جاء صاحبها أعطى
ثمها حديث منذر اخرجه أيضا النسائي وأبو يعلى والطبراني في الكبير والضيافة في المختارة
ويشهد له ما في صحيح مسلم من حديث يزيد بن خالد بلفظ لا يأوى الضالة الا ضال وقد تقدم
قوله عن منذر بن جرير يعني ابن عبد الله الجيلي وقد أخرج لمناذر مسلم في الزكاة والعلم من
صحيحه قوله بالبوراج بفتح الباء الموحدة وبعد الالف زاي مضمومة بعدها تنجيسة ثم جيم
كذا ضبطه البكري في معجم البلدان ثم قال كذا اتفقت الروايات فيه عند أبي داود قال
ولأعلم هذا الاسم ورد الا في هذا الحديث وصوابه عندى الموارج بالميم وهو المحفوظ قال
الموارج من ديار هذيل وهي متصلة بنواحي المدينة وقال ابن السمعاني بوزج بالياء
الموحدة وبعد الالف زاي بالدة قديمة فوق بغداد خرج منها جماعة من العلماء قديما وحديثا
وقال المنذرى بوزج الانبار فتحها جرير بن عبد الله وهم القوم من مواليه وليست
بوزج الملك التي بين تكريت واربيل قوله لا يأوى الضالة الخ قد تقدم ضبطه وتفسيره
والمراد بالضالة هنا ما يحصى نفسه من الابل والبقرة ويقدر على الابعاد في طلب المرعى
والماء بخلاف الغنم فالحيوان الممتنع من صفار السباع لا يجوز التناطه سواء كان لكبير
جنسه كالابل والخيول والبقرة او ينع نفسه بطيراته كالطيور المملوكة أو بنابه كالفهود
ولا يجوز لغير الامام ونائبه أخذه او يمكن ان يقيد بطلاق هذا الحديث بما تقدم في حديث
زيد بن خالد قوله فيه ما لم يعرفها او يكون وصف الذي يأوى الضالة بالضلال مقيد بعدم
التعريف وأما التقاط الابل ونحوها فقد استفيد المنع منه من قوله صلى الله عليه وآله
وسلم مالك ولا تدعها لقوله مؤبد كعظمة أى كثيرة متخذة للعنية وفي هذا الاثر جواز
التقاط الابل للامام وجواز بيعها واذا جاء مالكمها دفع اليه الامام عنها

• (كتاب الهبة والهبة) •

• (باب افتقارها الى القبول والقبض وانه على ما يتعارفه الناس) •

المقدار لانهم لم تطب نفسه الا
بذلك القدر وهكذا لو اشترط كان
يقول أعمرتك هذا ما عشت فاذا
مات رجع الى فانه يرجع اليه عند
موت المعمر فهذا حاصل ما ينبغي
ان يقال في العمري والرقبي
والعمري المؤقتة يستحق صاحبها
جميع الفوائد الحاصلة في العين
اهـ (عن عائشة رضي الله عنها
انه دخل عليها أئمن) الخزومي المكي
الجبشي (وهو سادس) بكسر
الدال قيص المرأة وهو مذكر قال
الجوهري ودرع الحديد مؤنث
وحكى أبو عبيدة انه يذكروا يؤنث
(من قطر) بكسر القاف وسكون
الطاء ضرب من برود العين غليظ
فيه بعض الخشونة قال الأزهرى
التياب القطرية منسوبة الى قطر
قرية من البصرين (وفي رواية من
قطر ثمنه خمسة دراهم فقالت
ارفع بصرك الى جاريق) قال في
الفتح لم يعرف اسمها (انظر اليها)
ياقظ الامر (فانها ترهى) بضم
الاول وفتح الالف تنكير (ان
تلبسه في البيت) يقال رهى
الرجل اذا تكبر واعجب بنفسه
وهو من الافعال التي لم ترد الا

مبنية للماض بسم فاعله وان كان بمعنى الفاعل مثل عني بالامر وتجت النافذة لكن قال في الفتح انه رأى في رواية أبي ذر رهى (عن
بفتح أوله وقد حكاهما ابن دريد امكن قال الاصمعي لا يقال بالفتح) (وقد كان في منهن) أى من الدرور (درع على عهد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أى في زمنه وایامه (فما كانت امرأة تقين) مبنية للمفعول أى ترين يقال كان الشيء ثقيانا اصله وقيل
تقبل على زوجها (بالدنية الا أرسلت الى تستعيره) أى ذلك الدرع لانهم كانوا اذا ذل في حال ضيق فكان الشيء الخسيس عندهم
فيمسا وفي الحديث جواز الاستعارة للعرو من عند البناء وقال في الفتح فيه ان عارية الثياب لا عرس أمر معمول به من غيب فيه
وانه لا يبعد من التشبيع وفيه تواضع عائشة وأمرها في ذلك مشهور وفيه لم عائشة من خدمها ورفقها في المعاتبة واينارها بما

عندها مع الحاجة اليه وتواضعها باخذها بالبلغه في حال السار مع ما كان مشهورا عن ثامن الجود رضى الله عنها اه وهذا الحديث تفريده البخاري قال القسطلاني وفيه من القوا تدما لا يخفى فتمامه والله اعلم (فضل المنية) بفتح الميم والحاء المهملة الناقصة أو الشاة تعطيها غيرة كحمتهم ثم يرد هاء عليك والمنة بالكسر العطية (من أنس بن مالك رضى الله عنه قال لما قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم) يعني شيئا (وكانت الانصار اهل الارض والعقار فقام بهم الانصار على ان يعطوهم غارا) مواليهم كل عام ويكفونهم العمل والمؤنة في الزراعة والمنى في حديث أبي هريرة المروي في البخاري في المزارعة حيث قالوا اقم بيننا وبين اخواتنا النخل قال لا مقامه الاصول والمراد هنا ٢٣١ مقامه الفجار (وكانت امه ام أنس) بدل من امه واسمها سمى له وهي (ام سليم) صغرا (وكانت ام عبد الله بن أبي طلحة) أيضا فهو وأخوانس لأمه قال في الفتح والذي يظهر ان قائل ذلك الزهري عن أنس لكن بقية السياق تقتضي انه من رواية الزهري عن أنس فيكون من باب التجريد كانه يتفرع من نفسه

نفسا أيضا طبعه (فكانت اعطت) أي وهبت (ام أنس رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم عذاقا) بكسر العين جمع عذق بفتح العين وسكون الذال المججمة الخلة تنسها وإذا كان حملها موجودا والمراد غيرها (فاعطاهن) أي الفضلات (التي صلى الله عليه وآله وسلم أم ايمن) بركة (مولاته) وحاضنته (أم اسامة بن زيد) مولاه صلى الله عليه وآله وسلم وهو أخو أيمن بن عبيد الحبشي لأمه وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازي وانضاف في المناقب واستدل به على فضل المنية وهو واضح ظاهر الدلالة ليس به خفاء (قال أنس ابن مالك فلما فرغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قتال اهل خيبر فانصرف الى المدينة وقد

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لودعيت الى كراع أو ذراع لاجبت ولو أهدى الى ذراع أو كراع اقبلت رواء لبخاري) وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو أهدى الى كراع اقبلت ولودعيت عليه لاجبت رواء أحمد وانتم مذى وصححه في الباب عن ام حكيم الخزاعية عنده الطبراني قالت قلت يا رسول الله تسكره اللطف قال ما أقصه لو أهدى الى كراع اقبلت قال في القاموس اللطف بالتصريك اليه من الطعام قوله كتاب الهبة بكسر الهاء وتخفيف الباء الموحدة قال في الفتح تطلق بالمعنى الاعم على أنواع الابرار وهو هبة الدين عن هو عليه والصدقة وهي هبة ما يتحصص به طالب ثواب الآخرة والهدية وهي ما يلزم به الموهوب له عوضه ومن خصص بالحياسة أخرج الوصية وهي تكون أيضا بالأنواع الثلاثة وتطلق الهبة بالمعنى الاخص على ما لا يقصد له بدل وعلمه ينطبق قول من عرف الهبة بانها عليك بالاعوض اه قوله والهدية بفتح الهاء وكسر الدال المهملة بعدها ياء مشددة ثم تاء تانيث قال في القاموس الهدية كغنية ما تخف به قوله الى كراع هو مادون الكعب من الدابة وقيل هو اسم مكان قال الحافظ ولا يثبت ويرده حديث أنس وحديث ام حكيم المذكوران وخص الكراع والذراع بالذكور اجمع بين الحقيق والخطير لان الذراع كانت أحب اليهم من غيرها والكراع لاقية له وفي المثل أعط العبد كراعا يطالب ذراعا هكذا في الفتح وانظرا ان مراده صلى الله عليه وآله وسلم الحضر على اجابة الدعوة ولو كانت الى شيء حقير كالكرراع والذراع وعلى قبول الهدية ولو كانت شاحقا من كراع أو ذراع وليس المراد الجمع بين حقير وخطير فان الذراع لا يعد على الانفس اذ خطير ولم يقهر عادة بالدعوة اليه ولا باهدائه قاله الكلام من باب الجمع بين حقيرين وكون أحدهما أحقر من الآخر لا يقدح في ذلك ومحجته صلى الله عليه وآله وسلم للذراع لان تلزم أن تكون في نفسها خطيرة ولا سيما في خصوص هذا المقام ولو كان ذلك مراده صلى الله عليه وآله وسلم لتابل الكراع الذي هو أحقر ما يهدي ويدهى اليه باخطر ما يهدي ويدهى اليه كاشاة وما فوقها ولا شك ان مراده صلى الله عليه وآله وسلم الترخيب في اجابة الدعوة وقبول الهدية وان كانت الى امر حقير وفي شيء يسير وقد ترجم البخاري له هذا الحديث فقال باب القليل من الهدية وفي الحديثين المذكورين دليل على اعتبار القبول ا قوله صلى الله عليه وآله وسلم اقبلت وسياق الخلاف في ذلك (وعن خالد بن عدي ان النبي

المهاجرون الى الانصار مناخهم التي كانوا مضوهم من غمارهم) لاستغنائهم بغنيمة خيبر (فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى امه) هي ام أنس ام سليم (هذا قها) الذي كانت أعطته وأعطاه هولاء ايمن (وأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم ايمن) مولاته (مكائين) أي بدلهن (من حاطه) أي بستانه وفي رواية من خالصة أي خالص ماله وفي مسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس ان الرجل كان يعمل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الفضلات من أرضه حتى فقت عليه قرينة والنضر فجعل بعد ذلك يرد عليه ما كان اعطاء قال أنس وأهلي أمروني ان آتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاسألهما كان أهله أعطوه وأبعضه وكان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطاه ام ايمن فانبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعطاهن فجاءت ام ايمن فجعلت

التوب في عني وقالت والله لا أعطيكهن وقد أعطانيهن فقال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم يا ابن اتر كنهه ولا كذا وكذا
وتقول كلا والله الذي لا اله الا هو يفعل يقول كذا وكذا حتى أعطاهما عشرة أمثاله وقريباً من عشرة أمثاله وانما فعلت ذلك
لانما ظننت انهما مودة وتغليظ لاصل الرقبة فاراد صلى الله عليه وآله وسلم استعطاية قلوبهم في استرداد ذلك فزال يزيد هاني
العوض حتى رضى نبرعاً منه صلى الله عليه وآله وسلم واكراماً له من حق الحضنة زاده الله شرفاً وتسكيراً عما في عن عبد الله بن
عمرو (هو ابن العاصي) رضى الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم أربعون خصلة) ولا جسد حسنة بديل خصلة
(اعلاهن منيحة العنز) الاثنى من المعز ٢٣٢ (ما من عامل يعمل بخصلة منها) أي من الأربعين (رجاء ثوابها وتصديق مواعودها

الا أدخله الله عز وجل (بها
الخنسة) جاء مامعناه ان دخول
الخنسة ليس بالاعمال بل بمحض
فضل الله وسنة فيكون المراد
من الدخول نيل الدرجات والمنازل
فيكون كقوله تعالى اورثوها بما
كنتم تعملون فاطاق هنا السبب
وهو الدخول واريد المسبب
وهو نيل المنازل وفوز الدرجات
وخلاصة المقصود ان اصل
دخول الخنسة بمحض فضل الله
تعالى اذ لا عمل للعباد أصلاً في
الحقيقة وينيله القصور والمنازل
والخوار بسبب نسبة العمل في
الظاهر اليه من فضله ومنه عليك
ان خالق العمل ونسبه اليك
وآخر هذا الحديث في البخاري
قال حسن فعددنا ما دون منيحة
العنز من رد السلام وتشهيت
العاطس واماطة الاذى عن
الطريق ونحوه اي مما وردت به
الاحاديث فما استطعنا ان نبليغ
خمس عشرة خصلة اه قال ابن
بطال ليس في قول حسن ما يمنع
من وجدان ذلك وقد حض النبي
صلى الله عليه وآله وسلم على
أبواب من الخير والمبر لا تحصى

صلى الله عليه وآله وسلم قال من جاء من أخيه معروف من غير انشراف ولا مسئلة فليقبله
ولا يرد فانهما هو رزق ساقه الله اليه رواه أحمد * وعن عبد الله بن بسر قال كانت اخي
ربما تبعني بالشئ الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نظرفه اياه فيقبله مني وفي لفظ كانت
تبعني الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهدية فيقبلها رواه أحمد وهو دليل على
قبول الهدية برأية الصبي لان عبد الله بن بسر كان كذلك مدة حياة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم * وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت لما تزوج النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أم سلمة قال لها اني قد أهديت الى النجاشي حلة وأواق من مسك ولا أرى النجاشي
الا قدمت ولا أرى هديتي الامر دودة فان ردت علي فهي لك قالت وكان كما قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ووردت عليه هديته فاعطى كل امرأه من نسائه أوقية مسك
وأعطى أم سلمة بقية المسك والحلة رواه أحمد) حديث خالد بن عدي قد قدم في باب ما جاء
في النقيير والمسكين من كتاب الزكاة وأعادته المصنعة ههنا للاستدلال به على ان الهدية
تنتقل الى القبول لقوله فيه فليقبله وحديث عبد الله بن بسر أخرجه أيضاً الطبراني في
الكبير قال في مجمع الزوائد ورجالهم ما يعني أحمد والطبراني رجال الصحيح وله حديث آخر
أخرجه الطبراني في الكبير وفي اسناده الحسن بن الوليد ذكره ابن عدي في الكامل وذكر
له هذا الحديث وقال لا أعرفه - ذاع عن عبد الله بن بسر الا عن الحكم هكذا هذا معني
كلامه قال في مجمع الزوائد وبقية رجاله ثقات وحديث أم كلثوم أخرجه أيضاً الطبراني وفي
اسناده مسلم بن خالد الزنجي رثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة وفي اسناده أيضاً
موسى بن عتبة قال في مجمع الزوائد لا أعرفها وبقية رجاله رجال الصحيح قوله في حديث
خالد فليقبله فيه الامر بقبول الهدية والهبة ونحوهما من الاخ في الدين لآخيه والنهي
عن الرد لما في ذلك من جلب الوحشة وتماقر الخواطر فان التهادي من الاسباب المؤثرة
للمحبة لما أخرجه البخاري في الادب المفرد والبيهقي وابن طاهر في مسند الشاميين
حديث محمد بن بكر عن ضماد بن اسمعيل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم تهادوا تحابوا قال الحافظ واسناده حسن وقد اختلف فيه على ضماد

كثرة ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان عالماً بالاربعين المذكورة وانما لم يذكرها وابيها صلى الله عليه وآله وسلم فقل
وسلم المعنى هو أنفع من ذكرها وذلك والله اعلم خستة أن يكون التعمين والترغيب فيها من هداية غير هاد من أبواب الخير قال وقد
يلغى ان بعضهم تطلبها فوجدوا تزيده على اربعين فما زاده اعانة الصانع والمنفعة للاخرق واعطاه شمع النعل والستر على المسلم
والذب عن عرضه وادخال السرور عليه والتقصي في الجمار والدلالة على الخير والكلام الطيب والغرس والزرع والشفاعة
وعيادة المريض والمصافحة والخبة في الله والبغض لاجله والجمالة لله والتراود والنصح والرحمة وكما في الاحاديث الصالحة
وفيها ما قد يزارع في كونه دون منيحة العنز قال الحافظ وجدته مما ذكره أشياء قد تعقب ابن المنير بعضها فقال ان الأولى

لا يعنى بعدها ما تقدم وقال الكرماني جميع ما ذكره بالغيب ثم من اين عرف انه أدنى من المنجى قات وانما اردت بما ذكرته من سائر قريب الخمسة التي عدّها احسان بن عطية وهي ان شاء الله تعالى لا يخرج عاذا كرتة ومع ذلك فانما موافق لابن بطال في امكان تدبّع أربعين خمسة له من خصال الخير أدناها منجى العزوم موافق لابن المير في رد كثير عاذا كرتة ابن بطال مما هو ظاهر انه فوق المنجى والله أعلم اهـ وهذا الحديث أخرجه أبو داود في لزكاة وهذا آخر النصف الاول من كتاب تجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للإمام العلامة الحسين بن المبارك لزبيدي رحمه الله تعالى ويايه النصف الآخر وله كتاب الشهادات هذا ونسأل الله الكريم الوهاب أن يدخلنا الجنة بلا سابقة عذاب ٢٢٣ بحمد الله تعالى والبرهان صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وكان الفراغ من زبر هذا الشرح المسمى بعون الباري بحل أدلة البخاري على يده مؤلفه أبي الطيب صديق بن حسن بن أبي الحسين القنوجي البخاري كان الله له في الدنيا والآخرة وحياته بعمه

الداخرة يوم الثلاثاء له سبع عشر من شهر الله رجب سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية على صاحبها الصلاة والتحية في إدمه وبالحمية صانها الله وأهلها عن كل رزية وإلمية بحمد خير البرية بدرة المليك العظمى والسيدة الكبرى حضرتنا نواب شهبان يكتم أصل الله تعالى حالها وما آتاهوا علمها في الدارين أنعم وما توفيقي في الله عليه بركات واليه أئيب وأخرد عوانا أن الحمد لله رب العالمين أولا وآخرا وظهرا وباطنا قائما وقاعدا سافرا وحاضرا

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الشهادات)

جمع شهادة وهي مصدر شهد يشهد قال الجوهري الشهادة خبر قاطع

٢٠ نيل خا والمشهد المعاينة مأخوذة من الشهور أي الحضور لا الشاهد شاهد ما عاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام كذا في القم وفي القاموس الشهادة خبر قاطع وقد شهد ككلم وكرم وقد تسكن هائمه وشهد كسمعه وشهد كحضره فهو شاهد الجمع فهو وشهد وشهد لزيد بكذا شهادة أدى ما عنده من الشهادة فهو شاهد اهـ قال السيد مرتضى في تاج العروس على القاموس قوله وقد تسكن هائمه للتخفيف عن الاخفش قال شيخنا لان الثلاث الحاق العبد الذي عني بفعل بالضم أو فعل بالكسر يجوز تسكين عينه تخفيفا مناظرا كما في الكافية المسالك والتسهيل وشروحه ما غير هابل جوزوا في ذلك أربع لغات شهد كفتح وشهد بسكون الهاء مع فتح الشين وشهد بكسر الهاء أيضا مع سكون الهاء وشهد بكسر تين اهـ والفرق بين الشهادة

نقل عنه عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمر أو رده ابن طاهر ور وافق مسند الشهاب من حديث عائشة بنظمت ادوات زادوا واحدا وفي اسناد محمد بن سليمان قال ابن طاهر لا أعرفه وأورده أيضا من وجه آخر عن أم حكيم بنت وداع الخزاعية وقال اساده غريب وليس بحجة وروى مالك في الموطأ عن عطاء الخراساني رفعه تصالحوا ويذهب العل وتمادوا تحابوا وتذهب الشحنة وفي الاوسط للطبراني من حديث عائشة تمادوا تحابوا وهاجروا تورثوا وولادكم مجدوا واولوا الكرام عثرتهم قال الحافظ وفي اسناده نظر وأخرج في الشهاب عن عائشة تمادوا فان الهدية تذهب الضعائن ومدا رة علي محمد بن عبد النور عن أبي يوسف الا عشي عن هشام عن أبيه عنها والروى له عن محمد هو أحمد بن الحسن المديني قال الدارقطني ليس بشقة وقال ابن طاهر لا أصل له عن هشام ورواه ابن حبان في الضعفاء من طريق بكر بن بكارة عن عائذة بن شريح عن أنس بن نظمت ادوات فان الهدية قلت أو كثرت تذهب الضخمة وضعفه ع تذا قال ابن طاهر تفرد به عائذة وقد رواه عنه جماعة قال ورواه كوث بن حكيم عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل لا وكوث موقوف وروى الترمذي من حديث أبي هريرة تمادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر وفي اسناده أبو عمر المديني تفرد به وهو ضعيف ورواه ابن طاهر في أحاديث الشهاب من طريق عمة بن مالك بنظ الهدية تذهب بالجمع والاصر ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر بنظ تمادوا فان الهدية تذهب الغل ورواه محمد بن غيزعة وقال لا يجوز الاحتجاج به وقال فيه البخاري منكر الحديث وروى أبو موسى المديني في الذيل في ترجمة زعل بالزاي والعين المهملة والياء الموحدة يرفعه تزاور وواتمادوا فان الزيارة تنبت الوداد والهدية تذهب الضخمة قال الحافظ وهو مرسل وليس لزعل بحجة بخلاف قائما هو رزق ساقه الله اليه فيه دليل على ان الاشياء الواصلة الى العباد على أيديهم منهم هي من الارزاق الالهية لم وصلت اليه وانما جعلها الله جارية على أيدي لعباده لاثابة من جعلها على يده فالحمد لله على جميع ما كان من هذا القبيل هو الله تعالى قول لا يطرفه ايام باطاء المهمله والراء بعد هاء قال في القاموس الطرف بالضم الاسم من الطرف والطارف والطارف والمارف للمال المستحدث قال والغريب من المفرد وغيره قول في قوله فيه دليل على اعتبار القبول ولاجل ذلك ذكره المصنف وكذلك حديث أم كثره فيه دليل

والرواية مع انهم ما خبرنا كافي شرح البرهان انه اذرى ان الخبر عنه في الرواية امر عام لا يختص بعين محو الاعم بالانبياء
والشبهة فيهم انهم قد لا يختص بعين بل عام في كل الخلق والاعصار بخلاف قول العدل لهذا عنده هذا ينار فانه الزام
للمعين لا يعمده وتعبه الامام ابن عرفة ان الرواية تتعلق بالخبر في كثير الحديث يخرب الكعبة ذوالسويقتين من الحبشة
انتهى وقد تكون مركبة من الرواية والشهادة كالاخبار عن رؤية هلال رمضان فانه من جهة أن الصوم لا يختص بشخص
معين بل عام على من دون مسافة النهر ٢٣٤ رواية ومن جهة أنه مختص بأهل المسافة ولهذا العام شهادة قاله الكرماني

(ع) عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم قال خير الناس)
أهل (قرني) أي عصرى مأخوذ
من الاقتران في الامر الذي
يجمعهم والمراد هنا الجماعة قيل
والقرن ثمانون سنة أو أربعون
أو مائة أو غير ذلك (ثم الذين
يلوهم) أي يقربون منهم وهم
التابعون (ثم الذين يلوهم) وهم
اتباع التابعين وهذا يقتضى
ان الجماعة أفضل من التابعين
والتابعون أفضل من أتباع
التابعين اكبر هل هذه الافضلية
بالنسبة الى المجموع أو افراد
محل بحث والى الثاني ذهب
الجمهور والاول قول ابن عبد
البر والشيخ أحمد ولي الله الحدث
الدهلوى وفي كتاب المواهب
اللدنية بالمنع لمحذية مباحث
ذلك وزاد عمران بن حصين في
حديثه عند البخارى في هذا
الباب لا أدري أذكر ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بعد قرنين
أو ثلاثة ان بعدكم قوما يخونون
ولا يؤمنون ويشهدون ولا

أيضا على اعتبار القبول لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قبض الهدية التي بعث بها
الى التجاني بعد رجوعه اهل ذلك على ان الهدية لا تملك بمجرد الاهداء بل لابد من القبول
ولو كانت تلك بمجرد ذلك لما قبضها صلى الله عليه وآله وسلم لانها قد صارت ملكا للتجاني
عند قبضه صلى الله عليه وآله وسلم بها فاذا مات بعد ذلك وقبل وصولها اليه صارت لورثته
والى اعتبار القبول في الهبة ذهب الشافعى ومالك والناصر والهادوية والمؤيد بالله في
أحد قوليه وذهب بعض الحنفية والمؤيد بالله في أحد قوليه الى أن الإيجاب كاف وقد
تمسك بحديث أم كلثوم أحمد واسحق فقالا في الهدية التي مات من اهديت اليه قبل
وصولها ان كان حاملها رسول المهدي رجعت اليه وان كان حاملاها رسول المهدي اليه
فهي لورثته وذهب الجمهور الى ان الهدية لا تنتقل الى المهدي اليه الا بان يقبضها هو
أو وكيله وقال الحسن ايم ماتت فهي لورثة المهدي له اذا قبضها الرسول قال ابن بطال
وقول مالك كنول الحسن وروى البخارى عن أبي عبيدة تفصيلا بين أن تكون الهدية
قد انفصلت أم لا مصير امته الى ان قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي اليه وحديث
أم كلثوم هذا أخرجه أيضا الطبرانى والحاكم وحسن صاحب الفتح اسناده قول ولا أرى
الحدثى الا قدمنا قد سبق في صلاة الجنازة ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اعلم أصحابه بموت التجاني على جهة الجزم وصلى هو وهم عليه وتقدم انه رفع له نعشه
حتى شاهده وكل ذلك يخالف ما وقع من نظننه صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الرواية
(وعن أنس قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحمار من البحر بن فقال ثروه في المسجد
وكان أكثر مال أتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ جاء العباس فقال يا رسول الله
اعطني فأتى فادبت نفسه وعقبه لا قال خذ فحفي في ثوبه ثم ذهب يقه فلم يستطع فقال مر
بعضهم يرفعه الى قال لا قال ارفعه انت على قال لا فترمته ثم ذهب يقه فلم يرفعه قال مر
بعضهم يرفعه على قال لا قال ارفعه انت على قال لا فترمته ثم احمله على كاهله ثم انطلق
زال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتبعه بصره حتى خفي علينا عجا من حرصه فقام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وثم منها درهم رواه البخارى وهو دليل على جواز التفضيل وذوى
القربى وغيرهم وتركتهم ميسر الفى وانه متى كان في الغنمة ذر رحمة لغير الغنمين لم يعتق

يستشهدون وينذرون ولا يفون ويظهر فيهم السمن بسرا السمن وفتح السمن وعند الترمذى ثم يجي قوم عليه
يتسمنون ويجون السمن (ثم يجي أقوام تسبق شهادة أحدهم عينه ويمينه شهادته) أى في حالين لاني حاله واحدة لانه دور
قال البيضاوى وتبعه الكرماني هم الذين يحرمون على الشهادة مشغوفين بترويحها يعلقون على ما يشهدون به فتارة يعلقون
قيل أن يأوبالتهادة وتارة يعكسون ويحتمل أن يكون مثلا في سرعة الشهادة واليمين وحرص الرجل عليه ما والتسرع فيها
حتى لا يدري بايم ما يتكلمه يسبق أحدهما الا سحر من قلته بما لا يبالدين قال النووي واحتج به المالكية في رد تهامة
من خلاف معها والجمهور على أنها لا ترد قال ابراهيم الخفي وكانوا يضربون وتناوحن صفار على الشهادة والعهد أى حتى لا يصير

ذلك اهلهم عادة فيحلفون في كل ما يصلح وما لا يصلح والله اعلم قال ابن بطال يستدل به على ان الحلف في الشهادة يطلها وقال في الفتح يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحميل أو الاداء بدون طلب والثاني أقرب ويعارضه ما رواه مسلم من حديث زيد بن خالد بن فروعا أخبركم بخبر الشهادة الذي يأتي بالشهادة قبل أن يستأهلها قال في نيل الاوطار للشوكاني وقد اختلف أهل العلم في ذلك فبعضهم جرح الى الترجيح فرجح ابن عبد البر حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة فقدمه على حديث عمران لكونه من رواية أهل العراق وبالحق فزعم ان حديث عمران المذكور لأصل ٢٣٥ له وجح غيره الى ترجيح حديث عمران

عليه وهو عن عائشة ان أبا بكر الصديق كان يحلفها جاذعة عشرين وسقاه من ماله بالغاية فلما حضرته الوفاة قال يا بنية اني كنت تحلفك جاذعة عشرين وسقاه ولو كنت جددته واحترقته كان لك وانما هو اليوم مال وارث فاقتسموه على كتاب الله رواه مالك في الموطأ حديث عائشة رواه مالك من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة وروى البيهقي من طريق ابن وهب عن مالك وغيره عن ابن شهاب وعن حنظلة بن أبي سفيان عن القاسم بن محمد نحوه قوله بمال من البحرين روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال مرسل انه كان مائة ألف وانه ارسل به العلاء بن الحضرمي من خراج البحرين قال وهو أول خراج حمل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى البخاري في المغازي من حديث عمرو بن عوف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما حل أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعث أبا بريدة بن الجراح اليهم فقدم أبو بريدة بمال فسمعت الانصار بقصدومه الحديث فيستفاد منه تعيين الافي بالمال ~~ممكن~~ في كتاب الردة لواقدي ان رسول العلاء بن الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي فلعله كان رفيق أبي عبيدة وأما حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له لو قد جاء مال البحرين اعطيتك وفيه فلم يقدم مال البحرين حتى مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث فهو صحيح والمراد به انه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان مال خراج أو جزية فكان يقدم في كل سنة قوله انثروه اي صبهوه قوله وفاديت عتيلا اي ابن أبي طالب وكان أسرمع عمه العباس في غزوة بدر ويقال انه أسر معه ما الحرب بن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب وان العباس افتداه أيضا وقد ذكر ابن اسحق كيفية ذلك قوله في حقه عتيلا عتيلا عتيلا عتيلا مفتوحة والضمير في نوبه يعود على العباس قوله بقله بضم أوله من الاقلال وهو الرفع والحل قوله من بعضهم بضم الميم وسكون الراء في رواية أخرى بالهمزة قوله يرفع بالجزم لانه جواب الامر ويجوز لرفع اي فهو يرفعه والكامل بين المكتفين قوله يتبعه بضم أوله من الاتباع قوله ونتم منها درهم بفتح المثلثة أي هناك وفي هذا الحديث بيان كرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم التفتاته الى المال قل أو كثروا ان الامام ينبغي له ان يفرق مال المصالح في مستحقين او انه يجوز للامام ان يضع في المسجد ما يشترط فيه المسلمون من صدقة ونحوها وتدل به ابن بطال على جواز اعطاء بعض الاصناف من الزكاة

عليه وهو عن عائشة ان أبا بكر الصديق كان يحلفها جاذعة عشرين وسقاه من ماله بالغاية فلما حضرته الوفاة قال يا بنية اني كنت تحلفك جاذعة عشرين وسقاه ولو كنت جددته واحترقته كان لك وانما هو اليوم مال وارث فاقتسموه على كتاب الله رواه مالك في الموطأ حديث عائشة رواه مالك من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة وروى البيهقي من طريق ابن وهب عن مالك وغيره عن ابن شهاب وعن حنظلة بن أبي سفيان عن القاسم بن محمد نحوه قوله بمال من البحرين روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال مرسل انه كان مائة ألف وانه ارسل به العلاء بن الحضرمي من خراج البحرين قال وهو أول خراج حمل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى البخاري في المغازي من حديث عمرو بن عوف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما حل أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعث أبا بريدة بن الجراح اليهم فقدم أبو بريدة بمال فسمعت الانصار بقصدومه الحديث فيستفاد منه تعيين الافي بالمال ~~ممكن~~ في كتاب الردة لواقدي ان رسول العلاء بن الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي فلعله كان رفيق أبي عبيدة وأما حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له لو قد جاء مال البحرين اعطيتك وفيه فلم يقدم مال البحرين حتى مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث فهو صحيح والمراد به انه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان مال خراج أو جزية فكان يقدم في كل سنة قوله انثروه اي صبهوه قوله وفاديت عتيلا اي ابن أبي طالب وكان أسرمع عمه العباس في غزوة بدر ويقال انه أسر معه ما الحرب بن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب وان العباس افتداه أيضا وقد ذكر ابن اسحق كيفية ذلك قوله في حقه عتيلا عتيلا عتيلا عتيلا مفتوحة والضمير في نوبه يعود على العباس قوله بقله بضم أوله من الاقلال وهو الرفع والحل قوله من بعضهم بضم الميم وسكون الراء في رواية أخرى بالهمزة قوله يرفع بالجزم لانه جواب الامر ويجوز لرفع اي فهو يرفعه والكامل بين المكتفين قوله يتبعه بضم أوله من الاتباع قوله ونتم منها درهم بفتح المثلثة أي هناك وفي هذا الحديث بيان كرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم التفتاته الى المال قل أو كثروا ان الامام ينبغي له ان يفرق مال المصالح في مستحقين او انه يجوز للامام ان يضع في المسجد ما يشترط فيه المسلمون من صدقة ونحوها وتدل به ابن بطال على جواز اعطاء بعض الاصناف من الزكاة

على أن اصل في أداء الشهادة عند الحاكم انه لا يكون الا بعد اطلب من صاحب الحق فيخص ذم من يشهد قبل أن يشهد من ذكر من يخبر بشهادته ولا يعلم بها صاحبها وذهب بعضهم الى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد بن خالد بن فروعا حديث عمران بن بشار يلات أحدهما انه محمول على شهادة الزور أي يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحمّلها وهذا حكم الترمذي عن بعض أهل العلم ثانياً المراد به الشهادة في الحلف يدل عليه قول ابراهيم في آخر حديث بن مسعود بلفظ وكانوا يضربون على الشهادة أي قول الرجل اشهد بالله ما كان الا كذاعلى معنى الحلف فذكره ذلك كما كثر من الحلف واليمين قد يسمى شهادة كما قال تعالى فشهادة أحدهم وهي ذاجواب الطياري ثانياً المراد به الشهادة على المغيب من أمر

الناس فيهم دعى قوم أنهم في النار وعلى قوم أنهم في الجنة بقدر دليل كما يصنع ذلك أهل الأهواء حكماء الخطأ وبإيهام المراد به من ينتصب شاهداً وليس من أهل الشهادة خامسها المراد به التسارع إلى الشهادة وصاحبها من قبيل أن يسأله والحق أن الجمع مهمهما ممكن فهو مقدم على الترجيح فلا يصار إلى الترجيح في أحاديث الباب وقد أمكن الجمع بهذه الأمور اهـ (عن أبي بكر رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألا أنبئكم بأكبر الكبائر) قال ذلك (ثلاثاً) تأكيداً لتنبيه السامع على احضار فهمه ٢٣٦ (قالوا بلى يا رسول الله) أي أخبرنا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم أكبر الكبائر

(الأنثى بالله) يحتمل مطلق الكبر ويكون فخصه به بالذكر لغلبته في الوجود لا سيما في بلاد العرب فقد كرتبها على غيره ويحتمل أن يراد به من المراد به خدميته الأندريد عليه ان بعض الكثر أنظم قصصاً من الأشراك وهو التعطيل لأنه في مطلق والأشراك اثبات مقيد في ترجيح لاحتمال الأول (وعرف الوالدین) وهذا يدل على انقسام الكبائر في عظمها إلى كبير وأكبر ويؤخذ منه ثبوت الصغار لأن الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها وإنما رفق لابي اسحق الاسفرايني والتماني أبي بكر الباقلاني وابن القشيري والامام من أن كل ذنب كبيرة ونفهم الصغار نظراً إلى عظمة من عصي بالذنب فقد قالوا كما شرح به الزركشي أن الخلاف بينهم وبين الجمهور انقلبي قال الشافعي وكانهم كرهوا تسمية معينة لله صغيرة اجلالاً له عز وجل مع أنهم وافقوا في الجرح على أنه لا يكون بمطلق المصيبة وإن من الذنوب ما يكون

قال الحافظ ولادلالة فيه لأن المال لم يكن من الزكاة وعلى تقدير كونه منها فالعباس ليس من أهل الزكاة فان قيل انما أعطاهم من سهم الغارمين كما أشار إليه البكرمانى فقد تعقب ولكن الحق أن المال المذكور كان من الخراج أو الجزية وهما من مال المصالح انتهى قوله لم يعتق عليه مريدان العباس وعقيلاً قد كان غنهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمساكين وهما راجعان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولعل رضي الله عنه ولم يعتقا وسماي ما يدل على أن هذا مراد المصنف رحمه الله في كتاب العتق في باب ما جاء في ملك ذارحم محرم ولا يظهر له كره هذا الحديث في هذا الموضع وجه مناسبة فان المصنف ترجم لاقتدار الهبة إلى القبول والتبضع وأنه على ما يتعارفه الناس فان أراد أن قبض العباس قام مقام القبول فغير ظاهر لان تقدم سؤاله يقوم مقامه على أن المال المذكور في الحديث لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يكون الدفع منه إلى العباس وإلى غيره من باب الهبة بل هو من مال الخراج أو الجزية كما عرفت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم انما تولى قسمته بين مصارفه قوله جادعشرين وسقاً يجيب وبه دلالة دال مهملة مشددة أي أعطاهما ما لا يجده عشرين وسقاً والمراد أنه يحصل من غنمه ذلك والجده صرام النخل وهذا الترديد على أن الهبة انما قلل بالقبض لقوله لو كنت جددته واسترثته كان لأبي وذلك لان قبض الثمرة يكون بالجداد وقبض الأرض بالحرث وقد نقل ابن بطال اتفاق العلماء أن القبض في الهبة هو غاية القبول قال الحافظ وغنل عن مذهب الشافعي فان الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية

(باب ما جاء في قبور هدايا الكفار والاهل لهم)

(عن علي رضي الله عنه قال اهدى كسر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبل منه واهدى له فيصر فقبل واهدت له المولى فقبل منها رواه أحمد والترمذي وفي حديث عن عبد المولى قال اهدت حتى أقيمت يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا رجع ركائب فاحت علياً أحاسن فاستأذنت فقال لي ابشر فقد جاءك الله بقضائك قال الم تر لركائب المباحات الأربع فقلت بلى فقلت انك وقاهن وماعلين فان علياً كره وطماها هدايا أي عظيم فله فاقبضهن واقض دينك فهدت محمد بن أبي رواد)

قارحاً في العدالة وما لا يتدح هذا مجمع عليه وإنما الخلاف في التسمية والاطريق والصحيح السعي لورود القرآن حديث والاحاديث به ولأن ما عظم مقصد الله أحق باسمه الكبير بل قوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه صريح في انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر ولذا قال الغزالي لا يلبق انكار الفرق بينهما وقد عرفت مدارك الشرع اهـ والكلام في تعريف الكبائر مبسوط في ارشاد للقول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني وفي الزواجر عن اقتراف الكبائر للشيخ ابن حجر الفقيه المكي قال في الفتح بأن الكلام عليه في الأدب مع الكلام على الكبائر وضابطها بيان ما قبل في عدد هان شاء الله تعالى ولا يلزم من كون هذه المذكورة كبائر أن الكبائر تارة تترتبها في نفسها كما اذا قلت زيد وعمر افضل من بكر

فانه لا يقتضي استواء زيد وعمر وفي افضلية بل يحتمل ان يكونا متفاوتين فيها وكذلك فان الاشرا لكبر الذنوب المدكورة
 افاده القسط لاني كان التوجيه درأ من الطاعات (وجلس وكان متكئا) تا كيد اللعنة وعظما للقيح (فقال الا قول الزور)
 فصل بين المتعاطين بحرف التثنية والاستفتاح تعظيما لسان الزور لما يترب عليه من المناسد وادافاة القول الى الزور
 من اضافة الموصوف الى صفة وزاد في رواية وشهادة الزور قال ابن دقيق العيد يحتمل ان يكون من الخاص بعد العام
 لكن ينبغي ان يحمل على التأكيدها فالوجه ان يقول على الاطلاق لم تكون ٢٣٧ الكذبة الواحدة مطاقا كبيرة

وايس كذلك ومراتب الكذب
 متفاوتة بحسب تفاوت مقاصده
 ومنه قوله تعالى ومن يكسب
 خطيئة او اثما ثم يرم به بريأ فقد
 احمل به ثنانا وانما ميدينا قال
 في الفتح وسب الاهتمام بذلك
 كون قول لزور او شهادة الزور
 أمهل وقوعا على الناس والتماون
 به أكثر فان الانسك ينوب عنه
 قلب المسلم والعقوب بصرف عنه
 انطبع وأما الزور فالحوال عليه
 كثيرة كالأدوة والحسد وغيرهما
 فاحتج الى الاهتمام بتعظيمه
 حتى جلس وكان متكئا وايس
 ذلك لعظمها بالنسبة الى ما ذكر
 معها من الاشرا لقطع ما يل لكون
 منسدة الزور متعديا الى غير
 الشاهد بخلاف الشرك فان
 مفسدته قاصرة غالبا اه (فازال
 يكررها حتى قلنا انك سكت)
 قال في الفتح أي شفقة عليه
 وكرهية لما يربحه وفيه ما كانوا
 عليه من كثرة لادب معه صلى الله
 عليه وآله وسلم والمحبة له والشفقة
 عليه اه وقال في جمع العدة هو
 تعظيم لما حصل له من كبر هذا

حدث على أخرجه أيضا البزار وأورده في التلخيص ولم يتكلم عليه ولم يذكره صاحب
 مجمع الزوائد في باب هدايا الكفار وقد حسنه الترمذي وفي اسناده نويرة بن أبي فاختة
 وهو ضعيف وحديث بلال سكت عنه أبو داود والمذري ورجال اسناده ثقات وهو
 حديث طويل وأورده أبو داود في باب الامام يتقبل هدايا المشركين من كتاب الخراج وفيه
 ان بلالا كان يولي نفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان اذا أتى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انسان مسلما عاريا يأمر بلالا ان يستقرض له البرد حتى لزمته ديون فقضاها عنه
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاربع الركائب وماعياها وفي الباب عن عبد الرحمن
 ابن علقمة الثقي قال لما قدم وفد ثقيف قدموا معهم بهدية فقال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أهديت أم صدقة فان كانت هدية فانه يبتغي بها وجه رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وقضاء الحاجة وان كانت صدقة فانه يبتغي بها وجه الله قالوا لا
 بل هدية فقاهلهم وعن أنس عند الشيخين ان أكيدر دومة أهدي لرسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم حبة سندس ولابي داود ان ملك الروم أهدي الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مستقة سندس فلبسها الحديث والمستقة تضم الفوقانية وفحصها الفروة
 الطويلة الكمين وجمعها مسانق وعن أنس أيضا عند أبي داود ان ملك ذي يزن أهدي
 الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة أخذها بثلاثة وثلاثين بعيرا فقبهاها وعن علي
 أيضا عند الشيخين ان أكيدر دومة الجندل أهدي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوب
 حرير فاعطاه عاليا فقال شقته خمر ابن النواظم وعن أبي حميد الساعدي عند البخاري
 قال غزو فجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تبرك وأهدي ابن العلاء للنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بردا وكتب له بجرهم وجاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسول
 صاحب اليه بكتاب وأهدي اليه بغلة بيضاء الحديث وفي مسلم أهدي ثروة بذاخي الى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغلة بيضاء ركبها يوم حنين وعن بريدة عند ابراهيم
 الحارثي وابن جرير وابن أبي عاصم ان أمير القبي أهدي الى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم جارية ثيب وبغلة فكان يركب البغلة بالمدينة وأخذ احدا من الجارية ثيب
 فولدت له ابراهيم وذهب الاخرى لحسان وفي كتاب الهدايا لابراهيم الحارثي أهدي يوحنا
 ابن روية الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغلة بيضاء وعن أنس أيضا عند البخاري

الدين من غضب الله ورده وله ولد حصل له سامعين من اعراب والخوف من هذا الجاس وهذا الحديث أخرجه أيضا في استنباط
 المرتدين والاستئذان والادب ومسلم في الايمان والترمذي في البر والشهادات والنفسي (عن عائشة رضي الله عنها قالت
 سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا) هو عبد الله بن يزيد الانصاري القاري وزعم عبد الغني انه الخطمي قال الحافظ
 ابن حجر وليس في روايته التي ساقها نسبه كذلك وقد فرق ابن منده بينه وبين الخطمي فاصاب والمعنى هنا سمع صوت رجس
 (بقرأني المسجدة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رحمه الله) أي القاري (اقد ذكرني كذا وكذا آية أسقطتم) أي نسيتهم
 (من سورة كذا وكذا) كلمة مهمة يكتفي بها عن العدد وغيره وهي في الاصل مركبة من كافي التشبيه وامم الاشارة قال في النسخ

لم أقف على تعيين الآيات المذكورة وأغرب من زعم ان المراد بذلك إحدى وعشرون آية لأن ابن عبد الحكم قال فيمن
أقران عليه كذا وكذا درهمان يلزمه احد وعشرون درهما قال الداودي يكون مقراب درهمين لانه أول ما يتبع عليه ذلك اه
وقال المالكية واللفظ للشيخ خليل وكذا درهم عشرون وكذا واحد وعشرون وكذا احد عشر وقال الشافعية
ويجب عليه بقوله كذا درهم بالرفع درهم ليكون الدرهم تفسير للمال بهم بقوله كذا وكذا لو نصب الدرهم أو خفض أو سكن
أو كرر كذا إلا عطف في الاحوال الأربعة ٢٣٨ لذلك ولا احتمال التوكيد في الأخيرة وإن اقتضى النصب لزوم عشرين

لكونه أول عدد مقرر بنصب
الدرهم عقبه إذ لا نظير في تفسير
المهم - م إلى الأعراب ومتى كررها
وعطف بالواو أو بضم ونصب
الدرهم كقوله على كذا وكذا
درهما أو كذا ثم كذا درهم ما
تكرر الدرهم بعد كذا فيلزمه
في كل من المالين درهمان لانه
أقرعهم ميز وعظم ما بالدرهم
منه وبما فاعظا هرا تفسيرا لكل
منهما يقتضى العطف غير
أنه قد ورد في صناعة الأعراب
تتميز الاحدهما وتقدر مثله لا تخر
تلو خفض الدرهم أو رفعه أو
سكنه لا يتم كرا لانه لا يصلح غيرا
لما قبله (وعنها) أى عن عائشة
(رضي الله عنها) في رواية قالت
تهدى النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) في بيتي فسمع صوت عباد
هو ابن بشر الانصارى الأشملى
الصحابي (يصلى في المسجد فقال
يا عائشة أصوت عباد هذا قلت نعم
قال اللهم ارحم عبادا) وظاهره
ان المهم في الرواية السابقة هو
هذا المنسرف في هذه لكن جزم
عبد الغنى بن عيسى في مهماته

وغيره انهم ودية آتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشاة مسمومة فأكل منها الحديث
را لا حديث المذكورة في الباب تدل على جواز قبول الهدية من الكافر وبعارضها
حديث عياض بن جارية في وساقى الجمع بينهما وبينه (وعن أسماء بنت أبي بكر قالت
أتتني أمي راغبة في عهد قريش وهي مشركة فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمها
قال نعم متفق عليه زاد البخاري قال ابن عيينة فأنزل الله فيها لا ينهأكم الله عن الذين لم
يقا تلوكم في الدين ومعنى راغبة أى طامعة تسألى شيئا وعن عامر بن عبد الله بن الزبير
قال قدمت قتيلا ابنة عبد العزيز بن سعد على ابنتها أسماء ردا يا ضباب واقطوعين وهي
مشركة فأتت أسماء بن تقبل هديتها وتدخلها بيتا فسألت عائشة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ونزل الله تعالى لا ينهأكم الله عن الذين لم يقا تلوكم في الدين إلى آخر الآية فأمرها
ان تقبل هديتها وان تدخلها بيتا رآه أحمد) حديث عامر بن عبد الله بن الزبير ذكره
المصنف هـ كذا امر سلا ولم يقل عن أبيه وقد أخرجه ابن سعد وأبو داود والطيالسي
والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير وأخرجه أيضا الطبراني كاجد وفي اسنادهما
مصعب بن ثابت ضعفه أحمد وغيره وثقه ابن حبان قولنا أنتنى أى في رواية للبخاري في
الادب مع ابنها وذكر الزبير ان اسم ابنها المذكور الحارث بن مدركة بن عيسى بن عمر بن
محروم تزاد راغبة اختلف في تفسيره فقيل ما ذكره المصنف من انها راغبة في شئ تأخذه
من بنتها وهى على شركها وقيل راغبة في الاسلام وتعقب بان الرغبة لو كانت في الاسلام
لم يحتاج إلى الاستئذان وقيل معناه راغبة عن ديني وقيل راغبة في القرب مني ومحاورتي
ورقم في رواية لابن داود راغبة بالميم أى كراهته وسلام ولم تقدم مهاجرة قولنا قال نعم فيه
ليل على جواز الهدية للقريب الكافر والآية المذكورة تدل على جواز الهدية للكافر
مطابقة من القريب وغيره ولا منافاة ما بين ذلك وما بين قوله تعالى لا تجع قوم ما يؤمنون بالله
واليوم الآخر إذ من حاد الله ورسوله الآية فانه عامة في حق من قاتل ومن لم
يقاتل والآية المذكورة خاصة بمن لم يقاتل وأيضا البر والصلة والاحسان لا تلزم
للعاب والتواضع المنهى عنه ومن الأدلة القاضية بالجواز قوله تعالى وان جاهد الكفار
ان تقهرنك بي ما ليس لك به علم فلا قطعها صار صاحبها في الدنيا معروفها ومنها أيضا حديث

بان المهم في الأول هو عبد الله بن يزيد كما مر فيجمل الله صلى الله عليه وآله وسلم سمع صوت رجلين فعرى أحدهما ابن
فقال هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فقال عنه والذي لم يعرفه هو الذي تذكر بقراءته الآيات التي نسيها وفيه جواز التسميان
عليه صلى الله عليه وآله وسلم فيما ليس طريقه البلاغ ومطابقة الحديث لما ترجم له هنا من كونه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمد
على صوت الرجل من غير رؤية شخصه (حديث الاقل) • هذا ساقط عند أبي الوقت وترجم له بالفظ

تعديل النساء بعضهن بعضا (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يخرج
سفيرا أى إلى سفراء منهن معنى ينشئ (أقرع بين أزواجه) تطييبا لقلوبهن (فايتن) أى فأي أزواجه (خرج سهمها

خرج بهامعه فافرع بيننا في غزاة غزاهما هي غزوة بني المصطلق من خزاعة (نخرجهم من) فيه اشعار بانها كانت في تلك الغزاة وحدها واما خروج أم سامة معها ايضا في هذه الغزوة كما ذكره الواقدي فضعيف قالت عائشة (نخرجت معه) صلى الله عليه وآله وسلم (بعد ما انزل الحجاب) أي الامر به (فانا أجل في هودج وأنزل فيه) والهودج محل له قبة تستر بالنياب ونحوها يوضع على ظهر البعير يركب فيه النساء ليكون استراهن (فمن ناحتي اذا فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غزوته تلك وقفل) أي رجع من غزوته (ودنونا) أي قربنا (من المدينة آذن) ٢٣٩ بالمداي أعلم (لبلة بالرحيل) وفي رواية

ابن اسحق عند أبي عوانة فتنزل منزلا فبات به بعض الليل ثم آذن بالرحيل (فقامت حين آذنوا بالرحيل فثبت) أي لقضاء حاجتي منقردة (حتى جاوزت الجبش فاساقضت شأني) أي الذي توجهت له (أقبلت إلى الرجل) إلى المنزل (فلما كنت صدى فاذا عقلت) بكسر العين قلادة (من جزع الظنار) بفتح الجيم ويكون الزاي خروجه معروف في سواده يابس كالعروقة وقد قال السقاشي لا يتعين بابس منه وتقدمت هو ومعه وراى من سامات رديئة واذا علق على طئل سال اعاب واذا لف على شعر المطانة مهلت ولادته او الاله واب ظنار مدينة بالين واطنار وهم وعلى تقدير صحة الرواية فيحتمل انه كان من الظفر احد أنواع القسط وهو طيب الرائحة يتجر به فاعله عمل مثل الخرز فاطلقت عليه جزعا تشبها به ونظمته قلادة اما الحسن لونه أو طيب ريحه وفي رواية الواقدي فكان في عنقي عقد من جزع ظنار كانت

ابن عمر عند البصري وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما عمر حلة فارسل به إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم قوله قال ابن عيينة الخ لا ية في هذا ما رواه ابن أبي حاتم عن السدي انه انزلت في ناس من المشركين كانوا الذين جابوا المسلمين وأحسن اخلاقا من سائر الكفار لان السبب خاص واللائظ عام فبما اول كل من كان في معنى والدة أسماء كذا قال الحافظ ولا يخفى ما فيه لان محل الخلاف تعيين سبب النزول وعموم اللانظ لا يرفع وقيل ان هذه الآية منسوخة بالامر بقتل المشركين حيث وجدوا قوله قتيلا بضم القاف وفتح الفوقية وسكون التحتية مصرغ اذ وقع عند الزبير بن بكارة ان اسمها قيل بفتح القاف وسكون التحتية وضبطه ابن ما كولا بسكون الفوقية قوله ضباب واقط في رواية غير أحمد زيب وسمن وقرط ووقع في نسخة من هذا الكتاب قرط مكان اقط قوله فأمرها أن تقبل هديتها الخ فيه دليل على جواز قبول هدية المشرك كما دللت على ذلك الاحاديث السابقة وعلى جواز انزاله منازل المسلمين (وعن عيسى بن جابر انه أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسلمت قال لا قال أي نهيت عن زبد المشركين رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) الحديث صححه أيضا ابن خزيمة وفي الباب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عند موسى بن عتبة في الغزاة ان عامر بن مالك الذي يدعى ملاعب الاسنة قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مشرك فاهدى له فقال اني لا أقبل هدية مشرك الحديث قال في الفتح رجاله ثقات الا انه مرسل وقد وصله بعضهم ولا يصح قوله زبد المشركين بفتح الزاي وسكون الموحدة بعد هاء ال قال في الفتح هو الرفد انتهى يذاز زبده يز بده بكسر واين بده بالضم فهو اطعام الزبد قال الخطابي يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخا لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد قبل هدية غير واحد من المشركين وقيل انها رد هدية بغيره فيحمله ذلك على الاسلام وقيل ردها لان الهدية موضعا من القلب ولا يجوز أن يعيل اليه بقلبه فردا قطع السبب المليل وليس ذلك مناقضا لقبول هدية النجاشي أو كيد ودومة والمتوقس لانهم أهل كتاب كذا في النهاية وجمع الطبري بين الاحاديث فقال الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى للمسلمين وفيه نظر لان من جملة أدلة الجواز السابقة ما وقعت الهدية فيه له صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وجمع غيره بان الامتناع في حق من يريد به التودد والمالاة

أي قد اذ دخلتني به على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قد انقطع) وفي رواية ابن اسحق عند أبي عوانة قد انسل من عنقي وأنا لادري (فرجعت) إلى المكان الذي ذهبت اليه (فالتفت عقدي فحسني ابتغاؤه) أي طلبه وعند الواقدي وكنت أظن ان القوم لو لبثوا نهر اليه منوا بعيري حتى يكون في هودجي (فاقبل الذين يرحلون لي) أي يشدون الرحل على بعيري ولم يسم احدا منهم نعم ذكر منهم الواقدي ابا مويجة وقال البلاذري انه ثم غزوة المريسيع وكان يخدم بعير عائشة (فاحقلوا مع هودجي فرحلوه) بالتخفيف والتشديد أي وضعوا هودجي (على بعيري الذي كنت أركب) أي عليه وفي قوله فرحلوه على بعيري تجوز لان الرحل هو الذي يوضع على ظهر البعير ثم يوضع الهودج فوقه (وهم يحسبون اني فيه) أي في الهودج (وكان النساء

اذن الحق قال يثقلان) بكثره الاكل (ولم يشبهن اللحم) لم يكثر عليهن (وانما يأكلن العاقلة) بضم العين وسكون اللام أى القليل (من الطعام) فلم يستند بذكر القوم حين رفعوه مثل الهودج) أى الذى اعتمدوه منه الحاصل فيه بسبب ما ركب منه من خشب وحبال وسور وغيره اشارة لشدة تخافة عائشة لا يظهر لوجودها فيه زيادة ثقل وفي نفسه يبرورة النور من طريق يونس خفة الهودج وهذا ارضح لان مرأى اقامة عذره في تحميل هودجها وهى ابست فيه فكانت المخذجسة بحيث ان الذين يحملون هودجها لا يفرق عندهم ٢٤٠ بين وجودها فيه وعدمها اولها اذ اردت ذلك بتواها (فاحملوا) وكنت جارية

حديثه اسن) لم تكمل اذذاك خمس عشرة سنة (فبعثوا الجمل) أى أناروه (وساروا فوجدت عتدى بعد ما اسقى الجليش) أى ذهب ما ضيأه واستعمل من مر (جئت منزلهم وليس فيه أحد) وفي التفسير جئت منازاهم وليس بهما راع ولا محجب (فأمت) بالتحقيق أى فقدت (منزلى الذى كنت فيه فظننت) أى علمت (انهم ساءة فقدت) فيرجعون الى قبينا نال جالسة غابتنى عيناى (فمت) أى من شدة الغم الذى اعتراها أو ان الله تعالى لطف بها فأتى عليها الزوم التستريح من وحشة الافراد فى البرية بالليل (وكان صفوان بن العطل) بفتح الطاء المشددة (السلى) بضم السين وفتح اللام (ثم الذكوانى) منسوب الى ذكوان بن ثعلبة وكان محبا يافاضا (من وراء الجليش) وفي حديث ابن عمر عند الطبرانى ان صفوان كان سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجعله على الساقة فكان اذا رحل الناس قام يصلى ثم اتبعهم

والقبول فى حق من يرجى بذلك تائيد وتأييده على الاسلام قال الحافظ وهذا أقوى من الذى قبله وقيل يمنع ذلك لغيره من الاسراء ويجوز له خاصة وقال بعضهم ان أحاديث الجواز من رواية حديث الباب عكس ما تقدم عن الخطابي ولا يخفى ان التسخير لا يثبت بمجرد الاحتمال وكذلك الاختصاص وقد أورد البخارى فى صحيحه حديثا استنبط منه جواز قبول هدية الوثني ذكرا فى باب قبول الهدية من المشركين من كتاب الهبة والهدية قال الحافظ فى الفتح وفيه فساد قول من حارروا الهدية على الوثني دون الكتابي وذلك لان الواهب المذكور فى ذلك الحديث وثني

• (باب الثواب على الهدية والهبة) •

(عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها رواه أحمد والبخارى وأبو داود والترمذى * وعن ابن عباس ان اعرابا اهدوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هبة فاثابه عليها قال رضى قال لا فراده قال أرضيت قال لا فراده قال أرضيت قال نعم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقد هممت ان لاتحب هبة الامن قرنى أو انما رى أو ثقتى رواه أحمد) حديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن حبان فى صحيحه وقال فى مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة بنحوه وطوله ان ترمذى رواه من وجه آخر وبين ان الثواب كان ست بكرات وكذا رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم قول ويثيب عليها أى يعطى المهدى بدلها والمراد بالثواب الجوزة وأقله ما يساوى قيمة الهدية وانظر ابن أبى شيبة ويثيب ما هو خير منها وقد أعل حديث عائشة المذكور بالارسال قال البخارى لم يذكروا كيع ومخاض عن هشام عن أبيه عن عائشة رفيه اشارة الى ان عيسى بن يونس تفرد بوضعه عن هشام وقال الترمذى والبخارى لا يعرفه الامن حديث عيسى بن يونس وقال أبو داود تفرد بوضعه عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل انتهى وقد استدلل بعض المسالك بكونه الحديث على وجوب المكافاة على الهدية اذا أطلق المهدى وكان ممن مثله يطلب الثواب كالفقير للغنى بخلاف ما يهبه الاعلى للادنى ووجه الدلالة منه ما طبعته صلى الله عليه وآله وسلم ومن حيث المعنى ان الذى أهدي قصد ان يعطى أكثر مما أهدي فلا أقل ان يعوض بتقدير

فن سقط له شئ اتأديه وفي حديث أبي هريرة عند البزار وكان صفوان يتخلم عن الناس فيصيب التدح والجراب هديته والاداة وفى مرسل مقاتل بن حيان فى الاكليل فيجعله فيقدم به فيعرفه فى اصحابه (فاصبح عند منزلى) كانه تأخر فى مكانه حتى قرب الصبح فركب ليظهر له ما يسقط من الجليش مما يخفيه الليل أو كانه تأخر مما جرت به عادته من غلبة الزوم عليه (فرأى سوادا ناسا) أى شخص انسان (فأتم) لا يدرى أرى أم أرى (فأثنى) زادنى النفس يعرفنى حين رأته (وكان يراى قبل الحجاب) أى قبل نزوله (فأستبقت) من نومي (بأسترجاعه) أى بقوله والله وانا اليه راجعون (حين أباخر راحلته) وكأنه شق عليه ما جرى له انشيه فلذا استرجع (فوطئ يديها) أى وطئ صفوان يد الراحلة ليسهل الركوب عليها فلا يحتاج الى مساعد

(فركبتهم فانطلق) صفوان حال كونه (يقوذي الرحلة حتى اتينا الجيش بعد ما نزلوا) حال كونهم (مع عرسين) نازلين (في شحر الظهيرة) حتى بلغت الشمس منها هاهنا من الارتفاع وكانها وصلت الى النضر وهو أعلى الصدر وأولها وهو وقت شدة الحر (فهلك من هلك) زاد أبو صالح في شأني (وكان الذي تولى الافك) أي تصدى له وتقلده رأس المنافقين (عبد الله بن أبي بن سلول) واتباعه مسطح بن اثانة وحسان بن ثابت وحمنة بنت جحش وفي حديث ابن عمر فقال عبد الله بن أبي جريحه وأرب الكعبة وأعانه على ذلك جماعة وشاع ذلك في العسكر (فقد مدنا المدينة فاشتكت) مرضت (بها شهرا) زاد في التفسير حين قدمنا (والناس يشعشعون) يشعشعون (من قول أصحاب الافك ويريني) أي يشككني ويوهمني (في وجهي اني لأرى من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاطف) أي الرفق (الذي كنت أرى منه حين أمرض انما يدخل) ٢٤١ صلى الله عليه وآله وسلم (فيسلم ثم يقول

كيف تيمكم) بكسر التاء التوقية وهي في الإشارة لامؤنث مثل ذا كم في المذكر قال في التنقيح وهي تدل على لطف من حيث سؤاله عنها وعلى نوع جذا من قوله تيمكم (لا أشعر بشئ من ذلك) الذي يقوله أهل الافك (حتى نفقت) أي افقت من مرضي ولم تتكامل لي الصحة (نفرت أنا وأم مسطح قبل المناصع) موضع خارج المدينة (متبرزنا) أي موضع قضاء حاجتنا (لا تخرج الا لئلا يلبس ذلك قبل أن تخذل الكنف) جمع كنف وهو الساتر والمراد به هذا المكان المتخذة قضاء الحاجة (قريبا من بيوتنا وأمرنا امر العرب الاول) أي لم يضلوا باخلاق أهل الحاضرة والجم في التبرز (في البرية) خارج المدينة (أوفي التبرز) أي طلب الزهامة والمراد البعد من البيوت والشك من الراوي (فأقبلت أنا وأم مسطح) سلمى (بنت أبي رهم) حال

هديته وبه قال الشافعي في القديم والهادوية ويجاب بان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب ولو وقعت المواهبة كما تقر في الأصول وذبحت الحنفية والشافعي في الجديان الهبة للثواب باطله لا تنعقد لانها بيع مجهول ولان موضع الهبة التبرع قوله الامن قرشي الخ لفظ أبي داود وإيم الله لا قبل هدية بعد يومى هذا من أحد الآن يكون مهاجريا أو قرشيا أو أنصاري أو دوسيا أو ثقفيا وسبب همه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ما رواه الترمذي من حديث أبي هريرة قال أهدى رجل من فزارة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناقة من ابلة فعوضه منها بعض العوض فتسخطه فمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم يقول على المنبر ان رجلا من العرب يهدى أحدهم هدية فاعوضه عنها بقدر ما عندي فيظل يسخط على الحديث وقد كان بعض أهل العلم والفضل يمنع هو وأصحابه من قبول الهدية من أحد اصلا لامن صديق ولا من قريب ولا غيرهما وذلك لفساد النيات في هذا الزمان حكى ذلك ابن رسلان

باب التعديل بين الاولاد في العطية والنهي أن يرجع أحد في عطية الا لوالده

(عن النعمان بن بشير قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعدوا بين أبنائكم اعدوا بين أبنائكم اعدوا بين أبنائكم رواه أحمد وأبو داود والنسائي وعن جابر قال قالت امرأة بشير انحل ابني غلاما وأشهد لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ابنة فلان سألتني ان انحل ابنها غلاما فقال له اخوة قال نعم قال فكلمهم أعطيت مثل ما أعطيت قال لا قال فليس يصلح هذا وانى لأشهد الاعلى حتى رواه أحمد ومسلم وأبو داود ورواه أحمد من حديث النعمان بن بشير وقال فيه لا تشهد في علي جوران ابنيك عليك من الحق ان تعدل بينهم وعن النعمان بن بشير أن أباه أبا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني نحت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل ولدك نحتته مثل هذا فقال لا فقال فارجه

٣١ نيل خا كوتة (غشى) أي ماشين ورهم اسمه أنيس (فعمرت) أي أم مسطح (في مرطها) بكسر الميم كسام من صوف أو خرا وكان قاله الخليل (فقلت تعس مسطح) أي كب لوجهه أو هلك أو لزمه الشر (فقلت لها ابني ما قلت أنتين رجلان شهد بدرا) وعند الطبراني أنس بن مالك وهو من المهاجرين الاوابين (فماتت ياهنتاه) أي ياهذه ذاهبا لا بعد فخطبتهم اخطاب البعيد لكونهم انبثا للبلد وقلة المعرفة بمكاييد النساء (ألم تسمعي ما قالوا فاخبرتنني بقول الافك) أي أهل الافك (فازدردت مرضا الى مرضي) أي معه قال في الفتح وعند سعيد بن منصور من مرسل أبي صالح فقالت مائدرين ما قال قلت لا والله فاخبرتم ابا ساض فيه الناس فاخذتم الحى وعند الطبراني باسناد صحيح عن أوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت لابلغني ما تكلموا به هممت ان آتي قلبا فاطرح نفسي فيه (فلما رجعت الى بيتي دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلم فقال كيف تيمكم

فقلت ائذن لي ان آتي الى ابوي فالت وأما حينئذ اريد ان استيقن الخبر من قبلهما أي من جهنهما (فأذن لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك (فأتيت أبوي فقلت لابي) أم رومان زادني التفسير بآمته (ما يتحدث به الناس فقلت يا بنيت هوني على نفسك الشان فوالله لعلما كانت امرأة قط وضيت) على وزن عظيمة من الوضاعة وهي الحسن والجمال وكانت عائشة رضي الله عنها كذلك ولمسلم من رواية ابن ماجة ان حطية من الحطوة أي وجهية رفيعة المنزلة (عند رجل يحبها وله اضرار) جمع ضرة وزوجات الرجل ضرار لان كل واحد يحصل لها الضر من الاخرى بالغيرة (الا أكثرن) أي نسائكم الزمان (عليها) القول في عيبها ونقصها فالاستثناء منقطع او بعض أتباع ضرارها كحمنة بنت جحش أخت زيف ام المؤمنين فلا يستثناه متصل والاول هو الرابع لان امهات المؤمنين ٢٤ لم يعينهم اسما الله متصل لكن المراد بعض أتباع الضرار وارايت امها

بذلك ان تموت عليها بعض ما سمعت فان الانسان يتأذى بغيره فيما يقع له وطيت خاطرها باشارتها بما يشعر بانها فائقة الجمال والحطوة عنده صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت سبحان الله) تعجبان وقوع مثل ذلك في حثتها مع براعتها المحقة عندها وقد نطق القرآن الكريم بما تلفظت به فقال تعالى عنده كذلك سبحانك هذا بينان عظيم (ولقد يتحدث الناس بهذا) بالمضارع المقتوح الاول ولا يدرى يحدث بالماضي وفي رواية هشام بن عروة عند البخاري فاستعبرت فبكيت فسمع ابو بكر صوفي وهو فوق البيت يقرأ فقال لامي ما شأنها قالت بلغها الذي ذكر من شأنها فقاضت عيها فقال أقسمت عليك يا بنيت الارجعت الى بيتك فرجعت (قالت) عائشة (فبت تلك الليلة حتى أصبحت لا يرقأ لي دم) أي لا ينقطع (ولا اكحل

متفق عليه وانظروا لم قال تصدق على أبي يهض ماله فقلت أي عمة بنت راحة لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانطلق أبي اليه يشهد على صديق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفعلت هذا بولدك كاهم قال لا قال اتقوا الله واعملوا في أولادكم فرجع أبي في تلك الصدقة وللبخاري مشله لكن ذكره بالفظ العظيمة لا بالفظ الصدقة) حديث النعمان بن بشير الاول سكت عنه أبو داود والمثوري ورجال اسناده ثقات الا المفضي ل بن المهلب بن أبي صفرة وهو صدوق وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور وبلفظ سواي بين أولادكم في العظيمة ولو كنت مفضلا أحدا الفضائل السواء في اسناده سعيد بن يوسف وهو ضعيف وذكر ابن عدي في الكامل انه لم ير له أن يكر من هذا وقد حسن الحافظ في الفتح اسناده قوله اعدلوا بين أولادكم نعمت به من أوجب التسوية بين الأولاد في العظيمة وبه صرح البخاري وهو قول طائفة والنوري وأحمد واسحق وبعض المالكية قال في الفتح والمنه ور عن هؤلاء انه باطله وعن أحمد تصح ويحب أن يرجع وعنه يجوز التفاضل ان كان له سبب كان يحتاج الولد لزمانته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقيين وقال أبو يوسف تجب التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة فان فضل بعضا صح وكره وجعلوا الامر على التدب وكذلك جعلوا النهي الثابت في رواية لمسلم بلفظ أيسر لك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلي قال فاذن عن التنزيه وأجابوا عن حديث النعمان بأجوبة عن عدة ذكرها في فتح الباري وسنرد هاهنا مختصرة مع زيادات مشيدة فقال أحدها ان الموهوب للنعمان كان جميع مال والده حكاه ابن عبد البر وتعليقه بان كثير من طرق الحديث مصرح بالبعضية كما في حديث الباب ان الموهوب كان غلاما وكافي لفظ مسلم المذكور قال تصدق على أبي يهض ماله الجواب الثاني ان العظيمة المذكورة لم تنجز وانما جاء بشير يستشير النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك فاشار عليه بأن لا يفعل فترك حكماء الطبري ويحاج عنه بأن أمره صلى الله عليه وآله وسلم له بالانجاء يشتر بالتخيير

وكذلك

يوم) لان الهموم موجبة للسهر وسيلان الدموع وفي المغازي عن مسروق عن أم رومان قالت وكذلك عائشة سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت نعم قالت وابو بكر قالت نعم فغرت مفتحا عليهما فافاقت الاوعليهما هي بنافض فطرح عليهما اثابها فغظما (ثم أصبحت فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب) رضي الله عنه (واسامة بن زيد حين استلمت الوحي) ان طال لبث نزوله واستبطا الوحي حال كونه (يستشيرهما) لعله باهلهما المشورة (في فراق اهل) لم تقل في فراق لي كراهما التصریح بإضافة الفراق اليها (فاما اسامة فاشار عليه) صلى الله عليه وآله وسلم (بالذي يعلم في نفسه من الود لهم فقال اسامة) هم (اهلك) العناقف اللاتقات بك وغير بالجمع اشارة الى تعميم امهات المؤمنين بالوصف المذكور وارايد تعظيم عائشة وليس المراد انه تبرأ من الاشارة وكل الامر في ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما اشار

وبراهما (يا رسول الله ولا تعلم والله الأخير) انما حاقق لبقوى عنده صلى الله عليه وآله وسلم برائتها ولا يشك (واما على بن ابي طالب) رضى الله عنه (فقال يا رسول الله لم يضيق الله عليك والنساء ما كثير) بصيغة التذكير للكل على ارادة الجنس والواقدي قد أحسن الله لك وأطاب طاقها وانتكح غيرها وانما قال ذلك لما رأى عنده صلى الله عليه وآله وسلم من القلق والغم لاجل ذلك وكان شديد الغيرة صلى الله عليه وآله وسلم فرأى على ان يفراقها بسكن ما عنده صلى الله عليه وآله وسلم بسببها الى أن يقتضى برائتها فيرجعها فبقبذ النصيحة لاراحتته لا عداوة عائشة وقال في بهجة النفوس مما قرأ أنه فيها لم يجزم على بالاشارة يفراقها لانا عقب ذلك بقوله (وسئل البخارية) بريرة (تصدقن) بالجزم على الجزاء ففوض على الامر في ذلك الى نظره صلى الله عليه وآله وسلم فكانه قال ان أردت تجهيل الراحة فقارها وان أردت ٢٤٣ خلاف ذلك فابحث عن حقيقة الامر الى أن

تطلع على برائتها لانه كان يقتضى ان بريرة لا تخبره الا بما علمته وهي لم تعلم عن عائشة الا البراءة المحضة (فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة) قال الزركشي قيل ان هذا وهم فان بريرة انما اشترت عائشة وأعتقتها قبل ذلك ثم قال والمخلص من هذا الاشكال ان تفسير البخارية ببريرة مدرج في الحديث من بعض الرواة ظنا منه انها هي قال في المصابيح وهذا أى الذى قاله الزركشي ضيق عطن فانه لم يرفع الاشكال الا بالنسبة الوهم الى الراوى قال والمخلص عنده الرافع لتوهم الرواة وغيرهم أن يكون اطلاق البخارية على بريرة وان كانت معتقة اطلاقا مجازيا باعتبار ما كانت عليه فاندفع الاشكال والله الحمد اه وهذا الذى قاله في المصابيح بناء على سبقية عتق بريرة وفيه نظر لان قصته ثم انما كانت بعد فتح مكة لانهم لما خبرت

وكذلك قول عروة لأروى حتى تشهد الخ الجواب الثالث ان النعمان كان كبير اولم يكن قبض الموهوب فجاز لايه الرجوع ذكره الطحاوى قال الحافظ وهو خلاف ما فى أكثر طرق الحديث خصوصا قوله ارجعه فانه يدل على تقدم وقوع القبض والذى تظاهرت عليه الروايات انه كان صغيرا وكان أبوه قابضه لاصغره فامر به رد العتبية المذكورة بعد ما كانت في حكم المقبوض الرابع ان قوله ارجعه دليل الصحة ولولم تصح الهبة لم يصح الرجوع وانما امره بالرجوع لان للوالد ان يرجع فيما وهب لولده وان كان الافضل خلاف ذلك لكان استصحاب التسوية يرجح على ذلك فلذلك أمر به قال في الفتح وفي الاحتجاج بذلك نظروا الذى يظهر ان معنى قوله ارجعه أى لا تمض الهبة المذكورة ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة الخامس ان قوله أشهد على هذا غيرى اذن بالشهاد على ذلك وانما امتنع من ذلك لكونه الامام وكانه قال لا أشهد لان الامام ليس من شأنه أن يشهد وانما من شأنه أن يحكم حكمه الطحاوى وارتضاء ابن القصار وقببانه لا يلزم من كون الامام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها اذا تعينت عليه والاذن المذكور من ادبه التوبيخ لما تدل عليه بقرينة الفاظ الحديث قال الحافظ وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله أشهد بصيغة أمر والمراد به فى الجواز وهي كقوله لعائشة اشترى اهلهم الولاء اه ويؤيد هذا تسميته صلى الله عليه وآله وسلم لذلك جورا كما فى الرواية المذكورة فى الباب السادس التمسك بقوله الا سويت بينهم على ان المراد بالامر الاستصباح والنهي التنزيه قال الحافظ وهذا جيد لولا ورود ذلك الالفاظ الرائدة على هذه اللفظة ولا سيما رواية سويتهم السابع قالوا المخطوط فى حديث النعمان قاربوا بين اولادكم لاسوا ووقع قبب بانكم لا توجبون المقاربة كمالا توجبون التسوية الثامن فى التشبيه الواقع بينهم فى التسوية بينهم بالتسوية منهم فى البرقرينة تدل على ان الامر للتدب ورد بان اطلاق الجور على عدم التسوية والنهي عن التفضيل يدلان على الوجوب فلا تصلح تلك القرينة لاصرفهما

فاختارت نفسها كان زوجها يتبعها فى سكت المدينة يبيكى عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعباس يا عباس الا تعجب من حب مغيب بريرة فقبب دلاله على ان قصة بريرة كانت متأخرة فى السنة التاسعة أو العاشرة لان العباس انما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك فى أواخر سنة ثمان ويؤيد ذلك قول ابن عباس انه شاهد ذلك وهو انما قدم المدينة مع أبويه وأبوا فقول عائشة ان شاموا اليك ان أعداهم عدة واحدة فيه اشارة الى وقوع ذلك فى آخر الامر لانهم كانوا فى أول الامر فى غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وقصة الافك فى مرتبة سبع سنة ست أو سنة أربع وفى ذلك ورد على من زعم ان قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك وحمله على ذلك قوله هنا فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة وأجيب باحتمال انها كانت تخدم عائشة قبل شرائها وانما اشترتها وأخرت عتقها الى بعيد الفتح وأدام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو

كان حصل لها الفسخ وطلبت ان ترده بعدة جديد او كانت لعائشة ثم باعتهن اسمعادهن ابعدها الكتابه والله اعلم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا بريرة هل رأيت فيها شيئا يرين) يعني من جنس ما قيل فيها فاجابت على العموم وتقت عنها كلما كان من النقائص من جنس ما أراد صلى الله عليه وآله وسلم السؤال عليه وغيره (فقات بريرة لا والذي بعثك بالحق ان رأيت) أي ما رأيت (منها امرأ أعجمية) أي أعية (عليها) في كل أمورها طر (أكثر من انها جارية حديثه السن تمام عن العجين) لان الحديث السن يغلبه النوم ويكثر عليه (فتأتى الداجن فتأكله) الشاة التي تألف البيوت ولا يخرج الى المريع وعند الطبراني ما رأيت منها شيئا منذ كنت عندها الا اني عنمت بهيئتي فقات احفظي هذه العجينة حتى اقتبس نارا لا تخبرها ففعلت فجاءت الشاة فاكلتها وهو تفسير المراد بقوله فتأتى الداجن ٢٤٤ وهذا موضع الترجمة لانه صلى الله عليه وآله وسلم سأل بريرة عن

وان صلت لصرف الامر التاسع ما تقدم عن أبي بكر من فحلت له عائشة وقوله لها فلو كنت احترته كما تقدم في أول كتاب الهبة وكذلك ما رواه الطحاوي عن عمر أنه نحل ابنه عاصم ما دون سائر ولده ولو كان التفضيل غير جائزا لما وقع من الخليفة فبين قال في الفتح وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بان اخوتها كانوا راضين وبجواب بمثل ذلك عن قصة عاصم اه على انه لا حجة في فعلهما لاسيما اذا عارض المرفوع العاشر ان الاجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده فاذا اجاز له ان يخرج جميع ولده من ماله لتملك الغير جاز له ان يخرج بعض أولاده بالملك لبعضهم ذكره ابن عبد البر قال الحافظ ولا يخفى ضعفه لانه قياس مع وجود النص اه فالحق ان التسوية واجبة وان التفضيل محرم واختلف الموجهون في كيفية التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد واسحق وبعض الشافعية والمالكية العدل ان يعطى الذكركطين كالمرثا واحجبوا بان ذلك حظه من المال لومات عنه الواهب وقال غيرهم لا فرق بين الذكرك والانثى وظاهر الامر بالتسوية معهم ويؤيده حديث ابن عباس المتقدم قوله وعن النعمان بن بشير ان ابا له خ قدروى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين منهم عروة بن الزبير وعنده مسلم والنسائي وأبي داود وابو الضمى عند النسائي وابن حبان واجد الطحاوي والمفضل بن المهلب عند الله عند أبي عوانة والشعبي عند الشيخين وأبي داود واصلح والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم وقد رواه النسائي من مسند بشير والد النعمان فشد بذلك قوله فحلت ابني هذا بفتح النون والحاء المهملة أي اعطيت والنحلة بكسر النون وسكون المهملة العطية بغير عوض قوله غلاما في رواية لابن حبان والطبراني عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة فقال ان والذي بشير بن سعد أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان عمرة بنت رواحة نفست بعلام واقي سميتها النعمان وانما أبت ان تربيته حتى جعلت له حديقة من أفضل مال هولي وانما قالت أشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله

حال عائشة وأجابت ببراعتها واعتمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قولها حين خطب فاستعذر من أبي بكر لكن قال القاضي عياض وهذا ليس بين اذ لم تكن شهادة والمسئلة المختلف فيها انما هي في تعديلهن للشهادة فنسح من ذلك مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وأجاز أبو حنيفة في المراتين والرجل لشهادته ما في المال واحتج الطحاوي لذلك بقول زينب في عائشة وقول عائشة في زينب فعصمها الله بالورع قال ومن كانت بهذه الصفة جازت شهادتها وتعقب بان امامه أبا حنيفة لا يجيز شهادة النساء الا في مواضع مخصوصة فكيف يطلق جواز تركيبتين (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يومه) على المنبر خطيبا (فاستعذر من عبد الله بن أبي ابن سائل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بعد رني) أي

من يوم بعد رني ان كافاته على قبيح فعلة ولا يلومني أو من ينصرفني (من رجل يعني أدامي أهلي فوالله ما علمت على وسلم أهلي الا خيرا وقد ذكره وارجلا) زاد الطبراني صالحا (ما علمت عليه الا خيرا وما كان يدخل على أهلي الا معي فقام سعد بن معاذ وهو سيد الامم واستشكل ذكر سعد ههنا بان حديث الاقل كان سنة ست في غزوة المريسيع كاذ كره ابن اسحق وسعد بن معاذ مات سنة أربع من الرمية التي رمي بها الخندق وأجيب بانه اخلف في المريسيع وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة انها كانت سنة أربع وكذلك الخندق فتكون المريسيع قبلها لان ابن اسحق يزم بانها كانت في شعبان وان الخندق كانت في شوال فان كاتفي سنة استقام ذلك لكن الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة ان المريسيع سنة خمس فتأتى البخاري عنه من انها سنة أربع سبق قم ولراجح ان الخندق أيضا في سنة خمس خلا لابن اسحق فيصح الجواب (فقال يا رسول الله أنا والله أعذر لك منه)

بكسر المذال (ان كان من الاوس) قبيلتنا (ضر بنا عنقه) وانما قال ذلك لانه كان سيدهم كما هم فجزم بان حكمه فيهم نافذ ومن
 اذا صلى الله عليه وآله وسلم وجب قتله (وان كان من اخواتنا من الخزرج امرتنا ففعلنا فيه امرنا) وانما قال ذلك لما
 كان بينهم من قبل فقبيلتهم فيهم بعض أنفة أن يحكم بعضهم في بعض فاذا أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بأمر استملوا أمره
 (فتأم سعد بن عباد) شهد العقبة وكان أحد النقباء ودعاه صلى الله عليه وآله وسلم فقال اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل
 سعد بن عباد رواه أبو داود (وهو سيد الخزرج) بعد ان فرغ سعد بن معاذ من مقاتلته (وكان قبل ذلك رجلا صالحا) أى
 كاملا في الصلاح (ولكن احققت له) من مقالة سعد بن معاذ (الحمة) أى أغضبتة (فقال) لابن معاذ (كذبت) زاد في التفسير
 أما والله لو كان من الاوس ما أحبيت ان تضرب أعناقهم (لعمرك الله) بفتح العين ٢٤٥ أى وبقاء الله (لا تغفل) وفسر قوله هذا
 بقوله (ولا تغفل على ذلك) لانا

نمنعك منه ولم يرد سعد بن عباد
 الرضا عن نقل عن عبد الله بن أبي
 ولم ترد عائشة انه ناضل عن
 المناقشين وأما قواها قبل ذلك
 وكان رجلا صالحا أى لم يقدم
 منه ما يتبع بالوقوف مع أنفة
 الحمة ولم تغصه في دينه لكن
 كان بين الحيين مشاحنة قبل
 الاسلام ثم زالت بالاسلام وبقي
 بعضها يحكم الانفة فتكلم سعد
 ابن عباد بمحكم الانفة ونفى أن
 يحكم فيهم سعد بن معاذ وقد وقع
 في بعض الروايات بيان السبب
 الحامل لسعد بن عباد على مقاتلته
 هذه لابن معاذ في رواية ابن
 ابي حنيفة فقال سعد بن عباد ما قلت
 هذه المقالة الا انك علمت انه من
 الخزرج وفي رواية يحيى بن
 عبد الرحمن بن حاطب عند
 الطبراني فقال سعد بن عباد
 يا ابن معاذ والله ما بك نصر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم وفيه قوله لا أشهد على جور وجمع ابن حبان بين الروايةين بالحمل على واقعيتين
 احدهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة والاخرى بعد أن كبر النعمان
 وكانت العطية عبدا قال في الفتح وهو جمع لأبأس به الا انه يعكر عليه انه بعد ان يفسى
 بشير بن سعد مع جلالة الحكم في المسئلة حتى يعود الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فيستشهد على العطية الثانية بعد ان قال له في الاولى لا أشهد على جور وجوز ابن
 حبان ان يكون بشير بن نسيخ الحكم وقال غيره يحتمل ان يكون حمل الامر الاول على
 كراهة التنزيه أو ظن انه لا يلزم من الامتناع في الحديقة الامتناع في العبد لان ثمن
 الحديقة في الاغلب أكثر من ثمن العبد قال الحافظ ثم ظهر وجه آخر من الجمع يسلم من
 هذا الخلدش ولا يحتاج الى جوابه وهو ان عمره لما امتنع من تربيته الا أن يجب له شيئا
 يخصه به وهذه الحديقة المذكورة تطيبها لظواهرها ثم بدلتها فخرجها لانه لم يقبضها منه
 غيره فعادته عمة في ذلك فطلمها سنة أو سنتين ثم طابت نفسه أن يجب له بدل الحديقة
 غلاما ورضيت عمة بذلك الا انما خشيت ان يرتجعه أيضا فقالت له اشهد على ذلك رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم تريد بذلك تثبيت العطية وان تأمن رجوعه فيها ويكون
 مجتبه للاشهاد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة وهي الاخيرة وغاية ما فيه ان
 بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ غيره أو كان النعمان يقص بعض القصص تارة وبعضها
 اخرى فسمع كل ما رواه فاقتصر عليه اه ولا يخفى ما في هذا الجمع من التكلف وقد وقع
 في رواية عند ابن حبان عن النعمان قال سألت ابي ابي بعض الموهبة نلى من ماله زاد
 مسلم والناس في هذا الوجه فالتوى به سنة اى مظهرها في رواية لابن حبان ايضا بعد
 حواين ويجمع بينهما بان المدة كانت سنة وشيئا خبر الكسر تارة وأغناه أخرى وفي
 رواية له قال فأخذيدي وأنا غلام ولمسلم انطلق بي ابي يحملني الى رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ويجمع بينهما بأنه أخذ بيده فمشى معه بعض الطريق ووجهه في بعضها
 لصغر سنه قوله فقال ارجعه لفظ مسلم ارددموله أيضا والناس في رجوعه فرد عطيته ولمسلم

واصكم اقد كانت بيننا ضغائن في الجاهلية وحين لم يحل لنا من صدوركم فقال ابن معاذ الله أعلم بما أردت وقال في بهجة
 النفوس انما قال سعد بن عباد لابن معاذ كذبت لا تغفل له اى لا تجد لقتله من سبيل لمبادرتنا قبل لا تغفل على ذلك
 اى لو امتنعنا من النصره فانت لا تستطيع ان تأخذ من بين ايدينا القوتنا قال وهذا في غاية النصره اذ انه يخبر انه في القوة
 والقسمين بحيث لا تغفل له الاوس مع قوتهم وكثرتهم ثم هم مع ذلك تحت السمع والطاعة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فحملته
 الحمة مثل ما حملت الاول او أكثر فلم يستطع ان يرى غيره قام في نصرته صلى الله عليه وآله وسلم وهو قادر عليه فقال لابن معاذ
 ما قال وانما قالت عائشة ولكن احتملته الحمة لتبين شدة نصرته في القضية مع اخبارها بانه صالح لان الرجل الصالح أبدا يعرف
 منه الصالحون والناموس لكنه زال عنه ذلك من شدة ما تولى عليه من الحمة انبياه صلى الله عليه وآله وسلم اه قال

القب طائفي وهو محمد بن حسن بن ماني ظاهر اللفظ مما لا يخفى (فقام أسيد بن حنبل) مصغر بن زاذني التفسير وهو ابن عم
 محمد بن معاذ أي من رهبته (فقال) لابن عبادة (كذبت لعمر الله والله لعن قتانه) أي ولو كان من الخرج إذا أمرنا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وأبست لكم قدرة على منعنا قابل قوله لابن معاذ كذبت لاعتقله بقوله كذبت لنقلته (فأنك
 منافق) قال لذلك مبالغته في زجره عن القول الذي قاله أي أنك تصنع صنيع المنافقين وبقره بقوله (تجادل عن المنافقين)
 قال المازري لم يرد اتفاق الكفر وإنما أراد أنه يظهر الود لا الوس ثم ظهر منه في هذه القضية ضد ذلك فاشبه حال المنافقين لأن
 حقيقته اظهاري ثم واخفاه غيره وقال ابن أبي جرة وإنما صدر ذلك منهم لأجل قوة حال الحية التي غطت على فلوبهم حين سمعوا
 ما قال صلى الله عليه وآله وسلم فلم يتمالك أحد منهم ٢٤٦ قام في نصرته لأن الحال إذا ورد على القلب ملكه فلا يرى غير ما هو

لسبيله فلما غلبهم حال الحية لم
 يراعوا الالتفات فوقع منهم
 السباب والتشاجر اغيبتهم أشدة
 انزعاجهم في النصرة (فشار
 الحبان الأوس والخرج) أي
 ثمض بعضهم إلى بعض من
 الغضب (حتى هموا) زادني
 المغازي والتفسير أن يقتتلوا
 (ورسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم على المنبر فنزل نفعهم
 حتى سكتوا وسكت) صلى الله
 عليه وآله وسلم (وبكيت يوم
 لا يرقأ) أي لا يسكن ولا ينقطع
 (لن دمع ولا كصل بنوم) لأن
 الهسم يوجب الدهر وسيلان
 الدمع (فأصبح عندي أبو أي
 أبو بكر الصديق وأم رومان أي
 جاء إلى المكان الذي هي فيه من
 بيتيما (وقد بكيت ليلة ويوما)
 قال الحافظ ابن حجر أي ليلة
 التي أخبرتم فيها أم مسطح الخبر
 واليوم الذي خطب فيه صلى
 الله عليه وآله وسلم الناس والتي

أيضا فرد ذلك الصدقة زادني رواية لابن حبان لا تشبه مدني على جور ومثله لمسلم
 وقد تقدم لابن حبان أيضا والطبراني مثل ذلك وكره هذا اللفظ البخاري تعليقا
 في الشهادات وفي رواية لابن حبان من طريق أخرى لا تشبه مدني أذن فاني لأشبه مدني
 على جور وله في طريق أخرى أيضا فاني لأشبه مدني على جور أشبه مدني على هذا غيري وله
 والفساني من طريق أخرى فأشبه مدني على هذا غيري وأبعد الرزق عن طاوس هرسلا
 لأشبه مدني الأعلى الحق لأشبه مدني هذه والفساني فذكره أن يشبه مدني وفي رواية لمسلم أعدوا بين
 أولادكم في النخل كما يحبون أن يعدلوا بينكم في البر ولا جد أبسرك أن يكونوا اليك
 في العرسوا قال بلي قال فلا أذن ولا بني داود أن لهم عليه منك من الحق أن تعدل بينهم
 بكالك عليهم من الحق أن يعروك وللفساني الأسويت بينهم وله ولابن حبان سويينهم قال
 الحافظ واختلاف الألفاظ في هذه القصة الواحد مبرجع إلى معنى واحد بقوله أفعلت
 هذا بولك كلهم قال مسلم أمامه مرويس فقال لا كل بئذ وأما الليث وابن عيينة فقالا
 أكل ولدك قال الحافظ ولا منافاة بينهم ما لأن لفظ الولد يشمل الذكور والإناث وأما
 لفظ البنين فإن كانوا ذكورا فظاهر وإن كانوا إناثا وذكورا فاعلى سبيل التغليب
 وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العاتق في هبته كالعائد يعودي
 فيبته متفق عليه وزاد أحمد والبخاري ليس لنا مثل السوء ولا حد في رواية قال قتادة
 ولا أعلم التي إلا حراما وعن طاوس أن ابن عمر وابن عباس رفعاه إلى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها إلا الولد فيما يعطى ولده
 ومثل الرجل يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع قام ثم رجع
 في قبته رواه الخمسة وصححه الترمذي حديث طاوس أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم
 وصححه قبله العاتق في هبته الخ استدلل بالحديث على تحريم الرجوع في الهبة لأن النبي
 حرام فالمشبه به مثله ووقع في رواية أخرى للبخاري وغيره كالكلب يرجع في قبته وهي

تلبه (حتى أظن أن البكاء قال كبدى قالت فبينما هما) أي أبوها (جالا) إن عذدي وأما بكي إذا ستادت تدل
 امرأة من الأنصار) لم تسم (فأذنت لها الجلست تبكي معي) فتبعها لما نزل بعائشة وتخرجنا عليها (فبينما نحن كذلك أدخل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم) وفي التفسير ما أصبح أبو أي عذدي فلم ير إلا حتى دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد صلى
 العصر ثم دخل وقد اكتنفق أبو أي عن يميني وشمالى (جلس) صلى الله عليه وآله وسلم (ولم يجلس عذدي من يوم قيل في ما قيل
 قبلها وقد مكث شهر الا بوحى الله في شأني) أمرى وحالي (نبي) له علم المتكلم من غيره (فالت) عائشة (فتشهد) صلى الله عليه
 وآله وسلم وفي رواية هشام بن عروة فحمد الله وأثنى عليه (ثم قال يا عائشة فإنه بلغني عنك كذا وكذا) كناية عما رويت به من
 الألف (فإن كنت بريئة فسيبرك الله) بوحى ينزله (وإن كنت الممت) بذنب أي وقع منك على خلاف العادة (فاستغفري الله

وقوي اليه) وفي رواية ابي اويس عند الطبراني انما أتت من ثبات آدم ان كنت اخطأت فتوني (فان العبد اذا اعترف بذنبه ثم تاب) منه الى الله (تاب الله عليه فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقالته قلص دمي) اي انقطع لان الحزن والغضب اذا أخذ أحدهما فقد الدمع انقرب حرارة المصيبة (حتى ما أحس منه قطرة وقلت لا بي أجيب عن رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم قال والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فقلت لا بي أجيب عن رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فيما قال قالت والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم قالت) عائشة (وأنا بارية حديثه السن لا أقرأ كثيرا من القرآن فقلت اني والله لقد علمت انكم سمعتم ما يحدث به الناس ووقفي أنفسيكم وصدقتم به ولئن قلت لكم اني بريئة وأقبحه يعلم اني بريئة لا تصدقوني بذلك ولئن اعترفت انكم بأمر ٢٤٧ والله يعلم اني بريئة لصدقي والله ما أجدي ولكم مثالا الا ابا يوسف)

يحبون عليهم السلام (اذ) أي حين (قال نصير جميل) أي فامرئ صبر جميل لا جزع فيه على هذا الامر وفي مرسل حبان بن أبي جبلة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله نصير جميل فقال صبر لا شكوى فيه أي الى الخلق قال صاحب المصابيح انه رأى في بعض النسخ صبر بغير فراه معصا عليه كرواية ابن اسحق في سيرته (والله المستعان على ما تصفون) أي على ما تذكرون عن معاصي الله براهق منه (ثم تحولت على فراشي) زاد ابن جرير ووليت وجهي نحو الجدار (وأنا أرجو ان يبرئني الله ولكن والله ما ظننت أن ينزل) الله (في ثاني وحيا) زاد في رواية يونس بن مولى (ولانا أحقر في نفسي من أن يتكلم بالقرآن في أمري) يقرأ في المساجد ويصلي به (ولكني كنت أرجو

تدل على عدم التحريم لان الكلب غير متعبد فالتقي ليس حراما عليه وهكذا قوله في حديث طاوس المذكور كمثل الكلب الخ وتعقب بان ذلك للمبالغة في الزجر كقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير وأيضاً الرواية الدالة على التحريم غير منافية للرواية الدالة على الكراهة على تسليم دلالتها على الكراهة فقط لان الدال على التحريم قد دل على الكراهة وزيادة وقد قدمنا في باب من يتصدق أن يشترى ما تصدق به من كتاب الزكاة عن القرطبي ان التحريم هو الظاهر من سياق الحديث وقدمنا أيضاً ان أكثر جملوه على التغير خاصة لكون التي مما يستقدر ويؤيد القول بالتحريم قوله ليس لنا مثل السوء وكذلك قوله لا يحل للرجل قال في الفسخ والى القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جمهور العلماء الالهية والاولاد واستأنى وذهبت الحنفية والمهادنية الى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة الا اذا حصل مانع من الرجوع كالهبة لذى رحم ونحو ذلك مما هو مذكور في كتب الفقه من الموانع قال الطحاوي ان قوله لا يحل لا يثبت التحريم قال وهو كونه لا يحل للصدقة لغنى وانما معناه لا يحل له من حيث يحل لغيره من ذوى الحاجة وأراد بذلك التعليل في الكراهة قال الطبري يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان والد او الموهوب له ولده والهبة لم تقبض والتي ردها الميراث الى الواهب لتبوت الاخبار باستثناء كل ذلك وأما ما عد ذلك كالغنى بشب الفقير ونحوه من يصل رحمه فلا رجوع قال وعملا لرجوع فيه مطلقا الصدقة يراد بها ثواب الآخرة قال في الفسخ اتفقوا على انه لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض اه وقد أخرج مالك عن عمر أنه قال من وهب هبة يرجو ثوابها فهي رد على صاحبها ما لم يثبت منها ورواه البيهقي عن ابن عمر مرفوعا وصححه الحاكم قال الحافظ والخوفا من رواية ابن عمر عن عمر ورواه عبد الله بن موسى مرفوعا قيل وهو وهم قال الحافظ صححه الحاكم وابن حزم ورواه ابن حزم أيضا عن أبي هريرة مرفوعا بالنظر الواهب أحق به منه ما لم يثبت منها وأخرج به أيضا ابن

أن يرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم رؤيا يبرئني الله فوالله ما رام) أي ما غارق صلى الله عليه وآله وسلم (مجلسه ولا خرج أحدا من أهل البيت) أي الدين كانوا اذ ذلك حضورا حتى أنزل عليه زاده الله شرفا لده (فاخذهم ما كان يأخذهم من البراءة) العرق من شدة ثقل الوحي (حتى انه ليصعد) أي ينزل ويظهر منه (مثل الجمان) أي اللؤلؤ (من العرق في يوم شات فلما سرى) أي كشف (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يضحك) سرورا (فكان أقول كلمة تكلم بها ان قال لي يا عائشة احدي الله) ولنظ الترمذي ابشرى يا عائشة احدي الله (فقد برأك الله) أي عاناه به أهل الافك اليك بما أنزل من القرآن (فقات لي أمي قومي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لاجل ما بشرك به (فقلت لا والله لا أقوم اليه ولا احدا الا الله) الذي أنزل برأته وانعم على عالمه **م** كن اتوقعه من ان يتكلم الله في بقرآن يلى وقالت ذلك ادلا على علمهم وعقبا

لكونهم مشكوكا في حالهم مع علمهم بحسن طرائقها وجليل احوالها وارتقاءها بحسب اليها اعمالا لا حجة فيه ولا شبهة (فانزل الله تعالى ان الذين جاؤا بالافة) باباغ ما يكون من الكذب (عصبة منكم) جماعة من العشرة الى الاربعين والمراد عبد الله ابن ابي وزيد بن رفاعسة وحسان بن ثابت ومسطح بن ائانة وحنة بنت جحش ومن ساعدتهم (الايات) في برائتهم وتعتظيم شأنهم وتهويل الوعيد لمن تكلم فيها والثناء على من ظن فيها خيرا (فلما انزل الله) عز وجل (هذا في برائتي) وطابت النفوس المؤمنة وتاب الى الله تعالى من كان تكلم من المؤمنين في ذلك وافيم الحمد على من اتبع عليه (قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه وكان يتفق على مسطح بن ائانة) بضم الهمزة (لقربائه) اي لاجلها (منه) وكان ابن خالة الصديق وكان مسكينا لا مال له (والله لا أنفق على مسطح شيئا ابدا بعد ما قال لعائشة) ٢٤٨ اي عنهما من الافك (فانزل الله تعالى) يعطف الصديق عليه (ولا يأتل) اي

لا يحاف (اولو الفضل منكم) اي من الطول والاحسان والصدقة (والسعة) في المال (الى قوله غفور رحيم) فان الجزاء من جنس العمل فكما تغفر يغفر لك وكما تصفع يصفع عنك (فقال ابو بكر الصديق) عند ذلك (بلى والله اني لاحب ان يغفر الله لي فرجع الى مسطح الذي كان يجري عليه) من النفقة (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأل زينب بنت جحش) ام المؤمنين (عن امرى فقال يا زينب ما علمت) على عائشة (ما رأيت) منها (فقلت يا رسول الله احى سمى) من أن اقول سمعت ولم اسمع (وبصرى) من أن اقول ابصرت ولم ابصر (والله ما علمت عليهم الا خيرا قالت) اي عائشة (وهي) اي زينب (التي كانت تساميني) اي تضاهيني وتفاخرني بجمالها ومكانتها عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففعله من

ما حقه والدارقطني ورواه الحاكم من حديث الحسن عن سفرة مرفوعا بالفظ اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس قال الحافظ وسنده ضعيف قال ابن الجوزي أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وسمرة ضعيفة وليس منها ما يصح وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس مرفوعا من وهب هبة فهو أحق بها حتى يثاب عليها فان رجع في هبته فهو كالذي بقي مويا كل منه فان صحت هذه الأحاديث كانت مخصصة لعدم حديث الباب فيجوز الرجوع في الهبة قبل الاثابة عليها ومنه موم حديث حمزة يدل على جواز الرجوع في الهبة لغير ذي الرحم قوله الا والوالد فيما يعطى ولده استدل به على ان للاب أن يرجع فيما وهب لابنه واليه ذهب الجمهور وقال أحمد لا يحل للواهب أن يرجع في هبته مطلقا وحكام في البحر عن أبي حنيفة والناسر والمؤيد بالله تحريمه وحكي في الفتح عن الكوفيين انه لا يجوز للاب الرجوع اذا كان الابن الموهوب له صغيرا أو كبيرا وقبضها وهذا التفصيل لا دليل عليه واحتج المبائعون مطلقا بحديث ابن عباس المذكور في الباب ويرد عليهم الحديث المذكور بعده المقترن بخصه ويؤيد ما ذهب اليه الجمهور الاحاديث الآتية في الباب الذي بعده هذا المصرح بان الولد وما ملك لا يسه فليس رجوعه في الحقيقة رجوعا وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضته مصلحة التأديب ونحو ذلك واختلاف في الام هل حكمها حكم الاب في الرجوع أم لا فذهب أكثر الفقهاء الى الاول كما قال صاحب الفتح واحتجوا بان لنظ الوالد يشملها وحكي في البحر عن الاحكام والمؤيد بالله وابي طالب والامام يحيى انه لا يجوز لها الرجوع اذ رجوع الاب مخالف للاقياس فلا يقاس عليه والمالكية فرقوا بين الاب والام فقالوا للام ان ترجع اذا كان الاب حيا دون ما اذا مات وقيل دوار رجوع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يتحدث ديناً او ينكح وبذلك قال اسحق والحق انه يجوز للاب الرجوع في هبته لولده مطلقا وكذلك الام ان صح ان لفظ الوالد يشملها لغة او شرعا لانه خاص وحديث المنع من الرجوع عام فيبني العام على الخاص قال في

السمو وهو الارتفاع (فصعها الله) اي حفظها ومنعها (بالورع) اي بالمحافظة على دينها ان تقول المصباح يقول اهل الافك قال الصدوق رأيت بخط ابن خلد كان ان مسلما ناظر نصرانيا فقال له النصراني في خلال كلامه محتقنا في خطابه بقبيل آفامه يا مسلم كيف كان وجه زوجة نبيكم عائشة في تخلفها عن الركب عند نبيكم معتذرة بضائع عقدها فقال له المسلما نصراني كان وجهها كوجه بنت همران لما أتت بعيسى تحمله من غير زوج ففهما اعتقلت في دينك من براعة صميم اعتذرنا مثله في ديننا من براعة زوج نبينا فافان قطع النصراني ولم يجر جوابا ذكره القسطلاني وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والتفسير والايان والذو روال جهاد والتوحيد والشهادات ومسلم في التوبة والنسائي في عشرة النساء والتفسير وبقية ما فيه من المباحث والفوائد ذكرها الحافظ في الفتح في كتاب التفسير (عن أبي بكر) فصيح بن الحرث النخعي أنه قال

أخى رجل على رجل) لم يسميا ويحتمل كما قال في المقدمة والفتح ان يسمى المثنى بمجن بن الادرع والمثنى عليه بعد الله ذى الجاذين
 كما في الادب (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال وبلك قطعت عنق صاحبك قطعت عنق صاحبك (مرتين وهو
 استعارته من قطع العنق الذي هو القتل لا شترا كهما في الهلاك) قالها امرأته قال صلى الله عليه وآله وسلم (من كان منكم
 مادحا أخاه لا محالة) أى لا بد (فليقل احسب) أى أظن (فلانا والله حسيبه) أى كأنه فعيل بمعنى فاعل (ولأزكى على الله
 أحدا) أى لا أقطع له على عاقبته ولا على ما في ضميره لان ذلك مغيب عنا (أحسبه) أى أظنه (كذا وكذا ان كان يعلم ذلك) أى
 يظنه (منه) فلا يقطع بتركه لانه لا يطلع على باطنه لا الله تعالى ووجه المطابقة انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتبر تركه
 الرجل اذا اقتصد لانه لم يعب عليه الا الاسراف والتعالى في المدح والحديث ٢٤٩ أخرجه البخارى أيضا في الادب ومسلم

في آخر الكتاب وأبو داود وابن
 ماجه في الادب قال في الفتح وفيه
 ان الثناء على الرجل في وجهه
 عند الحاجة لا يكره وانما يكره
 الاطناب في ذلك وهذه المسكنة
 ترجم البخارى عقب هذا الحديث
 أى موسى فقال باب ما يكره من
 الاطناب في المدح وهو انه صلى
 الله عليه وآله وسلم سمع رجلا
 يثنى على رجل وبطريه في مدحه
 فقال اهلكم أو قطعتم ظهر
 الرجل اه لان الذى يطنب لا يد
 أن يقول مالا به ولم والذى يثنى
 أن يقول المادح في المدح ما
 يعلم ولا يجاوز (عن ابن عمر
 رضى الله عنهما ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم عرض يوم
 أحد) في شوال سنة ثلاث (وهو
 ابن اربع عشرة سنة فلم يجزئ)
 من الاجازة قال الكرماني فلم
 يثبتني في ديوان المقاتلين ولم يقدر
 لي رزقا مثل أرزاق الاجناد وفيه
 الثقات او يجزئ (ثم عرضني يوم

المصباح الوالد الاب وجمعه بالواو والنون والوالدة لام وجمعه بالالف والتاء ولوالدان
 الاب والام للتغليب اه وحديث سمرة الملقم بلقط اذا كانت الهبة لذي رحم محرم
 لم يرجع مخصص بحديث الباب لان الرحم على فرض شموله لابن أعم من هذا الحديث
 مطمانا وقد قيل ان الرحم غلب على غير الولد فهو حقيقة عرفية لغوية فيما عداه فان صح
 ذلك فلا تعارض

• (باب ماجاء في أخذ الوالد من مال ولده) •

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أطيب ما أكرم من كسبكم
 وان أولادكم من كسبكم رواء الخمسة • وفي لفظ ولدا الرجل من أطيب كسبه فكذا ومن
 أموالهم هنيأ رواء أحدهم وعن جابر أن رجلا قال يا رسول الله ان لي مالا وولدا وان أبي
 يريد ان يجتاح مالي فقال أنت ومالك لا يليك رواه ابن ماجه • وعن عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده ان ابا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أبي يريد ان يجتاح
 مالي فقال أنت ومالك لوالدك ان أطيب ما أكرم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم
 فكلوه هنيأ رواء أحدهم وأبو داود وقال فيه ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال ان لي مالا وولدا وان والدي الحديث) حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان في
 صحيحه والحاكم ولفظ أحدهم أخرجه أيضا الحاكم وصححه أبو حاتم وأبو زرعة وأعله ابن
 النطان بأنه عن عمارة عن عمته وتارة عن أمه وكذا هم الا يعرفان وزعم الحاكم في موضع
 من مسنده أنه بعد أن أخرجه من طريق حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم عن الاسود عن
 عائشة بلقط أموالهم لكم اذا احتجتم اليها أن الشيخين أخرجا باللفظ الاول الذى فيه
 الامر بالا كل من أموال الاولاد وروهم في ذلك فانهم لم يخرجاه وقال أبو داود زيادة اذا
 احتجتم اليها منكم مرة ونقل عن ابن المبارك عن سفیان قال حدثني به جاد وروهم فيه
 وحديث جابر قال ابن القطان اسنده صحيح وقال المنذرى رجاله ثقات وقال الدارقطنى

سنة خمس كما قال ابن ابي اسحق وأكثر أهل السير (وأما ابن خمس عشرة) سنة
 قال البيهقي انه كان في أحد دخل في أربع عشرة سنة وفي الخندق تجاوزها فأتى الكسرى فى الاولى وجبره فى الثانية (فاجازني)
 استدبل بذلك على ان من استكمل خمس عشرة سنة فغرية تحديد به ابتداءها من انفصال جميع الولد يكون بالغ بالسن فيجوز
 عليه احكام البالغين وان لم يحتمل فيكلف بالعبادات واقامة الحدود ويستحق سهم الغنمة وغير ذلك من الاحكام وقال المالكية
 يلوغهم ثمان عشرة وبه قال أبو حنيفة لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده فسر ابن عباس
 بثمان عشرة سنة والجارية سبع عشرة لان نشوء الاناث وبلوغهن اسرع فقص عن ذلك سنة وقال ابو يوسف ومحمد بخمس
 عشرة فى الغلام والجارية وهى رواية عن ابي حنيفة قال ابن فرشته وعليه الفتوى لان العادة جارية على ان البلوغ لا يتأخر

عن هذه المدة وأجاب بعض المالكية عن قصة ابن عمر بانها واقعة عين لا عموم لها فيحتمل ان يكون صادف أنه كان عند ذلك السن قد احتمل فاجازته وقال آخر الاجازة المذكورة حكم منوط باطاقة القتال والقدره عليه فاجازته صلى الله عليه وآله وسلم ابن عمر في الخمسة عشرة لانه رآه مطبقا للقتال في هذا السن ولما عرضه وهو ابن أربع عشرة لم يره مطبقا للقتال فرد فلبس فيه دليل على انه رأى عدم البلوغ في الاول ورآه في الثاني اهـ وهذا مردود بما أخرجه ابو عوانه وابن حبان في صحيحهما وعبد الرزاق من وجه آخر عن ابن جريج أخبرني نافع بن المغلف عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ولم يرني بلغت وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فاجازني ورآني بلغت قال المافظ ابن حجر وهذه زيادة صحيحة لا يظن فيها ٢٥٠ بخلاف ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع وقد سرح بالحديث فانتفى ما

يخشى من تدليسهم وقد نص ابن عمر بقوله ولم يرني بلغت وابن عمر أعلم بما روى من غيره لاسيما في قصة تتعاقب به اهـ قال نافع فتقدمت على عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فحدثته هذا الحديث فقال ان هذا السن أى خمس عشرة سنة للحديث الصغير والكبير وكتب الى عماله أن يفرضوا ابن بلغ خمس عشرة سنة رزقافي ديوان الخندق وفي الحديث ان الامام يستعرض من يخرج معه للقتال قبل أن يقع الحرب فن وجدته أهلا لاستحقاقه والارده ووقع ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في بدر واحد وغيرهما وعند المالكية والخنفية لا تتوقف الاجازة للقتال على البلوغ بل للامام ان يجيز من الهديان من فيه قوة ونجدة قرب مرأى أقوى من بالغ وحديث ابن عمر حجة عليهم ولا سيما الزيادة التي ذكرت عن ابن جريج

نفرد به عيسى بن يونس بن ابي اسحق وطريق اخرى عند الطبراني في الصحيح وغيره واليه في الدلائل فيها قصة مطولة وحديث عمر بن شبيب أخرجه ايضا ابن خزيمة وابن الجارود وفي الباب عن سمرة عند البزار وعن عمر عند البزار ايضا وعن ابن مسعود عند الطبراني وعن ابن عمر عند ابي يعلى وبمعجموع هذه الطرق ينتهض للاحتجاج فيدل على ان الرجل مشارك لولده في ماله فيجوز له الاصل منه سواء أذن الولد اولم يأذن ويجوز له ايضا ان يتصرف به كما يتصرف بماله يمكن ذلك على وجه السرف والسفه وقد حكى في البحر الاجماع على انه يجب على الولد المورث مائة الابوين المعسر من قوله يريد أن يجتاح بالقيم بعدها فوقية وبعد الاف حاميهم له وهو الاستئصال كالا جاحة ومنه الجائحة لاشدة المحتاجة للمال كذا في القاموس قوله انت ومالك لا يسكن قال ابن رسلان اللام للإباحة لا للتقليد فان مال الولد له وز كانه عليه وهو موروث عنه

• (باب في العمري والرقبي) •

(عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العمري ميراث لاهلهما أو قال جائزة متفق عليه) وعن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعمر عمري فهي لمعمره مخيما ومماته لا ترقبوا من أرقب شيئا فهو وسبيل الميراث رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الرقبي جائزة رواه النسائي وفي لفظ جعل الرقبي الذي أرقها رواه أحمد والنسائي وفي لفظ جعل الرقبي للوارث رواه أحمد وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العمري جائزة لمن أعمرها والرقبي جائزة لمن أرقها رواه أحمد والنسائي • وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نعمر وأولادنا ترقبوا فن أعمر شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومماته رواه أحمد والنسائي • وعن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمري لمن وهبت له متفق عليه وفي لفظ قال أمكوا عليكم أموالكم ولا تنسدها فن أعمر عمري

فهى

(عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله (وسلم عرض على قوم) تنازعوا عين البست في يد واحد منهم ولا يمينه (اليمين فاسرعوا) أى الى اليمين (فامر) صلى الله عليه وآله وسلم (ان يسلم) أى يقرع (بينهم في اليمين) يخلف (قبل الا) أخرجه هذا اللفظ أخرجه النسائي أيضا عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه فامرهم الفريقان وقد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخارى فيه بافظ اذا أكرم الاثنان على اليمين أو استصباها فليس بينهما ما عليها قال الخطابي وغيره الا كراهة لا يراد به حقيقة لان الانسان لا يكره على اليمين وانما المعنى اذا توجهت اليمين على اثنين وأراد الخلف سواء كانا كراهين لذلك بقابلهم ما وهو معنى الاكرام أو مختارين لذلك بتقبلهم ما وهو معنى الاستكباب وتنازعاً بينهم ما يدا فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهيى بل بالقربة وهو المراد بقولهم ما فليس بينهما أى فليقتربا

وقيل صورة الاشتر ان في العين ان يتنازع اثنتان عينا ليست في يد واحد منهما ولا يئتمن لواء احدهما فمقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف واستحقها وبوذلك ما روى النسائي وأبو داود من طريق أبي رافع عن أبي هريرة أن رجلا من اختصم في متاع ليس لواحد منهم ما بينة فتنازل النبي صلى الله عليه وآله وسلم استمعا على الميز ما كانا أحبا ذلك أو كرها وأما اللفظ الذي ذكره البخاري فيجتمعا ان يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور وبويدة رواية أبي رافع المذكورة فانه اجمعها ويحتمل ان تكون قصة أخرى بان يكون القوم المذكورون مدعى عليهم يمين في أيديهم مثلا وانكروا ولا بينة للمدعى عليهم فتوجهت يمين عليهم ثم قساروا الى الحلف والحلف لا يقع معتبرا لآية تبين الحلف فقطع النزاع بينهم بالقرعة فمن خرجت له بدأ به في ذلك قاله الحافظ في الفتح قال الشوكاني في نيل الاوطار قال البيهقي ٢٥١ في بيان معنى الحديث ان القرعة في أيهما

يقدم عند ارادة تحليف القاضي لهما وذلك انه يحلف واحدا ثم يحلف الآخر فان لم يحلف الثاني بعد حلف الاول قضى بالعين كاهل العاقل او لا وان حلف الثاني فقد استوى باليمين فتكون العين بينهم ما كما كانت قبل ان يحلفا وهذا يشهد له رواية أبي هريرة المذكورة في الباب وقد حل ابن الاثير في جامع الامول الحديث على الاقتراع في المقسوم بعد القسمة وهو بعيد ويرده رواية فليس يتم ما عليها اي على اليمين وجهه انه اذا تساوى الخصمان فترجح احدهما بدون مرجح لا يسوغ فلم يبق الا الصير الى ما فيه التسوية بين الخصمين وهو القرعة وهذا نوع من التسوية المأمور بها بين الخصوم اه (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان حالفنا ليحلف بالله) اي باسم الله

فهو الذي أعمر حيا وميتا ولعقبه رواء أحمد ومسلم وفي رواية قال العمري جائزة لاهلها والرقبي جائزة لاهلها رواء الخمسة وفي رواية من أعمر رجلا عمري له ولعقبه فقد قطع قوله حقه فيها وهي ان أعمرو ولعقبه رواء أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وفي رواية قال أبي رجل أعمر عمري له ولعقبه فان الذي يعطاها له ترجع الى الذي اعطاها له أعطى عطاء وقعت فيه الموارث رواء أبو داود والنسائي والترمذي وصححه وفي لفظ عن جابر انما العمري اني اجازها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقول هي لك ولعقبك فأما اذا قال هي لك ما عشت فانما ترجع الى صاحبها رواء أحمد ومسلم وأبو داود وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمري أن يهب الرجل للرجل ولعقبه الهبة ويستغنى ان حدث بك حدث ولعقبك فهي الى والى عقبى انما لمن أعطيها ولعقبه رواء النسائي * وعن جابر أيضا ان رجلا من الانصار أعطى أمه حديثا من تخيل حياته فمات فجاء اخوته فقالوا نحن فيه شرع سواء قال فابي فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقصمها بينهم ميراثا رواء أحمد) حديث زيد بن ثابت أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وحديث ابن عباس قال الحافظ في الفتح اسناده صحيح وحديث ابن عمر هو من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عنه وقد اخذنا في سماع حبيب من ابن عمر فصرح به النسائي ورجال اسناده ثقات وحديث جابر الاخر أخرجه أبو داود وسكت عنه وهو والمندري وقال ابن رسلان في شرح السنن ما لفظه هذا الحديث رواء أحمد ورجال رجال الصحيح اه ويشهد لصحته الحديث الباب المصرح به بان المدعى والمرقب يكون أرى باليمين في حياته وورثته من بعده وفي الباب عن سيرة عند أحمد وأبي داود والترمذي وهو من سماع الحسن عنه وفيه مقال كما تقدم قولنا العمري بضم العين المهملة وتكون الميم مع القصير قال في الفتح وحكى ذم الميم مع ضم أوله وحكى فتح أوله مع الهمزة تكون وهي مأخوذة من العمر وهو الحياة سميت بذلك لانهم كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجل

او صفة من صفاته (اول بصمت) اي ليسكت يقال صمت بصمت صمتا صمتا ساكتا وصمت مثله والمعنى فلا يحلف اصلا وفيه ان الحلف بالخلق لا سبق لسان مكره ممنوع كالنبي والكعبة وجبرئيل والصلابة وفي الصحيحين ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم وعند النسائي وصححه ابن حبان لا تحلفوا بابائكم ولا بامهائكم ولا تحلفوا لابائكم وقال الامام وقول الشافعي أخشى ان يكون الحلف بغير الله معصية محمول على المبالغة في التثنية من ذلك فلو حلف به لم ينعقد عينا كما صرح به في الروضة فان اعتقد في الحلف بغير الله ما يعتقده في الله كفرأما اذا سبق لسانه اليه بلا قصد فلا كراهة بل هو لغويين وعليه يحمل حديث الصحيحين في قصة الاعرابي الذي قال لا ازيد على هذا ولا أنقص اقلع وايه ان صدق او هو على حذف مضاف اي ووب اليه او هو قبل النهي وضعف لانه يحتاج الى التار يخ فان قلت قد انقسم الله تعالى ببعض مخلوقاته كالليل والشمس وغيرهما

اجيب بان الله تعالى له ان يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبئها على شرفها

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصلح) (ما جاء في الاصلاح بين الناس) والصلح لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به ذلك وهو انواع فنه ما يكون بين المتداعين وتارة يكون على اقرار وتارة على انكار والاوّل يكون على عين كدار او حصة منها وعلى منفعة في دار ويكون الصلح ايضا بين الزوجين عند الشقاق وفي الجراح كالعفو وعلى مال وبين النعمة الباغية والعدالة و صلح المسلم مع الكافر (عن ام كلثوم) بضم الكاف (بنت عقبة) بن ابي معيط اخت عثمان بن عفان لامة (رضي الله عنها) قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول ليس بالكذاب الذي يصلح بين الناس (من الاصلاح) (فنبئ خبرا) يقال غبت الحديث بالتخفيف انما اذا بلغته على وجه ٢٥٢ الاصلاح وطلب الخير فاذا بلغته على وجه الافاد والنعمة قلت

نعمه بالتشديد كذا قال ابو عبدة وابن قتيبة والجمهور وقال الحاربي هي مشددة واكثر المحسنين يخففها وهذا لا يجوز ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يلحن ومن خفف لزمه ان يقول خير يعني بالرفع قال ابن الاثير وهذا ليس بشئ فان خيرا ينتصب بيني كما ينتصب يقال (او يقول خيرا) شك من الراوي وليس المراد نفي ذات الكذب بل نفي انهم قال الكذب كذب سواء كان للاصلاح او غيره وقد رخص في بعض الاوقات في الفساد القليل الذي يؤمل فيه الاصلاح الكثير وعند مسلم والنسائي من رواية يعقوب عن ابراهيم بن سعد عن ابيه في آخر الحديث ولم اجمعه يرخص في شئ مما يقول الناس انه كذب الا في ثلاث يعني الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امراته لكن هذه الزيادة مدرجة كما بينه مسلم من طريق يونس عن الزهري فجوز قوم الكذب في هذه الثلاثة وقاس

لدار ويقول له اعمرتك اياها أي أبجته لك مدة عمرك وحياتك فقبل لها عمرى لذلك والرقبي وزن العمرى مأخوذة من المراقبة لان كلامهم ما يقرب الا تخرم في عيون ترجع اليه وكذا ورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة قال في الفتح ذهب الجمهور الى أن العمرى اذا وقعت كانت مذكالا آخر ولا ترجع الى الاول الا اذا صرح بالثبوت ذلك والى انها صحيحة جائزة وحكي الطبري عن بعض الناس والماوردي عن داود وطائفة وصاحب البصر عن قوم من النخعياء انها غير مشروعة ثم اختلف القائلون بصحتها الى ما يتوجه القليل فالجمهور انه يتوجه الى الرقبة كسائر الهبات حتى لو كان المعمر عبدا فاعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب وقيل يتوجه الى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك والشافعي في القديم وهل يسلكهم ام لا تلك العارية والوقف وايتان عند المالكية وعند الحنفية القليل في العمرى يتوجه الى الرقبة وفي الرقبي الى المنفعة وعنهم انه باطل وقد حصل من مجموع الروايات ثلاثة احوال الاول ان يقول اعمرتكها ويطلق فهذا نصريح بانها للموهوب له وحكمها حكم المؤبد لا ترجع الى الواهب وبذلك قالت الهاديوية والحنفية والناصرة ومالك لان المطلقه عندهم حكمها حكم المؤبد وهو أحد قول الشافعي والجمهور وله قول آخر انها تكون عارية ترجع بعد الموت الى المالك وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان المطلقه للمعمر ولورثته من بعده كافي أحاديث الباب الحال الثاني أن يقول هي لك ما عشت فاذا مت رجعت الى فلهذه عارية مؤقتة ترجع الى المعمر عند موت المعمر وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية والاصح عندهم أكثرهم لا ترجع الى الواهب واحتجوا بأنه شرط فاسد فيلغى واحتجوا بحديث جابر الاخير فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم على الانصاري الذي اعطى أمه الحديقة حياتها أن لا ترجع اليه بل تكون لورثتها ويؤيد هذا الحديث الرواية التي قبله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في العمرى مع الاستئناء بانهم لمن اعطيا ويعارض ذلك ما في حديث جابر أيضا المذكور في الباب بلفظ فاما اذا قالت هي

بعضهم على أمثالها وقالوا ان الكذب مذموم فبما فيه مضره أو ما ليس فيه مصلحة ومنعه بعضهم مطلقا لك وحلوا المذكور هنا على التورية كأن يقول للظالم دعوت لك أمس يعني اللهم اغفر للمسلمين ويعد امرأته بعبودية شئ ويريد ان قدر الله وان يظهر من نفسه قوة في الحرب وبالاوّل جزم الخطابي وبالثاني جزم الاصيلي قال المهلب وانما طلق صلى الله عليه وآله وسلم للمصلح بين الناس أن يقول ما علم من الخير بين الفريقين وبذلك عساه مع من الشريينهم لانه يخبر بالشئ على خلاف ما هو عليه قال في المصباح وليمن في تبويب البخاري ما يقتضي جواز الكذب في الاصلاح وذلك انه قال ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس وسلب الكاذب عن الاصلاح لا يستلزم كون ما يقوله كذبا لجواز ان يكون مصادقا بطريق التصريح أو التعريض وكذا الواقع في الحديث فانه ليس فيه الكذاب الذي يصلح بين الناس وانفقوا على ان المراد بالكذب في حق

المراة والزجل انما هو فعلا لا يسقط حقا عليه أو عليها أو أخذ ما ليس لها أوله وكذا في الحرب في غير التامين وعلى جواز الكذب عند الاضطراب كالأول وقد ظالم قتل رجل هو محتف عندده فله ان ينفي كونه عنده ويحلف على ذلك ولا يأنثم (عن سهل بن سعد رضى الله عنه ان أهل قباء) بالصرف وفي أول كتاب الصلح ان ناسا من بني عمرو بن عوف (اقتتلوا حتى تراموا بالجاراة فاخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فقال) لبعض أصحابه ومضى منهم ابي بن كعب وسهيل بن بيضاء كما في الطبراني (اذهبوا بنا نصلح بينهم) وفي الحديث خروج الامام باجتماعه للاصلاح بين الناس عند شدة تمازجهم (عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال اعقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذي القعدة فابى اهل مكة ان يدعوه) اى امتنعوا ان يتركوه (يدخل مكة حتى قاضاهم) من القضاء وهو احكام الامر وامضاؤه ٢٥٣ (على ان يقيمهم اثلاثة ايام) فقط (فلما كتبوا الكتاب)

بخط على بن ابي طالب رضى الله عنه (كتبوا هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (فقالوا) اى المشركون (لا تتركها) اى بالرسالة (فلو تعلم انك رسول الله ما منعك) من دخول مكة (لكن انت محمد بن عبد الله قال انار رسول الله وأنا محمد بن عبد الله ثم قال لعلى امح رسول الله قال) على (لا والله لا محولة ابدأ) اعلم بالقرائن ان الامر ليس للايجاب (فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكتاب فكتب) اسناد الكتابة اليه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل الجواز لانه لا امر به او قيل كذب وهو لا يحسن بل اطلقت يده بالكتابة ولا ينافى هذا كونه أميا لا يحسن الكتابة لانه ما حرك يده بحريك من يحسن الكتابة انما سحر كها الخفاء المكتوب صوابا من غير قصد فهو ومهجزة ودفع بان ذلك مناقض للمهجزة أخرى وهو كونه أميا لا يكتب

لأن ما عشت قائم ارجع الى صاحبها اول كنهه قال معمر كان الزهرى ينفي به ولم يذكر التعميل و بين من طريق ابن ابي ذئب عن الزهرى ان التعميل من قول ابي سلمة قال الحافظ وقد أوضحته في كتاب المدرج والحاصل ان الروايات المطلقة في أحاديث الباب تدل على ان العمري والرقبي تكون للعمري والمركب ولعمري سواء كانت مقيدة بمدة العمر أو مطلقة أو موقوفة ويؤيد ذلك الروايات المتقدمة في دال من قال ان المقيدة بمدة الحياة اهلها حكم المؤبد وهذه الرواية القاضية بالفرق بين التقييد بمدة الحياة وبين الاطلاق والتأيد معلولة بالادراج فلا تنتهض لتقييد المطلقات وللمعارضة بما يخالفها الحال الثالث ان يقول هي لك ولعمري من بعدك أو يأتى بالمقيد يشعر بالتأيد فهذه حكمها حكم الهبة عند الجمهور وروى عن مالك انه يكون حكمها حكم الوقف اذا انقرض المعمر وعقبه رجعت الى الواهب وأحاديث الباب القاضية بانها مملوكة للموهور له ولعقبه ترد عليه قوله فهي لمعمره بضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم منقول من أعر قوله بحياة ومماته بفتح الميم أى مدة حياته وبعده وقوله لا تعمروا الخ قال القرطبي لا يصح حمل هذا النهى على التحريم لصحة الاحاديث المصرحة بالجواز وقيل ان النهى يتوجه الى اللفظ الجاهل لان الجاهلية كانت تستعملها كما تقدم وقيل النهى يتوجه الى الحكم ولا ينافى الصحة وفيه نظر لان معنى النهى حقيقة التحريم المستلزم لفساد المرادف للبطلان لأن يحمل على الكراهة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم العمري جائز قوله فن أعر بضم الهمزة وكذا قوله وأرقبه قوله ولعقبه بكسر التاف وسكونهم للتخفيف والمراد ورثته الذين يأتون بعده قوله حقيقة هي البستان يكون عليه الحائط فعيلة بمعنى منعولة لان الحائط أحاط به اى أحاط ثم توسعوا حتى أطلقوا الحديث على البستان وان كان بغير حائط قوله شرع بفتح الشين المجعولة والراء اى سواء ذكر معنى ذلك فى القاموس

(باب ما جاء فى تصرف المرأة فى مالها ومال زوجها)

وفى ذلك الخاتم الواحد وقيام الحجة والمهزات يستحيل ان يدفع بعضها بعضا وقيل لما اخذ القلم أوحى الله اليه فكتب وقيل لما مات حتى كتب (هذا) اشارة الى ما فى الذهن (ما قاضى) عليه (محمد بن عبد الله لا يدخل مكة سلاح الا فى القربا) وأن لا يخرج من اهلها باحد) اى من الرجال (ان اراد أن يتبعه وان لا يمنع احدا من أصحابه اراد ان يقيم بها) اى بمكة (فلما دخلها) اى مكة فى العام القابل (ومضى الاجل) وهو الايام الثلاثة اى قرب انقضاؤها كقوله تعالى فاذا بلغن أجلهن قال الكرماني ولا بد من هذا التأويل لئلا يلزم عدم الوفاء بالشرط (انواعا) رضى الله عنه (فقالوا قل لصاحبك) اى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اخرج عننا فقد مضى الاجل) زاد البيهقي فحدثه بذلك على فقال نعم (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتبعته ثم ابنته حرة) اسمها عمارة او امامة (يا عم يا عم) مرتين اى تقول له صلى الله عليه وآله وسلم يا عم لانه عمها من الرضاغة (فتناولها على)

ابن ابي طالب (فاخذ يدها وقال افاطمة عليها السلام دونك) اى خذى (ابنة عمك حملتها) وفي رواية عندها الحاك من مرسل الحسن فقال على افاطمة وهى فى هودجها أمسكها عندك (فاخذت صبيها) اى بعد ان قدموا المدينة كما فى حديث على عند احمد والحاكم (على وزيد) هو ابن حارثة (وجعفر) اخو على فى ايمهم تكون عنده (فقال على انا احق بها وهى ابنة عمى) زاد فى حديث على عند ابى داود ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهى احق بها (وقال جعفر ابنة عمى وخالتها) اى اسماء بنت عميس (تحتى) زوجها (وقال زيد ابنة اخى) لانه صلى الله عليه وآله وسلم اخى بين زيد وابيه احزة (فكضى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لخالتها) زوجة جعفر وفى حديث ابن عباس عند ابن سعد فى شرف المصطفى بسند ضعيف فقال جعفر ارادى بها فخرج جانب جعفر باجتماع قرابة الرجل والمرأة ٢٥٤ (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (الحالة بمنزلة الام) فى الحضنة لانها

تقرب منها فى الحنو والسنة والاهتمام الى ما يصلح الولد ولم يتدح فى حضانتها كونها متزوجة من له مدخل فى الحضنة بالصوبة وهو ابن الم واستقطب منه ان الحالة مقدمة فى الحضنة على العمه لان صنيعة بنت عبد المطلب كانت موجودة حنته واذا قدمت على العمه مع كونها اقرب العصبيات من النساء فهى مقدمة على غيرها وفيه تقدم اقارب الام على اقارب الاب وغير ذلك (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (على انت منى وانما منك) اى فى النسب والسابقة والحب وغيرهما وقال بلعة راشيت خلقى وخلقى (وهى منقبة جارية لجعفر) (وقال لزيد انت اخونا) فى الايمان (ومولانا) من جهة انه اعنته فطبيب صلى الله عليه وآله وسلم فلو بهم ينوع من التثريب على ما يليق بالحال وان كان كفى بلعة ففقد بين وجه ذلك وهذا الحديث أخرجه

(عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا انفقت المرأة من طعام زوجها غير مقدسة كان لها اجرها بما انفقت ولزوجها اجره بما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم من اجر بعض شيئا رواه الجماعة * وعن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا انفقت المرأة من كسب زوجها عن غير امره فله نصف أجره متفق عليه * ورواه ابو داود وروى ايضا عن ابي هريرة موقوفا فى المرأة تصدق من بيت زوجها اقل من قوتها والاجر بينهما ما ولا يحل لها ان تصدق من مال زوجها الا باذنه * وعن اسماء بنت ابي بكر انها قالت يا رسول الله ليس لى شي الا ما دخل على الزبير فهل على جناح أن ارضع عملي دخل على فقال ارضعى ما استطعت ولا تؤعى فيؤعى الله عليكم متفق عليه * وفى انظر عنها انها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الزبير رجل شديد وياتينى المسكين فاتصدق عليه من بيته بغير اذنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارضعى ولا تؤعى فيؤعى الله عليكم رواه احمد) اثر ابي هريرة الموقوف عليه سكنت عنه ابو داود والمنذرى واسناده لا بأس به ومحمد بن سوار قد وثقه ابن حبان وقال يغرب وفى الباب عن ابى امامة عند الترمذى وحسنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنفق المرأة من بيت زوجها الا باذنه قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ذلك أفضل اموا لما قوله اذا انفقت المرأة الخ قال ابن العربي اختلف السلف فيما اذا تصدقت المرأة من بيت زوجها فتم من اجازة لكن فى الشئ اليسير الذى لا يربيه له ولا يظهر به النقصان ومنهم من حمله على ما اذا اذن الزوج ولو بطريق الاجمال وهو اختيل البخارى واما التقييد بغير الافساد فتفق عليه ومنهم من قال المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال فى مصالحه وليس ذلك بأن يتفقوا على الغرياء بغير اذن ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال المرأة لها حق فى مال الزوج والنظر

الترمذى أيضا (عن ابي بكر رضى الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المغرب والحسن بن على الى جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعامية اخرى ويقول ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين) أى فئتين (عظيمتين من المسلمين) ترجم البخارى الباب بقوله باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحسن بن على ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وقوله تعالى فاصطروا بينهم ما قال فى الفتح لم يظهر لى مطابقة الحديث لهذا القدر من الترجمة الا ان كان يريد انه صلى الله عليه وآله وسلم كان حريصا على امتثال أمر الله تعالى وقد أمر بالاصلاح وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم ان الصلح بين الفئتين المختلفتين سيقع على يد الحسن وأخرجه الموقوف أيضا فى الفئتين وفى علامات النبوة وفضل الحسن وأبو داود فى السنة والترمذى فى المناقب والنسائى فيه وفى الصلاة واليوم والليلة (عن عائشة رضى الله

عنما قالت سمع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم صوت خصوم) يضم الخاضع خصم (بالباب عالية أصواتهم) قال في الفتح ولم أقف على تسمية واحد منهم (وإذا أحدهما) أحد الخصمين (يستوضع الآخر) يطلب منه أن يضع من دينه شيئا (ويسترفقه في شيء) يطلب منه أن يرفقه في الاستقامة والمطابقة (وهو يقول والله لأفعل) ما سألتهم من الخطيئة (نخرج عليهم) أي على الخصامين (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال أين المتألى على الله) أي الخائف المبالغ في اليقين (لا يفعل المعروف فقال أنبار رسول الله) المتألى (وله) أي الخصمي (أي ذلك أحب) من وضع المال والرفق واستدب من الحديث فواثلا تخفى على المتأمل وفيه ثلاثة من التابعين وكل رجاله مدنيون وأخرجهم مسلم في الشريعة قاله القسطلاني واستدل به على جواز إشارة الإمام لأحد الخصمين أو لهما جميعا بالصالح وفيه خلاف فالجمهور استحبوا الحاكم ٢٥٥ أن يشير بالصالح وإن اتجه الحق لأحد الخصمين ومنع من ذلك بعضهم وهو عن

المالكية وزعم ابن التين أنه ليس في حديثي الباب ما ترجم به وإنما فيه الحض على ترك بعض الحق وتعقب بان الإشارة بذلك بمعنى الصلح على أن البخاري ما جزم بذلك فكيف يعترض عليه وفي هذا الحديث الحض على الرفق بالغريم والاحسان إليه بالوضع عنه والزجر عن الخلف على ترك فعل الخير قال الداودي إنما كره ذلك لكونه حلف على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر الله وقوعه وعن المهلب نحوه وتعقبه ابن التين بأنه لو كان كذلك لكره الخلف لمن حلف أبغضه من خيرا وليس كذلك بل الذي يظهر أنه كره قطع نفسه عن فعل الخير قال ويشكل على هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم للأعرابي الذي قال لا أزيد على هذا ولا أنقص قد أفلح أن صدق ولم ينكر عليه حلفه على ترك الزيادة وهي من

في يدهما فزلهما أن تصدق بخلاف الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه فيشترط الأذن فيه قال الحافظ وهو متعقب بان المرأة أن استوفت حقه فصدقته فقد تخصصت به وإن صدقت من غير حقه أرجحت المسئلة قوله وللخازن في رواية للبخاري من حديث أبي موسى التميمي بكون الخازن مسلما فخرج الكافر لكونه لا يئله وبكونه أمينا فأخرج الخائن لأنه ما زور وتكون نفسه بذلك طيبة لئلا تعدم النسبة فيفقد الاجر وهي قيود لا بد منها أقول لمثل ذلك ظاهره يقتضي تساويهم في الاجر ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الاجر في الجملة وإن كان اجر الكاسب أوفر لكن قوله في حديث أبي هريرة فله نصف اجره يشعر بالتساوي قوله لا ينقص بعضهم الخ المراد عدم المساهمة والمزاوجة في الاجر ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضا قوله عن غير أمره ظاهر هذه الرواية أنه يجوز لزمه رأة أن تنفق من بيت زوجها بغير إذنه ويكون لها وله نصف أجره على اختلاف الفسختين كما سيأتي وكذلك ظاهر رواية أحمد المذكورة في حديث أسماء وليكن ليس فيها تعرض لمقدار الاجر ويمكن أن يقال يحمل المطلق على المتباعد ولا يعارض ذلك قول أبي هريرة المذكور في الباب لأن أقوال الصحابة ليست بحجة ولا سيما إذا عارضت المرفوع وإنما يعارضه حديث أبي امامة الذي ذكرناه فان ظاهره منهي المرأة عن الاتفاق من مال الزوج إلا باذن والنهي حقيقة في التحريم والمحرم لا يستحق فاعله عليه نوابا ويمكن أن يقال إن النهي للكرهية فقط والقرينة الصارفة إلى ذلك حديث أبي هريرة وحديث أسماء وكرهية التنزيه لا تنافي الجواز ولا تنافي لزم عدم استحقاق الثواب قال في الفتح والاولى أن يحمل بمعنى حديث أبي هريرة على ما إذا أنفق من الذي يخصها إذا صدقت به بغير استئذنه فانه يصدق كونه من كسبه فيؤجر عليه وكونه بغير أمره ويحتمل أن يكون اذنها بطريق الاجمال ليكن اتفق ما كان بطريق التخصيص قال ولا بد من الحمل على أحدهما المعنيين والاختفاء كان من ماله بغير إذنه لا اجالا ولا تفصيلا فهي مأزورة بذلك لا مأجورة وقد ورد فيه حديث ابن عمر عند الطيالسي وغيره اه قوله فله نصف

فعل الخير ويمكن الفرق بانه في قصة لاعرابي كان في مقام الدعاء إلى الاسلام والاستمالة إلى الدخول فيه فكان يحرض على ترك تحريمهم على ما فيه نوع مشقة مهمامكن بخلاف من تمكن في الاسلام فيحضه على الزيادة من نوافل الخير وفيه سرعة فهم الصلح لما أراد الشارح وطواعيتهم لما يشيرونهم على فعل الخير وفيه الصلح عما يجري بين المتخاصمين من اللفظ ورفع الصوت عند الحاكم وفيه جواز سؤال المدين الخطيئة من صاحب الدين خلافا لمن كرهه من المالكية واعتل بما فيه من محمل المؤنة وقال القرطبي لعل من اطلق كراهية أراد أنه خلاف الاولى وفيه هبة الجهول كذا قال ابن التين وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان والله أعلم * (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشروط) * جمع شرط وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وهو عقلي كالحياة للعلم وشري كالطهارة للصلاة وعادى

كنصب السلم اصعد السطح ولغوى وهو المخصص كما في كرم بني ان جاؤا الى الجافين منهم فينعدم الا كرام المأمور به
 بانعدام الجحى ويوجد بوجوده اذا امتثل الامر قاله الجلال المحلى والمراد بالشروط هنا ما يصح منها مما لا يصح (عن عقبة بن
 عامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج) معناه
 عند الجمهور وأولى الشروط وحله بعضهم على الوجوب قال أبو عبد الله الابي وهو الاظهر لانه على الاول يلزم أن لا يجب
 شرط مطلقا لانه اذا كان الشرط الذي تستباح به الفروج ليس بواجب فغيره أخرى ومعلوم ان ثلثي البياعات وغيرها
 شروط لازمة لان لفظ الشروط هنا عام ٢٥٦ وانما كان النكاح كذلك لان أمره أحوط وبابه أضيق والمراد شروط لا تنافي

عقد النكاح بل تكون من
 مقاصده كاشتراط العشرة
 بالمعروف وأن لا يقتصر في شيء
 من حقوقها اما شرط بخلاف
 مقتضاه كشرط أن لا يتسرى
 عليها ولا يسافر بها فلا يجب الوفاء
 به بل يلغو الشرط ويصح النكاح
 بهر المثل فهو عام مخصوص لانه
 يخرج منه الشروط القاسية
 وقال أحمد يجب الوفاء بالشرط
 مطلقا الحديث الباب قاله النووي
 في شرح مسلم لكن رأيت في
 تنقيح المرداوى من الخنا بلة
 لنفسه يلا في ذلك وقد أخرج
 هذا الحديث أبو داود والترمذي
 وابن ماجه في النكاح والنسائي
 فيه وفي الشروط (عن ابى
 هريرة وزيد بن خالد) الجهني
 رضى الله عنه ما أتت بها حالا
 ان رجلا من الاعراب لم يسم
 (أتى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال يا رسول الله
 أتشدك الله) أى سألتك الله
 أى بالله ومعنى السؤال هنا

اجره كذا في رواية للبزارى وفي رواية أخرى فلها نصف اجره وعلى النسخة الاولى
 يكون للرجل الذي تصدقت امرأته من كسبه بغير ان نصف اجره على تقدير وقوع
 الاذن منه لها وعلى النسخة الثانية يكون للمرأة المصدقة بغير اذن زوجها نصف
 أجرها على تقدير انده لها قال في الفتح أو المعنى بالنصف ان اجره وأجرها اذا جمعا كان
 لها النصف من ذلك فكل منهما أجر كامل وهما ثلثان وكان نصفان قوله ان ارضخ
 باضاد والطاء المعجمتين قال في القاموس رضى له اعطاء عطاء غير كثير قوله ولا نوعي
 فيومى الله عليك بالنصب ليكون جواب النهي والمعنى لا تجمى في الوعاء وتبخل بالنفقة
 فتجازى بمثل ذلك (وعن سعد قال لما بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم النساء قالت
 امرأة جليدة كاهن نساء مضر يا نبي الله انا كل على آياتنا وأبناؤنا قال أبو داود وأرى
 فيه وازواجهنا في كل لنا من أموالهم قال الرطب تأكلته وتمدينه رواه أبو داود وقال
 الرطب الخبز والبقول والرطب وعن جابر قال شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فبعد أبدا قبل الخطبة بلا اذان ولا اقامة ثم قام متوهكا على بلال فامر
 بتقوى الله وحث على طاعته ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى أتى النساء
 فوعظهن وذكرهن وقال تصدقن فان أكثر كن حطب جهنم فقامت امرأة من
 سطة النساء سفعاء الخدين فقالت لم يا رسول الله قال لانكن تكثرن الشكاة
 وتكفرن العشير قالت فجعلن تصدقن من حليهن بلقين في ثوب بلال من اقراطهن
 وخواتمهن متفق عليه) حديث سعد بن عبد الله عنه أبو داود والمنذرى ورجال
 اسناده رجال الصحيح الاصحاح بن سوار وقد وثقه ابن حبان وقال يغرب قوله قال
 الرطب بفتح الراء وسكون الطاء المهمله والرطب المذكور آخره بضم الراء وفتح
 الطاء قال في القاموس الرطب ضد اليابس ثم قال وبضمة وبضمة بين الرعى الأخضر
 من البقل والشجر قال وغرر رطب مرطب وارطب الفضل حان أو ان رطبه وفي

القسم كانه قال أقسمت عليك بالله أو ذكرك الله (الافضيت) أى ما أطلب منك الا قضاء له (لى بكاتب الله) الحديث
 أى يحكم الله أو المراد به ما كان من القرآن متلوا ففسخت تلاوته وبقي حكمه وهو الشيخ والشيخة اذا نيا فارجوهما البتة
 نكالا من الله (فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه) أى يحسن مخاطبته وأديه أو أفقه منه في هذه القصة لوصفها على وجهها
 (نم فاقض بيننا بكاتب الله واتخذنى) فى ان أقول وهذا الاستدلال من حسن الادب فى مخاطبة الكبير (فقال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قل قال ان ابني كان عافيا) أى أجير القاتل هو الخصم الثاني كما هو ظاهر السياق ويجزم الكرماني بانه
 الاول والاول أولى (على هذا فزنى) ابنه (بامرأته) أى بامرأة الرجل (وانى أخبرت ان على ابني الرجيم) لكونه كان بكرا
 واعترف (فاقديت) ابني (منه بمائة شاة) من الغنم (ووليدة) جارية (فألت أهل العلم) أى العصاة الذين كانوا يفتنون

في العصر النبوي وهم الخلق الاربعة واني بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت الانصار يون وزاد ابن سعد عبد الرحمن بن عوف (فاخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام) من البلد الذي وقع فيه ذلك (وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما كتاب الله) أي بحكمه أو بما كان قرآنا قبل نسخ افظه (الوليدة والغنم رد) أي مردود (عليك) أطلق المصدر على المفعول مثل نسج اليمن أي يجب رد هما عليك (وعلى ابنتك جلد مائة وتغريب عام) لانه كان بكرًا واعترف هو بالزنا لان اقرار الاب عليه لا يقبل نعم ان كان هذا من باب الفتوى فيكون المعنى ان كان ابنتك زنى وهو بكر فخذ ذلك (اغديا انيس) مصغرا (الى امرأة هذا فان اعترفت) ٢٥٧ بالزنا وشهد عليها اثنان (فارجهما) لانها كانت محصنة (قال فقد اعلمها)

أنيس (فاعترفت) بالزنا (فامر به رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فرجت) يحتمل أن يكون هذا الامر هو الذي في قوله فان اعترفت فارجهما وان يكون ذكره لأنها اعترفت فارجهما ثانيا ان يرجعها قال في نيل الاوطار وقد استشكل بعنه صلى الله عليه وآله وسلم الى المرأة مع امره صلى الله عليه وآله وسلم لم يأت في القاضية بالسنة واجيب بأن بعنه صلى الله عليه وآله وسلم اليها لم يكن لاجل اثبات الحد عليها بل لانها لما قذفت بالزنا بعث اليها لتسكن فقط طالب الحد القذف او تعفو او تقر بالزنا فيسقط حد القذف انتهى قال النووي ولا بد من هذا التأويل لان ظاهره أنه بعث ليطلب اقامة حد الزنا وهذا غير مراد لان حد الزنا لا يحتمل له بالتجسس بل لو اقر الزاني استحسب أن يعرض

الحديث دليل على أنه يجوز للمرأة أن تأكل من مال ابنها واربها وزوجها بغير إذنهم وتم ادعي ولكن ذلك مختص بالامور المأكولة التي لا تدخر فلا يجوز لها أن تهادى بالثياب والدرهم والدنانير والحبوب وغير ذلك وقوله انا كل بكسر الهـ حزة وتشديد النون وكل يفتح الكاف وتشديد اللام خبران أي فمن عيال عليهم ليس لامن الاموال ما تنفع به قوله فقامت امرأة قال الحافظ لم أقف على تسمية هذه المرأة الا أنه يحتج في خاطري أنهم أسماء بنت يزيد بن السكن التي تعرف بخطيبة النساء فانما روت اصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما بالفظ خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى النساء وأنامهن فقال يا معشر النساء انكرا ~~أكثر~~ حطب جهنم فتأديت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت عليه جريئة ولم يارسول الله قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تكن تكفرن اللعن وتكفرن العشير فلا يبعد أن تكون هي التي اجابته فان القصة واحدة قوله من سطة النساء أي من خيارهن والسفهاء التي في حدها غيرة وسواد والعشير المراد به هنا الزوج والحديث فيه فوائد منها ما ذكره المصنف ههنا لاجله وهو جو از صدقة المرأة من مالها من غير توقف على ان زوجها او على مقدار معين من مالها كالثلث ووجه الدلالة من القصة ترك الاستفصال عن ذلك كما قال القرطبي ولا يقال في هذا ان أزواجهن كانوا حاضرا لان ذلك لم ينقل ولو نقل فليس فيه تسليم أزواجهن لهن ذلك فان ثبت له حق فلا يصل بقاءه حتى يصرح بإسقاطه ولم ينقل أن القوم صرحوا بذلك وسيأتي الخلاف في ذلك قريبا ومنها أن الصدقة من دوافع العذاب لانه أمرهن بالصدقة ثم علل بانهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك ومنها بطل النصيحة والاعلان بطلب المني احتيج الى ذلك في حقه ومنها جواز طلب الصدقة من الأغنياء للمحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج ومنها مشروعية وعظ النساء وتعليمهن أحكام الاسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن وحسنهن على الصدقة وتخصيصهن بذلك في مجاس منفرد ومحل ذلك كله اذا أمنت الفتنة والمفسدة (وعن عبد الله بن عمرو ان النبي

٢٣ نيل خا له بالرجوع ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فافتدت منه الخ لان ابن هذا كان عليه جلد مائة وتغريب عام وعلى المرأة الرجم فجعلوا في الحد الفداء بمائة شاة وواحدة كأنهم ما وقعوا شرط السقوط الحد عنهم ما فلا يصل هذا في الحدود كذا قالوا وفيه تعسف لا يخفى لان الذي وقع انما هو صلح وهذا الحديث ذكره البخاري في مواضع مختصرا ومطولا في الصلح والاحكام وطارين والوكالة والاعتصام وخبر الواحد وهذا من غمام فقعه رحمه الله تعالى وبلوغه رتبة الاجتهاد الكامل وأخرجه بقبية الجماعة أيضا (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال لما فدع) بالقام والعين المحركة وضبطه الكرماني كالصغاني بالغين وتشديد الدال من الفدغ وهو كسر الشئ الجوف (أهل خيبر عبد الله بن عمر قام) أبوه (عمر رضى الله عنه خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم كان عامل يهود خيبر على أموالهم) أي التي كانت لهم قبل

أن يقيمهم الله على المسالين (د قال) لهم (نقركم ما أفركم الله) أي ما قدر الله أناتركمكم فاذا شئنا فخرجناكم منهم اثنين أن الله قد أخرجكم (وان عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك فعدي عليه) أي ظلم على ماله (من الليل) والقوه من فوقيت (فقدعت يدها ورجلاه) قال في القاموس الفدع محركة أعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف أو القدم إلى النسيب أو هو المني على ظهر القدم أو ارتفاع النخس القدم حتى لو وطئ الأفدع عصفورا ما آذاه أو عوج في المفصل كأنهم ما قدر زالت من موضعها أو أكثر ما يكون في الأرض غ خافة أو ذبيح بين القدم وبين عظم الساق ومنه حديث ابن عمر أن بهود خير دفعوه من بيت فقدعت قدمه (وليس أنا هذا العذر ٢٥٨ غيرهم هم عدونا وفتح متنا) أي الذين نتمهمهم (وقدر أيت اجلاهم)

أخراجهم من أوطانهم (فلما أجمع عمر على ذلك) أي عزم عليه (أنه أحد بني أبي الحقيق) بضم الحاء رؤساء اليهود (فقال يا أمير المؤمنين أخرجنا وقد أقرنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعاملنا على الأموال وشرط ذلك) أي أقرنا في أوطاننا (لنا فقال) له (عمر أظننت أني نسيت قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف بك إذا أخرجت من خير تعدو) أي تجري (بك فلو صد ليل بعد ليل) بفتح القاف وضم الهمزة والصاد بينهما ما أو ساكنة هي الناقصة الصابرة على السير أو الأثني أو الطويلة القوائم وأشار صلى الله عليه وآله وسلم إلى أخراجهم من خير فهو من إهلاك النبوة (فقال) أحد بني الحقيق (كانت هذه هزيلة من أبي القاسم) بضم الهاء وفتح الزاي ثم غير هزيلة ضد البلد أي لم تكن حقيقة وكذب

صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية إلا بأذن زوجها رواه أحمد والنسائي وأبو داود وفي أنظر لا يجوز للمرأة أن تصرف ماله إذا ملك زوجها عهدهم رواه النسائي الترمذي الحديث سمعت عنه أبو داود والمنذري وقد أخرجه البيهقي والحاكم في المستدرک وفي إسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديثه من قسم الحسن وقد صح له الترمذي أحاديث ومن دون عمرو بن شعيب هم رجال الصحيح عنه أبي داود وفي الباب عن خيرة امرأة كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه في الحديث امرأى عطية من العطايا وله عدل عن العطية إلى الأمر لما بين لفظ المرأة والأمر من الجنس الذي هو نوع من أنواع البلاغة وقد استدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز للمرأة أن تعطى عطية من ماله بغير أذن زوجها ولو كانت رشيدة وقد اختلف في ذلك فقال الليث لا يجوز لها ذلك مطلقا لافي الثلث ولا في ما دونه لافي الشئ التافه وقال حارس ومالك أنه يجوز لها أن تعطى ماله بغير أذنه في الثلث لافي ما فوقه فلا يجوز إلا بأذنه وذهب الجمهور إلى أنه يجوز لها ما مطلقا من غير أذن من الزوج إذا لم تكن سفیهة فإن كانت سفیهة لم يجوز قال في الفتح وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة انتهى وقد استدل البخاري في صحيحه على جواز ذلك بأحاديث ذكرها في باب هبة المرأة لغير زوجها من كتاب الهبة ومن جلة أدلة الجمهور حديث جابر المذکور قبل هذا وحملوا حديث الباب على ما إذا كانت سفیهة غير رشيدة وحمل مالك أدلة الجمهور على النسيب ويرجع حده الثلث فسادونه ومن جعل أدلة الجمهور الأحاديث المتقدمة في أول الباب القاضية بأنه يجوز لها التصرف من مال زوجها بغير أذنه وإذا جاز لها ذلك في ماله بغير أذنه فبأولى الجواز في ماله أو الأولى أن يقال يتعين الأخذ بعموم حديث عبد الله بن عمر ورواؤه من أنواع الخرافة له تكون مقصورة على موارد أو مخصوصة لمثل من وقعت له من هذا العموم وما مجرد الاحتمالات فليست مما تقوم به الحجة

* (باب ما جاء في تبرع العبد) *

عدوا لله (قال) عمر (كذبت يا عدو الله فاجلاهم عروا عطاهم) بعد أن اجلاهم (قيمة ما كان لهم من الثمر ما لا وبلا) (عن عمرو وضمن اقتاب وحبال وغير ذلك) جمع قتب وهو كاف الجمل وانما ترك عمر مطالبتهم بالقصاص لانه قد دفع لبلال وهو ناتم فلم يعرف عبد الله من فدعه فاشكل الأمر وفي الفتح قال المهلب في القصة دليل على أن العداوة توضح المطالبة بالجنابة كما طالب عمر اليهود بدفع ابنه ورجح ذلك بأن قال ليس لنا عدو غيرهم فعاق المطالبة بشاهد العداوة وفيه أن أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل الجواز وهذا لا يقتضي حصر السبب في أجلاء عمر أيهم قال الحافظ ابن حجر وقد وقع في فيه شيان آخران أحدهما رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال ما زال عمر حتى وجد التثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يجتمع مع مجزرة العرب دينان فقال من كان له من أهل الكتابين عهد فليأت به

انفذ له والافاني مجايكم فاجلاهم اخرجهم ابن ابي شيبة وغيره وثانيه ما رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عثمان بن محمد الاخنسي قال لما كثر العيال اى الخدم في ايدي المساكين وقوا على العمل في الارض اجلاهم عمر ويحتمل أن يكون كل من هذه الاشياء جزءا في اخراجهم والاجلاء الاخراج عن المال والوطن على وجه الازعاج والكرهية (عن المسور بن محزمة ومروان) بن الحكم وقد سمعنا من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان وعلى والمغيرة وام سلة وسهل بن حنيف وغيرهم (قالا خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من المدينة زمن الحديبية يوم الاثنين لاهلال ذي القعدة سنة ست من الهجرة في بضع عشرة مائة فلما أتى ذا الحليفة قلدا الهدى واشهره ٢٥٩ وأحرم منها بحرفة وبعث بسر بن سفيان

عينا الخبر قرئش (حق) اذا كانوا ببعض الطريق (اختصر البخاري صدر هذا الحديث الطويل مع أنه لم يسه به بطوله الا في هذا الموضع وبقيته عنده في المغازي كذا في الفتح وذكر المحدثون فراجع (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ان خالد بن الوليد بالغيم بوزن عظيم بالغين المجهمة وفي المشارق مصغرا قال ابن حبيب موضع قريب من مكة بين رابغ والطففة (في خيل لقريش) وكانوا كما عند ابن سعد مائتي فارس فيهم عكرمة بن أبي جهل حال كونهم (طليعة) وهي مقدمة الجيش (تخذوا ذات اليمين) وهي بين ظهري الخضر في طريق تخرجه على ثنية المرار بكسر الميم مهبط الحديبية من اسفل مكة قال ابن هشام فسلط الجيش ذلك الطريق فلما رأته خيل قريش قترت الجيش قد خالفوا عن طريقهم ركضوا راجعين الى قريش وهو

(عن عمر بن مولى أبي لهزم قال كنت جالسا كفاأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدق من مال مولاي فبقي قال نعم والاجر بينكم كما رواه مسلم * وعنه قال أمرني مولاي ان أقدر له ما يجانيه مسكين فاطعمته منه ففرضني فأتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كرت لذلك فدعاه فقال لم ضربه فقال به طمعي من غير أن أمره فقال لاجر بينكم كما رواه أحمد ومسلم والنسائي * وعن سلمان اذا رضى قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطعام وأنا جالوس فقلت هذه صدقة فأمر أبا هريرة فأكل ثم أتيت به بطعام فقلت هذه هدية أهديتها لك أكرمك بها فاني رأيتك لاتأكل كل الصدقة فأمر أبا هريرة فأكلوا وكل معهم رواه أحمد * وعن سلمان قال كنت استأذنت مولاي في ذلك فطعمني فاحتطبت حطبيا فبعته فاشتريت بذلك الطعام رواه أحمد) حديث سلمان الاول في اسناده ابن ابي حنيفة وبقية رجاله رجال الصحيح وحديث سلمان الثاني في اسناده أبو مرة وسأله بن معاوية قال في مجمع الزوائد لم أجدهم ترجعوا انتهى ويشهد له نسخة معناه ما في صحيح البخاري من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى بطعام يسأل أهديه أم صدقة فان قيل صدقة قال لا صحابه كانوا وان قيل هدية ضرب بيده فكل معهم والاحاديث في هذا الباب كثيرة قوله قال نعم والاجر بينكم كما به دليل على انه يجوز للعبد أن يتصدق من مال مولاه وأنه يكون شريكا للمولى في الاجر وقد روي البخاري في صحيحه لذلك فقال باب من أمر خادمه بالصدقة ولم تناول بنفسه وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو أحد المتصدقين ثم أورد حديث عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها اجرها بما انفقت وزوجها أجزءها كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم اجر بعض قال ابن رشد نبيه يعني البخاري بالترجمة على ان هذا الحديث مفسر اهل الان كلامه من الخازن والخادم والمرأة أمين ليس له ان يتصرف الا باذن المالك نصا أو

معنى قوله (قواله ما شعر بهم خالد حتى اذا هم بقترة الجيش) أي عبارته الاسود (فانطلق) خالد (يركض) يضرب برجله دابته استعجالا للسير (نذيرا) منذرا (لقريش) يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا كان بالثنية) أي ثنية المرار (التي يهبط عليها) أي على قريش (منها بركت به) صلى الله عليه وآله وسلم (راحاته فقال الناس حل حل) بفتح الحاء وسكون اللام زجر للراحلة اذا حملها على السير وقال الخطابي ان قلت حل واحدة فبالكون وان أعدتها فقلت الاولى وسكنت الثانية وحكى السكون فيهم وما والتشوين كمنظيره في بفتح الخ يقال حللت فلانا اذا أزهنته عن موضعه (فالت) أي تمادت في البرول وعدم القيام فلم تبسح من مكانها وهو من الالتاح (فسالوا خلات القصواء خلات القصواء) مرتين أي حزنيت ونصعبت والخلل الاول كالحزن الثاني لا يكون الخلا لالتحوق خاصية وقال ابن فارس لا يقال

للعمل خلالكن الخ والقصواء انتم لناقته صلى الله عليه وآله وسلم وقيل كان طرف اذنبه ماقطوعا فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ما خلاصت القصواء) أي ما حرت (وما ذلها بخلق) أي ليس الخلاص لها بمادة كما حسبتم قال ابن بطال في هذا جواز الاستئثار عن طلائع المشركين وما جأتهم الجيوش طلبا لغزتهم وجواز الاستئثار وحده للحاجة وجواز التمسك عن طريق سهلة إلى الوعدة لمصلحة وجواز الحكم على النبي بما عرف من عاداته وان جاز أن يطأ عليه غيره واذ وقع من شخص هفوة ولا يعهد منه مثالا لا ينسب اليه او برده على من نسب اليه او معذرة من نسب اليه بما نحن لا يعرف ضرورة حاله لان خلاص القصواء هو لا خارق العادة لكان ما ظننه العصاية صحيحا ولم ٢٦٠ يعاتبهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لعدوهم في ظنهم وفيه جواز

التصرف في ملك الغير بالمصلحة بغير اذنه الصريح اذا كان سبق منه ما يدل على الرضا بذلك لانهم لما قالوا احل حل فزحروها بغير اذن لم يعاتبهم عليه ذكره في الفتح (ولكن حبسها) أي القصواء (حابس الفيل) عن مكة أي دخولها لانهم لو دخلوا مكة على تلك الهيئة وصدهم قريش عن ذلك لوقع بينهم ما يفضي إلى سفك الدماء ونهب الاموال لكن سبق في العلم القديم انه يدخل في الاسلام منهم جماعات وسيخرج من اصحابهم فاس يسلمون ويجاهدون وكان بمكة في الحديث يجمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان فلو طرقت العصاية مكة لما أمن أن يصاب منهم فاس بغير عمد كما أشار إليه تعالى في قوله ولولا رجال مؤمنون الآية وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة

عرفا بالاجالا وتفهيدا انتهى ولكن الرواية الاخرى من الحديث مشهورة بان يكتب للعبد أجر الصدقة وان كان بغير اذن سيده لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم بان الاجير بينهم بعد ان قال له سيد العبد انه يعطى طعامه من غير امره قوله ان اقدر له بفتح الهـ مزة وسكون القاف وكسر الهال المهملة أي اجعل له في القدر والقدير والقادر ما يطبخ في القدر ويطلق أيضا على القسمة قال في القاموس قدر الرزق قسمه وقال أيضا قدرته اقدره قدارة هيأت ووقت وآهي اللحم المذكور هو بالمسد بزنة فاعلى من الاباء وقد قدمنا في هذا الشرح التنبيه على ذلك وانما أعدناه ههنا لكثرة التباسه

(كتاب الوقف)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاثة أشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له روى الجماعة الا البخاري وابن ماجه * وعن ابن عمر ان عمر اصاب أرضا من أرض خيبر فقال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنقص عندي منها فأتانا مني فقال ان شئت حبست أصلها وتصدق بها فصدق بها عمر على ان لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء ودوى القربي والرهاب والفـ يـ فـ وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غيره قول وفي لفظ غير متائل ما لارواء الجماعة وفي حديث عمرو بن دينار قال في صدقة عمر ليس على الولي جناح ان يأكل ويؤكل صديقه غير متائل قال وكان ابن عمر هو يلى صدقة عمرو ويهدى لباس من أهل مكة كان ينزل عليهم أخرجه البخاري وفيه من الفقهاء من وقف شيئا على صنف من الناس وولده منهم دخل فيه * وعن عثمان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة ولبس بها ما يستعذب غير بئر رومة فقال من يشتري بئر رومة فيجعل فيها ولوا مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشترى بها من

وان اختلفت الجهة الخاصة لان اصحاب الفيل كانوا على باطل محض واصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض صلب ولكن جاء التشبيه من جهة ارادة الله منع الحرم مطلقا ما امن أهل الباطل فواضح وأما من أهل الحق فلهما في الذي تقدم ذكره وفيه ضرب المثل واعتبار من بقي من مضي (ثم قال والذي نفسي بيده) فيه تأكيد القول باليمين ليكون ادعى الى القبول قال في الفتح وقد حفظ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخلف في أكثر من ثمانين موضعا قاله الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى فيها الهدى (لايسألوني) أي قريش (خطئة) بضم الميم أي خصلة (يعظمون فيها حرمت الله) يكونون يسميها عن القتال في الحرم تعظيمه (الا أعطيتهم اياها) أي اجبتهم اليها وان كان في ذلك تحمل مشقة قال السهيلي لم يقع في شيء من طرق الحديث انه قال ان شاء الله تعالى مع أنه مأمور به في كل حال والجواب انه كان أمرا واجبا حتميا فلا يحتاج فيه إلى الاستفتاء كذا قال

وثعقب انه تعالى قال في هذه القصة لتدخل المسجد الحرام ان شاء الله آمنين مع تحقق وقوع ذلك تعليلنا وارشاد افلاولى
الحمل على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة قبل نزول الامر بذلك ولا يعارضه كون الكهف مكبة اذ لا مانع ان
يتأخر نزول بعض السورة (ثم زجرها) أى النافذة (فوثبت) أى قامت (فعدل) صلى الله عليه وآله وسلم (عنهم) وفي رواية سعد
قولى راجعاً وفى رواية ابن ابي عمير فقال للناس انزلوا قالوا يا رسول الله ما بالواذى من ماء فنزل عليه (حتى نزل بأقصى الحديبية)
واكثرها من الحرم (على غمد) قال فى القاموس الحمد ويحمره وكتاب الماء القليل لا مادة له أو ما يبقى فى الجلد أو ما يظهر فى الشتاء
ويذهب فى الصيف انتهى وقوله (قليل الماء) قيل تأكيد لدفع توهم ان ٢٦١ يرادفة من يقول ان الحمد الماء الكثير

وعورض بأنه انما يتوجه ان
لوثبت فى اللغة ان الحمد الماء
الكثير واعترض فى المصايح
قوله تأكيداً بأنه لو اقتصر على
قليل امكن أجمع اضافته الى
الماء فيش كل وذلك لا يمكن لاتقول
هذا ماء قليل الماء نعم قال
الداودى القمى العين وقال غيره
حتمه فيها ماء فان صح فلا اشكال
(بتعريضه) أى يأخذ (الناس
تعرضاً) من باب التكلف أى
قليل لا قليلاً لا قال صاحب العين
البرص جمع الماء بالكفين (فلم
يلبسه) بضم واو له وسكون اللام
من الالباب وقال ابن التين يفتح
اللام وكسر الواو المثةلة أى
لم يتركه يلبس أى يقيم
(الناس حتى تزحرو) لم يبقوا
منه شيئاً يقال تزحت البئر على
صيغة واحدة فى التعدى
والزوم (وشكى) مبنياً لافعلول
(أى رسول الله صلى عليه وآله
وسلم العطش فانتزع سهماً من

صلب مالى رواء النافى والترمذى وقال حديث حسن وفيه جواز انتفاع الواقف
بوقفه العام) حديث عثمان أخرجه البخارى أيضاً تعليلاً لقوله الامن ثلاثة أشياء فيه
دليل على أن ثواب هذه الثلاثة لا ينقطع بالموت قال العلماء معنى الحديث ان عمل الميت
ينقطع بموته وينقطع تجدد الثواب له الا فى هذه الاشياء الثلاثة لكونه كالبها فان الولد
من كسبه وكذا ما يخلفه من العلم كالتهذيب والتعليم وكذا الصدقة الجارية وهى
الوقف وفيه الارشاد الى فضيلة الصدقة الجارية والعلم الذى يبقى بعد موت صاحبه
والتزويج الذى هو سبب حدوث الاولاد وهذا الحديث قد قدمنا الكلام عليه وعلى
ما ورد مورده فى باب وصول ثواب القراءة للمهدة الى الموتى من كتاب الجنائز قوله أرضا
بغيره هى المسماة بفتح كافى رواية للبخارى وأحمد وفتح بفتح المثناة والميم وقيل بسكون
الميم وبمد ها غين محجمة قوله أنفس منه المنفيس الجيد قال الداودى سمى نفيساً لانه
يأخذ بالنفس قوله وتصدق بها أى بغيره وفى رواية للبخارى حبس أصلها ورجل
فمرته وفى أخرى له تصدق بغيره وحبس أصله قوله ولا يورث زاد الدارقطى حميس
مادامت السموات والارض وفى رواية للبيهقى تصدق بغيره وحبس أصله لا يباع ولا يورث
قال الحافظ وهذا ظاهر ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف بقية
الروايات فان الشرط فيه باظهاره من كلام عمر وفى البخارى بلانظ فقال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم تصدق بأصله لا يباع ولا يورث ولا يكن ينفق عمره وفى البخارى
أيضاً فى المزارعة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تصدق بأصله لا يباع ولا يورث
ولا يكن ينفق عمره فتصدق به فهو هذا امر يحى ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ولا منافاة لانه يمكن الجمع بأن عمر شرط ذلك الشرط بعد ان أمره النبي صلى الله عليه
وآله وسلم به فى الرواية من رفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم من وقفه على عمر
لوقوعه منه امتثالاً لامر الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وذوى القربى قال
فى الفتح يحتمل أن يكون هم من ذكر فى الخمس ويحتمل أن يكون المراد بهم قربى الواقف

كانته) بكسر الكاف جمع بقة القى فيها القبل (ثم أمرهم أن يجعلوه) أى السهم (فيه) أى فى الخندق وروى ابن سعد عن
طريق ابى مروان حدثنى أربعة عشر رجلاً من الصحابة ان الذى نزل البئر ناجية بن الاجم وقيل هونا جبة بن جندب وقيل
البراء بن عازب وقيل عباد بن خالد سكا عن ابا واقدى ووقع فى الاستيعاب خالد بن عباد قاله فى المقدمة وقال فى الفتح ويمكن
الجمع بأنهم تعاونوا على ذلك بالحفر وغيره (فوالله ما زال يجيش) أى يثور ويرفع (لهم بالرى) بكسر الراء (حق صدره) أى
أى دجهم واروا بعد ورودهم عطاشاً ونا. ابن سعد حتى اغترفوا آباً يذهبهم جلاوساً على شفير البئر (فبينما هم كذلك اذ جاء بديل
ابن ورقاء الخزاعى) الصحابي المشهور (فى نفر من قومه من خزاعة) منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية فهما قاله الواقدى
وخارجة بن كرز ويزيد بن أمية بكافى رواية عمرو (وكانوا) أى بديل والنفر الذين معه (عينة نصح رسول الله صلى الله عليه وآله

وآله (وسلم) أي موضع قبره وامانته فشبّه الصدر الذي هو مستودع السر بالعيبة التي هي مستودع خير الثياب وكانت خراقة (من أهل تهامة) بكسر الفوقية مكة وما حواها لا يخفى مسلمهم ولا مشركهم عنه شيئا كان بركة وكان الأصل في موالاته خراقة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان بنى هاشم في الجاهلية كانوا اتحا الفوامع خراقة فاستمر وأعلى ذلك في الاسلام وفيه جواز الاستنصاح من بعض المعاهدين وأهل الذمة اذا دلت القرائن على نصحهم وشهدت التجربة بآثارهم أهل الاسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم ويستفاد منه جواز استنصاح بعض ملوك العدو واستظهارا على غيرهم ولا يله ذلك من موالاته الكفار ولا من موادة أعداء الله بل من ٢٦٢ قبيل استخدامهم وتقليل شوكة جمعهم وانكاه بعضهم ببعض ولا يلزم من

ذلك جواز الاستعانة بالمشركين على الاطلاق (فقال) بديل (اني تركت كعب بن اؤي وعامر بن اؤي نزولوا اعداء مياه الحديبية) جمع عبد بالكسر والتشديد وهو الماء الذي لا انقطاع لمادته كالعين والبرق وفيه أنه كان بالحديبية مياه كثيرة وان قرشا سبقوا الى النزول عليها ولذا عطش المسلمون - يبرزوا على التمدد المذكور (وسمهم العود) بضم العين وسكون الواو جمع عائد أي النوق الحديبية التي تحتاج ذات اللبن (المطافيل) الامهات التي معها اطفالها ومراده انهم يخرجوا معهم بذوات الالبان من الابل ليتزودوا بالبان ولا يرجعوا حتى يمنعوه وقال ابن قتبية يريد النساء والصبيان وليكنه استعمار ذلك يعني انهم يخرجوا معهم بناتهم وأولادهم لارادة طول اللتام وليكون أدعى الى عدم الفرار ويحتمل ارادة المعنى

وبه - هذا جزم القرطبي قوله والضيف هو من نزل بقوم يريد القرى قوله ان ياكل منها بالمعروف قيل المعروف هنا هو ما ذكر في ولي البيت وقد تقدم الكلام على ذلك في باب ما يجزى لولي البيت من كتاب التفليس قال القرطبي جرت العادة بان العامل يأكل من غرض الوقف - حتى لو اشترط الواقف ان العامل لا يأكل لاستفاد ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع الشهوة وقيل المراد ان يأخذ منه بقدر عمله والاول أولى كذا في الفتح قوله غريمه قول أي غير مستخدمها مالا أي ملكها قال الحافظ والمراد أنه لا يتكلم شيئا من رقابها قوله غريمه متاثر بمنزلة ثمة بينهما مما همزة وهو اتخاذ أصل المال - حتى كأنه عنده قديم وأله كل شيء أصله قوله قال في صدقة عمر أي في روايته لها عن ابن عمر كما جزم بذلك المزني في الاطراف ورواه الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قوله وكان ابن عمر هو موصول الاسناد كما في رواية الاسماعيلي قوله لناس بين الاسماعيلي انهم آل عبد الله ابن خالد بن أسيد بن أبي العاص وانما كان ابن عمر يهدي منه أخذابا لشرط المذكور وهو ويؤكل صدقة له ويحتمل أن يكون اغناطهم من نصيبه الذي جعل له ان يأكل منه بالمعروف - ان يؤخره ليهدي لاصحابه منه قال في الفتح وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف وقد روى أحمد عن ابن عمر قال أول صدقة أي موقوفة كانت في الاسلام صدقة عمر وروى عمر بن شبة عن عمرو بن سعد بن معاذ قال سألت عن أول حبس في الاسلام فقال المهاجرون صدقة عمر وقال الانصار صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده الواقدي وفي مغازي الواقدي ان أول صدقة موقوفة كانت في الاسلام أراضى نخع يريق بالمعجزة مصغر التي أوصى بها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوقتها وقد ذهب الى جواز الوقف ولزومه بجهور العلماء قال الترمذي لا يعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف الارضين وجاء عن شريح انه أنكر الحبس وقال أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع اصحابه الا زفر

الاعم وعند ابن سعد معهم العود المطافيل والنساء والصبيان (وهم مقاتلوك ومادوك) أي مانعوك (عن البيت) وقد اطرأ (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما نتجى لقتال أحدوك كما جئنا معتمدين وان قرى شاذنم كنتم الحرب) أي أبلغت فيهم حتى أضعفت قوتهم وهزأتهم أو أضعفت أموالهم (واضرت بهم فان شاؤا ما دت بهم) أي جعلت بيني وبينهم (معدة) معينة أترك قتالهم فيها (ويجئوا بيني وبين الناس) أي من كثر العرب وغيرهم (فان اظهر فان شاؤا أن يدخلوا فيمادخل فيه الناس) من طاعني (فعلوا والا) أي وان لم اظهر (فقد جوا) أي استراحوا من جهد القتال ولان عاتذ من وجه آخر عن الزهري فان ظهر الناس على ذلك الذي يبعون فصرح بما حذفه ههنا من القسم الاول والتردد في قوله فان اظهر ليس شكا في وعد الله انه سينصره ويظهره بل على طريق التزول وفرغ الامر على ما زعم الخصم (وان هم ابوا) أي امتنعوا (فوالذي

نفسى بيده لا قاتلهم على أمرى هذا حتى تنقروا لى) والسالفة صفحة العنق وكفى بذلك عن القتل لان القتل تنقروا
مقدمة عنقه قال الداودى اى تنفصل رقبتي اى حتى أموت أو ابقى منفردا فى قبرى (وليفذن الله أمره) أى ليضيقه فى نصرة
دينه وحسن الايمان بهذا الجزم بعد ذلك التردد للتسمية على أنه لم يورده الاعلى سبيل الفرض قال ابن المنير لعنه صلى الله عليه
 وآله وسلم نبيه بالادنى على الاعلى اى ان لى من القوة بالله والحول به ما يقتضى انى أقاتل عن دينه لو انقردت فكيف لا أقاتل
 عن دينه مع وجود المسلمين وكثرتهم ونشاذبنا منهم فى نصر دين الله تعالى وهو معض امره وفى هذا الفصل الذب على صلته
 الرحمة والابقاء على من كان من اهلها وبذل النصيحة للتقاربة وما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القوة والنبات
 فى تنفيذ حكم الله وتبليغ امره (فقال بديل سأبلغهم ما تقول ٢٦٣ قال فانطلق) بديل (حتى اتى قريشا قال ان انا قد

جئناكم من هذا الرجل) يعنى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(وسمعناه يقول قولاً فان شقتم
 ان نعرضه عليكم فعلنا فقال
 سفهاؤهم) معى الواقدي منهم
 عكرمة بن ابى جهل والحكم بن
 ابى العاص (لا حاجة لنا ان نخبرنا
 عنه بشئ) وقال ذو الرأى منهم
 هات) بكسر التاء أى أعطى
(ما سمعته يقول قال سمعته يقول
 كذا وكذا الخ) فقال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم
 زاد ابن اسحق فى روايته فقال
 لهم بديل انكم تهجلون على محمد
 انه لم يأت لقتال انما جاء معقرا
 فاتهموه اى يديلا لانهم كانوا
 يعرفون ميله الى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقالوا ان كان
 كما يقول فلا يدخلها علينا عنوة
 (فقام عروة بن مسعود) بن
 معتب الثقفى أسلم ورجع الى
 قومه ودعاهم الى الاسلام فقتلوه
 (فقال أى قوم أستم بالوالد) أى

وقد حكى الطحاوى عن أبي يوسف أنه قال لو باع بأحقيقة لقال به واحجج الطحاوى لابي
 حنيفة بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم حيس أصلها الا يستلزم التأيد بل يحتمل أن
 يكون أراد مدة اختياره قال فى القتح ولا يخفى ضعف هذا التأويل ولا يفهم من قوله
 وقفت وحيس الا التأيد حتى يصرح بالشرط عند من يذهب اليه وكأنه لم يقف على
 الرواية التى فيها حيس مادامت السموات والارض قال القرطبي راد الوقف مخالف
 للإجماع فلا يلتفت اليه انتهى ومما يؤيد هذا ما ذهب اليه الجمهور حديث أم خالد فقد
 حيس ادراعه وأعتده فى سبيل الله وهو متفق عليه وقد تقدم فى الزكاة ومن ذلك
 حديث أبي هريرة المذكور فى أول الباب فان قوله صدقة جارية يشعر بأن الوقف يلزم
 ولا يجوز نقضه ولو جاز النقص لكان الوقف صدقة منقطعة وقد وصفه فى الحديث بعدم
 الانقطاع ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يباع ولا يوهب ولا يورث كما تقدم فان
 هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم بيان لما هية التحييس التى أمر بها عمر وذلك يستلزم لزوم
 الوقف وعدم جواز نقضه والا لما كان تحييسا والمفروض أنه تحييس ومن ذلك حديث
 أبي قتادة عند النسائي وابن ماجه وابن حبان مرفوعا خير ما خلفه الرجل بعد ثلاث
 ولد صالح يدهوله وصدقة تجرى يبلغه أجرها وعلم يعمل به من بعده والجرى يستلزم عدم
 جواز النقص من الغير ومن ذلك وقف أبي طلحة الآتى وقول رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لم أرى ان تجعلوا فى الاقربين وما روى من حديث أنس عند الجماعة ان
 حسان باع نصيبه منه فغ كونه فعله ليس بحجة قدروى انه أنكر عليه ومن ذلك وقف
 جماعة من الصحابة منهم على وأبو بكر والزبير وسعيد وعروة بن العاص وحكيم بن حزام
 وأنس وزيد بن ثابت روى ذلك كله البيهقى ومنه أيضا وقف عثمان لبريرة كاتى حديث
 الباب واحجج لابي حنيفة ومن معه بما أخرجه البيهقى فى الشعب من حديث ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما نزلت آية الفرائض لا حيس بعد سورة النساء
 ويحجب عنه بأن فى اسناده ابن لهيعة ولا يحتج بمثله ويحجب أيضا بان المراد بالحبس

مثل الاب فى الشقة لولده (قالوا بلى قال أولست بالولد) مثل الابن فى النصيب لو ائده (قالوا بلى قال فهل تهمنى) أى تنسبوننى
 الى التهمة (قالوا لا) تهمنى (قال أستم تعلمون أنى استنقذت أهل عكاظ) أى دعوتهم للقتال نصرة لكم (فلما بطوا على) امتنعوا
 وعجزوا (جئناكم باهلى وولدى ومن أطاعنى قالوا بلى قال فان هذا) يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد عرض لكم خطة
 رشد) أى خصلة خير وصلاح وانصاف (اقبلوها ودعوني) اتركوني (آتية) أى ابجى اليه (قالوا آتية) أمر من أتى يأتى (فاتاه)
 صلى الله عليه وآله وسلم عروة (لخول يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (عروة) (فخوامن)
 قوله لبديل) السابق وأخبره انه لم يأت يذبح بابا كما زاد ابن اسحق (فقال عروة عند ذلك) أى عند قوله لا قاتلهم (اى محمد
 رأيت) اخبرنى (ان استأصات أمر قومك) أى استهلكتهم بالكلية (هل سمعت بأحد من العرب اجتاج) اهلك (أهله قبلك)

بالتكليف (وان تمكن الاخرى) أي الدولة اقومك فلا يخفى ما يفعله منكم قاله الكرماني وتبعه العيني بخواب الشرط محذوفاً
ففيه رعاية الادب مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث لم يصرح بالشيء غالبته وقال في المصباح التقدير وان تكن
الاخرى لم يفعله أصحابك وأما قول الزركشي التقدير وان كانت الدولة لا تعدق وكان الظفر لهم عليه ك وعلى أصحابك فقال في
المصباح هذا التقدير غير مستقيم لما يلزم عليه من اتحاد الشرط والجزء لان الاخرى هي انتصار العدو وظفرهم فقول
التقدير الى أنه ان انتصر أعداؤك وظفروا كالتدويل لهم وظفروا (فاني والله لأرى وجوها) أي أعيان الناس (واني لأرى
اشوا من الناس) أي الخسلاط من قبائل بني يربوع واباشا أي من السفلة فالخاني اخص من الاول (خليفة) أي حمية (أن
يقروا ويدعوك) يتركون لأن العادة تجرت ٢٦٤ ان الجيوش الجامعة لا يؤمن عليها الغرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة

قائم - م يأنفون القراري المادة
ومعلم عروة ان مودة الاسلام
البلغ من مودة القرابة كما قيل
القوم اخوان صدق بينهم سبب
من المودة لم يعدل به نسب
(فقال له ابو بكر رضي الله عنه)
وكان خاف رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فاعدا (امصص)
أمر من مصص بمصص من باب
علم يعلم (بظلال اللات) قطعة تنبي
بعد اللتان في فرج المرأة وقال
الداودي البظير فرج المرأة قال
السفاقي والذي عندها ل اللغة
انه ما ينفذ من فرج المرأة
يقطع عند خناضها وقال في
القاموس البظير ما بين اسكتي المرأة
الجمع بطور كالبظير والبظير بالنون
كقنفذ والبظارة وتنفع وأمة
بظرا طويلته والاسم البظير محركة
واللات اسم احد الاصنام التي
كانت قريش وثقيف يعبدونها
وقد كانت عادة لعرب الشام بذلك
تقول ليمصر بظرامه فاستعار

المذكور توقف المال عن وارثه وعدم اطلاقه الى يده وقد أشار الى مثل ذلك في النهاية
وقال في البحر اراد حبس الجاهلية للسابقة والوصيلة والحام لمنافيس في آية الميراث
منع الوقف لا فتراقهم ما انتهى وأيضاً لو فرض أن المراد بحديث ابن عباس الحبس
الشامل للوقف لكونه نكرة في سياق النفي لكان مخصصاً بالحاديث المذكور في الباب
واحتج لهم أيضاً على عدم لزوم حكم الوقف بما رواه الطحاوي وابن عبد البر عن الزهري
ان عمر قال لولا اني ذكرت صدقي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لردتها وهو يشعر
بأن الوقف لا يتمتع الرجوع عنه وان الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكره للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم فذكره أن يفارقه على أمر ثم يخالفه الى غيره ويجاب عنه بأنه لا جهة في
أقوال الصحابة وافعالهم الا اذا وقع الاجماع منهم ولم يقع ههنا أيضاً هذا لا رمت قطع
لان الزهري لم يدرك عمر فالحق ان الوقف من القربات التي لا يجوز نقضها به - رفعها
للاوقاف ولا غيرها وقد ذكر في البحر عن محمد وابن أبي ليلى ان الوقف لا ينقض الا بعد
القبض والا فلا واقف لرجوع لانه صدقة ومن شرطها القبض ويجاب بأنه بعد التصديس
قد تعذر الرجوع والحاقه بالصدقة الحاق مع القارق قوله من يشتري بئردومة بضم الراء
وسكون الواو وفي رواية للبخاري في الصحابة من طريق بشر بن بشير الاسلمي عن أبيه انها
كانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القرابة بعد فقال له النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تبعتها بعين في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعلي غيرهما
ببلغ ذلك عثمان فاشترى بئردومة وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال أتجعل لي ما جعلت له قال نعم قال قد جعلته للمسلمين وللناس في طريق الاحنف
عن عثمان قال اجعلها سقاية للمسلمين وأجرها لك زاد أيضاً في رواية من هذه الطريق
ان عثمان قال ذلك وهو محصور وصدقه جماعة منهم علي بن أبي طالب عليه السلام
وطهارة والزبير وسعد بن أبي وقاص قوله فيجعل فيها ادلوه مع دلاء المسلمين فيه دليل على أنه
يجوز لاقف أن يجعل لنفسه نصيباً من الوقف ويؤيده جعل عمر لمن ولّى وقته ان يأكل

ذلك أبو بكر رضي الله عنه في اللات تعطيهم باء مقصد المبالغة في سب عروة بقائمة من كان يعبد مقام امه ووجهه على منه
ذلك ما أغضبه به من نسبته الى الضرار قال في الفتح وفيه جواز النطق بما يستبشع من اللفظ لارادة زجر من يدامه ما يستحق
به ذلك وقال ابن المنير في قول أبي بكر تحسيس للعدو ولولئهم ونعرض لالزامهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله عن ذلك
علوا كبيراً بانهم لو كانت بنتاً كان لها ما يكون للاناث (انحن نقر عنه ونندعه) استفهام انكارى (فقال) أي عروة (من ذا) أي
المتكلم (قالوا أبو بكر قال) عروة (أما والذي نفسي بيده لولايد) أي نعمة ومنسة (كانت لك عندي لم أجرك) أي اكافئك (بها
لاجبتك) وبين الزهري ان هذه البدأ عروة كان تحمل بديعة فاعانه ابو بكر بعون حسن وعند الواقدى عن عروة لائص (قال
وجعل) عروة (يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلمها تكلم كلمة أخذ بلحيته) الشريفة على عادة العرب من تناول الرجل

نحية من يكلمه لاسيما عند الملاطفة قال في الفتح وفي الغالب انما يوضع ذلك النضير بالنضير لكن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفضي لعروة عن ذلك استمدا له وقال فما (والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه السيف) قصد الحراسة (وعليه) أي على المغيرة (المغفر) ليستخني من عروة عنه (فكلاما أهوى عروة بيده إلى الحية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب يده) اجلالا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعظيما (بشعل السيف) وهو ما يـكون أسفل القراب من فضة أو غيرها (وقال له أنريدك عن حية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد عروة بن الزبير فانه لا ينبغي لمشارك أن يمسه (فرقع عروة رأسه فقال من هذا) الذي يضرب يدي (قالوا المغيرة بن شعبة) وعند ابن اصبغ تبتسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له عروة من هذا يا محمد قال هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة ٢٦٥ قال في الفتح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة نفسه باسناد صحيح

وأخرجه ابن حبان (فقال) عروة مخاطبا للمغيرة (أي غدر) برزعة عمر معدول عن غادر مباغته في وصفه بالغدر (الست أسعى في غدرتك) أي في دفع شر خيانتك يذل المال (وكان المغيرة) قيل اسلامه (محب قوم في الجاهلية) من ذيف من بني مالك المخرجوا زائر من المقوقس بمصر فاحسن اليهم وقصر بالمغيرة فخلصت له الغيرة منهم لانه ليس من القوم فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر فلما سكروا ناموا غسدر بهم (فقتلهم جميعا) وأخذوا أموالهم فلما بلغ نقيض فاعل المغيرة تداعوا للقتال فسعى عروة عم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفسا واصطلحوا فهذا هو سبب قوله أي غدر (ثم جاء) إلى المدينة (فاسلم) فقال له أبو بكر ما فعل المالكين الذين كانوا معك قال قتلهم وجئت باسلامهم إلى

منه بالمعروف وظاهر عدم الفرق بين أن يكون هو الناظر أو غيره قال في الفتح ويستنبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الأربع عنه وقال به ابن شعيبان من المالكية وجهه ورهم على المبع الا اذا استغنى لنفسه شيئا يسيرا بحيث لا يهتم انه قصد حرمان ورثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصف فيه محمد بن عبد الله الانصاري شيخ البخاري جزأ ضغما واستدل له بقصة عمر هذه وبقصة ركب البدينة وحديث أنس في انه صلى الله عليه وآله وسلم أعتق صفية وجعل عتقها صداقا لها ووجه الاستدلال به انه أخرجهما عن مذهبك بالعتق وردها اليه بالشرط اه وقد حكى في البصر جواز الوقف على النفس عن العترة وابن شبرمة والزبير وابن الصباغ وعن الشافعي ومحمد والناصر انه لا يصح الوقف على النفس قالوا لانه غايك فلا يصح ان يتملكه نفسه من نفسه كالبائع والهبة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم سبل الثرة وتبيل الثرة تملكها للغير قال في الفتح وتعقب بان امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه تملكه لنفسه انما هو لعدم الفائدة والفائدة في الوقف حاصله لان استحقاقه اياه ملكا غير استحقاقه اياه وقنا اه ويؤيد صحة الوقف على النفس حديث الرجل الذي قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ديار فدا قال تصدق به على نفسك أخرجه أبو داود والانساني وأيضا المقصود من الوقف تحصيل القرية وهي حاصله بالصرف إلى النفس

(باب وقف المشاع والمقول)

(عن ابن عمر قال قال عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان المائة سهم التي لي بخيبر لم أصب ما لاقط أعجب إلى منها قد أردت ان أتصدق به ا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم احبس أصهاراوس بل غرتهارواه الانساني وابن ماجه * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتبس فرسا في سبيل الله ايماناً واحتساباً فان شجعه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة حسنات رواه أحمد والبخاري * وعن ابن عباس قال

٢٤ نيل خا رسول الله اتخمس أولي رأيه فيها (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اما الاسلام فاقبل) أي أقبله (وأما المال فلمست منه في شيء) أي لا تعرض له لكونه أخذه غدر لان أموال المذمومين وان كانت مغنومة عند القهر فلا يحل أخذها عند الامن فاذا كان الانسان مصاحبا لهم فقد آمن كل واحد منهم صاحب نفسه فالدماء وأخذ الاموال عند ذلك غدر والغدر بالكفر وغيره هم محظور وانما تحل أموالهم بالمحاربة والمغالبة والله صلى الله عليه وآله وسلم ترك المال في يده لاسكان أن يسلم قومه فيرد اليهم أموالهم ويستفاد من القصة ان الحرب اذا اتلف مال الحرب لم يكن عليه ضمانه وهو أحد الوجهين لاشافعية (ثم ان عروة جعل يرمق) أي يلحظ (أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعينيه) بالثنية (قال فوالله يا تغم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نخامة) ما يصعد من الصدر إلى الفم (الاب وقعت في كف رجل منهم فمدلت بها) أي

بالخامة (وجهه وجلده) تبركاً بفضله زاد ابن اسحق ولا يسهط من شعره شيء الا أخذوه (واذا أمرهم ابعدوا أمره) أي أسرعوا الى فعله (واذا توضعوا كادوا يقتلون على وضوئه) بفتح الواو فضله الماء الذي توضع به أو على ما يجتمع من القطرات وما يسيل من الماء الذي بأشراعه الشريفة عند الوضوء (واذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يحدون) من الاحداد (اليه النظر) أي ما ياملونه ولا يدعون النظر اليه (تعظيمه) قال في الفتح فيه طهارة الخامة والشعر المتصل والتبرك بفضلات الصالحين الطاهرة ولعل الحصابة في ذلك بحضرة عروة وبالفوا في ذلك اشارة منهم الى الرد على ما خشيته من فرارهم فكأنهم قالوا باسان الحال من بحب امامه هذه المحبة ويعظمه هذا التعظيم كيف يظن به انه يقر عنه ويسلمه بعد قوله بل هو أشد اغتياطاً به وبدينه ونصره من القبائل التي يراها ٢٦٦ بعضها بعضاً مجرد الرحمة ويستفاد منه جواز التوصل الى المقصود بكل طريق

سائق (فرجع عروة الى أصحابه فقال أي قوم والله اقد وفدت على الملوك وفدت على قيصر) غير منصرف للجمعة وهو لقب لكل من ملك الروم هو من الخاص بعد العام (وكسرى) بكسر الكاف وفتح اسم لكل من ملك الفرس (والنجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم لقب من ملك الحبشة وخص الثلاثة بالذكر لانهم كانوا أعظم ملوك ذلك الزمان (والله ان) بكسر الهمزة نافية أي ما رأيت ملكاً قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد صلى الله عليه وآله (وسلم محمد) والله ان تخضع نخامة الا وقعت في كف رجل منهم فدلّت به وجهه وجلده واذا أمرهم ابعدوا أمره واذا توضعوا كادوا يقتلون على وضوئه واذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يحدون اليه النظر تعظيمه له وانه قد عرف عليكم خطه رشد فاقبلوها) قال في الفتح وفي مرسل

أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج فقالت امرأتان زوجاهما حجني مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما عندى ما أحجك عليه قالت احجني على جملك فلان قال ذلك حبس في سبيل الله فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال اما انتك لو أحججتنا علمه كان في سبيل الله رواه أبو داود وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في حق خالد قد احببنا ادراعه واهتماده في سبيل الله) حديث ابن عمر أخرجه أيضاً الشافعي ورجال اسناده ثقات وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة كما تقدم وله طرق عند الشيخين وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه أيضاً البخاري والنسائي مختصراً وسكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده ثقات وقد تقدم نحوه من حديث أم معقل الاسدي في باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل من كتاب الزكاة وحديث حميد بن خالد ادراعه واعقاده قد تقدم أيضاً في باب ما جاء في تحجيل الزكاة من كتاب الزكاة قوله ان المائة السهم الخ استدل المصنف بهذا الحديث على صحة وقف المشاع وقد حكى صحة ذلك في الجرح عن الهادي والقاسم والناصر والشافعي وأبي يوسف ومالك واحتج لهم بان عروة وقف مائة سهم بخير ولم تكن مقسومة وحكى في الجرح أيضاً عن الامام يحيى ومحمد انه لا يصح وقف المشاع لان من شرطه التعيين وحكى أيضاً عن المؤيد بالله انه يصح فيما قسمته مما يات في غير التاديت الى منع القسمة أو يسع الوقف وعن أبي طالب يصح فيما قسمته افراز كالارض المستوية والافلا وأوضح ما احتج به من منع من وقف المشاع ان كل جزء من المشترك محكوم عليه بالمال كماله للشرى يكتفي فيلزم مع وقف أحد الشرى يكتفي أن يحكم عليه بحكمين مختلفين متضادين مثل صحة البيع بالنسبة الى كونه مملوكاً وعدم الصحة بالنسبة الى كونه موقوفاً فيصنف كل جزء بالصحة وعدمها ويتصف بذلك الجملة وأجاب صاحب المنار عن هذا بان نظير العتق المشاع وقد صح ذلك هناك كحديث السقة الاعبد كما صح هنا واذا صح من جهة الشارع بطل هذا الاستدلال وقد استدل البخاري على صحة وقف المشاع بحديث أنس في قصة بناء المسجد وان النبي

علي بن زيد عند ابن أبي شيبة قال عروة أي قوم قد رأيت الملوك وما رأيت مثل محمد وما هو بملك ولكن رأيت الهادي صلى معكوا فامأراكم الانصيبكم قارعة فانصرف هو ومن اتبعه الى الطائف وفي قصة عروة هذه من الكفا والمبايد على جود عقله وتفطنه وما كان عليه الحصابة من المبالغة في تعظيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبقية ومراعاة أموره وردع من جفا عليه بقول أو فعل والتبرك بما تراه (فقال رجل من بني كنانة) هو الحليس مصغراً ابن علقمة سيد الاحابيش كما ذكره الزبير بن بكار (دعوني آتية فقالوا انتم) فأتى (فلما أشرف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن) بضم الباء جمع بدنة وهي من الابل والبقرة (فابعثوها) أي أثيروها (له فبعثت له واستقبله الناس يلبون) بالعمرة زاد ابن اسحق فلما رأى الهادي يسيل عليه من عرض الوادي بقلائده قد حبس عن محله رجع

ولم يصل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن في مغازي عروة عند الحماكم فصاح الحليس وقال هلمكث قرئش ورب
السكبة ان القوم انما اتوا عارافا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجل يا اخا بني كنانة فعملهم بذلك فيحتمل أن يكون خاطبهم
على بعد (فلما رأى) الكافي (ذلك) المذكور من البدن واستقبل الناس له بالتمليية (قال) مستجباً (سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء
أن يصدوا) أي يمنعوا (عن البيت فلما رجع الى أصحابه قال) لهم (رأيت البدن قد قلدت) أي علق في عنقه شئ لم يعلم انها هدى
(واشعرت) أي طعن في سنامها بحيث سال دمها اليكون علامة لاهدى أيضا (فما أرى ان يصدوا عن البيت) زاد ابن اسحق
وغضب وقال يامعشر قرئش ما على هذا عاقدنا كم أيضا عن بيت الله من جاعة معظمه فقالوا كف عنا يا حليس حتى نأخذ
لانا فسنا منرضى وفي هذه القصة جواز المخادعة في الحرب واظهار ارادة ٢٦٧ الشئ والمقصود غيره وفيه ان كثير من

صلى الله عليه وآله وسلم قال ثامنوني حائطكم فقالوا لا نطالب ثمنه الا الى الله عز وجل
 وهذا ظاهر في جواز وقف المشاع ولو كان غير جائز لان ذكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قواهم هذا وبين لهم الحكم وحكى ابن المنير عن مالك انه لا يجوز وقف المشاع اذ
 كان الواقف واحدا لانه يدخل الضرر على شريكه قوله من احتبس فرسا الخ فيه دليل
 على انه يجوز وقف الحيوان واليه ذهب العترة والشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة
 لا يصح لعدم دوامه وقال محمد لا يصح في الخيل فقط اذ هي معروضة للثلف وحديث
 الباب يرد عليهم ما يؤيد الصحة حديث عمر بن الخطاب المتقدم في باب من سعى المتصدق ان
 يشتري ما تصدق به من كتاب الزكاة فان فيه ان عمر سئل على قرص في سبيل الله واطلع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وقرره ونهاه عن شرائه برخص وقد ترجم عليه
 البخاري في كتاب الوقف باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت ومن ادلة
 الصحة حديث ابن عباس المذكور وحديث يحيى بن خالد يدل على جواز وقف المنقولات
 وقد قدم الكلام عليه

(عن أنس أن أباطلة قال يا رسول الله إن الله يقول لن تقولوا البر حتى تفسهوا وما تعبوا
وإن أحب أموالي إلىي بيرحاء وإنما صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فصدعها يا رسول
الله حيث أراك الله فقال صح صح ذلك مال راجع مرتين وقد سمعت أرى أن يجعلها في
الأقربين فقال أبو طلبة أو عـل يا رسول الله فقصها أبو طلبة في أطاربه وبنى عـمة متفق
عليه * وفي رواية أنزل الله الآية لن تقولوا البر قال أبو طلبة يا رسول الله أرى
ربنا يسألنا من أموالنا فشهدك أني جعت أرضي بيرحاء الله فقال اجعلها في قرابتك قال
فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب رواه أحمد ومسلم والبخاري معناه وقال فيه
اجعلها الفقراء قرابتك قال محمد بن عبد الله الأنصاري أبو طلبة زيد بن سهل بن الأسود بن

(مهمل هذا يا محمد أول ما أقاضك علمه ان ترده الى فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) انما نقض الكتاب بعد) اي لم تفرغ من كتابته (قال) مهمل (فوالله اذ لم أصالحك على شيء ابدأ قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) فاجزه) أي امض (لي) فعلى فيه فلا رده اليك (قال) مهمل (ما أبا بعينه لك قال) صلى الله عليه وآله (وسلم) (بلى فافعل قال) مهمل (ما أبا فافعل قال مكرز) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء ابن حفص وكان ممن أقبل مع مهمل بن عمرو في القساس الصلح (بل قد أجزأنا لك قال أبو جندل أي معشر المسلمين أردنا الى المشركين وقد جئت) حال كوني (مسالم الاثرون ما قد لقيت وكان قد عذب عذابا شديدا في الله) زاد ابن اسحق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يا أبا جندل اصبر واحتسب فاننا لانغدر وان الله جاعل لك فرجا ومخرجا قال الخطابي تأول العلماء ما وقع في قصة أبي جندل على وجهين أحدهما ان الله ٢٦٩ قد أباح التقية للمسلم اذا خاف الهلاك

ورخص له أن يتكلم بالكفر مع اضمحار الايمان ان لم يتمكنه التورية فلم يكن رده اليهم اسلاما لابي جندل الى الهلاك مع وجود السبيل الى الخلاص من الموت بالتقية الثاني انما رده الى أبيه والغالب ان أبا لا يبلغ به الهلاك وان عذبه أو سمحه فله مندوحة بالتقية أيضا واما ما يخاف عليه من الفتنة فان ذلك امتحان من الله يتقلى به خير عبادته من المؤمنين واختلف العلماء هل يجوز الصلح مع المشركين على ان يرد اليهم من جاء مسلما من عندهم الى بلاد المسلمين أم لا فقبل نعم على ما دلت عليه قصة أبي جندل وأبي بصير وقيل لا وان الذي وقع في القصة منسوخ وان ما فيه حديث أنما يرى من مسلم يقيم بين مشركين وهو قول الحنفية وعند الشافعية تفصيل بين العاقل وبين الجنون والصبي فلا يردان وقال بعض الشافعية ضابط

القعني هل هو بالتحتمية أو بالموحدة ورواه البخاري عنه بالثلاث قول في الاقربين اختلف العلماء في الاقارب فقال أبو حنيفة القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الاب أو الام ولكن يبدأ بقرابة الاب قبل الام وقال أبو يوسف ومحمد من جمعهم أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل زاد زفر بن قدام من قرب وهو رواية عن أبي حنيفة وأقل من يدفع له ثلاثة وعند محمد اثنان وعند أبي يوسف واحد ولا يصرف للاغنياء عندهم الا ان شرط ذلك وقالت الشافعية القريب من اجتمع في النسب سواء قرب أم بعد مسلما كان أو كافرا غنيا أو فقيرا ذكر أو أنثى وارثا وغير وارث محرما أو غير محرم واختلفوا في الاصول والفروع على وجهين وقالوا ان وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا وقبل يقتصر على ثلاثة وان كانوا غير محصورين فنقل الطحاوي الاتفاق على البطلان قال الحافظ وفيه نظر لان عند الشافعية وجهها بالجواز وبصرف منهم لثلاثة ولا يجب التسوية وقال أحمد في القرابة كالشافعي الا انه أخرج الكافرو في رواية عنه القرابة كل من جمعه والموصى الاب الرابع الى ما هو أسفل منه وقال مالك يختص بالعصبة سواء كان يرثه أو لا ويبدأ بفقرائهم حتى يغفوا ثم يعطى الاغنياء هكذا في الفتح وحكي في البحر عن مالك ان ذلك يختص بالوارث وعند الهادوية ان القرابة والاقارب لمن ولده جدا أبوى الواقف واجتجوا بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعلهم ذوى القربى لبني هاشم وهاشم جدا بيه عبد الله وهذا ظاهر في جد الاب وأما جد الام فلا بل هو يدل على خلاف المذهب من هذه الحنفية اذ لم يصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى من نسب الى جد أمه وأجاب صاحب شرح الاثمار ان خروج من يتنسب الى جد الام هنا مختص من عموم الآية والعموم يصح تخصيصه فلا يلزم اذا خص ههنا ان يخرجوا حيث لم يخص وقد استدل أيضا على خروج من يتنسب الى جد الام بانهم ليسوا بقرابة لان القرابة العشيرة والعصبة وليس من كان من قبل الام بعصبة ولا عشيرة وان كانوا أوصاما وأصهارا ولهذا قال في البحر وقرايتي وأقاربي أودو وأرحامى

جواز الرد ان يكون المسلم بحيث لا يجب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم (فقال عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (فايت النبي الله صلى الله عليه وآله (وسلم) فقلت) له (ألسنتي لله حقا قال) صلى الله عليه وآله (وسلم) (بلى قلت ألسنتي على الحق وعدوتنا على الباطل قال بلى قلت فلم تعطى الدنيا) أي الحالة الدينية الرديئة الخبيثة (في ديننا اذا) أي حينئذ (قال النبي رسول الله ولسنت أعصبه وهو ناصري) فيه تنبيه له على إزالة ما حصل عنده من انطلق والله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك الا لأمه أطاعه الله عليه من حبس الناقة وانه لم يفعل ذلك الا بوسعي من الله تعالى عمر (قلت) له صلى الله عليه وآله وسلم (أوليس كنت تحبنا اناسنا في البيت فتطوف به) وعند الواقفي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان رأى في منامه قيل ان يعتمر انه دخل هو وأصحابه البيت فلما رأوا ما خبر ذلك شق عليهم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بلى فاجعرك اناناه

العام) هذا (قال) عمر (قلت لا قال فانك آتية ومطوف به قال) عمر (فاتيت أبا بكر فقلت يا أبا بكر أليس هذا نبي الله حقا قال بلى قلت ألسنا على الحق وعدونا على الباطل قال بلى قلت فلم تعطى) الخصلة (الدينية) الطيبية (في ديننا اذا) أى حينئذ (قال) أبو بكر رضى الله عنه مخاطبا لعمر (أيها الرجل انه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس يعصى ربه وهو فاضله فاستمعك بغيره) وهو لا دليل بمنزلة الرقاب للفرس أى فتمسك بأمره ولا تخافه كما يتمسك المرء بكاب الفارس فلا يفارقه (فوالله انه على الحق) قال عمر (قلت أليس كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحدثنا أناسنا في البيت ونطوف به قال) أبو بكر (بلى أفأخبرك انك تأتية العام) هذا قال عمر (قلت لا قال فانك آتية ومطوف به) وفي ذلك دلالة على فضيلة أبي بكر ووفور علمه وقوة إيمانه ليكون اجاب بما اجاب به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح ليزكر عمر انه راجع أحد في ذلك بعد رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم غير أبي بكر الصديق وذلك لخلاف قدره وسعة علمه عنده وفي جواب أبي بكر لعمر يظهر ما أجابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سواء دلالة على انه أكمل الصحابة واعرفهم بأحوال الرسول وأعلمهم بأمر الدين وأشداهم موافقة لأمر الله تعالى وقد وقع التصريح في هذا الحديث بأن المسلمين استسكروا الصلح المذكور وكانوا على رأى عمر في ذلك وظاهر من هذا الفصل ان الصديق لم يكن في ذلك موافقا لهم بل كان قلبه على قلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء وفي الهجرة ان ابن الدغنة وصف أبا بكر بتظهير ما وصفت به خديجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء من كونه يصل الرحم ويحمل الكل ويعين على نواب الحق وغير ذلك فلما كانت صفاتها متشابهة من الابتداء استقر ذلك الى الانتهاء وأخرج

ابن ولده جديا عليه ما تسالوا الصرفة صلى الله عليه وآله وسلم هم ذوى القربى في الهاشمين والمطلبين وعلى اعطاء المطالبين بعدم الفرق لا القرب وهو الظاهر كما وقع من صلى الله عليه وآله وسلم التصريح بذلك لمسألة بعض بني عبد شمس عن تخصيص المطالبين بالاعطاء دونهم فقال انهم لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام ولو كان الصنف اليهم لم لأقرباه فقط لكان حكمهم وحكم بني عبد شمس واحدا لانهم متحدون في القرب اليه صلى الله عليه وآله وسلم قوله أفعـل بضم اللام على نه قول أبي طلحة قوله فقسمها أبو طلحة فيه تعيين أحد الاحتمالين في لفظ أفعـل فانه أحق أن يكون فاعله أبو طلحة كما تقدم واحتمل أن يكون صيغة أمر واتنى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية وذكرا بن عبد البر انهم قبل القاضي رواه عن القهني عن مالك فقال في روايته فقسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أقاربه وبني عمه أى في أقارب أبي طلحة وبني عمه قال ابن عبد البر اضافة القسم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان شاعرا في لسان العرب على معنى انه الآخر به لكان أكثر الروايات يقولون اذ ذلك والحواب رواية من قال فقسمها أبو طلحة قوله في أقاربه وبني عمه في الرواية الثانية فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب وقد تمسك به من قال أقل من يعطى من الاقارب اذ لم يكونوا مختصين بشان وفيه نظر لانه وقع في رواية للبزارى فجعلها أبو طلحة في ذوى رحمه وكان منهم حسان وأبي بن كعب ودل ذلك على انه اعطى غيرهما مع ما في مرسل أبي بكر بن حزم فردده على أقاربه ابى بن كعب وحسان بن ثابت وأخيه وابن أخيه شدا بن اوس ونيد بن جبرفة معا ومعه فباع حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم قوله ابن حرام بالمهملين قوله ابن زيد بمائة هو بالاضافة قوله وبين أبي وأبي طلحة ستة آله قال في الفتح هو ما ليس مشكلا ومنع الادمياطى في بيانه ويغنى عن ذلك ما وقع في رواية المسملى حيث قال عقب ذلك وأبي بن كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمر بن مالك يجمع حسانا وأبا طلحة وأبيا اه وفي قصة أبي طلحة هذه فوائد منها ان الوقف لا يحتاج

اليزار من حديث عمر نفسه مختصرا قال عمر اتهموا الراى على الدين فلقدرأيتنى أردا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأى وما علوت عن الحق (قال عمر) رضى الله عنه (فعلت لذلك) التوقف في الامتنال ابتداء (اعمالا) صالحة أى من الذهاب والنجى والسؤال والجواب ولم يكن ذلك شكاً من عمر بل طلبا للكشف ما خفى عليه وحسنا على اذلال الكفار للماعرف من قوته في نصرة الدين وعند ابن ابي عمير فكان عمر يقول ما زلت أصدق وأصوم وأصلى وأهتق من الذى صنعت يومئذ تخافة كلامى الذى تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال عمر رضى الله عنه لقد اعتقت بسبب ذلك رقابا وصمت دهرأ الحديث وقد قال السهـلى هذا الشك هو ما لا يسقر صاحبه عليه وانما هو من باب الوسوسة كذا قال والذي يظهر انه توقف منه ليتيق على الحكمة في القضية ويتكشف عنه الشبهة ونظيره قصيته في الصلاة على عبد الله بن

ابى وان كان في الاولى لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية وهي هذه القصة وانما عمل الاعمال لهذه والجميع تاصدق عنه كان معذورا فيه بل هو فيه مأجورا لانه مجتهد فيه (قال فلما فرغ من قضية الكتاب) واشهد على الصلح رجالا من المسلمين منهم ابو بكر وعمر وعلي ورجالا من المشركين منهم مكرز بن حفص (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاصحابه قوموا فانحروا) الهدى (ثم احلقوا) رؤسكم (قال فوالله ما قام منهم رجل) رجاء نزول الوحي بابطال الصلح المذموم وريتم لهم قضاء نسكهم ولا اعتقادهم ان الامر المطلق لا يقتضي الفور ولا احتمال أن يكون الامر بذلك للنسب ويحتمل أن يكون بينهم صورة الحال فاستغرقوا في الفكر المالحقهم من الذل عند انفسهم مع ظهور قوتهم واقدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء نسكهم بالقهر والغلبة ويحتمل مجموع هذه الامور لمجموعهم ٢٧١ وليس فيه حجة لمن اثبت ان الامر للفور ولا من قاه ولا من قال ان الامر للوجوب

في ان اعتاده القبول الموقوف عليه واستدل به بالجهور على ان من أوصى أن يفرق ثلث ماله حيث أرى الله الوصي انه اتضح وصيته ويفرقه الوصي في سبيل الخير ولا يأت كل منه شيئا ولا يعطى منه وارثا للميت وخالف في ذلك أبو ثور وفيه جواز التصديق من الحي في غير مرض الموت بأكثر من ثلث ماله لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستقل بأبطله عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي وقاص في مرضه الثلث كثير وفيه تقديم الاقرب من الاقارب على غيرهم وفيه جواز اضافة حب المال الى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك وقد أخبر الله تعالى عن الانسان انه يحب الخير لشديد والخير هذا المال تنافا كما قال صاحب الفتح وفيه التمسك بالعموم لان أباطلته فهم من قوله تعالى ان تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون تناول ذلك لجميع افراده فلم يقف حتى يرد عليه البيان عن شيء بعينه بل بادر الى اتفاق ما يحبه فاقراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفيه جواز تولي المتصدق اقسام صدقته وفيه جواز أخذ الفسق من صدقة التطوع اذا حصلت له بغير مسئلة واستدل به على مشروعية الحبس والوقف قال الحافظ ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون صدقة أبي طلحة صدقة تلك قال وهو ظاهر سابق المجاشون عن اصح يعنى في رواية البخارى وفيه انه لا يجب الاستيعاب لان بني حرام الذي اجتمع فيه أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيرا قوله فم وخص أى جاءها العام أو لا فنادى بنى كعب ثم خص بعض البطون فنادى بنى مرة بن كعب وهم بطن من بنى كعب ثم كذلك وفيه دليل على ان جميع من ناداهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطلق عليهم اقرب الاقربين لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك عمدة لقوله تعالى وأندر عشيرتك الاقربين واستدل به أيضا على دخول النساء في الاقارب لعدم اللفظ ولذا كره صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة وفي رواية للبخارى من حديث أبي هريرة هذا أيضا انه صلى الله عليه وآله وسلم ذكرهمته صفة واستدل به أيضا على دخول الفروع وعلى عدم التخصيص عن يرث ولاجن كان مسلما قال في الفتح ويحتمل أن يكون لفظ الاقربين صفة

وللا نسب لما يطررق القصة من الاحتمال (حتى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذلك ثلاث مرات فلما لم يبق منهم أحد دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس) من كونهم لم يفعلوا وفي رواية ابن اسحق فقال لها الاترين الى الناس انى أمرهم بالامر فلا يفعلونه وفي رواية أبي الميج فاشتد ذلك عليه فدخل على أم سلمة فقال هلك المسلمون امرتهم ان يخلقوا ويخبروا فلم يفعلوا قال فجاء الله عنهم يومئذ بام سلمة (فقال ام سلمة يا نبي الله أنتحب ذلك) وعند ابن اسحق قالت ام سلمة يا رسول الله لا تلهم فانهم قد دخلهم امر عظيم عما ادخات على نفسك من المشقة في امر الصلح ورجوعهم بغير فتح ويحتمل انها فهمت من العصابة انه احتمل عندهم ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرهم بالتكليف

أخذ بالرخصة في حقهم وانه هو يسقر على الاحرام أخذ بالعزيمة في حق نفسه فاشارت عليه أن يفعل لينفى عنهم هذا الاحتمال فقالت (اخرج ثم لاتكلم أحد منهم كلمة حتى تقرب بذلك وتدعو حالك فيصلحك) وعرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم صواب ما اشارت به (فخرج فلم يكلم أحد منهم حتى فعل ذلك نحر بدنه) وكانوا سبعين بدنه فيما اجل لابي جهل في رأسه برة من فضة ليغيط به المشركين وكان غنمه في غزوة بدر (ودعا حلقه) هو خراش بن أمية بن الفضل الخزاعي الكعبي (خلقه فلما برأوا) العصابة (ذلك) بادروا الى فعل ما أمرهم به اذ لم يبق ذلك غاية تنتظر (فاموا فصرخوا) وفيه فضل المشورة وان الفعل اذا انضم للقول كان أبغ من القول المجرد وليس فيه ان الفعل مطلقا بلغ من القول وجواز مساواة المرأة الفاضلة وفضل أم سلمة ووفور عقلها حتى قال امام الحرمين لانعلم امرأة اشارت برأى فاصابت الأم سلمة كذا قال وقد استدل بعضهم عليه

يأتى شعيت عليه السلام في أمر موسى وما أبعد هذا الاستدراك والكلام في أفواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانساب
الدين والافئدة بلقيس ملكة سببا فقد أصابت في رأيها في ترك القتال مع سليمان عليه السلام ونظيره هذا ما وقع لهم في غزوة
الفتح من أمرهم بالفطر في رمضان فلما استقر وأعلى الامتناع تناول القمح فشرب فلما أروى شربوا (وجعل بعضهم يحلق
بعضا حتى كاد بعضهم يموت يقتل بعضا غما) أى ازدحاما قال الزهري ثم انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل حتى إذا كان بين
مكة والمدينة نزلت سورة الفتح فذكر الحديث في تفسيرها إلى أن قال فافتح في الاسلام فتح قبله كان أعظم من فتح المدينة
انما كان القتال حيث التقى الناس فلما كانت الهدنة ووضعت الحرب أوزارها وأمن الناس كلهم بعضهم ببعض والتقوا
وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكلم ٢٧٢ أحدا بالاسلام يعقل شيئا في تلك المدة الا دخل فيه ولقد دخل في تلك السنتين

مثل من كان في الاسلام قبل
ذلك أو أكثر يعني من صناديد
قريش وما ظهر من مصلحة
الصلح المذكور غير ما ذكره
الزهري انه كان مقدمة بين يدي
الفتح الأعظم الذي دخل الناس
عقبه في دين الله أفواجا وكانت
الهدنة مفتاح ذلك ولما كانت
قصة المدينة مقدمة للفتح
سميت فتحا فان الفتح في اللغة فتح
المغلق والصلح كان مغلقا حتى
فقهه الله وكان من أسباب فتحه
صد المسالين عن البيت فكان في
الصورة الظاهرة ضيما للمسلمين
وفي الصورة الباطنة عزاهم فان
الناس لا جل الأمن الذي وقع
بينهم اختلط بعضهم ببعض من
غير نكير واسمع المسلمون المشركين
بالقرآن وناظرهم على الاسلام
جهرة آمنين وكانوا قبل ذلك
لا يتكلمون عندهم بذلك الاخفية
وظهر من كان يخفى اسلامه فذل
المشركون من حيث أرادوا

لازمة للعشيرة والمراد بعشيرة قومه وهم قريش وقد روى ابن مردويه من حديث عدى
ابن حاتم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر قريشا فقال وانذر عشيرتكم الاقربين يعني
قومه وعلى هذا فيكون قد أمر بانذار قومه فلا يختصم بالاقرب منهم دون الابد فلا
حجة فيه في مسألة الوقت لان صورتهم اما اذا وقف على قرابته أو على أقرب الناس إليه
مثلا والآية تتعلق بانذار العشيرة وقال ابن المنبر انه كان هناك قريظة فهم بهم باصلي
الله عليه وآله وسلم تعمم الانذار ولذلك هم اه ويحتمل أن يكون أولا خصا اما
اظهار القرابة ثم عمما من الدليل على التعميم كونه أرسل الى الناس كافة
قوله سابلها لاها بكسر الهمزة قال في القاموس بل رحمه بلا وبلا بالكسر ووصلها
وكقطام اسم صلة الرحم اه

(باب ان لو فف على الوليد دخل فيه ولد الولد باقريظة لا بالاطلاق)

(عن أنس قال بلغ مصفية ان حفصة قالت بنت يهودى فبكت فدخل عليها النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وهى تبكي وقالت قالت لي حفصة انت ابنة يهودى فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم انت لابنة نبي وان عمك انبي وانك لكت نبي فبكت فقصر
عليك ثم قال اتق الله يا حفصة رواه أحمد والترمذي وصححه * وعن أبي بكر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم سعد المنبر فقال ان ابني هذا سيد يصلح الله على يديه بين
فئتين عظيمتين من المسلمين يعني الحسن بن علي رواه أحمد والبخاري والترمذي
* وفي حديث عن اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اعلى واما انت
يا اعلى نخفي وأبو ولدي رواه أحمد * وعن اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم قال وحسن وحسين علي وركبه هذان ابناي وابنا ابنتي اللهم اني أحبهما فاحبهما
وأحب من يحبهما رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب * وقال البراء عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب وهو في حديث متفق
عليه * وعن زيد بن أرقم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اللهم اغفر

العزة وقهر وامن حيث أرادوا الغلبة (ثم جاءه) صلى الله عليه وآله وسلم (نسوة مؤمنات) بعد الانصار

ذلك في اثناء مدة الصلح وكانت أم كلثوم بنت عقبة عن خروج ويقال انها كانت تحت عمرو بن العاص (فانزل الله تعالى يا أيها
الذين امنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن) فاختبروهن بما يغلب على ظنكم موافقة قلوبهن (حتى بلغ بعضهم
الكوافر) بما تسمعهم به الكافرات من عقد ونسب جمع عصمة والمراد من المؤمنين عن المقام على نكاح المشركات وبقيّة
الآية الله أعلم بما يخفى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار أى الى أزواجهن الكفرة لقوله لاهن حل لهم
ولا هم يحلون لهن وآتوهن ما نفقوا أى ما دفعوا اليهن من المهور وهذه الآية على رواية لا يأتبك أحد وان كان على دينك
الاردنه سيكون شخصه للسنة وهذا من أحسن أمثلة ذلك وعلى طريقة بعض السلف ناصحة من قبل نسخ السنة بالكتاب

اما على رواية لا ياتيك هذا رجل فلا اشكال فيه (فطلق عمر) رضى الله عنه (يومئذ امر اثنين) قرية بنت أبي أمية وائمة جرجول
انزاعى (كانت امة في الشرك) وقد كان ذلك جازا في ابتداء الاسلام (فتزوج احدهما) وهي قرية (مع امة بنت أبي سفيان
والاخرى صنوان بن أمية) وفي رواية وتزوج الاخرى أبو جهم (ثم رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة فجاءه أبو
بصير) بفتح الباء (رجل من قريش) هو عتبة أو عبيدة صغرا وهو وهم ابن أسيد بفتح الهمزة على الصحيح بن جارية الشقي
حليف بني زهرة (وهو مسلم فارسلوا) أي قريش (في طلبه رجلاين) هما خنيس صغرا ابن جابر وأزهر بن عبد عوف الزهري الى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا له الذي جعلت لنا) يوم الحديبية أن ترد البنا من جاء منا وان كان على دينك
وسألوهم أن يرد اليهم ابا بصير كما وقع في الصلح (فدفعه) صلى الله عليه وآله وسلم ٢٧٣ (الى الرجلين) وقابا بالهدى فخر جابه حتى

بالهدى الحليفة فنزلوا بما كانوا من
تمراهم فقال أبو بصير لاحد
الرجلين) وهو خنيس بن جابر
كما عند ابن سعد ولا ابن اسحق
لله امرى (والله اني لا ارى سيفاك
هذا فلان جدي فاسمته الاخر)
أي أخرج السيف صاحبه من
غمد (فقال أجل) نعم (والله انه
بليد الله يدجرت به ثم جرت
فقال أبو بصير اني أنظر امة
فامكنه منه فضربه) أبو بصير
(حتى برد) أي مات (وفر الاخر)
وعند ابن اسحق وخرج المولى
يشد أي هرب وهو مولى خنيس
واسمه كوتر (حتى أتى المدينة
فدخل المسجد بعد وقال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
حين رآه لقد رأي هذا دعوا
بالضم أي خوفا فلما انتهى الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال قتل) مبنيا للمفعول وفي
لفظ قتل أي أبو بصير (والله
صاحبي واني لقتول) أي ان لم

للا نصار ولا بناء الانصار ولا بناء ابناء الانصار ولا انصار
ولذا رأى الانصار ولذا رأى ذرارهم رواه الترمذي وصححه) حديث أنس أخرجه ايضا
النسائي وحديث اسامة بن زيد الاول قدور في معنى المقصود منه أحاديث منها عن عمر
ابن الخطاب رفعه عنه عند الطبراني بلفظ كل ولد أم فان عمه بهم لا بهم ما خلا ولد فاطمة
فاني أنا أبوهم وعمه بهم وعن ابن عباس عند الخطيب بخبره وعن جابر عند الطبراني في
الكبير بخبره ايضا قال السخاوي في رسالته الموسومة بالاسعاف بالجواب على مسألة
الانحراف بعد أن ساق حديث جابر بلفظ ان الله جعل ذرية كل نبي في صلبه وان الله
جعل ذريتي في صلب علي بن أبي طالب ما فظه وقد كنت سئلت عن هذا الحديث
وبسطت الكلام عليه ويثبت انه صالح للحجة وبالله التوفيق اه وفي الميزان في حرف
العين منه في ترجمة عبد الرحمن بن محمد الحاسب ما لفظه لا يدري من ذا وخبره مكذب
وروى الخطيب من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد عن أبيه عن خزيمة بن حازم
حديث المنصور يعني الا واني حديث أبي عن أبيه علي عن جده قال كنت انا وأبي
العباس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ دخل على فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لله أشد حبا لهذا مني ان الله جعل ذرية كل نبي من صلبه وجعل ذريتي في صلب علي
به وذكر في الميزان ايضا في ترجمة عثمان بن أبي شيبة أحاديث عنه من جملتها حديث لكل
يفي أب عصبة يتفون اليه الاول فاطمة انا عصبتهم ثم حكى عن العقيلي بعد أن ساق هذا
الحديث وغيره انه قال عبد الله بن أحمد بن حنبل أنكر أبي هذه الاحاديث أنكرها جدا
وقال هذه موضوعة مع أحاديث من هذا النحو قال الذهبي بعد ذلك قال عثمان بن أبي
شعبة لا يحتاج الى متابع ولا ينكره أن ينقرد باحاديث لسبعة ما روى وقد يغلط وقد اعتمد
الشيخان في صحيحهما اه وحديث اسامة الاخر أخرج نحوه الترمذي أيضا من حديث
البراء بدون قوله هذان ابناي ولفظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبصر حسنا وحسينا
فقال اللهم اني أحبهما فاحبهما وأخرجهما أيضا الشيخان من حديثه بلفظ رأيت رسول الله

٣٥ نيل حا تردده عن (جاء أبو بصير فقال يا نبي الله قد والله أوفى الله ذمتك) فليس عليك منهم عتاب فيما صنعت أنا
وعن الزهري فقال أبو بصير يا رسول الله عرفت اني ان قدمت عليهم فقتلوني عن ديني فعلت ما فعلت وايس يفي وبينهم عهد ولا
عقد اه وفيه ان الله سلم الذي يجي من دار الحرب في زمن الهدنة قتل من جاء في طاب رده اذا شرط لهم ذلك لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم ينكره على أبي بصير قتله العاصري ولا أمر فيه بقود ولا دية والله أعلم (فرددتني اليهم ثم أنجاني الله منهم
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويل امه) (وسلم ويل امه) كلمة ذم تقولها العرب في المدح ولا يقدرون معنى ما فيها من الذم لان الويل
الهلاك فهي كقولهم لامة الويل وقيل كلمة تعجب وهي من أمم الافعال (معه حرب) أي موقدا لدار الحرب (لو كان له أحد)
ينصره لاسعار الحرب لا نار الفتنة وأفسد الصلح وفيه إشارة اليه بالقرار لثلايرده الى المثير كيز ورضي الى من بلغه ذلك من

المسلمين أن يلحقوا به قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم يجوز التعريض بذلك لا التصريح بكافي القصة والله أعلم (فما سمع) أبو بصير (ذلك عرف أنه) صلى الله عليه وآله وسلم (ميرده اليهم فخرج حتى أتى سيف البحر) بكسر السين أي ساحله في موضع يسمى العيص بكسر العين على طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام قال الحافظ وهو يحاذي المدينة إلى جهة الساحل وهو قريب من بلاد بني سليم (قال ويتفك) أي يتخلص (منهم) أبو جندل بن مهبل (أي من أبيه وأهله من مكة وفي رواية أنفك في سبعين راكباً مسلمين) فخلق بأبي بصير) بسيف البحر (لجعله لا يخرج من قريش رجل قد أسلم الا ملق بأبي بصير حتى اجتمعت منهم عصابة) جماعة لا واحدة لها من لفظها وهي تطلق على الأربعين فلادونهم الكن عند ابن اسحق انهم بلغوا نحواً من سبعين بل جزم به عروة في المغازي وزاد ٢٧٤ وكرهوا أن يقدّموا المدينة في مدة الهدنة خشية أن يعادوا إلى المشركين

وسمى الواقدي منهم الوليد بن الوليد بن المغيرة (فوالله ما يسمعون بعير) أي بخير فافله (خرجت) من مكة (لقريش إلى الشام الا احترضوا لها) وقفوا لها في طريقها بالعرض وذلك كتابة عن منعه من لها من المير (فقلوهم وأخذوا أموالهم) فأرسلت قريش (أبا سفيان بن حرب) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (تناشد بالله والرحم) تقول له سألناك بالله وبحق القرابة (لما أرسل) إلى أبي بصير واصحابه بالامتناع عن ايداع قريش (فن أناه) منهم مسلماً (فهو آمن) من الرد إلى قريش (فأرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهم) فقدموا عليه فعلم الذين كانوا اشاروا بان لا يسلم أبا جندل إلى أبيه ان طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير مما كرهوه (فأنزل الله تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم) أي أيدي كفار مكة (وأيدىكم عنهم) أي أيدي كفار مكة من بعد أن أظهرتم عليهم (حتى بلغ الحمية حمية الجاهلية) أي التي تمنع الاذعان للعق (وكانت حميةهم انهم لم يقرروا الله نبي الله ولم يقرروا باسم الله الرحمن الرحيم وحالوا بينهم وبين البيت) وظاهر قوله فأنزل الله وهو الذي كف أيديهم انهم سألوا في شأن أبي بصير وفيه نظر والمشهور انهم سألوا بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن يأخذوا المسكين غرة فظفروا بهم ففعل عنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزلت رواه مسلم وغيره وفي هذا الحديث فوائد كثيرة ذكرها في الفتح منها ان ذاك الحليفة مقات أهل المدينة للعاج والمعتمر وان تقام الهدى وسوقه سنة لهم فإقراضا كان اوسنة وان الاشعار سنة لا مثله وان الحلق أفضل من التقصير وانه نسك في حق المعتمر محصوراً كان أو غير محصور وان المصور ينصره فيه حيث أحصر ولولم يصل إلى الحرم ويطأ من صده عن البيت وان الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى الملة

صلى الله عليه وآله وسلم والحسن على عاتقه يقول اللهم اني أحبه فأحبه قوله ذلك لابنة نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم لانهم من ذرية هرون وعصاهاموسى ويوقر ربيعة من ذرية هرون فسمى رسول صلى الله عليه وآله وسلم هرون ابناً له وبناته ابنته وكذلك الحسين كافي سائر الاحاديث ووصف نفسه بأنه ابن عبد المطالب وهو جده وجعل لابناء لانصاره وبناتهم حكم الانصار وذلك كله يدل على ان حكمكم أولاد الأولاد حكمكم الأولاد فمن وقف على أولاده دخل في ذلك أولاد الأولاد ما تانا لخوا وكذلك أولاد البنات وفي ذلك خلاف ومما يؤيد القول بدخول أولاد البنات ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن اخت القوم منهم ولا احاديث المذكورة في الباب فوات خارجة من مقصود المصنف من ذكرها في هذا الباب والتعرض لذلك يستدعي بساطط ولا فائدة تصير على بيان المطالب منها هنا

• (باب ما يصنع بقاض مال الكعبة) •

(عن أبي وائل قال جلست إلى شعبة في هذا المسجد فقال جلس إلى عمر في مجلسك هذا فقال لقد هممت أن لا ادع فيهم اصفر اموالاً بيضاء الا قسمتها بين المسلمين قلت ما أنت بقاض قال لم قلت لم يفعل صاحب القل هـ ما المر أن يقتدى بهما رواه أحمد والبخاري وعن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لولا أن قومك حديث عهد بهجـه ليه أوقال بكفر لانفقت كنز الكعبة في سبيل الله ولجعت بأبى بالارض ولا دخلت فيها من الخمر رواه مسلم) قوله جلست إلى شعبة هو ابن عثمان بن طلحة بن عبد العزيز بن عثمان بن عبد الله بن عبد الدار بن قصي العبدي الطيبي بفتح الميم حمله والجيم ثم موحدة نسبة إلى حجابة الكعبة قوله فيها أي في الكعبة والمراد بالصفراء الذهب والبيضاء الفضة قال القرطبي غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة وانما أراد الكنز الذي به أو هو

مكة (وأيدىكم عنهم) أي أيدي كفار مكة من بعد أن أظهرتم عليهم (حتى بلغ الحمية حمية الجاهلية) أي التي تمنع الاذعان للعق (وكانت حميةهم انهم لم يقرروا الله نبي الله ولم يقرروا باسم الله الرحمن الرحيم وحالوا بينهم وبين البيت) وظاهر قوله فأنزل الله وهو الذي كف أيديهم انهم سألوا في شأن أبي بصير وفيه نظر والمشهور انهم سألوا بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن يأخذوا المسكين غرة فظفروا بهم ففعل عنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزلت رواه مسلم وغيره وفي هذا الحديث فوائد كثيرة ذكرها في الفتح منها ان ذاك الحليفة مقات أهل المدينة للعاج والمعتمر وان تقام الهدى وسوقه سنة لهم فإقراضا كان اوسنة وان الاشعار سنة لا مثله وان الحلق أفضل من التقصير وانه نسك في حق المعتمر محصوراً كان أو غير محصور وان المصور ينصره فيه حيث أحصر ولولم يصل إلى الحرم ويطأ من صده عن البيت وان الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى الملة

طريقا ومنها جواز سبي الكفار اذا انفردوا عن مقاتلة ولو كان قبل القتال وفيه الاستتار عن طلائع المشركين
ومناجاتهم بالجيش اطاب غرتهم وجواز التفتك عن الطريق السهل الى الطريق الوعر لدفع المقدسة وتحصيل المصلحة
واستعباب قسديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش والاخذ بالجزم في امر العدواني لا ينالوا غرة المسلمين وجواز الخدع في
الحرب والتعريض بذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان من خصائصه انه منى عن خائفة الاعين وفيه أيضا فضل
الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب الاتباع وجواز بعض المباحة في امر الدين واحتمال الضيم فيه ما لم يكن
قادحا في اصله اذا تعين ذلك طريقا لا صلاح في الحال والصالح في المآل - وان كان ذلك في حال ضعف المسلمين او قوتهم وان
التابع لا يلبق به الاعتراض على المتبوع بمجرد ما يظهر في الحال بل عليه ٢٧٥ التسليم لان المتبوع أعرف بمآل الامور

غالبه بالكثرة التجربة ولا سيما مع
من هو في يد بالوحي وفيه جواز
الاعتداء على خير الكافر اذا
قامت القرينة على صدقه قاله
الخطابي مستدلان بالخزاعي
الذي بعثه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم عينا له اياه بخبر قريش
كان حينئذ كافرا قال وانما
اختاره لذلك مع كثره ليكون
أمسك له في الدخول فيه -
والاختلاط بهم والاطلاع على
امرارهم قال ويستفاد من ذلك
جواز قول الطبيب الكافر قلت
ويحتمل أن يكون الخزاعي
الذي ذكره كان أسلم ولم يشتر
اسلامه حينئذ فليس فيما قاله
دليل على ما ادعاه والله أعلم
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال ان الله نعمة
ونعمتين هما) مشهورة وليس
فيه نفي غيرها وقد نقل ابن العربي
ان الله ألف اسم قال وهو ذاق ليل

ما كان به - مدني اليه انما يدعى عن الحاجة - وأما الخلق فمخبة عليها كافتاد بل فلا
يجوز صفة في غيرها وقال ابن الجوزي كانوا الجاهلية - دون الى الكعبة المال
تعظيمها افعية مع فيها قولهم المراتننية من يفتح الميم ويجوز فهم الرما كنة
على كل حال بعد هاهم زة أي الرجلان قوله يقتدى بهم في رواية للبخاري اقتدى بهم ما قال
ابن بطال أراد عز ذلك لكثرة انفاقه في منافع المسلمين ثم لما ذكر ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لم يتعرض له امسك وانما ترك ذلك لان ما جعل في الكعبة وسبلها يجري مجرى
الاوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه وفي ذلك تعظيم للاسلام وترهيب للعدو وقال في الفتح
اما التعليل الاول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه صلى الله عليه وآله
وسلم لذلك رعاية لقلب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد ابراهيم ثم أي هذا الاحتمال
بحديث عائشة ان ذكر في الباب ثم قل فهذا هو التعليل المعتمد اه - والمصير الى هذا
الاحتمال لا بد منه لنصه صلى الله عليه وآله وسلم عامه فلا ينافي في الاحتمالات المخالفة
له وعلى هذا فانما ذاقه جازل بن الزبير بناء البيت على قواعد ابراهيم لزوال السبب
الذي لا جله ترك بناءه صلى الله عليه وآله وسلم واستدل التقي السبكي بحديث أبي وائل
هذا على جواز تعظيم الكعبة بالذهب والفضة وتعليق قناديلها ما فيها من مسجد المدينة
فقل - هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يهدي اليها او يذرها قال واما قول
الشافعي لا يجوز تعظيم الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قناديلها ما فيها من حكي وجهين
في ذلك أحدهما الجوزي تعظيما كما في المحقق والاخر المنع اذ لم يقل أحد من السابقين
فهذا مشكل لان الكعبة من التعظيم ما ليس ابقية الم - اجددليل تجوز سترها بالحرير
والديباج وفي جواز - ثم الم - اجددليل خلاف ثم غلبت للجواز ما وقع في أيام الوليد بن
عبد الملك من تذهيبه سقف المسجد النبوي قال ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا
أزاله في خلافته ثم استدلل الجوزي بان تحريم استعمال الذهب والفضة انما هو فيما يتعاق
بالاواني المعدة للاكل والشرب ونحوهما قال وايسر في تحمية المساجد بالقناديل الذهب

فما لو كان الجرم اداء الاسما في انفق الجرم قبل أن تنفذ اسماءه ويولي وجهه باسبعة أبحر منه مددا وفي الحديث اسألني بكل
اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحد من خلقك أو أسألتني به في علم الغيب عندك وانما خص هذه
لشهرتها وانما كانت معرفة اسمها الله تعالى وصفاته توقيفية انما علم من طريق الوحي والسنة ولم يكن لنا أن نتصرف فيها
لم يمتد اليه مباح علمنا ومنتهى عقولنا وقد منعتنا عن اطلاق ما يرد به التوقيف في ذلك وان جوزه العقل وحكمه القياس كان
الخطأ في ذلك غير من والخطأ فيه غير معذور والنقصان عنه كالزيادة فيه غير مرضي وكان الاحتمال في رسم الخط واقعا باشتباه
تسعة ونسعين في زلة الكاتب وهفوة القلم بسبعة وسبعين أو تسعة وسبعين في نشأ الاختلاف في المسموع من
المسطور أكدده حمله المادة وارشاد الى الاحتياط بقوله (مائة) بدل مقصوده دفع احتمال الخطأ في الرسم باشتباه المبدل

منه بسبعة وسبعين وثلاثا زاده على ما ورد (الواحد) في الاستثناء إشارة الى ان الوتر افضل من الشفع وان الله وتر يحب الوتر والمراد بالاسم هذا اللفظ ولا خلاف في ورود الاسم بهذا المعنى انما النزاع في انه هل يطلق ويراد به المعنى عينه ولا يلزم من تعدد الاسماء تعدد المعنى وكل واحد من الالفاظ المطابقة على الله تعالى يدل على ذاته باعتبار صفة حقيقة أو غير حقيقة وذلك يستدعي التعدد في الاهتبارات والصفات دون الذات ولا استحالة في ذلك وفيه كما قاله الخطابي دليل على أن أشهر أسمائه تعالى الله لاضافة هذه الاسماء اليه وقد روى انه الاسم الاعظم وقال ابن مالك ولكون الله اسم علم وليس بصفة قيل في كل اسم من أسمائه تعالى سواء اسم من أسمائه عليه وهو من قول الطبري على ما رواه النووي الى الله ينسب كل اسم له فيقال الكريم من أسمائه لله ولا يقال من أسمائه ٢٧٦ الكريم الله (من أحصاها) أي حفظها كما نسر به البخاري والا كثرون ويؤيده

ما في الدعوات ولفظه لا يحفظها أحد عن ظهر قلبه الا (دخل الجنة) أو المعنى ضبطها احصاها ارتعدادها حتى يستوفى لا يقتصر على بعضها بل يثنى على الله ويدعو بجميعها أو من عقلها واحاط بمآنها أو حفظها أو علمها واما ما ذكره الجزاء بلفظ الماضي فتحقيقة الوقوع أو بمعنى الاطاعة أي اطاق القيام بحققها والاميل بحقتضاها وذلك بان يعتبر معانيها فيطالب نفسه بما تتضمنه من صفات الربوبية واحكام العبودية فيقتاضها وقال الطيبي انما كذا الاعداد دفعا لتجاوز واحتمال الزيادة والنقصان وقد ارشدنا الله تعالى بقوله والله الاسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه الى عظم الخطب في الاحصاء بان لا يتجاوز المجموع والاعداد المذكورة وأن لا يلحد منها الى الباطل اه ثم ان مفهوم الاسم

شي من ذلك ويوجب عنه بان حديث أبي وائل لا يصلح للاستدلال به على جواز تسمية الكعبة وتعليق القناديل من الذهب والفضة كما زعم لانه ان أراد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك وقرره فقد عرفت الحامل له صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وان اراد وقوع الاجماع من الصحابة أو ممن بعدهم عليه فممنوع وان اراد غير ذلك فاهو واما القياس على سائر الكعبة بالحرير والديباج فقد تدعى بان تجوز ذلك قام الاجماع عليه واما التسمية بالذهب والفضة فينتقل عن فعل من يقتدى به كما قال في الفتح وفعل الوليد وترك عمر بن عبد العزيز لا حجة فيها نعم القول بالتحريم يحتاج الى دليل ولا سيما مع ما قدمنا من اختصاص تحريم استعمال آنية الذهب والفضة بالكل والشرب ولكن لا قل من الكراهة فان وضع الاموال التي ينتفع بها اهل الحاجات في المواضع التي لا ينفع الوضع فيها أجلا ولا عاجلا مما لا يشك في كراهته

• (كتاب الوصايا) •

• (باب الخت على الوصية والنهي عن الخيف فيه لوفضيلة التمييز حال الحياة) •

(عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم يبيت ايتين وله شيء يريد أن يوصي فيه الا ووصيته مكنوبة عند رأسه رواه الجماعة واحتج به من يعمل بالخط اذا عرف) قوله كتاب الوصايا قال في الفتح الوصايا جمع وصية كالهديا وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصي به من مال او غيره من عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الايصاء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وهي في الشرع عهد خاص مضاف الى ما بعد الموت قال الازهرى الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أصبه اذا وصيته وسميت وصية لان الميت يصلح اما كان في حياته بعد مماته ويقال وصية بالتشديد ووصية بالتخفيف بغير همز وتطلق شرعا أيضا على ما يقع به الزجر عن المنهيات والخت على المأمورات قوله ما حق ما نافية بمعنى ليس والخبر ما بعد الاوروى الشافعي عن سفيان بن عيينة ورواه ابن يونس بالوصية الحديث أي يؤمن بانها حق كما حكاه ابن عبد البر عن ابن عيينة ورواه ابن

قد يكون نفس الذات والحقيقة وقد يكون مأخوذا باعتبار الاجزاء وقد يكون مأخوذا باعتبار الصفات والافعال عبد والاسلوب والاضافات والاختلاف فتكثر اسماء الله تعالى بهذا الاعتبار واما متناع ما يكون باعتبار الجزئية فتتفرع تعالى عن التركيب وقد دل الدعاء المشهور وعنه صلى الله عليه وآله وسلم على أن الله تعالى تسعة اسماء لم يعلمها أحد من خلقه واستأثر بها في علم الغيب عنده وورد في الكتاب والسنة أسماء خارجة عن التسعة والتسعين كالسكافي والدائم والصادق وذو المعادج وذو الفضل والغالب الى غير ذلك والجواب ان التخصيص على العدد لا يثنى الزيادة بل يفرض آخر كزيادة الفضيلة مثلا وقيل ان لهذه زيادة تقرب واشتغال بالمهمات ويحتمل أن يكون الاسم الاعظم خارجا عن هذه الجمل وتكون زيادة شرف تسعة وتسعين وجلالها بالاضافة الى ما قدمناه وان يكون داخلهم ما لا يعرفه بعينه الانبياء اولي ومنها ان الاسماء مضمرة في تسعة وتسعين والرواية المشتملة على

تفصيله اغيرة مذكورة في الصحيح ولا خالية عن الاضطراب والتغيير وقد ذكر كثير من المحدثين ان في اسنادها ضعف عفا قاله في شرح المقاصد كذا في القسطاني لخصا وكان البخاري أورد هذا الحديث يستدل به على ان الكلام انما يتبع آخره فاذا كان فيه استثناء او شرط عمل به واخذ ذلك من قوله مائة الا واحد او في الاستثناء لم يفلو قال في البيهقي من هذه الصيغة مائة صاع الا صاعا صحيح وعمل به وكان يات التسعة وتسعين صاعا وكذا في الاقرار ولا يؤخذ باول كلامه ويلقى آخره لكن في استنباط ذلك من هذا الحديث نظر لان قوله مائة الا واحد انما ذكرنا كيد الم تقدم وليس بتقديمه فائدة متأنفة حتى يستنبط منه هذا الحكم ماحول هذا المقصود بقوله تسعة وتسعين صاعا وما الما الشرط فليست ضرورة الحديث قاله الولي بن العراقي وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في التوحيد والترمذي ٢٧٧ في الدعوات والنسائي في الزعوت وابن ماجه في الدعاء وابن خزيمة وأبو عوانة

وابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني وابن منده وابن مردويه وابو نعيم والبيهقي من حديث أبي هريرة مثله وزاد انه وتر يحب الوتر وفي لفظ ابن مردويه وأبي نعيم من دعائه استجاب الله دعائه وفي لفظ البخاري ولا يحفظها أحد الا دخل الجنة وهذا اللفظ تفسيره عن احصائها فلاحصاء هو الحفظ وهكذا قال الاكثرون وقيل احصائها قرأها كلمة كلمة كأنه يعدها والتفسير الاول هو الرابع للمعنى اللغوي وقد فسره الرواية المصرحة بالحفظ وهذا الحديث قد ورد من طريق جماعة من الصحابة خارج الصحابين والجنة بما فيه ما على انفراد كائنة وحديث أبي هريرة عند الترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي في الشعب وقال الترمذي بعد ادخاؤه هذا حديث غريب وقد روى من

عبد البر والطحاوي بلانظ لا يحل لامرئ مسلم له مال وقال الشافعي معنى الحديث ما لم يزل والاحتياط للمسلم الا أن تذكر وصيته مكتوبة عنده وكذا قال الخطابي قوله مسلم قال في الفقه هذا الوجه يخرج مخرج الغالب فلا منه وماله اود كر للتبسيط لتقع المبادرة الى الامتثال لما يشعربه من نفي الاسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائز في الجملة وحكي ابن المنذر فيه الاجماع قوله يبيت صفة مسلم كاجزم به الطيبي قوله البيهقي في روايه للبيهقي وأبي عوانة له أوليتا في مسلم والنسائي ثلاث ايمان قال الحافظ وكأثر ذكر اللين والثلاث لرفع الحرج المتراحم اشغال المرء التي يحتاج الى ذكرها فسمع له هذا القول بطلته كرم ما يحتاج اليه واختلاف الروايات فيه دال على انه للتقريب لا للتحديد والمعنى لا يعطى عليه زمان وان كان قلبه لا الا ووصيته مكتوبة وفيه اشارة الى اغتفار الزمن البسير وكان الثلاث غاية التأخير ولذلك قال ابن عمر لم أبت آية منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك الا ووصيتي عندي قال العياشي في تخصيص اليمين الثلاث بالذكر قساح في ارادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زمنا ما وقد ساجدنا في اللين والثلاث فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك قال العلماء لا يندب أن يكتب جميع الاشياء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء به عن قريب وقد استدل به هذا الحديث مع قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت الآية على وجوب الوصية به قال جماعة من الصحابة منهم عطاء والزهرى وأبو مجلز وطلمة بن مصرف في آخرين وحكام البيهقي عن الشافعي في القديم وبه قال اصحق وداود وابو عوانة الاسفرايني وابن جرير قال في الفقه وآخرون وذهب الجمهور الى انه مندوب وليست بواجبة ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب الى الاجماع وهي مجازفة لما عرفت واجاب الجمهور عن الآية بانهم منسوخة كما في البخاري عن ابن عباس قال كان المال الولد وكانت الوصية نكاح الدين ففسخ الله من ذلك ما أحب فجعل لكل واحد من الابوين السدس واجاب القائلون بالوجوب بان الذي نسخ الوصية للوالدين والا قارب الذين يرتون وامان لا يرث فليس في

غير وجه عن أبي هريرة ولا يعل في نفي من الروايات ذكر الاسماء الا في هذا الحديث اه وسرد الاسماء من يادته ونقصان وقال الثوري في الاذكار انه حديث حسن وقال ابن كثير في تفسيره والذي عول عليه جماعة من الحفاظ ان سرد الاسماء مدرج في هذا الحديث وانهم جمعوا من القرآن وان الاسماء الحسنى ليست منحصرة في التسعة والتسعين بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند مرضه فوعا سالك بكل اسم هو لك الخ كما تقدم قال الشوكاني في تحفة الكريين شرح عدة الحصن الحصين ولا يخفى ان هذا المذهب قد صححه امامان وحسنه امام فان اول بان بعض أهل العلم يجمعها من القرآن غير سديد ومجرد بلوغ واحد انه وقع له ذلك لا ينتهض لمعارضة الرواية ولا تدفع الاحاديث بمثله واما الحديث الذي ذكره عن أحمد فقائه ان الاسماء الحسنى أكثر من هذا المقدار وذلك لا ينافي كون هذا المقدار هو الذي ورد الترغيب في احصائها وحفظه وهذا ظاهر مكتوف

لا يفتي ومع هذا فقد أخرجهم من هذا العدد الذي ذكره الترمذي وابن مردويه وأبو نعيم من حديث ابن عباس وابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفتيكم الله في شيء أصلا وبالعوضهم في تكثيرها كما تقدم عن ابن العربي وأنها من ما ورد في أحاديث الحديث الذي ذكره المصنف رحمه الله اهـ يعني حديث الترمذي * (كتاب الوصايا بسم الله الرحمن الرحيم) * الوصايا جمع وصية كالأجر والجمع هدية وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من هدية ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الإيصاء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وهي لغة الإيصال من وصى الشيء بكذا أو ماله به لأن الموصي وصل خير دنياه بخير عقبائه وهي في الشرع تبرع بحق ٢٧٨ مضاف إلى ما بعد الموت وقد يصحبه التبرع قال الأزهري الوصية من وصيت الشيء

بالتخفيف أصبه إذا وصلته وصيت وصية لأن الميت يصل به إما كان في حياته بما بعده من أهله ويقال وصية بالتشديد ووصية بالتخفيف بغيرهم وتطلق شرعا أيضا على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحلت على الأمور وتقال القسط لا في ليس بتدبير ولا تعليق عتق وان التعليق ما حكم في حساب ما من الثبات كالنزع المخير في مرض الموت أو الملق به (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما) أي ليس (حق امرئ) رجل (مسلم) أو ذمي وسلم عن أيوب عن نافع ماحق امرئ يؤمن بالوصية قال ابن عبد البر فسر ابن عيينة أي يؤمن بانها حق قال في الفتح والوصف بالمسلم خرج مخرج الغالب فلا يفهم له أريد كماله مع أي الذي يقتل أمر الله ويحبب نواهيته أغما هو

الآية ولا في نفسه ميراث ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بأن قوله ماحق الخ للجزم والاحتياط لأنه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية وقبل الحق لغة الشيء الثابت ويطلق شرعا على ما ثبت به الحكم وهو أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا وقد يطلق على المباح قليلا لاقاله القرطبي وأيضا تفويض الأمر إلى إرادة الموصي يدل على عدم الوجوب ولكنه بقي الاشكال في الرواية المتقدمة بالفظ لا يحصل لامرئ مسلم وقد قيل أنه يحتمل أن راويه ذكرها بالمعنى وأراد بنى الخلل موت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح وقد اختلف القائلون بالوجوب فقال أكثرهم تجب الوصية في الجملة وقال طائفة وجوبها بغير قيد في آخرين تجب للقرابة الذين لا يرتون خاصة وقال أبو ثور وجوب الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعي يخشى أن يضيع على صاحبه أن لم يوص به كالودعة والدين ونحوه ما قال ويدل على ذلك تقييده بقوله له شيء يريد أن يوصي فيه قال في الفتح وحاصله يرجع إلى قول الجمهور أن الوصية غير واجبة بعينها وإنما الواجب بعينه الخروج من الحقوق الواجبة للغير سواء كان بتخيير أو وصية ومحل وجوب الوصية أغما هو إذا كان عاجزا عن تمييزه ولم يعلم بذلك غيره من يثبت الحق بشهادته فاما إذا كان قادرا أو علمها غيره فلا وجوب قال وعرف من مجموع ما ذكرنا أن الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فحين رجائهما كثرة لأجر ومكرهه في عكسه ومباحة فيمن استوى الأمران فيه ومحرمة فيما إذا كان فيها ضرر كما ثبت عن ابن عباس الأضرار في الوصية من الكائن رواد سعيدين منصور وموقفا سناد صحيح ورواه النسائي مرفوعا ورجالهم ثقات وقد استدل من قال بعدم وجوب الوصية بما ثبت في البخاري وغيره عن عائشة أنها أنكرت أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوصى وقالت متى أوصى وقدمات بين صري ونجوى وكذلك ما ثبت أيضا في البخاري عن أبي أوفى أنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص وأخرج أحمد وابن ماجه قال الحافظ

المسلم ففيه اشعار بنى الإسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائزة في الجملة وحكى ابن المنذر فيه الإجماع وقد ثبت بسند فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت في زيادة في العمل الصالح والكافر لعل له بعد الموت وأجاب بأنهم نظروا إلى أن الوصية كالأعتاق وهو يصح من الذمي والحربي والله أعلم (له شيء يوصي فيه) بالفظ نافع له شيء يريد أن يوصي فيه أخرجه مسلم ولفظ أحمد حق على كل مسلم لم أن لا يبيت ليلتين وله ما يوصي فيه الحديث ولفظ الشافعي ماحق امرئ يؤمن بالوصية وافقا أبي حنيفة لا ينبغي لمسلم أن يبيت ليلتين ولفظ الطبراني والأصمعي ماحق امرئ مسلم لم يمال يريد أن يوصي فيه ولفظ ابن عبد البر لا يصلح لامرئ مسلم له مال وأخرجه البخاري أيضا قال ابن عبد البر قوله له مال يوصي فيه أولى عندى من قول من روى له شيء لأن الشيء يطلق على القليل والكثير بخلاف المال قال الحافظ ابن حجر وهو دعوى لا دليل عليها على تسليمها قرواية شيء اشتمل لأنهم ما يقول

وما لا يقول كالمختمات والله أعلم (يبيت) أي أن يبيت وجزم الطيبي بأن يبيت صفة لمسلم ومعمول الفعل محذوف أي آمناء و
ذا كرا وقال ابن الزين أي موهو كالأول أولى لأن استعجاب الوصية لا يختص بالمريض ثم قال العلماء لا يندب أن يكتب بجميع
الاشياء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء له عن قرب والله أعلم (ليبتين) وعند البيهقي ليلة أو ليلتين واسلم والنسائي
ثلاث ليلال وذ كر ذلك لدفع المارح التزاحم اشغال المرء التي يحتاج الى ذكرها فقصحه له هذا القدر لئلا يذكر ما يحتاج اليه
واختلاف الروايات فسمه دال على انه للتعقيب لا للتعديد والمعنى لا يعصى عليه زمان وان كان قليلا (الأوصية) أي ما حقه
الالميت ووصيته (مكتوبة عنده) مشهور وجها فان الغالب انما يكتب العتول قال تعالى شهادة بينكم اذا حضر أحدكم
الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم ولان أكثر الناس لا يحسن ٢٧٩ الكتابة فلا دلالة فيه على اعتقاد الخط قال

الشافعي معنى الحديث ما الحزم
والاحتياط للمسلم الآن تكون
وصيته مكتوبة عنده واستدل
بهذا الحديث مع ظاهر الآية
على وجوب الوصية وبه قال
الزهري وأبو جهم وعطاء وطه
ابن مصرف في آخرين وحكا
البيهقي عن الشافعي في القديم
وبه قال الصق وداد واختاره
أبو عوانة الاسفرايني وابن جرير
 وآخرون ونسب ابن عباد البر
 القول بعدم الوجوب الى
الاجماع سوى من استد واستدل
له من حيث المعنى بأنه لو لم يوص
لقسم جميع ماله بين ورثته
بالاجماع فلو كانت الوصية
واجبة لخرج من ماله سهم
ينوب عن الوصية وأجابوا عن
الآية بأنهم امنه وخة كما قال ابن
عباس وأجاب من قال بالوجوب
بان الذي نسخ الوصية للوالدين
والاقارب الذين يرون وامام
لا يرب فليس في الآية ولا في

بسمه قوي عن ابن عباس في اثنا حديث فيه أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأب بكر ان
يصل بالناس حال في آخره مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يوص قالوا ولو كانت
الوصية واجبة لما تركها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجيب بان المراد بنفي الوصية
منه صلى الله عليه وآله وسلم نفي الوصية بالخلافة لا مطلقا بل لئلا يثبت عنه صلى الله
عليه وآله وسلم الوصية بعدة أو ركا مره صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه له انشة بانفاق
الذهبية كما ثبت من حديثها عند أسد وابن سعد وابن خزيمة وفي المغازي لابن اسحق عن
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لم يوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته الا
بثلاث لكل من الدارين والرهاويين والاشعريين بجاد مائة وسق من خيبر وان لا يترك
في جزيرة العرب دينان وأن ينقذ ذبعت اسامة وفي صحيح مسلم عن ابن عباس وأوصى
بثلاث ان يجيز الوفاء بخوما كنت أجيزهم الحديث وأخرج أحمد والنسائي وابن سعد
عن أنس كانت غاية وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حضره الموت الصلاة
ومما ملكك ايمانكم وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه ومن حديث أم
سلمة عند النسائي بسمه جديد والاخبار في هذا الباب كثيرة ورد منها صاحب الفتح في
كتاب الوصايا شطر اصالحا وقد جرت في ذلك رسالة مسجلة واستدلوا ايضا على توجيه
نفي من نفي الوصية مطلقا الى الخلافة بما في البخاري عن عمر قال مات رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ولم يستخلف وعبا أخرجه أحمد والبيهقي عن علي انه لما ظهر يوم الجمل قال
يا أيها الناس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعهد الياني هذه الامارة شيئا
الحديث قال القرطبي كانت الشيعة قد وضعوا الحديث في أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أوصى بالخلافة لعلي فرد ذلك جماعة من الصحابة وكذا من بعدهم فن ذلك ما استدلت
به عائشة بمعنى الحديث المتقدم ومن ذلك ان عليا لم يدع ذلك لنفسه ولا بعدا أن ولي الخلافة
ولا ذكره لاحد من الصحابة يوم السقيفة وهو لا ينفذ قصور عليا من حيث قصد واقظمه
لانهم نسبوه مع شجاعة العظمى رحلا بته الى المداينة والتقييد والاعراض عن طلب

تفسير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه والكلام في هذا يطول ثم اختلف القائلون بالوجوب في الجملة وعن طاوس وقنادة
والحسن وجابر بن زيد تجب القرابة الذين لا يرون خاصة قالوا فان أوصى الغير قرابة لم تنفذ ويرد الثالث كله الى قرابته هذا قول
طاوس وقال الحسن وجابر بن زيد ثلثا الثلث وقال قنادة ثلث الثلث وأقوى ما يرد على هؤلاء ما احتج به الشافعي من حديث
عمران بن زهمه في قصة الذي أعتق عند موته سنة أعبد لم يكن له مال غيره ثم فدعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
سنة أجزا فاعتق اثنين وأرق أو بعة لعل عتقه في المرض وصية ولو كانت الوصية تبطل الغير القرابة لم تبطل في غيره
استدل لاقوى قال في النسخ ان الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فمن رجحها كقولنا
ومبا حة فمن استوى الأمران فيه وهو مرة ما اذا كان فيها اضرر كما ثبت

رواه سبعة بن منصوره ووقفا باسناد صحيح ورواه انساني هرفوجا ورجاله ثقات واستدل بقوله مكتوبة عنده على جواز
 الاعتقاد على الكتابة والخط ولولم يقترب ذلك بالشهادة وخص أحمد ومحمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها
 دون غيرها من الاحكام وأجاب الجمهور بان الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المذهب وذهب قالوا ومعنى قوله مكتوبة عنده بشرطها
 قال القرطبي ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق والا فالوصية المذهب وذهب امتفق عليه ولولم تكن مكتوبة واستدل به أيضا
 على أن الوصية تنفذ وان كانت عند صاحبها لم يجزها غيره وكذلك لوجهها عند غيره وارتجحها قال القسطلاني قد أجمع
 على الأمر به الكن مذهب الأربعة انهم مندوبة لا واجبة ولادة في حديث الباب ان قال بالوجوب نعم تجب الوصية على من
 عليه حق له كزكاة وجع أو حق لا دمي ٢٨٠ بلاشهر وذهب خلاف ما إذا كان به شهود فلا تجب وهذا الحديث رواه مسلم وأبو

داود والترمذي والانساني وابن
 ماجه اه وفي الحديث منقبة
 لابن عمر وابادته لامتثال قول
 الشارع ومواظبته عليه وفيه
 التسبب الى التأهب للموت
 والاحتراز قبل الموت لان
 الانسان لا يدري متى يقبضه
 الموت لانه ما من سن يقرب الى
 وقد مات فيه جمع جم فكل واحد
 بعينه جائز أن يموت في الحال
 فينبغي أن يكون متأهباً لذلك
 فيكتب وصيته ويجمع فيها
 ما يحصل له من الأجر ويحيط عنه
 الوزر من حقوق الله وحقوق
 عباده واستدل بقوله له نبي
 اوله مال على صحة الوصية بالمانافع
 وهو قول الجمهور ومنعه ابن أبي
 ايلي وابن شبرمة وداود واتباعه
 واختاره ابن عبد البر وفي الحديث
 الباض على الوصية ومطلقاتها
 يتناول الصحيح لكن السلف
 خصوصاً بالمرض وانما لم يقيد
 به في الخبر لا طراد العادة وفي

حقه مع قدرته على ذلك اه ولا يخفى ان انفي عائته للوصية حال الموت لا يستلزم نفيها في
 جميع الاوقات فاذا أقام البرهان الصحيح من يدعي الوصية في نفي عين قبل قوله مكتوبة
 عند رأسه استدل به هذا على جواز الاعتقاد على الكتابة والخط ولولم يقترب ذلك بالشهادة
 وخص محمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الاحكام
 قال الحافظ وأجاب الجمهور بان الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المذهب وذهب قالوا ومعنى
 قوله وصيته مكتوبة عنده أي بشرطها وقال الحب الطبري اضممار الاشهاد فذهب به
 وأجيب بانهم استدلوا على اشتراط الاشهاد بامر خارج كقوله تعالى شهادة بينكم اذا
 حضر أحدكم الموت حين الوصية فانه يدل على اعتبار الاشهاد في الوصية وقال القرطبي
 ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق والا فالوصية المذهب وذهب امتفق عليه ولولم تكن
 مكتوبة اه وقد استوفينا الدلالة على جواز العمل بالخط في الاعتراضات التي كتبتها
 على رسالة الجلال في الهلال فايراجع ذلك فانه مفيد (وعن أبي هريرة قال جاء رجل فقال

يا رسول الله أي الصدقة أفضل أو أعظم اجرا قال اما وليك لتفتان أن تصدق وأنت صحيح
 صحيح تخشى الفقة وتامل البقاء ولا تعمل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت لقان كذا ولقان
 كذا وقد كان لقان رواه الجماعة الا الترمذي) قوله أي الصدقة أفضل أو أعظم في رواية
 للبضاري أفضل وفي أخرى له أعظم قوله لتفتان بفتح اللام وضم الفوقية وسكون التاء
 وبعد هافوقية أيضا ثم همزة مفتوحة ثم نون مشددة وهو من الفتيا وفي نسخة لتفتان
 بضم التاء وفتح النون بعدها باء موحدة ثم همزة مفتوحة ثم نون مشددة من النبا قوله أن
 تصدق بفتح الصاد على حذف إحدى التامين وأصله أن تصدق والتشديد على
 الادغام قوله صحيح قال صاحب المنهاج الشيخ بخلاف مع حرص وقال صاحب المحكم الشيخ
 مثلث الشين والضم أولى وقال صاحب الجامع كان الفتح في المصدر والضم في الاسم قال
 الخطابي فيه ان المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه وان سخاؤه بالمال في مرضه
 لا تحو عنه همة البذل فلذلك شرط همة البذل في الشيخ بالمال لانه في الحالين يجود بالمال

قوله مكتوبة أهم من أن تكون بخطه أو بغير خطه ويستفاد منه ان الاشياء المهمة ينبغي أن تضبط بالكتابة لانها وقفا
 أضبط من الضبط بالخط لانها لا يخون غالباً والله أعلم (عن ٤ روين الحارث) بن أبي خيرة الخزازي (عن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم) وهو كل ما كان من قبل المرأة مثل الاب والاخت (أخي جويرة بنت الحارث) أم المؤمنين رضي الله عنها (قل
 لما ترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنده مائة درهم اولاد ياراولا عبد اولامة) في الرق فيه دلالة على أن من ذكر
 من رقيق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع الاخبار كان اماماً أو أعتقه واستدله على عتق أم الولد بناء على ان غاربه
 والدته ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما على قول من قال انها ماتت في حياته
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يلاجة (ولاشيأ) من عطف العام على الخاص وفي الفاظ ولا شاة في الفتح الاول أصح وزاد سلم

وأبو داود والنسائي ولا يعبروا لأوصى بنى (الابغلة البيضاء وسلاحه) الذي أعدهم للعرب كالسيوف (وأرضها جعلها صدقة) قال ابن التين فيما نقله العيني هي فذلك وأتى بخبر رواه عنه الصدوق في كتابه وأخبر بالحكم عند وفاته واليه أشارت عائشة رضي الله عنها بقولها في حديثها الذي رواه مسلم وغيره المذكور ولا أوصى بشئ وقال الكرماني الضمير في جعلها راجع إلى الثلاث أي البغلة والسلاح والأرض لا إلى الأرض فقط ومطابقة الحديث لترجمة من حيث أن فيه التصديق بما ذكر وحكمه حكم الوقف وهو في معنى الوصية لبقاء الموت قاله العيني وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الخمس والجهاد والمغازي والنسائي في الاحكام (عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما أنه سئل) السائل طلحة بن مصرف الداهي من بني يام من همدان (هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى فقال لا) ٢٨١ أي لم يوص وصية خاصة قال النبي ليس

لعموم لأنه أثبت بعد ذلك أنه أوصى بكتاب الله والمعاد أنه لم يوص بما يتعلق بالمال (فقبل له) أي لابن أبي أوفى والقاتل طلحة المذكور رأى لما فهم منه عموم النبي (كيف كتب على الناس الوصية) في قوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الآية (أو أمروا بالوصية) الشك من الراوي (قال) في الجواب (أوصى بكتاب الله) أي بالتمسك به والعمل به بمقتضاه ولعله أشار إلى قوله صلى الله عليه وآله وسلم تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله واقتصر على الوصية بكتاب الله ليكون أعظم وأهم ولأن فيه تبيان كل شئ أما بطريق النص وأما بطريق الاستنباط فإن الله عو ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم به لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وأما ما

وقعا في قلبه لما يامله من البقاء فيحذر معه الفقر قال ابن بطال وغيره لما كان الشرح غالبا في الصحة فالسماح فيه بالصدقة أصدق في النية وأعظم للاجر بخلاف من ينس من الحياة ورأى مصير المال غيره قوله وتامل بضم الميم أي تطمع قوله ولا تهمل بالاسكان على أنه نهي وبالرفع على أنه نهي ويجوز النصب قوله حتى إذا بلغت الملقوم أي قاربت بلوغه إذ لو بلغت حقيقة لم يصح شئ من تصرفاته واللقوم مجرى النفس قاله أبو عبيدة قوله قلت لقيلان كذا الخ قال في الفتح الظاهر أن هذا المذكور على سبيل المثال وقال الخطابي فلان الأول والثاني الموصى له وفلان الأخير الوارث لانه ان شاء أبطله وان شاء أجازمه وقال غيره يحتمل أن يكون المراد بالجميع من يوصى له وإنما دخل كان في الثالث إشارة إلى تقدير التقدير بذلك وقال الكرماني يحتمل أن يكون الأول والوارث والثاني الموروث والثالث الموصى له قال الحافظ ويحتمل أن يكون بعضهم وصية وبعضهم اقرارا والحديث يدل على أن تخصيص وفاء الدين والتصديق في حال الصحة أفضل منه حال المرض لانه في حال الصحة يصعب عليه إخراج المال غالبا لما يخوفه به الشيطان ويزين له من إمكان طول العمر والحاجة إلى المال كما قال تعالى الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء وفي معنى الحديث قوله تعالى وأتفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت الآية وفي معناه أيضا ما أخرجه الترمذي بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعا قال مثل الذي يعتق ويتصدق عند موته مثل الذي يهدى إذا شبع وأخرج أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد مرفوعا لا يتصدق الرجل في حياته وصحته بدرهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الرجل ليعمل أو المرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرها ما الموت فيضار أن في الوصية فيجب لهما النار ثم قرأ أبو هريرة من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله إلى قوله وذلك الفوز العظيم رواه أبو داود والترمذي ولا جدوا بن ماجه معناه وقال فيه سبعين سنة) الحديث حسنه الترمذي وفي اسناده شهر بن

٢٦ نيل خا صح في مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاثة لا يمين بجزيرة العرب دينان وفي لفظ آخر أخرجهما اليهود من جزيرة العرب وقوله أجمعين رواه الوفاء كنت أجمعينهم به ولم يذكر الراوي الثالثة وغير ذلك فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد فيه قال النووي لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بثلاث ماله لانه لم يترك بعده مالا وما الأرض فقد سبلها في حياته وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بانها لا تورث عنه بل بجميع ما يخلفه صدقة فلم يبق بعد ذلك ما يوصى به من الجهة المالية وأما الوصايا غير ذلك فلم يرد فيها اه قال في الفتح والاولى أنه أراد بالنبي الوصية بالخلافة أو بالمال وساغ إطلاق النبي أما في الأول فبقريته الحال وأما في الثاني فلانه المتبادر عرفا وقد صرح عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص مع أنه رضي الله عنه هو الذي روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى بثلاث والجمع

منهما على ما تقدم ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فكيف كتب على الناس الخ والحديث أخرجه البخاري في المغازي وقضائل القرآن ومسلم في الوصايا وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رجل) لم يسم (لنبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال) أفضلها (ان تصدق وأنت صحيح حريص) وفي رواية وأنت صحيح بدل حريص كما ذكرها في باب الزكاة (تأمل الغني) تطمع فيه (وتحشى الفقر ولا تعهل حتى إذا بلغت) الروح أي قاربت (الخلقة) مجرى النفس عند الغرغرة (قلت لقلان كذا ولقلان كذا) مرتين كناية عن الموصى له والموصى به فيهما (وقد كان لقلا) أي وقد صار ما أوصى به ٢٨٢ للوارث فيبطله ان شاء اذا زاد على الثلث أو أوصى به لوارث آخر ويحتمل أن يراد

بالثلاثة من يوصى له وانما أدخل كان في الآخر إشارة الى تقدير القدر له بذلك قال الحافظ ويحتمل أن يكون بعضها وصية وبعضها اقرار وفي الحديث ان التصديق في الصحة ثم في الحياة أفضل من صدقته مريضاً وبعد الموت وفي الترمذي باسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعاً مثل الذي يعتق ويتصدق عند موته مثل الذي يهدي اذا شبع وأخرج ابوداود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد مرفوعاً ان يتصدق الرجل في حياته وصحته بدرهم خيره من أن يتصدق عند موته بمائة وعن بعض السلف انه قال في بعض أهل الترفه يعصون الله في أموالهم مرتين يخلون بها رهي في أيديهم يعني في الحياة ويسرفون فيها اذا خرجت عن أيديهم يعني بعد الموت فان الشيطان ربما زين لهم الحيف في الوصية (وعنه) أي عن أبي هريرة

حوشب وقد ترككم فيه غير واحد من الأئمة وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ولفظ أحمد وابن ماجه الذي أشار اليه المصنف ان الرجل يعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة فاذا أوصى حاف في وصيته فيضتم له بشر عمله فيدخل النار وان الرجل يعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة فيعدل في وصيته فيدخل الجنة وفيه وعيد شديد وزجر بليغ وتهديد لان مجرد المضارة في الوصية اذا كانت من موجبات النار بعد العبادة الطويلة في السنين المتعددة فلا شك انها من أشد الذنوب التي لا يقع في مضيقها الا من سبقته له الشقاوة وقرأة أبي هريرة لا آية لتأييدها في الحديث وتقويته لان الله سبحانه ذوقه ما شرعه من الوصية بعدم الضرر فكون الوصية المشقة على الضرر مخالفة لما شرعه الله تعالى وما كان كذلك فهو معصية وقد تقدم قرياً عن ابن عباس مرفوعاً موقوفاً باسناد صحيح ان وصية الضرر من الكبائر وذلك مما يؤيد مع في الحديث فإحق وصية الضرر بالابطال من غير فرق بين الثلث وما دونه وما فوقه وقد دجعت في ذلك رسالة مشقة على فوائد لا يستغنى عنها

• (باب ما جاء في كراهة تجاوزة الثلث والايصال للوارث) •

(عن ابن عباس قال لو ان الناس غضوا من الثلث الى الربع فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الثلث والثلث كثير متفق عليه وعن سعد بن ابى وقاص انه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعودني من وجع اشتد بي فقلت يا رسول الله اني قد بلغ من الوجع ما ترى وأنا ذومال ولا يرئى الا بنة لي أفأتصدق بشئى ما لي قال لا قلت فاشترط يا رسول الله قال لا قلت فالثالث قال الثلث والثلث كثير أو كبير انك ان تذر ورثتك أغنياً خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس رواه الجماعة وفي رواية أكثرهم جاءني يعودني في حجة الوداع وفي لفظ عادني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضي فقال أوصيت قلت نعم قال بكم قلت بما لي كله في سبيل الله قال فاستركت

لذلك

والله عز وجل وأند عشرتك

(الاقربين) أي الاقرب فالاقرب منهم فان الاهتمام بشأنهم أهم (قال يامعشر قريش او كلمة نحوها اشتروا أنفسكم) من الله بان تقصروها من العذاب باسلامكم (لا أغنى) لا أدفع (عنكم من الله شيئاً) أي عبد مناف لا أغنى عنكم من الله شيئاً يا عباس ابن عبد المطلب لا أغنى عنك من الله شيئاً ويا صفية عمة رسول الله لا أغنى عنك من الله شيئاً ويا فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله وسلم سألني ما شئت من مالي لا أغنى عنك من الله شيئاً) وفيه دلالة على دخول النساء في الاقارب وكذا الفروع وعلى عدم التخصيص بين يرث ولا يرث كان مسلماً قاله في الفتح ولكن مذهب الشافعية والخنفية انه لا يدخل في الوصية للاقارب الابوان والاولاد يدخل الاجداد لان الوالد والولد لا يعرفان بالاقرب في العرف بل القريب من يقضى بواسطة تدخل

الاحقاد والاجداد وقبل لا يدخل أحد من الأصول والفروع وقبل يدخل الجميع وبه قطع المتولي قال ابن المنبر له كان هنالك قرية فهم بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعمم الأندار ولذلك فهم اهـ ويحتمل ان يكون أولاً خص أتباع الظاهر القوي ثم عمم لعمده من الدليل على التعميم لكونه أرسل الى الناس كافة وفي الحديث فواتك كثيرة لا تحصى (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان أباه) عمر بن الخطاب رضي الله عنه (تصدق بقاله) أي بارض له فهو من إطلاق العام على الخاص (على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي زمنه (وكان يقال له) أي للمال المذكور (تغ) بفتح التاء وسكون الميم وحكى المنذري فتح الميم أرض لقاء المدينة كانت لعمر (وكان يخلاف قال عمر يا رسول الله اني استفتدت مالا وهو عندى نفيس) أي جيد (فأردت ان أنصدق به فتعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدق بأصله) ٢٨٣ بالحزم على الأصح (لا يباع ولا يوهب ولا

يورث) هذا حكم الوقف ويخرج به التقليد المحض (ولكن ينفق ثمره فتصدق به عمر فتصدق ذلك) المذكور ولا يذروا غيره ذلك (في سبيل الله) الغزاة الذين لا رزق لهم في الدنيا (وفي الرقاب) أي وفي الصنف في فكها (والمساكين) الذين لا يملكون ما يقع موقعها من كذايتهم (والضريب) الذي ينزل بالقوم لقبري (وابن السبيل) المسافر وجميع هؤلاء الأوصاف هم المذكورون في آية الزكاة (ولذي القربى) الشامل لجهة الأب والأم والبراديين - مقربى الواقف وبهم - إذ جزم القرطبي (ولا جناح) أي انهم (على من وابيه) ولي التحدث عليه (ان يأكل منه بالمعروف) بقدر حاجة عمله قال القرطبي جرت العادة بان العامل يأكل من ثمره الوقف حتى لو اشترط الواقف ان العامل لا يأكل منه لاستقبح ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي

لذلك قلت هم أغنياء قال أوص بالعشر فما زال يقول وأقول حتى قال أوص بالثلث والثلث كثير أو كبير ورواه النسائي وأحمد بن عطاء الله قال قلت نعم جعات مالى كافي الفقراء والمساكين وابن السبيل وهو دليل على نسخ وجوب الوصية للأقربين وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله تصدق عليكم بثلاث أموال لكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم روى الدارقطني حديث أبي الدرداء أخرجه أيضاً أحمد وأخرج أيضاً البيهقي وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ ان الله تصدق عليكم عند موتكم بثلاث أموال لكم زيادة لكم في أعمالكم قال الحافظ واسناده ضعيف وأخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي من حديث أبي امامة بلفظ ان الله تصدق عليكم بثلاث أموال لكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعل لكم زكاة في أموالكم وفي اسناده اسمعيل بن عمار وشيخه عتبة بن حميد وهما ضعيفان ورواه العقيلي في الضعفاء عن أبي بكر الصديق وفي اسناده حفص بن عمرو بن ميمون وهو متروك وعن خالد بن عبد الله السلمي عن ابن أبي عاصم وابن السكن وابن قانع وأبي نعيم والطبراني وهو مختلف في صحبته روى عنه ابنه الحرث وهو مجهور وقد ذكر الحافظ في التلخيص حديث أبي الدرداء ولم يكلم عليه قوله غصوا بعجمتين أي نتصوا ولولا لتي فلا تحتاج الى جواب أو شرطية والجواب محذوف ووقع التصريح بالجواب في رواية ابن أبي عمير في مسنده عن سفيان بلفظ ~~كان~~ أحب الى وأخرجه الأسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن عبد الله عن سفيان وأخرجه من طريق العباس بن لويد عن سفيان بلفظ كان أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله الى الربيع زاد أحمد في الوصية وكذا ذكر هذه الزيادة الحميدي قوله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو كالتعلميل لما اختاره من النقضات عن الثلث وكأنه أخذ ذلك من وصفه صلى الله عليه وآله وسلم لم لثلاث بالكثره قولاً والثلث كثير في رواية مسلم كثير أو كبير بالشك هل هو بالوحدة أو بالثلاثة والمراد انه كثير بالنسبة الى

جرت به العادة وقيل القدر الذي يدع الشهوة وقيل المراد ان يأخذ منه بقدر عمله والاول أولى (أو يؤكل صديقه) أي بطعم حبيبته (غير متولى به) أي بالمال الذي تصدق به عمر وهو الأرض قاله السكراني ومطابقة الحديث من جهة ان المقصود جواز أخذ الابرة من مال اليتيم لقول عمر ولا جناح الخ ومذهب الشافعية أن يأخذ أقل الأمرين من أجرته ونفقة ولا يجب رد على الصحيح وقال سعيد بن جبير إذا أكل ثم أي برضى وعن ابن عباس أن كان ذهباً ونفضه لم يجز له أن يأخذ منه شيئاً الا على سبيل القرص وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة قال في الفقه غير مقول به المعنى غير متخذ منها مالا أي ملكاً والمراد انه لا يتكلم شيئاً من رقباه وقال ابن سيرين غير متأكل مالا والمتأكل المتخذ والتأكل أخذ أصل المال حتى كأنه عنده قديم وثالثه كل ثمن أصله واشترط في التائيل يعوى ما ذهب اليه من قال المراد من قوله يأكل بالمعروف حقيقة الاكل لا الاخذ من مال الوقف بقدر

أجاز لاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب من قوله فتصدق بهم وأمر ولا حجة في ذلك لأنه أضاف إليهم الاتباع ولا توجب كما تقدم وفيه جواز الوقف على الأغنياء لأن ذوي القربى والضعيف لم يقيّدوا بالحاجة وهو الأصح عند الشافعية وفيه أن الوقف أن يشترط لنفسه جزءاً من ريع الموقوف لأن عمر شرط أن يولي وقفه أن يأكل بالمعروف ولم يستثن أن كان هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط وإذا جاز في المهرم الذي تعينه العادة كان فيما لا تعينه أجوز ويستنبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الأربعة عنه وقال به من المالكية ابن شعبان وجهه وهم على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئاً لا يوجب أن يتهم أنه قصد حرمان ورثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصنف فيه محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري جزاً ضخماً واستدل له بقصة عمر هذه بقصة ٢٨٥ رآك البدنة وبحديث أنس في أنه صلى

الله عليه وآله وسلم أعتق صفية وجعل عتقها صداقها ووجه الاستدلال أنه أخرجها عن ملكه بالعتق وردها إليه بالشرط وبقيصة فواتد حديث الباب مذكورة في الفتح (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لم قال اجتمعوا السبع الموبقات (أي المهلكات) قالوا يا رسول الله وما هن قال أحدها الشرك بالله بأن يتخذ معه الهارب غيره (و) الثاني (السحر) وهو لغة صرف الشيء عن وجهه (و) الثالث (قتل النفس التي حرم الله) قتلها (البا لحق) (و) الرابع (أكل الربا) وهو لغة الزيادة (و) الخامس (أكل مال اليتيم) الذي مات أبوه وهو دون البلوغ (و) السادس (التولي يوم الزحف) أي الفرار عن القتال يوم ازدحام الطائفتين (و) السابع (قذف المحصنات) (اللاتي

غيرها) وقال الفاكهي شارح العمدة انما عبر صلى الله عليه وآله وسلم بالورثة لأنه اطلع على أن سعداً سيعيش ويحصل له أولاد غير البنات المذكورة فانه ولد له بعد ذلك أربعة بنين ١١ وهم عامر ومصعب ومحمد وعمر وزاد بعضهم إبراهيم ويحيى واسحق وزاد ابن سعد عبد الله وعبد الرحمن وعمر وعمران وصالحا وعثمان واسحق الأصغر وعمر الأصغر وعمر مصغر وأدكره من البنات ثلث عشرة بنتاً قال الحافظ ما معناه أنه قد كان لسعد وقت الوصية ورثة غير ابنته وهم أولاد أخيه عتبة بن أبي وقاص منهم هانئ بن عتبة وقد كان موجوداً إذ قال قوله عالة أي فقراء وهو جمع عائل وهو الفقير والفقر فعل منه عال يعيل إذا افتقر قولاً: كفتون الناس أي يسألونهم بالكههم يقال تكفف الناس واستكف إذا بسط كفهم لـ قال أو سأل ما يكف عنه الجوع أو سأل كفاً من طعام قال ابن عبد البر وفي هذا الحديث تقييد مطلق القرآن بالسنة لأنه سبحانه قال من بعد وصية يوصي بها أو دين فاطلق وقيدت السنة الوصية بالثالث قال في الفتح وفيه أن خطاب الشارع للواحد من كان بصفته من المكافين لأطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان الخطاب انما وقع له بصيغة الأفراد لا قد أبعده من ذلك يختص بسعد ومن كان في مثل حاله ممن يخلف وارثاً ضعیفاً أو كان ما يخلفه قديماً وفي حديث أبي الدرداء وما ورد في معناه دليل على أن الأذن لثاني التصرف في ثلث أموالنا في أواخر أعمارنا من الألطاف الإلهية بنا والتكثير لأعمالنا الصالحة وهو من الأدلة الدالة على اشتراط القرابة في الوصية (وعن عمرو بن خارجة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب على ناقته وأنتجت جرائنها وهي تقصع بجرائنها وان اغامها يسيل بين كنفني فسمعت يقول إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه الخمسة إلا أبا داود وصححه الترمذي وعن أبي أمامة قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه الخمسة إلا النسائي وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء

أحسنت الله تعالى وحفظهن من الزنا (المؤمنات) احتزبه عن قذف الكافرات (الغافلات) عما نسب إليهن من الزنا والتنصيص على عدد لا ينافي أزيد منه في غير هذا الحديث كالزنا بجارية الجارية وعقوق الوالدين واليهين الغموس وغير ذلك وقد تصدى إيمانهم الشافعي بن جبر المكي في الزواج عن إقرار الكافر وغيره في غيره وهذا الحديث رواه كلهم مدنيون وأخرجه أيضاً في الطب والماربزم ومسلم في الإيمان وأبو داود في الوصايا والنسائي فيه وفي التفسير (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقسم ورثتي ديناراً ولا درهماً) بالجزم على النهي وبالرفع على الخبر وسماهم ورثة محجراتهم والافتقار إلى ما عاشر لانبياء لا نورث وقال الحافظ سماهم ورثة باعتبار أنهم كذلك بالقوة لكن منهم الدليل الشرعي من الميراث وهو قوله لا نورث ما تركتكم صدقة (ما تركت بعد نفقة نسائي) أحجب له ابن عيينة

نفسا قاله الخطابي بانهم في معني المعتدات لانهم لا يجوز لهن ان ينسكن أبدا لمجرت لهن المنفعة وتركت جدران لهن يسكنها (ومؤنة عاملي فهو صدقة) وهو القيم على الارض أو الخليفة بعده صلى الله عليه وآله وسلم لم فيه دليل على مشروعية أجرة العامل على الوقف والحديث أخرجه أيضا في الفرائض ومسلم في المغازي وأبو داود في الخراج (عن عثمان رضي الله عنه انه قال حين حوصر) أي لما حاصره أهل مصر في داره لاجل تولية عبد الله بن سعد بن أبي سرح واجتمع الناس فاشرف عليهم وقال (أنشدكم الله) وزاد النسائي من رواية الاحنف الذي لا اله الا هو وزاد الترمذي والنسائي من رواية ثمامة بن حرب عن عثمان والاسلام (ولأنشدوا أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم السمت تعاون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان والاسلام) قال ابن بطال هذا وهم من بعض رواته والمشهور انه اشتراها لانه حفرها كافي قال من حفر رومة فله الجنة فخرتها) ٢٨٦

الترمذي يلقطه هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال من يشتري بئر رومة يجعله لوجه مع دلاء المسلمين يجزيه مناهي الجنة فاشترتها من صلب مالي بالحديث وعند النسائي انه اشتراها بعشرين ألفا وبخمة وعشرين ألفا ~~ا~~ كن روى البغوي الحديث في الصحابة بلفظ وكانت لرجل من بني غفار عين يقال اها رومة واذا كانت عينا فيجوز لعل أن يكون عثمان حفر فيها بئرا وكانت العين تجري الى بئر فوسعه عثمان أو طواها فنسب حفرها اليه قاله في الفتح (السمت تعلمون انه) صلى الله عليه وآله وسلم (قال من جهز جيش العسرة) بضم العين وهي غزوة تبوك (فله الجنة فخرتهم فصدقه بما قال) الضمير للأصباة وقد استدل البخاري

الورثة وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا وصية لوارث الا أن يجيز الورثة رواه ما الدارقطني حديث عمرو بن خارجة أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وحديث أبي أمامة حسنه الترمذي والمناظر وفي اسناده معيل بن عباس وقد قوى حديثه أزاروى عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري وهذا من روايته عن الشاميين لانه رواه عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة وصرح في روايته بالكحديث وحديث ابن عباس حسنه في التلخيص وقال في الفتح رجاله ثقات ~~ا~~ كنهه مع لول فقد قيل ان عطاء الذي رواه عن ابن عباس هو الخراساني وهو لم يسمع من ابن عباس وأخرج نحوه البخاري من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفا قال الحافظ الا انه في تفسيره واخباره بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع وأخرجه أيضا أبو داود في المراسيل عن مرسل عطاء الخراساني ووصله يونس بن راشد عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال الحافظ والمعروف المرسل وحديث عمرو بن شعيب قال في التلخيص اسناده واه وفي لباب عن أنس عند ابن ماجه وعن جابر عند الدارقطني وصوب ارساله وعن علي بن عذرة أيضا واسناده ضعيف وهو عند ابن أبي شيبة وعن مجاهد مرسل عند الشافعي قال في الفتح ولا يحملوا اسناد كل منهما من مقال ~~ا~~ كن مجموعها يقتضي ان الحديث أصلا بل جرح الشافعي في الام الى ان هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يثبتون في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال عام الفتح لا وصية لوارث وبأثره عن حفظه فيه ممن لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد وقد نزع الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواترا قال وعلى تقدير تسليم ذلك فالمشهور من مذهب الشافعي ان القرآن لا ينسخ بالسنة قال الحافظ ~~ا~~ كن الجفة في هذا اجماع العلماء على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره قال والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم الزوم لان الاكتم على انها موقوفة على آجزة الورثة وقيل انها لانصح الوصية لوارث أصلا وهو الظاهر

بهذا الحديث على جواز اشتراط الواقف لنفسه منفعة من وقفه وهو مقيد بما اذا كانت المنفعة عامة كالصلاة لان في بقعة جعلها مسجدا والشرب من بئر وقفها وكذا كآب وقفه على المسلمين للقراءة فيه ونحوها وقد راجع فيهم اوكيزان للشرب ونحو ذلك والفرق بين العامة والخاصة ان العامة عادت الى ما كانت عليه من الاباحة بخلاف الخاصة وهذا الحديث له طرق وأقفاط وفي الباب أحاديث ذكرها في الفتح وفيها مناقب ظاهرة لعثمان رضي الله عنه وجوارف تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتياج الى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل منفعة وانما يكره ذلك عند المناقرة والمكاثرة والتعجب ووقف أنس دارا بالمدينة فكان اذا قدم المدينة ما راجع اليه من نزلها أو صدق الزبير بن العوام بدوره وقال للمردودة المطلقة من بنانه أن تسكن غير مضرة ولا مضربها فان استغنت بزوج فليس لها حق في السكنى وجعل ابن عمر نصيبه من دار أبيه التي تصدق بها وقال لا تباع ولا توهب سكنى

لذوي الحاجة من آل عبد الله بكارهم وصغارهم (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رجل من نخسهم) هو بن بيل
 بالموحدة المضمومة وفتح الزاي مصغرا عند ابن مالك كولا ولا بن منه بديل بن أبي مارية بالدال المهملة بدل الزاي وليس هو بديل
 ابن ورقاء فإنه نراعي وهذا سهمي وفي رواية ابن جريج أنه كان مسما (مع تميم الداري) الصحابي المشهور وكان نصرانيا وكان
 ذلك قبل أن يسلم (وعدي بن بده) وكان نصرانيا قال الذهبي لم يبلغنا السلامه من المدينة للتجارة إلى أرض الشام (فمات)
 بن بيل (السهمي بارض ليس به اسم) وكان لما اشتد وجهه أوصى إلى تميم وعدي وأمرهم أن يدفعوا متاعه إذا رجعا إلى
 أهله (فلما قدم) عليهم (بتر كنه فقد واجما) أي أناه قاله في الفتح وتعبه العيني فقال هذا تفسير الخاص بالعام وهو لا يجوز
 لأن الأنا أعم من الجاهم والجاهم هو الكاس اه والذي ذكره البغوي وغيره ٢٨٧ من المفسرين أنه أناه من فضة منقوش
 بالذهب فيه ثلثمائة مثقال وكذا

لأن النفي إما أن يتوجه إلى الذات والمراد لا وصية شرعية وإما إلى ما هو أقرب إلى
 الذات وهو العصة ولا يصح أن يتوجه ههنا إلى الكمال الذي هو أبعد الجاهزين وحديث
 ابن عباس المذكور وان دل على صحة الوصية لبعض الورثة مع رضا البعض الآخر
 فهو لا يدل على أن النفي غير متوجه إلى الصحة بل هو متوجه إليه وإذا رضى الوارث
 كانت صحيحة كما هو شأن بناء العام على الخاص وهكذا حديث عمرو بن شعيب وحكي
 صاحب البحر عن الهادي والناصر وأبي طالب وأبي العباس أنه تجوز الوصية للوارث
 واستدلوا بقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية
 للوالدين والأقربين قالوا ونسخ الوجوب لا يستلزم نسخ الجواز وأجاب الجمهور عن ذلك
 بأن الجواز أيضا منسوخ كما صرح بذلك حديث ابن عباس المذكور في الباب وقد
 اختلف في تعيين ناسخ آية الوصية للوالدين والأقربين فقيل آية الفرائض وقيل
 الأحاديث المذكورة في الباب وقيل دل الإجماع على ذلك وإن لم يتعين دليله هكذا في
 الفتح وقد قيل إن الآية مخصوصة لأن الأقرب بين أعم من أن يكونوا وارثين أم لا فكانت
 الوصية واجبة لجميعهم وخص منها الوارث بآية الفرائض وبأحاديث الباب وبقي حق
 من لا يرث من الأقرب بين من الوصية على حاله قاله طاووس وغيره قوله وأنت تحت جرائها
 بكسر الجيم قال في القاموس جرائها بالفتح بالكسر مقدم عنقه من مذبحه إلى منخره
 قوله وهي تقصع بجرتها الجرمة بكسر الجيم وتشديد الراء قال في القاموس الجرمة
 بالكسر هيئة الجر وما يفيض به البعير فيأكله ثانية وقد اجتروا جر والقيمة يتعلل بها
 البعير إلى وقت علفه والقصع البلع قال في القاموس قصع كمنع ابتلع جرع الماء
 والناقصة بجرتها ردتهم إلى جوفها أو مضغتها أو هو بعد الدسع وقبل المضغ أو هو أن تملأها
 فاه أو شدة المضغ اه قوله وإن لغامها بضم اللام بعدها غين مجمة وبعدها ألف ميم
 هو اللعاب قال في القاموس لثم الجمل كمنع رمي به عليه لزيدة قال والملاغم ما حول الفم
 قوله إلا أن يشاء الورثة في ذلك رد على المزني ودأود والسبكي حيث قالوا أنها لا تصح

في رواية عن عكرمة أنه من فضة
 منقوش بذهب (من فضة منقوصا
 من ذهب) أي فيه خطوط طوال
 كالخوص كأننا أخذناه من متاعه
 وفي رواية ابن جريج عن عكرمة
 أن السهمي مرض فكتب
 وصيته بيده ثم دسها في متاعه ثم
 أوصى إليهم ما بالمات فقام متاعه
 ثم قدما على أهله فدفعوا إليهم ما
 مراد اففتح أهله متاعه فوجدوا
 الوصية وفقدوا أشياء فأسألوها
 عنها فجدوا فرفعوها إلى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت
 هذه الآية إلى قوله لمن الآتين
 فاحلفهما رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثم وجد الجاهم
 بمكة فقالوا أي الذين وجد الجاهم
 معهم (أبتعاه من تميم وعدي
 فقام رجلان) عمرو بن العاص
 والمطلب بن أبي وداعة (من
 أوليائه) أي من أولياء بن بيل
 السهمي (خلفا لشهادتهما) أحق

من شهادتهما) يعني يمتد أحق من عينتهما (وان الجاهم لصاحبه) قال وفيهم نزات هذه الآية يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم
 إذا حضر أحدكم الموت زاده أبو ذر واستدل بهذا الحديث لجواز رد الأيمن على المدي فيختلف ويستحق واستدل به ابن جريج
 الشافعي للحكم بالشاهد واليمين وتكلف في انتزاعه وهو متعقب كما ذكره في الفتح واستدل به على جواز شهادة الكفار
 بناء على أن المراد بالغير الكفار والمعنى في منكم أي من أهل دينكم أو آخران من غيركم أي من غير أهل دينكم وبذلك
 قال أبو حنيفة ومن تبعه وتعب بوجوه منها أن الدليل دل على أن شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فبقيت شهادة الكافر
 على الكافر على حالها وخص جماعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية وبقدح المسلم حينئذ منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري
 وسعيد بن المسيب ونيرج وبن سبير بن الأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد وهو لا يأخذوا بظاهر الآية وقوي ذلك

عندهم حديث الباب فان ساقه طابق اظاهر الآية وقيل المراد بالغير العشيرة وهو قول الحسن وفيه نظر وذبح جماعة من
 الائمة الى ان هذه الآية منسوخة وان نافذها قوله تعالى فمن تركوا ما احضروا بالاجماع على رد شهادة الفاسق
 والكافر شر من الفاسق والجواب ان النسخ لا يثبت بالاحتمال وان الجمع بين الدليتين أولى من الغناء - دهما وبان سورة
 المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صرح عن جمع من السلف ان سورة المائدة محكمة وعن ابن عباس ان الآية نزلت فيمن
 مات مسافرا وليس عنده أحد من المساكين فان اتهم ما استحلها أخرجه الطبري بأسناد رجاله ثقات وأنكر أحمد علي من قال ان
 هذه الآية منسوخة وصح عن أبي موسى الأشعري انه عمل بذلك بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فروى أبو داود بأسناد رجاله
 ثقات عن الشعبي قال حضرت رجلا ٢٨٨ من المسلمين الوفاة بدقوا فلم يجد أحد من المسلمين فاشهد رجائين من أهل الكتاب

فقدما الكوفة بتركته ووصيته
 فاخير الاشعري فقال هذا لم يكن
 بعد الذي كان في عهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فاحلها هما
 بعد العصر ما خانا ولا كذبا ولا
 نقمنا ولا بدلا وأمضى شهادتهما
 رجعه الفخر الرازي وسبقه
 الطبري لذلك بان قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا خطاب
 للمؤمنين فلما قال أو آخران من
 غيركم صح انه أراد غير المخاطبين
 فتعين أنهم من غير المؤمنين
 وأيضاً فجواز شهادة المسلم
 ليس مشروطا بالسفر وان أبا
 موسى حكم بذلك فلم يشكره أحد
 من الجماعة فكان حجة وذبح
 الكرايسي ثم الطبري وآخرون
 الى ان المراد بالشهادة في الآية
 اليمين قال وقد سمي الله اليمين
 شهادة في آية الاعان وأيدوا
 ذلك بالاجماع على ان الشاهد
 لا يلزمه أن يقول أشهد بالله وان
 الشاهد لا يمين عليه انه شهد

الوصية بما زاد على الثالث ولو أجاز الورثة واحتجوا بالاحاديث الائمة في الباب الذي
 بعده هذا ولكن في هذا الحديث وحديث عمرو بن شعيب المذكور بعده زيادة ينعين
 القول بما قال الحافظ ان صحت هذه الزيادة فهي حجة واضحة واحتجوا من جهة المعنى
 بان المنع انما كان في الاصل لحق الورثة فاذا أجازوه لم يتنع واحتجوا به بذلك في وقت
 الاجازة فبالجهور على أنهم ان أجازوا في حياة الموصي كان لهم الرجوع متى شاؤوا وان
 أجازوا بعدهم تذبذوب فصل المسالك في الحياة بين مرض الموت وغيبته فالحقوا مرض
 الموت بما بعده واستغنى بعضهم ما اذا كان الجيز في عائلته الموصي وخشى من امتناعه
 انقطاع معرفته عنه لو عاش فان لمثل هذا الرجوع وقال الزهري ورويه ليس لهم
 الرجوع طائفا وانفقوا على اعتبار كون الموصي له وارثا يوم الموت حتى لو وصى
 لاختيه الوارث حيث لا يكون للموصي ابن ثم ولد له ابن قبل موته صحت الوصية للاخ
 المذكور ولو وصى لاختيه ولد ابن فمات الابن قبل موت الموصي فهي وصية لوارث

(باب في ان تبرعات المريض من الثلث)

(عن أبي زيد الانصاري ان رجلا أعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم فآقرع بينهم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتق اثنين وأرق أربعة رواه أحمد وأبو داود وبعناه
 وقال فيه لو شهدته قبل ان يدفن ليدفن في مقابر المسلمين وعن عمران بن حصين ان رجلا
 أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فجزأهم اثلاثا ثم آقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة وقال له فولا شديدا رواه
 الجماعة الا البخاري وفي افظ ان رجلا أعتق عند موته ستة رجل له فآقرع بينهم من
 الاعراب فاخير وارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم بما صنع قال أو فعل ذلك لو علمنا ان
 شاء الله ما صاينا عليه فآقرع بينهم فاعتق منهم اثنين وأرق أربعة رواه أحمد واحتج
 به موه من سوى بين متقدم العطايا ومتأخرها لانه لم يستصل هل أعتقه هم بكاهة

بالحق وهو متعقب كما بينه في الفتح قال الشوكاني في تفسيره قوله تعالى أو آخران من غيركم أي من
 الاجانب وقيل ان الضمير في منكم للمساكين وفي من غيركم للكفار وهو الانسب بسياق الآية وبه قال أبو موسى الأشعري
 وابن عباس وغيرهما فيكون في الآية دليل على جواز شهادة أهل الذمة على المساكين في السفر في خصوص الوصايا كما يشهد
 النظم القرآني ويشهد له سبب النزول فاذا لم يكن مع الموصي من يشهد على وصيته من المساكين فليشهد رجلا من أهل
 الكفر فاذا قدوا واديا الشهادة على وصيته حلقا بعد الصلاة انهما ما كذبا ولا بدلا وان ما شهدا به حق فيحكم حينئذ بشهادتهما
 فان عثر بعد ذلك على انهما كذبا أو خافا فاحلف رجلا من أولياء الموصي وغرم الشاهدان الكاذبان ما ظهر عليهما من خيانة
 أو نحوها وهذا في الآية عند من تقدم ذكره وبه قال سعيد بن المسيب ويحيى بن يعمر وسعيد بن جبسر وأبو مجلز والنخعي

وشرح وعبيدة السلماني وابن سيرين ومجاهد وقتادة والسدي والثوري وأبو عبيد وأحمد بن حنبل وذهب إلى الأول أعني
 نفسه يرضيهم منكم بالقرابة أو العشرة وقد يرضيهم من غيركم إلا بجانب الزهري والحسن وعكرمة وذهب مالك والشافعي وأبو
 حنيفة وغيرهم من النخبة إلى أن الآية منسوخة واحتجوا بقوله عن ترضون من الشهداء رقبته وأنتهم دواؤي عدل منكم
 والكفار أيسر وأمرضين ولا عدول وخالفهم الجمهور وقالوا الآية محكمة وهو الحق لعدم وجود دلائل صحيحة يدل على النسخ
 وأما قوله تعالى عن ترضون من الشهداء وقوله وأنتهم دواؤي عدل منكم فهو ما عاين في الأشخاص وأما زمان والأحوال
 وهذه الآية خاصة بحالة الضرب في الأرض وبالوصية وبجالة عدم وجود الشهداء المسلمين ولا تعارض بين خاص وعام اهـ
 * (بسم الله الرحمن الرحيم فضل الجهاد والسير) * بكسر الجيم أصله ٢٨٩ لغة المشقة يقل جهدت جهارا باغت

المشقة وشتر عابذل الجهد في قتال الكفار انصرة الاسلام واعلاء كلمة الله ويطلق أيضا على مجاهدة النفس والشیطان والنفاق وأما مجاهدة النفس فعلى ثمة لم مور الدين ثم على العمل ثم على تعلمها وأما مجاهدة الشيطان فلي دفع ما يأتي به من الشهوات وما يزينه من الشهوات وأما مجاهدة الكفار فتقع باليد والمال واللسان والقلب وأما النفاق فباليد ثم اللسان ثم القلب واختلف في جهاد الكفار هل كالأول أو لا فرض عين أو كناية والسير جمع سيرة وهي الطريقة وأطلق ذلك على أبواب الجهاد لأنها تلقاة من أحوال النبي صلى الله عليه وآله ولم في غزواته (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل قال في الفتح لم أقف على اسمه (الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقال

أو بكلمات) حديث أبي زيد أخرجه أيضا النسائي وكتب عنه أبو داود والمذري ورجال أسناده رجال الصحيح قوله أعتق ستة أعبد عندك وموت قال الفرطبي ظاهره أنه تجزئ عنه في مرضه قوله فافزع بينهم هذا نص في اعتبار القرعة شرعا وهو حجة لمالك والشافعي وأحمد والجمهور على أبي حنيفة حيث يقول القرعة من القمار وحكمكم الجاهلية ويعتق من كل واحد من العبيد ثلثه ويتسعى في باقيه ولا يقرع بينهم ثم يثل ذلك ثلث الهادوية قوله فالتق اثنين وارق أربعة في هذا أيضا حجة على أبي حنيفة ومن معه حيث يقولون يعتقون جميعا قال ابن بسد البرقي هذا القول ضروري من الخطأ والاضطراب قال ابن رسلان رقيه ضروري كثير لأن الورثة لا يحصل لهم شيء في الحال أصلا وقد لا يحصل من السعاية شيء أو يحصل في شهر خمسة دراهم أو أقل وفيه ضرر على العبيد لالزامهم السعاية من غير اختيارهم فقول لو شهدته قبل أن يدفن الخ هذه تفسير للمول الشديد لذي الجهم في الآية الأخرى وفيه تغليب شديد وضم متباغ وذلك لأن الله سبحانه لم يأذن للمريض بالتصرف إلا في الثلث إذا تصرف في أكثر منه كان مخالفا لحكم الله تعالى وشاها إن وهو غير ماله قوله فخرهم بتشديد الزاي وتخفيفه الغتان مشهورتان أي قسمهم وظاهره أنه اعتبر عدد أشخاصهم دون قيمتهم وانما قيل ذلك لئلا يهمل في القيمة والعدد قال ابن رسلان لو اختلفت قيمتهم لم يكن بد من تعدد إلهام بالقيمة مخافة أن يكون ثمنهم في العدد أكثر من ثلث الميت في القيمة قوله رجلاه يفتح الراء وكو الجهم جمع رجل قوله ما صلينا عليه هذا أيضا من تفسير القول الشديد للمهم في الرواية المقدمة والخديشان يدلان على أن تصرف المريض انما تنفذ من الثلث ولو كانت مخيرة في الحال ولم تنصف إلى بعد الموت وقد قدمنا حكاية إجماع على المنع من الوصية بأزيد من الثلث إن كان له وارث والتجيز حال المرض المخوف حكمه حكم الوصية واختلنا واهل به ثلث التركة حال الوصية أو حال الموت وهما وجهان للشفعية أحدهما الثاني وبه قال أبو حنيفة وأحمد والهادوية وهو قول علي رضي

٢٧ نيل خا داني) بفتح اللام (على عمل يعدل الجهاد) يساويه ويعتدله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا أجده) أي لا أجده العمل الذي يعدل الجهاد وفيه أن الجهاد في سبيل الله أفضل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مستأنفا) هل تستطيع إذا خرج الجهاد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تفترق وتقوم ولا تنظر (قال) الرجل (ومن يستطيع ذلك) قال أبو هريرة إن فرس الجهاد ليس من في طوله فيكتب له حسنة وهذا الحديث أخرجه النسائي في الجهاد أيضا وهذه فضيلة ظاهرة للجهاد في سبيل الله تقتضي أن لا يعدل الجهاد شيئا من الأعمال قال عياض اشتمل حديث الباب على تعظيم أمر الجهاد لان الصيام وغيره مما ذكر من فضائل الأعمال قد عدلها كلها الجهاد حتى صارت جميع حالات المجاهد وتصرفاته المباحة معادلة لأجر المواظب على الصلاة وغيره وهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تسطيع ذلك وفيه أن الفضائل لا تدرك بالقياس وانما هي

احسان من اقبل من شاة واستدله على أن الجهاد أفضل الاعمال مما لا قال ابن دقيق العيد القياس بقضيه أن يكون الجهاد افضل الاعمال التي هي وسائل لان الجهاد وسيلة الى اعلان الدين ونشره واخلال الكفر ودخضه ففضله بمسب فضله ذلك اه قال في الفتح سكن بشكل على ذلك ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعا لا أنبئكم بخير أعمالكم وازكاهها عند مليككم وارفها في درجاتكم وخير لكم من انفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا اعناقهم - م ويضربوا اعناقكم قالوا بلى قال ذكر الله فانه ظاهر في ان الذكر تجزئه انض - لم من ابغض ما يقع للمجاهد وافضل من الانفاق مع ما في الجهاد وانفعة من النفع المتعدي **ع** عن أبي سعيد رضى الله عنه قال قيل يا رسول الله اى الناس افضل قال في الفتح لم أقرب ٢٩٠ على اسم السائل وقد ورد ان يادرسال عن نحو ذلك وللعالم اى الناس اكل

ايما ناوكان المراد بالمؤمن من تمامه تعيين عليه القيام به ثم حمل هذه الفضيلة وليس المراد من اقصر على الجهاد واهل الواجبات العينية وحيدة فظهر فضل المجاهد لما فيه من بذل نفسه وماله لله تبارك وتعالى وما فيه من النفع المتعدي وانما كان المؤمن المعتزل تلوته في القضية لان الذي يخاطب الناس لا يسلم من ارتكاب الاثم فقد لا يفي هذا به هو مقيد بوقوع النفع (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم مؤمن) اى افضل لمن مؤمن (بجاهد في سبيل الله بنفسه وماله) لما فيه من ربه اذ سماه مع النفع المتعدي وعند الناس ان من خير الناس رجلا عمل في سبيل الله على ظهر فرسه عن التبعة ضيقة وذلك يقوى قول من قال ان قوله مؤمن بجاهد المقدر بقوله افضل الناس مؤمن بجاهد عام مخصوص ونقد بده

الله عنه وجماعة من التابعين وقال باول مالا وأكثرا من اقبين والنفعي وعمر بن عبد العزيز - كوا بان الوصية عند والعقوبات تعتبر باولها وبانه لو نذر ان يتصدق بثلث ماله اعتبر ذلك حال النذر اتفاقا واجيب بان الوصية ليست عقدا من كل وجه ولذلك لا يعتبر فيها الذورية ولا القبول وبالنزق بين النذر والوصية بانهم يرجعون فيها والنذر يلزم وغرة هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية واختلوا أيضا هل يجب ب الثالث من جميع المال او يتقدم بعامله الموصى دون ما شفى عليه او تجدد له ولم يعلم به وبالاول قال الجمهور وبالثاني قال مالك وجهه الجهور انه لا يشترط أن يستحضر مقدار المال حال الوصية اتفاقا ولو كان عالما بجنسه فلو كان العلم بشرط لما جاز ذلك

• (باب وصية الحرى اذا سلم ورثته هل يجب تنفيذها) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان العاص بن وائل أودى أن يعق عنه مائة رقبة فاعتق ابنة هاشم مائة رقبة فاراد به عمرو أن يعق عنه الحسين ابنا بنية فمال يارسول الله ان أبى أوصى بعق مائة رقبة وان هاشم اعتق عنه مائة رقبة وبقيت مائة رقبة أفاعتق عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو كان مسلما فأعتقه عنه او تصدقتم عنه أو هججتم عنه بلغه ذلك رواه أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود وأشاروا للنزدي الى الاختلاف في حديث عمرو بن شعيب وقد قدمنا غير مرة ان حديثه عن أبيه عن جده من قسم الحسن وقد صحح له الترمذي بهذا الاستناد عدة احاديث والحديث يدل على ان الكافر اذا وصى بقربة من التبر لم يلحقه ذلك لان الكافر مانع وهكذا لا يلحقه ما فعله قرائته المساوون من القرب كاله - لدقة والحج والعق من غير وصية منه ولا فرق بين أن يكون الفاعل لذلك ولدا أو غيره وليس في هذا الحديث ما يدل على عدم وصية الكافر اذ لا لازمة بين عدم قبول ما وصى به من القرب وعدم وصية الوصية مطلقا نعم في دلائل انه لا يجب على قريب الكافر من المسلمين تنفيذ وصيته بالقرب • قال في البصر - مثله ولا تصح بمعنى الوصية من كافر في معصية كاله - لاح لاهل الحرب وبناء البيعة في خطا

من أفضل الناس لان العلماء الذين حملوا الناس على الشرائع والسنن وقادوهم الى الخير افضل وكذا الصديقون المسلمين (قالوا ثم من) يلى المؤمن المجاهد في الفضل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مؤمن) اى شرايه مؤمن (في شعب من الشهاب) يكسر الشين وسكون الهمزة في الاول وقصه في الثاني آخره موحدة هو ما انفرج بين الجبلين وليس بقيد بل على سبيل المثال قال ابن عبد البر انما ورت الاحاديث بذكر الشعب والجبل لان الغالب على الشهاب الخلو عن الناس فلذا مثلهم بالانزلة والافراد فكل مكان يهده عن الناس فهو داخل في هذا المعنى زاد القسط لاني كالتاسيد والبيوت والمسلم رجل مهتل (يتقى الله ويدع الناس من شره) واسلم يعبد ربه وفي حديث ابن عباس معتزل في شعب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعتزل شرور الناس وللترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن أبي هريرة ان رجلا من شعب فمسه عين عذبة فاجبه فقال لو اعترلت ثم اسألتني

صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا نعمل فان مقام احدكم في سبيل الله افضل من صلاحه في بيته - يعني عامدا وفي الحديث فضل الانفراد والعزلة لاسفها من السلامة من الغيبة والافو ونحوه - ما واما اعتزل الناس احد فقل الجاهل ومحل ذلك عند وقوع الدين ويؤيد ذلك حديث بجة بن عبد الله عن ابي هريرة مرفوعا يأتى على الناس زمان يكون خير الناس فيه منزلة من أخذ به ثمان فوسه في سبيل الله يطالب الموت في مظانه ورجل في شعب من هذه الشمام يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس الامن خير رواه مسلم وابن حبان وروى البيهقي في الزهد عن ابي هريرة مرفوعا يأتى على الناس زمان لا يسلم لذي دين دينه الامن هو بدينه من شاق الى شاق ومن هجر الى هجر فاذا كان ذلك لم تنل المعيشة الا به خطا الله فاذا كان ذلك كذلك كان هلاك الرجل على يد زوجته وولده فان لم يكن له زوجة ولا ولد كان هلاكه على يداويه فان لم يكن له ٢٩١ ابوان كان هلاكه على يد قرابته او الجيران قالوا كيف ذلك يا رسول الله قال

يعبرونه بضيق المعيشة فعند ذلك يورد نفسه الموارد التي يهلك فيها نفسه اما عند عدم اقتضاها فذهب الجاهل وان اذنت لاطأ افضل لحديث الترمذي المؤمن الذي يحاط الناس ويصبر على اذاهم اعظم أجرا من الذي لا يحاط به المؤمن ولا يصبر على اذاهم وحديث الباب أخرجه البخاري ايضا لرقان ومسلم وابوداود في الجهاد وابن ماجه في الفتن

عن ابي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول مثل الجهاد في سبيل الله والله اعلم عن يجاهد في سبيله اي الله اعلم بدينه ان كانت خاصة لاعلاء كنهه فذلك الجهاد في سبيله وان كان في دينه حب المال والنيا والكتساب الذكوة فقد اشرك مع سبيل الله الدنيا قال في الفتح فيه اشارة الى اعتبار الاخلاص (كمثل الصائم) ثم اراه

المسلمين وتصح بالماح ادلا مانع ١٠

(باب الاصابة ايدخله لنيابة من خلافة وعاقبة وشاكة في نسب وعيره) *

(عن ابن عمر قال حضرت ابي حنيفة فاشوا عليه وقالوا اجز الله خير اذ قال راغب رهب قالوا اختلف فقال ائمة كل امركم حاد او متا لوددت ان - على منها الكفاف لاهلى ولا لى فان اختلف فقد استضاف من هو خير منى بهنى اياكم وان اترككم فقد ترككم من هو خير منى بهنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عبد الله فمرت انه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يغير من اختلف متفق عليه - ومن عاتشه ان عبد بن زهراء هذين ابي وقاص اختصما الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ابن امة زمعة فقال هديا رسول الله اوصاني اخي اذا قدمت ان انظر ابن امة زمعة فاقبضه فانه ابن وقال ابن زمعة اخي وابن امة ابي ولد على فراش ابي فرأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشبه اينا بعينه فقه ل هولا يا عبد بن زمعة لولا للفراش واحتجبي منه يا ودة رواه البخاري * وعن الشريد بن - ويد النقي ان امه اوصت ان يعتق عنها رقبة مؤمنة فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال عندي جارية سوداء فقال انت بها فداها بها الخفاف نعل لاه من ربك قالت الله قال من انا قالت انت ر - ول الله قال ائمة هما فانها مؤمنة رواه احمد والسناني) حديث الشريد رواه السناني من طريق موسى بن سعيد وهو صدوق لا باس به وبقيته رجاله ثقات وقد أخرجه أيضا ابوداود وابن حبان قوله فقد استخاف من هو خ - من في استدلال هذا المصنف على جواز الوصية بالخلافة وقد ذهبت الاشعرية والمعتزلة الى ان طريقها اهدم والاختيار في جميع الازمان وذهبت المعتزلة الى ان طريقها الدعوة للكلام في هذا محل آخر قوله انه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تركه وآله وسلم غير متخاف يعني انه سيقبض بر - رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تركه

(القائم) ليله زاد - لم اقامت بايات الله لا يتر من صيام ولا صلاة وزاد السناني من هذا الوجه المانع الرا كع الساجد ومثله بالصائم لان الصائم يملك لنفسه من الاكل والشرب والذات وكذلك الجاهل يملك لنفسه على محاربة العدو وحابس نفسه على من يقاها وكان الصائم القائم الذي لا يتر ساعة من العبادة - مقر الاجر كذلك الجاهل لا يضيع ساعة من ساعاته بغير اجر قال تعالى ذلك بانهم - لم لا يصيهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة الى قوله الا كتب لهم به عمل صالح ان الله لا يضيع اجر المحسنين (ونوكل الله) اي تكفل على وجه الفضل منه (لجهاه في سبيله بان يتوفاه ان يدخل الجنة) في الحال ساعة موته بغير حساب ولا عذاب كما ورد ان ارواح الشهداء تدرج في الجنة وبهذا التقرير يندفع ايراد من قال ظاهرا الحديث التسوية بين الشهيد والراجع بالمال ان حصول الاجر يستلزم دخول الجنة ومحصل الجواب ان المراد بدخول الجنة دخول خاص (او يرجعه) الى م - كنه

(سالم مع أجر) واحدة (أو غنية) خالصة مع أجر واحد - حذف الأجر من الثاني لعدم العلم به إذ لا يصلح المجاهد عنه فالتعزية مانعة من العمل
لأمانة الجمع أو إقصاءه بالنسبة إلى الأجر الذي يدون الغنية إذ القواعد تقتضي أنه عند عدم الغنية أفضل منه وأتم إجماعاً
وجودها قال في الفتح فالحديث صريح في أن الأجر واحد وليس صريحاً في أن الجمع وقيل أو جمع في الواو وبه جزم ابن عبد البر
والزماوي ورجحهما أوربشتي والتقدير بأجر وغنية وقد وقع ذلك في رواية مسلم ولو أوفى به ضرر إياته ردواه الضريابي وجماعة
من يجهل بن يحيى بصيغة أو وكذا ما لا في الموطأ لم يختلف عليه إلا في رواية يحيى بن بكير عنه في الواو ولكن في رواية ابن بكير عن
مالك مثقال وكذا وقع عند النسائي وأبي داود بإسناد صحيح فإن كانت هذه الروايات محفوظة تعين القول بأن أوفى هذا الحديث
بمعنى الواو كما هو مذهب نفاة الكوفة ٢٩٢ لكن فيه إشكال صعب كما قال ابن دقيق العيد من حيث أنه إذا كان المعنى

يقتضي اجتماع الأمرين كان ذلك داخل في الضمان فيقتضي أنه لا بد من حصول الأمرين لهذا المجاهد وقد لا يتفق له ذلك فافترمته الذي ادعى أو غيره في الواو وقع في نظيره لأنه يلزم على ظاهره أن من رجع بغنية رجع بفجر كما يلزم على أنما يعفى الواو أن كل غاريج جمع له بين الأجر والغنية معاً وأوجب المصاييح بأنه انما يرد الأشكال إذا كان القائل بام الله التقسيم قد فسر المراد بما ذكره هو من قوله فله أجران فأنته الغنية إلى آخره وأما أن مكت عن هذا التفسير فلا يجهل الأشكال إذ يحتمل أن يكون التقدير أو يرجعه سالماً مع أجر واحد أو غنية وأجر كما مروا التقسيم بهذا الاعتبار صحيح والأشكال ساقط مع أنه لو سلم أن القائل بام الله التقسيم صرح بأن المراد فله الأجران فأنته الغنية وأن حصلت فلا يرد الأشكال

الاستخلاف ويدع الاقتداء بأبي بكر وإن كان الكل عنده جائزاً ولكن لا اقتداء به من الله صلى الله عليه وآله وسلم في التعلل أولى من الاقتداء بأبي بكر في الفعل قوله وعن عائشة أن عبد بن زمعة الخ - أي الكلام على هذا الحديث في باب أن الولد لا قرأ من شاء الله لأن المصنف رحمه الله سيذكره لاحقاً وهو الموضع الذي يدق به وانما ذكره هنا للاستدلال به على جواز الإيصاء بالنيابة في دعوى النسب والمحكمة ووجه ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر على سعد بن أبي وقاص دعواه بوصاية أخيه في ذلك ولو كانت النيابة بالوصاية في مثله غير جائزة لانكر عليه قوله وعن الشريد بن - ويد الخ استدله المصنف على جواز النيابة في العتق بالوصاية ووجهه أنه أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتلك الوصية وليبطل ذلك لا يجوز ولو كان غير جائز لما تقرر من عدم جوازناخر البيان عن وقت الحاجة قوله قل لها من ربك الخ قد أكتفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعرفة الله والرسول في كون تلك الرقبة مؤمنة وقد ثبت مثل ذلك في عدة أحاديث منها حديث معاوية بن الحكم السلمي عنده سلم وغيره ومنها عن رجل من الأنصار عند أحمد ومثله عن أبي هريرة عند أبي داود وعن حاطب عند أبي أحمد الغصالي في كتاب السنة وعن ابن عباس عند الطبراني وغير ذلك

* (باب وصية من لا يعيش مثله) *

(ابن عمرو بن ميمون قال رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يصاب بأيام بالمدينة وقف على - ذيفة بن النعمان وعثمان بن حنيف قل كيف فعلتما أتحاها أن تكونا ما قرأتما من الأرض ما لا تطيق قال لا حملناهما أمراهي لمطية وما فيها كثير فضل قال نظر أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق قال قال لا فقال عرائش سلمى الله دعى أرامى أهل العراق لا ينجحني إلى رجل به - دى أبدا قال فأتت عليه رابعة حتى أصيب قال أتى لقائهم ما بين وبينه إلا عبد الله بن عباس غداً أصيب وكان إذ مر بين الصفيين قال استموا حتى إذا لم ير

المذكور عليه لا يقال أن يكون تكبير الأجر له عظيم ويراد به الأجر الكامل فلا يلزم أنتم مطلق الأجر عنه أه - فحين وقد روى مسلم من حديث عمرو بن العاص مر فوعا ما مر غارزة تغزو في سبيل الله فيصيبون الغنية لا تجلبوا ثلثي أجرهم ويصبي لهم الثلث فإن لم يصبوا غنية تم لهم أجرهم وهذا صريح بجهة بعض الأجر مع حصول الغنية فتكون الغنية في مقابلة جزمه من ثواب الغزو وفي التعبير بثلاثي الأجر حكمة لطيفة وذلك أن الله تعالى أعد لأعداءه ثلاث كرامات دينية وأخرى فالدنيوية إن السلامة والغنية والأخرى بدخول الجنة فإذا رجع سالماً غنائماً فقد حصل له ثلثاً ما أعد الله له وبقي له عند الله الثلث وإن رجع بغير غنية عوضه الله عن ذلك ثواباً في مقابلة ما فاته وليس المراد بظاهر حديث الباب أنه إذا غنم لا يحصل له أجر أه وفيه أن الفضائل لا تعدل الأفعال القياس وفيه استكمال التمثيل في الأحكام وإن الأعمال الصالحة لا تستلزم الثواب

الى الجنة وان قصر عن درجة
المجاهدين قاله في الفتح (فقالوا
يا رسول الله) في الترمذي ان الذي
خاطبه بذلك هو عاذ بن جبل
أو أبو الدرداء كما عرفت الطبراني
وأصله في النسائي لكن قال فيه
فقلنا رافلا نبشر الناس بذلك
(قال ان في الجنة مائة درجة
اعده الله تعالى للمجاهدين في
سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين
السماء والارض) قال الطبراني في
شرح المشكاة هذا الجواب من
الاسلوب الحكيم اى بشرهم
بدخل الجنة بما ذكر من الاعمال
يعنى الايمان والصوم والصلاة
ولا تكف بذلك بل زد على تلك
البشارة بشارة أخرى وهى الفوز
بدرجات الشهاده افضل لان الله
ولا تنفع بذلك ايضا بل بشرهم
بالقدوس الذى هو أعلى وتلقبه
في الفتح فقال لولم يرد الحديث الا
كما وقع هنا لكان ما قال متجها
اى كن ورد في الحديث زيادة ذلك

فبين خلا تقدم وكبر ورجع ان اسورة يوسف اوالصل او نحو ذلك في الركعة الاولى حتى
يجتمع الناس فهاهو الا ان كبر فسمعته بقول فتاتي اوكافي الكلب حين طعمته فطار العلي
بسكين ذات طرفين لا يمر على احد يجهنا ولا شعا الا الاطعمته حتى طعم ثم ثمة عشر رجلا مات
منهم ثم ما قد اري ذلك رجل من المساكين طرح عليه برنسا فلما طن العلي انه ما خوذ خمر
نفسه وتناول عمر يد عمر د لرحن بن عوف فقمة فبن بلي عمر وقد رأى لى ارى واما
نواحي المسجد قائم لا يدرون غير انهم قد فقدوا صوت عمر وهم يقولون سبحان الله سبحان
الله صلى بهم د لرحن صلاة خمسة فلما انصرفوا قال يا بن عباس انظر من فتاتي فجاء
ساعة ثم جاء فقال غلام المغيرة فقال الصنع قال نعم قال فاذله الله الله امرت به معرو وقال
لله الذي لم يجعل منيبي يندرج في يدى الاسلام قد كنت أنت وأبولك سبحان أن تكثر الملوح
بالدينة وكان الاعيان أكثرهم رقمة فاذا قل ن شئت مات أى ان شئت فقد قال كذت
بعد ما تكلموا بلسانكم وصلوا اقبائكم وحبوا بكم فاحتمل الى بيته فانطلق فنام معه
وكان الناس لم تصيهم صيدة فجعل يؤمئذ فقل يقول أخاف عايه فاقى بليد فتم به فخرج
من حوفه ثم اتى ابن قنبر با فخرج من جرحه فها هو انه ميت فدخلنا عليه وجاء الناس
يقفون عليه وجار جرحه ل شاب فقل ل أبشر يا أمير المؤمنين ببشرى الله لك من محبة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد مضى الاسلام ما قد عاتت غولت فعدت ثم شهادة
فقل وددت ذلك كما قال العلى ولالى فاسأد إذا ازورع الارض فصار ودوا على
الغلام قال يا ارحى ارفع توبك فانه اتى انوبك واتى لربك يا عبد الله بن عمر انظر ما على
من الدين فحسبوه فوجدوه ستة وثمانين ألفا ونحوه قال ان وفي له مال آل عمر فادمن
اموالهم والامال فى بنى عدى بر كعب فان لم تف أموالهم مسل فى قريش ولا تعدهم او
غيرهم فأذعننى هذا المال انطلق الى عائشة أم المؤمنين فسل بقرأ عليك عمر الاسلام

على أن قوله أن الجنة مائة درجة تعليل لتمام البشارة المذكورة فعمد الترمذي من رواية معاذ قلت يا رسول الله ألا خير الناس قال ذر الناس يعملوا فان في الجنة مائة درجة فظهور أن المراد لا تبشر الناس بمآذ كثرته من دخول الجنة فان آمن وعمل الاعمال المنروضة عليه فيقتدر عند ذلك ولا يتجاوزوه الى ما هو افضل منه من الدرجات التي تحصل بالجهاد وهذه هي النكته في قوله اعد الله للعباد دين ونعقبه ان يعنى بان قوله لكن وردت في الحديث زيادة الخ غير مسلم لان الزيادة المذكورة في حديث معاذ وكلام الطيبي وغيره في حديث أبي هريرة وكل واحد من الحديثين مستقل بذاته والراى مختلف فكيف يكون ما في حديث معاذ تعليل لما في حديث أبي هريرة على أن حديث معاذ لا يعادل حديث أبي هريرة ولا يدانيه فان عطاء بن يسار لم يدرك معاذ اذ قال القسطلاني وهذا الذي قاله العيني ليس مانعا مما ذكره الحافظ ابن حجر قال حديث بين بعضه وبعضا وان تباينت

طرقه واختلعت بخارجيه ورواه على ما لا يخفى قال في الفتح واذا اقرر هذا كان فيه تعقب أيضا على قول بعض شراح المصابيح
 سوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الجهاد في سبيل الله وبين عدمه وهو الجلوس في الارض التي ولد المرء فيها ووجه التعقب
 ان التسوية ليست على عمومها وانما هو في أصل دخول الجنة لا في تفاوت الدرجات كما قررته والله اعلم وليس في هذا الباق
 ما ينبغي ان يكون في الجنة درجات أخرى أعدت لغير المجاهدين دون درجات المجاهدين اه قلت المراد بالبعض الطيبي وبقية
 الكرماني (فاذا انتم الله فاسألوه الفردوس فانه أو وسط الجنة) أي أفضلها (وأعلى الجنة) يعني أرضها وقال ابن حبان المراد
 بالوسط السعة وبالاعلى القوقبة وقال الحافظ المراد بالوسط هنا الاعلى والافضل لقوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا
 فعلى هذا فطف الأعلى عليه لأن كيد ١٩٤ وقال الطيبي المراد بأحد هما الملوحي وبالآخر الملعنوى اه قال يحيى

ابن صالح شيخ البضاري (أراه)
 بضم الهمزة أي أظنه (قال وفوقه
 عرش الرحمن) بفتح القاف قبل
 وقيد الاصطلي بضمها ولم يصحبه
 ابن قرقول بل قال انه وهم عليه
 قال في المصابيح ووجه ان فوق
 من الظروف الملازمة للطيرية
 فلا تستعمل غير منصوبة أصلا
 والضمير المضاف اليه فوق ظاهر
 التركيب عوده الى الفردوس
 وقال السفاقي راجع الى الجنة
 كلها قال في المصابيح والشد كبير
 حينئذ باعتبار كون الجنة مكانا
 والافتتاحي الظاهر على ذلك ان
 يقال فوقها (ومنه) أي من
 الفردوس (تفجر انهار الجنة)
 الاربعة المذكورة في قوله تعالى فيها
 أنهار من ماء غير آسن وأنهار من
 لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لبي
 لشاربين وأنهار من عسل مصفى
 قال في الفتح ووهم من زعم ان
 الضمير للعرش فقد وقع في حديث
 عبادة بن الصامت عند الترمذي

ولا تغفل أمير المؤمنين قال لست اليوم بحوض سيير أمير وفليسأذن عمر بن الخطاب ان
 يدفن مع صاحبيه سلم واستأذن ثم دخل عليه اوجدها قاعدة كي فقال يقرأ عمر بن
 الخطاب عليكم السلام ويستأذن أن يدفن مع صاحبيه فقالت كنت أريد ان تفي
 ولا وترته به اليوم على نفسي فاسأذن قبل هذا عهد الله بن مرة جاء قال ارفقوني
 فاسندهم رجلا اليه فقال ما لك قال الذي تصب يا أمير المؤمنين اذنت قال الحمد لله ما كان
 شيء أهم اى من ذلك فاذا قبضت فاحملوني ثم لم يقل يستأذن عمر بن الخطاب فان أدت
 لي فادخلوني وان ردتني فردوني الى قابر لمسان وجاءت أم المؤمنين بن حصة والنساء
 تسير تتبعها فلما راها قاربا وبكت عنده ساعة وانما أذن لرجال دخلت
 داخلهم فسمعنا بكاء من الداخل فقالوا أوص يا أمير المؤمنين استخاف فقال ما أحد
 أحق بهذا الامر من هؤلاء لفرارهم والرهط الذين توفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عنهم وهو عنهم راض فسمى عليا وعثمان ولزبير طلحة وسعد وعبد الرحمن وقال
 يشهد لكم عبد الله بن عمر وائيس له من الامر شيء كهيئة التميز له فان أصابت الامر
 سعدا فهو ذلك والا فليستعن به أيكم ما أقر فاني لم أعزله من عجز لا خيانة وقال أوصي
 تلاميذه من بعدى بالمهاجرين الاولين أن يعرف لهم حقهم ويحفظ لهم حرماتهم وأوصيه
 بالانصار خير الذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم أن يقبل من محبتهم وأن يعنى عن
 محبتهم وأوصيه بأهل الامصار خير افرهم رد الاسلام وحياة المال وعيظ العدو وان لا
 يؤخذ منهم الا فضلهم عن رصاهم وأوصيه بالاعراب خيرا فانهم أصل العرب ومادة
 الاسلام أن يؤخذ من واني أموالهم ويرد في ديارهم وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله
 أن يوفى لهم به هذه وان يقاتل من وراءهم ولا يكفوا الا طاعتهم فلما قبض خرجنا به
 فانطلقنا غشي فسلم عبد الله بن عمر فقال يستأذن عمر بن الخطاب قالت ادخلوه فادخل

والفردوس أعلاها درجة ومنها أي من الاربعة التي فيها الفردوس تفجر أنهار الجنة الاربعة ومن فوقها يكون موضع
 عرش الرحمن اه والرحمن على العرش استوى كما نطق بذلك القرآن وافصح به آيات الفرقان ودلت عليه أحاديث سيد
 الانس والجان وذهب اليه العدد الكثير والجم العتير من السلف الصالحين وحصانية من الامة المهتدين الاعيان والله يقول
 الحق وهو يهدي السبيل والفردوس هو البستان الذي يحيط به كل شيء وقيل هو الذي فيه العنب وقيل هو بالرومية وقيل بالنبطية
 وقيل بالسريانية وبجزم أبو اسحق الزجاج وقيل الفردوس منزهة أهل الجنة وفي الترمذي هو ربوة الجنة وهذا الحديث أخرجه
 أيضا في التوحيد والترمذي وفيه فضلة ظاهرة للمجاهدين وفيه عظم الجنة وعظم الفردوس منها وفيه إشارة الى أن درجة المجاهد
 قد يتأهلها غير المجاهد ما بالنسبة الخاصة أو بما يوازيه من الاعمال الصالحة لانه صلى الله عليه وآله وسلم أمر الجميع بالاجتهاد بالفردوس بعد

ان اعلمهم انه اعتزل مجاهد بن وقيل فيه جواز الدعاء لما لا يحصل له داعي لما ذكرته والاول اولى والله اعلم (عن انس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال الغدوة) بفتح الغين المرة الواحدة من الغد وهو الخروج في أى وقت كان من أول النهار الى انتصافه واللام للثأ كيدوقال في الفتح للقسمة (في سبيل الله) أى كاتبة فيه (أو روحه) بفتح الراء المرة الواحدة من الروح وهو الخروج في أى وقت كان من زوال الشمس الى غروبها واوله تقسيم أى لخرجة واحدة في الجهاد من أول النهار وآخره (خير من الدنيا وما فيها) قال ابن دقيق العيد يحفل وجهين أحدهما ان يكون من باب تنزيل المغيب منزلة المحسوس تحققة ناله في النفس ليكون الاية محسوسة في النفس من تعظيمة في الطباع فبالذلك وقعت المقاضاة لهم والآخر انه ليعلم ان جميع ما في الدنيا لا يساوى ذرة في الجنة والثاني ان المراد ٢٩٥ ان هذا النذر من الثواب خير من الثواب الذي يحصل لمن لو حصل له الدنيا كلها انفقها في طاعة الله تعالى قال في الفتح وبؤيد هذا

النبي ما رواه ابن المبارك في كتاب الجهاد من مرسل الحسن قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جيشا فيهم عبد الله بن رواحة فتأخر ليشهد الصلاة مع انبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لو انفق ما في الارض ما أدركت فضل غدوتهم والحاصل ان المراد تسهيل أمر الدنيا وتقسيم أمر الجهاد وان من حصل له من الجنة قدر سوط يميز كانه حصل له أعظم من جميع ما في الدنيا فكيف بمن حصل له منها على الدرجات والسكنة في ذلك ان سبب التأخير عن الجهاد الخليل الى سبب من اسباب الدنيا فيه هذا المتأخران هذا القدر اليسير من الجنة أفضل من جميع ما في

فوضع هذا المصباح مع صاحبيه فلما نزع من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط فقل عبد الرحمن اجعلوا امركم لي ثلاثة منكم فقال الزبير جعلت امرى الى على فقال طلحة قد جعلت امرى الى عثمان وقال سعد جعلت امرى الى عبد الرحمن ر عوف فقال عبد الرحمن ر عوف ايكم ابرأ من هذا الامر فضله اليه والله عليه والاسلام لينظر أفضالهم في نفسه فأسكت الشيخان فقال عبد الرحمن أفصحا لونه الى والله على ان لا ألوعن أفضلكم قالانم فاخذ بيد أحدهم فقال لئن قرأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاسلام ما قد علمت فافقه عليك اثنى مرتك اعدان ولئن أقرت عثمان لقسمن وتطيعن ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال ارفع يدك يا عثمان فبايعه وبايعه على وولج أهل الدار فبايعه وروى البخاري وقد علق به من رأى للودى والوكيل أن يوكلا قوله عن عمرو بن ميمون هو الودى وهذا الحديث طوله ورواه عن عمرو بن ميمون جماعة قوله قل أن بساب يايام أى أربعة كما بين فيما سبق بقوله بالمدينة أى بعد ان صدر من الحج قوله أر تكونوا ساجدة الارض ما لا تطيق الارض المذمار الى ساعى ارض الوداد وكان عمر بعثهما يضر بان علم الخراج وعلى أهله الجزية كما بين ذلك ابو عبيد في كتاب الاموال من رواية عمرو بن ميمون المذكور والمراد بقوله انظروا أى في التمهيل اذهو كناية عن التذلل لا يستلزم انظر قوله فلا سجدنا لها امرأى له مطيعة في رواية ابن أبي شيبه عن محمد بن فضيل عن حميد بن عمار قال الاسناد فقال حذيفة لو شئت لاضعت ارضى أى جعلت خراجها ضعفين وقال عثمان بن حنيف القدحات ارضى امرأى له مطيعة وفي رواية له ان عمر قال لعثمان بن حنيف انز فت على كل رأس درهمين وعلى كل جريب درهم ما دفعه من طمام لا طاقوا ذلك قال نعم قوله انى لقائم أى فى الصفت ننظر صلاة الصبح قوله قتلنى أو كفى الكتاب حين طعنه في رواية اخرى فعرض له ابو لؤى غلام المغيرة بن شعبه فنادى عمر غير بعيد ثم طعنه ثلاث طعنات فرأيت عمر قائلا يده هكذا يقول دونكم الكتاب فقد قتلنى

الدنيا وهذا الحديث من هذا الوجه من افراد البخارى (عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال لقاب قوس أى ما بين الوتر والقوس أو قدر طولها ارمابين السمية والمقبض أو قدر ذراع أو ذراع يقاس به فكان المعنى بيان فضل قدر الذراع من الجنة (في الجنة) أى ما صغر في الجنة من المواضع كلها بساكنة أو أرضها فخير أن قصير الزمان وصغير المسكان في الجنة خير من طويل الزمان وكبير المسكان في الدنيا ترهبه داوتها غير الهما وترغبنا في الجهاد فينبغى أن يقتبط صاحب الغدوة والروحة بغدونه وروحته أكثر مما يقتبط ان لو حصلت له الدنيا بهذا فيه نعيمات غير محاسب عليه مع ان هذا لا يتصور (خير من طماع عليه الشمس وتغرب) وهو المراد بقوله في الذى قبله خير من الدنيا وما فيها ولا تندخل الجنة مع الدنيا تحت أفضل الا كما يقال العسل أحلى من الخمر والغدوة والروحة في سبيل الله وثوابها خير من نعيم الدنيا كلها ولو لم يكن لها تصور

ينعم بهما كما هو شأنه زائل ونعيم الآخرة باق (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (الغدوة أو روحه في سبيل الله خير مما تطلع عليه الشمس وتغرب) وفي حديث سهل بن سعد الساعدي عند البخاري مرفوعا الروح والغدوة في سبيل الله أفضل من الدنيا وما فيها وهو معنى تطلع عليه الشمس وتغرب وقد يقال إن بينهما تفاوتان حديث وما فيه ما يشمل ما تحت طباقها مما أودعه الله تعالى فيها من الكبر والوزن غير ما وجدته ما طاعت عليه الشمس وغربت يشمل ما تطلع تغرب عليه من بعض السموات لأنها في الرابعة أو السابعة على الخلاف وللمتدبرين قولان في حقيقة الدنيا أحدهما أنها ما على الأرض من الهواء والجو والثاني أنها كل المخلوقات من الجواهر والاعراض الموجودة قبل الدار الآخرة والخاصة من أحاديث هذا الباب إن المراد تسهيل أمر الدنيا وتعظيم أمر الآخرة وإن من سهل له من الجنة قد رسو طي يصير كأنه سهل له أعظم من

جميع ما في الدنيا فكيف يحسن له منها أعلى الدرجات

• (الحوار العين وصفتهن) •

الحوار بضم الحاء وسكون الواو وتحريك قال في القاموس أن يشد بياض العين وسوادها وتسمى سواد حدة ما وترق جفونها ويبيض ما حوالها أو شدة بياضها وسوادها في شدة بياض الجسد أو سواد العين كأنها مثل الظباء ولا يكون في بقى آدم بل يستعار لها والعين بكسر العين جمع عيناء وقال البخاري الحور يحار فيها الطرف أي يصير فيها البصر لحسنها شديدة سواد العين شديدة بياض العين (عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال لو أن امرأة من أهل الجنة اطلمت (بشد يد الطاء المنفوحة وفتح اللام) إلى أهل الأرض لاضامت ما بينهما (ما) أي بين السماء والأرض (ولملائته

واسم أبي الوثرة فيروزي روى ابن سعد بأسناد صحيح إلى الزهري قال كان عمر لا يأذن لبي قد احتلم في دخول المدينة حتى كتب المغيرة بن عتبة وهو على الكوفة يذكر له غلاما عنده صفة ما يستأذنه أن يدخله المدينة ويقول إن عنده أعمالا تنفع الناس أنه حداد نقاش نجار فاذن له فضرب عليه المغيرة كل شهر مائة فشد كالإبريق فزال له عمر ما خراجك بكثير في جنب ما تعمل فأنصرف ساخطا فلبث عمر إلى قربة العبيد فقال له إنك إذا تقول لو أشاء لصنعت رجا طعنا بالريح فالتفت إليه عابسا فقال لا صنع من ذلك وما يصدر الناس به أقابل عمر على من معه فقال توقع في العبد فلبث ليالي ثم اشتغل على خنجر ذي رأسين فمابه وسطه فكمن في زاوية من زوايا المسجد في القاس حتى خرج عمر يوقظ الناس الصلاة الصلاة وكان عمر يفعل ذلك فلما دنا منه عمر وثب عليه فطعنه ثلاث طعنات أحدها من تحت السرة فخرقت الصفاق وهي التي قتلتها قوله حتى طعن ثلاثة عشر رجلا في رواية ابن إسحق اثني عشر رجلا معه وهو ثالث عشر وزاد ابن إسحق من رواية إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون وعلى عمار أن أبا صفر قد رفعه على صدره فلما طعن قال وكان امرأته تدركه قد دنا قتيلا ما منه من تسعة أي وعاش المارقون قال الحافظ وقت من أهدمهم على كليب بن العيص كبر الليثي قوله فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برنسا وقع في ذيل الاستيعاب لابن قتيون من طريق سعيد بن يحيى لا موى قال حدثنا أبي حدثني من سمع - صين بن عبد الرحمن في هذه القصة قال فلما رأى ذلك رجل من المهاجرين يقال له خطاب التميمي الربوعي فذكر الحديث وروى ابن سعد بأسناد ضعيف منقطع قال فخذ بأب الوثرة رط من قريش منهم عبد الله بن عوف وهاشم بن عتبة الزهريان ورجل من بني تميم وطرح عليه عبد الله بن عوف خبيصة كانت عليه قال الحافظ فان ثبت هذا حل على أن الكل أكثر كوفي ذلك قوله فقد دنا من الصلاة بانما من قوله فعلى بهم عبد الرحمن صلاة خفيفة في رواية ابن إسحق باقصر سورتي في القرآن أنا أعطيتك الكون وإذا جاء نصر الله والفتح زاد في رواية ابن شهاب ثم غلب على عمر النزف فغشى عليه فاحتمته في رط حتى أدخلته بيته فلم يزل في غيبته حتى

رحمها) وعن ابن عباس فيما ذكره ابن المنذر في نمرجه خلقت الحواري من أصابع رجلها إلى ركبتيها من الزعفران ومن ركبتيها إلى نديها من المسك لادفروا من نديها إلى عنقها من العنبر لاشهب ومن عنقها من الكافور الأبيض (وأنصفها) أي خنجرها (على رأسها خير من الدنيا وما فيها) وعند الطبراني من حديث أنس مرفوعا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل لو أن بصر بناتكم بد القلوب ضوء ضوء الشمس والقمر ولو أن طائفة من شعرا هابت لملائت ما بين المشرق والمغرب من طيب ريحها الحديث قال المهلب أورد البخاري هذا الحديث ليبين المعنى الذي من أجله تبقى الشهيدة أن يرجع إلى الدنيا ليعتدل مرة أخرى في سبيل الله في كونه يرى من الكرامة بالشهادة فوفى ما في نفسه إذ بكل واحد يهبط من الحواري العين

لو اطلعت على الدنيا لاضامت كلها اه وهذا ابن ماجه عن أبي هريرة قال ذكر الشهيد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تصف الارض من دم الشهيد حتى يندره زوجه من الحور العين يمد كل واحدة منهن - ما حلة خير من الدنيا وما فيها ولا حدة والابراي من حديث عبادة بن الصامت مرفوعا للشهيد عند الله سبع خصال فذكر الحديث وفيه ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين قال في الفتح اسناده حسن وأخرجه الترمذي من حديث المقدم بن عبد كبر ومعه (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) قال بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقواما من بني سليم إلى بني عامر في سبعين (وهم المشهورون بالقراء) لأنهم كانوا أكثر قراء من غيرهم وسليم مصغر وقد وهم المصاطي هذه الرواية بان بني سليم مبعوث إليهم والمبعوث هم القراء وهم من الانصار وقال في الفتح قلت التحقيق ان المبعوث إليهم ٢٩٧ بنو عامر وامابنوسليم فغدروا بالقراء المذكورين والوهم في هذا السياق

من حفص بن عمر شيخ البخاري (فلما قدموا) بئر معونة (قال لهم خذوا) حرام بن ملحان (اتقدمكم) أي إلى بني سليم (فان آمنوني حتى ابلاغهم) بتشديد اللام المكسورة (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انه يدعوهم إلى الايمان (والا) أي وان لم يؤمنوني (كنتم مني قريية) (قدم) إليهم (فما ترونه) فبينما يبعثهم أي يبعث في سليم (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أشاروا (إلى رجل منهم) هو عامر بن الطفيل (فقطعه بريح فاتفقوا) في جنبه حتى خرج من الشق الآخر (فقال) أي حرام المطعون (الله أكبر فزت) بالشهادة (ورب الكعبة ثم ألوا على بقية أصحابه) أي أصحاب حرام (فقلوه) يم الا رجلا أعرج) وهو كعب بن يزيد (الانصاري من بني أمية) كما عند الاسماعيلي وفي النظر بدون ألف

حتى اسفر فظفر في وجوهنا فقال أمسي الناس فقلت نعم قال لا اسلام ان ترك الصلاة ثم توضأ وصلى وفي رواية ابن سعد من طريق ابن عمر قال فتوضأ وصلى الصبح فقرأ في الاولى والعصر وفي الثانية قل يا أيها الكافرون قال ونسأله الى وجرحه يذهب دما إلى لضع اصبعي الوسطى فأنشد الفتح قوله فلما انصرفوا قال يا ابن عباس انظر من قتلني في رواية ابن اسحق فقال عمر يا عبد الله بن عباس أنرح فنادى في الناس اعن ملامتكم كان هذا فقالوا ما هذا الله ما علمنا ولا اطاعنا وزاد مبارك بن فضالة فظن عمر ان له ذنباً إلى الناس لا يعلم فدعا ابن عباس وكان يحبه ويدينه فقال احب أن تعلم عن ملامن الناس كان هذا فخرج لا يمر بلامن الناس الا وهم يسيكون فكانت عاتقوا ابكارا ولادهم قال ابن عباس فرأيت البشرى في وجهه قوله المنع بفتح المهملة والنون وفي رواية ابن فضيل عن حصين عن ابن أبي شيبه وابن سعد الصنيع بفتح النون قال أهل اللغة رجل صانع اليد واللسان وأمرأة صناع وصحى أبو يزيد الصنيع بفتح النون قال أهل اللغة رجل صانع اليد لم يجعل ميثقي بـ كسر الميم وسكون التاء بفتح النون بعدها مائة فوقية أي قتلني وفي رواية الكشي في ميثقي بفتح الميم وكسر النون وتشديد التاء بفتح النون قوله رجل يدعي الاسلام في رواية ابن شهاب فقال الحمد لله الذي لم يجعل قاتلي بحاجة عند الله اسجدة سجدها له قط وفي رواية مبارك بن فضالة بحاجة يقول لا اله الا الله وفي حديث جابر فقال عمر لا تعجلوا على الذي قتلني فقبل انه قد قتل نفسه فاسترجع عمر فقيل له انه أبو لؤلؤة فقال الله أكبر قوله قد كنت أنت وأبوك تحبان أن تمكثا بالموضع بالمدينة في رواية ابن سعد فقال عمر هذا من عمل أصحابك كنت أريد أن لا يدخلها علي من السبي فغلبتوني وروى عمر بن شبة من طريق ابن سيرين قال بلغني ان العباس قال لعمر لما قال لا تدخلوا علينا من السبي الا الوصيف ان عمل أهل المدينة شديد لا يستقيم الا بالمعراج قوله ان شئت فعلت الخ قال ابن التين انما قال ذلك لعلمه بان عمر لا يأمره بقتلهم قوله كذبت الخ هو على ما ألف من شدة عمر في الدين لانه فهم من ابن عباس ان مراد ان شئت قتلناهم فاجابه

٢٨ نيل على اللغة الربيعة قاله لكرمانى (عبد الجبل واخبر جبريل عليه السلام الذي صلى الله عليه وآله وسلم) انهم قد لقوا ربهم فرضى عنهم وأرضاهم فكانت قرأ أي في جله القرآن (أن بلغوا أقوامنا أن قد لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا ثم نسخ) (الفظه) (بعد) من التلاوة وهم ما تنبيه وهو هل يجوز بعد نسخ تلاوة الآية ان يقرأها الجنب قال الامدي تردده في الاصويون والاشبهه المنع من ذلك وكلام السهيلي يقتضي خلاف ذلك فانه قال ان هذا المذكور ليس عليه رونق الاعجاز ويقال انه لم ينزل بهذا النظم ولكن ينظم معجز كنظم القرآن فان قيل انه خير فلا ينسخ قلنا لم ينسخ منه الخبر وانما نسخ منه الحكم فان نسخكم القرآن يتل في الصلاة وان لا يحسه الا طاهر وان يكتب بين الدفتين وان يكون تعلمه فرض كفاية وكل ما نسخ رفعت منه هذه الاحكام وان بقي محفوظا فهو منسوخ فان نسخ من حكمها جاز ان يبقى ذلك الحكم

فمعمولاً به انتهى وزاد ابن جرير عن أنس وأزل الله ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون
(فقد علمهم) صلى الله عليه وآله وسلم (أربعة من صباحاً) في القنوت (على رعل) بكسر الراء بطن من بنى سليم (وذ كوان) بفتح
الذال وسكون الكاف (وبنى لحيان) بكسر اللام (وبنى عسية) بضم العين (الذين عصوا الله ورسوله) صلى الله عليه وآله
وسلم وفي أواخر الجهاد انه دعا على أحياء من بنى سليم حيث قتلوا القراء قال في الفتح وهو أصرح في المقصود وفي الحديث فضل
من ينكب في سبيل الله (عن جندب بن سفيان رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في بعض المشاهد)
أى أمكنة الشهادة قيل كان في غزوة أحد (وقد دميت أصبعه) بفتح الدال أى جرحت أصبعه فظهر رمنه الدم (فقال) مخاطباً
لما توجهت لها على سبيل الاستعارة ٢٩٨ أو حقيقة على سبيل المجازة تسلية لها (هل أنت إلا أصبع دميت) أى ما أنت

بأصبع موصوفة بشئ إلا بان
دميت فتدنى فانك ما ابتليت
بشئ من الهلاك أو القاطع إلا
أنك دميت ولم يكن ذلك هدوا
(و) لكنه (في سبيل الله) بوضاه
(مالقبت) وهذا مما تعلق به
المحدثون في الطعن فقلوا هذا
شعر نطق به والقرآن ينطق عنه
أن يكون شاعراً والجواب انه
رجز والرجز ليس بشعر على
مذهب الأخفش واغمايقال
أصاحبه فلان الرجز لا الشاعر
إذا الشعر لا يكون الا شيئاً تاماً مثنى
على أحد أنواع العروض
المشهورة وبان الشعر لا بد فيه
من قصد ذلك فإلم يكن مصدره
عن نية له وروية فيه وانما هو
اتفاق كلام يقع صوز وناليس
منه فالنفي صفة الشاعر بغير لا غير
وهذا الحديث أخرجه البخاري
أيضاً في الأدب ومسلم في المغازي
والترمذي في التفسير والنسائي
في اليوم والليل واستدل به على

بذلك وأهل الجارية يقولون كذبت في موضع اخطأت وأهل ابن عباس انما أراد قتل مسلم
يسلم منهم قوله فأتى ببيدة شربه زاد في حديث أبي رافع لينظر ما قدر جرحه قوله فخرج
من جرحه هذه رواية الكشميهني وهى المواب ورواية غير فخرج من جوفه وفي
رواية أبي رافع فخرج النبيذ فلم يدراً نبيذه هو دم وفي رواية أخرى أيضاً فقال لا بأس عليك
يا أمير المؤمنين فقال ان يكن القتل بأساً فقد قتلت والمراد بالنبيذ المذكور تحرات نبيذ
في ماء أى نعت فيه كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء وسأنى الكلام عليه قوله
وجاء رجل شاب في رواية للبخاري في الجنائز وويل عليه شاب من الانصار وفي انكار عمر
على الشاب المذكور واسترسال ازاره مع ما هو فيه من مكابدة الموت أعظم دليل
على صلابته في الدين ومراعاته لمصالح المسلمين قوله وقدم بفتح القاف وكسرها قالوا
بمعنى الفضل والثاني بمعنى السبق قوله ثم شه دق الرفع عطنا على ما قد علمت لانه مبتدأ
وخبره لان الماتقدم ويجوز عطفه على محبة فيكون مجروراً ويجوز ان نصب على نه
مفعول مطلق لمخذوف وفي رواية جرير ثم الشهادة بعد هذا كله قوله لا على ولا لى أى سواء
بما هو قوله أنى لشوبك النون ثم انا قال كثر في الموضع بدل النون للكشميهني قوله
حسبه وفوجدوه ستة وثلاثين ألفاً ونحوه في حديث جابر ثم قال يا عبد الله أقمت على
بحق الله وحق عمر اذا امتد فدفنتى أن لا تغسل رأى لك حق تبيع من ربيع من ربيع آل عمر بثلاثين
ألفاً فضعها في بيت مال المسلمين فسأله عبد الرحمن بن عوف فقال انعمت في جميع حجتها
وفي نويب كفت تنويخ وعرف بهم لاذجة دين هم ووقع في اخبار المدينة لمحمد بن الحسن
ابن زبالة ان دين عمر كان ستة وعشرين ألفاً وبجرم عياض قال الحافظ والاول هو المعتمد
قوله فان في مال آل عمر كانه يريد نفسه ومثله يقع في كلامهم كثيراً ويحتمل ان يريد
رحمته قوله والافضل في بنى عدى بن كعب هو البطن الذى هو منهم وقريش قبيلته قوله
لانهم يسكنون العين أى لا تتجاوزهم وقد انكر نافع مولى ابن عمر ان يكون على عمر
دين فروى عمر بن شبة في كتاب المدينة باسناد صحيح ان نافعاً قال من أين يكون على عمر دين

فضل من ينكب في سبيل الله تعالى ورضاه (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وقد
قال (الله الذى نفسى بيده) الكريمة (لا يكلم) بضم اليا أى لا يجرح (أحد) مسلم (في سبيل الله) أى في الجهاد ويشمل من
جرح في ذات الله وكل ما دافع المرفيه بحق فأصيب فهو مجاهد كقتال البغاة وقطاع الطريق واقامة الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر واقتض مسلم كل كام يكلمه المسلم (والله أعلم بما يكلم) بجرح (في سبيله) معناه واقعه أعلم عظيم شأنه قال في الفتح جلة
معترضة قصد بها التبيه على شرطية الاخلاص في نيل هذا الثواب انتهى ويجوز أن يكون تبييناً لما صيانة عن الرياء والسمعة
(الاجام يوم اقامته وجرجه يشهد) أى يجرى (دما) وفي رواية ذكرها البخاري في كتاب الطهارة تكون يوم القيامة
كهيئة ما اذا طمعت فتفجر دما (اللون لون الدم والريح ريح المسك) أى كريح المسك اذ ليس هو مسكاً حقيقة بخلاف اللون

لون الدم فلا حاجة فيه لتقدير ذلك لانه دم حقيقة فليس له من أحكام الدنيا والصفات فيها الا اللون فقط وفي رواية والعرف
وهي الراحة ولا صاحب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث معاذ بن جبل من جرح جرحا في سبيل الله أو
نكس نكسة فأنقضى يوم القيامة كأغزما كانت لونهما الزعفران ويريجها المسك وعرف بهذه الزيادات ان الصفة المذكورة
لا تختص بالشهيد بل هي حاصلة لكل من جرح ويحتمل أن يكون المراد به ذابجرح هو ما يموت صاحبه بسببه قبل ان يماته
لما يندمل في الدنيا فان أثر الجراحة وسيلان الدم يزول ولا يبقى ذلك أن يكون له فضل في الجنة لكن الظاهر ان الذي يحيى
يوم القيامة جرحه ينشأ دما من فارق الدنيا وجرحه كذلك ويؤيده ما وقع عند ابن حبان في حديث معاذ المذكور عليه
طابع الشهد وقوله كأغزما كانت لا ينافي قوله كهيثم الان المراد ٢٩٩ انه لا تنقص شيئا بطول العهد قال العلماء

الحكمة في دعائه كذلك ان يكون
معه شاهد فضيلته يذله نفسه
في طاعة الله تعالى كذا في الفتح
وقال النووي قالوا وهذا الفضل
وان كان ظاهرا انه في قتال
السكرار قد دخل فيه من جرح في
سبيل الله في قتال البغاة وقطاع
الطريق والاصم والنهي ونحو
ذلك وكذا قال ابن عبد البر
واستشهد على ذلك بقوله صلى الله
عليه وآله وسلم من قتل دون ماله
فهو شهيد لكن قال الولي بن
العراق قد يتوقف في دخول
المقاتل دون ماله في هذا الفضل
لاشارة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الى اعتبار الاخلاص في
ذلك بقوله والله أعلم بمن يكلم في
سبيله والمقاتل دون ماله لا يقصد
بذلك وجه الله واغاية قصد صون
ماله وحفظه فهو يفعل ذلك
بداعية الطبع لا بداعية الشرع
ولا يلزم من كونه شهيدا أن يكون
دمه يوم القيامة كرجح المسك

وقد باع رجل من ورثته مائة الف اه قال في الفتح وهذا لا ينبغي ان يكون عند
موته عليه دين فيكون الشخص كثير المال ولا يستلزم في الدين عنه فعل نافعا أنكر
أن يكون دينه لم يقض قوله فاني لست اليوم للمؤمنين أميرا قال ابن النين نعم قال ذلك
عندما يقن بالموت أشار بذلك الى عائشة حتى لا تنهايه لتكونه أمير المؤمنين وأشار ابن
النين أيضا الى انه أراد أن تعلم أن سؤله لها بطريق الطالب لا بطريق الامر قوله ولا وثقه
استدل بذلك على انها كانت غلظ البيت وفيه نظر بل الواقع انها كانت غلظ منفعة
بالسكنى فيه والاسكان ولا يورث عنها وحكمكم أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كالعتقات لانهم لا يتزوجن بعده صلى الله عليه وآله وسلم قوله ارفعوني أي من
الارض كانه كان مضطجعا فأمرهم أن يرفعوه قوله فاستد رجل اليه قال الحافظ في
الفتح لم أقف على اسمه ويحتمل انه ابن عباس قوله فان أذنت لي فأدخلوني ذكر ابن سعد
عن معن بن عيسى عن مائث ان عمر كان يخشى ان تكون أذنت في حياته حيا منته وان
ترجع عن ذلك بعد موته فاراد أن لا يكرهها على ذلك قوله فوجلت عليه أي دخلت على
عمر في رواية الكشي في فبكت وفي رواية غيره فبكت وذكر ابن سعد باسناد صحيح عن
المقدم بن سعد يكره انما قالت يا صاحب رسول الله يا صبي رسول الله يا أمير المؤمنين
فقال عمر لا صبر لي على ما مع أخرج عليك بما لي من الحق عليك ان تدينني بعد مجيئك
هذا فاما عينك فان امسكهما قوله فوجلت داخلهم أي مدخلا كان في الدار قوله
أوص يا أمير المؤمنين استخاف في البخاري في كتاب الاحكام منه ان الذي قال ذلك هو
عبد الله بن عمر قوله من هؤلاء النفر أو الرهط شك من الراوي قوله فسمي عليا الخ
قد استشكل اقتصاره على هؤلاء الستة من العشرة المبشرين بالجنة وأجيب بأنه أحدهم
وكذلك أبو بكر ومنهم أبو عبيدة وقدمات قبله واما سعيد بن زيد فلما كان ابن عمر
لم يسمه فسمهم بالغة في التبري من الامر وصرح المدائني باسائه ان عمر عد سعيد بن زيد
فمن توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنهم راض الا انه استثناء من أهل الشورى

واي بذل بذل نفسه فيه حتى يستحق هذا الفضل قال في الفتح واستدل بهذا الحديث على ان الشهيد يدفن بدمايته وثيابه ولا
يزال عنه الدم بغسل ولا غير ليحيى يوم القيامة كما وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه نظر لانه لا يلزم من غسل الدم في
الدنيا ان لا يبعث كذلك ويغنى عن الاستدلال بترك غسل الشهيد في هذا الحديث قوله في شهد أحد زملوهم بدمايتهم انتهى
وهذا الحديث أورده البخاري في باب ما يقع من الجاسات في السمن والماس من كآب الطهارة (عن أنس بن مالك رضي الله عنه
قال غاب هي أنس بن النضر رضي الله عنه عن قتال بدر فقال يا رسول الله غيب عن أول قتال فانتل المشركين) لان غزوة بدر
هي أول غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت في السنة الثانية من الهجرة (لأن الله انهم دلي) أي أحضرتني
(قتال المشركين ليربين الله ما صنع) واسلم ليراني الله وفي رواية ما أجد ما أخوذ من الجرح والهزل وزاد ثابت وهاب أن يقول

غيرها أي خشي أن يلتزم شيئا يهز عنه فابهم وعرف من السياق أن مراده أنه يبالغ في القتال وعدم الفرار (فلما كان يوم أحد) وأطلق اليوم وأراد لوقعة فهو واضح وأجاز قاله الكرمانى (وانكشف المسلمون) وفي رواية الاسماعيلي وانهم زم الناس وهو معني انكشف (قال) أنس بن النضر (اللهم انى أعذرالك مما صنع هؤلاء يعني أصحابه) المسلمين من الفرار (وأبرأ اليك مما صنع هؤلاء يعني المشركين) من القتال فاعذر عن الاولياء وتبرأ من الاعداء مع أنه لم يرض الامرين جميعا (ثم تقدم) نحو المشركين (فاستقبله) أي استقبل أنس بن النضر (سعد بن معاذ) بضم الميم وزاد في مسند الطيالسي عن أنس منهم زما (فقال يا سعد بن معاذ) أريد (الجنة) أو هي مطلوبني (ورب النضر) أي والده ويحتمل أن يريد ابنه فإنه كان له ابن يسمى النضر وكان اذ ذاك صغيرا وفي رواية والله ٣٠٠ وفي أخرى والذي نفسي بيده والظاهر أنه قال مضموا والبقية بالعنى (انى أجد

ربكما) أي ربح الجنة (من دون أحد) وفي رواية ثابت فآثار ربح الجنة أجد هادون أحد قال ابن بطال وغيره يجوز أن يكون على الحقيقة وأنه وجد ربح الجنة حقيقة أو وجد ربحا طيبة ذكره طيبا بطيب ربح الجنة ويجوز أن يكون أراد أنه استحضر الجنة التي أعدت للشهيد فتصور أنها في ذلك الوضع الذي يقابل فيه فيكون المعنى انى لا أعلم ان الجنة تكذب في هذا الموضع فاشتاق لها وقوله وأما قالها أما تجبنا وأما تشوقا فكانه لما ارتاح لها واشتاق اليها صارت له قوة من استغنىها حقيقة (قال سعد بن معاذ) فما استطعت يا رسول الله ما صنع من اقدامه ولا ضيقه في المشركين من القتل مع أنى شجاع كامل القوة ولا ما وقع له من الصبر بحيث وجد في جسده ما يزيد على الثمانين من ضربة وطعنة ورمية كما (قال أنس بن

الترابته منه وقال لأربى في أموركم فأرغب فيما لا حدم من اهلى قوله يشهدكم عبد الله ابن عمر الخ في رواية للطبري فقال له رجل استخلف عبد الله بن عمر قال والله ما أردت الله بهذه وأخرج نحوه ابن سعد باشناد صحيح من مرسل الضحى ولفظه فقال عمر فأنلك الله والله ما أردت الله بهذا استخلف من لم يحسن ان يطلق امرأته قوله كهينة التعزية له أي لابن عمر لأنه لما أخرجهم من أهل الشورى في الخلافة أراد جبر خاطره بان جعله من أهل المشاورة وزعم الكرماني ان هذا من كلام الراوى لا من كلام عمر قوله الامرة بكسر الهمزة وللشعبي في الامارة زاد المدائني وما ظن ان يلى هذا الامر الاعلى او عثمان فان ولى عثمان فرجل فيه لين وان ولى على فستختلف عليه الناس قوله بالمهاجرين لاولين هم من صلى للقبليين وقيل من شهد بيعة الرضوان قوله الذين تبوءوا أى سكنوا لمدينة قبل الهجرة وادعى بعضهم ان الايمان الذى كورهما من أسماء المدينة وهو بعيد قال الحافظ والراجح انه ضمن تبوءوا سامعنى لزموا أو عامل نه سبه محذوف قوة سديره واعتقدوا وان الايمان لشدة ثبوته في قلوبهم كانه احاط بهم فكأنهم نزلوه قوله فهم ردة الاسلام أى عيون الاسلام الذى يدفع عنه ويحفظ لعدو اى يعطون العدو به ثمرتهم وقوتهم قوله الافضلهم أى الاما فضل عنهم قوله من حوائى اموالهم أى ماليس بخيار والمراد بدمه الله أهل الذمة والمراد بالقتال من ورائهم أى اذ قصدتهم عدو قوله فانطلقنا في رواية الكشميهني فانتقلنا أى رجعنا قوله فوضع هناك مع صاحبيه قد اختلف في صفة القبر الثلاثة المسكومة فالأكثر على أن قبر أبي بكر ورأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبر عمر ورأى قبر أبي بكر وقيل ان قبره صلى الله عليه وآله وسلم تقدم الى القبلة وقبر أبي بكر حذاء منكبىه وقبر عمر حذاء منكبى أبي بكر وقيل قبر أبي بكر عند رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقبر عمر عند رجل أبي بكر وقيل غير ذلك قوله اجعلوا أمركم الى ثلاثة منكم أى فى الاختيار لقل الاختلاف كذا قال ابن الذين وصرح ابن المدائني في روايته بخلاف ذلك قوله والله عليه والاسلام بالرفع فيه ما

مالك (فوجدناه) أي بابن النضر (بضم) قال في الفتح لم يرد في من الروايات بيان هذا البضع وتقدم انه ما بين والخبر الثلاث والتسع (وعثمان ضربه بالسيف أو طعنه برمح أو رمية بسهم) قال العيني كلمة أو في الموضعين للتوزيع وفي الفتح انها للتقسيم أو بمعنى الواو وتفصيل كل واحدة من المذكرات غير معين وفي رواية قال أنس فوجدناه بين القتلى (ووجدناه قد قتل وقد مثل به المشركون) من النخلة أى قطعوا أعضاء من أنف واذن وغيرهما (فما عرفه أحد الا أخته بيناته) بأصبعه أو بطرف أصبعه زاد النسائي وكان حسن البنات قاتلته الرية بنت النضر أخبته فاعرفت أنى الابناته والبنات الاصابع وفي رواية أو شامة والاولى أكثر (قال أنس) بن مالك (كأنرى أو نطن) شك من الراوى وهما معني واحد ولا حدر كذا قول وعنده أيضا فكانوا يقولون (ان هذه الآية نزلت فيه وفي أشباهه من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه

الى آخر الآية وقال ان أخته) أى أخت أنس بن النضر وهى عمه أنس بن مالك (وهى تسمى الربيع) بضم الراء وفتح الباء
وتشديد الياء (كسرت ثنية امرأة) زاد فى الصلح فطلبوا الارش وطلبوا العفو فأبوا إذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يا امر
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بالقصاص فقال أنس) هو ابن النضر المستشهد يوم أحد (يا رسول الله والذى به نك
بالحق لا تكسر شتى) قاله فوقعوا ورجاء من فضله تعالى ان يرضى خضمها بالبعفوعنها ابتغاء مرضاته (فرضوا بالارش) عوضا
عن القصاص (وتركوا القصاص فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ان من عباد الله من لواقمهم على الله لايبره) فى
قسمه وهو ضد الخنث وفي قصة أنس بن النضر جواز بذل النفس فى الجهاد وفضل الوفاء بالعهد ولو شق على النفس حتى يصل الى
أهلا كهوا وان طلب الشهادة فى الجهاد لا يفتنا وله النهى عن الالتقاء الى التهلكة ٣٠١ وفيه فضيلة ظاهرة لأنس بن النضر

وما كان عليه من صحة الايمان
وكثرة التوقى والتورع وقوة
اليقين قال الزين بن المنير من
ابلى الكلام وأفصح قول أنس
ابن النضر فى حق المسلمين اعتذر
اليك وفى حق المشركين أبرأ اليك
فأشار الى انه لم يرض الامرين
جميعا مع تفاوتهم سمى المعنى
(عن زيد بن ثابت رضى الله عنه
قال نسخت الصف فى المصاحف
فقدت آية من سورة الاحزاب
كنت أسمع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقرأ بها فلم
أجد لها لامع خزيمة بن ثابت
الانصارى الذى جعل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم شهادته
شهادة رجلين) خصوصية له
رضى الله عنه لما كام صلى الله
عليه وآله وسلم رجلا فى شئ
فأنكره فقال خزيمة أنا أشهد
فقال صلى الله عليه وآله وسلم
أشهد ولم تستشهد فقال نحن
نصدقك على خبر الساء فكيف

والخير محذوف أى عليه رقيب أو نحو ذلك قوله أفضلهم فى نفسه أى فى معية قد زادت
المدائنى فى رواية فقال عثمان أنا أول من رضى وقال على أعطى موثقا لتوثق الحق ولا
تخصن ذارحم فقال نعم قوله فأسكت بضم الهمزة وكسر الكاف كأن مسكتا مسكتهم
ويجوز فتح الهمزة والكاف وهو بمعنى سكت والمراد بالشجبين على وعثمان قوله فاخذ
بيده هو على والمراد بالآخر فى قوله ثم خذ لا ياد استر هو عثمان كما يدل على ذلك
سياق الكلام قوله والقدم بكسر التاء وفصحها كما تقدم زاد المدائنى ان عبد الرحمن
قال اعلى أرايت لو صرف هذا الامر عنك فلم تحضر من كنت ترى أحق به يا من هو لا
الرهط قال عثمان ثم قال لعثمان كذلك فقال على وزاد أيضا ان شهدا اشار على عبد الرحمن
بعثمان وانه دار تلك الليالى كلها على العصابة ومن وفى المدينة من اشرف الناس لايخلو
برجل منهم الا امره بعثمان وفى هذا الاثر دليل على أنه يجوز جعل امر الخلافة شورى
بين جماعة من أهل الفضل والعلم والصلاح كما يجوز الاستخلاف وعقد أهل الحل والعقد
قال النووي وغيره واجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف وعلى انعقادها بعقد أهل
الحل والعقد لانسان حيث لا يكون هناك استخلاف غيره وعلى جواز جعل الخلافة
شورى بين عدد محصور أو غيره واجمعوا على أنه يجب نصب خليفة وعلى ان وجوبه
بالشرع لا بالعقل وخالف بعضهم كالأصم وبعض الخوارج فقالوا لا يجب نصب الخليفة
وخالف بعض المعتزلة فقالوا لا يجب بالعقل لا بالشرع وهما باطلان والكلام موضع غير هذا

*) (باب ان ولى الميت يقضى دينه اذا علم صحته)

(عن سعد الاطول ان اخاه مات وترك ثلثة مائة درهم وترك عيالا قال فاردت ان انفقها
على عياله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ان اهلك محبتك بس دينه فاقض عنه فقال
يا رسول الله قد اديت عنه الا دينه اريد ان ادعيت ما امرأه وليس لها دينه قال فاعطها فانها
محفة رواه أحمد وابن ماجه) الحديث استاده فى سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر
ابن أبي شيبة قال حدثنا عفان قال حدثنا حماد بن سلمة قال قال أنس بن عبد الملك ابو جعفر

بهما فامضى شهادته وجهلهما بشهادتين وقال لانعد (وهو قوله) تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه)
واستشكل كونه اثبتا فى المصحف بقول واحد أو اثنين اذ شرط كونه قرآنا التواتر والجواب انه كان متواترا عندهم ولذا
قال كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بها ولم يقرأ بها أحد من أصحابه فقال أشهد لسمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وكذلك عن أبي بن كعب وهلال بن أمية فهو لا جماعه وهذا الحديث أخرجه أيضا فى التفسير وفى فضائل القرآن
والترمذى والنسائى فى التفسير (عن البراء بن عازب) رضى الله عنه قال أنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا) قال فى
الفتح لم أقف على اسمه ووقع عندهم سلم انه من الانصار ثم من بنى النبيت ولولا ذلك لا يمكن تفسيره بعمرو بن ثابت بن وقش وهو
المعروف بأصيم بن عبد الأشهل فان بنى عبد الأشهل بطن من الانصار من الاوس وهم غير بنى النبيت ويمكن أن يحمل على ان

له في النبيت نسبة فانهم اخوة بني عبد الاشمل يحجمهم الانقسام الى الاوص (مقتنع بالحديد) وهو كتابة عن نطفة وجهه
 باب الحرب (فقال يارسول الله اقاتل واسلم قال اسلم ثم قاتل فاسلم ثم قاتل فقتل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمل
 قليلا واجر) اجرا (كثيرا) وفي الحديث ان الاجر الكثير قد يحصل بالعمل اليسير فضلا عن الله واحسانا واخرج ابن ابي عمير
 في المغازي باسناد صحيح عن ابي هريرة رضي الله عنه انه كان يقول اخبروني عن رجل دخل الجنة لم يصل صلاة ثم يقول هو عرو
 ابن ثابت (عن انس بن مالك رضي الله عنه ان ام الربيع بنت البراء) وهذا وهم والصواب المعروف ان الربيع بنت النضر
 ابن ضمة عمة انس بن مالك وقال ابن الانباري جامعها انه الذي وقع في كتب الذهب والمغازي واسماء الصحابة قال في الفتح
 وليس هذا بقادح في صحة الحديث ٢٠٣ ولا في ضبط روايته (وهي ام حارثة بن سراقه) الانصاري (أنت النبي صلى الله عليه)

والله (وسلم) فقالت يا بني الله الا
 تصدقني عن حادثة وكان قتل يوم
 وقعة (بدر) اصابه منهم حرب لا
 يعرف راميه اولاً يعرف من أين
 أتى أو جاء على غير قصد من راميه
 وحكي الهروي عن أبي زيد ان جاء
 من حيث لا يعرف فهو بالتكوين
 والاسكان وان عرف راميه لكن
 أصاب من لم يقصد فهو بالاضافة
 وفتح الراء وأنكر ابن قتيبة
 السكون ونسبه لقول العامة
 وجوز الفتح واصله منهم لغوب
 (فان كان في البلدة صبرت) قال
 ابن المنذر انما شككت فيه لان
 العدو لم يقتله قصدا وكما
 فهمت ان الشهيد هو الذي
 يقتل قصدا لانه الاخطأ قتل
 الكلام على الغالب حق بيناها
 الرسول العموم (وان كان غير
 ذلك اجتمعت عليه في البكاء)
 فقل في الفتح وتبعه العيني عن
 الخطابي ما صه أقرها النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم على هذا

عن أبي نضرة عن سعد الاطول فذكره وعبد الملك هو ابو جعفر ولا يعرف اسم أبيه وقيل
 انه ابن أبي نضرة وقد وثقه ابن حبان ومن عدا من رجال الاسناد فهم رجال العصم
 وأخرجه أيضا ابن سعد وعبد بن حديد وابن قانع والباوردي والطبراني في الكبير والاضياء
 في المختارة وهو في مسند أحمد هذا الاسناد فانه قال حدثنا علقان فذكره وفيه دليل على
 تقديم اخراج الدين على ما يحتاج اليه من نفقة أولاد الميت ونحوها ولا علم في ذلك خلافا
 وهكذا يقدم الدين على الوصية قال في الفتح ولم يختلف العلماء في ان الدين يقدم على
 الوصية الا في صورة واحدة وهي مال أو وصى لشخص بالف مالا وصدقه الوارث وحكم
 به ثم ادعى آخر ان له في ذمة الميت ديناً يستغرق وجوده وصدقه الوارث ففي وجهه
 لاشافعية انها تقدم الوصية على الدين في هذه لصورة الخاصة واما تقديم الوصية على
 الدين في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فقد قيل في ذلك ان الآية ليس فيها
 صيغة ترتيب بل المراد ان الموارث انما تقع بعد قضاء الدين وانفاذا الوصية واتى باو
 الاباحة وهي كقولك جالس زيد او عمرا الى ان يحالسه كل واحد منهما الجماعة أو افترقا
 وانما قدمت لمعنى اقتضى الاهتمام بتقديمها واختلاف في تعيين ذلك المعنى وحاصل ما ذكره
 أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور أحدها الخفة ونقل كريمة ومضطر فضر
 أشهر من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان أخف قدم في الذكر وهذا يرجع الى اللفظ
 ثانيه بالحب لزمان كما دون محمود ثالثه بالحب الطبع كالثلاث ورباع رابعه بالحب
 لرتبة كالصلاة والزكاة لان الصلاة حق البدن والزكاة حق المال فالبدن مقدم على
 المال خامسها تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى عزير حكيم وقال بعض السلف
 عزير لما عز حكم سادسها بالشرف والفضل كقوله تعالى من انبيي والصديقين واذا تقرر
 ذلك فقد ذكر السبيل ان تقديم الوصية في الذكر على الدين لان الوصية انما تقع على
 سبيل البر والصلة بخلاف الدين فانه انما يقع غالباً بعد الميت بنوع تفر يطوقه
 البدن بالوصية لكونها أفضل وقال غيره قدمت الوصية لانها انما يؤخذ بغير عوض

فيؤخذ منه الجواز ثم تعقبه بأن ذلك كان قبل تحريم النوح فلا دلالة فيه فان تحريمه كان في غزوة أحد وهذه والدين
 القصة كانت عقب غزوة بدر وفي هذا نظر لا يخفى فانما تم نقل اجتمعت عليه في النوح ولا يلزم من الاجتماع في البكاء الروح وليس
 فيما نقله من الخطابي ما يفهم ذلك بل قوله أقرها على هذا الاشارة الى البكاء المذكور في الحديث ولا ريب ان البكاء على الميت
 قبل الدفن وبعده جائز اتفاقاً فليتأمل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا أم حارثة انما اجنان) اي درجات والضمير مبهم يفسره
 ما بعده كقوله هي العرب تقول ما تشاء أو الضمير للشأن وجنان مبتدأ والتسكير فيه للتعظيم والمراد بذلك التعظيم والتعظيم
 في الجنة وان ابنك أصاب الفردوس الاعلى) فرجعت وهي تضحك وتقول يخرج من الجنة يا حارثة (عن أبي موسى رضي الله عنه
 قال جابر بن عبد الله الباهلي كما عند أبي موسى المديني في الصحابة (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال الرجل

يقاتل المغنم والرجل يقاتل الذكر (بين الناس وليشتهر بالشجاعة) (والرجل يقاتل ايرى مكانه) اى مرتبته في الشجاعة وفي رواية ويقاتل ربا وفي أخرى ويقاتل حبة وفي أخرى غضب. بأفصل ان أسباب القتال خمسة طلب المغنم واظهار الشجاعة والرياء والحمة والغضب وكل منها يتناول المدح والذم فلهذا يحصل الجواب بالاثبات والابتنى (فن في سبيل الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من قاتل لتكون كلمة الله اى كلمة التوحيد هي العليا فهو) المقاتل (في سبيل الله) عز وجل لا طالب الغنية والشهرة ولا مظهر الشجاعة ولا الحمة ولا الغضب فلو اُضيف الى الاول غيره اُخل بذلك نعم لو حصل ضمننا لأصلا ومقتضود لا يخل وبذلك صرح الطبري قال اذا كان أصل الباعث هو الاول لا يضر ما عارض له بعد ذلك وبذلك قال الجمهور لكن روى أبو داود والنسائي من حديث أبي امامة باسناد جيد قال جاء رجل ٢٠٣ فقال يا رسول الله أرأيت رجلا غزا

يلتقي الاجر والذكر ماله قال لا شيء له فاعادها ثلاثا كل ذلك يقول لا شيء له ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى لا يقبل من العمل الا ما كان له خالصا وابتغى به وجهه ويمكن أن يحمل هذا على من قصد الامر من معالي حدود واحد فلا يحالف المربح والافقير المراتب خمسة ان يقصد الشيشين معا أو يقصد أحدهما صرفا أو يقصد أحدهما ويحصل الآخر ضمنا فالمدح والثناء يغير الاعلاء فقد يحصل الاعلاء ضمنا وقد لا يحصل وتدخل تحتها مرتبتان وهذا ما دل عليه حديث

أبي موسى ودونه أن يقصد هما معا فهو محذور أيضا على ما دل عليه حديث أبي امامة والمطلوب ان يقصد الاعلاء صرفا وقد يحصل غير الاعلاء وقد لا يحصل ففيه مرتبتان أيضا قال ابن أبي جرة ذهب المحققون الى انه اذا

والدين يؤخذ بعوض فكان اخراج الوصية أثق على الوارث من اخراج الدين وكان اذا واهما مظنة للتفریط بخلاف الدين فان الوارث طامئ باخراجه فقد تمت الوصية لذلك وأيضا فهي حظ فقير ومكين غالبا والدين حظ غريم بطلمية بقوة وله مقال كما صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان اصحاب الدين مقالا وأيضا فالوصية يفتنهم الموصى من قبل نفسه فقد تمت تحريضه على العمل بخلاف الدين قال الزين بن المنير تقديم الوصية في الذكر على الدين لا يقتضى تقديمها في المعنى لانها معلقة ذكر في سياق البعدية لكن الميراث يلي الوصية ولا يلي الدين في اللفظ بل هو بعد بعده فيلزم أن الدين يقدم في الاداء باعتبار القابلية فيقدم الدين على الوصية وباعتبار البعدية فتقدم الوصية على الدين اه وقد اخرج أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحوث الاعور عن علي عليه السلام انه ورر ضوانه قال قضى محمدان الدين قبل الوصية وانتم تقرؤون الوصية قبل الدين والحديث وان كان اسناده ضعيفا لكنه مع تضاد الاتفاق الذي ساق قال الترمذي ان العمل عليه عند أهل العلم قوله قد اديت عنه فيه دليل على انه يجوز الوصى أن يستقل بنفسه في قضاء ديون الميت لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر عليه ذلك قال في البحر من ثلثة والوصى استيفاء ديون الميت وإيقاؤها اجماعا لثبوتها اه قوله فانها محقة اه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بعلها أو بوحى

(كتاب الفرائض)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا الفرائض واعلموا فانها نصف العلم وهو نفسي وهو أول شيء ينزع من امتي رواه ابن ماجه ودارقطني وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة رواه أبو داود وابن ماجه وعن الاحوص عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا القرآن وعلموا الناس

كان الباعث الاول قصد اعلاء كلمة الله لم يضر ما اُضيف اليه انتهى ويدل على ان دخول غير الاعلاء ضمن الاعلاء لا يقدح اذا كان الاعلاء هو الباعث الاصلى ما رواه أبو داود باسناد حسن عن عبد الله بن حوالة قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على اقدامنا لنغتم فرجعنا ولم نغتم شيئا فقال اللهم لا تسكنهم الى الحديث وفي اجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما ذكرنا من رعاية البلاغة والايجاز وهو من جوامع كلمة صلى الله عليه وآله وسلم لانه لو اُجاب بان جميع ما ذكره ليس في سبيل الله احتفل أن يكون ما عد ذلك كله في سبيل الله وليس كذلك فعُد الى لفظ جامع عدل به عن الجواب عن ماهية القتال الى حال المقاتل فتضمن الجواب وزيادة ويحتمل أن يكون الضمير في قوله فهو راجع الى القتال الذي في ضمن قاتل اى فقتاله قتال في سبيل الله واشتمل طلب اعلاء كلمة الله على طلب رضا وطلب ثوابه وطلب دفع ضرر أعدائه وكراهة امتلازمة والحاصل مما ذكر ان القتال منتهو

القوة العقلية والقوة الغضبية والقوة الشهوانية ولا يكون في سبيل الله الا الاول وقال ابن بطال انما عدل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن لفظ جواب المسائل لان الغضب والحية قد يكونان لله تعالى فعدل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك الى افظ جامع فاذا رفع الالباس وزيادة الافهام وفيه بيان ان الاعمال انما تصب بالنية الصالحة وان الفضل الذي ورد في الجهاد يخص من ذكر وفيه جواز السؤال عن الهلة وتقديم العلم على العمل وزم الحرص على الدنيا وعلى القتال لحظ النفس في غير الطاعة فانه في فتح الباري (عن عائشة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم لما رجع يوم الخندق) الذي حفره العصابة لما حُزبت عليهم الايزاب بالمدينة سنة اربع أو ستة خمس (ووضع السلاح واغتسل) فيه جواز الغسل بعد الحرب والغبار وهو موضع الترجمة ٣٠٤ وعند البخاري عن عبد الرحمن بن جبر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وتعاهوا الثرائض وعلوها فاني امرؤ متوض والعلم مرفوع ويوشك ان يختلفا تان في القرية والمثلة فلا يجدان احدا يخبرهما اذ كره احمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله * وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أر حم أمي بأمي أبو بكر وأشد هافي دين الله عمر وأشد هافيها حيا عثمان واعلمها بالخلال والحرام معاذ بن جبل واقرؤها الكتاب الله عز وجل أبي واعلمها بالقرائض زيد بن ثابت ولكل امة امين وامين هذه الامة أبو عبيدة بن الجراح رواه احمد وابن ماجه والترمذي والنسائي حديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحارث بن مسعود على حفص بن عمر بن أبي العطاء وهو متروك وحديث عبد الله بن عمر وفي اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الا فريقي وقد تكلم فيه غير واحد وفيه أيضا عبد الرحمن بن رافع التميمي فاضى افرقية وقد غرزه البخاري وابن أبي ساتم وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا النسائي والحارث بن مسعود والدارقطني من رواية عوف عن سليمان بن جابر عنه وفيه انقطاع بين عوف وسليمان ورواه النضر بن شميل وشريك وغيرهما متصلا وأخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي اسناده محمد بن عيسى السدي وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم وفيه أيضا سعيد بن أبي بن كعب وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرجه أيضا أبو يعلى والبرزوقي اسنادهما من لا يعرف وأخرج فهو الطبراني في الاوسط عن أبي بكر والترمذي عن أبي هريرة وحديث أنس صححه الترمذي والحارث بن مسعود وقد أعل بالارسال وسماه على أبي قلابة من أنس صحيح الا انه قبل لم يسمع منه هذا وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على أبي قلابة في العمل ورجح هو والبيهقي وانطبيب في المدرج ان الموصول منه ذكر أبي عبيدة والباقي مرسل ورجح ابن المواق وغيره رواية الموصول وله طريق أخرى عن أنس أخرجهما الترمذي وفي الباب عن جابر عند الطبراني في الصغير باسناد ضعيف وعن أبي سعيد عند العقيلي في الضعفاء وعن ابن عمر عند ابن عدي وفي اسناده كوثر وهو متروك قول الدارقطني جمع فريضة

قال ما اقبلت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار قال في الفتح تفسير صلى الله عليه وآله وسلم ان العمل الصالح ان النار لا تمس من عمل بذلك قال والمراد بسبيل الله جميع طاعاته انتهى قاله ابن بطال وهو كما قال الا ان المتبادر عند الاطلاق من افظ سبيل الله الجهاد وقد أورد البخاري هذا الحديث في فضل المشي الى الجمعة استعمل اللفظ في عمومه واظفه هناك حرمه الله على النار قال ابن المنير دل الحديث على ان من اغبرت قدمه في سبيل الله حرمه الله على النار سواء باثر القتال أم لا انتهى وفيه ان الوطء يتضمن المشي المؤثر لتغير القدم ولا سيما في ذلك الزمان (فأناه جبريل) عليه السلام والحال انه قد يصيب رأسه القبار اي ركب على رأسه القبار وعلق به كالصاية تحيط بالرأس (فقال) له (وضعت السلاح فوالله

ما وضعت فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأن) وفي المغازي عن هشام والله ما وضعته فخرج ككذائق اليهم قال فالي أين (قال ههنا وأما الى بني قريظة) قبيلة من اليهود (قالت عائشة فخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضحك الله) عز وجل اي يقبل بالرضا (الى رجلين) أي مسلم وكافرو عند التساق ان الله ليحب من رجلين قال الخطابي الضحك الذي يعترى البشر عندما يستخفهم الفرح أو الطرب غير جائز على الله تعالى وانما هذا مثل ضرب لهذا الصنيع الذي يعمل محل الاعجاب عند البشر فاذا رأوا ضحكهم ومعناه الاخبار عن رضا الله تعالى فعمل أحدهما وقبول الآخر ومجازاتهم على صنيعهما بالجنة مع اختلاف جالهما قال وقد تناول البخاري الضحك في موضع آخر على معنى الترجمة وهو قريب من تأويله على

معنى قوله عز وجل فان اخذتم البيعة على الرضا والقبول قالوا الكرام. وصوفون عندنا منهم السائل بالبشرق حسن الله
فيكون المعنى في قوله يرضك الله اي يرضى الله تعالى وقبل ان الملائكة تشهد به حسن الخلق وقيل ان الاية تشهد به حسن
الاصحاب لهم وقيل انه شاهد المكتوبين دار الجنان والاخرة وقيل لانهم شهدوا بالامن من التوريق لان عليه سلامة
شاهدة لانه قد اجازوا ويكون معنى ذلك وان يهب الله ملائكته ويضجهم من صنيعهما وهذا يخرج على الجواز وحسن الكلام
كثير وقال ابن الجوزي كانا كثر الخلف يمتنعون من تأويل مثل هذا ويرونه كجاء ونبتي ان يراهم في مثل هذا الامر واعتاد
انه لا يشبه صفات الله تعالى صفات الخلق ومعنى الامر ارفعهم العلم بالمراد منه مع اعتقاد التنزيه قال في القبح قلت ويدل
على ان المراد بالرضك الاقبال بالرضا قدية. بالي تقول رضك فلان الى ٣٠٥ فلان اذا توجه اليه طلق الوجه بمظهره

للمرضاضه (يقتل أسدهما
الآخر ويدخلان الجنة) زاد
مسلم قالوا كيف يا رسول الله
قال (يقاتل هذا) أي المسلم
(في سبيل الله) عز وجل (فيقتل)
أي فيقتله الكافر زاد مسلم
فيج الجنة قال ابن عبد البر
معنى هذا الحديث عند أهل العلم
ان القاتل الاول كان كافرا قاتل
في الفتح قلت وهو الذي استنبطه
البصاري في ترجمته ولكن لا مانع
من أن يكون مسلما العموم قوله
(ثم يتوب الله على القاتل) فلو قتل
مسلم مسلما عدا بالاشبهة ثم قاتل
القاتل واستشهد في سبيل الله
فظاهر الحديث انه يدخل الجنة
واما يمنع دخول مثل هذا من
يذهب الى ان قاتل المسلم عدا
لا قبل له توبة ويؤيد الاول انه
وقع في رواية همام ثم يتوب
الله على الآخر فيمديه الى الاسلام
ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد
وامرأ من ذلك ما أخرجه أحمد

كذلك فجميع حقيقة وهي مأخوذة من القرض وهو القاطع يقال فرضت لفلان كذا أي
 قاطعت له شيئا من المال وقبل هي من فرض التوس وهو الماز الذي في طرفه حيث يوضع
 الوثر ليثبت فيه ويلزمه ولا يزول كذا قال الخطابي وقيل الثاني خاص بفرائض الله تعالى
 وهي ما ألزم به عباده لمناسبة اللزوم بما كان الوثر يلزم محله قولا فإنه نصف العلم قال ابن
 الصلاح لفظ النصف ههنا عبارة عن القسم الواحد وإن لم يتساريا وقال ابن عيينة إنما
 قيل بالنصف العلم لأنه يتبلى به الناس كلهم وفيه الترغيب في تعلم الفرائض وتعليلها
 والتعريض على حفظها لأنها لما كانت تنسى وكانت أول ما ينزع من العلم كان الاعتناء
 بحفظها أهم ومعرفة تلك الأقوم قوله وما سوى ذلك فضل فيه دليل على أن العلم النافع
 الذي يقبى تعلمه وتعليمه هو الثلاثة المذكورة وما عداها فضل لا تنس إليه حاجة قوله
 فلا يجد أن أحدا يخبرهما فيه الترغيب في طلب العلم خاصة مع الفرائض لما سلف من
 أنه ينسى وأول ما ينزع قوله وعن أنس الخ فيه دليل على فضيلة كل واحد من العصابة
 المذكورة وإن زيد بن ثابت أعلمهم الفرائض فيكون الرجوع إليه عند الاختلاف
 فيها أولى من الرجوع إلى غيره ويكون قوله فيها مقدا على أقوال سائر العصابة وهذا
 اعقده الشافعي في الفرائض

● (باب البذلقة وذوى الفروض واعطاء العسبة ما بقى) ●

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى
 فهو لأولى رجل ذكر متفق عليه) **قوله** ألحقوا الفرائض بأهلها الذرائض الانساب
 المقدرة وأهلها المصحقون لها بالنص **قوله** فما بقى أى ما فضل بعد إعطاء ذوى الفروض
 المقدرة وفروضهم وقوله لأولى أى فعل تفصيل من الذى يعمه فى القرب أى لأقرب رجل
 من الميت قال الخطابي المعنى أقرب رجل من العصة وقال ابن بطال الماراد أن الرجال من
 العصة بعد أهلى الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق ومن هو أبعد
 فإن أمهاتوا اشتركو وقال ابن التين الماراد أنهم مع العمة وابن لاخ مع بنت الاخ

٢٩. قيل ما من أي حرية بلاط ميل كيف يارسول الله قال يكور أحدكم أكافرا فقتل الآخر ثم يسلم فيغزو فيقتل ويستشهد قال ابن عبد البر يستفاد من هذا الحديث أن كل من قتل في ميل الله وفي الجنة انتهى ومطابقة الحديث شريعة على ما سبق ظاهره (وعنه) أي من أي حرية رضي الله عنه قال أنبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو خضير) سنة سبع (بعد ما قتله وهافت يارسول الله أسهر لي) من عثمان خبير (فقال بهن بن سعيد بن العاص) هو إيان بن سعيد بكسر العين (لأنهم يارسول الله فقال أبو هريرة هذا) أي إيان بن سعيد (قائل ابن قوئل) بزة يصفروا وجهه النعمان بن مالك بن فعلية بن أصرم بوزن أحمد الأعمى الأنصاري وقوئل لقب فعلية أو لقب أسير وعنده البخاري في الصحابة النعمان بن مالك بن قوئل قال يوم أحد أصيب عليك يلوي أن لا يغيب الشخص حتى أطأ جرحي في الجنة فاستشهد بذلك اليوم فقال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم رايته في الجنة وما به عرج (فقال ابن سعيد بن العاص) أبان (واجمعا) اسم فعل بمعنى أعجب ووا
مثل واهما عجب التوكيد وان لم يكونا فاصله واجهي وفيه شاهد على استعماله وفي منادى غير مندوب كما هو رأي المبرد واختار
ابن مالك نصب عجبوا وفي لفظ واجمعا (لوير) قال الكمال الدميري في كتابه حياة الحيوان دويبة أمغر من السنور طه لاه اللون
لا ذنب لها أي طويل يحمل أكلها والناس يسمونهم باعظم بنى إسرائيل ويرسمونهم باسم سخت (تدلى) أي انحدر (عائشان
قدوم ضان) اسم جبل في أرض دوس قوم أبي هريرة وقيل هو رأس الجبل لأنه في الغالب مرعى الغنم قال الخطابي أراد أبان
تحتير أبي هريرة وأنه لم يرس في قدر من بشير به طامولا منع وأبه قليل القدرة على القتال (ينعى) أي يعيب (على قتل رجل مسلم
أكرمه الله) عز وجل بالشهادة (على يدي ولم يهني) ٣٠٦ بأن لم يقدره حتى كافرا (على يديه) فادخل النار وقد عاش أبان حتى

تاب واسلم قبل خيبر وبه الدخيلة
قال عنبسة أومن دونه فلا أدري
أسهم رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لأبي هريرة أم لم يسهم
ورواه أبو داود فقال ولم يقسم له
وقال أبان ذلك الكلام بحضرة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وأقره عليه وهو موافق لما تضمنته
الترجمة وهي الكافري يقتل المسلم
ثم يسلم أي القاتل فيسدد أي
يعيش على سداد أي استقامة
في الدين وكأنه يبه بذلك على أن
الشهادة ذكرت للتنبيه على
وجوه التسديد وان كل تسديد
كذلك وان كانت الشهادة أفضل
لكن دخول الجنة لا يختص
بالشهيد قال في الفتح ويظهر لي
أر الضاري أشار في الترجمة
إلى ما أخرجه أحمد والنسائي
والحاكم عن أبي هريرة مرفوعا
لا يجتمعان في النار مسلم قتل
كافرا ثم سدد المسلم وقارب
الحديث واحتج به من قال ان

وابن العم مع بنت الم فان المذكور يرون دون الانا ونخرج من ذلك الاخ مع الاخت
لابن أولاب فام - م يشتركون بنصر قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك
مثل - ظ الانيين وكذلك الاخوة لام فام - م يشتركونهم والاخوات لام اقوله تعالى
فلذلك واحدتهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث قوله رجل ذكر
هكذا في جميع الروايات ووقع عند صاحب النهاية والغزالي وغيرهما من أهل الفقه
فلاولى عصبته كروا - عترض ذلك ابن الجوزي والمندري بأن لفظة العصبية ليست
محمولة وقال ابن الصلاح فيها بعد عن العصبية من حيث اللغة فضلا عن الرواية لان
العصبية في اللغة اسم للجمع لا لواحد وتعتب ذلك الحافظ فقال ان العصبية اسم جنس
يقع على الواحد فأكثروا وصف الرجل بأنه ذكر زيا في الحديث وقال ابن التبراه للتوكيد
وتعقبه القرطبي بأن العرب تعتبر حصول فائدة في التاكيد ولا فائدة هـ او يؤيد ذلك
ما صرح به أئمة المعاني من أن التاكيد لا بد لمن فائدة وهي امدافع توهم التجوز أو سهو
أو عدم الشمول وقيل ان الرجل قد يطلق على مجرد البعثة والقوة في الامر فيحتاج الى
ذكر ذكر وقيل قد يرا - برجل معنى الشخص فيم الذكر والانثى وقال ابن العربي فائدة
هي ان الاطالة بالمراث جميعه انما تذكر للذكر لا للانثى وأما البت المفردة فاخذها
للمال جميعه يسمي بين الفرض والرد وقيل احتريه عن الخنثى وقيل انه قد يطلق الرجل على
الانثى فقلبا كما في حديث من وجد متاعه عند رجل وحديث ايمان رجل ترك ما لا وقال
المسلم لي ان ذكر صفة لقوله أولى لاقوله رجل وأطال الكلام في تقوية ذلك ونضعف
مأداه وتبعه الكرماني وقيل غير ذلك والحديث يدل على ان الباقي بعد استيفاء أهل
الفروض المقدرة افروضهم يكون لأقرب العصبية من الرجل ولا يشاركه من هو أبعد
منه وقد - كي النووي الاجماع على ذلك وقد استدل به ابن عباس ومن وافقه على ان
الميت اذا ترك بنتا واختا وأخا يكون للبنت النصف والباقي للأخ ولا شيء للأخت (وعن
جابر قال جاءت امرأة بن الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابنتيهما من

من حضره ففراغ الوقعة لو كان خرج ددا انه لا يشارك من حضرها وهذا قول لجهور وعند الكوفيين سعد

وأجاب عنهم الطحاوي بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أرسل الى نجد قبل ان يشرع في تجهيز الى خيبر فلذلك لم يقسم له
وأما من أرا - المروج مع الجيش فعاقه عائق ثم لحقه - م فانه يقسم له كما أسهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان وغيره
من لم يحضر الوقعة لكن كانوا ممن أراد المروج معه فعاقههم عن ذلك هو انق شريعة انتهى وقال ابن عباس لا تقبل قوبة
مسلم قتل مسلما عدا أخذ باظهار قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا مة - د الجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له
عذابا عظيما وفي رواية النسائي وأحمد وابن ماجه عن سالم بن أبي الجعد عنه انه قال ان الآية نزلت في آخر ما نزل ولم ينسخها شيء
حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى أحمد والنسائي عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الطمأنينة بالصوم لأجل الفوز
 خشية أن يضعفه عن القتال
 مع أنه في آخر عمره رجع إلى الفوز
 فقد روى ابن سعد والحاكم
 وغيرهم من طريق حماد بن سلمة
 عن ثابت عن أنس أن أبا طلحة
 قرأ آية رواخشا فوئقا فقال
 استغفرنا الله سبحانه وشبابنا
 جهزوني فقال له بنو من نغزو
 عنك فأبى فجهر زوم فغزوا في
 البحر ومات فدفنوه بعد سبعة
 أيام ولم يتغير قال المهلب مثل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الجاهل بالصائم لا يفطر فلذلك
 قدمه أبو طلحة على الصوم وفيه
 أنه كان لا يرى أسابصيام الدهر
 ووقع عنه والحاكم عن أنس أن
 أبا طلحة أقام بعد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أربعين
 سنة لا يفطر إلا يوم فطر أو
 اضحى قال الحافظ وعلى والحاكم
 فيه ما خذا أن أحدهما أن أصله
 في البخاري فلا يثبت ذلك ثانیهما

ان الزيادة في مقدار رحيمته بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلط فانه لم يتم به دمه سوى ثلث
كانت اربعة وعشرين فتغيرت انتهى (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه عن النبي صلى
شهادة لكل مسلم) وزاد احمد مر فوعا من حديث أبي عسيب ورجوعا على الكافر وعندنا
من حديث عتبة بن عبد مر فوعا ثلثي الشهادة والمتوفون بالطاعون فيقول أصحابنا
فان كان جراحهم كجراح الشهداء تسبيل دما كريح المسك فهم شهداء فيجدونهم كذلك و
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الشهدا من خمسة المطعون أي الذي يموت بالطاعون
والمرق والمبطون أي المريعين بالبطن والفرق أي الذي مات بالفرق في البصر والتمزق وغيره

تحت الشهيد أي الذي قتل في سبيل الله ونادى جابر بن صديق في حديقته الحر بن وصاحب ذات الجنب والمرأة ثموت جميع أي التي ثموت حاملًا لجامعة ولدها في بطنها أوهى البكر أوهى النفساء ولا جد والسل وفي السنن وصححه الترمذي من حديث سعيد ابن زيد مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وقال في الدين والدم والأهل مثل ذلك وللنسائي من حديث سويد بن مقرن مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وعند الدارقطني وصححه من حديث ابن عمر موت الغريب وفي حديث أبي هريرة عند ابن حبان المرباط وللطبراني من حديث ابن عباس المديغ والذي يترسه السبع ولا يداود في حديث أم حرام المبات في البصر الذي يصيبه التي له أجر شهيد ومن قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر فان مات من ٣٠٨ يوم مات شهيدًا قال الترمذي حديث حسن غريب وعند أبي نعيم عن ابن عمر

من صلى الصلوة وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الوتر كتب له أجر شهيد وعن أبي ذر وأبي هريرة إذا جاء الموت طالب العلم وهو على حاله مات شهيدًا رواه ابن عبيد البر في كتاب العلم وعند الخطيب في تاريخه في ترجمة محمد بن داود الأصماني من حديث ابن عباس مر فوعا من عشق وكنتم فمات فهو شهيد ورواه السراج في مصارع المشاق من عشق فظفر فمات ومات مات شهيدًا وفيه مناضف شديد بل لم يصح كما ينه الحفاظ ابن القيم رحمه الله والمراد بشهادة هؤلاء كاهنهم غير الماتة ول في سبيل الله ان يكون لهم في الآخرة نواب الشهداء فضلًا منه سبحانه وانه الي وقد قسم العلماء الشهداء ثلاثة أقسام شهيد في الدنيا والآخرة وهو المقتول في حرب الكفار وشهيد في الآخرة دون أحكام الدنيا وهم المذكورون

مصرح به في القرآن الكريم اما الزوج فقال الله تعالى واكنم نف ما تركوا منكم الاية واما الاخت فقال الله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فاما نصف ما ترك قوله فلم يرته عصبته في لفظ للجبار فلورثته وفي رواية مسلم في ولورثته وفي لفظ له قال العصبه قوله ومن ترك دينًا أو ضياعًا أو ضياعًا بفتح المجهمة بعد هاء تحتانية قال الخطابي هو وصف ابن خنفة الميت بالفظ المصدراى ترك ذوى ضياع أي لاشئ لهم قوله فليدانو في لفظ آخر فعلى والى وقد اختلف هل كان رسول الله يقضى دين المديونين من مال المصالح اذ من خالص مال نفسه وقد تقدم في كتاب الحوالة حديث جابر يلفظ فلما فتح الله على رسوله وفي لفظ فلف فتح الله عليه الفتوح وفي ذلك اشهر بأنه كان يقضى من مال المصالح واختلافوا هل كان القضاء واجبًا عليه صلى الله عليه وآله وسلم أم لا وقد تقدم بقية الكلام على الحديث في كتاب الحوالة

• (باب سقوط ولد الاب بالاخوة من الابوين) •

(عن علي رضي الله عنه قال انكم تقرؤ هذه الآية من بعد وصية يوصي بها أو دين وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وان اعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات الرجول يرث أحاده ليه وأمه دون أخيه لايه رواه أحمد والترمذي وابن ماجه والبخارى منه تعليقًا قضوا بالدين قبل الوصية) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وفي نسخة زاده الحارث الاعور وهو ضعيف وقد قال الترمذي انه لا يعرفه الا من حديثه لكن العمل عليه وكال عالمًا بان الرأى وقد قال النسائي لا بأس به قوله قضى بالدين قبل الوصية قد تقدم الكلام على هذا في آخر كتاب الوصايا قوله وان اعيان بنى الام اعيان من الاخوة هم الاخوة من أم وأم قال في القاموس في مادة عز وواحد الاعيان للاخوة من أب وأم وهذه الاخوة تسمى المعاينة انتهى قوله دون بنى العلات هم أولاد الامهات المتفرقة من أب واحد قال في القاموس والعلة الضرر

هنا وشهيد في الدنيا دون الآخرة وهو من غل في الغنمية أو قتل مدبر أو الشهيد قبل من اليهودية في مفعول لان الملائكة تحضره وتبشيره بالقور والكرامة أو بمعنى فاعل لانه باقى وبه ويحضر عنه كذا قال تعالى والشهم راعه من الشهادة فانه بين صدقه في الايمان والاخلاص في الطاعة يذل النفس في سبيل الله أو يكون تلوا الرسل في الشهادة على الامم يوم القيامة ومن مات بالعلماء أو بوجع البطن أو بوجع ما عمار يلحق بمن قتل في سبيل الله لما ركنه اياه في بعض ما ينال من الكرامة بسبب ما كابد من الشدة في جهلة الأحكام والنفاةل وحديث الباب أخرجه البخارى ايضا في الطب ومسلم في الجهاد وذكروا في الفتح في وجه تسمية الشهيد شهيدًا أو جرحه عديده ثم قال يحتمل ان يكون البخارى اراد التنبيه على ان الشهادة لا تنحصر في القتل بل لها اسباب أخرى وتلك الاسباب اختلفت الاحاديث في عددها ففي بعضها خمسة وفي بعضها سبعة

صلى الله عليه وآله وسلم ونفذ على نخذي فنقلت على) نخذه الشريعة من نقل الوحي (حتى خفت أن ترض) بضم المثناة
 الفوقية وبعد الراء المفتوحة ضادم مضمومة مثقلة أى تدق (نخذي ثم مري) أى كشف (عنه فانزل الله عز وجل غير أولى الضرر)
 وفي رواية خارجة بن زيد عن داود قال زيد بن ثابت فوالله لكانى انظر الى ملحقها عند صدع كان بالكتف وحديث
 الباب من افراد البخارى ومسلم عن انس رضى الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الخندق (في
 شوال سنة خمس من الهجرة) فاذا المهاجرون والانصار يحقرون) فيه حال كونهم (في غداة باردة فلم يكن لهم عبيد يعملهون ذلك)
 الحفر (لهم فلما رأى) صلى الله عليه وآله وسلم (ما بهم) أى الامر المتلبس بهم (من النصب) أى التعب (والجوع قال)
 صلى الله عليه وآله وسلم محضر ضالهم على ما لهم ٣١٠ الذى هو سبب الجهاد (اللهم ان العيش) المعتبر أو الباقي المستمر (عيش

الآخره) لا عيش الدنيا (فاغتر)
 للانصار والمهاجرة) وهذا من
 قول ابن رواحة تمسك به النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال
 الداودى وانما قال ابن رواحة
 لا هم بغير ألف ولا م فأتى به بعض
 الرواة على المعنى وانما يتزن
 هكذا وتعبه في المصاييح فقال
 هذا توهم للرواة من غير داع
 اليه فلا يمتنع أن يكون ابن
 رواحة قال الله هم على جهة
 الختم وهو الزيادة على اول
 البيت حرفا فصاعدا الى أربعة
 وكذا على أول النصف الثاني
 حرفا واثنين على الصحيح هذا
 أمر لا نزاع فيه بين الرواضين
 ولم يقل أحد منهم بامتناعه
 وان لم يستحسنوه ولا قال أحدان
 الخرم يقتضى الغامما هو فيه حتى
 انه لا يعد شعرا نعم الزيادة لا بعد
 بها في الوزن ويكون ابتداء
 النظم ما بعدها فكذا ما نحن فيه
 انتهى وقال ابن طال امس هو

في المسئلة ولا يترك الجواب الى ان يبحث عن ذلك وان الحجة عند المتنازع هي السنة
 فيجب الرجوع اليها قال ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود قال ابن عبد البر لم
 يخالف في ذلك الا ابو موسى وسلمان بن ربيعة الباهلي وقد رجع ابو موسى عن ذلك واصل
 سلمان ابصار رجوع عن ذلك كافي موسى انتهى وقد اختلف في صحة سلمان المذكور قوله
 لقد ضللت ادا أى ادا وقعت منى المتابعة لهما وتزك ما وردت به السنة قوله هذا الخبر
 بفتح المهملة وبكسر ها أيضا وسكون الموحدة تورج الجوهرى الكسر لاهمه له وانما
 سمى خبر التحبير الكلام وتحسينه قاله ابو عبيد الهروى وقيل سمى باسم الخبر الذى
 يكتب به قال فى الفتح وهو بالفتح في رواية جميع الحديث وذكروا ابو الهيثم الكسرى وقال
 الراغب يسمى العالم خبرا لما يبق من أثر علوه قوله ونبي الله يومئذى فيه اشارة
 الى أن معاذ الايقضى يمثل هذا القضاء في حياته صلى الله عليه وآله وسلم الدليل يعرفه ولو
 لم يكن لديه دليل لم يجعل بالتضمية

• (باب ما جاء في ميراث الجدة والجدة) •

(عن قبيصة بن رؤيب قال جاءت الجدة الى ابي بكر فذات الميراث ما قال مالك في كتاب الله
 نى وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا فأرخص حتى أسأل الناس
 وقال الناس فقال المعيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطاهما
 السدس فقال هل معك غير ذلك فقام محمد بن مساة الانصارى فقال مثل ما قال المغيرة بن
 شعبة ونفذ لهما أبو بكر قال ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر فأسأله ميراثها فقال مالك
 في كتاب الله شئى ولكن هوذا السدس فان اجتمعتا فهو بينكما ولا يكمل خلت به فهو لها
 رواه النخبة الا للباقى وصححه الترمذى وعن عبادة بن صامت ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قضى للجدة ثلث من الميراث بالسدس بينه ما رواه عبيد الله بن أحمد في المسند
 وعن بريدة بن النسي صلى الله عليه وآله وسلم جعل للجدة السدس اذا لم يكن دووم سأم

من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان لم يكن به شاعرا وانما يسمى به من قصد صناعته وعلم السبب والتودد بجميع رواه
 معانيه من الزحف والخرم والقبض ونحو ذلك انتهى وفيه نظر لان شعراء العرب لم يكونوا يعاونون ما ذكره من ذلك (فقالوا)
 الانصار والمهاجرة حال كونهم (محبين له) صلى الله عليه وآله وسلم (نحن الذين يابعدوا محمدا على الجهاد ما بقينا ابدا) وانتزاع
 الترجمة من هذا الحديث من جهة ان في مباشرة صلى الله عليه وآله وسلم الحفر بنفسه تحريض للمسلمين على العمل لبيتاسوا في ذلك
 (وعنه) أى عن انس (رضى الله عنه في رواية) اخرى (انهم) أى المهاجرين والانصار في غزوة الاحزاب (كانوا) يحفرون
 الخندق حول المدينة وينقلون التراب على متونهم و (يقولون نحن الذين يابعدوا محمدا على الاسلام ما بقينا ابدا) ولا يذر
 من الجوى والمسئلى على الجاهل ويترن البيت بهذه الرواية وقال الزركشى هو الصواب وتعبه الدمامى بان كونه غير مؤثر

لا بعد خطا فلم لا يجوز ان يكون هذا الكلام نكرا متجعا وان وقع بعده موزونا بحيث اذا روى احد فيه اشيا لا يدخل
 في الوزن حكم بخطئه (وهو) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يحيمهم ويقول اللهم انه لا خير) مستمر (الاخير الاخره فبارك
 في الانصار والمهاجرة) وكان تارة يحيمهم وتارة يحيمونه (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يوم الاحزاب) سمى به لاجتماع القبائل واتفاقهم على محاربتهم صلى الله عليه وآله وسلم وهو يوم الخندق (ينقل
 التراب) من الخندق (وقد وارى) أي ستر (التراب بياض بطنه وهو يقول لولا أنت ما هتدينا) قال الزركشي هكذا روى لولا
 وصوابه في الوزن لاهم او تالله لولا انت ما هتدينا قال في المصايح وهذا عجيب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الممثل بهذا
 الكلام والوزن لا يجري على اسمه الشريف غالبا (ولا تصدقوا ولا صليبا ٣١١) فانزل السكينة) أي الوفاء (علينا وثبت
 الاقدام ان لا قينا) الكفار (ان

الاي) هو من الالفاظ الموصولات
 لا من اسماء الاشارة بها للمذكور
 (قد غوا علينا) من البغي وهو الظلم
 وهذا ايضا غير مترن في تنزيادهم
 فيصير ان الاي هم قد غوا علينا
 (اذا ارادوا فتنه اينا) من الابه
 (عن أنس) بن مالك (رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم كان في غزاة) هي غزوة
 تبوك كما في رواية زهير (فقال ان
 اقواما بالمدينة خلفنا) يسكون
 الايام أي ورائنا (ماسا كذا عبا)
 طريقا في الجبل (ولا واديا الا
 وهم معاذنيه) أي في ثوبه ولا بن
 حبان واني عوانته من حديث جابر
 الاشركوكم في الاجر بدل قوله الا
 وهم معكم وللإسماعيلي الا وهم
 معكم فيه بالنسبة ولا بن داود عن
 حاد لقه ذكرتم بالمدينة اقماما
 ما برتم من مسير ولا انفقتم من
 نفقة ولا قطعتم واديا الا وهم
 معكم فيه قالوا يا رسول الله وكيف

رواه أبو داود • وعن عبد الرحمن بن يزيد قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ثلاث جلدات السدس ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام رواء الدارقطني هكذا
 مرسل • وعن القاسم بن محمد قال جاءت الجلدتان الى أبي بكر الصديق فاراد أن يجعل
 السدس لائق من قبل الام فقال له رجل من الانصار اما انت تترك التي لوماتت وهو حي كان
 اياها يرتفع السدس بينهم ما رواء مالك في الموطأ - حديث قبيصة أخرجه أيضا ابن
 حبان والحاكم قال الحفاظ واسناده صحيح ثقة رجاله الا أن صورته مرسل فان قبيصة
 لا يصح - معاه من الصديق ولا يمكن شهوده القصة قاله ابن عبد البر قد اختلف في مولده
 والصحيح أنه ولد عام الفتح فيه - شهوده القصة وقد أعلمه عبد الحق تبة ابن حزم
 بالانقطاع وقال الدارقطني في العلل بعد ان ذكر الاختلاف فيه على الزهري يشبه أن
 يكون الصواب قول مالك ومن تابعه وحديث عباد بن الصامت أخرجه أيضا أبو
 القاسم بن منة في مستخرجه والطبراني في الكبير باسناد منقطع لان اصحق بن يحيى
 لم يسمع من عباد وحديث يزيد أخرجه أيضا الفسافي وفي اسناده عبيد الله العتسكي وهو
 مختلف فيه وصحبه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدى وحديث
 عبد الرحمن بن يزيد هو مرسل كما ذكره المصنف ورواه أبو داود في المراسيل بسند آخر
 عن ابراهيم النخعي ورواه الدارقطني والبيهقي من مرسل الحسن ايضا وأخرج نحوه
 الدارقطني من طريق أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه انه كان يورث ثلاث
 جلدات اذا استوين ثمان من قبل الاب وواحدة من قبل الام ورواه البيهقي من طريق
 عن زيد بن ثابت وروى الدارقطني من حديث قنقا عن عبيد بن المسيب عن زيد بن ثابت
 حديث عبد الرحمن المذكور وحديث القاسم بن محمد رواء مالك عن يحيى بن سعيد عن
 القاسم وهو منقطع لان القاسم لم يدرك جده ابا بكر ورواه الدارقطني من طريق ابن
 عيينة وفي الباب عن معقل بن يسار عن ابي القاسم بن منة وقد ذكر القاضى حسين

يكونون معناه وهم بالمدينة قال (حبسهم العذر) هو أعم من المرس فيشمل عدم القدرة على السفر وغيره وفي مسلم من حديث
 جابر حبسهم المرض وهو محمول على الغالب قال في الفتح والعذر الوصف الطارئ على المكلف المناسب للتسهيل عليه ولم
 يذكر الجواب وتقديره فله أجر الغازی اذا صدقت نيته قال المهلب يشهد لهذا الحديث قوله تعالى لا يسهل الله
 الآية فانه فاضل بين المجاهدين والقاعدين ثم استثنى أولى الضرر من القاعدين فمكانه الختم بالفاضلين وفيه أن المرء يلج فيته
 أجزال عام - ل اذا منعه العذر عن العمل (عن ابي سعيد رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 من صام يوما في سبيل الله) قال ابن الجوزي اذا اطلق ذكر سبيل الله فالمراد به الجهاد وقال القرطبي سبيل الله طاعة الله فالمراد
 من صام قاصدا وجه الله قال الحفاظ ابن حجر مات ويحيى ما هو أعم من ذاك ثم وجدته في فوائد أبي الطاهر الذهلي من طريق

عبد الله بن عبد العزيز البجلي عن أبي هريرة بلفظ ما من من رابط رابط في سبيل الله فيصوم يومه في سبيل الله الحديث
قال ابن دقيق العرف الأكثر استعماله في الجهاد فان لم عليه كانت الفضيلة لاجتماع لعمادتين قال ويحق أن يراد
بسبيل الله طاعته كيف كانت والاول أقرب ولا يعارض ذلك أن الفطر في الجهاد أولى لأن الصيام يضعف عن اللقاء لان الفضل
المذكور محمول على من لم يحضر ضعفا ولا سيما من اعتاده فلهذا من الا. والتسمية فمن لم يضعفه الصوم عن الجهاد فالصوم
في حقه أنف. ليجمع بين الفضيلتين (بعد الله) من التبعيد (وجهه) أي ذاته كلها (ع. الزاوية خريفا) أي سنة وعنده
أبي يعلى من حديثه ما ذين أنس بعد من الزاوية عام سير المضر الجواد وعنده الطبراني في الصغير والوسط بأسناد حسن
عن أبي الدرداء جعل الله بينه وبين ٣١٢ الفارسة فأكابر السماء والارض وفي كامل ابن عدي عن أنس تباعدت منه
جهنم خمسمائة عام قبل ظاهرها

التعارض واجب بالاعتماد على
رواية سبعين للامام عاها
فما في الصحيح أولى أو أن الله أعلم
نبيه صلى الله عليه وآله وسلم
بالأدنى ثم بما بعده على التدرج
أوان ذلك بحسب اختلاف
أحوال الصائمين في كمال الصوم
وتقصاته قال في الفتح الخريف
زمان معلوم من السنة والمراد به هنا
العام وتخصيص الخريف بالذكر
دون بقية الفصول الصيف
والشتاء والربيع لان الخريف
أزكى النعمان لكونه تحي في
الثمار ونقل الفاكهة إلى ان
الخريف يجتمع فيه الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة
دون غيره ورد بان الربيع
كذلك قال القسطلبي ورد ذكر
السبعين لارادة التذكير كثيرا
انتهى ويؤيده أن النسائي أخرج
الحديث المذكور عن عقبة بن
عامر والطبراني عن عمرو بن

ان الجدة التي جاءت إلى الصديق أم الام وان التي جاءت إلى عمر أم الاب وفي رواية ابن
ماجه ما يدل له والا حديث المذكور في الباب تدل على أن فرض الجدة الواحدة السدس
وكذلك فرض الجديتين والثلاث وقد نقل محمد بن نصر من أصحاب الشافعي اتفاق
الصحاب والتابعين على ذلك حكى ذلك عنه البيهقي قال في البهرار مسألة فرضهن يعني
الجدة السدس وان كثرن اذا استوين ونسوى أم الام وأم الاب لان فضل بينهما
فان اختلفن سقط الابدن بالأقرب ولا يسقطهن الا الامهات والاب يسقط الجدة من
جهته والام من الطرفين وكل جدة ادرجت ابابن امين وامابن ابوين فهي ماقطة مثال
الاول أم أبي الام فبها وبين المبيت أب ومثال الثاني أم أبي ام الاب انتهى ولا هل
الذرائع في الجدات كلام طويل ومسايل متعددة في أحب الوقوف على تحقيق ذلك

فليرجع إلى كتب الفن (وعمر ابن - حين ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال ان ابن ابني مات فإني من ميرته قال لك السدس فلما ابرده قال لك سدس آخر فلما
أبرده قال ان السدس الاخر طعمة رواء أحمد وابوداود والترمذي وصححه وعن
الحسن ان عمر سأل عن فرضه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجدة فقام معقل بن
يسار المزني فقال قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما ذا قال السدس قال
مع من قال لا أدري قال لا دريت فما تغني اذن رواء أحمد) حديث عمران بن حصين
هو من رواية الحسن البصري عنه وقد قال علي بن المديني وابو حاتم الرازي وغيرهما انه
لم يسمع منه وحديث معقل بن يسار أخرجه أيضا ابوداود والنسائي وابن ماجه ولكنه
منقطع لان الحسن البصري لم يدره السماع من عمر فانه ولد في سنة احدى وعشرين
وقتل عمر في سنة ثلاث وعشرين وقبل سنة أربع وعشرين وذكروا حاتم الرازي أنه لم
يصح للحسن سماع من معقل بن يسار وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما حديث
الحسن عن معقل - حديث عمران يدل على أن الجد يسقط ما فرض لرسول الله صلى الله

عنه وأبو يعلى عن معاذ بن أنس فقالوا جعافى روايتهم مائة عام (عن زيد بن خالد) ابو عبد الرحمن الجعفي (رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من جهز غازيا في سبيل الله) بغير بيان هيأه اسباب سفره من ماله أو من مال
الغازي (فقد غزا) قال ابن حبان أي فله مثل أجر الغازي وان لم يفرز حقيقة ثم أخرجه من وجه آخر عن يسار بن سعيد باللفظ
كتب له مثل أجره غير انه لا ينفق من أجره شيء ولا ابن ماجه وابن - بان من حديث عمر فله من جهز غازيا حتى يستقل
كان له مثل أجره حتى يموت أو يرجع فأفادت فأتين احدهما ان الوعد المذكور مرتب على تمام التجهيز وهو المراد بقوله
حتى يستقل فانه ما يستوى معه في الأجر الى ان تنقضي تلك الغزوة (ومن خلف غازيا في سبيل الله بخير) في أهله ومن يتركه
بان تاب عنه في مراعاتهم وقضاء ما يرجعهم زمان غيبته (فقد غزا) أي شاركه في الأجر من غير ان ينفق من أجره شيء لان فراغ

الغازي له واشتهر غلغاله به بشباب قيامه بأمر عماله فكانه مسبب عن فعله وفي الطبراني الاوسط رجال الصحيح من فروع من جهز غازيا في سبيل الله فله مثل اجره ومن خلف غازيا في اهله بخير وانفق على اهله فله مثل اجره وفي حديث عمر بن الخطاب في صحيح ابن حبان من فروع من اطل رأس غازي له يوم القيامة الحديث قال ابن أبي جرة ظاهر اللفظ يقيدان له اجر غازين لانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل كل فعل مستقل بنفسه غير مرتبط بغيره قال في القتح واما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بعثا وقال اخبر رج من كل رجلين رجل والاجر بينهما وفي رواية له ثم قال لا فاعدا أيكم خلف الخارج في اهله وماله بخير كان له مثل نصف اجر الخارج نفسه انارة الى أين الغازي اذا جهز نفسه وقام بكفالة من يخلفه كان له اجر مرتين قال القرطبي لفظه نصف يشبه ان تكون مقعمة اي ٣١٣ مريدة من بعض الرواة وقد احتج بهم لمن ذهب الى ان المراد بالاحاديث

التي وردت بمنزل ثواب القتل حصول الاجر له بنفسه تضعيف وان التضعيف يختص بمن يشر العمل قال القرطبي ولا جهة له في هذا الحديث لوجهين احدهما انه لا يتناول محل النزاع لان المطلوب انما هو ان الدال على الجرم مثلا هل له اجر مثل اجر فاعله مع التضعيف او بغير تضعيف وحديث الباب انما يقتضي المشاركة والمشاركة فاقترعا ثانيهما الحق قال كون لفظه فزائدة قلت ولا حاجة لدعوى زيادتها بعد ثبوتها في الصحيح والذي يظهر في توجيهها انها اطلقت بالنسبة الى مجموع الثواب الحاصل للغازي والخلاف له بغير فان الثواب اذا انقسم بينهما نصفين كان لكل منهما ما مثل ما لا آخر فلا تعارض بين الحديثين واما من وعد بمنزل ثواب العمل وان لم يعمل اذا كانت له فيه دلالة أو مشاركة أو

عليه وآله وسلم قال قتادة لا تدري مع أي شيء ورثه قال واقل ما يرثه الجد السدس قبل وصورة هذه المسئلة انه ترك الميراث في هذا السائل فلهما الثلثان والباقي ثلث دفع صلى الله عليه وآله وسلم منه الى الجد سدسا بالقرض ليكون جذا ولم يدفع اليه السدس الاخر الذي يستحقه بالتعصيب لا يظن ان فرضه الثلث وتركه حتى ولى أي ذهب فدعا وقال لا سدس آخر ثم أخبره ان هذا السدس طعمة أي زاد على السهم المقرض وما زاد على المقرض فليس بلازم كالقرض وقد اختلفت الصحابة في الجد اختلافا طويلا ففي البخاري تعليقه يروى عن علي وعمر وزيد بن ثابت وابن مسعود في الجد قضايا مختلفة وقد ذكر البيهقي في ذلك آثارا كثيرة وروى الخطابي في الغريب باسمه صحيح عن محمد بن سيرين قال سألت عبيدة بن الجراح قال ما يصنع بالجد قد حفظت فيه عن عمر مائة قضية يخالف بعضها بعضا ثم أنكر الخطابي هذا انكارا شديدا وسبقه الى ذلك ابن قتيبة قال الحافظ هو محمول على المبالغة كما يحكي ذلك البزار وجعله ابن عباس كلاب كما رواه البيهقي عنه وعن غيره وروى أيضا من طريق الشعبي قال كان من رأى أبي بكر وعمر ان الجد أولى من الاخ وكان عمر يكره الكلام فيه وروى البيهقي أيضا عن علي انه شبه الجد بالبحر والتمر الكبير والاب بالخليج اخوة منه والميت واخوته كالأقاربين الممتدتين من الخليج والساقية الى الساقية أقرب منها الى البحر الا ترى اذا سدت احدهما أخذت الاخرى ماءها ولم يرجع الى البحر وشبههم زيد بن ثابت الانصاري بساق الشجرة وأصلها والاب كفص منها والاخوة كفصين ففرع من ذلك الفصن وأحد الفصنين الى الآخر أقرب منه الى أصل الشجرة الا ترى انه اذا قطع أحدهما امتص الآخر ما كان يتمص المقطوع ولا يرجع الى الساق هكذا رواه البيهقي ورواه الحاكم بغير هذا السياق وأخرجه ابن حزم في الاحكام من طريق اسمعيل بن أبي أسيس عن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر قصة زيد بن ثابت قال في البحر مسئلة علي وابن مسعود وزيد بن ثابت والاكثر ولا يسهل الاخوة الجد بل يقياسهم بخلاف الاب

٤٠ نيل خاتمة صالحة فليس على اطلاقه في عدم التضعيف لكل أحد وصرف الخبر عن ظاهره يحتاج الى مقتد وكان المستند للقاتل ان العامل يباشر المشقة بنفسه بخلاف الدال ونحوه لكن من يجهز الغازي بماله مثلا وكذا من يخلفه فيمن يتبعه يباشر شيئا من المشقة أيضا فان الغازي لا يتأق منه الغزو والابعد أن يكفي ذلك العمل وكأنه يباشر معه الغزو وبخلاف من اقتصر على النية مثلا اه (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يدخل بيوتا) أي يكثر دخوله (بالمدينة غيبهت أم سليم) سهلة أو واسمه هارميلة أو انخميصا وهي أم أنس (الاعلى أزواجه) امهات المؤمنين رضي الله عنهن (فقبل له) لم يخص أم سليم بكثرة الدخول اليها ولم يسم القاتل (فقال اني أرحمها اقل أخوها) حرام بن ملحان يوم بئر معونة (معي) أي في عسكري أو على امرئ وفي طاعتي لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يشهد بئر معونة وغفل القرطبي فقال قتل

أخوها منه في بعض حروبه وأخذته في يوم أحد قال في الفتح ولم يصب في ظنه والله أعلم وتعليل الكرم ما قد دخله صلى الله عليه وآله وسلم علم بأنها كانت خاتمة من الرضاة أو النسب وإن المحرمية سبب لجواز الدخول لا يمنعها إليه لأن من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم جواز الخلوة بالاجنبية لثبوت عصمته وقد ظهرت مطابقة الحديث للترجمة من حيث أنه صلى الله عليه وآله وسلم خاف أخاه في أهله بغير بعد وفاته وحسن العهد من الأيمان وكفى بجبر الخاطر والتعدد خير الأسماء من سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفضائل (ومنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) أنه أتى يوم العيامة أي الواقعة التي كانت بين المسلمين وبين بني حنيفة أصحاب مديانة في ربيع الأول سنة اثنتي عشرة في خلافة أبي بكر والعيامة بضمفيم الميم مدينة من اليمن على مرحلتين ٣١٤ من الطائف سميت بأمرأة زرقاء كانت تبصر الركب من مسيرة ثلاثة أيام

(إلى ثابت بن قيس) هو ابن شماس الخزرجي خطيب الأنصار (وقد حسر أي كثر) (عن نغذبه) واستدل به على أن الفخذ ليس بهورة (وهو يخط) يستعمل الخط في بدنه (نقال) أي أنس لثابت (يعلم) دعاء بذلك لأنه كان أسن منه ولأنه من قبيلة الخزرج (ما يحبك) أي ما يؤخر لك (أن لا تجيء) وفي رواية الأنصاري فقلت يا عم الأتري ما يلي الناس زاد ابن مسعود عن ابن عون عند الأسماعيلي لا تجيء وكذلك أخرجه خليفة في تاريخه عن عازد (قال) في جوابه بلى (الآن يا ابن أخي) أجيء (وجعل يخط يعنى من الخطوط) بفتح الحاء كذا في الأصل قال في الفتح وكان قائما أراد دفع من توهم أنها من الخططة (ثم جاء) زاد الطبراني وقد يخطون شراً كفاه (جلاس فذكر) أنس (في الحديث انكشافا) أي نوع انهزام (من الناس)

وان اختلفت في كيفية المقاسمة أبو بكر وعائشة وابن الزبير ومعاذ والحسن البصري وبشر بن غياث بل يسقط الأخوة كالأب إذا سمى الله أباه فقال مله أيكم إبراهيم لما قوله تعالى في الخ وهو يرثها لم يكن لها أول وهذا عام لا يخرج منه إلا ما خصه دليل ولولا الإجماع لما سقط مع الأب له هذه الآية وإذا الأخوة كالميراث بدل تعصيمهم إخوانهم فوجب أن لا يسقطوا مع الجد وما تسمية الجد أباً فيعزله لا يلزمنا قال فرع اختلف في كيفية المقاسمة فقال علي وابن أبي ليلى والحسن بن زياد والامامية بقاسمهم ما لم تنقصه المقاسمة عن السدس فان نقصته رد إلى السدس وعن علي أنه يقاسم إلى التسع بونه الامامية قلنا روايتنا منهم إذا رويها زيد بن علي عن أبيه عن جده وقال ابن مسعود وزيد بن علي والشافعي وأبو يوسف ومحمد والناصر ومالك بل يقاسمهم إلى الثلث فان نقصته المقاسمة عنه رد إليه ثم استدل لهم بمحدث عمران بن حصين المذكور وقال الناصر إن الجد يقاسم الأخوة أبداً وقد روي ابن حزم عن قوم من السلف أن الأخوة يسقطون الجد وقد قيل إن المثل الذي ذكره علي والمثل الذي ذكره ابن مسعود يستلزمان أن يكون الأخوة أولى من الأب ولا فائدة له ولا يخفى أنها النص على ميراثه في القرآن وتعصيته لاخته وأجيب عن الأولى بأن الخدمة له فيها إلا أنه أب وهو موصوف على ميراثه في القرآن ورد بان ذلك مجاز لا حقيقة وأجيب بان الأصل في الإطلاق الحقيقة وإيضاح الجواب ما فيها أنه يرث مع الأولاد ومنها أنه يسقط الأخوة لام تفاها

• (باب ما جاء في دوى الأرحام والمولى من أسهل ومن أسلم على يدي رجل وغير ذلك) •

(عن المقدم بن معديكرب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك ما لا فائدة له واث من لا وارث له أعقل عنه وارثه وأرث من لا وارث له يعقل عنه وارثه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه • وعن أبي امامة بن سهل أن رجلاً روي رجالاً بهم فقتله وليس له وارث إلا خاله فكتب في ذلك أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر فكتب عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له رواه أحمد

وعند الطبراني في جامع في صنف والناس يشككون (فقال هكذا عن وجوهنا) أي أفصحوا لنا وابن (حتى تضارب القوم ما هكذا كأنه فعل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بل كان الصفا لا يعرف عن موضعه (فسمعوا عودهم أقرانكم) من التوار من عدوكم حتى طمعه وافيكم وزاد ابن أبي زائدة فتقدم فقاتل حتى قتل والاقتران جمع قرن بكسر القاف وهو الذي يعادل الآخر في الشدة وأراد ثابت بقوله هذا أن يبيع المنهزمين أي عودهم نظراً لهم في القوة من عدوكم القرار منهم حتى طمعه وافيكم وللفظ الطبراني أن ثابت بن قيس بن شماس جاء يوم العيامة وقد يخط وأمس ثوبين أي يمين تمكن فيهما ونداءهم في اليوم فقال اللهم إني أبرأ إليك مما سمعته هؤلاء من قال بقوله عودهم أقرانكم اليوم خلوا بيننا وبينهم ساعة قبل قتال حتى قتل وكان دبره قد سهرت فبرأه رجل فيعبري السهم فقال إنهم في قدر تحت الكافي وكان كذا

كذا فاصبه بوصايا فوجذوا المذرع وأنفذوا وصاياهم وعند الحاكم أنه أومى بعقوبته وسمى الواقدى من أومى بعقوبته
 وهم سعد وسالم واقادان الراى فى المنام هو لال قال المهلب وغيره فيه جواز استئلال النفس فى الجهاد وترك الأخذ بالخصمة
 والتمسكة للموت بالخنط والتكفين وفيه قوة ثابت برقيس وصحة يقينه ونيتة وفيه القداعى الى الحرب والحرص على ما يوجب
 من يقر وفيه الاشارة الى ما كان الصباية عليه فى عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الشجاعة والشيث فى الحرب (عن جابر)
 ابن عبد الله الانصارى (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يأتى بغير القوم) بنى قرية (يوم
 الاحزاب) لما اشتد الامر وذلك ان الاحزاب من قريش وغيرهم لما جاؤا الى المدينة وحضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الخندق بلغ المسابن ان بنى قرية من اليهود نقضوا العهد الذى كان ٢١٥ بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشا على حرب

المسلمين (قال الزبير) بن العوام
 القرشى أحد العشرة (أنا) آتيك
 بغيرهم (ثم قال من يأتى بغير
 القوم قال الزبير أنا) مرتين
 وعند النسائي من رواية وهب
 ابن كيسان انه سمع من جابر
 يقول لما اشتد الامر يوم بنى
 قرية قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم من يأتى بغيرهم
 فلم يذهب أحد فذهب الزبير فجاء
 بغيرهم ثم اشتد الامر أيضا فقال
 صلى الله عليه وآله وسلم من
 يأتى بغيرهم فلم يذهب أحد
 فذهب الزبير وفيه ان الزبير توجه
 اليهم ثلاث مرات (فقال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان
 اسكن نبي حواريا) بفتح الحاء
 وتشديد الاء أى خاصة من اصحابه
 وقال الترمذى الناصر ومنه
 الحواريون اصحاب عيسى بن
 مريم عليهم السلام أى خلاصهم
 وانصاره (وحوارى الزبير)
 اضافته الى ابناء المتكلم وقد

وابن ماجه ولا ترمى منه المرفوع وقال حديث حسن) حديث المقدم أخرجه أيضا
 النسائي والحاكم وابن حبان وصححه وصححه أبو زرعة الرازى وأعله البيهقى بالاضطراب
 ونقل عن يحيى بن معين انه كان يقول ليس فيه حديث قوى وحديث عمر ذكره فى
 التلخيص ولم يتكلم عليه وقد حسنه الترمذى كما ذكره المصنف ورواه عن يندار عن أبي
 احمد الزبيرى عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحرث عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة
 عن أبي امامة بن مهمل بن حنيفة قال كتب عمر بن الخطاب فذكره فى الباب عن عائشة
 عند الترمذى والنسائي والدارقطنى من رواية طاوس عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم الخال رارث من لا وارث له قال الترمذى حسن غريب وأعله النسائي
 بالاضطراب ورجح الدارقطنى والبيهقى وقته قال الترمذى وقد أرسله بعضهم ولم يذكروه
 عائشة وقال البزار أحسن اسناد فيه حديث أبي امامة بن مهمل وأخرجه عبد الرزاق عن
 رجل من أهل المدينة والعقيلي وابن عساكر عن أبي الدرداء وابن النجار عن أبي هريرة
 كاهما روية وقد استدل بجدي بنى الباب وما فى معناها ما على ان الخال من جله الورثة
 قال الترمذى واختلف اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فورث بعضهم الخال والخالة
 والعمة والى هذا الحديث ذهب أكثر أهل العلم فى توريث ذوى الارحام وأما زيد بن ثابت
 فلم يورثهم وجعل الميراث فى بيت المال اه وتذكره صاحب البحر القول بتوريث ذوى
 الارحام عن علي وابن مسعود وأبي الدرداء والشعبي وميمون ومحمد بن الحنفية والنخعي
 والثوري والحنبل بن صالح وأبي نعيم ويحيى بن آدم والقاسم بن سلام والعترة وأبي حنيفة
 واسحق والحسن بن زياد قالوا اذا لم يكن معهم أحد من العصبة وذوى السهام والى ذلك
 ذهب فقهاء العراق والكوفة والبصرة وغيرهم وحكى فى البحر أيضا عن زيد بن ثابت
 والزهرى وكحول والقاسم بن ابراهيم والامام يحيى ومالك والشافعي انه لا ميراث لهم
 وبه قال فقهاء الجواز احيى الاولون بالاحاديث المتقدمة وبجديت عائشة الا فى عموم
 قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض وقوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان

استشكل ذكر الزبير هنا فقال ابن الملقن فى التوضيح المذهب وكما قاله فتح الدين اليعمرى ان الذى توجه لى فى بغير القوم حذيفة
 ابن اليمان قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وهذا الحصر مردود فان القصة التى ذهب لكشفها غير القصة التى ذهب حذيفة
 لكشفها فمقتضى الزبير كانت لكشف خبر بنى قرية هل نقضوا العهد الذى كان بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشا على محاربة
 المسلمين وقصة حذيفة كانت لما اشتد الحصار على المسلمين بالخندق وعمالات عليهم الطوائف ثم وقع بين الاحزاب الاختلاف
 وحذرت كل طائفة من الاخرى وأرسل الله عليهم م الرمح واشتد البرد تلك الليلة فانتدب صلى الله عليه وآله وسلم من يأتى بغير
 قريش فانتدب له حذيفة بعد تكراره طلب ذلك وحديث الباب أخرجهما ايضا فى المغازى ومسلم فى القضاة والترمذى
 فى المناقب والنسائي وفيه وفى السير وابن ماجه فى السنة وامتنع به هنا على فضل الحليمة ايم جنين يشعل الواحد كثر وهو

من يبعث الى العدو وليطلع على أحوالهم وفيه جواز استعمال التجهيز في الجهاد وفيه منقبة لازمة وبروقه قلبه وصحة يقينه وفيه جواز سفر الرجل وحده وان انتهى عن السفر وحده انما هو حيث لا تدعو الحاجة الى ذلك واستدل به المسالك على أن طائفة الاصوص المهادين تقتل وان كان لم يشركوا ولا يطلبوا في اخذهم من هذا الحديث تكلف (عن عروة) بن الجعد وأبو ابن أبي الجعد (البارقي رضي الله عنه) نسبة الى يارز جبل باليمن أو قبيلة من ذري رعي (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الخليل معقود في نواصيها الخير الى يوم القيامة) لفظ عام والمراد به الخصوص أي الخليل الغازية في سبيل الله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الآخر الخليل لثلاثة أو المراد جنس الخليل أي انما يصدق أن يكون فيها الخير فاما من ارتبط بها العمل غير صالح فمؤول الوزير يان ذلك الأمر العارض ومعنى ٣١٦ معقود ملازم لها كأنه معقود فيها والخير هو (الاجر) أي الثواب في الآخرة

(والغنى) أي الفتيحة في الدنيا وهو استعارة ممكنة لان الخير ليس بشئ محسوس - حتى يعقد عليه التماسية لكنه شبه لظهوره وملازمته بشئ محسوس معقود يحصل على مكان مرتفع فنسب الخير الى لازم المشبه به وذكر التماسية تجريد للاستعارة والحاصل أم يدخلون المعقول في جنس المحسوس ويحكمون عليه بما يحكم به على المحسوس مما يقع في المزدوم والمراد بالتامسية هذا الشعر المسترسل من مقدم القوس وقد يكتفى بالتامسية عن جميع ذات القوس قال الولي بن الأعرابي ويمكن انه اشبه بذكر التامسية الى ان الخير انما هو في مقدمته لا لاقدامه على العدو دون مؤخره التامسية من الإشارة الى الأدبار وفي هذا الحديث كما قاله الشافعي عياض مع وجيز لفظه من البلاغة والعدو بما لا مزيد عليه في الحسن مع الجناس

والاقربون وللنساء صيب مما ترك الوالد والاقربون ولفظ الرجال والنساء والاقربون يشعرون والدليل على مدعى التخصيص وأجاب الآخرون عن ذلك فقالوا همومات الكتاب محقة وبعضها منسوخ والاحاديث فيها ما تقدم من المقال ويجاب عن ذلك بان دهمي الاحتمال ان كانت لاجل العموم فليس ذلك مما يقدح في الدليل والاسانيد ابطال الاستدلال بكل دليل عام وهو باطل وان كانت لا مر آخر فاهو وأما الاعتذار عن أحاديث الباب بما فيها من المقال فقد عرفت من صحها من الأئمة ومن حسن ما ولا شك في انتهاض مجموعها للاستدلال ان لم ينتهض الافراد ومن جهة ما استدلو به على ابطال ميراث ذوى الارحام حديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سألت الله عز وجل عن ميراث الامة والخالة فسأني ان لا ميراث لهما ما أخرجه أبو داود في المراسيل والدارقطني من طريق الدراوردي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن مسروق بن ميمون عن زيد بن أسلم ويجاب بان المرسل لا تقوم به الحجة قالوا وصله الحاكم في المستدرک من حديث أبي سعيد والطبراني ويجاب بان اسناد الحاكم ضعيف واسناد الطبراني فيه محمد بن الحرث الخزوعي قالوا وصله أيضا الطبراني من حديث أبي هريرة ويجاب بأنه ضعيف - سعد بن اليسع الباهلي قالوا وصله الحاكم أيضا من حديث ابن عمر وصححه ويجاب بان في اسناد عبد الله بن جعفر المديني وهو ضعيف قالوا روى له الحاكم شاهدان من حديث شريك بن عبد الله ابن أبي نجر عن الحرث بن عبد مرفوعا ويجاب بان في اسناده سليمان بن داود الشاذكوني وهو متروك قالوا أخرجه الدارقطني من وجه آخر عن شريك ويجاب بأنه مرسل وكل هذا الطارق لا تقوم به حجة وعلى فرض صدقها لا حجة الا احتجاج فهي واردة في الخالة والامة فغابت انه لا ميراث لهما وذلك لا يستلزم ابطال ميراث ذوى الارحام على انه قد قيل ان المراد بقوله لا ميراث لهما أي مقدور وما يؤيد ثبوت ميراث ذوى الارحام ما سألت في باب ميراث ابن الملاعة من جهة له صلى الله عليه وآله وسلم ميراثه لو رثتم من بعده او هم أرحام له لا غير ومن المؤيد ان ميراث ذوى الارحام ما أخرجه أبو داود من حديث أبي موسى انه

الذي بين الخليل والخير وقال ابن عبد البر فيه تفضيل الخليل على سائر الدواب لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في شيء مما مثل هذا القول وروى الشافعي عن أنس رضي الله عنه لم يكن شيء أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد النساء من الخليل وفي طبقات ابن سعد عن عريب المديني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن قوله تعالى الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلم أجروهم عند ربهم الآية من هم قال هم أصحاب الخليل ثم قال ان المنفق على الخليل كبا طييده بالصدقة لا يقبضهم إرباؤها وارواها كذا في المسك يوم القيامة وروى ان النضر أشد الدواب عدوا في طبعه الخيل في مشبه والنضر وبفسه والهمة لصاحبه وروى عن عمر الى تسعين سنة وذكرياء الخير في نواصي الخيل الى يوم القيامة وفسره بالاجر والمغنم والمغنم المقترب بالاجر انما يكون من الخليل بالجهاد ولم يقبل ذلك بما اذا كان الامام عدلا فدل على انه لا فرق في حصول هذا الفضل

بين أن يكون الغزو مع الإمام العادل أو الجائر وان الاسلام باق وأهله الى يوم القيامة لان من لازم بقاء الجهاد بقاء المجاهدين وهم المسلمون وفي حديث أبي داود عن مكحول عن أبي هريرة عن فروع الجهاد واجب عليكم مع كل أمير كان أو فاجر أو ان عمل البكائر واستناده لا بأس به الا ان مكحول لم يسمع من أبي هريرة وفي حديث انس عنده ايضا عن فروع الجهاد ما مضى منذ بعث الله الى أن يقابل آخر أمي الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل وفي حديث جابر عنده الامام أحمد من الزيادة على حديث الباب في نواصيها الطير والنمل وأهلها معانون عليها فخذوا بنواصيها وأدعوها بالبركة وروى أحمد من حديث اسماء بنت يزيد عن فروع الخيل في نواصيها الطير معقود ابدا الى يوم القيامة فمن ربطها عدة في سبيل الله وانفق عليها احتسابا كان شجرها وجوعها وورمها وطمؤها واوراؤها وابواها فلا حاق موازينه يوم القيامة ٣١٧ واستدل به على ان الذي ورد فيها من

الشوم على غير ظاهره وبحقل أن يكون في غير الخيل التي ارتبطت للجهاد وان الخيل التي أعذت له هي الخصوصصة بالطير والبركة او يقال الطير والشجر يمكن اجتماعهما في ذات واحدة فانه فسر الطير بالاجر والمغنم ولا ينسج ذلك أن يكون ذلك الفرس مما يتشام به قال الخطابي وفيه اشارة الى أن المال الذي يكتب بائنا الخيل من خير وجوه الاموال واطيبها والعرب تسمى المال خيرا كما في قوله تعالى ان ترك خير (عن انس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البركة في نواصي الخيل) أي تنزل فيها ولم يقل في هذا الحديث الى يوم القيامة وقد راد بالبركة هنا الزيادة بما يكون من نسلها والسكب عليها والمغنم والاجر وهذا الحديث أخرجه أيضا في علامات النبوة

صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن اخت القوم منهم وأخرجه النسائي من حديث أنس بلفظ من أنفسهم قال المخذري في مختصر السنن وقد أخرج البخاري ومسلم والنسائي والترمذي قوله صلى الله عليه وآله وسلم ابن اخت القوم منهم مختصرا ومطولا ومن الاجوبة المتعسفة قول ابن العربي ان المراد بالخال السلطان وأما ما يقال من ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم الخال وارث من لا وارث يدل على انه غير وارث فيجاب عنه بان المراد من لا وارث له سواء وتظهر هذا التركيب كثير في كلام العرب على ان محل النزاع هو اثبات الميراث له وقد أثبت له صلى الله عليه وآله وسلم وهو المطلوب (وعن ابن عباس أن رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يترك وارثا الا عبدا هو اعتقه فاعلمه ميراثه * وعن قبيصة عن عقيم الدار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما السنة في الرجل من أهل الشرك يسلم على يد رجل من المسلمين فقال هو أولى الناس بحبائه وعملاته وهو من قبيصة لم يلق عيما الدار * وعن عائشة ان مولى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خرم عن عذق نخلة ذات فاق به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هل له من نسب أو رحم قالوا لا قال اعطوا ميراثه بعض أهل قريته رواه ابن خزيمة الا النسائي * وعن بريدة قال توفي رجل من الازد فلم يدع وارثا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادفعوه الى أكبر خزاعة رواء احمد وأبو داود * وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخى بين أصحابه وهو أبو تاروت بذلك حتى نزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فتوارثوا بالنسب رواه الدارقطني) حديث ابن عباس الاول حسنة اترهذى وهو من رواية عو حصة عن ابن عباس قال البخاري عو حصة مولى ابن عباس الهاشمي روى عنه ابن دينار ولم يصح وقال أبو حاتم ليس بالمشهور وقال النسائي عو حصة ليس بالمشهور ولا نعم لم أحدا يروى عنه غير عرو وقال أبو زرعة الرازي ثقة وحديث عقيم الدار الترمذي لانه رقه الامن حديث عبد الله بن موهب ويقال ابن موهب عن عقيم الدار وقد أدخل

ومسلم في المغازي والنسائي في الخيل (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتسب فرسانا في سبيل الله بنية جهاد العدو ولا قصدا الزينة والترفة والتفاخر (أيما نابا لله) أي ربطه خاضع الله تعالى امتثالاً لأمره (وقصد بقاء بعده) الذي وعد به من الثواب على ذلك وفيه اشارة الى المعاد كما أن في لفظ الايمان اشارة الى المبدأ (فان شعبة) أي ما يتبع به (رويه) بكسر الراء أي ما يرويه من الماء (وروثه وبوله) ثواب (في ميزانه يوم القيامة) وعند ابن ماجه من حديث عقيم الدار رضى الله عنه عن فروع ان ربيط فرسانا في سبيل الله ثم عاجل علفه بيده كان له بكل حبة حسنة قال المهلب وغيره في هذا الحديث جواز وقف الخيل للمدافعة عن المسلمين ويستتبط منه جواز وقف غير الخيل من المنقولات ومن غير المنقولات من باب أولى وروثه يريد ثواب ذلك لان الارواح بعينها توزن وفيه ان المرء يتوثر بنية كما يتوثر بالعمل انه لا يماس

بذكر الشيء المستمرة فربما يظن الحاجة لذلك وقال ابن أبي جرة يستفاد من هذا الحديث ان هذه الحركات تقبل من صاحبها لتتبع الشارع على انما في ميزانه بخلاف غيره فاذا قد لا يقبل فلا يدخل الميزان (عن من رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حائط فافرس) أي في بيتا (يقال له اللحيث) بالمهمل مصغرا وقيل على زنة رغيث وربحه الدمياطي وجزم به الهروي وقيل معى به لطول ذنبه فعيل بمعنى فاعل كانه يلطف الارض بذنبه وقال بعضهم اللحيث أي يضم اللام وفتح الحاء الموحدة قال عياض وبالأول ضبطناه عن عامة شيوخنا وبالثاني عن أبي الحسنين اللغوي وقيل لا وجه لضبطه بالخاء وفي النهاية بالجيم وعند ابن الجوزي بالنون من الخافة وهذا الحديث من افراد البخاري وفيه مشروعية تسمية القرم وغيره من الدواب باسماء تخصها التي هي عن غير ٣١٨ من جنسها (عن عطاء بن جبريل الانصاري رضى الله عنه قال كنت

ردي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي راكبا خلفه (على حمار) له صلى الله عليه وآله وسلم (يقال له عفرير) تصغيرا عفر (أخرجوا عن بني أمية) كما قالوا في تصغيره سودما خوذ من العفرة وهي حرة يخالطها يابس ووهم عياض في ضبطه له بالغين الموحدة وهو غير الحمار الآخر الذي يقال له بعفور وابن عبدوس حيث قال انهم واحد فان عندنا اهداه المقوقس له صلى الله عليه وآله وسلم ويعفور اهداه فروة ابن عمرو وقيل بالعكس (فقال يا معاذ هل تدري ما حق الله على عباده وميرد الحديث) وهو وما حق العباد على الله قلت الله ورسوله أعلم قال فان حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئا فقلت يا رسول الله أفلا يشركه الناس قال لا يشركهم فبشركوا (وقد

بعضهم ابن عبد الله بن موهب وتميم الداري قبيصة بن ذؤيب وهو عندى ليس بمتمصل اه وقال الشافعي في هذا الحديث ليس بثابت انما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن وهب عن عيم الداري وابن وهب ليس بالمعروف عندنا ولا نعلمه في عيماء مثل هذا لا يثبت عندنا ولا عند من قبل أنه مجهول ولا اعلم متصلا وقال الخطابي ضعف أحمد بن حنبل حديث تميم الداري هذا وقال عبد العزيز بن رازويه ليس من أهل الحفظ والاتقان وقال البخاري في الصحيح واختلفوا في صحة هذا الخبر وقال أبو مسلم روى عبد العزيز بن عمر بن عبد الله المزني ضعف الحديث وقد احتج بعبد العزيز المذكور البخاري في صحيحه وأخرج له وهو مسلم وقال يحيى بن معين عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ثقة وقال ابن عمار ثقة ليس بين الناس فيه اختلاف وحديث عائشة حسنه الترمذي وقد عزم المذري في مختصر السنن حديث عائشة هذا والحديثين اللذين قبله الى الذي في نظر في قول المصنف رواه النخبة الا لسانى وحديث بريدة أخرجه أيضا الشافعي مسندا ومرويا وقال جبريل بن أحمري ليس بالقوى والحديث منكر اه وقال الأوصلي فيه نظر وقال أبو زرعة الرازي شيخ وقال يحيى بن معين كوفي ثقة ولفظ أبي داود عن بريدة قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ان عندى ميراث رجل من الازد واستأجدا زيدا فدفعه اليه قال فاذهب قالتمس ازيدا قالتمس ازيدا حولا قال فأتاه بعد الحول فقال يا رسول الله لم أجد ازيدا فدفعه اليه قال فانطلق فانظروا لخرأى تلقاه فادفعه اليه فلما ولي قال على بالرجل فلما جاء قال انظر كبير خراعة فادفعه اليه وفي لفظه آخر قال مات رجل من خراعة فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عيرائه فقال القموا له وارثا أو ذارحم فلم يجدوا له وارثا فقال انظروا كبير رجل من خراعة وحديث ابن عباس الثاني أخرجه أيضا أبو داود بلفظ كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهم ما نسب فيث أحدهما من الآخر فتنسخ ذلك الا نكاحا فقال وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في أسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال وأخرج نحوه ابن سعد عن عروة بن الزبير وفيه فصارت الموارث بعد الارحام والقرابة وانقطعت تلك

تقدم) ومطابقة الحديث للترجمة في قوله على حمار قال له عفرير لان الحمار اسم جنس سمي ليعقبيه عن غيره والحديث الموارث أخرجه أيضا في الرقاق لكن لم يسم فيه الحمار (عن أنس رضى الله عنه قال كان فزع) أي خوف (بالمدينة) أي لابل (فاستعار النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرسا ليقال له من دواب) وكان بطي المشى (فقال) حين استأجر الخبر وربحه (مارأى بئس من فزع وان وجدناه) أي القرم (لجرا) شبه جريه لما كان كثيرا بالبحر لكثرة مائه وعدم انقطاعه وقال الخطابي أي ما وجدناه الا بحر او مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة وعشرون فرسا لكل واحد منها اسم مخصوص بعينه ويميزه عن غيره من جنسه وكان له بفرته تسمى لدل وناقة تسمى النصار وأخرى تسمى الهضباء وغير ذلك (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم اقال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول انما الشؤم) كائن (في ثلاثة في القرم) اذا لم يفرز عليه

أو كان شعوسا (والمرأة) إذا كانت غيرة لود أو غير فائقة أو سليطة (والدار) ذات الجدار السور أو الضيقة أو البعيدة من المسجد لا تسمع الاذان وقد يكون الشؤم في غيره - هذه الثلاثة فالخبر فيها كما قال ابن العربي بالنسبة الى العادة لا بالنسبة الى الخلق - وقال الخطابي العين والشؤم علامتان لما يصيب الانسان من الخير والشر ولا يكون شيء من ذلك الا بقضاء الله تعالى وهذه الاشياء الثلاثة ظروف جملات مواقع لا قضية ليس لها بائنة سم أو طباة لها فعل ولا تأثير في شيء الا انها لما كانت أهم الاشياء اتى بقتيلها الانسان وكان في غالب أحواله لا يستغنى عن دار يسكنها وزوجة يعاشرها وفرس مرتبطة ولا يخلو عن عارض - كبره في زمانه - فضيف العين والشؤم اليها إضافة مكان - وهذا صادران عن مشيئة الله عز وجل اه - وقد روى الحديث مالك وسفيان وسائر الرواة بدون اناء اتفاق الطرق كلها على ٣١٩ الاقتصار على الثلاثة المذكورة ثم زادت

أهم - سلمة في - حديثها المروي في ابن ماجه - السيف - ولمسلم من طريق يونس عن ابن شهاب لا عدوى ولا طيرة وانما الشؤم في ثلاثة المرأة والفرس والدار وظاهره ان الشؤم والطيرة في هذه الثلاثة وعند أبي داود من حديث سعد بن مالك مرفوعا لاهامة ولا عدوى ولا طيرة وان تكون الطيرة في شيء في الدار والفرس والمرأة قال الخطابي وكثيرون هو في معنى الاستثناء من الطيرة أي الطيرة منهن في عنها الا في هذه الثلاثة وقال الطيبي في شرح المشكاة يحتمل أن يكون معنى الاستثناء على حقيقة وتكون هذه الثلاثة خارجة عن حكم المستثنى منه أي الشؤم ليس في شيء من الاشياء الا في هذه الثلاثة قال ويحتمل أن ينزل على قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو كان شيء سابق القدر سبقه العين والمعنى ان لو

المواثيق بالمواخاة ذكره الاسيوطي في أسباب النزول ومعناه في الدر المنثور قوله فاعطاه ميراثه قبل ان ذلك من باب الصرف لا من باب التوريث قوله هو أولى الناس بميراثه وعنه فيه دليل على ان من أسلم على يدرج من المسلمين ومات ولا وارث له غيره كان له ميراثه وقال الناصر والشافعي ومالك والاوزاعي لا يرث له بل يصرف الميراث الى بيت المال دونه وقالت الحنفية والقائمة - ممة وزيد بن علي واسحق انه يرث الا ان الحنفية والمؤيد بالله يشترطون في ارثه المخالفة قوله هل له من نسب أو رحم فيه دليل على توريث ذوى الارحام وقد تقدم الكلام على ذلك قوله أعطوا ميراثه بعض أهل قريته فيه دليل على جواز صرف ميراث من لا وارث له معلوم الى واحد من أهل بلده وظاهر قوله ادفعوه الى أكبر خراطة ان ذلك من باب التوريث لان الرجل اذا كان يجتمع هو وقبيلته في جده معلوم ولم يعلم له وارث منهم على اتعيين فأكبرهم سنا أقربهم اليه نسبا لان كبر السن ظنة اهل الدرجة قوله وكانوا يتوارثون بذلك قال في البصر أراد بالآية ان العصبات وذوى السهام أولى بالميراث من الخلفاء والمدعين قال أبو عبيد بن نصيف ميراثهما وقوله تعالى الا أن تقموا الى أولياتكم معروف أى الى خلفائكم وقال جابر بن زيد ومقاتل بن محمد وعطاء بن ابي قريظة - المشركون فاجازوا الوصية له - لا لآية قال الهادي وهو ظاهر البطلان لقوله تعالى لا تقضوا عدوى وعدوكم وأباؤكم فكيف هم أباؤ المؤمنين اه

• (باب ميراث ابن الملاعة والزانية منهم ما ميراثهما منه وانقطاعه من الاب) • في حديث الملاعة بن الذي يرويه مهمل بن سعد قال وكانت حاملا وكان ابنها ينسب الى امه فخرت السنة انه يرثها وترث منه ما فرض الله لها أخرجاه • وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا مساعاة في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد الحقته بعصيته ومن ادعى ولدا من غير رشدة فلا يرث ولا يورث رواها احمد وأبو داود • وعن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيعارجل عاهر بحرة

فرض شيء له قوة وتأثير عظيم يسبق القدر لكان عيننا والعين لا تسبق فكيف بغيرها وعليه كلام القاضي عياض حيث قال وجهه تعقيب قوله ولا طيرة فيه هذه النمر بطة يدل على أن الشؤم أيضا متنى عنها والمعنى ان الشؤم لو كان له وجود في شيء لكان في هذه الاشياء فانها أقبل الاشياء لكن لا وجود له فيها فلا وجود له أصلا اه - قال الطيبي فعلى هذا الشؤم في الاحاديث المستشهد بها محمول على الكراهة التي سبها في الاشياء من مخالفة الشرع أو الطبع كاقبل شؤم الدار ضيقة هاوس وجيرانها وشؤم المرأة عدم ولادتها وسلاطة لسانها ونحوها - أو شؤم الفرس أن لا يغزى عليها فاشؤم فيها عدم موافقتها لشرعها أو طبعها ويؤيده ما ذكر في شرح السبعة كانه يقول ان كان لاحدكم دار يكره سكناها أو امرأة يكره نكبتها أو فرس لا تعجبه فليأرقها بان يفتل عن الدار يطلق المرأة ويبيع الفرس حتى يزول عنه ما يجده في نفسه - من الكراهة كما قال صلى الله عليه

الدار فيصير ذلك كالسبب في تسامح في اضافة الشيء اليه ان ساعا وقال ابن العربي ولم يرد ذلك اضافة الشؤم الى الدار وانما هو عبارة عن جرى العادة فيها فاشار الى انه ينبغي للمرء الخروج عنها بما فيه الاعتقاد من النعيق بالباطل وقيل معنى الحديث ان هذه الاشياء يطول تعذيب القلوب بها مع كراهة أمرها الملائمة بالسكنى والعصبة ولولم يعتقد الانسان الشؤم فيها فاشار الحديث الى الامر بقراءتها ليزول التعذيب قال الحافظ ابن حجر وما اشار اليه ابن العربي في تأويل كلام مالك أولى وهو تطهير الامر باقرار من المخذوم مع صحة نفي العدوى والمراد بذلك حسم المسألة وسد الذريعة لتلاوي افق شيء من ذلك القدر فيعتقد من وقع له ان ذلك من العدوى ومن الطيرة فيقع في اعتقاد ما نهي عن اعتقاده فاشير الى اجتناب مثل ذلك والطريق من وقع له ذلك في الدار مثلا ان يبادر الى التحول منها لانه متى استقر فيها ربحا لم يتركها على اعتقاد صحة الطيرة وتساوم وقال المهلب ما حصله ان الخياط بقوله الشؤم في ثلاثة من التزم التطهير ولم يستطع صرفه عن نفسه فقال لهم انما يقع ذلك في هذه الاشياء التي تلازم في غالب الاحوال فاذا كانت كذلك فأتروا كراهة عنكم ولا تعذبوا انفسكم بها ويدل على ذلك تصدير الحديث بنفي الطيرة وهذا تخصيص ببعض أنواع الاجناس المذكورة دون بعض ٣٢١ وقال ابن عبد البر هذا يكون لقوم

دون قوم وذلك كله بقدر الله وعند البخاري عن سهل بن سعد الساعدي أيضا بالفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم قال ان كان في شيء فني المرأة والفرس والمساكن اه وأخرجه أيضا في النكاح والطب ومسلم في الطب وابن ماجه في النكاح وفيه اخبار بان ابن مسعود لم يكن في هذه الثلاثة فلا يكون في شيء وانما ثبت القبح على اسقاط قوله الشؤم وكذا هو في المواطنم زاد في آخره يعني الشؤم وكذا رواه مسلم ورواه الدارقطني عن مالك بالفظ ان كان الشؤم في شيء فني المرأة الخ (وعنه) أي عن

ما يستحقه كما في سائر الموارث قوله لا مساعاة في الاسلام المساعاة الزنا وكان الاصمعي يجعلها في الامه دون الحران لانهم كن يسمعون لمواالين فيكتبون اضرائب كانت عليهم يقال ساعات الامه اذا جرت وساعاتها فلان اذا جريها كذا في النهاية

(باب ميراث الحمل) *

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استهل المولود ورث رواه أبو داود وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والسور بن محزمة قال اقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل ذكره أحمد بن حنبل في روايته ابنه عبد الله حديث أبي هريرة في اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن حبان تصحيح الحديث وحديث جابر أخرجه أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بالفظ اذا استهل سقط صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده محمد بن مسلم وهو ضعيف قال الترمذي وروى مرفوعا والموقوف أصح وبه جزم النسائي وقال الدارقطني في العمل لا يصح رفعه قوله اذا استهل قال ابن الاثير استهل المولود اذا بكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حيا وان لم يستهل بل وجدت منه امارات تدل على حياته وقد تقدم الكلام على الاستهلال في كتاب الجنائز والحديثان يدلان على أن المولود اذا وقع منه الاستهلال أو ما يقوم مقامه ثم مات ورثته قرابته وورث هو منهم وذلك مما لا خلاف فيه وقد اختلف

٤١ نيل خا عبد الله بن عمر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل للفرس سهمين واصحابه سهمان) أي غير سهمي الفرس فيصير للفارس ثلاثة أسهم ولا يرث الفارس على ثلاثة وان حضر باكثر من فرس كالاينة نقص عنها وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يسهم للفارس الا سهم واحد واقره سهمهم وقال أكره ان أفضل بهيمة على مسلم وهذه تعلقه عقلية فاسدة الاعتبار بمقابله نص الشارع المختار واحتجوا له في ذلك بظاهر ما رواه الدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة وابن غير كلاهما عن عبيد الله بن عمر بالفظ اسهم للفارس سهمين والجواب ان المعنى اسهم للفارس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به فلا حجة فيه واحتجوا له أيضا بما رواه أبو داود من حديث مجمع بن جارية في حديث طويل في قصة خيبر قال فاعطى للفارس سهمين وللارجل سهمان في اسناده ضعف ولو ثبت يحمل على ما تقدم لانه يحتمل الامر بين الجمع بين الروايتين أولى ولا سيما والاسانيد الاولى انبت ومع روايتها زيادة علم واصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطى للفارس سهمين ولكل انسان سهمان كان للفارس ثلاثة أسهم وللناساق من حديث الزبير بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب له أربعة أسهم سهمين لفرسه وسهم له ولقرابته قال محمد بن سفيان انفراد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الامصار ونقل عنه انه قال أكره ان أفضل بهيمة وهي شبيهة بضعيفة لان السهام

في الحقيقة كله الرجل قلت لولم يثبت الخبر كانت الشبهة قوية لان المراد المفاضلة بين الرجل والقارس فلولوا القرس
ما ازداد القارس سهمين عن الرجل فن جعل للقرس سهمين فقد سوى بين القرس وبين الرجل وقد تعقب هذا ايضا لان
الاصل عدم المساواة بين البهية والانسان فلما خرج هذا عن الاصل بالمساواة فلتكن المفاضلة كذلك وقد فضل الحنفية
الداية على الانسان في بعض الاحكام فقالوا لو قتل كاب صيد فقتله اكثر من عشرة آلاف اداها فقتل عبدا مسلما يؤدبه
الا دون عشرة آلاف درهم والحق ان الاعتماد في ذلك على الخبر ولم يتقدم أبو حنيفة بما قال بل جاء عن عمرو على وأبي موسى
ليكن الثابت عن عمرو على كالجهور واستدل الجهور من حيث المعنى بأن القرس يحتاج الى موته لخدمته وعلقها وبأنه
يحصل به امن الغناه في الحرب ما لا يخفى واستدل به على أن المشرى اذا حضر الواقعة وقاتل مع المسلمين يسهم له وبه قال بعض
التابعين كالشعبي ولا حجة فيه اذ لم يرد هنا صيغة عموم واستدل الجمهور بمحدث لم يحل الغنائم لاحد قبلنا وفي الحديث حض
على اكتساب الخيل واتخاذها للغزو لما فيها من البركة واعلاء كلمة الله واعظام الشوكة كما قال تعالى ومن رباط الخيل ترهبون
به عدو الله وعدوكم واختلف فيمن خرج ٣٢٢ الى الغزو معه فرس فقات قبل حضور القتال فقال مالك يستحق سهم

الفرس وقال الشافعي والباقيون
لا يسهم له الا اذا حضر القتال
فلومات القرس في الحرب استحق
صاحبه وان مات صاحبه استمر
استحقاقه وهو الورثة وعن
الاوزاعي فيمن وصل الى موضع
القتال فباع فرسه يسهم له لكن
يستحق البائع فيما غنوا قبل
العقد والمشتري فيما بعده وما
اشبهه قسم وقال غيره يوقف حتى
يصطلمها ومن أبي حنيفة من دخل
أرض العدو ورجلا لا يقسم
له الا سهم رجل ولو اشترى فرسا
وقاتل عليه واختلف في غزاة
الجر اذا كان معهم خيل فقال
الاوزاعي والشافعي يسهم لهم

في الامر الذي تعلم به حياة المولود فاهل القرائض قالوا بصوت أو الحركة وهو قول
الكرخي وروى عن علي بن رزق والشافعي وروى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وشريح
والنخعي ومالك وأهل المدينة انه لا يرث ما لم يستمل مارعا وفي شرح الابانة الاستمالة
عند الهادي والقرية في الحركة أو الصوت وعند الناصرو ومالك ورواية عن أبي حنيفة
وأبي طالب الصوت فقط وبه في عند الهادي بخبر عدلة بالاستمالة وعند مالك
والهادي لابن عدلين وعند الشافعي أربع

* (باب الميراث بالولاء) *

(صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الولاء ان اعنتك وللبحاري في رواية الولاء ان
اعطى الورق وولى النعمة وعن قتادة عن سلى بنت حمزة ان مولاه مات وترك ابنة
فورث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث بعلى النصف وكان ابن سلى
رواه أحمد * وعن جابر بن زيد عن ابن عباس ان مولى حمزة نوفي وترك ابنته وابنة حمزة
فاعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف رواه الدارقطني
واحتج أحمد بهذا الخبر في رواية أبي طالب وذهب اليه وكذلك روى عن ابراهيم النخعي
ويحيى بن آدم واسحق بن راهويه ان المولى كان لحمزة وقد روى انه كان لبنت حمزة فروى

وهذا الحديث يذكروا الاصوليون في مسائل القياس في مسئلة الایما أى اذا اقترن الحكم بوصف لولاء ان ذلك الوصف محمد
للتعليل لم يقع الاقتران فلما جاء في سابق أحده صلى الله عليه وآله وسلم اعطى للفرس سهمين وللراجل سهم ادا على اقتران الحكم
(عن البراء بن عازب رضى الله عنهم انه قال له رجل) من قيس (أفررتي) وفي رواية أوليتي (عن رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يوم) وقعة (حنين) وكانت لست خلت من شوال سنة ثمان (قال) أى نحن فرزناو (ليكن رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم لم يفر) وصعلوم من حال الانبياء وفيما صلى الله عليه وآله وسلم عدم الفرار فطر اقدامهم وشجعاعتهم وثقتهم بوعد الله في
رغبته في الشهادة ولم يثبت عن احدهم انه فرو من قال ذلك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل ولم يستتب عند مالك (ان
هوازن) هي قبيلة كبيرة من العرب يسبون الى هوازن بن منصور (كانوا قوم ارماء) جمع رام (وانما لقيناهاهم جلنا عليهم
فانهم زموا فاقبل المسلمون على الغنائم واستقبلونا) أى هوازن (بالسمام فاما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفر) أى
فاما نحن فقد فرزنا واما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفر وبشعبة ان فرار من فرار من نية الاستمرار في الفرار
وانما انكشفوا من وقع السهام والفرار المتوعد عليه هو ان يتوعد عدم العود واما من تحيز الى فئة او كان فرارا الكثرة عدد
العدو بان كان ضدهم رأيا كثيرا ونوى العود اذا أمكنه فليس داخل في الوعيد (فلقد رأيت) صلى الله عليه وآله وسلم (وانه اهل

بفائه البيضاء) التي أهداها ملك إليه أو فروة الجذامي (وان أبا سفيان) بن الحرث بن عبد المطلب (أخذ بلجامها) وهذا موضع الترجمة حيث قال من قادمة غيره في الحرب (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول أنا النبي لا كذب) أي أنا النبي والنبي لا يكذب فليست بكاذب فيما أقول حتى انهزم وأما متيقن ان الذي وعدني الله به من انصرحق فلا يجوز على الفرار وقوله لا كذب بسكون الباء وحكى ابن التين عن بعض أهل العلم قصتها يضريحه عن الوزن قال في المصايح وهذا تغيير للرواية الثابتة بمجرد خيال يقوم في النفس وقد سبق ما يدفع ~~عن~~ كون هذا شعرا فلا حاجة الى اخراج الكلام عما هو عليه في الرواية (أنا ابن عبد المطلب) انتسب الى جده لشهرة عبد المطلب بين الناس لما رزق من نباهة الذكر وطول العمر بخلاف عبد الله أبيه فإنه مات شابا وأولاده اشتهر انه يخرج من ذرية عبد المطلب من يدعو الى الله ويهدي الله الخلق به وأنه خاتم الأنبياء فانتسب اليه ليعتد كذلك من كان يعرفه وفيه جواز انتساب الرجل الى جده كاحد بن حنبل وغيره وهو نوع من انواع علوم الحديث كما بينه ابن الصلاح وغيره من أهل الحديث في كتب أصول الحديث (عن أنس رضي الله عنه قال كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ناقة يقال لها العضباء لا تسبق) (أولادها لا تسبق) (لجاء اعرابي) ٣٢٣ قال في الفتح لم أقف على اسم هذا الاعرابي

بعد التبع الشديد (على قعود) بفتح القاف وهو ما استحق الركوب من الابل وأقل ذلك أن يكون ابن سنتين الى أن تدخل السادسة فيسمى بجلا ولا يقال الا للذكر (نسبة ما شق ذلك على المسلمين حتى عرفه) أي عرف صلى الله عليه وآله وسلم كونه شافعا لهم (فقال حق على الله أن لا يرتفع شيء من الدنيا الا بوضعه) ومطابقة الترجمة من حيث ان ذكر الناقة يشمل التصواء وغيرها واستدل به على جواز اتخاذ الابل للركوب والمساقة عليها وفيه التزهيد في الدنيا للاشارة الى ان كل شيء منها لا يرتفع الا اذضع وفيه حسن خاق النبي

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ابي عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن بنت حمزة وهي أخت ابن شداد لأمه قالت مات مولاي وترك ابنته فتقسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماله بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف رواه ابن ماجه وابن أبي ليلى فيه ضعف قال صرح هذا لم يقدح في الرواية الاولى فان من المحتمل تعدد الواقعة ومن المحتمل انه اضاف ولي الوالد الى الولد بناء على القول بان ثقاله اليه أو توريته به) الحديث الذي أشار اليه المصنف بقوله صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد تقدم في باب من اشترى عبدا بشرط ان يعتقه من كتاب البيوع وتقدم أيضا في باب من شرط الولاء بشرط ما فاسدا من كتاب البيوع أيضا وسما في أيضا في باب المكاتب وحديث قتادة ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد وثقات الا ان قتادة لم يسمع من سلى بنت حمزة قال وأخرجه الطبراني بإسناد رجال بعضهم رجال الصحيح وحديث جابر بن زيد ذكره أيضا في التلخيص وسكت عنه وحديث محمد بن عبد الرحمن رواه النسائي من حديث ابنة حمزة أيضا وفي اسناده ابن أبي ليلى المذكور وهو القاضي وهو ضعيف كما قال المصنف واعل الحديث النسائي بالارسال وصح هو والدارقطني الطريق المرسله وأخرجه أيضا الحاكم وصرح بان اسمها اممة وهو يخالف ما في حديث أحمد المذكور في الباب من التصريح بان اسمها سلى وفي مصنف ابن أبي شيبة انها فاطمة قال البيهقي

صلى الله عليه وآله وسلم وتواضعه وعظمته في صدور أصحابه (عن عمر رضي الله عنه انه قسم مروطا) أي اكسية من صوف أو خز كان يؤتزجها (بين نساء من نساء المدينة فبقي) منها (مرطج جيد) بكسر الميم وسكون الراء (فقال له بعض من عنده) قال في الفتح لم أقف على اسمه (بأمر المؤمنين أعط) بهمزة قطع مفتوحة (هذا ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي عندك يريدون) زوجته (أم كلثوم بنت علي) وكانت أصغر بنات فاطمة الزهراء وأولاد بناته صلى الله عليه وآله وسلم فسميوا اليه (فقال عمر أم سليط) بفتح السين وكسر اللام (أحق به وأم سليط) هي كذا ذكره ابن سعد أم قيس بنت عبيد بن زياد بن مذلفة من بني مازن تزوجها أبو سليط بن أبي حارثة عمرو بن قيس بن بني عدي بن النخار فولدت سليطا وفاطمة فسكنيت بأمر سليط لذا فهي (من نساء الانصار من يابح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عمر فأنها كانت تزني) بفتح التاء أي تحمل (لنا القريب يوم أحد) وشهدت أيضا خيبر وحنيفا وفيه حل النساء القرب الى الناس في الغزو وجواز ذلك (عن الربيع بنت معوذ رضي الله عنها قالت كان تزومع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتسقي القوم) أي الصحابة (ولم يخدمهم ونرد القتل والجرح) منهم (الى المدينة) قال السناقسي كانوا يوم أحد يجهلون الرجلين والثلاثة من الشهداء على دابة وتردهم القسا الى موضع قبورهم وفيه جواز معالجة المرأة الأجنبية للرجل الأجنبية للضرورة قال ابن بطال ويختص ذلك بذوات الجاهل ثم بالمكالات ممن

ولان موضع الجرح لا يلتذ بآله بل يقتضيه ضرورة لغير المصالحات فليكن بغية مباشرة ولا مس ويحل
على ذلك اتفاقهم على ان المرأة اذا ماتت ولم توجد امة نفسها ان الرجل لا يباشر غلها بالمس بل يغسلها من وراحتي في
قول بعضهم كالزهرى وفي قول الاكثر تيمم وقال الاذرى تدفن كما هي قال ابن المنير الفرق بين حال المداواة وتغسيل الميت
ان الغسل عبادة والمداواة ضرورة والضرورات تبيح المحظورات (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مهنر) بفتح الهمزة وكسر الهاء (فلما قدم المدينة) بعد زمان المهنر (قال ليت رجلا من أصحابي صالحا
 يحرسني الليلة) وعند مسلم من طريق الميت عن يحيى بن سعيد مهنر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه المدينة ليلة فقال
 ليت رجلا صالحا يخ وظاهره ان المهنر والقول معا كما بعد مقدمه المدينة بخلاف رواية الباب فان ظاهره ان المهنر كان
 قبل القدوم والقول بعده وهو محمول على التقديم والتأخير أي سمعت عائشة تقول لما قدم مهنر وقال ليت ويؤيده رواية
 التستائي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما قدم المدينة مهنر وليس المراد بقدمه المدينة أول قدومه اليها من
 الهجرة لان عائشة اذ ذاك لم تكن عنده ٣٢٤ (اذع من صوت صلاح فقال صلى الله عليه وآله وسلم من هذا فقال أنا هـ

ابن أبي وقاص جئت لآحرسك
 وفي رواية مسلم المذكور فقال
 وقع في نفسي خوف على رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فجئت
 أحرسه فدعاه رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم (وفام النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) زاد
 البضاري في التمسني من طريق
 سليمان بن بلال عن يحيى بن
 سعيد حتى سمعنا غليظه وفي
 الترمذي عن عائشة قالت كان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يحرس حتى تزات هذه الآية والله
 يعصمك من الناس اسناده حسن
 لكنه اختلف في وصله وارساله
 وهو يقتضي انه لم يحرس بعد ذلك

اتفق الرواة على ان ابنة حمزة هي المعتقة وقال ابقول ابراهيم النخعي انه مولى حمزة غلط
 والاولى الجمع بين الروايتين بمثل ما ذكره المصنف رحمه الله وحديث ابنة حمزة فيه على
 فرض انه اهي المعتقة دليل على ان المولى الاسفل اذا مات وترك احمدا من ذوى سهامه
 ومعتقه كان لذوى السهام من قرابته مقدار ميراثهم المقروض والباقي للمعتق ولا فرق
 بين ان يكون ذكرا أو أنثى ويؤيد ذلك عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لمن اعتق
 والولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة وقد وقع الخلاف فيما ترك ذوى ارحامه ومعتقه
 فروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس وزيد بن علي والناصران مولى
 لعنق لا يرث الا بعد ذوى ارحام الميت وذهب غيرهم الى أنه يقدم على ذوى ارحام الميت
 وياخذ الباقي بعد ذوى السهام ويستقطع مع العصباء والرواية المذكورة عن قتادة
 تدل على أن العتيق اذا مات وترك ذوى سهامه وعصبية مولاة كان لذوى السهام فرضهم
 والباقي لعصبية المولى ورواية ابن عباس المذكورة تدل على أن العتيق اذا مات وترك
 ذوى سهامه وذوى سهام مولاة كان لذوى سهامه نصيبهم والباقي لذوى سهام مولاة والذي
 جزم به جماعة من أهل الفرائض ان ذوى سهام الميت يسقطون ذوى سهام المعتق ويبدل
 على ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال ميراث الولاء لا كبر من الذكور ولا ترث النساء من الولاء

الاولاء
 بناء على ما تنزل الآية لكن ورد في عدة أخبار انه حرس في بدر واحد والحندق ورجوعه من خيبر وفي وادي الاولاء
 القرى وعمرة القضية وفي حنين فكان الآية تزات متراخية عن وقعة حنين ويؤيده ما في المعجم الصغير للطبراني عن أبي سعيد
 كان العباس فيمن يحرس النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما تزات هذه الآية ترك العباس انما لازمه بعد فتح مكة فيحمل على
 انه انزات بعد حنين وحديث حراسته ليلة حنين أخرجه أبو داود والنسائي وقد تنبغ بعضهم أسماء من حرسه صلى الله عليه
 وآله وسلم فجمع منهم سعد بن معاذ ومحمد بن مسلمة والزبير وأبا أيوب وذكوان بن عبد قيس والادرع السلي وابن الادرع اسمه
 محجن ويقال سلمة وعباد بن بشر وعباس وأباريحانة وفي الباب أحاديث كثيرة عن ثمان من فوج عا حرس ليلة في سبيل الله خير
 من ألف ليلة يقام ليلها ويصام ثم اراها واه الحاكم وصحبه ابن ماجه وحديث أنس من فوج عا عند رابن ماجه أيضا حرس ليلة
 في سبيل الله أفضل من صيام رجل وقبائه في أهله ألف سنة السنة ثلثمائة يوم اليوم كالف سنة لكن قال المنذرى ويشبهه أن
 يكون موضوعا وحديث ابن عمر من فوج عا لا أنبشكم ليلة أفضل من ليلة القدر حارس حرس في أرض خوف لعله أن لا يرجع
 الى أهله أخرجه الحاكم وقال على شرط البضاري وبالجملة فيه فضل الحراسة والحفظ في الغزو في سبيل الله قال في الفتح وفي
 الحديث الاخذ بالخذو والاحتراس من العدو وان على الناس ان يحرسوا سلطانهم خشية القتال وفيه الثناء على من تبرع

بالخير ونسبته صالحا وانما عانى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مع قوة توكاه للاستئذان به في ذلك وقد ظاهري بين درعين مع
 انه كان اذا اشتد الباس كان امام الكل وايضا فاتوكل لا ينافي دعا طي الاسباب لان التوكل عمل القلب وهي عمل البدن وقد
 قال ابراهيم عليه السلام ولكن ليطمئن قلبي وقال صلى الله عليه وآله وسلم اعقلها وتوكل وقال ابن بطلان نسخ ذلك كما دل عليه
 حديث عائشة وقال القرطبي ليس في الآية ما ينافي الحراسة كما ان اعلام الله تعالى بنصره واطهاره ما يمنع الامر بالقتال
 واعداد العدد وعلى هذا فالمراد بالعصاة من الفتن والاضلال اذ اذهاق الروح والله أعلم ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم﴾ أي انكسب على وجهه أو بعد أو هلك أو شق (عبد الله بن ابي ربيعة الدرهم
 وعبد الحصة ان أعطى رضى وان لم يعط سقط نعم وانكس) أي عاوده المرض كما بدأ به أو انقلب على رأسه وهو دعا عليه
 بالخطبة لان من انكس فقد خاب وخسر (واذا شئت) أصابته شوكة (فلا تشق) أي فلا خرجت شوكة بالمتقاض يقال
 نقشت الشوك اذا استخرجته (طوبى) اسم الجنة أو لشجرة فيها (لعبدا أخذ) بدل المزة اسم فاعل من الاخذ فيمتنع من السعي
 للدينار والدرهم (بعذان فرسه) أي يلطمها في الجهاد (في سبيل الله أشعث ٣٢٥ رأس مغبرة قدماء كان في الحراسة)

أي حراسة العبد و خوفه من
 هجومه (كان في الحراسة) وهي
 مقدمة الجيش وهو موضع
 الترجمة (وان كان في الساقة)
 مؤخر الجيش (كان في الساقة)
 وفي اتحاد الشرط والجزاء دلالة
 على تخافة الجزاء وكأله أي فهو
 أمر عظيم فهو نحو قوله صلى الله
 عليه وآله وسلم فن كانت هجرته
 الى الله ورسوله فمجرته الى الله
 ورسوله وقال ابن الجوزي المعنى
 انه حامل الذكر لا يقصد السهو
 فأى موضع اتفق له كان فيه فن
 لزم هذه الطريقة كان حريا ان
 استأذن لم يؤذن له وان شفع
 عند الناس (لم يشفع) أي لم تقبل

الاولا من اعتقن أو اعققه من اعتقن وأخرج البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت انهم
 كانوا لا يورثون النساء من الولاة الا من اعتقن
 * (باب النهي عن بيع الولاة وهبته وما جاء في السائبة) *
 (عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع الولاة وهبته رواء الجماعة
 * وعن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من والى قوما بغبراذن مواليه فعليه
 لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا لا تتفق
 عليه وايسلم فيه بغبراذن مواليه لكن له مثله بهذه الزيادة من حديث أبي هريرة
 * وعن هزيل بن شرحبيل قال جاء رجل الى عبد الله فقال انى اعققت عبد الله الى وجهه
 سائبة فأت وتترك ما لا يدع وارثا فقال عبد الله ان اهل الاسلام لا يسيبون وانما كان
 اهل الجاهلية يسيبون وانت ولي نعمته ولك ميراثه وان تأثمت وتخرجت في شئ فنحن
 نقبله ونجعله في بيت المال رواء البرقاني على شرط الصحيح وللبخارى منه ان اهل الاسلام
 لا يسيبون وان اهل الجاهلية كانوا يسيبون) في الباب عن عبد الله بن عمر عند الحاكم
 وابن حبان وصححه والبيهقي واعله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولاة
 كلعنة السب لا يباع ولا يوهب قوله نهى عن بيع الولاة وعن هبته فيه دليل على أنه

شفاعته فيه ترك حب الرياسة والشهرة وفضل الخول والتواضع وهذا الحديث أخرجه أيضا في الرقاق وابن ماجه في الزهد
 قال في الفتح وردت في فضل الحراسة عدة أحاديث ليست على شرط البخارى منها حديث سهل بن معاذ عن أبيه مر فوعا من
 حرس وراء المسلمين متطوعا لم ير النار بعينه الا تحلة القسم أخرجه أحمد وحديث ربيعة بن جعدة ولا يبعلي من حديث
 في سبيل الله أخرجه النسائي ونحوه للترمذي عن ابن عباس والطبراني من حديث معاوية بن جعدة ولا يبعلي من حديث
 أنس واستأذها حين ولعاكم عن أبي هريرة نحوه ﴿عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم الى خيبر) أي الى غزوته سنة ست أو سبع حال كوني (أخدمه فلما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (راجعا)
 الى المدينة (وبدا) أي ظهر (له أحد) الجبل المعروف (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذا) مشير الى أحد (جبل يهبطنا)
 حقيقة (ولم يهبط) فمأخر من يحب إلا أن يحب ولا مانع من وقوع مثل ذلك بان يخاف الله المحبة لبعض الجهادات وقبل هو على
 الجاهز أو المراد يجب أحد حب أهل المدينة وسكانه كقوله تعالى واسئل القرية قال الشاعر وما حب الديار شغفن قلبي *
 ولكن حب من سكن الديارا والاول أولى ويؤيده حنين الاسطوانة على مفارقتها صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث
 أخرجه أيضا في أحاديث الانبياء ومسلم في المناسك والترمذي في المناقب واستدل به على فضل الخدمة في الغزو وسواء كانت من

صغيرا كبيرا وعكسه أو مع المساواة وأحاديث الباب يؤخذ منها حكم هذه الأقسام (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) قال
كأنم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) زاد مسلم من وجه آخر عن عامر بن عامر في سفرنا الصائم ومنا المفطر قال فتر لنا من زل في يوم حار
(أكثرنا ظلاما يستظل) من الشمس (بكسائه) زاد مسلم ومنا من بقيت الشمس يده (فأما الذين صاموا فلم يعملوا شيئا) أنجزهم
(وأما الذين افطروا فبعثوا الركب) بكسر الراء الابل التي يسار عليها واحد هاراحلة ولا واحد لها من أقطها أي أناروها إلى
الماء للسقي وغيره (وامتنوا وعلجوا) أي خدموا الصائمين وتناولوا السقي والعاف وفي رواية مسلم فضربوها لانية أي البيوت
التي يسكنها العرب في الصحراء كالغمام والقبة وسقوا الركب (فقال النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) ذهب المفطرون اليوم بالاجر
الوافر وهو أجر ما فعلوه من خدمة الصائمين بضرب الابنية والسقي وغير ذلك لما حصل منهم من النفع المتعدي ومثل أجر
الصوام لتعاطيهم اشغالهم واشغال الصوام فذلك قال بالاجر كله لوجود الصفات المقتضية لتحصيل الاجر منهم وأما الصائغون
فحصل لهم أجر صومهم القاصر عليهم ولم يحصل لهم من الاجر ما حصل للمفطرين من ذلك ولم تظهر في المطابقة بين النتيجة
والحديث نعم يحتمل أن تكون مما زاده ٣٢٦ مسلم حيث قال في سفرنا الشامل لافرا الغزو وغيره مع قوله فبعثوا الركب

وامتنوا وعلجوا المفسر بالخدمة
قال في الفتح وهذا الحديث من
الاحاديث التي أوردها المصنف
أيضا في غير فوائدها لكونه لم يذكره
في الصيام واقتصر على إيراده هنا
واقه أعلم قال ابن أبي شفرة فيه
إن أجر الخدمة في النزول أعظم
وانفضل من أجر الصيام قلت
وليس ذلك على العموم وفيه الخوض
على المعاونة في الجهاد وعلى أن
الفطر في السفر أولى من الصيام
وان الصيام في السفر جائز خلافا
لمن قال لا ينفعه وليس في الحديث
بيان كونه اذ ذلك كان صوم
فرض أو تطوع (عن سهل بن
سعد الساعدي رضي الله عنه

لا يصح مع الولاء ولا هبته لانه أمر معنوي كالنسيب فلا يتأني اتقاه قال ابن بطال اجمع
العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسيب وحكم الولاء حكمه لحديث الولاء لمسة كلمة
النسيب وحكي في البحر عن مالك أنه يجوز بيع الولاء وقال ابن بطال وغيره جاء عن عثمان
جواز بيع الولاء وكذا عن عسرة وجاء عن ميمونة جواز هبته قال الخافض قد أنكر ذلك
ابن مسعود في زمن عثمان فخرج عبد الرزاق عنه انه كان يقول ابيع أحدكم نسبه
ومن طريق علي الولاء شعبة من النسيب ومن طريق جابر انه أنكر بيع الولاء وهبته
ومن طريق ابن عمر وابن عباس انهما كانا ينكران ذلك وسنده صحيح ويغني عن ذلك كله
حديث ابن عمر المذكور في الكتاب وحديثه الثاني الذي ذكرناه فانه حديث صحيح
وقد جمع أبو نعيم طرقه فرواه عن نخوع عن حسين بن رجاء عن أصحاب عبد الله بن دينار عنه
ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه والطبراني في الكبير وأبو نعيم أيضا من حديث
عبد الله بن أبي أوفى فلا وجه لما قاله البيهقي من أنه يروى بإسناد كاهض عيفة قوله صرفا
ولا عدلا المصنف التوبة وقيل النافذة والعدل نفدية وقيل الفريضة والحديث
يدل على أنه يحرم على المولى أن يوالي غير مواليه لان اللعن لمن فعل ذلك من الأدلة
القاضية بانه من الذنوب الشديدة قول وجعلته سائبة قال في القاموس السائبة المهمل
والعبد يعتق على أن لا ولا له انتهى وقد كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك ثم هدمه الاسلام

ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال رباط) أي ثواب رباط وهو مراقبة العدو في الثغور المتاخمة لبلادهم (باب
بجراحة من يهاجم المسلمين وهو في الأصل الإقامة على الجهاد وقيل الرباط بالكسر مصدر رباط ووجه المفاعلة في هذا ان كلا
من الكفار والمسلمين وربطوا أنفسهم على حماية طرف بلادهم من عدوهم وقيل رباط بمعنى لازم وقيل هو اسم لما يربط به الشيء
أي يشد فكانه يربط نفسه عما يشغله عن ذلك وأنه يربط نفسه التي يقاتل عليها وقول ابن حبيب المالكي ليس من سكن
الرباط بأهله وماله وولده من يربط من يربط عن أهله وماله وولده فاصد الرباط تعقبه في الفتح فقال في اطلاقه نظر فقد يكون
وطنه وينوي بالإقامة فيه يدفع العدو ومن ثم اختار كثير من السلف سكنى الثغور (يوم في سبيل الله خير من) النعيم الكائن
في الدنيا وما عليها) كله لوملكه انسان وتنم به لانه نعيم زائل بخلاف نعيم الآخرة فانه باق وعبر بعلمه ادون فيه الما فيه من
الاستعلاء وهو أعم من الظرفية واقرى وفيه دليل على أن الرباط يصدق بيوم واحد وكثيرا ما يضاف السبيل الى الله والمراد به
كل عمل خالص يتقرب به الى الله تعالى كاداء الفرائض والنوافل ولكنه غلب اطلاقه على الجهاد حتى صار حقيقة شرعية
فيه في مواضع (وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها) عبر بالسوط دون سائر ما يقابل به لانه الذي يسوق به
القرص للزحف فهو أقل آلات الجهاد ومع كونه تافها في الدنيا فاعلم في الجنة أن ثواب العمل به (والروحة) بفتح الراء المرة الواحدة

(باب الاول في يورث أو يورث به)

المستعان انتهى قلت فكيف بزما هذا وقد مضى عليه قرون متطاولة بعيدة من عصر النبوة والزمان المشهود له بالخبر
ولذلك لا ترى أحدا من ملوك الاسلام يجاهد الله وفي الله وأغنياء يماربون للملك والدولة فأين هذا من ذلك نعم صار الاسلام غريبا
وعاجضا عما كان عليه وأنا اليه راجعون وما الاسلام الا في الكتب والمساوئ الا في الاجداث وليق من الدين الا رسمه
ومن العمل الا رسمه وملك الزمان والمكان بالجوهر والعدوان وآذنت الدنيا بالانصرام واقتربت الساعة وكثرت الفتن
والحوادث والناس المتبعون من شواذ قبائل وغرباء الخلق يفتظرون لمحمد بن عبد الله المهدي الموعود والله أعلم متى يظهر
وينتفي الظلم ويعلأ الارض قسطا وعدلا فقد خرج أمر الاسلام اليوم من ايدي المسلمين وصاروا كأنهم أهل الجاهلية الاولى
على يقين وبالله العصمة والتوفيق (عن أبي اسيد) بضم الهمزة وفتح السين المهملة وسكون التثنية مالاك بن ربيعة الانصاري
الساعدي ثم دبدا وأحدوا ما بعده وهو آخر البدرين موتا (رضي الله عنه) انه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) لم يوجد حيز صفة القريش وصفوا لنا اذا كذبوك) أي دنوا منكم وقاربوكم قربا بسيما بحيث تنالهم السهام لا قربا
فلم تحموا معهم به (فعليكم) أن ترموهم (بالنبل) بفتح النون وسكون اليمع بفتح الهمزة وهي السهام العربية اللطاف وفي رواية
اكتبوك بالمشاة الفوقية بدل المثناة والكثبية القطعة العظيمة من الجيش والجمع البكاتب ولعل الداودي يشرح على هذه الرواية

فقال المعنى كثر وكثرت نامل وانما أمرهم بالرى عند القرب لانهم لم يزاروهم على بعد وقد لا يصل اليهم ويذهب في غير منفعة
والى ذلك الاشارة بقوله في رواية أبي داود واستبقوا نبلكم وليس المراد الذنوب الذي لا يليق به الا المطاعنة بالرياح والمضاربة
بالسيف كما لا يخفى وفي الحديث الثوري على الرى بالهم وقد قال تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة وفي حديث عقبة
ابن عامر مرثوعا عند مسلم الا ان القوة الرى قالها الثوري (عن عروضى الله عنه قال كانت أموال بني النضير) بطن من اليهود
(عما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أى أعاده الله بمعنى صيره له فانه كان حقيقه ايان يكون له لانه تعالى خلق الناس
لعبادته وخلق ما خلق لهم ليتوسلوا به الى طاعته وهو جدير بان يكون للمطيعين منهم من بنى النضير (عالم يوجب المليون عليه)
بكسر الجيم عالم يعملوا في تحصيله (بجهد ولا ركاب) أى ابل والمعنى انهم لم يقاتلوا الاعداء فيها بالمبارزة والمساولة بل حصل
ذلك بمنازل عليهم من العرب الذي ألقى الله في قلوبهم من هبة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم (فكانت) أموال بني النضير
أى معظمها بسبب ذلك (لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة) فالأمر فيها مقوض اليه يضعها حيث شاء فلا تقسم
قصة الغنائم التي قول عليها (وكان) ٣٢٨ صلى الله عليه وآله وسلم (يصدق) منها (على أهله نفقة سنته ثم يجعل ما بقي) منها (في

الصلاح) الشامل للجن وغيره
من آلات الحرب وبه تحصل
المطابقة بين الحديث والترجمة
حيث قال باب ذكر الجن ومن
يقرم بقرم صاحبه (والكرع)
بضم الكاف الخليل حال كونه
(عدة) بضم العين استعدا
(في سبيل الله) عز وجل وهذا
الحديث أخرجه مسلم في المغازي
وابوداود في المراج والترمذي
في الجهاد والنسائي في عشرة
النساء (عن علي رضي الله عنه
قال ما رأيت النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يفتدى رجلا بمسعد)
ابن أبي وقاص وأسمه مالك بن
وهيب أحد العشرة المبشرة

فرفعهم الى عبد الملك فقال هذا من القضاء الذي ما كنت أراه قال فقضى لنا كتاب عمر
ابن الخطاب فخص فيه الى الساعة وأثر عمر وعثمان وعلي وزيد وابن مسعود وأخرجه أيضا
عبد الرزاق والبيهقي وسعيد بن منصور قوله رباب بكسر الراء المهملة وبعد هاء منناة
تحتية وبعد الالف باء موحدة وذكر صاحب القاموس في مادة المهـ موز قوله هم واس
هي قرية بين الرملة وبيت المقدس قوله انهم قالوا الولاء للكبر الخ أراد أحمد بن حنبل
ان مذهب الجمهور يقتضي أن ولاعتقاً أم وأبل بنت معمر يكون لاختوتها دون بنيتها
كما هو مذهب الجمهور ذلك في نهاية المجتهد وحديث عمر وفعله يقتضي تقديم
البنين ثم رده الى الاختوة بعدهم وهو مذهب شريح وجماعة وبجهم ظاهر خبر عمران
البنين عصبتها ولما كان عمرو بن العاص ليس بعصبة لها رداً للولاء الى اخوتهم لانهم
عصبتها وفي ذلك دلالة على أن الولاء لا يورث والالكان عمرو أحق به منهم قال في البحر
مسألة الاكثر ولا يورث يعني الولاء بل تختص العصبات للخبر العترة والفرقان ولا
يعصب فيه ذكر اني فيخص به ذكورا واولاد المقت وأخوته اذ قد ثبت ان الاعمام
لا يعصبون لضعفهم والولاء ضعيف فلم يقع فيه تعصيب بحال شريح وطاوس بل يورث
ويعصبون لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كلعمة النسب قلت لم يخص بالقياس وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث انتهى وعراده بالقياس القياس على عدم تعصيب

(سمعه يقول) أى يوم أحد (ارم فداك أبي وأمي) قال ابن الزملكاني الحق ان كلمة التقدمة نقلت بالعرف عن اللاحام
وضعها وصارت علامة على الرضا فكأنه قال ارم مرضيا عنك وزعم المذهب ان هذا ما خص به سعد وعورض بان في
العصبة ان الله صلى الله عليه وآله وسلم ندى الزبير وجمع له بين أبيه يوم الخندق لكن ظاهر هذا وحديث الباب التعارض وجمع
بينهما باحتمال أن يكون على رضى الله عنه لم يطلع على ذلك أو مراده ذلك بقيد يوم أحد وغزوة الأحزاب المفدى فيها الزبير
كانت سنة أربع أو خمس وأحد المفدى فيها سعد كانت سنة ثلاث اتفاقا فوقوع ذلك الزبير كان بعد سعد بلا خلاف كما لا يخفى
وهذا الحديث أخرجه في المغازي ومسلم في الفضائل والترمذي في المناقب وابن ماجه في السير (عن أبي امامة) (صديق
بعلان الباهلي الصحابي) (رضي الله عنه يقول لقد فتح الفتوح قوم) من الصحابة (ما كانت حلية سيوفهم الذهب ولا الفضة
انما كانت حليتهم العلابي) بفتح العين جمع علباء بكسر العين عصب في عتق البعير يشق ثم يشده أسفل جفن السيف وأعلامه
ويجعل في موضع الحلية منه وفسره الأوزاعي بالجلود التي استجدوغة وقال الداودي هي ضرب من الرصاص ولذلك قرن
بالآكل وخطا في الفتح ولعله لقول القزاز انه غير معروف وأجيب بان كونه غير معروف عند القزاز لا يستلزم تحطئة القائل به
لا سيما وقد قال الجوهري هو الرصاص أو جينس منه لكن قال في الصحاح ان قرانه بالآكل يشبه أن يكون مائعا من نفسه

بالرصاص لا مقتضيا ووقع عند ابن ماجه الحديث أبي امامة بذلك سبب وهو دخلنا على أبي امامة فرأى في سبب وفناش. يا من
 حلية فضة فغضب وقال لقد فتح قوم الفتوح قد كره (والآنك) الرصاص وهو واحد لاجمع له (والحديد) ولا يلزم من كون
 حلية سببهم ما ذكر عدم جواز غيره فيجوز للرجل تحلية السيف وغيره من آلات الحرب بالفضة كالسيف والرمح والطرף
 المسهام والدرع والمنطقة. قال الرازي خف يلبس الساق ليس له قدم بل يكون ما بين الركبة والكعبين وكذا الخلف لانه يقيظ
 الكفار وقد كان الصحابة رضي الله عنهم غنية عن ذلك لشدة محبتهم في أنفسهم وقوتهم في إيمانهم ولا يجوز تحلية نبي عما ذكر
 بالذهب قطعا ويجرم على النساء تحلية آلات الحرب بالفضة والذهب جميعا لان في استعمالهن ذلك تشبيها بالرجال وليس لهن
 التشبيه بالرجال كذا قاله الجمهور وفيما يحكم في الروضة وبه وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الجهاد (عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي يوم غزوة بدر (وهو في قبة) كالخيمة من بيوت العرب (اللهم اني
 أنشدك) أي أسألك (عهدك) أي بالنصر لرسلك (ووعدك) بأحدى الطائفتين وهزم حزب الشيطان (اللهم ان شئت) هلاك
 المؤمنين (لم تعب بعد اليوم) وهذا نسلم لامر الله فيما يشاء ان يفعله ٢٢٩ وفيه رد على المعتزلة لقائلين بان النصر غير مراد
 لله تعالى وإنما قال ذلك لانه علم

انه خاتم النبيين فلو هلك ومن معه
 حينئذ لم يبق أحد من يدعو
 الى الايمان وفيه ان نفوس
 البشر لا يرتفع الخوف عنها
 والاشفاق جملة واحدة لانه
 صلى الله عليه وآله وسلم كان وعد
 لنصر رهو الوعد الذي نشده
 ولذا قال تعالى عن موسى عليه
 السلام حين أتى الصحرة حملاهم
 وعصمهم فأخبر الله تعالى بعد أن
 أعلمه ناصره وأنه معهم ما يسمع
 ويرى فأوجس في نفسه خيفة
 موسى (فاخذ أبو بكر) الصديق
 رضي الله عنه (بيده) صلى الله
 عليه وآله وسلم (فقال حسين

الاهام لآخواتهم ومعنى كون الولاء لا كبرائهم لا تجري فيه قواعد الميراث وإنما يختص
 بآرثه الكبر من أولاد المعتقد أو غيرهم فإذا خلف رجل ولدين وقد كان اعتق عبدا فمات
 أحد الولدين وخلف ولدا ثم مات المعتقد بولاه ابن المعتقد دون ابن ابنة وكذلك
 لو اعتق رجل عبدا ثم مات وترك أخوين ثم مات أحداهما وترك ابنا ثم مات المعتقد فغيراه
 لآخي المعتقد دون ابن أخيه ووجه الاستدلال بما روى عن هؤلاء الصحابة أنهم لم
 لا يخالفون التوريت الا في هذا

باب ميراث المعتقد بعضه *

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المسكاتب يعتق بقدر ما أدى وبما
 عليه الحد بقدر ما اعتق منه ويورث بقدر ما اعتق منه رواه النسائي وكذلك أبو داود
 والترمذي وقال حديث حسن وانظروا إذا أصاب المسكاتب حد أو ميراثا ورث
 بحساب ما اعتق منه والدارقطني مثلهما وزادوا قيم عليه الحد بحساب ما اعتق منه وقال
 أحمد في رواية محمد بن الحكم إذا كان العبد نصفه حرا ونصفه عبدا ورث بقدر الحرية
 كذلك روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث رجال أسفاده ثقات كما قال الحافظ
 في الفقه ولكنه اختلف في أوسالة ووصله وقد اختلف في حكم المسكاتب إذا أدى بعض مال

٢٢ نيل خا يا رسول الله أي بكسبك مناشدتك وقد ألحجت على ربك أي داومت على الدعاء وأبانت وأطمت فيه
 (وهو في الدرع) وهي موضع الترجمة (نخرج) صلى الله عليه وآله وسلم لما علم انه استجيب له لما رجدا أبو بكر في نفسه من القوة
 والعامانة (وهو يقول سبهم الجمع) أي سيقرق شملهم أي لون الدبر أي الادبار وافراده لارادة الجنس أو لان كل واحد يولي
 دبره وعند ابن أبي حاتم عن عكرمة لما نزلت هذه الآية قال عمر أي تجمع بهم أي جمع بغلب فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقب في الدرع وهو يقول سبهم الجمع ويولون الدبر فعرفت تأويلها يومئذ (بل الساعة موعدهم) أي موعد
 عذابهم الاصل وما يقيق بهم في الدنيا من طلائعهم (والساعة أدهى) أشد ولداية امر فطبيع لا يمدى لدوائه (وامر) هذا ما
 من عذاب الدنيا (وفي رواية وذلك يوم بدر) والحديث أخرجه أيضا في المغازي والتفسير والنسائي في التفسير (عن أنس رضي
 الله عنه قال رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الرحمن بن عوف) الزهري القريشي (والزبير) بن العوام (في) لبس (قميص
 من حرير من) أجل (سكة كانت بهما) قال النووي كغيره والحكمة في لبس الحرير للحكمة ان فيه من البرودة وتعقب بالحرير حرار
 فالجواب فيه انه تخاصية فيه تدفع ما تنشأ عنه الحكمة كالتعقل ولمسلم رخص له ما في القميص الحرير في السفر من حكة كانت
 بهم ما أوجب كان بهما أخرجه مسلم في اللباس وكذا أبو اودوان ماجه والنسائي في الزينة وفيه جواز لبس الحرير في الحرب

وفي نسخة الجرب بالحيم والاولى اولى بابواب الجهاد على ما لا يخفى وجعل الطبري جواز في الغزو مستتباً من جواز للعكة
فقال دلت الرخصة في ابيه لسبب الحكمة أي ان من قصده بابه دفع ما هو أعظم من أذى الحكمة كدفع سلاح العدو
ونحوه فان ذلك يجوز وقد تبع الترمذي البخاري فقال باب ما جاء في إيس الحرير في الحرب ثم المشهور عن القائلين بالجواز
انه لا يختص بالسفر وعن بعض الشافعية يختص وقال القرطبي الحديث بحجة على من منع الأيدي الخصوصية بالزبير
وعبد الرحمن ولا تصح تلك الدعوى قلت قد جرح في ذلك مريضى الله عنه فروى ابن عباس كرم طريق ابن عون عن ابن سيرين
ان عمر رأى على خالد بن الوليد قميص حرير فقال ما هذا فذكر له قصة عبد الرحمن فقال وانت مثل عبد الرحمن أولئك مثل
نابغ عبد الرحمن ثم أمر من حضر فزفوه رجاله ثقات الا ان فيه انقطاعاً وقد اختلف السلف في لباسه فنع مالك وابو حنيفة مطلقاً
وأهل الحديث لم يبلغوها وقال الشافعي وأبو يوسف بالجواز للضرورة وعن ابن الماجشون انه يستحب في الحرب والصلابة
وقال المهلب لباسه في الحرب لا رهاب العدو وهو مثل الرخصة في الاختيار في الحرب اه وقد قال صلى الله عليه وآله وسألتني
دجاجة وهو يتجتر في مشيته انه المشية ٣٣٠ يغضها الا في هذا الموطأ قال القسطلاني وكالحكمة فيما ذكر الحر والبرد

ودفع القمل وسواء ذلك في الحضر
والسفر وقيل يجوز في السفر
دون الحضر لورود الرخصة فيه
والقيم فكنه المداواة (وعنه)
أي عن أنس رضى الله عنه (في
رواية انهما) أي محمد بن
عوف والزبير (شكوا الى النبي
صلى الله عليه وآله) وسلم يعنى
القمل) وكان الحكمة نشأت عن
أثر القمل فنسبت العلة الى
السبب او العلة باحد الرجلين
(فارخص) بهم مزة متوحدة فراه
ساكنة (اهما في) إيس (الحرير)
قال انس (فأبى الله عليه) ما في
غزاة (عن أم حرام) بنت ملحان
(رضي الله عنها) انها سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله

الكتابة مذهب أبو طالب والمؤيد بالله الى انه اذا سلم شيئاً من مال الكتابة صار له حكم
الحرية فيما يتبعه من الاحكام حياً وميتاً كالوصية والميراث والحد والارض وفيما
لا يتبعه من كالة وودو الرجم والوطء بالمال له حكم العبد وقال أبو حنيفة والشافعي انه
لا يثبت له شيء من الاحكام الا حرار بل حكمه حكم العبد حتى يستكمل الحرية وحكمه
الحفاظ في الفتح عن الجمهور وحكى في البحر عن عمرو بن عباس وزيد بن ثابت وعائشة
وأم سلمة والحسن البصري وسعيد بن المسيب والزهري والثوري وأبي حنيفة
والشافعي ومالك ان المكاتب لا يعتق حتى يوفى ولو سلم الاكثر واحتجوا بما أخرجه
ابوداود والنسائي والطحاوي وصححه من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً
المكاتب قن ما بقى عليه درهم ورواه النسائي وابن حبان من وجه آخر من حديثه بالنظر
ومن كان مكاتباً على مائة درهم فقضاها الا رقية فهو عبد وروى عن علي ان المكاتب
ذا ادى الشطر عتق ويطلب بالباقي وروى عنه أيضاً انه يعتق منه بقدر ما ادى وعن
ابن مسعود لو كاتبه على مائتين وقيمته مائة فادى المائة عتق وعن عطاء اذا ادى ثلاثة
أرباع كتابته عتق وعن شريح اذا ادى ثلثا عتق وما بقى اداء في الحرية وحديث الباب
يدل على ما قاله المؤيد بالله وأبو طالب ويؤيده ما أخرجه النسائي عن عكرمة عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال يؤذى المكاتب بجمعة فما ادى دية حر وما بقى دية عبد قال

(وسلم يقول أول جيش من أتى يفر من البحر) هو جيش معاوية (قد وجبوا) لانفسهم المغفرة والرحمة بعملهم البيهقي
الصالحه) قالت قلت يا رسول الله انافهم قال انت فيهم ثم قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أول جيش من أتى يغزون
مدينة قيس) ملك الروم يعنى في القسطنطينية (مغفور لهم) قالت أم حرام (فقلت أنا فيهم يا رسول الله قال لا) فركبت البحر
زمن معاوية لما غزا قبرس سنة ثمان وعشرين فلما رجعت قويت دابة اتركها فوقع فاندقت عنقه بها فماتت وكان أول من غزا
مدينة قيس يزيد بن معاوية ومعه جماعة من سادات العمالة كابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبي أيوب الانصاري وتوفي بها
سنة اثنتين وخمسين من الهجرة واستبدل به المهلب على ثبوت خلافة يزيد وانه من أهل الجنة لدخوله في عموم قوله مغفور لهم
وأجيب بان هذا جار على طريق الحجة اجنبية لا يعلم من دخوله في ذلك العموم أن لا يخرج بدليل خاص اذا خلاص ان قوله
صلى الله عليه وآله وسلم مغفور لهم مشروط بكونه من أهل المغفرة حتى لو ارتدوا بعد من غزاهم بعد ذلك لم يدخل في ذلك العموم
اتفاقاً قاله ابن المنير وقد أطلق بعضهم فيما نقله سعد الدين التقي ان الله عز وجل لا يرضى به والحق ان رضا يزيد بقتل الحسين واستبشاره بذلك وادانة أهل بيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بما تواتر من بناء وان كان تفاصيا لها آحاد أقص لا تتوقف في شأنه بل في إيمانه لعنة الله عليه وعلى انصاره

واخوانه اه ومن يمنع يستدل بانه صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن لعن المصلين ومن كان من أهل القبلة واستدل بهذا الحديث على فضل قتال الروم قال في الفتح واختلاف في الروم فالأكثر انهم من ولد عيص بن ابي بن ابراهيم واسم جدتهم فيما قيل روماني وقيل هو ابن ليطابن يونان بن يافث بن نوح (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال) مخاطبا للعائدين والمراد غيرهم من أمته (تقاتلون اليهود) لان هذا لما يكون اذا نزل عيسى عليه السلام فان المسلمين يكونون معه واليهود مع الدجال (حتى ينجي) أي ينجي (احدهم وراه البحر فيقول) أي البحر حقيقة (يا عبد الله هذا يهودي ثوراني فاقله وفي رواية لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود) الذين يكونون مع الدجال عند نزول عيسى عليه السلام (وذكر باقي الحديث) وهو حتى يقول البحر وراه اليهودي يا مسلم هذا يهودي وراهي فاقله وفيه اشارة الى بقا مدين المسلمين الى أن ينزل عيسى عليه السلام فانه الذي يقاتل الدجال ويساقط اليهود الذين معه (عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك) هم كما قال ابن عبد البر وليا نث وهم اجناس كثيرة اصحاب مدن وحصون ومنهم قوم في رؤس الجبال والبراري ليس لهم عمل سوى الصيد ٢٢١ وبأكلون الرخم والغربان وليس لهم دين ومنهم من يتدين بدين الجحوس وهم الاكثرون ومنهم من يتهود وفيهم مصرة وحكي في الفتح عن الخطاب انه قال وهم بنو قنطوراء امة كانت لابراهيم وقال كراع هم الديلم وتلقب بانهم جنس من الترك وكذلك الغز وقال وهب ابن منبه هم بنو عسة يا جوح وما جوح لما بنى ذو القرنين السد

البيهقي قال ابو عيسى فيما بلغني عنه رأيت البخاري عن هذا الحديث فقال روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي قال البيهقي فاختلاف عن عكرمة فيه وروى عنه مسلا ورواه جاد بن زيد واسماعيل بن ابراهيم عن أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسلا وجعله اسماعيل من قول عكرمة وروى موقوفان على ترجمة البيهقي من طرق مرفوعة وفي المسئلة مذهب آخر وهو ان المسكاتب يعتق بنفسه من الكتابة ويرجع هذا المذهب بان حكم الكتابة حكم البيع لان المسكاتب اشترى نفسه من السيد ويرجع مذهب الجمهور بانه احوط لان ملك السيد لا يزول الا بعد تسليم ما قدرضى به من المال واذا لم يمكن الجمع بين الحديثين المذكورين فالحديث الذي عساه الجمهور أرجح من حديث الباب وسأنا في حديث عمرو بن شعيب في باب المسكاتب من كتاب العتق (باب امتناع الارث باختلاف الدين وحكم من أسلم على ميراث قبل أن يقسم) *

(عن ائمة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ورواه الجماعة الاموال والذاني وفي رواية قال بار رسول الله أنزل غدا في دارك بمكة قال وهل ترك لنا عقيل من رباع او دور وكان عقيل ورثا طالب هو وطالب ولا يرث جعفر ولا علي شيئا لانهم كانوا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين أخرجهما وعن عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يتوارث أهل ملتين شيار ورواه أحمد

أي يبيض الوجه مشربة بجمرة لغلبة البرد على اجسامهم (ذاف الانوف) جمع اذاف أي نطس الانوف قصارها مع انبطاح وقيل غاظ في الارنية وقيل ليطامن وكل متقارب (كأن وجوههم الميجان) أي التروس (المطرقة) أي التي يطرق بعضها على بعض كالعمل المطرقة المخصوصة اذا طرق بعضها فوق بعض ولا في ذرا المطرقة بتشديد الراءى التي البت الاطرقة من الجلود وهي الاغشية تقول طارقت بين التملين أي جعلت احدها على الاخرى (ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومنا عالمهم الشهر) والمسلم يلبسون الشعر وعشرون في الشهر قال محمد بن عباد بلغني ان اصحاب بابك كان نعالهم الشعر وبابك بموحدة تين مئة وحتين وآخره كاف يقال له الخمرى بعضهم المجهمة وتشديد الراء الملقحة وكون من طائفة من الزنادقة استباحوا الحرمات وقامت لهم فتنة كبيرة في أيام المأمون غلبوا على كثير من بلاد الهيم كطبرستان والري الى ان قتل بابك المذكور في أيام المعتصم وكان بخروجه في سنة احدى ومائتين أو قبلها وقتله في سنة اثنتين وعشرين كذا في الفتح استدله البخاري على قتال المسلمين مع الترك الذي هو من اشراط الساعة وعند البيهقي ان أمق يسوقها قوم عزاض الوجوه كأن وجوههم الخنف ثلاث مرات في ليلة قوههم بجزيرة العرب قالوا يا بني الله من هم قال الترك والذي نفسي بيده التبرطن خيولهم الى سوارى مساجد المسلمين (عن عبد الله بن أبي أوفى) ائمة بن خالد الاسدي (رضي الله عنهم ما قال دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاحزاب

على المنكرين فقال اللهم) أي يا الله (منزل الكتاب) القرآن يا (مربع الحجاب) قال الكرماني أما أن يراد به مربع حسابي بمعنى
وقته وأما أنه مربع في الحساب (اللهم اهزم الأحزاب) أي اكسرههم وبدد شملهم (اللهم اهزمهم ووزلهم) فلا يشبهوا عند
الافاء بل تطيش عقولهم وترتعد أقدامهم ومطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهرة وإنما يخص الدعاء عليهم بالهزيمة والزلزلة دون
أن يدعو عليهم بالهلال لأن الهزيمة فيها سلامة نفوسهم وقد يكون ذلك رجاء أن يتوبوا من الذنوب ويدخلوا في الإسلام والهلاك
المحاق لهم ثم مفوت لهذا المقصد الصحيح وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والذو حجة والدعوات ومسلم في المغازي
والترمذي وابن ماجه في الجهاد والنسائي في السير (عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل اليه ودعى النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) فقالوا السام عليكم فاعتنم فقال مالك) أي أي نبي حصل الحق اعنتم فاجابت بقولها (قلت أولم تسمع ما قالوا قال لم
تسمعي ما قلت وعليكم) أي السام فرددت عليهم ما قالوا فان ما قلت يستجاب لي وما قالوا يريد عليهم قال الخطابي رواية المحدثين
وعليكم بالواو وكان ابن عيينة يرويه بخذفها وهو الصواب قال الزركشي وفيه نظر إذ المعنى ونحن ندعو عليكم بعبادتهم
عليه تعالى أنا إذا قسرنا السام بالموت فلا ٣٣٤ أشكال لا شتر الخلق فيه اهـ والحديث أخرجه أيضا في الادب

والدعوات (عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قدم طفيل بن
عمرو الدوسي وأصحابه على النبي
صلى الله عليه وآله (وسلم) وهو
بضبيبر وكان أصحابه ثمانين أو
تسعين وهم الذين قدموا معه
وهو أهل بيت من دوس وكان
قدم قبلها بمكة واسلم وصدق
(فقالوا يا رسول الله ان دوسا
عمت وأبت) أن تسمع كلام
طفيل حين دعاهم الى الاسلام
(فادع الله عليها) أي بالله لا
(فقبل هلك دوس قال اللهم
اهد دوسا) الى الاسلام (وأت
بهم) مسلمين وهذا من كمال خلقه
العظيم ورحمته ورأفته بامتة جزاء

وأبو داود وابن ماجه وللترمذي مثله من حديث جابر وعن جابر ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال لا يرث المسلم المسلم الا أن يكون عبدا أو أمته أو والد الدار فطني ورواه
من طريق آخر موقوف على جابر وقال موقوف وهو محفوظ وعن ابن عباس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم وكل قسم
ادركه الاسلام فانه على ما قسم الاسلام رواه أبو داود وابن ماجه حديث أسامة بن زيد
هو بالنظر في قول في مسلم لا كما زعم المصنف قال الحافظ وأغرب ابن نجية في المنتقى فادعى
أن مسلما لم يخرج به وكذا ابن الأثير في الجامع ادعى أن النسائي لم يخرج به اهـ وحديث
عبد الله بن عمرو أخرجه أيضا الدارقطني وابن السكن وسند ابن داود وفيه الى عمرو
ابن شعيب صحيح وحديث جابر الاول اسقطه الترمذي وفي اسناده ابن أبي ليلى واقطعه
لا يتوارث أهل ملتين وحديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمنذري وأخرجه أيضا
أبو يعلى والاضياء في المختارة وفي الباب عن ابن عمر عبد ابن حباب بنحو حديث عمرو بن
شعيب وعن أبي هريرة هذا اليزر بالنظر لا يرث مله من مله وفيه عمر بن راشد تفرد به وهو
أين الحديث واحاديث الباب تدل على انه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم
قال في البحر اجماعا واختار في ميراث المرتد فقبل يكون للمسلمين قال في البحر قبل اجماعا
اذهي كونه الاكثر ولا يرث المسلم من الذي معاذ ومعاوية والناصر والامامية بل يرث انما

الله عنا أفضل ما جرى فيها عن أمته وصلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وأما دعاؤه على بعضهم فذلك حيث لا يرجو
ويخشى ضررهم وشوكهم (عن مسلم بن سعد رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول يوم خيبر) في أول
سنة سبع (لأعطين الراية) أي العلم (رجلا يفتح الله على يديه) زاد ابن اسحق عن عمرو بن الأكوخ في رواية ليس بشزار (فقاموا)
أي الصحابة الحاضرون (يرجون لذلك أنهم يعطى) أي راجين لأعطائه الراية حتى يفتح الله على يديه (فقدوا وكلهم) أي كل واحد
منهم (يرجوا أن يعطى فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ابن علي) أي مالى لا أراه حاضر أو كائنه صلى الله عليه وآله وسلم استبعد
غيبته عن حضرته في مثل هذا الماوطن لاسيما وقد قال لأعطين الراية الخ وحضر الناس كلهم طمعا أن يقولوا بذلك الوعد
(فقبل) على سبيل الاعتذار عن غيبته (يشتمكي عينيه) من الرمد (فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم بالحضارة (فدعى له) مبنيا
للمفعول (فصق في عينيه فبرأ مكانه حتى كائنه لم يكن به شيء) من الرمد (فقال) عن رسول الله (نقاتلهم حتى يكونوا) مسلمين
(مثلنا فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (على رسلنا) بكسر الراء أي أنه دفعه وكن على الهيئة (حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم
الى الاسلام) أي قبل القتال وهذا موضع الترجمة (وأخبرهم عما يجب عليهم فوالله لأن يهدي بك رجلا واحد خيرا لك من حمر
النعم) بضم الحاء وسكون الميم والنعم بفتح النون أي حرا لا بل وهي أحسن وأعزها أي خيرا لك من أن تكون لك فتة صدق بها

وهذا الحديث أخرجه أيضا في فضل علي ومسلم في الفضائل (عن كعب بن مالك رضى الله عنه قال قلنا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج في يوم من الأيام (إذا خرج في سفر اليوم الخميس) فإن أكثر وجهه في السفر فيه وقد وهم من زعم أن هذا الحديث معلق وفي رواية عنه وكان أحب أن يخرج أى في السفر جهادا أو غيره يوم الخميس (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعث) أى جيش أمير حمزة بن عمرو الأسدي (فقال لنا إن أقيم فلانا وفلانا رجلاين من قريش معاهما) صلى الله عليه وآله وسلم (فخرقوهما بالذمار) هما هبار بن الأسود ونافع بن عبد عمر وكاعند ابن بشكوال من طريق ابن لهيعة عن بكير وهبار وبنا عبد بن عبد قيس كافي سيرة ابن هشام ومسنن البزار وهبار ونافع بن قيس ابن أقيط القهري وهو والد عقبة كما حرره البلاذري وهو الذي نخس بن يقب بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهيروه وكانت حاملا فالقت ما في بطنها وكان هو وهبار معه فلذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم بأحراقهما (قال) أبو هريرة (ثم أتينا) صلى الله عليه وآله وسلم (نودعه) وهذا وضع الترجمة وهي التوديع عند السفر (حين أرانا الخروج) للسفر فقيه توديع المسافر للحقيم فتوديع المقيم لاهل - فتربط طريق الأولى وهو أكثر الوقوع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أني كنت امرأة لكم أن تحرقوا فلانا وفلاننا بالنار ولانا بالنار وإن النار لا يعذب بها إلا الله) عز وجل خبر

لا توارث بين أهل ملتين قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام يهلبو ولا يهلبى قلنا تقول بعوجبه والارث عنوع عاروينا قال صلى الله عليه وآله وسلم نزلهم ولا يروننا قلنا لعله أراد المرتدين جمع بين الاخبار ثم قال مسألة الهادي وأبو يوسف ومحمد ويرث المرتد ورثته المسلمون الشافعي لأبلى بيت المال أبو حنيفة ما كسبه قبل الردة فلورثته المسلمين وبعد هذا بيت المال لناقل على عليه السلام المستورد المسمى حين ارتد وجعل ميراثه لورثته المسلمين ولم يفصل قالوا لا يرث المسلم الكافر قلنا مخصوص بعمل على قالوا غنم أموال أهل الردة قلنا كان لهم منعة نصاروا حريين اه كلام الجرد قوله صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام يهلبو هو حديث أخرجه أبو داود والحاكم وصححه وأما قوله يرث أهل الكتاب ولا يروننا فليس من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما زعم في الجرد بل هو من قول معاوية كما روى ذلك ابن أبي شيبة وقد قال يهلبو معاوية ومن معه عبد الله بن مغفل ومسروق وسعيد بن المسيب وأبراهيم النخعي ولكنه اجتمعا مصادم لعدم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث المسلم الكافر وما في معناه ومصادم أيضا النص حديث جابر المذكور في الباب واتقريه صلى الله عليه وآله وسلم لما قبله عقبه والحاصل أن أحاديث الباب فاضية بأنه لا يرث المسلم من الكافر من غير فرق بين أن يكون حريا أو ذميا أو مرتدا فلا يهلبى التخصيص بالبدليل وظاهر قوله لا يوارث أهل ملتين أنه لا يرث أهل مله كفربة

لا يعذب بها إلا الله عز وجل خبر بعنى النهى وظاهره التحريم (فان اخذوهما فاقتلوهما) قاله بعد رأيه بأحراقهما فقيه النسخ قبل العمل أو قبل القكن من العمل به ولا جهة في قصبة العونية بين حيث سئل صلى الله عليه وآله وسلم أعينهم بالحديد المحصى لأنها كانت قصاصا أو منسوخة كذا قاله ابن المنير وفيه كراهة قتل مثل البرغوث بالنار (عن ابن عمر رضى الله عنهما) ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قال السمع) لاولى الامر بأجابة أقوالهم (والطاعة) لاواهم

(حق) واجب وهو شامل لامراء المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبعده ويشترج فيهم الخلفاء والقضاة (مالم يؤمر) أحدكم (بالمعصية) لله تعالى (فإذا أمر) أحدكم (بمعصية فلا تمتع) لهم (والطاعة) إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وانما الطاعة في المعروف والمرادنى الحقيقة الشرعية لا الوجودية وهذا الحديث أصل من أصول الدين وقاعدة من قواعد الشرع المبين وتحتنه فروع كثيرة نفيسة جدا وفيه دليل على رد التقليد ومحل البسط في فرائد كتاب الاحكام (عن أبي هريرة رضى الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الدنيا) (السابةون) في الآخرة وهذا طرف من حديث طويل سبق في الجمعة ومطابقه لما ترجم له هنا غير أنه لكن قال ابن المنير ان معنى يقاتل من ورائه أى من أمامه فاطلق الرواية على الأمام لانهم وإن تقدموا في الصورة فهم أم آباءه في الحقيقة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم غيره عليه بصورة الزمان لكن المتقدم عليه ما خوذ عنه انه ان يؤمن به وينصره كآخا ذمته ولذلك ينزل عيسى بن مريم عليه السلام مأموما فهم في الصورة أمامه وفي الحقيقة خلفه فناسب ذلك قوله يقاتل من ورائه وهذا كما ترجمه في غاية من التكلف والظاهر انه انما ذكره جريا على عادته أن يذكر الشئ كما هو عليه حاله لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وان لم يكن باقية مقصودا (ويقول) صلى الله عليه وآله وسلم (من أطاعنى) فيما أمرت به (فقد أطاع الله) لانه في الحقيقة مبالغ والامر هو الله عز وجل (ومن

عصاني نقه دعوى الله ومن يطاع الامير) امير السرية او الامراء طائفتا معا بأمرونه به (فقد اطاعني ومن يعص الامير فقد عصاني) قيل وسبب قوله ذلك ان قريشا ومن يابهم من العرب لا يعرفون الامارة ولا يطيعون غير رؤسائهم فاعلمهم صلى الله عليه وآله وسلم ان طاعة الامراء حق واجب (وانما الامام) القائم بجهة ووق الانام (جنة) بضم الجيم وتشديد النون اي ستره وقاية يمنع العدو من اذى المسلمين ويحمي بيضة الاسلام (بقاتل) بضم اوله مبنيا لله فعول معه الكفار والافارقة (من ورائه) اي امامه فعليه بالوراء عنه كقوله تعالى وكان وراءهم ملك اي امامهم فالمراد المقاتلة لدفع عن الامام سواء كان ذلك من خلفه حقيقة او قد امه فان لم يقاتل من ورائه واي عليه مرجع امر الساس وسطا القوي على الضعيف وضبط الحدود والفرانض (ويتقي به) مبنيا لله فعول فلا يفتقد من قاتل عنه انه جاهل ينبغي ان يعتقد انه احق به لانه فتنه وبه قويت همته وفيه اشارة الى صحة تعدد الجهات وان لا يعد من التناقض وان توهم فيه ذلك لان كونه جنة يقتضي ان يتقدم وكونه يقاتل من امامه يقتضي ان يتأخر فجمع بينهما باعتبار بارين وجهتين (فان امر) رعيته (ببقوى الله وعدل) فيهم (فان له بذلك) الامر والعدل (اجرا وان قال بغيره) اي امر ٢٣٤ او حكم بغيره توى الله وعدله فان عليه منه) وزرا كما ثبتت هذه في بعض طرق

الحديث وحذفت هـ للدلالة متبالة السابق عليه ومن لا تتبعه فيكون المراد ان بعض الوزراء عليه او المراد ان الوبال الحاصل منه عليه لاعلى المأمور وحكى صاحب الفتح انه وقع في رواية ابي زيد المروزي فان عليه من تشديد النون بعدها هاء تانيث قال وهو تصحيف بلاربيب وبالأولى جزم أبوذر (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رجعتان من الشام المقبل) الذي بعد صلح الحديبية اليها (فما اجتمع منا اثنان على الشجرة اتى بايعا ففتحها) اي ما وافق منا رجلا على هذه الشجرة أنها هي

من أهل مكة كقريته اخرى وبه قال الاوزاعي ومالك وأحمد والهادوية وشيخ الجهم وروى على ان المراد باحدى الملتين الاسلام وبالأخرى الكفر ولا يخفى بعد ذلك وفي ميراث المرتد اقوال أخر غير ما سلف والظاهر ما قدمنا

(باب ان القاتل لا يرث وان دية المقتول لجميع رثته من زوجة وغيرها)

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث

القاتل شيئا ورواه أبو داود * وعن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس

لقاتل ميراث ورواه مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه * وعن سعيد بن المسيب ان عمر قال

الدية لها قاتل لا يرث الميراث من يذبحها حتى أحسبها ضحائكم بن سفيان الكلبي ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى أن اورث امرأته أشيم الضبابي من دية زوجته

رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ورواه مالك من رواية ابن شهاب عن عمر وزاد

قال ابن شهاب وكان قتله أشيم خطاه * وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان العقل ميراث بين ورثة القاتل على فراقتهم رواه الخمسة

للا ترمذي * وعن قرعة بن دهمس قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم انا وهي

فقاتل يار رسول الله عنده مذبة أبي فرهيم فظنهم او كان قتل في الجاهلية فقال اعطه دية

التي وقعت المبايعة ففتحها بل خفي مكانها واشتد حب عليهم لئلا يصح له بيع اقتناس لما وقع تحتهم من الظلمة ولو بقيت لها اية أمن من تعظيم الجهال لها حتى ربما ينضو بهم الى اعتقاد انهم انضروا وتنزع فكان في اخذناهم ارحمة والى ذلك اشار ابن عمر بقوله (كانت رحمة من الله فقبل له) القاتل جويرة (على اي شيء بايعهم على الموت قال لا بايعهم على الصبر) أي على الثبات وعدم الفرار سواء انضى بهم ذلك الى الموت ام لا (عن عبيد الله بن يزيد رضي الله عنه قال لما كان زمن الحرة) بفتح الحاء وتشديد الراء اي زمن وقعة الحرة وهي حرة زهرة او واقم بالمدينة في زمن يزيد بن معاوية سنة ثلاث وستين وسبعمائة روى الله بن حنظلة وغيره من اهل المدينة وفدوا الى يزيد بن معاوية فقرأوا منه ما لا يصلح فرجعوا الى المدينة فخلفوه وبايعوه واعيد الله بن الزبير رضي الله عنه ما قد سل بن يزيد بن مسلم بن عتبة فوقع باهل المدينة وقعة عظيمة قتل من وجوه الناس ألقاوس سبعمائة روى من اخلاط الناس عشرة آلاف سوى النساء والصبيان (أثناء آت فقال له ابن حنظلة) هو عبد الله بن أبي عامر الذي يعرف ابوه بغسيل الملايكة وكان أميراً على الانصار (يا بايع الناس على الموت فقال) عبيد الله بن زيد (لا يا بايع على هـ) هذا أحد اباء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) والفرق انه صلى الله عليه وآله وسلم يستحق على كل مسلم أن يقدمه بنفسه بخلاف غيره وهل يجوز لاحد ان يستمدح عن أحد تصدده وقايته أو يكون ذلك من القاتل الذي التماكة ترد فيه ابن المنير قال لا خلاف انه

لا يؤثر أحد أحد ابنه لو كان في محنة ومع أحدهما قوت نفسه خاصة قاله في المصابيح وهذا الحديث أخرجه أيضاً في المغازي وكذا مسلم (عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بيعة الرضوان بالحديبية تحت الشجرة (ثم عدت إلى ظل الشجرة) المهودية (فلما خف الناس قال صلى الله عليه وآله وسلم) يا ابن الأكوع لا تبائع قال قات قد بايعت يا رسول الله قال و) بايع (أيضا) مرة أخرى (فبايعته الثانية) وانما بايعه مرة ثانية لأنه كان نجسا عابداً لنفسه فأكد عليه العقد احتياطاً حتى يكون بذله لنفسه عن رضاهما كد وفيه دليل على أن إعادة لفظ النكاح وغيره ليس فسخاً للعقد الأول خلافاً لبعض الشافعية قاله ابن المنير (فقبل له) القتل يزيد بن أبي عبيد بن أبي مسلم وهي كنية سلمة (على أي شيء كنتم تباعون يومئذ قال) كتابايع (على الموت) أي على أن لا نفر ولومتنا وفي هذا الحديث الثلاثي التصديت والعنينة وأخرجه البخاري أيضاً في المغازي والترمذي والنسائي في السيرة (عن مجاشع) بن مسعود السلي قتل يوم الجمل (رضي الله عنه قال أنبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعد الفتح (أنا وأخي) مجاهد بن مسعود (فقتل) يا رسول الله (بأبينا على الهجرة فتال) صلى الله عليه وآله وسلم (مضت الهجرة) أي حكمها (لاهاها) ٢٢٥ الذين هاجروا قبل الفتح فلا هجرة بعدهم ولكن جهادونية (فقتل) يا رسول الله

أي به فقتل هل لامي فيها حق قال نعم وكانت دية مائة من الإبل روى البخاري في تاريخه حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضاً النسائي وأعله والدارقطني وقوام ابن عباس والبر وحديث عمر أخرجه أيضاً الشافعي وعبد الرزاق والبيهقي وهو منقطع قال البيهقي ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً قال الحافظ وكذا أخرجه النسائي من وجه آخر عن عمرو وقال انه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه آخر عن عماريضا وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني باللفظ لا يريث القاتل شيئاً وفي أسناده كثير بن مسلم وهو ضعيف وعن ابن عباس أيضاً حديث آخر عند البيهقي باللفظ من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره وفي لفظ وإن كان والده أو ولده وفي أسناده عمرو بن بريق وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه باللفظ القاتل لا يرث وفي أسناده اسحق بن عبيد الله بن أبي فروة تركه أحد وغيره وأخرجه النسائي في السنن الكبرى وقال اسحق مترولاً وعن عمرو بن شعبة بن أبي كثير الانجبي عند الطبراني في قصة واه قتل امرأته خطأ فقال صلى الله عليه وآله وسلم اعقابها ولا ترثها وعن عدي الجذامي نحوه أخرجه الخطابي وحديث سعيد بن المسيب أخرجه أيضاً النسائي وقال الترمذي حسن صحيح زاد أبو داود بعد قوله من دية زوجها فراجع عمرو في رواية وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله على الأعراب وحديث عمرو بن شبيب هو حديث

سنة مأثورة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاختلاف (عن عبد الله) بن مسعود (رضي الله عنه قال لقد أتاني اليوم رجل) قال في الفتح لم أف على اسمه (فأتاني عن امرأته ما أريد عليه فقال أرايت رجلاً مؤدياً) أي قواماً من أودى الرجل قوى وقيل مؤدياً كامل الاداة أي السلاح ومنه عليه أدانة الحرب وأداة كل شيء آتته وما يحتاج إليه وقال الضمر المؤدي القادر على السفر وقيل المتبني الممد لذلك أداته والمعنى أخير في فقيه أمران إطلاق الرؤية وإرادته لأخبار وإطلاق الاستفهام وإرادته الأمر كأنه قال أخبرني عن أمر هذا الرجل (نسيطاً) من النشاط وهو الذي يفسط لعمه (يخرج) أي الرجل (مع امرأته في المغازي) فيه التفات والافتكان يقول مع امرأته ليوافق رجلاً لا وضبط الحافظ ابن حجر يخرج بالنون قال وكذا في الرواية ثم قال أو المراد به رجلاً أحسن أو هو محذوف الصفة أي رجلاً منا وفيه حينئذ التفات (فيه زم علينا) الأمير أي يشد علينا (في أشباه الأنصبيات) أي لأنطيقها وهو طابق لمفاهيمه البخاري فترجم به أولاً ندرى اطاعة هي أم معصية أوجب على هذا الرجل طاعة الأمير أم لا وهذا موافق لقول ابن مسعود فاذا أشك في نفسه شيء الخ كما سياتي قال ابن مسعود (فقلت له) أي الرجل (والله ما أدري ما أقول لك) سبب توقفه أن الامام إذا عين طائفة للجهاد أو لغيره من المهمات تعينوا وادرك ذلك فرض عين عليهم فلما استفتي أحد منهم وادعى أنه كافه ما لا طاعة له به بالشيم أي أشكك القضا حينئذ

(علام) بصحذف الألف وإبقاء الفتحة دليله لإعياها كقيم للفرق بين الاستفهام والخبر أي على أي شيء (تباعنا قال) صلى الله عليه وآله وسلم أبابكم (على الإسلام والجها) إذا احتج إليه وقد كان قبل من بايع قبل الفتح لزمه الجهاد أبداً ما عاش إلا بعدد ومن أسلم بعده فله أن يجاهد وله التحلف عنه بنية صالحة إلا أن احتج كنزول عدو فيلزم كل أحد وهذا الحديث أخرجه أيضاً في المغازي والجهاد ومسلم في المغازي وفي هذه الأخبار دلالة على أن البيعة أقسام وهي

لانا ان قلنا بوجوب طاعة الامام عارضنا ذاد الزمان وان قلنا بجواز الامتناع فقد يفضى ذلك الى الفتنة فالاصواب
التوقف لكن الظاهر ان ابن مسعود بعد ان توقف اقتناه بوجوب الطاعة بشرط أن يكون المأمور به موافقا للتقوى كما علم
ذلك من قوله (الا انا كجامع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعسى ان لا يعزم علينا في أمر الامرة) ذلك لاصحة الاستفتاء لما
أوجبه الرسول (حتى نفعله) غاية لقوله لا يعزم أو للعزم الذي يتعلق به المستثنى وهو صرة (وان أحدكم ان يزال بخير ما اتقى الله)
عز وجل (واذا شك في نفسه شيء) مما تردد فيه انه يجازي أم لا وهو من باب القلب أي شك نفسه في شيء أو ضمن شك معنى أصق
(سأل) الشاك (رجلا) عالما (فشفا منه) بان ازال مرض تردد عنه باجابه له بالحق فلا يقدم المرة على ما يشك فيه حتى يسأل
عنه من عنده علم (واوشك) أي كاد (أن لا تجده) في الدنيا لذهاب الأعضاء رضى الله عنهم فتفقدوا من يفتى بالحق وبشي
القلوب عن الشبه والشكوك (والذي لا اله الا هو ما أذكر ما غيب) أي بئى اوه ضئى قال ابن الجوزى هو بالاضحى هنا أشبه
(من الدنيا الا كالغيب) الماء المتقع في الموضع المطمئن قال القزاز هو الغدير يكون في ظل فيبرد ماؤه ويروق وقيل هو
ما يحتقره السيل في الارض المنخفضة ٢٣٦ فيصير مثل الاخذ وفيبقى المسافر فيه صفة الريح فيصير صافيا باردا وقيل
هو قرة في صخرة بقي فيها الماء

طويل ساقه أبو داود بطوله في باب ديات الاعضاء وفي اسناده محمد بن راشد العميشي
المكحول وقد اختلف فيه فتكلم فيه غير واحد ووثقه غير واحد وحديث قرة بن دعوص
يشهد له حديث الضحاك المذكور وحديث عمرو بن شعيب قول لا يرث القاتل شيئا
استدل به من قال بان القاتل لا يرث سواء كان القاتل عدوا أو خطأ واليه ذهب الشافعي
وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر أهل العلم قالوا لا يرث من المال ولا من الدية وقال مالك
والنخعي والهادوية ان قاتل الخطا يرث من المال دون الدية ولا يخفى أن التخصيص
لا يقبل الابدال وحديث عمر بن شبة بن أبي كثير الاشجعي نص في محل النزاع فان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال له ولا ترثها وكذلك حديث عدى الجذامي الذي أشرنا اليه
ولفظه في سنن البيهقي ان عديا كانت له امرأتان اقتلتا فرمى احداهما فماتت فلما قدم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتاه فذكر له ذلك فقال له اعقلها ولا ترثها وأخرج البيهقي
أيضا ان رجلا رمى بجرح فاصاب امه فماتت من ذلك فاراد نصيبه من ميراثها فقال له
اخوته لاحق لك فانتهوا الى على رضى الله عنه فقال له حقل من ميراثها الجرح وغرمه
الدية ولم يعطه من ميراثه شيئا وأخرج أيضا عن جابر بن زيد أنه قال أجمار جل قتل رجلا أو
امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث له منهم أو إيماء امرأة قتلت رجلا أو امرأة عمدا أو خطأ فلا
ميراث لها منهم ما وقال قضي بذلك عمر بن الخطاب وعلى وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين

كذلك (شرب صفوه وبنى كدره)
شبهه مامضى من الدنيا بما شرب
من صفوه وما بقي منها بما بقي من
كدره قال في القح واذ كان هذا
في زمان ابن سعود وقدمات
هو قبل مقتل عثمان رضى الله
عنه ووجود تلك الفتى العظيمة
فماذا يكون اعتقاده فيما جاء
بعد ذلك ثم بعد ذلك ولم جرا
وفي هذا الحديث انهم كانوا
يعتقدون وجوب طاعة الامام
(عن عبد الله بن أبي أوفى رضى
الله عنهما ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في بعض آياته
أي غزواته (أتى اتي فيما) العدو
أو الحرب واللفظ يحتملها

(انتظر حتى مالت الشمس) أي زالت (ثم قام في الناس) خطيبا (قال أيها الناس لا تقنوا لقاء العدو) لان وقد
المر لا يعلم ما يؤل اليه الامر وبؤيده قوله (وسلوا الله العافية) أي من هذه المخدورات المتضمنة لقاء العدو ثم أمرنا
بالصبر عند وقوع الحقيقة فقال (فاذا قيموهم فاصبروا) فان التصبر مع الصبر (واعلموا ان الجنة تحت ظلال السيوف) أي
السبب الموصل الى الجنة عند الضرب بالسيف في سبيل الله وهو من الجهاد المبني لان ظل الشيء لما كان ملازما له وكان
قوابل الجهاد الجنة كان ظلال السيوف المشهورة في الجهاد تحتمل الجنة أي ملازمها استحقاق ذلك ومثله الجنة تحت أقدام
الامهات أو هو كناية عن الخوض على مقاربة العدو واستعمال السيوف والاجتماع حين الزحف حتى تمير السيوف وظل
المقاتلين قال ابن الجوزي اذا تدانى الخصمان صار كل منهما تحت ظل صاحبه لحرصه على رفعه عليه ولا يكون ذلك الا عند
التحام القتال (ثم قال اللهم منزل الكتاب) أي القرآن الموعود فمه بالنصر على الكفار قال تعالى فأتوهم بعدتهم الله يهديهم
ويخزيهم وينصرهم عليهم والمراد الجنس فيشمل سائر الكتب المنزلة على الانبياء فيكون المراد ندوة الطلاب للنصر كنصرة هذا
الكتاب بخذلان من يكفر به ويجهده (الى آخره وقد تقدم باقي الدعاء) وهو ويجري السحاب وهازم الاحزاب اهزمهم
وانصرنا عليهم وقد وقع هذا الجمع اتفاقا من غير قصد وترجم البضاري لهذا الحديث بقوله كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس ٨١ لان رياح النصر تهب حيفة غالباً وتتمكن من القتال بتبريد

حدة السلاح وزيادة النشاط لان الزوال وقت هبوب الصبا التي اختص صلى الله عليه وآله وسلم بالنصر بها والمطابقة واضحة في قوله حتى مات الشمس (عن يعلى بن أمية رضى الله عنه قال استأجرت أجيرا) لم يسم وفي رواية أبي داود اذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الغزو وأنا شيخ لم ير في خادم فالتفت أجيرا يكتفي وأجرى لهم من فوجدت رجلا فلما دنا الرحيل أناني فتال ما أدري ما السهمان فسمي في شيئا كان السهم اول يكن فسميت له ثلاثة دنانير (فقاتل) الاجير (رجلا) هو يعلى بن أمية بنفسه (فعض احدهما الآخر) في مسلم ان العاض هو يعلى بن أمية (فانتزع) العضوض (يده من فيه) اي من في العاض (ونزع ثنيته) واحدة الثنايا من الانسان (فألق) العاض الذي نزع ثنيته (النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاهدرها) اي أسقطها (فقال أيدفع يده اليك فمقطعهما) من القضم وهو الاكل باطراف الانسان يقال قضمت الدابة بالكسر تقضم بالقض (كما يقضم الفحل) بالحاء المهملة والعرض منه قوله فاستأجرت أجيرا وفيه جواز أخذ الاجير في الغزو قال الحسن وابن سيرين يقسم للاجير من المغنم وخصه الشافعية بالاجير لغير الجهاد كسيسة الدواب وحفظ الامتعة ونحوهما مع القتال لانه شهد الواقعة وتبين بقتاله انه لم يتصد بخروجه محض غير الجهاد بخلاف ما اذالم ٣٣٧ يقاتل ومحل ذلك في أجير وردت الاجارة على عنه فان وردت على ذمته اعطى وان لم يقاتل سواء تعلقت بدمه عنه ام لا اما الاجير للجهاد فان كان ذمته له الاجرة دون السهم والرضخ اذ لم يحضر مجاهدا لا اعراضه عنه بالاجارة او مسلما فلا اجرة له لبطان اجارته لانه يحضور الصف يتعين عليه وهل يستحق السهم فيه وجهان

وقد ساق البيهقي في الباب آثار عن عرو بن عباس وغيرهما تفيد كلها انه لاميراث للقاتل مطلقا قوله أقيم بنتخ الهمة وسكون الشير المعجمة وفتح الياء المنقاة من تحت قوله من دية زوجها فيه دليل على ان الزوجة ترث من دية زوجها كما ترث من ماله وكذلك يدل على ذلك حديث عرو بن شعيب المذكور لعموم قوله فيه بين ورثة القتل والزوجة من جملتهم وكذلك قوله في حديث قرعة المذكور هل لاي فيها حق قال نعم

(باب في ان الانبياء لا يورثون)

(عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة * وعن عمر انه قال لعثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد وعلي والعباس انشدكم الله الذي يادنه تقوم السما والارض انعمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة قالوا نعم * وعن عائشة ان ابراهيم بن ابي ابي صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي اردن ان يبعث عثمان الى أبي بكر يسأله ميراثهم فقالت عائشة اليس قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نورث ما تركناه صدقة * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقسم ورتقي دينار ما تركت بكم بعد صدقة نساق رمونة عاملي فهو صدقة متفق عليهن وفي لفظ لاجد لا تقسم ورتقي دينار اولادهم * وعن

احدهما انهم اشهدوا الواقعة والثاني لاوبة قطع البغوى سواء قاتل ام لا اذ لم يحضر مجاهدا لا اعراضه عنه بالاجارة وكلام الرافي يقتضي ترجيحه وقال المالكية والخنفية اذا استؤجر لاني يقاتل يقاتل لاسهم له وقال الاكثر له سهمه وقال احمد لو استأجر الامام

٤٣ نيل خا قوما على الغزو لم يسهم لهم سوى الاجرة واخذ عطية بن قيس الكلاعي الحصى الكدمشق المتوفى سنة ثمان ومائة فرس على النصف مما يخص غيرهما من الكراع وقت القصعة فبلغ سهم الفرس اربعمائة دينار فانخذ ما تبين واعطى صاحبه النصف ما تبين وقد وافقته على ذلك الاوزاعي واجد خلافا للائمة الثلاثة والحاصل ان للاجير للغزو حالين اما ان يكون استؤجر للخدمة او استؤجر لاني يقاتل فالاول قال الاوزاعي واجدوا بحق لاسهم له وقال الاكثر يسهم له لحديث سلمة كنت أجيرا لطلحة اسوس فرسه اخرجته مسلم وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسهم له وقال الثوري لاسهم للاجير الا ان يقاتل كذا في الشيخ وغيره واستنبط البخاري من هذا الحديث جواز استئجار الحرفي للجهاد وقد خاطب الله تعالى المؤمنين بقوله الكريم واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة الاية فدخل الاجير في هذا الخطاب (عن العباس) ابن عبد المطلب (رضي الله عنه انه قال للزبير) بن العوام رضى الله عنه (ههنا) أي بالجنون (أمرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ترك الرابة) بفتح الراء (وتعامة قال نعم وفيه ان الرابة لا ترك الا باذن الامام لانها علامة عليه وعلى مكانه فلا ينبغي أن يتصرف فيها الا باذنه وأمره واللواء الرابة وهي العلم أيضا وهي غير هاهي ثوب يجعل في طرف الرمح ويخلى كهيئة نصفه في الرياح والغلمية قدأ وهو دونها وهو العلم الضخم وعلى التفرقة قوم كالترمذي ويؤيده حديث ابن عباس المروي عنده وعند

أحمد كانت رواية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوداء ولو أوما يبيض ومثله عند الطبراني عن يزيد بن عدي عن
 أبي هريرة وزاد مكتوب فيه لا اله الا الله محمد رسول الله وهو ظاهر في التفسير والذي صرح به غير واحد من أهل اللغة
 ترافه من فعل التفرقة بينهم عرقية وقد كانت الراية عسكها رئيس الجيش ثم صارت تحمل على رأسه رأما الله لم تعلامه
 لحل الامر بدور مع حيت داروكان اسم رايته صلى الله عليه وآله وسلم عقاب وقال أبو بكر بن العربي اللواء غير الراية قالوا
 ما يصدق في طرف الرمح ويلوى عليه والراية ما يصدق فيه ويترك حتى يصدق الرياح وقيل اللواء دون الراية وقيل اللواء العلم
 الضخم والراية يتولاها صاحب الحرب وجنح الترمذي الى التسمية فتخرج الالوية وأورد فيه حديث جابر ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم دخل مكة ولو أوما يبيض ثم ترجم بالرايات وأورد حديث الزاوان راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كانت سوداء مربعة من غره وروى أبو داود كانت رايته صلى الله عليه وآله وسلم صفراء ويجمع بينهم باختلاف الاوقات وروى
 أبو يعلى عن أنس رفعه ان الله عز وجل أكرم نبي بالالوية وسنده ضعيف ولا يثبت الشيخ من حديث ابن عباس كان مكة وبا
 على رايته لا اله الا الله محمد رسول الله وسنده واه ٣٣٨ (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

أبي هريرة ان فاطمة رضى الله عنها قالت لابي بكر من يرثك اذا مت قال ولدى وأهلى
 قالت فما لنا ليرث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم يقول ان النبي لا يرث ولكن اعول من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يعول وانتق على من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينفق رواده أحمد والترمذي
 وصححه قوله لا نورث بالذنون وهو الذي نوارده عليه أهل الحديث في القديم والحديث
 كما قال الحافظ في التلخيص وماتر كافي موضع الرفع بالابتداء وصدقة خيرة وقد زعم بعض
 الرافضة ان لا نورث بالياء التثنية وصدقة بالنصب على الحال وماتر كافي في محل رفع على
 النسيابة والتقدير لا يرث الذي تركه حال كونه صدقة وهذا خلاف ما جاءت به
 الرواية ونقله الحافظ وما ذلك باول تحرير من أهل تلك النحلة ويوضح بطلانه ما في
 حديث أبي هريرة المذكور في الباب بلطف فهو صدقة وقوله لا تنقسم ورثتي دينار وقوله
 ان النبي لا يرث وما ينادى على بطلانه أيضا ان أبا بكر احتج بهذا الكلام على فاطمة
 رضى الله عنها فمما فيها القسمة منه من الذي خلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 الاراضى وهو ما من أفصح النصوص واعلمهم بطلان الاقاظ فلو كان اللفظ كما نقلوه
 الروافض لم يكن فيما احتج به أبو بكر حجة ولا كان جوابه مطابقا لسؤاله اقول أنه قد
 الله أى اسألكم رافعا ناسدنى أى صوتي وقد قدمنا الكلام على هذا الترتيب

(وسلم قال بعثت ببجوامع الكرام)
 من اضافته الصفة الى الموصوف
 وهى الكلمة الموصولة لفظا
 المتصلة معنى وهذا شامل للقرآن
 والسنة فقد كان صلى الله عليه
 وآله وسلم يتكلم بالمعاني الكثيرة
 في الاقاظ القلبية (وانصرت)
 على الاعداء (بالرعب) أى
 الخوف زاد في رواية في التميم
 مسيرة شهر للطبراني من حديث
 السائب بن يزيد منهم را اما
 وشهر الخلفى ولا تنافى بينه وبين
 حديث جابر على ما لا يخفى ووقع
 في الطبراني أيضا من حديث أبي
 أمامة شهر أو شهرين قال في
 الفتح ونظير ان الحكمة في
 الاقتصا على الشهر انه لم يكن

ومعناه
 بينه وبين الممالك الكبار التي حوله أكثر من ذلك كالشام والعراق واليمن ومصر وليس بين
 المدينة النبوية للواحدة منها الا شهر فمادونه وليس المراد بالخصوصية بمجرد حصول العرب بل هو وما ينشأ عنه من
 الظفر بالعدو (فبيننا انا ناسم أوتيت منافع خزان الارض) لخزان كسرى وقصر ونحوهما أو معادن الارض التي منها
 الذهب والفضة وقال في التلخيص المراد به ما يفتح لامة من بعدهم من القنوح (فوضت في يدى) كناية عن وعد وبله بما ذكر
 انه يعطيه أتمته وكذا وقع ففتح لامة ممالك كثيرة فغفروا أموالها واستباحوا خزائنها ولو كها وقد حل بعضهم ذلك على ظاهره
 فقال هي خزائن أجنام أرزاق العالم ليخرج له مائة مائة يطالبونه لذواتهم فكل ما ظهر من رزق العالم فان الاسم الالهى
 لا يعاين الا عن محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذي بيده المنافع كما اختص تعالى بقايع الغيب فلا يعلمها الا هو وأعطى هذا
 السيد الكريم منزلة الاختصاص باعطائه منافع الخزان اه ما في التسلطاني وعندى ان الاول أظهر وأرجح والثاني
 أبعد وقد ذكر السبب وطى في تاريخ الخلفاء ما فتح من المدائن والبلاد في مشارق الارض ومغاربها على أيدي ملوك الاسلام
 على التدريج وما حصل له من الخزان والاموال وما بلغ اليه ملكهم (قال أبو هريرة) رضى الله عنه (وقد ذهب رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنتم تفتنونها) أى تفتن جوهرها أى الاموال من مواردها يشبه الى انه صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم ذهب ولم يزل منها شيا وهذا يؤيد التأويل الاول ويرجح **﴿**عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت صنعت سفر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بضم السين وسكون الفاء طعام يتخذ بالمسافر وأكثر ما يحمل في جلد مستدير فنقل اسم الطعام الى الجلد وسمى به كما سميت المزاولة (في بيت أبي بكر رضي الله عنه) حين أراد ان يهاجر) من مكة الى المدينة قالت أسماء (فلم نجد له قربة ولا سقاء) ظرف المأمن الجلد (من تربطهما به) وهذا موضع الترجمة لأنه يدل على جد في الزاد لاجل السفر وأنه ليس منافيا للتوكل لكنه استشهد بكل كونه لم يكن سفر غزواً أجيب بالقياس عليه (فقلت لا يكره الله ما أجسد شياً أربط به الانطاق) بكسر النون ما تشبه المرأة وسطها البرقع به فوجب امن الارض عند المهنة أو ازار فيه تركه أو قوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بجبل ثم ترسل الاعلى الى الاسفل (قال) لها أبو بكر (تشقيه باثنين فاربطيه) وللاصلي فاربطي (بواحد السقاء وبالاخر السفر ففعلت فلذلك سميت) أي أسماء (ذات النطاقين) وقيل لأنها كانت تجعل نطاقاً على نطاق أو كان لها نطاقان فلبس أحدهما وتحمّل في الاخر لزياد والمخفوظ الاول **﴿**عن أسماء بنت زيد رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركب على حمار على كاف ٢٣٩ بكسر الهمزة ويقال وكاف بالواو وهو ما

ومعناه قوله وهو قنة عام على اختلاف في المراد به فقل هو الخليفة بعده قال الحافظ وهذا هو المعتمد وقيل يريد بذلك العامل على التخذ لوجه جزم الطبري وابن بطال وأبعد من قال المراد به ما حنق به وقال ابن دحية في النصاب الماراد به الماراد به خادمه رقيق العامل على الصدقة وقيل العامل فيها كلاب يرويه بقوله دينار بالادنى على الاعلى وظاهر الاحاديث المذكورة في الباب ان الانبياء لا يورثون وان جميع ممتلكاتهم رقيق الاموال صدقة ولا يعارض ذلك قوله تعالى وورث سليمان داود وفان المراد بلورثة المذكورة وورثة العلم لا المال كما صرح بذلك جماعة من أئمة التفسير وقد امتنع كل مارق في الباب عن عمر انه قال لعثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد وعلي والعباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة فقالوا نعم ووجه الامتناع ان اصل النص صريح في ان العباس وما اقدم علمائنا على الله عليه وآله وسلم قال لا نورث فان كان اسماء من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يطلبانه من أبي بكر وان كانا اسماء معاً من أبي بكر أو في زمنه بحيث افادتهما العلم بذلك فكيف يطلبانه بعد ذلك من عمر وأجيب بحمل ذلك على انهما اعتقدا ان عموم لا نورث مخصوص ببعض ما يخلفه دون بعض ولذلك نسب عمر الى علي وعباس انهما كاذبا اعتقدا ان ظلم من حالهما كما وقع في صحيح البخاري وغيره وأما ما تضمنته ما بعد ذلك عند عمر فنقل اسمعيل القاضي فيماروا الدارقطني

يشد على الحمار كالمرج للفرس (عليه) أي على الكاف (قطعة) دينار مجمل (وأردف اسماء) بن زيد (وراه) رفيه جو زلردف على الحمار وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في اللباس وفي التفسير والادب والاستئذان والطب ومسلم في المغزى والمناسق في الطب **﴿**عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقبل يوم النحر في رمضان سنة ثمان من الهجرة (من أعلى مكة على راحلته) حل كونه (مردفاً اسماء بن زيد) خادمه وهذا موضع الترجمة ويلحق الارتداد على الراحلة

بالارتداد على الحمار ثم هو عليه أقوى في التواضع (ووجه بلال مؤذنه) ومعه عثمان بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى كونه (من الحجة) أي حجة الكعبة وسدتها الذين يدهم مفتاحها (حتى أفاخ) صلى الله عليه وآله وسلم راحلته (في المسجد الحرام) فامرهم ان يأتي بمفتاح البيت (لعتيق فاق به من عند أمه سلافة بضم السين المهملة) (فتفتح) صلى الله عليه وآله وسلم به الكعبة (ودخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبقي الحديث قد تقدم) مع ترجمته في محله فراجع **﴿**وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يسافر باقرآن الى أرض العدو خوفاً من الاستماتة قال القسطلاني قال نهى عن السفر باقرآن إنما المراد به السفر بالمصحف خشية ان يناله العدو ولا السفر بالقرآن نفسه لان القرآن المنزل لا يمكن السفر به فدل على ان المراد به المصحف المكتوب فيه القرآن اه وقد سافر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في أرض العدو وهم يعلمون القرآن واسمعه على منع بيع المصحف من الكافر لوجود العلة وهي التمكن من الاستماتة به ولا خلاف في تحريم ذلك وانما وقع الخلاف هل يصح لو وقع ويؤمر بالامتلاك أم لا وكذا كتب فقه فيها آثار السلف بل قال السبكي الا حسن أن يقال كتب علم وان خات عن الآثار عظيم العلم الشرعي قال ولده الشيخ تاج الدين وقوله تعظيماً للعلم الشرعي بغيره جواز بيع الكافر كتب يوم غير شرعية وينبغي المنع من بيع

ما يتعاق منها بالشرع ككتب النور واللغة ٨١ وأما كتابه صلى الله عليه وآله وسلم إلى هرقل فالجمع بينهما بأن المراد بالشمس جبل المجموع أو المميز والمكتوب لهرقل انما هو في ضمن كلام آخر غير القرآن قال ابن عبد البر اجمع الفقهاء على ان لا يسافر بالمصحف في السرايا والعسكر الصغير لخوف عليه واختلفوا في الكبير المأمون عليه ففتح مالك مطلقا وفصل أبو حنيفة وأدار الشافعي الكراهة مع الخوف وجودا وعدما وقال بعضهم كل ما لا يكتبه قال في الفتح واستدل به أيضا على منع تعليم الكافر القرآن ففتح مالك مطلقا وأجاز الحنفية مطلقا وعن الشافعي قولان وفصل بعض المالكية بين القليل لأجل مصلحة قيام الحجة عليهم فاجازوه بين الكثير فنهى ويؤيده قصة هرقل حيث كتب اليه صلى الله عليه وآله وسلم ببعض الآيات وقد نقل النووي الاتفاق على جواز الكتابة اليهم بمثل ذلك (عن أبي موسى رضى الله عنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مكة إذا أشرفنا) أي اطلعنا (على وادها لنا وكبرنا) قد ارتفعت أصواتنا (جلة فعلمية حالية) فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها الناس اربعوا بكسر الهمزة وفتح الواو الواو المتطويع والواو المتكسر والواو المتكسر (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي اعطوا واعلموا بالرفق بها ٣٤٠ والكذب عن الشدة فانكم لا تدعون اسم ولا غائبنا انكم سمعتم في

من طريقه لا يمكن في الميراث انما تازعا في ولاية الصدقة وفي مصرفها كيف تصرف كذا قل يمكن في رواية النسائي وغيره من شعبة من طريق أبي الجعثري ما يدل على انه ما أراد ان يقسم بينهما على سبيل الميراث ولفظه في آخره ثم جئنا في الآن تحتها يقول هذا اريد نصيب من ابن اخي ويقول هذا اريد نصيب من امرأتى والله لا أقضي بينهما الا بذلك أي الاجماعة من من تسلمها الهما على سبيل الولاية وكذا وقع عند النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن مالك بن أنس نحوه وفي السنن لابن داود وغيره أراد ان عمر يقسمها بينهما بمنزلة كل منهما ما ينظر ما يتولاه فامتنع عمر من ذلك وأراد ان لا يقع عليها اسم القسمة ولذلك قسم على ذلك وعلى هذا اقتصر أكثر شراح الحديث واستحسنوه وفيه من النظر ما تقدم واجب من ذلك جزم ابن الجوزي ثم الشيخ محي الدين بأن عليا وعباسا لم يطلبوا من عمر الا ذلك مع ان السياق في صحيح البخاري ضرب في انهما جازا أمرين في طلب شيء واحد يمكن لهذين ابن الجوزي والنووي انهما شرحا الانتظا الوارد في مسلم دون اللفظ الوارد في البخاري وأما ما ثبت في الصحيح من قول عمر جئتمني يا عباس تسألني نصيبك من ابن أخيك فانما عبر بذلك لبيان قسمة ميراث كيف يقسم بينهم لو كان هناك ميراث لانه أراد الغرض منه ما به هذا الكلام مرزا الامام عن ابن شهاب عن عمر بن شعبة ما نلفظه فاصلا أمركما والامير يرجع والله اليكما قوله ولكن أعول من كان رسول الله صلى الله عليه وآله

مقابله اسم (قريب) في مقابلة غائبا زاد في غير رواية أبي ذر تارك اسمه وتعالى جسده قال الطبري وفيه كراهة رفع الصوت بالدعاء والذكر وبه قال عامة السلف من الصحابة والتابعين وموضع الترجمة من معنى الحديث لان حاصل المعنى فيه انه صلى الله عليه وآله وسلم كره رفع الصوت بالدعاء والذكر والذكر في الفتح وتصرف البخاري يقتضي ان ذلك خاص بالتكبير عند القتال واما رفع الصوت في غيره فقد تقدم في كتاب الصلاة من حديث ابن عباس ان رفع الصوت بالذكر كان على العهد النبوي اذا انصرفوا

من المكتوبة ٨١ (عن جابر بن عبد الله الانصاري رضى الله عنه ما قال كما اذا صعدنا) أي اذا طلعنا موضعا عاليا يحيل اول (كبرنا) استشهدا را كبيرا لله تعالى عند ما نتبع البصر على الامكنة العالية لان الارتفاع محبوب للنفوس انفسهم من استشهدا را انه أكبر من كل شيء (واذا انزلنا) الى مكان منخفض كواد (سجنا) أي استتبنا باطن قصة يونس وتسميته في بطن الحوت لتنجو من بطن الاودية كالتنجي يونس بالتسبيح من بطن الحوت وقيل مناسبة التسبيح في الاماكن المنخفضة من جهة ان التسبيح هو التنزيه فتناسب تنزيه الله عز وجل عن صفات الانخفاض كما تناسب تكبيره عند الاماكن المرتفعة ولا يلزم من كون جهتي العلو والنزل محالين على الله أن لا يوصف بالعلو والنزل وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس ولذلك ورد في صفاته العلى والعلى والمتعالى ولم يرد ذلك وان كان قد أحاط بكل شيء علما جل وعز كذا في الفتح وعبارة ابن الميزان قال لو ان كان ملجوا بالاجسام لكانت له صفات وصف به ولم يؤذن في وصفه بالانخفاض البتة ولا له اسم مشتق من ذلك وقد ورد ينزل ربنا الى سماء الدنيا وأولنا بالمعنى لانه لم يشق له منه اسم المتنزل بخلاف اسمه المتعالى ٨١ ونحوه في المصابيح والمعاني متقاربة بل متحدة (عن أبي موسى) الأشعر (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم اذا مرض العبد) المؤمن وكان يعمل على قتل مرضه ومنعه منه المرض ونيتة لولا المانع مداومته عليه (أوسافر)

سفر طاعة ومنعه السفر عما كان يعمل من الطاعات ونبه المد اومة (كتب له مثل ما كان يعمل) حال كونه (مقيما صحيا)
فهو حالان مترادفان أو متداخلان وفيه ألف والنشر الغير المرتب لان مقيما يقابل أو سافرا وصحيا يقابل اذا مرض وحمل
ابن بطال الحكيم المذكور على التوافق لا الفرائض فلا تستطبال سفر والمرض وتعقبه ابن المنير بأنه حجر واسعا بل تدخل فيه
الفرائض التي شأنه ان يعمل بها وهو صحيح اذا عجز عن جملتها أو بعضها بالمرض كتب له أجر ما عجز عنه فعلا لانه قام به عزمًا أن
لو كان صحيحا حتى صلاة الجالس في الفرض لمرضه يكتب له أجر صلاة القائم اه وهذا ذكره في المصاييح من غير عزم ساكنا
عليه وتعقبه صاحب الفتح فقال وليس اعتراضه بجيد لان ما لم يتوارد على محن واحد واستدل به على ان المريض والمسافر اذا
تكلف العمل كان افضل من عمله وهو صحيح مقيم وفي هذه الاحاديث تعقب على من زعم ان الاعذار المخصصة لتترك الجماعة
تسقط الكراهة أو الاثم خاصة من غير أن تكون محصة له للضرورة وبذلك جزم القوي في شرح المذهب وبالأول جزم الروياني
في التخصيص ويشهد لما قال حديث أبي هريرة رفعه من نواضأ فاحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد فوجد الناس قد صلبوا
اعطاه الله مثل أجر من صلى وحضر لا ينقص ذلك من أجره شيئا أخرجه ٣٤١ أبو داود والنسائي والحاكم واسناده قوي قال
السيكي المكي في الحلييات من

كانت عادته ان يصلي جماعة فتعذر
فانشر دكتب له ثواب الجماعة ومن
لم يكن له عادة الكن أراد الجماعة
فتعذر يكتب له ثواب قصده
لا ثواب الجماعة لانه وان كان
قصده الجماعة ليكنه قصده مجرد
فلو كان يتنزل منزلة من صلى
جماعة كان دون من جمع والاولى
سببها فعل وبذل الاول حديث
الباب وللثاني ان أجر القفل
يضاعف وأجر القصد لا يضاعف
بدليل من هم بحسنة كتبت له
حسنة واحدة قال ويمكن ان
يقال ان الذي صلى منشر دأولو
كتب له أجر صلاة الجماعة ليكنه

وآله وسلم يقول الخ فيه دلائل على انه يتوجه على الحليية القائم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقول من كان الرسول صلوات الله عليه وآله وسلم يعوله وينفق على من كان الرسول ينفق عليه

(كتاب العتق)*

(باب الحث عليه)*

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل
عضو منه عضوا من النار حتى يرجه بفرجه ممتنق عليه وعن سالم بن أبي الجعد عن أبي
امامة وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني عن النبي صلى الله عليه وآله له
وسلم قال أبا امرئ مسلم أعتق امرأ مسلمة فكانت ككس الناري يجزي كل عضو منه عضوا
منه وأبا امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا ككس الناري يجزي كل عضو منهما
عضوا منه رواه الترمذي وصححه ولا جدوا في داود معناه من رواية كعب بن مرة أو مرة
ابن كعب السامي وزاد فيه وأبا امرأ مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكما كهان
النار يجزي بكل عضو من أعضائها عضوا من أعضائها) حديث كعب بن مرة أخرجه
أيضا النسائي وابن ماجه واسناده صحيح وفي الباب عن عمر بن عيسى عن أبي داود

اعناه فكتب له ثوب صلاة من ترد بالاصالة ثوب بجمع بالنضل اه ملخصا اه (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم انه قال لو يعلم الناس ما في الوحدة لم أعلم ما ساررا كعب) وكذا ما شق فالاول خرج مخرج الغالب (بدليل
وحده) وفيه كراهة السير وحده من غير رفيق معه ويؤخذ من حديث جابر جواز السفر منفرد بالضرورة والمصلحة التي لا تنتظم
الا بالانفراد وكارسال الجاسوس والطلبة والكراهة لما عدا ذلك ويحفل أن تكون حالة الجواز مقيدة بالحاجة عند الامن
وحالة المنع مقيدة بالخوف حيث لا ضرورة وقد وقع في كتب المغازي بعث كل من خديفة ونعيم بن مسعود وعبد الله بن أنيس
وخوات بن جبيرة وعمر بن أمية وسالم بن عمرو بسبب في عدة مواضع وبعضها في الصحيح (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص
(رضي الله عنه) ما قال جاهر رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اه) هو جاهدة بن العباس بن مرداس كما عند النسائي وأحمد
او معاوية بن جاهدة كما عند البيهقي (يستأذنه في الجهاد فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (اه) والذالك قال نعم) حيان قال
ففيه ما جاهد) أي في الوالد بن جى به للمشاكاة وهذا ليس ظاهره مرادا لان ظاهر الجهاد ايصال الضرر لغيره وانما المراد
القدرا المشترك من كافة الجهاد وهو بذل المال وتعب البدن فيقول المعنى ابدل مالك وأتعب بدنك في رضا والديك وخم متما
والمطابقة بين الحديث والترجمة مستنبطة من قوله ففهم ما جاهد لان أمره بالجهادة فيه ما يقتضي رضاها عليه ومن رضاها

الاذن له عند الاستئذان وفي حديث أبي سعيد عن أبي داود فارجع فاستاذنهم ما قال أذنا لك الجهاد والافترها وصححه ابن
 حبان والجهاد على سمة الجهاد اذ اذنهما أو أحدهما بشرط اسلامهما لان برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فاذا تعين
 الجهاد فلا اذن وهل يلتحق الجسد والجلد به - ما في ذلك الاصح نعم لشمول طاب البر والاصح أيضا ان لا فرق بين الحر والرق في
 ذلك لشمول طلب البر فلو كان الوالد رقبة فاذن له لم يعتبر اذن أبويه ولهما الرجوع في الاذن الا ان حضر الصف وكذا
 لو شرط أن لا يقاتل فحضر الصف فلا اثر للشرط واستدل به على تحريم السفر بغير اذن لان الجهاد اذا منع منه مع فضيلته
 قاله المباح أولى نعم ان كان سفره لم فرض عين حيث يتعين السفر لم يبق عليه فلا يمنع وان كان فرض كفاية ففيه خلاف
 وفي الحديث فضله بر الوالدين وتعظيم حقهما وكثرة الثواب على برهما - ما في (عن أبي بشير) قيل اسمع قيس الاكبر ابن حريز
 بهملات بن الاخيرة بن مناة تحمية ساكنة وأوله مضرم مصر المازني عاش الى بعد السنتين وشهد الحرة وجرح بها ومات من
 ذلك وليس له في هذا الكتاب سند غير هذا (الانصاري رضى الله عنه انه كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض اسفاره قال
 في الفتح لم اقف على تعيينها) والناس في مصيبتهم ٣٤٢ فارسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لم رسولا) هو زيد بن حارثة رواه

والترمذي وعن أبي موسى عند أحمد والنسائي وعن عتبة بن عامر عند الحاكم وعن واثله
 عند الحاكم أيضا وعن مالك بن الحارث عنده أيضا قوله كتاب العتق بكسر العين المهملة
 وسكون الفوقية وهو زوال الملك وثبوت الحرية قال في الفتح يقال عتق عتقا بكسر
 اوله وينفتح وعتقا فو عتاقة قال له زهرى هو مشتق من قولهم عتق القرس اذا سبق
 وعنى القرح اذا طار لان الرقيق يخاص بالعتق ويذهب حيث شاء قوله مسالة هذا مقيد
 لباقي الروايات المطلقة فلا يستحق الثواب المذكور الا من أعتق رقبة مسلمة ووقع في
 حديث عرب بن عتبة من أعتق رقبة مؤمنة وهو أخص من قيد الاسلام ولا خلاف ان
 معتق لرقبة الكافرة مثاب على العتق ولا كنهه ليس كثواب الرقبة المؤمنة قوله حتى
 فرجه بفرجه استسكه ابن العربي فقال الفرع لا يعلق به ذنب يوجب النار الا الزنا
 فان حل على ما يعطاه من الصغار كان ما أخذ لم يشك عتقه من النار بالعتق ولا فلزنا
 كبيرة لا تكفر الابانة بوقية قال فيحتمل أن يكون المراد ان العتق يرجع عند الموازنة بحيث
 يكون من جملة الحسنات المعتق ترجيحها برضى سيئة الزنا اه قول السامانظ ولا اختصاص
 لذلك بالفرج بل أي في غيره من الاعضاء كاليدين والغصب مثلا قوله أيما امرئ مسلم فيه
 دليل على ان هذا الاجر مختص بمن كان من المعتق مسلم فلا أجر للكافر في عتقه الا اذا
 انتهى أمره الى الاسلام فبأنى قوله فكذلك بفتح القاء وكسرها لغة أى كانتا خلاصه

الحارث بن أبي اسامة في مسنده
 (لا يفتقر في رقبة بغير قلادة من
 وتر) بالمشافة فوقية لا بالموحدة
 (أو) قال (قلادة الاقطعت) كذا
 بالنظر أراشك اول المتنوع وقيل
 في حكمة النبي خوف الاختناق
 الدابة بعد شد الر كض وبه قال
 محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة
 وكلام أبي عبيد بن جهم أولاهم
 كانوا يعاقبونهم بالاجراس حكاة
 السطاي وفي حديث أبي داود
 والنسائي عن أم حبيبة من فوجها
 لا تصحب الملائكة رفقة فيها
 جرس أو انهم كانوا يملكونها
 أو تار القدي خوف العين فأمروا
 بقطعها اعلاما بار الاوتار لا ترد
 من أمر الله شيئا وهذا الاخير قاله

مالك وبه قال ابن عبد البر وابن الجوزي ول ابن عبد البر اذا اعتقد لدى قد هما انها ترد العين فقد ظن
 انها ترد القدر وذلك لا يجوز اعتقاده واما المطابقة فمن جهة الى الجرس لا يعنى في أعناق الابل الا بقلادة وهي التور ونحوه
 قد كرا المؤلف الجرس الذي يعلق بالقلادة فذا ورد النبي عن تعليق القلادة في أعناق الابل دخل فيه النبي عن الجرس
 ضرورة والاصل في النبي عن الجرس الحديث المذكور لا تنحب الملائكة رفقة فيها جرس فافهم والجرس معروف بفتح الجيم
 والراء وحكى عياض اسكان الرامو تحقيق ان الذي بالفتح اسم الاثر بالاسكان اسم الصوت وعند مسلم عن أبي هريرة رفعه
 الجرس من مزار الشيطان وهو دال على ان الكراهة فيه لصوته لان فيه شبهة بصوت الناقوس وشكاه قال النووي وغيره
 الجهور على ان النبي للكراهة وانها كراهة تنزيه وقيل للتحريم وقيل يمنع منه قبل الحاجة ويجوز اذا وقعت الحاجة وعن
 مالك تختص الكراهة من القلادة بلوترو ويجوز لغيرها اذ لم يقصد دفع العيز وهذا كله في تعليق الهائم وغيرها مما ليس فيه
 قرآن ونحوه فاما ما فيه ذكر الله فلا نهي عنه فانه انما يوجب التحريم والتعويذ باسمائه وذكره وكذلك لا نهي عما يباح لاجل
 الزينة لا يباح الخيل والسرف ورواه هذا الحديث ثلاثة مدنيون وثلاثة انصاريون وفيه تابعيان واتحدت والاختبار
 والعنينة تراخرجه في اللباس وأبو داود في الجواهر والنسائي في السير (عن ابن عباس رضى الله عنه انه سمع النبي صلى

الله عليه وآله (وسلم يقول لا يدخلون رجل باصراً ولا تسافرن امرأة) سفر أطول ولا أقصر (الأومعها محرم) بنسب أو غيره أو زوج لها التأمن على أنفسهم أول يشترطوا في المحرم والزوج كونهم مائتتين وهو في الزوج واضح وأما في المحرم فسببه كافي المهمات ان الوازع الطبيعي أقوى من الشرعي والمحرم عبادها لا دين والاستغناء من الجاهلية كما هو مذهب الشافعي لأمس الجلالة الأخيرة لكنه منقطع لأنه متى كان معها محرم لم يبق خلوة فالتقدير لا يقع عند رجل مع امرأة لاومعها محرم والوالد لأمس أي لا يدخلون في حال الا في مثل هذا الحال والحديث مخصوص بالزوج فإنه لو كان معها زوجة كان كالمحرم بل أولى بالجواز (فتام رجل) لم يعرف اسمه (فقال يا رسول الله اكتبني في غزوة كذا وكذا) أي اثبت اسمي في جملته من يخرج فيها من قولهم اكتب الرجل اذا كتب نفسه في ديوان السلطان ولم تعين الغزوة (وخرجت امرأة) حال كونها (حاجة) ولم يعرف اسم المرأة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذهب فخرج مع امرأتك) فقدم الهم فان العزوة يقوم فيها غير مقامه بخلاف الحج معها وليس لها محرم غيره قال في النسخ ويستفاد منه ان الحج في حق من له فضل من الجهاد لأنه اجتمع له مع حج التطوع في حق من له فضل القرص لا مرأته فكان اجتماع ذلك له فضلاً من مجرد الجهاد الذي ٣٤٣ يحصل المقصد ومنه بغيره وفيه مشروعية كتابة الجيش ونظر الامام لبعيته بالصلوة

قوله بجزى بضم الياء وفتح الزاي غير مهموزة أحاديث الباب فيما دل على ان الاعتق من القرب الموجبة للسلامة من النار وان اعتق الذكراً أفضل من اعتق الانثى وقد ذهب البعض الى تفصيل اعتق الانثى على الذكر واستدل على ذلك بان عتقها يترجم حرية ولدها سواء تزوجها حراً أو عبداً ومجرد هذه المناسبات لا يصلح معارضة ما وقع النص صريح به في الاحاديث من فكاك المعتق امار رجل أو امرأتين وأيضاً اعتق الانثى ربما أفضى في الغالب الى ضياعها لعدم قدرتها على التكسب بخلاف الذكراً قال في النسخ وفي قوله أعتق الله بكل عضواً منه إشارة الى انه ينبغي ان لا يكون في الرقبة نقمة ان يحصل الاستيعاب بأشكال الخطابي الى انه يقتصر البعض المجهور بنقمة كالتصلي مثلاً ولا يستلزمه ان يذبح وغيره وقال لا يشك ان في عتق التصلي وكل نافع فضله اكس السكامل أولى وعن أبي ذر قال قال يا رسول الله أي الاعمال أفضل قال الإيمان بالله والجهاد في سبيل الله قال قلت أي الرقاب أفضل قال انفسهم اعند أهلها أو أكثرها ثمناء وعن ميمونة بنت الحارث أنها اعنت وليدة لها ولم تستأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما كمل يومها الذي يدور عليها فيه قالت اشعرت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني اعنتت وليدة قال ان رفعت قالت نعم قال اما انك لو اعطيتهم ما أخواتك فكان اعظم لاجل ما متفق عليهم وفي الثاني

وهذا الحديث أخرجه أيضاً الجهاد (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال يحب الله من قوم يدخلون الجنة) وكذا في الدنيا (في السلاسل) حتى دخلوا في الاسلام وبهذا التدبير يكون المراد حقيقة وضع السلاسل في الاعناق ويقع التطابق بين الترجمة والحديث ويؤيد أن المراد الحقيقة ما عند البخاري في تفسير آل عمران من وجه آخر عن أبي هريرة في قوله تعالى كنتم خير أمة اخرجت للناس قال خير الناس للناس ياتون بهم في السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا في الاسلام ولفظ أبي داود عن محمد بن زياد بلفظ يقادون الى الجنة بالسلاسل وقد تقدم توجيه العجب في حق الله عز وجل في أوائل الجهاد وان معناه الرضا ونحو ذلك قال ابن الجوزي معناه انهم اسروا قديراً وقلما عرفوا وصلة الاسلام دخلوا طوعاً ودخلوا الجنة فكان الاكرام على الاسر والتميم هو السبب الاول فكأنه اطلق على الاكرام الله لاسل ولما كان هو السبب في دخول الجنة أقام السبب مقام المسبب وحله جماعة على الجواز قال المذهب المعنى يدخلون في الاسلام مكرهين وسعى الاسلام بالجنسية لانه سبب اكرامهم او قال الكرماني وتبعه البرماوي لعالمهم المسلمون الذين هم اسارى في أيدي الكفار فيموتون أو يقتلون على هذه الهيئة فيحشرون عليهم أو يدخلون الجنة كذلك اه وقال الطيبي يحتمل أن يكون المراد بالسلاسل الجذب الذي يجذب الحق من خاص عباده من الضلالة الى الهدى ومن الهبوط في مهاوى الطبيعة الى العروج الى الدرجات العلى لكن الحديث في تفسير آل عمران يدل على الحقيقة كما تقدم ونحوه ما أخرجنا طبراني من طريق أبي الطفيل رفعه رأيت الناس من امتي يساقون الى الجنة في السلاسل كرها قلنا يا رسول الله من هم قال قوم من العجم تسبهم المهاجرون فيدخلونهم الاسلام مكرهين وأما ابراهيم الحارثي فنفع حمله على حقيقة التثبيد وقال المعنى يقادون الى الاسلام مكرهين ويكون ذلك بسبب دخولهم الجنة وليس المراد ان تم سلاسله وقال غيره يحتمل أن يكون المراد المسلمين المأسورين عند أهل الكفر فيموتون

على ذلك أو يقتلون فيمشرون كذلك وغير عن المشرك بدخول الجنة لثبوت دخولهم فيها عقبه قلت ولا ضرورة تدعو الى القول بالجازون في الحقيقة وقد فسره الشارع صلى الله عليه وآله وسلم بما تقدم فالصير اليه معين ولا قول لاحد عند قوله صلى الله عليه وآله وسلم والله اعلم (عن الصعب بن جثامة رضى الله عنه قال مررت بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بالابواء) بفتح الهمزة واسكان الموحدة فمدودا من عمل الفرع من المدينة بينهما وبين الجنة مما يلي المدينة ثلاث عشرة ميلا وسميت بذلك لتبوي السيل بها (أو بودان) بفتح الواو بعد الموحدة وتشدديد المهملة وبعد الالف نون قرية جامعة بينهما وبين الابواء ثمانية أميال وهي أيضا من عمل الفرع والشك من الراوى (وسئل) قال في الفتح لم أقف على اسم السائل ثم وجدت في صحيح ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري بسنده عن الصعب قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين أن يقتلهم معهم قال نعم فظهر ان الراوى هو السائل (عن أهل الدار) أى المنزل الحريين وانظر مسلم سئل عن الذرارى قال عياض الاول هو الصواب ووجه النور الثانى وهو واضح (بيوتون) مبنيا للمفعول أى يغار عليهم لئلا بحيث لا يعرف رجل من امرأة (من المشركين) بيان لأهل الدار أى المنزل ٣٤٤ (فيصاب من نسائهم وذرايهم قال) صلى الله عليه وآله وسلم بحبيبه (هم) أى النساء

والذرارى (منهم) أى من أهل الدار من المشركين فى الحكم فى تلك الحالة وليس المراد اباحة قتلهم بطريق انتقام منهم بل أدام يمكن الوصول الى لآباء الأبوطة الدرية فإذا أصيبوا اختلطهم بهم جزقتلهم والأفلاقتل مع الاطفال والنساء يقتل مع القدرة على ترك ذلك جمع بين الاحاديث المصرحة بانهم يرضون قتلهم وما هنا قال الصعب بن جثامة (وسمعه) صلى الله عليه وآله وسلم (يقول لاسى الله برسوله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) روى عن قتادة بن شاذان وهذا حديث مستعمل ذكره البخارى فيما سبق فى كتاب

دليل على جواز تبرع المرأة بدين زوجها وان صله الرحم أفضل من العتق وعن حكيم ابن حزام قال قلت يا رسول الله أرايت أمورا كنت اتحنث بها فى الجاهلية من صدقة وعتاق وصلة رحم هل لى فيها من اجر قال اسأت على ما سأل لك من خير من ذق عليه وقد احتج به على ان الحربي يتصدق عنه ومتى نفذ له ولازم الخير (قوله الايمان بالله والجهاد قال النورى ذكر فى هذا الحديث الجهاد بعد الايمان ولم يذكر الحج وذكر العتق وفى حديث ابن مسعود بالصلاة ثم البر ثم الجهاد وفى حديث آخر ذكر السلامة من اليأس واللسان قال العلماء اختلاف الاجوبة فى ذلك باختلاف الاحوال واحتياج المخاطبين وذكر ما لا يعلمه السائل والسماعون وترك ما علموه قال فى النسخ ويمكن ان يقال ان لفظ من مرادة كما يقال فلان اعتل الناس والمراد من اعتلهم ومنه حديث خيركم خيركم لاهله ومن المعلوم انه لا يصير بذلك خير الناس اه قولوا أنفسهم عند أهلها أى اغتباطهم بها شذون عتق مثل ذلك ما يتبع غالب الاخاصا وهو كقوله تعالى ان تمالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون قولوا أكثرها ثمن فى رواية لخارى أعلاها ثمننا بالعين المسملة وهى رواية النسائى أيضا وله تشجيع فى بلغين المعجمة وكذا النسائى قال ابن قرقول معناه ما تقارب ورواية مسلم كما هنا قال للنورى محله والله أعلم فحين أراد أن يعتق رقبة واحدة أمالو كان مع شخص ألف درهم منسلا فأراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نسيئة

الشرب ووجه دخوله هنا كونه يعمل ذلك كذلك وفى الحديث دليل على جواز العمل بأهله حتى يرد الخالص ورتبتين لان الصداقة تسكوا بالعمومات الدالة على قتل أهل الشرك ثم تمسحى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل النساء والصبيان والذرارى والاطفال وخص ذلك العموم ويحتمل ان يستعمل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة ويستنبط منه الرد على من يفتى عن النساء وغيرهن من اصناف الاموال زهد الانهم وان كان قد يحصل منهم الضرر فى الدين لكن يتوقف تجنبهم على حصول ذلك الضرر فى حصل اجتناب والافلية تناول من ذلك بقدر الحاجة (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه ما ان امرأة) لم تسم (وجدت فى بعض مغازى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هى غزوة الفتح كما فى المعجم الاوسط لطبرانى (مقتولة فانكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل النساء والصبيان) قال مالك والاوزاعى لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو تفرس أهل الحرب بين أو تحصى أو وجعوا أو ما هم النساء والصبيان لم يجوز رميهم ولا تحريقهم وقد أخرج ابن حبان فى حديث الصعب زيادة فى آخره ثم سمى عنهم يوم حنين وفى رواية قال ما كانت هذه تقاتل ونهى فذكر الحديث وأخرج أبو داود فى المراسيل عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأة مقتولة فى الطائف فقال ألم انه عن قتلى النساء من صاحبها فقال انما يا رسول الله اردفتها فأرادت ان تصرعنى فقتلتنى فقتلها فأمر بها ان توارى

وهو قول الشافعي والكوفيين وقالوا اذا قاتلت المرأة جاز قتلها وقال ابن حبيب الان باشرت القتل أو قصدت اليه وكذلك
 الصبي المراهق واتفق الجميع كما قال ابن بطال على منع القصد الى قتل النساء والولدان اما النساء فلهن عقوبتهن واما الولدان
 فلهن عقوبتهن عن فعل الكفر ولما في استبقائهم جميعا من الانتفاع بهم اما بالرق واما بالافداء فمن يجوز ان يفادى به وحكي
 الحازمي قول الجواز قتل النساء والصبيان على ظاهر حديث الصعب وزعم انه ناسخ لاحاديث النسي وهو غريب (عن ابن
 عباس رضي الله عنهما لما بلغه ان عليا رضي الله عنه حرق قوم بالنار) هم السبئية اتباع عبد الله بن سبا كانوا يزعمون ان عليا
 ربه وعبد ابن أبي شيبة كانوا قوم يعبدون الاصنام (فقال لو كنت انالهم أحرقتهم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا تعذبوا بعذاب الله) وهذا صريح في النهي (ولفاتهم كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه) الحق وهو دين
 الاسلام (فاقتلوه) وفي شرح السنة فبلغ ذلك عليا فقال مدق ابن عباس وانما حرقهم على بالرأى والاجتهاد وكأنه لم يقف على
 النص في ذلك قبل فجوز ذلك للتشديد بالكفار والمبالغة في النكابة والنكال قال في الفتح واختلاف السلف في التحريق فكره
 ذلك عمرو ابن عباس وغيرهما مطلقا واه كان ذلك بسبب كفر أو في حال ٣٤٥ مقاتله أو كان قصاصا واجازة على خالد بن
 الوليد وغيرهما وقال المهلب

ورقبتين موصولتين فالرقبتان أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فان الواحدة السمينة
 فيها أفضل لان المطلوب هنا فلك الرقبة وهناك طيب اللحم قال الحافظ والذي يظهر ان
 ذلك يختلف باختلاف الأشخاص قرب شخص واحد اذا عتق انتفع بالعتق اضعاف ما
 يحصل من النفع اعتق أكثر عددا منه ورب محتاج الى كثرة اللحم لتفرقة على المهاجرين
 الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع به هو بطيب اللحم فالضابط ان مهما كان أكثر نفعا
 كان أفضل سواء قل أو أكثر واحتج به لما لا في ان عتق الرقبة الكافرة اذا كانت أعلى
 ثمن من المسلمة أفضل وخالفه أصبغ وغيره وقالوا المراد بقوله أعلى ثمن من المسلمين وقد
 تقدم تقييده بذلك قوله أشهرت بفتح الشين المعجمة والعين المهملة وهو من الشعور
 قوله وفي الثاني دليل على جواز تبرع المرأة الخ قد قدمنا الكلام على ذلك في باب ما جاء
 في تصرف المرأة في مالها ومال زوجها من كتاب الهبة قوله أسلمت على ما سلف لك من
 خير فيه دليل على ان ما فعله الكافر حال كفره من القرب يكتب له اذا أسلم فيكون هذا
 الحديث مخصوصا لحديث الاسلام يجب ما قبله وقد تقدم في أوائل كتاب الصلاة وجب
 ذنوب الكافر بالاسلام ايضا مشروط بان يحسن في الاسلام لما أخرجه مسلم في صحيحه من
 حديث عبد الله بن مسعود قال قلنا يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية قال
 من أحسن في الاسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام يؤاخذ بالاول

ليس هذا النهي على التحريم
 بل على سبيل التواضع وبديل
 على جواز التحريق فعل العصاة
 وقد سئل صلى الله عليه وآله
 وسلم اعين العرنيين بالحديد الحمي
 وحرق أبو بكر - رالا نط بالشار
 بحضرة العصاة وحرق خالد ناسا
 من أهل الردة وأكثر علماء المدينة
 يجوزون تحريق الحصون
 والمراكب على أهلها وبه قال
 الثوري والاوزاعي وقال ابن
 المنبر وغيره لا حجة فيما ذكر للجواز
 لان قصة العرنيين كانت قصاصا
 أو منسوخة وتجوز العصاة
 معارض بمنع صحابي آخر وقصة

٤٤ نيل خا الحصون وغيرهما مقيدة بالضرورة الى ذلك اذا تمين طريقا لا يفسر بالعدو ومنهم من يقيده بان لا يكون معهم
 نساء ولا صبيان وأما حديث الباب فظاهر النهي فيه التحريم وهو نسخ لامر المتقدم سواء كان يوحى اليه أو باجتهاده وهو
 محمول على من قصد الى ذلك في شخص بعينه وقد اختلف في مذهب مالك في أصل المسئلة في التدخين وفي القصاص بالنار وفي
 الحديث جواز الحكم بالنسي اجتهاد اثم الرجوع عنه واستصحاب ذكر الدليل عند الحكم لرفع الالباس والاستتابة في الحدود
 ونحوها وان طول الزمان لا يرفع العقوبة عن استحقاقها وفيه كراهة مثل قتل البرغوث بالنار وفيه نسخ السنة بالسنة وهو اتفاق
 وفيه جواز نسخ الحكم قبل العمل به أو قبل التمكن من العمل به وهو اتفاق الاعن بعض المعتزلة فيما حكاه أبو بكر بن العربي
 وهذه المسئلة غير المسئلة المشهورة في الأصول في وجوب العمل بالناسخ قبل العمل به وقد تقدموا على انهم ان تمكنوا من العلم
 به ثبت حكمه في حقهم اتفاقا فان لم يتمكنوا فالجهور على انه لا يثبت وقد يثبت بالذمة كمالو كان نائما والذمة منه مذكورة في دواية
 الحميدي ان عليا أحرق المرتدين يعني الزنادقة وقال عمار لم يحرقهم ولكن حضراهم حفنوا وخرق بعضها الى بعض ثم دخن عليهم
 فقال عمرو بن دينار الشاعر
 لترمي المنايا لحيث شئت • اذا لم ترمي في الحفرتين
 اذا ما أججوا وطباونا • هنالك الموت قد غفر دين

يصدر منها اجزاء وفيه اشارة الى
انه لو اُحرق التي قرصته لما عوتب
وقيل لم يقع عليه العتب في أصل
القتل ولا في الاوراق بل في الزيادة
على القلة الواحدة وهو يدل
لجوازها في شرعه وتعقب بأنه لو
كان كذلك لم يعاتب أصلاً ورأساً
أو أنه من باب حسنات الابرار
سيئات المقرين وهذا الحديث
أخرجه مسلم في الحيوان وأبو داود
في الادب والنسائي في الصياد وابن
ماجه (عن جرير) بن عبد الله
الاحمسي (رضي الله عنه قال
قال لي رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم) لا ترجى طلب
يتضمن الامر باراحة قلبه

المقدس (من ذى الخلصة) بفحات
من دون الله وخص بـ ير ابداً لانهم
قبيله شهيرة يستجبون الى خدمته بن اذنه
الا الى اسماء الاجناس (يسمى) أى
الموصوف الى الصفة وجوزة الحكم
وفاته صلى الله عليه وآله وسلم
يستجبون الى أحسن بن الفوت بـ ير
أقوله (قال وكنت لأثبت على الخلصة
الشريفة (في صدرى وقال اللهم
الى ذى الخلصة (فيكم سرها) أى هد
الله عليه وآله وسلم) حال كونه

(عن سفينة أبي عبد الرحمن قال اعترفتني أم سلمة وشرطت علي أن أخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما عاش رواه أحمد وابن ماجه * وفي لفظ كنت أعملو كالأم سلمة فقالت أعتقتك واشترط عليك أن تخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت فقالت لولم تشرطني على ما فارقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت فاعترفتني واشترطت علي رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا النسائي وقال لا بأس بإسناده وأخرجه أيضا الحاكم وفي إسناده سعيد بن جهمان أبو حفص الأسلي وثقه يحيى بن معين وأبو داود السجستاني وقال أبو حاتم الرازي شيخ ~~يكذب~~ حديثه ولا يحتج به وقد استدل به هذا الحديث على صحة العتق المعلق على شرط قال ابن رشد ولم يحتجوا ان العبد اذا أعتقه سيده على أن يخدمه سفينة انه لا يتم عتقه الا بخدمته قال ابن رسلان وقد اختلفوا في هذا ~~فكان~~ كان ابن سيرين يثبت الشرط في مثل هذا وسئل عنه أحمد فقال يشتري هذه الخدمة من صاحبه الذي اشترط له قبل له يثبت تربي بالدرهم قال نعم اه وقال الخطابي هذا وعد به عنه باسم الشرط ولا يلزم الوفاء به وأكثر الله تعالى لا يصحون ايقاع الشرط

المقدس (من ذى الخلصة) بفتحات هو الأشهر لانه لم يكن شئ أعجب اقلية صلى الله عليه وآله وسلم من بقاء ما بشر له بعد
من دون اقله وخص جريرا بذلك لانها كانت في بلاد قوميه وكان «ومن اشرفهم» (وكان) ذوا الخلصة (بيتا) الصنم (في خنم) بكسر
قيلبه شامية يتبعون الى خنم بن اغار بن اراش أو اسم البيت الخلصة واسم الصنم ذوا الخلصة وضعفه الرنخضري بان ذولا تضاف
الا الى أسماء الاجناس (يسمى) أى ذوا الخلصة (كعبة اليمانية) لانه بارض اليمن ضاهو ايه الكعبة البيت الحرام من اضافة
الموصوف الى الصفة وجوز الكوفيون وهو عند البصر بين بتقدير كعبة الجهة اليمانية (قال) جري (فانطلقت) أى قبل
وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بشهرين (في خيبر ومائة فارس من احسن) قبيلة من العرب وهم اخوة بجيلة رطط جري
يتسبون الى احسن بن القوث بن اعمار ويجعل له امرأة تنسب اليها القبيلة المشهورة (وكانوا اصحاب خيل) أى يشتبون عليها
اقوله (قال وكنت لا أثبت على الخيل فضررت) صلى الله عليه وآله وسلم (في صدرى) لان فيه القلب (حتى رأيت أنرا صابغته)
الشريفة (في صدرى وقال اللهم ثبته) على الخيل (واجعله هاديا) غيره حال كونه (مهديا) في نفسه (فانطلق) جري (اليها) أى
الى ذى الخلصة (فكسرها) أى هدم بناها (وخرقها) بازرى النار فيها فبها من الخشب (ثم بعث) جري (الى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يخبره) بتكسرها وخرقها (فقال رسول جري) هو أبو اراطة «صين بن ربيعة» رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (والذي نعتك بالحق ما جئتك حتى تركتها كأنها جمل أجوف) بالهمزة والجيم والقاف أى صارت كالبعير الخالى الجوف (أو) قال (أجرب) بالراء والموحدة كناية عن نزع زينة أو ذهاب بهجته أو قال الخطابي مثل الجمل المظلم بالقطران من جربه إشارة إلى ما حصل له من سواد الاحراق (قال فبارك) صلى الله عليه وآله وسلم (في خيل أحسن رجالاتها) أى دعاها بالبركة (خمس مرات) مبالغة واقتصر على الوتر لأنه مطلوب قال في الفتح ذهب الجمهور إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو وكرهه الأوزاعي والليث وأبو ثور واحتجوا بوضعية أبي بكر لم يشوهه أن لا تفعلوا شيئا من ذلك وأجاب الطبري بأن النهي محمول على القصد لذلك بخلاف ما إذا أصابوا ذلك في خلال القتال كما وقع في نصب المنجنيق على الطائف وهو نحو ما أجاب به في النهي عن قتل النساء والصبيان وبهذا قال أكثر أهل العلم ونحو ذلك القيل بالتغريق وقال غيره انما نهى أبو بكر جيوشه عن ذلك لأنه علم أن تلك البلاد ستفتح فاراد بقاءها على المسلمين والله أعلم (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هلك) أى مات (كسرى) بكسر الكاف وقد تنفتح معرب خسرواى واسع الملك وهو اسم اكل من ملك الفرس (ثم لا يكون كسرى بعده) بل لعراق (وقبصر) بغير صرف للجهمية والهلالية (ليمكن ٣٤٧) ثم لا يكون قبصر بعده) بالشام قال الشافعي

وسبب الحديث أن قريشا كانت تأتى الشام والعراق كثير التجارة في الجاهلية فلما أسلموا خافوا انقطاع سفرهم اليهما ففهم بالاسلام فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا كسرى ولا قبصر بعدهما بهذين القليتين ولا ضرر عليكم فلم يكن قبصر بعده لشام ولا كسرى بالعراق ولا يكون (واتقمن كنوزهما) أى مالهما المدفون وكل ما يجمع ويدخر (في سبيل الله) عز وجل وهذا الحديث أخرجه مسلم (وعنه) أذ عن أبي هريرة (رضى الله عنه قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرب خدعة) في

بعد العتق لأنه شرط لا يلاقى ملكا ومنافع الحرب لا يملكها غيره الا في اجارة أو ما في معناها قال في البحر مثله ومن قال اخدم أولادى في ضيعتهم عشر سنين فاذا مضت فانت حر عتق باستكمال ذلك اجماعا لحصول الشرط والوقت قال قلت ولو خدمهم في غير تلك الضيعة اذ القصد الخدمة لا مكانها وكذلك لو فرق السنين عليهم لم يضر قال الامام يحيى وللبيهقي فيه قبل الوفاء كل تصرف اجماعا قال في الصحف دعوى الاجماع نظر قال الامام يحيى وتلزمه الخدمة اجماعا اذ قد وجهها السيد لهم قال الهادي ويعتق بعض المدة وان لم يخدم اذ عاقب بعضه احيث قال فاذا مضت قال واذا مات الأولاد قبل الخدمة ومضى السنين بطل العتق ابطال شرطه وقيل ان كان لهم أولاد عتق بخدمة ثم اذ يجمعهم اللفظ لا غيرهم من الورثة

(باب ما جاء فيمن ملك ذارحم محرم) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوزى ولد عن والده الا ان يجدهم ولو كافشتمه فيه فمعه رواء الجماعة الا البخارى * وعن الحسن عن حمزة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ملك ذارحم محرم فهو حر رواء الخمسة الا الفسافى * وفي لفظ لا حدفه وعتيق ولا يداود عن عمر بن الخطاب موقوفة مثل حديث حمزة وروى انس ان رجلا من الانصار سألوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لوفاء لارسول الله

عزوة الخلفاء لم يابعت نعيم بن مسعود ويحمد بن قريش وخطيبان واليهود قاله لواقدي وتكون بالتورية وبالكمين وبخفاف الوعد ونحو ذلك قاله ابن العربي وذلك من المستغنى الجائز المخصوص من المحرم وقال النووي انفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن الآن يكون فيه نقض عهد او امان فلا يجوز قال في الفتح وفي الحديث الاشارة الى استعمال الرأى في الحرب بل الاحتياج اليه أكد من الشجاعة ولهذا وقع الاختصار على ما يشير اليه هذا الحديث وهو كقوله الحج عرفة وقد قال ابن المنير معنى الحرب خدعة أى الحرب الجليدة لصاحبها الكماله في مقصودها انما هى الخدعة لا المواجهة وذلك لخطر المواجهة وحصول الظفر مع الخدعة بغير خطر وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازى وابوداود والترمذى في الجهاد والنسائي في السير (عن البراء بن عازب رضى الله عنه ما قال جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الرجال) جمع راجل على خلاف القياس وهم الذين لا خيل معهم (يوم أحد وكانوا خمسين رجلا عبد الله بن جبير) بضم الجيم وفتح الموحدة الانصارى استشهد يوم أحد (فقال) لهم صلى الله عليه وآله وسلم (ان رأيتونا نخطفنا الطير) أى ان رأيتونا قد زاننا من مكاننا ولبنا من زمين او ان قتلنا وأكلت الطير لم نمانر فلا تبرحوا مكانكم هذا حق ارسلى اليكم) وعند ابن اسحق قال انضعوا الخيل عننا بالنبل لا يا تونانم خلفنا (وان رأيتونا هزمنا القوم واوطاناهم) أى مشينا عليهم وهم قتل على الارض (فلا تبرحوا) أى فلا تزلوا أماكنكم

(حق ارسل اليكم) وعند أحد والهاكم والطبراني من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقامهم في موضع ثم قال اجوا ظهورنا فان رأيتموهم يقتل فلا تنصروهم وان رأيتموهم لا تقتلوا فلا تنصروهم (فهزمهم) أي هزم المسلمون الكفار (قال) أي البراء (فأبوا والله رأيت النساء) المشركات (يشددن) أي يسرعن المشي أو يشددن على الكفار يقول الله عليه في الحرب أي حمل وللقابسي يسعدن أي يشين في سندان الجبل يردن ان يصعدن سال كونهن (قد بدت) أي ظهرت (خسلاهن واسوقهن) جمع ساقا يعينهن ذلك على الهرب (رافعات ثيابهن) وسمى ابن اسحق النساء المذكورات وهن هن بدت عتبة خرجت مع أبي سفيان وأم حكيم بنت الحرث بن هشام خرجت مع زوجها عكرمة بن أبي جهل وقاطمة بنت الوليد بن المغيرة مع زوجها الحرث بن هشام وبرزة بنت مسعود النخعية مع صفوان بن أمية وهي أم ابن صفوان ورطة بنت شيبة السهمية مع زوجها عمرو بن العاص وهي أم ابن عبد الله وسلافة بنت سعد مع زوجها طلحة بن أبي طلحة الحبشي وخناش بنت مالك أم مصعب ابن عمير وعمرة بنت علقمة وعند غيره كان النساء اللاتي خرجن مع المشركين يوم أحد خمس عشرة امرأة وانما خرجت قریش بناسا من اجل الثياب (فقال ٣٤٨ أصحاب عبد الله بن جبير) وهم الرجال (الغنية أي قوم الغنية ظهور) أي غاب

اثبت لنا فلم يترك ابن أخنوخا عباس فدام وقال لا تدعوا منه درهما رواه البخاري وهو يدل على انه اذا كان في الغنية ذورحم لبعض العائين ولم يتعين له لم يعتق عليه لار العباس ذورحم محرم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن على رضى الله عنه) حديث سمرة قال أبو داود والترمذي لم يروا الا جادين سلمة عن قتادة عن الحسن ورواه شعبه عن قتادة عن الحسن من رسالة وشعبة أحفظ من جاد ولكن الرفع من الثقة زيادة لولا ما في سماع الحسن بن سمرة من المقاتل وقال علي بن المديني هو حديث منكر وقال البخاري لا يصح وأثره أخرجه أيضا النسائي وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه فان مولده بعد موت عمر بن الخطاب وثلاثين سنة وفي الباب عن ابن عمر فروعا عند النسائي والترمذي وابن ماجه والهاكم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ملك ذا رحم محرم فهو حرم وهو من رواية حمزة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عنه قال النسائي حديث منكر ولا نعلم أحدا رواه عن سفيان غير حمزة وقال الترمذي لم يتابع حمزة بن زيعة على هذا الحديث وهو خطأ عند أهل الحديث وقال البيهقي انه وهم فاحشر وقال الطبراني وهم فيه حمزة والمحموط بهذا الاسناد حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته وقد رد الهاكم هذا وقال انه روى من طريق حمزة الحديثين بالاسناد الواحد وحمزة هذا وثقه يحيى بن معين وغيره ولم يخرج له الشيخان وقد صحح حديثه هذا ابن

(أصحابكم) المؤمنون الكفار (فما تنظرون فقال عبد الله بن جبير أنسيتم ما قال لكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قالوا والله نأقير الناس فلنصيب من الغنية فلما أتوهم صرقت وجوههم أي قلبت وجوات الى الموضوع الذي جاؤا منه (فأجابوا منهم زمين) عقوبة اعصيانهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبرحوا (فذا لاذ) حدين (يدعوهم الرسول في انراهم) في جماعتهم المتأخرة الى عباد الله انار رسول الله من بكر فله الجنة (فليبق مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير اثني

عشر رجلا) منهم أبو بكر وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام حرم وأبو عبيد بن الجراح وحباب بن المذثر وسعد بن معاذ وسيد بن حضير (فأصابوا منها) أي طائفة من المسلمين (سبعين) منهم حمزة بن عبد المطلب ومصعب بن عمير (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه أصابوا من المشركين يوم بدر أربعين وثلاثة سبعين أسيرا وسبعين قتيلًا فقال أبو سفيان) حضر بن حرب (أفي القوم محمد ثلاث مرات فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجيبوه ثم قال أفي القوم ابن أبي خافة) أبو بكر الصديق (ثلاث مرات ثم قال أفي القوم ابن الخطاب) عمر (ثلاث مرات) ونهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن اجابة أبي سفيان تصاو ناعن الخوض فيما لا فائدة فيه وعن خصا مثله وكان ابن قتيبة قال لهم قتله (ثم رجع) أبو سفيان (الى أصحابه فقال اما هؤلاء فقد قتلوا فاما ملك عمر نفسه فقال كذبت والله يا عدو الله ان الذين عدت لاجلهم كلهم) وانما أجابه بعد النهي حماية للظن برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قتل وان باصحابه الوهن فليس فيه عصيان له في الحقيقة (وقد بقي للمايسوك) يعني يوم الفتح (قال) أي أبو سفيان (يوم يوم بدر) أي هذا اليوم في مقابلة يوم بدر (والحرب سجال) أي دول مره ولا ومره ولا (انكم ستجدون في القوم مثله) أي انهم جدعوا النوفهم وبقروا بطونهم وكان حمزة رضى الله عنه من مثله (لم أسر بها) يعني انه لم يأسر بفعل قبيح لا يجلب لفاعله نسما (ولم تسونى) أي لم اكبرها وان كان وقيرها

بغير امرى وعند ابن اسحق والله ما مضت وما منيت وما امرت وانما لم تسؤوا لانهم كانوا اعداء له وقد كانوا اقبلوا ابنه يوم بدر
(ثم اخذ يرتجز) بقوله (اهل هبل اهل هبل) اسم صنم كان في الكعبة اى علا حزنك يا هبل (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
الانجيليواله) اى لابي سفيان (قالوا يا رسول الله ما تقول قال قولوا لله اعلى وأجل قال) ابوسفينان (ان لنا العزى) صنم كان لهم
(ولا عزى لكم) فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الانجيليواله قال قالوا يا رسول الله ما تقول قال قولوا لله مولانا ولا مولى
لكم) اى الله ناصرنا وهذا الحديث أخرجه أيضا فى المغازى والنفسى يروى أبو داود فى الجهاد والنسائى فى السير والنفسى
والغرض منه هذا ان الهزيمة وقعت بسبب مخالفة الرماة لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه كراهة التنازع والتخاصم
واجتادل والاختلاف فى المقاتلة فى أحوال الحرب بان يذهب كل واحد منهم الى رأى وبيان عقوبة من عصى امامه بالهزيمة
وقال الله تعالى ولا تنازعوا فى العروة الا وهى وفاتوا نذرا لغيركم قال قتادة الرمح الحرب (عن سلمة بن الأكوع) سنان بن عبد الله رضى
الله عنه قال خرجت من المدينة ذاهبا نحو الغابة) وهى على بر يد من المدينة فى (يق الشام) حتى اذا كنت بغية الغابة) وهى
كاهية فى الجبل (اقبني غلام لعبد الرحمن بن عوف) لم يسم الغلام ويحتمل ٣٤٩ انه رباح الذى كان يخدم النبي صلى الله

عليه وآله وسلم (قلت) له (ويحك ما بك قال) أخذت بضم الهمزة آخره مثنى فوقية سا كنة مبنيا للمفعول (افاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم) واحدا للقوح وهى الحلوب وكانت عشرين لقحة ترى بالغابة وكان فيهم عبيدة بن حصن الفزاري (قلت من أخذها قال غطفان وفزارة) قبيلتان من العرب فيها أبو ذر (فصرخت ثلاث سرخات اسمعت ما بين لابتها) أى لابتى المدينة واللاية الحرة (يا صبا حاه يا صبا حاه) مرتين بفتح الصاد هو نادى مستغاث والاف للاستغاثة والاهاء اسكت وكانه

حرم وعبد الحق وابن القطان قوله لا يجزى بفتح أوله اى لا يكافئه بماله من الخسوف عليه الابان يشتره نيعته وظاهره انه لا يعتق بعجرد الشراء بل لابد من العتق وبه قات الظاهرية وخالفهم غيرهم فقالوا انه يعتق بنفس الشراء قوله ذارحم بفتح الراء وكسر الحاء وأصله موضع تكون الولد ثم استعمل للقرابة فيقع على كل من يترك ويمنه نسب يوجب تحريم النكاح قوله محرم بفتح الميم وسكون الحاء المهمله وفتح الراء المخففة ويقال محرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة والمهرم من لا يحل نكاحه من الاقارب كالاب والاخ والم ومن فى معناهم قال ابن الاثير الذى ذهب اليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمدان من ملأ ذارحم محرم عتق عليه مذكر كان أو أنثى وذهب الشافعى وغيره من الأئمة والصحابة والتابعين الى انه يعتق عليه الاولاد والاولاد والامهات ولا يعتق عليه غيرهم من قرابته وذهب مالك الى انه يعتق عليه الولد والوالد والاختوة ولا يعتق غيرهم قال البيهقى وافقنا أبو حنيفة فى بنى الاعمام انهم لا يعتقون بحق الملك واستدل الشافعى ومن وافقه بان غير الوالدين والاولاد قرابة لا يتعلق بهم ايراد النماء ولا تجب بهم الذنوة مع اخذ الاف الدين فاشبه قرابة بن المم وبأنه لا يصح به فلا يعتق عليه بالقرابة كابن المم وبأنه لو استحق العتق عليه بالقرابة لمنع من بيعه اذا اشتراه وهو مكاتب كالوالد والولد ولا ينجى ان

نادى الناس استغاثة بهم فى وقت الصباح وقال ابن المنير انهم اللندية وربما سقطت فى الوصل وقد ثبتت فى الرواية فيوقف عليها بالسكون وقال القرطبي معناه الاعلام به لانه الامر المهم الذى دهمهم فى الصباح وهى كلمة يقولها المستغيث وكانت عادتهم يغيرون فى وقت الصباح فكانت تهاهبوا المادهم صبا قال ابن المنير ان الدعوة اليه من دعوى الجاهلية المنهى عنها لانها استغاثة على الكفار (ثم اندفعت) أى اسرعت فى السير وكان ماشيا على رجله (حتى القاهم وقد أخذوها فجعلت أرميهم) بالنبل (وأقول انا ابن الاكوع واليوم يوم الرضع) بضم الراء وتشديد الصاد المجمة أى يوم هلاك اللثام من قولهم لثيم راضع وهو الذى رضع اللثوم من ثدى أمه وكل من نسب الى أوم فانه يوصف بالمص والرضاع وفى المثل الأم من راضع وأصله ان رجلا من العمالة طرقه ضيف له لا قص ضرع شاة لئلا يسمع الضيف صوت الحلب فكثر حتى صار كل لثيم راضعا سوا ففعل ذلك أول مرة له وقبل المعنى اليوم يعرف من رضع كريمة فانجبت له أولئمة فنجبت له أو اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره وتدريب به من غيره (فاستغاثهم منهم) أى استخلصت الافاح من غطفان وفزارة (قبل أن يشربوا) أى الملاء (فاقبلت بها) حال كونى (اوقها فلقينى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وكان قد خرج اليهم غداة الاربعاء فى الحديد متقنعا فى خمائة وقيل سبعمائة بعد ان جاء لصبريخ ونودي يا خيل الله اركبي وعقد للامه ادين عمرو لواءه وقال له امض حتى تلتحق بالخيل وأيا على اثر لثيم فقطت

بارسول الله ان القوم) يعنى غطفان وفزارة (عطاش) بكسر العين (وانى أهملتم - م أن يشرىوا) أى كراهة شربهم (سقيهم)
 بكسر السين وسكون القاف أى حظهم من الشرب (فابعث فى أثرهم) بكسر الهمزة وسكون المثلثة وعند ابن سعد نالوا
 بعثنى فى مائة رجل استنقذت ما بأيديهم - م من السرح وأخذت باعناق القوم (فقال يا ابن الاكوع ملكك) أى قدرت عليهم
 فاستعبدتهم وهم فى الاصل احرار (فابصح) أى فارتقى وأحسن العنود ولا تأخذ بالشدة (ان القوم) غطفان وفزارة (يقرون)
 أى يضافون (فى قومهم - م) يعنى انهم وصلوا الى غطفان وهم يضيفونهم ويساعدونهم فلا فائدة فى البعث فى الاثر لانهم لحقوا
 باصحابهم وزاد ابن سعد فجاء رجل من غطفان فقال مروا على فلان الغطفانى فصرها - م جزورا فلما أخذوا يكشطون جلد لها
 زأوا غيرة ثم كوها وخرجوا هرايا الحديث وفيه معجزة حيث أخبر صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وكان كما قاله وفى بعض أصول
 البخارى يقرون بضم الراء مع فتح أوله أى ارفق بهم فانهم يضيفون الاضاف فراهى صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بهم رجاء توهم
 وانابهم وهذا الحديث الثمانى عشر من ثلاثيات البخارى وأخرجه أيضا فى المغازى وكذا - م لم وأخرجه النساق فى اليوم
 والليله (عن أبى موسى) الاشعري ٢٥٠ (رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لم فكوا العافى

بالعين المهملة وبعد الالف تون
 على وزن القاضى (يعنى الاسير)
 أى من المسلمين من بيت المال
 (وأطعموا الجائع) آدميا أو
 غيره (وعدوا المريض) وهذه
 الاخرة سنة مؤكدة والايمان
 فرض كفاية كائنه عليه كانه
 العلماء وفيه وجوب فكالك الاسير
 من ايدى العدو بحال أو بغير مال
 (عن أبى جهمينة) وهب بن
 عبد الله السواقى (رضى الله عنه)
 انه (قال قات لعلى) رضى الله
 عنه (هل عندكم) أهل البيت
 النبوى (شئ من الوحي) خضكم
 به النبى صلى الله عليه وآله وسلم
 دون غيركم كما تزعم الشيعة الا

نصب مثل هذه الاقيسة فى مقابلة حديث سمرة وحديث ابن عمر مما لا يات فى اليه
 منصف والاعتدال عنهما بما فيه - م من المقال المقتضى عدم ساقط لان - م ما يعضد ان
 فيه لسان الاحتجاج وحكى فى الفتح عن داود الظاهري انه لا يعتق أحد على أحد قوله
 لابن أخيه ما بالثلاثة من فوق والمراد انهم - م أخوال أبيه عبد المطلب فان أم العباس هى
 تنبئه بالنون والفوقية مصغرا بفت جنان بالجهيم والنون وليست من الانصار وانما
 أرادوا بذلك ان أم عبد المطلب منهم لانهم اسلمى بنت عمرو بن أحيحة بضمهم لاتين مصغرا وهى
 من بنى النجار ومثله ما وقع فى حديث الهجرة انه صلى الله عليه وآله وسلم نزل على أخواله
 بنى النجار وأخوه الحقيقية انما هم بنو زهرة وبنو النجار هم أخوال جده عبد المطلب
 وقد استدل بحديث أنس هذا من قال انه لا يعتق ذو الرحم على رحمه وقد ترجم عليه
 البخارى فقال باب اذا أسر أخوال الرجل او عمه هل يقادى قال فى الفتح قيل انه أشار به هذه
 الترجمة الى تضعيف ما ورد فى من مالك ذارحم محرم

• (باب ان من مثل بعبدته عتق عليه) •

(عن ابن جبريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن زنا عابا أبا روح
 وجد غلاما له مع جارية له فجاءه وأمه وجهه فأتى النبى صلى الله عليه وآله وسلم - لم فقال من
 فعل هذا بك قال زنا عاب فدعا النبى صلى الله عليه وآله وسلم وقال ما جعلت على هذا عابا

ما فى كتاب الله قال) على (لا والذي اتى الحبيبة) أى شقها فى الارس - م نيت ثم انمرت فكان منها حب كثير (وبرا) كان
 النسوة) أى خالقها (ما اعلمه) عندنا (الافهام يعطيه الله جل فى القرآن) فيه جو زاستخراج العالم من القرآن بفهمه مالم
 يكن منقولا عن المفسرين اذا وافق أصول الشريعة وهذا فيه تأكيد لقول امام ارا الهجرة مالا رحمه الله ليس العلم بكثرة
 الرواية وانما هو نور وفهم يضعه الله فى قلب من يشاء (وما فى هذه الضعيفة) وهى الورقة المكتوبة وكانت معلقة بقبضة سيفه
 وعند الله انى فخرج كتابا من قراب سيفه قال أبو جهمينة (قلت) لعلى رضى الله عنه (وما) أى أى شئ (فى هذه الضعيفة قال)
 فيها (العقل) أى حكم العقل وهو الدية أى أحكامها ومقاديرها واصنافها واسنانها (وفيكالك الاسير) وهو ما يحصل به خلاصه
 (وان لا يقتل مسلم بكافر) أى وحكم تحريم قتل المسلم بالكافر وهذا مذهب الجهور وخلاف للحنفية مستدلين بانه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم قتل مسلما بعد رواه الدارقطنى لكنه حديث ضعيف لا ينجح به وهذا الحديث سبق فى كتاب العلم (عن أنس بن مالك رضى
 الله عنه ان رجلا من الانصار) لم يسموا (استأذنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقالوا يا رسول الله ائذن فلنترك لابن اختنا
 عباس) بن عبد المطلب وليسوا بأخواله بل أخوال أبيه لان أمه سلى بنت عمرو من بنى النجار وليست تنبئه أم عباس انصارية
 انما قالوا ابن اختنا لسكون المنة عليهم فى اطلاقه بخلاف ما لو قالوا ائذن لنا فلنترك لعمك (فداه) أى المال الذى يستنقذه

نفسه من الامر (فقال لاتدعون منها) أى لاتتركون من قديته (ذرهما) وانما لم يجيبهم صلى الله عليه وآله وسلم الى الترك لئلا يكون في الدين نوع محاباة وكان العباس ذاملا فاستوفيت منه الفدية وصرفت الى الغنائم وعند ابن اسحق انه صلى الله عليه وآله وسلم قال يا عباس اقد نفسك وابني أخيك عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحرث وحليمة بنت عقبة بن عمرو وعند موسى بن عقبة ان فداءهم كان أربعين اوقية ذهباً (عن سالم بن الأكوع رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عيين من المشركين) أى جاسوس وهو صاحب سر الشروسي عينا لان جلي عليه بعينه أو لشدة اهتمامه بالرؤية واستغراقه فيها كانه جميع بدنه صار عينا قال في الفتح لم أقف على اسمه (وهو في سفر) وعند مسلم ان ذلك كان في غزوة هوازن (فجلس عند أصحابه يتحدث ثم انقلب) أى انصرف (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطابوه و قتلوه فقتله) سالم بن الأكوع (فنهله) بتشديد الفاء أى اعطاه (سلبه) نافلة زائدة على ما يستحقه بالغنمة وهو الشيء المسلوب سمى به لانه يسلب عن المقتول والمراد به ثياب القتل والخف وآلات الحرب والدرج واللباس والسوار والمنطقة والحاتم والقعدة معه ونحو ذلك مما هو يسبوط في الفتحة وهذا السلب الذي اعطيه سالم من مقتوله لجل اجر عليه رحله وسلاحه كما وقع مينا ٣٥١ في مسلم وفي الحديث قتل الجاسوس الحربى

كان من أمره كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فانك حر فقال
يا رسول الله فولى من أنا فقال مولى الله ورسوله فاوصى به المسلمين فلما قبض جاء الى أبي
بكر فقال وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال نعم تجرى عليك النفقة وعلى
عبدك فاجر اهاا عليه حتى قبض فلما استخاف عمر جاء فقال وصية رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال نعم أين تريد قال مصر قال فكتب عمر الى صاحب مصر أن يعطيه
أرضاً يا كاهراً واهاً أحد وفي رواية أبي حمزة الصيرفي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صارخاً فقال له مالك قال سيدي
رائي أقبل جاريته فجب هذا كيري فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بالرجل
فطلب فلم يقدر عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فانك حر روى
أبو داود وابن ماجه وزاد قال على من نصرني يا رسول الله قال تقول أ رأيت ان استرقني
مولاي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كل مؤمن أو مسلم وروى ابن رجلا
أحمد أمته في مقلي حار فارق بعجزها فاعتمتها عمر وأوجعه دسرباً حكاماً أحد في رواية
ابن منصور قال وكذلك أقول حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود وقال
المنذري في اسناده عمرو بن شعيب وقد تقدم اختلاف الأئمة في حديثه وفي اسناده

انه قال يوم الخميس وما يوم الخميس) أى أى يوم هو نوجب منه لما وقع فيه من وجعه صلى الله عليه وآله وسلم قال البكرمان
الغرض منه تغريم أمره في الشدة والمكروه وهو امتناع الكتاب فيما به تقدمه ابن عباس (ثم بكى حتى خضب) أى رطب وبلل
(دمعه الحسباء) قال اشتد برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعه (الذى توفي فيه) يوم الخميس فقل انتوني بكتاب) أى
بأدوات كتاب كالقلم والدواة أو أراد بالكتاب ما من شأنه أن يكتب فيه نحو السكاغد والكتف (أكتب لكم) بالجزم جواباً للامر
وبالرفع على الاستمخفاف وهو من باب الجازأى أمر أن يكتب لكم (كتاباً) بالفتح (تضلو بعدهم أبداً) تنازعوا (في باب كتابة العلم قال
عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنآ ما خلفناه) وأكثر اللغط (ولا ينبغي عندني) من الانبياء
(تنازع) في كتاب العلم قال أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوموا عني ولا ينبغي عندى التنازع فنيه التصريح بأنه من قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا من قول ابن عباس والظاهر أن هذا الكتاب الذى اراد انما هو في النص على خلافة أبي بكر
ليكنهم لما تنازعوا واشتد مرضه صلى الله عليه وآله وسلم عدل عن ذلك دعواً على ما أصله من اختلافه في الصلاة وعند مسلم
عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ادعني لأبأ بكر وأخاك أكتب كتاباً في أخاف أن يتخفى متن ويقول قائل أنا أولى
وبأي الله والمؤمنون إلا أبأ بكر وعند البزار من حديثهما ما شد وجعه صلى الله عليه وآله وسلم قال انتوني بدواة وكتف أو

وأبي عبيدة بن الجراح لتصر بهما بأخراج اليهود والنصارى قال في نيل الاوطار وبه - ذاب يعرف ان ما وقع في بعض الفائت الحديث من الاقتصار على الامر بأخراج اليهود لا يشافي الامر العام لما تقر في الاصول ان التخصيص على بعض افراد العام لا يكون مخصصا للعام المصرح به في لفظ آخر وما نحن فيه من ذلك وظاهر الحديث انه يجب اخراج المذركين من كل مكان داخل في جزيرة العرب وحكي الحافظ في الفتح في كتاب الجهاد عن الجمهور ان الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الجواز خاصة قال وهو مكة والمدينة واليمامة وما والاها لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب لاتفاق الجميع على ان اليمن لا يمنعون منها مع انها من جملة جزيرة العرب قال وعن الحنفية يجوز مطلقا الا لمسجد الحرام وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة وقال الشافعي لا يدخلون الحرم اهلا الا باذن الامام لمصلحة المسلمين اه قال ابن عبد البر في الاستدكار مخالفة قال الشافعي جزيرة العرب التي اخرج عمر اليهود والنصارى منها مكة والمدينة واليمامة ومخالفها قاعا اليمن فليس من جزيرة العرب اه وفي القسطلاني وكذا لا يمنع من الاقامة في اليمن لانه ليس من جزيرة العرب لان عمر اخرج اهل الذمة من الحجاز واقرهم قبعا داه من اليمن ولم يخرجهم هو ولا أحد من الخلفاء ٢٥٣ وانما اخرج اهل نجران من جزيرة

العرب وليست من الحجاز لتقصمهم العهد بأخذهم الربا المشروط عليهم تركه اه ولم يتفرغ أبو بكر رضي الله عنه لذلك فاجلأهم عمر رضي الله عنه وقيل انهم كانوا أربعين الفا وقد استعمل بهم هذا الحديث الشافعي وغيره من العلماء على منع إقامة الكافر ذميا كان او حرييا بمكة والمدينة واليمامة وقراهن وما تحتل ذلك من الطرق فلا يقر في شيء منها بجزية ولا غير الشرفها قال النووي وأخذ به هذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما من العلماء فأوجبوا اخراج الكفار من جزيرة العرب وقالوا لا يجوز تمكينهم من سكناها ولكن قال

بالعتق فان تمرد قاعا كم وقال مالك والليث وداود والاوزاعي بل يعتق بمجرد ما وحكي في البصر أيضا عن الاكثر ان من مثل بعد غديره لم يعتق وعن الاوزاعي انه يعتق ويضمن القيمة للمالك قال النووي في شرح مسلم عند الكلام على حديث سويد بن مقرن المتقدم انه أجمع العلماء ان ذلك العتق ليس واجبا وانما هو مندوب رجاء فارة وازالة الظلم وذکر من أدلتهم على عدم الوجوب اذ نه صلى الله عليه وآله وسلم لهم بان يستقدموها ورد بان اذنه صلى الله عليه وآله وسلم لم لهم باستخدامها الا يدل على عدم الوجوب بل الامر قد أقاد الوجوب والاذن بالاستخدام دل على كونه وجوبا متراخيا الى وقت الاستغناء عنها ولذا أمرهم عند الاستغناء بالتخليتها ونقل النووي أيضا عن القاضي عياض انه أجمع العلماء على انه لا يجب اعتاق بشيء مما يفعله المولى من مثل هذا الامر الخفيف يعني الظلم المذکور في حديث سويد بن مقرن قال واختلافوا فيما كثر من ذلك وشنع من ضرب مبرح لغير موجب أو تحريق بنار أو قطع عضو أو فساد له أو نحو ذلك فذهب مالك والاوزاعي والليث الى عتق العبد بذلك ويكون ولاؤه ويعاقبه السلطان على فعله وقال سائر العلماء لا يعتق عليه اه وبهذا يتبين ان الاجماع الذي أطلقه النووي مقيد بمثل ما ذكره القاضي عياض واعلم أن ظاهرا حديث ابن عمر الذي ذكرناه يقتضي ان الظلم والضرب يقتضي ان العتق من غير فرق بين التلبس والكثير والمشروع وغيره ولم يقل بذلك أحد من العلماء وقد دلت الأدلة على انه يجوز

٤٥ نيل خا الشافعي خص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب وهو الحجاز وهو عند مكة والمدينة واليمامة وأعمالها دون اليمن وغيره مما هو من جزيرة العرب بدليل آخر مشهور في كتبه وكتب أصحابه قال بعضهم وانما قلنا يجوز تقريرهم في غير الحجاز لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال اخروجهم من جزيرة العرب ثم قال اخروجهم من الحجاز عرفنا ان مقصوده بجزيرة العرب الحجاز فقط ولا يخص للعباد عن سائر البلاد الا برعاية ان المصلحة في اخراجهم منه أقوى فوجب مراعاة المصلحة ما اذا كانت في تقريرهم أقوى منها في اخراجهم اه قال الشوكاني في نيل الاوطار وقد أجيب عن هذا الاستدلال باجوبة منها ان حمل جزيرة العرب على الحجاز وان صح مجازا من اطلاق اسم الكل على البعض فهو معارض بالقلب وهو ان يقال المراد بالحجاز جزيرة العرب اما لا تحجازها بالبحار كالحجاز بالحرار واما مجازا من اطلاق اسم الجزء على الكل فتدريج احد المجازين مفتقر الى دليل ولادليل الاما دعاهم فهم أحد المجازين ومنها ان في خبر جزيرة العرب زيادة لم تغير حكم الظهير والزيادة كذلك مقبولة ومنها ان استنباط كون علة التقرير في غير الحجاز هي المصلحة فرع ثبوت الحكم اعني التقرير لما علم من ان المستنبط انما هو اخذ من حكم الأصل بعد ثبوته والدليل لم يدل الاعلى نفي التقرير لاثبوت حديث

المسلم والكافر لا تترأى ناراهما وحديث لا يتركجزيرة العرب دينان ونحوه - ما نهذا الاستنباط واقع في مقابلة النص المصرح فيه بأن العلة كراهة اجتماع دينين فلو فرضنا أنه لم يقع النص الأعلى إخراجهم من الجواز لكان المتعين لما بقية جزيرة العرب به - هذه العلة فكيف والنص المصرح مصرح بإخراج من جزيرة العرب وأيضاً هذا الحديث الذي فيه الأمر بالإخراج من الجواز فيه - الأمر بإخراج أهل نجران كما تقدم وليس نجران من الجواز ولو كان لفظ الجواز مخصصاً للفظ جزيرة العرب على انفرادها أو بالأعلى أن المراد بجزيرة العرب الجواز فقط لكان في ذلك - مال لبعض الحديث وأعمال لبعض وهو باطل وأيضاً غاية ما في حديث أبي عبيدة الذي صرح فيه بالفظ أهل الجازمة فهو معارضة المنطوق ما في حديث ابن عباس المصرح فيه بالفظ جزيرة العرب والمفهوم لا يقرى على معارضة المنطوق فكيف يرجح عليه - فإن قلت فهل يخصص لفظ جزيرة العرب المنزل منزلة العام لماله من الإجزاء بالفظ الجازمة - من جواز التخصيص بالمفهوم قلت هذا المفهوم من مفاهيم اللقب وهو غ - ير معمول به عند المحققين من أئمة الأصول حتى قيل أنه لم يقل به إلا الدقاق وقد تقرر عنه مدخول أهل الأصول أن ما كان من هذا القيد يجعل ٣٥٤ من قبيل التخصيص على بعض الأفراد لا من قبيل التخصيص إلا عند أبي

نور اه وقال في السبل الجرار الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة قد تضمنت الأمر للامة بإخراج اليهود من جزيرة العرب فلا وجه لمنعهم من سكنى غيرها والزاهم أن يسكنوا في خططهم فانهم قد صاروا بآداب الجزية والتزام الصفار أهل ذمة ووجب على المسلمين رعايتهم وحفظ دمايتهم وأموالهم وتركهم يسكنون حيث ارادوا في غير جزيرة العرب ولا يشافي الأمر بإخراجهم من جزيرة العرب ماورد في حديث آخر من الأمر بإخراجهم من الجواز كما أخرجه أحمد من حديث أبي عبيدة

للأمة أن يضرب عبده للتأديب ولكن لا يجاوز به عشرة أسواط ومن ذلك حديث إذا ضرب أحدكم خادمه فليجنب الوجه فأفاد أنه يساح ضربه في غيره ومن ذلك الأذن لسلالة لا يحددها فلا بد من تقيده مطلق الضرب الوارد في حديث ابن عمر هذا ما ورد من الضرب المأذون به فيكون الموجب للعق هو ما عداه

• (باب من أعتق شركاه في عبد) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق شركاه في عبد وكان له مال يبلغ عن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم وعق عليه العبد والا فقد عتق عليه ما عتق رواه الجماعة والدارقطني وزاد ورق مابق وفي رواية متفق عليها من أعتق عبداً بينه وبين آخر قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ثم عتق عليه في ماله أن كان - وسرا وفي رواية من أعتق عبداً بين اثنين فإن كان موثقاً قوم عليه ثم يعتق رواه أحمد والبزار وفي رواية من أعتق شركاه في مملوك وجب عليه أن يعتق كله أن كان له مال قدر ثمنه بقاء قيمة عدل ويعطى شركاه حصصهم ويخلى سبيل المعتق رواه البزار وفي رواية من أعتق نصيباً من مملوك أو شركاه في عبد وكان له من المال ما يبلغ قيمته بقيمة العدل فهو عتق رواه أحمد والبزار وفي رواية من أعتق شركاه في عبد عتق مابق في ماله إذا كان له مال يبلغ عن العبد رواه مسلم وأبو داود وعن ابن عمر أنه

بأنظر أخرجه أبو داود أهل الجواز وأهل نجران من جزيرة العرب فإن ذلك من التخصيص على بعض أفراد العام وقد كان تقرر في الأصول أنه لا يصلح للتخصيص وهو الحق وغاية ما فيه الدلالة على تأكيد الأمر في ذلك الخاص تخصيصه بالنص عليه وحده ومثل هذا لا يوجب إهمال دلالة الدليل على ما عداه انتهى (واجبوا الوفاء بنحو ما كنت أجيزهم) قال ابن المنير والغنى بقى من هذا الرسم ضيقات الرسل واقطاعات الأعراب ورسومهم في أوقات ومنه إكرام أهل الجواز إذا وفدوا وقال ابن عبيدة كما عند الأسماعيلي هنا والبزار في الجزية أو سليمان الأحوال كما في مسند الحمدي أو سعيد بن جبيرة كما عند النووي في شرح مسلم (ونسبت الثالثة) هي أنفاذ جيش أسامة وكان المساون أخذوا في ذلك على أبي بكر فاعلمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم عهد بذلك عند موته أو هي قوله لا تقتلوا قريشاً وشما قال الشوكاني في نيل الأوطار وفي الموطأ ما يشير إلى ذلك وقال في المقدمة ووقع في صحيح ابن حبان ما يرشد إلى أنها الوصية بالارحام (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قام النبي صلى الله عليه وآله) وأله (وسلم في الناس) خطيباً (فأثنى على الله بما هو أهله ثم ذكر الدجال فقال اني أذكركم وما من نبي الا قد أذكركم له فداؤره نوح قومه) خص نوحاً بالذكرا لانه أبو البشر الثاني أو انه أول مشرع (ولكن سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه تعلمون انه أعور

وان الله ليس بأعور) أورد هذا الحديث في باب كيف يعرض الاسلام على الصبي وذكر في هـ هذا الحديث ثلاث قصص اقتصر منها في الشهادات على الثانية وفي الفتن على الثالثة وقد اختلف في أمر ابن صبا: اختلفا كثيرا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: لم أنه أشهد اني رسول الله وهو غلام ياب مع الغلمان وكان اذ ذاك غلاما لم يحتمل فانه يدل على المدعى ويدل على صحة اسلام الصبي فانه لو أقر قبل لانه فائدة العرض (عن حذيفة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اكتبوا لي من تلفظ بالاسلام من الناس فيكتبنا له ألفا وخمسمائة رجل) واهله كان عند خروجهم الى أحد أو عند حفر الخندق وبه يجرم السفاقسي أو بالحديبية لانه اختلف في عددهم هل كانوا ألفا وخمسمائة أو ألفا وأربعمائة وفيه مشروعة كتابة الامام الناس عند الحاجة الى الدفع عن المسلمين (فقلنا نخاف) اي هل نخاف (ولحن ألف وخمسمائة) وعند مسلم فقال انكم لاتدرون لعل ان تباؤوا (فقد رأينا) بضم التاء لانه لم نكلم اي لقد رأيت أنفسنا (ابتلينا) مبهمة للمفعول بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (حتى ان الرجل يصلي وحده وهو خائف) أي مع كثرة المسلمين ولهله أشار الى ما وقع في خلافة عمة ان رضى الله عنه من ولاية بعض أمراء الكوفة كالوليد بن عقبة حيث كان يؤخر الصلاة ٢٥٥ أولا يقيمها على وجهها فكان بعض

الورعين يصلي وحده سرا ثم يصلي معه خفية الفتنة وفي ذلك علم من اعلام النبوة من الاخبار بالشئ قبل وقوعه وقد وقع أشد من ذلك بعد حذيفة في زمن الجحاج وغيره وفي الحديث مشروعية كتابة دواوين الجيوش وقديت عين ذلك عند الاحتياج الى تغيير من يصلح للمقابلة عن لا يصلح (عن أبي طلحة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه كان اذا ظهر على قوم أقام بالعرصة التي له - وهو يفتح المهملتين وسكون الراء بينهما البقعة الواسعة التي لابناءهم من دار وغيرها (ثلاث ليال) لان الثلاث أكثر ما يستريح المسافر فيها

كان يفتي في العباد والامة يكون بين شر كاهن فيعتق أحدهم نصيبه منه بقول قد وجب عليه عتقه اذا كان الذي أعتق من المال ما يبلغ يقوم من ماله قيمة العبد ويدفع الى الشركاء انصباؤهم ويحكي سبيل المعتق يحبر بذلك ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري وعن أبي المليح عن أبيه ان رجلا من قومه أعتق شتية من مملوكه فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل خلاصه عليه في ماله وقال ليس لله عز وجل شريك رواه أحمد وفي لفظ هو حر كاهن ليس لله شريك رواه أحمد ولا يداود معناه وعن أحمد بن أبيه عن جده قال كان لهم علام يقال له طهمان أو ذكوان فاعتق جده نصفه فجاء العبد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: وتعتق في عتق وترق في رفق قال فكان يخدم سيده حتى مات رواه أحمد وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من أعشى شتية ماله من مملوكه فعليه خلاصه في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استعفى في نصيب الذي لم يعتق غيره مشقوق عليه رواه الجماعة الا النسائي حديث أبي المليح أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وقال النسائي أرسله سعيد بن أبي عروبة وسأقه عنه مرسلًا وقال هشام وسعيد أثبت من همام في قتادة وحديثه - أو في الصواب وأبو المليح اسمه عامر ويقال عمر ويقال زيد وهو ثقة صحيح حديثه في الصحيحين وأبو اسامة بن عمير هذا بصرى

قال المهلب حكمة الإقامة لراحة الظهر والانفس قال الحافظ ولا يخفى ان محله اذا كان في أمن من طارف والاقتصار على ثلاث يؤخذ منه ان الاربعة اقامة وقال ابن الجوزي انما كان يقيم ليظهر تأثير الغلبة وتنفيذ الاحكام وقلة المبالاة فكانه يقول نحن مقعون فان كانت اكم قوة فلهما والينا قال ابن المنير ولعل المقصود بالاقامة تبديل السيئات واذهايم بالحسنات واظهار عز الاسلام في تلك الارض كانه يضيفها بما يوقعه فيها من العبادات والاذكار لله تعالى واظهار شعائر المسلمين واذا تأملت البقاع وجدت بها تشق كاتشقي الانام وتسهل واذا كان ذلك في حكم الضيافة فاسب ان يقيم عليها ثلاثا لان الضيافة ثلاث (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال ذهب فرس له فأخذه العدو) من أهل الحرب (فظهر عليهم المسلمون فرد عليه) الفرس (في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحق) اي هرب (عبد الله) اي لابن عمر يوم ليرموك كما عند عبد الرزاق (فلحق بالروم فظهر عليهم المسلمون فردته) اي العبد (عليه) علي ابن عمر (خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) في زمن أبي بكر والحصاة متواترون من غير تكبر منهم وفيه دليل للشافعية وبجاءة على ان أهل الحرب لا يجملون بالغلبة شيئا من مال المسلمين واصحابه أخذ قبل القسمة وبهذا وعند مالك وأحمد وآخرين ان وجد ماله

قبل القسفة فهو أحق به وإن وجد به دها فلا يأخذها إلا بالقيمة وواه الدارقطني من حديث ابن عباس مر فوالكن اسناده ضعيف جدا وبذلك قال أبو حنيفة لا في الآتي فقال مالك أحق به مطاوعة (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال قلت يوم الخندق يا رسول الله ذهبنا بجبهة لنا) بضم الموحدة وفتح الهاء وسكون القحفية مصغرة بجمعة باسكان الهاء ولد الضأن المذكور والآتي (وطعنت صاعا من شعير) أي امرأته أو امرتها ان طعن (فتعال انت ونقر) أي ومعلك نقر (فصاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أهل الخندق ان جابر قد صنع سورا) بضم السين واسكان الواو من غير همز أي طعما مادعا ليه الناس وهو يا فارسية قاله الطبري والاسماعيل وقيل بالحشية والاول أولى (لخى هلا بكم) أي فأقبلوا وأسرعوا أهلا بكم أيتم أهلكم وهذا موضع الترجمة وهي التكلم باللغة الفارسية والرطانة هي التكلم بلسان العجم ويدل له قوله تعالى واختلاف ألسنتكم أي لغاتكم أو اجناس فقطركم واشكاله خالف بل وعلا بين هذه الاشياء حتى لا تسكاد تسمع منطقتين متفقين في همس واحد ولا جهارة واحدة ولا رشاوة ولا فصاحة ولا لكمة ولا نظم ولا اسلوب ولا غير ذلك من صفات النطق وأحواله وقال تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ٣٥٦ وفيه اشارة الى ان نبينا محمدا صلى الله عليه وآله وسلم كان عارفا بجميع الالسنه

لشهر رسالته الثقلين على اختلاف السننهم ليقفهم عنهم ويفهموا عنه والفارسية لسان الفرس قبل انهم يسبون الى فارس بن كيومرت واختلف في كيومرت قبل انه من ذرية سام بن نوح وقيل من ذرية قياث ابن نوح وقيل انه ولد آدم لصاحبه وقيل انه آدم نفسه وقيل لهم الفرس لان جدهم الاعلى ولده سبعة عشر ولدا كان كل منهم شجاعا فارسا فسموا الفرس وفيه نظر لان الاشتقاق يختص بالان العربي والمنشهور ان اسمعيل بن ابراهيم عليهم السلام اول من ذلت له الخيل والفروسية ترجع الى الفرس من الخيل وأمة

له خصية ولا يعلم ان أحد اروي عنه غير ابنه أبي الملقح وقوى الحافظ في الفتح اسناد حديث أبي الملقح قال وأخرجه أحمد باسناد حسن من حديث مرة بن رجاء لا اعتق شقصاله في مملوك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو حر كاهن ليس لله شريك وحديث اسمعيل ابن أمية قال في مجمع الزوائد هو مرسل ورجاله ثقات وأخرجه الطبراني ويشهد له ما في حديث ابن عمر المذكور بلا نظر والافندعتي عليه ما عتق وما أخرجه أبو داود والنسائي باسناد حسن عن ابن التلب بالقاء القوقاية عن أبيه ان رجلا اعتق نصيبا له من مملوك فلم يضمنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث أبي هريرة قال أبو داود ورواه روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكروا السعاية ١٥ ورواه يحيى بن سعيد وابن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكروا السعاية ورواه يزيد بن زريع عن سعيد بن كرفيه السعاية وقال البخاري رواه سعيد بن قتادة لم يذكروا السعاية وقال الخطابي اضطرب سعيد بن أبي عروبة في السعاية مرة يذكرونها مرة لا يذكرونها فدل على انها ليست من متين الحديث عنده وانما هي من كلام قتادة وتفسيره على ما ذكره همام وبينه قال ويدل على ذلك حديث ابن عمر في الذي فيه والافندعتي عليه ما عتق وقال الترمذي روى شعبه هذا الحديث عن قتادة ولم يذكروا السعاية وقال النسائي أثبت أصحاب قتادة شعبه وهمام على خلاف سعيد بن أبي عروبة وصوب وايتهم ما قال وقد بلغني ان هماما روى هذا الحديث عن قتادة فجعل قوله وان لم يكن مال الخ من قول قتادة وقال

الفرس كانت موجودة قال في الفتح فالواقفة هذا الباب يظهر في قامين المسلمين لاهل الحرب بالسننهم (عن عبد الرحمن أم خالد) اسمها أمة (بنت خالد بن سعيد) الاموية انما (قالت آتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أبي) هو خالد وعلي قصص أصغر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة (ولا يذرسناه سنم) وحكى ابن قرقول تشديد النون قال عبد الله أي ابن المبارك وقال الكرماني أبو عبد الله أي البخاري (وهي) أي سنة (بالحشية حسنة) وهي الرطانة بغير الهاء في الفتح كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرف الالسنه لانه أرسل الى الامم كلها على اختلاف السننهم ليجمع الامم قومه بالنسبة الى عوم رسالته فاقتضى ان يعرف السننهم ليفهم عنهم ويفهموا عنه ويحتمل ان يقال لا يستلزم ذلك نطقه بجميع الالسنه لامكان الترجمان المتوق به عندهم قال ابن المنير وجه مناسبتها انه صلى الله عليه وآله وسلم خاطبه بما يفهمه مما لا يتكلم به الرجل فهو كخاطبة الجعي بما يفهم من لغته انتهى والاحاديث الواردة في كراهة الكلام بالفارسية كحديث كلام أهل النار بالفارسية وحديث من تكلم بالفارسية زادت في خبثه ونقص من مروءته أخرجه الخطابي في المستدرک وقال في الفتح سندها واه وأخرج فيه أيضا عن عمر رفته من أحسن العربية فلا يتكلم بالفارسية فانه يورث التفات الحديث وسنده

عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما انه قال لابن جعفر (واسمه عبد الله) انك كراذ أي حين (تلقين رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) أنا وانت وابن عباس قال نعم) اذكر ذلك (فحملنا) أي أنا وابن عباس (وتركان) وعندكم سلم وأحمدان عبد الله بن جعفر قال ذلك لابن الزبير قال ابن الملقن والظاهر انه انقلب على الراوي كاتبه عليه ابن الجوزي في جامع المسانيد وفي الحديث جواز استقبال الغزاة عند رجوعهم من غزوهم (عن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال ذهبنا لتلقي رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم مع الصبيان الى ثنية الوداع) أي لما قدم من تبوك كما عند الترمذي وحديث الباب أخرجه أيضا في المغازي وأبو داود والترمذي في الجهاد وفيه استقبال الغزاة عند القدوم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم مقفلة) أي مرجعه (من عسفان) يضم العين موضع على مرحلتين من مكة المكرمة (ورسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم على راحلته) أي ناقته (وقد أورد في صفية بنت حيي فقهرت ناقته فصرعا) أي فوقها (جميعا) قال الحافظ الدمياطي ذكره فلان مع قصة صفية وهم وانما هو عند مقفلة من خيبر لان غزوة عسفان الى بني الحبيان كانت في سنة ست وغزوة خيبر كانت في سنة سبع وورد في صفية مع النبي ٣٥٩ صلى الله عليه وآله وسلم وقوعهما

كان فيها (فاقصم) أدرى نفسه (أبو طلحة) زيد بن سهل الانصاري عن بعيره (فقال يا رسول الله جعلني الله فداك قال عايتك المرأة) أي الزمها (فقلب) أبو طلحة (فباعني وجهه) حتى لا ينظر الى صفية (وأناها قالها) أي الخبيثة التي ألقاها على وجهه المسماة بالنوب (عليها) أي على صفية فسترها عن العين (وأصلح لهما امر كهما فركبا وكنتما رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) أي أخطأه (فلما أنتمزعا) أي اطلعنا (على المدينة قال) نحن (آيون) راجعون الى الله (ناقبون) اليه (عابدون لرئيسنا حامدون) وسقط من هذه

ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب كما قال البيهقي ولا شك ان الرفع زيادة معتبرة لا يليق اهمالها كما قرر في الاصول وعلم الاصطلاح وما ذهب اليه بعض أهل الحديث من الاعلال لطريق الرفع بالوقف في طريق أخرى لا ينبغي التعويل عليه وليس له مستند ولا سيما بعد الاجماع على قبول الزيادة التي لم تقع مناقبة مع تعدد مجالس السماع قالوا يجب قبول الزيادة المذكورتين في حديث ابن عمر وحديث أبي هريرة وظاهرهما التعارض والجمع ممكن لا كما قال الاسماعيلي وقد جمع البيهقي بين الحديثين بان معناه ان المعسر اذا اعتق حصته لم يسر العتق في حصته شريك بل تبقى حصته شريك على حالها وهي الرق ثم يستسعى العبد في عتق بقية فيحصل عن الجزء الذي لشريك سيده ويدفعه اليه ويدفعه رجوعا لموه في ذلك كالكاتب وهو الذي جرم به البخاري قال الحافظ والذي يظهر انه في ذلك باختياره اقله غيبة شقوق عليه فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بان يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له غاية المشقة وهي لا تلزم في الكتابة بذلك عند الجهود لانهم اوجبوا هذه مثلها قال البيهقي لا يبيح بين الحديثين بعد هذا الجمع معارضة أصلا قال الحافظ وهو كما قال الا انه يلزم منه ان يبقى الرق في حصته الشريك اذ لم يحتر العبد الاستسعاء فيه برضه حديث أبي المليلج الذي ذكره المصنف قال ويمكن حمله على ما اذا كان المعتق غنيا أو على ما اذا كان جعيه له فاعتق برضه واستدل على ذلك بحديث ابن التلب الذي تقدم ثم قال وهو محمول على المعسر والاعتراضا وجمع بعضهم

الرواية قوله ساجدون (فليرزل يقول ذلك حتى يدخل المدينة) شكر الله تعالى وتعليل الامته وفيه ذكر الغزاة اذ رجع من الغزو (عن كعب رضي الله عنه) في حديثه الطويل في قصة تخلفه عن غزوة تبوك (ان النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) كان اذا قدم من سفر رضي دخل المسجد فصلى ركعتين قبل ان يجلس) تبركا أو لما يبدأ في الحضر واستنيط منه لا ابتداء بالمسجد قبل بيته وجلسه للناس عند قدمه ليسلموا عليه والحديث أخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في الجهاد والنسائي في السير وفيه الصلاة اذا قدم الغزاة أو المسافر من غزوا أو سفر (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم لانورث) وفي حديث الزبير عند النسائي انما معاشر الانبياء لانورث (ماتر كاصدقة) وصدقة بالرفع خبر المبتدأ الذي هو ماتر كالأول في جملة ان الاولى فعلية والثانية اسمية قال في الفتح ويؤيده ورود في بعض طرق الصحيح ماتر كانه وصدقة وحرفه الامامية فقالوا الاورث بالياء بدل النون وصدقة بالنصب على الحال وماتر كانه قول للمالم يسم فاعله فاعلوا الكلام جملة واحدة ويكون المعنى ان ما تبرك صدقة لانورث وهذا تحريف يخرج الكلام عن غلط الاختصاص الذي دل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الطرق نحن مما شير الانبياء لانورث ويعود الكلام بما عرفوه الى امر لا يختص به الانبياء لان احاد الامة

اذا وقفوا أمواهم أوجملوها صدقة انقطع حق الورثة عنها فهذا من تعاملهم أو تجاهلهم وقد أورد بعض أكابر الامامية على القاضي شاذان صاحب القاضي أبي الطيب فقال شاذان وكان ضعيف العربية قوي في علم الخلاف لا اعرف نصب صدقة من رفعها ولا احتاج الى علمه فانه لا يخفى ولا يكاد ان فاطمة وعليان افسح العرب لا تبلغ انت ولا أمثالك الى ذلك منهم ما فلو كانت لهم حجة فيما لحظته لا بد لها حينئذ لا يكره فسكت ولم يجز جوابا وانما فعل الامامية ذلك لما يلزمهم على رواية الجمهور من فساد مذهبهم لانهم يقولون بانه صلى الله عليه وآله وسلم يورث كايورث غيره من عموم المسلمين اعموم الآية الكريمة وذهب النخاس الى انه يصح النصب على الحال وأنكره القاضي لتأيد مذهب الامامية لكن قدره ابن مالك ما تركه صدقة تلحق بالخبر وبني الحال كالموضوع منه ونظيره قراءة بعضهم ونحن عصابة كذا في القسطلاني ونقل هذا الكلام من الفتح بعناء لا يلفظه مع زيادة قال في الفتح وهذا واضح لمن انصف (وكان) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يتفق من المال الذي أفاض الله عليه) أي من بفي النصير وخير وفدك وكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاحق لاحد فيها غيره فكان يتفق منها (على أهله نفقة سنتهم) ويصرف الباقي في مصالح ٣٦٠ المسلمين كما يشير اليه قوله (ثم ياخذ ما بقي فيجعله يجعل مال الله في السلاح

والكرع ومصالح أهل الاسلام وهذا مذهب الجمهور وقال الشافعي يقسم التي خمسة أقسام قسم له صلى الله عليه وآله وسلم وقسم لذوي القربى من بني هاشم وبني المطلب وقسم لليتامى الفقراء وقسم للمساكين وابن السبيل وتأول قول عمر هذا بانه يريد الانحسار الأربعة والتي ما أخذ من الكفار على سبيل الغلبة بلا قتال ولا إيجاف أي اسراع خيل أو ركاب أو نحوهما من جزية أو ماهر أو اعنه لحرف أو غيره أو وصولا عليه بلا قتال وهي في الرجوعه من الكفار الى المسلمين والغنيمة ما أخذ من الكفار بقتال أو إيجاف ولو بعد

بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك المراد بالاستسعاء ان العبد يستمر في حصة الذي لم يعق رقبة فيسعى في خدمته بقدر ماله فيه من الرق قال ومعنى قوله غير مشقوق عليه أي من جهة سيده المذكور فلا يكلفه من الخدمة فوق حصة الرق ويؤيد هذا حديث اسمعيل ابن أمية الذي ذكره المصنف ولكنه يرد عليه ما وقع في رواية للنسائي وأبي داود بلفظ واستسعى في قيمته لصاحبه واحتج من أبطل السعاية بحديث الرجل الذي اعتق ستة عمالك عندهمونه فجزأهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وارق أربعة وقد تقدم في باب تبرعات المريض من كتاب الوصايا ووجه الدلالة منه ان الاستسعاء لو كان مشروعا ليجز من كل واحد منهم عتق ثلثه واستسعى في بقية قيمته لورثة الميت وأجاب من أثبت السعاية بانها واقعة عين فيحتمل أن تكون قبل مشروعية السعاية ويحتمل أن تكون السعاية مشروعة في غير هذه الصورة وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات ان رجلا من بني عذرة اعتق عملا كله عندهمونه وليس له مال غيره فاعتق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثه وامره ان يسعى في الاثنين واحتجوا أيضا بما أخرجه النسائي عن ابن عمر من حديث وفيه وليس على العبد ثمن وأجيب بان ذلك يختص بصورة البسار قوله في هذا الحديث وله وفاء السعاية انما هي في صورة الاعسار وقد ذهب الى الاخذ بالسعاية اذا كان المعتق معسرا بوحيته وصاحباه والاوزاعي والثوري والحق واحد في رواية واليه ذهب الهادي وآخرون ثم اختلفوا افتتال

انهم زامهم وما أخذ من دراهم اختلاسا أو سرقة أو لقطعة ولم يخل الغنيمة الا لما وقد كانت في أول الاسلام له صلى الله الاكثر عليه وآله وسلم خاصة يصنع فيها ما يشاء وعليه يحمل اعطاءه صلى الله عليه وآله وسلم من لم يشهد بدرا ثم نسخ بعد ذلك نفسه كالتى الآية واعلموا انما غنم من ثمن فان لله خمسة ونصيب بذلك لانها افضل وفائدة محضة والمشهور تغاير التي والغنيمة وقيل يقع اسم كل منهما على الآخر اذا فردت جميع بينهما فترقا كالفقير والمسكين وقيل اسم التي يقع على الغنيمة دون العكس وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يخمس التي فمن نسي أخا من لا ية ما أفاض الله على رسوله ويقسم خمسة على خمسة أسهم كما تقدم وأما الأربعة الانحسار فهي للمرتزقة وهم المرسلون للجهاد بتعيين الامام وكانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته مضمومة الى خمس الخمس لجملة ما كان له من التي احدى عشر من سهم اسهم منها للمصالح كما مر والمراد انه كان يجوز له أن ياخذ ذلك لكنه لم ياخذ وانما كان ياخذ خمس الخمس واما الغنيمة فلهم سهم احكم التي فيخمس خمسة أسهم للآية وأربعة أخماس للغنيين قال الحافظ اختلف العلماء في مصرف التي فقال مالك التي والغنيمة وما يجعلان في بيت المال ويعطى الامام أقارب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحسب اجتهاده وفرق الجمهور بين خيس الغنيمة وبين التي فقالوا الخمس موضوع معاينة الله فيه

من الاصناف الممهين في آية الخمس من سورة الانفال لا يتعدى به الى غيرهم واما التي فهو الذي يرجع النظر في مصرفه الى رأي
 الامام بحسب المصلحة وانقر الشافعي كما قال ابن المنذر وغيره بان التي مخمسين وان اربعة اقسامه للشيء صلى الله عليه وآله وسلم
 وله خمس خمس كما في الغنعة وأربعة أخماس الخمس المستحق نظيرها من الغنعة ١١ واستدل الشافعية بآية ما افاء الله على رسوله
 الآية قالوا وهي وان لم يكن قيم الخمسين فانه مذكور في آية الغنعة فعمل المطلق على المقيد ١١ وقال الجمهور مصرف التي
 كله الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصرفه بحسب المصلحة لقول عمر هذا فساكنات هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم وهذا لا يعارضه حديث عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم توفي ودرعه مرفوعة على شعير لانه يجمع بين سمايته كان
 يدخل لاهله قوت سنتهم ثم في طول السنة يحتاج لمن يطرقه الى اخراج شيء منه فيخرجه فيحتاج الى تعويض ما أخذ منها فلذلك
 استدان (ثم قال ابن حزم من الصحابة انشدكم بالله الذي باذنه تقوم السماء) ٢٦١ فوق رؤسكم بغير عمد (والارض) على
 الماء تحت أقدامكم (هل تعلمون

ذلك قالوا نعم وكان في المجلس
 علي وعباس وعثمان) بن عفان
 (وعبد الرحمن بن عوف والزبير)
 ابن العوام (وسعد بن أبي وقاص)
 رضى الله عنهم (وذكر حديث
 علي وعباس ومنازعتهما) فيما افاء
 الله على رسوله صلى الله عليه وآله
 وسلم من بنى النضير (وابس الاتيان
 به من شرطنا) في هذا التعبير
 والغرض من هذا الحديث هنا
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا نورث ما تركا صدقة وقام
 الكلام على هذا الحديث وشرحه
 مذكور في فتح الباري واللسان
 العلامة محمد بن اسمعيل الامير
 العياشي رحمه الله رسالة مستقلة
 في ذلك سماها رفع الالتباس عن
 تنازع الوصي والعباس جاء فيها
 بتحقيق نفيس جدا فراجعه وهذه
 القصة من مزالق الاقدام بين

الاكثرية متوجه في المال ويستسمى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك وزاد ابن
 أبي ابيلى فقال ثم يرجع العبد على المعتق الاول بما دفعه الى الشريك وقال ابو حنيفة وحده
 يخير بين السعاية وبين عتق نصيبه وهذا يدل على انه لا يعتق عنده ابتداء الا بالنصيب
 الاول فقط وعن عطاء يخير الشريك بين ذلك وبين ابقاء حصته في الرق وخالف الجميع زفر
 فقال يعتق كله وتقوم حصص الشريك فتؤخذ ان كان المعتق موسرا وتبقى في ذمته ان
 كان معسرا وقد حكى في البصر عن الفريقين من الحنفية والشافعية مثل قول زفر
 في نظر في صحة ذلك وحكى أيضا عن الشافعي انه يقي نصيب شريك المعسر رقيقا وعن
 الناصر انه يسمى العبد مطلقا وعن أبي حنيفة يسمى عن المعسر ولا يرجع عليه والموسر
 يخير شريكه بين تضمينه أو السعاية أو اعتاق نصيبه كما مر وعن عثمان البتي انه لا شيء على
 المعتق الا أن يكون جارية تراد لوطه فيضمن ما ادخل على شريكه فيه امن الضرر وعن
 ابن شبرمة ان القيمة في بيت المال وعن محمد بن اسحق ان هذا الحكم للعبيد دون الاما قوله
 قيمة عدل بفتح العين أى لا زيادة فيه ولا نقص قوله لا وكس بفتح الواو وسكون الكاف
 بعد هاء سين مهمله أى لا نقص والشطط بشين مخمصة ثم طاء مهمله مكررة وهو الجور
 بالزيادة على القيمة من قولهم شطط فلان اذا شق عليه ذلك وظل ذلك قوله او شريكه في
 عمل الشريك بكسر الشين المخمصة وسكون الراء الحصة والنصيب قال ابن دقيق العيد هو
 في الاصل مصدق قوله شقة بكسر الشين المخمصة وسكون القاف وفي الرواية الثانية
 شقيا بفتح الشين وكسر القاف والشقق والشقق من شق مثل النصف والنصف وهو
 القليل من كل شيء وقيل هو النصيب قليلا كان أو كثيرا

• (باب التدبير) •

(عن جابر ان رجلا اعتق غلاما له عن دبر فاحتاج فاخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٤٦ نيل خا أهل السنة والرافضة والامر به ليس عافيه مازعه الشيعة من المخالفة والعصية من الشيعين
 الكريين رضى الله عنهم (عن أنس رضى الله عنه انه أخرج الى الصحابة ثقلين جرداوين) ثنية جردا مؤثت الاجرد أى خالقيين
 بحيث لم يبق عليهم شعر (لهم اقبالان) بكسر القاف ثنية قبائل وهو زمام التعل وهو السير الذي يكون بين الاصبعين (فحدث
 انهم ما نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخرج هذا الحديث ايضا في اللباس (عن عائشة رضى الله عنها انها أخرجت
 كساء) من صوف (ملبدا) مرقعا (وقالت في هذا نزاع روح النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وكان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم
 له تواضعا واتفاقا لانه قصد اذ كان يلبس ما وجد والحديث أخرجه أيضا في اللباس وكذا مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه
 (وفي رواية انها اخرجت ازارا غلبا ماعيا صنع باليمن وكساء من هذه التي يدعونها) أى يسمونها (الملبدة) بضم الميم وفتح اللام
 والموحدة المشددة (عن أنس رضى الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم انبكر فاحتضن مكان الشيب) أى الصدع

والثاني (سلسلة من فضة) وفاعل اتخذ أنس أو النبي صلى الله عليه وآله وسلم والثالث أربع وهذا الحديث أخرجه أيضا في
 الأشربة (عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهم ما قال ولد لرجل منا) اسمه أنس بن فضالة غلام فسماه القاسم فقالت
 الأنصار لا تكنيك أبا القاسم ولا تسمك عينا أي لا نكرمك ولا نقر عينك بذلك (فأبى) الأنصاري (النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم) فقال يا رسول الله ولدي غلام فسميته القاسم فقالت الأنصار لا تكنيك أبا القاسم ولا تسمك عينا فقال النبي صلى الله عليه وآله
 وآله (وسلم) أحسنت الأنصار سموه أبا سمى ولا تكناه أبكنيقي فأنما أنا قاسم) أعطى كل واحد ما يليق به واستشكل بأداة الحصر
 وله صفات أخرى كالرسول والمبشر والذير والجواب إن الحصر إنما هو بالنسبة إلى اعتقاد السامع وهذا ورد في مقام كان
 السامع معتقدا كونه معطيا فلا يبقى إلا ما اعتقده السامع لا كل صفة من الصفات وحينئذ إن اعتقده أنه معط لا قاسم فيكون
 من باب قصر القاب أي ما أنا القاسم ٣٦٢ أي لا معط وإن اعتقده أنه قاسم ومعط أيضا فيكون من قصر الأفراد أي لا تتركه

في الوصفين بل أنا قاسم فقط
 ويؤيده حديث معاوية عند
 البخاري والله المعطى وأنا القاسم
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال ما أعطيك ولا أمنعكم)
 وأنما الله المعطى في الحقيقة وهو
 المانع (أنا قاسم أضع حيث
 أمرت) لا برأي من قسمته له
 قايلا فذلك بقدر الله له ومن
 قسمته له كثيرا بقدر الله أيضا
 (عن خولة الأنصارية رضي
 الله عنها) بنت قيس بن فهد زوج
 حمزة بن عبد المطلب وزوج حمزة
 هي خولة بنت ثائر أو ثار لقب
 لقيس بن فهد وبه جزم ابن المديني
 (قالت سمعت النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول إن رجلا
 يتخوضون من الخوض وهو
 المائي في الماء وتحركه ثم
 استعمل في التصرف في الشيء

فقال من يشترى به مني فاشتره نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه إليه متفق عليه وفي اللفظ
 قال أعتق رجل من الأنصار غلاما له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم بثمانمائة درهم فاعطاه فقال أقض دينك وانفق على عيالك
 رواه الشافعي وعن محمد بن قيس بن الأحنف عن أبيه عن جده أنه أعتق غلاما له عن دبر
 وكاتبه فادى بعضا وبقي بعض ومات مولاه فأتوا ابن مسعود فقال ما أخذناه له وما
 بقي فلا شيء لكم رواه البخاري في تاريخه حديث جابر أخرجه أيضا الأربعة وابن
 حبان والبيهقي من طرق كثيرة بالفاظ متنوعة وفي الباب عن ابن عمر عن جده عن جده
 عند البيهقي بلفظ المدبر من الثلث ورواه الشافعي والحفاظ يفتونه على ابن عمر ورواه
 الدارقطني مرفوعا بلفظ المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث وفي أسناده عبيدة بن
 حسان وهو منكر الحديث وقال الدارقطني في العلل الأصح وقفه وقال العقيلي لا يعرف
 الأبعلي بن ظبيان وهو منكر الحديث وقال أبو زرعة الموقوف أصح وقال ابن القطلان
 المرفوع ضعيف وقال البيهقي الصحيح موقوف وقد روى نحوه عن علي موقوف عليه وعن
 أبي قلابة مرسلا أن رجلا أعتق عبد الله عن دبر فبعه له النبي صلى الله عليه وآله وسلم من
 الثلث وروى الشافعي والحاكم عن عائشة أنها باعت مدبرة حرة ما قوله إن رجلا في مسلم
 أنه أبو مدكور الأنصاري والغلام اسمه يعقوب ولفظ أبي داود أن رجلا يقال له أبو
 مدكور أعتق غلاما يقال له يعقوب ٥ وهو يعقوب القبطي كما في رواية مسلم وابن أبي
 شعبة قوله عن دبر بضم الدال والموحدة وهو العتق في دبر الحماة كان يقول السيد بعده
 أنت حر بعد موتي أو أدامت فانت حر وهي السيد مدبر بصيغة اسم الفاعل لأنه مدبر امر
 دنياه باستخداً له ذلك المدبر واسترقاقه وودبر امر آخرته باعتاقه وتخصيل أجر العتق قوله
 فاشتره نعيم بن عبد الله في رواية للبخاري نعيم بن الخصام بالنون والهاء المهملة المشددة

أي يتصرفون (في مال الله) الذي جعله لمصالح المسلمين (بغير) قسمة (حق) بل بالباطل واللفظ وإن كان أعم من أن وهو
 يكون بالقسمة أو بغيرها لكن تخصيصه بالقسمة لتفهم منه الترجمة صريحا كما قاله الكرماني قال في الفتح ولا يحتاج إلى قيد
 الاعتذار لأن قوله بغير حق يدخل في عمومته الصلوة المذكورة فيصح الاحتجاج به على شرطية القسمة في أموال التي والغنية
 يحكم العدل واتباع ما ورد في الكتاب والسنة وكان المصنف أراد بإيراد تخويف من يخاف ذلك ويستفاد من هذه الأحاديث
 أن بين الأهم والمهم به مناسبة لكن لا يلزم اطراد ذلك وإن من أخذ من الغنائم شيئا بغير قسم الإمام كان عاصيا (فلهم الناريوم
 القيامة) فيه ردع الولاية أن يتصرفوا في بيت مال المسلمين بغير حق ويعتبرهم أهلها ولفظ الترمذي عن خولة قالت سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن ٥ هذا المال خضر حلوته فمن أصابه بحقه بور له فيه وزب مختوض فيما شئت نفسه من مال
 إله ورسوله ليس له يوم القيامة إلا النار قال الترمذي حسن صحيح وأنت خضرة على نأويل الغنية يدل قوله في مال الله ويحتمل

ما هو أهم من ذلك ومعناها متناهية النفوس قبل ذلك وفي قوله مال الله انارة الى انه لا ينبغي الخوض في مال الله ورسوله والتصرف فيه بمجرد الشهى وقوله الا النار حكم مترتب على الوصف المناسب وهو الخوض في مال الله فنيته اشعار الغلبة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزائي من الانبياء) أي اراد أن يغزو وعند الحاكم عن كعب الاحبار ان هذا النبي هو يوشع بن نون وكان الله قد نبأه بعد موسى وامر بقتال الجبارين وعند أحمد عنه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الشمس لم تحبس لبشر الا ليوشع بن نون ليأمنه الى بيت المقدس قال في الفتح والحصر محمول على ماضى للانبياء قبل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فلم تحبس الشمس الا ليوشع وليس فيه نفي انه قد تحبس بعد ذلك لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم وروى الطحاوي والطبراني في الكبير والحاكم والبيهقي في الدلائل عن أسماء بنت عميس انه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لما نام على ركة على ففاته صلاة ٣٦٣ العصر فردت الشمس حتى صلى على ثم غربت وهذا ابلغ في المجزة وقد

وهذا ابلغ في المجزة وقد اخطأ ابن الجوزي بإبراره في الموضوعات وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في كتاب الرد على الرافضى والله أعلم وأما ما حكى عياض ان الشمس ردت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق لما شغلوا عن صلاة العصر حتى غربت الشمس فردها الله عليه حتى صلى العصر كذا قال وعزام للطحاوي والذي رأيته في مشكل الآثار لما روى الطحاوي ما قدمت ذكره من حديث اسماء فان ثبت ما قال فهذه قصة ثالثة وجاء انها حبست لموسى لما حل تابوت يوسف واسماعيل ابن داود ذكره الشافعي ثم انفقوا عن ابن عباس قال قال لي علي ما بلغك من قول الله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام ردوها علي فقلت قال لي كعب كانت

وهو اقرب والنعيم وقيل انه لقب لعيم وظاهر الرواية خلاف ذلك والحديث يدل على جواز بيع المدبر مطلقا من غير تقييد بالفسق والضرورة واليه ذهب الشافعي وأهل الحديث ونقله البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء وحكى النووي عن الجمهور انه لا يجوز بيع المدبر مطلقا والحديث يرد عليهم وروى عن الحنفية والمالكية انه لا يجوز بيع المدبر بتدبير مطلقا لا المدبر بتدبير امقيدا نحو ان يقول اتيت من مرفة في هذا فلان حر فانه يجوز بيعه لانه كالوصية فيجوز الرجوع فيه كما يجوز الرجوع فيها وقال أحمد يمتنع بيع المدبرة دون المدبر وقال الليث يجوز بيعه ان شرط على المشتري عتقه وقال ابن سيرين لا يجوز بيعه الا من نفسه وقال مالك وأصحابه لا يجوز بيعه الا اذا كان على السيد دين فيباع له قال النووي وهذا الحديث صحيح وظاهره في الرد عليهم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يباع له بعتقه بل بعتقه على نفسه واعلم يقف على رواية الترمذي التي ذكرها المصنف نعم لوجه اخر صرح جواز البيع على حاجة الدين بل يجوز البيع اهاوا لغيرها من الحاجات والرواية المذكورة قد تضمنت ان الرجل المذكور كان محتاجا للبيع لما عليه من الدين ومن ندقة اولاد وقد ذهب الى جواز البيع لمطلق الحاجة عطاء والهادي والقاسم والمؤيد بالله وبوطالب كما حكى ذلك عنهم في البصر واليه مال ابن دقيق العيد فقال من منع البيع مطلقا كان الحديث حجة عليه لان المنع الكلي يناقضه لجواز الجزئي ومن أجاز في بعض الصور فله ان يقول قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها فلا يلزمه القول به في غير ذلك من الصور وأجاب من أجزاه مطلقا بان قوله في الحديث وكان محتاجا لا مدخل له في الحكم وانما ذكر البيان لسبب في المبادرة لبيعه ليعين للبيوع جواز البيع ولا يخفى ان في الحديث ايماء الى المقتضى لجواز البيع بقوله فاحتاج وبقوله اقض دينك وانفق على عيالك لا يقال الاصل جواز البيع والمنع منه يحتاج الى دليل ولا يصلح لذلك حديث الباب

أربعة عشر فرساعرضها فغابت الشمس قبل أن يصلي العصر فاهرب ردوها فضرب سوقها وأعناقها بالسيف وقتلها فسلمه الله ملكه أربعة عشر يوما لانه ظلم الخليل وقتلها فقال علي كذب كعب وانما اراد سليمان جهادوه فقتلها فاعل بعرض الخليل حتى غابت الشمس فقال للملائكة الموكلين بالشمس ياذن الله لهم ردوها على قريش والله عليه حتى صلى العصر في وقتها وان انبياء الله تعالى لا يظلمون ولا يأمرون بالظلم قال الحافظ أورده هذا الاثر جماعة من كتبه عليه جازمين بقولهم قال ابن عباس قلت لعلي وهذا لا يثبت عن ابن عباس ولا عن غيره والثابت عند جمهور أهل العلم بالنسبة من الصحابة ومن بعدهم ان الضمير المؤنث في قوله ردوها للخليل والله أعلم اه (فقال اقومه) بنى امرأته (لا يتبعني) بالجزم على النهي وبالرفع على النهي (رجل ملك يضع امرأته) أي عقد نكاح (وهو يريد أن ينيها) أي يدخل عليها وترقى اليه (والا ينيها) أي والحال انه لا يدخل عليها التعلق قلبه فالباب فبشغلها هو عليه من الطاعة وبما ضعف فعل جوارحه بخلاف ذلك به الدخول (ولا يتبعني) (أحد بني يوتنا)

بالجمع (ولم يرفع - فتونها ولا احد) وفي انظر ولا آخر (اشترى غنما) أي حوامل (او خلفات) بفتح الخاء وكسر اللام بعدها هاء مخففة جمع خلفه وهي الحامل من النوق وقد تطلق على غير النوق (وهو) أي والحال انه (يقطر ولادها) والمراد أن لا تعلق قلوبهم بانجاز ما تركوه معوقا (فقرأ) يوشع عن تبعه من بني اسرائيل عن لم يتصف بملك الصفه (فدنا من القرية) هي أريحا (صلاة العصر أو قريما من ذلك) وعند الخاكيم عن كعب وقت عصر يوم الجمعة في كادت الشمس أن تغرب ويدخل الليل وعند ابن اسحق فتوجه ببني اسرائيل الى اريحا فاحاط بها ستة أشهر فلما كان السابع نفثوا في القرون فسقط سور المدينة فدخلوها وقتلوا الجبارين وكان القتال يوم الجمعة فبقيت منهم بقية وكادت الشمس تغرب وتدخل ليلة السبت فخاف يوشع عليه السلام أن يهزوا لانه لا يحل لهم قتالهم فيه ٣٦٤ (فقال للشمس انك مامورة) أمرت بغير الغروب (وأنا مامور) أمرت بكليف

لأن غاية ان البيع فيه وقع للحاجة ولا دليل على اعتبارها في غيره بل مجرد ذلك الأصل كاف في الجواز لا نأقول قد عارض ذلك الأصل إيقاع العتق المعلق فصار الدليل بعده على مدعي الجواز ولم يرد الدليل الا في صورة الحاجة فيبقى ما عداها على أصل المنع وأما ما ذهب اليه الهادوية من جواز بيع المدبر للفسق كما يجوز للضرورة فليس على ذلك دليل إلا ما تقدم من علة من يبيع للمدبر التي صهرتها وهو مع كونه أخص من الدعوى لا يصلح للاحتجاج به لما قررناه غير مرة من ان قول الصحابي وقوله ليس بحجة واعلم انهم اقد اتفقت طرق هذا الحديث على ان البيع وقع في حياة السيد إلا ما أخرجه الترمذي بلفظ ان رجلا من الانصار دبر غلاما له فبات وكذلك رواه الأئمة أحدوا وصح ابن المديني والحميدي وابن أبي شيبة عن ابن عيينة ووجه البيهقي الرواية المذكورة بان أصلها ان رجلا من الانصار أعتق مملوكا ان حدث به حدث فبات فدعا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فباعه من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمرو وقال البيهقي فقوله فبات من بقية الشرط أي فبات من ذلك الحدث وليس اجابا عن ان المدبر مات فحذف من رواية ابن عيينة قوله ان حدث به حدث فوقع الغلط بسبب ذلك اه وقد استدلل بحديث الباب وما في معناه على مشروعية التدبير وذلك مما لا خلاف فيه وانما الخلاف هل يتقدم رأس المال أو من الثلث فذهب الفريقان من الشافعية والحنفية ومالك والعترة وهو مروى عن علي وعمرانه يتقدم من الثلث واستدلوا بما قدمنا من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وهو حر من الثلث وذهب ابن مسعود والحسن البصري وابن المسيب والفضي وداد ودمسروق الى انه يتقدم من رأس المال قياسا على الهبة وسائر الاشياء التي يخرجها الانسان من ماله في حال حياته واعتدروا عن الحديث الذي احتج به الاولون بما فيه من المقال المتقدم ولكنه معتضد بالقياس على الوصية ولا شك انه بالوصية اشبه منه بالهبة لما بينه وبين الوصية من المشابهة التامة قوله ما أخذ فهو له وما بقي فلا شيء لكم

بالصلاة أو القتال قبل غروبك ومخاطبة لله للشمس يحتمل أن يكون حقيقة وان الله تعالى خالق فيعتمد بها وادراكا ويدل لذلك مبروها تحت العرش واستئذانها من حيث تطالع ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل استحضار في النفس لما تقرر انه لا يمكن قحواها عن عاداتها الا بخرق العادة ومن ثم قال (اللهم احبسها عني) حتى تفرغ من قتالهم - قاله الخافط ويؤيد الاحتمال الثاني ان في رواية سعيد بن المسيب قال اللهم انما مامورة وانى مامورا حبسها على حتى تقضى بيني وبينهم (فبقيت) أي ردت على ادراجها او وقعت أو بطئت حركتها أي حبسها الله عز وجل وكل ذلك محتمل والثالث أرجح عندنا بطلان وغيره وكان ذلك في رابع عشر بن من حزيران

وحديثه يكون انما في غاية الطول (حتى فتح الله عليه الجميع) يوشع (الفنائم) وعند الناس ابن حبان وكانوا استدلل اذا غفروا غنمة بعث الله عليها النار فقاها (فجاءت يعني النار تأكلها فلم تطعمها) أي لم تذوق طعمها وهو على طريق المبالغة اذ كان الأصل ان يقال فلم تأكلها وكان النجى علامتها لقبول وعدم الغلول (فقال) يوشع عليه السلام (ان فيكم غلولا) أي مبرقة من الغنمة (فليبايعني من كل قبيلة رجل) فبايعوه (فلزقت يدرجل يده فقال) يوشع (فيكم الغلول فليبايعني قبيلتك) فبايعته (فلزقت يدرجلين او ثلاثة يده فقال فيكم الغلول لجأوا برأس مثل رأس بقرة من الذهب فوضعوها فجاءت النار فقاها) قال ابن المنير جعل الله علامة الغلول الزاقيد الغال وألهم ذلك يوشع فدعاهم للمبايعة حتى تقوم له العلامة المذكورة قال في الفتح وفيه تنبيه على انما يدعيها حق بطلان أن يخلص منه او انما يذيقني أن يضرب عليها ويحبس صاحبها حتى يؤدي الحق الى الامام وهو من جنس شهادة اليه على صاحبهم يوم القيامة اه قال في القسطلاني وكذلك يوفق الله تعالى خواص هذه

الامة من العلم لمثل هذا الاستدلال فقد روى في الحكايات المستندة عن الثقات انه كان بالمدينة محبة يهل في النساء وانه
جاء اليها امرأة فبقيها في تغسل اذ وقعت عليها امرأة فقالت انك زانية وضربت يدها على عجرة المرأة الميتة فالزنت يدها فحاولت
وحاول النساء نزع يدها فلم يمكن ذلك فرفعت الى والي المدينة فاستشار الفقهاء فقال قائل تقطع يدها وقال آخر تقطع بضعة من
الميتة لان حرمة الحلي اكدر فقال الوالي لا ابرم امرأته حتى ابرم الله فبعث الى مالك رحمه الله فقال لا تقطع من هذه ولا من
هذه بما أرى هذه الامرأة تطلب حقها من الحد فخذوا هذه القاذفة فضر بها تسعة وسبعين سوطا ويدها مائة ضعة فلما ضربها
تسكملة الثمانين انجلت يدها فاما ان يكون مالك رحمه الله اطلع على هذا الحديث فاستعمله بنور التوفيق في مكانه واما ان
يكون وفق فوافق واستنبط من هذا الحديث ان احكام الانبياء قد تكون بحسب الامر الباطن كما في هذه القصة وقد تكون
بحسب الامر الظاهر كما في حديث انكم تختصمون الي الحديث (ثم أحل ٣٦٥ الله لنا الغنائم) خصوصية لنا وكان ابتداء

ذلك من غزوة بدر وفي رواية
النسائي فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عند ذلك ان الله
أطعمنا الغنائم رحمة ورحمنا بها
وتخفيفا خففه عنا (رأى)
سجانه وتعالى (ضعفنا وهجرتنا
فألهنا) رحمة بالشرف نبينا
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحلها
لغيرنا الا ليكون قتالهم لاجل
الغنية لقصورهم في الاخلاص
بخلاف هذه الامة المحمدية
فان الاخلاص فيهم غالب اجمع لما
الله من الخاصين بمنه وكرمه وفي
التعبير بلما تعظيم حيث أدخل
صلى الله عليه وآله وسلم نفسه
الكرامة معناه وفي قوله راي
هجرنا إشارة الى أن الفضيلة عند
الله تعالى هي اظهار الضعف
والهجر بين يديه تعالى قال في القمع
فيه اختصاص هذا الامة بجل
الغنية وكان ابتداء ذلك من

استدل به القاضي زيد واله أدوية على ان الكتابة لا يطل بها التدبير ويعتق العبد عندهم
بالاسبق منها وقال المنصور بالله لا تصح الكتابة بعد التدبير لانها يسع فلا تصح الا حيث
يصح البسيع ورد بان ذلك تعجیل للعق مشروط

(باب المكاتب)

(عن عائشة ان بريرة جاءت تستعين في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت لها
عائشة ارجعي الى اهلك فان احبوا ان اقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعات
فذكرت بريرة ذلك لاهلها فاقبوا وقالوا ان شأمت نختسب عليك ولا تفعل ويكون لنا
ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لاهلها رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ابداي فاعتق في فاقا للوالدين أعنتق ثم قام فقال ما بال امس يشترطون شروطا ليست
في كتاب الله تعالى من اشترط شرط ليس في كتاب الله وليس له وان شرطه مائة مرة شرط
الله أحق وأوثى متفق عليه وفي رواية قالت جاءت بريرة فقالت ابي كاتب أهلي على تسع
أواق في كل عام أدقية الحديث متفق عليه) قوله باب المكاتب بفتح الفوقانية من تقع له
الكتابة وبكسر هاء من تقع منه والكتابة بكسر الكاف وفتحها قال الرابع اشتقاقها من
كتب بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى كتب عليكم الصيام أو بمعنى جمع ونسب ومنه كتب
الخط قال الحافظ وعلى الاول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثاني تكون
مأخوذة من الخط لوجوده عند عدها غاليا قال الروائي الكتابة اسلامية ولم تكن تعرف
في الجاهلية وقال ابن التين كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فافرقها النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقال ابن خزيمة وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة قوله ان بريرة قد
تقدم ضبط هذا الاسم ببيان اشتقاقه في باب من اشترى عبدا بشرط ان يعتقه من كتاب

غزوة بدر وفيه ازل قوله تعالى فكلوا مما غنمتم حلال طيبا فاحل الله لهم الغنمة وقد ثبت ذلك في الصحيح من حديث ابن عباس
واول غنمة غنمت غنمة السرية التي خرج فيها عبيد الله بن جهم وذلك قبل بيلهم بشهر بن ريمكن الجمع بانه صلى الله عليه وآله
وسلم آخر غنمة تلك السرية حتى رجع من بدر وقسمها مع غنائم أهل بدر قال المهلب في هذا الحديث ان فتن الدنيا تدعو النفس
الى الهلع ومحبة البقاء لان من ملك بضعة امرأة ولم يدخل بها اودخل وكان على قرب من ذلك فان قلبه مشتعل بالرجوع اليها
ويجد الشيطان السبيل الى شغل قلبه عما هو عليه من الطاعة وكذلك غير المراتم من أحوال الدنيا وهو كما قال لكن يعكر على
الحاقه ما بعد الدخول وان لم يطل بما قبله ويدل على التعميم في الامور الدينية ما وقع في رواية ابن المسيب من الزيادة اوله حاجة
في الرجوع وفيه ان الامور المهمة لا ينبغي أن تفوض الى الخازم فارغ البال لها لان من له اتق ربها ضعت عزيمته وقلت
يرغبته في الطاعة والقلب اذا تفرق ضعف فعل الجوارح واذا اجتمع قوى وفيه ان من مضى كانوا يغزون وياخذون أموال

أعدائهم وأسيانهم لكن لا يتصرفون فيها بل يحجمونهم أو علامة قبول غزوهم ذلك أن تنزل النار من السماء فتاكلها وعلامة
عدم قبوله أن لا تنزل ومن أسباب عدم القبول أن يقع فيهم الغلول وقد من الله على هذه الأمة ورحمها الشرف فبها فاحل لهم
الغنيمة وسر عليهم الغلول وطوى عنهم فضيحة أمر عدم القبول فلهذا الحمد على نعمته تترى وفيه عاقبة الجماعة بفعل سفهاهم
واستدله ابن بطلان على جواز احراق أموال المشركين وتغيب بذلك كان في تلك الشريعة وقد نسخ بصل الغنائم لهذه الأمة
وأجيب بأنه لا يخفى عليه ذلك ولكنه استنبط من احراق الغنيمة بكل النار جواز احراق أموال الكفار إذا لم يوجد السبيل إلى
أخذها غنيمة وهو ظاهر لأن هذا القول لم يرد التصريح بنسخه فهو مشق على أن شرع من قبلنا شرعنا ما لم يردنا نضاه واستدل
به أيضا على أن قتال آخر النهار أفضل من أوله وفيه نظر لأن ذلك في هذه القصة انما وقع اتفاقا ثم في قصة النعمان بن مقرن مع
المغيرة بن شعبة في قتال القرس التصريح ٣٦٦ باستحباب القتال حين تزول الشمس وتهب الرياح فلا استدلال به يغنى عن

هذا (عن ابن عمر رضي الله
عنه) ما أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بعث سرية فيها
عبد الله بن عمر رضي الله عنه
قال ابن عبد البر أن ذلك الجيش
كان أربعة آلاف (قبل نجد) أي
جهتها (فغنوا بلبا كثيرا) وزاد
مسلم غنما (فكانت ستمائة) وفي
لفظهم ستمائة جمع مهم أي
نصيب كل واحد (أثنى عشر بعيرا
أو واحد عشر بعيرا) بالشك من
الراوي (ونزلوا) أي أعطى كل
واحد منهم م زيادة على سهم
المستحق له والنفل زيادة زادها
الغازي على نصيبه من الغنيمة
ومنه نفل الصلاة وهو ما عدا
الفرس (بعيرا بعيرا) وعند أبي
داود أن التنفيل كان من الأمير
والقسم من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وعند مسلم أن ذلك
صدر من أمير الجيش وأن النبي

البيع وتقدم أيضا طرف من شرح هذا الحديث في باب أن من شرط الولاية وشرط شرط
فاسد من كتاب البيع أيضا قوله فان أحبوا الخ ظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاية
لها إذا بذت جميع مال الكتابة ولم يقع ذلك إذ لو وقع لكان اللوم على عائشة بطلبها ولا من
اعتقه غيرها وقد رواه أبو اسامة بن منظور في الاستكمال فقال أن أعداءهم عدة واحدة
واعتقك ويكون ولاؤك لي فقلت وكذلك رواه وهيب عن هشام فعرف بذلك أنها أرادت
أن تشتريهم بأسرها فاعتقها إذا اعتق فرع ثبوت المالك ويؤيده قول النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ابتاعني فاعتقني والمراد بالاهل هماني قول عائشة أرجو لي اهلك السادة
والاهل في الأصل الآل وفي الشرع من تلزم نفقته قوله ان شئت ان تحتسب هو من
الحسبة بكسر الحاء المهملة أي تحتسب الابن عند الله ولا يكون لها ولا قوله فذكرت
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية للبخاري فسمع بذلك النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فسأني وفي أخرى له فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه قوله
ابتاعني فاعتقني هو كقوله في حديث ابن عمر لا ينعك ذلك قوله على تسع أو اثنى عشر رواية
معلقة للبخاري خمس أو اثنى عشر عليهم في خمس سنين ولكن المشهور رواية التسع وقد
بحرزم الاسماعيلي بأن رواية الخمس غلط ويمكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت
عليها وجه هذا بحرزم القرطبي والمحج الطبري ويعكز عليه ما في تلك الرواية بلفظ ولم تكن
قضت من كتابها شيئا وأجيب بأن ما كانت حصة كل واحد من الأربع الاواق قبل أن تستعين ثم جاءتها
وقد بقي عليها خمس وقال القرطبي يجب أن يكون الخمس هي التي كانت استعفت عليها البهاول
نجمها من جملة التسع الاواق المذكورة ويؤيده ما وقع في رواية للبخاري ذكرها في
أبواب المساجد باللفظ فقال أهلها ان شئت أعطيت ما يبقى وقد قدمنا بقية الكلام على هذا
الحديث في ذلك الباب من كتاب البيع فليرجع إليه وله فوائد أخر خارجة عن المقصود

صلى الله عليه وآله وسلم كان مقررا لذلك ويجوز له لأنه قال فيه ولم يغيره النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره بمنزلة فعله قال
واختلف هل النفل يكون من أصل الغنيمة أم من أربعة أخماسها أم من خمس الخمس والأصح عند الشافعية أنه من خمس الخمس
وحكامه النووي عن مالك وأبي حنيفة وأطال الحفاظ في الفقه في بيان مسائل النفل واختلف العلماء فيها فراجعهم (عن جابر
رضي الله عنه قال بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم غنيمة بالبحرانية) وهذه القصة كانت غنيمة هوازن (أد قال
لرجل) هو ذو النول بصرة التميمي (أعدل فقال له شقيت) بفتح الشين والهاء (ان لم أعدل) أي ضللت أنت أيها التابع إذا كنت
لا أعدل لكونك تابعا ومقتديا بمن لا يعدل أو حيث تعتقد في نبيك هذا القول لأنه لا يصدر عن مؤمن لكن لا يلائمه حينئذ قوله
ان لم أعدل إلا أن يتدبر له جواب محذوف وفي رواية قال لقد شقيت محذوف فافهم فقال ولفظ له وزيادة لقد وضعت ما شقيت ومعناه
ظاهر ولا محذور فيه والشهرط لا يستلزم الوقوع لأنه ليس بمن لا يعدل حتى يحصل له الشقاء بل هو طاهر فلا يشق حاشاء الله بما يكره

عن ابن عمر رضي الله عنهما ان عمر اصاب جارتين لم يسميها (من سبي حنين فوضعهما في بعض بيوت مكة فن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سبي حنين) اى اطلقهم (فجعلوا يسمون في السكك فقال عمر يا عبد الله انظر ما هذا) اى فنظر وسأل عن سبب سعيهم في السكك (فقال من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السبي) اى اطلق وعند الاسماعيلي قلت ما هذا قالوا السبي اسلموا فاسلمهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قال) عمو لانه (اذ ذهب فارس الجاريتين) ويستفاد منه العمل بغير الواحد اراد البخاري بهذا الحديث انه كان له صلى الله عليه وآله وسلم أن يتصرف في الغنيمة بما يراه مصلحة فينقل من رأس الغنيمة وقار من الخمس واستدل على الاول بانه كان يمين على الاسارى من رأس الغنيمة فدل على انه كان له أن ينقل قال ابن بطال للامام أن يمين على الاسارى بغير فداء خلافاً لمنع ذلك واستدل به على ان الغنائم لا يستقر ملك الغنائم عليهم الا بعد القسمة وبه قال المالكية والحنفية وقال الشافعي لا يكون بنفس الغنيمة وللزريقين ٢٦٧ احتجاجات أخرى واجوبة تتعلق بهذه

المسئلة لم اطل بها هنا لانها لا تؤخذ من حديث الباب لانفيها ولا اثباتا (عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال يذأ باواق في الصنف يوم) رقعة (يدرفنظرت عن يميني وشمالى فاذا بالاعلامين من الانصار حديثاً اسنما) والاعلامان معاذ بن عمرو ومعاذ بن عفره كما في الحديث (عنيت أن أكون بين أضلاع) بفتح الهمزة وسكون الضاد المجمة وبعد اللام المفتوحة عين مهملة اى اشد وأقوى (منهما) أى من الغلامين لان السكهل أصغر في الحروب وفي رواية أصح بصاد وحامهم ملتين (فغمزني أحدهما) اى الغلامين (فقال يا عم هل تعرف أبا جهل) هو عمرو بن هشام فرعون هذه الامة (قلت نعم ما حاجتك اليه يا ابن أخي قال أخبرتك انه يسب رسول الله

قال ابن بطال اكثر الناس من يخرج الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة وجه وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين اكثر انفيهما من استنباط القوائد (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اياها عبد كوثب عاتية أوقية فادها الا عشر أوقيتات فهو رقيق رواته الخمسة لا اساقى وفي لفظ المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم رواه أبو داود وعن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان لاحدا كن مكاتب وكان عنده ما يؤدى فلتخرج منه رواته الخمسة الا اساقى وصححه الترمذي ويحمل الامر بالاخص على الترتيب وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يودى المكاتب بجمعة ما أدى به الحر وما بقي دية العبد رواته الخمسة الا ابن ماجه وعن علي بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يودى المكاتب بقدر ما أدى رواته (حديث عمرو بن شعيب بالانظ الاول أخرجه أيضا الحاكم وصححه وقال الترمذي غريب قال الشافعي لم اجد أحدا روى هذا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا عمر اولاً ثم رضى من أهل العلم بثبته وعلى هذا فقيما المتين وأخرجه باللفظ الثاني أيضا اساقى والحاكم وابن حبان وحسن الحفاظ اسناده في بلوغ المرام وهو من رواية اسمعيل بن عياش وفيه مقال وقال اساقى هو حديث منكر وهو عندي خطأ اه وفي اسناده أيضا علماء الخراساني عن عمرو بن شعيب ولم يسمع عنه كما قال ابن حزم وحديث أم سلمة قال الشافعي لم أر أحدا من رضى من أهل العلم يشبه واحدا من هذين الحديثين قال البيهقي أراد هذا وحديث عمرو بن شعيب يعنى الذى قبله اه وهو من رواية الزهرى عن نهبان مولى أم سلمة عنها وقتصرح معمر بن عمار الزهرى من نهبان وقد أخرجه ابن خزيمة عن نهبان من طريق أخرى وحديث ابن عباس

صلى الله عليه وآله وسلم والذى نفسى يده لئن رأيته لا يفارق سوادى سواده) أى تخصنى شخصه (حتى يموت الا بعمل منا) اى الا قرب أجلا (فتجهجت لذلك فغمزني الاخر فقال لي مثله اقم انشب) اى لم البك (ان نظرت الى ابي جهل بجول) بالميم (في الناس) وفي مسلم يزول أى يضطرب في المواضع لا يستقر على حال (قلت الا ان هذا صاحبك الذى سألتني عنه) فابتدراه (بسيقهما) أى سبعا مسموعين (فضرباه) بهما (حتى قتلاه ثم انصرف الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبراه) بقتله (فقال أيكما قتله قال كل واحد منهما انا قتلته فقال هل مصمتا سيفيكما) أى من الدم (قال لا) لم غصهما (فنظر) صلى الله عليه وآله وسلم (في السيفين) ليرى ما بلغ الدم من سيفيهما ومقدار عمق دخولهما في جسد المقتول ليحكم بالسلب لمن كان أبغض ولو مسهما ملتين المراد بذلك (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كلا كما قتله سلبه) اى سلب أبا جهل (لمعاذ بن عمرو بن الجوح) لانه هو الذى اغتصه (وكانا) اى الغلامان (معاذ بن عفره) وهى امه وامها يسميه الحارث بن ربيعة (ومعاذ بن عمرو بن الجوح) وانما قال

كلا كما قتله وان كان احدهما هو الذي اغتضه تطييب القلب الاخر وقال المالكية انما اعطاه لاحدهما لان الامام مخير في السلب
 يفعل فيه ما يشاء وقال الطحاوي لو كان يجب للقاتل لكان السلب مستحقا بالقتل ولو كان به له ينم - ما لا شتر اكهم ما في قتله
 فلما خص به احدهما دل على انه لا يستحق بالقتل وانما يستحق بتعيين الامام اه وجوابه انه انما يحكم به لانه هو الذي اغتضه
 وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي وكذا مسلم (عن أنس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني
 اعطى قريشا ثلثهم) أي اطلب انفسهم (لانهم حديث عهد بجاهلية) أي قريب عهد بكفر ورواهم من أسلم ودينه ضعيفة او كان
 يتوقع باعطائه اسلام نظرائه وغيرهم ممن تظهر له المصلحة في اعطائه من الخس ونحوه كالتراج والنبي والجزية قال اسمعيل
 القاضي في اعطاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للموافقة من الخس دلالة على أن الخس الى الامام يفعل فيه ما يرى من المصلحة
 (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه ٣٦٥) قال ان ناسا من الانصار قالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين افاء الله

على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من أموال هوازن ما افاء
 فطفن) أي اخذ (يعطى رجالا
 من قريش المائة من الابل)
 ينالهم - وهم فيما ذكره ابن
 اسحق أبو سفيان وابنه معاوية
 وحكيم بن حزام والحارث بن الحارث
 ابن كادة والحارث بن هشام ومهل
 ابن عمرو وحويطب بن عبد العزى
 والعلاب بن حارثة الثقفي وعبيدة
 ابن حصن وابنه قناب بن أمية
 والاسود بن عابس ومالك بن
 عوف النصرى (فقالوا يا عتر الله
 لرسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يعطى قريشا ويدعونا
 وسيفونا نطعم من دماهم قال
 أنس فحدث رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم بما قالتم) أي
 أخبروه عن دابن اسحق ان الذي
 احبر النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم بمقاتلتهم سعد بن عباد

سكت عنه أبو داود والمنذرى وهو عند الساقى - سند ومروسل ورجال اسناده عند أبي
 داود ثقات وحديث على عليه السلام أخرجه أيضا أبو داود دلالة على السبق بعد
 اخراجه لحديث ابن عباس ما لفظه ورواه يعقوب بن عبد الله بن عباس وهيب بن أيوب عن
 عكرمة عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعله اسمعيل بن عليه من قول عكرمة
 وأخرجه البيهقي من طريق قوله فهو رقيق أي تجرى عليه أحكام الرق وفيه دلائل على
 جواز بيع المكاتب لانه رق مملوك وكل مملوك يجوز بيعه وهبته والوصية به وهو القديم
 من مذهب الشافعي وبه قال أحمد وابن المنذر قال يبع بريرة بعلم النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وهي مكاتبه ولم ينكر ذلك ففيه أبين بيان ان بيعه جائز قال ولا أعلم خيرا يعاوضه
 قال ولا أعلم دليلا على جبرها وقال الشافعي في الجديد ومالك وأصحاب الرأي انه لا يجوز
 بيعه وبه قالت المعتزلة قالوا لانه قد خرج عن ملكه بدليل تحريم الوطء والاستخدام وتناول
 الشافعي حديث بريرة على انها كانت قد عجزت وكان بيعها فضا كذا كتابها وهذا التاميل
 يحتاج الى دليل قوله فلتعصب منه ظاهرا الامر الوجوب اذا كان مع المكاتب من المال
 ما بقى على عليه من مال الكاتبة لانه قد صار حرا وان لم يكن قد سلمه الى مولاه وقيل انه محمول
 على الغدب قال الشافعي يجوز ان يكون أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم سلمة
 بالاحتساب من مكانها اذا كان عنده ما يؤدى لتعظيم أزواج النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فيكون ذلك تحتها من ثم قلل وقع هذا فاحتساب المرأة ممن يجوز له أن يراها واسع
 وقد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سودة ان تعصب من رجل قضى انه اخوها وذلك
 يشبه أن يكون للاحتياط وان الاحتساب ممن له أن يراها مباح اه والقرينة لقضية
 بحمل هذا الامر على الغدب حديث عمرو بن شعيب المذكور فانه يقتضى أن يحكم المكاتب
 قبل تسليم جميع مال الكاتبة حكم العبد والعبد يجوز له النظر الى سيده كاهو مذهب

(فارس الى الانصار فجمعهم في قبة من آدم) جلد تم دباغه (ولم يدع معهم احدا غيرهم فلما اجتمعوا اجابهم أكثر
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال) لهم (ما كان حديث بلغني عنكم قال له فقهاؤهم) أي اصحاب الفهم منهم (اما ذوو
 رأينا) أي اصحاب رأينا الذين مرجع أمورنا اليهم (فلم يقولوا شيئا) من ذلك (وقد تقدم الحديث بطوله) وهو واما اناس منا
 حديثه اننا منهم أي شبان لم يدروا الصواب فقالوا يا عتر الله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطى قريشا ويترك الانصار
 وسيفونا نطعم من دماهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني اعطى رجالا حديث عهد بكفر ما ترضون أن يذهب
 الناس بالاموال وتزجروا الى رجالكم جمع رجل ما يسكنه الشخص او ما يستعصبه من المتاع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فوالله ما تلبون به وهو رسول الله خير مما تلبون به من المال قالوا بلى يا رسول الله قد رضىنا فقال لهم انكم سترون بعدى
 أثره شديدة أي استقلال الامر بالاموال وحرمانكم منها فاصبروا حتى تلاقوا الله يوم القيامة ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم

على الجحوش فتظفر وابتواب الجزيل على الصبر قال أنس فلم نصبر وهذا الحديث أخرجه أيضا في غزوة حنين من أربعة أوجه (عن جبير بن مطعم رضى الله عنه أنه يذاهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعه الناس مقبلا من حنين عاقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاعراب يدأونه) أن يعطيهم من الغنمة (حتى اضطرروه) أى الجحوش (الى سمرة) شجرة لها نور أصفر (نخطفت رداءه) أى الشجرة على سبيل المجاز أو الاعراب (فوق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقال أعطوني ردائي فلو كان عدده هذه الأعضاء) شجر عظيم له شوك (نهما) ابلا أو البقر (لقسمته بينكم ثم لا تجدوني بخيلا ولا كذوبا ولا جبانا) فيه ذم الخصال المذكورة وهى البخل والكذب والجبن وأن امام المسلمين لا يصلح ان يكون فيه خصلة منها وفيه ما كان في النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العلم وحسن الخلق وسعة الجود والصبر على جفأة الاعراب وفيه جواز وصف المرء نفسه بالصلال الجديدة عند الحاجة كخوف ظن أهل الجهل به خلاف ذلك ولا يكون ذلك من الفقر المذموم وفيه رضا السائل للعق بالوعد اذا تحقق من الواعد لتجيز وفيه ان الامام يخير في قسم الغنمة ان شاء قبل فراغ الحرب وان شاء بعده (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه برد) نوع من الثياب معروف (نجرائى) نسبة الى

أكثر السافاة وله تعالى أو ما مكنى وذهب جماعة من أهل العلم منهم الهادوية الى انه لا يجوز للعبد النظر الى سيده ومن مقتضاكم لذلك ما روى عن سعيد ابن المسيب أنه قال لا تغربكم آية النور فالمراد به الاما قال في الصبر وخصه بن بلد كثر اتوهم مخاذنته للعرائر في قوله تعالى أو نسائهم اه وقد عرفت بحديث عمرو بن شعيب جهود أهل العلم من الصباية وغيرهم فقالوا احكم المكاتب قبل تسليم جميع مال الكتابية حكم العبد في جميع الاحكام من الارث والارث والدية والحد وغير ذلك وعرفت من قال بأنه يعتق من المكاتب يتدرما أدى من مال الكتابة وتنبه بعض الاحكام التي يمكن تبعضها في حقه بحديث ابن عباس وحديث على المذكورين وقد قدمنا في باب ميراث المعتق بعضه من كتاب الفرائض أقوالا في المكاتب الذي قد أدى بهض مال كتابته قوله يودي المكاتب بضم قوله وفتح الدال المهمة مبنيا للمجهول أى يودي الجاني عليه من دية أو ارشها لما كان منه حرا بحساب دية الحر وأرشه ولما كان منه عبدا بحساب دية العبد وأرشه (وعن موسى بن أنس ان سبيرا بن أنس سأل أنس بن مالك المكاتبية وكان كثير المال فاجابني فانطلق الى عمر فقال كاتبه فاجبني فضر به عمر بالذرة وتلا عمر فكاتبوهم ان علمت فيهم خيرا أخرجه البخاري وعنه أبي سعيد المقبري قال اشترقت امرأة من بني ليث بسوق ذي المجاز بسبع مائة درهم ثم قدمت فكاتبته في على أربعة بنين

نجران بادية بابين (غلبط الحاشية فادر كاهراي) من أهل البادية لم يسم (بجذبه جذبة شديدة حتى نظرت الى صفة عاتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى ناحية عاتقه الشريف وهو ما بين المنكب والعنق (قد اثرت به حاشية الرداء) وفي رواية همام حتى انشق الرداء ذهبت حاشيته في عنقه (من شدة جذبه ثم قال مرنى) وفي رواية أعطى (من مال الله الذي عنده) فالتفت اليه صلى الله عليه وآله وسلم (ففضحك ثم أمر له بعطاء) وفيه مزيد حاله ومجده على الاذى في النفس

٤٧ نيل تا والمال والتجارب عزير يدنا فقه على الاسلام (عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه قال لما كان يوم حنين آتوا) أى خصص (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أناسا في القسمة (بالزيادة) فاعطى بيان للقسمة المذكورة (الابقر بن حابس) الجاهلي أحد المؤلفة ذلوا بهم (مائة من الابل واعطى عيينة) بن حصن الفزاري (مثل ذلك) أى مائة (واعطى أناسا) آخرين (من اشراف العرب) فآثرهم يومئذ في القسمة (على غيرهم) (قال رجل) وهو معتب بن قشير المناق في ما ذكره الواقدي (والله ان هذه القسمة ما عدل فيها) بضم الميم وكسر الدال (وما اريد بها) أى بهذه القسمة (وجه الله فقلت والله لا يبرن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاقبته فاخبرته فقال فر يعبد اذالم يعبد الله ورسوله) صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينقل انه عاقبه فصحت كما قاله المازري انه لم ينههم منه الطعن في النبوة وانما سبه بترك العدل في القسمة فاعلم له يعاقبه لانه لم يثبت عامه ذلك وانما نقل عنه واحد وبشهادة واحد لا يراق الدم (رحم الله موسى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد أودى بأكثر من هذا) الذي أوديت (فصير) وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي ومسلم في الزكاة (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال كان صيب في مغازينا الهل والعنب) زاد أبو نعيم والفواكه وفي لفظ العسل والسمن (فأكلوه ولا ترفعه) الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا تهم له للدخار قال في الفخ وهو مسئلة خلاف والجمهور

على جواز اخذ الغنائم القوت وما يصلح به وكل طعام يعتاد اكله وهو ما وكذا علف الدواب سواء كان قبل القسمة ام بعدها باذن الامام وبغير اذنه والمعنى فيه ان الطعام يعزى دار الحرب فايجب للضرورة والجور ارضاعه على جواز الاخذ ولو لم تكن الضرورة ناجزة وانتقوا على جواز ركوب دوابهم وليس ثيابهم واستعمال سلاحهم في حال الحرب ورد ذلك بعد انقضاء الحرب وشرط الاوزاعى فيه اذن الامام وعليه ان يرد كذا فرغت حاجته ولا يستعمله في غير الحرب ولا يقتظر برده انقضاء الحرب لئلا يعرضه للهلاك وجهته حديث رويع بن ثابت مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذ دابة من الغنم فيركبها حتى اذا انجمت ارضها الى المغانم وذكرى الثوب كذلك وهو حديث حسن اخرجه ابوداود والطحاوى ونقل عن ابي يوسف انه حمله على ما اذا كان الاخذ غير محتاج يستبقى به دابته أو قوبه بخلاف من ليس له ثوب ولا دابة قال الزهري لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره الا باذن الامام وقال سليمان بن موسى يأخذ الا ان يمسى الامام وقال ابن المنذر قد وردت الاحاديث الصحيحة في التشديد في الغلول واتفق علماء الامصار على جواز اكل الطعام وجاء الحديث بنحو ذلك فليقتصر عليه وأما العلف فهو في معناه وقال مالك يساح ذبح الانعام لالاكل ٣٧٠ كما يجوز اخذ الطعام وقيدته الشافعي بالضرورة الى الاكل حيث

لا طعام (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى أهل البصرة قبل موته) أى موت عمر (بسنة) سنة اثنتين وعشرين (فرقوا بين كل ذى نحر) بينهما فوجية (من الجوس) والمراد كما قال الخطابي ان ينعوا من اظهار العصيان والاشادة به في مجالسهم التي يجتمعون فيها لملك كما يشترط على النصارى ان لا يظهرُوا مسلميهم ولا يفسحوا عقائدهم (ولم يكن عمر) رضي الله عنه (أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذها من مجوس هجر) قال الجوهرى اسم بلاد مذكور

ألف درهم فاذهبت اليها عامة المال ثم حلت ما بقى اليها فقلت هذا مالك فاقبضه فقالت لا والله حتى آخذ منك شهر ايشهر وستة بسنة فخرجت به الى عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له فقال عمر ارفعه الى بيت المال ثم بعث اليها هذا مالك في بيت المال وقد عتق أبو سعيد فان شئت فخذى شهر ايشهر وستة بسنة قال فارسلت فاخذته وراه الدارقطى (فى) حديث أبي سعيد المقبرى هو من رواية ابنه سعيد بن أبي سعيد وخرجه أيضا البيهقي وأورده صاحب التلخيص وسكت عنه قوله ان سيبير بن هو والد محمد بن سيبير بن الفقيه المشهور وكنيته أبو عمرة وكان من سبى عين القمرا اشتراه أنس في خلافة أبي بكر وروى عن عمرو غيرة وذكرا ابن حبان في ثقات التابعين وموسى بن أنس الراوى عنه لم يدرك وقت سؤال سيبير بن الكتابة من أنس وقد رواه عبد الرزاق والطبرانى من وجه آخر متصل من طريق سعيد بن أبى عمرو بن عروة عن قتادة عن أنس قال أرادنى سيبير بن على المكتوبة فابت فأتى عمر بن الخطاب فذكر نحوه وقد استدل بالآية المذكورة من قال بوجوب الكتابة وقد نقله ابن حزم عن مسروق والضمك وزاد القرطبي معهم ما عكرمة وهو قول الشافعى وبه قالت الظاهرية واختاره ابن جرير الطبرى وحكام فى المصر عن عطاء وعمرو ابن دينار وقال اصحق بن راويه انها واجبة اذا طلبها العبد وذهبت العترة والشافعية والحنفية وجهه والعلامة الى عدم الوجوب وأجابوا عن الآية باجوبة منها ما قاله أبو

مصر عوف بفتح الهاء والجيم وقال الزجاجى يذكرو ويؤثت وفي الترمذى لجأنا كتاب عمر انظر مجوس من سعيد قبلت فخذ منهم الجزية فان عبد الرحمن بن عوف أخبرنى فذكره وفي الموطأ باسانيد رواه ثقات الا انه منقطع عن جعفر بن محمد عن أبيه ان عمر قال لا أدري ما أصنع بالجوس فقال عبد الرحمن بن عوف أنهم قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول سبواهم سنة أهل الكتاب قال ابن عبد البر أى فى الجزية فقط واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على انهم ليسوا أهل كتاب نعم روى الشافعى وعبد الرزاق وغيرهما باسناد حسن عن على كان الجوس أهل كتاب يقرؤنه وعلم يدرسونه فشرى أميرهم الخمر فوقع على أخته فلما أصبح دعا أهل الطمع فاعطاهم وقال ان آدم كان يملك اولاده بناته فاطاعوه وقتل من خالفه فامسرى على كتابهم وعلى خافى قلوبهم منهم فلم يبق عندهم منه شئ وحديث الباب أخرجه ابوداود أيضا فى الخراج والترمذى فى السير وكذا النسائى قال فى الفقه وفى الحديث قبول خبر الواحد وان الصحابى الجليل قد يغيب عنه علم ما اطاع عليه غيره من أقوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأحكامه وانه لا نقص عليهم من ذلك وفيه التمسك بالمقوم لان عرفهم من قوله أهل الكتاب اختصاصهم بذلك حتى حدث عبد الرحمن بن عوف بالحق الجوس بهم فرجع اليه قال وفرق الحنفية فقالوا يؤخذ من مجوس الهجوم دون مجوس العرب وحكى الطحاوى عنهم تقبل الجزية من أهل الكتاب ومن جميع كفار الهم ولا يقبل من مشركى

العرب الا الاسلام أو السيف وعن مالك تقبل من جميع الكفار الا من ارتدوبه قال الاوزاعي وفيه الشام وحكي ابن القاسم عنه لا تقبل من قريش وحكي ابن عبد البر الاتفاق على قبولها من الجوس لكن حكي ابن لئين عن عبد الملك انه لا تقبل الا من اليهود والنصارى فقط ونقل أيضا الاتفاق على انه لا يحل نكاح نسائهم ولا كل ذبايحهم لكن حكي غيره عن أبي نوحى ذلك قال ابن قدامة وهذا خلاف اجماع ما تقدمه قلت وفيه نظرق قد حكي ابن عبد البر عن سعيد بن المسيب انه لم يكن يرى بذبيحة الجوس بأسا اذا أمره المسلم بذبحها وروى ابن أبي شيبه عنه وعن عطاء وطاوس وعمر بن دينار انهم لم يكونوا يرون بأسا بالتسرى بالجوسية وقال الشافعي تقبل من أهل الكتاب عربا كانوا أو عجماء ولا يحق بهم الجوس في ذلك واحتج بالآية فان مفهومها انه لا تقبل من غير أهل الكتاب وقد أخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الجوس فدل على الحاقهم بهم واقتصر عليه وقال أبو عبيد بن نبت الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى الجوس بالسنة واحتج غيره بعموم قوله في حديث بريدة وغيره فاذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى الاسلام فان أجابوا والا فالجزية واحجبوا أيضا بان أخذها من الجوس يدل على ترك مفهوم الآية فلما اتفق تخصيص أهل الكتاب بذلك دل على ان ٢٧١ لا مفهوم لقوله من أهل الكتاب وأجيب بأن الجوس كان لهم كتاب ثم رفع وروى الشافعي وغيره في ذلك حديثا عن علي كما تقدم وتعب بقوله تعالى انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وأجيب بان المراد مما اطاع عليه القاتلون وهم قريش لانه لم يشترع عندهم من جميع الطوائف من له كتاب الا اليهود والنصارى وليس في ذلك نفي بقيمة الكتب المنزلة كالزبور وصحف ابراهيم وغير ذلك اه وتعام الكلام على أحكام الجزية في رسالة افادة الامة بأحكام أهل لزمة للسيد الامام العلامة محمد ابن اسمعيل الامير رحمه الله وقد ذكرنا خلاصتها في تفسيرنا فح

سعيد الاصطخرى ان القرينة الصارفة للامر المذکور آخر الآية أعق قوله تعالى ان علمت فيهم خيرا فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى ومقتضاه انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه فدل على انه غير واجب وقال غيره المكتابة عقد غير فكان الاصل ان لا تجوز فلما وقع الاذن فيها كان أمرا بعد منع والامر به المنع للإباحة ولا يرد على هذا كونها مستحبة لان استحبابها ثبت بادلة أخرى قال القرطبي لما ثبت ان رقبة العبد وكسبه ملك لسيده دل على ان الامر بالمكتابة غير واجب لان قوله خذ كسبي واعتقني يصير بمنزلة اعتقني بلائتي وذلك غير واجب اتفاقا وأجاب عن الآية في الجربان القياس على المماوضات صرفها عن الظاهر كالتخصيص ورد بان القياس المذکور فاسد الاعتبار لانه في مقابلة النص ويحجب بان المراد بالقياس المذکور هو الاصل المعلوم من الاصول المقررة وهو صالح للصرف لا القياس الذي هو الحاق أصل بفرع حتى يرد بما ذكر واستدل بتعل عمر المذکور في قصة أبي سعيد المقبري من لم يشترط التخصيم في الكتابة وهم أبو حنيفة ومالك والناصر والمؤيد بالله وذهب الشافعي والهادي وأبو العباس وأبو طالب الى اشتراط التأجيل والتخصيم واستدلوا على ذلك بان الكتابة مشتقة من الضم وهو ضم بعض النجوم الى بعض وأقل ما يحصل به الضم نخجان واحجبوا أيضا بما رواه ابن أبي شيبه عن علي بلقظ اذا تابعت على المكتاتب نخجـ مان فلم يؤد نخجومه رد الى الرق ولا يحنى

البيان في مقاصد القرآن فراجعته تجد مغنيا عن غيره ان شاء الله تعالى (عن عمرو بن عوف الانصاري) عده ابن ابي حنيفة وابن سعيد بن مديدر من المهاجرين وهو موافق لقوله هانا (وهو حليف ابي عامر بن لوى) لانه يشتر بكونه ميكا ويحتمل أن يكون أصله من الاوس والخزرج ثم نزل مكة وحالف بعض أهلها فلهذا الاعتبار يكون انصار يامهاجريا (وكان قد شهد بدر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح) هو عامر بن عبد الله بن الجراح أمين هذه الامة (الى البحرين) البلاد المشهورة بالعراق وهي بين البصرة وهاجر (ياقوت يجزيها) اى يجزية أهلها وكان أكثر أهلها اذ ذلك الجوس وفيه تقوية للحديث الذي قبله ومن ثم ترجم عليه النسائي أخذ الجزية من الجوس (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو صالح أهل البحرين) في سنة الوفود سنة تسع من الهجرة (وأمر عليهم الامام الحسن بن علي) العباسي المشهور (فقدم أبو عبيدة بن الجراح) (بمال من البحرين) وكان فيما رواه ابن أبي شيبه في مصنفه عن حميد بن هلال مائة ألف وهو أول خراج قدم به عليه (فسمعت الانصار بقدم أبي عبيدة فوافقت) من الموافقة في رواية فوافقت من الموافقة (صلاة الصبح مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يؤخذ منها انهم كانوا لا يجتمعون في كل الصلوات الا لاهل يطرأ وكانوا يصلون في مساجدهم أو كان لكل قبيلة مسجد يجتمعون فيه فلاجل ذلك عرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم انهم اجتمعوا لاهل

ودات القرينة على تعيين ذلك الامر وهو احتياجهم الى المال للتوسعة عليهم قابوا الا ان يكون للمهاجر من مثل ذلك ويحصل
 ان يكون وعدهم بان يعطيهم منه اذا حضر وقد وعد جابر ابعده هذا ان يعطيه من مال الجرين فوفى له أبو بكر (فلما صلى بهم
 الفجر انصرف فتعزضوا له فقيم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رآهم وقال أظنكم قد سمعتم ان أبا عبيدة قد جاء
 بشئ قالوا أجل) أي نعم (بارسول الله قال فأبشروا وأملوا) من التأميل وقال الزركشي الامل الرجاء يقال أملته فهو مامل
 قال الدمامي في مقتضاه ان تكون وأملوا من مزة وصل وميم مضمومة اه وضبطها الصغاني بالوجهين (مايسركم) وفيه
 البشري من الامام لاتباعه وتوسيع أمله (فواقه لا الفقرا خشى عليكم ولكن أخشى عليكم ان تبسط عليكم الدنيا كما بسطت
 على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها وتملككم كما أهلككم) فيه ان المنافسة في الدنيا قد تخرج الى الهلاك في الدين
 وفيه مشروعية أخذ الجزية قال العلماء والحكمة في وضعها ان المال الذي يلحقهم يحملهم على الدخول في الاسلام مع ما
 في مخالطة المسلمين من الاطلاع على محال ٢٧٢ الاسلام واختلف في سنة مشروعية اقل في سنة ثمان وقيل في سنة تسع

وقول الله عز وجل قاتلوا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
 ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله
 ولا يدينون دين الحق من الذين
 أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
 عن يدهم ما غروا هو الاصل
 في مشروعية الجزية وأقل
 الجزية عند الجمهور ودينار لكل
 سنة وخصه الخنفية بالفقير واما
 المتوسط فعليه ديناران وعلى
 الغني أربعة وهو موافق لآثر
 مجاهد كمال عليه حديث عمر
 وعند الشافعية ان للامام ان
 يأخذ كس حتى يأخذها منهم وبه
 قال أحمد وهو روى أبو عبيد عن
 عمر انه بعث عثمان بن حنيف

ان مثل هذا لا يتم للاحتياج به على الاشتراط اما أولافلانة قول مصابي واما ثانيا
 فليس فيه ما يشترط بان ذلك على جهة الختم والتأجيل في الاصل انما جعل لأجل الرفق
 بالعبد لا بالسلب يدفأذا قدر العبد على التجبيل وتسليم المال دفعة فكيف يمنع من ذلك
 والحاصل ان التخييم جائز بالاتفاق كما حكى ذلك في الفتح واما كونه شرطاً أو واجباً فلا
 مقتضاه

• (باب ما جاء في أم الولد) •

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وطئ أمته فولدت له فهي
 معتقة عن دبر منه رواء أحمد وابن ماجه وفي افظأما امرأت ولدت من سيدها فهي
 معتقة عن دبر منه أو قال من بعده رواء أحمد وعن ابن عباس قال ذكرت أم ابراهيم
 عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أعتقها ولدها رواء ابن ماجه والدارقطني
 الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وله طرق وفي اسناده الحسين بن عبد الله
 الهاشمي وهو ضعيف جدا وقد رجع جماعة وقفه على عمر وفي رواية للدارقطني والبيهقي
 من حديث ابن عباس أيضا أم الولد حرة وان كان سقطا واسناده ضعيف قال الحفاظ
 والصحيح انه من قول ابن عمر والحديث الثاني في اسناده أيضا حسين بن عبد الله الهاشمي
 وهو ضعيف جدا كما تقدم قال البيهقي وروى عن ابن عباس من قوله قال ولعله ورواه

بوضع الجزية على أهل السواد ثمانية وأربعين واربعة وعشرين واثني عشر وهذا على حساب مسروق
 الدينار باثني عشر وعن مالك لا يراد على الاربعين وينقص منها عن لا يطبق وهذا يحتمل أن يكون جعله على حساب الدينار
 بعشرة والقدر الذي لا بد منه دينار وفيه حديث مسروق عن معاذ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين بعثه الى اليمن قال
 خذ من كل سالم ديناراً أخرجه أصحاب السنن وطعمه الترمذي والحاكم واختلف السلف في أخذها عن الصبي فالجمهور ولا على
 مفهوم حديث معاذ وكذا لا يؤخذ من شيخ فان ولا من زمن ولا من امرأة ولا يمنون ولا عابرين عن الكسب ولا أجير ولا من أصحاب
 الصوامع والديارات في قول والاصح عند الشافعية الوجوب على من ذكر آخر اه وفي هذا الحديث ان طلب العطاء من
 الامام لا غضاضة فيه وفيه من أعلام النبوة اخبار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يقع عليهم ووقع عند مسلم في حديث عبد الله بن
 عمرو بن العاص من فوعايتنا فسون ثم يكساسدون ثم يدابرون ثم يتباغضون أو نحو ذلك وفيه إشارة الى ان كل خصلة من
 المذكورات مسببة عن التي قبلها (عن عمرو بن موفق رضي الله عنه انه بعث الناس في افناء الامصار) أي في مجموع البلاد الكبار
 والافناء بافناء والنون ممدودا جمع فتوبكم القاموس ككون النون ويقال فلان من افناء الناس اذا لم تعين قبيلته والمصر
 المدينة العظيمة (يقا تلون المشركين) فلما كانوا بالقادسية أتاهم في الجابش الذي أرسلهم يرد جرد الى قتال المسلمين فوقع بينهم

قتال عظيم لم يعهده مثله فسلم الهرم سنة أربع عشرة وأبلى في ذلك اليوم جماعة من الشجعان كطلحة الاسدي وعمر بن معد يكرب وضرار بن الخطاب وأرسل الله تعالى في ذلك اليوم ريحا شديدة أرمت خيام الفرس من أمانا وهرب رستم مقدما الجيش وأدركه المساوون وقتلوه وانهمز الفرس وقتل المسلمون منهم خلقا كثيرا ولم يزل المساوون وراءهم إلى أن دخلوا مدينة الملك وهي المدائن التي فيها أيوان كسرى وكان الهرمزان واسمه رستم من جلة الهاربين ووقعت بينه وبين المسلمين وقعة ثم وقع الصلح بينهما وبينهم ثم نفذه فجاء أبو موسى الأشعري الجيش وحاصره فسأل الأمان إلى أن يحمل إلى عمر رضي الله عنه فوجهه أبو موسى مع انس إليه (فاسلم الهرمزان) طاعة وصادعهم يشربه ويستشيرهم ثم اتفق أن عبيد الله بن عمر اتهمه بأنه واطأ أبائهم على قتل عمر فعاد على الهرمزان فقتله بعد قتل عمر (فقال له) (أني مستشيرك في معازي هذه) أي فارس وأصحابه وأذر يجان كما عهد ابن أبي شيبه أي بآبهم ما بدأ لأن الهرمزان كان اعلم بشأنهم من غيره (قال) الهرمزان (نعم مثلها) أي الأرض التي دل عليها السياق (ومثل من فيها من الناس من عدوا المسلمين ٢٧٣ مثل طائر له رأس وله جناحان وله رجلان

مسروق عن عكرمة عن عمرو بن عكرمة عن عكرمة عن ابن عمر قال فعاد الحديث إلى عمر وله طرق أخرى رواه البيهقي من حديث ابن أبي عمير عن عبيد الله بن جهم عن نزان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لام إبراهيم أعتقك ولدك وهو مفضل وقال ابن حزم صحيح هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس ثم ذكره من طريق قاسم بن أصبغ عن محمد بن مصعب عن عبيد الله بن عمر عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس وتعبه ابن القطان بأن قوله عن محمد بن مصعب خطأ وانما هو عن محمد وهو ابن وضاح عن مصعب وهو ابن سعيد المصيصي وفيه ضعف والحديثان يدلان على أن الأمانة تصير حرة إذا ولدت من سيدها وسبأني الكلام على ذلك قريبا والخلاف فيه وأم الولد هي الأمانة التي عاقت من سيدها بحمل ووضعته متخفا وادعاء (وعن أبي سعيد قال جاء رجل من الأنصار فقال يا رسول الله أنا صبي سبي ففحب الأمان فكيف ترى في العزل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنكم لتعلمون ذلكم لا عليكم أن لا تعلموا ذلكم فانما البست نسمة كتب الله عز وجل أن تخرج الأوهي خارجة رواه أحمد والبخاري الحديث فيه دليل على جواز العزل عن الأمانة وسيد كرام المصنف حديث أبي سعيد هذا في باب ما جاء في العزل من كتاب الوأمة والبناء ويأتي شرحه إن شاء الله تعالى فمألفاته في الموضوع السابق وفي مطلق العزل خلاف طويل وكذلك في خصوص العزل عن الحرية

فان كسر) مبقيا للمفعول (أحد الجناحين ثم خضت الرجلان بجناح والرأس فان كسر الجناح الآخر خضت الرجلان والرأس وان شذخ) أي كسر (الرأس ذهبت الرجلان والجناحان والرأس) فإذا قات الرأس قات الكل (فالرأس كسرى) بكسر الكاف وتفتح (والجناح قيسر) غير منصرف لمصاحب الروم (والجناح الآخر فارس) غير منصرف اسم الجبل المعروف من الحجج وتعب هذا بان كسرى لم يكن رأس الروم والجواب أنه كان رأسا للكل لأنه لم يكن في زمانه ملكا أكبر منه لأن سائر

ملوك البلاد كانت تمادنه وتم يديه ولم يزل في الحديث والرجلان اكتفا بالاسبق للعلم به فربما قيل صرا القرفج مثلا لانها لها به وكسرى الهند مثلا قاله بكرماني (فرا المسلمين فليمنقروا إلى كسرى) فأنه الرأس وبقطعهما يسطل الجناحان (فقد دب عمر جماعة من الناس واستعمل عليهم النعمان بن مقرن) المزني العصابي أمير (حقم إذا كانوا بأرض العدو) وهي خماوند وكان قد خرج معهم فيما رواه ابن أبي شيبه الزبير وحذيفة وابن عمرو والأشعث وعمر بن معد يكرب (وخرج عليهم عامل كسرى) بسند أركم عند الطبراني وعند ابن أبي شيبه ذو الجناحين قال الحافظ فعمل الحذيفة القبة (في أربعين الفا) من أهل فارس وكرمان ومن غيرهما كثر أوندوا صباهان مائة ألف وعشرة آلاف (فقام ترجان) لم يسم (فقال ليكم في رجل منكم) بالجزم على الأمر (فقال المفسرة) بن شعبة العصابي (سئل عما شئت قال) أي الترجان (ما أنتم) بصيغة من لا يعقل أحتمارا (قال) أي المفسرة (نحن أناس من العرب كافي شقاء شديد وبلاء شديد نص) قال في المصباح بضم الميم من باب قتل ومن باب تعب لغة ومنهم من يقتصر عليها (الجلاد والنوى من الجوع وفليس الوبور والشعر ونعبيد الشجر والجحر فينا نحن كذلك أذيعت رب السموات ورب الأرضين تعالى ذكره وجات عظمتها السنانين من أنفسنا نعرف أباه وأمه) زاد في رواية ابن أبي شيبه في شرف منا أوسطنا حسبنا وأصدقنا حديثنا (فامرنا نبينا رسول ربنا صلى الله عليه وآله) (وسلم أن قاتلكم

حق تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية) وهذا موضع الترجمة وفيه دلالة على جواز أخذها من الجوس لأنهم كانوا مجوسا (واخبرنا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم عن رسالة تر بنا أنه من قتل منا) أي في الجهاد (صار إلى الجنة في نعيم لم ير مثله) أي الجنة (قط ومن دق منامك رفا بكم) بالأسرو وفيه كما قاله الكرماني فصاحة المغيرة من حيث أن كلامه مبين لأحوالهم فيما يتعاقب دنياهم من المطعوم والملبوس ودينهم من العبادة وعبادتهم من الأعداء من طلب التوحيد أو الجزية ولما دهم في الآخرة إلى كونهم في الجنة وفي الدنيا إلى كونهم ملوكا كالأرقاب وفي رواية ابن أبي شيبة فقال أنكم معشر العرب أصحابكم جوع وجهد وجنتم فان شئتم منناكم بكسر الميم من الميرة أي اعطيناكم الميرة أي الزاد ورجعتم وفي رواية الطبري أنكم معشر العرب أطول الناس جوعا وأبعد الناس من كل خير وما منعني أن أمر هؤلاء الأساورة أن يفتنموكم بالنشاب إلا تجسد الجنة بكم قال فحمدت الله عز وجل وأشيت عليه ثم قلت ما أخطأت شيئا من صفتنا كذلك كما حق بعث الله عز وجل النبينا رسوله (نقال النعمان) بن مقرن للمغيرة بن شعبة لما أنكر عليه تأخير القتال وذلك أن المغيرة كان قصدا لا اشتغال بالقتال أول النهار بعد الفراغ من المحاكمة مع الترجان ٣٧٤ (ربما أشهدك الله) أي احضرك (مثالها) أي مثل هذه الشدة أو الواقعة

أوالامة أو أم الولد وسأني هذا لك مبسوطا بمعونة الله ولعل مراد المصنف رحمه الله بآراد الحديث الاستدلال بقوله فنحب الأتعمان على منع بيع أمهات الأولاد وهو محتمل (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن بيع أمهات الأولاد وقال لا يبعن ولا يوهن ولا يورثن يستمتع بها السيد مادام حيا وإذا مات فهي حرة رواء الدارقطني ورواه مالك في الموطأ والدارقطني من طريق آخر عن ابن عمر عن عمر من قوله وهو أصح * وعن أبي الزبير عن جابر أنه سمعه يقول كنا نبيع سرايرنا أمهات أولادنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فينا حتى لا نرى بذلك بأسا رواء أحمد وابن ماجه * وعن عطاء عن جابر قال بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر فلما كان عمرها ثمانا فأنهينا رواء أبو داود قال بعض العلماء غما وجه هذا أن يكون ذلك مباحا ثم نهى عنه ولم يظهر النهي لمن باعها ولا علم أبو بكر عن باع في زمانه لقصر مدته واشتغالها بهام أمور الدين ثم ظهر ذلك زمن عمر فظاهر النهي والمنع وهذا مثل حديث جابر أيضا في المتعة قال كنا نستمع بالقبصة من القرو والمديق الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر حتى نهانا عنه عمر في شأن عمرو بن حريث رواء مسلم وأحمد وجه ما

(مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وانتظر بالقتال إلى الهبوب (فلم يندمك) على الثاني والصبر (ولم يخرقك) بانطواء المجبة يغيرون قال الحافظ وهو أوجه لوفاء ما قبله وهو نظير ما تقدم في وفد عبد القيس غير خزايا ولا ندامي (ولكني شهدت القتال مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وضبطت (كان إذا لم يقابل في أول النهار انتظر) بالقتال (حتى تهب الأرواح) جمع ربح وأصله روح بالواو بدل الجع الذي غالب حاله أن يرد الشيء إلى أصله فقامت أو المفرد ياء السكون وانكسر

ما قبلها وحكي ابن جني في جمعه أرباح (وتحضر الصلوات) بعد ذوال الشمس كما عند ابن أبي شيبة وزاد في رواية الطبري ويطيب القتال وعند ابن أبي شيبة أيضا وينزل النصر وزاد مع ابن جابر فقال النعمان اللهم اني أسألك أن تفر عيني اليوم بفتح ياء كون فيه عز السلام وذل الكفر والشهادة لي ثم قال اني هازا للواء فتيسروا للقتال وفي رواية فليقتل الرجل حاجته ميت وضأثم هازا الثانية فتأهبوا وفي رواية فليمنظر الرجل إلى نفسه ويرم من سلاحه ثم هازا الثالثة فاحملوا ولا يلون أحد على أحد ولو قتل فان قتلت فعلى الناس حذيفة قال فحمل الرجل الناس فوالله ما علمت أن أحد يومئذ يريد أن يرجع إلى أهله حتى يقتل أو يظفر فثبتوا الناس ثم زموا الجمل الواحد يقع على الآخرة فيقتل سبعة وجعل الحسك الذي جعلوه خلفهم يعقرهم وفي رواية ابن أبي شيبة وقع ذو الجناحين عن بغلة شه بها فشق بطنه ففتح الله على المسكين وفي رواية الطبري فجعل النعمان يتقدم بالواء فلما تحقق الفتح جاءت نهشاية في خامرته فصر عنه فصبأه أخوه معقل قويا وأخذ اللواء ورجع الناس قبايعا وحذيفة فكتب بالفتح إلى عمر مع رجل من المسلمين ومعه سيف في الاقتوح طريق بن سحر وعند ابن أبي شيبة من طريق علي بن زيد بن جده عن أبي عثمان النهدي أنه ذهب بالبشارة إلى عمر فيمكن أن يكونا واقفا وذكر الطبري أن ذلك كان سنة تسع عشرة وقيل سنة إحدى وعشرين وفي الحديث منقبة للنعمان ومعرفة المغيرة

سبق

بالحرب وقوة نفسه وشهامته وفصاحته وبلاغته وفيه فضل المشورة وإن الكبير لا تنقص عليه في مشاورة من هو دونه وإن
المفضول قد يكون أميراً على الأفضل لأن الزبير بن العوام كان في جيش عليه فيه النعمان بن مقرن والزبير أفضل منه اتفاقاً
ومثله تأمر عمرو بن العاص على جيش فيه أبو بكر وعمر وفيه ضرب المثل وجودة تصور الهرمزان ولذلك استشاره عمرو وتشبيهه
الغائب المحسوس بحضور محسوس لتقريره إلى الفهم وفيه البداة بقتال الأهم فالأهم وبيان ما سكن العرب عليه في
الجاهلية من القهر وشطف العيش والارسال إلى الامام للبشارة وفضل القتال بعد زوال الشمس على ما قبله ولا يعارضه أنه
صلى الله عليه وآله وسلم كان يغير صبا حالاً في هذا عند المصافاة وذلك عند الغارة وبالله التوفيق (عن أبي حميد الساعدي
رضي الله عنه قال غزونا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبوك وأهدى ملكاً أيلة) هو ابن العلماء كافي مسلم وأمه يوحنا بن
روبة والعلماء اسم أمه وأيلة مدينة على ساحل البحر آخر الحجاز وأول الشام (للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بقلة بيضاء) هي
لدل (وكساء) أي كساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم ملكاً أيلة (بردا وكتب له بجرهم) أي يملئهم وعنه ابن اسحق لما انتهى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى تبوك أن يوحنا بن روبه صاحب أيلة فصالحه ٣٧٥ وأعطاه الجزية وكتب له رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم كتاباً وهو

عندهم بسم الله الرحمن الرحيم
هذه أمانة من الله وعهد النبي
رسول الله إليهم بن روبه وأهل
أيلة قال ابن بطال وقد أجمع
العلماء على أن الامام إذا صالح
ملك القرية يدخل في ذلك
الصالح بقيتهم واختلافوا في عكس
ذلك وهو ما إذا سلمنا من لطافة
معينة هل يدخل هو فيهم فذهب
الاكثر إلى أنه لا بد من تعيينه لفظاً
وقد قال أصبغ وصنفون لا يحتاج
إلى ذلك بل يكفي بالقرينة لأنه
لا يأخذ إلا ما لم يره الا وهو
بصداد حال نفسه وهذا الحديث
أخرجه أيضاً في كتاب الزكاة في باب

سبق لا متفاح الفسخ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الخطاب بن صالح عن
أمه قالت حدثتني سلامة بنت معقل قالت كتبت للباب بن عمرو ولي من غلام فمات
في امرأته الآن تباعين في دينه فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك
له فقال من صاحب تركه الباب بن عمرو قالوا أخوه أبو اليسر كعب بن عمرو فذهب
فقال لا تبعوها واعقوها فإذا هم بريق قد جاءني فأتوني أعوضكم فذهبوا
فاختلوا أخيراً بينهم بعد وفاته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قوم أم الولد علموكم
لو لا ذلك لم يعوضكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال بعضهم هي حرة قد
أعتقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففي كان الاختلاف رواه أحمد في مسنده قال
الخطابي وإيسار أسنده بذلك) حديث ابن عمر أخرجه أيضاً البيهقي مرفوعاً وموقوفاً
وقال الصحيح وقفه على عمرو وكذا قال عبد الحق وقال صاحب الامام المعروف فيه
الوقف والذي رفعه ثقة قيل ولا يصح مسنده وحديث جابر الأول أخرجه أيضاً الشافعي
والبيهقي وحديثه الثاني أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وحديث سلامة بنت معقل
أخرجه أيضاً ابوداود وفي أسنده محمد بن اسحق بن يسار وفيه مقال وذكر البيهقي أنه
أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا بعد أن ذكر

خرص القمر (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضي الله عنهم) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل معاهداً
ذمياً وفي رواية بغيره يرحق (لم يرحق) أي لم يشتم (زاتحة الجنة) أول ما يجدها سائر المؤمنين الذين لم يقتلوا الكفار (وان ربحها
يوجب من مسيرة أربعين عاماً) وعند الترمذي من حديث أبي هريرة سبعين عاماً وفي الموطأ خمسة مائة وجمع بينهما ابن بطال
بأن الأربعين أقصى أشد العمور وفيه ما يزيد على سائر ما ذكرناه فذهبنا إلى ما وجدنا في مسيرة أربعين
عاماً وأما السبعون فقد المعتل وفيها يحصل الخشية والندم لاقترب الأجل فيجدر به الجنة من مسيرة سبعين وأما الخمسمائة
فهي زمن الفترة فيكون من جاء في آخر الفترة واهتدى باتباع النبي الذي كان قبل الفترة ولم يضره طولها فيجدر به الجنة على
خمس مائة عام كذا قال ولا يخفى ما فيه من البعد والتكلف وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الدييات وكذا ابن ماجه (عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال لما قتلت خبيرا هديت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أهديت له زينة بنت الحارث اليهودية (فيها
بسم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا لي من كان ههنا من يمد يده إلى الله فقال لهم اني سألتكم عن شيء فلهي أنتم
صادق عنه فقالوا نعم فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم من ابوكم قالوا فلا نقاتل) عليه الصلاة والسلام (كذبتم بل أبوكم
فلان) قال في المقدمة ما أدرى من عنى بذلك (قالوا صدقت قال فهل أنتم صادقون عن نبي ان سألت عنه فقالوا نعم يا أبا القاسم

وان كذبا عرفت كذبتا كما عرفت في أيينا فقال لهم من أهل النار قالوا انكون فيها يستبرأتم فخلقوا نافيها فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم اخسوا فيها) زجرهم بالطرد والابعاد ودعاء عليهم بذلك ويقال لطرده الكلب اخسا (والله لا تخلفكم فيها أبدا) لا يقال عصاة المؤمنين يدخلون النار لانهم يود لا يخرجون منها بخلاف عصاة المسلمين فلا يتصوره في الخلافة (ثم قال هل أنتم صادقي عن شيء ان سألتكم عنه فقالوا نعم يا أبا القاسم قال هل جعلتم في هذه الشاة سمما قالوا نعم قال فما حالكم على ذلك قالوا أردنا ان كنت كاذبا نستعير و ان كنت نبيا لم يضرك) وفي مسلم انهم قالوا لا لا تقتلها قال لا وعن جابر قال فلم يعاقبها وقال الزهري أسلمت فمكها وقال البيهقي يحتمل أن يكون تركها أو لا ثم لما مات بشر بن البراء من الأكلة قتلها وبذلك أجاب السهيلي وزاد انه تركها لانه كان لا ينتقم لنفسه ثم قتلها يبشر قصاصا وهذا الحديث أخرجه في المغازي والطب أيضا والنسائي في التفسير ومما ينافيه الحديث للترجمة واضحة وهي اذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعني عنهم (عن سهل بن أبي حنيفة رضى الله عنه قال انطلق عبد الله بن سهل) الحارثي (ومحيصة بن مسعود بن زيد) الانصاري وقيل الصواب ابن كعب بن زيد (الى خيبر) بن أصحاب اهل المدينة نزلوا نزلوا (وهي يومئذ صلح فمقرقا) ٣٧٦ أي ابن سهل ومحيصة (فاني محيصة الى عبد الله بن سهل) فوجدته في عين قد

كسرت عنته وطرح فيها وهو ينشبط اي يضطرب (في دمه) حال كونه (قتيلا فدفنه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل) أخو عبد الله بن سهل (ومحيصة) (وأخوه) حويصة ابنا مسعود الى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) ليخبروه بذلك (فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال) صلى الله عليه وآله (وسلم) كبرك كبرك بالجزم على الامر وكرره للمبالغة أي قدم الاسن يتكلم (وهو) أي عبد الرحمن (أحدث القوم) سنا (فسكت فتكلم) أي محيصة وحويصة بقضية قتل عبد الله (فقال) صلى الله عليه وآله (وسلم) (أتخافون) اطلق الخطاب

أحاديث في اسانيد هذا مقال وفي الباب عن أبي سعيد الخدري بحدوث جابر الاخر واسناده ضعيف قال البيهقي وليس في شيء من الطرق ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك يعني بيع أمهات الاولاد واقترهم عليه وقال الحفاظ انه روى ابن أبي شيبه في مصنفه من طريق أبي سلمة عن جابر ما يدل على ذلك يعني الاطلاع والتقرير قوله قال بعض العلماء قد روى نحوه هذا الكلام عن الخطابي فقال يحتمل ان يكون بيع أمهات الاولاد كان مباحا ثم نهى عنه صلى الله عليه وآله وسلم في آخر حياته ولم يشتر ذلك فلما بلغ عمرهم قوله ومنه هذا حديث جابر سيأتي الكلام عليه في النكاح ان شاء الله تعالى قوله عن الخطاب بن صالح هو المديني مولى الانصار معدود في الثقات توفي سنة ثلاث واربعين ومائة وسلافة بتخفيف اللام وهي امرأة من قيس عيلان والخطاب بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة وابو اليسر بفتح القيمية والسين المهملة اسمه كعب يعني في اهل المدينة وهو صحابي انصاري بدرى عقبى وقد اسند تدل بحديثي ابن عباس المذكورين في الباب وحديث ابن عمر القائلون بانه لا يجوز بيع أمهات الاولاد وهم الجمهور وقد حكى ابن قدامة اجماع الصحابة على ذلك ولا يقدح في صحة هذه الحكاية ما روى عن علي وابن عباس وابن الزبير من الجواز لانه قد روى عنهم الرجوع عن المخالفة كما حكى ذلك ابن رسلان في شرح السنن واخرج عبد الرزاق

عن

للثلاثة بعرض اليه عليهم ومراعاة من يختص به وهو أخوه لانه كان معلوما عندهم ان اليهين

مختص بالوارث وانما أمران به كلام الا كبر لانه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى لانه لاحق لابن العم فيها بل المراد سماع صورة الواقعة وكيفيتها ويحتمل أن يكون عمر الرحمن وكل الاكبر أو أمره بتوكيله فيها (وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم) قال النووي المعنى ثبت حقيقةكم على من حلفتم عليه وذلك الحق أعم من أن يكون قصاصا أو دية (قالوا وكيف تخلف ولم تشهد) قتله (ولم تر) من قتله (قال فتبرئكم) أي تبرأ اليكم (يهود) من دعواكم (بخمسين) أي عينا فقالوا كيف تأخذ أيمان قوم كذا قال الخطابي بدأ صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينين في اليهين فلما نكحوا وادعاه الى المدعي عليهم فلم يرضوا بايمانهم (فبعثه) أي أدى دية (النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم من عنده) من خاص ماله أو من بيت المال لانه عاقله المسلمين وولى أمرهم وفيه ان حكم القسامة مخالف لما رادعوا من جهة ان اليهين على المدعي وانما الخمسون عينا واللوث هنا هو العداوة الظاهرة بين المسلمين واليهود وهذا الحديث أخرجه أيضا في الصلح والادب والديات والاحكام ومسلم في الحسد وابوداود والترمذي وابن ماجه في الديات والنسائي في القضاء والقسامة والغرض منه هنا قوله انطلق الى خيبر وهي يومئذ صلح ولتظن الترجمة المودعة والمصالحة مع المشركين بالميل وغيره وأصل المسئلة اختلاف فيه قال الوليد بن مسلم سألت الاوزاعي عن

مواودة أهل الاسلام أهل الحرب على مال يؤديه اليهم فقال لا يصلح ذلك الا عن ضرورة كشغل المسلمين عن حزمهم قال ولا
 بأس ان يصالحهم على غير شئ يؤديه اليهم كما وقع في الحديبية وقال الشافعي اذا ضعف المسلمون من قتال المشركين جازت لهم
 مهادنتهم على غير شئ لان القتل للمسلمين شهادة وان الاسلام أعز من ان يعطى المشركين على ان يكونوا عنه الا في حالة مخافة
 اضطلام المسلمين كثرة العدو لان ذلك من معاني الضرورات وكذلك اذا اسر رجل مسلم فلم يطلق الابدية جازو البحث في مسئلة
 القسامة له موضع آخر في كتاب الديات (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) هجر) والذي هجره
 لبيد بن الاعصم اليهودي في مشط ومشاطة ودم في بئر ذروان (حتى كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يخيل اليه انه صفع شيا
 ولم يصنعه) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث انه عفا عن اليهود الذي هجره وقال في الفتح اثار الترجمة الى ما وقع في
 بقية القصة اي وهي قوله يا عائشة اعلم ان الله أفتاني فيما استفتيته فيه أناني رجلان ففعد أحدهما عند رأسي والاخر عند
 رجلي فقال الذي عند رأسي لا تخربا بال الرجل قال مطبوب قال من طبعه فكل لبيد بن الاعصم قال وفيه قال في مشط ومشاطة
 قال وأين قال في جف طامعة ذكر تحت رءوفة في بئر ذروان قالت عائشة ٣٧٧ فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم البئر حتى
 استخرجه فقال هذا البئر التي

عن علي بن بابويه عن أبيه الاخر الى قول جمهور الصحابة واخرج ايضا
 عن معمر بن ايوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال سمعت عليا يقول اجتمع رأيي
 ورأي عمر في امهات الاولاد ان لا يعين ثم رأيت بعد ان يعين قال عبيدة فقلت له قرأيتك
 ورأي عمر في الجماعة احب الي من رأيك وحديث في الفرقة وهذا الاسناد معدود في أصح
 الاسانيد ورواه البيهقي من طريق ايوب واخرج نحوه ابن ابي شيبة وروى ابن قدامة في
 السكاني ان عليا لم يرجع رجوعا صريحا انما قال لعبيدة ونهر صريح اقضوا كما كنتم تقضون
 فاني اكره الخلاف وهذا واضح في انه لم يرجع عن اجتهاده وانما أذن لهم ان يتضوا
 باجتهادهم الموافق لرأي من تقدم قال ابن قدامة أيضا وقد روى صالح عن أحمد انه
 قال اكره بيعهم وقد باع علي بن ابي طالب قال ابو الخطاب فظاهر هذا انه يصح مع
 الكراهة وروى البيهقي من طريق منها عن الثوري عن عبد الله بن دينار قال جاز رجلان
 الى ابن عمر فقال من أين أقبلتما قال من قبل ابن الزبير فاحل لنا الشياء كانت تحرم علينا
 قال ما أحل لكم قال أحل لنا بيع امهات الاولاد قال اعرافان اباح فص عرفانه نهي
 ان تباع او تورث يستمتع بهما كما كان حيا فاذا مات فنهى حرة ومن القائلين يجوز البيع
 الناصر والباقر والصادق والامامية وبشر الريسى ومحمد بن المطهر وولده والمزني
 وداود الظاهري وقتادة ولكنه انما يجوز عند الباقر والصادق والامامية بشرط ان

أريتها قال فاستخرج فقالت أفلا
 أي تشررت فقال اما والله قد
 شقاني وأبأ كره ان اثير على أحد
 من الناس شرا اه قال ابن
 بطال لا يقتل ساحر أهل العهد
 ولكن يعاقب الا ان قتل بسحره
 فيقتل أو احدث حدثا مؤثما
 وهو قول الجمهور وقال مالك اذا
 أدخل سحره شهر راعى مسلم تقض
 عهده بذلك وقال أيضا فيقتل
 الساحر ولا يستتاب وبه قال
 أحمد وجماعة وهو عندهم
 كالزندق (عن عوف بن مالك
 رضي الله عنه قال أتيت النبي
 صلى الله عليه وآله (وسلم) في
 غزوة تبوك وهو في قبة من ادم)

٤٨ نيل خا جالدمد بوغ (فقال اعد دستا) من العلامات (بين يدي الساعة) لقيامها وأظهر وأشرطها المختبرية منها
 (موق ثم فتح بيت المقدس ثم وتان) بضم الميم وسكون الواو والموت والسكينة الوقوع والمراد به الطاعون (ياخذ) أي الموتان
 (فيكم كفعا من الغنم) بضم القاف بعدها عين مهملة فالف فصاد مهملة دافا خذ الدواب فيسبل من أنوفه اثنى فتموت فجاة
 ويقال ان هذه الآية ظهرت في طاعون عوام في خلافة عمر ومات منه سبعون ألفا في ثلاثة أيام وكان ذلك بعد فتح بيت
 المقدس (ثم استفاضة المال) أي كثره ووقع ذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه عند فتح تلك الفتوح العظيمة المذكورة في
 كتب التواريخ والسير (حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخا) استغلا لذلك المبلغ وحقه غير اله (ثم فتنة لا يبقى بيت من
 العرب الا دخلته) أولها قتل عثمان (ثم هزلة) بضم الهاء وسكون الدال اي صلح على ترك القتال بعد التصالح فيه (تسكون
 بينكم وبين بني الاصفه) وهم الروم (فيغذرون) بكسر الدال المهملة (فيأتونكم تحت غمان غاية) بفتح الميم وتحتية أي راية
 قال الجوابي لان غاية المتبع اذا وقفت وقف واذا مشيت تبعها (تحت كل غاية اثنا عشر ألفا) بفتح الميم ذلك تسعة مائة ألف
 وستون ألف رجل وعند بعضهم فيما حكاه ابن الجوزي غاية بوحدة بدل التمنية وهي الاجرة فتشبهه كثرة الرماح بالاجرة وفي
 حديث ذي مخبر عند أبي داود في نحو هذا الحديث راية بدل غاية وفي أوله تسعة صلح الروم صلحا أمنا ثم تغزون أنتم وهم

فمنصرون ثم تنزلون من جافرة رجل من أهل الصليب يقول غلب الصليب فيه ضرب رجل من المسلمين فمقوم اليه فدفع فعدنا ذلك فقد الروم ويحققون للملحمة فيأتون فذكره وعنه ابن ماجه مر فوعا من حديث أبي هريرة اذا وقعت الملاحم بهت الله بعد من الموالي يؤيد الله بهم الدين وله من حديث معاذ بن جبل مر فوعا الملحمة الكبرى وفتح القسطنطينية وخروج الدجال في سبعة أشهر وله من حديث عبد الله بن سيرر فعه بين الملحمة وفتح المدينة ست سنين ويخرج الدجال في السابعة واستناده أصح من استناده حديث معاذ ورواه حديث الباب كلهم شاميون الأشيخ المؤلف فكنى قال المهلب فيه ان الغدر من اشراط الساعة وفيه أشيا من علامات النبوة قد ظهر أكثرها قال ابن المنير أم اقصة الروم فلم تجمع الى الآن ولا بلغنا منهم غزوا في البر في هذا العدد فهو من الامور التي لم تقع بعد اه قلت نعم لم تقع الى الآن ولكن الآثار وأحوال الملوك اليوم تدل على انها متقع عن قريب فقد عزلوا في شهر جمادى الاولى من هذه السنة وهي سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرة على صاحبها الصلاة والرحمة سلطان القسطنطينية المسمى بـ عبد العزيز خان ويقال انه قتل نفسه بعد العزل وأقيم مقامه السلطان مراد خان الخامس ابن أخيه عبد الحميد خان وأقتال ٣٧٨ يجرى في هذا الزمان بينه وبين أهل الصرب والجبل الأسود ورفعت الفتنة رأيا وقرب انصرام هذه المائة

وبقى منها سبع سنين ثم يقضى المائة الرابعة عشرة والله أعلم بما يقع على رأسه وما يؤول الامر اليه وأظن ان زمان ظهور المهدي الموعود المنتظر الذي دلت عليه الاحاديث النبوية وما يليه قد اقترب وقد حقه هذا المقام في كتابنا حجج الكرامة في آثار اقامته بما لا مزيد عليه وبالله فقه قد قال في فتح الباري بعد ما نقل عن ابن المنير وفي هذا الحديث بشارة ونذارة وذلك انه دل على ان العاقبة للمؤمنين مع كثرة الجيوش وفيه اشارة الى ان عدد جيوش المسلمين سيكون أضغاث مضاعفات ما هو عليه ووقع في رواية للعلماكم عن عوف بن مالك في هذا الحديث أنه قال لمعاذ في طاعون عوام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لي اعدد ستاين يدي الساعة فتدفع منهن ثلاث يعني موته صلى الله عليه وآله وسلم وفتح بيت المقدس والطاعون وبقى ثلاث فقال له معاذ ان لها أهلا ووقع في الفتن لعيم بن حماد ان هذه القصة تكون في زمن المهدي على يد ملك من آل هرقل اه واعل الفتن التي ارى الآن في الدنيا مدة ثلاث القصة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كيف بكم اذ لم تجتنبوا) من الجباية أي لم تأخذوا من الجزية والخراج (دينارا) ولادهم ما قبل له وكيف ترى ذلك كاتنا يا أبا هريرة قال اي والذي نفس أبي هريرة بيده عن قول الصادق المصدوق الذي لم يقل له الا الصادق يعني ان جبريل لم يجره الا بالصدق (قالوا عم ذلك قال تنتمك ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أي يتناول ما لا يحل من الجور والظلم (فيستد الله عز وجل قلوب أهل الذمة فيمنعون ما في أيديهم) من الجزية وفي هذا الحديث التوسعة بأهل الذمة لما في الجزية التي تؤخذ منهم من تقع المسلمين وفيه التحذير من ظلمهم وانه متى وقع ذلك نقضوا العهد فلم يجتنب المسلمون منهم شيئا فتضيق أحوالهم وفيه علم من أعلام النبوة والخاصة ان فيه الانذار من سوء العاقبة وان المسلمين يمنعون حقوقهم في آخر الامر قال في الفتح وكذلك وقع اه أي منذ أيام كثيرة فكيف به هذا اليوم والغدر بعد العهد حرام

يكون يبعها في حياة سبدها فان مات ولها منه ولد باق عتقت عندهم وقد قيل ان هذا يجمع عليه وقد روى في جامع آل محمد عن القاسم بن ابراهيم ان من أدرك من أهله لم يصح كونه يثبتون رواية يبيع امهات الاولاد وقد ادعى بعض المتأخرين الاجماع على تحريم بيع أم الولد مطلقا وهو مجازفة ظاهرة وادعى بعض أهل العلم ان تحريم بيعهن قطعي وهو قاسم دلان القطع بالتحريم ان كان لاجل الادلة القاضية بالتحريم ففيها ما عرفت من المقال السالف وان كان لاجل الاجماع المتدعي فقيسه ما عرفت وكيف يصح الاحتجاج بمثل ذلك والخلاف ما زال منذ أيام الصحابة الى الآن وقد عرفت ان القائلون بالجواز بحديث جابر المذكورين وحديث سلامة وقد عرفت ان حديث جابر ليس فيه ما ما يدل على اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على البيع وتقريره كما تقدم عن البيهقي وأيضاً قوله فلا ترى بذلك بأسا الرواية فيه بالنون التي للجماعة ولو كانت بالياء التحية لكان فيه دلالة على التثنية واماد حديث سلامة قد لاله على عدم الجواز اظهر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلم نهامهم عن البيع وامرهم بالاعتاق وتعويزهم عنها ليس فيه دليل على انه كان يجوز بيعها لاحتمال انه عوضهم لما رأى من احتياجهم وهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفرد بها ابن كثير بعض منسوبة نقل وحكى عن الشافعي فيها اربعة اقوال وذكر ان جملته ما فيها من الاقوال للعلما ثمانية ولا شك ان الحكم بعتقكم

رواية للعلماكم عن عوف بن مالك في هذا الحديث أنه قال لمعاذ في طاعون عوام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لي اعدد ستاين يدي الساعة فتدفع منهن ثلاث يعني موته صلى الله عليه وآله وسلم وفتح بيت المقدس والطاعون وبقى ثلاث فقال له معاذ ان لها أهلا ووقع في الفتن لعيم بن حماد ان هذه القصة تكون في زمن المهدي على يد ملك من آل هرقل اه واعل الفتن التي ارى الآن في الدنيا مدة ثلاث القصة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كيف بكم اذ لم تجتنبوا) من الجباية أي لم تأخذوا من الجزية والخراج (دينارا) ولادهم ما قبل له وكيف ترى ذلك كاتنا يا أبا هريرة قال اي والذي نفس أبي هريرة بيده عن قول الصادق المصدوق الذي لم يقل له الا الصادق يعني ان جبريل لم يجره الا بالصدق (قالوا عم ذلك قال تنتمك ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أي يتناول ما لا يحل من الجور والظلم (فيستد الله عز وجل قلوب أهل الذمة فيمنعون ما في أيديهم) من الجزية وفي هذا الحديث التوسعة بأهل الذمة لما في الجزية التي تؤخذ منهم من تقع المسلمين وفيه التحذير من ظلمهم وانه متى وقع ذلك نقضوا العهد فلم يجتنب المسلمون منهم شيئا فتضيق أحوالهم وفيه علم من أعلام النبوة والخاصة ان فيه الانذار من سوء العاقبة وان المسلمين يمنعون حقوقهم في آخر الامر قال في الفتح وكذلك وقع اه أي منذ أيام كثيرة فكيف به هذا اليوم والغدر بعد العهد حرام

سواء كان في حق المسلم أو الذي قال تعالى الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون والآية وإن نزلت في يهود قريظة لكن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والله المستعان وعليه التسلطان (عن عبد الله بن مسعود) (وانس) بن مالك (رضي الله عنه) ما عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال لكل غادر لواء (أي علم) (يوم القيامة) قال (أحدهما) أي أحد الراويين (ينصب) أي اللواء (وقال الآخر) يوم القيامة يعرف به (ولمسلم عن شعبة يقال هذه غدره فلان وله من حديث أبي سعيد رفع له بقدر غدرته وله من حديثه من وجه آخر عنده استه قال ابن المنذر كانه عومل بضد قصده لأن عادة اللواء يكون على الرأس فنصب عند أسفل زيادة في فضيخته لأن الاعين غالباً تمتد إلى الأولوية فيكون ذلك سبباً لاستدادهما التي بدأت لذلك اليوم فيزداد بها فضيحة وعن ابن عمر عند البخاري في هذا الباب رفعه بالخط لئلا يغادر لواء ينصب لغدرته زاد أبو ذر يوم القيامة أي لأجل غدرته في الدنيا أو بقدرها وفي لفظ بغدرته أي بسببها والمراد شهرته في القيامة بصفته الغدر ليدمه أهل الموقف وفيه غلظ تحريم الغدر لاسيما من صاحب الولاية للهامة لأن غدره يتعدى ضرره إلى كثير ولا نه غير مضطر إلى الغدر لقدرته على الوفاء وقال عياض المنيهور إن هذا الحديث ٣٧٩ ورد في ذم الامام إذا غدر في عهد ولم يعنه أولئك اتلته ولا لمانته التي يتقلدها

أم الولد مستلزم لعدم جوازيهما فلو صححت الأحاديث القاضية بأنهم أصبح
بحرة بالولادة لكأن دليل على عدم جواز السبع ولكن فيها
مأسلف والاحوط اجتناب السبع لأن أقل أحواله
أن يكون من الأمور المشبهة والمؤمنون
وقافون عندها كما أخبرنا بذلك
الصادق المصدق صلى
الله عليه وسلم
والله أعلم

• (تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس أوله كتاب النكاح) •

سواء ألبسوا الغادر في ذمهم فاقضى الحديث وقوع مثل ذلك للغادر ليشتبه بصفته في القيامة فيذمه أهل الموقف وأما الوفاء فلم يرد فيه شيء ولا يعد أن يقع كذلك وقد ثبت لواء الحمد للبنيان صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث أن الناس يدعون يوم القيامة بأبائهم أقوله في رواية ابن عمر في القتن هذه غدره فلان بن فلان قال ابن دقيق العيد وإن ثبت أنهم يدعون بأبائهم فقد يقال ببعض هذا من العموم وتسلط به قوم في ترك الجهاد مع ولاية الحرب التي يفترون كما حكاه الباجي رحمه الله تعالى وهذا آخر كتاب الجهاد فجزت كتابته على يد مؤلفه الفقير المحتاج إلى رحمة ربه الباري أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري كان الله في الدنيا والآخرة وحياه فيها معهما الذخرة الفاخرة في غرة شهر الله تعالى شعبان سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف يلاذه بهم وبال محبة صانها الله وأهلها عن كل وصمة ورزية وبتمامه ثم النصف الأول من كتابة هذا الشرح المسمى بعون الباري بحمل أدلة البخاري وهذا التنصيف من تجزئة هذا العبد الضعيف عن الله عنه حاجته واستعمله فيما يجب وبرضاه ويتلوه كتاب يده الخلق أعانه الله تعالى على تكميل الباقي من النصف الآخر وجعله خالصاً لوجهه الكريم ونفع به جيلاً بعد جيل بمنه وكرمه آمين ولا أحد أصطفى من الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث والقبيل وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين إلى يوم البعث والدين

• (املاح ما وقع من الغلط في الجزء الخامس من كتاب نيل الاوطار

شرح منتقى الاخبار) •

صواب	خطا	سطر	صفحة
زيادة الا	زيادة لا	٢٣	١١
رواية	رويه	•	٣٦
نقاء	نقا	٢٨	٤٤
غير	عز	١٢	٧٢
حنيفة	حنيفة	٤	٩٨
بن علي	ينعل	١٩	١١٥
يعبرها	يعبرها	٢٢	١٥٥
وتعقبهم الحافظ	وبعضهم قال	١٩	١٦٢
باطل	بالجبل	•	١٦٨
عوقبتهم	قوقبتهم	١٠	١٧٥
العرق	القروق	١٢	١٨١
عم	غم	٥	٢٠٠
بشمها	بشمها	١٢	٢٠٢
قتادة	قتاة	٢٤	٢٠٧
عبد الله	عند الله	١٤	٢١٥
الشفعة	الشفعة	١٠	٢١٧
دراهم	درهم	١	٢١٩
فعراف	دعراف	١٥	٢٢٢
الملتقط	الملتقط	١٨	٢٢٦
اكها	ا كها	٢٥	٢٢٧
تثبت	تنبت	١٩	٢٢٣
نطرقه	يطرقه	٢٢	•
فاني	فاني	١٥	٢٤١
يكون المراد بهم	يكون هم	٢٢	٢٦١
بعث	بعث	٩	٢٧٩
الوارث	للوارث	•	(٢٨١)
بعدي	تعتي	٢٠	٢٩٢
ارفعوني	ارفعوني	٤	٢٩٤
اجد	احد	٩	•
فواجب	فوتب	١٧	٢٩٨

صواب	خطا	مطر	مصحفة
عم	عم	٢٠	٢٩٩
بضار	بضار	١٥	٣٠٠
الدارى	الدارى	١٠	٣٠٤
انكر	انكر	٨	٣١٠
قتادة	قتادة	١٨	٣١١
لاوارث له	لاوارث	٥	٣١٧
افى	افى	٣	٣١٨
رجع عمرو ورجا	رجع	٨	٣٢٧
شنى	شبا	١٥	٣٣١
فصاروا	نصاروا	٧	٣٣٣
اغرمه	غرمه	١٢	٣٣٦
قال	قال	٧	٣٥١
اخبارا	اخبارا	١٢	٣٦٤
بالقبضة	بالقبضة	=	٣٧٤
عند الحاكم	الحاكم	١	٣٧٦

(تم بحمد الله وعونه وحسن توقيته)

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الخامس من عون الباري) •

صواب	خطا	سطر	مصحفة
الاولى منه	الاولى	٩	٣
اماراتها ان	اماراتها	٢٠	٨
من شرع	نشرع	٣	١٢
جدار	جدر	٣٥	١٤
قصيرا	قصيرا	٣٦	•
بلغ	بلغت	١	١٥
•	•	•	•
محرزة	محرزة	٣	٢١
اتخذ	اتخذ	٤	٢٣
السبب	السب	٣	٢٨
الشبه	الشبه	١٠	٢٩
المعتادة	المعتاة	٣٥	٤٢
انساها	انساها	٣٨	٤٤
انتهى	أقارم الحافظ الشوكاني انتهى	١	٤٧
في نيل الاوطار			
ينهار ابدأو	ينهار ابدأو	•	٤٨
بلاماء و لجماء	بلاماء	٢	•
فهر هيما و هي هيما	فهي هيما	•	•
ابتاعه	بتاعه	١٣	٥٢
فبقى	فد في	٧	٥٥
للآخر	للآخر	٢٠	٥٦
حديث	الحديث	١٣	٥٧
انه استشكل	انما استشكلت	٢٢	•
X	أي	١	٥٩
لمرة	ليرد	١٦	•
بقناه	بقناه	٣٦	•
وتذير العصاة	والعضاة	٣	٦١
خاف	جافيا	١٧	•
قيدا	زيد	١١	٦٣
طال	سال	٣٦	•
مسل	الم	٢٢	٦٥

صواب	خطا	مطر	صحة
البطلان	البطلان	٢٥	٦٥
لينها	لنها	٢٢	٧١
غال	عال	١٣	٧٦
لا يقول بهذا انما يقول	لا يقول	٤	٨١
لا رباى الربا	لا ربا	٢٠	٨٢
X	وسياتى الى مطلقنا	٢١	٩٤
نينا	نينا	٥	٩٩
X	قال الشوكافى في قوله	٢	١٠١
.	التجاسة		
X	وكان الى قوله الاغاب	=	١٠٧
دراهم	دراهم	٢	١٠٩
أعطى	عطى	٢٤	=
X	على	٥	١١٠
واللاصق	واللاصق	٣٦	=
قالوا له	قالوا لك	٤	١١٣
مثل الذين تركوا	تركوا	٢٦	=
التمنى	الامر	٢٢	١١٥
طينا	طينا	٢	١٢٠
الخليث	الحطب	٥	١٢٢
أى مزروعا	مزروعا	٢٤	١٢٦
اتخاذها	اتخاذها	٥	١٢٧
والاصح	وامصح	٢٥	١٢٩
وأبو بكر	وأبكر	١	١٤١
وذكر بنى	وبنى	٥	١٤٢
الانصار	الانصارى	٧	=
نمرتها	نمرتها	٢٤	١٤٤
مقابلة نص	نص	٢	١٤٥
كالبيع	كالبيع	١٠	١٤٧
خذيح	خذيح	٢٢	١٤٨
الاستفاح	الاستفاح	٢٨	١٤٩

صواب	خطا	سطر	صفحة
وسلم	وسلم	٢١	١٥٢
اللفظه	لفظه	٣٥	-
الموات	الموت	٣٦	-
أورفعت	أى رفعت	-	١٥٧
X من غير قصد من صاحبها	من غير قصد من صاحبها	٢	١٥٨
اسانه	اسانه	٣٢	-
والثالث انه	والثالث	١٥	١٦٢
وهى الشئ	الشئ	٣٢	١٧١
اقر	اقر	٢١	١٧٤
الاقرار	الاسرار	٣	١٧٦
باب الاكراه	الاكراه	٢	١٧٧
الالد	الرجال	١١	١٨١
البصر	البصير	٣٧	١٨٥
عند القصدى	فى القصدى	٢	١٨٧
من ذكر العام بعد الخاص	من الخاص بعد العام	١	١٩٢
ما بعدها	ما بعد	١٣	١٩٥
الدكاة	الدكاة	٢٥	-
المثل بهم وال	المثل وبهم ال	-	-
واجبة عن المرتين فله مرتين	واجبة للمرتين	٣٢	١٩٨
لغته	لغته	-	١٩٩
بنفقة	بنفقتة	٣٦	٢٠٠
الرهن اذ هو	الراهن	٢٠	٢٠١
يناشدك	يتاشدك	١	٢١٧
الاسنوى	لاسنوى	٣٢	٢٢٠
ومحل	محل	٣٤	٢٢٦
الاولى ان	ان الاولى	٢٩	٢٢٢
شهودا	شهو	٣٤	٢٢٣
وعقوف	وعوق	١٥	٢٢٦
وانما لخلاف	وانتلاف	٣٢	-
من ذكر الخاص	من الخاص	٤	٢٢٧
كراهية	كراهية	٢٧	-
انقرتها	انقرتها	٢٧	٢٤٣

صواب	خطا	سطر	مراجعة
اثني	اثنى	١	٢٤٩
صحيحهما	صحيحهما	٤	٢٥٠
اراد الخلف	اراد الخلف	٣٦	-
قال والله	قال	٢٨	٢٥٥
الهاء	اله	-	٢٥٨
اذا هم	اذا هم	٣٠	٢٥٩
غبار	عباره	-	-
وزاد	وزا	٢٤	٢٦١
سره	شره	١	٢٦٢
ابن	وابن	-	٢٧٨
فما	فما	-	٢٨٦
فما يدغم بالمال	فما يد	٢٠	٢٨٩
ما من	ما من	٣٢	٢٩٢
والماصل الى قوله الدرجات X		٦	٢٩٦
مخاطباها	مخاطبا	-	٢٩٨
X	لها	٧	-
وان	وبان	٢٢	-
للمصانة	لمصانة	٣٥	-
احدا لا	احدا	٢٤	٢٠٠
كان في	كان في	٣١	٢٠٢
النوح	النوح	٢٢	-
X	ان العمل الصالح	١٠	٢٠٤
بفعل	فعل	٣٦	-
X	قال وقيل الى قوله قد نجا	٢	٢٠٥
ان	ن	٣٥٠	٢٠٧
الجواد	الجوا	٦	٢١٢
يجبر	يجبر	٣٢	-
وانه لا بأس	انه لا بأس	٣٧	٢١٧
ومما قرأته	ولقرأته	٣١	٢٢١
ليلة حارس	حارس	٢٥	٢٢٤
X	كله	٨	٢٢٦
رباط يوم	رباط	٢٧	-

صواب	خطا	سطر	صفحة
X	يوم	٢٢	٢٢٦
قيص	القميص	٢٦	٢٢٩
يزيد بن - ماوية	يزيد بن	٢٣	٢٣٤
كان	كان قبل	١٨	٢٢٥
يلزمها	ملاقفها	٢٢	٢٢٦
كخزائن	كخزائن	٣٠	٢٢٨
الولد	الولد	٤	٢٤٢
X	وقال الكرماني الى قوله كذلك	٢١	٢٤٢
فلق	فلق	٢٧	٢٥٠
نفاه	نفاه	٢٨	٢٥٧
الحاء	الميم	٢١	-
مكة منها	مكة	=	٢٥٨
اذ	اذل	٢٠	٢٦٤
تجبر	تجبر	٧	٢٧٢
الجيل	الجيل	٢٤	٢٧٢
به ورجل كسرى	به وكسرى	٢٧	-
ان يكون	يكون	٦	٢٧٩

(تم بحمد الله وعونه)

مصيفة

- ٢ (كتاب البيوع)
- ٣ (أبواب ما يجوز بيعه وما لا يجوز)
- ٤ باب ما جاء في بيع النجاسة وآلة المعصية وما لا تقع فيه
- ٥ باب النهي عن بيع فضل الماء
- ٦ باب النهي عن غن عن سب الفعل
- ٧ باب النهي عن بيع الغرر
- ١١ باب النهي عن الاستئناق في البيع الآن يكون معلوما
- ١٢ باب بيعتين في بيعة
- ١٣ باب النهي عن بيع العربون
- ١٤ باب تحرير بيع العسير عن يقضه خراوكل بيع أعان على معصية
- ١٥ باب النهي عن بيع ما لا يملكه إضني في شتره ويسلمه
- ١٦ باب من باع ساعة من رجل ثم من آخر
- ١٦ باب النهي عن بيع الدين بالدين وجواز ما بين من هو عليه
- ١٨ باب نهى المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه
- ٢١ باب النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان
- ٢٢ باب ما جاء في التفريق بين ذوى المحارم
- ٢٤ باب النهي أن يبيع سائر لباد
- ٢٦ باب النهي عن النجس
- ٢٦ باب النهي عن تلقى الركبان
- ٢٨ باب النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه وسومه لافي المزايدة
- ٣٠ باب البيع بغير اشداد
- ٣٢ (أبواب بيع الاصول والثمار)
- ٣٢ باب من باع قحلا مؤبرا
- ٣٣ باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه
- ٣٨ باب الثمرة المشتراة يطقها بائنه
- ٣٩ (أبواب الشروط في البيع)
- ٣٩ باب اشتراط منفعة المبيع وما في معناها
- ٤٠ باب النهي عن جمع شرطين من ذلك
- ٤١ باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتقه
- ٤١ باب أن من شرط الولاية أو شرط فاسد الغاوصح العقد

صحيحة

باب شرط السلامة من الغبن	٤٣
باب اثبات خيار المجلس	٤٥
(أبواب الربا)	٥٠
باب التشديد فيه	٥٠
باب ما يجزئ فيه الربا	٥١
باب في أن الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل	٥٧
باب من باع ذهباً أو غيره بذهب	٥٨
باب مردد الكيل والوزن	٥٩
باب النهي عن بيع كل رطب من حب أو تمر يابس	٦٠
باب الرخصة في بيع العرايا	٦١
باب بيع اللعوم بالحيوان	٦٥
باب جواز التفاضل والنسيئة في غير المكيل والموزون	٦٥
باب أن من باع ساعة بمسحاة لا يشتريها بأقل مما باعها	٦٨
باب ما جاء في بيع العينة	٦٨
باب ما جاء في التبهات	٧١
(أبواب أحكام العيوب)	٧٥
باب وجوب تبين العيب	٧٥
باب أن المكسب الحادث لا يمنع الرد بالعيب	٧٦
باب ما جاء في المصرة	٧٧
باب النهي عن التسعير	٨٤
باب ما جاء في الاحتكار	٨٥
باب النهي عن كسر سكة المسلمين الأمان بأس	٨٨
باب ما جاء في اختلاف المتبايعين	٨٩
(كتاب السلم)	٩٢
(كتاب القرض)	٩٦
باب فضيلته	٩٦
باب استقراض الحيوان والقضاء من الجفنس فيه وفي غيره	٩٧
باب جواز الزيادة عند الوفاء والنهي عنها قبله	٩٨
(كتاب الرهن)	١٠٠
(كتاب الحوالة والضمنان)	١٠٤
باب وجوب قبول الحوالة على المولى	١٠٤

صهيفة

- ١٠٥ باب ضمان دين الميت المقلس
 ١٠٨ باب في ان المضمون عنه انما يبرأ بآداء الضامن لا بمجرد ضمانه
 ١٠٨ باب في ان ضمان ذلك المبيع على البائع اذا خرج مستحقا
 ١٠٩ (كتاب التفليس)
 ١٠٩ باب ملازمة الملى واطلاق المعسر
 ١١١ باب من وجد سلعة باعها من رجل عنده وقد اقلس
 ١١٤ باب الحجر على المدين وبيع ماله في قضاء دينه
 ١١٥ باب الحجر على المبذر
 ١١٨ باب علامات البلوغ
 ١٢١ باب ما يحل لولي اليتيم من ماله بشرط العمل والحاجة
 ١٢٢ باب مخالطة الولي اليتيم في الطعام والشراب
 ١٢٣ (كتاب الصلح وأحكام الجوار)
 ١٢٣ باب جواز الصلح عن المعلوم والمجهول والتهليل بينهما
 ١٣٠ باب الصلح عن دم العمديا كثر من الدية وأقل
 ١٣١ باب ما جاء في وضع الخشب في جدار الجار وان كره
 ١٣٢ باب في الطريق اذا اختلفوا فيه كم يجعل
 ١٣٥ باب اخراج ميازيب المطر الى الشوارع
 ١٣٦ (كتاب الشركة والمضاربة)
 ١٤٠ (كتاب الوكالة)
 ١٤٠ باب ما يجوز التوكيل فيه من العتود وابقاء الحقوق واخراج الزكوات واقامة الحدود وغير ذلك
 ١٤٣ باب من وكل في شراء شئ فاشترى بالثمن أكثر منه وتصرف في الزيادة
 ١٤٤ باب من وكل في التصديق فالتصدق به الى ولد الموكل
 ١٤٥ (كتاب المساعاة والمزارعة)
 ١٤٨ باب نساد العقد اذا شرط أحدهما لنفسه الثمن أو بقعة بعين أو نحوه
 ١٥٥ (أبواب الاجارة)
 ١٥٥ باب ما يجوز الاستئجار عليه من النفع المباح
 ١٥٩ باب ما جاء في كسب الحجام
 ١٦٢ باب ما جاء في الاجرة على القرب
 ١٦٩ باب التهمي أن يكون النفع والابرجه ولا وجواز استئجار الاجير بطعامه وكسوته

- ١٧٠ باب الاستنجار على العمل معاومة أو مشاهرة أو معاومة أو معاودة
 ١٧١ باب ما يذكر في عقد الاجارة بالنظر البيع
 ١٧١ باب الاجير على عمل متى يستحق الاجرة وحكم سرية عمله
 ١٧٣ (كتاب الوديعة والعارية)
 ١٨٠ (كتاب احياء الموات)
 ١٨١ باب النهي عن منع فضل الماء
 ١٨٣ باب الناس شر \Rightarrow كما في ثلاث وشرب الارض العالمة قبل السد على اذا قل الماء
 أو اختلشوا فيه
 ١٨٦ باب الخي لدواب بيت المال
 ١٨٨ باب ما جاء في اقطاع المعادن
 ١٩١ باب اقطاع الاراضي
 ١٩٢ باب الجلوس في الطرقات المتسعة البيع وغيره
 ١٩٥ باب من وجد دابة قد سيم فخذها رعية عنها
 ١٩٦ (كتاب الغصب والضمانات)
 ١٩٦ باب النهي عن جده وهزله
 ١٩٧ باب اثبات غصب العقار
 ١٩٩ باب غلة فرع الغاصب بنفقة رقع غرسه
 ٢٠٢ باب ما به فمين غصب شاة فذبحها رشوا لها وطبخها
 ٢٠٣ باب ما جاء في ضمان المتلف بجنسه
 ٢٠٥ باب جناية البهية
 ٢٠٧ باب دفع الصائل وان أدى الى قتله وان المصول عليه يقتل شهيدا
 ٢٠٩ باب في ان الدفع لا يلزم المصول عليه ويلزم الغير مع القدرة
 ٢١٢ باب ما جاء في كسر أو اتي النحر
 ٢١٣ (كتاب الشفعة)
 ٢٢٠ (كتاب القطة)
 ٢٣٠ (كتاب الهبة والهبة)
 ٢٣٦ باب ما جاء في قبول هدايا الكفار والاهداء لهم
 ٢٤٠ باب الثواب على الهدية والهبة
 ٢٤١ باب التعديل بين الاولاد في العطية والنهي ان يرجع أحد في عطية الا الوالد
 ٢٤٩ باب ما جاء في أخذ الوالد من مال ولده
 ٢٥٠ باب في العمري والرقبي

- ٢٥٣ باب ما جاء في تصرف المرأة في مالها أو مال زوجها
 ٢٥٨ باب ما جاء في تبرع العبد
 ٢٦٠ (كتاب الوقف)
 ٢٦٥ باب وقف المشاع والمنقول
 ٢٦٧ باب من وقف أو تصدق على أقربائه أو وصى لهم من يدخل فيه
 ٢٧٢ باب أن الوقف على الولد يدخل فيه ولد الولد بالتريسة لا بالطلاق
 ٢٧٤ باب ما يصنع بشاغل مال الكعبة
 ٢٧٦ (كتاب الوصايا)
 ٢٨٢ باب ما جاء في كراهة تجاوزة الثلث والإيصاء للوارث
 ٢٨٨ باب في أن تبرعات المريض من الثلث
 ٢٩٠ باب وصية الحربى إذا أسلم ورثته هل يجب تنفيذها
 ٢٩١ باب الإيصاء بما يدخله النيابة من خلافة وعمالة ومحاكمة في نسب وغيره
 ٢٩٢ باب وصية من لا يدين مثله
 ٣٠١ باب أن ولي الميت يتقضى دينه إذا علم صحته
 ٣٠٣ (كتاب الشرائع)
 ٣٠٥ باب البداءة بذوى القروض وإعطاء العصبية ما بقى
 ٣٠٨ باب سقوط ولد الأب بالاختوة من الأبوين
 ٣٠٩ باب الأخوات مع البنات عصبية
 ٣١٠ باب ما جاء في ميراث الجدة والجدة
 ٣١٤ باب ما جاء في ذوى الأرحام والمولى من أسنل ومن أسلم على يدي رجل وغير ذلك
 ٣١٩ باب ميراث ابن الملائنة والزانية منهم ما وميراثهم أمته وانقطاعه من الأب
 ٣٢١ باب ميراث الحمل
 ٣٢٢ باب الميراث بالولاء
 ٣٢٥ باب النهى عن بيع الولام وهبته وما جاء في الساتية
 ٣٢٧ باب الولاء هل يورث أو يورث به
 ٣٢٩ باب ميراث المعتق بعهده
 ٣٣١ باب امتناع الارث باختلاف الدين وحكم من أسلم على ميراث قبل أن يقسم
 ٣٣٤ باب أن القاتل لا يرث وأن دية المقتول لجميع ورثته من زوجة وغيرها
 ٣٣٧ باب في أن الأنبياء لا يورثون
 ٣٤١ (كتاب العتق)
 ٣٤١ باب الحث عليه
 ٣٤٦ باب من اعتق عبدا وشترط عليه خدمة

مصحف

- ٣٤٧ باب ما جاء في من ملك ذارحم محرّم
 ٣٥٠ باب ان من مثل بعيد عتق عليه
 ٣٥٤ باب من اعتق ثمر كاله في عبد
 ٣٦١ باب التديير
 ٣٦٥ باب المكاتب
 ٣٧٢ باب ما جاء في أم الولد

• (تت) •

• (فهرسة الجزء الخامس من عون الباري) •

صحيحة	
٢	باب فضل ليلة القدر
١١	أبواب الاعتكاف في المساجد كلها
٢١	(كتاب البيوع)
١٠٥	(كتاب السلم)
١٠٨	(كتاب الشفعة)
١١١	(كتاب الاجارة)
١٢٠	(كتاب الحوالات)
١٢٦	(كتاب الوكالة)
١٣٤	ما جاء في الحث والمزارعة
١٤٩	(كتاب التمرب)
١٦٢	(كتاب الاستقراض والخبر والتقليد)
١٦٨	(كتاب في الحسومات)
١٧١	(كتاب اللتطة)
١٧٥	(كتاب المنظلم)
١٨٩	في الشركة في الطعام والهدايا والعروض
١٩٧	(كتاب الرهن)
٢٠٢	(كتاب في العتق وفصله)
٢١١	(كتاب في المكاتب)
٢١٢	(كتاب الهبة وفضاها والتحرير علىها)
٢٣١	فضل المتبعة
٢٣٢	(كتاب الشهادات)
٢٣٨	حديث الافك
٢٥٢	(كتاب الصلح)
٢٥٥	(كتاب الشروط)
٢٧٨	(كتاب الوصايا)
٢٨٩	فضل الجهاد والسير
٢٩٦	الحور العين وصنفهن